

المركبة ويوت الهواء ويوت الخلاء والدويرات والشجرات والغرفات وابنتها وخشبها وحيطانها
وسلها وعائنها وسفوفها وجذوعها وعوارضها واسطواناتها وابوابها وأجرعتها وأرض الحمام ويوتها
وسفوفه وخشبها وحيطانها وأجرعتها وقدر مائه وابو به وملقن رماده ومجبع زبله ومصب مائه وحوضه
ومحاري مياحه في حقونه وأراضي بيوت الاكبر وابنتها والاشجار الباقية في العقارات والبراري
والعرائس وانهارها وسواقيها وشربها معجارية في حقونها ومداساتها المنسوبة اليها في حقونها ومحاري
مياحها في حقونها وكل قليل وكثير هو بجميع هذه المحدودات ومنسوب اليها من حقونها داخل فيها
وخارجها صفة صحيحة بامدة واجبة بنه بامدة مؤبدة محرمة بحسبة لله عز وجل لا رجعة لهذا
المتصدق في شيء منها لا تباع ولا تهرب ولا تهرث ولا ترهن ولا تنك ولا تنكف بوجه تولى قائمة
على اصولها جارية على سبلها باصية على سبلها المسماة في هذا الكتاب الى ان يرث الله تعالى
الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على ان يستعمل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا
الكتاب لو خسر غلاتها في كل شهر وفي كل سنة اجارة ومناطبة ومزاولة ومساقاة بعد ان لا يؤجر شيء
من ذلك اكثر من سنة واحدة ولا يعقد مزاولة اكثر من ثمانية عشر شهرا الا في عقد واحد ولا في عقود
متفرقة ولا يعقد عليه عقد جديد الا بعد انقضاء مدة الموقوف عليها كذلك يجري امر هذه الصدقة
لا يؤجر قط من ذبي حشمة بخلاف عليها من جهة ابطال هذه الصدقة وتغييرها عن وجودها المشروطة
في هذا الكتاب فبارق الله تعالى من غلاتها واداء مؤنتها ببدأ انواع محاربتها ورسم ما استرم منها
والمسترد في غلاتها واداء مؤنتها وغرس الاشجار الجدد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم
بامر هذه الصدقة وبشراء البوارى والحصى الصيف والحشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في
هذا الكتاب على قدر ما تنفع الحاجة الى ذلك ويقطع من اشجار هذه العقارات الداخلة في هذه
الصدقة ما يحتاج اليه في عمارة هذه المدرسة وغيرها من المحدودات الداخلة في هذه الصدقة
على حسب ما يراه القائم بامرها ويبيع ما ييسر من اشجارها واشرف على الفساد فيكون سبيل
نمن ذلك سبيل ما يراه القائم بامرها في صرفه الى الوجوه التي تصرف اليها على حسب ما يراه
القائم بامرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بامر هذه الصدقة في كل سنة العاد بهم
مؤبدية عدلية رسمية نقد كورة سمرقند يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف الى العقبه الذي
يجلس للتدريس في هذه المدرسة ممن يتخذ مذهب ابي حنيفة رح ويدرس على مذهب في كل

سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك
 ثلثمائة درهم ويصرف الى طلبة العلم المقتسبين في هذه المدرسة من اصحاب ابني خبيثة روح
 في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية مئتا درهم يجري عليهم من ذلك
 في كل شهر من السنة من هذا المال الف وخمسمائة يوزع ذلك عليهم على ما يراه المبررس
 في هذه المدرسة من التسوية بينهم ويفضل بعضهم على بعض واعطاء البعض وحرمان البعض
 بعد ان لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلثين درهما من هذا النقد ويصرف الى الذي
 يتولى تفرقة هذا المال المسمى لطلبة العام عليهم في كل سنة من هذا النقد ستمائة درهم قسط كل شهر
 من السنة خمسين درهما من ذلك ويصرف الى مؤدب مرضي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس
 فيها الادب في كل سنة من هذا النقد الف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف
 الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد الف درهم ومائتا
 درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى مقرر عالم بالقرآن والروايات يقرأ
 الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد الف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من
 ذلك مائة وخمسة وعشرون درهما ويصرف الى الاربعة ممن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور
 في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلثة آلاف درهم لكل واحد منهم من ذلك في السنة سبعمائة
 وخمسون درهما ويصرف الى ثمن دهن السراج لاسراج السراج والقناديل في هذه المدرسة والمشهد
 والمسجد وديارات طلبة العلم وبيت الخلاء في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم ويصرف الى ثمن
 الجهد لستائة هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد اربعمائة درهم ويصرف الى ثمن الخبز والحرم
 والحوامج لانتخاب الضيافة في هذه المدرسة في لبالي شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد ثلثة
 آلاف درهم وثلثمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن الشموع والبخور ليلة الختم في كل شهر
 رمضان في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما ويصرف الى ثمن الاطعام في كل سنة
 في ايام النحر من هذا النقد الف درهم فيشترون بخمسائة من ذلك من البقر التي تجوز في الضحايا
 بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بذلك عن هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب
 ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشترى بالخمسمائة الباقية من ذلك من الاغنام التي
 تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بها عن ابوي هذا المتصدق

وينصدق به على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا القدر إلى كسوة خمسين
 نفر من الفقراء والمساكين وإلى اثمان الخبز والخبز والحوائج لاتحاد الصبابة في هذه المدرسة عشية
 يوم عاشوراء ألف درهم ويصرف إلى رجلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد بعتان
 الاوابات وبعلقاتها وبكيسان وبكيسان ما يحتاج إلى الكس وبغزاش الحصر والوارى وبطوبان
 ولبتيان الحشيش وبرفعائها عبد الحاجة إلى الرقع وينطق بيت الحلاء ويوقد السرج والقناديل
 بكرة وعشيا في المواضع التي تحتاج إليها من كل ستة من هذا القدر ألف ومائتا درهم لكل واحد
 منهما من ذلك ستائة درهم ويصرف إلى رجل من اهل الثقة والصلاح والامانة يختاره المدرس
 في هذه المدرسة بمقوض اليد مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد يسكن فيها ويحفظ بيت الكتب
 في هذه المدرسة ويطلع أجواها وبراعي اسورها ويعين بأمر من يوكل بخدمة هذه المدرسة
 والمشهد في كل ستة من هذا القدر ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فإن رأى
 المدرس في هذه المدرسة صلاح في ان يعوض هذا الامر إلى رجلين من اهل الصلاح يسكن
 هذه المدرسة يتولى احدهما بيت الكتب فيها ويتولى الآخر سائر مصالحها فالامر في ذلك
 إلى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة وهي ألف ومائتا درهم معروفة اليهما على
 تمايزا المدرس فيها ويستصوبه بقيمة هذا القدر الذي سمي في يوم وقعت هذه الصدقة لكل ستة
 واربعين ذراعا من احدى من الذهب الا يزيد الخالص فان تغير القدر في زمان إلى زيادة
 او نقصان يطرأ إلى قيمة ذلك القدر الحديث ويصرف إلى كل واحد من هذه الوجوه المسمى في هذا
 الكتاب من تلك المنافع الجديدة ما يبلغ قيمته من هذا القدر الذي كان يسبقه في يوم وقعت
 هذه الصدقة فان فضل من هذه الوجوه فضل من العلات اشترى القائم بأمر هذه الصدقة بذلك
 الفصل زيادة اسباب من الصباغ والمستعمل ان استصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة
 المشتراة بما يحصل من علاتها سبيل اصل هذه الصدقة في وجوه مصارف ارتقاها وان تقاصرت
 الغلة من الوجوه في ستة من السنين فيستط من القضاة عن هذه الوجوه بحصصها فان لم يوجد
 عص من سمي من هؤلاء المذكورين فيتم بعده استقصى في التملك كان ما سمي له مصروبا
 إلى سائر الوجوه المسمى به وان رأى القائم صرف ذلك إلى تحصيل زيادة اسباب يجري
 ارتقاها

ارتفاعها مجرى أصل هذه الصدقة فعل ذاك كذلك أمر هذه الصدقة لا يغير عن حالها إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها وهو خير الراثين وأن وقع الاستغناء عن هذه المدرسة يومًا من الدهر ولم يكن أعدائها إلى الحالة الأولى صرف ذلك إلى المحتاجين من طلبه العلم بسمرقند ممن يعتقد مذهب أبي حنيفة رح فان لم يوجد من يصرف ذلك إليهم من طلبه العلم صرف حينئذ إلى فقراء المسلمين أبداً وقد أخرج هذا المتصدق جميع ذلك إلى يد أبي طاهر عبد الرحمن بن الحسن الغزالي وجعله قائماً بأمور هذه الصدقة وأمره في ذلك بأشعار تقوى الله تعالى وإداء الأمانة واستعمال النصيحة وقلة تسوية أمورها على وجوهها وشرط عليه أن لا يغير شيئاً من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضة صحيحة فارغة من موانع صحة القبض فان مضى لسبيله ووجب إقامة غيره مقامه لمعنى يوجب ذلك فالإختيار في ذلك إلى الغيبة الذي يدرس فيها بمشورة طائفة أهل العلم الذين يدور عليهم أمر الفتوى بسمرقند بعد أن يكون الذي يختاره من أهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرس فالأمر موقوف إلى الحاكم بسمرقند ولا ينحل للسلطان إلى آخره شهد الشهود إلى آخره * نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده إذا أراد الرجل أن ينفق على أولاده فهذا على وجوه أحدها أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة علي ولدي وفي هذا الوجه يدحل تحب الوقف البطن الأول يريد به ولده أصليه ولا يشارك البطن الثاني البطن الأول ويريد بالبطن الثاني ولد الابن فمادام واحد من البطن الأول فالغلة له وإن لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك شيء فان لم يوجد البطن الأول ووجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الأول والثاني وأن عدم البطن الأول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه من البطون وأن كثرت * الوجه الثاني أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة علي ولدي وولد ولدي وفي هذا الوجه اختص به البطن الأول والثاني يريد به البطن الثاني ولد الابن ولا يشاركهما البطن الثالث * الوجه الثالث أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة علي ولده وولد وولد وولد ولده في هذا الوجه القياس أن يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت البطون كلها وإن سئلوا * الوجه الرابع أن يقول أرضي هذه صدقة موقوفة علي ولدي وليس

له ولد أصله وله ولد الابن وفي هذا الوجه صرف العلة الى ولد الابن فان حدث له ولد الصلب
 مصرف العلة المستقبل الى الولد لصلبه * الخامس اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة على
 ولدي وولدي ولدي وأولاد أولادهم وسلمهم ابداناً ما ناسلوا وفي هذا الوجه يدخل تحت داء
 الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث العلة
 ومن مات منهم قبل حدوث العلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه ويكون
 ذلك لزورته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال على ان يبدأ
 في ذلك بالبطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاد اقال هكذا مادام واحد من البطن الاعلى لا يكون
 للبطن الاسفل من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبتها في كتاب الوقف ثم اذا اراد
 ان يقف على اولاده واولاد اولادهم وسلمه لا ينبغي ان يكتب في الكتاب ووقف على اولاده
 واولاد اولاده ابداناً ما ناسلوا بعد وفاته فانه لا يجوز الوقف لولده لصلبه في هذه الصورة لانه يصير
 بمنزلة الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز الا باحازة باقي الورثة فاما على ولد الولد تجوز
 الوقف لان ولد الولد لا يكون وارثاً حال حيوة ابيه ولكن يكتب وقف على ولده وولد ولده
 فيجوز الوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الاضافة الى ما بعد الموت
 ومن غير الوصية له وهو قول ابي يوسف ومحمد رحم لان على قولهما ولده لصلبه يستحق الغلة حال
 حيوة الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حيوته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يبطل بموت
 الواقف فاما على قول ابي حنيفة رحمه لا يصح الوقف الا بالضافة الى ما بعد الموت وان يكون موصى به
 بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عند اصلا فليحق باخرة حكم الحاكم ثم فيما
 ذكرنا انه اذا وقف على ولده وولد ولده في حيوته لا يعطى ولد الولد اجمع العلة مادام ولد الصلب
 حيا لان الواقف ما جعل كل العلة لولد الولد مادام ولد الصلب حيا ولكن تقسم الغلة في كل سنة
 على عدد رؤس واد الصلب وعلى عدد رؤس ولد الولد وما اصاب ولد الولد فهو لهم ووقف
 وما اصاب ولد الصلب فهو لهم ميراث حتى يشاركتهم الزوج او الروحنة وغيرهما لان الميراث لا يختص به
 بعض الورثة دون البعض فان مات اولاد الصلب فالعلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكر
 هلال رحمه هذه المسئلة على هذا الوجه وقالوا هذا الحواب مستقيم على قول من يجوز الاخلاء عن
 الوقف في زمان حتى قال ان من وقف على نفسه ثم من بعده على الفقراء ان الوقف جائز

غير مستقيم على قول من لا يجوز الإخلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي ان يصير جميع الغلة بعد موت ولد الصلب وتعالى ولد الولد لان ما يصيب ولد الصلب حال حيوته ليس بوقف وانما يصير وقفا بعد وفاته لولد الولد فقد خلا زمان عن الوقف واما اذا وقف على ولده حال حيوته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند ابي حنيفة رح على ولده وانه ظاهر لان قوله حال حيوته لغو من الكلام عنده لان عنده لاصحة للوقف حال الحيوة فخرج قوله حال حيوته من البين وبقي قوله وبعد وفاته فيكون وصية للوارث واما على قولهما فقد اختلف المطائخ رح بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا لا يجوز لان قوله وبعد وفاته لغو من الكلام عندهما لانه لا يعيد الا ما هو ثابت بمطلق الوقف بيانه ان الوقف عندهما وقع صحيحا لازما في حالة الحيوة على وجه لا يبطل بسوء الواقف على ما رقب هذا وكان قوله وبعد وفاته لتأكيد ما ثبت بمطلق الوقف فلا يوجب بطلان الوقف والله تعالى اعلم *

نوع آخر اذا وقف نصف داره شاعا ونصف ارضه شائعا فعلى قول ابي يوسف رح يجوز وعلى قول محمد رح لا يجوز فيلحق بآخره حكم الحاكم فاذا وقف ارضه وشرط الكل لنفسه او شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعد الفقراء فالوقف باطل عند محمد رح وعلى قول ابي يوسف رح الوثوق صحيح ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر الفقيه ابو جعفر رح انه لو شرط ان يأكل من الغلة عند محمد رح يجوز يكتب ولهذا الواقف ان يصرف غلات هذا الوقف الى نفسه ما عاش ويلحق بآخره حكم الحاكم وان اراد ان يكون هو المتولي في هذا الوقف ما عاش يكتب ولهذا الواقف ان يتولى هذه الصدقة مدة ما عاش ويصرف غلاتها وما فيها في سبيل الخير ووجوه البر فيما احب فذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاء وكما شاء وهي صدقة موقوفة على حالها فاذا مات فهذه الصدقة نافذة على ماله ويلحق بآخره حكم الحاكم وان كان من رايه ان يبيع هذا الوقف او شيئا منه اذا كانت المصلحة في ذلك ويشترى ببقية ما هو انفع للوقف يكتب ولهذا الواقف ان يبيع هذا الوقف المسمى فيه وما احب منه ان راي يبيعه صلح ويصرف ثمنه الى شراء شيء آخر هو صلح للوقف فيجعله مكانه ويلحق بآخره حكم الحاكم وان كان من رايه ان يكون له التغيير والتبديل يكتب ولهذا الواقف ان ينقص من مصارف هذا الوقف لمن شاء نقصانه ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من شاء ويدخل مكانه من احب ريعه من اخرجه ان احب

يعدل في ذلك برأيه وليس لاحد من يقوم بهذا الوفاء ان يعمل شيئا من ذلك برأيه وليس لاحد من يقوم بهذا الوفاء ان يعمل من ذلك شيئا ماحلله فان حديثه حدث الموت ولم يعر من هذا الوفاء شيئا ولم يبدل ولم يرد طائى ما فيه احدا ولم يتص منهم احدا ولم يدخل منهم احدا ولم يخرج منهم احدا وهذا الوفاء وقى على الحالة التي جعلها عليه ليس لاحد ان يعير شيئا من ذلك وان كان يعير شيئا ثم حدث له حدث الموت فهو على ما عليه يوم يموت الوفاء هذا * صورة كانه جريان لحكم صحة الوفاء يكتب على طهر صك الوفاء بعد التسمية بتول الناصى فلا المتولي يعمل بالصاء والاحكام والاولاف بكورة كذا وبواحبها نأيد الصاء والاياء والافاقه فيها من اهلها ادام الله تعالى توفيقه حكمت صحة هذا الوفاء المس الموصوف في نطق هذا الصك وجواره ولرومه وساد هذه الصدقة في جميع ما بين موضعه وحدوده من الكوائف والرباط والجان والحمام وغير ذلك لجميع ما اشتمل عليه الاية في علوه وسفله من الحركات والمهول والصحن والمرابط على سبيل البوحوة والشرائط المذكورة المشروطة المشروحة به عملا بقول من يرى صحة هذا الوفاء وحوار هذه الصدقة بشروطها وسلمها المبيعة المعسرة فيه من العلماء السلف وائمة الدين بعد بصومة مستقيمة معتزة حرت من يدي هذا الوفاء المسي به وليس من حاصمه فيه من له حق المجامعة في حوار هذا الوفاء وصحته فيه وقبه وتصدق به وحواله بالاكار بصحته وجواره وميله الى جهة الفساد حكما ابرمته وقصاء بعدته وامضيت الحكمه واحكمته على هذا الوفاء بخصرته في وجهه وفي وجه من حاصمه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف بوضع احتشادي على هذا وكلفت هذا الوفاء قصر يده عن جميع هذه المحدودات وسلمتها الي هذا الليم المسي به وترك التعرض له فيه بنا بحال مقتضى الصحة والحوار لهذا الوفاء وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس فصائي بكورة كذا وامرت بكتبة هذا السجل على طهر هذا الصك ختبه في ذلك واشهدت عليه من حصر بي من الثقات بتاريخ كذا والله تعالى علم كذا في المحبط * الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكام على سبيل الاحتصار معقول بالله التوفيق اول ما يبدأ به من رسوم الحكام كنية المباشير فان اسمعيل بن عباد كان اذا حطبت ليد اسان مهلا التي اليه الباص وقال اكتب عهد العمل فان امكته قلده في الاتجاه عن مجلسه

قال الحاكم السمرقندي ان اردت كتابة المنشور كتبت هذا ما عهد اليه فلان الى فلان حين عرف علمه وديانته ونزاهته وصيافته وامتحنته على الايام واختبرته في معرفة الاحكام فوجدته سالكا سبيل الاخيار منهجا طرق الابرار لم تعرف له زلفا ولم تزعم منه خلة فاعتمدته وقدره عمل الحكومة بكورية كذا امره بتقوى الله عز و علا مظهرها ومبطنها وخفيته مسرا ومعلنا فانها انتفع ما قدم من زاد واجسن ما ادخر من عناد والله تبارك وتعالى يقول إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ وامره ان يواظب على تلاوة القرآن متديرا حجبها الظاهرة متأملا ادلتها الباهرة فانه مدون للحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب ونذير العقاب والكاشف لما استبهم والمنور لما اظلم والله تعالى يقول لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ وامره بدراسة سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآثاره وتعهدها حديثه واخباره متبينا الى حجبكم ووصاياه متوشيا بخلافه وسجاياه فانه الداعي الى الهدى الذي لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى فممن اتهم بلوا امره فممن ومن انزجر عن هزاجرة سلم وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعته في محكم كتابه وجعل الغفل بقوله كالعدل بخطابه وامره بمجالسة اهل الدين والعلم ومداينة اهل الفقه والتهم ومشاورتهم فيما يتقدرون ويضعونه فانه لا مبراء من السهو والغفل ولا امن من الرلل والسقط وان الشورى نتاج الالباب والمباحثة زائد الصواب واستظهار المرأ على رأيه من عزم الامر واستنارته بعقل اخيه من حزمه التدبير وقد امر الله عز و علا بذلك اولى البشر بالاصابة فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ وامره بفتح الباب ودفع الحجاب والبروز للخصوم واتصالهم اليه على العموم والنظر بين المتحاكمين بالسوية والعدل فيهم عند القضية وان لا يفضل خصما على صاحبه في لحظ ولا لفظ ولا يقويه عليه بقول ولا نعل اذا كان الله عز وجل جعل الحكم ميزان القسط والعدل في القبض والبسط وسوي في بين الدني والشريف واخذه من التقوي للضعيف بقوله تبارك وتعالى يَا أُوْدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ وامره اذا ترفع اليه المتحاكم ان يطلب الحكم بينهما في نص الكتاب فان عدده هناك عليه من سنة رسوله الثبوتية والآثار الصحيحة السليمة فان فقد هناك ابتغاه في اجماع المسلمين فان لم يجد فيه اجماعا اجتهد رأيه بعد ان يبلغ غاية الوسع في التحري فانه من اخذ بالكتاب اهتدى ومن اتبع السنة نجى ومن تمسك بالاجماع سلم من الخطأ ومن اجتهد فقد اعذر والله تبارك وتعالى يقول

وَالَّذِينَ حَاقَدُوا إِسْمَاعِيلَ تَمَسُّهُمُ سُلُوبٌ وَأَمْرٌ نَالَتْهُ فِي الْحُدُودِ وَالْإِسْطَهَارِ فِيهَا مَعْدِيلُ الشُّبُورِ
 وَأَنْ يَحْمِلَ مِنْ عَمَلِ بَرِّهِ الْحَكْمُ عَنِ الْمَوْجِعِ الصَّحِيحِ أَوْ رِثَ عَدِ الْوُصُوحِ حَتَّى تَنْقُصَ
 الْإِسْهَادُ فِي صَبِي عَدِ الْإِتِّحَاءِ وَلَكِنْ عَلَى يَمِينِ نَأِ الْأَهْوَادِ فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَسْتَحْدُ عَمَلُهُ
 الْبَيْتَ بِرِيٍّ وَلَا يَأْخُذُهُ رَافِعَةٌ بِمَسْمُوعٍ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ وَمَنْ يَتَّعِدْ حَدُّوَاللَّهُ فَإِنَّكَ دَمُ
 الطَّالِبِينَ وَأَمْرٌ بِتَصْحِاحِ الْأَحْوَالِ مَنْ يَشْهَدُ عَدَّةً بِقَبْلِ شَهَادَةٍ مَنْ كَانَ طَبِيبًا يَنْبَغِي النَّاسَ ذِكْرُهُ مَشْهُورًا
 مِمَّنْ مَبْرُورٌ مَسْهُورًا إِلَى الْعِلَّةِ وَالطَّبِيعَةِ مَعْرُوفًا بِالرَّاهَةِ وَالْأَلْفِ سَلِيمًا مِنْ شَائِنِ الطَّمَعِ وَأَمْرٌ أَنْ يَحْتَاطَ
 بِمَا فِي أَمْوَالِ الْإِبْنَانِ شَأْنُ الْأَمَةِ وَيُكَلِّفُهَا إِلَى الْحَصْنَةِ الْأَعْيَاءِ وَبِرْعَاهِمُ فِي ذَلِكَ عِيَا وَيُكْوِّهُمُ تَهْمُهُ
 وَأَسْرَهُ أَنْ يُولِي مَا يَجْرِي فِي عَمَلِهِ مِنَ الْقُتُوبِ إِلَى قَوْمٍ يَحْسَبُونَ تَدْبِيرَهَا وَيَصْطَلُونَ الدَّيْمَ عَلَى
 مَسَالِحِهَا وَيَكُونُونَ مَأْمُورِينَ عَلَى أَصُولِهَا وَتَرْوَعُهَا وَيَحْمِلُونَ ارْتِفَاعَهَا مِنْ حِلَّةٍ وَيَصْرَفُونَ فِي سِلَّةِ
 يَنْعُونَ مَا شَرُّهُ وَأَسْوَأُهَا فِي مَرَارِعَاتِهَا وَاحَارَاتِهَا وَيَحْتَدُونَ مَا وَسْوَسَ فِي اسْتِعْلَالِهَا وَعَدَارَاتِهَا
 وَلَا تَحْلِيهِمْ فِي ذَلِكَ مِنْ انْقِصَاءِ الْأَثَرِ وَالْإِشْرَافِ وَالطَّرِيقِ وَأَمْرٌ بِرُوحِ الْأَرَامِلِ وَالْيَتَامَى مِنْ أَكْثَانِهَا
 مَبْرُورَةً أَوْ لِبَائِهَا وَأَمْرٌ أَنْ يَحْتَارَ كَاتِبًا دَالِمًا بِالْمَحَاصِرِ وَالسَّحَلَاتِ مَطْلَعًا لِعِلْمِ الدَّيَاوِي وَالصَّادَةِ
 مَيْتًا عَلَى حِطِّ الشُّرُوطِ وَالنُّهُودِ عَارِفًا بِكُنْهَةِ الْعُقُودِ وَأَمْرٌ أَنْ يَسْلَمَ مَا يَحْصِي إِعْمَالَهُ مِنْ دِيْوَانِ
 النَّصَاءِ عَلَى نَسَبٍ بِمَا فِيهِ مِنَ الْوُثَائِقِ وَالسَّحَلَاتِ وَالْمَحَاصِرِ وَالْوَكَالَاتِ وَأَسْمَاءِ الْمُجْتَسِينَ وَأَنْ
 يُوَكَّلَ بِهَا مَنْ يَحْكُمُ مَنْ يَرْتَضِيهِ وَيَنْتَرَسُ الْخَيْرِيَّةَ ثُمَّ يَقُولُ الْكَاتِبُ هَذَا عَهْدُ دُلَانِ الْيَكِ وَعَلَيْكَ
 وَهَذَا يَكُ الْيَكِ سَبِيلُ الرِّشَادِ وَحَادِيكَ إِلَى طَرِيقِ السَّدَادِ وَقَدْ أَعْدَدْتُهُ وَانْدَرُ وَبَصْرُ وَحَذَرُ فَلْعَلَّ
 عَهْدُهُ أَمَامَا يَنْتَصِبُهُ وَمَنْ لَا يَحْتَدِيهِ وَقَدْ تَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ وَالثَّلَاثَةُ مَعْدَةٌ فِي اسْتِدَامَةِ الْوُفُقِ
 مِنْهُ وَاسْتِدْعَاءِ الْعِجْمِ شُكْرًا بِرَدِّكَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ الَّذِي يَلِي هَذَا مِنْ النَّاصِي الْمَوْلِي
 دِيْوَانِ مَنْ قَبْلَهُ مِنَ الْحُكَّامِ وَتَرْتِيبِ الْأَحْكَامَاتِ وَالرَّقَاعِ وَهَذَا عَلَى الْإِسْتِصَاءِ فِي نَابِ نَصِ
 الْمَحَاصِرِ وَالسَّحَلَاتِ فِي آدَابِ النَّاصِي لِلْحَصَافِ ثُمَّ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ مَعْرِفَةُ النَّاصِي رُسُومِ
 التَّوْقِيعَاتِ الَّتِي تَكُونُ عَلَى صُدُورِ الْحَكْمِ وَإِعْجَارِهَا وَهِيَ عَلَى سِتَّةِ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا تَوْفِيقَةٌ عَلَى
 صُدُورِ السَّحَلَاتِ وَكُتُبِ التَّرْوِيجِ وَاجْتِبَاءِ الْقَوَامِ وَكُتُبِ التَّوَسُّطِ وَالتَّقْلِيدَاتِ وَذِكْرِ الْحُكْمِ وَالْإِطْلَاقِ
 وَالْفَصْلِ وَالسَّلَسِ وَالْإِحْصَارِ وَهُوَ عَلَى اخْتِيَارِ النَّصَاةِ وَلِكُلِّ مَسْأَلَةٍ تَوْقِيعٌ بِجَوَابِهَا لَعَلَّهَا يَنْتَصِفُ بِمَا يَصِفُ
 وَتَقْبِهِ بِاللَّهِ تَقْبِي آَمِنْ مِنْهُمْ مَنْ آَمِنْ بِاللَّهِ الْحَقِّ مَعْرُوضِ وَالْطَّالِعِ مَعْرُوضِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمْدُ الشُّكْرُ

فقد النعمة التثبت طريق الاصابة الطمع قريبي الندامة الانفاس حظى الغناء الغضب فصدي
العقل فرض القاضي النفقة على رجل لامرأته فان للقاضي ان يفرض النفقة على رجل
لامرأته لان القاضي يحضره ويأمره بالانفاق عليها وعلى ولدها فان عرف انه يضربها ولا ينفق
عليها فرض لها القاضي النفقة عليه في كل شهر بقدر ما يحتاج اليه من الدقيق والأدام والبهن
وحوائجها التي يكون مثلها فيقوم ذلك بالدرهم ويفرض عليه في كل شهر فاذا اراد ان يكتب لها
ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان قضيت لفلانة على زوجها فلان بحضرته بكذا وامرته
بإدراك ذلك عليها أو ان وجوبه وفرضت ذلك عليه لها وطلقت لها الاستدانة ان مطلقها يكون
ذلك ديناً لها عليه يرجع به عليه وامرت بكتابة هذا الذكر حجة لها يوم كذا وان كان الزوج غائباً
فجاءت المرأة تطلب النفقة وذكرت ان زوجها غاب عنها ولم يخالف لها نفقة وسألت القاضي
ان يفرض لها عليه نفقة واقامت البينة انها فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجها فلان بن فلان
غائب فان ايا حبيبة روح قال لا انضي على غائب وقال ابو يوسف روح افرض لها النفقة ولا انضي
بالكاح عليه فاذا قدم فاقراخذته بنفقتها وكذلك ان انكر واقامت البينة على تكادها ثم قال علي بن
قول ابي يوسف روح اذا فرض لها النفقة فلها ان يستدين وان امرها بالاستدانة كان احوط على
اصله قال فاذا اراد الكتاب كتبت يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على الوجه
الذي ذكرناه امضيت بهذا التقدير المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لامرأته فلانة وطلقت لها
تناول ذلك القدر من ماله والاستدانة عليه ان لم تظهر بشيء من ماله ترجع به عليه عند او بنه
من غيبته اخذاً بقول من يرى ذلك جائزاً من علماء الامة واوصيتها في ذلك بتقوى الله تعالى
واداء الامانة فيه فتثبت ذلك على شرط الوفاء وامرت بكتابة هذا الذكر حجة لها يوم كذا وعليه
هذا فرض سائر النفقات * اختيار القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الي جالي العرف المنسوب الي
كذا في اختلافها وانتشار امورها واضطراب احوالها وقصور ارتفاعاتها عن مصادفها وجوهها بخلوها
عن قيم يتعدها او لسوء سيرة فلان القيم وان السجاجة مست الي من يقوم بامورها وحفظها
بتشويرها وضبطها وارضاء شروط المتصدقين بها وكان الامر علي ما رفع الي باخبار جماعة ثقات
فوقع الاختيار على فلان لما وصف من صلاحه وسدادة فنصبته قيماً فيها على ان يحفظها ويتعدها
ويستمرها ويستغلها ويصرف غلاتها الي وجوهها ومصارفها ويحبي ما مات منها واندرس ويساندني

من غلاناها من كان عليه شيء منها وعرفت كل قيم كاهن فيها قبله وأوصيته بتقوى الله وعلما * نصب
المشرف على الوصي والقيم يقول القاضي فلان بن فلان دفع الى فلان بن فلان قيم في وقف
كذا أو اوصني في تركه فلان وهذه التركة محتاجة الى مشرف يحيط هذا الوصي ويعتد من حاله
فوجبته الا مر على مارع باخبار الثقات وان هذا القيم والوصي محتاج الى مشرف يتعبد
احواله ليؤمن امتداد الطمع في هذه التركة فوق الاختيار وسي على فلان لما عرف من نطسه
وذكائه وسداده وامانه فامسيت هذا الاختيار ونصت هذا المختار مشرفا على هذا النعم وعلى
كل قيم في هذه التركة وحظرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد شيء من هذه
التصرفات فيها دونه وامرته ان لا يحل ولا يعتدي شيء من امور هذه التركة الا بعد مشورة هذا
المشرف واستطلاع رأيه به وامرته ان يكتب هذا الذكر حجة بعد ان اوصيته بتقوى الله عز وجل
وكان ابو بصير الصغار رح يقول القاضي لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل واداء
الامانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى واداء الامانة كذا في الطهيرية * الفصل الثامن
والعشرون في المقاطعات واعلم ايكم اذا كتبت شيئا مما ذكرناه لا بد من كسنة التاريخ في او اخرها
واعجازها بمعالا شبهة وتفعالا للناس واعلم ان لكل مملكة واهل مملكة تاريخا وكتابا يؤرخون
بالوقت الذي تحدث به جوادث مشهورة عامة وكان للروم اوقات ارخوا بها على حسب
ما وقع من الاحداث فيها الى ان استقر تاريخهم على ان جعل سنة وفات ذى القرنين وكذلك
كانت الدرس فانه حكى من ابو عبد الله الذي كان في عهد المتوكل انه ذكر ان العرس كانت يورخ
باعدل ملك كان فيهم الى ان استقر تاريخهم على هلاك يزيد حر الذي هو آخر ملوكهم والعرب
كانت يورخ بعام النرق وهو تفرق ولد اسمعيل عليه السلام وخروجهم عن مكة وارخوا بعام
العدو له قصة معروفة ثم ارخوا بعام الفيل ثم استقر التاريخ العربي بعد ذلك كله على ان جعل من اول
سنة الهجرة وكان المحدثي بهذا عمر رضي الله عنه لان عامته على اليمين قدم عليه فقال اما يؤرخون
كتبكم فاراد عمر رضي الله عنه ان يستأ بمبعوث النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم قال بل بدأ
بوقت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ثم رأوا ان يكون من الهجرة لانه اول وقت دافيه الاسلام فكانوا
قد بدأوا بشهر رمضان ثم جعلوا الابتداء من المحرم والتواريخ العربية انما هي على الليالي وان كان
تواريخ

تواريخ سائر الامم على الايام وذلك ان سني اولئك تجري على امر الشمس وهي نهارية
وسنوا العرب قمرية * صك الوقف على وجوه شتى وصورته هذا ما وقف وتصدق وحبس فلان
بن فلان تقر بالحق ربه وخالفه وتوسلا الى الهة ورازقه ذخيرة قدمها ليوم حشرة ونشرة يوم
العرض الاكبر يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم فتاهب للرحيل الى فناء
الملك الجليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا كانه عابر السبيل فبادر واستعد واجتهد وجد
واحبا ان ينخرط في عدان من لا ينقطع عمله اذا انتهى اجله على ما قال سيد البشر وصاحب
اللواء في المحشر اذ مات بن آدم الحديث وتعرف الى الله عز وجل في البرخاء ليكون عونه
على رفع اللواء بما هو ذريعة الى الجنان على ما روي خالد بن معدان عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انه قال يحيى المعروف والمكر يوم القيمة خلقتان ينطق الميعرف باهله الى الجنة
وينطق المنكر باهله الى النار واهل المعروف في الدنيا هم اهل المعروف في الآخرة واهل المنكر
في الدنيا هم اهل المنكر في الآخرة فتصدق بجميع كذا عن نية خالصة وطوية صافية الى آخر ما قلنا
في كتاب الوصاية والوقف الا اننا ذكرهنا اشياء لم نذكرها ثمه ليكون الكاتب ذا هكمة ومقدرة في كتابه
فنفع له فنقول اذا اراد الواقف ان يكون هذا الوقف على اولاده يكتب ما كتبناه الى ان يقول
فما فضل من غلاتها صرف الى اولاد الواقف المتصدق فمنهم فلان وفلان ابدانوا الدواوين سلوا
منها ما دام احد من اولاد البطن الاعلى في الاحياء للذكر مثل حظ الانثيين وان اشترط
الواقف التسوية بين الذكور والاناث يقول الذكر والانثى في استحقاق النصيب من ذلك
على السواء لا يفضل ذكورهم على اناتهم ولكن الاول اقرب الى الصواب واطيب للشواب ثم بعد
هذا يقول وان انقرضوا وتفاوتوا ولم يبق منهم احد صرف ما كان مصروفا اليهم الى فقراء المسلمين
ومساكينهم وقد اخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وابانها من
سائر املاكه واسبابه وسلمها الى فلان المتولي تسليمها بعد ما قبل منه هذه التولية والقائمة
قبولا صحتها الى آخر ما قلناه ولو زيد في صرف الفاضل الى الاولاد على ان من استغنى عنهم حرم
فان افتقر عاد اليه ما كان مصروفا اليه فهو احسن ولو لم يقف على اولاده ولكن شرط الفاضل
لنفسه على النسوة الذي قدمناه واراد ان يحج منه رجل صالح بعد ما حدث به حدث الموت
ويصرف الى وجوه شتى كتبت فان حدث الموت الذي لا محيص لاحد منهم ولا مخلص

ولا مباح وعصيان أسلمه صرف ما كان مصر وواليه في حال حيوته من ذلك الفاصل يبدأ منه أولاً
بما صح منه رجل مصلح من ديرة اهله يعطي بكايته لدهائه وإياديه وما فصل من ذلك يدعي
والنصيحة كذا شياؤه أحدنا من سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وأشأته عن والده هذا الواقف فلان والثالثة من والده هذا الواقف فلانة بنت فلان والرابعة عن هذا
الواقف يصحبي بذلك كله كل سنة في أيام الأصاحي بعد وفاته وانقراض حيوته تركا إلى الله
ووسيلة بها الله ويعطي أحرار السلاح من العاقل ويصدق لمحوها وشحوها ودسومها وأكارعها
وسبقها على فقراء المسلمين ومحاويجهم وما فصل من ذلك يصرف إلى مرسومات عاشوراء
التي تعارفها الأصبا في هذا اليوم من شري الرعمان واتخاذ الحبيب وشري الكيران
والمصلح والكريت كذا أيوبع ذلك كله على هذا القيم وما فصل من ذلك يصرف إلى فوائت
صلوته وكذا كذا إلى فوائت ركوعه وإلى فوائت بدورة وكما راته ولا حاح على من ولي هذا
الامر أن يأكل نفسه منها وإن يوكل من شاء وما فصل من ذلك يصرف إلى مصالح الشقاية
التي هي سحلة كذا وإلى شراء الحمد وأجرة السقاية ويتجدد ماء الحمد فيها أيام الصيف وما يحتاج
إلى ذلك وصارت هدية صدقة ماحية صافية لا يريد لها مرور الأيام إلا تشديدا ولا مصي
الأموات إلا تأكيد ولا يغلب لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر من الولاد والقضاة والحكام تبدل
شرط من شروطها وتعير شي ولا تعطيلها من بدله بعد ما سده فأنبا الله على الدين يدلونه وعليه
لعنة الله والملائكة والناس أجمعين والإحوط في ذلك أن يلحق في الوقف حكم فاض من صفة
المسلمين حتى يرؤل الحلاب وصورة حريان الحكم لصحة الوقف إن يكتب على ظهر
الصك للوقف بقول القاضي فلان بن فلان المتولي بفعل القضاء والأحكام والأوقاف المذكورة
كذا وبواحيها ناهد القضاء والامضاء والأشانة فيما بين أهلها حكمت بصحة هذا الوقف
وحدوده فيه من الجوابات والرباطات والحانات والحمايات وغير ذلك بجميع ما اشتل
عليه من الأثنية في سله وطوة من الحشرات والمبارك والصص والمرابط على السبل والشروط
المذكورة فيه غلاما سي ونقول من يرى صحة هذا الوقف وجوار هدية الصدقة وشروطها وسلبها
المسيرة المتصرة فيه من أعمال علماء السلف وأئمة الدين بعد حصومة صحيحة مستقيمة جرت بين
يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من حاصمه فيه ممن له حق الحصومة في جوار هذا الوقف

وصحته وجواب المدعى عليه بالانكار بصحته وجواز وميله الى جهة الفساد حكما ابرمه وقضاء نفذته على هذا الواقع بحضرته في وجهه ووجه من خاصه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادي عن صحته وتثاذه وكلفت هذا الواقع قصريده عن جميع هذه المخدوبات وتسليمها الى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له منه في سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والامتنان وامرت بكتبة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك واشهدت من حضرني من الثقات بتاريخ كذا كذا في الظهيرة *

كتاب السجّل

وفيه فصول * الفصل الاول في بيان جواز السجّل وعذابه من مذهب علمائنا راجح ان كل حيلة يستل بها الرجل لا بطل حق الغير اولاد خال شبهة فيه اولتمويه باطل نهى فيكرهه وكل حيلة يستل بها الرجل يتخلص بها عن حرام او يتوصل بها الى حلال فهي حسة والا صل في جواز هذا النوع من السجّل قول الله تعالى **وَذُذْ يَبْدُكَ صُغْنًا فاصْرَبْ بِهِ وَلَا تُمْسِكْ** وهذا يعلم المخترع لا يوب الشبي وعلني نبية عليه الصلوة والسلام من يمينه التي حلفا ليضربن امرأته مائة حود ومائة المشائخ على ان حكما ليس بنسوخ وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة * الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلوة خندق له طول أكثر من عشرة اذرع وفيه ماء الا ان عرضه اقل من عشرة فعلى تول بعض المشائخ رح لا يجوز التوضي فيه من هذا الخندق والصلوة على تول هؤلاء ان يسترحميرة قريبة من الخندق ثم يحفر نهيرة من الخندق الى الحفيرة ويسيل الماء من الخندق الى الحفيرة فيصير الماء جاريا في الخندق فان شاء توضأ من الخندق وان شاء توضأ من النهيرة * اذا توضأ الرجل فرأى البلب سائلا من ذكره وكان الشيطان يريه ذلك كثيرا فالحيلة في نطق هذه الوسوسة ان يضح فضحة بالماء فاذا امراء الشيطان بذلك حاله على الماء الا ان هذه الحيلة انما تنفع اذا كان العبد تريبا ولم يصف البلب فاما اذا جف البلب ثم رأى البلب على ذكره بعيد الوضوء لانه لا يمكن اجالته على ذلك الماء * اذا اصابت النجاسة خفا او غلا ولم يكن له اجرم كما بول والخمر فلا بد من الغسل رطبا كان او يابس والحيلة في ذلك اذا كان رطبا ان يدشي

في التراب او الرمل حتى يالصق بعضه بالتراب ويجف ثم مسح بالارض فيطهر هكذا ذكره
 الثبدي ابو جعفر رح من ابي حنيفة رح وهكذا روي من ابي يوسف رح الا انه لم يشترط الجفاف *
 اذا صلى التطير ثلث ركعات ثم اقام المؤذن وعلم المصلي انه لم يصل في المسجد فاراد ان يصلي
 مع الامام ويكون وضوءه ما صلى مع الامام وكرة ان يمسد ما صلى فالحيلة له في ذاك ان لا يقعد
 في الرابعة ويقدم الى الخامسة والسادسة حتى تسير هذه الصلوة فعلا من ابي حنيفة وابي
 يوسف رح ويصلي العريضة مع الامام ذكره شمس الائمة الحلواني رح * الحيلة لمن اراد ان يقضي
 سنة الفجر بعد ما صلى الفجر قبل ان يطلع الفجر ان يشرع في السنة ثم يمسدها على نفسه ثم يشرع
 في صلوته الامام فاذا فرغ الامام من العريضة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لانه باساره
 اياها صارت دينا طيبه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى عن الشيخ الامام الجليل
 ابو بكر محمد بن الفضل رح قالوا هذا اذا لم يتجدد ذلك عادة بل فعل ذلك احبانا اما اذا اتخذ
 عادة له فانه يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشائخنا رح قالوا ههنا حيلة اخرى هي احسن فان
 في هذا الطريق يحتاج الى انفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وانه مكروه قال الله تعالى لا تبطلوا
 اعمالكم والاحسن ان يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للعريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة
 ويصير شارعا في العريضة ولا يصير مفسدا للعمل بل يصير مجاوزا عن عمل الذي عمل كذا في المحيط *

الفصل الثالث في مسائل الزكاة رجل له مائتادهم اراد ان لا تلزمه الزكاة فالحيلة له
 في ذلك ان يتصدق بدرهم قبل تمام الحول يوم حتى يكون الصائب ناقصا في آخر الحول
 او يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم او يهب الدراهم كلها لابنه الصغير
 او يصرف الدراهم على اولاده فلا تجب الزكاة قال الخفاف رح ذكره بعض اصحابنا رح الحيلة
 في اسقاط الزكاة ورخص فيها بعضهم قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح
 الذي كرهها محمد بن الحسن رح والذي رخص فيها ابو يوسف رح فقد ذكر الخفاف رح الحيلة
 في اسقاط الزكاة واراد به المنع عن الوحوب لا الاسقاط بعد الوجوب ومشائخنا رح اخذوا بقول
 محمد رح دفعا للضرر من العقراء فان الرجل اذا كانت له سائمة لا يعجران يسبذل قبل تمام
 الحول بيوم بجنسها او بخلاف جنسها فينقطع حكم الحول او يهب البصاب من رجل يثق به
 ثم يرجع

ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر لمضي من الحول
وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل فيؤدي إلى الحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الامام الاجل
شمس الائمة الحلواني رح ذكر محمد رح في كتاب الايمان مسئلتين وهدي الى الخيلة فيهما
مع ان فيهما اسقاط حق الشرع لحدبهما رجل عليه كفارة اليدين وله خادم لا يجوز ان يكفر عن يمينه
بالصوم ثم قال ولو باع الخادم او وهبه من انسان ثم صام ثم رجع في الهبة او قال البيه فانه يجوز صومه
ويبقى الخادم على ملكه فقد هدى الى الخيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة يدين وعنده طعام
يكفيه عن كفارته وعليه دين لا يجوز له ان يصوم عن كفارة يمينه ان يستحيل ان يكون عنده طعام
وهو يصوم ويستحيل ايضا ان يكفر بالطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام أولا الى الدين
ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى الى الخيلة فان كان هذا من محمد رح اجازة للخيلة صار عن محمد رح
في باب الزكوة روايتان رجل له على فقير مال واراد ان يتصدق به ماله على غريمه ويحتسب به من
زكوة ماله فقد عرف من اصحابنا رح انه لا يتأدى بالدين زكوة العين ولا زكوة دين آخر والخيلة
في ذلك ان يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين او باع زكوة
ماله ويدفعه اليه فاذا قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء لما عليه من الدين فيجوز
وذكر في التواضع ان محمد رح سئل عن هذا فاجاب وقال هذا افضل من ان يدفعه الى غيره
ومشائنا المتقدمون رح كانوا يستعملون هذه الخيلة مع غرائهم المغانيس وكانوا لا يرون به
بأسا فان خاف الطالب انه لو دفع مقدار الدين الى الغريم يمتنع قضاء الدين ولا ينبغي ان يخاف
من ذلك لانه يمكنه ان يمد يده ويأخذ ذلك منه لانه قد طفر بجنس حقه وان كان الغريم يدفعه
ويمنعه برفع الامر الى القاضي فيجده القاضي مليا فيكلفه قضاء الدين * ثم حيلة اخرى ان يقول
الطالب للمطلوب من الابتداء وكل احدا من خدمي ليقبض ذلك زكوة مالي ثم وكله بقضاء
دينك فاذا قبض الوكيل يصير المقبوض ملكا لوكله وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء
دينه فيقتضي دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني
رح احسن ما قيل في اصل هذه الخيلة ان يعطي صاحب المال المديون من ماله العين زيادة
على مقدار الدين حتى يقتضي بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به
فلا يتع في قلبه ان لا يفي بما شرط عليه فان كان الطالب شريك في هذا الدين بان كان لرجلين

عالم رجل الف درهم اراد احدهما ان يحتال بما ذكرنا في نصيبه واراد الشريك الآخر ان يشاركه فيما قبض من الدين كان له ذلك فان اراد ان لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالخيلة في ذلك ان بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين الى الغريم قدر الدين ثانيا من الزكاة يتصدق صاحب المال على هذا المديون بحصته من الدين ثم ان المديون يهب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصح ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض * ومن وجد آخران يستقرض المديون من رجل ما لا بقدر حصته هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم ان هذا الشريك يتصدق بذلك على المديون ثانيا من زكاة ماله ثم يبرأ هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الاخر عليه سبيل * من عليه الزكاة اذا اراد ان يكمن ميتا عن زكاة ماله لا يجوز والخيلة فيه ان يتصدق بها على فقير من اهل الميت ثم هو يكمن به الميت فيكون له باب الصدقة ولاهل الميت ثوابه التكفين وكذلك في جميع ابواب البر التي لا ينفع به التخليك ثمارة المشاجدة وبناء المقابر والرباطات لا يجوز صرف الزكاة الى هذه الوجوه * والخيلة له ان يتصدق بمقدار زكوة على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف الى هذه الوجوه فيكون للمتصدق باب الصدقة ولذلك الفقير ثواب بناء المسجد والنفقة وفي تناولي ابني الليث رح موت على شط محون عدوها اقوام كان للسلطان ان يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب اننا يستقيم على ان كل مدد رح لان الجحشون عذبة مشربة والموتة تدور مع الماء ولو اطاح السلطان شيئا من ذلك الرباط ثمة لا يجوز ولا يحمل للمتولي ان يصرفه الى الرباط * والخيلة في ذلك ان يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدفعون ذلك الى المتولي ثم يصرف ذلك الى الرباط كذا في الدخيرة * الفصل الرابع في الصوم اذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجلا شعبان فاذا شعبان نقص يوما فالخيلة ان يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عما التزمه اذا اراد ان يؤدي العدية من صوم ابيه او صلواته وهو فقير فانه يعطي متولين من الخنطة فقيرا ثم يستوبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم كذا في التناوي السراجية * في العيون ولوحلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطليقات امرأته فاراد ان لا يبحث بالخيلة ان يسافر ويخطر كذا في التناو خاتمة * الفصل الخامس في الحج الخيلة للافاقي اذا اراد دخول مكة من غير احرام من الميقات ان لا يتصدق دخول مكة واسا يقصد مكانا آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان

بني عامر فان بستان بني عامر موضع هو داخل الميقات الا انه خارج الحرم او موضع آخر بهذه
 الصفة للحاجة ثم اذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير احرام كذا في الذخيرة * الفصل السادس
في النكاح ادعت امرأة على رجل نكاحا والرجل جحد ولا بينة للمرأة والاستحلاف لا يجري
 في النكاح عند ابي حنيفة رح قالت المرأة للتاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وانكر
 النكاح فمره ليطلقني حتى اتزوج والزواج لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق يصير مقرا بالنكاح فماذا
 يصنع حكى عن الشيخ الامام الزاهد علي البزدوي رح ان القاضي يقول للزوج قل لها ان كنت
 امرأتي فانت طالق ثلثا فان على هذا التقدير الزوج لا يصير مقرا بالنكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت
 امرأة له تنحلص عن جهالته ويمكنها التزوج بغيره كذا في الذخيرة * رجل ادعى على امرأة نكاحا
 واراد القاضي تحليفها على قول ابي يوسف ومحمد رح فالحيلة لها في دفع اليمين عن نفسها
 ان تتزوج بزوجة فان بعد ما تزوجت لا تبتلع للمدعي فان فائدة الاستحلاف النكول الذي هو اقرار
 ولو اقرت بالنكاح للمدعي بعد ما تزوجت بزوجة لا يصح اقرارها فلا تستحلف لانعدام الفائدة *
 اذا اراد الرجل ان يجدد النكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بخلاف كيف يصنع يجب ان يعلم
 ان من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر مسمى فل يجب التسميتان فتقضى
 المسئلة خلاف وتدعى المسئلة في كتاب النكاح ثم اذا اراد الزوج ان لا يلزمه مهر آخر بخلاف
 ينبغي ان يجدد النكاح ولا يذكر المهر او يجدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر * الاب
 اذا زوج ابنته من انسان فطلبوا منه ان يقر بقبض شيء من الصداق فلا قرار بالقبض باطل
 لان اهل المجلس يعرفون انه كذب حنيفة واما الهبة فان كانت الهبة كبيرة والاب يقول
 اهب باذن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول ان انكزرت الانذر بالهبة ورجعت
 عليك فاننا ضامن لك عنها يكون هذا الضمان صحيحا بكونه مضافا الي سبب الوجوب وان كانت
 الابنة صغيرة فالهبة لا تصلح حيلة ولكن ينبغي ان يحيل الزوج بعض الصداق على اب الصغيرة
 ويفرغ ذمته ان كان اب الصغيرة املى من الزوج او يعتقد ان العتد على ما وراء ما وقع
 الاتفاق على هبة حتى أنه ان وقع الاتفاق على ان يكون الموهوب من الخمسمائة مائة ينبغي
 ان يعتد ان العتد على اربعمائة واذا جعل بعض مهر ابنته البالغة معجلا والبعض مؤجلا والبعض
 هبة كما هو المعهودة وطلبوا من الاب الضمان ومُرَاد الاب ان لا يلزمه شيء يقول الاب اهب

كذا فان لم تجز الابنة الهبة فهي علي ولا يقول اهب باذن الابنة علي ما ذكرنا في المسئلة الاولى
ففي هذه الصغرة لا يلزم الاب شيء * رجل له مملوك سأل ان يزوجه امه او حرة فخاف المولى
ان يزوجه يتكاسل في اموره ولا يرغب احد في شرائه بعد ذلك فالحيلة للمولى ان يقول له زوجك
امتي هذه او هذه الحرة علي ان امرها يدي واطلقها كلما اريد فانما قبل العبد تكا حيا يصير الامر
المولى يطلقها للمولى كلما اراد * رجل اراد ان يتزوج امرأة فخشيت المرأة ان يخرجها من ذلك البلد
او خافت ان يتزوج عليها فارادت التوفيق منه بغير ميعين فالحيلة ان تزوجه نفسها علي مهر مسمي
علي ان لا يخرجها من البلدة وان اخبرها من البلدة فلما تمام مهر مثلها وقرأ الزوج ان مهر
مثل نساها كذا وكذا بشي اكبر منها مما يثقل علي الزوج ويشهد بذلك علي نفسه فان وزم
علي اخراجها من تلك البلدة اخذت به تمام مهر مثل نساها وكان القاضي الامام ابو علي
النسفي رح يقول انما يصح هذا الاقرار من الزوج اذا كان في خير الاحتمال اما اذا كان في خسر
المحال فلا يصح ومن المشائخ رح من قال ما ذكرنا يستقيم حيلة علي قول من يقول بان الشرط
الزمني جائز كالاول اما طي قول من يقول بان الشرط الثاني لا يصح فاذ لم يقر به كان لها مهر
المثل لا غير لا تستقيم هذه الحيلة ثم اذا جاز هذا الاقرار وجاز هذا الشرط علي قول من يقول بجواز
وهي تعلم ان المقر به اكثر من مهر مثلها فلها ان تأخذ جميع المقر به في القضاء اما بما بينها وبين
الله تعالى فليس لها ان تأخذ الزيادة علي مهر مثلها الا اذا اعطاها الزوج ذلك بطيب نفسه فاما اذا
تزوجها من غير هذه الحيلة فارد ان يخرجها الزوج فارادت حيلة لا يمكن اخراجها من البلدة
فالوجه في ذلك ان تقر المرأة بالدين ممن تثق به من الوالدا والولدا والاخ وتشهد علي اقرارها
حتى ان الزوج اذا اراد ان يخرجها من البلدة والمقر له بالدين يمنعا من الخروج غير ان
هذه الحيلة انما تكون حيلة علي قول ابي يوسف رح لا علي قول محمد رح لان عند محمد رح يصح
اقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون للمقر له ان يمنعا من الخروج
مع الزوج فان خاف المقر له ان يحلفه الزوج بالله ان لك عليها هذا المال يبيعها بذلك المال
ثوبا حتى اذا حلف لا يأتهم وهذا انما يأتني علي قول ابي يوسف رح للمقر له ان يمنعا من الخروج
مع الزوج فكان للزوج ان يستحلف المقر له بالله ان ما اقرت لك بحق ولكن الحيلة التي يتأتى علي
قول الكل

قول الكل أن تشترى ممن تثق به شيئا ممن غال أو تكفل عن غير حامس تثق به بامرة أو بغير
 امرة فان للبائع والمكفول له ان يمنعها عن الخروج عند الكل الى ان تؤدتي الشئ والدين وإذا
 اقرت بالكفالة كان للمكفول له ان يمنعها عن الخروج عند الكل فتصير هذه حيلة عند الكل أيضا
 والحاصل ان في كل موضع اقرت وذكرت للمقرب سببا يصح اقرارها في حق المقرب وفي حق
 الزوج عند الكل حتى كان للمقرب له ان يمنعها عن الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع
 اقرت ولم تذكر للمقرب سببا كان في صحة اقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا وإذا
 زوج الرجل ابنته من عبدة ثم مات السيد ففسد النكاح لانها ملكت جميع رتبة زوجها ان لم يكن
 معها وارث وشقصا منه ان كان معها وارث وأبيا كان فسد النكاح فان اراد المولى ان لا يفسخ
 النكاح بموته فالحيلة فيه ان يكتب العبد على مال ثم يزوجه ابنته منه ولا يفسد النكاح بموت
 المولى كذا في المحيط * رجل خطب امرأة الى نفسها فاجابته الى ذلك وكبرته ان يعلم
 بذلك اولياؤها فجعلت امرها في تزويجها اليه بجوز هذا النكاح وان كان الزوج جرة أن يسميها
 عند اليهود فما الحيلة في ذلك قال الحيلة اذا جعلت امرها اليه وفي النكاح وفاق لها على المهر
 فالزوج يجيء الى الشهود ويقول لهم اني خطبت امرأة الى نفسي وبذلت لها من الصداق كذا
 فرضيت بذلك وجعلت امرها الي لا تزوجه واشهدكم قد تزوجت امرأة التي جعلت امرها الي
 على صداق كذا وينعقد النكاح بينهما اذا كان الزوج كفوا لها هكذا ذكر الخصاص في حيلته
 قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح الخصاص اكتفى بهذا القدر من التعريف
 لجواز النكاح وبعض مشائخنا رح كانوا يقولون هذا رأي الخصاص رح وفي جواز هذا النكاح
 كلام لانها لم تصر معروفة هكذا حكى من مشائخ بلخ رح قال رح قال شمس الائمة الحلواني رح
 ان الخصاص كثر في العلم وهو من جملة من يضح الاقتداء به كذا في الذخيرة * قال وسئل
 ابو حنيفة رح عن اخوين تزوجا اثنتين فزفت امرأة كل واحد منهما الى زوج اختها فلم يعلموا
 بذلك حتى اصبحوا نذرك ذلك لابي حنيفة رح فقال ليطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم يتزوج
 كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب ابي حنيفة رح ذكر لهذه المسئلة حكاية انها
 وقعت لبعض الاشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لوليمة وفيهم ابو حنيفة رح وكان في عدا الشبان
 يومئذ فكانوا جالسين على المائدة اذ سمعوا ولولة النساء فتبلى ما ذا اصابهم فذكروا انهم

قد علموا فادخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما بالنبي ادخلت عليه
وفالوا ان العلاء على ما تدكم مسألوه من ذلك فقال سفيان الثوري رح فيما نصي علي
رصي الله عنه على كل واحد من الروحين المهرو على كل واحد منهما العدة فادانقصت
عدتها فدخل بها روحها وانوحه روح يبكت ناصعه على طرف المائدة كما المنكر في شيء
فقال له من الى جسدك ان رر ما عندك هل عندك شيء آخر فعصفت سفيان الثوري رح فقال
ماذا يكون عدة بعد قضاء علي رصي الله عنه يعني في الوطئ بالشبهة فقال ابو حنيفة رح علي
والروحين فاني بهما سأل كل واحد منهما انه هل تحبك المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم
قال لكل واحد منهما طلاق امرأتك تطليقة فطلقها ثم روج من كل واحد منهما المرأة التي دخل
بها وقال قوما الى اهلكما علي بركة الله تعالى فقال سفيان رح ما هذا الذي صنعت فقال احسن
الروحة واقربها الي الالة وبعدها نحن العداوة ارايت لو صغر كل واحد منهما حتى تنقصي
العدة اما كل ينقص في طلب كل واحد منهما شيء بدخول احبه بروحه ولكي امرت كل واحد
منهما ان يخطي بطلاق روحه ولم يكن به وبين روحه حول ولا حلوة ولا عدة عليهما من الطلاق ثم
ثروحت كل امرأة من وطئها وهي معتدة منه وعدته لا تمنع نكاحه وام كل واحد منهما مع
روحته وليس في طلب كل واحد منهما شيء فعصوا من وطئها شيء حبيبه روحه وحسن تأملوه في هذه
الحكاية بيان فقه هذه المسئلة التي حتم بها الكتاب كذا في المسبوط * الفصل السابع في الطلاق رجل
كتب الي امرأته كل امرأة لي عبركم وعصر فلا ينهي طلاق ثم محيى ذكر فلابه وبعث بالكتاب الي
امرأته لا تطلق فلانة وهذه حيلة جديدة المطلقة الثلث اذا حامت ان يمسكها الزوج ان يقول الذي
يريد التحليل قبل ان يتروحا ميل ان تروحك وحامعك مرة فانت طالق ثلثا وقال انت
طالق واحدة فانه واد اقل بذلك بروح المرأة نفسها مرة اذا حامت مرة ينفع عليا الطلاق
وبحصل لها الخلاص * خبنا احرى في اصل المسئلة ان تقول المرأة للمحلل روحك مني منك علي
ان امري بندي اطلق نفسي كلما او بدتم يقبل الزوج فيضرب الامر بيدها تطلق عسا كلما ارادت
ولابد المخلل فقال تروحك علي ان امرك بيدك تطلق كلما تريد فيقول عسا لا بصبر الامر
بيدها * وخبنا احرى ان يقول الروح المحلل للمرأة تروحك علي ان امرك بيدك بعدما
تروحك وطلتي يسب كلما تريد فيقول المرأة فلانة تطلق بصبر الامر بيدها ايضا المطلقة الثلث اذا

ارادت التزوج والرجوع الى الزوج الاول وهي تكرة ان تزوج نفسها رجلا فتستشير بانها قد استجلت فالحيلة في ذلك ان كان لها مال تهب لبعض من تثق به ثمن صديق ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن مملوكا صغيرا مرادقا مثله ليجمع النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين بلذن مولى الغلام فاذا دخل بها الغلام يهب المشتري هذا الغلام للمرأة فتقبله وتقبضه فيبطن النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم يعث بالمملوك الى بلد من البلدان فيباع هناك فيبقى امرها مستورا هكذا ذكر الخصاص رح هذه الحيلة * واذا اراد ان يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي ان يستتبي وينبغي ان يكون الاستثناء موصولا ملفوظا حتى ان المفصول لا يعمل فكذا المضمر في ثلثة لا يعمل وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشائخ رح فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وانما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا كونه مسموعا بشرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشائخ رح في فصل الطلاق والعناق اذا قرن به الاستثناء هل يتصفى الشخص بكونه موقعا مع انه لم يثبت الوقوع حتى من حلف وقال والله لا طلقن اليوم امرأته تطليقة واحدة او ثلثا فقال لها في اليوم انت طالق ثلثا ان شاء الله او قال لها انت طالق ثلثا على الف فقالت المرأة لا اقبل كان هذا الرجل بارا ولم يحنث في يمينه وهو اختيار المشائخ بلخ رح وهكذا روي عن ابي حنيفة رح حتى روي عنه ان من قال والله لا طلقن امرأته اليوم ثلثا وقال واحدة فالحيلة في ذلك ان يقول لها انت طالق ان شاء الله ويقول لها انت طالق ثلثا على الف درهم فلا تقبل المرأة ولا يحنث الرجل ويكون بارا في يمينه وكذلك اذا حلف ان يبيع فباع يبيعا فاسدا فقد بري يمينه فاعتبر بائعا وموجبها الملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسئلة الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعا وان لم يثبت به الوقوع ومشائخنا رح يقولون لا يصفى بكونه موقعا فجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية وقالوا في المسئلة التي تقدم ذكرها ان الحالف لا يصير بارا في يمينه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثلثا فالحيلة ان يقول لها انت طالق ثلثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى لو ان رجلا طلق امرأته بائنا وانكر فالسبيل ان تدخل المرأة يمينها زوجها فيقال له انك تزوجت امرأة وهي في هذه الدار فقال ليست لي امرأة في هذه الدار فيقال له كل امرأة لك في هذه الدار فهي طالق بائن فاذا حلف تبرز المرأة اليه فظهر طلاقها اذا حلف بثلاث تطليقات ان لا يكلم فلانا فالسبيل ان يطلقها واحدة بائنة ويدعها حتى تنقضي

عدتها ثم يكلم فلاناً ثم تروحها كذا في السراجية * الفصل الثامن في الخلع مثل انوحبة روح
 من رجل قال لا امرأة انت طالق ثلثا ان سألته الخلع ان لم اخلعك وحلفت المرأة بعق
 مما اليكها وتصديق ما لي ان لم تسأله الخلع مل الليل فحاض الى ابي حبيبة روح فقال انوحبة روح
 للمرأة سأله الخلع فقالت لروحها اسألك ان تخلعي فقال انوحبة روح للزوج مل فدخلت على
 الى درهم نعطيهما بال لها الروح ذلك قال انوحبة روح للمرأة تولى لا اقله قالت المرأة لا اقل
 ملت فقال انوحبة روح قومي مع روحك فندبر كل واحد مسكما في بيته * حيلة اخرى للمرأة
 اذا كان يمين المرأة بعق مما اليكها وصدقة ما لي ان سبع جميع ذلك ممن تنق به حتى يمضي
 اليوم وليس في ملكها شي فتحل اليمين لا الهي حراء ثم تستنيل السبع كذا في المحيط *

الفصل التاسع في الايمان رجل حلف ان لا يتزوج بالكوفة والحيلة في ذلك ان يهرج
 الزوج وولي المرأة من الكوفة ويعتد ان الكاح خارج الكوفة فلا يبحث في يمينه * حيلة اخرى
 ان لوكل الرجل رحلا تنصر المرأة والوكيل من الكوفة ويعتد ان الكاح خارج الكوفة فلا يبحث
 في يمينه ثم المعتسر في هذا الباب حش الوكيل لاحث المؤكل اذا حلف ان لا يطلق امرأته سخارا
 بالحيلة في ذلك على قياض مسئلة الكاح التي تقدم ذكرها ان يهرج من سخارها ويطلقها او يوكل
 رحلا حتى يطلقها الوكيل خارج طهر فلا يبحث في يمينه اذا اراد الرجل ان يسافر فتحمله امرأته
 بعق كل حارثة يشترطها فيقول له كل حارثة يشترطها فهي حرة والحيلة للزوج اذا خلعت بهدا
 ان يقول نعم ويعني بذلك العم لمدة او قرية بعينها فاذا نوى ذلك ثم اشترى حارثة لا تعق عليه
 وهذه المسئلة تشير الى ان الرجل اذا عرس على غيره يمينا من الايمان فيقول ذلك الغير
 عم ان يكفي وبصبر حاله انك اليمين التي عرس عليه وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال
 بعضهم لا يكفي قوله عم ولا بد من ان يصرخ باليمين وقال بعضهم يكفي وهذه المسئلة دليل عليه
 هو الصحيح كذا في النجيرة * رجل قال ان فعلت كذا فعندي حرو جميع ما املكه صدقة
 الحيلة ان يثبت ذلك كله ممن يثق به وسلم اليه يفعل ذلك ثم يستوهه * رجل اراد ان يكتب
 حارثة له ويطأها فانه يهملها لاس له صغير ثم تروحها ان لم تكن تحتة حرة ويكون اولاده احرارا
 كذا في السراجية * وفي العيون لو ان رحلا اراد ان يدبر صدقة ويحور بعبه فليقول اذا امت
 وامت

وانت في ملكي فانت حر فانه بجوز واذا مات يعتق هكذا روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
رح ان يبعه جائز كذا في الساتر خانية * نوع في قبض الدين اذا كان لرجل على رجل مائة
درهم فقال رب الدين عهدي حر ان اخذتها اليوم متفرقا فالحيلة في ذلك ان يأخذ بغض المائة
متفرقا او جملة وان قال ان اخذتها اليوم الا جملة فعدي حر فاخذ جميع المائة منه ثم ورجى
فيها درهمًا ستون فادان يستبدله فلا يحسن في يمينه فالحيلة ان يستبدله في الغد فلا يحسن في
يمينه وكذلك لو ترك الاستبدال اصلا ولو استبدله اليوم يحسن في يمينه اذا حلف لياخذ من
فلان حقه او ليقبضه ثم بداله ان لا يأخذ بنفسه فالحيلة ان يأمر غيره حتى يأخذ ولا يحسن وكذلك
لو بداله ان لا يأخذ من المحلوف عليه بنفسه فالحيلة ان يأخذها من وكيل المحلوف عليه
ولا يحسن وكذلك لو اخذها من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه بامرء او من رجل احواله
المحلوف عليه بامرء فقد بر في يمينه هكذا ذكر في التدويري وذكر في العيون مسئلة تدل على انه
يحسن في يمينه وصورة ما ذكر في العيون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض
من وكيل المطلوب حنث وان قبضه من المتطوع لم يحسن وكذلك لو قبضه من كميل له ابو
المحتال عليه لم يحسن وفي التدويري لو حلف المطلوب ليعطي فلانا حقه فامر غيره بالاداء
او احوال فقبض بر في يمينه وان قضى عنه متبرع لا يبر وان ظني ان يكون ذلك بنفسه صدق
ديانة وقضاء وفيه ايضا لو حلف المطلوب ان لا يعطيه فاعطاه باحد هذه الوجوه حنث وان عني ان
لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وذكر في موضع آخر انه يصدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا
اولا كذا في الذخيرة * لو ان رجلا ساءم رجلا بثوب وابتاع ان ينقبضه من اثنا عشر فقال
المشتري عبدة حر ان اشتراه باثنا عشر درهما ثم بداله ان يشتريه ينبغي ان يشتريه باحد عشر
درهما ودينارا او باع باحد عشر درهما وثوبا ولا يحسن في يمينه وهذا الذي ذكر جواب القياس
اما على جواب الاستحسان يحسن فقد ذكر محمد بن حنفية ان لا يبيع عبدة بعشرة دراهم
الا باكثر من الارباز يدناه بتسعة ودينار القياس ان يحسن وفي الاستحسان ان لا يحسن في يمينه
ولم يذكر في هذا الفصل ما اذا باع بتسعة وثوب قال مشائخنا راجح وينبغي ان يحسن في يمينه قياسا
واستحسانا لان الثوب مع الدراهم جنسان مختلفان قياسا واستحسانا فلا تكثر الدراهم بالثوب
فلا يكون هذا البيع مستثنى عن اليمين بل كان داخل تحت اليمين قياسا واستحسانا ولو حلف

ان لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزداد ثم احتاج الى بيعه ولم يجد من يشتريه بالزيادة قال
ينبغي ان يبيعه بتسعة دراهم ولا يحنث في يمينه وكان ينبغي ان يحنث لانه جعل تمام يمينه البيع
بالزيادة على العشرة ولم يوجد العاينة فثبتت اليدين فوجب ان يحنث كما لو باعه بعشرة والجواب
ان البحث لا يتغى بقاء اليمين واسبقه بوجود شرط الحنث ولكن في حال بقاء اليدين فيها
اذا باعه بتسعة لم يوجد شرط الحنث لما مر فلا يحنث لعدم شرط الحنث لالعدم بقاء اليمين وفيما
اذا باعه بعشرة وجد شرط الحنث واليدين باقية فحنث هذه الجملته من الجامع وتذكر المسئلة
الاخيرة هشام بن نويرة عن ابي يوسف رح قال التماس ان لا يحنث وبه يأخذ كذا في المحيط *
ولو حلف ان لا يبيع هذا الثوب من فلان بن فلان ابدًا فالحيلة في ذلك ان يبيع الثوب منه ومن رحل
آخر ولا يحنث في يمينه * حيلة اخرى ان يبيع هذا الثوب منه بعرض * حيلة اخرى ان يوكل رجلا
حتى يبيع الثوب من المحلوف بيمينه في ايمان الاصل ان من حلف ان لا يبيع ولا يشتري فامر
اسما بادل لا يحنث الا اذا كان سلطان لا يتولى ذلك بنفسه فحنث بالامر والمسئلة معروفة
وحيلة اخرى ان يبيع هذا الثوب فضولي من المحلوف عليه ثم ان المحالف يحجز البيع ولا يحنث
في يمينه كذا في الذخيرة * اذا قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر ثم بدله ان يشتري العبد
فالحيلة ان يشتريه على ان اليا مع يله بالخيار ولا يحنث في يمينه * حيلة اخرى على قول ابي حنيفة
رح ان يشتريه على ان المشتري بالخيار فخير المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري
عند ابي حنيفة رح فلا يملك المشتري بعين الشراء فلا يعتق عليه وتحل اليمين كذا في المحيط *
وكذا ذكر الحصاص وخ في حبله وفيه نوع شبهة فقد ذكر محمد رح في الجامع الصغير ان من حلف
وقال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاستراه على انه بالخيار اعتق عليه من غير ذكر حلف والمشافع
رح خرجوا المسئلة على قول اصحابنا جعيا قالوا اما على قولهما فاطهران خيار المشتري عندهما
لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجدنا شرط العتق هو العبد في ملكه واما عند ابي حنيفة
رح فلان مدة خيار الشرط ان كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري الا ان الاتفاق
يتعلق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمهر سل فيعتبر فائلا بعد الشراء هذا
العبد حر * حيلة اخرى ان يشتري هذا العبد مع رجل آخر * وحيلة اخرى ان يشتري تسعة وتسعين
سهما من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه الصغير او لامرأته فامرهما او يشتري تسعة

وتسعين سهماً لنفسه ثم ان البائع يقر له بالسهم الباقي وعلى هذا اذا قال ان اشتريت هذه الدار
فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه او لامرأته ولو وُهب له السهم
الباقى ففي العبد وما شبهه مالا يحتمل القسمة تصح الهبة وفي ما يحتمل القسمة لا تصح الهبة
وفي الوجهين جميعاً لا يحسن في يمينه كذا في الذخيرة * نوع آخر في الاكل اذا قال لامرأته ان
اكلت من هذا الخبز فانت طالق فالحيلة لها حتى ان تأكل ولا تطلق ما روي عن ابي حنيفة رح
انه ينبغي لها ان تدق ذلك الخبز وتلقيه في عسيدة وتطبخه حتى يصير كالكا فاذا اكلت لا يحسن
وفي القدوري هدى الى حيلة اخرى فقال لو جفقه ودقه ثم شر به بءاء لم يحسن وان اكله مبلولاً
حسنت اذا حلف لا يأكل طعام الغلان ثم بد الله ان يأكل فالحيلة فيه ان يبيع المحلوف عنه ما هباً من الطعام
من الحالف ثم يأكل الحالف فلا يحسن وكذلك لو اهدى المحلوف عنه طعاماً للحالف فاكل الحالف
لا يحسن لان الطعام صار ملكاً للحالف بالبيع والاهداء فكان الحالف آكل طعام نفسه قال شمس الائمة
المحلوف اي رح الخصاف جوز بيع الطعام هنا مطلقاً وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشابهاً للبيعة ويشير
البائع الى موضعه بان يقول من يدر كذا او من حين كذا ويعرفه بشيء اياه اذا اطلق اطلاقاً لا يجوز
هذا البيع رجل اخذ لبقته ووضعها في فيه ليأكل فحلف رجل وقال ان اكلتها فامرأتي طالق وقال رجل
آخر ان القيمة فامرأتي طالق فالحيلة ان يلقى بعض اللقمة ويأكل بعض اللقمة فلا يحسن واحد من
الحالفين فان لم يفعل المحلوف عليه هذا ولكن جاء انسان آخر واخرج اللقمة عن فم المحلوف عليه
والقاها قال ان اخرجها والمحلوف عليه جاء هدى على ان لا يفعل مما تنفع به مغلوب على ذلك
لا يحسن واحد من الحالفين كذا في المحيط * نوع آخر رجل حلف بالطلاق ان لا ينفق عليها فالحيلة
ان يهبها مالا حتى تنفق على نفسها او يبيعها مالا او اشترى منها شيئاً بمال او استأجر منها شيئاً
بمال فتنفق على نفسها من ذلك بمال ولا يحسن وكذلك لو وهب لها جانواً تستغله وتنفق من
غلته او أجرة الجانوت منها بشيء يسير حتى انفقت على نفسها من غلته لا يحسن * وجه آخر
ان تستأجر امرأة زوجها كل ما يذاعلى ان يتجرها في انواع التجارات فيكون كسبه لها فتنفقه منه
عليه وعلى نفسها وهذه حيلة ظاهرة من جنس مسائل الثقة ما ذكر في حيل الاصل رجل وهب
لرجل مالا ثم قال الواهب امر لي طالق ثلثان انفقت هذا المال الذي وهبت لك الاعلى اهلك
فاراد الموهوب له ان يتضي بعض ذلك المال ديناً عليه وينفق البعض على اهله هل يحسن الحالف

قال لا تحسب بنفق كل المال على غيره اذ كذا في المحيط * مثل شيخ الاسلام ابراهيم بن الحسن عن
 نه امرأتان طلبت احدهما من الزوج ان يطلق صاحبته وضيقت الامر عليه وهو لا يتخلص منها
 ولوس من رأيه ان يفارق صاحبته فالوجه في ذلك ان يتزوج امرأة اخرى باسم صاحبته انهم
 يقولون بلنت امرأتي فلانة ويعني بدل التي تزوجها * ووجه آخر ان يكتب اسم تلك المرأة واسم
 ايها على كنها اليسرى ويشير بيده اليمنى الى المكتوب ويقول طلقت فلانة هذه بنت فلان
 فتتوهم الطالبة انه يطلق التي تطلب منه طلاقها كذا في الذخيرة * لو دخل جماعة على رجل
 واخذوا امواله وحلوه ان لا يخبر باسمائهم فالسبيل ان يقال له انا نعد عليك اسماء والثابت انهم
 ليس بسارق اذا ذكرناه قل لا وان انتبهنا الى السارق فاسكت او قل لا اقول لا فطهر الامر ولا يحسب
 برجل علم ان امير البلاد اراد ان يجعله الملك لا يتخالف الملك يكتب على كتمه اليسرى الملك فلانا
 قيل له عليك كذا عبيدك ونساؤك كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشير بيده اليمنى
 الى الملك المكتوب على الكف وكذا يديه في الكف وهو يقول لا اخالف هذا الملك فلم يحسب كذا
 في السراجية * رجلا من حلما ان لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة ان يدخل
 معا وكذلك الحيلة في اليمين بالكلام اذا قال كل واحد منهما لصاحبه لا ابتداء بكلام تكلمنا معا
 فلا يحسب احد منهما اذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان فادخل مكرها لا يحسب هذا اذا جعله انسان
 وادخله مكرها فاما اذا اكبره حتى دخل معه بنفسه يحسب عندنا اذا حلف لا يدخل على فلان
 فالحيلة ان يدخل الخائف او لا ثم يدخل المحلوف عليه فلا يحسب الخائف كذا في المحيط *

الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة رجل له جارية مريض عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك
 وقالت البيع نسمة احب الي فالبيع نسمة البيع من يريد اعاقها اراد المولى ان يوصي بان يباع
 من يريد شراء حاسمة ويعلم انه لا بد من حظ شيء من ثمن ثلها يرغب المشتري في شرائها ولو
 اوصى بان يباع ويهبط من المشتري بعض الثمن لا تصح هذه الوصية لانها خصلت للجهول
 والوصية للجهول لا تجوز فالحيلة في ذلك ان يقول المولى بيها من احببت وارادت وحظوا
 من المشتري من ثمنها الف درهم فاذا احببت وعينت اسما فأتبعي ذلك الرجل للوصية بالمحبات
 فيقال لذلك الرجل ان فلانا اوصى ان تباع هذه الجارية منك نسمة بثمن مثلها ويخطئك من
 ثمنها

ثمها كذا ان رغبت في شرائها تابع منك رجل له جارية طلبت من المولى ان يعتقها ويتزوجها ففكر المولى ذلك واراد ان يطيب نفسها ما الحيلة فيها قال الحيلة ان يبيعها ممن يثق به عن شرائها او يشبه الله ويقبضها الموهوب له ثم يعتقها بحضرة شهود البيع ويتزوجها بحضرتهم ثم يقول للذي باعها منه اقلنى البيع فيها فاذا اقال البيع فيها ينسخ النكاح وتدفع الى ماله وكان له ان يطأها بماك اليمين ولا تعلم الجارية بشيء من هذا فلطيب نفس الجارية وهي مملوكة له هكذا في المحيط * عهد بين رجلين كاتب احدهما نصيبه صار الكل مكاتباً عليه عند ابي يوسف ومحمد رحم ولشريكه الخيار ان شاء نقض الكتابة في كل العبد وابطلها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان اراد ان يصير نصيب كل واحد منهما مكاتباً عليه ولا يضمن لشريكه شيئاً فالحيلة في ذلك ان يوكل رجلان كاتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد كاتبك عن المولىين جميعاً على كذا وكذا واذا قبل العبد صار مكاتباً للمولىين جميعاً ولا يضمن احدهما لصاحبه عند ابي حنيفة رحم فان قبض احدهما عن بدل الكتابة شيئاً شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولىين جميعاً عن جنس واحد او من جنسين مختلفين ثم الحيلة لهما حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكاتباً له ولا يشاركه واحدهما شيئاً فيما قبض من المكاتب ان يوكل رجلين كاتب هذا العبد ويفصل الوكيل الكتابة تفصيلاً في نصيب واحد منهما ويخالفه في التسمية او يوافق في التسمية فيقول الوكيل للعبد كاتبك على ألف وخمسمائة درهم نصيب فلان ألف ونصيب فلان آخر خمسمائة وقال العبد قبلت ذلك كله او يقول كاتبك على ألف درهم وخمسين ديناراً نصيب فلان ألف ونصيب فلان خمسون ديناراً فيقول العبد قبلت ذلك كله فاذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضمن احدهما شيئاً لصاحبه وما قبضه احدهما لا يشاركه الآخر ويصير كما لو فرق عقد الكتابة في انتفاء الشركة في المتبرع كذا في النار خاتبة * رجل له عبد اراد ان يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمن المولى ان ينكر وارثه تركته فيأخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاص جرح الحيلة في ذلك ان يبيعه نفسه بمال ويقبض المال بحضرة الشهود فيعتق العبد حتى يشتري نفسه ويبرأ من المال بقبض المولى بذلك منه قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رحم شرط الخصاص رحان يكون قبض المولى البدل بمعاينة الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصبح اقراره باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض واما اذا لم يكن عليه دين الصحة وافر

باستيلاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فانه يصح اقراره اصل المستلقة اذا كاتب عدده
 في مرضه ثم اقر باستيلاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فانه يصح اقراره ويعتبر من الثلث
 بخلاف مال الواعى في المرض ثم اقر باستيلاء الثمن فانه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال فان لم يكن
 للعبه مال والحيلة ان يدفع المولى اليه مالا في السر ويكتم ذلك من الورثة ثم يدفع العبد ذلك
 المال الى المولى محصرة للشهود فيعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم لا يعرفون ان المولى
 اعطاه شيئا وذكر هذه المستلقة في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع المولى هذا العبد ممن يثق به
 ويقبض الثمن منه بحصرة من الشهود فيعتقه المشتري ويصح اعطائه ثم المريض يهب الثمن من
 المشتري سرا فلا يكون للورثة سبيل لادعاه العبد ولا على المشتري كذا في الدخيرة * الفصل
 الحادي عشر في الوقف اذا اراد ان يجعل دارا او ضياعا صدقة موقوفة على المساكين حال
 حيوته وبعد مماته وخاف ان يرفع الى فاضل يرمى مذهبا ابي حنيفة رح ويطل هذه الصدقة
 وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بان الوقف على قول ابي حنيفة رح لا يصح مضافا الى
 ما بعد الموت الا بطريق الوصية هكذا ذكر الخصاص رح ومحموطا ان الوقف عند ابي حنيفة
 رح صحيح اكان مضافا الى ما بعد الموت او كان موصى به والحيلة في ذلك ان يدفع الواقف
 ما وقفه الى رجل ويجعله تيمنا لهذا الوقف ثم ان الواقف يمنع عن صرف الغلة الى المساكين او
 يبيع الواقف هذا الوقف من احسان وسله الى المشتري ثم ان المتولي يخاصم المشتري في فصل
 البيع ويخاصم الواقف في فصل امتناعه عن صرف الغلة الى المساكين ويقدمه الى فاضل يرمى
 صحة الوقف فيقضى القاضي بصحة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المدعي
 والخصومة من المادعى عليه ولا يكون لاحد بعد ذلك اطلاقه لان القضاء صادر مجتهدا
 فيه عند صاحبه مع ما عليه كذا في المحيط * رجل له مال من وقف اوقف عليه وعلى غيره ولزمه دين
 فاراد ان يؤكل غريمه فقبض ما يصير له في كل سنة من غلة هذا الوقف فقضاء من ديه فقال العريم لست آمن
 من ان تخزني من الوكالة فاريد ان توكلني وكالته لا تدر على اخراحي بها حتى استوفى مالي
 دايك والحيلة ان يقر الدي عليه الدين ان الواقف كان شرط لعمسة في اصل الوقف ان ينفق على نفسه
 وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا مادام حيا وان يقتضي منه ديونه بعد وفاته يدا
 بذلك ثم اتى الغلة بعد ذلك لمن وقف عليهم وان كان لفلان بن فلان يسمى عريه على فلان

الموقف من الكبر كذا وكذا ورهنا ديننا صحيبا وقد كنت ضمنته جميع ذلك ائمال منه ضما اذا صحيبا جائزا باننا وان الموقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من غلته فاذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب ايضا اني قد جعلته وكيلاني قبض نصيب من غلة هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمننت له من الدين عن الواقف فاذا اقر بذلك لم يكن له اخراجه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح في هذه الحيلة نوع اشتباه لانه قال شرط الواقف ان يبدأ بنفقته ونفقة عياله وقضاء دينه فيكون هذا استثناء بعض الوقف لنفسه وهذا باطل عندنا في يوسف رح جائز عند محمد رح فينبغي ان يكتب ايضا في الكتاب اقر هذا المديون ان قاضيا قصي بجواره فيصير متفقا عليه ثم قال في هذه الحيلة وانه وجب لعلان يسمى غريمه على هذا الموقف كذا فيصح هذا بالاقرار من هذا الرجل لانه يقر بتقديم حق الغير فيصدق في ذلك كالوارث اذا اقر على مورثه بدين فانه يصح بهذا انه اقر بتقديم حق غيره فصاحب الدين تقدم على الوارث فكذا هنا ثم قال ويكتب في كتاب الاقرار اني قد كنت ضمننت جميع ذلك ضمنا ناصحيا وفيه نوع شبهة ايضا لان الضمان انه يصح اذ امانت الواقف مليا اما اذ امانت مفلسا لا يصح هذا الضمان عندنا في حنيفة رح فينبغي ان يلحق به حكم حاكم حتى يصير متفقا عليه ثم قال بعد هذا ان الموقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان الغريم وجعل هذه الضيعة في يديه يقبض عليها ويصح هذا الاقرار منه ايضا لانه اقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب انما استوفيت فلان الغريم هذا الدين لا يده له على الضيعة حتى لا يدعي الاستحقاق لنفسه بكونه في يده كذا في الذخيرة * الفصل الثاني عشر في الشركة رجلان ارادا ان يشتركا ومع احدهما مائة دينار ومع الآخر ارف درهم فالشركة جائزة وان كان احدهما مالين لا يختلط بالآخر لان الاختلاط ليس بشرط عند علمائنا الثلاثة رح والمسئلة معروفة في كتاب الشركة فان ضاع احد المالين بعد الشركة قبل الشراء يهلك من مال صاحبه وهذا معروف فان اراد ان مضاعف من احد المالين قبل الشراء يكون عليه ما الحيلة في ذلك قال الخفاف رح الحيلة ان يبيع صاحب الدنانير نصفه دنانيره من صاحب الدراهم بنصف دراهمه فيصير المالان مشتركا بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع احدهما متاع ومع الآخر مال واراد ان يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وأنه لا يجوز قال الخفاف رح الحيلة في ذلك ان يبيع صاحب المتاع نصف

المتاع من صاحب المال يصفو المال فيصير المال والمتاع بينهما عيس ثم يتعاقبان عقد الشركة على ما يريدن فال شمس الأئمة الحلواني رح قول الحصاص رح ثم يتعاقدان عند الشركة على ما يريدان يستقيم في حق التدان التعاضل في الربح في القدر لبحور وأما إذا كان رأس المال عزوه لا لبحور شرط التعاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فحمل على أن الحصاص رح أراد ما مال في حصة القدر دون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فإزاء الشركة مال الحصاص رح والحيلة في ذلك أن يسع كل واحد منهما نصيب متاعه يصفو متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا إذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فإما إذا كانت قيمة متاع أحدهما أكثر من الآخر كانت قيمة متاع أحدهما أربعة آلاف وقيمة متاع الآخر ألف فال صاحب الألف يبيع من متاعه أربعة أحماس بحمس متاع صاحبه صير المتاع كله بينهما أحماسا ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال ما رحلا مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألف درهم فال إذا ان يشركا على أن الربح سهما بصحان والوصيعة بينهما بصحان فانه لا يحور لأن الوصيعة ان تكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة فال الحصاص رح الحيلة في ذلك أن يقرض صاحب الألف يصفو الألف الرائدة من صاحبه حتى يصير رأس مالهما على السواء فحينئذ يحور اشتراط الوصيعة عليها على تلك الصفة وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر واشتركا على أن يعملوا بمال صاحب المال لا يحور والحيلة في ذلك أن يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يحور أحد الشريكين إذا أراد أن يخص الشركة حال عليه الآخر لا يحور فال الحصاص رح والحيلة في ذلك أن يبعث الحاصر العائب رسولا أو كتابا حتى يحضره ينقص الشركة أو يوكل وكلا حتى يذهب إلى الشريك ليأقضه الشركة قال الشيخ الامام الأجل شمس الأئمة البرحسي رح وهذه الحيلة في كل قسدا يتعلق به اللزوم بحوزة الوكيل والمحجر على العبد المأدوم ومسح المصارفة كذا في المحيط * الفصل الثالث عشر في البيع والشراء رحل لدارا وصيعة أراد أن يبيعها من رجل فليس يبيعها أن يسلمها إلى المشتري فإذ حيلة على أن ان أمكنه تسليمها إلى المشتري بلنها إليه والأرد عليه أن يضمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ البائع أن يسلمها إليه لا محالة والحيلة في ذلك أن يتر المشتري أن البائع باع هذه الصيغة وهي في يدي

في يدي ظالم ^ب بالغصب غصبه آياها وانها ليست في يده يوم باعها منه واشهد على نفسه بذلك
ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة ويكتب فيه اقرار البائع بقبض الثمن بان قد راعى
تسليم الضيعة والاربا الثمن على المشتري هذا اذا كان الغاصب مقرا فاما اذا كان الغاصب جاحدا
ذكر ثم ايضا ان البيع باطل وقاسه على بيع الايق ثم قال الخصاص رح في تعليم هذه الحيلة بقر
المشتري بان الضيعة المبيعة في يدي غاصب مقر بالغصب وذلك المشتري لو لم يقر بذلك
وبما طالب البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضي حبسه فالقاضي يحبسه واذا عرف القاضي اقرار
المشتري انه اشترى موصوبا لا يحبسه لانه وجد الرضى من المشتري بتأخير القبض الى وقت
الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع بذلك الاقرار لم يكن انبات ذلك الاقرار عند القاضي بالبينة
كذا في الذخيرة * رجل اراد ان يشتري من رجل دارا ولم يأمن المشتري ان يكون البائع
قد احدث فيه حدا قبل ان يبيعه فاراد المشتري انه ان استحققت الدار من يده رجع على البائع
بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا له ما الحيلة فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار
مثلا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعها اليه وبالمائة الدينار التي هي ثمن الثوب فيصير
ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجع المشتري على البائع بمائتي دينار ويكون حلالا * وجه آخر
ان يشتري الدار ببيع ثوبه يساوي الف درهم من رب الدار بالف درهم ويدفع الثوب اليه
ثم ان يشتري الدار يشتري من صاحب الدار دارا وهي تساوي الف درهم بالف درهم يقبض
الدار ثم يتقاضى الثمن بما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا فعل ذلك ثم جاء
مستحق الدار بالبينة فان مشتري الدار يرجع على بائع الدار بالف درهم وذلك ضعف ما حصل
له الدار به وذكر محمد رح هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع الدار من المشتري
بالف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار
ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بخمسمائة فان استحققت الدار رجع المشتري
على البائع بضعف ما اعطى فانه اعطى للبائع في الحاصل خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع
بالف فيكون ذلك حلالا له رجل اراد ان يبيع دارا له او جارية او شيئا آخر ويريد ان يبرأ من كل
عيب الا عن سرقة او جزية فلم يأمن البائع ان يرد ها عليه المشتري ويقول لم يسم عيبا ولم يضع يده
عليها ويرفع الامر الى ناظر لا يرى البراءة عن الثوب الا ان يضع يده عليها عند البراءة ويسمي

الحيلة في ذلك يجب ان يعلم بان من باع عبدا او شيئا آخر ويبرأ عن عبده بجوزويرا
 بن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال
 مع تسمية العيوب بشرط ان يضع يده على موضع العيب ويقول ابرئ عن العيب الذي سميت
 ووضعت يدي عليه اما بدون ذلك لا تصح البراءة وهو قول بن ابي ليلى رح ثم اذا لم يسم العيوب
 لم يضع يده على محل العيوب لما لا يعرف اسمي العيوب ولا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع
 حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف ان يرفع الامر الى قاض لا يبرئ البراءة عن العيوب
 دون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صححا وطلب الحيلة والحيلة في ذلك ان يأمر
 صاحب العين المبيع رجلا غريبا لا يعرف حتى يبيع ذلك العين من المشتري على ان صاحب العين
 سامن للمشتري لما يركب في ذلك من ذلك ومن سرقة ومن جزية ويخرج الغريب حيث شاء يحصل
 لتوثيق البائع لان المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والجزية لا يمكنه ان يخاصم صاحب العين
 بل ان كان حقوق العقد يرجع الى العاقد ومولى ذلك ليس بعاقد والعاقد غريب لا يوقف عليه
 فكذلك محمد رح في جبل الاصل في رواية ابي حفص رح وقد ذكر محمد رح في رواية ابي سليمان رح
 قال الحيلة في ذلك ان يأمر البائع رجلا غريبا اشترى التجارية من البائع ثم يبيعها من المشتري
 اي ان مولى التجارية ضامن لما ادرك المشتري فيها من ذلك من سرقة او جزية خاصة ويحبب الغريب
 اذا وجد المشتري بها عيبا آخر سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الاول لانه غائب
 فيمكنه الرد على بائع المشتري الاول لانه لم يشترها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الاسلام رح
 ذكر في رواية ابي سليمان رح اوثق مولى التجارية لان حقوق العقد وان كان يرجع الى الوكيل
 بدا الان قد بعض العلماء يرجع الى الموكل وبنابر بيع المشتري الامر الى قاض يرى الرد
 الى الموكل فلا يحصل مقصود مولى العين وجعل اراد ان يبيع التجارية نسمة وخاف البائع ان
 يعتها المشتري ولم اشترط عليه ذلك فسد البيع كيف الحيلة في ذلك قال يقول البائع المشتري
 يد على نفسك بانك ان اشتريتها فهي حرة فان قال المشتري ذلك فانها يعتق عليه بالشراء
 يجوز هذا لان اضافة العتق الى الشراء جائزة عندنا فان قال المشتري اني اكراه ان اعتها في
 حيوتي واحتاج الى خدمتها ولكني لا ابيعها فاراد البائع الثقة في ذلك فالحيلة ان يقول
 المشتري ان اشتريتها فهي حرة بعد موثني او يقول ان اشتريتها فهي مدبرة فاذا اشتراها

تصير مدبرة ^{بمستخدمها} في حال حيوتها ولا يبيعها لان بيع المدبر لا يجوز الا بقضاء القاضي فيحصل مقصود البائع والمشتري رجل غصب من رجل ضيعة وابي ان يردّها عليها وقال بغيرها وهو يقربه في السر ويحصد في العلانية فاراد خيلة يتخلص بها ضيعته فالحيلة ان يبيع المخصوص منه الضيعة ممن يثق به سرا ويشهد عليه ثم يبيعها من الغاصب ويجعل بين العقدتين مدة لا يشتبه التاريخ على الشهود فاذا فعل ذلك بجي المشتري الاول ويقيم بينة ان شراءه كان اسبق فيأخذ من الغاصب وفي شراء المخصوص اذا كان الغاصب جاحدا اختلاف الروايتين على رواية النادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الرواية ولا بأس بالاحتيال في اسقاط الاستبراء عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح والمأخوذ قول ابي يوسف رح فيما اذا علم ان البائع لم يقربها في ظهرها ذلك وقول محمد رح فيما اذا اقربها والحيلة فيه اذا لم تكن تحت المشتري جرة ان يتزوجها قبل الشراء ثم يشتريها ولو كانت فالحيلة ان يزوجه البائع قبل الشراء او المشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشتريها يقبضها او يقبضها ثم يطلقها الزوج لان من وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا له لا يجب الاستبراء وان خيل بعد ذلك لان المهر او ان وجود السبب كبا اذا كانت معدة الغير كذا في الهداية * رجل اشترى من رجل جارئة فاراد ان لا يلزمه الاستبراء ما الحيلة في ذلك فالحيلة ان يزوجه البائع من رجل يثق به وليس تحته حرة ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها ولا يجب الاستبراء على المشتري لان سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطى باستحداث ملك اليمين بالشري او غيره من اسباب ملك اليمين ووقت الشراء كان يضعها حراما على المشتري فلم يجب الاستبراء في تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن يشترط ان يكون المولى الذي زوجها استبرأها أولا بحضة ثم زوجها لانه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع الرجلين جلى امرأة واحدة في طهر واحد وهذا الجواب فيمن وطئ امته ثم اراد ان يزوجه من انسان ينبغي ان يستبرأها بحضة ثم يزوجه لما ذكرنا من المعنيين هكذا ذكر الخصاص رح وفي الجامع الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزويج فلا بأس للزوج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابي جنيقة وابي يوسف رح وقال محمد رح لا احب له ان يطأها حتى يستبرأها بحضة ثم الخصاص رح قال في تعليم هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما شرط الطلاق بعد القبض لانه لوطلقها

الزوج قبل قبض المشتري ثم قص المشتري بحجب الاستبراء في اصح الروايتين عن محمد بن
لان القبض له شبه بالعقد وعليه الاحكام خصوصاً فيما بني امره على الاحتياط واواشراها
المشتري في هذه الحالة بحجب الاستبراء وكذا اذا وجد القبض الذي له شبه بالعقد يشترط الطلاق
بعد قبض المشتري لهذا وفي بيوع الاصل اذا اشترى حارية لها زوج لم يدخل بها فطلقها الزوج
قبل قبض المشتري وعلى المشتري ان يستبرئها بحضة وفي حبل الاصل لا استبراء على المشتري
وعلى رواية الجبل اعتروقت الشراء ووقت الشراء هي مشغولة بحق العير وعلى رواية الاصل
امتبر وقت القبض ووقت القبض هي فارة من حق العير وهو الصحيح فان ابى البائع ان يزوجها
قل البيع والحيلة في ذلك قال الحيلة ان يشترىها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الحارية ولكن
يزوجها ممن يثق به من ليس تحته حرة ثم يقبضها بعد التزوج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري
ولا يكون على المشتري الاستبراء لانه حين تأكد ملكه فيها كان بضعها حراً ما عليه وحين صار
بضعها خللاً لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء الا ان مشائخنا قالوا يجب الاستبراء
في هذه الوحة في احدى الروايتين عن محمد بن لا نه حين اشترى ما فقد وحب الاستبراء حكماً
لحدوث الملك فلا يسلط ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج واذا طلقها الزوج وحب الاستبراء
الا ان تكون حاصت حبضة بعد الكاح قل الطلاق في يد المشتري فحينئذ لا يجب الاستبراء
بالاتفاق لانه اذا قرأ المرأة الاستبراء مرة فان حالف المشتري ان لا يطلقها الزوج فالحيلة في ذلك
ان يزوجها منه علي ان امرها في طلاقها كما شاء مولاه في يد المولى اذا تزوجها واداروها
آباءه علي ذلك كان طلاقها في يد المولى واما اشترط ان يكون الامر في يد المولى كما شاء لانه
لولم يقل كما شاء يقتصر على المجلس علي ما عرف في موضعه فربما لا يمكنه الايقاع في المجلس
مخرج الامر من يده فاجتاز هذه التلطة لئلا يمكنه ايقاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوج
هذه الحارية بنفسه قبل الشراء ثم اشترىها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لان الكاح تمت له عليها العراش
واما اشترىها وهي في مرضه وقام العراش عليها دليل فزاع رحمها شرعاً كما في الدخيرة *

الفصل الرابع عشر في الهمة امرأة حامل تريد ان تهب المهر من زوجها علي انها ان ماتت
في نكاحها كان الزوج يراعي مهرها وان عاشت وسلمت من نكاحها عان المهر علي زوجها
والحيلة

فالحيلة لها ان تشتري من الزوج ثوبا قليل القيمة بالمهر والمرأة لا تنظر الى ذلك الثوب فان ماتت في نفاسها فقد برى الزوج وان سلمت ردت الثوب بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن اراد ان يغيب وله على اخو دين يريد ان يكون الغريم يرا ان لم يعد وان عان اخذ المال فالحيلة ان يشتري صاحب الدين من الغريم شيئا يضعه على يدي عدل ان عان يرد به بخيار الرؤية فيعود الدين وان مات لزمه البيع ويرى المديون عن الدين ثوب قليل القيمة قال شمس الائمة السرخسي رح وهذا يستقيم اذا بقي الثوب على حاله لان الرد يخيّل الروي ثم موقت وبه ينفسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان الا ان الثوب قد يتعيب عندها او يهلك فيتعذر رده فالسبيل ان تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير ان تقبضه من الزوج حتى لا يتعذر عليه الرد اذا سلمت بوجه من الوجوه رجب قال لا مراة ان لم تهبي صداقك مني اليوم فانت طالق ثلثا ما ستأذنت اباها في ذلك فقال الاب ان يهبت صداقك فله مك طالق ثلثا فالحيلة في ذلك ان تشتري من زوجها ثوبا ملفوفا في شيء بهرها ويقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى اليوم نقد مضى وقت اليمين ولا مهر لها في ذمة الزوج فتسقط اليمين ولا يحق من الزوج بترك الهبة ثم يكشف عن الثوب المشتري فردة بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا تنطق امنا ايضا لانها ما وهبت المهر كذا في المحيط * الفصل الخامس عشر في الرجل يطالب من غيره معاملة الرجل اذا اطلب مثلاً بقدر ثمانية وابى المطلوب منه ذلك الا بربح مائتي درهم فاراد المطلوب منه ان يبيع منه متاعا بالف درهم التي سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانمائة حالة يدفعها الى الطالب ليحصل في يد الطالب ثمانمائة ويكون للمطلوب منه على الطالب الف درهم فيحصل مقصودهما فهذا امالا يجوز لان المطلوب منه يصير مشتريا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف وان طلبا في ذلك حيلة فالحيلة ان يدخل المشتري في المتاع نقصانا يسيرا ثم يبيعه من بائعه بثمنائة فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي اختبس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلا لان الجزء القليل يجوز ان يقابله بدل كثير هكذا ذكره لخصاف رح هذه الحيلة وهذا منه نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير انما نعل كذلك لان شراء ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن جوازه مختلف فيه بين العلماء فان اوجد ادنى طاعة وحاس جزء من المعتود عليه عند المشتري بني الحكم عليه وعول عليه * حيلة اخرى

ان يحبس المشتري ببعض الامتعة شيئا يسير ثم يبيع الباقي منه باقل من الثمن الذي اشترى ويكون ذلك جائزا ويكون نقصان بمثالبه ما احتسب عند المشتري وان كان المبيع شيئا لا يكد ان يعيبه او يحبس بعضه نحو ان كان المبيع جوهر او عود او دابة فالحيلة في ذلك ان يبيع المطلب منه مع المتاع الذي يريد يبعه شيئا آخر يسير المقدار ثم ان المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البائع باقل من الثمن الذي اشترى ويكون نقصان الثمن بمثالبه ذلك الشيء فحوز * حيلة اخرى ان يهب المشتري جميع ما اشترى من ولد البائع او هب من بعض من يثق به والمودوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع بثمن قليل فيجوز لان العاقد قد اختلف والمالك ايضا قد اختلف فلا يتمكن فيه شراء ما باع باقل مما باع كذا في المحيط * الفصل السادس عشر في المدائنات رجل له على رجل مال بغير شهود فابى الذي عليه المال ان يقر له به الا ان يؤجله او قال صالحني منه على الشطرو يريد صاحب المال حيلة حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم ان المديون اذا قال لرب الدين لا اقر لك بالمال حتى تؤجلي او لا اقر لك حتى تصالحني او لا اقر لك حتى تحط مما تدعي فهذا هل يكون اقرا بالمال فعند بعض العلماء يكون اقرا فلا يحتاج صاحب المال الى الحيلة وذكر محمد رح هذه المسئلة في كتاب الاقرار وقال لا يكون اقرا واذا طلب صاحب المال الحيلة حتى يصير مقرا بالاتفاق ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك ان يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له بان اسبه في ذلك عارته ويؤكده بقبضه على ما ذكرنا ثم يتقدم الرجل المقر له الى القاضي وتقدم صاحب المال ويقول ان لي باسم هذا على فلان كذا وكذا فاذا اقر له به عند القاضي فالمقر له يقول للقاضي اسمع هذا المقر من قبض هذا المالك ومن ان يحدث فيه حدثا او احجر عليه في ذلك لان المقر هو الذي يملك القبض على ما يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى فلهذا احتجج الى حجر القاضي فاذا طلب من القاضي ان يحجر عليه فالتجبي يحجر عليه ويسعه من القبض ومن ان يحدث فيه حدثا ثم تجبي المقر الى من عليه الدين بصلحه ويؤجله حتى يقر له بالدين فاذا اقر له بالدين تجبي المقر له الى القاضي وتقيم البينة على ما جرى من الامر قبل هذا ويطل الصلح من المقر وتأجيله يأخذ المال وهذه المسئلة لا توجد في المبسوط وانما استعبدت من جهة الخصاص رح وقد قال بعض مشائخنا رح في هذه الحيلة نوع نظر وكان ينبغي ان لا يحجر القاضي على المقر لان في حجره عليه ابطال حق

المطلوب لان المطلوب استحق البراءة عما في ذمته ببناء الحق الى المقر وبإبرائه وتاجيله فني جواز هذا السجور ابطال حق المطلوب عليه والقاضي لا يتجبر في مثل هذا الموضع وكان الخصائص رح اخذ هذا ما ذكر محمد رح في آخر كتاب السجور ان القاضي اذا اذن رجلا بالتصرف فلما تصرف وتراين الناس فسدت الرجل فعند محمد رح يتجبر ان لم يتجبر عليه القاضي وعند ابي يوسف رح لا يتجبر الا بالسجور القاضي واذا جبر عليه القاضي صح حجرة والتجبر ذلك الرجل وهناك المديون ايضا استحق البراءة بالبناء الى السجور وبإبرائه فني هذا السجور ابطال حقه عليه مع هذا جواز ذلك وكثيرا ما يوجد في كتاب السجور مثل هذه الادلة فهنا ايضا كذلك ثم قال الخصاص رح بعد هذا قال ابو حنيفة رح يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره ويجوز تأجيله وإبرؤه وهبته وما صنع فيه من شيء وانما خص قول ابي حنيفة رح في هذا لانه لا يرى السجور جائزا واذا لم يصح السجور صده صار الحال بعد السجور كالحال قبله وقبل السجور كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به فقد عرفت في كتاب الاقرار ان من اقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح اقراره ويكون حق القبض له لانه هو الذي علمل وعائد والعائد يملك التأجيل والبراءة عن الثمن واليمين عند ابي حنيفة ومحمد رح والمسئلة معروفة رجل له علي رجل مال فاراد الذي عليه المال ان يتحول المال الذي عليه لرجل آخر فالمسئلة فيه ان يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد ان يتحول المال له بع عبدك هذا او متاعك هذا من فلان الطالب بالالف التي له علي فاذا باع المأمور عبده من صاحب المال بالمال الذي له علي فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين يصير لصاحب العبد على المطلوب وهذا لان البيع لا يتعلق بذلك الدين لان الدراهم والدينير لا تعينان في العقد عينا كان او دينا واما يتعلق بمثلها دينا في الذمة فيصير كانه قال لصاحب العبد بع عبدك من فلان بمثل الدين الذي له علي ثم اجعل ثمنه فصا بما له علي من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال الي صاحب العبد وهذه المسئلة ذكرها في البجامع الصغير وذكرها في حيلتين احدهما ما ذكرنا والثانية ان يأمر المديون ذلك الرجل حتى يصلح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فاذا فعل ذلك صار المال على المطلوب لصاحب العبد غير ان في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق ان الصلح وقع بالعبد لا يبدله لان الصلح اذا اضيف الى دين يتعلق بعينه لا بمثله دينا في الذمة

وايذا اذا صاحبه على دين ثم تصادقا الله لم يكن عليه دين يطل الصلح واذا حصل الصلح بالعبد
وقع القضاء بتعين العبد وصار المديون مستقرضا من المأمور عبده واستقرض العبد بموجب التهمة
اما في باب البيع العتد لا يتعلق بذلك الدين بل بمثله ذبا في الدمة ولهذا لو اشترى رب الدين
من المديون شيئا بما له عليه من الدين ثم تصادقا على الله لا دين لا يطل البيع ولما كان هكذا
دار المأمور باضدين الامر من ثمن العبد كانه باع العبد ودرأهم ثم جعل ثمة تصاصا بالدين
الذي غاب الامر للشري ولو كان هكذا رجع المأمور على الامر بدين العبد وهو مثل الدين
كذا هتأ ولو ان المطلوب لم يرد ذلك وانما اراد الطالب ذلك والحيلة ان يشتري الطالب العبد
او المتاع من مولا بالف درهم مطلقا ولا يقول بالالف التي له على فلان المطلوب لانه لو قال
على هذا الوجه كان في هذا تملك الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز ولكن يشتري
بالف مطابق ثم يحيل به البائع على المديون فيصير ذلك الدين للبائع فان لم يقبل الذي عليه
مال الجلالة هل يتم قال لا لان الماس يتفاوتون في المطالبة ولا يتحول المثالبة الى غيره الا برضا
فان طلب حيلة يصير ذلك المال للبائع من غير حوالته بالوجه ما ذكرنا ان يقرأ الطالب بالدين
لبائعه ويؤكده بقبضه والي ان يحوما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه من ثمن العبد واذا حاف المتره
ان يعزله عن الوكالة فالوجه قد مر قبل هذا ايضا ان قال المتره بالدين وهو البائع اذا ابرأه من ثمن
العبد لا آمن ان يقول انت وكيلي في قبض هذا الدين وتخليني عليه بالحيلة في ذلك ان يكتب اقرار
الطالب بذلك الدين للمقر له على نحو ما سيناو يكتب فيه ايضا اقرار الطالب بذلك وهو المقر اني
اكتفيت على فلان المقر له عند فاض من قضاة المسلمين انه وكيلي في قبض هذا الدين وتخليته على
ذلك فلا يمين لي عليه بعد هذا في هذه الدعوى فاذا اقر بهذا لم يكن له على المقر له ولا على الذي عليه
المال بعد ذلك سبيل رجل له على رجل مال قال المطلوب للطالب ان يؤخله هذا المال الى وقت معلوم
او ينجمه عليه فاحاله الطالب الي ذلك فخاف المطلوب ان يحال عليه الطالب فيقر بالمال لغيره
ثم يؤجله او ينجمه ولا يجوز تأجيله ولا تجب في قول اني يوسف ربح فطلب حيلة حتى يصح تأجيله
وتجيبه عند الكل بالحيلة في ذلك ان يقرأ الطالب ان هذا المال حين وحب على هذا المطلوب
انما وجب مؤجلا الى وقت كذا وان كان يريد ان ينجمه عليه يقرأ الطالب ان هذا المال حين

وجب على المطلوب اننا وجب منجما الى وقت كذا ويصف النجوم وهذا لان العلماء اختلفوا
ان الوكيل بالبيع هل يملك التاجيل والتنجيم بعد تمام البيع اتفقوا على انه يملك البيع بثمن
مؤجل ومنجم فينبغي ان يقر الطالب على هذا الوجه فاي يوسف رح لم يجز التاجيل والتنجيم
بعد ما ثبت الدين مطلقا وجوز الاقرار بوجوب المال مؤجلا ومنجما من الاصل وهو نظير ما قالوا
في الدين اذا كان مشتركا بين اثنين فاراد احدهما ان يؤجل في نصيبه واي الآخر لا يجوز هذا
التاجيل اصلا وان قال احدهما هذا الدين حين وجب وجب مؤجلا وانكر الآخر ثبت التاجيل
في نصيب المقر وكذلك حد القذف اذا وجب على القاذف فاراد المقتدوف ان يعفولا يعمل
عفو له ولو قال المقتدوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحكم فتبين بهذا ان من اقرب سبب الشيء
فانما ثبتت على الصفة التي افرو من اراد باقراره بغير سبب قد صح لا يعمل ان اقراره فكذا في
مسئلتنا قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وهذا اذا كان الاجل متعارفا اما اذا كان
اجلا يخالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند ابي يوسف ومحمد ورح والمسئلة معروفة
في كتاب الوكالة ان الوكيل بالبيع اذا باع باجل يصح عند ابي حنيفة رح كيف ما كان وعندهما
يصح من التاجيل ما كان متعارفا وينبغي ان يضمن الطالب للمطلوب ايضا ما يتدارك في ذاك
من درك من قبله واسبابه من اقراره وتلميئة ودية وتمليك وتوكيل وحدث ان كان احده في
هذا المال يبطل به التاجيل الذي استحقه فلان فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك ان يرد عليه
ما يلزمه فان احتالا بهذه الحيلة ثم جاع رجل وقد كان الطالب اقر له بالمال قبل التاجيل فاخذ
المطلوب بالمال وكذبه بالتاجيل لا يثبت التاجيل عند ابي يوسف رح ولكن يكون للمطلوب حق
الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له ما يلحقه من درك وقد لحقه الدرك فيرجع عليه
فاما ان يخلصه الطالب واما ان يدفع اليه ما ضمن فيكون عليه الى وقت اجله وتنجيمه رجل له
على رجل مال فمات الذي عليه المال فسأل الوارث صاحب المال ان يضمنه هذا المال الى
اجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز التاجيل قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح
هذه المسئلة لا تعرف الا من جهة الخصاف رح لانه لا ذكر لها في المبسوط ولكن ذكر في المبسوط
ان من عليه المال انما مات حل الاجل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رح وانهم يذكرون هذا
الفصل هناك وقال الخصاف رح الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس عليه

فلا يثبت الاجل في حقه فعد ذلك هذا لا يحلوا ما ان يثبت الاجل للميت او يثبت في المال لاولده
ان يثبت للزيت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يثبت الاحل له ابتداء بعد موته
ولا جائز ان يثبت في المال لاندعين والاعيان لا تثبت الاحل لذلك فلما واد لا يثبت الاحل ونقل
بعض مشائخنا رحم ما ذكر في الكتاب قول محمد بن روح اما على قول ابي يوسف رحم ينعى
ان يثبت الاحل وردوا هذا الى مسئلة وهو ان غريم المييت اذا ابرأ المييت عن الدين ورد
الوارث عند محمد رحم لا يعمل رده لان الدين ليس عليه وعند ابي يوسف رحم يعمل رده لانه
هو المطلوب بالدين بله عمل رده وحمل كان الدين عليه حمل ايضا الاجل ويثبت في حقه هكذا
قالوا ولكن الصحيح انه على الاتفاق ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث
ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقر الوارث اني قد كنت صنعت هذا المال في حياة
الميت لما الي وقت كذا ويقر الطالب ان هذا المال كان مؤجلا على الميت وطلى كقبلة هذا الحق
هذا الوقت ويقر الطالب ايضا انه لم يصل الى هذا الوارث شيء من مال الميت فاذا اقر الى
ندى اوجه فحسب بقى المال على الوارث مؤجلا واما كان هكذا وذلك لان الاجل وان سقط
في حق الاصيل بموته لكن لا يستط في حق الكفيل فيبقى على الوارث مؤجلا هكذا ذكر في طاهر
لرواية ثم قال ويقر الطالب انه لم يقل الى هذا الوارث شيء من ماله فليثبت لان الدين قد حل
على الاصيل فكان له ان يسبق ماله ويأخذه اينما وجد فيقر هكذا حتى لا يكون له ان يرجع على
الوارث قال في الكتاب ولا يقر انه مات مغلسا وصمن الوارث بعد ذلك ولكن يقر انه كان مغلسا
لان المدعي عند ابي حنيفة رحم ان الكفاية بالدين عن ميت مغلس لا تصح فينبغي ان يحرز
عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة * الفصل السابع عشر في الاجارات قال محمد رحم
في اجارات الاصل رحل استأجر من آخر حتما ما وشرط رب الحمام المرممة على المستأجر ما لا جارة
فاسدة لان قدر المرممة بصير اجرا وانه مجهول وان اراد الحيلة في ذلك فالحيلة ان ينظر الى قدر
ما يحتاج اليه في المرممة ويضم ذلك الى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم
الى الاجر للمرممة الى المرممة حتى انه اذا كان الاجر عشرة والنقد والمحتاج اليه للمرممة اربعة عشرة
فصاحب الحمام يؤجر الحمام منه بعشرين ويأمر بصرف العشرة الى المرممة فيصير المستأجر وكبلا
من جهة صاحب الحمام بالاتفاق عليه من ماله وانه معلوم فيجوز ومن مشائخنا رحم من قال هذه

البحيلة مستقيمة على قولهما غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رح لان الاجرة دين وقد امره
 بالصرف الى المجهول وهو مانع لان المرمة والاجرة انما تمنع جواز الوكالة على قوله كما اذا قال
 صاحب الدين للمديون اسلم مالي عليك كذا اوانا اشتري بمالي عليك كذا ومنهم من
 قال لا بل هذه البحيلة مستقيمة على قول الكل واختلفوا في العلة بعضهم قالوا لانه التوكيل الاجرة
 غير واجبة ليكون امرا بصرف الدين الى المجهول وهو مانع من الوكالة الا يرى انه لو امره
 بهذا قبل الاجرة جازت الوكالة وانما جازت لما قلنا بخلاف مسئله السلام لان الدين هناك واجب
 وقت الوكالة فاذا اراد به ذلك ولم يعين المسلم اليه فقد امره بصرف ما عليه من الدين الى المجهول
 فلا يجوز كما لو قال له ادفع مالي عليك الى رجل من عرض الناس اما هنا بخلافه حتى لو كانت
 الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب ان لا يجوز على قول أبي حنيفة رح ما لم يعين الاجر وباعه
 الآلات كما في مسئله السلام وبعضهم قالوا ان ابا حنيفة رح انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين
 اذا كان المصروف اليه مجهولا اما اذا كان معلوما فلا يرى ان من استأجر من آخر دابة او غلاما
 واما الاجر المستأجر ان ينفق بعض الاجرة في حلف الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرفين
 وهو الغلام والدابة معلوما وهذا محل الصرف وهو مرمة الحمام بخلاف مسئله السلام لان
 هناك محل الصرف والمندفع اليه مجهول حتى لو كان معلوما بان قال اسلم مالي عليك من
 الدين الى فلان وعينه يجوز عند أبي حنيفة رح ايضا فان قال المستأجر قد رست الحمام بها
 لا يقبل قوله الا بحجة وكذلك لو اشهد رب الحمام ان المستأجر صدق فيما يدعي من الاتفاق
 لا يقبل قول المستأجر الا بحجة يعني اشهد وقت عقد الاجارة وقت اشتراط المرمة على المستأجر
 ان المستأجر صدق فيما يدعي من الاتفاق بعد ذلك وهذا لان المستأجر يدعي الاتفاق
 يدعي ايفاء ما عليه من الاجر ورب الحمام ينكر فيكون القول لرب الحمام الا ان يقيم المستأجر
 البينة على ما ادعى كالدواعي الا ايفاء حقيقة البحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما
 اتفق من غير حجة ان يعجل المستأجر مقدرا المرمة ويدفعه الى صاحب الحمام ثم ان صاحب
 الحمام يدفع ذلك الى المستأجر ويأمره باتفاق ذلك في مرمة الحمام ويكون القول قوله في اتفاق
 ذلك من غير بينة لان بالتعجيل يصير التعجل ملكا لصاحب الحمام فاذا دفعه الى المستأجر بعد ذلك
 يصير المستأجر اميناهه والقول للامين في صرف الامانة الى مصرفها وحيلة اخرى لاسقاط البينة

عن المستأجر ان يجعل مقدار المزمة في يد عدل حتى يكون القول للعدل فيما يفتق لان العدل أمين وأدأ استأجر الرجل من آخر مزمة دار يبدل معلوم مدة معلومة وأذن له رب الدار ان يني فيها كذا وكذا وحسب له ما يقع في البناء من الاجر فهذا جائز لا يرى الي ما ذكره محمد رحمه الله من استأجر حمارا وكله رب الحمام ان يرم ما استزرم من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر يجوز واذا جاز ذلك وانفق في البناء استوجب على الاجر قد رما انفق لانه فعل بلمره والا فترضى على المستأجر دين فيلتقيان فصاحبا ان لم يكن بينهما فصل وترا فان الفصل ان كان بينهما فصل ويكون البناء لصاحب العرصة واما اذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الاجر انما امره بالبناء لا غير بان قال ابن فيهما كذا وكذا ولم يقل احاسبك ما انفتحت في البناء من الاجر فيسني فيها فالبناء لمن يكون يختلف المشايخ رحم فيه قال بعضهم الساء يكون لصاحب العرصة واستبدل بما ذكره محمد رحمه الله في ضمان الاجارات ان من أجر من الآخر حمارا وقال له صاحب الحمام يرم ما استزرم فعلى العارضة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستبدل بما ذكر في كتب العارية ان من استعار من آخر دارا وبني فيها باذن رب الدار البناء يكون للمستعير ثم على قول من يقول بان البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حق الرجوع على الآخر ما يقع في البناء فان جاف المستأجر ان له لو نسي وانقضت مدة الاجارة قبل تمام هذه السنين ربما يرفع الأمر الى القاضي لا يرى حق الرجوع على الآخر بما يقع في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا رحم فيه فبب بعتته فينصر ربه وطلب لذلك حيلة فالحيلة له ان يقول لصاحب المساحة حتى يقول له حين يأمره بالانفاق واحاسبك ما انفتحت في البناء من الاجرة فيكون له حق الرجوع على الآخر بما يقع منى انقضت الاجارة قبل تمام هذه السنين * وحيلة اخرى ان ينظر الى مقدار هذه البعثة كم تكون ويصمم ذلك الى اجر الدار في السنة الاخيرة ويجعل الكل اجر السنة الاخيرة ثم يقرر رب الدار ان المستأجر عجله من السنة الاخيرة كذا وكذا وفيض ذلك من المستأجر حتى اذا انقضت الاجارة قبل مضي هذه المدة فالمستأجر يرجع على الآخر بما اقرانه استختلف من الاجرة السنة الاخيرة وان تمت الاجارة حصل مقصود الاجارة ولا يكون له على صاحب المساحة سبيل كذا في الذخيرة * فان خاف المستأجر ان يستحلف الموأجر

ولا يمكنه ان يحاف لابد من حيلة اخرى فالحيلة في ذلك ان يبيع
 بقر بقدر الثقة ويدفع ذلك الشيء اليه فان انقست الاجارة قبل
 يرجع عليه بشئ ذلك الشيء ويمكنه ان يحلفه ان له على المؤاجر
 هذا قدر اذا اراد الرجوع في بيعه الزرع لم يؤجره
 بالارض بعد الاجارة واذا باعه الزرع ثم آجره الارض فهو متمكن من الانتفاع بها لانه يرى
 زرعها فيها واذا لم يبيع الزرع لا يتمكن المستاجر من الانتفاع بها وهي مشغولة بزرع الاجر ولا يمكنه
 التسليم الا بقلع زرع وفيه ضررين عليه فلهذا كان المعتد ناهدا وعلى هذا لو كان في الارض اشجار
 او بناء فاراد ان يؤجر ما منه ينبغي له ان يبيع الاشجار والبناء منه اولاً ثم يؤجر الارض كذا
 في المبسوط * رجل اراد ان يستاجر ارضاً وفيها زرع صاحب الارض لا يجوز واختلاف المشايخ
 رح في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه آجر ارضاً لا يمكن للمستاجر الانتفاع بها
 وضار كما لو آجر ارضاً مسخبة او ارضاً بئر ومنهم من قال انما لا يجوز لان يدرب الارض فالبقرة
 على الارض حكماً لكون الارض مشغولة بالزرع الذي هو ملكه وقد آجر ما لا يقدر المؤاجر على تسليمه
 ومثل هذا لا يصح فان طلب الحيلة في ذلك فالحيلة ان يبيع رب الارض الزرع من الذي يريد
 ان يستاجر اولاً ثم يؤجره الارض بعد ذلك فيجوز لان الزرع بالبيع يصير ملكاً للمستاجر والمستاجر
 ينتفع بالارض من حيث انه يمتد زرعها فقد آجر ما يقدر المستاجر على الانتفاع به ولان الزرع
 اذا صار مملوكاً للمستاجر فقد زال يد الاجر عن الارض خذوا حقيقته فقد آجر ما يقدر المؤاجر
 على تسليمه فيصح قال بعض مشائخنا رح وانما يصح اجارة الارض بهذه الحيلة اذا كان يبيع
 الزرعة بيع رغبة وجداً ما اذا كان يبيع هزل وتلجئة فلا لانه اذا كان يبيع هزل فالزرع لا يزول من
 ملك البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كونه هذا البيع بيع رغبة وجد
 ان يكون بيع الزرع بقيمة او اكثر او اقل قدر ما يتغابن الناس فيه وعلامة كونه بيع هزل ان يكون
 باقل من قيمة الزرع مقدار ما لا يتغابن الناس فيه وبعض مشائخنا رح على ان هذا البيع اذا كان
 باقل من قيمة مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فهو بيع رغبة عندنا في حقيقة رح فيجوز الاجارة وعندهما
 بيع هزل فلا يجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان باقل من القيمة فهو بيع جد بالاتفاق

فلا يمنع جواز الاجارة وبيان كونه بيع جدا انهما قصدوا صحة عقد الاجارة ولا صحة له الا بعد ان يكون
بيع الزرع خدوا الطاهر انهما باشراهما جدا تحققتا لغيرهما واذا آجر الرجل ارضه من رجل وشروط على
المستأجر خراجها مع الاجر لا يجوز لان الاجر مجهول لان الخراج قد ينتقص وقد يزداد فهو بمنزلة
مالو آجر داره سنة واجرة معلومة ومرمتها ذلك لا يجوز لان المرممة مجهولة فتعبر الاجرة بمجهولة
ولان خراج الارض على مالك الارض فاذا شرط مالكيها على المستأجر صاري التقييد بانه قال
للمستأجر آجرتك ارضي هذه سنة بكذا درهم على ان تحتال على السلطان الخراج الذي يلزمه علي
في هذه السنة ولو قال هكذا لا يصح الاجارة لانه عقد اجارة فيه شرط حواله دين فيفسد عقد الاجارة
ثم الحيلة في ان تجوز هذه الاجارة ولا يفسد ان يؤجرها اياه باجر معلوم ويزيد في الاجرة قدر
ما يرى انه يلزم الارض من الخراج ويؤجرها بجمع ذلك ويشهد للسنة جرائه قدان له في
ان يؤدي منه من اجر الارض في خراجها كذا درهم قال والامر كما ذكرنا ويجوز الاجارة لان
الاجارة وقعت باجر معلوم فصحت ثم الاجر موصو اداء الخراج الى المستأجر من الاجر فيكون
المستأجر وكيله للأجر باء الاجرة التي وجبت له عليه فيصح التوفيق هذا كما قالوا في مرممة الدار انه
اذا آجر داره من رجل باجر معلوم وامره الآخر ان يرم في تلك السنة بها استرم فيها من اخر
الدار فانه يصح التوفيق وقد اجمعت الاجارة كذا هذا غير ان هذه الحيلة ضعيفة فان الاجر والمستأجر
اذا اختلفا في اداء الاخرجة فقال المستأجر ادبت اجر جنتها وما هو من ريعها وكذبته الآخر واختلفا
في مقدار المؤدى فالقول للأجر فلا يصدق المستأجر بما ادعى من اداء اخرجتها لان المستأجر
صحيح غير أمين فهو بهذا يريد ان يبرئ ذمته عن ضمان الاجرة والآخر منكرا لا ينبغي ان كان
القول للأجر وكذلك في مرممة الدار اذا اختلفا في القول للأجر كما ذكرنا الحيلة الا وثق فيها ان يدفع
المستأجر اليه رب الارض جميع الاجر معجلا ثم يدفع ذلك ربا الارض اليه المستأجر ويؤكد
ان يؤديه عنه الى وفاة الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصداقا انه قد اداه بغير بينة يسألها اياه
لان المستأجر لما عجل الاجر فقد برئ من الاجر بالتعجيل فبعد ذلك لما دفعه رب الارض الى
المستأجر ووكله ان يؤدي عنه الى وفاة الخراج فكان المستأجر أمين في هذا الاداء واذا قال ادبت
كان مصداقا كسائر الامناء وهكذا الجواب في مرممة الدار اذا عجل المستأجر الاجر ثم الآخر
فعنها الى المستأجر ووكله ان يرم من الاجر المدفوع ما استرم من الدار قال المستأجر فعلت وانتفت

فالقول للمستأجر للمعنى الذي ذكرنا ثم ان محمد ارح شرط اداء الخراج الى ولاية الخراج بمعنى نائب السلطان اوما موره قال الشيخ الامام خمس الائمة الحلواني رح وعذا يدل على ان المستأجر ارح من عليه الخراج اذا ادى الخراج الى واحد من اهل القرية لا يبرئ ويضمن ثانيا وكذا اذا ادى الى اهل القرية او اامين اهل القرية لانه ليس بنائب السلطان ولا ماموره فبالاداء اليه لا يبرئ الا ان يكون ذلك الحالي نائب السلطان اوما موره حينئذ يبرئ بالاداء اليه ومن جنس مسئله الخراج مسئله ذكرها محمد رح في حيل الاصل وصورتها رجل استأجر دابة وشرط العلف على المستأجر مع الاجر لا يجوز والسبيلة في ذلك ان ينظر الى ما يحتاج اليه من الدرل ثم لاجل العلف فيضم ذلك الى الاجرة فيستأجرها المستأجر بجميع ذلك ثم يوكل صاحب الدابة المستأجر ان يعلمها بتلك الزيادة الا ان المستأجر لا يصدق في دعوى الانتاق فالأخطا ان يعجل المستأجر مقدار العلف ويدفعه الى الآجر ثم يدفع الآجر الى المستأجر ويأمره حتى ينفق به على دابته وكذلك اذا استأجر الرجل اجيرا وشرط اطعام الاجير على المستأجر لا يجوز والسبيلة ان ينظر الى مقدار طعام الاجير ويضم ذلك الى الاجرة رجل استأجر دابة فمشارفة نواف المستأجر انه ان اسكنها شهرا او شهرين فاذا دخل من الشهر الاول يوم اويوه ان وفوساكن في الدار ان يلزم اجر جميع الشهر اذ اخل فيه فالوجه في ذلك ان يستأجر مائة كل يوم بكذا فتهجر مائة يوم فلا يلزمه الا كراء ما يمكن وليس المراد من قوله اذا دخل من الشهر الآخر يوم اويوه ان وفوساكن في الدار ان يلزمه اجر جميع الشهر حقيقة الاجران الاجر لا يجب الا بعدة ضعي الشهر ولكن اراد به اذا دخل الشهر يلزمه اجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر ارضا اراد ان لا يستقضي بموت المؤجر بقر المؤجر ان هذه الارض لفلان عشر سنين بزرع فيها ما شاء فم يخرج منه فهو له ووجه آخر ان بقر المستأجر انه استأجرها لرجل من المسلمين وبقر المؤجر انه يؤجرها لرجل من المسلمين فلا يطل بموت احدهما وان كان في ارض الاجارة عين التنت والقيم فان اراد ان يكون للمستأجر قرب الارض يقران العين للمستأجر له حق الانتافع عشر سنين فيجوز السراجة اذا أجرة ارضه وفيها نخيل فان ان يستلم الثمر للمستأجر فانه يدفع النخيل الى المستأجر معاملة على ان لرب المال جزء من الف جزء من الثمر والباقي للمستأجر وفي العين اذا استأجر الرجل دارا فم ربه الدار ان ينفق فيها من اجرها ولو انفق فيها فانه لا يقبل قوله فلوارا دان يصير امينا فالحيلة له فيه ان يعجل الاجر ثم

يقبض منه بأمرة لئلا ينق فيه فيكون أميا في ذلك كذا في التاتارخانية * الفصل الثامن عشر
 في الدبع عن الذبوعى رجل في يديه صبيعة اودار او غير ذلك فادعاه رجل والمدعى طالم
 والمدعى عليه بكره اليمين فاراد حيلة حتى يدفع عنه اليمين قال الحيلة في ذلك ان يقر المدعى به
 لولده الصغير او يقر به للاجنبي فيندفع عنه الحصوصمة واليمين هكذا ذكر الخصاص رح في حيله وقد ذكرنا
 في اوب القاضي اختلاف المشائخ رح في هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رح وبعضهم
 فروا فيها اذا اقر لولده الصغير وبما اذا اقر للاجنبي فقالوا اذا اقر لولده الصغير يندفع عنه اليمين
 واذا اقر للاجنبي لا يندفع اليمين وقال بعضهم لا يندفع عنه اليمين في الصورتين جميعا فلما
 لباب الحيلة قال الخصاص رح فان قال المدعى ان المدعى عليه لما اقر بالضبيعة المدعى بها
 لابنه او للاجنبي صار مستهلكا لما لي ووجب لي عليه القيمة فلي ان اجلف بالله مالي عليك
 قيمة هذه الضبيعة قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الآخر لا يمين عليه وعلى قول ابي يوسف
 رح الاول وهو قول محمد رح عليه اليمين هكذا ذكر الخصاص رح لان غضب العقار لا يوجب
 الضمان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الآخر وعلى قول محمد رح وهو قول ابي يوسف
 رح الاول يوجب الضمان ثم بعض مشائخ رح قالوا بان هذا الخلاف في الغصب المجرد اما
 الجحود يوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا في الجحود وايتان عن ابي حنيفة رح واكثر
 المشائخ رح على ان الخلاف في الكل على السواء وينبغي ان يجب الضمان ههنا بالاتفاق لان هذا
 اتلاف الملك والعقار يضمن بالاتلاف الا يرى ان الشاهد بالعقار يضمن عند الرجوع بالاجتماع
 لاتلافه الملك فان كان المدعى به عرضا او جارية او ما شبه ذلك عبر العقار والحيلة ان يقر المدعى عليه
 المدعى به على وحة لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى ليساومه فبطل دعواه لانه
 لما سومه فقد زعم انه لا ملك له في المدعى به فبطل دعواه كذا في الذخيرة * الفصل التاسع عشر
 في دينار قبل الوكيل الوكالة اذا وكل الرجل رجلا ان يشتري له حارية بعينها بالف درهم او بمائة
 دينار قبل الوكيل الوكالة فلما راها اراد ان يشتريها لنفسه فالحيلة له في ذلك ان يشتريها بجنس آخر
 غير ما امر به فان كان امره بالشراء بالف درهم فيشتريها بمائة دينار وان كان امره بالشراء بمائة دينار
 فيشتريها بالف درهم او يشتريها بجنس ما امر به ولكن بالزيادة على ما امر به لانه يصير مخالفا

امراة فينفذ عليه ولا يتوقف لان الشراء لا يتوقف على ما عرف وان اشتراها بجنس ما امره به وبذلك
 القدر ولكن صرح بالشراء لنفسه فان كان تحضرة الموكل يصير مشتريا لنفسه وان كان بغية الموكل
 لا يصير مشتريا لنفسه وهذا لان الوكيل بشرع شعبي بعينه لا يملك الشراء لنفسه الا بعد ان يعزل نفسه
 ولا يملكه عزل نفسه بغية الموكل لان هذا عزل قصدي فيشترط له حضور الموكل وانما لم يعزل يصير
 مشتريا للآمر وكذلك لو اشهد قبل الشراء انه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ساعته ولم يزل شيثا فان كان
 الموكل حاضرا في مجلس الاشهاد يصير مشتريا لنفسه وان كان عن المجلس غائبا فان علم بخبايا
 الوكيل وباشهاد قبل ان يشتري الوكيل ثم اشتري الوكيل يصير الوكيل مشتريا لنفسه وان لم يعلم
 بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشتريا للموكل وقد جعل محمد ربح الدراهم والدنانير خسين
 مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنسا واحدا لان لو جعلهما جنسا واحدا لصار الوكيل مشتريا
 للآمر فيما اذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى بالدنانير او على العكس وقد ذكرنا في شرح الجامع
 في باب المساومة الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الربوا حتى يجازي
 احدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الربوا جعلنا جنسا واحدا امتحانا حتى يكمل نصيب
 احدهما بالآخر والمتفاوتات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير
 والمكره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير او على العكس كمن يبيع بكرة كمالو باع بالدراهم
 وصاحب الدراهم اذا ظفر بدنانير من عليه كان له ان يأخذها بجنس حقه كمالو يظفر بدراهم الا
 رواية شاذة عن محمد ربح وانما باع شيئا بالدراهم ثم اشتراها بالدنانير قبل نقد الدين او على العكس
 والثاني اقل من قيمة الاول كان البيع فاسدا امتحانا وتبين بما ذكرناه هنا انهما اعتبر بجنسين
 مختلفين فيما وراء حكم الربوا وكذلك في باب الشهادة اعتبر اجنسين مختلفين حتى اذا كان
 احد الشاهدين شهد بالدراهم والاخر بالدنانير لو شهد بالدراهم والمدعي يدعي الدنانير او على
 العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبر اجنسين مختلفين حتى ان استأجر
 من آخر دارا بدراهم وأجرها من غيره بالدنانير او على العكس وقيمة الثاني اكثر من الاول يطيب
 له الزيادة فما ذكرنا في الجامع انهما جعلنا جنسا واحدا فيما عدا حكم الربوا على الاطلاق غير
 صحيح وحيلة اخرى ان يشتريها بمثل ما امره به وبشيء آخر من خلاف جنسه بان امره بالشراء
 بالفي درهم فيشتريها بالف درهم وثوب او ما اشبه ذلك فان في هذه الصورة يصير الوكيل مشتريا

لنفسه ايضا فان وكله بالشراء ولم يسم له ثمنان اشترى الوكيل باحد التقدين اما بالدراهم او
 بالدينار يصير فبشترى بالوكيل وان اشترى بما سوى الدراهم والدينار يصير فبشترى بالنفسه عند علمنا
 الثالثة رح قالوا وها حيلة اخرى في المسئلة ان يوكل الوكيل رجلا بان يشتري له هذه الجارية
 واشترى اها حال غيبة الوكيل الاول واعلم بان هذه المسئلة على وجهين اما ان لم يقل الامر للوكيل
 الاول اعمل برأيك فيه ما صنعت من شيء فهو حائز وانه عاين وجهين ايضا اما ان اشترى الوكيل
 الثاني بخصرة الوكيل الاول وفي هذا الوجه ان اشترى بالجنس الذي امره الامر بذلك
 للتدراو يافل منه بنقد على الامروان اشترى بخلاف ذلك الجنس او بذكر الجنس ولكن
 بالزبدية بنقد على الوكيل الاول لان شراء الوكيل الثاني بخصرة الوكيل الاول بدلالة شراء
 الوكيل الاول بنفسه ولو بان الوكيل الاول اشترى اها بنفسه كان الجواب على التسويل الذي لنا
 فبها كذلك وان اشترى اها حال غيبة الوكيل الاول فان كان الوكيل الاول لم يقدر للوكيل الثاني
 ثمن ما به يبر الوكيل الثاني فبشترى الاول لان هذا الشراء لم يدخل تحت امر الامر لان امر الامر
 بالشراء بخصرة رأي الوكيل الاول وهذا الشراء لم يضره رأي الوكيل الاول فان قدر الوكيل الاول
 للوكيل الثاني ثمن ما فاشترى اها الوكيل الثاني بغية الوكيل الاول فبها روايتان في رواية ينفذ الشراء
 على الامروان في رواية ينفذ الشراء على الوكيل الاول وكل رجلا بان يبيع جاريته وقبل
 الوكيل الوكالة ثم اراد الوكيل ان يشتريها لنفسه فالحيلة في ذلك ان يقول الوكيل لمولى الجارية
 وكلني ببيع هذه الجارية و اجزأ مرني فيها وما عملت في ذلك من شيء فاذا فعل ذلك يثبني
 للوكيل ان يوكل رجلا ببيع هذه الجارية ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز وهذا
 لان صاحب الجارية اجاز صنع الوكيل الاول والتوكيل من صنيعه فصيح التوكيل منه فصار الوكيل
 الثاني وكلا من صاحب الجارية لا من الوكيل الاول الا ترى انه اومات صاحب الجارية
 بنعزلان جميعا وكذلك لو عزل لهما يعزلان واذا عزل الثاني وحده بنعزل واذا عزل الوكيل
 الاول للوكيل الثاني بنعزل الثاني على رواية في كتاب الخيل وادب التناسي للحصاف رح
 لا باعتبار ان الثاني وكيل عن الاول ولكن باعتبار ان صاحب الجارية اجاز صنع الوكيل الاول وعزل
 الثاني من صنيعه فبذلك عليه واذا صار وكيل صاحب الجارية كان للوكيل الثاني ان يبيعها من الوكيل
 الاول كما لو وكل صاحب الجارية ببيع الجارية بنفسه وان لم يجز لمولى الجارية صنع الوكيل

الارل فالحيلة في ذلك ان يبيعها الوكيل ممن يثق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقيه العقد وينتد الاقالة على الوكيل خاصة او يطلب من المشتري ان يولييه البيع او يشتريها منه ابتداءً فتصير الجازية للوكيل رجل كتب الى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فامر ان يشتري له مائة ايصقه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الجنس له او لغيره وقد امره صاحبه ان يبيع ذلك ما الحيلة في ان يصير المتاع للرجل الذي كتب اليه قال يبيع ذلك المتاع ممن يثق به نيعاصحما ويدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يحب اليه وهذا لا يمكن ان يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب اليه لان الواحد لا يتولى العقد من الجاهلين ولكن يفعل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لان البيع انما جازى بين اثنين رجل وكل رجلان يشتري له دار او متاعا او غيره فاراد الوكيل ان يكون الثمن للبائع عليه الى اجل ويكون الثمن حالا على الامر ياخذ منه والبائع يجيبه الى ذلك ما الحيلة فيه قال الحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد ان يشتريه فاذا تواجها البيع وجب الثمن للبائع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الامر ياخذ منه ثم يؤجل البائع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز انما جيل للوكيل ويكون للوكيل ان يأخذ الامر بالثمن حالا وهذا ان يطلق البيع فيجب الثمن حالا ويكون للوكيل ان يرجع على الموكل قبل القضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالا بسبب العقد وتأجيل البائع الوكيل له لا يتعدى الى الموكل لان التأجيل ابراء مؤقت فيعتبر بالابراء المؤبد والبائع لو ابرأ الوكيل عن الثمن او وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذلك هذا بخلاف حطب بعض الثمن من الوكيل فان ذلك يظهر في الموكل ايضا بذلك القدر لان الحطب يلتحق باصل العقد ويصير كان العقد ورذ على ما بقي اما الابراء من كل الثمن لا يلتحق باصل العقد علي ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البائع اذا ابرأ المشتري عن جميع الثمن فالشئع يأخذ بجميع الثمن ولو حطب البائع من المشتري بعض الثمن فالشئع يأخذ بما وراء المحطوط فيهنالك ذلك الوكيل بالبيع اذا باع واراد المشتري ان يحط الوكيل عنه شيئا من الثمن ففعل الوكيل ذلك جائز وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله وهما ان الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن او وهب الثمن منه او حطب بعض الثمن منه صحيح ويضمن مثل ذلك للموكل من ماله وعلى قول ابي يوسف رحم لا يفسح شيء من ذلك

فإن طلب حيلة حتى يصح عند الكل والحيلة أن يهب الوكيل للمشتري دراهم أو دينار قدر ما يريد الهبة والخطوب يدفع ذلك إلى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به ثم إن المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة إلى الوكيل قضاء من الثمن ويكون ذلك في حق المشتري بمنزلة الخطوب وتحصل متصودهما ثم أعلم بأن إراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن أو من بعضه وهبة جميع الثمن من المشتري أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند أبي حنيفة ومحمد رحم وكذلك خط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما بما جط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم ويصح عند محمد رحم ويجعل بمنزلة الهبة رجل أمر رجلا أن يشتري له متاعا من بلد من البلدان فخاف الوكيل أن لو بيعت بذلك مع غيره يضمن فالحيلة في ذلك أن يجيز له الموكل ما صنع فإذا أجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لأنه أمين أجاز له ما صنع وكذا الحيلة إذا أراد الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في الذخيرة * الفصل العشرون في الشفعة قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحم جميع الخصاص رحم مسائل بعضها ملحق وجوب الشفعة وبعضها لتقليل الرغبة فمن جملة ذلك أن يهب البائع الدار من المشتري ويشهد عليه ثم يشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الاجل ثم المشتري يدفعه متعارفين فإذا فعلا ذلك لا يجب الشفعة لأن حق الشفعة يختص بالمعاوضات والهبة إذا لم تكن بشرط العوض لا تميز معاوضة بالتعويض بعد ذلك ولهذا الإثبات فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب له بالعيب وغير ذلك وإذا لم تصر مبادلة تعينت هبة محضة فلا يثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها بعض الناس دون البعض لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهما من الوكلاء وأما إذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيه اختلاف الروايتين ذكر في شفعة الاصل وفي مواضع من المبسوط أنها بمعنى البيع ويثبت للشقيق فيها حق الشفعة وذكر في بعض روايات السواد أنها بالنسبة في معنى البيع وذكر في بعض المواضع في الهبة بشرط العوض خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحم فإذا كان في المسئلة روايتان أو خلاف فلا يصلح حيلة لا بطل الشفعة ولكن يتأتى في هذه الهبة حيلة تأخير حق الشفع بان يقبض المشتري الإدارة الأجزاء منها

وبسلم الثمن الأجزء منه فلا يكون للشفيع حق الأخذ لان الهبة بشرط العوض انما تصير بيعا بعد قبض كل المعقود عليه اما قبل قبض كل المعقود عليه لا تصير بيعا حتى روي عن محمد بن ربح انه قال في الهبة بشرط العوض يثبت للواهب حق الرجوع من غير قضاء ورضاء مالم يقبض الموهوب له كل المعقود عليه ومن جملة الحيل ان يتصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد الشراء ثم يتصدق المشتري عليه بمثل الثمن كما في الهبة والصدقة انما تعاق الهبة في حق الرجوع فيها فاما فيما عدنا ذلك فالهبة والصدقة سواء ومن جملة ذلك ان يقر صاحب الدار بالدار الذي يريد شراء دار ثم يقرأ الذي يريد شراء الدار بالثمن للبائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروي عن محمد بن ربح غير ان هذا الاقرار ليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هل ينقل الملك اولا ينقل فيه كلام عرف ذلك في كتاب الاقرار فهذا يكون بناء على ذلك ومن جملة ذلك ان يبين موضع من الدار ويخط خطأ ويتصدق عليه بذلك الموضع بطريقة او يهبه ذلك الموضع بطريقة ثم يشتري بقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وانما قال بخطا كثيرا يكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل التقسية وانما لا يكون في هذه للشفيع حق الشفعة لان المشتري صار شيكا والشريك مقدم على الجار وانما شرط ان يتصدق عليه بطريقة لانه اذا لم يتصدق بطريقة صار المتصدق عليه جار الدار والمشتري فلا يتقدم على الجار غير ان هذه الحيلة انما تكون في حيلة لا بطلان حق الجار لا لا بطلان حق الخليط ومن جملة ذلك ما روي عن محمد بن ربح انه قال اذا كانت الدار مما يحتمل التقسية يهب جزءا من الدار من الذي يريد شراء الدار ثم يرفعان الى الحاكم الذي يرى جواز عبة المشاع فيما يحتمل التقسية فيجوز هاتم لا يبطلها فاضاخر بعد ذلك وانما يحتاج الى قضاء فاض في شيء يحتمل التقسية حتى لو كان شيئا لا يحتمل التقسية نحو البيت الصغير والحانوت يهب جزءا من الدار الذي يريد الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج الى قضاء القاضي ثم ذكر حيلة لرغبته عن الاخذ فقال يشتري البناء ولا يضمن رخيص ثم يشتري العرصة بعد ذلك بصفة اخرى بضمن خال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لانه نقلي ولا يرغب في اخذ العرصة لكنرة ثمنها ولو كان اشترى البناء باصلا حتى صار ماتحت الجدار له يكون هو شيكا في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فحينئذ تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار ومن جملة الحيل انما وهب البناء من الذي يريد شراء الدار باصلا ثم اشترى العرصة بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لانه لما وهب

البناء باصله صار مباحا تحت البناء للموهوب له فصار هو شريكاً في الدار فيكون مقدماً على الجار وقى
الكروم والأراضي ان اراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة ببيع الاشجار باصلها او يهب الاشجار
باصلها نصير هو شريكاً ثم يشتري الباقي وان اراد الحيلة لرغبته عن الاخذ ببيع الاشجار أولاً
بشمن وخصص ثم يشتري الاراضي منه بشمن حال * حيلة اخرى ان يشتري سهمان من الدار بشمن
خال في صفقة ثم يشتري الباقي بشمن يسير فلا يكون للجار حق في الشفعة في الصفقة الثانية لان المشتري
شريكاً في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية اما يجب الشفعة في الصفقة الاولى ودولا يرغب فيه
لما ان المشتري اشترى ذلك بشمن خال فان قال المشتري اخاف ان لا يعنى البائع الباقي
لو اشتريت منه هذا السهم بشمن خال والحيلة به ان يقر البائع للمشتري بسهم من الف سهم مشاع ثم
يشتري الباقي وكان ابو بكر الخوارزمي زح يخطي الخصاص في فصل اقرار البائع للمشتري
بسهم من الدار وكان يعني بوجود الشفعة للجار لان الشركة ما ثبت الا باقراره واقرار الانسان
ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكره محمد بن زح ان صاحب الدار اذا اقر ان الدار للنبي
في يده لعلان وان المثل له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار وطريقه ما قلنا فان قال البائع اخاف
ان يصير شريكاً بالاقرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة ان يدخل بينهما من يشان به فيكون الاقرار
بهذا السهم له ثم يشتري المثل به بالشفعة باقي الدار فيحصل الثقة لهما * وحيلة اخرى ان اراد
شراء الدار بثلثة درهم يشتري بها في الظاهر بالف درهم او اكثر ويدفع الى البائع بالالف ثوباً قيمته مائة
درهم او عشرة دنانير قيمتها مائة درهم فاذا جاء الشفع لا يمكنه ان يأخذ الا بشمن الظاهر وهو
لا يرغب فيه لكثرته * وحيلة اخرى ان يقول المشتري للشفيع ان احببت او ليكها بما اشتريت فقلت
ذلك فاذا قال الشفع نعم وليتها بطلت الشفعة لانه رغب عن الشفعة حين طلب التولية لان الاخذ
بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا بشرى آخر ولا غرض عن الشفعة يبطل الاخذ بالشفعة وكذلك
اذا قال المشتري للشفيع ان احببت بعتها منك دون الثمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفيعته
وفي العيون سواء فعل ذلك قبل الطلب او بعده وكذلك لو ارسل المشتري رسولا الى الشفع حتى
قال للشفيع على الوحه الذي قلنا فاذا قال الشفع مجيباً نعم تبطل شفيعته * وحيلة اخرى ان يتبادق
البائع والمشتري ان البيع كان فاسداً او كان تلجئة او كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قوله ما اذا
قلنا قوله لا يجب للشفيع الشفعة لما عرف ان ثبوت جوة الشفعة يعتمد زوال ملك البائع

بسبب صحيح ولم يوجد هذا في هذه المسائل * وحيلة اخرى ان يأمر المشتري رجلا حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل ان يشتريها فلان المشتري فان قال الشفيع صدقت بطل شفيعه لانه لما اقران شراء المشتري كان بعد شرائه فقد اقران شراء المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان الشفعة لان حق الشفعة يستدعي شراء صحيحا وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم تبطل شفيعه لانه صار مقرا بان شراء المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان شفيعه وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان احببت احط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم قد احببت بطل شفيعه وكان القاضي الامام ابو علي رح يقول انما تبطل شفيعه اذا قال احطت من ثمنها عشرة دنانير وابعها منك بتسعين دينارا فقال الشفيع نعم لانه اعرض عن الاخذ بالشفعة لما رغب في شرائه باقل من المائة اما اذا لم يقل وابعها منك بتسعين دينارا لا يبطل شفيعه لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة لانه يجوز انه تصدح العشرة ليأخذها بالعتد الاول وكذلك اذا قال الشفيع للمشتري احطت عشرة ان قال بعد ذلك علي ان تبيعني الباقي بتسعين دينارا تبطل شفيعه والا فلا * وجه آخر ان يشتري ويجعل للشفيع الكفيل في البيع باليمن او بالعهد فلا شفعة له كذا في التارخانية * الفصل الحادي عشر والعشرون في الكفالة رجل اراد ان يأخذ من رجل كفلا لا يقدر الكفيل ان يبرأ من الكفالة بتسليم المكفول به ما الحيلة في ذلك قال للحيلة في ذلك ان يقول الكفيل قد كفلت لك بنفس فلان علي اني كله ادفعه اليك فانا كفيل بنفسه كفالة مجردة فهذا جائز وانه مروى عن حسن بن زياد رخص وليس عن اصحابنا فيه رواية وفي الوكالة في نظيرة اختلاف المشائخ رخص من اهل الشروط وهو ما اذا وكل رجلا في حادثة ثم قال للوكيل كلما عزلتك فانت وكيل علي قول عامة المشائخ رخص لا يتجدد الوكالة وعلي قول ابي زيد الشروطي رخص تتجدد والوكالة علي قياسه والله اعلم كذا في التارخانية *

الفصل الثاني والعشرون في الحوالة رجل له علي رجل مال واراد ان يبيع المال ان يبيعه علي رجل بهذا المال علي انه ان مات المحتال عليه مفلسا لا يرجع الطالب على المحتال بالاعية والوجه في ذلك ان يقول يقرأ المحتال والحوالة له في كتاب الحوالة ان هذا المحتال احوال بهذا المال علي فلان ويسميان رجلا مجعولا لا يعرف وقبل ذلك الرجل الحوالة نعم ان ذلك الرجل المحتال عليه احوال بهذا المال علي هذا المحتال عليه فان افعلا علي هذا الوجه ثم مات هذا المحتال عليه مفلسا

لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحيل الاول لان المحيل الاول ما احال المحتال له على هذا المحتال عليه اذ احاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل من افلاس واذا اراد المطلوب ان يحيل الطالب بالمال على غريم له فقال الطالب انت عدي اوثق من المحتال عليه ولا آمن ان يتوكل مالي ان احلت لي عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ الاصيل فالحيلة ان يقصر غريم المطلوب للطالب عن المطلوب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان للطالب ان يأخذ ايهما ثبأ يحصل مقصودهما جميعا * وجه آخر في ذلك ان يوكل المطلوب للطالب حتى يقصر الدين ويجعله نصا بابهاله فيجوز اما التوكيل بقبض الدين فظاهر واما جعل المقبوض قصاصا بالادبضا ظاهر لان طريق قضاء الدين هذا على ما عرف في موضعه فان قال المطلوب اخاف ان يقصر الطالب من غريمي فيقول ضاع قبل ان اقبضه لنفسي ويكون القول له في ذاك معنى هذا المسئلة ان المطلوب لما وكل الطالب بقبض الدين من غريمه ولم يقل انقبضه لعسك يقع بقصر الطالب للمطلوب اولاً لانه يحتاج الطالب الى تجديد القبض لنفسه ليقع القبض للطالب لان المتبوض في يدة الوكيل امانة والقبض لنفسه قبض ضمان وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فيحتاج الى تجديد القبض لنفسه واذا قال هلك المقبوض قبل ان اقبض لنفسي فقد ادعى هلاك الامانة قبل احدث بسبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تفصيل المسئلة فالتفتة له ان يأمر المطلوب غريمه هذا ان يضمن عليه المال للطالب على ان يأخذه ايهما شاء فاذا فعل ذلك صار المال عليهما فاذا اخذ الطالب من غريم المطلوب شيئا يصير اخذ نفسه ولو هلك يهلك عليه كذا في الذخيرة * الفصل الثالث والعشرون في الصلح قال محمد بن علي بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل اصاب رجل له على رجل الف درهم صالحه منها على مائة درهم يؤديها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فعليه ما ثا درهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول ابي يوسف رح وهذه المسئلة على هذه الصورة والوضع لم يذكرها محمد بن علي في كتاب الصلح انما هي من خصائص كتاب الخيل والحكم فيها ان المطلوب اذا ادعى مائة في الوقت المشروط بري عن الباقي واذا لم يؤد فعليه ما ثا درهم واما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلثة فصول احدها اذا كان لرجل على رجل الف درهم وقال صاحب المال للمدين حطت منك خمسمائة لتؤدي خمسمائة غدا الي او قال لتؤدي الي

التي خمسمائة غدا وقبل الآخر وذكر ان الصلح والخط جائز ادنى المديون اليه خمسمائة غدا
اولم يرد * الثاني اذا قال حطت عنك خمسمائة على ان تعجلني خمسمائة فان لم يعجل
فاللاف عليك على حالها وقبل الآخر وذكر ان المديون ان عجل خمسمائة فهو بري عن
الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فاللاف عليه بحاله وهذا استحسان والقياس ان اللاف على
المديون على حالها عجل الخمسمائة اولم يعجل وبالقياس اخذ بعض الناس * الثالث اذا قال
حطت عنك خمسمائة على ان تعجلني خمسمائة ولم يرد على هذا وكيفية خلافا فقل على
قول ابي حنيفة رح ان عجل خمسمائة بري عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فاللاف
عليه على حالها وبطل الصلح وقال ابو يوسف رح لا ييطان الصلح وعلى المطلوب خمسمائة عجل
الخمسمائة اولم يعجل فهذه جملة ما ورد ها محمد رح في كتاب الصلح جئنا الى مسئلة كتاب
الخيال فصورتها وحكمها ما ذكرنا وانما ذكر محمد رح قول ابي يوسف رح في مسئلة كتاب الخيل
ليبين ان هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها كما في مسئلة كتاب الصلح فاما في مسئلة كتاب
الخيال مخالف قبل المخالف زفر رح وقيل بن ابي ليلى رح فان طلبا حيلة حتى يجوز هذا ايضا
بلا خلاف فالحيلة في ذلك ما اشار اليه محمد رح فقال يحطرب المال عن المديون ثمانية يقيم
مائتان درهم فصالحه من هاتين المائتين على ما يود بها اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما وبطل
هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الائمة المتلو ابي رح في هذه المسئلة نظرا لان في تعليق البراءة
عما زاد على المائة الى تمام المائتين ايضا وذكر شيخ الاسلام رح في شرح الخيال ان هذا الصلح جائز
بالاتفاق وفي الواقعات السمرقندية اذا كان لرجل على رجل الف درهم صالحه منها على مائة درهم
الى شهر فان لم يعطها الى شهر فمائتا درهم فهذا لا يجوز وان كان هذا الصلح حلالا في المخطوط مجهول
وهو تسعمائة ان اوفاه مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالمخطوط ثمانية وجهه المخطوط يمنع صحة
الخط فيجب ان يكون الجواب في مسئلة الخيل كذلك فيكون في المسئلة * واثنان اذا لفرق بين
المستثنين رجل مات وترك ابنا وامراة وفي ايديهم دار جاء رجل واحد عن ان هذه الدار داره فصالحه
من دجوة على مال فهذه المسئلة على وجهين ان كان صالحه على غير اقرار فالمال عليهما اثمانا
والدار بينهما اثمانا وان كانا صالحا على اقرار منهما بالدار بينهما نصفان والمال بينهما نصفان فان
طلبا حيلة حتى يكون الصلح من اقرار وتكون الدار بينهما اثمانا والمال بينهما اثمانا فالحيلة ان يصالح

رجل اجنسي منهما على اقرار على ان يسلم للمرأة الثمن وللاين سبعة الاثنان فاذا رجع الصلح على
 بهذا الوجد صم الصلح وكانت الدار بينهما اثنا ثمانية برجع المصالح عليهما يبدل الصلح اثنا ثمانية
 امراد بالصلح وانما كان كذلك لان اقرار الاجنسي لا يصح في حقهما وكان صلحه مستطاد عوى
 المدعي ناد استظ دعواه صارت الدار مملوكة لهما بحصة الارث فتكون على ثمانية، وبذل الصلح
 يكون كذلك وذكر شمس الائمة الحلواني رح هذه المسئلة في شرح خيل الاصل وقال الحيلة
 ان يقر المدعي بالدار ثم يصالحها منها على كذا على ان يكون للمرأة ثلث الدار وللاين سبعة
 اثمان الدار فاذا اصر حاكم ذلك كان الملك في الدار بينهما على ما صرحا والثلث كذلك بمنزلة
 ما لو اشترى دارا على ان يكون لاحدهما ثمنها وللآخر سبعة الاثنان رحل ما تركت دراهم
 ودنانير وعروضها وزنة الزوج ان يصالحوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم او
 على دنانير اعلم بان هذه المسئلة لا تخلو من وجهين الاول اذا لم يكن في التركة دين وقد
 ترك الزوج دراهم وعروضا وصلحت على دراهم ان كان ما اخذت من الدراهم اكبر من نصيبها
 من الدار هم جاز ويجعل المثل من الدارهم بالمثل والباقي بمقابلة العروض غير ان ما يخص الدارهم
 من الدارهم يكون صير فاشترط قبض البدلين في المجلس اذا كانت الزنة مقربين بالتركيب ما عين
 لنصيبها بالتركة لان نصيبها من التركة امانة في هذه الحالة في ايديهم وقبض الامانة لا ينوب عن
 قبض الضمان فان صار نصيبها مضموما على الزنة بان كانوا جاحدين للتركة او مقرين الا انهم
 كانوا مانعين نصيبها من التركة الا ان لا يحتاج الى قبض البدلين في المجلس لان قبض القسب
 ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج الى قبض بدل الصلح لا غير وان كان ما اخذت مثل نصيبها
 من الدارهم لا يجوز لانه يبقى العروض خاليين العوض وكذلك اذا كان ما اخذت اقل من نصيبها
 من الدارهم لا يجوز لانه يبقى العروض مع بعض الدراهم خاليين العوض فتعذر تجويز هذا
 الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تجويزه بطريق الابعاء عن الباقي لان التركة معين والابعاء عن
 الايمان باطل قال الحاكم ابو النصل رح انما يبطل الصلح على مثل نصيبها من الدارهم حالة
 التصديق اما حالة المماكرة فالصلح جائز لان حالة المماكرة المعطى يعطى المال لفتح المماكرة
 وتعديته بينهما فلا يهكمن الربو والى هذا اشار محمد رح في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبها
 من الدراهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح لان هذا الصالح فاسد من وجهين صحيح من وجه

فكانت العبرة لجانب الفساد وان صولحت على عروض او دنائير جاز وان قل لانه لا يمس
 الربوا في خلاف الجنس وهذا هو المحلة في هذا الباب وان كانت تركة الزوج دنائير او عروضا
 فصولحت على دنائير فهو على التناهي فلي في الدراهم وان صولحت على دراهم جاز
 على كل حال وان كانت في تركة الزوج دراهم ودنائير وعروض فصولحت على دراهم او على
 دنائير لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح اكثر من نصيبها من ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل
 من النقد والبرقي بازاء العروض والنقد لآخر وان صولحت على دراهم ودنائير جاز على كل
 حال ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وهذا هو المحلة في هذا الباب الا ان ما يخص الدراهم
 من الدنائير وما يخص الدنائير من الدراهم صرف فيشترط قبض البدلين في المجلس وما يخص
 العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير ان هذه المحلة مستقيمة عند علمائنا
 البتة رح غير مستقيمة عند زفرح لانه لا يصرف الجنس الى خلاف الجنس على ما عرف في مسئلة
 الاكراه فالنقد على قول الكل ان يصالحوها من جميع نصيبها من جميع تركة الزوج على عرض
 واحد بعينه ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة خصتها من جملة التريكة
 وهذا مشكل لان جواز هذا الصلح بطريق البيع الا ان هذا بيع لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع ما لم يعلم
 البائع والمشتري مقداره اذ كان لا يحتاج فيه الى التسليم بخلاف الايرى ان من اقترانه غصب
 من فلان شيئا او اقران فلانا ودعته شيئا ثم ان المقر اشترى ذلك الشيء من المقر له مجاز وان كانا
 لا يعرفان مقداره كذا هذا فان كانت التركة مجهولة لا يدري ما هي ذكر الشيخ الا ما ظهر الدين
 المرغيناني رح في شرح كتاب الشروط انه لا يجوز الصلح على المكمل والموزون لما فيه من احتمال
 الربوا بان كان في التركة مكمل او موزون ونصيبها من ذلك مثل بدل الصلح واكثر وقال الفقيه
 ابو جعفر رح يجوز هذا الصلح لانه يحتمل ان لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يحتمل
 ان يكون نصيبها من ذلك اكثر من بدل الصلح او اقل فيكون فيه احتمال الاحتمال وذلك
 لا يكون معتبرا وان كانت التركة عقارا او ارضي وحواشا وامتعة وكل ذلك في ايدي المدعي عليهم
 الا ان المدعي لا يدري ما هو فصالحهم على مكمل او موزون جاز الوجه الثاني اذا كان
 في التركة دين فان ادخلوا الدين في الصلح بان صالحوها من الدين والعين على مال او صالحوها
 على ان تأخذ هي الدين من الغريم وتترك حقا في سائر الاموال وكل ذلك باطل لانه تمايز

الدين من غير من عليه الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لأن المذبح
واحد وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم بينهم
على ورائض الله تعالى وهذا نوع حبله في تصحيح هذا الصلح ان يستشوا الدين ويذكروا في الوثيقة
ما حبلوا الدين وان ارادوا ادخال الدين في الصلح فالوجه ان تستقرص المرأة من الورثة مثل
نصيبها من الدين ثم تحلهم بذلك على الغريم ليعطيهم من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصالحونها
من بقية المال فيصير جميع الدين والعين ملكا لهم او يعجلوا المرأة بنصيبها يعني الورثة من الدين
من اموالهم منطوية من الغريم فان نصاء الدين عن غيره منطوعا حائز ثم يضا الحويها عما بقي
بالاقرض انفع في حق الورثة حتى انهم لو لم يصلوا الى حقهم من الديون يرجعون ساءا وعلى
المرأة اما لو عجلوا بنصيبها منطوعين لا يضلون التي ما ادوا الا من جهة الغريم ولا من جهة المرأة لانه
لا رجوع للمنطوع على احد وان ابت الورثة ان يقرصوا نصيبها من الدين والحيلة ان تستقرص
نصيبها من الدين من رجل ويعجل نصيبها من الدين ثم يصالحونها من المال العين فان ابى
الغريم ان يستقرص نصيبها والحيلة ان يبيع الورثة او واحد منهم عرسا من عروضة من المرأة
فلايساوي عشرة تحمين الذي نصيبها هو وقد يفعل الوارث هذا لاجل هذه المنفعة وهو صحت
الصلح وخبر زوجها من السنين ثم تحتل المرأة ثمن ذلك العرض على الغريم ثم يصالحونها من المال
العين وان كانت المرأة لا تجيب الى ذلك مخافة ان يتوهم المال على الغريم ويرجع الوارث
عليها ثمن العرض والحيلة ان تقرأ المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذي على الغريم وتشهد على
نفسها بالاستيفاء ثم يصالحونها من المال العين على ما وصفنا وفي المنتقى قال هشام رح بن اذنه
قلت لابي يوسف رح ما تقول في رجل اوصى بمائة مئة عدله سنة فمات الموصي فاراد الوارث
ان يشتري من الموصي له وصيته في العبد لا يجوز فانه اذا مات لا يورث حق وصيته كما لا يورث
حق الشئع في الشئعة ولان حقه لا مالية له ولا ثمن وعقد البيع والشراء عقد بخاض يرد على ماله
وله ثمن مالية وعن هذا قلنا ان بيع المانع باطل والاحارة لا ينعقد بطل البيع والشراء لان البيع والشراء
عقد يرد على ماله مالية والمنافع لا مالية فيها فلا يرد عليها البيع كذا هاتمي مستلنا ويدل عليه حق
الشئعة فان المشتري اذا اشترى من الشئع حقه بال كان الشراء باطلا وكان ذلك تسليما للشئعة
وابطلا

وربطا لحنه قال الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني رح وجدت هذه المسئلة مستقلة ليس لها في الامة من يفتسها وانما تشكل هذه المسئلة لاشكال هذا الاصل ان البيع لا يرد الا على ماله مائة وثمينة بكذا ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه بمسئلة الطلاق فان المرأة اذا قالت لزوجه اشتريت طلاق منك بكذا فقال الزوج بعث صحح ويقع الطلاق وكذا الوبايع الزوج منها طلاقها بمال او باع يضعها منها بمال واشترت منه يصح ويجب البذل ولا مائة في نفسها ولا ثمانية وكذا الا مائة في طلاقها ولا ثمانية ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع يقتضي جواز عقد الاجارة بلفظ البيع وجواز بيع المنافع وجواز بيع الرصيدة قال الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني رح ان مشاخر مع تكلموا الفرق بينهما ولم يمكنهم ذلك فان الكرخي رح اعياه الفرق بينهما حتى رجع عن قول العلماء وقال بان الاجارة تغتقد بلفظ البيع وعلى قياس قوله في انعقاد الاجارة بلفظ البيع ينبغي ان يقال بجواز بيع الموصى له وصيته من الوارث بمال ولكن في ظاهر المبسوط بخلافه وانما لم يجوز للوارث ان يشتري من الموصى له وصيته بمال كيف الحيلة والتمت للوارث فيه فالحيلة فيه ان يصالح الوارث الموصى له من وصيته على درهم مسداة بدفعها اليه فيجوز بيطال حق صاحب الخدمة ويصير السيد للوارث يصنع به ما يشاء من بيع او غيره وكان ينبغي ان لا يجوز هذا الصلح لان هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح اذا كان وقعا على خلاف جنس الحق يعتبر معاوضة وتمليكاً وتعذر اعتبار هذا الصلح تمليكا لان الموصى له ملك خدمة العبد بغير عوض ومن ملك منفعة بغير عوض لا يملك التملك من غيره بدووس كالمستعير والجواب عن هذا ان يقال بان الصلح متى تعذر اعتباره بما كانه يعتبر اسقاطا من كل وجه كذا في المحيط *

الفصل الرابع والعشرون في الرهن رجل اراد ان يرهن نصف دارة او نصف ضياعه شائعا لا يجوز عندنا والمسئلة معروفة فان طلبا حيلة والحيلة في ذلك ان يبيع نصف دارة او نصف ضياعه بالمال الذي يرد استقرضه على ان المشتري فيه بالخيار ثلثة ايام فاذا انقضا فبفسخ المشتري العقد فيبقى المبيع في يده على حكم الرهن بذلك الثمن ان هلك هلك بالثمن وان دخله عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكر الخصاص رح في حيله فهذه المسئلة نص على ان المشتري في خيار الشرط للمشتري بعد التيسر مضمون بالثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رح في بيع العياج في باب القرض في البيع وغيره واما المشتري في خيار الشرط للبائع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قبل الفسخ والرد بخيار الرؤية والرد بالعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري وذكر هذه المسئلة

في حبل الأصل وقال الحيلة ان يبيع المستقرض نصف دارة من المقرض على انه بالخيار الى وقت كذا شهرا او اكثر فان رد المال فيه فلا يبيع بينهما وان لم يرد بالخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة في كتاب البيوع ولكن هذه الحيلة لا تثنى على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يري اشتراط الخيار اكثر من ثلثة ايام وكذلك ان شرط الخيار للبائع فيقبض البائع البيع بعد ما تقابض الجواب فيه واحد الا ان هذا المبيع يكون مضموما بالقيمة ان هلك او دخل فيه ويستغنى الدين بطريق المقاصة لو كان الدين مثل قيمته وتراد ان الفضل ان كان هناك فضل رجل اراد ان يرهين من رجل رهنا واراد ان ينتفع بالرهن بان يكون الرهن ارضا اراد المرتهن ان يزرعها او يكون دارا اراد المرتهن ان يسكنها فالحيلة في ذلك ان يرهين ذلك الشيء ويقضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشيء من الراهن فاذا اعادة اياه واذن له بالانتفاع طاب له ذلك والغايب لا يرفع الرهن ولكن ما دام ينتفع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يسقط الدين فلا فرغ من الانتفاع بعهدها كما كان بخلاف الاجارة فان عقد الاجارة يطل الرهن والمساكن معروفة ثم ذكر الخصاف رحمه الله انه اذا ترك الانتفاع بالدار وفرغها يعود رهنا فقد بين ان مع ترك الانتفاع التفرغ شرط ليعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الانتفاع به عاود رهنا فظاهر ما ذكره في المبسوط يقتضي انه اذا كان المرتهون دارا استعارها المرتهن ونقل اليها مائة ثم ترك سكناء بعد ذلك بزمان انه يعود رهنا وان لم يفرغ الدار وشرط الخصاف رحمه الله التفرغ فيسفي ان يحنط هذا من الخصاف رحمه الله في يديه رهن والراهن غائب فاراد المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بانها رهن في يديه فالحيلة ان يأمر المرتهن برجل اخر حتى يدعي رتبة هذا الرهن وتقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن بينة عند القاضي ان رهن عنده فسمع القاضي بينة على الرهن ويقضي بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة الرهن فهذا تنصيب من الخصاف رحمه الله ان البيعة على الراهن مقبولة وان كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد رحمه الله المسئلة في كتاب الرهن وبشوش في الجواب في بعض المواضع شرط حضر الراهن لسماع البيعة والمشائخ رحمه الله مختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في كتاب الرهن وقع ظاهرا من الكاتب والصحيح انه تقبل هذه البيعة كما لو اقام صاحب البيعة ان هذا الشيء في يد ودیعة من جهة فلان او مضاربة او غصب او اجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في احدى

الروايتين تقبل هذه البيعة وهذا لانه لما رهنه فقد استحفظ نازا تعذر عليه الاحتفظ الا بانامة البيعة
اثبات الملك للرهن صار خصما في ذلك كما في الوديعة واشباهها وفي رواية اخري لا تقبل هذه
البيعة لاثبات الرهن على الغائب واليه مال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي ربح وهذا لان
في قبول هذه البيعة لاثبات الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب البذل الى اثبات الرهن
لدفع الخصومة عن نفسه فان بمجرد اليد يدفع الخصومة عنه كما لو اقام بيعة انها وديعة في يده
وقد اجاب به مثل هذا في السير الكبير في نظائره فقال العبد المرهون اذا اسروا وقع في الغيبة فوجده
المترهن قبل القسمة واقام البيعة انه رهن عنده لفلان واخذة لا يكون هذا قضاء على الغائب
بالرهن لانه لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كون العبد في يده وقت الاسراف له فنيين بهذا
ان قبول البيعة لاثبات الرهن على الغائب في مسئلتنا لا حاجة اليه وفي جميع الفتاوى ولو اراد
ان لا يطل الدين بهلاك الرهن يشترى منه عبدا بذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يطل
دينه ولو مات المطلوب فالطالب احق به من سائر الغرماء فلو قضى دينه في الحيوة اقبله البيع
ولو اراد ان يدفع المال مضاربة ويكون مضمونا عليه والربح بينهما يقرضه رب المال الادوية ما تم
بشاركه بالدرهم الباقية على ان يعمل ما تم عمل احدهما يجوز والربح بينهما على الشرط والله اعلم
كذا في التاجرانة الفصل الخامس والعشرون في المزارعة المزارعة فاسدة عند ابي حنيفة ربح
خلافهما قال الخصاف ربح والحيلة في ذلك حتى يجوز على قول الكل ان يبتاع ما الى قاض
يرى المزارعة جائز فيحكم بجوازها فيجوز عند الكل * وحيلة اخرى ان يكتب الكتاب الاقرار منهما ايقران
فيه هذه الضبعة لفلان الذي هو مالهما ويقران في هذا الكتاب ان هذه الارض في يد فلان وان
مزارعتها كذا كذا من السنين فيزرعها ما بداله من غلة الشتاء والصيف بهذرة ونقته واحوانه
فما رزق الله تعالى من غلتها في هذه السنين فهو كله له ويقران ايضا ان ذلك صار له بمرحق واجب
لازم فاذا اقرأ على هذا الوجه فقد اقرارا هما عليهما ويكون كل الغلة للمزارع ثم ان هذا المزارع
يحتال لصاحب الارض في نصف او باحيلة الهبة او غير ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة
السلوائي ربح ما قاله الخصاف ربح الحيلة التي ذكرناها ولا انها يرفعان الى قاض يرى
جواز المزارعة بشيئ الى انه يرفع الى قاض موطن حتى يقضي بينهما بذلك فيجوز وفي كلامه
ما يدل على انه لا ينفذ فيه حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الامام ابو علي النسفي ربح يقول

بعض مشائخنا رح مالوا من تحوير حكم الحاكم المحكم في هذه المجتبهات وقالوا يحتاج الى حكم
 فليس مولیٰ وكذلك في الطلاق المصاف يعني مشائخنا رح مالوا من تحوير حكم الحاكم المحكم به
 قال شمس الاثنية الحلواني رح والصحيح من المذهب انه لا يجوز حكم الحاكم المحكم به في مثل هذه
 المجتبهات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع انه بسند حكم الحاكم المحكم في كل شيء
 الا في الحدود والنصاص واللعان ولكن لا يعني للعامة كيلا يتجاوزوا الحدود لا يتخطوا به الا ان حكم
 الحاكم المحكم لا يلزم في حق الناصي المولى حتى لو وقع حكمه الى بائس مولیٰ يرى ابطاله واطل
 صم اسال الله ان يشرفني المراجعة ان صاحب الدرر مع در درة ويكون الباقي بينهما وهذه المراجعة
 فاسدة لان هذا شرط قطع الشركة في الخارج عسى ومثل هذا الشرط يوجب فساد المراجعة فالحياة
 في ذلك ان يطرح صاحب الدرر الى متدار درة والى مقدار ما يجرح من مثل تلك الارض فادة
 حتى يعلم ان درة من الخارج كم يكون فان كان قدر درة من الخارج العشر بشرط لنفسه العشر
 وان كان در درة البث بشرط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي العدوري ابدع
 دوا الى رحل لبررته في ارضه بصفى الخارج المراجعة فاسدة الا في رواية عن ابي يوسف رح
 وان ظالمها حبله في ذلك حتى يجوز دلا خلاف والحياة ان يشتري صاحب الارض من صاحب
 الدرر درة ويرثه صاحب الدرر عن الثمن ثم يقول صاحب الدرر لصاحب الارض
 اررع ارضك بالدرر كذا علي ان الخارج يساوي ثمان كذا في الدخيرة * الفصل السادس والعشرون
 في الوصي واوصية وحل حقل رحلا وصيه في مال الكوفة وحل رحلا آخر وصيه في مال الشام
 وحل رحلا آخر وصيه في مال بغداد قال ابو حنيفة رح هؤلاء كلهم اوصاء الملبت في حديق
 تركته بالكوفة والشام وبغداد وعلى قول ابي يوسف رح كل واحد منهم يكون وصيا في المكان
 الذي اوصى اليه خاصة وقول محمد رح مصطرب في الكتب بالحاصل ان عبد الله بن حسن رح
 الرضا لا تمل التحصيل منوع واحد ومكان واحد ومان واحد بل نعم في الا انواع والامكنة
 كلها وعلى قول ابي يوسف رح يتخصص منوع ومكان وقول محمد رح مصطرب هكذا ذكر الشيخ
 الامام الاحل شمس الاثنية الحلواني رح في شرح حبل الحصاف رح وذكر الشيخ الامام الاجل
 شيخ الاسلام في شرح حبل الاصل قول ابي يوسف رح مع قول ابي حنيفة رح وذكر قول محمد رح
 انه يصير

انه يصير وصيا في المكان الذي خصه في النوع الذي خصه ثم على قول ابي حنيفة رح اذا صار كل واحد منهم وصيا وقيما في جميع التركة لا ينفرد احدهم بالتصرف وان كانت الوصاية منقردة فان اراد ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة ينفرد بالتصرف بالاتفاق فالحيلة ان يجعلهم اوصياء في جميع تركاته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته وتنفيذ امره فيها فاذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما منفردا بالتصرف بالاتفاق اعتبارا بالشروط الموصني فان اراد الموصي ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في ما موصى اليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الاقوال فالحيلة ان يقول اوصيت الى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ما سواها من البلدان واوصيت الى فلان آخر في مالي بالشم دون ما سواها من البلدان فاذا قال على هذا الوجه يتخصص وصاية كل واحد من الاوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتبارا بالشروط الموصني قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رح في هذه الحيلة نوع نظر لان قوله اوصيت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف له لان عاماته تخصيصه بماله ببغداد يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا اورد على الاذن اقليم لا يعتبر انه ذكر في المأذون ان المولى اذا اذن لعهده في التجارة اذنا عاماته من حجر عليه في بعض التجارة وانه لا يصح الحجر كذا هذا ينبغي ان لا يصح التخصيص ويصير وصيا عاما مسألة اخرى يترد فيه المشائخ رح ان من اوصى الى رجل وجعله قيدا فبالماله على الناس ولم يجعله قيدا للناس عليه بعض المشائخ رح على انه يصح هذا التقييد واكثرهم على انه لا يصح ويصير وصيا في الكل فعلم ان في هذه الحيلة نوع شبهة اوصى الى رجل على ان لم يقبل وصيته ففلان رجل آخر وصيه فهذا جائز عندنا لان الوصاية نيابة فصار كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز الا ان يعزله غير الوكيل لا يعزل ما لم يعلم والوصي يعزل وان لم يعلم بالعزل والفرق عرف في موضعه كذا في الذخيرة % الفصل السابع والعشرون في افعال المريض قال الخصاص رح مريض عليه دين لبعض ورثته واراد ان يقرله بدينه فقد عرف من اصل اصحابنا رح ان اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح فالحيلة التي تنافي في ذلك على قول الكل ان يقر المريض بالدين لاجنبي يثق به وبأمر الاجنبي حتى يقبض ويدفعه الى الوارث وان قال الاجنبي اخاف ان يخلطني الحاكم بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما برأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غرماء الميت فلا يجوز لي ان احلف عليه

فالحيلة في ذلك ان يأمر المريض هذا الاجنبي حتى يبيع عينا من اعيان ماله بعني مال الاجنبي
من الوارث بالدين الذي له على المريض واذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على
المريض للاجنبي فاذا حلله الحاكم كان حله على اقرضه ثم ذكر الخصاص في ان القاضي
يخلف الاجنبي المقر له بالدين بالله هذا الدين واجيب لك على الميت وما ابرأت منه وان لم يكن
له دين اليمين طالب هناك انما كان كذلك لان اليمين هناك انما تقع للميت والقاضي نائب
الميت فيحلفه احتياطا وان لم يكن لها طالب وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول
كدا عرفنا ان الدين اذ التقادم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت يستحلف بالله
ما سقط دينك ولا بعضه بوجه من الوجوه وكذا انظر ان الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرضه
الذي هو قريب الى الموت انه لا يستحلف الغريم بل يعطي حقه بغير يمين لانه ذكر في المسبوط
في مواضع ان المريض اذا اقر في مرضه بالدين للغرماء قال بانهم يعطون ذلك ولم بشرط اليمين
والخصاف رح ذكر اليمين هنا فهذا شيء استفيد من جهته قال فان لم يكن للاجنبي شيء يبيعه
من الوارث فالحيلة ان يهب الوارث للاجنبي عينا من اعيان ماله ثم يبيع الاجنبي ذلك العين
بعدها قبض من الوارث بدنه على نحو ما بينا * حيلة اخرى في هذه المسئلة ان يحصر الوارث متاعا
او شيئا يكون قيمته مثل الدين الذي له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض بخبر
جماعة من الشهود بذلك وكذا وسلمه اليه فيصير مال الوارث ديناً على المريض بالبيعة ثم المريض
يهب ذلك العين من انسان لا يعرف سرانتم المو هوب له يهب ذلك العين من الوارث فيرجع
الى الوارث متاعه ويصير مال الوارث ديناً على المريض بالبيعة فيستوفى الوارث ذلك من المريض
كالاجنبي وقالوا هذه حيلة حسنة الا ان فيه نوع شبهة لانه يتكر رفيه وجوب الدين لان الدين كان
واجبا على الميت قبل البيع والبيع بحسب دين آخر فالوارث استوفى الدين الحادث الذي ثبت
بالبيعة ولم يستوف ذلك الدين الذي ثبت قبل ذلك واذا بقي ذلك الدين في التركة لا يحل لسائر
الورثة الانتفاع بالتركة قبل قضاء الدين فهذه حيلة تصلح حيلة في الظاهر لا في الباطن وكان
الخصاف رح يبنى الامر على الظاهر ثم ان الخصاف رح قال في اول هذه الحيلة يبيع الوارث
متاعا من المريض بالدين الذي له عليه ولم يحك فيه خلافا لهذا دليل على ان شراء المريض
عينا من اعيان مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارعة

في باب مزارعة المريض مسئلة المريض يشتري عينا من اعيان مال وارثه مطلقة من غير ذكر
 الخلاف وفي فتاوى الصغرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعا واحاله الي باب اقرار العبد
 لمولاه * حيلة اخرى لهذه المسئلة لم يذكرها الخصاص رح وهو ان يرفع الامر الى قاض يري
 الاقرار للورث بالذين صحيحا لان بين العلماء اختلافا في هذه المسئلة عندنا لا يجوز هذا الاقرار وعند
 الشافعي رح يجوز فاذا قضى القاضي بالجواز يصير مقتضا عليه على ما عرف في كثير من المواضع
 قال ان جعل لبنت له صغيرة شيئا اما متاعا او حليا او ما اشبهه ولم يشهد على ذلك حتى يمرض
 ولا يأمن الورثة ان لا يسلموا لها ذلك قال اما ما كان من حلي او متاع او ما اشبهه من المتعولات
 يدفعه سرا الى من يثق به ويعلمه ان ذلك لابنته فلانه ويوصي اليه بان يحفظها ذلك فاذا كبر
 دفعه اليها واما الدار والضيعة اذا كانت معروفة للمريض لا يمكنه ان يفعل بالعقار ما فعل
 بالمقول ولكن ينبغي له ان يدفع الي من يثق به مالا سرا فيقول له هذا المال مال ابنتي فلانة
 فاشتر هذا العقار مني لا بنتي فلانة بهذا المال ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بحضرة الشهود
 ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء اشترى هذه الضيعة لابنته هذه وكذلك لا يقول المريض
 عند البيع بعت لا بنتي بل يلقان الكلام اطلاقا فاذا كبرت الابنة فالمشتري يدفع الضيعة اليها
 وقد اختلف مشايخنا في فصل ان من جهز ابنته الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك
 حتى يمرض فاذا اراد ان يدفع الي رجل سر ليحفظ لابنته على نحو ما بينا هل يحتل بذلك الرجل
 ان يأخذ منه اكثر المشايخ رح على انه لا يحل لان القاضي لا يصدق اب الصغيرة ان هذا ملك الصغيرة
 فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يسمعه ان يأخذ ذلك منه فيبطل به خلق سائر الورثة الا ان
 الخصاص رح اشار في فصل الحلي والمتاع انه يحل لذلك الرجل ان يأخذ بان خاف الاجنبي
 ان يلزمه يمين ان كان المريض وهب الثمن من ابنته ثم دفعه الى المشتري فاشترى لها بذلك المال
 قال ليس عليه في يمينه شيء وكذلك لو استقرض المريض من انسان مالا ثم وهبه لابنته ثم دفعه الى
 الرجل حتى اشترى الضيعة منه لا بنته فهي جائز وليس على ذلك الرجل في يمينه شيء على
 ما عرف في المبسوط ان العبد لا يتعلق لعين تلك الذرائع بل يتعلق بمنها ديناني الذمة ولا يكون
 هو بالخلف بالشراء جائنا قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح هذه الحيلة تصح على قولها فاما
 على قول ابي حنيفة رح يبيع المريض من وارثه ومن وكيل وارثه لا يصح فلا تصح هذه الحيلة عند

اذا كان في يده دار وموصيا لعص ورثته وحاف انه لو اقر بذلك للوارث لا يصح امراره بالحيلة ان تقول
 لا حسني هذه الدار دارك وسول الاحسنى هذه الدار لو انك فلان ولست له مال واذا كان
 لامرأه المريض او لوارث آخر على المريض من مائة دينار حال المريض انه لو اقر بذلك لا يحوز امراره
 للوارث بالحيلة ان يحسني رب الدار من ثقب به فيتر المريض بحضرة الشهود ان وارثه فلان وكله مقص
 المائة الدار التي له على هذا الرجل وتقول قصت هذه المائة ابديا من هذا الرجل لو انني فلان لم
 يسكر وارثه الوكيلة وبرجع وارثه على ذلك الرجل واذا رجع كان لذلك الرجل ان يرجع على المريض
 فان حاف الرجل انه يلوهمه اليمن والوجه ان يسع الوارث منه شيئا لانه يلوهمه كذا في المحيط
 الفصل الثامن والعشرون في المنكرات اذا اراد الرجل ان يتصدق عنه بعد وفاته لا حل صلواته
 البتة ولا يأس من الوارث ان لا يسد ذخيرته لو اوصى بذلك ورثته ما وصى ثلث ماله بل ذلك
 ولو اوصى بدار او بدار في الثلث وهو يريد ان يكون هذا وراء الثلث والحيلة في ذلك
 ان يسع شيئا من املاكه في حوته وصحته ممن ثقب به ويعتمد عليه وسلم المبيع وشره من ائتم
 حتى يسع المشتري ذلك الشيء بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيحوز ان شاء الله تعالى فان حاف
 ان لا يعمل ذلك الرجل ما يلوهمه ذلك الشيء لنفسه ولا يبعه ولا يصر في ثمنه في الوجه الذي
 قال والوجه في ذلك ان يسع ذلك المبيع من ذلك الرجل بشيء مملوك ويكون المملوك معيا
 لميل عيب ولا يري البائع المملوك ولا يوصي بالعيب ويوصي بالثمن ان يري ذلك الشيء
 المبيع بعد وفاته مرد الوصي بالعيب اذ اصنع المشتري ذلك الشيء من البيع فيعود ذلك الشيء
 الى ملك ورثته وانما اعتبر باخبار العيب في هذه المسئلة لان خيار العيب يبقى بعد الموت وخيار الرثوة
 لا يبقى الوصي اذا باع من الورثة والورثة صغار كلهم ليس فيهم كسر لا يحوز مستدلا في العسدة معي
 السع والوصي اذا باع مال بعض الصغار من العص لا يحوز فكذلك لا يحوز العسدة بالحيلة للوصي في
 ذلك اذا كان الصغار بس ان يسع الوصي حصة احد هذا من رجل مشاعا م يأس من المشتري حصة
 الصغار الذي لم يبع نصيبه ثم يشتري حصة الصغار الذي باع نصيبه حتى يمتار حق احد هذا
 من الآخر وما جازت العسدة لانها حرت من اثنين وحيلة اخرى ان يبيع حصتها من رجل ثم
 يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما ثم يرد ان قال المريض احبوا عني ثلث مالي حصة واحدة
 او مال

او قال حجة ولم يقل واحدة فدفع الوصي الى رجل مالا مقدارا ينفق على نفسه في الطريق
 قاهبا وجائبا بمكة فاتفق وبقي من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للمأمر الاجترار عنه فالقياس
 ان يصير ضامنا لما اتفق على نفسه ولي الاستحسان لا يصير ضامنا وكان على المأمور ان يرد
 ما بقي في يده على الوصي وان كان الميت اوصى ان يكون الباقي للمأمر فان كان عين رجلا
 ليحج عنه كانت الوصية بالباقي جائزة له لحصولها للمعلوم وان لم يعين رجلا ليحج عنه كانت
 الوصية باطله والعملة في ذلك ان يقول الموصي للوصي اعط ما بقي من النفقة من شئت فاذا
 اعطى الوصي المأمور ما بقي من النفقة يجوز بمنزلة ما لو قال الموصي للوصي اعط ثلث مالي
 من شئت كذا في المحيط * الفصل التاسع والعشرون في استعمال المعارض يجب ان يعلم ان
 استعمال المعارض للترك من الكذب لا بأس به جازع عن غير رضي الله عنه انه قال ان في معارضا
 الكلام ما يغني الرجل عن الكذب وعنه ايضا انه قال ان في معارضا الكلام مهندوكة اي
 سعة وفي ذلك طريقان احدهما ان ينكلم بكلمة ويريد بها غير ما وضع له الكلمة من حيث الظاهر الا ان
 ما اراد به يكون من محتملات لنظر الطريق الثاني ان يفيد الكلام بلعل وعسى وذلك بمنزلة
 الاستثناء يخرج الكلام به من ان يكون جزيمة والدليل على انه لا بأس باستعمال المعارض ان الله تعالى
 اباح من المعارض ما لم يصرح به قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء
 ثم قال ولكن لا تؤاخذوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا فان المرأة اذا كانت معتدة لا يحل لرجل
 ان يخطبها صريحا ولكن لو قال انك جميلة حسنة ومثلك تصالح لمثلي وسيقتضى الله تعالى من
 امره ما يشاء فلا بأس به وعن ابراهيم رح اذا كان دخل بيته للاستراحة كان يقول لحادمة اذا استأذن
 ابد في الدخول علي فقل ليس الشيخ هنا وعن المكان الذي انت تائم فيه وعنه ايضا انه
 اذا استأذن منه للدخول عليه كان يركب على دارقربن او سادة بقول لحادمة قل ان الشيخ
 قد ركب حتى يتبع عند السامع انه قد ركب على دابته لحاجة له فيرجع وعنه ايضا انه كان اذا
 استعار منه انسان شيئا كان يضع يده على الأرض ويقول ليس الشيء يريد يستعيره هنا ويريد به
 في موضع وضع يده ويظن السامع ان ذلك الشيء ليس بحضرته او في دارة والله تعالى اعلم
 كذا في الذخيرة *

كتاب الحشني

* وفيه فصلان * الفصل الاول فيما يجب ان يعلم بان الحشني من يكون له محر حان قال
 الثاني رح اولا يكون له واحد منهما ويخرج البول من ثقته ويعتبر المال في حقه كذا في الدخيرة *
 بان كان يبول من الذكر فهو علام وان كان يبول من الفرج فهي اشئ وان نال منهما فالحكم
 بلاسق كذا في الهداية * وان استويا في السق فهو حشني مشكل عندنا في جميعه رح لار الشئ
 لا يترحم بالكثرة من حسه وقال لا يسب اليه اكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على الهواء
 فهو مشكل على الاتفاق كذا في الكافي * قالوا وانما يتحقق هذا الاشكال قل اللوع فاما
 بعد اللوع والادراك ببول الاشكال فان بلغ وحامع بذكره فهو رحل وكذا اذا لم يحامع
 بذكره ولكن جريحت لحيته فهو رحل كذا في الدخيرة * وكذا اذا احلم كما يجتمل الرجل او كان له
 ندي مستوي ولو طهر له ندي كندي المرأة او برل له لس في نديه او خاص او حئل او امكن
 الوضوء اليه من الفرج فهو امرأة وان لم يظهر اخدين هذه العلامات فهو حشني مشكل وكذا
 اذا تعارضت هذه المعالم كذا في الهداية * واما خروج المني فلا إغتنار له لانه قد يخرج
 من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في الجوهرة السرة * قال وليس الحشني يكون مشكلا بعد
 الإدراك على حال من الحالات لانه اما ان يحلل او يبيض او يخرج له لحيته او يكون له نديان
 كندي المرأة وبهذا يتبين حاله وان لم يكن له شئ من ذلك فهو رحل لان عدم سات التدين
 كما يكون للسء دليل شرعي على انه رحل كذا في المسموط لشمس الائمة الشر حشني رح *
 الفصل الثاني في احكامه الاصل في الحشني المشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط والاوتق في امور الدين
 وان لا يحكم بثبوت حكم وقع الشك في ثبوته فان وقف حلف الإمام قام بس صغ الرجال والسء
 ولا يتحلل الرجال حتى لا تنسد صلواتهم لاحتمال انه امرأة ولا يتحلل السء حتى لا تنسد صلواتها
 لاحتمال انه رحل فان قام في صغ السء بعيد صلواته احتياطا لاحتمال انه رحل وان قام في صغ
 الرجال فصلواته فامة وبعد الذي عن يمينه عن يساره ومن حله بعد صلواتهم احتياطا لاحتمال انه
 امرأة ويحلس في صلواته كحلوس المرأة كذا في الكافي * قال محمد رح احب الي ان يصلي ناع

يريد به قبل البلوغ وان صلى بغير قناع لا يؤمر بالاعادة الا استحبا با هذا اذا كان الخشني محررا هنا
غير بالغ اما اذا كان بالغان بلغ بالنسب ولم يظهر فيه شيء من علامة الرجال او النساء لا يجزؤه
الصلوة بغير قناع اذا كان الخشني حرا قال ويكره له ان يلبس الحلي واراد به ما بعد البلوغ
بالنسب اذا لم يظهر به علامة يستدل بها على كونها رجلا او امرأة ويكره لبس الحرير ايضا كذا
في التاتارخانية * ويكره له ان ينكشف قدام الرجال او قدام النساء وان يخلو به غير محرم من رجل او امرأة
وان يسافر من غير محرم وان احرم وقدر اهل قال ابو يوسف رحمه الله لا علم لي في لباسه وقال من جدد ربح
يلبس لباس المرأة كذا في الكافي * ولا بأس بان يسافر الخشني مع محرم من الرجال انما ايلم ولياها
وهذا ظاهر قلت ارايت هذا الخشني هل يخته رجل او امرأة فهذا على وجهين اما ان يكون
مراهما او غير مراهم فان كان غير مراهم فانه لا بأس بان يخته رجل او امرأة لان الخشني صبي
او صبية فان كان صبيا فلا بأس للرجل ان يخته وان كان مراهما فاشتهى فاذا كان غير مراهم لا يشتهى
اولى وان كان صبية فلا بأس للرجال ان يختنها اذا كانت غير مراهما لانها لا تشتهى وبسبب الشهوة
يحرم النظر الى الفرج ولا بأس للمرأة ان تختبه لانه صبي او صبية فان كانت صبية فلا بأس للمرأة
ان تختنها اذا كانت مراهما فتشتهى واذا كانت غير مراهما وهي لا تشتهى اولى وان كان
صبيا فكذلك لانه لا يشتهى وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر الى فرج الاجنبي وان كان
مراهما فانه لا يخته رجل ولا امرأة الا يخته رجل لجواز ان يكون صبية ولا يباح للرجل ان يخته
وينظر الى فرجها لانها مراهما والمرامة ممن تشتهى فكانت كالبالغة ولا يخته الرجل فكذلك
هذا ولا تختب امرأة لجواز ان يكون صبيا مراهما فلا يصل للمرأة الاجنبية ان تختبه وتظر الى فرجه
لانه كالبالغ ولكن الحيلة في ذلك ما ذكره محمد رحمه الله ان الخشني اذا كان موسرا فان الولي يشتري له
جارية عالة بامر الختان حتى يخته فاذا ختنه باعها الولي بعد ذلك وان كان معسرا اشترى
الاب جارية من ماله حتى يخته وان كان ابوه معسرا ايضا فان الامام يشتري له جارية
من بيت المال فاذا ختنه الجارية باعها الامام ورب ثمنها الى بيت المال تزوج المرأة الخشني
لا يفيد اباة الختان لان النكاح موقوف قبل ان يستبين امره لجواز ان يكون موقوفا والنكاح
النكاح ولجواز ان يكون اثني فلا يجوز وان كان مشكلا الحال كان النكاح موقوفا والنكاح
الموقوف لا يفيد اباة النظر الى الفرج فلهذا قال يشتري له جارية للختان ولم يقل يزوج

له امرأة ساله عدني فحنته فكدا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس
الائمة الحلواني رحمه ان محمدا رح اسالم بثل يروج له امرأة بماله لا مالا ينقش بصحة نكاحه
مالم ينسب امره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقبلا لابن الحشني ان كان امرأة فهذا نظر الحس
التي الجس والنكاح لعواوان كان ذكر اهدا نظر المسكوة التي روحها كداني المحبط * وان
هاب قبل ان يستنسب امره لم يغسله رجل ولا امرأة بل ييمه فان ييمه احسي ييمه بحرقة وان كان
دار حرم محرم منه ييمه بعير حرقة وقال شمس الائمة الحلواني رح يجعل في كواره ويعسل هذا
كله ادا كان يهتني املا ادا كان طفلا فلا بأس ان يغسله رجل او امرأة كداني الكوهرة البيرة *
فوع آخر في مسائل النكاح لو روج الاب هذا الحشني امرأة قبل بلوغه او زوجه من رجل
قبل بلوغه بالنكاح موقوف لا يبداه ولا يظلمه ولا يتوارثان حتى يستبين امر الحشني فان روجه
الاب امرأة وبلغ وظهر علامات الرخال وحكم بحد النكاح الا انه لم يصل اليها فانه يؤجل سنة
نه يؤجل خيرة ممن لا يصل الى امراته قلت ارايت هذا الحشني المشكل المراق وحشي مثله
منهكل تروج احدهما صاحبه فلي ان احدهما رجل والاخر امرأة قال ادا علم ان كل واحد
منه ما مشكل فان النكاح يكون موقفا الى ان يتبين حالهما لحوار بينهما ذكر ان فيكون هذا
ذكر تروج بدكر فيكون النكاح باطلا وكذلك يحوران يكون اثنين فيكون النكاح باطلا لانيها
امرأة تروج امرأة وتحوران يكون احدهما ذكر والاخر اثنين فيكون النكاح حائرا ادا كان
مشكلا لا يدري حالهما يكون النكاح موقفا الى ان يتبين حالهما وان مات احدهما ومات قبل
ان يروى الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستند الارث
كداني الدجيرة * وان كان لم يعرف بكل واحد منهما انه مشكل احزت النكاح ادا كان الاوان هما
اللدان روحا لان اب البروج بهما احمرانه رجل واب المرأة بهما احمرانها امرأة وحرك كل واحد
منهما مقبول شرعا بالم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بصحة النكاح سواء على ذلك فان ماتا
بعد الاوين وا قام كل واحد من ورثتهما البيعة انه هو البروج وان الآخر هي الروحة لم اص
شي من ذلك كداني المسوط لشمس الائمة السرحسي رح * قلت فان جاء احدي البين
قبل الاخرى فتصبت بهاتم حاء البيعة الاخرى قال بطل البيعة الاخرى والتساء الاول مانع

على حاله ولو ان رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج امه حتى يمتين
 امره كذا في الذخيرة * نوع آخر في الحدود والقصاص ولو ان رجلا قذف هذا الخنثى المشكل
 قبل البلوغ او قذف الخنثى رجلا فلا حد على القاذف اما اذا كان القاذف هو الخنثى لانه
 مرفوع القلم لانه صبي او صبية فاما اذا كان القاذف رجلا آخر لانه قذف غير محصن لان البلوغ
 من احدي شرائط احصان القذف كالاسلام وان قذف الخنثى بعد بلوغه بالنسب ولكن قبل
 ان يظهر علامة يستدل بها على كونه ذكرا او انثى فنقذف الخنثى رجلا او قذفه رجل قال في الثناب
 هذا الاول سواء قال مشائخنا راح اراد بهذا التسوية في حق قذف الخنثى وانه لا حد على قاذف
 الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشكلا لان الخنثى وابن صابر محصنا بالبلوغ الا انه اذا لم يظهر
 عليه علامة الانوثة والذكورة يجوز ان يكون رجلا وان يكون امرأة وان كان رجلا فهو بمنزلة المحبوب
 وان كان امرأة فهو بمنزلة المرأة الرتقاء لانها لا تتجمع كالرتقاء ومن قذف رجلا محبوبا وامرأة
 رتقاء لا حد عليه اما لم يرد بهذا التسوية فيما اذا كان الخنثى هو القاذف واذا كان الخنثى هو القاذف
 وقذف رجلا قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لانه محبوب بالغ او رتقاء عاقل
 والمحبوب البالغ والرتقاء البالغة اذا قذف انسانا يجب عليه الحد قلت ارأيت ان سرق بعد ما يدرك
 قال عليه الحد وان سرق منه ما يساوي عشرة من حرز يقطع هذا السارق كذا في المحيط * قلت ارأيت
 هذا الخنثى ان قطع رجل او امرأة عدة قبل ان يبلغ اريستين امره فانه لا قصاص على من قطع وهذا
 بخلاف ما اذا قتل الخنثى رجل او امرأة عمدا كان عليه القصاص قلت ارأيت ان قطع هذا
 الخنثى يد رجل او امرأة قال على عاقلة ارش ذلك ولا قصاص عليه صغيرا كان او بالغاً بالنسب
 ولم يستين امره بعد ويجب الدية على عاقلة اذا كان الخنثى لم يدرك بعد وبعد البلوغ ان قطع
 يد انسان قبل ان يستين امره عمدا فانه يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة * فان أقرض
 هذا الخنثى في المثلثة لم يجز حتى يستين امره وان شهد الواقعة رضى له بهم كذا في المبسوط
 شمس الائمة السرخسي رح * قلت فان اخذ اسيرا في الغزو قال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ
 حتى يستين امره قلت فان ارتد عن الاسلام قبل ان يدرك او بعد ما ادرك لا يقتل عندهم
 جميعا قلت فان كان من اهل الذمة قال لا يوضع عليه الخراج خراج رأسه حتى يدرك
 ويستين امره قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ

كذلك في الدخيرة * نوع آخر في الايمان رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان اول ولد
تلدينه غلاما مات طالق او قال لامته ان كان اول ولد تلدينه غلاما مات حرة فولدت هذا الخشني
المشكل قال لا تطلق امرأته ولا تعتق امته في قول علماءنا ح حتى يستبين امره فان ظهر بعد
ذلك انه غلام طلقت المرأة وعتقت الامة وان طهر انه جارية لا تعتق الامة ولا تطلق المرأة
ولو قال رجل كل مبدلي حروله مبد خشي مشكل لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل امه
لي حرة لا يعتق هذا الخشني وان قال القوامين وحلف باليمينين جميعا فانه يعتق ولو قال رجلا
ان ملكك خيرا فامرأته طالق فاشترى هذا الخشني لا تطلق امرأته وان قال كلا القولين ثم اشترى
مئلا هذا الخشني تطلق امرأته كذا في التاثير حانية * نوع آخر في اقرار الخشني انه ذكر او انثى
في اقراره او وصيه بذلك فان قلت ارايت ان قال هذا الخشني المشكل اما ذكر او قال انا انثى
لا يقبل قوله وقبل ان يعلم انه مشكل اذا قال انه ذكر او انثى كاي القول قيل لان الانسان امين في حق
نفسه والقول قول الامين مالم يعرف خلافا ومتى لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف خلافا فان قال
ولم يثبت ارايت ان او كان هذا الخشني ابو حيا فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول
قبلا وكذلك لو قال هي جارية والقول قوله مالم يعرف انه مشكل الخال قال قلت ارايت ان كان
هذا الخشني قد راق وليس له اب وله وصي فاقر وصيه انه جارية او غلام قال القول قوله اذ لم يكن
مشكل المكان واذا كان مشكلا الحال لم يصدق كذا في المحيط * مسائل شتى ولا يجوز شهادة
الخشني حتى يدرك لاه صبي او عتيق يوجد ما درك اذ لم يستبين امره يتوقف امره في حق الشهادة
حتى يتبين انه ذكر قلت ارايت رجلا اوصى لما في بطن امرأته بالف درهم ان كان غلاما وبخمس مائة
ان كانت حرة فولدت هذا الخشني المشكل قال يعطي له خمس مائة ويوقف الخمس مائة الاخرى
الى ان يتبين حاله او يثبت قبل التبين فان تبين انه ذكر دفعت الزيادة البدوان تبين انه جارية
دفع الى ورثة الموصي وكذلك ان مات قبل التبين يدفع الى الورثة الموصي وهذا
قول علماءنا ح كذا في الدخيرة * ايماء الاخرس وكتابته كالبيان في الوصية والكا ح والطلاق
والبيع والشراء والقود لا في الحد بخلاف معتل اللسان اعلم انه اذا قرئ على الاخرس كتاب
وصيته فقبل له ان يشهد عليك بما في هذا الكتاب فاروى برأسه اي نعم او كتب نعم فاذا اجاء من ذلك
ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولو اعتقل لسان الرجل فقرئ عليه وصيته فاشار برأسه اي نعم او كتب

فيوباطل ويجوز نكاح الآخر من وطأه وعاقه وبيعه وشراؤه ويتنص منه ويتنص له إذا كان يكتب أريؤمي أيء يعرف به ولا يحد ولا يحد له ثم الكتابة على ثلثة اوجه مستبين مرسوم أي معنون وهو يجري مجرى النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار واوراق الاتجار وهو ليس بحجة إلا بالينة والبيان وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وإن كان رجل صمت يوماً أو يومين بعارض فكتب أو أشار بشي من ذلك لم يعتبر ذلك منه في شيء من التصرفات فتم مذبوحة وفيها ميتة فإن كانت المذبوحة أكثر تحريراً فيها أو أكل وإن كانت الميتة أكثر أو كانا نصين لم يؤكل وهذا في حال الاختيار وإن بعد ذكية يثبت وأما في حال الضرورة تحريراً وأكل سواء كانت المذبوحة أكثر أو كانا سواء وكانت الميتة أكثر كذا في الكافي في ثوب نجس، رطب في ثوب طاهر يأبس فظهر رطوبته على ثوب طاهر لكن لا ينصرف لوعصره لا يتنجس برأس شاة متلطخ بالدم أحرق وزال عنه الدم فأنجس مرة منه جازو الحرق كالغسل سلطان جعل الخراج لرب الأرض جازوا إن جعل العشر لا كذا في الكنز * وهذا عند أبي يوسف رح وقال أبو حنيفة ومحمد رح لا يجوز فيه ما وعلى قول أبي يوسف رح الفتوى استحباب الخراج إذا عجزوا عن زراعة الأرض وإداء الخراج دفع الامام الأراضي التي غيرهم بالأجرة أي يؤجر الأرضني للثا درين على الزراعة ويأخذ الخراج من أجرها فإن فصل شيء من أجرها يدفع إلى أصحابها أو لهم إلا أن لم يجد من يستأجرها بأعها الامام ممن يقدر على الزراعة ثم إذا باعها بأخذ الخراج المأخضة من البهمن أن كان عليهم خراج ورد الفصل على أصحابها ثم قبل هذا قول أبي يوسف ومحمد رح لأن عندهما القاصي يملك بيع مال المديون بالمدين والفقبة وأما عند أبي حنيفة رح فلا يملك ذلك فلا يبيعهما لكن يأمر ملاكها ببيعها وقيل هذا قول الكل كذا في التبيين * ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو من رمضان كنسباء المصلوة صح وأن لم يؤمر بصلوة أو آخر صلوة عليه كذا في الكنز * وهذا قول المشائخ رح والأصح أنه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين مالم يعين أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا في قضاء الصلوة لا يجوز مالم يعين الصلوة يومها إن يعين ظهر يوم كذا أملاً ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز كذا في التبيين * دخل دهم كثير فم المصائم حتى وجد مبلوحتة وأبناج فسد ولو ثبلا كنظر تين لأبناج براق غيره كفروا مديقه والألا قتل بعض الحاج عذر في ترك الحج

باع اثنا عشر دحل حبشيا في البيع العفار المتنازع لا يخرج من يده مال يرهن المديني عفار
 لافي ولاية القلبي لا يصح قضاؤه فيه اذا قضى الناصي في حادثة بينة ثم قال رجعت عن
 نصائي او بدالي غير ذلك او وقعت في تلبس الشهود او ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر النفاء
 ما عني ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة احيا قوماء ثم سأل رجلا عن شيء فافتره وهم
 يزورونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جارت شهادتهم وان سمعوا كلامه ولم يروا الا باع عقارا وبص
 افاربه خبا سر يعلم المبع ثم ادعى لا يسمع وهت مهرها لزوحها فماتت وطالب ورثتها مهرها منه
 قال الوكاية البهية في مرض مؤنها وقال بل في الصحة والقول له قال لا خرا وكنتك ببيع كذا فسكت صار
 وكلفنا نظلا قها لا يملك عرليا وكنتك بكدا على ابي متى عرلتك فانت وكيلي يقول في عزله
 عزلتك ثم عزلتك كذا في الكثر * ولو قال كلفنا عزلتك فانت وكيلي يقول رجعت عن الوكاية المعلقة
 عزلتك عن الوكاية المنجزة وقيل يقول في عزله كلفنا وكنتك فانت وكيلي يقول رجعت عن الوكاية المعلقة
 يبطل الشرط العاقد وجهالة البدل البيع والاجارة والقسمة والصلح من دعوى المال ولا يبطل الشرط
 لما يهدو وجهالة البدل العتق والنكاح والخلع والصلح من دم العبد والكتابة تبطل بجهالة البدل
 فان كان فاحشة لا بالشرط العاقد وان جمع بين الشبيين فقبل العقد في احدهما ففي القسم الاول لا يصح
 سمي لكل واحد منهما يتدلا اوله بسمه في القسم الثاني لكل جال وفي القسم الثالث ان سمي
 كل واحد منهما يتدلا لا يصح والا لرجل قال لا خير بينك هذين العبد من بالف او قال فليكن اي كل واحد
 سهمهما حصصا فقبل في احدهما لا يصح وكذا لو آخرا شيتين فقبل في احدهما او قال فاستب
 لي ان دنا وهدالي وهذا وهذا الك فقبل في احدهما وكذا لو جمع بين البيع والاجارة والقسمة
 او بين القسمة وبين البيع او جمع بين الكل واجمل او فضل فقبل في احدهما لان هذه العقود تبطل
 بالشرط العاقد وصم الجيد الى الردي معناه حصار القبول في احدهما شرط الصحة القبول في الآخر
 فاذا لم يقبل صار شرطا باسدا ولو قال زوجتك هاتين الامتين بالف فقبل النكاح احدهما او قال
 لزوجتيه خالعكما بكذا فقبلت احدهما او قال لعبدية اعتقكما بالف فقبل احدهما او كان لرجلين
 على رجل قضايا فقالا صالحا ك علي الف فقبل عن احدهما يصح لان هذه العقود لا تبطل
 بالشرط العاقد ولو قال لعبدية كاتبكما بالف فقبل احدهما لا يصح وان فصل فقبل احدهما

صح وان جمع بين النكاح والبيع او الاجارة فقبل احدهما ان قبل النكاح صح وان قبل البيع او الاجارة لا وعلق هذا غيرهما وان جمع بين الكتابة والطلاق او العتاق ان قبل الطلاق او العتاق صح اجمل او فصل وان قبل الكتابة ان فصل صح وان اجمل للرجل له ارض يزرعها او حانوت يستغل وغلتهما تكفي له ولغيره لم يحل له الزكوة والآجل منهما زوجها من الذمخول عليها نشوز طلقها اثنين ثم طلقها ثلثا على الف كان جميع الالف براء الواحدة قال لعبد ياسيدي اولامته انا عبدك لا يعق ان فعلت كذا ما دمت بخيارا فكذا وخرج منها ثم رجع وفعل لا بحث قال المدعي لا بينة لي فبرهن وقال الشهود لا شهادة لنا ثم شددوا بتقيل وقال محمد ربح لا تقبل والا صح قول ابي حنيفة ربح اقربدين لانسان ثم قال كتب كاذبا في اقراره خلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقرت به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه هذا ابي يوسف ربح وعندهما يوم يرسلهم المقر به الى المقر له والقبول على انه يخلف المقر له لمو قال له علي عشرة دراهم الا ثلثة الا درهما لزمه ثمانية وان قال الاربعة الا خمسة الا ثلثة الا درهما لزمه ستة خبارا اتخذ حانوتا في وسط البزازين منع وكذا كل ضرغام جعل شيء من الطريق مسجدا او جعل شيء من المسجد طريقا للعامة صح اهل بلد تركوا الخيانت بحاويهم الا ما لم كره مسج ايد والسكنين بالخبر ووضع الخبر تحت القصعة والمصلحة وانتظار الإدام ان حضر الخبر واكل طعام حار وشبهه وتخنخه كذا في الكافي * قبض بدل الصلح شرط ان كان ديننا بدين بان وقع الصلح على دراهم عن دنانير او عن شيء آخر في الذممة وان لم يكن ديننا بدين لا يشترط قبضه ادعي رجل على صبي دارا فصالحه ابوهُ على ما لم الصبي فان كان للمدعي بينة جاز ان كان بمثل القيمة او اكثر بما يتغابن الناس فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا وان كان الاب هو المدعي للصغير ولا بينة له يجوز كيف ما كان وان كان له بينة عادلة لا يجوز الا بالمثل او بالقل قدر ما يتغابن فيه ووضعي الاب في هذا كالأب للإمام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة من صادرة السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح خوفها بالضرب حتى وهبته مهرها لم يصح ان قدر على الضرب وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال ولو احوالت انسانا على الزوج ثم وهبت للمهر للزوج لا يصح اتخذه بقرافي ملكه او بالوعة فنز منها حائط جارة فطلب تحويله لم يجبر عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن عمر دار زوجته

بداله فانها فاعلمها والنقطة دين عليها واذا عمره لنفسه من غير ان المرأة كانت العارية له
واذا عمرها لها بغير انها كان البناء لها وهو متطوع في البناء فلا يكون له الرجوع عليها به
ولو اخذ غريمه فزعمه انسان من يده لم يضمن النازع اذا هرب الغريم في يده مال انسان فقال له
سلطان ادفع الي هذا المال والا اقطع يدك واذا ضربك خمسين فدفع لم يضمن الدافع وضع
منجلا في الصحراء ليصيده خمار وحش وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني (وتقيده باليوم الثاني
وقع اثباتا) حتى لو وجد ميتا من صاحبه لاحتل لعدم شرطه ولو وجد الخمار مخرجا ميتا يؤكل
كذا في التبيين * كره من الشاة الجباء والخصية والغدة والمثانة والمراة والدم المسفوح
والذكر والجماع الصلب كذا في الكنز للقاضي ان يقرعن جان الغائب الطفل واللغة صبي
حقيقته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه مخنونا ولا يقطع جلده ذكره الا يشهدين ترك كشيخ اسلم
فقال اهل البصرة لا يطيق الختان ووقته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وانما هو مكره
للرجال لانه الذي في الجماع وقبل سنة ويجوز كي الصغير ويظفر حريمه وغيره من الحداد او كذا
يجوز تقب اذن البنات الاطفال والحامل لا تفعل ما يضر بالولد ولا ينبغي لها ان تنجم
بالم يتحرك الولد فاذا تحرك فلا بأس به ما لم يقرب الولادة فاذا قرب لا تنجم واما النصد
فلا تفعله مطلقا مادامت حليى وكذا يجوز فصد البهائم وكذا علاج فيه منفعة لها واما
قتل ما يضر من البهائم كالكلب العقور والهرة اذا كان فاعلم الحياض والذجاج او ذبيحا
ولا يضربها والمسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي جائزة وخزم شرط الجعل من الجانبين
لا من احد الجانبين ومعنى شرط الجعل من الجانبين ان يقول ان سيق فرسك فلك علي كذا
وان سيق فرسي فلي عليك كذا وهو قمار فلا يجوز اذا شرط من جانب واحد بان يقول ان سيقتي
فلك علي كذا وان سيقوك فلا شيء لي عليك بخار استحسانا ولا يجوز فيما عدا المذكورة الاربعة
في الكتاب كالبغل وان كان للجعل مشروطا من احد الجانبين بشرطه ان يكون الغاية ما يحصلها
الفرس وكذا شرطه ان يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السيق اما اذا علم ان احدهما سيق
لا محالة فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجانبين وادخلنا لنا محالا لاجاز اذا كان فرس المحال كذا
لفرسهما يجوز ان يسبق ويسبق وان يسبق او يسبق لا محالة فلا يجوز وصورة ادخال المحال ان يقول
للتالث ان سيقنا فالاول لك وان سيقناك فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطاه بينهما

وهو ايها السبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان غلبهما اخذ المأمن وان غلبه فلا شيء
لهما عليه يأخذ ايها غلب المان المشروط عن صاحبه ولو قال واحد من الناس لجماعة من الفرس ان
والاثنين فمن سبق فله كذا من مال نفسه او قال للمرأة من اصاب هدفه فله كذا جاز على هذا
الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وشرط لا يصيب منهم جعل جاز ذلك ان الم يكن من الجائعين والمأمن
بالجواز المذكور في باب المسابقة الجعل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب عن الدفع لا يجزئه
القاضي ولا يقضي عليه به ولا يصلي على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبعية بان يقول اللهم صل
على محمد وآله وصحبه ونحوه واختلف في الترحم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان يقول اللهم ارحم
محمد صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم اختلف في ان يدعوا لصاحبه بالرخلة
فيقول رضي الله تعالى عنهم ولنا يعين بالرحمة فيقول رحمهم الله ومن بعدهم بالغفرة والتجاوز فيقول
غفر الله لهم وتجاوز منهم والا عطاء باسم النبي وزوجاته واهله لا يجوز وقال صاحب الجامع الاصغر
ان اهدي يوم النيزول الى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده
بعض الناس لا يكفروا لكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله او بعده كيلا يكون بينهما
باولئك القوم ولا بأس بلبس القلائس وندب لبس السواد وارسل نذبا لجماعة بين كنفه الى
وسط الظهور ومن اراد ان يحدد اللبس لجماعته ينبغي له ان يفيضها كورا وكورا فان ذلك احسن
من رفعها عن الرأس والقائها في الارض دفعة واحدة وكذا ليس للمصغر والمزفر ويستحب للرجال
ان يلبس احسن الثياب وكان ابو حنيفة يوضح اصحابه بذلك والشاب الغالب ان يتقدم على الشيخ
الجاهل ولما فظ القرآن ان يخطم في كل اربعين يوما والله اعلم بالصواب كذا في التبيين *

كتاب الفرائض

وفيه خمسة عشر بابا الباب الاول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة الفرائض جمع فريضة
من الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به وسفي هذا
النوع من الفقه فرائض لانه سهام مقدرة مقطوعة معينة ثبتت بدليل مقطوع به فقد اُشتمل على
المعنى اللغوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار * والارث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال

مال الجير الى الغير على سبيل الحلافة كذا في خزنة المفتين * التركة تتعلق بها حقوق اربعة حياز
الميت ودنفه والدين والوصية والميراث فبدا اولاً بجهازه وكفنه وما يحتاج اليه في دنفه بالمعروف
كذا في المحتار * ويستثنى من ذلك حق تعلق بغن كالرهن والعبد الجاني فان المرتين ومولى
الجنانية الاولى به من تحبزه كذا في خزنة المفتين * ويكفى في مثل ما كان يلبسه من الثياب المحلل
حال حيوته على قدر التركة من غير تقييد ولا تبذير كذا في الاختيار شرح المختار * ثم بالدين والله
الا يخلو ما ان يكون الكل ديون الصحة او ديون المرض او كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض
فان كان الكل ديون الصحة او ديون المرض فالكل سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان
البعض دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة اذا كان دين المريض ثبت باقرار
المريض وامان ثبت باليمين او بالمعاينة فهو دين الصحة سواء كذا في المحيط * ثم تعد وصاياه من ثلث
ما يبقى بعد الكعج والدين الا ان تجوز الورثة اكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سبيل
الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشي بعينه ما اذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث او بالربع
لا يفيهم الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة يرد ادبر براءة
تركة الميت وينقص حقه بنقصان تركة الميت كذا في التاتارخانية * ويستحق الارث باحدى خصال
ثلاث بالنسبة وهو القرابة والسبب وهو الزوجية والولاء وهو على ضربين ولاء صفاء وولاء موالاته
وفي كل منهما يورث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط فقال ان ميت
فمالي ميراث لك فحينئذ يرث الاسفل من الاعلى كذا في خزنة المفتين * والوارثون اصفاء ثلثة
اصحاب الفرائض والعصبات واولاد الارحام كذا في المبسوط * المستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة
كذا في الاختيار شرح المختار * فيبدأ بذي العرض ثم بالعصبة السببية ثم بالعصبة السببية وهو مولى
العنافة ثم عصبة مولى العنافة ثم الورث على ذوى العروص النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم مولى
الموالاته ثم المثرله بالسبب على الغير بحيث لم يثبت نسبة باقراره من ذلك الغير اذا مات المثرم مصرافاً
على اقراره كما لو اقر باخ او اخت وما شبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال كذا في الكافي *

الباب الثاني في ذوى العروص وهم كل من كان لهم سهم مقدرفي كتاب الله تعالى او في سنة رسوله
صلى الله عليه وآله وسلم او بالاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * وهم اثنا عشر نفعاً عشرة من السبب واثنان
من السبب

من السبب أما العشرة بالنسب فثلاثة من الرجال وسبعة من النساء * أما الرجال فالاول الاب وله ثلاثة احوال الفرض المحض وهو السدس مع الابن وابن الابن وان سفل والتمتع سبب المحض وذلك ان لا يختلف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذي فرض ليس بولد ولا ولد ابن كزوج وام وجدة فياخذ ذوالفرض فرضه والباقي للاب بالعصوبة والتعصيب والغرض معا ، وذلك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت او للثلاث البنات فصاعدا والباقي له بالتعصيب كذا في خزائن المفتين * والثاني الجد والمراد الجد الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الذي لا تدخل في نسبته الى الميت ام كاب الاب او اب اب الاب فان دخل في نسبته الى الميت ام فهو فاسد كاب ام الاب او كاب اب ام الاب او كاب اب ام اب الاب ثم الجد الصحيح كالاب عند عدمه الا في رد الام الى ثلث ما بقي وحجب ام الأب وهو يحجب جميع الاخوة والاخوات عند ابي حنيفة ر ح وعليه الفتوى كذا في الكافي * والثالث الاخ لام وله السدس وللبناتين فصاعدا الثلث وان اجتمع الذكور استووا في الثلث * واما النساء فالاولى البنت ولها النصف اذا انفردت والبناتين فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار * واذ اختلف البنون والبنات عصب البنون البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في البتبيين * الثانية بنت الابن فللواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان فهن كالصليبات عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار شرح المختار * فان اجتمع اولاد الصلب واولاد الابن فان كان في اولاد الصلب ذكر ولا شيء لاولاد الابن ذكورا كانا او اثنا او مختلطين فان لم يكن في اولاد الصلب ذكر ولا في اولاد الابن ذكر فان كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف ولبنات الابن السدس واحدة كانت او اكثر من ذلك وان كانت ابنة الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وان لم يكن في اولاد الصلب ذكر وكان في اولاد الابن ذكر فان انفرد الذكور من اولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لهن حصصا كان او ثلثا فان اختلف الذكور بالاناث من اولاد الابن فنقول ان كانت بنات الصلب ثنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عند علي وزيد رضي الله تعالى عنهما وهو قول جمهور العلماء ر ح فان كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين كذا في المبسوط * بيتان وبنت ابن وبنت ابن ابن وابن ابن البنات الثلاث والباقي بين بنت الابن ومن دونها للذكر مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلث بنات ابن بعضهن اسفل

من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعض وتلك بنات ابن ابن بعض
 استل من بعض ومهورته اذا كان لابن الميت ابن وبنت ولان ابنه ابن وست ولابن ابن
 ابن وست فمات البنون وثبتت البنات وكذلك ثلث بنات ابن وكذلك ثلث بنات ابن ابن
 وكذلك ثلث بنات ابن ابن ابن علي هذه الصورة *

العريق الأول	العريق الثاني	العريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

العليا من العريق الأول لا يوازها احد الوسطى من العريق الأول يوازها العليا من العريق
 الثاني والسفلى من العريق الأول يوازها الوسطى من العريق الثاني والعليا من العريق الثالث
 والسفلى من العريق الثاني يوازها الوسطى من العريق الثالث والسفلى من العريق الثالث
 لا يوازها احد للعليا من العريق الأول بالوسطى من العريق الأول والعليا من العريق
 الثاني السدس تكمله للثنتين لاستوائهما في الدرجة ولا شيء للباقيات فان كان مع العليا
 من العريق الأول علامها مال بينه وبينها للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع
 الوسطى من العريق الأول غلام فالنصف للعليا من العريق الأول والباقي بين الغلام وبين
 من في درجته للذكر مثل حظ الانثيين وان كان مع السفلى من العريق الأول قلام فالنصف
 للعليا من العريق الأول والسدس للوسطى منه مع من يوارها تكمله للثنتين والباقي بين العلام
 وبين من يوارها للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع السفلى من العريق
 الثاني قلام فالنصف للعليا من العريق الأول والسدس تكمله للثنتين للوسطى منه ولمن يوارها
 والباقي بين الغلام ومن يوارها ومن هو اعلى منه ممن لا فرض له للذكر مثل حظ الانثيين

ويستط الباقيات وعلى هذا الأصل في هذا أن بنت الابن تصير عصبة بابن الابن سواء كان
 في درجتها أو أسفل منها إذا لم تكن صاحبة فرض كذا في خزائن المفتين * والثالثة الأم ولها ثلثة
 احوال السدس مع الولد وولد الابن واثنين من الأخوة والأخوات من أي جهة كانوا الثلث عند
 عدم هؤلاء وثلث ما يبقى بعد فرض الزوج والزوجة كذا في الاختيار شرح المختار * وذلك
 في موضعين زوج وابوان أو زوجة وابوان فان للام ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة
 والباقي للاب عند الجمهور وان كان مكان الاب جد فلا م ثلث جميع المال كذا في الكافي *
 الرابعة الجدة الصحيحة كام الأم وان علت وام الاب وان علا وكل من يدخل في نسبتها
 اب بين امين فهي فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار * ولها السدس لاب كانت أولام
 واحدة كانت أو أكثر فيشتركن في الميراث اذا كن ثابتات فتعدي بات في الجد كذا في الكافي *
 ثم الجدة اذا كانت ذات جهتين أو الأخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رح وهو
 رواية عن أبي حنيفة رح السدس بينهما نصفان وعليه الفتوى كذا في المصمرات * مثاله امرأة
 زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد منها ولد وهذه المروجة ام ام ام الولد وهي ايضا ام اب
 الولد والجدة الأخرى ام ام اب الولد فان تزوج هذا الولد سبطا لها آخر فولد بينهما ما ولد صارت
 هذه المرأة جدة لهذا الولد الآخر من ثلثة أوجه فان تزوج هذا الولد سبطا آخر فولد بينهما ما ولد صارت
 هذه الجدة جدة لهذا الولد الآخر من أربعة أوجه وقس عليه الباقي كذا في الكافي * الخامسة الأخوات
 لاب وام للواحدة النصف وللثنتين فصاعد الثلثان كذا في خزائن المفتين * ومع الأخ لاب وام
 للذكر مثل حظ الأنثيين ولهن الباقي مع البنات او مع بنات الابن كذا في الكافي * السادسة
 الأخوات لاب وهن كالأخوات لابون عند عدم مهن كذا في الاختيار شرح المختار * ولواحدة
 النصف ولأكبر الثلثان عند عدم الأخوات لاب وام ولهن السدس مع الأخ لاب وام ثكلة
 للثنتين ولا يترن مع الأختين لاب وام إلا ان يكون معهن أخ لاب فيعصيهن فيكون للأختين
 لاب وام الثلثان والباقي بين اولاد الاب للذكر مثل حظ الأنثيين ولهن الباقي مع البنات او مع
 بنات الابن كذا في الكافي * السابعة الأخوات لام للواحدة السدس وللثنتين فصاعد الثلث
 كذا في الاختيار شرح المختار * ويستط جميع الأخوة والأخوات بالابن وابن الابن وان سفل
 وبالاب بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة رح ويستط اولاد الاب بهؤلاء وبالاخ لاب وام ويستط اولاد

احوال الام

احوال الجدة

الصحيحة *

احوال الاخوات

لاب وام *

احوال الاخوات

لام *

الام بالولد وان كان بنتا وولد الابن والاب والجدة بالاتفاق كذا في الكافي * واما الاثنان من السبب فالزوج والزوجة فللزوج النصف عند عدم الولد وولد الابن والربع مع الولد وولد الابن والزوجة الربع عند عدمهما والثلث مع احدهما والزوجات والواحدة يشتركون في الربع والثلث وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * العروس المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلث والتنان والثالث والسادس * اما النصف ففرض خمسة اقسام فرض الزوج اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين وفرض بنت الصلب وفرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفرض الاخت الاب وام وفرض الاخت لاب عند عدم الاخت لاب وام * واما الربع ففرض صنفين فرض الزوج اذا كان للميت ولد او ولد ابين وفرض الزوجة او الزوجات اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين * واما الثلث ففرض الزوجة او الزوجات اذا كان للميت ولد او ولد ابين * واما الثلثان ففرض اربعة اصناف فرض بنتي الصلب فصاعدا وفرض بنتي الابن فصاعدا عند عدم بنت الصلب وفرض الاختين لاب وام فصاعدا وفرض الاختين لاب فصاعدا عند عدم الاخت لاب وام * واما الثلث ففرض صنفين فرض الام اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين ولا اثنان من الاخوة والاخوات وفرض الابن فصاعدا من اولاد الام ذكورا كانوا او اناثا * واما السادس ففرض سبعة اصناف فرض الاب اذا كان للميت ولد او ولد ابين وفرض الجد كذلك عند عدم الاب وفرض الام اذا كان للميت ولد او ولد ابين واثنان من الاخوة والاخوات وفرض الجدة الواحدة او الجدات اذا احتجبت حين يرثن وفرض بنت الابن مع بنت الصلب تكملة للثلاثين وفرض الاخت لاب مع الاخت لاب وام تكملة للثلاثين وفرض الواحد من اولاد الام ذكرا كان او اناثين كذا في خزائن المفتين * الباب الثالث في العصباء وهم كل من ليس له سهم مقدروا يأخذ ما بقي من سهام ذوي العروس واذا انعدداخذ جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار * فالعصبة نوعان نسبية ومسمية فالنسبية ثلاثة انواع عصبة بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت اثنين وهم اربعة اصناف جزء الميت واصله وجزء ابيه وجزء جده كذا في التبيين * فاقرب العصباء الابن ثم ابن الابن وان سعل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علانهم لاخ الاب وام ثم لاخ الاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب

لاب وام ثم ابن عم الاب لاب ثم عم الجدة هكذا كذا في المبسوط * واذا اجتمع جماعة من العصبية في درجة واحدة فيقسم المال عليهم باعتبار ابدانهم لا باعتبار اصولهم مثله ابن اخ وعشرة بني اخ آخر او ابن عم وعشرة بني عم آخر المال بينهم على احد عشر سهدا لكل واحد سهم كذا في الاختيار شرح المختار * وعصبة بغيره وهي كل انثى تصير عصبة بذكر يراز بها وهي اربعة البنات بالابن وبنت عصبة بغيره الابن وابن الابن والاخت لاب وام لاختها والاخت لاب لاخيهما كذا في الحاربي للندسي * وباقى العصبية ينشرد بالميراث ذكورهم دون اخواتهم وهم اربعة ايضا العم وابن العم وابن الاخ وابن المعتق كذا في خزائن المنتين * وعصبة مع غيره وهي كل انثى تصير عصبة مع انثى اخيرة كالاخوات عصبة مع غيره لاب وام اولاب يصرن عصبة مع البنات او بنات الابن كذا في محيط السرخسي * مثله بنت واخت لابوين واخ واخوة لاب فالنصف للبنات والنصف للاخت ولا شيء للاخوة لانها لم تصارث عصبة نزلت منزلة الاخ لابوين ومن ترك ابني عم احدهما اخ لام فلاخ السدس والباقي بينهما نصفان وكذلك ان كان احدهما زوجا فله بالزوجية فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان كذا في خزائن المنتين * وعصبة ولد الزنا وولد المملعة والي امهما لانه لاب له فترثه قرابة امه ويترثهم فلو ترك بنتا واما والملاعن فللبنت النصف وللأم السدس والباقي يرد عليهما كان لم يكن له اب وكذلك لو كان معهما زوج او زوجة اخذ فرضه والباقي بينهما فرضا ورثا او ترك امه واخاه لاه وابن الملاعن فلامه الثلث ولاخيه لاه السدس والباقي يرد عليهما ولا شيء لابن الملاعن لانه لا اخ له من جهة الاب ولومات ولد ابن المملعة ورثه قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم جده وهم الاجام واولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله وهكذا ولد الزنا لانهم يفتقران في مسئلة واحدة وهوان ولد الزنا يرث توأمة ميراث اخ لام وولد المملعة يرث التوأم ميراث اخ لاب وام كذا في الاختيار شرح المختار * اذا اجتمعت العصبية بعضها عصبة بنفسها وبعضها عصبة بغيرها وبعضها عصبة مع غيرها فالتر جميع منها بالتقرب الى الميت لا بكونها عصبة بنفسها حتى ان العصبة مع غيرها اذا كانت اقرب الى الميت من العصبية بنفسها كانت العصبة مع غيرها أولى بآنها اذا هلك الرجل وترك بنتا واختا لاب وام وابن اخ لاب فاصف الميراث للبنات والنصف للاخت ولا شيء لابن الاخ لان الاخت صارت عصبة مع البنات وهي الى الميت اقرب من ابن الاخ وكذلك اذا كان مع ابن الاخ عمالا شيء للعم وكذلك

اذا كان مكان ابن الاخ احالاب لاشي لاح كذا في المحجب * اما لصفة النسبة فالمعنى ثم
 فصينه على الترتيب الذي مر في العصبات النسبة كذا في الثاني * الباب الرابع في المحجب
 وهو نوعان حجب تيمان وحجب حرملن فتحجب التيمان وهو المحجب من سهم الى
 سهم واما حجب الحرمان فنقول ستة لا يحجبون اصلا الاب والابن والزوج والام والبيت
 والزوجة ومن عدا هؤلاء فلا قرب يحجب الا بعد كالا بن يحجب اولاد الابن والاخ لا يورث
 المحجب الاخوة لاب ومن بدلين شخص لا يرث مع الا اولاد الام * امثلة ذلك زوج واحد
 لا يورث واخيه الاب الزوج المصف وللأخت لا يورث المصف وللأخت لاب السدم من تكلمة
 للثنتين اصلها من ستة نقول ابني سبعة مل كان مع الأخت لاب اخ عصيها فلا ترث شيئا فهذا الاخ
 مشوم * زوج وابو ابن وثبت وبن ابني اصلها من اثنا عشر وتقول ابني خمسة عشر للزوج
 الربع ثلاثة ولا يورث السدسان اربعة وللبن المصف ستة ولبن ابني السدس سهران ولركان
 مع بن ابني ابن عصيها سقطت وتقول ابني ثلاثة عشر وهذا ايضا اخ مشوم * احبان لا يورث
 واحبنت لاب والمال للاختين مرصا وردا ولا شيء للاخت لاب فان كان معها احوها عصيها بالها
 الباني وهو الثلث للذكر مثل حظ الانثيين وهذا اح ماركب المحروم لا يحجب كالقافر والقائل
 والرقيق لا يقضيا بالاحراما كذا في الاختيار شرح المختار * والمحجوب يحجب بالانفاق
 كالاخوين والاختين فصا بعدا باني جهة كانا لا يرثان مع الاب ويحجبان الام من الثلث الى
 السدس كذا في الثاني * ويستقطب والاميان وهم الاخوة لا يورث بالابن وابنه وبالاب وفي الجد
 خلاف ويستقطب بوالعلات وهم الاخوة لاب بهم وبهؤلاء ويستقطب بوالاحباب وهم الاخوة لام
 بالولد وولد الابن والاب والجد بالاتفاق كذا في الاختيار شرح المختار * ويستقطب جميع الجدات
 بالام الابويات والاميات ويستقطب الابويات بالاب كالجد مع الاب وكذا يسقطن بالجد اذا كن
 من قبله ولا تستقطم الاب بالجد لانها ليست من قبله والجدات من قبل الام لا يسقطن بالاب
 بل وترك ابان وام ام فام الاب محجوبة بالاب واجتلعوا ما ذال الام قيل لها السدس
 وقيل لها نصف السدس والترتيب تحجب البعدي وارتة كانت او محجوبة صورتها ترك ابا
 وام اب وام ام قيل الكل للاب لانه يحجب امه وهي حجت ام ام الام لانها اقرب منها
 اختلعوا في الجدة انها هل ترث مع ابنها الذي هو عم الميت ام لا قال عامة مشا مختار ح ترث

النصف على أنها بنت وترث الباقي على أنها عصبة لأنها اختها من أبيها وهي عصبة مع البنت فان مات أبوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لانها بمن ذوى الارحام فلا ترث مع وجود ذى سهم او عصبة وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم اخذ اصحابنا راجح ولا يرث الكافرة كاح محرم كما اذا تزوج المجوسى امه او غيرها من المحارم لا يرث منها كاح محرم كذا في التبيين * فصل في ميراث المرتدة لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحيط * في ميراث المرتدان اقل او مات او لحق بدار الحرب فما اكتسبه في حال اسلامه هو ميراث لورثته المسلمين * ترث زوجته من ذلك اذا كانت مسلمة ومات المرتد وهي في العدة فلهما اذا انقضت عدتها قبل موت المرتد ولم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه وان كانت قد ارتدت معه لم يكن لها منه ميراث كما لا يرث اقاربه من المرتدين فان ارتد الزوجان معا ثم ولدت منه ثم مات المرتد فلا ميراث لها منه وان بقي النكاح بينهما واما الولد فان ولدته لافل من ستة اشهر منذ يوم ارتد فله الميراث واما اذا ولدته لاكثر من ستة اشهر منذ يوم ارتد فلا يرث ثم على قول ابي حنيفة راح انما يرث منه ما اكتسبه في حال الاسلام فاما ما اكتسبه في خالة الردة يكون فيما يورث في بيت المال وعند ابي يوسف ومحمد راح كسب الردة يرث عنه كسب الاسلام كذا في المبسوط * فاما المرتدة انما ماتت فزوجها هل يرث منها ينظر ان ارتدت وهي صبيحة لا يرث زوجها منها وان ارتدت وهي مريضة فان ماتت وعدها لم تنقض بعد التصير فارة قيسا ولا يرث منها وفي الاستحسان تصير فارة ويرث منها كذا في الذخيرة * والمرتدة انما ماتت قسم مالها بين ورثتها على فرائض الله تعالى سواء كان كسب الاسلام او كسب الردة كلا الكسبين بصير ميراثا عنها كذا في المحيط * فصل في ميراث الحمل يرث ويؤتى نصيبه باجماع الصحابة رضي الله عنهم فان ولد الى ستين حيا ورث وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا كان من غير الميت كذا اذا ماتت امه حامل من غير ابيه وزوجها حي فان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الا ان يقر الورثة بحملها يوم الموت فان جاءت به لافل من ستة اشهر فانه يرث ثم الحمل لا يخلو اما ان يكون ممن يحجب بحجب حرمان او حجب نقصان او يكون مشاركالهم فان كان يحجب بحجب حرمان فان كان يحجب الجميع كالاخوة والاخوات والاعمام ونبيهم يؤتى جميع الثروة الى ان تلد لجواران يكون

الحمل ابا وان كان يحجب البعض كالأخوة والجدة تعطى الجدة السدس ويوقف الباقي
وان كان يحجب حجب نقصان كالزوج والزوجة يعطون اقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك
يعطى الاب السدس لاحتمال ابناءه وان كان لا يحجبهم كالجدة يعطون نصيبهم ويوقف
الباقي وان كان لا يحجبهم ولكن يشاركهم بان ترك بنين او بنات وحملاروى الخصاص رح عن
اني يوسف رح وهو قوله انه كان يوقف نصيب ابن واحد وعماه الفتوى وان ولد ميتا الاحكام
ولا ارث وانما يعرف حيوته بان نفس كذا ولد واستهل بان سمع له صوت او عطس او تحرك
فضمونه كعينيها وشفتيه ويديه فان خرج الاكتر حيائهم مات ورث وبالعكس لا اعتبارا للاكثر فان
مخرج مستقيما فاذا خرج صبرة ورث وان خرج منكوسا يعتبر خروج سرته وان مات بعد
الاستهلال ورث ويؤثر عنه كذا في الاختيار شرح المختار ومتى انفصل الحمل ميتا اذا
لا يرث اذا انفصل بنفسه فاما اذا فصل فهو من جملة الورثة ويأباه انه اذا ضرب انسان بطنها
فانثت جنينا فهذا الجنين من جملة الورثة لان الشرع اوجب على الضارب الغرم ووجوب
الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بحيوته كان له الميراث ويورث عنه نصيبه
كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط * فصل في المفقود والاسير والغرق
والحرقي المفقود هو الرخل يخرج في وجهه فيعقد ولا يعرف موضعه ولا يستبين حيوته ولا موته او بآشرة
العد ولا يستبين موته ولا قتله كذا في المحيط * قال مشائخنا ربح مدرا مسئلة المفقود على حرف
واخذ ان المفقود يعتبر خيا في ماله ميتا في مال غيره حتى ينتضي من المدة ما يعلم انه لا يعيش اليه
مثل تلك المدة او يموت اقرانه وبعد ذلك يعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة او مات الاقران وفي مال
الغير يعتبر ميتا كانه مات يوم فقد كذا في الذخيرة * من مات في حال فقده ممن يرثه المفقود يوقف
نصيب المفقود الي ان يتبين حاله لاحتمال بقائه فاذا مضت المدة التي تقدم ذكرها وحكمنا بموته
قسمت امواله بين الموجودين من ورثته واما الموقوف من تركه غيره فانه يرد على ورثته ذلك الغير
ويقسم بينهم كان المفقود لم يكن والاصل في ذلك بان كان معه وارث يحجب به لا يعطى شيئا وان كان
لا يحجب ولكن ينقص يعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي مثاله مات عن بنتين وابن مفقود وابن
ابن وبنت ابن تعطى البنتان النصف لانه متيقن ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن
شيئا لانهم يحجبون به فلا يعطون بالشك وان كان معه وارث لا يحجب كالجدة والجدة تعطى كل

نصيبه كما في الحمل كذا في الاختيار شرح المختار * وحكم الأسير حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فان فارق دينه فتحكمه حكم المرتد فان لم يعلم دينه ولا حيوته ولا مؤثبه فتحكمه كحكم المغفور كذا في السراجي * اذا مات جماعة من الفرق والفرق ولا يدري أيهم مات أولا جعلوا كأنهم ماتوا جميعا مع أن يكون مآل كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضا إلا اذ لم يعرف ترتيب موتهم فيرث المتأخر من المتقدم وكذا الحكم اذا ماتوا بانهدام الجدار عليهم وفي المعركة ولا يدري أيهم مات أولا كذا في التبيين * مثاله اخوان غرقا ولكل واحد تسعون دينارا وخلف بننا واما وصفا فعند عامة العلما ربح يقسم تركه كل واحد بين الاحياء من ورثته البنات والام والعلم على ستة ولا يرث اجددهما من الآخر وان علم موت احدهما أولا ولا يدري أيهم هو اعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين او يصطلحوا كذا في خزائن المفتين * فصل

في ميراث الخشني اذا كان للمولود نرج وذو فهو خشني فان كان يبول من الذكر فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو انثى وان مال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فبدشكلى وان كانا في السبق سواء فلا معتبر بالكثرة فاذا بالغ الخشني وخرجت لحينه او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كاحتلم الرجل او كان له ندي مستورا وتظهر له ندي كندي المرأة او نزل له لبن في نديه او خاض او حمل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم تظهر احدى هذه العلامات او تعارضت هذه المعالم فهو خشني ومثل كذا في خزائن المفتين * والاصل فيه ان ابا حنيفة ربح بعبثه اخس النصيبين في الميراث احتياطا فان مات ابوه وتركه وابنا فالابن السهمان وله سهم ولو تركه وبناتا لمال بينهما نصفان فرضا برزدا اخت لاب وام وخشني لاب وعصبة للاخت النصف والخشني السدس ثكمله للثنتين كالاخت من الاب والباقي للعصبة زوج وام وخشني لابوين للزوج النصف والام السدس والباقي للخشني ويجعل ذكره لانه اقل زوج واخت لابوين وخشني لاب سقط ويجعل عصبة لانه اسوأ الحالين كذا في الاختيار شرح المختار * سر لومات وترك ولدا خشني وعصبة ثم مات الولد قبل ان يستبين امره فعلى قول ابني حنيفة ومحمد ربح وهو قول ابني يوسف ربح أولا لا يعطى الاميراث جارية وذلك نصف المال والباقي للعصبة فان كان للبيت مع ذلك ابن معروف فعلى قول ابني حنيفة ومحمد ربح المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وتكلموا فيما اذا كان الخشني حيا بعد موتهم قبل ان يستبين امره في الثاني

في ميراث الخشني *

انه كيف يقسم المال بينهما فمهم من يتول يدفع الثلث الى الحشيش والصف الى الابن ويوقوف
السدس كما في التاجيل والمفقود فانه يوقف نصيبهما الى ان يتبين حالهما واكثرهم على انه
يدفع ذلك الى الابن وادفع الثلثان الى الابن فهل يؤخذ منه الكيل قال مشا تحصاره هو
على الخلاف المعروف ان الناصي اذ ادفع المال الى الوارث المعروف لم يأخذ منه كيلا
في قول ابي حنيفة رح وعندهما يحتاط في احد الكيل منه وقيل بل هما يحتاط في احد الكيل
وندهم جميعا بان تبين ان الحشيش ذكر استرد ذلك من اخيه وان تبين انه اشى فالمفقوس سالم
للابن ابنة اح حشيش وابنة اس اح حشيش وابن ابن اس اح معروف فعلى قول اصحابنا رح
المال بينهم اثلاثا فان لم يكن للابنة وارث غير هذين الحشيشين فالمال كله للعليا في قولنا لا يها استان
وابنة اح مقدمة في التمييز ابنة اس اح فان ترك ستا حشيش واخنا حشيش وما تناقل
ان يستبين امرهما فللابنة الصف والثاني للاخت في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الاول
وعندهم ورح لا يها استان والاخت مع البنت عصبة وان ترك اخنا حشيش وابنة اح حشيش
فعلى قولنا للاخت الصف والعصبة الصف لان الحشيشين ابنا فلاخت البصف والثاني للعصبة
لا شيء لابنة الاح وان لم يكن للميت عصبة فالمال كله للاخت بالعرض والرد فبالد لا شيء لدوى
لارحامهم مع رد دوى السهم وابنة الاح من دوى الازحلم وكذا لو ترك ابنة حشيش وابنة اح
حشيش ولا عصبة له فالحوائج على ما وصفنا في الاخت فان ترك ابنة حشيش وابنة اس حشيش
وابنة ابن ابن حشيش فبعضها على قولنا الحاشات اثاث وللعليا الصف والوسطى السدس تكبله
للتلثين والثاني للعصبة ولا شيء للسلطان وان لم يكن للميت عصبة فالباقي يرد على العليا والوسطى
اربا على قدر ما ورثتها فان ترك ابنة وثلاث بنات ابن بعضهن اسئل من بعض حاشا كلهن
وعصبة فبعد بالابنة الصف وللعليا السدس والثاني للعصبة لان الحاشات اثاث ما لم يستنس حالهن
وان لم يكن له عصبة فالباقي يرد على الابنة والابن على قدر ميراثهما اربا فان كان اسئل
صهين علام معروف فبعد بالابنة الصف وللعليا من بنات الابن السدس تكبله للتلثين والثاني
بين الذكر الاسئل وبين الوسطى والسعلى للذكر مثل حظ الانثيين لا يها اثنيان والد بكر من
اولاد الابن يعصب من فوقه من الابن ممن لم يأخذ شيئا بالعريضة رجل مات وترك امرأته
واخوين

واخوين لأمه واختا لآب وام هي ختنى فعند المرأة الربع وللأخوين للام الثلث وما بقي فهو للأخت الختنى فان ترك مع ذلك اما فني قولنا للام السدس سهمان من اثنا عشر وللدة الربع ثلثة وللأخوين لام اربعة وللختنى ما بقي لان اقل النصيبين نصيب الذكر هنا كذا في المبسوط لشهس الأئمة السرخسي * الباب السابع في ذوى الارحام وذوى الارحام كل قريب ليس بذى سهم ولا حصبة وهم كالعصباء من انفرد منهم اخذ جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار * وذوى الارحام اربع اصناف صنف ينتمي الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وصنف ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وصنف ينتمي الى ابوي الميت كبنات الاخوة لآب وام واولاد واولاد الاخوة لام واولاد الاخوات يطها وصنف ينتمي الى جدى الميت كالا عمات لآب وام واولادهم والعمات واولادهن والاخوال والخالات واولادهم وبنات الاعمام لآب وام واولادهم فلهذا وكل من يداي بهم ذوى الارحام الاولى الصنف الاول وان كان بعدهم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ^{الصنف} ترتيب العصباء وهو المأخوذ كذا في الكافي * ذكر رضي الدين النيسابوري رح في فرائضة الله لا يرث من الصنف الثاني وان قرب وهناك اجد من الصنف الاول وان بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى والمعقول عليه من جهة مشايخنا شرح تقديم الصنف الاول مطلقا ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قال وهكذا ذكره الاستبصار المصدر الكوفي في فرائضه وعلى هذا بنت البنت وان سفلت اولى من اب الام كذا في الاختيار شرح المختار * وانما يرث ذوى الارحام اذ لم يكن احد من اصحاب الفرائض ممن يرث عليه ولم يكن حصبة واجمعوا على ان ذوى الارحام لا يجتمعون بالزوج والزوجة اي يرثون معهما فيعطى للزوج والزوجة نصيبه ثم يقسم الباقي بين ذوى الارحام كما لو انفردوا مثله زوج وبنت بنت وخالة وبنت مع الزوج النصف والباقي لبنت البنت ثم الاولى بالميراث من الصنف الاول الا قرب الى الميت كبنت البنت اولى من بنت بنت البنت فان استوفوا في الدرجة اي في القرب فولد الوارث اولى سواء كان ولد نصبة او ولد صاحب فرض كبنت بنت الابن اولى من ابن بنت البنت وابن بنت ابن اولى من ابن بنت بنت كذا في الكافي * واختلفوا في

ولولد الوارث والجميع انه ليس باولى كذا في خزانة المفتين * وان استوراى القرب وليس
فيهم ولد الوارث فالمال يقسم بينهم على السواء ان كانوا ذكورا كلهم وان كانوا مختلطين
فلذلك مكر مثل حظ الاشبين وهذا بخلاف ان اتفقت صفة الاصول اى الآباء والامهات
فى المذكورة والانثى وان اختلفت صفة الاصول فعند ابي يوسف ربح يعتبر ابدان التروع ويقسم
المال بينهم على السواء ان كان الكل ذكورا او كان الكل انثى وان كانوا مختلطين فلذلك مكر مثل حظ
الاشبين وعند محمد ربح يؤخذ العدد من ابدانهم والوصف من البطن الذي اختلف حتى
لو ترك ابن بنت وبنت بنت فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان صفة
الاصول متفقة وكذا لو ترك ابن ابن بنت وبنت بنت بنت وبنت بنت بنت فالمال بينهما للذكر مثل
حظ الانثيين لا يتأق الاصول وهذا بخلافه ولو ترك بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فعند
ابى يوسف ربح المال بينهما نصفان باعتبار الابدان هما وعند محمد ربح المال بينهما اثلاثا ثلثاه لبنت ابن
البنت وثلثه لبنت بنت البنت اعتبارا للاصول كانه مات عن ابن بنت وبنت بنت بنت ثم ما
اصاب ابن البنت فولد له وما اصاب بنت البنت فولد لها ولو ترك ولدي بنت بنت ولدي
ابن بنت فعند ابي يوسف ربح المال بينهما باعتبار الابدان على ستة لكل ذكر سهمان ولكل
انثى سهم وعند محمد ربح يقسم باعتبار الاصول فيجعل كانه ترك بنت بنت وابن بنت فيكون
ثلاثا المال لابن البنت وثلثه لبنت البنت ثم ما اصاب ابن البنت يقسم بين ولديه اثلاثا ثلثاه
لابنه وثلثه لبنته وما اصاب بنت البنت يقسم بين ولديها اثلاثا ثلثاه لابنها وثلثه لبنتها
فيكون الفسمة من تسعة ولو ترك بنتي ابن بنت وابن بنت بنت فعند ابي يوسف ربح ظاهر
وعند محمد ربح يقسم بينهم اخماسا خمس المال لابن بنت بنت واربعة اخماسه لبنتي
ابن بنت كانه مات عن ابني بنت وبنت بنت فما اصاب بنت البنت فولد لها وما اصاب
الابن فولد له ولو ترك ابني بنت بنت بنت وبنت ابن بنت وابنتي بنت ابن بنت
فعند ابي يوسف ربح المال بين التروع اسباعا باعتبار ابدانهم وعند محمد ربح يقسم المال على
اعلى الخلاف اى فى البطن الثاني اسباعا باعتبار عدد التروع فى الاصول اربعة اسباعه
لبنتي بنت ابن البنت نصيب جد هما وثلثة اسباعه وهو نصيب البنتين يقسم على ولديهما فى البطن
الثالث ايضا فنصفها لبنت ابن بنت البنت نصيب ابيها والنصف الآخر لابنتي بنت بنت البنت

أم الأم وهذا الجواب على قول من لا يعتبر المذلي بالوارث كذا في خزانة المفتين * والصنف
 الثالث وهو تليهم بنوع الأول بنات الأخوة وأولاد الأخوات لأب وأم وأولادهم والثاني بنات
 الأخوة وأولاد الأخوات لأب وأم وأولادهم والثالث أولاد الأخوة والأخوات لأم وأولادهم فإن
 كانوا من النوع الأول أو الثاني فهم كالصنف الأول في تساوي الدرجة والقرب والأدلاء
 بوارث والتسمة وإن اختلفوا في ذلك فعند أبي يوسف ربح يعتبر الأبدان وعند محمد ربح يعتبر
 الأبدان بوصف الأصول كذا في الاختيار شرح المختار * مثاله بنت الأخت أولى من بنت
 بنت الأخت لأنها أقرب بنت ابن الأخ أولى من بنت بنت الأخ لأنها ولد الوارث بنت أخت
 وابن أخت فالأخت بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين بنت ابن أخ وابن أخت بنت بنت أخت
 فعند أبي يوسف ربح يعتبر الأبدان وعند محمد ربح خمس المال لبنت بنت الأخت ولثلاثة
 الأخماس لابن بنت الأخ وثابت أربعة الأخماس لبنت ابن الأخ ابن أخت لأب وأم وبنت أخ
 لأب وأم فإن يوسف ربح يعتبر الأبدان دون الأصول فبعدة ثلث المال لبنت الأخ لأب وأم ولثلاثة
 لأخت لأب وأم والكلام في أولاد الأخوات والأخوة لأب كالكلام في العريق الأول عند
 مدعيهم كذا في خزانة المفتين * وإن كانوا من النوع الثالث فالأخت بينهم بالسوية ذكورهم وإناثهم
 فيه سواء باعتبار أصولهم ولا خلاف فيه الأمازيغي شاذ عن أبي يوسف ربح أنهم يقسم للذكر
 مثل حظ الأنثيين وإن كانوا من الأنواع وتساووا في الدرجة فالمذلي بوارث أولى ثم عند
 أبي يوسف ربح من كان بينهم لأب وأم أولى ثم لأب ثم لأم وعند محمد ربح يقسم المال على أصولهم
 ويقال نصيب كل أصل إلى فرجه * مثاله ثلث بنات أخوات متفرقات عند أبي يوسف ربح المال
 كله لبنت الإختلاف بين وعند محمد ربح لها ثلثة أخماس ولبنت الأخت من الأب خمس
 ولبنت الأخت لأم خمس باعتبار الأصول فربما وردا ثلث ثبات أخوة متفرقتين عند أبي يوسف
 ربح كل المال لبنت الأخ من الأبوين وعند محمد ربح لبنت الأخ من الأم السدس والباقي لبنت
 لأخ من الأبوين بنت أخت لأب وبنت أخت لأم المال للأولى عند أبي يوسف ربح لأنها
 أولى وعند محمد ربح لها ثلثة أرباع وللأخرى الربع وربما وردا اعتبارا بالأصول أبنا أخت لأبوين
 بنت أخت لأم عند أبي يوسف ربح المال للابنين وعند محمد ربح ابنا أخت كالأختين فيقسم

المال بينهم على خمسة واولاد هؤلاء كاصولهم المدلي بوارث اولي اذا استووا مثله ابن ابن اخ
لام وابن بنت اخ لابوين وبنت ابن اخ لاب المال للبنت لانها تدلي بوارث كذا في الاختيار
شرح المختار * الصنف الرابع اذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم يتأخر
في جميع الاصناف وان اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متحدا بان كان الكل من جنس واحد الا قوتى
اولي بالاجماع اي من كان لاب وام اولي ممن كان لاب ومن كان لاب اولي ممن كان
لام ذكورا كانوا او اناثا كذا في الكافي * ثم ولد الوارث اولي فان كان احدهما ولدا للوارث
غير انه ذوقرابة واحدة والاخرى ولد ذى الرحم لكن ذاقرا بنين الصحيح ان ذاقرا بنين
اولي * مثاله بنت ابن عم لاب وابن ابن عمه لاب وام فالثاني اولي كذا في خزائن المفتين *
وان كانوا ذكورا واناثا واستوت قرابتهم فلذلك كمثل حظ الاثنين نعم زيمة كلاهما لام واخا
وخالة كلاهما لاب وام اولاب اولام وان كان حيز قرابتهم مختلفا كعمه لاب وام وخالة لام
او خال لاب وام وعمه لام فالثلاثان لقراية الاب وهو نصيب الاب والثلث لقراية الام وهو نصيب
الام وكذا في اولادهم اولهم بالمراث اقربهم الى الميت من ابي جهة كان وان استووا في القرب
وكان حيز قرابتهم متحدا فولد العصبية اولي كبنت العم وابن العمه كلاهما لاب وام اولاب فاما
كله لبنت العم وان كان احدهما لاب وام والاخر لاب المال كله لمن له قوة القرابة يانه ثلث عمات
عمه لاب وام وعمه لاب وعمه لام وثلاث خالات خالة لاب وام وخالة لاب وعمه لام فثلث المال
لعمات كله للعمه لاب وام لقوة القرابة وثلاث الخالات كله للخالة لاب وام لقوة القرابة خالة
لاب وام وخال لاب وام وعمه لاب وام وعمه لاب فثلث المال للعمه التي لاب وام لقوة القرابة
وثلاثة بين الخال والخالة لاب وام للذكر مثل حظ الاثنين وقسم من تسعة * بنت الخال لاب وام
وبنت العمه لام فثلث المال لبنت العمه والثلث لبنت الخال * بنت خالة لاب وام وبنت عم لام
فالثلاثان لبنت العم لام والثلث لبنت الخالة بنت عم لاب وام وبنت عمه لاب وام فاما كله لبنت
العم لانها ولد العصبية بنت عمه لاب وبنت عمه لاب وام فاما كله لبنت العمه لاب وام لقوة
القرابة بنت خالة لاب وام وبنت خال لاب فاما كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي *
قال رضاعلم بان الاقرب من اولاد العمات والاخوال والخالات مقدم على الابعد في الاستحقاق
سواء اتحدت الجهة او اختلفت والتفاوت بالقرب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم

ذو بطن واحد فهو أقرب ممن يكون ذو بطنين وذو البطين أقرب من ذي ثلثة بطون وبيانه
 فيما اذا ترك بنت خالة وبنت بنت خالة وابنت ابن خالة وابن ابن خالة فالميراث لبنت الخالة
 لانها أقرب بدرجة وكذلك ان ترك بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه الاولى بالمال لانها
 اقرب بدرجة وان كانا من جهتين مختلفتين وان ترك بنت العمة مع ابنة خالة واحدة فلبنت
 العمه الثلثان ولابنة الخالة الثلث وان كان بعض هؤلاء ذوقرا بيتين وبعضهم ذوقراية واحدة
 فعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لابن الاولى من الذي لام ذكرنا
 كان او ابنتى بيانه فيما اذا ترك ثلث بنات عمات متفرقات فان المال كله لابنة العمه لاب وام
 وكذلك ثلث بنات خالات متفرقات فان ترك ابنة خالة لاب وام وابنة عمه لاب وام فلا بنة
 العمه الثلثان ولابنة الخالة الثلث وكذلك ان كان احدهما ولد عصبة او ولد صاحب فرض فعند
 اتحاد الجهة يقدم ولد العصبة وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا بل يعتبر
 المشا واذا فى الاتصال بالميت بيانه فيما اذا ترك ابنة عم لاب وام اولاب وابنة عمه فالمال كله
 لابنة العم لانها ولد عصبة ولو ترك ابنة عم وابنة خال او خالة فلا بنة العم الثلثان ولابنة الخال
 او الخالة الثلث لان الجهة مختلفة هاولا يترجح احدهما بكونه ولد عصبة وهذا في رواية ابن ابي
 عيران عن ابي يوسف راجح فاما في ظاهر المذهب ولد العصبة الاولى سواء اختلفت الجهة وانحدت
 لان ولد العتبة اقرب اتصالا بوارث الميت مكانه اقرب اتصالا بالميت فان كان قوم من هؤلاء
 من قبل الام من بنات الاخوال او العجالات وقوم من قبل الاب من نساء العمات والاعمام
 لام فالمال مقسوم بين العريقين اثلاثا سواء كان من كل جانب ذوقرا بيتين او من احد الجانبين
 ذوقراية واحدة ثم ما صاب كل فريق فيما بينهم يترجح جهة ذى القرابتين على ذى قرابة
 واحدة وكذلك يترجح فيه من كان قرابته لاب فعلى من كان قرابته لام فان استويا فى القرابة
 فالقسمة بينهم على الايدان في قول ابي يوسف راجح الآخر وعلى اول من يقع الخلاف به من
 الآباء في قول ابي يوسف راجح الاول وهو قول محمد راجح بيانه فيما اذا ترك ابن خالة وابنة
 خالة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الايدان لان الآباء قد اتفقت فان ترك ابنة
 خال وابن خالة فعلى قول ابي يوسف راجح الآخر لاين الخالة الثلثان ولابنة الخال الثلث وعلى
 قول محمد راجح على عكس هذا ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين

ولو ترك ابن عمه وابنة عم فان كانت ابنة عم لاب وام اولاب فهي اولى لانها تولد بعينية وابن العمه ليس بولد مصيبة وان كانت بنت عم لام فعلى قول أبي يوسف رح الآخر المال بينهما اثلاثا على الابدان لابن العمه الثلثان وليت النعم الثلث وعند محمد رح على عكس ذلك باعتبار الآباء وهذا اذا كان ابن العمه لام فاما اذا كان ابن عمه لاب وام فهو اولى بجميع المال لابنة ذو قرابتين وكذلك اذا كان ابن عمه لاب لان ادلاء بقرابة الاب وفي استحقاق العصوبة يقدم قرابة الاب على قرابة الام فان ترك الميت خالة للام او خالا للام فالميراث له ان لم يكن معه غيره وان تركهما جميعا فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اثلاثا باعتبار الابدان فان ترك خالة للام وعمه للام فقد ذكر ابو سليمان من اصحابنا ان المال بينهما اثلاثا ثلثاه للغة والثالث للخالة ثم على ظاهر الرواية يستوي ان يكون لهما قرابتان او يكون لاحدهما قرابتان والاخرى قرابة واحدة فان ترك عمه الاب وعم الاب فالمال كله للعم الاب ان كان لاب وام اولاب لانه عصبه وان كان لام فالمال بينهما اثلاثا على الابدان في قول أبي يوسف رح الآخر وعلى المدلى به في قوله الاول وهو قول محمد رح وان كان هناك عمه الاب وخالة الاب فعلى رواية أبي سليمان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فان اجتمع الفريقتان يعني عمه الاب وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فلقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم قسمة كل فريق بين كل فريق في هذا الفصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب يكون احدهما ذا قرابتين والاخر ذا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فريق يترجم ذو قرابتين على نحو ما بينا في الفصل المتقدم والكلام في اولاد هؤلاء بمنزلة الكلام في آبائهم ولكن عندنا عدم الاصول فاما عند وجود واحد من الاصول فلا شيء للاولاد كما لا شيء لاحدهما من اولاد العبات والعجالات عند بقاء عمه وخالة للميت ومنصور في هذا الجنس شخص له قرابتان بانه في امرأة لها اخ لام واخت لاب فتزوج اخوها لام اختها لا يبيها فولد بينهما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لاب وهي ايضا عمته لام كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي *

الباب الثامن في حساب الفرائض السهام المقدرة ستة السدس والثالث والثلثان جنس واحد والثلث والرابع والنصف جنس واحد ولكن سهم من هذه السهام مخرج فالنصف يخرج من سهمين وما عداه يخرج كل سهم من اسمه كالثلث من ثمانية والرابع من اربعة والثالث والثلثان

من ثلثة في السدس من ستة وأن اجتمع الربع مع كل الآخر اضع بعضه فاصله من اثنا عشر وان
اجتمع النصف مع كل الآخر اضع بعضه فاصله من اربعة وعشرين كذا في المحيط * واذا اختلف
النصف بكل الآخر اضع بعضه فحي من ستة كذا في خزائنه المغنين * واذا صحت العريضة وان
انقسمت سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاضرب عدد رؤس من انكسر
في اصل المسئلة وعوليا ان كانت عائلة فما خرج صحت منه المسئلة مثاله امرأة وأخوان للمرأة
الربع سهم يبقى ثلثة لا يستقيم على اخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في اربعة تكن ثمانية منها تصح
وان وافق فيها منهم عدد هم فاضرب وفق عدد هم في المسئلة مثاله امرأة وستة اخوة للزوجة الربع
يبقى ثلثة لا يستقيم على ستة وبينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد هم وهوانان في اصل المسئلة
وهو اربعة تكن ثمانية منها تصح كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلثة في اثنين يكن ستة
لكل واحد سهم * آخر زوجة وستة اخوة وثلاثة اخوات لابوين اصلها من اربعة للزوجة سهم يبقى
ثلاثة لا يستقيم على خمسة عشر لكن بينهما موافقة بالثلث فخرج الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة
فاضرب الخمسة في اربعة يكن عشرين منها تصح وان انكسر على فريقين فاطلب الموافقة بين سهام
كل فريق وعددهم ثم بين العددين فان كانا متماثلين فاضرب احدهما في اصل المسئلة وان كانا
متماثلين فاضرب اكبرها وان كانا متوافقين فاضرب وفق احدهما في الآخر فما خرج في المسئلة
وان كانا متباينين فاضرب فكل احدهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة مثاله ثلثة اعلم وثلث
بات للبات الثلثان يبقى سهم للاصنام فقد انكسر على فريقين وهما متماثلان فاضرب عدد
احدهما وهو ثلثة في اصل المسئلة يكن تسعة منها تصح * آخر خمس جدات وخمس اخوات
لابوين وهم اصلها من ستة ولا موافقة بين السهام والا فإعداد لكن الاعداد متماثلة فاضرب
احدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلثين منها تصح * آخر جدة وست اخوات لابوين وتسع اخوات
لام من ستة ونقول التي سبعة للجدة سهم وللأخوات للام سهمان ولا موافقة وللأخوات لابوين
اربعة وبينهما موافقة بالنصف فخرج الى ثلثة وهي داخلية في التسعة فاضرب تسعة في اصل المسئلة
وهي سبعة يكن ثلثة وستين منها تصح * آخر بنت وست جدات واربع بنات لابن وهم من ستة
ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤس وهي الستة والاربعة موافقة بالنصف فاضرب

نصف أحدهما في الآخر يكن اثنا عشر ثم اثنا عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين منها
 تصح * آخر زوجة وستة عشر اختالام وخمسة وعشرون عمارع وثلاث وما بقي أصلها
 من اثنا عشر وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة بالربع فيرجع إلى أربعة وبين الأعمام
 وسهامهم موافقة بالخمس فيرجع إلى خمسها وهي خمسة ولا موافقة بين الأعداد فيضرب
 أحد العددين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في أصل المسئلة
 اثنا عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح وإن أنكر على ثلث فرق أو أكثر فذلك يطلب
 المشاركة أولًا بين السهام والأعداد ثم بين الأعداد والأعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقتين
 في المدخله والمائة والموافقة والمباينة ولا ينصور الكسر على أكثر من أربع فرق في الفرائض
 وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضرب في أصل المسئلة مثاله
 أربع زوجات وثلاث جدات واثنا عشر عما أصلها من اثنا عشر للزوجات الربع ثلثة للجدات
 السدس سهمان وللأعمام ما بقي سبعة ولا موافقة بين الأعداد والسهام لكن الأعداد من المدخله
 فاضرب أكثرها وهو اثنا عشر في أصل المسئلة يكن مائة وأربعة وأربعين منها تصح كان للزوجات
 ثلثة في اثنا عشر ستة وثلثين لكل زوجة تسعة وكن للجدات سهمان في اثنا عشر أربعة وعشرين
 لكل جدة ثمانية وكان الأعمام سبعة في اثنا عشر أربعة وثمانين لكل عم سبعة * آخر ست
 جدات وتسع بنات وخمسة عشر عما أصلها من ستة للجدات سهم لا ينقسم ولا موافقة والبنات
 أربعة كذلك وللأعمام سهم كذلك وتبين أعدادهم موافقة فاضرب ثلث الجدات وهو اثنان
 في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية عشر ثم اضرب وفقها الثلث وهو ستة في عدد الأعمام
 وهو خمسة عشر يكن تسعين ثم اضرب التسعين في أصل المسئلة ستة يكن خمسمائة وأربعين
 منها تصح * آخر زوجتان وعشر جدات وأربعون اختالام وعشرون عما أصلها من اثنا عشر
 للزوجتين الربع ثلثة لا ينقسم ولا موافقة والجدات السدس سهمان لا ينقسم لكن بينهما
 موافقة بالنصف فيرجع إلى نصفها وهو خمسة وللأخوات الثلث أربعة لا ينقسم ويوافق بالربع
 فيرجع إلى ربعها وهو عشرة وللأعمام ما بقي وهو ثلثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة
 داخله في العشرين فاضرب عشرين في أصل المسئلة اثنا عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح *
 آخر أربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانية عشرة بنتا وستة أعمام أصلها من أربعة وعشرين

للروحاني الثمن ثلثة لا يستقيم ولا يوافق والجدات السدس اربعة كذلك والبنات اللسان
سنة فشرية هما موافقة بالصف ميرجع الى الصف وهي تسعة بقي للاعمام سهم معا اربعة
وخمسة عشر وتسعة وستة وبن التسعة والسنة موافقة بالثلث فاصرب ثلث احدى ما في الآخر
يمكن ثمانية عشر وبها وبن الخمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فاصرب ثلث احدى ما في الآخر
يكن تسعين وهي توافق الاربعة بالصف فاصرب اثنين في تسعين يكن مائة وثمانين اصرىها
في اصل المسئلة اربعة ومشرين يكن اربعة آلاف وثلثمائة ومشرين منها تصح * آخر روحاني
وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام من اربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلثة لا يتقسم
ولا يوافق والبنات الثلثان ستة عشر بينهما موافقة بالصف ميرجع الى خمسة والجدات السدس
اربعة بينهما موافقة بالصف ايصاير جمع اليها ثلثة وللعمام سهم معا اثنان وخمسة وثلثة وسبعة
كلها مائة فاصرب اثنين في خمسة يكن عشرة اصرىها في ثلثة يكن ثلثين اصرىها في سبعة يكن
مائتين ومثيرة اصرىها في اصل المسئلة يكن خمسة آلاف واربعين كذا في الاختيار شرح المختار *
خمس الاحوات لاب وثلث احوات لام وسبع جدات واربع روحات اصلها من اثنا عشر
وتعول التي سبعة عشر للاحوات لاب الثلثان ثمانية لا يتقسم عليهن ولا يوافق ولا حوات لام
الثلث اربعة لا يتقسم عليهن ولا يوافق والجدات السدس سهمان لا يتقسم عليهن ولا يوافق
والزوجات الربع ثلثة لا يتقسم عليهن ولا يوافق والخمسة لا يوافق الثلثة فاصرب احدى ما في الاخرى
تبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا يوافق الاربعة فاصرب احدى ما في الاخرى تبلغ ستين والستون
لا يوافق السبعة فاصرب احدى ما في الاخرى تبلغ اربعمائة وعشرين ثم اصرى اربعمائة وعشرين
في الفريضة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة واربعين فيها تصح كذا في التبيين * الباب التاسع
في معرفة التوافق والتنازل والتداخل والتمايز اجلم ان كل عدد من هذه الاقسام
الاربعة اما المتماثلان فيها المتساويان كالثلثة والثلثة والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالدقة
واما المتداخلان بكل عددين احدى جزء الآخر وهوان لا يكون اكبر من نصبه كالثلثة
مع النسخة والاربعة مع اثنا عشر والثلثة ثلث التسعة والاربعة ثلث اثنا عشر والاربعة نصف الثمانية
وكذلك الثلثة مع الستة طريق معرفة ذلك ان يسبق الاقل من الاكبران ممي بهما متداخلا
كالخمسة والاربعة مع العشرين فانك اذا اسقطت الخمسة من العشرين اربع مرات او الاربعة خمس

مرات فنت العشرون فقلت انهما متداخلا ان تقول كل عدد ينقسم الاكثر على الاقل
 قسمة صحيحة فهما متداخلا كما ذكرنا فانك اذا قسمت العشرين على الخمسة بجي أربعة اقسام
 قسمة صحيحة وكذلك اذا قسمتها على الاربعة بجي خمسة اقسام قسمة صحيحة واما المتوافقان
 فكل عددان لا يقيني احدهما الآخر ولا ينقسم عليه لكن يقينهما عدد آخر فيكونان متوافقين بجزء
 العدد اذ يقيني كالثنائية مع الاثنى عشر يقينهما اربعة فهما متوافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع
 خمسة وعشرين يقينهما خمسة فتوافقهما بالخمس وقد يقينهما اعداد كاثنا عشر وثمانية عشر فانهما
 يقينهما الستة والثلاثة والاثنان فيؤخذ جزء الوفق من اكثر الاعداد فيكون اخضر في الضرب
 والحساب وطريق معرفة الموافقة ان ينقص احدهما من الآخر بقدر الباقي فخذ جزء الموافقة من
 ذلك كخمس عشر مع خمسة وعشرين فانك اذا نقصت منها الخمسة عشر يبقى عشرة فاذا نقصت
 العشرة من خمسة عشر يبقى خمسة وطريق معرفة جزء الموافقة ان تقسب الواحد الى العدد الباقي
 فما كان من نسبة الواحد اليه فهو جزء التوافق بمثاله ما ذكرنا بقي خمسة انسب الواحد اليها
 يكن خسا فاعلم ان الموافقة بينهما بالاخماس وان كان الجزء المقتني للعدد ينقسم اكثر من عشرة
 كالستة والثلاثين والاربعة والخمسين فالذي يقينهما ثمانية عشر * واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون
 يقينهما احد عشر * وثلاثون وخمسة واربعون يقينهما خمسة عشر فانظر فان كان المقتني فردا او لا
 وهو الذي ليس له جزء صحيح ابي لا يتركب من ضرب عدد في عدد كاحد عشر فقل الموافقة
 بينهما لجزء من احد عشر لانه لا يمكن التعبير عنه صحيحا بشي آخر فان كان العدد المقتني زوجا
 كالثنائية عشر فمما ذكرنا او فردا مكررا وهو الذي له جزآن صحيحان او اكثر كخمس عشر فان لها
 جزئين صحيحين وهو الخمس ثلاثة والتك خمسة يسمى مركبا لانه يتركب من ضرب عدد في عدد
 وهو ثلاثة في خمسة فان شئت ان تقول كما قلت في الفرض الاول هو موافق بجزء من خمسة عشر وجزء
 من ثمانية عشر وان شئت ان تنسب الواحد اليه بكسرين يضاف احدهما الى الآخر فتقول
 في خمسة عشر موافقة بثلث الخمس وفي ثمانية عشر بثلث السدس وقس عليه نظائره * واما المتباينان
 فكل عددان ليسا متداخلين ولا متماثلين ولا يقينهما الا الواحد كالخمس مع السبعة او السبعة مع
 التسعة واخذ عشر مع العشرين وامثاله كذا في غير المقتني * واذا صحبت المسئلة بما تقدم من
 الطرق وارتدت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسئلة

فيما صرته في اهلها ما خرج فهو نصيب ذلك العريق ومعرفة نصيب كل وارث ان تصرف
 سهامها فيما صرته في اصل المسئلة يخرج نصيبه مثاله اربع زوجات وست اخوات لاويين وعشرة
 اعمام اضلها من انا عشر للزوجات الربع ثلثة لا يستقيم ولا يوافق ولا اخوات الثلثان ثمانية
 لا يستقيم لكن يوافق بالصف يرجع الى ثلثة ولا اعمام واحد ههما الزبعة وثلثة وعشرة بنين الاربعة
 والعشرة موافقة بالصف فاصرب نصف احدهما في الآخر يكن عشرين ثم اصرب العشرين
 في ثلثة يكن ستين اصربها في اصل المسئلة انا عشر يكن سبع مائة وعشرين منها نصيب فادا اردت
 ان تعرف نصيب كل عريق فقل كان للزوجات ثلثة مصرونة فيما صرته في اصل المسئلة وهي
 ستون يكن مائة وثمانين وكان للاخوات ثمانية مصرونة في ستين يكن اربع مائة وثمانين وكان
 للاعمام سهم في ستون يكن ستمين واد اشئت ان تعرف نصيب كل وارث فقل كان لكل زوجة
 ثلثة ارباع سهم بمصرونة في ستين يكن خمسة اربعين وكان لكل اخت سهم وثلث في ستين يكن
 ثمانين ولكل عم عشرا سهم في ستين يكن ستة مائة ارباع تصحيح المسائل ومعرفة نصيب كل عريق
 وكل وارث نفس عليه امثاله واعمل بما اوصحنه من الطرقي فجد كذلك ان شاء الله تعالى * وطريق
 آخر لمعرفة نصيب كل فرد ان تقسم المصروب على اتي فريق شئت ثم اصرب الخارج في نصيب
 ذلك العريق فالجواب نصيب كل واحد من ذلك العريق مثاله ما تقدم من مثبلة المصروب
 ستون تقسمه على الزوجات اربع يخرج خمسة عشر تصوبها في نصيب الزوجات وهي ثلثة يكن
 خمسة واربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الاخوات يخرج لكل اخت عشرة نصربها
 في سهامهن وهي ثمانية يكن ثمانين هي لكل احب ولو قسمتها على الاعمام يخرج ستة فاصربها
 في نصيبهم وهو سهم يكن ستة لكل عم * وطريق آخر طريق البينة ان تنسب السهام لكل عريق من اصل
 المسئلة الى عدد رؤسهم ثم تعطي بمثل تلك السبعة من المصروب لكل واحد من اجد العريق مثاله
 مسئلتنا مثول سهام الزوجات ثلثة تنسبها الى عدد هن اوهو اربعة يكن ثلثة ارباع المصروب وهو
 خمسة واربعون فكذا تعمل في نصيب الاخوات والاعمام كذا في الاختيار شرح المختار * الباب العاشر
 في العول قال رضي الله تعالى عنه اعلم ان العرائض ثلثة قرينة همدالة وقرينة فاصرة وقرينة عالة
 فالقرينة العادلة هوان يستوي سهام اعضاء العرائض لسهام المال بان ترك اخنتين لارب وام واختين
 لام

لام فلاختين لام الثلث ولاختين لاب وام الثلثان وكذلك ان كان سهام اصحاب الفرائض دون سهام المال وهناك عصبية فان الباقي من اصحاب الفرائض يكون للعصبية فهو فريضة عادلة وام الفريضة المقصورة ان يكون سهام اصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصبية بان ترك اختين لاب وام وام فلاختين لاب وام الثلثان ولام السدس ولا عصبية في الورثة لياخذ ما بقي فالحكم فيه البر والفریضة العادلة ان يكون سهام اصحاب الفرائض اكثر من سهام المال بان كان هناك ثلثين ونصفا كالزوج مع الاختين لاب وام ومع الام او نصفين وثلثا كالزوج مع الاخت الواحدة لاب وام ومع الام فالحكم في هذا العول في قول اكثر الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط والعول هو زيادة السهام على الفريضة فتعول المسئلة التي يساهم الفريضة ويدخل التنصاف عليهم على قدر حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالديون والوصايا اذا ضاقت التركة عن ايفاء الكل فانها تقسم عليهم على قدر انصافهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح المختار * واعلم ان اصول المسائل سبعة اثنان وثلاثة واربعه سبعة وثمانية واثنا عشر واربعه وعشرون اربعة منها لا تعول الاثنان والثلاثة والاربعه والثمانية وثلاثة تعول الستة والاثناس عشر والاربعه والعشرون فالسنة تعول الى عشرة وثلاثة عشر الى ثمانية عشر وثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر واربعه وعشرون تعول الى سبعة وعشرين لا غير هذا مثله تعرف هذه الاصول بها اما التي لا تعول فزوج واخت لابوين للزوج النصف والاخت النصف وكذلك زوج واخت لاب وسمي هاتان المسئلتان السيميتين لانه لا يورث المال بهريضتين متساويتين الا في هاتين المسئلتين بنت وعصبية نصف وما بقي اصلها من تنصيب اخوان لام واخ لابوين ثلث وما بقي اخوان لام واخ لاب ثلثان وما بقي اصلها من ثلثة اخوان لابوين واخنان لام ثلثان وثلث زوج وبنت وعصبية ربع ونصف وما بقي اصلها من اربعة زوجة وبنت وعصبية ثمن ونصف وما بقي اصلها من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي من ثمانية * امثلة العائلة جدة واخت لام واخت لابوين واخت لاب اصلها من ستة ونصف منها جدة واخنان لام واخت لابوين واخت لاب سدس وثلث ونصف وسدس اصلها من ستة وتعول الى سبعة زوج وام واخوان لام نصف وثلث وسدس من ستة وتسمى مسئلة الالتزام فانها الزام على مذهب بن

عباس بن يحيى الله به النبي عنهما لانه ان قال كما قلنا فقد حجب الام من الثلث الى السدس بالاختين ولا يقول به وان جعل للام الثلث وللاختين السدس فقد دخل النقص على اولاد الام وليس ذلك مذهبنا وهو خلاف النص ايضا وان جعل لهما الثلث فقد قال بالعول زوج وام واخت لا يوين نصفين ثلث ونصف اصلها من ستة وتقول الى ثمانية وهي اول مسئلة حالت في الاسلام ونعتني صدر خلافة عمر رضي الله عنه فاستشار الصحابة فرفضوا ما اشار اليه من رضى ان يقسم عليهم سديهم من نصيبهم الى ذلك زوج وام واختان لا يوين اصلها من ستة وتقول الى ثمانية زوج وام وثلث اخوات متبرقات اصلها من ستة وتقول الى تسعة للزوج ثلث وللأم سهم وللأخت لا يوين ثلث وللأخت لاب سهم السدس تكملته للثلاث زوج وام واختان لا يوين نصفين ثلث وسدس وثلثان اصلها من ستة وتقول الى عشرة وتسمى ام الغرور لانها اكثر الميراث لا تشبهت الا ربعة الزوائد بالغرور وتسمى ايضا الشريفة لان شريفا اول من قضى فيها زوجة واختان لا يوين واح لاب اصلها من اثنا عشر ونسج منها زوجة وجدة واختان لا يوين ربعين سدس وثلثان اصلها من اثنا عشر وتقول الى ثلثة عشر امرأة واختان لا يوين ربع وثلثان اصلها من اثنا عشر وتقول الى خمسة عشر امرأة وام واختان لا يوين ربع وسدس وثلثان اصلها من اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر ثلثة زوجة واختان واربع اخوات لا يوين ثمان اخوات لا يوين اصلها من اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر وتسمى ام الارامل لان في المسئلة كلها انا ب وهي مما يسأل فيقال رجل مات وترك سبعة عشر بنتا وسبع عشرة امرأة اصاب كل امرأة دينار وكيف يكون هذا صورتها اميرة وابيات وابين اصلها من اربعة وعشرين وتصح منها امرأة وبنان وابوان وسدان وثلثان اصلها من اربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين وتسمى المذوبة لان خلتا رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال على الفور صار ثمنها تسعا ومائة في خطبته ولو كان مكان الاموين جدة واب وبخدة وكذا وكذا لو كان مكان البنتين بنت وبنت ابن زوجة وام واختان لا يوين وابن كافرا وتسمى اوريق اصلها من اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر كما تقدم لان المحرم وهو الابن لا يحجب وعدين مسعود رضى يحجب الابن الزوجة من الربع الى الثمن اصلها من اربعة وعشرين وتقول الى احد وثلثين للزوجة الثمن ثلثة وللأم السدس اربعة ولا ولا الام الثلث ثمانية وللختين

لابوين اثنتان ستة عشر وتسمى ثلاثية ابن مسعود رضي وأعلم ان السنة متى مالت الى عشرة
او تسعة او ثمانية فالبيت امرأة قطعاً وان عالت الى سبعة احتمل ان يكون ذكر أو أنثى ومتى
عالت اتباع عشر الى سبعة عشر فالبيت ذكر والى ثلثة عشر وخمسة عشر يحتمل الامر ان
والاربعة والعشرون اذا عالت الى سبعة وعشرين فالبيت ذكر كذا في خزائن المفتين *

الباب الحادي عشر في الرد وهو ضد العول الفاضل عن سهام ذوي السهام يرد عليهم
بقدر سهامهم الا الزوجان وبه اخذا صحاحنا ونأخذ كذا في محيط السرخسي * واعلم ان جميع
من يرد عليه سبعة الام والجدة والبنات والابن والاخوات من الابوين والاخوات
لاب واولاد الام ويقع الرد على جنس واحد وعلى جميعهن وعلى ثلثة ولا يكون اكثر
من ذلك والسهام المردود عليها اربعة الاثنان والثلثة والاربعة والخمسة كذا في الاختيار
شرح المختار * ثم ينظر ان كان الرد على جميع من في المسئلة يسقط الزائد * مثال الاثنان جدة
واخت لام للجدة البندس والاخت السدس والباقي يرد عليهم بقدر سهامهم اما ما من ستة وعاد
بالرد الى سهمين فيكون المال بينهما نصفان * مثال الثلثة جدة واختان لام للجدة السدس سهم
من ستة وللاختين سهمان فجعل المسئلة من ثلثة * مثال الاربعة بنات وام فليثبت النصف لثلثة
من ستة وللأم السدس سهم فيكون المسئلة من اربعة * مثال الخمسة اربع بنات وام يكون
المسئلة من خمسة كذا في محيط السرخسي * وان كان في المسئلة من لا يرد عليه وهو الزوج
والزوجة فان كان جنسا واحدا فاعط فرض من لا يرد عليه من اقل مخارجهم ثم اقسم الباقي على
عدد من يرد عليه ان استقام كزوج وثلث بنات اعط الزوج فرضه الربع من اربعة والباقي
للبنات وهو ثلثة يصح عليهم وان لم يستقم عليهم فان كان بين رؤسهم وبه بقي من فرض من
لا يرد عليه موافقة فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وسبب بنات للزوج
الربع يبقى ثلثة لا تستقيم على البنات وبينهم وبين الباقي موافقة بالثلث فاضرب وفق رؤسهم
ونواثان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان يبقى ستة
تصح على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل رؤسهن وهي
خمس في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن عشرين منها تصح وان كان من لا يرد عليه
مع جنسين او ثلثة ممن يرد عليهم فاعط فرض من لا يرد عليه ثم اقسم الباقي على مسئلة من يرد

عليه ان يستقام ولا يضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فما بلغ
صحت منه المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه بما
بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه * مثال الاول زوجة واربع جدات وست اخوات لام للزوجة
الربع منهم يبقى ثلثه وسهام من يرد عليه ثلثه وقد استقام علي سهامهم * ومثال الثاني اربع زوجات
وتسع بنات وست جدات للزوجات الثمن سهم تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم عليها
ولا موافقة فاضرب سهام الرد وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن
اربعين منها تصح ثم اضرب سهام من لا يرد عليه وهو واحد في مسئلة من يرد عليه وهو خمسة يكن
خمس وسهام من يرد عليه وهي خمسة فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة يكن خمسة
وثلاثين للبنات اربعة للاخوات ثمانية وعشرون للجدات الخمس سبعة * مثال آخر زوجة وبنات
وبنت ابن وجد للزوجة الثمن تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام
من يرد عليه وهي خمسة في مخرج مسئلة من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن اربعين منها تصح
المسئلة واذا اردت التصحيح علي الرؤس فاعمل بالطريق المذكور والله اعلم كذا في الاختبار
شرح المختار * الباب الثاني عشر في المناصفة وهي ان يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة
كذا في محيط السرخسي * واذا مات الرجل ولم يقسم تركته حتى مات بعض ورثته فالرجال لا يخلو
اما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الاول فقط او يكون في ورثة الميت الثاني من لا يكون وراثا
للميت الاول ثم لا يخلو اما ان يكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الاولى سواء او يكون قسمة التركة
الثانية غير الوحة الذي قسمت التركة الاولى ثم لا يخلو اما ان تستقيم قسمة نصيب الميت الثاني من تركة
الميت الاول بين ورثته من غير كسر او يكسره ان كانت ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الاول لا يغير
في القسمة فانه تقسم قسمة واحدة لانه لا فائدة في تكرار القسمة بانه اذا مات وترك بنين وبنات ثم مات
احد البنين او احدي البنات ولا وارث له سوى الاخوة والاحوات قسمت التركة بين الباقيين علي
صفة واحدة للذكر مثل حظ الانثيين فيكتفي بقسمة واحدة بينهم واما اذا كان في ورثة الميت
الثاني من لم يكن وارثا للميت الاول فانه يقسم تركة الميت الاول اولاً لبيتين نصيب الثاني
من نفسه تركة الميت الثاني بعده فاما ان تستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة
الي الضرب

الى الضرب * وبإيانه فيما اذا ترك ابنا وابنة فلم يقسم التركة بينهما حتى مات الابن وخلق ابنة واختافان تركته الميت الاول تقسم اثلاثا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة واختا فللابنة النصف والباقي للاخت بالعصوة مستقيم ولا ينكسروا ان كان لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين ورثته فاما ان يكون بينهم وبين سهام فريضة موافقة بجزء او لا يكون بينهما موافقة فابن كان بينهما موافقة بجزء فانه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فريضة ثم تضرب سهام الفريضة الاولى في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني من تركته الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشيء فالسبيل ان تضرب سهام فريضة الميت الاول في سهام فريضة الميت الثاني فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني من تركته الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه * وبإيانه عند الموافقة ان يخلف الرجل ابنا وابنة ولم يقسم تركته لخصين مات الابن عن ابنتين وامرأة ولثلاثة بنين ابن وفريضة الميت الاول من ثلثة ثم مات الابن عن سهمين وخلف امرأة وابنة وثلثة بنين ابن وفريضة من ثمانية للمرأة الثلثين سهم وللأبنة النصف اربعة والباقي وهو ثلثة لبنى الابن الا ان قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو اربعة ثم تضرب فريضة الميت الاول وهو ثلثة في فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون اثنا عشر منه تصح المسئلة * ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول ان تضرب نصيبه وذلك سهمان في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون ثمانية * ومعرفة نصيب الابنة من فريضة الميت الاول ان تضرب نصيبها وهو اربعة في الجزء الموافق ايضا وهو سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلثة بين بنى الابن لكل واحد منهم سهم * وبإيانه المسئلة عند عدم الموافقة ان تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم يقسم تركته حتى مات

الا من اس رابعة فريضة الميت الاول ثلثة ثم مات الا من عن سهمين ووريثته ابنا ثلثة
 وقسمه السهمين على ثلثة لاستتيم والموافقة في شيء فتصرف العريضة في العريضة الثانية وذلك
 ثلثة في ثلثة فيكون تسعة * ومعرفة نصيب الا من ابيه كان نصيبه من تركه الميت الاول سهمين نصيبهما
 في العريضة الثانية وثلثة فيكون ستة * ومعرفة نصيب اثنى الميت الثاني ان تصرف نصيبه وذلك
 سهمان في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وذلك سهمان ابنا فيكون اربعة * ومعرفة
 نصيب ابيه الميت الثاني ان تصرف نصيبها وذلك سهمين في نصيب الميت الثاني من تركه الميت
 الاول وذلك سهمان فيكون لها سهمين وللان اربعة وكذلك ان مات بعض ورثة الميت الثاني
 قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على التقسيمات التي بينا وان كان في ورثة الميت الثالث من لم يكن وارثا
 للاولين فاسهل ان نخرج في فريضة الاولين كثر فريضة واحدة بالطريق الذي طنا ثم نظر الى نصيب الميت
 الثالث من تركه الاولين فان كان يسبقهم قسمته بين ورثته من غير كسر قسمته بينهم وان كان لا يستقيم
 بطريق فان كان بين نصيبه من التركتين وبين فريضة بقية ثلثة فحزب فقصرت على الحزب الموافق من
 فريضة ثم صرفت فريضة الاولين والباقي في ذاك الحزب تصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب الميت
 من تركه الاولين ان تصرف نصيبه في الحزب الموافق من سهم لم فريضة بما بلغ فهو نصيبه * ومعرفة نصيب
 كل واحد من ورثة الميت الثالث ان تصرف نصيبه في الحزب الموافق من نصيب الميت الثالث من تركه
 الاولين ما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهم موافقة شيء صرفت مبلغ العريضتين في سهام العريضة الثالثة
 فصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب الميت الثالث ان تصرف نصيبه في نصيب فريضة المبلغ وهو
 نصيبه من التركتين * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته ان تصرف نصيبه في نصيب الميت الثالث
 من التركتين فبالمبلغ وهو نصيبه * وبما جدا ان نقول رجل مات وترك اثنين فلم يقسم تركته حتى
 مات احدهما عن ابنة ومن تركه الميت الاول وطوا ح ثم ماتت الابنة عن زوج وام ومن تركه
 الميت الاول وهو عمة فريضة الميت الاول عن سهمين وابنا ثلثة ابنا فابن من سهمين وفريضة
 من سهمين ابنا لالة المصنف والباقي للاح وقسمه سهم على سهمين لا يستقيم فقصرت ابين
 في اثنين فيكون اربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وام وعم فيكون فريضة من ستة للزوج والمصنف
 ثلثة وللأم الثلث سهمان والباقي للعم وقسمه سهم على ستة لا يستقيم ولا موافقة في شيء فتصرف
 اربعة في ستة فيكون اربعة وعشرين منه تصح المسئلة نصيب الا من من الميت الاول اثنا عشر ومن

الميت الثاني ستة فيكون ثمانية عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو ما لهم في فرضيتها وهو ستة * وعرفة نصيب الزوج ان تضرب نصيبه وهو ثلثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون ثلثة اسهم فلام سهمان وما بقى وهو سهم فهو للعم واما عدة وجود الموافقة فصورته فيما ترك امرأة واما وثلث اخوات متفرقات فماتت الام وترك زوجها واما ومن تركه الميت الاول وهما الإختان فاخذت الاول لاب وام واخته لام ابنة الميت الثاني واخته لابه اجنبية عنها لم يقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وام وترك زوجها وابنة ومن تركه الميت الاول والثاني وهما الاخت لاب والاخت لام فالسبيل ان يصحح فرضية الميت الاول فيكون اصلها من اثنا عشر للمرأة الربع ثلثة وللام الممثلة سهمان وللأخت لاب وام النصف ستة والأخت لام السدس سهمان فيقول بثلثة فيكون القسم من خمسة عشر ثم ماتت الام من سهمين وترك زوجها وابنتين ففرضتهما من اثنا عشر للزوج الربع ثلثة وللبنتين الثلثان ثمانية والباقي للعم وهو سهم واحد وقسمته سهمين على اثنا عشر لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الاولى وهو خمسة عشر في ستة فيكون تسعين * وعرفة نصيب الام انه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثنا عشر مقسوم بين زوجها مستقيم ثم ماتت الاخت لاب وام وترك زوجها ابنة واختا لام لاب ففرضتهما من اربعة للزوج الربع سهم وللأخت لاب وللأخت لام الباقي سهم فتكون القسمة من اربعة ثم تنظر الى نصيبها من التركتين فتقول كان لها من التركة الاولى ستة ضربنا في ستة فيكون ستة وثلثين وكان لها من التركة الثانية اربعة ضربنا في الجزء الموافق من نصيب الام من التركة الاولى وهو سهم فيكون اربعة فان نصيبها من التركتين اربعون وقسمته ورثته على اربعين تستقيم ولو مات وترك ابنتين وابوين فمات احد الابنتين من ابنة ومن تركه الميت الاول وهو خ وجد وجدة فنقول فريضة الميت الاول من ستة لابوين السدسان والباقي وهو اربعة بين الابنتين ثم ماتت احد الابنتين عين سهمين وخلف ابنة وجد وجدة واخا فالفريضة من ستة لابنة النصف ثلثة وللجدة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والاخ بالمقامسة نصفين في قول زيد رضى وقسمته السهمين على ستة لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ثلثة ثم تضرب الفريضة الاولى وذلك ستة في ثلثة فيكون

ثمانية عشر منه تصح المسئلة * ومعرفة نصيب الميت الثاني ان تأخذ نصيبه من تركه الميت الاول وذلك سهمان فنسره في الجزء الموافق من فريضته وذلك ثلثة فيكون ستة * ومعرفة نصيب الابنة ان تصرب نصيبها وهولثة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك ثلثة فينفي لها ولجدة سهم والباقي بين الاخ والجدة نصمان بالمقاسمة رجل مات وترك امرأة وابنتين له منها وابوين فماتت احدى الابنتين عن زوج ومن تركه الميت الاول فهو جدها ابنيها وجدها ام الاب وامها واختها لاب وام ففريضة الميت الاول اصله من اربعة وعشرين وقسمته من سبعة وعشرين وهي المنبرية ثم ماتت احدى الابنتين من ثمانية اسهم وانما يتقسم فريضتها من ستة في الاصل للزوج النصيب ثلثة وللأم الثلث سهمان والجدة السدس سهم وللأخت النصف ثلثة وتعمل بثلثة فيكون من تسعة ثم ما اصاب الجدة والأخت يتقسم بينهما اثنا عشر فيضرب تسعة في ثلثة فيكون سبعة وعشرين بهذه تصح المسئلة ولا موافقة بين سبعة وعشرين وثمانية في شيء فالسبيل ان تضرب الفريضة الاولى في الفريضة الثانية فتصح المسئلة من المبلغ والطريق في التخرج ما ينظر رجل مات وترك امرأة وابوين وثلاث اخوات مفترقات فلم يقسم تركته حتى ماتت الام وخلفت من خلف الميت الاول فلم يقسم التركة حتى ماتت الاب وخلفت امرأة ومن خلف الميت الاول فلم يقسم التركة حتى ماتت الأخت لاب وام وخلفت زوجها ومن خلفه الاولون فلم يقسم التركة حتى ماتت الإخت لاب وخلفت زوجها وابنتين وهن خله الاولون فلم يقسم التركة حتى ماتت الأخت لام وخلفت زوجها وثلاث بنات وابوين (فتقول قوله خلفت الإخت لام زوجها وثلاث بنات وابوين غلط وقع من الكاتب لانه ذكر في وضع المسئلة ان الام ماتت اولا فكيف يستقيم قوله بعد ذلك خلفت ابوين) وانما الصحيح خلفت ابا زوجها وثلاث بنات ثم وجه التخرج ان فريضة الميت الاول من اثنا عشر سهما للمرأة الربع ثلثة وللأم السدس سهمان والباقي وهو سبعة اسهم للاب ولا شيء للاخوات ثم ان الام ماتت عن زوج وابنتين فان الأخت لاب وام والأخت لام ابنتاهما الثلثان والربع للزوج واصله من اثنا عشر الا ان بين نصيبها وهو سهمان وبين سداد فريضتها موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تضرب اثنا عشر في ستة فيكون اثنين وسبعين كان لهما سهمان ضربناه في ستة فيكون اثنا عشر للزوج ثلثة وكان له من الفريضة الاولين

الاولى سبعة ضرباها في ستة فيكون اثنين واربعين فحصل له من التركتين خمسة واربعون ثم مات
الاب عن امرأة وابنتين وهذا الاخت لاب وام واخت لام فيكون فريضته من اربعة وعشرين
لا يستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في
ثمانية فيكون خمسمائة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركة كل ميت فيعتبر الاقتصار والاضرب
الى ان ينتهي الحساب الى تسعة وثلثين الفا وثلثمائة واثنا عشر فمن ذلك تصح المسئلة
كذا في المبسوط * الباب الثالث عشر في قسمة التركات اذا كانت التركة داهم او دنانير واورث
ان قسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسام المبلغ
على المسئلة وان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح
في وفق التركة ثم اقسام المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وكذلك تعمل
لمعرفة نصيب كل فريق وان شئت ان تعمل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة
واذا اردت ان تعرف صحة العمل من خطائه فاجمع تفصيله وقابله بالجملة فان تساوى فالعمل صحيح
والا فهو خطأ فاعد العيل ليصح ان شاء الله تعالى * مثاله زوج واخت لاب واخت لام اصلها من
ستة وتعمل الى سبعة والتركة خيسون دينار فاضرب سهام الزوج وهي ثلثة في خمسين يكن
مائة وخمسين اقسامها على المسئلة وهي سبعة يخرج احد وعشرون وثلثة اسباع وكذلك للاخت
من الاب وسهم الاخت من الام تضربه في خمسين يكن خمسين اقسامها على سبعة يخرج
سبعة وسبع واذا اجتمعت كانت خمسين فقد صح العمل وطريق النسبة ان تنسب سهام الزوج
وهي ثلثة اسباع فيكون له من التركة ثلثة اسباعا وهي احد وعشرون وثلثة اسباع وهكذا تفعل
بالباقي وطريق القسمة ان تقسم التركة على سبعة تضرب سبعة وسبع تضربها في سهام الزوج
وهي ثلثة يكن احدا وعشرين وثلثة اسباع وهكذا تفعل بالباقي * آخر زوج وابوان وبنان اصلها
من اثنا عشر وتعمل الى خمسة عشر والتركة اربعة وثمانون دينارا بينهما موافقة بالثلث فاضرب
سهام البنين وهي ثمانية في وفق التركة وهي ثمانية وعشرون يكن مائتين واربعة وعشرين
اقسمها على وفق التصحيح وهو خمسة يكن اربعة واربعين واربعة اخماس ثم اضرب سهام الابوين
وهي اربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة واثنا عشر اقسامها على خمسة يكن اثنين وعشرين وخمسين
ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلثة في ثمانية وعشرين يكن اربعة وثمانين اقسامها على خمسة يكن

سنة عشر واربعه اخماس فقد صحت المسئلة وطريق القسمة ان تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة اخماس ان صربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر واربعه اخماس وفي سهام الابوين اثنان وعشرون وخمسان وفي سهام البنين اربعة واربعين واربعه اخماس والمجموع اربعة وثمانون فقد صحت وطريق السبة ان تقول للزوج ثلثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر واربعه اخماس وللابوين اربعة من خمسة عشر سهمها عشرها فاعطهما سدس التركة وعشرها وهو اثنان وعشرون وخمسان وللبنين ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمسة فلهما ثلث التركة وخمسها وذلك اربعة واربعون واربعه اخماس والمجموع اربعة وثمانون فقد صحت المسئلة وان كانت سهام المسئلة عدد اصم فاعمل ما ذكرت من طريق الضرب واربعه بقي شيء لا ينقسم بالآحاد المقسوم عليه فاضربه في عدد القرايط وهو عشرون واقسمها بان بقي من القرايط شيء لا ينقسم بالآحاد فاضربه في عدد الحبات وهو ثلثة ثم انقسمه فان بقي شيء لا ينقسم فاضربه في عدد ارز وهو اربعة فان بقي شيء فانسبه بالاجزاء الى الارز * مثال الزوج وجدة وجد وبنت من اثنا عشر ونقول الى ثلثة عشر والتركة احد وثلثون دينار فاضرب سهام الزوج ثلثة في التركة يخرج ثلثة وتسعون اتسبها على المسئلة ثلثة عشر يخرج لكل واحد سبعة باقي اثنان لا ينقسمان بالآحاد فاضربهما في عدد القرايط يكن اربعين اقسمهما على المسئلة وهي ثلثة عشر يخرج ثلثة يعني واحد اربعة اربا يكون اثنا عشر اتسبها المسئلة بالاجزاء يكون للزوج سبعة دنانير وثلثة قرايط واثنا عشر جزء من ثلثة عشر جزء من ارز وللجد سهمان اضربهما في احد وثلثين يكن اثنين وستين اقسمهما على المسئلة يخرج اربعة يعني عشرة تضربها في القرايط يكن مائتين اقسمهما على المسئلة يخرج خمسة عشر يعني خمسة ايسطها حبات يكن خمسة عشر اقسمها على المسئلة يعني حبتان ايسطها اربا يكن ثمانية اتسبها بالاجزاء فنحصل للجد اربعة دنانير وخمسة عشر قيراطا وخبة ومانيتا حراء من ثلثة عشر جزء ارز وللجد ثلثة وللبنات صنف الزوج وهو اربعة عشر ديناراً وست قرايط واويزة واحد عشر جزء من ثلثة عشر جزء من ارز وجمعتها احد وثلثون ديناراً فصحت المسئلة وكذلك يقسم بين ارباب الديون فيجعل مجموع الديون كنصيب المسئلة ويجعل كل دين كسهم وارث * ففعل من صالح من الغرماء او الورثة على شيء من التركة فاطرحه كان له يكن ثم اقسّم الباقي على سهام الباقي * مثاله زوج وام وعم صالح الزوج

عن نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهر فاطرحه كان لم يكن ثم انقسم الباقي على سهام الباقين
 للام الثلثان والباقي للعم كذا في الاختيار شرح المختار * الباب الرابع عشر في متشابه الفرائض
 مما يسأل عنها ويستحق بها الفرضيون رجل مات وترك اخالاب وام واخ امرأة فورث المال
 اخوا امرأته دون اخيه لايه وامه كيف يكون هذا قيل هذا رجل تزوج بام امرأة ابنة وابوه
 حي فولدت له ابنا ثم مات الرجل الذي تزوج ومات ابوه بعد ذلك وترك ابن ابنة وهو اخو
 امرأته وكان له اخ لاب وام فصار ميراثه لابن ابنة دون اخيه * وان سئل عن رجل مات وترك
 عم لاب وام وخالا لام فورث المال دون العم كيف يكون هذا قيل هذا رجل تزوج
 بام ام اخيه لايه فولدت له ابنا ثم مات الرجل الذي تزوج بام ام اخيه ثم مات اخوه بعد
 ذلك وترك عم لاب وام وابن اخيه لايه وهو خاله فميراثه لابن اخيه لايه دون عمه * وان سئل
 عن رجل مات وترك ابن عم لاب وام وابن اخ لأب وام فورث المال ابن العم دون
 ابن اخيه كيف يكون هذا قيل صورة هذا اخوان واحد هما ابن فاشترى جاريتة فجاءت
 بابن فادعيا جميعا كان ابنا لهما ثم مات الاخوان ثم مات ابن احدهما بعده مؤنهما ولم يترك وارثا
 غير ابن الذي كان بين ابية وعمه وكان له ابن اخ لاب وام فميراثه لابن اخيه لايه وهو ابن عم ومبطل
 ابن اخيه لايه وامه * وان سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وام واخالاب فورث
 المال ابن عمه دون اخيه لايه كيف يكون هذا قيل هذا في الأصل اخوان واحد هما ابن
 فاشترى جاريتة فجاءت بابن فادعيا جميعا فكان ابنا لهما ثم اعتق هذه الجارية وتزوج بها اب
 الابن فولدت له ابنا آخر فمات اخوان ومات ابن الذي ولدته بعد النكاح وترك اخالاب
 وام وخو ابن عمه واخالاب فميراثه لابن عمه لانه اخوة لايه وامه * وان سئل عن رجل مات
 وترك ثلث بنات فورثت احد ثلثا جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثلثة لم ترث
 شيئا كيف يكون هذا قيل رجل كان عبدا وله ثلث بنات فاشترى احد بنين اباهما والاخرى
 فثلث اباهما فالبنين اللتين لم تقتلا الثلثان والباقي للثالثة منها بحكم الولاء * وان سئل عن رجل
 وامدور ثلث المال وكان بينهما نصفان كيف يكون هذا قيل هذا رجل له بنت فزوج بنته ابن اخيه
 فولدت له ابنا فمات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن ابن اخ فللبنت النصف
 وما بقي لابن ابن اخ فصار لابن ابن الاخ نصف المال والام نصف المال * وان سئل عن رجل

وامه وجانته وورثوا المال بينهم اثلا تكيف يكون هذا قيل هذا رجل له بنتان زوج أحدهما ابن أخته موكلت له ابنا ومات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتين وابن ابن اخ لابنتين الثلثان وما بقي ملاين ابن الاخ بصار لابن ابن الاخ الثلث ولامه الثلث ولحائه الثلث وان سئل عن ثلثة اخوة لاب وام ورث احداهن ثلثي جميع المال والآخران كل واحد منهما سدسا كيف يكون هذا قيل هذه امرأة كانت لها ثلث بنين هم احداهن زوجها فالأصل من سنة اشهر للزوج النصف ثلثة وبقي ثلثة اسهم بينهم اثلا لكل واحد سهم * وان سئل عن رجل مات عن اربع نسوة ورثت احدىهن ربع المال ونصف ثمن وورثت الاخرى نصف المال ونصف ثمن وورثت الثالثة والرابعة ثمن المال كيف يكون هذا قيل هذا زوج تزوج بامرأة خالدة لام وابنة خالدة لاب وابنة عمه لاب وابنة عمته لام ثم مات ولم يترك وارثا سواهن فان للنسوة الأربع الربع ولأبنة الخالدة لاب ثلث ما بقي وما بقي فلأبنة العمه لاب والأبنة من سنة عشر سهمها أربعة اسهم لهن ولأبنة الخالدة من الاب ثلث ما بقي أربعة تبقى ثمانية فهو لأبنة العمه لاب نصار لابن الجلالة الأم وابنة العمه للام سهمان من سنة عشر وهو ثمن بجميع المال لكل واحدة سهم نصار لأبنة الخالدة للاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثمن وصار لأبنة العمه لاب تسعة اسهم من سنة عشر وهو نصف المال ونصف الثمن * وان سئل عن رجل مات وترك سبعة اخوة لامرأته ورثت امرأة المال واخوتها بالبيوت كيف يكون هذا قيل هذا رجل تزوج بامرأة ابنة فولدت له سبعة بنين ثم ماتت ابوه معه ذلك وترك امرأة وسبعة بنين ابن للمرأة الثلث سهم وبقي سبعة اسهم بينهم أسباعا لكل واحد سهم وهم سبعة اخوة لامرأة الميت * ولو سئل عن رجل مات وترك عشرين ديناراً فورثت امرأته ديناراً كيف يكون هذا قيل هذا رجل مات وترك عشرين ديناراً وترك إثنين لابوين وإثنين لام وأربع نسوة الفريضة من اثنا عشر وعالت إلى خمسة عشر للنسوة ثلثة من خمسة عشر وهي خمسة فيكون لهن خمس عشرين ديناراً وذلك أربعة دنانير لكل امرأة دينار واحد * وان سئل عن امرأة ورثت عن أربعة أزواج نصار لها نصف المال فهذه امرأة تزوجها أربعة اخوة وأحد بعد موت واحد وكان المال ثمانية عشر ديناراً لأولهم ثمانية والثاني ستة والثالث ثلثة والرابع دينار فمات الأول عن ثمانية دنانير

من هذه امرأة وعن هؤلاء الاخوة الثلاثة اخذت المرأة منه دينارين وكل اخ كملك فصار للاخ
 الثاني ثمانية فاذامات اخذت المرأة ربحها دينارين فصار لها اربعة ولكل واحد من الاخوين
 الباقيين ثلثة فصار للثالث ثمانية فاذامات اخذت المرأة دينارين فصارت لها ستة والباقي للاخ
 الرابع فصار له اثنا عشر فاذامات اخذت المرأة ربحها ثلثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي
 للعصبة وان رجلا جاء الى قوم يقتسمون الميراث فقال لا تعجلوا في قسمة الميراث فان لي امرأة
 غائبة لو كانت حية ورثت هي دعوني وان كانت ميتا ورثت انا دونها كيف يكون هذا فان
 هي امرأة ماتت فتركت اخنتين لاب وام واما اخالام واخالاب وهو زوج اخت الامامام وهي
 غائبة وان كانت حية فالثلاثان للاختين والسدس للام والدس للباقي الاخت لام ولا شيء
 للاخ لاب الذي هو القائل وان كانت ميتة فالسدس الباقي له قال جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا
 في قسمة الميراث فاني حبلى فان ولدت غلاما لم يرث شيئا وان ولدت جارية ورثت كيف
 يكون هذا قيل هذه امرأة ماتت وتركت زوجا وام واختين لام فجاءت امرأة ابنتها فقالت
 ان ولدت غلاما كان لها اخالاب ولم يرث شيئا وان ولدت جارية كانت لها اخالاب فيرث
 معها النصف والربصة تعول الى تسعة وان جاءت الى قوم يقتسمون ميراثا فقالت لا تعجلوا
 في قسمة الميراث فاني حبلى ان ولدت غلاما فيرث انا وان ولدت جارية لم يرث كيف يكون هذا
 قيل هذا رجل مات وترك اخنتين لاب وام فجاءت امرأة ابنتها فقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث
 فاني حبلى ان ولدت غلاما كان للميت اخالاب فكان للاختين من الاب والام ثلثان وما بقي
 فللاخ من الاب وان ولدت جارية كانت له اخالاب فكان للاختين من الاب والام ثلثان
 وما بقي للعصبة وليس للاخت من الاب شيء وان قالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلى
 ان ولدت غلاما او جارية لم يرث شيئا وان ولدت غلاما او جارية ورثا جميعا في قول زيد رضي الله تعالى
 عنه كيف يكون هذا قيل هذا رجل مات وترك اما واخالا اب وام وجدا فجاءت امرأة ابنتها فقالت
 لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلى ان ولدت غلاما كان للميت اخالاب فكان للام السدس
 وكان ما بقي بين الاخ والاخت والجدة للذكر مثل حظ الانثيين ثم يرث الاخ من الاب على الاخت من
 الاب والام جميع ما بقي يده ويخرج بلا شيء وان ولدت جارية كانت للميت اخالاب فكان للام
 السدس وما بقي فهو بينهم على اربعة ثم ترد الاخت من الاب على الاخت من الاب والام

جميع ما في يد الميراث فان ولدت لهما ما جارية كان للميت اخا واختا لاب فكان للام السدس
والبجد ثلث ما بقي والمقاسمة سواء ولاخت لاب وام النصف وما بقي بين الاخ والاخت من الاب
للذكر ومثل حظ الاثنين * وان جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حلي
ان ولدت غلاما ورثت انا والغلام وان ولدت جارية لم ترث هي ولا انا قال هذا رجل زوج
ابن ابيه بثلث ابن له آخر ثم مات ابن ابنته وبنت ابنه حلي من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك
بنتين ومغصبة فجاءت بنت ابنه هذه وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حلي ان ولدت
جارية كان للبنتين الثلثان وما بقي للمغصبة وليس لبنت ابنه شيء ولا للجارية وان ولدت غلاما كان
للبنين الثلثان وما بقي فهو بين بنت ابنه وبين ابنها للذكر مثل حظ الانثيين * ولو ان رجلا سئل عن
رجل مات وترك بنتا ابنة عمته ابنة خاله فليسبيل لك ان تسأله اهل خال ابن عمته آخر ومعه
ابن خال اخرى فان قال ليس له خال ولا عمه فقل الميراث بينهما اثلاثا فان خال ابن عمته ابوه
ومعه ابن خاله هي اخوت اخي امه فهي امه فلهذا كان للاب الثلثان وللأم الثلث * قالت حلي لقوم
يقسمون تركه لا تعجلوا فاني حلي ان ولدت ذكرا ورثت وان ولدت انثى لم ترث وان وادت ذكرا وانثى
ورث الذكر دون الانثى هذه زوجة كل عصبته سوى الاس والابن * ولو قالت ان ولدت ذكرا
وانثى ورثاوان ولدت انثى لم ترث فمضى زوجة الاب وفي الورثة اخوان لاب وام ازوجة الابن
وفي الورثة ابنتان من الصليب * ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة
الابن والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت ازوجة الاب والورثة الظاهرون زوج وام واختان لام *
ولو قالت ان ولدت ذكرا ابنتى لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة الاب وقد مات الاب قبله والورثة
الظاهرون ام وجد واخت من الابوين ان ولدت ذكرا وانثى فهو اخ واخت لاب فيكون
الباقى بعد فرض الام بين الجد والاخت والمولود ثم تسرد الاخت جميع حصة المولود وان
ولدت ذكرا وانثى اخذ البجد ثلث الباقي بعد فرض الام فباقي تأخذ الاخت منه قدر النصف
فيبقى لهما شيء * ولو قالت ان ولدت ذكرا فلي الثمن والباقي له وان ولدت انثى فالمال بينها
وبني بالسوية وان استطعت ميتا فلي جميع المال فهي امرأة اعتقت عبدانم تكهنه مات منها وهي
حلي * امرأة زوجها اخذ ثلث اربع المال واخرى وزوجها اخذ اربع سورته اخذت لاب
والاخرى لام وابنا عم احدهما غلام والذي هو اخ لام زوج الاخت لاب والاخر زوج الاخت لام

فلأخت من الأب النصف وللأخ والأخت من الأم الثلث والباقي بين ابني العم بالسوية *
 زوجان أخذتا المال وآخراهما أخذتا ثلثيه صورته ابوان وبنت ابن ابن في نكاح ابن ابن * أخوان
 آخر * رجل وزوجته ورثوا المال اثلاثا صورته بنتا ابنتين في نكاح ابن اخ او ابن ابن ابن * أخوان
 لاب وام ورثا احد هما من ميت ثلثة ارباع المال والآخر ربعه صورته ابنا عم أحدهما زوج ابنة
 الميت * دخل صحيح على مريض فقال اوص لي فقال كيف وانما يرثني انت واخواك وابواك
 وعماك فالصحيح اخ المريض لأمه وابن عمه واخوة اخ المريض لأمه وابواه عم المريض وامه
 وعماء عم المريض فالعاصم ثلثة اخوة لأم وام وثلاثة اصنام * ولو قال يرثني ابواك وعماك فالصحيح
 ابن اخ المريض لأمه وابن اخيه لأمه وله اخوان آخران لأمه * ولو قال يرثني جدناك وأختناك
 وزوجناك وبنتك فجدا الصحيح زوجتا المريض وأختها من قبل الأم اختا المريض من قبل الأب
 وزوجتا الصحيح احدى هاتين المريض والاخرى اخته من الأب وبنتا الصحيح اختا المريض من الأم
 ولدتهم لأم المريض فالعاصم زوجتان وثلث اخوات لاب واخات وام * ترك أربعة
 وعشرين دينارا على أربع وعشرين امرأة فاجدت كل واحدة منهن دينارا صورته ثلث زوجات وأربع
 جدات وست عشرة بنتا واخت لاب * رجلان كل واحد منهما عم الآخر صورته ان ينكح كل واحد
 من عدد ووزيد ام الآخر فولد لكل منهما ابن كل واحد من الابنتين عم الآخر لأمه * رجلان كل واحد
 منهما خال الآخر صورته ان ينكح كل واحد من عدد ووزيد بنت الآخر فولد لكل واحد منهما ابن
 كل واحد منهما خال الآخر * كل واحد منهما عم اب الآخر صورته ان ينكح رجلان كل واحد منهما ابن
 اب الآخر فولد لهما ابنا * كل واحد منهما عم ام الآخر صورته ان ينكح رجلان كل واحد منهما بنت
 ابن الآخر فولد ابنا * كل واحد منهما خال اب الآخر هوان ينكح اثنان كل واحد منهما ام الآخر
 فيولد لهما ابنا * كل واحد منهما خال ام الآخر هوان ينكح اثنان كل واحد منهما بنت الآخر فيولد لهما
 ابنا * رجلان أحدهما عم الآخر الآخر خال الآخر صورته ان ينكح رجل امرأة ينكح ابنة امها فولد لكل
 واحد منهما ابن وابن الاب عم ابن الاب فهو خال ابن الاب * شخص هو خال وعم صورته ان ينكح
 احد الاخيرين من الاب أخت الآخر من الأم فتولد لابنا فخال الآخر عم المولود لأمه وخال لأمه * وايضا اذا
 نكح احد الاخيرين من الأم أخت الآخر لأمه فولدت له ابنا فخال الآخر خال هذا الابن من جهة الاب وعمه
 من جهة الأم * رجل هو عم ابيه وعم صورته ان ينكح ابوا بني ابيه ام ابني امه فولدت ابنا فذلك الابن

عم ابنة من الأمين وعم امه من الام * رجل * وحال امه وحال امه صورته ان يسكن ابوام امه ام ام
 ابنة فولدت ابنا وذلك الاس حال ام الرجل لايه وحلل لايه لامة * رجلان كل واحد منهما ابن
 امة الآخر واس حاله صورته ان يسكن رجلان كل واحد منهما تحت الآخر ويولد لهما ابنا
 وكل واحد منهما تحت الآخر ويولد لهما ابنا وكل واحد من الاس ابن امة الآخر واس
 حاله كذا في خرافه المنع * وان سئل عن احوين لابي وام ورثا احدهما من رجل دون
 الآخر وقتران يكون الميت ابن احدهما يكون المال كله لامة لالعة كذا في محيط السرخسي *
 ان سئل عن رجل وابنه ورثا المال نصيبين قتل هذاه امرأة تروحها ابن عمها وعمها حي ثم ماتت
 فبصارها ونحها النصف وما بقي لابي الزوج وهو العم * فان سئل عن رجل وابنه ورثا المال
 نصيبين قتل هذاه امرأة تروحها ابن عمها فولدت منه ابنة ثم ماتت المرأة وصار لاسنها النصف
 واروحها الربع وما بقي للزوج ايضا لانه حصتها كذا في المسوط * الباب الخامس عشر
 في المسائل المطبقات * المشتركة زوج وام ابنا من ولد الام واحوة واحوات من الابوين المصنف
 للزوج وللأم السدس ولالاولاد الام الثلث ويسقط الباقيون وكذا الوخان مكان الام حدة هذاقول
 اني نكرو وعمه وابن عباس رضي وهو مذهب اصحابنا راج وقال ابن مسعود ويريد بنات عن العصة
 من ولد الابوين بشاير يكون ولد الام ثلثي الثلث وهو قول قيس بن ابراهيم فانه قضى اولاً بمنزل مدهما
 يعقبت في العلم الثمان فان ادان بقضي مثل قصائه الاول فقال دخل الاحوة لآل يزيد بن ابي امير المؤمنين هب
 ان ابنا كان خمارا لاسن من ام واحدة فشارك نبيهم وقال ذلك علي ما قضيه او هذا علي ما قضيه
 سميت مشتركة لان قصير من شرك بينهم وحمارية لعوله هب ان ابنا كان حمارة ولو كان مكان الاحوة
 لآل بن احوة لابي هبطوا بالاحماع ولا يكون مشتركة والصحيح مدنها بالحقراء ام وحدوا تحت
 سبست حراف لان اباويل الصبحانه رضى نحرقتها قال ان نكر رضى للام الثلث والباقي للحد وقال
 رضى للام الثلث الباقي بين الجد والاحت اثلاثا وقال علي رضى للام الثلث وللاحت
 النصف والباقي للحد وعن ابن عباس رضى رويان في رواية للاحت النصف والباقي من الام
 والحد بصان وفي رواية وهو قول عمر رضى للاحت النصف وللأم الثلث والباقي للحد ونسبى
 عينا بنة لان عثمان رضي الله تعالى عنه اعترض بها يقول حرق الاحماع فقال للام الثلث والباقي
 من الحد

كتاب الفرائض (٦٦٥) (الباب الخامس عشر في المناقب)

بين الجد والاخت نصتان فالواحدة سهيت خرقاء وتسمى مثلثة عثمان ومربعة ابن مسعود وخمسة
الشعبي رضي الله تعالى عنهم لان الحجاج عاله عنها قال اختلف فيها خمسة من الصحابة وان اضيف
اليهم نول الصديق كانت مربعة * البروانية ست اخوات متفرقات وزوج للزوج النصف ولاختين البروانية
لاويين الثمان ولاختين لام الثالث وسط اولاد الاب اصلها من ستة وتعمل الى تسعة بميت
مروانية لوفومها في زمن مروان بن الحكم وسميت الغراء لاشتغالها بينهم * الحمزية ثلث جدات الحمزية
متحاضيات وجد وثلاث اخوات متفرقات قال ابو بكر وابن عباس رض اللجداث السدس والباقي
للجد اصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله تعالى عنه للاخت من الابوين النصف
ومن الاب السدس تكملة للثلاثين وللجدات السدس وللجد السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله
تعالى عنه ومن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجددة ام الامم للسدس والباقي للجد
وقال زيد رضي الله تعالى عنه للجدات السدس والباقي بين الجد والاخت لاويين والاخت
لاب على اربعة ثم ترد الاخت من الاب ما اخذت على الاخت من الابوين اصلها من ستة
وتصح من اثنين وسبعين وتعود بالاخصار الى ستة وثلاثين للجدات الستة والاخت من الابوين
نصيبها ونصيب اختها خمسة عشر وللجددة خمسة عشر بميت حمزية لان حمزة الزيات سئل عنها
فاجاب بهذه الاجوبة : * الديارية زوجة جدة وبتان واثنا عشر اخا واخت واحدة لاب ولهم
والتركة بينهم ست مائة دينار للجددة السدس مائة دينار للثلاثين اربع مائة دينار للزوج
التمن خمسة وسبعون ديناراً يبقى خمسة وعشرون ديناراً لكل اخ دينارين والاخت
دينار واذ لك سميت الديارية وتسمى الداودية لان داود الطائي سئل عنها وقسم هكذا
فجاءت الاخت الى اني حنيقة رح فقالت ان اخي مات وترك سبعة دنانير وما اعطيت منها
الا دينار واحد فقال من قسم التركة فقالت لميندك داود الطائي فقال هو لا يعظم هل ترك اخوك
جدة قالت نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك التبع عشر
اخا قالت نعم قال اذ احقك دينار وهذه المسئلة من المعايعة فقال رجلى خلف ست مائة دينار
وسبعة عشر واذ كورا واثنا عشر اخا واثنا عشر زوجة وخمس جدات الامتحان
وسبع بنات وتسع اخوات لاب اصلها من اربعة وعشرين للزوجات الثمن ولللجدات السدس
اربعة والبنات الثلاثان ستة عشر والاخوات ما بقي سهم ولا موافقة بين السهام والروص ولا بين الروص

والرؤس فمناج إلى ضرب الرؤس لعضها في بعض فاضرب اربعة في خمسة يكن عشرين ثم اضرب عشرين في تسعة يكن مائة واربعين ثم اضرب مائة واربعين في تسعة يكن ألفا ومائتين وستين فاضربها في اصل المسئلة اربعة وعشرين يكن ثلثين ألفا ومائتين واربعين منها تصح المسئلة * وجه الإصمحاء ان يقال رجل خلف اصناف عديد كل صنفا اقل من عشرة ولا تصح مسئلته إلا بما يزيد على ثلثين الفا * الماموية ابوان وبنان ماتت جدتي البنتين وخلعت من خلعت

لان المامون اراد ان يولي قضاء المصرية احدا فاحضر بين يديه يحيى ابن اكنم فاحتقره ^{أله من هذه المسئلة فقال يا امير المؤمنين اخبرني من الميت الاول ذكرا كان او انثى} تعلم المامون انه يعلم المسئلة فامطاه العهد وولاه القضاء والحواب فيها يختلف

بكين الميت الاول ذكرا او انثى ان كان ذكرا فالمسئلة من ستة للبنتين الثلثان

للأبوين السدس * فإذا ماتت احدى البنتين فقد خلعت اخنا وجدا

صحيحا اب اب وجدة صحيحة ام اب السدس للجددة والباقي

للجدوة سقطت الاخت على قول اني بكر رضي الله تعالى

عنه وقول زيد للجددة السدس الباقي بين الجد

الاخت أنثا وصح المماثلة كما مر من

الطريق وان كان الميت الاول انثى فقد

ثابت الشئ من اخت وجدة صحيحة

ام ام وجد فاسد اب ام للجددة

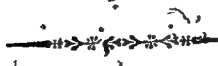
السدس للاخت البصيرة

والباقي رد عليها وسقط الجد

العائد بالاجماع كذا

في الاختيار شرح

المختار *



فبكون النصف المشغول بينهما اثلاثا ثلثا النصف الثاني وثلثه الآخر للثالث وان إختار
 القداء فدى للثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن جق الثاني والثالث
 وبقي للاول نصف قيمة العبد دينا على العبد فيقال للمولى امان تقضي دينه او يباع العبد
 عليك فاذا لم يقض المولى دين العبد حتي وجب البيع قالوا يباع جميع العبد بدينه
 لا النصف بخلاف لو قضى للثاني بنصف القيمة وفدى للآخرين فانه اذا لم يقض دين العبد
 حتي وجب بيعه بالدين فانه يباع نصف العبد ولا يباع الكل كذا في المحيط * واذا قتل المكاتب
 رجلا خطأ وله وارثان فقتل عليه القاضي لاحدهما بنصف القيمة ولم يقض للآخر بشيء ثم
 قتل آخر فجاء الآخر فخاصم الى القاضي وهو مكاتب بعد فانه يقضي له بثلثة ارباع القيمة فان
 عجز المكاتب وجاء الاوسط فانه يدفع اليه ربع العبد او يفديه مولاة بنصف الدية كذا في المبسوط *
 ولو جنى المكاتب ثم مات ولم يدع شيئا هدرت قضى عليه اولم يقض كذا في محيط السرخسي *
 واذا جنى المكاتب جناية ثم مات فان مات عاجزا قبل القضاء عليه بالجناية وترك مائة درهم
 وكتابته اكثر من ذلك فان الجناية تبطل وتكون المائة التي تركها للمولى وان مات بعد
 ما قضى عليه بالجناية فما ترك يقضى من ذلك الجناية وان مات عن وفاء قبل قضاء القاضي
 عليه بالجناية او بعده فانه لا تبطل الجناية فيقضى منه الجناية او لا ثم الكتابة ثم ان فضل شيء
 يكون لورثة المكاتب هذا اذا لم يكن على المكاتب دين سوى الجناية فاما اذا كان على المكاتب
 دين سوى الجناية وقد ترك ما يفي بالديون والجناية وبطل الكتابة فان مات بعد قضاء القاضي
 عليه بالجناية فان ولي الجناية يكون اسوة لسائر الغرماء ولا يقدم الذميين على الجناية فيبدأ
 بالديون ثم بالكتابة ثم ان فضل شيء يكون لوارث المكاتب وان لم يكن قضى القاضي عليه
 بالجناية حتى مات فانه يقدم الديون على الجناية وهذا الذي ذكرنا كله اذا كان ما ترك
 المكاتب وفاء بالديون والجناية والمكاتب جميعا فاما اذا كان لا يفي بالمكاتب وانما يفي بالديون
 والجناية لا غير هل تبطل الجناية اذا كان القاضي قضى بها قبل موته فالجناية لا تبطل ويقضى
 من كسبه الديون والجناية جميعا ولن لم يكن قضى القاضي بالجناية فان الجناية تبطل
 ويقضى الديون من كسبه هكذا في المحيط * ولو مات المكاتب وترك ولدا قد ولد في مكاتبته
 من امته وعليه دين وجناية قد قضى بها اولم يقض بها سعى الولد في الدين والجناية والمكاتب

ثم لا يجبر على أن يبدأ بذلك من شيء وأن عجز الولد ورد في الرق بعدما قضى عليه بالجناية بيع وكان ثمنه بين العرءاء وأصحاب الجناية بالحصص وأن عجز قبل النضاء بالجناية بطلت الجناية ثم يباع في الدين فإن كانت أم الولد حية حين مات المالك ولاد بين على المالك وقد قضى عليه بالجناية ولم يقبض فإن على الأم والولد السعاية في الأقل من قيمة المالك ومن ارش الجناية مع بدل الكتابة فإن قضى عليهما بها ولم يقبض حتى قتل أحدهما قتيلاً خطأ قضى عليه بيمينته لولي القتل مولى ما دلهما لولي جناية المالك فإن عجز بعد ذلك بيع كل واحد منهما في جنايته خاصة فإن فصل من ثمنه شيء فالفضل لولي جناية المالك كذا في المبسوط * مكاتبه جنت ثم ولدت فعجزت ولم يقبض دفعها وحدها ولو قضى عليها ثم ولدت بيعت فإن وثق منها بالجناية والآبيع وأدها كذا في محيط السرخسي * ولو ماتت المكاتب وتركته مائة درهم وابنا ولدته في مكاتبها وعليها دين وقد قتلت قتيلاً خطأ فتقضى بها أولم يقبض فانه يقضى على الابن إن يسعى في المكاتب والجناية ثم تلك المائة بين أهل الجناية والدين بالحصص وإن استدان الابن ديناً وجنى جناية قضى عليه بذلك مع ما قضى عليه من دين أمه وجنايتها فعليه إن يسعى في ذلك كله فإن عجز بيع في دينه وجنايته خاصة وإن فصل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايتها بالحصص وإن كان عجز قبل أن يقضى عليه بجنايته دفعه مولاه بها أو فداه وإذا دفعه تبعه دينه خاصة فيباع فيه دون دين أمه وجنايتها فإن فصل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الأم وجنايتها عليه سبيل ولو فداه المولى فقد ظهر بالفداء من الجناية فيباع في دينه فإن فصل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايتها كذا في المبسوط * مكاتب قتل ثلثة خطأ فوجب أحدهم حصته ثم عجز سلم ثلث العبد للمولى ويدفع الثلثين أو يفدي كذا في محيط السرخسي * وإذا قتل المكاتب رجلاً عداؤه ولما نفعاً أحدهما سعى للآخر في نصف القيمة كذا في المبسوط * عبدين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بغير أن شريكه ثم جنى يسعى في نصته وغرم الشريك الأقل من نصته ونصف الارش إن لم يؤد الكتابة كذا في محيط السرخسي * وإذا كان العبدان اثنين فكاتب أحدهما نصيبه بغير أمر صاحبه ثم جنى جناية ثم أدى فعتق فانه يقضى على المكاتب بالأقل من نصف قيمته ونصف ارش الجناية وبأخذ الذي لم يكاتب من شريكه نصف ما أخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار إن شاء اعتق وإن شاء استسعى العبد

وان شاء ضمن شريكه فأي هذه الخصال فعل وقبض فهو ضامن لاقبل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف ارش الجنایة وكذلك لو كاتبه باذن شريكه الا انه لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح ولو خوصم المكاتب في الجنایة قبل ان يعتق فتضي عليه بنصف ارشائهم عجز من المكاتبه فانه يباع نصه فيما تضي به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويتال للأخر ادفع نصيبك بنصف الجنایة او افدله بنصف ارشائك كذا في الحاربي * واذا كاتب احدهما نصيبه ثم اشترى المكاتب عبدا فجنى جنایة ثم ادعى المكاتبه فعتق فانه بخير المكاتب والذي لم يكاتب فان شاء ادفعه وان شاء فدياه بالدية فان كان هذا العبد الجاني ابن المكاتب وولد عبده من امه له كان على الجاني ان يسعى في الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجنایة وليس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق او يستسعي ثم يضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجنایة ولو كان هذا الابن جنى على ابيه ثم ادعى الاب فعتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسعى فيها للذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب في ذلك بخلاف الام فالمكاتب ضامن لنصف قيمتها للذي لم يكاتب كذا في المبسوط * ولو كاتب امه مشتركة بغير اذن شريكه فولدت فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الام او امه عليه لزم كل واحد منهما ثلثة ارباع قيمة المقتول عند ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * واذا كانت امه بين رجلين كاتب احدهما حصته منها ثم ولدت ولدا ثم ازدادت خير او نقصت بعيب ثم ازدادت فعتقت فاختر الشريك تضمين المكاتب ضمنه نصف قيمتها يوم عتقت وللذي لم يكاتب ان يستسعي الابن في نصف قيمته ولو كاتب احدهما نصيبه منها ثم ولدت ولدا فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على امه او جنت عليه مجنونة لا تبلغ النفس ثم ادعى فعتقا والمولى ان موسران فللذي كاتب الولدان يضمن الذي كاتب الام نصف قيمتها وان شاء استسعاها وان شاء اعتقها ولا ضمان للذي كاتب الام على شريكه في الولد كذا في المبسوط * عديد بين رجلين فقأ العبد عين احدهما ثم كاتب المفقوة عينه نصيبه ثم جرحه جرحا آخر فمات منها سعى المكاتب في الاقل من نصف القيمة وربع الدية وعلى المولى الذي لم يكاتب نصف قيمة العبد لورثة المقتول الا ان العبدان كان قد ادعى وعتق لم يجب على الساكت نصف القيمة ما لم يصل اليه نصيبه بضمان او سعاية كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبد بين رجلين فجنى على احدهما فقأ عينه او قطع يده ثم ان الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجنایة ثم جنى عليه العبد

جنایة ثم ان الذی باع ربه اشترى ذلك الربع ثم كاتبه المجنی علیه علی نصيبه منه ثم جنی علیه جنایة اخرى ثم ادین فعتق ثم مات المولى من الجنایات فعلى المكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى الذی لم یكتب سدس وربع سدس دية صاحبه والاقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع سدس الدية كذا فی المبسوط * عبدلزیذ وذر جنی علی ذر فكاتبه ذر عالما بالجنایة فجنى علیه اخرى ثم كاتبه لزیذ فجنى علیه جنایة اخرى فمات من ذلك كله فنقول العبد نصعان وكل نصف اثلث نصف النفس بثلاث جنایات حقیقة وجنایتین حکما اما نصیب المجنی علیه فقد اثلث نصف النفس بجنایة قبل كتابة وهي هدر وجنایتین بعدها وموجبها واحد وهو الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية علی المكاتب واما نصیب غیر المجنی علیه فقد اثلث نصف النفس ایضا بجنایتین قبل الكتابة وحکمهما الوجوب علی المولى فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وبنجانیته بعد الكتابة وهو مثله فی رقة المكاتب وأن جنی علی جنی فكاتبه احدهما وهو یعام بالجنایة ثم جنی علیه فكاتبه الثاني وهو یعلم ثم جنی علیه فمات نصف الاول اثلث نصفه بثلاث جنایات ولها حکم جنایتین فصار مختارا فی الاولی برقع الدية بموجب البقية علی المكاتب وهو الاقل من ربع الدية ونصف قيمته والنصف الآخر جنی جنایتین قبل الكتابة وحکمهما واحد وهو الوجوب علی المولى فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثلاثة الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وان لم یعلما ضمنا الاقل من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب ایضا الاقل من قيمته ومن نصف الدية كذا فی الكافي * رجل كاتب نصف امته ثم ولدت ولدا فجنى الولد جنایة فانه یسعى فی نصف جنایته ویكون نصفها علی المولى لان الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف قيمته فان اعتق السيد الام بعد ما جنی الولد عتق نصف الولد وسعى فی نصف قيمته للمولى ونصف الجنایة علی الولد وكذلك حکم الجنایة اذا اعتق المولى الولد الآن ههنا لاسعایة علی الولد ولولم یعتق واحد منهما ولم یجنیا علی الاجنبی ولكن جنی احدهما علی الآخر لزم كل واحد منهما من جنایته الاقل من قيمته ومن نصف الجنایة باعتبار الكتابة فی النصف ثم نصف ذلك علی المولى باعتبار ان النصف مملوك له هو مستهلك لذلك بالكتابة السابقة

السابقة ونصفه على الجاني للمولى باعتبار ان المجني عليه نصه مملوك المولى غير مكاتب
 فيصير بعضه بالبعض فصا ولوجنت الام ثم ماتت قبل ان يتضي عليها ولم تدع شيئا فولد لها بنت زلتها
 يسعى في نصف الجناية والمكاتبه وعلى السيد نصف الجناية ويستوي ان كان تضي عليها
 بالجناية او لم يقض فان جنى الولد بعد ذلك جنائة ثم عجز وقد كان قضي عليه بجنائة امه فان
 الذي قضي به عليه من جنائة امه دين في نصفه غير ان للمولى ان يدفعه بجنائته فيكون
 للمولى ان يدفعه بجنائته وان شاء فداه فان فداه بيع نصفه في الدين الذي على امه وان دفعه
 لم يبعه في هذا الدين كذا في شرح المبسوط * واذا اقر المكاتب بجنائة عمدا او خطأ لزمه ولو قضي
 عليه بجنائة خطأ ثم عجز هدر دمه عند ابي حنيفة رح بناء على ان المكاتب لو اقر بجنائة موجبة
 للذل لا يؤخذ به بعد العجز عنده صار دينا عليه اولا وعندهما يؤخذ بها ويبيع فيها اذا صار دينا
 عليه بالنشاء ولو اعتق ضمن قضي بها ولا كذا في محيط السرخسي * ولو لم يعجز ولكنه ادعى فعتق
 صار دينا عليه كذا في الحاوي * لو قتل المكاتب رجلا عمدا ثم صالح من نفسه على مال فهو
 جائز ويلزمه المال ما لم يعجز فاذا عجز قبل اداء المال بطل عنه المال في قول ابي حنيفة رح
 وفي قول ابي يوسف ومحمد رح لازم يباع فيه كذا في المبسوط * ولو اقرت مكاتبه على ولدها
 لم يلزمها عتق او عجز فان مات وترك وفاء قضي في ماله بالاقل ولو اقر الولد على امه بجنائة
 لم يثبت فان ماتت الام لزمه الاقل من الدين والكتاية فان عجز بعد ذلك لم يلزمه وان كان
 قد ادعى ثم عجز لا يسترد من المقر له ولو اقرت الام على ابنها بجنائة ثم قتل الابن خطأ واخذت
 قيمته قضي بما اقرت في القيمة وكذلك لو اقرت على ابنها بدين وفي يده مال ولا دين عليه
 جاز اقرارها بالدين في كسبه كذا في محيط السرخسي * واذا قتل ابن المكاتب رجلا خطأ ثم
 ابن المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فعليه القيمة يضرب فيها ولياء القتل الا خبر بالدية
 واولياء قتل الابن بقيمة الابن كذا في المبسوط * جنائة المكاتب على المولى وجنائة المولى عليه خطأ
 بمنزلة جنائة الاجنبي فاما القتل العمد فلا قصاص على المولى اذا قتله ويلزمه القيمة وان قتل
 المكاتب مولاه عمدا اقتص منه وجنائة المولى على رقيق المكاتب او ماله وجنائة المكاتب على
 رقيق المولى او ماله يلزم كل واحد منهما ما يلزم الاجنبي كذا في الحاوي * وكل من يكاتب
 على المكاتب فهو في حكم الجنائة بمنزلة المكاتب فيما يلزم من السعاية وكذلك ام ولده التي ولدت

منه كذا في المبسوط * وجناية عبد المكاتب مثل جناية عبد الحر إلا أنه إذا أدى والعداء أزيد من قيمته فأحشا ودفع وقبضة العبد أكثر من الأرض فأحشا صح عند أبي حنيفة رح وعندهما لا يصح كذا في محيط الرخسي * وإن مات المكاتب وعليه دين وترك عبدا تاجر عليه دين أخربع العبد في دينه خاصة فإن بقي من ثمنه شيء كان في دين المكاتب وإن لم يكن على العبد دين ولكنه كان جنيا جناية وليس للمكاتب مال غيره فإنه يخير المولى فإن شاء دفعه هو وجب الغرامة بالجناية ولا حق للغرماء فيه وإن دفع إلى ولي الجناية برضاهم لم يبق لهم عليه سبيل وإن شاء فدوه بالدية ثم باع في دين الغرماء فإن كان عليه دين أيضا فإنه يخير مولاة فإن شاء دفعه وأتبعه دينه تبع فيه ولا شيء لغرماء المكاتب وإن شاء فداه ثم بيع في دينه خاصة فإن فضل شيء كان لغرماء المكاتب كذا في المبسوط * عبد شح حر أموصحة ثم دبّر مولاة فشجّه العبد موصحة أخرى ثم كاتبه مولاة ثم شجّه أخرى ثم أدى فعقت ثم شجّه أخرى وشجّه اجنسي ومات والمولى عالم بالجنایات فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية والنصف الآخر ثلثه العبد بأربع جنایات أخكامها مختلفة والمعتبر أحكام الجنایات فحكم الأول دفع والعداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا المصنف أربعة أسهم فصار الكل ثمانية أسهم أربعة اثلثها الاجنبي وأربعة اثلثها العبد والسهم الأول صار للمولى محتاراله بالتدبير وهو عالم بها يلزمه ثمن الدية والسهم الثاني واحد والدفع ممتنع بفعل سابق على الجنایة فلم يثبت به الاختيار فوجب ثمن القيمة على المولى الآن بكون ثمن الدية اثل منه والثالثة حصلت من المكاتب فوجب الأقل من ثمن الدية والقيمة على المكاتب والرابعة جناية الحر فوجب من الدية على عاقلة وإن لم يدبر والمستلة بحالها فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية وأما المصنف الآخر فقد تلف بثلاث جنایات فصار هذا المصنف ثلاثة أسهم فصار الكل ستة تلف ثلثة بجناية الاجنبي وتلف ثلثة بجناية العبد فيلزم على المولى سدس الدية بالأولى وعلى المكاتب الأقل من سدس قيمته ومن سدس الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي *

الباب الرابع عشر في الجنایة على المالك وإذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته فإن كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر قضى عليه بعشرة آلاف إلا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلث سنين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رح وفي الإمامة إذا زادت قيمتها على الدية الخمسة

آلاف درهم الآخسة دراهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم الآ عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية
 كذا في السراج الوهاج * ولو غصب عبدا قيمة عشرون ألفا فهلك في بده نجب قيمته بالغة
 ما بلغت بالاجماع كذا في الهداية * ولو قتل العبد المأذون خطأ لم يغرم الآ قيمة واحدة للمالك
 ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي * وفي نوادر بن سماعة رجل حمل على عبد رجل
 مختوما ورجل آخر حمل عليه مختومين وكل ذلك كان بغير اذن المولى فمات من ذلك كله
 فعلى صاحب المختوم ثلث قيمته وعلى صاحب المختومين ثلثا قيمته وهو قول ابي حنيفة رح كذا
 في المحيط * ولا تغفل العائلة فيما جنى على الممالك خطأ فيبادون النفس وان كان الجاني
 حرا فاذا بلغ النفس عقلته العاقلة في ثلث سنين كذا في المحيط ^(٥) * واما الجناية على اطراف العبد
 قال ابو حنيفة رح كل شيء من الحرفية الدية نجب في العبد القيمة وكل شيء من الحرفية نصف
 الدية ففيه من العبد نصف القيمة الا اذا كان قيمته عشرة آلاف او اكثر ينقص عشرة او خمسة
 وعندهما يقوم صاحبها ويقوم مقوصا بالجناية فيجب فضل ما بين القيمتين وهو رواية ابي يوسف رح
 من ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * هذا اذا فات بقواته منفعة مقصودة وذلك كالعين
 واليد فاما ما يصد به الزينة نحو الاذن والحاجبين وما شبه ذلك فكذلك الجواب في قوله الاول
 وفي قوله الآخر لا يتقدر ذلك ويلزمه نقصان كذا في المحيط * وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد
 على خمسة آلاف الآخسة كذا في الهداية * وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب
 نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب كذا في الكفاية * وهكذا في النهاية والكافي *
 وكل جناية ليس له ارش مقدر في حق الحرفي العبد نقصان القيمة كذا في المسراجية * قال هشام
 سألت محمدا رح عن اثنار عيني المملوك اذا انتفها انسان فاخبرني عن ابي حنيفة رح قال
 في اثنار من المملوك وفي جانيه وفي اذنيه ما انتقصه وهو قول ابي يوسف رح قال
 ولا احفظ في اللحية من ابي حنيفة رح ولكن احفظ عنه في شعر الرأس ان مولاه ان شاء دفعه واخذ
 قيمته وان شاء لم يدفعه واخذ من الجاني ما انتقصه وفي الاصل ان في شعر العبد ولحيته حكومة
 عدل وكأنه قول ابي حنيفة رح الآخر كما ذكره القدوري وعن الحسن عن ابي حنيفة رح
 في اذن العبد وانقه ولحيته اذا لم تنبت نقصان القيمة كما قال محمدا رح على ما ذكره القدوري
 وفي المختلعات عن ابي يوسف ومحمدا رح في هذه الصورة نقصان القيمة وهكذا قول ابي حنيفة رح

وفي المجرّد وعليه التوى كذا في الذخيرة * لو حلق جعد عبد إنسان ونبت مكانه ابيض بأمره
النقصان وليس طريق معرفة النقصان في هذه الصورة ان ينظر الى قيمة العبد وبه جعد والى قيمته
ولا حده وانما طريقه ان ينظر الى قيمته واصول شعرة ثابتة سود والى قيمته واصول شعرة باينة
بيض كذا في الظهيرية * ومن فقا عيني عبد فان شاء المولى دفع عبده واخذ قيمته وان شاء
امسكه ولا شيء له من النقصان عند ابي حنيفة رح وقالان شاء امسك العبد واخذ ما نقصه
وان شاء دفع العبد واخذ قيمته كذا في الهداية * قال ابو حنيفة رح رجل فقا عين عبد فمات العبد
من غير الفقا ولا شيء على الباقي وان لم يموت ولكنه قتل انسان لرم العاقبي النقصان وقال محمد
رح ضد النقصان في الوحيين كذا في محيط السرخسي * اذا قتل رجل عيني عبد ثم قطع آخر يده
فعلى الباقي ما نقصه وعلى القاطع نصف قيمته منقوعة اليدين وروى ابو يوسف رح ان هذا
استحسن على قول ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة * وفي فتاوى اهل سمرقند رجلان قطعوا
يدي عبد معا احدهما اليمنى والاخر اليسرى فعلى كل واحد منهما نصف قيمة العبد وهو على
شرف القطع وهذه المسئلة حجة في مسئلة اخرى ان من رمى الى عبد سهما فقتله آخر قبل
ان يصيبه السهم فعلى القاتل قيمة العبد مرميا لم يقع به الرمية كذا في المحيط * عبد منقطع اليد
قطع انسان رجله من هذا الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المنقطع يده وان قطع من الجانب
الاخر يضمن نصف قيمة العبد المنقطع يده وعلى هذا البائع لو قطع يد العبد يسقط نصف الثمن
وان كان العبد منقطع اليد فقطع الثانية بعثر النقصان ويسقط من المشتري بقدر النقصان من الثمن
حتى لو انتقص ثلث القيمة يستقر ثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع فقا العين كذا في التمرقاشي *
ولو كان العبد منقطع اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمة
منقطع اليد كذا في الظهيرية * وفي المستقى عن ابي حنيفة رح رجل قطع اليد اليمنى من عبد
رجل وقطع رجل آخر اليد اليسرى منه ومات منهما فعلى القاطع الاول نصف القيمة وعلى
الثاني ما نقصه وما بقي فهو عليهما وهو قول ابي يوسف رح كذا في المحيط * لو قطع رجل يد عبد
قيمته الف ثم بعد القطع فلم يرأ حتى صارت قيمته العاكما كانت قبل القطع ثم قطع رجل آخر رجله
من خلاف ثم مات منهما ضمن الاول مائة وخمسة وعشرين والاخر سبعة وخمسين وواصل
يساوي

بساوي الثمن وهو اقطع فعلى قاطع الرجل الف وخمسمائة وعلى قاطع اليد ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي * في نوادر ابن رشيد عبد قطع رجل يده ثم مكث سنة ثم اختلف القاطع والمولى في قيمته يوم القطع فقال القاطع كانت قيمته يوم القطع ألفا وعلى خمسمائة ونال مولى العبد كان قيمته ألفي درهم وقيمة العبد يوم اختصا ألف درهم ولو كان صحيح اليد كان قيمته ألفي درهم فالقول قول القاطع فان غرم ذلك اولم يغرم حتى انتقضت اليد ومات فعلى عاقلة قاطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال القاطع وعاقلته واما النفس فانه لا يصدق واحد منهما عليها فيغرم القاتل قيمة النفس يوم تلت ويكون على العاقلة ألف وخمسمائة وخمسمائة منها ارش اليد كذا في المحيط * وفي موضحة العبد نصف عشر قيمته الا ان يزيد على ارش موضحة الحرفانه لا يزداد عليه وينقص منه نصف درهم كذا في المضمرات * وفي نوادر ابن سماعة من محمد رح رجل قطع يد عبد رجل او شح عبد رجل ثم ان المولى باعه ثم رد عليه بعب بقاء القاضي او وهبه المولى من انسان ثم رجع في الهبة بتضاد وبغير قضاء ثم مات العبد من الجناية فان مولى العبد يرجع على الجناني بجميع قيمته وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح لو ان امة قطعت يد ها خطاء وباعها المولى من انسان على انه بالخيار او على ان المشتري بالخيار ثم انتقض البيع بالخيار وردت على المولى فماتت عنده من النطق فعلى القاطع قيمتها مائة وان كان النطق عددا رأت القصاص استحسانا كذا في المحيط * اذا قاتل لعبدية احد كما حرثم شجا فبين العتق في احدهما بعد الشح فارشهما للمولى وبتيامملوكين في حق الشجة ولو قتلهما رجل واحد في وقت واحد معاتجب دية حر وقيمة عبد فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة وان اختلفت قيمتهما يجب عليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حرة تقسم مثل الاول واذا قتلهما على التعاقب يجب عليه القيمة الاولى ولولا والدية للثاني لورثته واذا قتل كل واحد منهما رجل معاتجب قيمة المملوكين فيكون نصفين بين المولى والورثة فأي أخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما ويترك النصف لورثته وان قتلاهما على التعاقب فعلى القاتل الاول قيمته للمولى وعلى القاتل الثاني دية لورثته وان كان لا يدري ايها قتل اولاً فعلى كل واحد منهما قيمته والمولى من كل واحد منهما نصف القيمة هكذا في التبيين * رجل قتا عيني عبد وقطع الآخر رجله او يده فبرأ كانت الجناية منهما معا فعليهما قيمته اثلاثا وأخذ ان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك وكذلك كل جراحة كانت من

اثنين معا حراثة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو آخر يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدفعه اليهما ويغير ما ن قيمته على قدر ارض جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وان مات منهما والجراحة خطأ فعلى كل واحد منهما ارض جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقي من العس عليهما نصفان وان علم ان احدى الجراحتين قبل الاخرى وقد مات منهما فعلى الجراح الاول ارض جراحته من قيمته صحيحا وعلى الجراح الثاني ارض جراحته من قيمته مجروحا بالجراحة الاولى وما بقي من قيمته فعليهما نصفان وان برئ منهما والجراحة الاخيرة تستغرق القيمة الاولى لا تستغرقها فعلى الاول ارض جراحته وعلى الثاني قيمته مجروحا بالجرح الاول ويدفع اليه يعني العبد ولو كانت الجراحة الاولى هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني ارض جراحته وعلى الاول ارض جراحته لانه لا يدفع اليه كذا في المحيط * جناية الحر على المدبر كالجنابة على الفتن حتى لو قتله حرفا على عاقبته قيمته ولو قطع يده فغرم نصف قيمته الا انهما يفتران في خصلته وهي ان الحر اذا قطع يدي مدبر او رجله او فقا عنه غرم ما تنصه وفي الثن يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي * والاذا قطع رجل يد المدبر وقيمته الف درهم فبرأ ورا د حتى صارت قيمته الثمن ثم فقا عنه آخر ثم انتقض البرأ مات منهما والمدبرين اثنين فعنا احدهما عن اليد وما حدث منها وعنا الآخر من العين وما حدث منها فللذي عفا عن اليد على صاحب العين سبعمائة وخمسون درهما على عاقبته ان كان خطأ وفي ماله ان كان عبدا وللذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلثمائة واثنا عشر ونصف في ماله ان كان عبدا وعلى عاقبته ان كان خطأ كذا في المبسوط * رجل شج عبدا غيره موضحة فدره سيدة ثم شجه بالشاج موضحة اخرى ثم كابد فشجه آخر ثم ادنى المكاتب فعنق فشجه اخرى فمات بالكل ضمن نصف عشر قيمته صحيحا بالشجة الاولى ويغرم نقصانها ايضا الى ان جنى الثانية ويغرم بالشجة الثانية نصف عشر قيمته مدبرا مشجوجا ونقصانها الى ان كوتب ويغرم بالثالثة نصف عشر قيمته مدبرا مكاتبا مشجوجا بشجتين ونقصانها الى ان عتق وثلث قيمته مذمات والرابعة ثلث الدية ولا يغرم بالشجة التي بعد العتق ارشوا ولا نقصان كذا في الكافي * واصله ان التدبير بعد الجناية لا يهدر السراية وتكون السراية مضمونة على الجاني والعتق والكتابة بعد الجناية تهدر السراية حتى لا يجب على الجاني ضمان السراية كذا في محيط السرخسي *

الباب الخامس عشر في التسامة هي الايمان تقسم على اهل المحملة الذين وجد التليل فيهم كذا

فی الکافی * وسیبها وجود القتل فی المحلة او ما فی معناها من الدار او الموضع الذي یقرب من المصر بحيث یسمع الصوت منه کذا فی النهاية * انما وجد قتل فی محلة قوم وادعی ولی القتل علی جمیع اهل المحلة انهم قتلوا ولیه بعد الخطأ وانکر اهل المحلة فانه یحلف خمسون رجلا منهم کل رجل بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ولا یحلف بالله ما قتلنا والخیار فی التعین المی ولی القتل ان کانوا اکثر من خمسين رجلا وان کانوا اقل من خمسين فانه ینکر الیمین علی بعضهم حتی ینتم خمسة شون یمینا فان حلفوا غرموا الدية وان نكلوا فانهم یحبسون حتی یحلفوا ولا یحلف المدعی ان اهل المحلة قتلوا ولیه سراء کان الظاهر شاهدا للمدعی بان کان بین المقتول و بین اهل المحلة عداوة ظاهرة أو لم یکن شاهدا للمدعی بان لم یکن بین المقتول و بین اهل المحلة عداوة ظاهرة ثم تجب الدية علی عاقلة اهل المحلة فی ثلث سنین وان ادعی القتل علی بعض اهل المحلة لابیاعی انهم فکذا الجواب تجب القسامة والدية علی اهل المحلة وکذا الجواب ان ادعی علی بعض اهل المحلة باعیانهم استحسنانا وان ادعی القتل علی واحد من غیر اهل المحلة لم یکن علی اهل المحلة قسامة ولادیه فبقال للمدعی ألك بینة علی ما ادعی فان قال نعم اقامها وثبت ما ادعاه بیئت وان لم یکن له بیئة یحلف المدعی علیه یمینا واحدة ولا یحلف خمسون یمینا ولا ولیاء القتل ان یختاروا صالحي اهل المحلة و اهل البلدة والعشيرة الذین وجد القتل بین اظهرهم وتعین صالحي العشيرة استحسنان فان لم یوجد فی المحلة من الصلحاء خمسون رجلا فاراد ولی القتل ان ینکر الیمین علی الصلحاء حتی ینتم خمسون یمینا له ذلك ام یضم الیه من فاستقی العشيرة ما یکمل به خمسون رجلا لم ینکر محمد رح هذا الفصل فی کتاب وروی عنه فی غیر رواية الاصول انه لیس لولی القتل ذلك ولكنه یختار من بقي فی المحلة حتی یکمل خمسون رجلا هكذا فی المحيط * وله ان یختار الشبان والفسقة وله ان یختار المشائخ والصلحاء منهم کذا فی الکافی * والخیار لولی القتل نون الامام کذا فی فتاوی فاضیلان * ولا یدخل فی القسامة صبی ولا مجنون ویدخل فی القسامة الاعمی والمحدود فی التذف والکافر کذا فی السراج الوهاج * ولا یدخل فی القسامة النساء والممالیک من المکاتبین وغیرهم ومعنی البعض فی قول ابی حنیفة رح کالمکاتب کذا فی المبسوط * والقتل من به اثر القتل والمیت من لا یكون به اثر القتل کذا فی الذخيرة * وان وجد میت لا اثر به فلا قسامة ولادیه والاثر بان یكون به جراحة او اثر ضرب او خنق او خرج الدم من عینه او انه کذا فی خزائن المفتین *

وَأَنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنَ الْعِمَانِ عَلَامِنَ الْجُوفِ كَانَ قَتِيلًا وَإِنْ تَرَلَّ مِنَ الرَّأْسِ فَلَا كَذَا فِي الْمَحْبِطِ *
وَأَنْ خَرَجَ مِنْ دُبُرِهِ أَوْ ذَكَرَهُ فَلَيْسَ بِقَتِيلٍ كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ * وَأَذَا وَجَدَ بَدَنَ النَّبِيلِ
أَوْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الْبَدَنِ أَوْ نِصْفَ الْبَدَنِ وَمَعَهُ الرَّأْسُ فِي مُحَلَّةٍ عَلَى أَهْلِهَا الْقِسَامَةُ وَالْدِيَّةُ وَإِنْ
وَجَدَ نِصْفَهُ مُشْتَرَفًا بِالطُّوْلِ أَوْ وَجَدَ أَقْلَ مِنَ النِّصْفِ وَمَعَهُ الرَّأْسُ أَوْ وَجَدَ يَدَهُ أَوْ رَأْسَهُ فَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِمْ فِيهِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * وَلَوْ وَجَدَ فِيهِمْ جُنَيْنٌ أَوْ سَقَطَ لَيْسَ بِهِ أَثَرُ الضَّرْبِ فَلَا شَيْءَ عَلَى أَهْلِ
الْمَحَلَّةِ وَإِنْ كَانَ بِهِ أَثَرُ الضَّرْبِ وَهُوَ تَامَةٌ الْخَلْقَةُ وَجَبَتْ الْقِسَامَةُ وَالْدِيَّةُ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَ نَاقِصَ الْخَلْقِ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ كَذَا فِي الْكَافِي * وَأَذَا وَجَدَ الْعَبْدَ أَوْ الْمَكْتُوبَ أَوْ الْمَدْبُورَ أَوْ أَمَ الْوَلَدَ أَوْ الَّذِي يُسَمَّى
فِي بَعْضِ قَبِيلَةٍ قَتِيلًا فِي مُحَلَّةٍ عَلَيْهِمُ الْقِسَامَةُ وَتَجِبُ الْقِيَمَةُ عَلَى عَوَائِلِ الْمُحَلَّةِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ كَذَا
فِي الْمَحْبِطِ * وَإِنْ وَجَدَتْ الْبَيْتِيَّةُ وَالْدَايَةُ مَقْتُولَةً فَلَا شَيْءَ فِيهَا كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِيخَانَ * وَلَا يَدْخُلُ
السَّكَّانُ فِي الْقِسَامَةِ مَعَ الْمَلَائِكَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا كَذَا فِي التَّبْيِينِ * وَهِيَ عَلَى أَهْلِ
الْحُطَّةِ دُونَ الْمُشْتَرَبِينَ وَلَوْ بَقِيَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَبْقَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ
بَانَ بِأَعْوَالِهِمْ فَهِيَ عَلَى الْمُشْتَرَبِينَ الْمَلَائِكَةُ دُونَ السَّكَّانِ عِنْدَهُمَا هَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ *
وَأَذَا وَجَدَ قَتِيلًا فِي مُحَلَّةٍ خَرِبَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ وَيَقْرِبُهَا مُحَلَّةٌ عَامِرَةٌ فِيهَا إِنْسَانٌ كَثِيرٌ تَجِبُ الْقِسَامَةُ
وَالْدِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْمُحَلَّةِ الْعَامِرَةِ كَذَا فِي مُحْبِطِ السَّرْحِيِّ * وَأَذَا التَّقِيُّ قُومَ بِالسُّيُوفِ بِأَجْلَ مَا عَنْ
قَتِيلٍ يَهُودٍ عَلَى أَهْلِ الْمُحَلَّةِ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ أَوْلِيَاؤُهُ عَلَى أَوْلَئِكَ أَوْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ بَعِيْنُهُ فَلَمْ يَكُنْ
عَلَى أَهْلِ الْمُحَلَّةِ وَلَا عَلَى أَوْلَئِكَ شَيْءٌ حَتَّى يَقْبِضُوا الْبَيْتَةَ كَذَا فِي الْكَافِي * وَإِنْ وَجَدَ الْقَتِيلَ فِي دَارِ
إِنْسَانٍ فَالْدِيَّةُ عَلَى عَائِلَتِهِ وَالْقِسَامَةُ عَلَيْهِ وَعَلَى قَوْمِهِ إِنْ كَانُوا حَاضِرِينَ وَإِنْ كَانُوا غُيُبًا فَالْقِسَامَةُ
عَلَى رَبِّ الدَّارِ بِكُرْرٍ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا هَذَا فِي الْهِدَايَةِ * وَأَذَا وَجَدَ
فِي دَارِ أَحَدٍ مِنَ الْمُشْتَرَبِينَ فَعَلِيَهُ الْقِسَامَةُ وَالْدِيَّةُ عَلَى عَائِلَتِهِ كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْمُحَلَّةِ أَهْلٌ خُطَّةٌ وَقَدْ وَجَدَ
قَتِيلًا فِي دَارِ أَحَدِهِمْ كَانَتْ الْقِسَامَةُ عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ وَالْدِيَّةُ عَلَى عَائِلَتِهِ وَسَائِرِ أَهْلِ الْحُطَّةِ
بِرَأْيِ مَنْ ذَلِكَ كَذَا فِي الْمَحْبِطِ * وَأَنْ ادْعَى وَلِيَّ الْقَتِيلِ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ أَهْلِ الْمُحَلَّةِ بَعِيْنُهُ فَشَهِدَ
شَاهِدَانِ مِنَ أَهْلِ الْمُحَلَّةِ عَلَيْهِ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا بِالْإِجْمَاعِ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ * وَأَذَا وَجَدَ
الرَّجُلَ قَتِيلًا فِي مُحَلَّةٍ وَادْعَى وَلِيَّ الْقَتِيلِ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ غَيْرِ أَهْلِ الْمُحَلَّةِ أَنَّهُ قَتَلَهُ وَشَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ
شَاهِدَانِ

شاهدان من غير اهل تلك المحلة فانه تقبل شهادتهما ويبرأ اهل المحلة عن القسامة والدية ان يشهد بذلك شاهدان من اهل المحلة التي وجد فيها القتل قال ابو حنيفة رح لا تقبل شهادتهما الا انه يبرأ اهل المحلة عن القسامة والدية وقال ابو يوسف ومحمد رح تقبل شهادتهما في حق القضاء بالقتل على المدعى عليه كذا في الذخيرة * ثم قال ابو يوسف رح ان اختار الولي الشاهدين من جملة من يستخلفهم يحلفهما بالله ما قتلناه فقط وقال محمد رح يحلفان بالله ما قتلنا ولا علمنا تا لا سوى فلان كذا في الكافي * ذكر في النوادر ان اوجد قتيل في محلة وزعم اهل المحلة ان رجلا منهم قتله ولم يدع الولي علي واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على اهل المحلة ثم كيف يحلفون عند ابي حنيفة ومحمد رح يحلفون بالله ما قتلنا وما علمنا له تا لا غير فلان وهو الاحوط وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * وان اوجد القتل في محلة وادعى اهل المحلة ان فلانا قتله دونهم واقاموا على ذلك بينة من غير محلتهم جازت الشهادة ووقعت لهم البراءة عن القسامة والدية ادعى ولي القتل ذلك ولم يدع كذا في الذخيرة * وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا رح يقول اذا وجد قتيل في محلة وادعى اولياءه عليهم واقام اهل المحلة بينة انه قتله فلان لرجل من غير محلتهم اوجاء جريحاً حتى سقط في محلتهم ومات قال يبرؤن من الدية وان ادعى اولياء الدم القتل على رجل بعينه واقاموا البينة على ذلك فاقام المدعى عليه البينة ان فلانا قتله لرجل آخر قال لا قبل هذه البينة كذا في المحيط * وان اخرج الرجل في قبيلة فنقل الى اهلها فمات من تلك الجراحة فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة وقال ابو يوسف رح لا ضمان فيه ولا قسامة في الوجهين وعلى هذا التخريم اذا وجد على ظهر انسان يحمله الى بيته فمات بعد يوم او يومين فان كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذبي كان يحمله كما لو مات على ظهره وان كان يجيء ويذهب فلا شيء على من حمله وفيه خلاف ابي يوسف رح كذا في الكافي * ولو جرح في محلة او قبيلة فحمل مجروحاً ومات في محلة اخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على اهل المحلة التي جرح فيها كذا في محيط السرخسي * قال في الجامع محلة او مسجد اختطها ثلث قبائل احدها بكرين وائل وهم عشرون رجلاً والاخرى بنو قيس وهم ثلثون رجلاً والاخرى بنو تميم وهم خمسون رجلاً فوجد في هذه المحلة قتيل او في هذا المسجد فالدية تجب على القبائل

انلانا على كل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من احدى القبائل رجل واحد لا غير فعلى عاقلة ثلث الدية وان كان الرجل من غير القبيلتين الا انه حليف لاحدى القبيلتين فعلى القبيلتين نصان ولا شيء على قبيلة الحليف وقال في الجامع ايضا محملة اختطها ثلث قبائل وثنا فيها مسجد فاشترى رجل من غير القبائل الثلث دورا حدى القبائل حتى لم يبق من اهل القبيلة البائعة احدهم ووجد قتيل في المحلة او في المسجد كانت الدية انلانا ثلثها على عاقلة المشتري وثلاثها على القبيلتين الباقيتين فان كان المشتري لتلك الدور رجل واحد من احدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية تصعب على القبيلتين وان اشترى رجل من غير تلك القبائل دور قبيلتين وباقي المسئلة بحالها والدية نصان نصعه على عاقلة المشتري ونصفه على عاقلة القبيلة الباقية وان اشترى رجل من غير هذه القبائل دور القبائل كلها ثم باع دورا حدى القبائل من قوم شتى والدية على عاقلة المشتري الاول مادام له من تلك الدور شيء ولو كان المشتري للدور كلها باع دورا حدى القبائل من الدين كانت لهم اراقالها معهم اورد عليهم بعيب بغير قصاء ثم وجد في المحلة او في المسجد قتيل فالدية على عاقلة المشتري وان كان الرد عليهم بالعيب بقضاء فاض فعلى عاقلة المشتري نصف الدية وعلى عاقلة الذين ردت عليهم الصنف كذا في المحيط * اذا وحدي سوق او مسجد جماعة كان في بيت المال اذا كان السوق للعامة او للسلطان وان كان مملوكا لقوم فالقسامة والدية عليهم واراد بالمسجد المسجد الجامع او مسجد جماعة يكون في السوق لعامة المسلمين وان كان في مسجد لمحلة فعلى اهل المحلة كذا في محيط السرخسي * وان وجد قتيل في الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي * ولو وجد القتل في المسجد الحرام من غير حرام الناس في المسجد او بعرفة او بغيرها فالدية على بيت المال من غير قسامة كذا في المحيط * ولو وجد قتيل في ارض اودا وموقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها وان كانت موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد في المسجد فيجب على اهل المحلة القسامة والدية كذا في محيط السرخسي * ولو وجد القتل في وقف المسجد كانت الدية في بيت المال كذا في المحيط * واذا وجد القتل في قرية اصلها القوم شتى فيهم المسلم والكافر فالقسامة على اهل القرية المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية فما اصاب المسلمين من ذلك فعلى عواقلهم وما اصاب اهل الذمة فان كانت اهلهم عواقل فعليهم والا فني اموالهم كذا في المبسوط * ولو وجد قتيل في محلة المسلمين وفيها ذمي نازل

عليهم لم يستحلف الذمي كذا في محيط السرخسي * وأن وجد قتل بين قريتين أو سكتين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين إلى القتل هذا إذا كان صوت القريتين يبلغ إلى الموضع الذي وجد فيه القتل وإن لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضين خان * وفي المستقى إذا وجد قتل بين قريتين أرضهما وطرقهما مملوكة لقوم يبيعون أرضهما وطرقهما فهو على الرأس قال وهذا قول محمد رح وفيه إذا وجد قتل في أرض قرية وهو إلى بيت قرية أخرى أقرب فإن كان الأرض الذي وجد فيه القتل مملوكا فهو على صاحب الملك وإن لم يكن مملوكا فهو على أقرب القريتين وفيه أيضا مثل محمد رح عن قتل بين قريتين أهو على أقربهما إلى الجيطان والأرضين قال إن كانت الأرضون ليست بملك لهم إنما تنسب إلى القرية كما تنسب الصحاري فهو على أقربهما بيوتا كذا في الذخيرة * وإذا وجد قتل بين قريتين هو في القرب إليهما على السواء وفي إحدى القريتين ألف رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال أبو يوسف رح في قتل وجد بين ثلث دوار لنممي وداران لهم دانيين وهن جميعا في القرب على السواء فالدية نصفان فاعتبر القبيلة دون القرب كذا في المحيط * ومن اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد قتل وليس في الشراء خيار فالدية على عاقلة البائع وإن كان في البيع خيار أحدهما فهو على عاقلة ذى اليد وهذا عند أبي حنيفة رح وقالوا إن لم يكن في الشراء خيار فالدية على عاقلة المشتري وإن كان فيه خيار فالدية على عاقلة الذي تصير الدار إليه كذا في الكافي * ومن كان في يده دار فوجد فيها قتل أو بعثه العاقلة حتى شهد الشهود أنها للذي في يده كذا في خزائن المفتين * وإذا وجد في دار أسنان قتل وفيها خدعة وغلدانه وأحرار فإن القسامة والدية على رب الدار ونهم كذا في التاتارخانية فأقلام الأسبيجاني * وإن وجد في ملك مشترك قتل فالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عوالمهم بعدد الرؤس من الملاك لا بعدد الانصباء حتى لو كان لأحد الشريكين ثلث الدار ولآخر ثلثاها فالدية على عوالمهم نصفان وكذا لو وجد في نهر مشترك بين اقوام كذا في الذخيرة * قال في الجامع دار مملوكة لأحد عشر رجلا عشرة منهم من بكرين وأهل وواحد منهم من بني قيس فوجد في هذه الدار قتل فدبته على أحد عشر جزء عشرة أجزاء منها على عاقلة بني بكرين وأهل وجزء واحد على عاقلة قيس وكذا دار بين بكري وبين قيسين أثلاثا فوجد فيها قتل فالدية على عوالمهم

انلانا هذا الذي ذكر قول محمد رح رواء عن ابي حنيفة رح وروى عن ابي يوسف رح بخلاف هذا
 فانه قال في دارين تميمي وهمدانين وجد فيها قتل فعلى التميمي نصف الدية وعلى الهمدانيين
 نصف الدية قال وانما مدنا على عدد القبائل بمنزلة قتل يوجد بين قريتين هو منهما سواء في القرب
 فعلى اهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر الى عدد اهل القريتين وكذلك قال ابو يوسف رح
 في دارين تميمي وبين اربعة من همدان وجد فيها قتل فالدية بينهما نصفان وعند محمد رح
 نجب الدية اخماسا كذا في المحيط * وفي المستقن عن محمد رح عن ابي يوسف رح في رجلين
 في بيت ليس معهما احد فوجد احدهما مقتولا قال ابو يوسف رح أصننه الدية وقال محمد رح
 لا أصننه لعله قتل نفسه كذا في الخلاصة * واذا وجد القتل في دارين ثلثة نفر فاقسامه على
 عوائلهم جميعا انلانا وتماثل الخمسين في الكسر على ابي العوائل شاء ولي القتل وليس له ان يختار
 جميع الخمسين داني عاقلة احدهم كذا في المحيط * ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فعلى
 عاقلة دية لورثته عند ابي حنيفة رح ولا لا شيء دابهم واختلف المشايخ في وجوب القسامة على
 عاقلة على قوله واختار شمس الائمة السرخسي ان لا تجب القسامة ههنا كذا في الكافي *
 وان وجد المكاتب قتيلا في دارة فهو حدر بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو وجد المكاتب
 قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى مؤجلة في ثلث سنين يقتضى منه كتابته وبحكم بحريته
 وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته كذا في فتاوى قاضخان * ولو وجد قتيلا في دار مكاتب فعليه
 ان يسعى في الاقل من قيمته ومن دية القتل في ثلث سنين ولا يتحماها العاقلة كذا في الطهيري *
 وهل نجب على المكاتب القسامة لم يذكر هذا في الكتاب ولا شك على قول ابي حنيفة
 ومحمد رح انها تجب واما على قول ابي يوسف رح اختلف المشايخ بعضهم قالوا لا تجب على قوله
 الآخرون منهم من قال نجب عليه القسامة كذا في المحيط * واذا وجد المولى قتيلا في دار مكاتب فعليه ان
 يسعى في الاقل من قيمته ومن دية المولى كذا في السراج الوهاج * واذا وجد العبد قتيلا في دار
 مولاه فلا شيء فيه قالوا هذا ان لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين فانه يضمن
 المولى الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المحيط * وكذلك لو جنى العبد حناية ثم وجد قتيلا
 في دار مولاه كذا في الطهيري * وان وجد قتل في دار العبد المأذون في التجارة ذكر شيخ الاسلام
 في شرحه

في شرحه ان لم يكن عليه دين فالتسامة على مولاه والدية على عاقلته قياسا واستحسانا فان كان عليه دين فكذلك الجواب عندهما وكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله استحسانا كذا في الذخيرة * ولو وجد الرجل قتيلًا في دار عبده المأذون كانت التسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مديونًا ولم يكن كذا في فتاوى ناصيخان * العبد المهرهون اذا وجد قتيلًا في دار الراهن او المهرتهن فالقيمة على رب الدار دون العاقلة كذا في خزائن المفتين * ولو وجد قتيل في دار من لا تقبل شهادته له ارا امرأة في دار زوجها ففيه قسامة ودية ولا يحرم الارث كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القتيل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها احد فان الايمان تكرر على المرأة حتى تحلف خمسين يمينًا ثم تفرض الدية على اقرب القبائل منها وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وهو قول محمد وابي يوسف رحمه الاول كذا في شرح المبسوط * وما اذا كانت عشيرتها حضورًا تدخل معها في القسامة كذا في الكفاية * ولو وجد قتيل في قرية لامرأة فعند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما القسامة تكرر الايدان عليها وعلى عاقلتها والدية وعاقلتها اقرب القبائل اليها في النسب قال المتأخرون من اصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة كذا في الكافي * واجمعوا ان القتيل اذا وجد في دار صبي فانه لا يكون على الصبي قسامة وانما تجب الدية والتسامة على عاقلته واجمعوا انه اذا وجد في دار مجنون انه لا قسامة على المجنون وانما القسامة والدية على عاقلته كذا في الذخيرة * ولو وجد قتيل في قرية او دار لا يتام فان كان فيهم كبير فالقسامة عليه والدية على عاقلتهم وان لم يكن فيهم كبير فالقسامة والدية على عاقلته كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القتيل في دار ذي فالتسامة عليه يكرز عليه خمسون يمينًا فاذا حلف ان كان له عاقلة وكانوا يتعاطون فيما بينهم فعلى العاقلة الدية والا تجب الدية في ماله كذا في الذخيرة * ولو وجد قتيل في دار ابنه وبنته وهي بينهما نصفان فادعى كل واحد القتل على صاحبه فالابن ثلث الدية على عاقلتها وعاقلتها عاقلة ولها السدس على عاقلة اخيها ولو ادعى الابن القتل على زوج اخته فلا شيء له كذا في خزائن المفتين * وفي مجموع التوازل لو وجد الرجل قتيلًا في دار ابنه وقد كان قال قبل موته وهو مجروح بقلبي فلان فقد ابرأ عاقلة ابنه من الدية الا انه لا يبطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من اهل العطاء خمسة دراهم او اقل من ذلك وفيه ايضا اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلًا فهو على رب الدار عند

ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ان كان نازلا في بيت على حدة ملادية ولا تسامة وان كان
 مختلطاً فعليه الدية والتسامة كذا في المحيط * ولو وحده في دار واثله لا وارث له غيره لم يغتفر
 عاقلته كذا في خزائن المفتين * واذا وجد الرجل قتيلاً في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عريضاً
 كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحزب قدمه هدر سواء
 كان يجري في وسطه او في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام تجب الدية في بيت
 المال وان كان محتسماً على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على اقرب القرى وهذا اذا كان
 اقرب القرى الى هذا الشط بحيث يسمع اهلها الصوت منه فاما اذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا تجب
 عليهم شيء وانما تجب في بيت المال وان كان النهر صغيراً لا قوام معروفين تجب القسامة على
 اصحاب النهر والدية على عواقلهم هكذا في الذخيرة * والترقي في النهر الصغير والكبير ما عرف
 بالشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة نحو العرات والنجحون فهو
 عظيم كذا في فتاوى قاصصان * وان وجد القتل في السعينة والتسامة على من فيها من الركاب
 والملاحين واللفظ يشمل اربابها حتى تجب على الارباب الذين فيها وعلى السكان وعلى
 من يمدوا والمالك في ذلك وضير المالك سواء وكذلك العجالة كذا في الهداية * قبل على دابة
 معها سائق او نائد او راكب فدينه على عاقلته دون اهل المحلة وان اجتمع فيها السائق والنائد
 والراكب كانت الدية عليهم جميعاً ولا يشترط ان يكونوا ما لكن للدابة بخلاف الدار وان لم يكن مع الدابة
 احد فالدية والتسامة على اهل المحلة الذين وجد فيهم القتل على الدابة كذا في النسيب * وان
 مرت دابة بين فرسين عليها قتل فعلي اقرنهم التسامة والدية قيل هذا محمول على ما اذا كان
 بحيث يبلغ اهلها الصوت اما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي *
 واذا وجد القتل في فلاة ارض فان كانت ملكاً لانسان فالتسامة والدية على المالك وعلى قبيلته
 وان لم يكن ملكاً لاحد فان كان يسمع فيه الصوت من مصر من الامصار فعليهم التسامة وان كان
 لا يسمع فيه الصوت فان كان للمسلمين فيها مبيعة الاحتطاب والاحتشاش والكلاً بالدية في بيت المال
 وان انتطعت عنها مبيعة للمسلمين قدمه هدر وكذلك اذا وجد في المعازة وليس بقر بها مدران كذا
 في محيط السرخسي * وفي المستقن اذا وجد قتل على الجسر وعلى القنطرة وذلك على بيت المال وفيه
 ايضا اذا وجد القتل في مثل خندق مدينة ابي جعفر فهو بمنزلة الطريق الاعظم على اقرب المحال كذا

في المحيط * ولو وجد في معسكر نزلوا في غلاة مباحة ليست بمملوكة لاحد فان وجد في خيمة او فسطاط بالقسامة والدية على من يسكنها وان كان خارجا منها ونزلوا ثبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القتل ولو وجد بين القبيلتين فعلى اقربهما وان استويا فعليهما كذا في النيبين * وان نزلوا مختلطين جملة في مكان واحد ان وجد القتل في خيمة او فسطاط احدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وان وجد خارج الخيام فعلى اهل المعسكر كلهم كذا في المحيط * وان كان المعسكر في ارض رجل بالقسامة والدية عليه كذا في محيط السرخسي * وان كان اهل المعسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فاجلوا من قتل مسلم فلا قسامة في القتل ولا دية وان كان لا يدري من قتله وكذلك ان كانت الطائفتان مسلمتين لكن احدهما الطائفتين باغية والاخرى عادلة واجلوا من قتل من اهل العدول فلا دية في القتل ولا قسامة كذا في المحيط * ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول ابني يوسف رح الدية والقسامة على اهل السجن كذا في الهداية * واذا كانت الدار مفرغة وهي مغلقة فوجد فيها قتل فالتسامة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول ابني حنيفة وابني يوسف ومحمد بن روح كذا في المحيط * الباب السادس عشر في المعافل والمعاقل جمع معقلة وهي الدية كذا في الهداية * المعقلة الذين يعقلون العقل اي يؤدون الدية ويسمى الدية عقلا ومعلقة لانها تعقل الدماء من ان تنسك اي تمسك كذا في الكافي * عاقلة الرجل اهل ديوانه عندنا كذا في المحيط * واهل الديوان اهل الرايات وهم الجيش الذين كتبت اساميتهم في الديوان كذا في الهداية * اذا كان الثاقل من اهل الديوان فان كان غازيا وله ديوان يرتزق منه للقتال فعاقلته من كان في ديوانه من الغزاة وان كان كاتبا وله ديوان يرتزق منه فعاقلته من كان يرتزق من ديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون بها وان لم يكن له ديوان فعاقلته انصاره فان كان نصرته بالمجال والدروب يحمل عليهم وان كان من اهل القرية ونصرته باهل القرية يحمل عليهم كذا في المحيط * والحاصل ان العبرة في هذا للتناصرو قيام البعض بأمر البعض فان كان اهل المحلة واهل السوق واهل القرية او العشيرة بحال اذا وقع لواحد منهم امر قاموا معه في كفائته فهم المعاقلة والا فان كان له متناصرون من اهل الديوان ومن العشيرة والمحلة والسوق فاهل الديوان اولي فان لم يكن له متناصرون من اهل الديوان فاهل العشيرة ثم بعد ذلك المتناصرون من اهل المحلة والسوق كذا في الذخيرة * وان كان لا يتناصرون بعضهم ببعض

فعاقلته عشيرته من قبل ابيه كذا في المحيط * ويقسم عليهم في ثلث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم او درهم وثلث درهم ولا يزداد على كل واحد من كل الدية في ثلث سنين على ثلثة اواربعة فان لم يتسع القبيلة لذلك ضم اليه اقرب القبائل نسبا ويضم الاقرب فالاقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم واما الآباء والابناء فقد قيل لا يدخلون وقيل لا يدخلون كذا في الكافي * والزواج لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لا تكون عاقلة الزوج والاين لا يكون عاقلة الام الا ان يكون الزوج من قبل ابيها كذا في المحيط * ثم القاتل احدا العواقل يلزمه من الدية مثل ما يلزم احدا العواقل عندنا كذا في المبسوط * وليس على النساء والذرية من كان له حطاء في الديوان عقل وعلى هذا لو كان القاتل صبيا وامراة لاشي عليهما من الدية كذا في الكافي * ولا يؤخذ من العبيد والآماء والمجانين كذا في المحيط * وان قُلت العاقلة حتى يصير نصيب كل واحد اكثر من اربعة دراهم يضم اليهم اقرب ديوان آخر وكان اقرب الدواوين في هذا المصر اليه اولى من الابعد كذا في محيط السرخسي * واقرب الدواوين الي ديوان القاتل من يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم لو ضم اليه اقرب الدواوين من هذا المصر ولم يكف يضم اليه ابعد الدواوين من دواوين هذا المصر وهو الديوان الذي ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد الوالي ثم اذا ضم اليه ابعد الدواوين ولم يكف يضم اليه عشيرته من قبل ابيه وان كان في هذا المصر ديوان هو اقرب الي ديوان القاتل الا انهم اجانب من القاتل وديوان هو ابعد من ديوان القاتل الا انهم عشيرة القاتل من جانب الاب فانه يضم اقرب الدواوين الي ديوانه وان كانوا اجانب كذا في المحيط * ومتى استوى ديوانان في الثرب احدهما من عشيرة القاتل من الاب والآخر من جانب الام فانه يضم اليه ديوان العشيرة ويعتبر النسب ترجيحا والترجيح يعتبر اولا بالتقرب في الديوان فاذا استوى في الثرب يعتبر ترجيح بالنسب كذا في محيط السرخسي * حكى عن ابي جعفر الجاني اذا كان ديوانيا ولا قربائه دواوين ايضا فقتله على اقربائه في ديوانه فان لم يتسع فعلى الكل يعني على جميع الاقرباء من ديوانه ومن ديوان غيره فان لم يكن الجاني ديوانيا ولكن لا قربائه دواوين فقتله على اقرب اقربائه اليه من اهل الديوان فان لم يتسع فهو عليهم وان لم يكن ديوانيا ولكن لبعض اقربائه

اقاربته ديوان في المصر ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرستاق فانه ينظر ان كان القاتل يسكن الرستاق فهو على اقاربه الذين يسكنون في الرستاق فان لم يتسع فهو على جميع اقاربه الذين يسكنون في الرستاق والذين يسكنون المصر من اهل الديوان وما فضل فهو في ماله وان كان القاتل يسكن المصر فعقله على اقربائه الساكنين في المصر من اهل الديوان فان لم يتسع فهو في ماله ولا يجب على عاقلته من اهل الرستاق الذين لا ديوان لهم وان لم يكن له ديوان ولا اقاربه ينظر ان كان يتناصر باهل الحرف فعقله عليهم والفضل في ماله وان كان يتناصر باهل المحلة فعقله على اهل المحلة والفضل عليه وان كان يتناصر بالمصر فهو على اهل المصر كذا في المحيط * ومن لا ديوان له من اهل البادية ونحوهم تعافوا على الإنساب وان تباعدت منازلهم واختلف الاديان كذا في المبسوط * ولو كان البدوي نازلا في المصر وليس له مسكن في المصر لا يعقل عنه اهل العطاء كما ان اهل البادية لا يعقل عن اهل المصر النازل فيهم كذا في الكافي * ومن ليس له عشيرة ولا ديوان فعن ابي حنيفة رح انه يكون في ماله وبه اخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى قاله حسام الدين كذا في السراجية * وذكر في كتاب الولاء ان بيت المال لا يعقل من له عشيرة او وارث سواء كان مستحق الميراث بان كان حرا مسلما او لم يكن بان كان كافرا او عبدا حتى قال لوان حريامستأ منا اشترى عبدا مسلما فاعتقه ثم عاد المستأمن الى دار الحرب فأسروا وخرج الى دار الاسلام ثم مات المعتق فميراثه لبيت المال لان معتقه رفيق ولو جنى هذا المعتق فعقله عليه ولا يكون في بيت المال كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في النهاية * ذكر شمس الأئمة الحلواني اختلاف المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه ابي بكر البلخي وابي جعفر الهندي واني لان العجم لم يحفظوا انسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل البجائية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب فانهم لم يضيّعوا انسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض نحو الاساكفة والصغارين بمرور درب الخشابين وكلا باديخار فاذا قتل واحد خطأ ووجب الدية فاهل محلة القاتل ورستته عاقلته وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني وكثير من المشائخ رضي الله عنهم وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين يأخذ بقول الفقيه ابي جعفر لان العبرة للتناصر واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم كذا في فتاوى

فاصبحان * ولا یعتل اهل مصر عن اهل مصر آخر اذا كان لاهل كل مصر دیوان علی جدہ ولو كان تباصرهم باعتبار القرب فی السكنی فاهل مصر اقرب الیه من اهل مصر آخر کذا فی الهدایة * ولوان اخوین لاب وام دیوان احدهما بالكوفة و دیوان الآخر بالبصرة لم یعتل احدهما عن صاحبه وانما یعتل عن كل واحد منهما اهل دیوانه کذا فی المبسوط * ویعتل اهل كل مصر من اهل سوادهم وقراهم ومن كان منزله بالبصرة و دیوانه بالكوفة عقل عنه اهل الكوفة کذا فی الکافی * و اذا قتل الرجل خطأ فلم یرفع الی القاضی حتی مضت سنون ثم رفع الیه فانه یتقضي بالدية علی عائلته فی ثلث سنین من یوم یتقضي فان كانوا اهل دیوانه قضی بذلك فی عطیاتهم ویجعل الثلث فی اول عطاء ینخرج لهم بعد قصائه وان لم یکن بین القتل وقضائه و بین خروج عطیاتهم الا شهرا او اقل من ذلك والثلث الثاني فی العطاء الآخر اذا خرج ان ابطاء بعد الحول او عجل قبل السنة وكذلك الثلث الثالث کذا فی المبسوط * فان عجل لهم عطیة ثلث سنین بمرة واحدة مما وجب بعد القضاء بالدية فالدية کلها فی ذلك عجلة ولو خرج له عطاء وجب قبل القضاء بالدية لم یکن فیہ شیء واستعقلت الدية فی الاعطیة المستقبلة بعد القضاء وان خرج لكل سنة اشهر وجب فیہ سدس الدية وفي كل اربعة اشهر تسع الدية کذا فی محیط السرخسی * وان كان عائلته الرجل اسحاب رزق قضی علیهم بالدية فی ارزاقهم فان خرجت لهم ارزاق اشهر مضت قبل القضاء بالدية لایؤخذ من ذلك شیء وان خرجت لهم ارزاق اشهر مضت بعد القضاء یؤخذ منها الدية بالحصصه فینظر ان كانت ارزاقهم ینخرج فی كل شهر یؤخذ من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية کذا فی محیط * فان خرج الرزق بعد قضاء القاضی یوم او اکثر اخذ من رزق ذلك الشهر بحصصه الشهر وان كان لهم ارزاق فی كل شهر وعطاء فی كل سنة فرضت علیهم الدية فی عطیاتهم دون ارزاقهم کذا فی النکافی * الفرق بین الرزق والعطاء هو ان الرزق ما یفرض للناس فی مال بیت المال مقدرا بالحاجة والکفاية یفرض له ما ینکفیه فی كل شهر وکل یوم والعطاء ما یتقرض فی كل سنة یتقدر بحجة وعنايته فی باب الدین لا بالحاجة والکفاية کذا فی محیط السرخسی * ولو كان القاتل من اهل الکوفة وله بهاء عطاء فلم یقض بالدية علی عائلته حتی حول دیوانه الی البصرة فانه یتقضي بالدية علی عائلته من اهل البصرة کذا فی المبسوط * ولو قضی بالدية علی عائلته بالكوفة فی ثلث سنین فاخذ منه ثلث الدية اولم یؤخذ ثم حول اسمه عنهم فجعل فی دیوان اهل البصرة كان العقل

على ديوان اهل الكوفة ولا يحول الى ديوان اهل البصرة الا انه يؤخذ من عطائه بالبصرة حصته
 كذا في المحيط * وان كان مسكنه بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلاً خطأ فلم يقض عليه حتى يحول
 من الكوفة واستوطن البصرة فانه يقضى بالدية على عاقلته بالبصرة ولو قضى بها على عاقلته
 بالكوفة لم ينتقل عنهم وكذلك البدوي اذا الحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء يقضى بالدية
 على اهل الديوان وان كان ذلك بعد القضاء على عاقلته بالبادية لم يحول عنهم كذا في الكافي *
 اذا قتل البدوي رجلاً من اهل الحضر خطأ فعليه مائة من الابل في البادية في عشرته وقومه يجمع
 ذلك له عرفاً ودية ومولى الدم بالخروج اليهم حتى يستوفي ذلك منهم في بلادهم كذا
 في المحيط * ولو ان رجلاً من اهل البادية جنى جنابة فلم يقض بها حتى نقله الامام وقومه فجعلهم
 اهل عطاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رفع الى القاضي قضى عليهم بالدنانير دون الابل كذا في الظهيرية *
 ولو كان قضى عليهم بمائة من الابل ثم نقله الامام وقومه الى العطاء وجعل عطاءهم الدنانير
 اخذوا بالابل او بقيمتها واذا لم يكن لهم مال غير العطايا اخذت قيمة الابل من عطياتهم قلت
 القيمة او كبرت كذا في شرح المحيط * ولو ان اهل عطاء الكوفة جنى رجل منهم جنابة وقضى بها
 على عاقلته ثم الحق قوم بقومه من اهل البادية او من اهل المصر لم يكن لهم ديوان عقولوا معهم
 ودخلوا فيما قضى ونعمالم يقض ولم يدخلوا فيما ادوا قبل ذلك كذا في الظهيرية * ومن اقربا للقتل
 خطأ ولم يرفعوا الى القاضي الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم بقضيه
 ولو نصادق الثاقل وولي الجنابة على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلته بالكوفة بالبينة
 وكذا بتهمها العاقلة فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليهم في ماله شيء الا ان يكون له عطاء معهم فحينئذ
 يلزمه بقدر حصته كذا في الكافي * وذكر في المعامل ان البينة على القتل الغي يوجب الدية
 على العاقلة لا تقبل عند غيبة العاقلة كذا في الظهيرية * رجل اقر عند القاضي انه قتل خطأ فلانا
 فانام ولي القتل بينة ان المدعى عليه قتله تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية على العاقلة واقرار
 المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة لان البينة تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه
 ونظائر هذا كثيرة كذا في فتاوى فاضل خان * وان قال الولي بعد اقراره لا اعلم ببينة فاقض لي بها
 عليه في ماله فتقضى القاضي بها في مال المقترم وجد ولي الجنابة بينة فاراد ان يحول ذلك الى
 العاقلة لم يكن له ذلك ولو قال الولي لا تعجل بالنضاء في ماله لعلي اجد بينة فاختره القاضي ثم وجد

بينة، قضى له على العاقلة كذا في المبسوط * وعاقلة المعتق قبيلة مولاة ومولى المولاة يعقل عنه
 مولاة وقبيلته كذا في الكافي * وإذا كانت المرأة حرة مولاة لبني تميم تحت عبد لرجل من همدان
 فولدت له غلاما فعاقلة الابن عاقلة امه فان جنى جناية فلم يقض بها القاضي على عاقلة الام
 حتى عتق الاب فان القاضي يحول ولاءه إلى موالى ابيه ثم يقضي بالجنابة التي فذبحها
 على عاقلة امه ولا يحولها عنهم وكذلك لو حفر بئرا قبل عتق ابيه ثم سقط فيها انسان بعد عتق
 ابيه فالمحصم في ذلك حين يقضي بالدية عاقلة الام ان كان الجاني بالغا وان كان صغيرا فابوه كذا
 في المبسوط * ولو والى رجلا ثم قتل رجلا خطأ ثم تحول عنه قبل ان يعقل كانت الدية على الثاني
 كذا في محيط السرخسي * حربي اسلم والى مسلما في دار الاسلام ثم جنى جناية عقلت عنه
 عاقلة الذي والا له ان يتحول بولائه بعد الجنابة فان عقلوا عنه اولم يقض بها حتى
 اسرا بوه من دار الحرب فاشتراه رجل واعتقه جر ولاء ابنه ثم لا يرجع عاقلة الذي كان والا على
 عاقلة موالى الاب بشيء وكذلك لو حفر بئرا قبل ان يوسرا بوه ثم وقع فيها انسان بعد عتق الاب
 فان ذلك على عاقلة الذي والا دون عاقلة ابيه كذا في المبسوط * ذمي اسلم ولم يوال احدا حتى
 قتل قتيلا خطأ فلم يقض به حتى والى رجلا من بني تميم ثم جنى جنابة اخرى فانه يقضى بالجنابتين
 على بيت المال وبطل موالاته كذا في الظهيرية * ولو حفر بئرا ثم والى رجلا ثم وقع في البئر رجل
 كانت دينته في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف مالورمى بسهم او حجر خطأ فقبل الإصابة
 عاقلة ثم وقعت الرمية فقتل رجلا وجب العقل في بيت المال كذا في محيط السرخسي *
 ولو ان امرأة مسلمة مولاة لبني تميم جنت جنابة او حفرت بئرا فلم يقض بالجنابة حتى ارتدت
 ولحقت بدار الحرب ثم سببت فاعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضى بتلك
 الجنابة على بني تميم كذا في المبسوط * ولو ان رجلا من اهل البادية حفر بئرا في الطريق ثم ان
 الإمام نقل اهل البادية إلى الامصار فتعرقوا فيها فصاروا اصحاب عطيات ثم تردى في تلك البئر انسان
 كانت الدية على عاقلة يوم تردى كذا في الظهيرية * ولو حفر وهو من اهل العطاء ثم ابطل الإمام
 عطاء وردة إلى انسابهم فتعاقلوا عليها ما ناطوا لمات انسان في البئر كانت الدية على عاقلة
 اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوط * وابن الملا عنة يعقل عنه عاقلة امه فان عقلوا عنه
 ثم ادعاه

ثم ادعاء الاب رجعت عاقلة الام بما ادت على عاقلة الاب في ثلث سنين من يوم يقضى القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب وكذا ان مات المكاتب عن ولاء وله ولد حر فلم يؤد كتابته حتى جنى ابنه وابنه من امرأة حرة مولاة لبني تميم والمكاتب لرجل من همدان فعقلت عنه قوم امه ثم اديت الكتابة فان عاقلة الام ترجعون على عاقلة الاب وكذلك رجل امرصيا ليقتل رجلا فقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الامر ان كان الامر ثبت بالبينة وان ثبت الامر بقرارة فانهم يرجعون عليه في ماله في ثلث سنين من يوم يقضى القاضي بها على الامر وعلى عاقلة كذا في الكافي * وان كانوا اجتمعوا في اول الامر قضى القاضي بها لولي الجناية على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الامر فلما اخذ ولي الجناية من عاقلة الصبي شيئا اخذت عاقلة الصبي من عاقلة الامر مثل ذلك ولوان ابن ملائكة قتل رجلا خطاء فقضى القاضي بالدية على عاقلة الام فادوا الثلث ثم ادعاء الاب فحضر واجبه عاقلة الام عاقلة الام بالثلث الذي ادوا على عاقلة الاب ويبدأ بهم في سنة مستقبلة قبل اهل الجناية ويُبطل الفضل عن عاقلة الام ويقضى بالثلثين الباقيين على عاقلة الاب في السنتين بعد السنة الاولى ولا يسترد من ولي الجناية ما اخذ من عاقلة الام ثم في السنة الاولى بعد القضاء ليس لولي الجناية ان يستوفي منهم شيئا وعلى هذا ابن المكاتب كذا في المبسوط * ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار يتعاقلون فيما بينهم اذا دانوا التعاقل وان اختلفت مللهم كذا في المحيط * قالوا هذا اذا لم تكن المعادة فيهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى ينبغي ان لا يعقل بعضهم عن بعض وهكذا روي عن ابي يوسف رح كذا في الكافي * وان كانوا لا يدينون التعاقل فيما بينهم فانه تجب الدية في مال الجاني واذا دانوا التعاقل الا انه لا عاقلة للجاني تجب الدية في مال الجاني ولا تجب في مال بيت المال كذا في المحيط * **فصل** اذا لم تكن لغائل الخطاء عاقلة تجب الدية في ماله وكذا العمد المحض اذا اوجب الدية يجب في ماله في النفس وفيما دون النفس والخطاء فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة كذا في الخلاصة * ولا تعقل العاقلة اقل من نصف عشر الدية ويتحمل نصف العشر فصاعدا كذا في الكافي * وما اوجب بالعمد الذي تمكن فيه شبهة او بالصلح من الجناية على مال او بالاقرار على نفسه بالقتل خطاء او ما دون ارش الموصحة او ما يجب بجنائية العبد

لا يكون على العاقلة بل يجب في مال الجاني وفي العبد ملى المولى كذا في محيط السرخسي *
 ولا تعقل عاقلة المولى شيئا من جنابة العبد والمذبذب وام الولد كذا في المبسوط * ولا تعقل العاقلة
 ما لم يبا عتارف الجاني الا ان يصدقوا كذا في الهداية * واما حكمه العدل ان كان دون ارض
 الموصحة او مثل ارض الموصحة لا تمنحها العاقلة وان كان اكثر من ذلك فلا رواية فيه من اصحابنا
 وقد اختلف المتأخرون فيه قال شيخ الاسلام الصحيح ان تمنحها العاقلة واما المنصل فلا تمنحها
 العاقلة بخلاف كذا في المحيط * وكل دية وحبث بنس القتل في الخطاء او شبه عمدا وصد دخله
 شبهة فهو في ثلث سنين على من وجب عليه في كل سنة الثلث وكذلك من اقربقتل الخطاء كانت
 الدية في ماله في ثلث سنين ولو صولح من الجناية على مال فهو في مال الجاني حالا الا ان يشترط
 الاجل قال التدويري وكل جزء من الدية وجب على العاقلة او في مال الجاني فذلك الجزء
 في ثلث سنين في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتلوا رجلا خطأ فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر
 الدية في ثلث سنين وكذلك لو تعدوا ولكن احدهم اب المقتول ففي مال كل واحد عشر الدية
 في ثلث سنين كذا في الذخيرة * واذ كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس او اقل كان في سنة
 واحدة وما راد على الثلث الى تمام الثلاثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية
 في السنة الثالثة كذا في الهداية * الباب السابع عشر في المتفرقات في نواذر هشام عن ابي يوسف رح
 رجل قتل فجاء رجل وادعى انه عبده واقام البيعة فشهد الشهود انه كان عبده فاعتقه وهو خرا اليوم
 فان كان له وارث قضى لوارثه بالقصاص في العمد والدية في الخطاء فان لم يكن له وارث فلمولاه
 قيمته في العمد والخطاء بكذا في المحيط * اذا جرح الرجل عمدا ثم اشهد المجرع على نفسه
 ان فلانا لم يجرح ثم مات المجرع من ذلك هل يصح هذا الاشهاد قالوا هذا على وجهين اما
 ان يكون حرا حة فلان معلوما عند الناس والقاضي ولم يكن معلوما فان كان معلوما فهذا الاشهاد
 منه لا يصح فاما ان لم يكن جراحة فلان معلوما معروفا عند القاضي والناس كان الاشهاد صحيحا
 فان اقامت الورثة بعد ذلك بيعة على ان فلانا جرحه لم تقبل هذه البيعة كذا في الذخيرة * رجل جرح
 قتال قتلني فلان ثم مات فاقامت ورثته البيعة على رجل آخر انه قتله لم تقبل بيئته رجل جرح فقال
 فلان جرحني ثم مات فاقام ابنه البيعة على ابن له آخر انه جرحه خطأ تقبل بيئته كذا في الطهيرية *
 واذ اصطلح الثارمان وقتل كل واحد منهما صاحبه فان كان خطأ فان كانا حريين يجب على

عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وهذا استحسان وان كانا عبيدين فلا شيء لاحد الموليين على صاحبه وان كان احدهما حراً والآخر عبداً فانه يجب على عاقلة المقتول الحر قيمة العبد فأخذها ورثة المقتول الحر ويبطل حق الحر المقتول عما زاد على القيمة من الدية وان كان عبداً فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه وان كانا عبيدين هدرت الجنابة وان كان احدهما حراً والآخر عبداً فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى العبد نصف دية الحر في رقبته فان مات فقد هلك واخلف بدلا عن نصفه وهو نصف قيمته على عاقلة الجرف يستوفي ولي الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قدر نصف القيمة ويبطل حقه في الزيادة وكذلك اذا كانا ماشيين فاصطد ما كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر * ولو جاء راعك خلف سائر فصدمه فعطب الجاني لاضمان على السائر ولو عطب السائر فضمانه على من جاء خلفه وكذلك في السفينتين كذا في فتاوى قاضيخان * فارسان اصطدما احدهما يسير والآخر واقف وكذلك الماشي والواقف اصطدما فعلى البائر والماشي الكفارة ولا كفارة على الواقف ويرث كذا في محيط السرخسي * ولو اصطدمت السفينتان ان كان بفعل الراكب والملاح ضمن ولا ضمان في الانفس وفي المال يضمن الملاح كذا في خزائن المفتين * لو ان رجلين مدا حبلا فانتطع الحبل فسقطا وماتا قال ان سقط كل واحد منهما على القفاء هدر دم كل واحد منهما وان سقطا على الوجه وماتا يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وان سقطا احدهما على القفاء والآخر على الوجه فانه يهدر دم الذي سقط على القفاء ويجب على عاقلة دم الذي سقط على الوجه وان جاء اجنبي وقطع الحبل حتى سقطا وماتا يجب على عاقلة الاجنبي دية كل واحد منهما كذا في الذخيرة * ابن سماعة عن محمد بن حرملة سيف وعبد معه عصا فالتبها وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فماتا ولا يدري ايها بدأ بالضرب فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شيء وان كان السيف بيد العبد والعصا بيد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان بيد كل واحد منهما عصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشجه موضحة ثم ماتا ولا يدري من الذي بدأ بالضرب فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحبها لمولاه ثم يتال لمولاه ادفع من ذلك قيمة الشجة الى ولي الحر وهذا استحسان كذا في المحيط * اخذ بيد رجل فجذب الرجل يده فابطلت يده ان كان اخذ يده للمصافحة فلا ارش عليه من البدوان كان غمزه نائلاً فجذبها فاصابه ذلك ضمن ارش اليد كذا في التمهيرية * ولو ان رجلا

اخذ يد رجل فجذب الآخرة فستط الجاذب فمات بطرث ان كان اخذها لباصفحة فلا شيء عليه وان اخذها ليصرها فاذا فجذبها صحن الممسك لها دية وان انكسرت يد الممسك لم يضمن الجاذب كذا في السراج الوهاج * ولو ان رجلا امسك رجلا حتى قتله رجل قتل الذي ولي القتل وحبس الممسك في السجن وغرق كذا في الطهيرة * ومن امسك رجلا حتى جاء آخر واخذ دراهمه فضمن الدراهم على الآخذ عندنا لا على الممسك كذا في المحيط * رجل جلس على ثوب انسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق ثوبه من جلوسه فانه يضمن نصف الثوب كذا في خزائن المفتين * رجل دخل على رجل فاذن له في الجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا بجنيها فارورة وميهادهن لا يعلم فاندقت وذهب الدهن ضمن الجالس الدهن وما تخرق من الوسادة وفسد ولو كانت القارورة تحت ملاء قد غطاها فاذن بالجلوس عليها فلا ضمان على الجالس وان اذن له بالجلوس على سطح فانخسف به فوقع على مملوك الآذن ضمن قال القتيبي ابو الليث رح قال بعض مشائخنا لا ضمان على الجالس في الوسادة كما في الملاء قال هو اقرب الى القياس وبه تأخذ كذا في الذخيرة * وفي اجارات التدويري اذا دعا الرجل نوما الى منزله فمشوا على بساطه او جلسوا على وسادته فتخرق لم يضمنوا ولو وطئوا آنية وثوبا لا يسط مثله ضمنوا ولو قلبوا اثناء بايديهم فاكسر لم يضمنوا ولو كان منقلدا سيفا فخرق السيف الوسادة لم يضمن كذا في المحيط * وفي منقرعات النقية ابي جعفر فيمن حضره ضيف فامر الضيف ان يجلس على وسادة فجلس فاذا تحت الوسادة صبي صغير لصاحب الدار فمات بتعوده فان الضيف يضمن دية ولو كان تحت الوسادة مملوك صغير لصاحب الدار لا يضمن وكذلك اذا كان تحت الوسادة اثناء من زحاج لغيرة فالجواب فيه كالجواب في الصبي كذا في الذخيرة * فصد غيرة وهونائم فسأل منه الدم حتى مات فعليه القصاص كذا في القتيبة * في الملتقى رجل قال قتل فلانا ولم يسم عددا ولا خطاء قال استحسن ان اجعل دية في ماله كذا في الذخيرة * في العناوين عن خلف قال بآلت اسدين عمرو عن ضرب آخريدة او رجله ومات منه قال هذا شبه العبد وقال الحسن كذلك اذا ألح في الضرب حتى مات فاما الوضعية بزاجرة لا يخاف عن مثله الموت ومع هذا مات فهو خطاء قال ابو الليث الكبير قول اسد احب الي كذا في المحيط * في الملتقى عن محمد رح قال

قال في رجل قصد ان يضرب آخر بالسيف فاخذ المضروب السيف بيده فجذب صاحب السيف
السيف من يده فقطع السيف اصابع الرجل قال ان كان من غير المفصل فعلى الجاني الدية وان كان
من المفصل فعليه القصاص كذا في الذخيرة * رجل قتل عبدا فقال السيد ابرأ منك
عن عبدي لا يكون مبرئاً له عن قيمته وعليه قيمته كذا في المحيط * لو امر رجل بالنزع منه لوجع
اصابه وعين السن والمأ مور نزع سن آخر ثم اختلفا فيه فالقول للأمر فاذا اختلف فالدية في ماله لانه
عامد وسقط القصاص للشبهة كذا في القنية * جناية الانسان على مكاتب نفسه تجب في مال
الجاني ولا تجب على ماله صارت نفسا او اقتصرت على مادون النفس والجناية على مكاتب
الغير متين صارت نفسا تجب على عاقلة الجاني وان اقتصرت على مادون النفس تجب في
مال الجاني كما في القن كذا في المحيط * كسر رجلان عن رجل خطأ فالدية في ماله الان ما يجب
على كل واحد منهما مادون ارش الموضحة كذا في القنية * واذا جنى على مكاتب انعام ثم ادعى
المكاتب فمحق لا يهدر السراية وكان على الجاني قيمة المكاتب لا الدية وان مات حراً كذا
في المحيط * رجل او قد نارا في بيته فاحترقت دار جارة لا يضمن ان او قد نارا او قد مثله هكذا
ذكره شيخ الاسلام وذكر شمس الائمة السرخسي انه لا يضمن مطلقا كذا في الفصول العبادية *
وفي فتاوى اهل سمرقند اذا التقى في التنور من الخطب ما لا يحتمله التنور فاحرق بيته وتعدى
الى بيوت غيره فاحرقها ضمن هكذا في المحيط * امر ابنه ليو قد له نارا في ارضه ففعل وتعدت
الى ارض جارة فالتفت شيئا يضمن الاب لان الامر قد صح فانتقل فعل الابن اليه كما لو باشره
الاب كذا في القنية * قال في المشتكى رجل شهد له رجلان على رجل انه قتل ابن هذا فلانا
وشهد آخران لهذا الرجل على هذا الرجل ايضا انه قتل ابن هذا فلانا سميا ابنا آخر له غير الذي
سدياه الاول فزكي الفريق الاول ولم يترك الفريق الثاني فدفع الشهود عليه الى المشهود له ليقبضه
فقال المشهود له انا اقتلك بابني الذي لم يترك الشهود على قتله ولا اقتلك بابني الذي زكي الشهود
على قتله ثم قتله فلا شيء عليه ولو قال ما قتلت ابني الذي زكي الشهود على قتله وانما قتلت ابنا
آخر لي وقتله كان عليه الدية استحسانا كذا في المحيط * وفي كسر الرؤس اذا نظر في باب دار انسان
ففقأ صاحب الدار لا يضمن ان لم يكن تحميته من غير فقأ العين وان امكنه يضمنه ولو ادخل
رأسه فرماه صاحب الدار فقأ عينه لا يضمن بالاجماع كذا في القنية * في المشتكى رواية الحسن

بن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح في اخوين لاب ادعى اجدعه على رجل
انه قتل اياه يوم البحر مكة من سنة كذا وادعى الآخر عليه انه قتل اياه ذلك اليوم بكوفة واقاما
البيتة او ادعى على رجل آخر واقاما البيتة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف الدية كذا
في المحيط * ولو كرر اربعة رجال فسقط بضر بهم من المضروب وانكسر من آخر منه فاعرف آخرهم
ضربا نجب عليه الدية والا فلا شيء عليهم كذا في القنية * وفي المنتقى عن ابي يوسف رح في جارية
قتلت ابن رجل عمدا فدفعتها المولى الى اب المقتول فوطئها اب المقتول فولدت فقال مولى
الجارية دفعتها اليك لتقتلها وقال اب المقتول لابل صالحتني عليها من الدم فانه يردها وعقرها
والولد عبد ولا سبيل لاب المقتول على الجارية كذا في المحيط * اذ الولى ثوبا فاضرب على رأس
رجل فاوضحه وجب القصاص ولومات من ذلك لم يجب القصاص هذا ما يجب القصاص في
مسيبه دون مسيبه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في مسيبه ان يشتمه بالتدديد لا يجب
القصاص ولومات من ذلك وجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومسيبه ان شتمه
موضحة لحديدة يجب فيها القصاص وان مات من ذلك فكذلك يجب القصاص وعلى عكسه
ما لا يجب القصاص في سببه ولا مسيبه ان يحجره بخشب عظيم فيموت لا يجب القصاص
كذا في خزائن المعنين * صبي عاقل اسلى كلبا على غنم آخر فنقرت وذبحت ولا يدري
اين ذبحت لم يقضى كذا في القنية * رجلان مدا شجرة فوقعت عليهما فمدا فاعلى عاقلة كل واحد
منهما نصف دابة الآخرو لومات احدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في تناوى
القاضيخان * دخلت دابته زرع غيره ففسده فلو دخل ليخرجهما ففسده ايضا لكن اقل من الدابة
يجب عليه اخراجها ويضمن ما تلف ولو كانت دابة غيره لا يجب عليه ولو اخرجها فهلك
لا يضمن رأى حماره يأكل نخلة غيره فلم يمنعه حتى اكلها ففيه اختلاف المشائخ والصحيح
انه يضمن كذا في القنية * رجل بعث غلاما لا انسان في حاجة له بغير ان سنده ثم ان الغلام
رأى صبيابا يلعبون فانتهى اليهم وارتقى فوق بيت فوقع منه فالضمان على المرسل لانه باستعمال
العبد صار غاصبا كذا في خزائن المعنين * ولو ضرب انثى رجل فاننتجت احدهما او كلاهما
ففيه حكومة عدل كذا في القنية * وفي الجامع الاصغر غصب مربوطا وشد فيه دوابة فاخرجها
مالك المرتب صار ضامنا وفي العميون قال ابو حنيفة رح اذا استهلك رجل حمار غيره او بقله

بقطع يده او بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى

كذا في النصول العمادية *

كتاب الوصايا

وفيه عشرة ابواب * الباب الاول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن يجوز له الوصية ومن لا يجوز وما يكون رجوعا عنها الايضاء في الشرع تمليك مضاف الى ما بعد الموت يعني بطريق التبرع سواء كان غيبا ومنفعة كذا في التبيين * اما ركنها فقولها اوصيت بكذا لفلان واوصيت الي فلان كذا في محيط السرخسي * والوصية مستحبة هذا اذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكوة والصيام والحج والصلوة التي فرط فيها فهي واجبة كذا في التبيين * ويشترط في الوصية القبول صريحا او دلالة وذلك بان يموت الموصي له قبل الرد والقبول فيكون موته قبولا لقرئتها ورثته كذا في الوجيز للكردي * قبول الوصية انما يكون بعد الموت فان قبلها في حال حياة الموصي اوردنا ذلك باطل وله القبول بعد الموت كذا في السراجية * القبول بالفعل كتنفيذ وصية ارشاء شيء لو رثته او قضاء دين كقبوله بالقول كذا في محيط السرخسي * وشرطها كون الموصي اهلا للتمليك والموصي له اهلا للتملك والموصي به بعد الموصي مالا قابلا للتمليك وحكمها ان يملكه الموصي له ملكا جديدا كما يملك بالهبة كذا في الكفاية * ويستحب ان يوصي الانسان بذون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء كذا في الهداية * والا فضل لمن له مال قليل ان لا يوصي له اذا كانت له ورثة والا فضل لمن له مال كثير ان لا يتجاوز من الثلث فيما لامعية فيه كذا في خزائنه المفتين * والموصي به يملك بالقبول فان قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي يثبت الملك له في الموصي به قبضه ولم يقبضه وان رد الموصي له الوصية بطلت برده عندنا كذا في الكافي * ثم تصح الوصية لاجنبي من غير اجازة الورثة كذا في التبيين * ولا تجوز بما زاد على الثلث الا ان يجيزه الورثة بعد موته وهم كبار ولا معتبر اجازتهم في حال حياته كذا في الهداية * ولو اوصي بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج الي اجازة بيت المال كذا في خزائنه المفتين * ولا تجوز

الوصية للوارث عندما الآن يجزى الورثة ولو وصى لوارثه ولا جنبي صح في حصّة الاجنبي
 ويتوقف في حصّة الوارث على اجارة الورثة ان اجاروا جازوا ان لم يحجزوا بطل ولا يغتبر اجازتهم
 في حيوة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيهان * وبعتبر كونه وارثا
 او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو وصى لاخته وهو وارث ثم ولد له ابن صحّت
 الوصية للاخ ولو وصى لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للاخ
 كذا في النبيين * وكلما جاز اجازة الوارث فانه يملكه المجاز له من قبل الموصي عدنا حتى يتم بغير
 قبض ولا يمنع الشبوع صحة الاجازة وليس للوارث ان يرجع فيه كذا في الكافي * ولو كان
 المجيز مريضا وهو بالغ ان يرأس ذلك المريض صحّت اجازته وان مات في ذلك المرض فان اجازته
 بمنزلة ابتداء الوصية حتى ان الموصي له لو كان وارثا لا يجوز الا ان يجزى ورثة المريض ولو كان
 اجنبيا يجوز وبعتبر ذلك من الثلث كذا في المحيط * ولو جاز البعض ورد البعض بجوز طى المجيز بقدر
 حصته وبطل في حق غيره كذا في الكافي * وفي كل موضع يحتاج الى الاجازة انما يجوز اذا كان
 المجيز من اهل الاجازة نحو مواد الاجازة وهو بالغ عاقل صحيح كذا في خزائن المفتين * واذا
 اوصى لمكاتب وارثه او لمكاتب عدّه فهو باطل كذا في المبسوط * ولا يجوز للقاتل عامدا ان
 او خائفا بعد ان كان مباشرا كذا في الهداية * سواء اوصى له قبل التجراحة او بعده فان اجازت
 الورثة الوصية للقاتل جاز في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المبسوط * ولو كان القاتل صبيّا
 او مجنوناً جازت له الوصية وان لم يجز الورثة ولو اوصى للقاتل وليس له وارث سوى القاتل جازت
 الوصية في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولو اوصى للمكاتب قاتله او لمذتر قاتله او لام ولد قاتله
 لا يجوز الا باحازة البورثة كذا في فتاوى قاضيهان * اذا ضربت المرأة الرجل بحديدة او بغير حديدة
 فارصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وانما الهام مقدار صداق مثلها من المسمى وما زاد على
 ذلك في معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشترك عشرة في قتل رجل احد هم عبدة وارصى لبعضهم
 بعد الجنائية وعق عبدة فالوصية باطلة الا ان العتق بعد ما نعتد لا يمكن رفقه فيكون الرد بايجاب
 السعاية عليه في قيمته والعوصم القاتل في دم العبد جائز ولو كان خطاء فغنا عنه كان هذا منه
 وصية لعائلته فيجوز من الثلث واذا اوصى لعبده بثلث ماله صحّت الوصية فان قتله العبد فوصيته
 باطلة

باطلة غير انه يعتق ويسعى في قيمته وعلى هذا المدبر اذا قتل مولاة عدد اخطاء فعليه ان يسعى في قيمته لرد الوصية وعليه في العدد القصاص ولو اوصى لرجل بوصية فقامت البينة عليه انه قاتل وصدقهم بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصة الذين كذبوا من الدية ويجوز وصيته في حصتهم من الثلث ويلزمه حصة الذين صدقوا من الدية ويبطل وصيته من الدية في حصتهم من الثلث واذا اوصى الرجل لرجلين بوصية واقام كل واحد من ورثته البينة على احد الموصى لهما انه قتل صاحبهما خطأ كان على كل واحد منهما خمسة آلاف للذي اقام عليه البينة ولا وصية له في حصة الذي اقام عليه البينة بالقتل وتجوز له الوصية في حصة الآخر بالحساب واذا اوصى الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث واوصى لآخر بعبد فشهد الموصى لهما بالثلث على الموصى له بالعبد انه قاتل فشهادتهما باطلة وكذلك لو شهدا على وارث او على الاجنبي انه قتل خطأ واذا اعتق الرجل في مرضه صبيا صغيرا لا مال له غيره ثم قتل الصبي مولاة عددا فعليه ان يسعى في قيمتين يرفع له من ذلك الثلث وصيته ويسعى فيما بقي ولو كان كبيرا فقتل مولاة خطأ سعى في قيمتين للورثة ولا وصية له وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله فاما صندهما عايه السعاية في قيمته لرد الوصية والدية على العاقلة كذا في المبسوط * ولو اوصى لابن وارثه جاز وكذا لو اوصى لمكاتب نفسه او لمدبر نفسه جاز لكل استبسانا وتجوز الوصية لو اذن قاتله وان صلاوا وكذلك لو اذن قاتله وان سفل ولمكاتب هؤلاء وعبيد هم ومدبرهم كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اوصى لمملوك رجل ان ينفق عليه كل شهر عشرة قال ابو حنيفة وابو يوسف رح تكون الوصية للعبد ويدور معه حيث ما ادبرع او متفق وان صالح مولاة عن ذلك واجاز العبد جاز وان اعتق العبد ثم اجاز فاجازته باطلة ولو اوصى بفرس فلان ينفق عليه كل شهر عشرة فالوصية لصاحب الفرس فلو نفق او باعه بطلت الوصية كذا في الظهيرية * ويجوز ان يوصي المسلم للذمي وبالعكس كذا في الكافي * ولا تصح الوصية للحربي غير مستأمن من ذمي كذا في البدائع * ولو اوصى مسلم حربي والحربي في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وان اجازت الورثة فان خرج الحربي الموصى له الى دار الاسلام بامان واراد اخذ وصيته لم يكن له من ذلك شيء وان اجازت الورثة هذا اذا كان الموصى في دار الاسلام والموصى له حربي في دار الحرب واما اذا كان الموصى في دار الحرب ايضا فقد اختلف المشائخ فيه واذا اوصى للحربي المستأمن في دار الاسلام ذكر ان الوصية

تجوز من الثلث من غير اجارة الورثة وبما زاد على الثلث يحتاج الى اجارة الورثة وكذا الوصية له
او تصدق عليه بصدقة التلوع هكذا في طاهر الرواية كذا في التاتارخانية * ولا تجوز وصية
المسلم للمرند كذا في فتاوى قاضى خان * ومن اوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية الا
ان يرا به الغرماء كذا في الهداية * ولا تصح الوصية الا لمن يصح تسره فلا تصح من المجنون والمكاتب
والمأدون وكذا الواصى المجنون ثم مات بعد الاقامة لعدم الاهلية حالة المباشرة كذا في الاختيار شرح
المختار * ولا تصح وصية المكاتب وان ترك وفاء كذا في الهداية * وصية المكاتب ثلثة اقسام قسم باطل
بالاجماع وهو الوصية بعين من اعيان ماله وقسم يجوز بالاجماع وهو ما اذا اصاف الوصية
الى ما يملكه بعد العتق بان قال اذا اعتقت فتلت مالي وصية لعلان حتى لو عتق قبل الموت
بازاء بدل الكتابة او غيره ثم مات كان للوصى له ثلث ماله وقسم مختلف فيه وهو ما اذا قال
اوصيت بثلث مالي لعلان ثم متى فالوصية باطله عندنا في جميعه رح وعندهم جائزة كذا في التبيين *
ولا تجوز وصية الصبي عندنا اذ لم يكن مراهما وكذا اذا كان مراهما كذا في فتاوى قاضى خان *
وسواء كان الصبي مأدونا في التجارة او مسجورا كذا في البدائع * سواء مات قبل الادراك
او بعد الادراك كذا في الكافي * وكذا لو قال ان ادركت فتلتى لعلان وصية لا تصح لعدم الاهلية
ولا يمكن تجبر ولا تعليقا واما العبد والمكاتب اذا اصافا الى ما بعد عتقهما اتصحت كذا في الاختيار
شرح المختار * ولا تصح وصية الهازل والمكره والخاطى كذا في البدائع * وصية الحر العاقل رجلا
كان او امرأة جائزة ولا تجوز وصية الصبي المسجور الذي بلغ مير رشيد قبسا وتجوز استحسانا ووصية
ابن السبل الذي هو غائب عن ماله جائزة كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اوصى الصبي او المكاتب
ثم بلغ او عتق او جاز ثم طرقت الانداء وتجوز الوصية للرجل والحمل ان ولدت ان ولدت لاقبل
من ستة اشهر من وقت الوصية ومن اوصى بامه الا حملها صححت الوصية والاستثناء كذا
في الكافي * واذا اوصى الرجل لما في بطن امراه ثم وصعت بعد موته وبعد الوصية بشهر
ولدا ميتا فلا وصية له وان ولدت حيا ثم ماتت فالوصية جائزة من الثلث وتكون ميراثين
ورثته وان ولدت اثنين احدهما حي والاخر ميت فالوصية للحي منهما وان ولدتها حين ثم مات
احدهما فان الوصية لهما انصافا وحصة الذي مات منهما ميراث لو رثته كباقي الميراث واذا
اوصى يقال ان كان في بطن فلانة جارية فلها وصية بالف درهم وان كان في بطنها غلام فالوصية

بالفني ذرهم فولدت جارية بستة اشهر الا يوما وولدت غلاما بعد ذلك بيومين وثلاثة فالوصية بهما
 جديعا من الثلث فرق بين هذا وبين ما اذا قال ان كان الذي في بطنك غلاما فله البنان وان كان
 جارية فلها الف فولدت غلاما وجارية في بطن واحد لاقل من ستة اشهر من يوم يموت لم يكن
 لواحد منهما شيء من الوصية ثم في المسئلة الاولى اذا ولدت غلامين وجارين لاقل من ستة
 اشهر فالورثة يعطون ابي الغلامين واية الجارين شأوا كذا في المحيط * وبصح للموصي الرجوع
 عن الوصية ثم الرجوع قد ثبت صريحا وقد ثبت دلالة فالاول بان يقول رجعت او نحو ذلك والثاني
 بان يفعل فعلا يدل على الرجوع ثم كل فعل لو فعله الانسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك
 فاذا فعله الموصي كان رجوعا وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصي به ولا يمكن تسليبه الا بها فهو
 رجوع اذا فعله وكذا كل تصرف اوجب زوال ملك الموصي فهو رجوع اذا ثبت هذا فنقول اذا
 اوصى بثوب ثم قطعه وخاطه او بقطن فغزله او بغزل فنسجه او بحديد فانخذاه فانه فهو رجوع
 ولو اوصى بسويق فلتته بسمن او بدار فبنى فيها او بقطن فحشابه او ببطانة فبطن بها قباء او بطهارة
 فطهر بها ثوبا بطلت الوصية كذا في الكافي * والوصية على اربعة اوجه في وجه يحتمل الفسخ
 من جهة القول والفعل جميعا وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة القول دون الفعل وفي وجه
 يحتمل من جهة الفعل دون القول وفي وجه لا يحتمله بهما جميعا اما الاول هو الوصية بالعين لرجل
 فسخره من جهة القول ان يقول فسخت الوصية او رجعت ومن جهة الفعل ان يبيعه او اعته
 او يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه التي لا يمكن الفسخ بهما التدبير والتي تجوز بالقول دون
 الفعل الوصية بثلاث ماله او بربعة لورجعه عنه تجوز ولو اخرجه عن ملكه لا تبطل الوصية وتنفذ
 من الثلث الثاني والتي تجوز من جهة الفعل دون القول هو التدبير المقيد لو رجع بالفعل يصح بان
 يبيعه ولا يصح بالقول كذا في خزائن المفتين * واذا اوصى بتمر فضة ثم صاغ منه قلبا او خاتما او
 ما اشبه ذلك كان رجوعا وهذا الجواب عند ابي يوسف ومحمد رخص ظاهرهما على قول ابي حنيفة رخص
 بجنب ان لا يكون رجوعا وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو باع العين الموصى بها ثم اشتراها او وهبها
 ثم رجع فيها بطلت الوصية وذبح الشاة الموصى بها رجوع وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعا
 ومن جحد الوصية لم يكن رجوعا كذا ذكر في الجامع الكبير وذكروا في المبسوط انه رجوع قيل ما
 ذكر في الجامع محمول على ان الجحود كان عند غيبة الموصى له وهذا لا يكون رجوعا على

الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على ان الجحود كان عند حضرة الموصي له وعند حضرته يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قول محدروح وما ذكر في المبسوط قول ابي يوسف رجوع وهو الاصح ولو قال كل وصية بها العنان فهو حرام او ربا لم يكن رجوعا بخلاف ما لو قال مني باطلة كذا في الكافي * ولو اوصى لرجل بشي فقبل له انك تبرع فاخر الوصية فقال اخرتها لا يكون رجوعا ولو قيل ان تركها فقال تركتها كان رجوعا كذا في خزائن المعنيين * ولو قال العبد الذي اوصيت به لعنان فهو رجوع وكذا لو قال فهو لعنان وارني فهو رجوع من الوصية الاولى ويكون وصية للوارث ثم الورثة بالخيار ان شاؤا اجازوا وان شاؤا ردوا ولو كان آخر ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها ولو كان فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصي فهو لورثة الموصي لبطان الوصيتين كذا في الكافي * ولو اوصى بعبد ثم رهنه يكون رجوعا ولو اجره او كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا ولو كان اوصى بحديدة ثم اتخذها سيفا او درعا كان رجوعا ولو اوصى بعبد لعنان ثم كاتبه او دبره او اخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى لو قاد الى ملكه لا يكون وصية كذا في خزائن المعنيين * ولو قال العبد الذي اوصيت به لعنان وقد اوصيت بها لعنان آخر يكون بينهما نصفان وكذا لو قال وقد اوصيت بنصفه لعنان كان العبد بينهما ولو اوصى بثله لعنان ثم قال الثلث الذي اوصيت به لعنان قد اوصيت بنصفه لعنان آخر قال فقد اوصيت بنصفه لعنان لا يكون رجوعا بنصفه من الاول ويكون الثلث بينهما نصفين ولو قال الثلث الذي اوصيت به لعنان وقد اوصيت بنصفه لعنان آخر كان للاول ثلث الثلث ولو اوصى بشي لرجل ثم قال ما اوصيت به لعنان فقد اوصيت بنصفه لعنان آخر يصير بينهما فيكون رجوعا عن نصفه ولو اوصى للانسان بجارية ثم استولد لها يكون رجوعا وكذا لو اوصى بحنطة فطحنها او اوصى بدقيق فخبزه يكون رجوعا ولو قيل لرجل اوصيت بعبدك فلان لعنان فقال لا بل اوصيت له بامني فلانة يكون رجوعا عن الوصية بالعبد ولو اوصى بدرا فحجصها او هدمها لا يكون رجوعا وان طبتها يكون رجوعا اذا كان كبيرا ولو اوصى بارض ثم زرع فيها رطبة لا يكون رجوعا وان فرس الكرم او الشجر كان رجوعا كذا في فتاوى قاصيخان * وان اوصى بما في نخيلة من الكثرى فصار بسرا قبل موت الموصي او اوصى بالبسر فصار رطبا قبل موته او اوصى بعنب فصار زيبا او بسنبل

او بسبل فصار برآ او بنضة فصارت خاتما او بيضة فصارت فرخا قبل موته بطلت الوصية لانه صار شيئا آخر وان تغير بعد موته نفذت الوصية ولو اوصى ببسر فصار بعضه برطبا بطلت الوصية فيما صار برطبا وبقيت فيما كان بسرا اعتبارا للبعض بالكل ولو اوصى برطب فصار تمام قبل موته او يحمل فصار كسبلا تبطل الوصية استحسانا كذا في الكافي * ولو اوصى بالف درهم من مال رجل او بعده او بثوبه فجاز ذلك الرجل قبل موته او بعد موته فله ان يرجع عنه ما لم يدفعه الى الموصي له فاذا دفعه اليه جاز لان وصيته من مال غيره بمنزلة الهبة كانه هب مال غيره فلا يصح الا بالتسليم والقبض كذا في المبسوط * الباب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون وصية والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز رجل قال لغيره انت وكيل بعد موتي يكون وصيا ولو قال انت وصيي في حيوتي يكون وكلا كذا في الظهيرية * ولو قال لرجل لك اجر مائة درهم على ان تكون وصيي الشرط باطل والمائة وصية له جائزة وهو وصي على المختار كذا في خزائن المفتين * روى بن سامة عن محمد بن ابي ابي الفوارس قال الرجل اشهدوا اني قد اوصيت لفلان بالف درهم واوصيت ان لفلان في مالي الف درهم فالالف الاولى وصية والاخرى اقرار وفي الاصل اذا قال في وصية ثلث داري لفلان فاني اجيز ذلك يكون وصية ولو قال له لان سدس داري فانه يكون اقرارا وعلى هذا اذا قال لفلان الف درهم من مالي كان وصية استحسانا اذا كان في ذكر وصية واذا قال في مالي كان اقرارا واذا قال بعد داري هذا الفلان وداري هذه لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر وصية ولا قال بعد موتي كان هبة قياسا واستحسانا فان قبضها في حال حيوته صح وان لم يكن يقبضها حتى مات فهو باطل وان ذكرها في خلال الوصية ذكر الشيخ الامام العالم الزاهد الطوايسي رح في شرح وصايا الاصل القياس ان يكون هذا وصية وفي الاستحسان لا يكون وصية كذا في المحيط * رجل قال لا خري مرضه بالفارسية (تيمار دارفرزندان مرا سپس من) فقد جعله وصيا في تركته وكذا لو قال تعهدهم وقم بامرهم وما يجري مجراه ولو قال المريض لرجل (شم كار من وآن فرزندان من بغداد وفات من بخور) او قال (فرزندان مرا ضايع ممان) قال يصبر وصيا كذا في الظهيرية * قال لا خيه استأجر فلانا حتى ينقذ وصيتي صار الاخ وصيا اذا قبل كذا في خزائن المفتين * واذا قال اوصيت ان يوهب لفلان ثلث داري بعد موتي كان ذلك وصية ولا يشترط قبضه في حياة الموصي ولو قال ثلثي لفلان او قال سدسي لفلان

او قال رضي لفلان ثم مات قبل ان يقبض فالتباس ان يكون هذا باطلا وفي الاستحسان يكون وصية جائزة وتاويله ان اقل ذلك في خلال الوصايا روى محمد بن روح عن ابي يوسف ربح من ابي حنيفة ربح كذا في المحيط * مريض قال لرجل اقض ديوني صار وصيا كذا في خزائنه لمفتين * رجل قال في مرضه اوفي صحته ان حدث لي حدث ففلان كذا وهذا وصية والحدث عند الموت وكذلك لو قال لفلان الف درهم من ثلثي فهذا وصية وان لم يذكر فيها الموت ولو قال لفلان الف درهم من مالي او قال من نصف مالي او قال من ربع مالي فهو باطل الا ان يكون عند ذكر الوصية فيكون وصية كذا في المحيط * ولو اوصى رجلا ان ما وجد مكتوبا من وصية والدي ولم اكن نعتيها فتعذرها او اقر بذلك على نفسه اقرارا في مرضه قالوا هذا وصية ان صدقته الورثة صح تصديقهم وان كذبوه كان ذلك من الثلث كذا في الطهيري * ولو ان مريضا قال اخرجوا الثامن مالي او اخرجوا الف درهم ولم يزد على هذا ومات قال النقيع ابو بكر ان قال ذلك في الوصية جاز ويصرف الى الثمن ولو قال لمريض اوص بشيء قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال النقيع ابو بكر ان كان هذا على اثر السؤال يصرف ثلث ماله الى الفقراء وعن محمد بن سلمة انه اطلق الجواب وقال يصرف ماله الى الفقراء ولم يعقل تفصيلا وعن محمد بن مقاتل رجل اوصى بان يعطي للناس الف درهم قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا بالف درهم فهو جائزة ويصرف الى الفقراء مريض قال بالعربية (صد درهم اذن نخشش كنيد) قال الشيخ الامام ابو بكر بن محمد التفضل رحمه الله باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء جميعا ولو قال (صد درهم اذن من روان كنيد) قال كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يرا دبه القرية وقال القاضي الامام ابو الحسن علي بن الحسين السغدري رحمه الله قوله (روان كنيد) لبس من لساننا فلا عرف هذا كذا في فتاوى ناصحان * رجل قال ان مت في سري هذا ففلان علي الف درهم دين فانها وصية من ثلثه كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بان يحلل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك وبني هناك وباطن ثلث ماله فمات ولم يحلل الى ذلك الموضع قال ابو التاسم وصيته بالرباط جائزة ووصيته بالحمل باطلة ولو حمله الوصي ضمن ما اتفق في الحمل اذا حمله الوصي بخلاف الورثة وان حمل بان الورثة لا ضمن ولا يلقي في القبر تحت الميت مثل المصرية ونحوها قال ابن نصر لا بأس به وهو كازيادة في الكفن وبعضهم انكروا ذلك ولو اوصى بعمارة قبرة للترزين

فهي باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للماتم بعد وفاته ويطعم للذين يحضرون التعزية قال الثعبي
 أبو جعفر يجوز ذلك من الثالث ويحل للذين يطول مقامهم عنده وللذي يجيء من مكان بعيد يستوي
 فيه الأغنياء والفقراء ولا يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فإن فضل من الطعام شيء كثير
 يضمن الوصي وإن كان قليلاً لا يضمن وعن الشيخ الإمام أبي بكر البلخي رحمه الله رجل أوصى بأن يتخذ
 الطعام بعد موته للناس ثلثة أيام قالوا الوصية باطلة وعن أبي القاسم في حمل الطعام إلى أهل
 المصيبة والأكل عندهم قال حمل الطعام في الابتداء غير مكروه لاستغلال أهل المصيبة تجهيز
 الميت ونحوه فالحمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لأن في اليوم الثالث تجمع النكبات
 فاطعامه في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية كذا في فتاوى قاضيان * وفي واقعات الناطقي
 إذا أوصى بأن يكفن بالي ديناراً بعشرة آلاف درهم أنه يكفن بكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقتير
 ولا تضيق وقال في موضع آخر يكفن بكفن المثل أن ينظر إلى ثيابه حال حيوته لخروج الجمعة
 والعبدان أو الوليمة كذا في التاتارخانية * امرأة أوصت إلى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي
 عليه قال أمرها ونهيها في باب الكفن باطل كذا في محيط السرخسي * أوصى بأن يدفن في داره
 فوصيته باطلة إلا أن يوصي أن يجعل داره مقبرة للمسلمين وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى
 أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بأن يصلي عليه فلان فقد ذكر
 في العيون أن الوصية باطلة وفي الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر من سماعة عن أبي يوسف
 رحمه الله إذا أوصى بثلث ماله في أكفان موتى المسلمين أو في حفر مقابر المسلمين أو في سقاية للمسلمين
 قال هذا باطل ولو أوصى بثلثه في أكفان فقراء المسلمين أو في حفر مقابرهم فهذا جائز ولو أوصى
 بأن يتخذ داره مقبرة فمات وارثه يجوز دفنه فيها وفي فتاوى الفضلي لو أوصى بالرجل بأن يجعل
 داره خاناً ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد بخلاف ما إذا أوصى بأن يتخذ سفاية ليس
 للوارث أن يشرب منها كذا في التاتارخانية * إذا أوصى أن يدفن في مسج كان اشتراؤه وبغله
 ويقدر جلته فهذه وصية بماليس بمشروع فبطلت ويكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس
 إذا أوصى بأن يطحن قبرة أو يوضع على قبرة قبة فالوصية باطلة إلا أن يكون في موضع يحتاج إلى
 التطيين لسوف سبع أو نحوه سئل أبو القاسم عن دفع إلى ابنته خمسين درهماً في مرضه وقال
 أن مت أنا فامرني قبري وجاوري وخمسة دراهم لك واشتري بالباقي حنطة وتصدقني بها

قال المحسن لها لا يحور ويظهر الى القبر الذي امر بعمارة فان كان يحتاج الى العمارة للتخصيص
 لا لالدية عمر شئ ذلك والمافي تصدق على الفقراء وان كان امر بعمارة فصل على الساحة
 الذي لا دمه موصيته ماطلة واداً وصي ان يدفع الى اسان كداس ماله ليقرأ القرآن على فسه
 وهذه الوصية ماطلة قبل اذا كان الفارئ معيا يسمعي ان تحور الوصية له على وجه الصلة دون
 الاخر ونفل لا تحور وان كان الفارئ معيا وهكذا قال ابو بصرو سئل ابو القاسم عن امر وصي
 ان يحفر عشرة افر قال ان عين مقبرة ليدفن فيه الموتى فالوصية حائرة وان كانت المحفرة لدون
 اسماء السبل والشراء من غير ان يبين موضعها فالوصية ماطلة وفي الواجبات عن محمد ربح اذا وصي
 بان يحفر مائة قبر استحسن ذلك في محله ويكون على الكبير والصغير وبعض مشائخا احتاروا
 للسورانه لما لم يعين المقبرة لا يحور واداً وصي ان يدفن كنه لم يحور الا ان يكون فيها شيء
 لا يبيع احد او يكون فيه ساد يسمعي ان يدفن كذا في المحيط وتواوصي ثلث ماله للبيت المقدس
 حار ذلك ويعق على عمارة البيت المقدس وفي سراحه ويحود لك قالوا وهذا دليل على انه
 يحور ان يتفق من وقف المسجد على قنديل وسراحه وان يشتري الزيت والبط للتبادل
 في رمضان وتواوصي بعده يخدم المسجد ويؤذن فيه حار ويكون كسبه لوارث الموصي وتواوصي
 بان يعري منه في سبل الله فانه يعطي سعة العرو رحلا يفتها على نفسه في دهانه ورجوعه
 وحال منامه في الشعر ولا يتفق منه شيئاً على اهله فان فصل شيء رد ذلك على الورثة ويسعي
 ان يعري منه من مبرل المعري وهي كالوصية للحم فان كان الذي يعرفه صياحار ويحور
 للموصي ان يعرفه وكذلك لاس الموصي ويحور للمسلم ان يوصي لفقراء النصارى لان الوصية
 لفقرائهم ليس بمعصية بخلاف ساء البيعة فان ذلك معصية ومن اعان على ما نهاي يكون آثماً وتواوصي
 بان يتفق ثلثه على المسجد حار ويصرف على عمارته وسراحه وتواوصي بسراج المسجد لا يحور
 في قول ابي يوسف رح حتى يتال يسرج فيه وتواوصي بان يباع عدة ولم يسم المشتري لا يحور
 الا ان يقول وتصد نواشيه ويقول نعوذ بسنة ويخط الى الثلث عن المشتري وكذا لو قال بيعوا
 حارتي من يتخذها ام ولد او يدثرها رجل قال عند موته تقوم كان عدة الطر واكل ما يحور لي
 ان وصي نه فاعطوه الفقراء قال محمد ربح تجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يحور لي
 ان وصي

ان اوصى به جازوه الى الورثة اتي شيء اعطوه جاز قليلا كان او كثير بخلاف قوله كل ما يجوز لي فان ذلك يكون على الثلث ولو اوصى بعبده لرجل وعلى العبد دين فمات الموصي فقتل غريم العبد لا اجزا الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد رجل اوصى بارض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها باجر مثلها حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رح اذا قال اوصيت بفرسي بغزي فني صحت الوصية وبغزي عنه يستوي فيه الغني والفقير فاذا رجع الغازي رد الفرس على الوارث فيدفعونه ابدى بغزي عنه كذا في المحيط * ولو قال فرسي وسلاحى في سبيل الله تعالى فهذا على التملك يملك رجلا واحدا فقيرا وكذا لو قال ثلث مالي في غزوا وقال في سبيل الله تعالى او قال في السبيل فهذا على تملك الفقراء واجب الى ان يعطوا من يغزو رجلا جعل فرسه في الغزو وقال يعطي فقيرا في سبيل الله تعالى فاذا ملكه صنع به ما شاء فان قال جعلته حبسا في سبيل الله تعالى قال يحبس في الرباط يغزو عليه فان استغنى عنه يؤجره الامام بقدر علفه وان لم يستأجره احد باعه الامام واوقف ثمنه حتى اذا احتاجوا الى ظهورا اشترى بثمنه فرسا يغزي عليه كذا في محيط السرخسي * واذا اوصى بمصاحف يوقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد رح الوصية جائزة وقال ابو حنيفة رح الوصية باطلة كذا في المحيط * واذا اوصى ان يجعل ارضه هذه مقبرة للدساكين او اوصى ان يجعل خانة لامارة فهي باطلة عند ابي حنيفة رح ولو اوصى ان يجعل ارضه مسجدا يجوز بلا خلاف واذا اوصى بثلث ماله لله تعالى فالوصية باطلة في قول ابي حنيفة رح وقال محمد رح الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر ويقول محمد رح يفتى ويصرف الى الفقراء ولو اوصى بثلث ماله في سبيل الله تعالى قال ابو يوسف رح سبيل الله تعالى الغزو وقيل له والحج وقال سبيل الله الغزو وقال محمد رح لو اعطى حاجا منقطعاً جاز واجب الى ان يجعله في الغزو والفتوى على قول ابي يوسف رح ولو اوصى بثلث ماله لاعمال البر ذكر في فتاوى ابي الليث رح ان كل مال بس فيه تملك فهو من اعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة المسجد وسراجه دون تزيينه ولا يجوز الصرف الى بناء السجى ولم يفصل بين سجن القاضي وسجن السلطان كذا في المحيط * وفي الفتاوى الخلاصة ولو اوصى بالثلث في وجوه الخير يصرف الى القنطرة او بناء المسجد وطلبة العلم كذا في التاتارخانية * ولو اوصى بثلث ماله للرابط وفيه مقيمون ان كان هناك دلالة يعرف بها انه اراد بهذه الوصية المقيمين صرف اليهم ولا يصرف الى العمارة

وفي التناوي الفضلي رح اذا اوصى ثلث ماله لمصالح القرية فهو باطل وفي تناوي ابي الليث رح
اذا قال اوصيت بما بقدرهم لمسجد كذا او القنطرة كذا نص محمد رح انه حاز وهو لمصاتها واصلاحها وبه
اخذ ابن مناذل وقال الحسن بن زياد اذا لم يسم مومة ولا اصلاحا فالوصية باطلة وقد روي ذلك
عن غير واحد من اصحابنا وعليه الفتوى وفي العيون عن محمد رح اذا قال ثلث مالي للكنيسة
جاز ويعطي مساكين مكة ولو قال لشعور لان القياس ان يبطل وفي الاستحسان يجوز كذا
في المحجب * الباب الثالث في الوصية ثلث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابيه او ابنته او بما زاد
او نقص منجزه الورثة اولا يجزوا او يجز بعضهم ولو اوصى لرجل بربع ماله ولا آخر بصف
ماله ان اجازت الورثة فنصف المال الذي اوصى له بالنصف والربع للموصى له بالربع
والباقي للورثة على فراص الله تعالى ولو لم يجز الورثة تصح من الثلث فيكون بينهما
على سعة اسهم اربعة للموصى له بالنصف وثلاثة للموصى له بالربع كذا في خزائن المفتين *
هذا عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح يقسم بينهما على ثلاثة اسهم سهمان للموصى له
بالنصف وسهم للموصى له بالربع وانما يقسم على سبعة اسهم صفة لان من يدهبه ان الموصى له
بالنصف لا يضرب الا بالثلث والموصى له بالربع يضرب بالربع فاحتيا الى حساب له ثلث
وربع وذلك من انا عشر الثلث من ذلك اربعة والربع من ذلك ثلثة فيجعل وصيتهما على
سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال اربعة عشرون جميع المال احد وعشرون فيجعل المال كله احدا
وعشرين سبعة من ذلك للموصى له اربعة من ذلك للموصى له بالنصف وثلاثة من ذلك
للموصى له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة اسهم لان الموصى له بالنصف يضرب بجميع
وصيته عندهما والموصى له بالربع يضرب بالربع والربع نصف النصف فيجعل كل ربع سهما
فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلثة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة اسهم سهمان للموصى له
بالنصف وسهم للموصى له بالربع والاصل عند ابي حنيفة رح ان الموصى له باكثر من ثلث
لا يضرب باكثر من الثلث الا في ثلثه وصايا في الوصية بالعنق وفي المحاباة وفي الدراهم المرسله
وتفسير الوصية بالعنق هو انه اذا اوصى بعنق هذين العبدین وقيمة احدهما ألف وقيمة الآخر
الغان وليس له مال غير ذلك العبدین قلن اجازت الورثة فابهما يعتقان معا وان لم يجزوا فانيهما
يعتقان من الثلث وثلث ماله الا في مال بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الا في الذي قيمته الغان

وبسعى في الباقي والثالث للذني قيمته الف ويسعى في الباقي وكذلك المجابة اذا كان له
عبدان قيمة احدى الف ومائة وقيمة آخر ستمائة فوصى بان يباع احدهما من فلان بمائة
درهم والاخر من فلان آخر بمائة فهنا قد حصلت المجابة لاحدهما بالالف والاخر بنخمسائة فذلك
كله وصية لانه في حالة المرض فان خرج ذلك من الثلث جاز وان لم يخرج من الثلث ولا جازت
الورثة جازت صحابتهما بقدر الثلث وذلك الثلث بينهما بقدر وصيتهما يضرب احدهما فيه بالف درهم
والاخر بنخمسائة وكذلك في الدراهم المرسله كما اذا اوصى له بالف درهم والاخر بالفين ثلث
ماله الف درهم فان الثلث يكون بينهما انلا تأكل واحد منهما يضرب بجميع نصيبه وانما يضرب
الموصى له في جميع هذه المواضع الثلثة بجميع وصيته لان الوصية في مخرجها ضحيحة لجواز
ان يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث وكذلك فيما اذا اوصى له بنصف ماله والاخر
بثلث ماله او بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي * وان اوصى لاحدهما بالثلث والاخر بالسدس
فالثلث بينهما انلا كذا في الهداية * ولو قال ثلث مالي لفلان وفلان لفلان ومائة وفلان خمسون
والثلث ثلثمائة فكل واحد مسمى والباقي بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي * ولو ان
رجلا اوصى رجلا بجميع ماله لرجل ولرجل آخر بثلث ماله ان لم يكن له ورثة او كانت له ورثة
واجازوا فان المال يقسم بينهما على طريق المنازعة عند ابي حنيفة رخ فما زاد على الثلث فذلك
كله يعطى للموصى له بجميع المال من غير منازعة واستوت منازعتهم في الثلث فيقسم بينهما
نصتين وعند ابي يوسف ومحمد رخ يقسم بينهما على طريق العول يضرب بكل واحد منهما
بجميع وصيته للموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم وللوصى له بجميع المال يضرب بجميع
وهو ثلثة اسهم فجعل المال بينهما على اربعة اسهم هذا اذا اجازت الورثة ولو لم تجز الورثة جازت
الوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهما نصتين وانما يقسم عند ابي حنيفة رخ بينهما نصتين
لان الموصى له باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وعندهما يضرب كل واحد بجميع وصيته
فيقسم اربعا كذا في شرح الطحاوي * ومن اوصى لرجل بثلث ماله والاخر بثلث ماله ولم تجز
الورثة فالثلث بينهما كذا في الكافي * ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون
وفلان مائة وماله ثلثمائة فالثلث بين اللذين سمى لهما تدبرا انلا ولا شيء الاخر كذا في محيط
السرخسي * واجمعوا على ان الوصايا اذا كانت لا يزيد كل واحدة على الثلث بان يوصى

لرجل بثلث ماله ولا خرب ربع ماله ولم يجز الورثة ذلك كله ان كل واحد منهم بضرب في الثلث
بجميع وصيته بالعالم بلغ ويقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحيط * ومن اوصى لآخر بثلث ماله
او بشيء من ماله او بنصيب من ماله او ببعض من ماله فالبيان الى الموصي مادام حيا واذا مات فالبيان
الى الورثة كذا في شرح الطحاوي * ولو اوصى بسهم من ماله او بجزء من ماله قيل للورثة اعطوه
ما شئتم وهذا الذي ذكرنا اختيار المشائخ رح بناء على ما عرفنا ان السهم كالجزء وما اصل الرواية
فبخلافه فذكر في المبسوط اذا اوصى بسهم لرجل من ماله فله اخس مثل سهام الورثة الا ان يكون
اقل من السدس فحينئذ يعطى له السدس فعلى رواية الاصل جوز ابو حنيفة رح النقصان
عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية الجامع الصغير جوز الزيادة على السدس
ولم يجوز النقصان من السدس وقالا يعطى للموصى له اخس سهام الورثة الا ان يزيد على الثلث
فحينئذ له الثلث كذا في الكافي * ولو اوصى لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا وارث له فله النصف
لان بيت المال بمنزلة الابن مصار كان له ابنان فيكون بينهما نصقان كذا في محيط السرخسي *
ولو اوصى له بالثلث الا بشيء او الاقليل او الايسر او براء الف او بعامته هذه الالف او بثل هذه
الالف او معظم هذه الالف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف
فهو الى الورثة يعطون له منه ما شاء ولا نفيس فيه اكثر من ان المستثنى مجهول وان جهالته توجب
جهالة المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة كذا في المبسوط * واراد بهذا التخيير في حق
المفاد يعطونه ما اراد او من ازيادة على النصف التخيير من الاعطاء وعدمه كذا في محيط السرخسي *
ومن اوصى لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا الا يخلو ما ان يوصي بمثل نصيب ابنه او بنصيب ابنته
كان له ابن اولم يكن او اوصى له بنصيب ابن لو كان او بمثل نصيب بنت لو كانت فان اوصى له
بنصيب ابنه او ابنته وله ابن او بنت فانه لا تصح الوصية ولو اوصى بنصيب ابنه او ابنته وليس له
ابن او بنت فانه تجوز الوصية ولو اوصى بمثل نصيب ابنه او ابنته وله ابن او بنت تجوز لان مثل الشيء
خبرة لا عينه فيقرر نصيب ابن ثم يزداد عليه مثله فيعطى الموصى له وان كان اكثر من الثلث
بحاج الى اجازة الورثة فان كان ثلثا او اقل منه فانه يجوز من غير اجازة نحو ما اذا اوصى بمثل
نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصى له نصف المال ان اجار الابن وان لم يجز الابن فللموصى له
الثلث

الثالث وان كان له ابنتان فانه يكون المال بينهما اثلاثا ولا يحتاج الى الاجازة ولو اوصى بمثل نصيب ابنة وله ابنة واحدة فيكون للموصى لنصف المال ان اجازت الابنة وان لم تجزله الثالث ولو كانت له ابنتان والمسئلة بحالها فللموصى له ثلث المال ولو اوصى بنصيب ابن لو كان فالجواب له كالجواب فيما اذا اوصى له بمثل نصيب ابنة يعطى نصف المال ان اجازت الورثة ولو اوصى له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى لثلث المال كذا في شرح الطحاوي * وقال محمد رح رجل هلك وترك أمًا وابنا ووصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصية من سبعة عشر سهما للموصى له خمسة اسهم وللأم سهمان وللابن عشرة اسهم والوجه في ذلك ان تبين الفريضة ولا لولا الوصية فيقول لولا الوصية لكانت الفريضة من ستة للام السدس سهم والباقي للابن خمسة فاذا اوصى بنصيب بنت لو كانت يزداد على الفريضة نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزداد على اصل الفريضة سهمان ونصف فصار ثمانية ونصف فوقع الكسر فوجب التصغير فصار سبعة عشر وصار الكل ضعف ذلك يعطى للموصى له اولا خمسة لان وصيته حصلت باقل من الثلث فنكون متقدمة على الميراث بقي ثمة اثنا عشر يعطى الام السدس وذلك سهمان يبقى ثمة عشرة فظهر اننا اعطينا الموصى له بنصيب بنت لو كانت نصف ما اعطينا الابن فاستقام الترخيم قال ولو ترك امرأة وابنا ووصى بنصيب ابن آخر لو كان واجازت الورثة الوصية فالفريضة من خمسة عشر للموصى له سبعة اسهم وللرأة سهم وللابن سبعة والوجه ما ذكرنا ان تصحيح الفريضة اولا لولا الوصية فنقول لولا الوصية لكانت الفريضة من ثمانية للمرأة الثمن سهم وللابن سبعة اسهم فاذا اوصى بنصيب ابن آخر لو كان يزداد على الفريضة نصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وشرط اجازة الورثة الوصية ههنا لان الوصية جعلت باكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج الى اجازة الورثة وكذلك اذا اوصى بمثل نصيب ابنة كان الجواب كباقلنا لان مثل الشيء غيره فهذا وما اوصى بنصيب ابن لو كان سواء واذا هلك الرجل وترك بنتا واخا ووصى لرجل بنصيب ابن لو كان فاجاز وصيته فللموصى له ثلثا المال والثلث بين الاخ والبنت نصفان هذا اذا اجاز وان لم يجز فللموصى له ثلث المال والثلثان بين الاخ والبنت نصفان ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان والمسئلة بحالها فللموصى له خمسا المال ان اجاز قال اذا هلك رجل وترك اخا واخا ووصى لرجل بنصيب ابن لو كان واجاز فللموصى له جميع المال ولا شيء للاخ والاخت

ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصي له نصف المال ان احرار والصف الآخر ينقسم بين
الاخ والاخت اثلاثا وان لم يجيزا فللموصي له ثلث المال ويقسم الثلثان بين الاخ والاخت اثلاثا
ولو ترك بنتا واخا او وصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فللموصي له ثلث المال احراراً او
لم يجيزا ولو أوصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصي له ربع المال احراراً ولم يجيزا قال وان
هلك الرجل وترك ابنا او ابناً او وصى لرجل بمثل نصيب ابنة او بمثل نصيب ابن لو كان واجازا فللموصي له
خمس من احد عشر وللأب سهم وللابن خمسة وان لم يجيزا فللموصي له الثلث والباقي بين الاب
والابن اسداسا فنحتاج الى حساب له ثلث وثلثيه سدس واقل ذاك تسعة للموصي له ثلثة وهي ثلث
والباقي وذلك ستة بين الاب والابن اسداسا وان اجازا حدها دون الآخر ذكر في الكتاب انه ينظر
الى حال الاجارة وجمال عدم الاجارة فالترضة عند الاجارة من احد عشر للموصي له خمسة وعند
عدم الاجارة العريضة من تسعة للموصي له ثلثة فتضرب احدى العريضتين في الاخرى فيصير
تسعة وتسعين فعند عدم الاجارة للموصي له الثلث ثلثه وثلثون وللأب سدس ما بقي احد عشر وللأب
خمس اسداس ما بقي خمسة وخمسون وعند الاجارة للموصي له خمسة من احد عشر مضروبا
في تسعة فيكون خمسة واربعين وللأب سهم مضروبا في تسعة فيكون تسعة وللأب ايضا خمسة
واربعين فصارت ما بين الماليتين في حق الموصي له اثنا عشر سهما من ذلك من نصيب الاب
وذلك من تسعة الى احد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة واربعين الى خمسة
وخمسين فان اجازا احدهما يعمل اجازته في حقه لافي حق صاحبه فان كان المجيز هو الاب حول
من نصيبه سهما الى الموصي له فيصير للموصي له خمسة وثلثون وان كان المجيز هو الابن حول
من نصيب الابن حشرة الى نصيب الموصي له فيصير للموصي له ثلثة واربعون قال واذا هلك
الرجل وترك الابن او وصى لرجل بثلث ماله او وصى لآخر بمثل نصيب احدهما او نصيب
ابن ثالث لو كان فاجاز الوصيتين فلصاحب الثلث ثلث المال والباقي بين الابن وبين الموصي له
بالنصيب اثلاثا والحساب من تسعة فللموصي له بالثلث ثلثة ويبقى ستة بين الابن وبين الموصي له
بالنصيب اثلاثا لكل ابن سهمان وللموصي له ايضا سهمان مثل نصيب احدهما وان لم يجيزا
يقسم الثلث بين الموصي لهما نصفان ولو اجاز الابن الوصية لصاحب الثلث دون صاحب الثلث
لصاحب الثلث نصف الثلث وهو السدس كما لو لم يوجد الاجارة والموصي له بالنصيب ثلث

ما بقي لصحة الاجازة في حقه واحتجنا الى حساب اذا رفعنا السدس ينقسم الباقي اثلاثا واقل
 ذلك ثمانية عشر يعطى الموصى له بالثلث السدس ثلثة ويبقى خمسة عشر يقسم بين الابنين وبين
 الموصى له بالنصيب اثلاثا لكل واحد خمسة وان اجازا احد الابنين الوصية لصاحب المثل دون
 صاحب الثلث ولم يجز الابن الآخر الوصيتين اصلا فنقول لو لم يجز اكان لصاحب المثل ثلثة من
 ثمانية عشر ولو اجاز اكان لصاحب المثل خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهمان من نصيب
 كل واحد من الابنين سهم فاذا اجازا احدهما صحت الاجازة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب
 المثل اربعة اسهم ولصاحب الثلث ثلثة وللجيز خمسة وللذي لم يجز ستة كذا في المحيط * وان كان
 للرجل خمسة بنين فوصى لرجل بمثل نصيب احدثهم وثلث ما بقي من الثلث الآخر فالقريضة
 من احد وخمسين سهما لصاحب النصيب ثمانية اسهم ولصاحب ثلث ما بقي ثلثة ولكل ابن
 ثمانية فتخرج المسئلة على طريق الكتاب ان تقول ان تأخذ من عدد البنين خمسة فتريد
 على ذلك سهلا لثلاثة اوصى بمثل نصيب احدثهم ومثل الشيء غيره ثم يضرب ذلك في ثلثة لاجل
 وصيته بثلث ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم تطرح السهم الذي زدته بقي سبعة عشر
 فهو الثلث والثلاثان ضعف ذلك فيكون جميع المال احدا وخمسين وانما طرحنا هذا السهم الزائد
 ليتبين مقدار الثلث والثلاثان ولا وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه وبهذا طرحناه
 فاذا عرفت ان ثلث المال سبعة عشر فوجه معرفة النصيب من ذلك ان تأخذ النصيب وهو واحد
 وتضربه في ثلثة ثم في ثلثة فيكون تسعة ثم تطرح من ذلك سهما كما طرحنا في الابتداء يبقى ثمانية فهو
 النصيب فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر تبقى تسعة فالموصى له بثلث ما بقي ثلث ذلك ثلثة تبقى
 ستة تضيفها الى ثلثي المال وذلك اربعة وثلثون فيكون اربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية
 بمثل النصيب فاستقام ولو كان اوصى بمثل نصيب احدثهم وربع ما بقي من الثلث لآخر
 فالقريضة من تسعة وستين لصاحب النصيب احد عشر ولصاحب ربع ما بقي ثلثة ولكل ابن
 احد عشر ويانه على طريق الكتاب ان تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتريد عليهم سهما بالوصية
 النصيب ثم تضرب ذلك في اربعة لكان الوصية بربع ما بقي فيصير اربعة وعشرين ثم تطرح منه
 سهما تبقى ثلثة وعشرون فهو الثلث والثلاثان ضعف ذلك فيكون الجملة تسعة وستين وهو المال
 والثلث ثلثة وعشرون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في اربعة ثم في ثلثة

فيصير اثنا عشر ثم تطرح منه واحدا يبقى احد عشر فهو النصيب فاذا رفعت من ثلثة وعشرين
 احد عشر بقي اثنا عشر للموصي له بربع ما بقي ثلثة يبقى تسعة يضم ذلك الى ثلثي المال ستة
 واربعين فيكون خمسة وخمسين بين خمسة بنين لكل ابن احد عشر مثل النصيب ولو كان
 اوصى له بمثل نصيب اقدمه ولا يخرج من مابقي من الثلث فالعريضة من سبعة وثمانين
 لصاحب النصيب اربعة عشر والآخر ثلثة ولكل ابن اربعة عشر فاما تخريجه على طريق الكتاب
 ان نزيد على عدد البنين واحدا الوصية بالنصيب فيكون ستة ثم تضرب ذلك في خمسة الوصية
 بخمس ما بقي فيكون ثلثين ثم تطرح ما زدت وهو واحد تبقى تسعة وعشرون والثلثان ثمانية
 وخمسون فتكون جملة المال سبعة وثمانين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وذلك واحد
 وتضربه في خمسة ثم في ثلثة فيكون خمسة عشر تطرح منها واحدا يبقى اربعة عشر فهو النصيب
 فاذا رفعت ذلك من الثلث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للموصي له بخمس ما بقي خمس
 ذلك ثلثة يبقى اثنا عشر تضربه الى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل
 ابن اربعة عشر مثل النصيب ولو اوصى بمثل نصيب اقدمه الا ثلث ما بقي من الثلث بعد
 النصيب فالعريضة من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلثة ولكل ابن عشرة وتخريجه
 على طريق الكتاب ان تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد عليها سهمها بالوصية بالنصيب ثم تضرب
 ذلك في ثلثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليها سهما مثل ما زدت او لا فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال
 وثلثان ثمانية وثلثون فالجملة سبعة وخمسون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه
 في ثلثة ثم في ثلثة فيكون تسعة ثم تريد عليه سهمها كما فعلته في اصل المال فيكون عشرة وهو النصيب
 الكامل اذا رفعت من تسعة عشر بقي تسعة عشر فاسترجع الاستثناء من النصيب مثل ثلث ما بقي
 وهو ثلثة وضم ذلك الى تسعة فيكون اثنا عشر ثم تضم ذلك الى ثلثي المال ثمانية وثلثين فيكون
 خمسين بين خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل واذا مات الرجل وترك ابنتين واماً
 وامراً وعصبة واوصى بمثل نصيب احدى ابنتيه وثلث ما يبقى من الثلث فالعريضة من ستة
 وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي اثنان والسييل في تخريج المسئلة ان تصحح العريضة
 الاولى بدون الوصية فتقول اصل العريضة من ستة لابنتين الثلثان اربعة وللأم السدس سهم
 وللأمة

والمرأة الثمن ثلاثة ارباع سهم والباقي للعصبة فتكون القسمة من اربعة وعشرين لكان الكسر باعتبار نصيب المرأة الا ان في معرفة نصيب حكم المرأة لاحاجة في ذلك فتجعل اصل الفريضة من ستة تزيد عليها مثل نصيب احدى البنين وذلك سهمان لوصيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلثة يكون اربعة وعشرين ثم تطرح ما زدت وذلك سهمان بقي اثنان وعشرون فهو الثلث والثلثان اربعة واربعون والمال ستة وستون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين تضرب ذاك في ثلثة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منها سهمين يبقى ستة عشر وهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث اثنين وعشرين تبقى ستة للموصي له ثلث ما يبقى ثلث ذلك اثنان بقي اربعة تضمها الى ثلثي المال اربعة واربعين فيكون ثمانية واربعين للابنتين الثلثان اثنان وثلثون لكل واحدة منهما ستة عشر مثل النصيب وللأم السدس ثمانية والمرأة الثمن ستة والباقي وهو سهمان للعصبة ولأوصي بمثل نصيب احدى الابنتين الا ثلث ما يبقى من الثلث من النصيب فالفريضة من ستمائة واربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول محمدرح الحساب في هذه المسئلة لتخرج ميراث المرأة مستقيماً ولا حاجة لنا الى ذلك في معرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الاصل الذي ذكرنا ان الفريضة من ستة ثم تزيد للموصي له بالنصيب مثل نصيب احدى الابنتين سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلثة فيكون اربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهمين كما هو في الاصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنين وخمسين فيكون جملته المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلثة فيكون ستة ثم في ثلثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون عشرين فهو النصيب الكامل اذا رفعت من الثلث يبقى ستة يسترجع بالاستثناء مثل ذلك ما يبقى وذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية تضمها الى ثلثي المال اثنين وخمسين فيكون ذلك ستين بين الورثة للابنتين الثلثان اربعون لكل واحدة منهما عشرون مثل النصيب الكامل وللأم السدس عشرة والمرأة الثمن الا انه ليس للبنتين ثمن صحيح فلهذا ضرب محمدرح اصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستمائة واربعة وعشرون وخرجت المسئلة من ذلك ولأوصي بمثل نصيب المرأة وثلث ما بقي من الثلث فالفريضة من مائتين واربعة وثلثين والنصيب اربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والتخريج على طريق الكتاب ان تصحح الفريضة ههنا من اربعة وعشرين لانه أوصي

بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيماً فتجعل العريضة من أربعة وعشرين
للأبنين الثمان، ستة عشر وللأم السدس أربعة وللزوجة الثمن وهو ثلثة والباقي وهو سهم للعصبة
ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلثة لو صيته بمثل نصيبها فتكون سبعة وعشرين تضرب ذلك
في ثلثة لو صيته بثلاث ما يبقى فيكون احدى وثمانين ثم تطرح ما زاد ما هو ثلثة بقي ثمانية وسبعين
فهو ثلث المال والثلثان صغف ذلك مائة وستة وخمسون فتكون جملة المال مائتين وأربعة
وثلثين ومعرفة الصيب ان تأخذ النصيب وهو ثلثة وتضربها في ثلثة فيكون تسعة ثم في ثلثة
فيكون سبعة وعشرين ثم تطرح ثلثة يبقى أربعة وعشرون فهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث
ثمانية وسبعين تبقى أربعة وخمسون للموصى له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك ثمانية وعشرين ستة
وثلثون تضربها في ثلثي المال مائة وستة وخمسون فيكون جملة مائة واثنين وتسعين للمرأة
ندين ذلك وذلك اربعة وعشرون مثل ما اعطينا الموصى له بنصيبها وقسمة الباقي بين الورثة معلوم
كما بينا ولو كان لرجل خمسة بنين فاموصى لاحدهم بكمال الربع بنصيبه وبثلث ما بقي من الثلث
لاخر فاجازوا والعريضة من اثنا عشر النصيب اثنان وتكملة الربع واحد وثلث ما بقي من الثلث
واحد وتخريج المسئلة على طريق الكتاب ان تقول ان المال لولا الوصية بين البنين الخمسة
على خمسة لكل واحد منهم سهم فاذا اوصى لاحدهم بكمال الربع بنصيبه فهذه وصية منه
للوارث ولا تصح الا باجازه الورثة فاذا اجازوا فالسبيل ان تطرح نصيب الابن الموصى له وهو
سهم تبقى أربعة ثم تضرب ذلك في ثلثة لو صيته بثلاث ما يبقى من الثلث فيكون اثنا عشر فهو المال
الثلث من ذلك أربعة والربع ثلثة ومعرفة الصيب ان تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلثة
فيكون ثلثة ثم تطرح منه واحدا يبقى اثنان فهو النصيب فاذا رفعت الى الابن الموصى له كمال الربع
وهو ثلثة واسترجعت منه مقدار النصيب وذلك اثنان بقي واحد فعرفنا ان وصيته بتكملة الربع
واحد فاذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال أربعة بقي ثلثة للموصى له بثلاث ما بقي ثلث ذلك وهو
سهم يبقى سهمان يضمهما الى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بين خمسة بنين لكل ابن سهمان مثل
الصيب فاذا ضم لابن الموصى له هذين السهمين الى السهم الذي اخذه بالوصية حصل له ثلثة وذلك
كذلك ربع المال بنصيبه كذا في المبسوط * ولو اوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا نصيب ابن آخر او لأمثل
نصيب ابن آخر او لأمثل نصيب ابن آخر لو كان او لأمثل نصيب ابن آخر لو كان وترك اباً فللموصى له

ثالث المال وللابن الثلثان لانك تجعل المال سهما لان الابن واحد وتزيد عليه سهدا لاجل
الوصية فصار سهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن آخر وان صار
نصيبه سهمين صار نصيب الموصي له سهمين ضرورة انه مثله فبان ان نصيب ابن آخر سهم لو كان
ينظر هذا السهم الذي جعل نصيب ابن آخر فبقي المال ثلثة اسهم للموصي له سهمان وللابن
سهم ثم يسترجع بالاستثناء من نصيب الموصي له نصيب ابن آخر وذلك سهم فبقي للموصي له
سهم من ثلثة اسهم وللابن سهمان ولو اوصى بمثل نصيبه الا نصيب ابن ثالث لو كان والمسئلة
يحالها فللموصي له خمسة اموال ان اجازت الورثة والا فله الثلث ويانه انك تجعل المال سهما
لان الابن واحد وتزيد عليه لاجل الوصية سهما ثم تجعل نصيب الابن ثلثة لحاجتنا الى معرفة
نصيب ابن ثالث وصار نصيب الموصي له ثلثة انصاء لانه مثله ثم طرح من نصيب الابن سهما
بقي المال خمسة ثم تسترد من نصيب الموصي له ثلثة سهما وتضمنه الى ما في يد الابن فبقي في يده
سهمان وهو خمسة اموال وللابن ثلثة اسهم ولو ترك ثلثة بنين واوصى لرجل بمثل نصيب ابنيه
الا نصيب احدهم والا مثل نصيب احدهم فللموصي له خمس اموال وللبنين ثلثة اسهم لان البنين
ثلثة وتزيد عليها ثلثة لانه اوصى بمثل نصيبهم فصار المال ستة لكل ابن سهم وللوصي له ثلثة اسهم
ثم ا طرح نصيب احدهم وهو سهم فصار المال خمسة اسهم للموصي له ثلثة وللورثة سهمان ثم
استثن من نصيب الموصي له سهدا فصار للورثة ثلثة اسهم وللوصي له خمس اموال وان ترك ابنين
واوصى لرجل بمثل نصيب احدهما الا نصيب ابن ثالث او الا مثل نصيب ابن ثالث فللموصي له
سهم من سبعة ولكل ابن ثلثة لانك تأخذ نصيب الابنين سهمين وتزيد عليه سهدا للوصية فصار
اموال ثلثة اسهم سهم للموصي له وسهمان لابنين ثم ا قسم نصيب الابن ثلثة لثنتين نصيب الابن
الثالث وقسمه الاثنين على ثلثة لاتستقيم فاضرب اثنين في ثلثة فصار ستة واضرب نصيب الموصي له
وهو واحد ايضا في ثلثة فصار الكل تسعة ثم ا طرح نصيب الثالث وهو سهمان من ستة فبقي المال
سبعة للموصي له ثلثة وللورثة اربعة ثم استرجع من الموصي له سهمين نصيب ابن ثالث فصار
للابنين ستة وللوصي له سهم ولو ترك ابنا واوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا مثل نصيب ابنه
صحت الوصية فللموصي له نصف المال وهو مثل نصيب الابن اذا اجاز الوارث وان لم يجز
فله الثلث وان ترك ابنا واحدا واوصى لرجل بنصف ماله الا مثل نصيب ابنة بطلت الوصية وصح

الاستثناء وأن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الأنصف ماله وترك ابنا واحدا وصيا والموصى له ربع المال لان المال سهم اذ الابن واحد فرد عليه سهمها لاجل الوصية بالمثل واجعل كل سهم سهمين لحاجتنا الى معرفة نصف المال فصار كل المال اربعة فاعط للموصى له ثلثه لانه لما استثنى من النصيب نصيب المال كان النصيب اكثر من نصف المال واسترجع نصف المال وهو اثنان نصيب في بدا الابن ثلثه ويمتثل له سهم وهو ربع المال وأن ترك اربعة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله الأن نصيب احد البنين للموصى له ثلث المال وهو سهمان من ستة اسهم وأن ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب احدهما الأن نصيب ابن ثالث وأوصى الآخر بثلث ما يمتثل من الثلث بعد الوصية الاولى فللاول سهمان من خمسة عشر وللثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من الابنين ستة لانك تأخذ مخرج الوصية الاولى سهمين لابنين ثم تزيد عليه سهمها للموصى له فصار ثلثه ثم تضرب نصيب الابنين في ثلثه لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الموصى له ثلثه فطرح من نصيب الابنين سهمين وهو نصيب ابن ثالث فصار اربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لكل ابن ثلثه فصار المال سبعة ثم تضعف الفريضة الاولى وهو سبعة فيكون اربعة عشر وتزيد عليه واحد الوصية الثانية فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلثه فصار ستة وأن قال الأن نصيب ابن رابع والمسئلة بحالها فللاول اربعة من احد وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن ثمانية لانك تأخذ الوصية وذلك سهمان لابنين ثم تزيد واحد الوصية ثم تضرب نصيب الابنين في اربعة لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصى له اربعة فطرحا من نصيب الابنين نصيب ابن رابع وذلك اثنان ليهكنا استرجاعه من النصيب فعاد المال الى عشرة والنصيب اربعة والمسترجع سهمان فاذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الاولى فصارت عشرين ثم زد واحدا فصار احدا وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وأن قال الأن نصيب ابن خامس والمسئلة بحالها فللاول ستة من سبعة وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن عشرة لانك تضرب نصيب الابنين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصى له خمسة وتطرح من نصيب الابنين نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يمكن الاسترجاع من النصيب فعاد الى ثلثة عشر والنصيب خمسة والمسترجع سهمان فاذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الاولى .

الاولى فصار ستة وعشرين فزادوا احدا فصار سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التضيق عشرة
والوصية ستة ويخرج علي هذا النصيب ابن سادس او سابع او ثامن او تاسع او عاشروا ن ترك
ابنا او وصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا نصيب ابن آخر والاثلث ما يبقى من الثلث او ربع
ما يبقى من الثلث فلا استثناء الثاني باطل لانه بعد الوصية الاولى لا يبقى من الثلث شيء فكيف يصح
الاستثناء بمثل ثلث ما بقي وكذا لو كان مكان الاستثناء الثاني وصية بثلث ما يبقى من الثلث او ربع
ما يبقى من الثلث فالوصية الثانية باطلة لما ذكرنا وان ترك ابنين او وصى لرجل بمثل نصيب احدهما
الا نصيب ابن ثالث او وصى لآخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الحاصلة صحا وكذا لو قال
بعد النصيب او استثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المتفرقات * ومن قال سدس مالي
لفلان ثم قال في ذلك المجلس او في مجلس آخر له ثلث مالي واجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل
السدس فيه كذا في الهداية * ومن اوصى بثلث دراهم او بثلث غنمه فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج
من ثلث ما بقي من ماله فله كل ما بقي ولو اوصى بثلث ثلثة من رقيقه فمات اثنان لم يكن له
الا ثلث الباقي عند ابي حنيفة رح وعندهما له كل هذا العبد ولو اوصى بثلث ثيابه وهلك ثلثاها وبقي
ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا ثلث ما بقي من الثياب قالوا هذا اذا كانت
الثياب من اجناس مختلفة فان كانت الثياب من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذا
المكبل والموزون بمنزلتها والدور المختلفة كالثياب المختلفة عند ابي حنيفة رح كذا في الكافي *
ومن اوصى لرجل بالي درهم وله مال عين ودين فان خرجت الالف من ثلث العين دفع الي
الموصى له وان لم تخرج دفع اليه ثلث العين وكلما خرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى تستوفي
الالف كذا في الهداية * ومن اوصى بثلث ماله لزيد وبكر وبكر ميت وهو يعلم او لا يعلم او لزيد
وبكران كان حيا وهو ميت اوله ولمن كان في هذا البيت وليس فيه احد اوله ولعقبه اوله ولولد بكر
فمات ولده قبل موت الموصي اوله ولقراء ولده او لمن افتقر من ولده وفات شرطه عند موته فلزيد
كله في هذه الصور لان المردوم او الميت لا يصلح استحقا فلم تثبت المزا حمة لزيد وصار كما
لو اوصى لزيد وجدا وكن العقب لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال ولو قال
ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت او زيد وبكران ميت وهو حي او فقير فمات وهو ميت او غني
اوله ولبكران كان في البيت ولم يكن فيه اوله ولولد بكر فحدث له او كان فمات فحدث غيره اوله

اول ولد فلان ان افتقروا فلم يفتقروا حتى مات الموصي اوله ولوارثه اول ابني زيد وله ابن واحد
فبقي هذه الصورة نصف الثالث ولوقال ثلث مالي بين بني زيد وبني بكر وليس لاحدهما
بنون فكل الثالث لبني الآخر كذا في الكافي * ولواوصى بثلث ماله لزيد ولعدي ووقال بين زيد وعدي
ثم مات الموصي ثم مات احدهما فنصف الثالث للباقي ونصفه لورثة الموصي له الميت وكذلك
ان مات احدهما بعد موت الموصي قبل القبول ثم قبل الحي يملكان الموصي به ولو مات احدهما
قبل موت الموصي رجع نصيبه الى الموصي كذا في محيط السرخسي * ولوقال ثلث مالي
لعلان ولان افتقر من ولد عبد الله فمات الموصي وولد عبد الله كلهم اغنياء فلعلان جميع الثلث
ولو مات بعض ولده ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين من افتقر من ولد عبد الله على عدد
رؤسهم ولوان ولد عبد الله لم يزلوا فقراء منه ولدوا حتى مات الموصي فظاهر ما ذكرنا من اللفظ
في الكتاب يدل على انه لا يكون له سهم من الثلث بل يكون جميع الثلث لعلان ولو مات اولاد
عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم ولد له اولاد واستغنوا ثم افتقروا قبل موت الموصي قسم الثلث
بينهم وبين فلان على عدد رؤسهم وكذلك اذا قال ثلث مالي لعلان ولولد عبد الله فمات
ولد عبد الله وولد له غيره قبل موت الموصي فالثلث بين فلان وبين ولد عبد الله ولوقال ثلث
مالي لفلان ولولد عبد الله هؤلاء ان افتقروا فلم يفتقروا حتى مات الموصي كان لعلان حصة
من الثلث على اعتبار عدد الرؤس كذا في المحيط * امرأة ماتت من زوج واوصت بنصف
مالها لاجنبي جاز وللزوج الثلث وللوصي له النصف يبقى سدس لبيت المال لان وصية الاجنبي
يغدر الثلث مقدمة على الارث فبقي تركتها ثلثا المال فللزوجة نصف ذلك وهو ثلث الكل بقي
ثلث آخر وليس له مستحق لميراث فنعذبه باقى الوصية وذلك السدس فوصل الى الموصي له
نصف المال وبقي سدس لارضية ولا وارث فيه فيصرف الى بيت المال وكذلك لو مات الرجل
من امرأته واوصى بماله كله لاجنبي ولم تجز المرأة فللمرأة السدس وخمسة اسداس للموصي له
لان الثلث صار مستحقا بالوصية بقيت الشريكة في ثلثي المال فللمرأة ربع ذاك والباقي
للموصي له لان الوصية مقدمة على بيت المال كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا
اوصى بثلث المال لبني فلان وليس لعلان ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات
الموصي كان الثلث للذين حدثوا من بنيه هذا اذا كان اوصى لبني فلان وليس لعلان بنون

يوم الوصية وأما إذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسد بهم باسمائهم أحمد وزيد وبكر ولم يشر اليهم بأن لم يقل هؤلاء فالوصية لبنيه الموجودين يوم موت الموصي حتى لو مات الموجودون بعد الوصية وحدث له بنون بعد ذلك وبقوا أحياء إلى أن مات الموصي كان لهم ثلث المال وإن ساء لهم باسمائهم أو أشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية وإذا ساءهم وأشار اليهم فالموصي له معين فتعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية كذا في المحيط * ولو قال ثلث مالي لعبد الله وزيد وعدر وعمر ومنه مائة والثلث كله مائة فهي لعمر وإن كان الثلث مائة وخمسين فللعمر ومائة وما بقي لزيد وعبد الله نصفان كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بثلث ماله لشخص ولا مال له وقت الوصية كان له ثلث ما يملكه عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية أو قبله بعد أن لم يكن الموصي به عينا أو نوعا معينا وأما إذا أوصى بعين أو نوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب غنما آخر أو عينا آخر بعد ذلك لا يتطرق حق الموصي له به ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستفادها ثم مات فالصحيح أن الوصية تصح ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطي قيمة الشاة ولو أوصى بشاة ولم يصفها إلى مالي ولا غنم له قبل لا يصح وقبل يصح ولو قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال كالبحر والذهب ونحوهما كذا في التبيين * ومن أوصى عليه بأن يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصي فاستهلكه وأراد الوصي أن يجعل ذلك عليه صدقة والغاصب مقر به اجزته كذا في محيط السرخسي * ولو قال أوصيت لك بشاة من مالي فإنه لا يتعلق الوصية التي تكون له يوم الوصية وإنما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون في ماله يوم الموت ثم إن أصحت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية إلى شاة تكون في ماله يوم الموت إذا مات الموصي بعد ذلك وترك مالا إن كان في ماله شاة فالورثة بالخيار أن شلو أو دفعوا الشاة إليه وإن شاءوا دفعوا قيمة الشاة ثم لم يذكر في الكتاب أن الوارث يعطيه الشاة الأخس أو الوسط أو الأعلى أو قيمة أي شاة يؤدي روى الحسن بن زياد عن أصحابنا رح أن الورثة بالخيار أن شاءوا أعطوا شاة وسطا وإن شاءوا أعطوا قيمة شاة وسط كذا في المحيط * رجل قال برزوني الاشقر وصية لفلان فهذا على ما يملك لأعلي ما يستفيد وكذا في قوله عبدی الاحمسی والسندی او الحبشي لفلان ولو قال عبدی لفلان او برزوني لفلان ولم يصف إلى شيء ولم ينسبهم يدخل فيه ما كان له في المال وما يستفيد

قبل الموت رجل قال هذه الميراثة لفلان قال ابو نصر روح ليس للورثة ان يعطوه فبمنها ولو قال دي
للمساكين جاز لهم ان يتصدقوا بتيمة منها وه اخذ القبة ابو الليث روح كذا في فتاوى فاصبحان *
ومن اوصى بثلث ماله لامهات اولاده وهن ثلث وللثغراء والمساكين ثلثين ثلثة من خمسة اسبهم
وسبهم للثغراء وسبهم للمساكين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف روح كذا في الكافي * ولو اوصى
بثلثة لفلان وللمساكين فنصفته لفلان ونصفته للمساكين عند ابي حنيفة وابي يوسف روح كذا
في الهداية * ولو اوصى بثلثة للمساكين له صرفه الى مسكين واحد عدها وعده لا يصرف الا
الى مسكين ومن اوصى بثلث ماله لرجل فقال لا خراشركك وادخلتك معه فالثلث لهما
وان اوصى بمائة لرجل ولا خراشركك ثم قال لا خراشركك معه فالثلث كل مائة ولو اوصى
لرجل باربع مائة ولا خراشركك ثم قال لا خراشركك معهما له نصف مال كل من حضره
الموت فقال لورثته لفلان علي دين صدقة فبها قال ثم مات فانه يصدق الى الثلث اي اذا ادعى
الدين اكثر من الثلث وكذبته الورثة وهذا استحسان فان اوصى بوصايا مع ذلك عزل الثلث
لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة كذا في الكافي * واذا عزل بقال لاصحاب الوصايا صدقة
فبما شئتم ويقال للورثة صدقة فيما شئتم فاذا افر كل فريق بشي طهران في التركة ديار شائعا
في النصيبين فيؤخذ اصحاب الثلث بثلث ما اقروا والورثة بثلثي ما اقروا ويعد اقرار كل فريق
في قدر حقه وعلي كل فريق منهما البمين على العلم ان ادعى المقر له زيادة على ذلك كذا
في الهداية * اذا اوصى لاجنبي ووارثه كان للاجنبي نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث وعلي
هذا اذا اوصى للقاتل وللاجنبي وهذا بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه وللاجنبي حيث لا يصح
للاجنبي ايضا كذا في النبيين * قال الامام التمرثاشي روح هذا ما ذكره حكم البطلان في الاقرار
فيما اذا تصادفا ما اذا انكر الاجنبي شركة الوارث او الوارث انكر شركة الاجنبي ما لا نرا بطال
ايضا وقال محدروح يصح في حصة الاجنبي كذا في الهداية * ولو اوصى له يدابة او ثوب فان
للورثة ان يعطوه اي دابة واي ثوب شاءوا كذا في المحيط * من كان له ثلثة اثواب جيد ووسط
وردي فوصى بكل واحد لرجل فضاع ثوب ولا يدري ايها هو الورثة يجحدون ذلك فالوصية
باطلة ومعنى جحد هم ان يقول الوارث لكل واحد بعينه الثوب الذي هو ختك فذلك

فكان المستحق مجهولا وجهالته تمنع صحة التضاء وتحصيل المتصود بطل الآ ان بسلام
الورثة الثوبين الباقيين فان سلموا زال المانع وهو الجحود فيكون لصاحب الجيد ثلثا الثوب
الاجود ولصاحب الوسط ثلث الجيد وثلث الادون ولصاحب الردي ثلث الثوب الادون
كذا في خزانة المننين * اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فوصى احدهما ببيت بعينه لرجل
فان الدار تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصي فهو للموصي له عند ابي حنيفة وابي يوسف
رح وعند محمد رح نصفه للموصي له وان وقع في نصيب الآخر فللموصي له مثل ذراع بيت
وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح مثل ذراع نصف البيت واذا اوصى لرجل
بالف درهم بعينها من مال غيره فاجاز صاحب المال بعد موت الموصي ودفعه اليه جازوله الامتناع
من التسليم بعد الاجازة بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث او للثاني او للوارث فاجازته
الورثة حيث لا يكون لهم ان يمتنعوا وكذا في التبيين * اذا اقر الوارث ان اباه اوصى بالثلث
لفلان وشهدت اليهود ان اباه اوصى بالثلث لاخر فانه يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء للذي
اقر له الوارث قال ولو اقر الوارث ان اباه اوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل اوصى به
لفلان او قال اوصى به لفلان لابل لفلان فهو الاول في الوجهين جميعا ولا شيء للآخر قال
ولو اقر اقرارا متصلا فقال اوصى بالثلث لفلان واوصى به لفلان جعلت الثلث بينهما نصفين قال
واذا اقر انه اوصى به لفلان ودفعه اليه ثم قال لابل لفلان فهو ضامن له حتى يدفع مثله الى الثاني
ولا يصدق على الاول ولو كان دفعه الى الاول بقضاء قاض لم يضمن للثاني ولو اقر لرجل بوصية الف
بعينها وهو الثلث ثم اقر لاخر بعد ذلك بالثلث ثم رفع الى القاضي فانه ينفذ الالف للاول ولا يكون
لثاني على الوارث شيء قال واذا شهد وارثان ان الميت اوصى لفلان بالثلث فدفعوا ذلك اليه
ثم شهدا انه انما كان اوصى به لاخر وقالوا خطأ فانهما لا يصدقان على الاول وهما ضامنان
لثلث بدفعانه الى الآخر ولو لم يكونا دفعا شيئا اجزت شهادتهما للآخر وابطلت وصية الاول
قال واذا كانت الورثة ثلثة والمال ثلثة آلاف فاخذ كل انسان الفانهم اقر احدهم ان اباه اوصى
بالثلث الى فلان وحمد الآخر ان ذلك فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسانا وكذلك لو كان اثنين
والمال الفان والمسئلة بحالها فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسانا ولو كان المال الغامينا والغادينا
على احدهما فافر الذي ليس عليه دين ان اباهما اوصى لهذا بالثلث اخذ من هذه الالف

ثلاثة وكان الميراث ثلثا مال وارثك اثنين وعشرين درهما فقسماها نصفين ثم غاب احدهما فانما رجل
البينة جلى الجاني بوصية بالثلث اخذ منه نصف ما بقي بده لانه اثبت بالبينة ان حقهما في التركة
على السواء فاخذ بالتباسبهما بخلاف مسئله الاقرار لانهما تواصية المشهود له ثبت في حق الجاني
راعايب حتى اذا رجع الغائب كان لهما ان يرجعا عليه بما اخذه زيادة على حقه فلا يجعل دموع
ما بقي بده كالمعدوم بخلاف مسئله الاقرار كذا في المبسوط * الزيادة الحادثة من الموصى به كالولد
والعلة والكسب والارض بعد موت الموصى قبل قول الموصى له الوصية نصير موصى بها حتى
يعتبر من الثلث فاما اذا حدثت الزيادة بعد قبول الموصى له قبل القسمة حل نصير موصى بها
لم يذكره محمدرج وذكر القديري انه لا نصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع
المال كما لو حدثت بعد القسمة وقال مشائخنا نصير موصى بها حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا
في محيط السرخسي * ومن اوصى لرجل بامة فولدت بعد موت الموصى ولدا قبل القسمة
وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فهما للموصى له وان لم يخرج من الثلث تنفذ وصيته اولا من الام
ثم من الولد وهما تنفذ منهما على السواء وصورة رجل له ستمائة درهم وامه تساوي ثلثا ثمة
درهم فوصى لرجل بالامة ثم مات فولدت الامة ولدا يساوي ثلثا ثمة درهم قبل القسمة فللموصى له
الامة وثلثا الولد عنده وهما له ثلث الامة وثلثا الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول
الموصى له فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصى له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة
ذكر القديري انه لا يصير موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصى له من جميع
المال كذا لو ولدت بعد القسمة ومشائخنا قالوا يصير موصى به يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت
قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصى لم يدخل تحت الوصية وبقي على حكم ملك الميت
لانه لم يدخل تحت الوصية قصدا وسراية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي * رجل له
امة قيمتها ثلثا ثمة درهم ولا مال له غيرها فوصى بها لرجل ثم مات فباعها الراث بغير محض من
الموصى له فولدت في يد المشتري ولدا قيمته ثلثا ثمة درهم ثم جاء الموصى له فلم يجز البيع سلم للمشتري
ثلثا التجارية وثلثا الولد والموصى له ثلث التجارية وتسع الولد ويرد تسعان في الورثة ولو كانت ازادات
في بدنهما وصار قيمتهما ستمائة فثلثاها سالا للمشتري وثلثها للورثة ولو ان التجارية نقصت حتى
صارت تساوي مائة اخذ الموصى له ثلثها ويرجع على الورثة من قيمتها باربعة واربعين واربعة

اتساع درهم تمام ثلث المال كذا في محيط السرخسي * الباب الرابع في اجازة الولد من وصية
ايه في مرض موته واقراة بالدين على نفسه او على ابيه وما يبدأ به واذا مات من ثلثة آلاف
وابن واوصى بالثين منها الرجل فاجازها الابن في مرضه ثم مات ولا مال له غيره فللموصى له
الف بلا اجازة وثلث الاثني ايضا وذلك ثلث مال الابن ولو اوصى الابن مع الاجازة لوصية
ايه بثلث ماله لا خرف ثلث الاثني بين الموصى له الآخر والموصى له الاول نصفان في قول ابي حنيفة
رح وصددهما اخماسا ثلثة اخماسه للموصى له الاول وخمسة الاخر فان كان وصية الابن
عتق في المرض فهو اولى من اجازة وصية ابيه وكذلك لو اقر بدين على نفسه او على ابيه
كان الدين اولى لان الاجازة من الوارث بمنزلة الوصية والاعتاق في مرضه وصية والوصيتان
مثنى اجتماعا واحدهما عتق فالعتق اولى والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي *
ولو كانت الاجازة من الوارث في صحة الوارث كانت اولى من العتق والاقرار بالدين والوصية
وكذلك لو اجاز وصية ايه في صحته ثم اقر على ابيه بدين بدى بالاجازة فان بقي شيء كان
لاصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئا للمقر له بالدين ان كان مابقي بعد الاجازة يفي بدينه
وان كان لا يفي بالدين ضمن لصاحب الدين مثل ما اجاز ولو ادى على رجل على ابيه ديننا
وادعى الموصى له من جهة الميث انه اجاز وصية ايه فصدقهما جميعا مع كان الدين اولى
ولم يضمن لصاحب الاجازة شيئا سواء صدقهما في حالة المرض او في حالة الصحة قال ولو ان الوارث
اجاز وصية ايه ثم اقر بدين على نفسه كان الدين اولى بعد هذا ينظر ان فضل شيء من الدين
بصرف ثلثه الى الاجازة اذ الم يجوز ثمة الميث الثاني ذلك كذا في المحيط * ولو اجاز في المرض
ثم اقر على ايه بدين وعلى نفسه بدى بدين الاب ثم بدينه ثم بالاجازة كذا في محيط السرخسي *
رجل له عبد لامال له غيره اعتق في مرض موته وترك وارثا واحدا ولهذا الوارث عبد قيمته مثل
قيمة عبد مورثه لا مال له غير ذلك فاجاز الوارث وصية ايه واعتق عبده في مرض موته ثلث العبد
الاول يعتق من غير سعابة بلا اجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الاول وثلث جميع العبد
الثاني بين العبدتين على خمسة اسهم ثلثة اسهم للعبد الاول وسهمان للعبد الثاني مريض له
الف درهم لا مال له غير ذلك حضر الموت واوصى لرجل بالف درهم منها واوصى لرجل
آخر بالف الاخرى ثم مات فاجاز ابنه الوصيتين احداهما قبل الاخرى في مرضه ولا مال له غير

ماورث ثلث الالعين بين الموصى لهما نصفان بوصبة الميت الاول رجل لالف درهم اوصى بها
 لرجل فمات فوراً فله رجل وللهذا الوارث الف درهم ايضا فوصى الوارث بها وبماقرن من
 الاول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثا فجاز وصية ابيه ووصية جده جميعا في مرض موته ثم
 مات ولا مال له غير ماورث فللموصى له الاول ثلث الالف الاولى بلا اجازة ثم يضم ثلث الالف الاولى
 الى الالف الثابتة فيجعل ثلث ذلك للموصى له الثاني بلا اجازة ثم ينظر الى ثلث ما بقي من
 مال الميت الثالث فيقسم بين الموصى له الاول وبين الموصى له الثاني على قدر ما بقي
 من حصتهما بلا اجازة كذا في المحيط * فصل في اعتبار حالة الوصية اذا اقر مريض
 لامرأة بدين او اوصى لها بوصبة او وهب لها هبة ثم تزوجها ثم مات جاز الاقرار عندنا وبطلت
 الوصية والهبة واذا اوصى المريض لابنه الكافر او الرقيق او وهب له وسلمه او اقر له بدين فاسلم
 الابن او اعنى قبل موته بطل ذلك كله وكذا لو كان الابن مكاتباً كذا في الكافي * مريض اوصى
 وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فاشار برأسه ويعلم منه انه يعقل ان فهم منه الاشارة جاز ولا فلا
 وهذا اذا مات قبل ان يقدر على النطق لان عند ذلك يطهرانه وقع الياس من كلامه فنصار
 كالاخرس كذا في خزائن المفتين * والمتعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا تناول ذلك فنصار
 بحال لا يخاف منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال فلوصار صاحب فراش
 بعده صار بمنزلة حدوث المرض وامافي اول ما اصابه اذا مات من ذلك في تلك الايام وقد صار
 صاحب الفراش في يوم مريض يخاف به الهلاك ولهذا يتداوى فكان مرض الموت يعتبر هبته من
 الثلث كذا في الكافي * اوصى بوصبة ثم جن ان اطبق عليه الجنون فهو مفوض الى رأي
 القاضي ان اجاز جازت وابطالت وان مست الحاجة الى التوقيت فالعتوى على ان الجنون المطبق
 في حق التصرفات بتدريسة كذا في خزائن المفتين * ومن كان محبوباً في السجن ليقبل قصاصاً
 او رحماً لا يكون حكمه حكم المريض واذا اخرج ليقبل فحكمه في تلك الحال حكم المريض
 ولو كان في صف القتال فحكمه حكم الصحيح واذا بارز فحكمه في تلك الحالة حكم المريض
 ولو كان في السفينة فحكمه حكم الصحيح واذا هاج الامواج فحكمه في تلك الحالة حكم المريض
 ولو اعبد الى السجن ولم يقتل او رجع بعد المبارزة والصف او سكن الموج صار خكبه كحكم
 المريض الذي برأ من مرضه يتخذ جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح الطحاوي *
 والمجذوم

والمجدوم وصاحب الحمى الربعي وحمى الغب اذا صار واصحاب فراش يكون في حكم المريض مرض الموت كذا في العيني شرح الهداية * اصابه فالج فذهب لسانه او مرض نلم يقدر على الكلام ثم اشار بشيء او كتب بشيء وقد تنادم وطال اراد به مدة سنة فهو بمنزلة الاخرس كذا في خزائن المفتين * والمرأة اذا اخذها الطلق فما فعلت في تلك الحالة يعتبر من ثلث ما لها وان سلمت من ذلك جاز فعلته من ذلك كله كذا في شرح الطحاوي * الباب الخامس في العتق والمحابة والهبة في مرض الموت واذا اوصى بعتق عبده لم يعتق الا ان يعتقه الورثة وله الرجوع قولاً وفعلًا كسائر الوصايا لان ذلك امر بالاعتاق فلا يقع بدون الاعتاق كذا في محيط السرخسي * ومن اعتق في مرضه ارباعاً وحابين او هب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع اصحاب الوصايا وكذلك ما ابتدأ المريض المحابة على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية فان حابين ثم اعتق وضاق الثلث عنهما فالمحابة الاولى عند ابي حنيفة رح وان اعتق ثم حابين فهما سواء وقال العتق الاولى في المستملتين وقال ابو حنيفة رح اذا حابين ثم اعتق ثم حابين قسم الثلث بين المحابتين نصفين لتساويهما ثم ما اصاب المحابة الاخيرة قسم بينهما وبين العتق ولو اعتق ثم حابين ثم اعتق قسم الثلث بين العتق الاول والمحابة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني وعندهما العتق الاولى بكل حال كذا في الهداية * صورة المحابة ان يبيع المريض ما يساوي مائة بخمسين او يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والناقص في البيع محابة كذا في الاختيار شرح المختار * واذا اوصى بعتق عبده بعد موته او قال اعتقه او قال هو حر بعد موتي بيوم واوصى لاني لا انسان يديرهم تحاص في الثلث وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موتي مبهما او اعتقه في مرضه البتة او قال ان حدث بي حدث من مرضي هذا فهو حر فهذا يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل عتق يقع بعد الموت بغير وقت يبدأ قبل الوصية كذا في المبسوط * ولو قال هو حر بعد موتي بيوم او بشهر فضت المدة فعلى رواية ابن سامة عن محمد رح انه لا يعتق الا باعتاق الورثة او الوصي كذا في محيط السرخسي * ولو اعتق امه في مرضه فولدت بعد العتق قبل ان يموت الرجل او بعد مات لم يدخل ولدها في الوصية ولو دبر عبدالله وقال الآخر ان حدث بي حدث من مرضي هذا فانت حر ثم مات من مرضه تبصاً في الثلث لانهما استويا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى

ان كل واحد منهما في مرض موته فيصابان في الثلث ولو اوصى لبعده بدرهم مسماة او بشيء من ماله
مسمى لم يجز قال ولو اوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار وسعى في الباقي في قول ابي
حنيفة رح بمنزلة ما لو وهب له بعض رقبته في حياته ولو اوصى له برقبته كلها عتق من الثلث وكذلك
لو وهب له رقبته او تصدق بها عليه في مرضه عتق من الثلث كذا في المبسوط * ولو اوصى لبعده
بثلث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته ثم ينظر ان كان ماله دراهم او دنانير ينظر الى ثلثي
العبدان كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر امواله صار قساصا وان كان في المال
زيادة بدفع اليه الزيادة فان كان في ثلثي قيمة العبد زيادة يدفع الى الورثة وان كانت النركة مروضا
لا يصير قساصا الا بالتراضي لا خلاف الجنس وعليه ان يسعى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر
امواله وللورثة ان يبيعوا الثلث من سائر امواله حتى يصل اليهم السعاية وهذا قول ابي حنيفة رح
واما عندهما فصار كما مدبر فاذا مات عتق كله ويكون العتق مقدما على سائر الوصايا فان زاد الثلث
على مقدار قيمته وعلى الورثة ان يدفعوا اليه وان كانت قيمته اكثر فعليه ان يسعى في الفضل كذا
في البدائع * ولو اوصى ببعده لرجل ثم اوصى بذلك العبدان يعتق او يدبر فهذا رجوع كذا في المبسوط *
ولو قال في مرضه لبعده ولمدة او قيمتهما سواء احد كما حر ثم مات قبل البيان كان الثلث بينهما على
ثلاثة اسهم للمدبر سهمان والعبد سهم ولو اوصى بثلث يؤخذ من عبده كذا درهمان ثم يعتق كان له ما حط عنه
من الثلث فان كان المحطوط يخرج من ثلث ماله لا تجب السعاية وان كان اكثر يحط عنه قدر الثلث
ويسعى فيما زاد عليه كذا في محيط السرخسي * اذا قال اعتقوا كل قديم الصبة لي يعتق كل من كان
صحبته حولا وهو المخبأ كذا في خزائن المفتين * رجل اوصى ان يشتري عبدا بدينار فيعتق عنه
ثم مات قال ابو حنيفة رح الوصية باطلة وقال ابو يوسف رح الوصية صحيحة فيشتري بدينار فيعتق
فان كان الوارث باعه من اجنبي قبل موته فانه يشتري بالاجماع فيعتق وان كان الوارث باعه من
اجنبي بعد موت الموصي قال ابو حنيفة رح الوصية باطلة وقال ابو يوسف رح يشتري بدينار فيعتق عنه
رجل قال اوصيت بان يشتري هذا حر قال هذه وصية بالعتق انما يعتق بعد موت المولى ولو اوصى
ان يشتري عبدا فلان قال يشتري بدينار لا بما زاد فان ابى مولاه ان يبيعه يرد ثمنه الى الورثة
فان قال اشتري عبدا فلان فاعتقوا وابى مولاه ان يبيعه بحبس ثمنه حتى يموت العبد او يعتق كذا في
محيط السرخسي * قال ولو اوصى ببعده لرجل ثم اوصى ان يباع من آخر ثمن مسمى

حطّ منه الثلث ولا مال له غيره فلموصى له بالبيع ان يشتري خمسة اسداس العبد بثلاثي قيمته ان شاء
او يدع لان الوصية بالمحاباة بمنزلة سائر الرصايا وقد امتوت الوصيتان من استغراق كل واحدة
منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصفه وهو السدس والآخر نصف
الثلث وهو سدس الرقبة فانما يباع خمسة اسداس العبد من الموصى له بالبيع بثلاثي قيمته ويسلم
للموصى له بالرقبة سدس الرقبة وان ابى الموصى له بالبيع ان يشتريها كان للموصى له بالعين
ثلث الرقبة كذا في المبسوط * واذا ترك عبداً الا غير وقيمته الف وقد اوصى ان يباع من فلان
بالف ثم اوصى به فهي على ثلثة اوجه اما ان يوصي بالعين او بالمال او بالثلث فان اوصى به
بعينه بعد ذلك او قبله لاخر فلم تجز الورثة او اجازت ولم يجز صاحب البيع فلموصى له بالرقبة
سدس العبد ويباع ما بقي من الآخر بخمسة اسداس الالف فيكون للورثة قيل هذا قولهما وعند
ابي حنيفة رح نصف سدس العبد للموصى له بالرقبة ويباع خمسة اسداسه ونصف سدسه من
الآخر بقيته فيكون للورثة وان اجازوا ورضي بذلك صاحب البيع يضرب كل واحد بكمال
وصيته فيقسم نصفان نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من الآخر فيكون ثمنه بين الورثة الوجه
الثاني اوصى ان يباع العبد من رجل بالف واوصى بجميع ماله لاخر فهذه المسئلة كالاولى
في قول ابي حنيفة رح الا ان صاحب الجميع يأخذ سدس الالف من الورثة من جملة الثمن
وفي المسئلة الاولى ليس له من الثمن شيء لانه اوصى له بالمال هنا والثمن مال كالرقبة فيجوز
تنفيذه وصيته في الثمن وهناك اوصى له بالعين وهي الرقبة والثمن غير العين فلا يمكن تكميل
وصيته من الثمن الوجه الثالث اوصى ان يباع من فلان بالف واوصى بثلث ماله لاخر فقول
محمد رح كقول ابي حنيفة رح في هذا ان يأخذ صاحب الثلث جزءً من اثنا عشر جزءً من الرقبة
 ويباع الباقي من الموصى له بالبيع باحد عشر جزءً من الالف الا ان صاحب الثلث يأخذ من
الثمن تمام الثلث لانه موصى له بثلث ماله والثمن ماله وعند ابي يوسف رح يباع الكل من الموصى له
بالبيع ويعطى من الثلث الثمن الى صاحبه كذا في محيط السرخسي * وان اوصى بان
يعتق عنه بهذه الالف عبداً وهلك منها درهم لم يعتق عنه بما بقي عند ابي حنيفة رح وقال
يعتق عنه بما بقي ولو اوصى بان يشتري بكل ماله عبداً فاعتق عنه ولم يجز الورثة بطلت عبده ايضا
وقال لا يشتري بالثلث ولو اوصى بان يشتري له عبداً بالف درهم وزاد الالف على الثلث بطلت

ضد و قال يشترى بالثلث عبد ويعتق وأن أوصى بأن يحج عنه بهذه المائة يهلك منها درهم
يحج عنه بمائتي من حيث بلغ وإن لم يهلك شيء حج بها ما بقي شيء منها رد على الورثة
ولو أوصى بأن يحج عنه من ثلثه قبل له أن تلت مالكم لا يكفي به فقال اعينوا به في الحج يعان به
في الحج على الثراء ومن أوصى بعق عبده ببات الموصي فجسي العبد جاية ودفع بها بطلت
الوصية وإن نداء الورثة كان الداء من مالهم وامضوا الوصية ومن أوصى بثلث ماله لزيد
ثم مات وترك عبدا ومالا وورثا فقال الموصي له اعتقه في صحته وقال الورث اعتقه في مرضه
فالتول للورث ولا شيء للموصي له الآن بعصل من الثلث شيء أو تقوم له بينة أن العتق في
الصحة ومن مات وترك ابنا وعدا قال رجل لي علي أيبك ألف درهم دين وقال العبد اعطني
أبوك في صحته فقال الابن صدقتماسعى العبد في قيمته وبدفع القيمة إلى العريم هذا عند أبي
حبيفة روح وقال يعق ولا يسعى في شيء وعلى هذا الخلاف إذا مات الرجل وترك ابنا وألف
درهم فقال رجل لي علي الميت ألف درهم دين وقال رجل هذا الألف الذي تركه أبوك كان
وديعه لي عند أيبك وقال الابن صدقتم فعدة الألف بينهما صمان وقال أبو ديعه أحق كذا
في الكافي * ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبدا قيمته مائة وقد كان اعتقه في مرضه فاجاز
الورثان ذلك لم يسمع في شيء كذا في الهداية * قال وإذا اشترى الرجل أبنه في مرضه بألف
درهم وذلك قيمته وله ألف درهم سوى ذلك فإن ابنه يعق ولا سعاية عليه وبرته في قول أبي حنيفة
روح وقال أبو يوسف ومحمد روح يسعى في جميع قيمته ويقاص بها ميراثه ولو اشترى أنه بألف
درهم وقيمته خمسمائة واعتق عبدا له آخر يساوي خمسمائة ولا مال له غيرها فعي قول
أبي حنيفة روح المحمارة تقدم لانه ندأها وقد استغرقت الثلث فيجب على كل واحد من العبدین
السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئا مما عليه من السعاية وهنهما العتق متقدم الآن الابن وارث
فلا وصية له ولكن يعق العبد الآخر مجانا ويسعى الابن في قيمته ويطلب البائع بالرد فيما راد
على قيمته من الثمن فيكون ذلك ميراثا بينهم على فرائض الله تعالى ولو كان قيمة الابن الما
فاشتراه بألف واعتق عبدا آخر يساوي الما على قول أبي حنيفة روح يتحصان في الثلث ويسعى
الابن فيما راد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد روح الابن وارث ولا وصية له
فعله

فعليه ان يسعى في جميع قيمته ويتناص بها من ميراثه قال واذا اعتق الرجل امته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها الف درهم ومهر مثلها مائة فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث جعلت لها الميراث والمهر واجزت النكاح وان كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرج من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح النكاح جائز على كل حال لان المستسعاة صدها حرة عليها دين فيكون لها مهر مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها ولو اعتق امته وقيمتها الف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك الفين سوى ذلك عقد هما هذا والاول سواء والنكاح جائز وترث ولها مهرها لانتهاء النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منها لكون سببه معائنا وعليها السعاية في قيمتها لانه لا وصية لها وعند ابي حنيفة رح النكاح باطل لانها تستوفي دينها من المال ثم لها ثلث ما بقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو اعتقها وليس له مال غيرها ثم تزوجها فاستدان منها ما عني درهم فانفقها على نفسه وذاك في مرضه ثم مات فالنكاح باطل في قول ابي حنيفة رح ولا ميراث لها ولا مهر اذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين ولو اعتقها في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غيرها ثم اكتسب ما لا يخرج هي ومهرها من ثلثه فان النكاح جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية لها كذا في المبسوط * ولو اوصى بعق رقبة وبعطى لها من ثلث ماله كذا فان كانت امه معينة جاز لها العتق والوصية بالمال وان لم تكن معينة جازت الوصية بالعتق لا بالمال الا ان يقول جعلت ذلك مفوضا الى الوصي ان احب اعطاها فيجوز كقوله ضع متالي حيث احببت ولو اوصى بان يشتري بكذا حنطة كذا درهم عبدا ويعتق وله عبدا لا يجوز ان يعتق من العبد الذي عنده بخلاف ما لو اوصى بان يشتري بكذا كذا حنطة ويفرق على المساكين وعنده حنطة يجوز ان يفرق تلك الحنطة التي عنده على المساكين ولو قال اعتقوا عني عبدا قيل للوصي ان يعتق العبد الذي كان للديت وقت الموت ولو باع هذا العبد ثم اشتراه واعتقه جاز وقيل لا يجوز ان يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق بين قوله اعتقوا عني عبدا وبين قوله اشتروا لي عبدا فاصفوه كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بان يعتق عبدا وامي العبدان يقبل ذلك فانه يعتق من الثلث كذا في المبسوط * واذا مات عن ابن وثلاثة اعبد قيمتهم سواء فادعى

احدثهم انه اعتقه في مرضه فاستجلف الابن فذكل قضى بعقته بلاسعاية فان ادعى الثاني مثل
 ذلك فبطل له عتق ويسعى في قيمته وكذلك الثالث وان كان الاول ادعى عند حكم حكما
 والمستئلة بما اعتق الثاني كله بلاسعاية وكذلك الثالث اذا ادعى عند حكم حكما ايضا ولو ادعى
 الاول عند حكم حكما قضى عليه بعقته بالكلول ثم رفع الثاني الوارث الى القاضي فبطل عنه
 عتق الثاني بلاسعاية فان رفعه الثالث الى قاض او الى حكم رضايه فبطل له ايضا عتق بلاسعاية
 وقبل ان كان عتق الثاني عند قاض سعى الثالث في رقبته في كل قيمته وقاويل ما ذكره ان الثالث
 رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بعق عبدة واوصى ان يباع عهد
 آخر من فلان بكذا وحظ من قيمته مقدار الثلث فالثالث بينهما نصفان كذا في المبسوط * اما ترك
 عديدين يخرجان من الثلث ووارثين فواضح باحدهما لرجل اجبر على ان يجتمعا على واحد
 فان اعتق الموصى له العبدين ثم من الوارث لواحد عتق ايهما عينا وان اعتق واحدا بعينه ثم
 عتبه لم يعتق ولو كان الميت اوصى بعق احدهما باختيار كل وارث واحد معا او متعاقبا يجبران
 على الاجتماع على واحد ولو اعتق احدهما احد العبدين من الميت ثم الآخر فالآخر عن الميت
 والاول عن الوارث ويضمن نصيب شريكه ان كان موسرا ولو قال كل واحد اعتق هذا من الميت
 معا اجبرا على ان يجتمعا على احدهما فاذا اجتمع عتق عن الميت والآخر عن اعقده ويضمن
 نصيب شريكه ان كان موسرا ولو لم يعتقا ولكهما معا احد هذا ليعتقا عن الميت ثم رجعا وعينا الآخر
 لم يكن لهما ذلك والاول هو الذي يعتق من الميت فان اعتق احدهما الاول الذي عتبه
 صح عتقه عن الميت وكذلك لو اعتقه وصي الميت بعد ما عتبه واذا اوصى بعق عبدة وهو يخرج
 من التلبيس لم يعتق لغيره من الوارث ولا من الوصي وايهما اعتقه جاز عتقه عن الميت ولا يعتق
 بتعليق الوصي عتقه بشرط او اضافة او الى وقت مستقبل ويعتق بمثل ذلك من الوارث اذا جاء
 الشرط ويكون متقاه من الميت كذا في محيط السرخسي * واذا اوصى بعبدة ان يباع ولم يزد على
 ذلك او اوصى بان يباع بقيمته فهو باطل لانه ليس في هذه الوصية معنى القرينة ليجب تنفيذها بحق
 الموصي كذا في المبسوط * ولو تزوج ابنته من عبدة برضاها واوصى بالعبد لرجل وهو يخرج من الثلث
 ثم مات لم يفسد الكاح ولم يعتق على الموصى له ان كان قريبه حتى يقل الوصية او يموت قبل ردّها
 وان كان قريبا العتق عليهم اذا رد الموصى له الوصية لانه دخل في ملكهم وان كان لا يخرج

من الثالث فسد النكاح لانها مأكت شيئا من رقبته ولو اوصى بعنق العبد ولا مال له غيره لم يفسد النكاح وسعى للورثة في حصتهم اذا اعتقوه ولومات العبد قبل الاعناق بطلت الوصية بفوات محل العنق ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها فلها ان تبطل الوصية ويبيع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولولم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد او اكثر يباع فيه ولا يفسد النكاح فان رده المشتري بعيب بقضاء عاد الامر الى ما كان وان رده بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح هذا البيع جديد وقد حدث في حق الثالث وكذلك لولم يكن على الميت دين وجنى العبد جناية فدفعوه او فدوه لم يفسد النكاح كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى ان يباع نسمة وصية ثم تباع كما لو اوصى ويحط من ثمنه مقدار الثلث ان لم يجد من يزيدهم على ذلك ولو اوصى ان يباع من رجل ولم يسم ثمنها فانه يباع منه بقيمة لا ينقص منه شيء فان شاء اخذ وان شاء ترك كذا في الميسوط * واذا مات عن ثلاثة اعبد قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لاحد هم لم يعتق الميت ثم قال بل اعتقك ثم قال للثاني والثالث مثله عتقوا بلا سعاية وكذلك لو بدأ بالعنق ثم بالانكار لان الاقرار لا يبطل بالانكار بعده ولو قال لهم جميعا لم يعتقكم ثم قال بل اعتقكم ثم قال جميعا سعا في ثلثي قيمتهم استحسنائا وكذلك لو قال اعتقكم الميت ثم قال لم يعتق احدا منكم ولو قال اعتقكم ثم قال لم يعتق هذا سعى في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته وان قال لا خير بعده لم يعتقك عتق الثالث بلا سعاية وسعاية الاول والثاني بحالهما ولو قال اعتقكم ثم قال لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو قال يا هذا لم يعتقك الميت وسكت ثم قال لا خيرين كذلك ثم قال اعتقكم عتقوا ويسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو انكر عتق واحد بعد واحد ولو قال لاحد هم اعتقك وسكت ثم قال للثاني والثالث كذلك عتق كل الاول ونصف الثاني وثلث الثالث كذا في محيط السرخسي * واذا اوصى ان يعتق منه نسمة واوصى لاخر بالثلث فثلث ماله يتقسم على الثلث وعلى اثنى ما يكون من قيمة النسمة كذا في الميسوط * ولو اوصى بان يعتق عنه نسمة بمائة وثلثه اقل من مائة لم يعتق عنه عند ابي حنيفة رح وعندهما يعتق عنه بالثلث وذكر في الجامع الصغير ولو اوصى بعنق نسمة بثلث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوعب الثلثين فالعتق عن الموصي وكذلك لو كان وصيا نصبه القاضي بمثله لو كان القاضي فعل

ذلك او امينه ثم ظهر الدين بطل العتق ولا يكون الناضي وامينه مشترى لنفسه كذا في محيط
السرخسي * ولو اوصى بان يشترى عبد فلان فيعتق عنه نسمة فانه يشتري من ثلثه وان امتنع
صاحبه من البيع بالثلث اوقف الثلث حتى يبيعه صاحبه فان مات العبد فقد انتفع رجاء تنبذ
هذه الوصية لغوات محلها فيرجع الى الوارث ذلك ان كان سمي ما يشتري به من الثلث ولو اوصى
الى رجل ان يشترى له نسمة بهذه المائة بعينها فيعتقها من الثلث عنه فاشترى بها نسمة فاعتقها
عنه ثم استحق رجل تلك المائة او بعضها او حقه دين تكون المائة اكثر من ثلثه فالوصي ضامن
لتلك المائة فان خرج للميت مال لم يعلم به من دين او عين يكون ثمن النسمة الثلث من ذلك
برئ الوصي من الضمان كذا في المبسوط * ولو اوصى بان يباع عبده نسمة له فيشترى بشمه
عبد يعتق منه فاعتهق الوصي واشترى بشمه عبدا فاعتقه ثم وجد بالاول عيبا فرد على الوصي
ضمن الثمن فاذا باعه ثانيا من آخر فان باع بالثمن الاول جاز العتق للميت وان باع باكثر
او اقل كان العتق عن الوصي ويعتق من الميت عتقا آخر بشمه وهذا اذا ارد العبد بالقضاء لانه
فسخ في حق الكل فعاد العبد الى قديم ملك الميت لان الرد بالنراضي شراء جديد في حق مير
المتعاقدين فصار كانه اشترى هذا العبد لنفسه شراء جديدا كذا في محيط السرخسي *
ولو لم يرد العبد بالعيب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالثمن ولا يرجع على
الورثة في نصيبهم بشيء ولو اوصى بان يشترى من ثلث ماله نسمة فيعتق عنه وماله ثلثمائة
فاشترى الوصي بمائة نسمة فاعتقها واعطى الورثة مائتين فاستحققت النسمة وردت في الرق
وقبض الوصي المائة ليشتري بها نسمة اخرى فتلف منه المائة فانه يرجع على الورثة بثلث
ما احدثوا ليشتري بها نسمة في قول ابي حنيفة رح وما تقدم من المقاسمة باطل ما لم يحصل
متصود الموصي وفي قولهما مقاسمة الوصي الورثة جائزة ولا يرجع فيما اصاب الورثة بشيء
وقد بطلت الوصية ولو اوصى ان يشترى له نسمة بعينها فيعتق عنه فاشترى الوصي ثم ماتت
فقد بطلت الوصية وكذلك لو جنت جناية قبل ان يعتق فدفع بها بطلت الوصية
ولو فداها الورثة كانوا متطوعين في النداء ويعتق عن الميت ولو اوصى بعنق امته له فخرج
من ثلثه كان حالها كذلك فان ولدت النسمة او الامة قبل ان يعتق فالولد رقيق للورثة
وان كانت

وان كانت النسمة او الامة ذات رحم محرم من الورثة لم يعتق بذلك حتى تعتق من المييت
ولوا عتقها بعض الورثة من نفسه كان العتق عن المييت وكذلك لو قال انت حرة ان دخلت الدار
او قال بعد موتي لم تكن مدبرة ولكنها تعتق عن المييت ان دخلت الدار ومات القائل ولو قال لها
الوارث انت حرة على الف درهم ان قبلت قبيلت فهي حرة بغير شيء ولو اوصى ان يعتق
نسمة عن شيء واجب عليه من ظهار او غيره فانها تعتق من ثلثه كالتطوعات وكذلك الزكوة وحجة
الاسلام ولو اوصى بعنق نسمة فاشترى له او بعنق امة له فخرج من الثلث فجنى عليه جناية
فلا يرش للورثة ولو زوجها لم يجز ولو اوصى الى رجل يبيع عبده هذا ويتصدق ثمنه على المساكين
فباعه الوصي وقبض الثمن فهل عتده ثم استحق العبد قال كان ابو حنيفة رحمه الله يقول يضمن
الوصي ولا يرجع على اخذ بشي ثم رجع وقال يرجع الوصي بما يضمن من الثمن من مال المييت
وهو قولهما كذا في المبسوط * فصل الوصايا اذا اجتمعت فالثلث لا يخلوا ما ان يسع
كل الوصايا ولا يسع الكل فان كان يسع الكل تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت
الوصايا لله تعالى بان كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحج الفرض والزكوة والصوم والصلوة
والكفارة والصدقة الفطرية والاضحية وحج التطوع وصوم التطوع وبناء المساجد وعتاق النسمة
ونزح البدنة ونحو ذلك او كانت للعباد كالوصية لزيد ويكره خال ذلك لو كان الثلث لا يسع
الكل لكن الورثة اجازت فاما اذا كان الثلث لا يسع ولم تجز الورثة فالوصايا لا يخلوا ما ان كانت كلها
لله تعالى وهي الوصية بالقرب او كان بعضها لله تعالى والبعض للعباد او كان الكل للعباد فان كان
الكل لله تعالى فلا يخلوا ما ان يكون الكل فرائض او واجبات او نوافل او اجتمع في الوصايا
من كل جنس من الفرائض والواجبات والتطوعات فان كان الكل فرائض متساوية يبدأ بما قدمته
الموصي كذا في البدائع * واذا اوصى بالحج مع الزكوة يبدأ بحجة الاسلام وان اخرج الحج
في الوصية لظواهر في كفارة القتل مع كفارة اليمين يبدأ بما بدأ المييت به وفي عتق كفارة الفطر وكفارة
قتل الخطاء يبدأ بكفارة القتل كذا في خزائن المفتين * وقالوا في الحج والزكوة انهما تقدمان على
الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وان كانت الاضحية
ايضا واجبة عندنا لكن صدقة الفطر متفق على وجوبها والاضحية وجوبها محل الاجتهاد فالمعتق
على الوجوب اقوى فكانت البداية بها الاولى وكذا اصدقة الفطر مقدمة على كفارة الفطر في رمضان

وقالوا ان صدقة الطير تقدم على المندورية والمندورية مقدم على الاضحية والاضحية مقدم على النوافل هذا الذي ذكرنا اذالم يكن في الوصايا اطلاق منجز والاعتاق في مرض الموت او اعتاق معلق بالموت وهو التذير فان كان يقدم ذلك لان الاعتاق المنجز والمعلق بالموت لا يستعمل الفسخ فكان اقوى يقدم اوصى بحجة ووجوه القرب ومصالح مسجد بعينه واوصى بوصايا اخر لا تقوم باعيانهم وضاق الثلث عن ذلك فانه يقسم الثلث على الوصايا كلها ناسا اصحاب للاعيان اخذ كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما اصاب القرب وليس فيها واجب غير الحج بدى بالحج فان استغرق الحج جميع ذلك بطل ما سواه وان بقي من الحج شيء بدى بالذي بدأ به الميت الاول فالاول وان لم يكن الميت بدأ بشي منها وزع عليها بالخصص كذا في خزانة المهنيين * واما الوصية بالاعتاق فان كان اعتاقا واجبا في كفاة فتحكم حكم الكفارات وقد ذكرنا ذلك وان لم يكن واجبا فتحكم حكم الوصايا المتعل بها من الصدقة على الفقراء وبناء المسجد وحج التطوع ونحو ذلك وان كانت الوصايا لبعضها الله تعالى وبعضها للعباد فان كان اوصى لقوم باعيانهم يتشاركون بوصاياهم في الثلث ثم ما اصاب العباد فهو لهم لا يتقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجتمع ذلك فيبدأ منها بالعباد ثم بالواجبات ثم بالنوافل وان كان مع الوصايا الله تعالى وصية لواحد معين من العباد فانه يضرب بما اوصى له به مع الوصايا بالقرب ويجعل كل جهة من جهات القرب متفردة بالضرب فان قال ثلث مالي في الحج والزكاة والكنارات ولزبد فان الثلث يقسم على اربعة اسهم سهم للوصي له وسهم للحج وسهم للزكاة وسهم للكنارات كذا في البدائع * ولو اوصى بان يحج عنه من ثلث ماله كل سنة بمائة احموا في سنة واحدة وكذلك عتق النسمة والصدقة على المساكين كذا في محيط السرخسي * فاما اذا كانت الوصايا كلها للعباد فانه يقدم الاقوى فالاقوى ولا يبدأ به الميت حتى قيل لو كانت الوصايا عتق منقذ كان مقدما على غيره من الوصايا فلما اذا استوت في القوة فانهم يتخاصمون ومنعاه ان يضرب كل واحد يستحق في الثلث ولا يبدأ بما بدأ به الميت وان كانت كلها نوافل وليس شيء منها عينا بان اوصى ان يحج عنه تطوعا او اوصى بان يعتق عنه نسمة ولم يعينها تطوعا او اوصى بان يتصدق عنه على الفقراء لا باعيانهم فانه يبدأ بما بدأ به الميت نص محمد راجح على هذا في ظاهر الرواية وكذا الوصية بعتق النسمة لا بعينها صححت لله تعالى لا للعبد كذا في المحيط * رجل اوصى بان يعطي مائة

درهم للفقراء ومائة للأقرباء وان يطعم الفقراء لما ترك من الصلوة فمات وعليه صلوة شهر وثلاث ماله لا يبلغ جميع وصيته قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رح يقسم الثلث على مائة للفقراء ومائة للأقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلوة متوار من الحنطة فما اصاب الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء والطعام ادى الطعام ويجعل النقصان في حصة الفقراء كذا في فتاوى فاضيل خان * من اوصى بحجة الاسلام احبوا عنه رجلا من بلده يحج ركبنا فان لم يبلغ وصيته النفقة احبوا عنه من حيث يبلغ ومن خرج من بلده حاجا فمات في الطريق واوصى ان يحج عنه يحج عنه من بلده عند ابي حنيفة وزفر رح وعند ابي يوسف ومحمد رح يحج عنه من حيث بلغ استحسانا وعلى هذا الخلاف اذ مات الحاج عن غيره في الطريق كذا في الكافي * الباب السادس في الوصية للأقارب واهل البيت والحيوان ولبنى خلان واليتامى والموالي والشيعة واهل العلم والحديث وغيرهم اعتبر ابو حنيفة رح في استحقاق هذه الوصية اربع شرائط احدها ان يكون المستحق مثنى فصاعدا والثاني انه يعتبر الاقرب ويكون الابعد محجوبا بالاقرب كما في الميراث والثالث ان يكون ذارحم محرم من الموصي حتى ان ابن العم لا يستحق هذه الوصية والرابع ان لا يكون ممن يرث من الموصي ويستوي فيه الرجال والنساء هكذا في محيط السرخسي * ويستوي فيه الكافر والمسلم والذكر والانثى والحر والعبد والصغير والكبير وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب او من قبل الام الى ان تصح اب له في الاسلام ويستوي فيه الاقرب والابعد والواحد والجماعة والكافر والمسلم وهل يشترط اسلام اب الاقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط اذ رآه الاسلام ويكون معروفا بعد الاسلام حتى ان علويا او اوصى لذوي قرابته فمن شرط الاسلام يصرف الوصية الى اولاد علي رضي الله عنه لا الى اولاد ابي طالب ومن لم يشترط يصرفه الى اولاد ابي طالب يدخل فيه اولاد عقيل وجعفر ولا يدخل اولاد عبد المطلب بالاجماع لانه لم يذكر الاسلام ولا يدخل الوارث بالاجماع كذا في الزيادات للعقابي * وعند ابي حنيفة رح لو كان القريب واحدا يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسي * واذا لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيه الجد وولد الجد ذكر في الزيادات انهما يدخلان ولم يذكر فيه خلافا وذكر الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح انهما لا يدخلان وهكذا روي عن ابي يوسف رح

وهو الصحيح فان ترك ميتين وخالين وهم ليسوا بورثته بان مات وترك ابنا وميتين وخالين
 فالوصية للميتين لا للخالين في قول ابي حنيفة رح وعندهما تكون الوصية بين العمين والخالين
 ارباعا ولو كان له هم واحد وخالان فالعلم نصف الثلث والخالين النصف الآخر وعندهما يتقسم الثلث
 بينهم اثلاثا وان كان له هم واحد ولم يكن له غيره من ذوى الرحم المحرم فنصف الثلث لعمه
 والنصف يرد على ورثة الموصي عدة وعندهما ينصرف النصف الآخر الى ذى الرحم الذي
 ليس بحرم كذا في البدائع * ترك عما وعمه وخالا وخالة فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية
 لا سنواء قربانهما كذا في الهداية * اذا اوصى لذى قرابته او لذي رحمه يستحق الواحد الكل
 حتى لو ترك عما وخالا بالثلث كله للعم عدة كذا في محيط السرخسي * والوصية للقربة اذا كانوا
 لا يحصون اختلف المباح في جوازها قال بعضهم انها باطلة قال محمد بن مسلمة انها جائزة
 وعليه التنوين كذا في التاتارخانية * ولو اوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه واباهم اقصى
 اب في الاسلام حتى ان الموصي لو كان علويا يدخل في هذه الوصية كل من ينسب الى علي
 رضي الله عنه من قبل الاب وان كان عباسيا يدخل فيها كل من ينسب الى عباس رضي الله عنه
 من قبل الاب سواء كان بنفسه ذكرا او انثى بعد ان كانت نسبته اليه من قبل الآباء ولا يدخل
 من كانت سبته اليه من قبل الام وكذلك لو اوصى لنسبه او حسيه فهو على قرابته الذي
 يسمون الى اقصى اب له في الاسلام حتى لو كان اباة على غير دينه دخلوا في الوصية لان
 السب عبارة عن ينسب الى الاب دون الام وكذلك الحسب فان الهاشمي اذا تزوج امه
 فولدت منه ينسب الى ولده لا الى امه وحسبه اهل بيت ابيه دون امه فثبت ان الحسب والنسب
 يختص بالاب دون الام وكذلك اذا اوصى مجلس فلان فيهم بنو الاب وكذلك الكلمة عبارة
 عن الجس وكذلك الوصية لآل فلان هو منزلة الوصية لاهل بيت فلان ولا يدخل احد من قرابة
 الام في هذه الوصية كذا في البدائع * ولو اوصت المرأة بجنسها او لاهل بيتها لا يدخل ولدها
 لان ولدها ينسب الى ابيه لا الى امها الا اذا كان زوجها من عشيرتها كذا في الزيادات شرح
 العتابي * فاذا اوصى بثلاث ماله لاهله او لاهل فلان فالوصية للزوجة خاصة دون من سواها
 فيما لا انا استحسنا وجعلنا الوصية لكل من يكون في عياله ونفقته ويضمه بيته ولا يدخل تحت الوصية
 ماله

مما لبكته ولو كان اهله ببلدتين اوفي بيتين دخلوا تحت الوصية لعموم اللفظ كذا في التاتارخانية *
 ولواوصى لاخوته الثلث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية اثلاثا لانهم لا يرون مع
 الابن فان كانت له بنت جازت الوصية للاخ لاب وللأخ لام وتبطل الوصية للاخ لاب وام لانه
 يرث مع البنت ولولم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ لاب لانه لا يرثه وتبطل الوصية
 للاخ لاب وام وللأخ لام لانها يرثانه واذا ماتت المرأة فتركت زوجها واوصت بنصف ماله
 لاجنبي كان للاجنبي نصف ماله وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ
 ثلث المال او بلا منازعة يبقى ثلث المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال
 يأخذ الاجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولواوصت لقاتلها
 بنصف المال ثم ماتت وتركت زوجها يأخذ الزوج نصف ماله لان الميراث مقدم على الوصية
 للقاتل ثم يأخذ اثنان نصف المال ولا شيء لبيت المال ولواوصت المرأة بنصف ماله لزوجها
 ولم توص وصية اخرى كان جميع ماله للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية
 واذا مات الرجل وترك امرأة وليس له وارث غيرها واوصى لاجنبي بجميع ماله ولامرأته
 بجميع ماله يأخذ الاجنبي ثلث المال بلا منازعة والمرأة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث
 ويبقى نصف المال يكون بينها وبين الاجنبي نصفين ولو ان امرأة ماتت واوصت بجميع ماله
 لزوجها وليس لها وارث سواها واوصت بجميع ماله لاجنبي او اوصت لكل واحد منهما بنصف
 المال يأخذ الاجنبي او اثلث المال بلا منازعة يبقى ثلث المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر
 الثلث للاجنبي مقدم على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والاجنبي اثلاثا ثلث
 ذلك يكون للاجنبي وثلاثة للزوج كذا في فتاوى فاضيل * ولو قال اوصيت بثلث مالي لقرايتي
 ولجبرهم قال هو كله للقراية ولا يرد منه الى الورثة شيء كانه قال لقرايتي ولبنى آدم قال محمد
 رح ولواوصى لاخوته بثلث ماله فهم الذين كانوا يعرفون باخائه وينسبون اليه ولواوصى بثلث
 ماله لشمه فحشمه كل من كان يحوله وتجري نفقته فلا يدخل في ذلك ولده ووالده ولا زوجته
 ولا امهات اولاده ومدة ورقيقته ويدخل فيه سائر قرابته كذا في خزائن المفتين * ولواوصى
 لقومه واعتبرته لم يجز الا ان يقول لنفرائهم ولا يدخل مواليتهم ولواوصى لقدمائه وهو من يصحبه
 من ثلثين سنة كذا في محيط السرخسي * قال واذا اوصى بثلث ماله لبني فلان فهذا على

وَجَمِيعِينَ أَمَّا إِنْ كَانَ فُلَانٌ أَبٌ قَبِيلَةٍ يَعْنِي أَبَ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ كَتَمِيمَ ابْنِي قَدِيمٍ وَأَسَدَ ابْنِي أَسَدٍ
أَوْ كَانَ فُلَانٌ أَبٌ خَاصٍّ لَيْسَ بِأَبِ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ وَأَعْلَمُ بَأَنِ أَوَّلَ الْأَسْمَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ الشَّعْبُ
بِفَتْحِ الشَّيْنِ ثُمَّ الْقَبِيلَةُ ثُمَّ الْعِمَارَةُ ثُمَّ الْبَطْنُ ثُمَّ الْعَهْدُ ثُمَّ الْعَصِيلَةُ فَمَصْرٌ لِقَرِيشٍ شَعْبٌ وَكَثَانَةُ قَبِيلَةٌ
وَقَرِيشٌ عِمَارَةٌ وَفَصِيٌّ بَطْنٌ وَهَاشِمٌ أَبٌ جَدِّ النَّبِيِّ فَخَذُّو الْعِبَّاسَ مِنْ فَصِيلَةٍ هَكَذَا أَذْكَرُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ
يَبَيِّنُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِيمَا إِذَا أَوْصَى لِبَنِي كِبَانَةٍ وَهُوَ أَبٌ قَبِيلَةٍ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ أَوْلَادُ مَضْرُوعٍ وَلَا يَدْخُلُ
أَوْلَادُ كِبَانَةٍ إِلَى النَّصِيلَةِ وَأَوْلَادُهُ إِذَا كَانُوا نَحْصُونَ وَإِذَا أَوْصَى لِبَنِي قَرِيشٍ عِمَارَةٌ فَانَّهُ لَا يَدْخُلُ
تَحْتَ الْوَصِيَّةِ أَوْلَادُ مَضْرُوعٍ وَكَثَانَةُ وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ قَرِيشٍ وَفَصِيٍّ وَأَوْلَادُ فَصِيٍّ وَهَاشِمٍ وَأَوْلَادُهُ
وَالْعِبَّاسَ وَأَوْلَادُهُ وَإِذَا أَوْصَى لِبَنِي فَصِيٍّ وَهُوَ بَطْنُ الْقَبِيلَةِ فَانَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ أَوْلَادُ
مَضْرُوعٍ وَكَثَانَةُ وَأَوْلَادُ قَرِيشٍ وَيَدْخُلُ مِنْ دُونِهِمْ وَإِذَا أَوْصَى لِبَنِي هَاشِمٍ الَّذِي هُوَ فَخْذٌ فَانَّهُ لَا يَدْخُلُ
تَحْتَ الْوَصِيَّةِ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَدْخُلُ مِنْ دُونِهِمْ مِنْ أَوْلَادِ النَّصِيلَةِ وَإِذَا أَوْصَى لِبَنِي فَصِيلَةٍ قَرِيشٍ
فَانَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ أَوْلَادُ الْعِبَّاسِ وَأَوْلَادُ أَبِي طَالِبٍ وَأَوْلَادُ عَلِيٍّ وَلَا يَدْخُلُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَإِذَا
عَرَفْنَا هَذِهِ الْجُمْلَةَ جَمْعًا إِلَى الْمُسْتَلْةِ الَّتِي مَرَّ ذِكْرُهَا وَهُوَ إِذَا أَوْصَى بِنَثْلِ مَالِهِ لِبَنِي فُلَانٍ وَفُلَانٍ
أَبِ الْقَبِيلَةِ وَلَهُ أَوْلَادُ ذُكُورٍ وَأُنْثَى فَإِنْ نَثَلَ مَالَهُ يَكُونُ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِهِ بِالسُّوْتَةِ
إِذَا كَانُوا نَحْصُونَ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ كُنَّا أَنَا كَلِمَةً لَمْ يَذْكُرْ هَذَا فِي الْكِتَابِ فَلَا يُنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الثَّلَاثُ
لَهُمْ وَإِنْ كَانُوا ذُكُورًا كَلِمَةً يَسْتَحْتَقُونَ وَأَمَّا إِذَا كَانَ فُلَانٌ أَبًا خَاصًّا وَلَهُ أَوْلَادٌ وَأَوْلَادُهُ ذُكُورٌ كُلُّهُمْ فَإِنْ
نَثَلَ مَالَهُ لَهُمْ وَإِنْ كَانَ أَوْلَادُهُ أَنَا كَلِمَةً لَا شَيْءَ لَهُمْ وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَوْلَادُ فُلَانٍ ذُكُورًا وَأَنَا كَلِمَةً اخْتَلَفُوا
فِيهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَابْنُ نُوَيْسٍ رَحِمَهُمَا الْوَصِيَّةُ لِلذُّكُورِ مِنْهُمْ دُونَ الْأُنْثَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِفُلَانٍ أَوْلَادٌ صُلْبِيَّةٌ
وَكَانَ لَهُ أَوْلَادُ أَرْوَاحٍ هَلْ يَدْخُلُونَ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ إِنْ كَانَ لَهُ أَوْلَادُ بَنَاتٍ فَانَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ
هَذَا إِذَا أَوْصَى لِبَنِي فُلَانٍ فَمَا إِذَا أَوْصَى لَوْلَدِ فُلَانٍ وَلِفُلَانٍ بَنَاتٍ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ
وَإِنْ كَانَ لِفُلَانٍ بَنُونَ وَبَنَاتٌ فَالْثَّلَاثُ بَيْنَهُمْ عِنْدَهُمْ جَمِيعًا وَيَكُونُ ثَلَاثُ مَالِهِ بَيْنَهُمْ بِالسُّوْتَةِ لَا يَنْصَلُ
الذُّكُورُ عَلَى الْأُنْثَى قَالُوا فَإِنْ كَانَتْ لَهَا امْرَأَةٌ حَامِلٌ دَخَلَ مَا فِي بَطْنِهَا فِي الْوَصِيَّةِ أَيْضًا وَلَا يَدْخُلُ
أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ تَحْتَ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ وَهَذَا إِذَا كَانَ أَبًا خَاصًّا فَمَا إِذَا كَانَ هُوَ أَبٌ فَخْذٌ فَأَوْلَادُ الْأَوْلَادِ
يَدْخُلُونَ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ حَالِ قِيَامِ وَلَدِ الصَّلْبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ إِلَّا وَلَدٌ وَاحِدٌ كَانَ الثَّلَاثُ كُلُّهُ
يَجْلَافُ مَالَهُ أَوْصَى لِأَوْلَادِ فُلَانٍ وَلَهُ وَلَدٌ وَاحِدٌ فَانَّهُ يَسْتَحَقُّ النِّصْفَ وَإِذَا أَوْصَى لِأَوْلَادِ فُلَانٍ

وليس لفلان اولاد الصلب يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل فيه اولاد البنات فتدبر
روايتان كذا في المحيط * ومن اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
كذا في الهداية * ولراوصى لورثة فلان يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل اولاد
البنات فتدبر روايتان بعض مشائخنا قالوا الروايتان في دخول بنى البنات اما بنات البنات
فلا يدخلن تحت الوصية رواية واحدة كذا في الذخيرة * واذا اوصى لبنات فلان وله بنون
وبنات فالوصية للبنات خاصة وان كان له بنون وبنا بنين فالوصية لبنات بنيه ولولم يكن له
الابنات بنات لا يدخلن في الوصية وهذا على احدى الروايتين عند عامة المشائخ رح وعند بعض
المشائخ على رواية واحدة فان سمي شيئا يعرف به ان اراد به بنات البنات بان قال ان لفلان
بنات وقد ماتت امهاتهن فاوصيت لبناته دخل تحت الوصية بنات البنات باتفاق الروايات
بلا خلاف بين المشائخ اذا اوصى لآباء فلان وفلان ولهم آباء وامهات دخلوا في الوصية ولولم يكن
لهم آباء وامهات وانما لهم اجداد وجدات فانهم لا يدخلون في الوصية واذا اوصى لأكابر وله
فلان ولفلان ابنان اجد هما ابن عشرين والآخر ابن اثنا عشر سنة فهذا من جملة الأكابر واذا اوصى
الرجل لبني فلان وفلان فخذوا بطن او قبيلة فهذا على وجهين اما ان يكون بنو فلان من
يحصون اولادهم فان كانوا يحصون صحبت الوصية سواء كانوا اغنياء وفقراء واهم فقراء وان كانوا
لا يحصون فان كانوا فقراء جازت الوصية وان كانوا اغنياء وفقراء واهم لا يعرفون ولا يحصون
قال اصحابنا رح الوصية باطلة كذا في المحيط * ولو قال اوصيت بثلاث مالي لبني فلان وهم خمسة
فاذا هم ثلثة او اثنان فالثلث لهم ولو قال لبني فلان فاذا له ابن واحد كان له نصف الثلث ولو قال
لبني فلان زيد وعمر فاذا له ابن واحد فله ثلث الكل ولو قال اوصيت لبني فلان وهم ثلثة بثلاث
مالي فاذا هم خمسة فالوصية لثلاثة منهم والخيار الى ورثته فان اوصى معهم لآخر فله الربع ولو قال
اوصيت بثلاث مالي لبني فلان وهم خمسة ولفلان بثلاث مالي فاذا الأول بنون ثلثة كان الاخير
شريكا بالربع كذا في محيط السرخسي * روي عن ابي يوسف رح في رجل اوصى بثلاث ماله لرجل
مسكين واخير الوصى ان ثلث ماله الف او قال هو هذا فاذا ثلث ماله اكر من الف فان اباحبته
رح قال له الثلث من جميع ماله والتسمية التي سميت باطلة لاتنقص الوصية خطاء في ماله انما غلط
في الخطاب ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول ابي يوسف رح قال ولو قال اوصيت بغنمي كلها

وهي مائة شاة فاذا هي اكثر وهي تخرج من الثلث فالوصية جائزة في جميعها ولو قال اوصيت له
بغندي وهي هذه وله غنم غيرها تخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك ولكنني ادع القياس
في هذا واجعل له الغنم التي سمي من الثلث ولو قال قد اوصيت لفلان برقيق وهو ثلثه فاذا هم خمسة
جعلت الخمسة كلهم في الثلث كذا في البدائع * رجل اوصى بثلث ماله للشيعة والمحبي آل
محمد صلى الله عليه وسلم المتقين ببلدة كذا قال ابو القاسم رح هذه الوصية باطلة في القياس
اذا كانوا لا يحصون وفي الاستحسان تجوز ويكون للقراء منهم قبا على اليتامى قال والشيعة هم
الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا موسمين بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي
رجل اوصى بثلث ماله لجيرانه قال بعضهم ان كانوا يحصون يقسم على اغنيائهم وفقرائهم وكذا
لو قال لاهل المسجد كذا ولو اوصى بان يخرج من ثلث ماله للمجاوري ممكنة قال الشيخ الامام
ابو صريح الرصية جائزة فان كانوا لا يحصون يصرف الى اهل الحاجة وان كانوا يحصون
قسمت على رؤسهم وحد الاحصاء عن ابي يوسف رح لا يحصون الا بكتاب وحساب فهم
لا يحصون وقال بشر ليس لهذا وقت وقيل اذا كان لا يحصيهم المحصي حين يلد فيهم مولود
او يموت فيهم احد فانهم لا يحصون وقال محمد رح اذا كانوا اكثر من مائة فهم لا يحصون وقال
بعضهم هو منقوض الى رأي القاضي وعليه الفتوى والايسر ما قال محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان *
قال محمد رح واذا اوصى ليتامى بني فلان ويتامى بني فلان ممن يحصون فانه نصح الوصية
ويصرف الى كلهم كما لو اوصى ليتامى هذه السكة او ليتامى هذه الدار ويستوي فيه الغني والفقير
وان كان لا يحصى يتامئهم فالوصية جائزة ويصرف الوصية الى القراء منهم ولو اوصى بثلث
ماله لارامل بني فلان وهن يحصين او لا يحصين فالوصية جائزة واذا جازت الوصية فما على
كل حال فان كن يحصين يصرف اليهن وان كن لا يحصين تصرف الى من قدر عليهن منهن
واذا سئ ذلك الواحدة عندهما وعند محمد رح ثمان اذا اوصى لجيرانه او لجيران فلان وجيرانه
لا يحصون فالوصية باطلة وكذلك اذا اوصى لاهل مسجد كذا ولا لاهل مسجد كذا في التاثير اخية *
ولو اوصى لزوج بناته يتناول الزوجة عند الموت وكذا المعتدة من طلاق اما البائس ملا ولا يتام
على الغني والفقير ان كانوا يحصون والافعل الفقراء وكذا العبيان والزمني والغارمون
وابناء

وابناء السبيل واهل السجون والغزاة والارامل ان كانوا يحصون فعلى الغني والفقير وان لم يحصوا فعلى الفقراء وكذا العبدان والارملة هي التي بلغت وجود معت ولا زوج لها والشاب والمفتن من خمسة عشرا الى ثلثين واربعين الا ان يغلب عليه الشيب قبل ذلك والكهل من ثلثين او اربعين الى ستين الا ان يغلب الشيب قبله والشيخ من خمسين والغلام ما دون خمسة عشر الا ان يحتمل والعقب من يعقب اياه بعد موته وكذا الورثة كذا في خزانة المفتين * ومن اوصى لجيرانه فهم الملائصون بدارة عند ابي حنيفة وزفرح وهذا نياس وفي الاستحسان وهو قولهما الوصية لكل من يسكن مكنة الموصي ويجمعهم مسجد المحلة ويستوي فيه الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والدمي والصغير والكبير لا يدخل فيه العبيد والاماء والمدبرون وامهات الاولاد والمكاتب يدخل كذا ذكر في الزيادات والمحيط من غير ذكر خلاف كذا في الكافي * قال محمد بن رجل اوصى لرجل من جيرانه بدائة درهم ثم اوصى لجيرانه بماله ينظر فيما اوصى لهذا وفيما يصيبه مع الجيران فيه دخل الاقل في الاكثر كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى لعبدان بني فلان ولزمنى بني فلان ان كانوا قوما يحصون فالوصية لفقراهم واغنياهم وذكورهم واناثهم وان كانوا لا يحصون فالوصية للفقراء منهم ولو اوصى لشبان بني فلان او ليامى بني فلان او لشيهم او لباكرهم صح في الاجزاء والا ولو اوصى لمواليه وله معتقون فالوصية باطلة الا ان يبين ذلك في حياته ويدخل في الوصية للموالي من اعتقه في الصحة والمرض ولا يدخل مدبروه وامهات اولاده ولو قال لعبد ان لم اضربك فانت حر فمات قبل ضربه دخل في الوصية ولو كان الموصي رجلا من العرب فوصى لمواليه بثلث ماله صححت الوصية ويدخل فيه الاسفل مع ولده ولا يدخل فيه موالى الموالاة ومعتق المعتق وان لم يكن له موال ولا اولاد الموالى فالثلث لموالي مواليه كذا في الكافي * فان بقي من مواليه الذين اعتقهم او من اولادهم اثنان فصاعدا وله موالى مواليه فالثلث للثنتين فصاعدا وان اوجب الوصية لهم باسم الجمع ولم يبق من مواليه ولا من اولاد مواليه الا واحد كان له نصف الثلث والنصف الاخيرين على الورثة كذا في المحيط * ولو اوصى لموالي بني فلان بفخذ يحصون دخل فيها المعتق ومعتق المعتق ومن طلق عتقه بعدم ضربه ولا يدخل المدبر وام الوالد كذا في الكافي * وفي فتاوى الفضلي اذا اوصى لمواليه وهذا الموصي امته معتقة اعتقها الميرسي فولدت ولدا دخل برانها تحت الوصية اذا لم يكن الاب معتق غير الموصي فان كان

اب ولد معتقة الموصي مربي لا يدخل الوالد في الوصية بخلاف وان كان اب الولد رجلا من الموالى من صهر العرب معتق قوم بان الولد يكون مولى موالى الام عندهما خلافا لابي يوسف رح ملوان رجلا وصى بثلاث ماله لمواليه وليس له موال اعتقهم ولا اولاد الموالى ولا موالى الموالى واباه مولى ابيه او مولى ابنه فلا شيء له من الوصية ولو لم يكن للميت الاموال اسلموا على يديه ووالده كان الثلث لهم فان كان معهم موالى اعتقهم الموصي او اولاد مواليه فان في الثياب ان يكونوا سوء وفي الاستحسان الثلث لهؤلاء دون مولى الموالاة كذا في التاتارخانية *

وفي بؤادر بشر عن ابي يوسف رح في رجل اوصى لامهات اولاده وله امهات اولاد عتق في حياته وامهات اولاد عتق لموته بالوصية لا تكون الا التي عتق لموته وان لم يكن له الامهات اولاده عتق في حياته والوصية لهن ولو اوصى لامهات اولاده بالف ولمواليه ماله وله امهات اولاد عتق في حياته ومواليات سواهن اعتبرت كل فريق على حدة كذا في المحيط *

ومن اوصى لاصهاره بالوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابنه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهار وانما يدخل تحت الرصبة من كان صهرا للموصي يوم موته بان كانت المرأة مسكوة له عند الموت او معتدة عنه بطلاق رجعي لان المعتبر حاله الموت حتى لو مات الموصي والمرأة في نكاحه او في عدته من طلاق رجعي والبهر يستحق الوصية وان كان في عدة من طلاق بائن او ثلث لا يستحقها ومن اوصى لاختائه بالوصية لكل زوج ذات رحم محرم منه كازواج البهات والاختوات والعمات والحالات مؤكدا كل ذي رحم محرم من ازواج هؤلاء كذا ذكر محمد رح لان الكل يسمى حنا كذا في البخاري * قال مشائخنا رح وهذا بناء في عرف اهل الكوفة وامامي سائر البلدان فاسم الحن يطلق على زوج البنت وزوج كل ذي رحم محرم منه ولا يطلق على ذي رحم محرم من ازواج والعبرة للعرف كذا في المحيط * ولا يكون الاختان من قبل ساء الموصي يريد به ان امرأة الموصي اذا كانت لها بنت من زوج آخر ولها زوج فزوج ابنتها لا يكون حنا للموصي كذا في التاتارخانية *

واذا اوصى بثلاثة لثقراء بني فلان وهم لا يحصون دخل موليهم وموالي موليهم وموالي الموالاة وحلفاءهم وعددهم يقسمه بين من يتدر عليه منهم بالسوية والتخلف من والي قوما ويتول لهم انا اسلم ويختلف على ذلك ويحلفون له على الموالاة والعديد من بصير

منهم بغير خلاف وأن أعطى الكل واحدا منهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يعطيه اثنين فصاعدا
وان كان فلان ابدا خاصا وليس باب قبيلة ولا فخذ فالثالث لبنيه لصلبه ولم يدخل المولى والخلاف في الوصية
كذا في محيط السرخسي * سئل الفقيه ابو جعفر عن رجل اوصى لاولاد رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر
ابن نصر بن يحيى كان يقول الوصية لاولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما ولا يكون لغيرهما واما العبدية
فهل يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب الى الحسن والحسين رضي الله عنهما ويتصل
بهما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب اليهما ولا يتصل بهما لا يدخل في هذه الوصية واذا اوصى
للعلوية فقد حكى عن الفقيه أبي جعفر انه لا يجوز لانهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما يبين
عن الفقهاء والحاجة ولو اوصى لفقراء العلوية يجوز وعليه هذا الوصية للفقهاء لا يجوز ولو اوصى
لفقراءهم يجوز وكذا لو اوصى لطلبة العلم لا يجوز ولو اوصى لفقراءهم يجوز قال الشيخ الامام
شمس الائمة الخلوئي رحمه الله كان تاضي الامام يقول على هذا القياس اذا اوصى لطلبة علم كورة
كذا وبطلية علم كذا يجوز ولو اوصى الوصي واحدا من فقراء طلبة العلم او من فقراء العلوية جاز
عند أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز الا اذا صرف الى اثنين منهم فصاعدا واذا اوصى
لفقراء الفقهاء حكى عن الفقيه أبي جعفر انه قال الفقيه عندنا من بلغ الفقه الغاية القصوى وليس
المفتق بفقير وليس له من الوصية نصيب واذا اوصى لاهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيه اهل
الفقه واهل الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لا ذكر لهذه المسئلة
نصافي الكتب وعن أبي القاسم ان كتب الكلام ليست كتب العلم يعني في العرف ولا يسبق
الى الفهم فلا يدخل تحت مطلق الكتب وعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في هذه الوصية
المتكلمون واذا اوصى بثلاث ماله لفقراء طلبة العلم من اصحاب الحديث الذين يختلفون الى
مدرسة منسوبة اليهم في كورة كذا لتعلم الفقه فهذه الوصية لا تفيد شيئا لاصحاب الشافعي رحمه الله
الذين يختلفون الى مدرسة منسوبة اليهم لتعلم الفقه اذا لم يكونوا من جملة اصحاب الحديث
لا يتناول شفعوي المذهب لاصحاله وانما يتناول من يقرأ الاحاديث ويسمعها ويكون في طاب
ذلك سواء كان شفعوي المذهب او حنفي المذهب او غير ذلك ومن كان شفعوي المذهب
الا انه لا يقرأ الاحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناول اسم اصحاب الحديث
كذا في المحيط * عن محمد رحمه الله رجل اوصى لفلان ولبنيه تميم قال كل الثالث يكون لفلان

ولا شيء لبني نعيم لانه صار كانه قال لفلان وللبرتني اذا كانوا لا يحصون والوصية لهم باطله ولو قال
ثلث مالي لفلان ولرجل من المسلمين فنصف الثلث لفلان لاخير وكذا لو قال ثلث مالي لفلان
ولعشرة من المسلمين فجاء من احد عشر جزء يكون لفلان ولا شيء للمسلمين كذا في فتاوى

فاضلحان * الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والثمرة وغلة العبد وغلة البستان وغلة
الارض ونهر الدابة وغيره يجب ان يعلم بان الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدار وغلة الرقيق
والدور والارضين والبساتين جائزة في قول علمائنا راجح واذا جازت الوصية بالخدمة فنقول اذا
اوصى الرجل بخدمة عبده سنة ولا مال له غيره فهذا على وجهين اما ان يكون السنة بعينها
بان قال اوصيت بخدمة هذا العبد مثلاً سنة سبعين واربعاً مثلاً او كان بغير عينها بان لم يقل سنة كذا
وكل وجه من ذلك على وجهين اما ان كان العبد يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله
فان اوصى له بخدمة عبده في سنة بعينها ان مضت تلك السنة بعينها قبل موت الموصي بطلت
الوصية وان مات الموصي بعد ماضى من السنة التي عينها بعضها بان مضت من ذلك سنة
اشهر قبل موته وبقي سنة اشهر او مات الموصي قبل دخول تلك السنة التي عينها ثم دخل تلك
السنة بنظر الى العبد ان كان العبد يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله ولكن اجازت
الورثة الرصية فانه سلم العبد الى الموصى له حتى يستوفي وصيته ثم ان بقي نصف السنة يستخدمه
نصف السنة وان مات قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وان كان لا يخرج العبد
من ثلث ماله ولم يجز الورثة الوصية فان العبد يستخدم الموصى له يوماً والورثة يومين حتى تمضي
السنة التي عينها فاذا مضت تلك السنة التي عينها يسلم العبد للورثة هذا اذا كانت بعينها وان كانت
السنة بغير عينها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله او لا يخرج وقد اجازوا يسلم العبد الى الموصى له
يستخدمه سنة كاملة ثم يردّه على الورثة وان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة فانه
يخدم الموصى له يوماً والورثة يومين الى ثلث سنين فاذا مضى ثلث سنين تم وصية الموصى له
بالخدمة وكان يجب ان يتعين السنة التي وجد فيها الموت وكل جواب عرفته فيما اذا اوصى له
بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما اذا اوصى بغلة عبده سنة او سكنى داره سنة اما ان عين السنة او
لم يعين السنة الى آخر ما ذكرنا في الخدمة كذا في المحيط * واوصى بخدمة عبده ولا خير برفقته
وهو يخرج

وهو يخرج من الثلث فالرربة لصاحب الرربة والخدمة عليه صاحب الخدمة كذا في الوداية *
 وأن كانت الوصية مطلقة يثبت إلى وقت موت الموصي له المنفعة ثم ينتقل إلى الموصي له
 بالرربة أن كان هناك الموصي له بالرربة وأن لم يكن ينتقل إلى ورثة الموصي ولو أوصى بغيره
 الدار أو العبد فإراد أن يسكن بنفسه أو يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذكر في الأصل واختلاف
 المشايخ فيه قال أبو بكر الأعدش ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في البدائع * ولو أوصى له بسكنى
 داره منه ولا مال له غير داره فإنه يسكن ثلثها منها ويسكن الورثة الثلثين وليس للورثة أن يبيعوا ما في
 أيديهم من ثلثي الدار وليس للموصي له بسكنى الدار وخدمة العبد أن يؤاخرهما عندنا
 وليس له أن يخرج العبد من الكوفة إلا أن يكون الموصي له وأهله في غير الكوفة فيخرجه إلى
 أهله للخدمة هناك إذا كان يخرج من الثلث كذا في المبسوط * ولو أوتسما الدار مهايأة من حيث
 الزمان يجوز أيضا لأن الحق لهم الآن الأول أولى لأنه عدل كذا في الكافي * رجل أوصى
 بأن يعاربه من فلان كان باطلا وكذا الوصى بأن يسقي عنه الماء شهرا في الموسم أو في سبيل الله
 كان باطلا في قول أبي حنيفة رح رجل قال أوصيت بهذا الثمن لدواب فلان كان باطلا
 ولو قال يعلف بهاد دواب فلان كان جائزا كذا في فتاوى قاضيان * في المنتقى في رواية المعلى
 عن أبي يوسف رح إذا أوصى لرجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك ماعاش وعن
 أبي حنيفة رح إذا أوصى بغلة عبده هذا الغلان ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله فله غلة
 حال حياته وإن كانت الغلة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بغلة بستانه أو سكنى داره أو خدمة
 عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رح وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رح إذا أوصى بخدمة
 عبده أو سكنى داره بعبد رجل جاز يستخدم الموصي له العبد ولا يخدم مولاه ويسكن العبد الدار
 ولا يسكن مولاه فإن مات العبد الموصى له بطلت الوصية وإن بيع أو أعتق تتبعه الوصية وفي
 نوادر بن سماعة عن أبي يوسف رح رجل أوصى أن يخدم عبده فلان حتى استغنى فإن كان
 فلان صغيرا خدمه حتى يدرك وإن كان كبيرا فقيرا خدمه حتى يصيب ثمن خادم يخدمه
 وإن كان كبيرا غنيا فالوصية باطلة كذا في المحيط * وليس للموصي له بالسكنى والخدمة أن يؤاخر
 الدار أو العبد كذا في محيط السرخسي * وأن أوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل
 كذا في الكافي * وإذا أوصى لرجل بثمره بستانه فهو على وجهين إما أن قال أبدا ولم يقل فإن

لم يثقل فهو على وجهين ايضا فان كان في بستانه ثمار قائمة يوم الموت كانت له تلك الثمار من ثلث ماله ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك الى ان يموت اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا اذا كان في البستان ثمار قائمة يوم الموت فاما اذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت فالتباس ان تبطل الوصية ولا تنصرف الوصية الى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصي له ما يحدث من الثمار بعد الموت الى ان يموت الموصي له اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله اذا لم ينص على الابد فاما اذا قال اوصيت لك بثمار بستانه ابد اكان له الثمرة القائمة بعد الموت في البستان وما يحدث بعد ذلك وفي المنتهى اذا اوصى بغلة بستانه ابد احدث في البستان شجر من اصول الخيل وانثر دخلت غلة ذلك في الوصية ومن اوصى بثلاث غلة بستانه ابد او امال له غيره جازت وان قاسم الموصي له بثلاث غلة البستان مع الورثة فاعل الذي للموصي له بالغلة ولم يغل الذي للورثة او اغل الذي لهم ولم يغل الذي له فانه يشاركهم ويشاركونه في الغلة قال وللورثة ان يبيعوا ثلثي البستان فيكون المشتري شريك الموصي له بالغلة بخلاف ما لو باعوا الكل فانه لا يجوز البيع بحصة الثلث وقال ابو حنيفة رح لو كانت الوصية بغلة الدار كان للموصي له ثلث الغلة ولم يكن لهم ان يقاسموها الدار فاني اخاف اذا قسمت ان لا يغل فليس له شيء وقال ابو يوسف رح لهم ان يقاسموه فيعزل له الثلث باذا اغل فهو ماله وان لم يغل فليس له شيء وللورثة ان يبيعوا ثلثهم قبل القسمة وبعدها واذا اوصى الرجل لرجل بغلة ارضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له مال غيرها فانه يؤاجر فيعطي صاحب الغلة ثلث الاجر وان كان فيها نخيل وشجر اعطي ثلث ما يخرج من النخيل والشجر ولا يدفع مزارعة بالصف او الثلث وان كانت المزارعة اجارة الارض اذا كان البذر من قبل العامل فاذا اوصى ان يؤاجر ارضه منذ سنين مسماة كل سنة بكر وهي جميع ماله فانه ينظر الى اجرها فان كان ماسمي مثل اجر مثلها وجب تنفيذ هذه الوصية وان كان المسمين اقل من اجر مثلها ان كانت المحاباة بحيث يخرج من ثلث مال المبت فانه تنفذ هذه الوصية وان كانت المحاباة بحيث لا يخرج من ثلث مال المبت يقال للموصي له بالاجارة ان اردت ان تؤاجر منك هذه الارض مبلغ الاجر التي تمام الثلثين فان بلغ تؤاجر الارض منه وان لم يبلغ لا تؤاجر الارض منه كذا في المحيط * ومن اوصى لرجل بصوف غنمه ابد او بالادها او بلبسها

ثم مات فله ما في بطونها من الولد وما في ضرعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال ابد الولد يقل كذا في الهداية * واذا اوصى رجل لرجل بغلة بستانه ثم ان الموصى له بالغلة اشترى البستان من ورثة الميت فذلك جائز وتبطل الوصية وكذلك لو لم يبعه الورثة ولكنهم تراضوا على شيء دفعوا اليه على ان يسلم الغلة وتبرأ منها فان ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وان كان بيع هذه الحقوق لا يجوز واذا اوصى بغلة داره او بغلة عبده في المساكين جاز ذلك من ثلث ماله واذا اوصى بسكنى داره او بخدمة عبده او بظهور دابته للمساكين فانه لا تجوز الوصية الا ان يكون الموصى له معلوما كذا في المحيط * رجل اوصى ان يترك كرمه ثلث سنين للمساكين فمات ولم يحل كرمه ثلث سنين بشيء قيل بطلت الوصية وقيل توقف ذلك الكرم ان خرج من الثلث مالم يتصدق بغلته ثلث سنين قال الفقيه ابو الليث رح هذا موافق لقول اصحابنا رح ولو اوصى بغلة كرمه لانسان فانه يدخل فيه القوائم والاوراق والطحب والثمرة كذا في محيط السرخسي * رجل اوصى بثياب جسده لرجل جاز ويكون للموصى له من الجبات والقمص والارديّة والسراويلات ولا كسبة دون القلائس والخفاف والجوارب لان ذلك ليس من الثياب كذا في فتاوى فاضلخان * اوصى فقال تصدقوا بهذا الثوب ان شاءوا باعوه واعطوه بشفته وان شاءوا اعطوا قيمته وامسكوا الثوب اوصى الى رجل فقال له بالفارسية (ده يتيم را جامه كن) فاعطى الوصي كل يتيم من الكرباس مقدار ما يتخذ منه ثوبا ان دفع اليه الكرباس واجرة الخياط يجوز كذا في خزائن المفتين * وفي العيون اذا اوصى لرجل ان يزرع في كل سنة عشرة اجربة من ارضه فالبذر والحراج والسقي على الموصى له فان اوصى له ان يزرع له في كل سنة عشرة اجربة فالبذر والسقي والحراج من مال الميت ولو اوصى لرجل بثمر نخلة بلغت او زرع استحصده ولم يحصد فالخراج على الموصى له وتفسير ذلك لو اوصى بثمر نخلة او زرع قد ادرك فالخراج على الموصى له ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم اوصى به لرجل فالخراج على الموصى كذا في التا تاريخية * ولو اوصى بهذا الجراب الهروي فله الجراب بما فيه وكذلك القوصرة من التمر ولو اوصى بالخططة في الجوالق لا يكون له الجوالق ولو اوصى له بسلة زعفران يدخل الزعفران دون السلة وفي العسل والسمن والزيت يدخل هودون الزرق كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى له بالسيف فله السيف بجفنه وحمائله ولو اوصى له بسرج

فله السرج ونوابه من اللبد والزيادة والنثر والركان واللبب في ظاهر الرواية ولواوصى له
بمصحف وله غلاف فله المصحف دون الغلاف في قول ابي يوسف رح وهو قول ابي حنيفة رح
كذا ذكره القدرزي ولواوصى له بقبة فله عيدان الثبة ولواوصى بقبة تركية وهي ما يقال انها
بالجمعة (خرقاء) فله الثبة مع الكسوة وهي اللود ولواوصى له بحجلة فله الكسوة دون العيدان كذا
في البدائع * ولواوصى بدن حل فالدن والخل جميعا ولواوصى بدار الدواب والداروصية دون
الدواب وكذا لو قال بسفينة الطعام فالطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسي * ولواوصى
لاخر بميزان فهو على العمود والكفتين والخيوط ولا يدخل فيه السجات والعلاق هذا اذا كان
بغير منه فاما اذا كان بعينه دخل فيه وذكر ابراهيم بن محمد رح في رجل مات فاعتق عبده
وقال كسوته له وقال له خذاه فليسوته وتمصه واذا وسرا وله ولا يدخل فيه سيفه ومنطقته وان
قال مناعه يدخل فيه سيفه ومنطقته وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح اوصى لرجل بشاة من
خمنه وام بقل غنمي هذه فاعطى الورقة الموصى له بشاة فودلت بعد موت الموصى ولدا فقال
لا يتبعها ولدا ولواوصى لرجل اوصيت لفلان بشاة من غنمي هذه فاعطوها شاة فودلت بعد موت الموصى
ولدا قال يتبعها ولدا ولواوصى لرجل اوصى لفلان بشاة من غنمي هذه فاعطوها شاة فودلت بعد موت الموصى
بنخلته باصلها وام بقل من نخيلي هذه فهو مثل الشاة التي اوصى بها ويعطون ابي نخله شاة وادون
ثمرتها التي انثرت بعد وفاته وان كانوا استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم اذا اوصى ان يعتق
جاريته هذه بعد موته ومات فقبل ان يعتق ولدت ولد معها ولدا فخرجت من الثلث عتقت
الجارية ولم يعتق الولد وكذا لو اوصى ان يكتب هذه الجارية بعد موته واوصى ان تباع هي
من نفسها او يعتق على مال فولدت ولدا بعد موت الموصى لا تنفذ الوصية في الولد ولواوصى
ان يتصدق بجاريته هذه على المساكين او على فلان او يهب من فلان فولدت ولدا بعد
موته تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولواوصى بان تباع جاريته من فلان بالف درهم فولدت
ولدا بعد موت الموصى يبعث هي ولا يباع ولدا ولواوصى بان تباع جاريته هي يتصدق بشئها
على المساكين او على فلان فولدت الجارية بعد موته ولدا فانه تنفذ الوصية في الولد ولواوصى
بان تباع جاريته هذه من فلان بالف درهم فجاء عبد وقتلها ودفع بها او قطع يدها فدفع يدها
او وطئها

او ووطئها واط بشبهة حتى غرم العقر فانه لا يباع العبد المدفوع ولا الارش ولا العقر فبعد ذلك ينظر ان كانت قد قتلت بطلت الوصية لفقدان محلها وان كانت قد قطعت يدها بيعت من الموصي له بنصف الثمن ان شاء ولو ووطئت وهي بكر حط قدر البكارة ايضا ولو ووطئت وهي ثيب لم ينقصها الوطي لا يحط شيء من الثمن وكذلك اذا ذهبت عينها او يدها بأفة سماوية بيعت بجمع الثمن ان شاء المشتري ولو اوصى بان تباع جاريته هذه من فلان بالف درهم ويتصدق بثمنها على المساكين فابى فلان الشري بطلت الوصيتان جميعا وكذلك لو قتلت الجارية بعد موت الموصي وغرم القاتل قيمتها بطلت الوصيتان وكذلك اذا اوصى ان يكاتب جاريته هذه ويتصدق ببذل الكتابة او تباع نفسها ويتصدق بثمنها فزدت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصيتان ولو اوصى بان تباع جاريته هذه نسمة ويتصدق بثمنها على المساكين فولدت بعد موته ولد ابيعته هي وحدها نسمة ولم يبع معها ولدها كذا في المحيط * وان اوصى لرجل بخدمة عبدة ستة ولاخر بخدمة سنتين ولم تجز الورثة خدم الورثة ستة ايام وللموصي لهما ثلثة ايام يومه صاحب السنة ويومين لصاحب السنتين حتى يهضي تسع سنين ولو عين فقال فلان هذه السنة ولفلان هذه سنة اخرى يخدم في السنة الاولى للورثة اربعة ايام ولهما يومين وفي الثانية للورثة يومين وللموصي له يوما وان قال اوصيت بهذه الامة لفلان ويحملها لآخر او بهذه الدار لفلان وبناتها لآخر او بهذا الخاتم لفلان وبفصة لآخر او بهذه القوصرة لفلان وبالتمرة التي فيها لآخر فان وصل فلكل واحد ما اوصى وان فصل فكذلك عند ابي يوسف رح وعند محمد رح بفرد صاحب الاصل بالاصل ويشتركان في التبع كذا في الكافي * ولو اوصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لفلان آخر او اوصى بهذه الدار لفلان وسكنها لفلان آخر او هذه الشجرة لفلان وثمرتها لآخر او بهذه الشاة لفلان وبصوفها لآخر فلكل واحد منهما ما سمي له بلا خلاف سواء كان موصولا او مفصولا ولو ابتدأ بالتبع في هذه المسائل ثم بالاصل بان اوصى بخدمة العبد لانسان ثم بالعبد لآخر او اوصى بسكنى هذه الدار لانسان ثم بالدار لآخر او بالتمرة لانسان ثم بالشجرة لآخر فان ذكر موصولا فلكل واحد منهما ما سمي له به وان ذكر مفصولا فالاصل للموصي له بالاصل والتبع بينهما نصفان ولو اوصى بعبدة لانسان ثم اوصى بخدمته لآخر ثم اوصى له بالعبد بعد ما اوصى له بالخدمة او اوصى بخاتمة لانسان ثم اوصى بخدمته لآخر ثم اوصى له بالخاتم بعد ما اوصى له بالفص او اوصى بجاريته لانسان ثم اوصى بولدها لآخر ثم اوصى له بالجارية بعد

ما ارصى له بولدها فالاصل والتبع بينهما نصان نصف العبد لهذا ونصفه لآخر ولهذا نصف خدمته
والآخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والجاتم مع العنق وان كان اوصى للثاني بصفى
العبد ينقسم العبد بينهما اثلاثا وكان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن سماعه ان ابا يوسف رجع
عن هذا وقال اذا اوصى بالعبد لرجل واوصى بخدمته لآخر ثم اوصى برقية العبد ايضا لصاحب الخدمة
فان العبد بينهما والخدمة كلها للموصى له بالخدمة وقال لو اوصى لرجل بامانة تخرج من الثلث
واوصى لآخر بما في بطنها واوصى بها ايضا للذي اوصى له بما في البطن فالامنة بينهما نصان
والولد كله للذي اوصى به لا يشتركه فيه صاحبه ولو اوصى بالدار لرجل واوصى ببيت فيها
بعينه لآخر كان البيت بينهما بالحصص وكذا الوصى بالف درهم بعينها لرجل واوصى بمائة
مها لآخر كان تسع مائة لصاحب الالف والمائة بينهما نصان وهذا مما لا خلاف فيه والباي الخلاف
في كسبة القسمة فعند ابي حنيفة رح على طريق المازعة وعند ابي يوسف رح على طريق
المضاربة ولو اوصى ببيت بعينه لرجل وبنائه لآخر كان البناء بينهما بالحصص كذا في البدائع *
اذا جنى العبد الموصى بخدمته ورقبته حماية فالعداء على صاحب الخدمة فان اداه بخدمته على
خاله لانه طهره عن الجنابة وان مات صاحب الخدمة انتقضت الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة
اذا الى ورثة الموصى له بالخدمة ذلك العداء فان ابى ان يرده العداء على ورثته بيع فيه العبد وكان
بمنزلة الدين في صفته وان ابى صاحب الخدمة في اول الامر ان يعدي لم يجبر على ذلك
ويقال لصاحب الرقبة ادفعه او افده فايهما صنع بطلت وصية صاحب الخدمة واقتل رجل العبد خطأ
ولم يحن العبد فعلى المقاتلة القاتل قيمته يشترى بها عبد بخدم صاحب الخدمة وان كان القاتل
عمدا فلا قصاص فيه الا ان يجتمع على ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فان اختلفا فيه
تعذر استيناء القصاص فوجب قيمته في مال القاتل يشترى بها فيخدمه مكانه ولو قف رجل عليه
او قطع يديه دفع العبد واخذت قيمته صححما ويشترى بها عبد مكانه ولو قطعت يده
او فقتت عينه او شح موصحة فادى القاطع ابرش ذلك فان كانت الجنابة تنقص الخدمة
اشترى بالارش عبدا آخر ليخدم صاحب الخدمة مع الاول او يباع العبد فيضم ثمنه الى ذلك
الارش ويشترى بهما عبدا ليكون قائما مقام الاول ولكن هذا اذا انفعا عليه فان اختلفا في ذلك
لم يبع العبد ولكن يشترى بالارش عبد ليخدمه معه فان لم يوجد بالارش عبد وقف الارش حتى

يصلح عليه فإن اصطحا على أن يقسمه نصين اجزت ذلك بينهما فإن كانت الجناية لا تنقص الخدمة فالأرش لصاحب الرقبة وكل مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو كتبه فيه أو لأصاحب الرقبة ولو كان مكان العبد أمة كان ما ولدت من ولد فهو لأصاحب الرقبة ونفقة العبد وكسوته على صاحب الخدمة فإن كان أوصى بخدمته عبد صغير لرجل وبرقبته لآخر وهو يخرج من الثلث فنفقة على صاحب الرقبة حتى يدرك الخدمة فإذا خدم صارت نفقته على صاحب الخدمة ولو أوصى بدارنه لرجل وبظهرها ومنعتها لآخر كان مثل العبد سواء لاسوائهما في المعنى كذا في المبسوط * ولو كان له ثلثة أعباد فأوصى برقبة أحدهم لرجل وقيمته ثلثمائة وبخدمته الثاني لآخر وقيمته خمسمائة وقيمته الثالث ألف جاز لكل واحد ثلثة أرباع وصية يعطى لأصاحب الرقبة ثلثة أرباعها ويخدم لأصاحب الخدمة ثلثة أيام فللورثة يومين لأن الوصايا جاوزت الثلث لأن ثلث المال سنائة والوصايا كانت ثمان مائة وكان ثلث المال ثلثة أرباع الوصايا كذا في محيط السرخسي * وإذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبده كله وكذلك إن مات العبد الذي كان يخدم ولو كانت قيمة العبيد سواء كان لأصاحب الخدمة نصف خدمته والعبد لأصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر ولو أوصى بالعبيد كلهم لأصاحب الرقبة وبخدمته أحدهم لأصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب الأبقية واحد منهم ويضرب الآخر بقيمة الآخر فيكون هذا كالباب الذي قبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الإجازة من الورثة يبطل ضربا واستحقاقا ولو كانوا يخرجون من الثلث كان لأصاحب الرقبة ما أوصى له به من الرقاب ولأصاحب الخدمة ما أوصى له به لا تساع محل الوصية ويجتمع في العبد الواحد الوصية برقبته وبخدمته فإذا مات صاحب الخدمة رجع ذلك إلى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم فأوصى بثلث كل عبد منهم لفلان وأوصى بخدمته أحدهم بعينه لفلان فإنه يقسم الثلث بينهما على خمسة أسهم لأصاحب الخدمة ثلثة أخماس الثلث في خدمته ذلك العبد يخدمه ثلثة أيام ويخدم الورثة يومين فيكون للآخر خمسا الثلث في العبد الباقيين في كل واحد منهما خمس رقبته ولو كان أوصى بثلث ماله لأصاحب الرقاب وبخدمته أحدهم بعينه لأصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهما نصفين ولو أوصى بخدمته عبده لرجل وبغلته لآخر ويخرج من الثلث فإنه يخدم صاحب الخدمة شهرا وعليه طعامه ولصاحب الغلة شهرا وعليه طعامه وكسوته عليهما نصفان فإن جنى هذا العبد جناية قيل لهما أفدياه فإن فدياه كانا

على حالهما وان ابا العداء نقدها الورثة بطلت وصيتهما كذا في المبسوط * ولو اوصى لرجل من غلة عبده كل شهر بدرهم ولاخر بثلث ماله ولا مال له غير العبد فان ثلث العبد بينهما نصفان في قول ابي حنيفة رح وحسب غلته وينفق عليه كل شهر درهما لانه هكذا اوصى واربعة اسهم من الرقبة للورثة فان مات الموصى له بالغلة وقد بقي من الغلة شيء رد ذلك الى صاحب الرقبة وكذلك ما حبس له من الرقبة يرد على صاحب الرقبة وعلى قولهما يقسم الثلث على اربعة صاحب الغلة يضرب بالجميع ثلث وصاحب الثلث يضرب بالثلث سهم ولو اوصى لرجل بغلة دارة ولاخر عبده ولاخر ثوب فهذه المسئلة على وجهين اما ان تخرج هذه الاشياء كلها من الثلث ولا تخرج من الثلث فان كانت تخرج من الثلث اخذ كل واحد ما اوصى له به وان كانت لا تخرج من الثلث لكن الورثة اجازوا فكذلك وان لم تجز الورثة ضرب كل واحد منهم بقدر حقه الا ان يكون وصية احدهم يزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول ابي حنيفة رح واذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقي منهم ولو اوصى بغلة دارة لرجل وبسكها لآخر ورقتها لآخر وهي الثلث فهدمها رجل بعد موت الموصي عرم قيمة ما هدمه من بنائها ثم يني مساكن كما كانت فيواجر نياخذ غلتها صاحب الغلة ويسكنها الآخر وكذلك البستان اذا اوصى بغلته لرجل وبرقبة لآخر فقطع رجل نخلة او شجرة فبغرم قيمتها ويشترى بها اشجارا مثلها فيغرس واذا اوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بغلة دارة وقيمة الدار الف درهم وله الف درهم سوى ذلك فلصاحب الغلة نصف غلة الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار واربعة اخماسه في المال وهذا قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب النجميع يضرب بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فلصاحب الثلث ثلث الدار والمال وان استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة واخذ صاحب الثلث ثلث المال ولو لم تستحق ولكنها انهدمت قيل لصاحب الغلة ابن يصيبك فيها ويبيني صاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وابي ابن يني لم يجبر على ذلك ولم يمنع الاخران يني نصيبه في ذلك ويؤاجرة ويسكه كذا في البدائع * واذا اوصى لرجل بغلة بستانه ولاخر برقبة وهو ثلث ماله فالرقبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقي والسقي والخراج وما يصلحه وعلاج ما يتراجه على

ثم مات الموصي ولا مال له غيره وفي السان عليه تساوي مائه والستان يساوي ثلثمائة والموصي له ثلث العلة التي به وثالث ما يخرج من العلة مما يستعمل اعدا ولو اوصى بعشرين درهما من ماله كل ستة لرحل فاعل ستة فليلا وسه كثيرا فله ثلث العلة كل ستة يحسن ويغنى عليه كل ستة من ذلك عشرون درهما ما عاش هكذا اوصيه الموصي وربما لا تحصل العلة في بعض السنين ولهذا يحسن ثلث العلة على حقه وكذلك لو اوصى بان يسق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله فانه يحسن جميع الثلث لمعق عليه منه كل شهر خمسة كما اوصيه الموصي ويستوي ان امرنا بمعق عليه في كل شهر منه درهما و عشرة دراهم كذا في المسوط * هشام سألت محمد ارح عن رجل اوصى لرحل يسق على كل واحد منهما في كل شهر كذا وكذا يومى الثلث لهما ثم ان الورثة صالحوا احد الموصين لهما على شيء اعطوه اياه فبرأ من وصيته قال يومى الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه الذي صالحه الى الورثة كذا في المحط * ولو اوصى بان تناع دارة من رجل نال وان نقرض لرحل نال في درهم ستة واستهاك الورثة العين سوى الدار فبيعت نال وهي تساوي نفى لصاحب الفرض ستة ثم هي للورثة كذا في محيط السرخسي * قال محمد ربح في الحامع رجل اوصى بان يسق على فلان ما عاش من ماله كل شهر خمسة دراهم واوصى لآخر ثلث ماله واحارت الورثة فان المال ينقسم على ستة اسهم للموصى له بالثلث سهم يدع الله والباني وهو خمسة اسهم يوفى منه سهم على الموصى له بالسبعة كل شهر خمسة دراهم وهذا قول ابي حنيفة ورح وقال ابو يوسف ومحمد فربح المال ينقسم بينهم ارباعا ثم قال في الكتاب ما اصاب لصاحب العتقة لا يدع اليه ولم ينصل في الكتاب من الغليل والخشوع في يوسف ربح ان هدا في الليل اما اكثر المال فانه لا يوفى له متدار ما يعلم انه لا يعيش اكثر منه في الغالب ولكن ما ذكر في الكتاب اصح فان مات الموصى له بالسبعة قبل ان يعق عليه جميع ما وصى له فانه يكمل وصية صاحب الثلث ويعمر الثلث يوم مات الموصي لا يوم مات الموصى له بالعققة لان حقه كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصى الا انه يوم مات انتص حقه لمراعاة الآجر فاذا رابت المراعاة يكمل له ثلث جميع المال الا ان يكون قد ذهب اكثر من ثلثي المال فيستد يدع اليه العتقة ولا يكمل له الثلث لانه لم يبق من المال ما يكمل به الثلث ثم اذا اكمل حق صاحب الثلث مما فصل يصرف الى ورثة الموصي لا الي ورثة الموصى له بالسبعة هذا اذا حارت الورثة الوصية فاما اذا لم تجز فالثلث

يقسم بينهما نصفين عند أبي حنيفة رح وعندهما ارباعا فيدفع نصف الثلث للموصي له بالثلث والنصف الآخر يوقف لينفق على الآخر فان مات صاحب النفقة قبل استكمال نصف الثلث صرف ما بقي الى الموصي له بالثلث ولو كان اوصي لاثنتين بان ينفق عليهما ما عاشا كل شهر عشرة دراهم واوصي لرجل آخر بثلث ماله فعند اجازة الورثة يقسم المال على ستة اسهم عند أبي حنيفة رح وعند عدم الاجازة يقسم المال نصفين فنده وارباعا عندهما وان مات احد الموصي لهما بالثقة لا يرث على الموصي له بالثلث شيء بل ما كان لهما يوقف كذلك كله وينفق على الباقي منهما فان قال في آخر وصيته ينفق على كل واحد منهما خمسة كان ذلك بياناً لما اوجبه اطلاق ايجابه فلا يخالف به الحكم ولو ان الميت قال اوصيت لفلان بثلث مالي واوصيت لفلان بان ينفق عليه كل شهر خمسة دراهم ما عاش واوصيت بان ينفق على فلان آخر كل شهر خمسة دراهم ما عاش فان اجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة رح على تسعة اسهم للموصي له بالثلث سهم ويوقف على كل واحد من الآخرين اربعة اسهم وعند أبي يوسف ومحمد رح المال على سبعة اسهم سبع للموصي له يدفع الثلث اليه ويوقف على كل واحد من الموصي لهما بالثقة ثلثة اسباع هذا اذا اجازت الورثة فان لم تجز واقسم الثلث اسباعا عندهما ايضا وعند أبي حنيفة رح يبطل ضربا واستحقاقا فكانت جميعا اصحاب الثلث فيقسم الثلث بينهم اثلاثا عنده فان مات الموصي لهما بالثقة في هذا الوجه قبل ان يستكملا وصيتهما رد الباقي على الموصي له بالثلث وان مات احدهما وقد بقي مما وقف عليهما شيء فنصف ما بقي لصاحب الثلث ونصفه يوقف على الآخر عند أبي حنيفة رح وعندهما ربع ذلك لصاحب الثلث وثلثة ارباعه لصاحب النفقة ولو اوصي بان ينفق على فلان خمسة كل شهر ما عاش وان ينفق على فلان وفلان عشرة كل شهر ما عاش لكل واحد منهما خمسة اولم يقل ذلك واجازت الورثة يقسم المال بين الموصي له بخمسة وبين الموصي لهما بعشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة والنصف على صاحبي العشرة لان الموصي له بالخمسة موصي له بجميع المال وصية واحدة والموصي لهما بالعشرة موصي لهما بجميع المال وصية واحدة فكانت اوصي لهذا بجميع المال ولهما بجميع المال فيقسم المال بينهم نصفين عند الكل فان مات المفرد بالوصية وقف ما بقي على صاحب العشرة وينفق عليهما كل شهر عشرة وان مات اخدا للذين جمعتهما الميت في الوصية ولم يمت صاحب الخمسة

وقف ما بقي من نصيبه على شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وان لم تجز الورثة بقسم الثلث نصيبين نصف الثلث للموصى له المفرد ونصبة للذين جمعتهما في الوصية عند الكل لان صاحب الخمسة موصى له بجميع المال وصاحب العشرة موصى لهما بجميع المال بعد عدم الاجازة يضرب هذا في الثلث بالثلث وهما في الثلث بالثلث ايضا جند ابني خبيعة رح وعندهما يضرب هذا في الثلث بالجميع وهما يضربان في الثلث ايضا بالجميع فيقسم نصيبين عند الكل ولو اوصى ان ينفق على فلان كل شهر خمسة ماعاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم ماعاش فان اجازت الورثة يقسم المال اثلاثا عند الكل على اختلاف التخرجين وان لم تجز الورثة وقف الثلث عليهم اثلاثا ايضا على اختلاف التخرجين فان مات احدهم وقف ما بقي على صاحبه ولو اوصى بان ينفق على فلان كل شهر اربعة دراهم من ثلث ماله ماعاش واوصى بان ينفق على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله ماعاش فان اجازت الورثة وقف ثلث المال على صاحب الاربعة وثلث آخر على صاحبي العشرة فان مات صاحب الاربعة قبل استكمال وصيته رد ما بقي على ورثة الموصي وان مات احد الآخرين وقف ما بقي من نصيبه على شريكه فان مات الآخر بعد ذلك رد ما بقي على الورثة فان لم تجز الورثة قسم الثلث نصيبين نصف الثلث يوقف على صاحب الاربعة ونصبة على صاحبي العشرة عندهم على اختلاف التخرجين قال محمد رح في الجامع ايضا رجل قال اوصيت بثلثي لفلان بوقف وينفق منه عليه في كل شهر اربعة دراهم ماعاش وقد اوصيت بثلثي لفلان وفلان ينفق عليهما كل شهر ماعاشا عشرة دراهم فان اجازت الورثة دفع الى صاحب الاربعة ثلث كامل يصنع به ما شاء ودفع الى صاحبي العشرة ثلث آخر كامل وكان بينهما ولا يوقف لفلان ولا لفلان ومن مات منهم نصيبه لورثته وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث ولصاحبي العشرة نصف الثلث بينهما وكذلك لو قال اوصيت بثلثي لفلان ينفق عليه منه اربعة دراهم كل شهر واوصيت لفلان وفلان ينفق على فلان كل شهر منه خمسة دراهم وعلى فلان ثلثة في كل شهر فان اجازت الورثة اخذ صاحب الاربعة ثلث جميع المال واخذ الآخران ثلثا آخر ويكون ذلك بينهما نصيبين يعملون منه ما بدا لهم وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث وللآخرين نصف الثلث بينهما

بينهما ومن مات فنصيبه ميراث لورثته كذا في المحيط * ولو أوصى أن يتفق عليه كل شذر لربعة من ماله وعلى آخر كل شهر خمسة من غلة البستان ولا مال له غير البستان فثلث البستان بينهما نصفان ثم يباع سدس غلة البستان لكل واحد منهما فيوقف ثمنه على يد الوصي أو على يد ثلثة أن لم يكن له وصي ويتفق على كل واحد منهما من نصيبه ما سمي له في كل شهر فان ماتا جديما وقد بقي من ذلك شيء رد على ورثة الموصي لبطان وصيتهما بالموت وكذلك لو قال يتفق على فلان اربعة وفلان خمسة حبس السدس على المنفرد والسدس الآخر على المجموعين في النفقة ولو أوصى بغلة بستانه لرجل ونصف غلته لآخر وهو جميع ماله قسم ثلث الغلة بينهما نصفين عند أبي حنيفة رح في كل سنة فان كان البستان يخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلثة ارباع غلة كل سنة وللآخر ربعها والقسمة على طريق المنازعة كما هو مذموم وعندهما القسمة على طريق العول فان لم يكن له مال سواه فثلثه بينهما اثلاثا وان كان يخرج من ثلثه فالكل بينهما اثلاثا وعلى أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والآخر بالنصف ولو أوصى لرجل بغلة بستانه وقيمته ألف والآخر بغلة عبدة وقيمته خمسمائة وله سون ذلك ثلثائة فالثلث بينهما على أحد عشر سهما في قول أبي حنيفة رح لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولو أوصى لرجل بثلثة أرضه وللآخر برقبته وهي تخرج من الثلث فباعها صاحب الرقبة وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت الوصية ولا حق له في الثمن ولو أوصى له بغلة بستانه فأغل البستان بسنين قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن له من تلك الغلة شيء إلا ما يكون في البستان حين يموت أو ما يحدث بعد ذلك كذا في المحيط * ولو قال أوصيت بهذه الألف لفلان وقد أوصيت لفلان منها بمائة فليس هذا راجوعا والمائة منها نصفان وتسعمائة للاول ولو قال قد أوصيت لفلان الأيمائة لاحد هما فالمائة لهذا والتسعمائة للاول منها ولو أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال قد أوصيت لفلان وفلان بما أحب قال اضرب له بما أحب في ثلثه فان أحب كله كان الثلث بينهما نصفان وان أحب كله الآخرهما ضربت له بالثلث الآخرهما ولو قال قد أوصيت لفلان وفلان بالف يعطى منها فلان مائة وفلان مائتين فلي اعطيهما ما سمي لهما واد الباقي على الورثة وإذا سمي لاحدهما جعلت الباقي لآخرها فقلت ثلث مالي لفلان وفلان فلان من ذلك مائة وثلث ماله سبعون درهما فالثلث كله لما سميت له المائة ولو قال أوصيت بثلث ماله لفلان وفلان فلان خمسون وفلان

مائة وماله ثلثائة فالثالث بين اللذين سمي لهما قدرا اتلانا ولا شيء للآخر فان كان الثلث ثلثمائة
 فلآخر المائة والخمسون الباقية للذي لم يسم له قدر ولو قال ثلث لفلان وفلان مائة ولفلان
 خمسون والثلث ثلثائة فكل واحد ماسمي والباقي بينهما نصفان ولو قال ثلث مالي لعبد الله ولزبد
 ومبرور وعمر ومنه مائة وثلث كل مائة فهي لعمر وثان كان الثلث مائة وخمسين فلعمر ومائة وما بقي بين زبد
 وعبد الله نصفان او وصي بهذه الالف لفلان وفلان لفلان منها مائة فهو كما قال لفلان مائة وللآخر
 تسعمائة فان هلك بعضها فالباقي على عشرة ولو وصي لثالث بالالف اخرى وثلث ماله الف كان
 نصف الالف للثالث ونصفها للاولين على عشرة ولو قال هذه الالف لفلان وفلان منها مائة
 لفلان وفلان ما بقي كان للاول مائة فان هلك الالف الاربعة فهو للاول وليس للثاني الا ما بقي
 بعد المائة ولو وصي مع ذلك لرجل بالالف وثلثه الف فليس للاوسط شيء والالف بين الآخرين
 على احد عشر سهما عشرة لصاحب الالف وسهم لصاحب المائة ولو قال اوصيت بثلث مالي
 لفلان وفلان لفلان منه مائة وثلث ماله الف ويوم القيمة خمسمائة كان للموصي له بالمائة كاملة
 وللآخر ما بقي ولو وصي مع ذلك لآخر بثلث ماله والثلث الف ولم ينتصف فنصف الثلث للآخر
 ونصفه للاولين على عشرة واحد لصاحب المائة وتسعة للآخر ولو قال اوصيت لفلان بمائة من
 ثلث مالي ولفلان بما بقي واوصيت لفلان بالالف والمسئلة بحالها ليس لصاحب ما بقي شيء
 والثلث بين الاول والثالث على احد عشر واذ كان لرجل ثلثة آلاف كل الف في كيس بعينه
 مثال لرجل اوصيت لك بما بقي من هذه فله الالف كلها وهي وصية مؤخره من سائر الوصايا
 حتى لو وصي بالف اخرى لآخر لم يكن للاول شيء ولو قال اوصيت بهذه الالف لفلان وفلان
 لفلان سبعمائة ولفلان ستمائة قسمت الالف بينهما على ثلثة عشر وان قال اوصيت بهذه الالف
 لفلان وفلان لفلان منها الف كانت كلها لهذا الاخير ولو قال لفلان منها الف ولفلان الف كانت
 بينهما كذا في محبب الشرخي * ولو قال اوصيت لفلان وفلان بهذه الالف لفلان منها الف
 ولفلان آخر من الالف التي اوصيت بها لفلان الف او قال اوصيت بثلث مالي لفلان وفلان
 لفلان من ذلك الف ولفلان من تلك الالف الف وكان الثلث النما كانت الالف كلها للباقي
 في النصلين ورجل اوصي لتقوم بوصايا فحضر بعضهم واقام البيعة واراد ان يعطي حصته قال ادفع
 اليه وامسك حصته من بقي فان سلمت فذلك وان ضاعت شاركوا الذي اخذ فيها اخذه

ولا يكون في دفعه اليه قسمة على ما بقي منها كذا في المحيط * اوصى بان يدفع الى فلان الف درهم يشتري بها الاسارى فان مات فلان قبله يرفع الى الحاكم ليولي الامر الى احد من الناس حتى يفعل ذلك كذا في خزانة المفتين * مريض قال اخرجوا من مالي عشرين الفا عطاوا فلانا كذا حتى بلغ ذلك احد عشر الفانتم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله تسعة آلاف قال النقيذ ابو بكر البخاري رح ينفذ وصية كل واحد منهم على تسعة اجزاء من عشرين جزء ويطلق من وصية كل واحد منهم احد عشر جزء وقوله وما بقي للفقراء كانه سمي لهم تسعة آلاف لثلاثة لانه ذكر في الابتداء جملة المال فبصر الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال اعطوا من ثلث مالي فلان كذا الى ان قال والباقي للفقراء والمسئلة بحالها فان هنالاشي للفقراء ويعطى لاصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة اجزاء من احد عشر جزء من وصيته ويطلق سهمان رجل اوصى بان تباع دارة ويشترى بثمنها عشرة اوقار حنطة والف من خبز وقد اوصى بوصية اخرى فبيعت دارة ولم يبلغ ثمنها ما يشتري به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مال سوى ذلك قال ابو القاسم ان اتسع ثلث ماله لذلك وغيرها من الوصايا يكمل من ثلثه وصار كانه اوصى بعشرة اوقار حنطة والف من خبز وقال اجعلوا ثمن ذلك من مالي كذا فجعلوه من غيره لم يضرهم الا ان يكون في ذلك المال دليل بان يكون سائر امواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب فيختص ذلك المال لوصايا رجل اوصى بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجزنا ما اوصى به ذكر في المنتقى انه لا تصح اجازتهم وانما تصح اجازتهم اذا اجازوا بعد العلم رجل اوصى لرجل بمال والفقراء بمال والموصى له محتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل وخلف وشداد رح يعطى وقال ابراهيم النخعي والحسن بن مطيع رح لا يعطى والاول اصح كذا في فتاوى قاضيه خان * وفي النوازل اذا اوصى بوصايا واوصى للفقراء واوصى لمعتقه بمائة فمات معتمه بعد موته ان كان بين لكل وصية شيئا مقدرا وجعل الباقي للفقراء فدائمه المعتق تصرف الى الفقراء فاما اذا بين لكل وصية شيئا مقدرا وبين للفقراء شيئا مقدرا غائما المعتق يصرف الى ورثة الموصى وعلى هذا اذا اوصى بوصايا ثم قال والباقي يتصدق به على الفقراء ثم رجع عن بعض الوصايا ومات بعض الموصى لهم قبل الموصى فالباقي على الفقراء ان لم يرجع عنه كذا في المحيط * الباب الثامن في وصية الذمة والحربي وصية الذمي

ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي اربعة انواع احدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم معينين او غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تليكا منهم فلا يشترط فيه جهة القربة إلى الله تعالى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث ما هو قربة عندنا ومعصية عندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تليكا منهم فلا يشترط فيه التقرب من الموصي وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا قربة عندهم وانها صحيحة عند ابي حنيفة رح سواء كانت لقوم معينين او غير معينين وعندهما باطلة الا اذا كانت لقوم معينين قال ولوان ذميا وصى بان يشتري بثلاث ماله رقابا ويعتق عنه باعيانهم او بغير اعيانهم ولو وصى بان يتصدق بثلاث ماله على الفقراء والمساكين او ان يسرج به في بيت المقدس او يبني فيه او يغزي به الترك او الديلم والموصي من التصاريح فالوصية صحيحة ولو وصى بثلاث ماله للناثحات او للمغنيات فان كانت لقوم معينين كانت صحيحة ويعتبر ذلك تليكا لهم وان كانت لقوم غير معينين كانت باطلة ولو وصى بثلاث ماله بان يحج عنه قوم من المسلمين او يبني به مسجد للمسلمين ان كان ذلك لقوم باعيانهم صحت الوصية وتعتبر تليكا لهم وكانوا بالخيار ان شاؤا احجوا به وبنوا المسجد وان شاؤا الا وان كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو وصى بثلاث ماله يبني به بيعة او كنيسة او وصى بان يجعل دارة بيعة او كنيسة فعلى قولهما الوصية باطلة الا اذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك تليكا منهم وعند ابي حنيفة رح الوصية صحيحة على كل حال وفي مثل هذا الجواب على الاختلاف وقال مشائخنا رح هذا الجواب على قول ابي حنيفة رح اذا وصى به في القرى اما اذا وصى به في الامصار فلا تعذر وصيته كذا في المحيط * الحربي المستأمن اذا وصى للمسلم والذمي يصح في الجملة غير انه ان كان دخل وارثه معه في دار الاسلام فوصى باكثر من الثلث وقف ما زاد على الثلث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث اصل تصح من جميع المال كما في المسلم والذمي وكذلك اذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذكر في الاصل ولو وصى الحربي في دار الحرب بوصية ثم اسلم اهل الدار وصاروا ذمية ثم اختصما الى القاضي في تلك الوصية فان كانت

فان كانت قائمة بعينها اجزئها وان كانت قد استهلكت قبل الاسلام ابطالها كذا في البدائع *
 الحربي المستأمن لو اوصى من معصوم ببعض ماله يدفع الباني الى ورثته من اجل الحرب كذا
 في محيط السرخسي * ولو اعتق الحربي المستأمن عبده عند الموت او تبرع به في دار الاسلام صح
 منه من غير اعتبار الثلث ولو اوصى ذمي باكثر من الثلث او ببعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو اوصى
 بخلاف ملته صح كالارث ولو اوصى لحربي غير مستأمن لا يصح كذا في الكافي * ولو اوصى
 ذمي لحربي مستأمن جاز كذا في محيط السرخسي * ولو ارتد مسلم الى اليهودية او النصرانية
 او المجوسية ثم اوصى ببعض هذه الوصايا فعلى قول ابي حنيفة رح يتوقف ما يصح من المسلم
 من وصايا ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرتد نافذة للحال فيصح منه ما يصح
 من القوم الذين انتقل اليهم حتى لو اوصى بما هو قرينة عندهم معصية عندنا وكان ذلك لقوم
 غير معينين لا يصح عندهما واما المرتدة فانه يصح من وصايا ما يصح من القوم الذين انتقلت
 اليهم قال في الكتاب الآ في خصلته وهي ما اذا اوصت بما هو قرينة عندهم معصية عندنا بان اوصت
 ببناء البعثة او الكنيسة او ما شبه ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين فاني لا احفظ فيه من
 ابي حنيفة رح شيئا وقد اختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم يصح وقال بعضهم لا يصح كذا في المحيط *
 وصاحب الهواء ان كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعى الاسلام ظاهرا واذ كان
 يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف بين ابي حنيفة وصاحبيه رح في تصرفاته كذا
 في الكافي * اذا صنع يهودي او نصراني ببيعة او كنيسة في صحته ثم مات فهو ميراث كذا في الهداية *
 مسائل شتى رجل حلف ان لا يوصي وصية فوهب في مرضه الذمي مائة فيه واشترى ابنه
 في هذه الحالة حتى عتق عليه لا يكون حائنا ولو هب شيئا لوارثه في مرضه واوصى له بشي
 واهر بتنفيذه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح كلاهما باطلان فان اجاز بقية الورثة
 ما فعل وقالوا اجزنا ما امر به الميث تصرف الاجازة الى الوصية لانها مأمورة لا الى الهبة
 ولو قالت الورثة اجزنا ما فعله الميث صححت الاجازة في الهبة والوصية جميعا مريض اوصى بوصايا
 ثم برئ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصايا باقية ان لم يقل ان مات من مرضي
 هذا قال ان لم ابرأ من مرضي فقد اوصيت كذا او قال بالفارسية (اگر مرا ازین بیماری مرگ
 آید) (او قال) (اگر ازین بیماری بمیرم) فحينئذ اذ ابرأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاض خان *

رجل اوصى وقال ان مت من مرضي هذا فقلما ني احرار وبعطي فلان من مالي كذا وكذا
ويحج ضي ثم برأ من مرضه ثم مرض ثانيا وقال للشهود الذين اشهدهم على الوصية الاولى او
لغيرهم اشهدوا بي على الوصية الاولى قال محمد رح اما في التماس حدا باطل لانه قد بطلت
وصيته الاولى حين صح من مرضه ذلك ولكنا نستحسن فميجز ذلك منه ويتحاصون في الثالث
وهذا التماس والاستحسان اذا قال اوصيت لعبد الله بمائة درهم وللمساكين بمائة ثم قال ان مت
من مرضي هذا فقلما ني احرار ثم برأ من مرضه ثانيا كذا في المحيط * اوصى بوصايا ايضا وكتب بها
صكائهم مرض بعد ذلك فاوصى بوصايا ايضا وكتب صكائهم لم يذكر في الصك الثاني انه رجع عن
الوصية الاولى يعمل بهما جميعا كذا في خزنة المفتين * رجل اوصى بوصية ثم اخذ الوصايا
بصار معنوها فهكت كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رح وصيته باطلة مريض لا يتدر
على الكلام لضعفه الا انه عاقل فابتار برأسه بوصية قال محمد بن مقاتل جازت وصيته باشارته
واصحابا لم يجوزوا وقال الساطفي رح ذكر في الكيسانيات رجل اصابه فالج فذهب لسانه وعجز
عن الكلام لمرض فاشار او كتب فطال ذلك وتقدم العهد فان حكمه يكون حكم الاخرس وعن
الحسن بن زياد رح رجل دفع الى آخر العا وقال هذه الالف لفلان فاذا مت انا فادفعها اليه فمات
يدفعها المأمر الى فلان كما مرة ولو لم يقل هي لفلان ولكن قال ادفعا اليه فمات الا مرفان المأمر
لا يدفعها الى فلان وعن ابي نصر الدبوسي رح مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعا الى
آخر او قال الى ابني ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قال ادفعا الى اخي او قال الى ابني
ولم يزد على هذا ان المأمر يدفع الالف الى غرماء الميت وعن بصير رح رجل قال ادفعوا هذه الدراهم
او هذه الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية
رجل اوصى بوصايا واشدوا وصاياه بالدراهم الزبقة والرديئة اختلف المشائخ رح قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح ان كانت الوصية تقوم باعيانهم فرصوا بذلك مع علمهم بذلك
جاز وان كانت الوصية للتقراء بغير اعيانهم جاز ذلك في قول ابي خنيفة وابي يوسف رح رجل
اوصى بوصايا والنقود مختلفة فانه يعذر صاياه بما هو العاقل في البياعات مريض اوصى بالنف
مكسرة ودراهم صحاح فانه يشتري بدراهمه الصحاح شيء ثم يبيع ذلك الشيء بالدراهم المكسورة
وينفذ وصيته مريض قالوا له لم لا توصي فقال اوصيت بان يخرج من ثلث مالي فتصدق بالنف

على المساكين ولم يزد حتى مات فاذن ثلث ماله العاق قال الشيخ الامام ابو الفاسم رح لا يتصدق
 الا بالالف ولو قال المريض اوصيت بان يخرج من ثلث مالي ولم يزد قال يتصدق بجميع الثلث
 على الفقراء وعن الحسن بن زياد رح مريض قال اوصيت لفلان بثلث مالي وهو الف درهم
 فاذن الثلث اكثر قال الحسن رح الثلث بالغام بالغ وكذا لو قال اوصيت بنصيب من هذه الدار
 وهو الثلث فاذا نصيبه النصف قال هوله ان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال اوصيت بالف درهم
 وهو عشرة مالي لم يكن له الف درهم كان العشر اقل او اكثر ولو قال اوصيت بجميع ما في هذا الكيس
 لفلان وهو الف درهم فاذا فيه الف درهم كان له ما في الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا
 لو وجد في الكيس دنانير او غيره من الجواهر وغير ذلك ولو قال اوصيت لفلان بالف درهم وهو
 جميع ما في هذا الكيس لم يكن له الا الف درهم ولو قال اوصيت لفلان ما في هذا الكيس بالف درهم
 وهو نصف ما في هذا الكيس ثلثة آلاف درهم كان له الالف وان كان في الكيس له الف كانت له
 وان لم يكن له في الكيس الخمسمائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس دنانير او جواهر لاشي له
 قال الفقيه ابو الليث رح على قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يعطى الموصى له مقدار الف درهم
 من ذلك كذا في فتاوى فاضل خان * ولو قال اوصيت بجميع ما في هذا البيت وهو كرطام فوجد
 فيه اكرار او حنطة وشعر فالك ل له ان يخرج من الثلث كذا في خزائن المفتين * ولو قال اوصيت له
 بالف درهم من هذا الكيس واوصيت له بالف درهم من هذا الكيس يعني كيسا آخر فهو عليهما
 جميعا كذا في المحيط * رجل اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدقوا عنه بالحنطة او على
 العكس قال ابن مقاتل رح يجوز ذلك وقال الفقيه ابو الليث رح معناه انه اوصى بان يتصدق عنه
 بالف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال فقبل له فان كانت الحنطة موجودة فاعطى
 قيمة الحنطة دراهم قال ارجوان يجوز ذلك وان اوصى بالدرهم فاعطى حنطة لم تجز وقال الفقيه
 ابو الليث رح وقد قيل بانه يجوز وبه تأخذ ولو اوصى بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على
 المساكين جاز لهم ان يتصدقوا بنفس العبد ولو قال اشترى عشرة اثواب وتصدق بها فاشترى الوصي
 عشرة اثواب له ان يبيعها ويتصدق بثمنها وعن محمد رح لو اوصى بصدقة الف درهم بعينها
 فتصدق الوصي مكانها من مال الميت جاز وان هلك الاول قبل ان يتصدق الوصي
 يضمن للورثة مثلها وعنه ايضا لو اوصى بالف درهم بعينها يتصدق عنه فهلك الالف بطلت

الوصي رجل اوصى بان يتصدق بشيء من ماله على فقراء الحاجّ حل يجوز ان يتصدق على
غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام ابو نصر رح يجوز ذلك لما روي عن ابي يوسف رح
في رجل اوصى بان يتصدق على فقراء مكّة قال يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء
رجل اوصى بان يتصدق بثلاث ماله فنصب رجل المال من الوصي واستهلكه فاراد الوصي
ان يجعل المال صدقة على الغائب معذرا قال ابو القاسم يجوز ذلك رجل اصاب مناهرا حراما
واوصى بان يتصدق به من صاحب المتاع قال ان عرف صاحب المتاع برد عليه وان لم يعرف
يتصدق به فان كذبت الورثة مورثهم في هذا الاقرار يتصدق من ذلك مقدار الثلث امرأة ثلث
في وصيتها (خوبشان مراباد كارهست از مال من) قال يصرف الوصية التي قريب لها لا يرث منها
والنفذ في ذلك لمن خاطبه بالكلام يعطي من مالها قدر ما يشاء ادنى ما ينطق عليه اسم النذرة كذا
في فتاوى الشيخان * واذا اوصى بافضل عبدة للمساكين او بخير عبدة وان يباع ويجعل ثمنه في
المساكين ينظر الى افضلهم وخيرهم قيمة ولو قال اوصيت لخير عبيدي او افضل عبيدي بثلاث مالي
ثلاث ماله لا لفصلهم في الدين كذا في المحيط * رجل اوصى بثلاث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في
بلد آخر قال ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقراء
وطنه ولو اوصى بان يتصدق بثلاث ماله على فقراء بلخ فالأفضل ان يصرف اليهم وان اعطى غيرهم
جاز وبلد التنزي وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يجوز في النوازل لو اوصى بان
يتصدق في عشرة ايام فتصدق في يوم جاز وفيه ايضا لو اوصى بان يعطي كل فقير درهما فاعطى
الوصي فقيرا نصف نذرهم ثم اعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقير النصف الاول ارجوان
لا يضمن كذا في الخلاصة * اوصى بان يطعم عنه عشرة مساكين عن كثارة تغدى الوصي عشرة
فما توا تغدى وتغشى غيرهم بلا ضمان عليه ولو قال اطعموا عني عشرة مساكين غدا وشاء ولم يسم
كثارة تغدى عشرة فماتوا تغشى عشرة سرام وقيل في النصل الاخير ان الوصي لا يضمن
استحسانا وتغدى عشرة سرام وتغشى ويغشى كذا في خزائن المفتين * رجل اوصى بان
يصرف ثلثمائة فتيز حنطة بعد وفاته على الفقراء فترق مائتي قفيز حنطة في حياة الموصي
قال ابو نصر رح بغرم الوصي ما فرق في حياة الموصي قال ويفترنها بعد وفاته بامر الحاكم
حتى يخرج

حتى يخرج عن الصمان وان فرق بعد وفاته بغير امر الحاكم لا يخرج عن الصمان قبل له فان فرق
بامر الورثة بعد وفاته نال ان كان فيهم صغير لا يجوز امرهم وان لم يكن جاز امرهم واذا افرق يخرج
عن الصمان فالرض ويصح امر الكبار في حصتهم ولا يصح في حصة الصغار كذا في فتاوى قاضيهان *
اوصى في مرضه قال اني كنت جامعاً اهلي في نهار رمضان فاسئلوا الفقهاء ما يجب علي
في الحكم فاعلموا ان كانت قيمة الرقبة تخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه اعتقت منه رقبة
واطعم عنه ايضا نصف صاع من حنطة وان كانت قيمة الرقبة لا تخرج من ثلث ماله وابى الورثة
الاجازة اطعم عنه ستين مسكينا لكل واحد مدان من حنطة ومدان لمسكين ان خرج ذلك من
ثلث ماله كذا في خزائن المفتين * اذا اوصى بان يشتري حنطة وخبزاً ويصدقته على المساكين
فعلى من يجب اجر الخمالين الذين يحملون الحنطة والخبز قالوا اذا لم يكن الميت اوصى
بحمل ذلك الى موضع ينبغي للموصي ان يستعين بمن يحمل بغير اجر يدفع اليه من ذلك على
وجه الصدقة وان كان الميت اوصى ان يحمل ذلك الى المساجد فلا جرة في مال الميت
اوصى الى رجل فامره ان يتصدق بثلث ماله فلو وضع لنفسه لم يجوز ولو دفع الى ابنه الكبير او الصغير
الذي يعتل النبط جاز وان لم يعتل لم يجوز وفي فتاوى عامل السلطان اوصى بان يعطي للفقراء
كذا من ماله قال ابو التماسم رح اذا علم انه من مال غيره لا يصل اخذه وان علم انه مختلط به
جاز اخذه وان لم يعلم جاز حتى يتبين انه مال غيره قال النقيب رح ان كان مختلطاً فني قول
ابي يوسف ومحمد رح وهو على ملك صاحبه لا يجوز اخذه فلا وجه الا الرد على صاحبه وفي
قول ابي حنيفة رح ملكه بالخلط فيجوز اخذه اذا كان في مال الميت وفاء بمقدار ما يرضاه
خصداؤه وفي الجامع اذا اوصى بثلث ماله للمساكين يتصدق منه كل سنة ثمانية دراهم او قال
اوصيت بان يتصدق من ثلثي كل سنة مائة درهم فالوصي يتصدق بجميع الثلث في السنة
الاولى ولا يوزع على السنة اوصى عند موته ان يعفي عن قاتله والقتل عمداً كان باطلاً
في تياس قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيهان * ومن اوصى بسدس ماله ثم بسدس
ماله في ذلك المجلس او في مجلس آخر فاشهد على واحد شاذين او لم يشهد فليس للموصي له
الاسدس المال بالاجماع الا اذا كانت الوصية اكثر او احدى الوصيتين اكثر من الاخرى
فحينئذ يدخل الاقل في الاكثر فيعطى بالاكثر وسقط حكم الباقي كذا في شرح الطحاوي *

سئل عن رجل اوصى بثلث ماله للفقراء فاعطى الوصي الاضياء وهو لا يعلم قال محمد ربح
 لا تجزئه والوصي للفقراء صامن في قولهم جميعا كلدا في التناثر خاتية * واذا كان رجل اوصى بثلث
 ماله الدين لرجل والاخر ثلث ماله العين والدين مائة اقتسما ثلث مائة العين نصيبين فان
 خرج من الدين خمسون ضم الى العين وكان ثلث جميع ذلك بينهما على خمسة اسهم ولو
 اوصى بثلث العين لرجل وبثلث العين والدين لآخر ولم يخرج من الدين شيء اقتسما ثلث
 العين نصيبين فان نعين من الديون خمسون درهما ضم ذلك الى العين فكان لصاحب الوصية
 ثلث ذلك خمسون درهما بينهما اثنان في قول اني يوسف ومحمد ربح الثلث لصاحب الوصية
 في العين والثلثان للآخر اما على قول اني حنيفة ربح الثلث بينهما على خمسة ابصار واذا كان
 لرجل مائة درهم عين ومائة درهم على اجنسي دين فوصى لرجل ثلث ماله فانه يأخذ بثلث
 العين كذا في الطهيريّة * وذكر في فتاوى الفضلي ان من اوصى بدين له على رجل ان يصرف
 الى وجوه البر فثلثت الوصية بالدين فان وهب بعض الدين لمديونه بعد ذلك تبطل الوصية بقدر
 ما وهب كانه رجع عن وصيته بذلك التدرج قال البقال في ربح دخل الحنطة في الدين قال هو يدخل
 في الوصية بالعين الدراهم والدنانير كذا في المحيط * في فتاوى اهل سمرقند اذا اوصى بمتاع بدنه
 يدخل تحت الوصية الفلوسة والحف واللحاف والدثار والعراش وفي السيران اسم المتاع في العادة
 يقع على ما يلبسه الناس ويبسطه فعلى هذا تدخل في الوصية بالمتاع الثياب والدراس والقمص
 والبسط والستر وهل يدخل فيه الاواني فقد اختلف المشائخ ربح فيه واثار محمد ربح في السير الى انه
 يدخل واذا اوصى بزرع سلاح الرجل قال البقال في فتاواه وادنى ما يكون من السلاح سيف
 وترس ورمح ونوس ولما اوصى له بذهب او فضة والتموصي سيف محلي بذهب او فضة كانت
 الحلية له وبهذا بظرا من لم يكن في زرع الحلية ضرر فاحش بنزع الحلية من السيف واعطى
 للموصى له وان كان في نزعها ضرر فاحش بظرا الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان كانت
 قيمة السيف اكثر من قيمة الورثة ان شاءوا اعطوا الموصى له قيمة الحلية مضمونا من حلاف جنسها
 وصار السيف مع الحلية له وان كانت قيمة الحلية اكثر من قيمة الموصى له ان شاء اعطى قيمة السيف
 واخذ السيف وان شاء تركه وان كانت قيمتهما على السواء كان الخيار للورثة ولو اوصى لرجل

بقزو للموصي جبة او ثياب حشوه من قز لا شيء له ولواوصى لرجل ثوب قزو للموصي جبة بطناتها
 ثوب قزو ظهراتها ثوب كان للموصي له ثوب قزو الآخر للورثة ولواوصى له ببجته حرير وله جبة
 ظهراتها حرير وبطناتها حرير دخلت تحت الوصية وان كانت الظهارة حريرا والبطانة غير حرير
 فكذلك الجواب وان كانت البطانة حريرا فلا شيء له ولواوصى بحلي يدخل تحت الوصية
 كلما ينطلق عليه اسم الحلي سواء كان منفضا بزمرد او باقوت اولم يكن ويكون جميع ذلك
 للموصي له ولواوصى له بذهب وله ثوب ديباج منسوج من ذهب فان كان الذهب سدي
 الثوب مثل الغزل فليس له منه شيء وان كان الذهب فيه شيء يرى كان ذلك للموصي له وما وراء
 ذلك للورثة فيما عدا الثوب ويقسم الثمن على قيمة الذهب وما سواه فما اصاب الذهب فهو للموصي له
 ولواوصى بحلي دخل تحتها الخاتم من الفضة فان كان من الخواتيم التي تستعملها النساء
 دون الرجال يدخل وان كان من الخواتيم التي يستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل
 يدخل فيه اللؤلؤ والياقوت والزمرد فان كان مركبا في شيء من الذهب او الفضة يدخل
 بالاتفاق وان لم يكن مركبا فعلى قول ابي حنيفة رح لا يدخل لانه ليس بحلي وعلى قولهما
 يدخل لانه حلي كذا في المحيط * الباب التاسع في الوصية وما يملكه لا ينبغي للرجل ان يقبل
 الوصية لانها امر خطير لما روي عن ابي يوسف رح انه قال الدخول في الوصية اول مرة غلط والثانية
 خيانة والثالثة سرقة كذا في فتاوى قاضيخان * الارضية ثلثة امين قادر على القيام بها اوصى اليه
 فانه يقررو ليس للقاضي عزله وامين عاجز والقاضي بضم اليه من يعينه وفاسق او كافر
 او عهده فيجب عزله واقامة غيره مقامه كذا في خزائن المنتين * رجل اوصى الى رجل
 في وجهه فقال الموصى اليه لا اقبل صح ردة ولا يكون وصيا فان قال الموصى اليه ما كان
 ظني بك ان لا تقبل وصيتي فقال الموصى اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا ولو سكنت في حبة
 الموصي فمات الموصي كان له الشئ ان شاء قبل وان شاء رد كذا في فتاوى قاضيخان * وان
 اوصى اليه وهو غائب فبلغ ذلك الموصي بعد الموت قتال لا اقبل ثم قل بعد ذلك قبلت فهو جائز
 ما لم يخرجه السلطان من الوصية قبل ان يقول قبلت كذا في السراج الوهاج * قال محمد رح
 في الجامع الصغير في رجل يوصي الى رجل فقبله في حبة الموصي والوصاية لازمة حتى لو اراد
 الخروج منها بعد موت الموصي ليس له ذلك وان ردة في حبة ان ردة في وجهه صح الرد وان ردة

في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في غير وجهه بغير علمه كذا في المحبط *
 اوصى الى رجل وجعله متى شاء ان يخرج منه فهو جاز ولان يخرج منها متى شاء وفي اي وقت شاء كذا
 في خزائنه المقتنين * ولو اوصى الى رجل فقال لا اقبل فسكت الموصى اليه ومات وقال الموصى اليه
 قبلت لا يصح قبوله ولو ان الوصي سكت ولم يتكلم في وجهه لا اقبل ثم قال في غيبته في حيوة الموصى
 او بعد موته بحضرة الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزا ويكون وصيا سواء كان ذلك بحضور القاضي
 او بغير حضرته ولو ان القاضي حين قال لا اقبل اخرجه ثم قال اقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة
 الموصى لا اقبل وصيته وبعث بذلك رسولا او كتابا الى الموصى قبل ان يبلغ الموصى ثم قال اقبل لا يصح
 قبوله ولو قبل الوصية في وجه الموصى فلما غاب الوصي قال الموصى اشهد وا اني اخرجه
 عن الوصية ذكر الحسن عن ابي حنيفة رح انه يصح اخراجه ولو ان الوصي رد الوصية حال
 غيبه الموصى فردة باطل عندنا ولو ان رجلا اوصى الى رجل ولم يعلم الوصي بذلك فباع الوصي
 شيئا بعد موت الموصى من تركه الموصى جاز ببيعة ويلزمه الوصية كذا في فتاوى قاضيهان * اوصى
 الى رجلين فقبل احدهما وسكت الآخر فقال التاويل للساكت بعدم موت الموصى اشترى للميت كذا
 فاشترى او قال نعم فهو قبول الوصية وكذا لو كان الساكت خادما للآخر غير انه جري عمل عنده فامره
 بشرى الكفن للميت فاشترى او قال نعم فهو قبول الوصية كذا في خزائنه المقتنين * قال الكرخي
 اذا قبل الوصي او تصرف بعد الموت واراد ان يخرج نفسه من الوصية لم يجز ذلك الا عند الحاكم
 وقد قالوا ان الوصي اذا التزم ثم حضر عند الحاكم فاخرج نفسه نظر الحاكم في حاله فان كان ما مونا
 نادرا على التصرف لم يخرج به وان صرف عجزه وكثرة اشتغاله يخرج به كذا في السراج الوهاج *
 قال اذا اوصى الرجل الى عبده او الى عبد غيره فهو على ثلاثة اوجه اما ان تكون الورثة كبارا
 كلهم او كانوا كبارا وصغارا او كانوا صغارا كلهم فان كانوا كبارا كلهم او كانوا صغارا وكبارا فالوصية باطلة
 هكذا ذكر محمد رح في الجامع الصغير وفي الاصل واراد بقوله انها باطلة سيطل حتى
 لو تصرف قبل الابطال في التركة بيعا او ما شبهه ينفذ تصرفه وتكون العهدة على الورثة وان كانت
 الورثة صغارا كلهم فان اوصى الى عبد غيره فالوصية باطلة وان اوصى الى عبد نفسه فالوصية
 جائزة في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح انها باطلة على التفسير الذي قلنا ونقول محمد رح
 مضطرب

مضطرب وذكر في بعض الروايات انه مع ابي حنيفة رح وفي بعضها مع ابي يوسف رح كذا في المحيط *
ولو اوصى الى مكاتبه جاز سواء كانت الورثة صغارا وكبارا فان ادعى وعشق مضى الامر
وان عجز صار حكمه حكم العبد ولو اوصى الى المستسعي جاز عندهما وعند ابي يوسف رح يجوز
ايضا كذا في السراج الوهاج * ولو اوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل ان
الوصية باطله قالوا عناه يخرج القاضي من الوصية وروى الحسن عن ابي حنيفة رح اذا اوصى الى
فاسق ينبغي للقاضي ان يخرج من الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي
ان يكون وصيا ولو ان القاضي انفذ الوصية فقتضى هذا الوصي دين الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل
ان يخرج القاضي كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرج حتى تاب واعلم تركه القاضي وصيا
على حاله كذا في فتاوى قاضيان * ولو لم يعلم القاضي ان له وصية فكتب وصيا آخر بمحض الوصي
فاراد الدخول في الوصية له ذلك وليس هذا الفعل اخراجه من الوصية كذا في الخلاصة *
ولو لم يعلم القاضي بان للميت وصيا والوصي غائب فاوصى الى رجل فالوصي هو وصي
الميت دون وصي القاضي كذا في محيط السرخسي * واذا اوصى مسلم الى حربي مستأمن
او غير مستأمن فهي باطلة معناه سيئ بطر لانه لو اوصى المسلم الى الذمي فان للقاضي ان يبطلها ويخرج
من الوصاية والذمي اذا اوصى الى الحربي فانه لا يجوز لان الذمي من الحربي بمنزلة المسلم
من الذمي والمسلم لو اوصى الى ذمي كانت الوصية باطلة واذا كان الحربي ممن يخاف
عنه على المال فان القاضي يخرج من الوصاية وينصب مكانه عدلا كافيا واذا اوصى الذمي
الى الذمي كان جائزا ولا يخرج القاضي من الوصاية فان دخل الحزبي دار الاسلام بامان
فاوصى الى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحيط * ولو اوصى مسلم الى حربي ثم اسلم الحربي
كان وصيا على حاله وكذا لو اوصى الى مرتد اسلم ولو اوصى الى عاقل فجن الموصى
اليه جنونا مطبقا قال ابو حنيفة رح ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل
القاضي حتى افاق الوصي كان وصيا على حاله ولو اوصى الى صبي او معنوة او مجنون
جنونا مطبقا لم يجوز افاق بعد ذلك او لم يبق ولو باع المرتد مال ابنه الصغير المسلم ثم اسلم
المرتد روى ابن رستم عن محمد رح انه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيان * واذا
اوصى الرجل الى المرأة او الى الاعمي فهو جائز وكذا اذا اوصى الى محدود في ذنف

فاذا اوصى الى صبي فالقاضي يخرج من الوصاية وجعل مكانه وصيا آخر هكذا ذكر الخصاص
 وحل بعد تصرفه قبل ان يخرج القاضي من الوصاية كما ينفذ تصرف الذمي وتصرف العبد
 اختلاف المشائخ رح فيه منهم من قال ينفذ ومنهم من قال لا ينفذ وهو الصحيح قال ولولم يخرج العبد
 والصبي والذمي القاضي من الوصية حتى يتق العبد وبلغ الصبي واسلم الذمي فالعبد والذمي
 بقيا وصيين ولا يخرجهما القاضي عن الوصاية فاما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رح
 لا يكون وصيا وقال ابو القاسم رح يكون وصيا وقول محمد رح يقول ابي يوسف رح وفي نوادر ابراهيم
 من محمد رح اذا اوصى الى رجل فقال ان مت انت فالوصي بعدك فلان فجن الاول جوابا
 مطابقا للقاضي يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذي جن فيكون الذي ساء الموصي وصيا وذكر
 ابن ساعدة من محمد رح في نوادره فيمن اوصى الى ابن صغيره قال يجعل القاضي له وصيا
 ويجوز امره ان يبلغ ابنه جعل وصيا واخرج الاول ان شاء ولا يكون خارجا خارج القاضي
 كذا في المحيط * ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضي غيره ولو شك
 البه الوصي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فان طهر عند القاضي عجزه اصلا استبدل به
 غيره ولو كان قادرا على التصرف امينا فيه فليس للقاضي ان يخرج له وكذا اذا شكت الورثة
 وبعضهم الوصي الى القاضي فانه لا ينبغي له ان يعزله حتى يبدوله منه خيانة فان علم منه خيانة
 دله كذا في الكافي * القاضي اذا اتهم الوصي قال ابو حنيفة رح يجعل القاضي معه غيره
 ولا يخرج له وقال ابو يوسف رح يخرج وهو الظاهر وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * وفي
 فتاوى النصلي وصي علمي وقف او في تركه ميت عجز عن القيام بامر الميث او الوقف فاقام
 الحاكم قريبا آخر ثم قال الوصي بعد ايام صرت قادرا على القيام بما فوض الي هل بعده الحاكم
 الى ما كان قال هو وصي علمي حاله لا يحتاج الى اعادة الحاكم كذا في المحيط * رجل اوصى الى
 رحلين قال ابو حنيفة ومحمد رح لا ينفرد احد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ تصرف احدهما
 الا باذن صاحبه الا في اشياء فان احدهما ينفر منها تجهيز الميث وتكفينه وقضاء دين الميث
 اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميث في العين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق
 النسمة ورد الودائع والمغضوب ولا ينفرد احدهما بقبض ودبغة الميث ولا يقبض الدين لان ذلك
 من باب الامانة وينفرد احد الوصيين بالتصوامة في حقوق الميث على الناس وعندهم ينفرد

بقبول الهبة للصغير ويقسمة ما يكال او يوزن وباجازة اليتيم بعمل وينفرد ايضا ببيع ما يخشى عليه التوى والتلف ولا يدخر كالقواكه ونحوها ولو اوصى الميت بان يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به احد الوصيين عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعند ابي يوسف رحم ينفرد وان عين الفقير ينفرد بذلك احدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بشئ للمساكين ولم يعين المساكين عندهما لا ينفرد احدهما بالتفديز وعند ابي يوسف رحم ينفرد وان عين المساكين ينفرد عند الكل هذا اذا اوصى اليهما جملة في كلام فان اوصى الى احدهما أولا ثم اوصى الى الآخر قال شمس الأئمة الحلواني رحمه اختلاف المشائخ فيه قال بعضهم ههنا ينفرد كل واحد منهما بالتصرف وقال بعضهم لا ينفرد احد الوصيين بالتصرف في قول ابي حنيفة ومحمد رحم على كل حال وبه اخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه كذا في فتاوى قاضيهان * ولو اوصى الى رجلين وقال كل واحد منهما وصي تام فلكل واحد منهما ان يتصرف وحده كذا في خزائن المتنين * رجل جعل رجلا وصيا في شيء بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر وصيا في نوع آخر بان قال جعلتك وصيا في قضاء ما علي من الدين وقال لا اخرج جعلتك وصيا في القيام بامر مالي او قال اوصيت الى فلان بتقاضي ديني ولم اوص اليه غير ذلك واوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في الانواع كلها عند ابي حنيفة وابي يوسف رحم كانه اوصى اليه او عند محمد رحم كل واحد منهما يكون وصيا فيما اوصى اليه كذا في فتاوى قاضيهان * قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنه الآخر وجعل احدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل الآخر وصيا في ماله الغائب فان كان شرط ان لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما اوصى الى الآخر يكون الامر على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك فحينئذ تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى على قول ابي حنيفة رحمه كذا في المحيط * ولو ان رجلا اوصى الى رجلين فمات احد الوصيين على قول ابي حنيفة ومحمد رحم لا تصرف السبي في ماله فيرفع الامر الى القاضي ان رأى القاضي ان يجعله وصيا وحده وينطاق له انصرف فعل وان رأى ان يضم اليه رجلا آخر مكان الميت فعل وعلى قول ابي يوسف رحمه ينفرد السبي منهما بالتصرف كما في حالة الحيوة وهذه ثلث مسائل احدها هذه والثانية: اذا اوصى الى رجلين فمات الرجل فتقبل احدهما الوصية ولم يقبل الآخر او مات احدهما قبل

موت الموصي وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد رحم لا يتعذر التنازل بالتصرف وعند أبي يوسف
 رحم يبرءوا والثالث إذا وصى إلى رجلين متفق أحدهما كان القاضي بالخيار إن شاء أطلق التصرف
 للثاني وإن شاء ضم إليه وصيا آخر واستبدل العاسق ثم العدل لا يتصرف وحده عند أبي حنيفة
 ومحمد رحم وعند أبي يوسف رحم له أن يتصرف كذا في فتاوى فاضلهم * مات رجل في سفر
 مع قوم قال استحسن أن يبيعوا متاعه وثيابه ولا يبيعوا رفيقه ولا يبعثوه على الرقيق مال الميت
 لكن إن كان معهم طعام لمولاه أو كان يأخذ دراهمه كان هو الذي يأكل من غير أن يدفعه إليه
 وكذلك الدراهم يأخذها هو يفتقها على نفسه كذا في محيط السرخسي * رجل مات وله ديون
 على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالاً وورثة فأقام رجل شاهدين أن الميت أوصى إليه وإلى
 فلان الغائب فإن القاضي يقبل بينة هذا الرجل لأنه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب
 فيسبب خضعتان الغائب وصار وصيين ولا يكون لهذا الحاصر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحم
 مالم يحصر الغائب إلا في الأشياء التي يتعذر بها أحد الوصيين فإن حصر الغائب بعد ذلك إن صدق
 الحاصر وأدعى أنه أوصى إليهما لا يكلف إعادة البينة وكانا وصيين جديعين وعند أبي يوسف رحم
 لا يكون الغائب الذي حصر وصيا مالم يعد البينة وإن حضر الغائب وحده إن كان وصيا كان
 القاضي بالخيار إن شاء جعل الأول وصيا وحده وإن شاء ضم إلى الأول رجلاً آخر رجل أوصى
 إلى رجلين ليس لأحدهما أن يشتري من صاحبه شيئاً من مال اليتيم وكذا لو كانا وصيين ليتيمين
 لا يشتري أحدهما من صاحبه شيئاً من مال اليتيم الآخر رجل مات وأوصى إلى رجلين فجاء
 رجل وأدعى دية على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي
 لاقتل شهادتهما وبصيان ما دفعا إلى المدعي لغرماء الميت ولو شهدا له أولاً ثم أمرهما القاضي
 بنصاء الدين نصيباً دية لا يلزمهما الصمان وكذا لو شهدا لورثان على الميت بدين جارت شهادتهما
 قبل الدفع ولا تقتل بعد الدفع وصي الميت إذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد
 وإن قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان صامناً لغرماء الميت وإن قضى بأمر القاضي
 دين البعض لا يصون والغريم الآخر يشارك الأول فيما قبض رجل أوصى إلى رجلين فمات
 أحد الوصيين وأوصى إلى صاحبه جاز ويكون لصاحبه أن يتصرف لأن أحدهما بالتصرف

بأن صاحبته في حيرتهما جاز فكذا بعد الموت وروي انه لا يجوز الصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيخان * الوصي اذا حضره الموت فله ان يوصي الى غيره مع ان الموضي لم يفوض اليه الا بصاء كذا في الذخيرة * رجل اوصى فمات وفي يده ودائع الانسان فقبض احد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير امر صاحبه او قبض بعض الورثة بغير امر الوصيين او بدون امر بقية الورثة فهلك المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض احد الوصيين تركه الميت فصاعت في يده لا يضمن شيئا ولو قبض احد الورثة يضمن حصته اصحابه من الميراث الا ان يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحسانا ولو كان على الميت دين محيط وله عند الانسان ودية فدفع المستودع الوديعة الى وارث الميت فصاعت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هذا كاخذ المال من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان الوصيين لا يملكان الاخذ من المودع والغاصب الا ان في الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة فلقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع وصيانا استأجر احدهما حاملين يحمل الجنازة الى المقبرة والآخر حاضر ساكت او استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكتان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت اوصى بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنازة ففعل ذلك احد الوصيين قال الفقيه ابو بكر رح لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للآخر الامتناع منه وان لم تكن الحنطة في التركة فاشترى احد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة من المعطي قال الفقيه ابو بكر اخذ في هذا يقول ابي حنيفة ومحمد رح وذكر المناطفي اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك احد الوصيين الى اليتيم جاز وان لم يكن ذلك في التركة فاشترى احد الوصيين والآخر حاضر لا يشتري احد الا بامر الآخر ولو ان ميتا وصى الى رجلين وقد كان باع عبدا فوجد المشتري بالعبد عيبا فرده على الوصيين كان لاحدهما ان يرد الثمن وليس لاحدهما قبض المبيع من المشتري ولا احد الوصيين ان يودع ما صار في يده من تركه الميت ولو ان الميت اوصى بشراء عبدا وبالا عتاق فاحد الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعد ما اشترى كان لاحدهما ان يعتق رجلا اوصى الى رجلين فقال لهما ضعائلك مالي حيث شئتما او لمن شئتما ثم مات احد الوصيين قال ابن مقاتل بطلت الوصية ويعود الثلث الى ورثة الميت ولو قال جعلت ثلث مالي للمساكين

وقال لهما ذلك ثم مات احد الوصيين قال يجعل القاضي وصيا آخر وان شاء قال للباقي مهتما
انتم انت وحدك وفي قول ابي يوسف رح الآخر للباقي منهما ان يتصدق وحده جدارين داري
الصغيرين لهما عليه جمولة يخاف عليه السقوط وكل صغير وصي فطلب احد الوصيين مرمة
الجدار واسبى الآخر قال الشيخ الامام ابو بكر يعث القاضي امينا حتى ينظر فيه ان علم ان في
تركه ضررا عليهما اجبر الآتي ان يني مع صاحبه رحل اوصى الى رجلين ان يشترى له من ثلث
ماله عبدا بكذا درهمين ولا احد الوصيين عبد قيمته اكثر مما سمى المبت الموصي فاراد الوصي
الآخر ان يشتري هذا العبد بما سمى الموصي قال ابو القاسم ان كان الموصي فوض الامر الى
كل واحد منهما جاز شرا هذا الوصي من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد عبده من
اجنبى وسلمه اليه ثم يشتريان جميعا للمبت فهذا اصوب كذا في فتاوى قاضيان * اوصى الى
رجل ان يضع ثلث مالي حيث احب ان يجعله جاز ان يجعله في نفسه وكذلك لو نص على
الوضع عند نفسه صح ولو قال اعط من ثلث لا يعطي نفسه لان الاعطاء لا يتحقق الا باخذ احد وهذا
لا يتحقق من الواحد كذا في محيط السرخسي * ولو ان رجلا اوصى الى رجل فقال له اعمل
بعلم فلان كان له ان يعمل بغير علم فلان ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم
فلان والفتوى على هذا ولو اوصى الى رجل فقال له اعمل برأي فلان او قال لا تعمل الا برأي
فلان ففي الاول الوصي هو المخاطب وفي الثاني هما وصيان على المختار كذا في خزائن المفتين *
قال ابو نصران قال اعمل فيه بامر فلان فهو الوصي خاصة وان قال لا تعمل الا بامر فلان فهما وصيان
وهو اشبه بقول اصحابنا رح كذا في المحيط * رحل اوصى الى وارثه جاز ان مات الوصي بعد موت
مورثه واوصى الى رجل آخر ان قال هذا الوارث الذي اوصى اليه جعلتك وصيا في مالي وفي مال المبت
الاول الذي انا وصيه فان الوصي الثاني يكون وصيا في تركتين جميعا ولو ان هذا الوارث الذي هو وصي
قال للثاني اوصيت اليك ولم يزد على هذا كان الثاني وصيا في التركتين عندنا ولو قال هذا الوارث
لثاني اوصيت اليك في التركتين عن ابي حنيفة رح انه وصي في التركتين جميعا وقال صاحباه هو
وصي في تركة المبت الثاني خاصة كذا في فتاوى قاضيان * الرجل اذا اوصى الى رجل ثم ان
رحلا آخر اوصى الى الموصي ثم مات الموصي الثاني صار الموصي الاول وصيا ثم اذا مات الموصي
الاول ولم يوص بالوصية الثانية فوصيه يكون وصيا لهما جميعا كذا في شرح الطحاوي * خاطب

جماعة فقال لهم افعلوا كذا بعد موتي ان قبلوا يصير كلهم اوصياء وان سكتوا حتى مات الموصي
ثم قبل بعضهم فان كان القابل اثنين او اكثر صاروا وصيين او اوصياء ويجوز لهما ولهم تنفيذ الوصية
وان كان واحدا صار وصيا ايضا غير انه لا يجوز له تنفيذ الوصية ما لم يرجع امره الى الحاكم
فيقيم معه آخر ويطلق له التصرف بنفسه ز جل اوصى الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصي
اولى باسماك المال ولا يكون المشرف وصيا وان كان مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه
كذا في خزائن المفتين * و اذا اختلف الوصيان في المال ضد من يكون فان كان المال قابلا للقسمة
فانهما يقسمان ويكون عند كل واحد منهما نصفه وان لم يكن المال قابلا للقسمة تهايا وان احبا
استودعا رجلا وان احبا ان يكون المال كله عند احدهما جاز وان كان وصيان لليتامى فقاوم
احدهما لم يجز في قول ابي حنيفة ومحمد رح الا ان يكونا حاضرين او كان احدهما غائبا الا
ان الحاضر قاسم باذنه وعند ابي يوسف رح يجوز ولو باع احدا الوصيين شيئا من مال الصغير
لم يجز عند ابي حنيفة ومحمد رح الا ان يكونا حاضرين او كان احدهما غائبا وفعل الحاضر باذن
الغائب وعند ابي يوسف رح يجوز كيف ما كان هكذا القسمة و اذا اوصت المرأة الى ايها وزوجها
بوصايا من عتق وصلة وغير ذلك وتركت ضيعة وثيابا وحلياء خلفت ابنتين رضيعتين فقال الزوج
انا انفذ وصيتهما من خالص مالي ولا ابيع الثياب والحلي ان انفذ الزوج هذه الوصايا باذن الوصي
الاخر وهو الاب فبا كانت من صلات ووصايا يحتاج فيها الى شراء شيء وقد فعله علي ان يرجع به
في التركة كان ذلك دينيا في التركة وان فعل ذلك علي ان لا يرجع لم يجز عن الوصية وما احتج
اليه من الصدقة من غير شرع فلا تجري فيه الوصية بوجه من الوجوه فان احب الزوج ان يبقى
هذه الاعيان لاولاده وينفذ الوصية من مال نفسه يهب من الصغار ما لا ثم يبيع الوصيان مقدار
الوصية من رجل ويشترى الاب للصغار ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك الثمن او اكثر ثم
ينفذ ذلك المال الى البائع ويقبض الوصيان من ثمن الضيعة فينفذ ان به الوصية كذا في المحيط *
و وصي باع عقار البتضي بشئ من الميث وفي يده من المال ما بقي لقضاء الدين جاز هذا البيع
كذا في خزائن المفتين * قال محمد رح وصي الاب يقاسم مال الصغير اي شيء كان منقولاً
او عقاراً بغبن يسير ولا يملكه بغبن فاحش والاصل في جنس هذه المسائل ان من ملك بيع شيء
ملك قسمته كذا في المحيط * ويجوز للوصي ان يقاسم الموصي له فيما سوى العقار ويملك

للصغار وإن كان بعض الورثة كبيراً غائباً ولو قاسم الوصي الورثة وفي التركة وصية لانسان والموصى له
غائب لا يجوز قسمة الوصي على الموصى له الغائب ويكون للموصى له ان يشارك
الورثة ولو كانت الورثة كلهم صغاراً فقام الوصي الموصى له فاعطاه الثلث وامسك الثلثين
للورثة جاز حتى لو هلكت في يد الوصي ما في يد الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له
بشيء كذا في فتاوى قاضيان * واذا نصب القاضي وصياً لليتيم في كل شيء فقام عليه في العتار
والعروض جاز هذا اذا جعلها القاضي وصياً في كل شيء فاما اذا جعله وصياً في النفقة او في حنط
شيء بعينه لم تجز قسمته واذا قام الوصي الموصى له بالثلث على الورثة وهم صغار فدفع الثلث
اليهم واخذ الثلثين للورثة صح حتى لو هلكت نصيب الورثة في يد الوصي لم يكن على الوصي
الضمان ولو كانت الورثة كلهم كباراً او كان بعضهم كباراً وهم حضور فقسمة الوصي مع الموصى له
على الوارث الكبير باطله في العقار وفي المنقول جميعاً فان هلكت نصيب الوارث الكبير في يد الوصي
فلا ضمان على الوصي ولكن يرجعون على الموصى له فأخذون منه ثلثي ما اخذوا ان كان
ما اخذه قائماً في يده وان هلكت ما اخذه الموصى له يجب ان يكون الوارث الكبير بالخيار ان شاء
ضمن الوصي حصته وان شاء ضمن الموصى له وان كانت الورثة كباراً وهم غيب فقام الوصي
الموصى له على الورثة فقسمة في العقار باطله وذكر في اختلاف زفر و يعقوب رح في هذه الصورة
خلافاً فقال على قول ابي حنيفة وزفر رح لا تجوز القسمة وعلى قول ابي يوسف رح تجوز
واما في المنقول تجوز قسمته مع الموصى له على الورثة فاما قسمة الوصي مع الورثة على الموصى له
والورثة كبار حضوراً والموصى له غائب فالقسمة باطله والعقار والمنقول في ذلك على السواء وذكر
في اختلاف زفر و يعقوب رح في هذه المسئلة اختلافاً فقال على قول ابي حنيفة وزفر رح لا تجوز القسمة
وعلى قول ابي يوسف رح تجوز فان هلكت حصة الموصى له في يد الوصي وبقي نصيب الورثة
كان للموصى له ان يأخذ ثلث ما بقي في يد الورثة وان هلكت حصة الورثة في يدهم وهلك حصة
الموصى له في يد الوصي ايضاً فاما هلكت في يد الوصي من حصة الموصى له فالوصي لا يضمن
من ذلك وما هلكت في يد الورثة من حصة الموصى له فهو بالخيار ان شاء ضمن الوصي ذلك
وان شاء ضمن الوارث كذا في المحيط * ومن اوصى بثلث الف درهم فدفعها الورثة الى القاضي

فتقسم الوصى له غائب وصيت قسمته حتى لو هلك المتبوض ثم حضر الغائب لم يكن على الورثة سبيل كذا في الكافي * وصي صنده البان لتيمين فادركا فدفع الى احدهما الف الف وصاحب الاخرى حاضر وحصد القابض القبض منه يغرم الوصي خمسمائة بينهما ولو كان غائبا تجوز قسمته عليه فلا يضمن بدفع نصيب احدهما اليه ولو كان القابض مقر له اكان الآخر ان يأخذ منه خمسمائة وان شاء ضمن الوصي ورجع بها الوصي وصي للتيمين قال لهما بعد ما كبرا قد دفعت اليكما الف فصدتة احدهما وكذبه الآخر يرجع المنكر على اخيه بما تئين وخمسين درهما وان انكرا لم يكن لهما على الوصي شيء ولو قال الوصي دفعت الى كل واحد منكما خمسمائة على حدة وصدته احدهما وكذبه الآخر يرجع المكذب على الوصي بمائتين وخمسين درهما ولو كانا غائبين جازت القسمة عليهما رجل مات وترك ابنين صغيرين فلما ادركا طلبا ميراثهما فقال الوصي جمع تركه ايكم الف وقد انققت على كل واحد منكما خمسمائة فصدته احدهما وكذبه الآخر يرجع المكذب على المصدق بمائتين وخمسين ولا يرجع على الوصي في ذلك عند زفرح وهورواية عن ابي حنيفة ربح وفي رواية بن ابي مالك عن ابي يوسف رح انه يرجع كذا في صحيح السرخسي * وصي الام يقاسم لولدها الصغير منقولته التي ورثها من الام اذ لم يكن للصغير اب ولا وصي الاب اما اذ اكان له احدهما لا يقاسم هو ولا يملك قسمة عقاراته على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام العقار والمنقول في ذلك على السواء وما عرفت من الجواب في وصي الام فهو الجواب في وصي الاخ والعلم ولو كان الوصي قسم بين الورثة وعزل نصيب كل انسان فهذا على خمسة اوجه الاول ان تكون الورثة صغارا كلهم ليس فيهم كبير وفي هذا الوجه لا تجوز قسمته أصلا وهذا بخلاف الاب اذ اقسام مال اولاده الصغار وليس فيهم كبير فانه يجوز قالوا والحيلة للوصي في ذلك اذ اكان الصغير اثنين ان يبيع الوصي حصة احد الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز حق احدهما من الآخر وحيلة اخرى ان يبيع نصيبهما من رجل ثم اشتري من المشتري حصة كل واحد منهما من الثاني ان تكون الورثة كبارا كلهم بعضهم حضور وبعضهم غيب فتناسم الحضور واقرز نصيبهم فان القسمة جائزة ومراعاة ان كانت التركة عروضاً وما في العقار فليس تجوز قسمته عليهم الثالث ان تكون الورثة صغارا وكبارا والكبار غيب فانه لا تجوز قسمته الرابع اذ اكانوا صغارا وكبارا فعزل نصيب

الكاروهم حصور بدفعه اليهم وعزل صيب الصغار حمله ولم يعز صيب كل واحد من الصغار
 حار الحما من اذا عزل صيب كل واحد من الصغار والكارو قسم من الكل فان السمة في الكل
 ماسدة واما اذا دفع الى الكار نصيبهم وامسك حصه الصغار حمله ثم قسم حصه الصغار فيما بينهم
 فان السمة من الكار والصغار صحيحة واداك من بعض الورثة صغارا والعص كاز واحد الكار
 وصي الصغار وارادوا منه القسمة حكى عن الشيخ الامام الراهداني حصص الكبار الوصي
 يتسم من الكار ويعزل نصيب الصغار ويحل نصيبه مع نصيب الصغار ثم يبيع نصيبه من الاحصى
 ثم يتسم بين الاحصى المشتري ومن الصغار ثم يشتري نصيبه من الاحصى المشتري فينتحق
 السمة بين الكل من هذا الوجه كذا في المحيط * وصي الاب اذ انا ع شيئا من تركته الاب فهو
 علي وحس احد هبا ان لا يكون على الميت دس ولا وصي هو نصيبه والثاني ان يكون على
 الميت دين او وصي نوصبه ففي الوجه الاول قال في الكتاب للوصي ان يبيع كل شيء من
 الركبة من المتاع والعروض والعار اذا كانت الورثة صغارا اما بيع ماسوى العتار يحتاج الي
 الحط وعسى يكون حط التمس ايسر بيع العتار ايضا في جواب الكتاب قال شمس الاثمة
 الحارائي رح ما قال في الكتاب قول السلف كذا في فتاوى قاصحان * وجواب المتأخر ان ابا
 يجوز بيع عتار الصغار اذا كان على الميت دين لا ولاء له الا من دس العتار او يكون للصغير حاجة
 الي دس العتار او يربح المشتري في شرائه يصعق القيمة وعابه السنوي كذا في الكافي * او يكون
 في التركة وصية مرسلة يحتاج في تسديدها الي دس العتار او يكون بيع العتار حبرا لليتيم فان كان
 حرا حها ومؤنها يربو ملكي علانها او كان العتار حاربونا او دارا ليريد ان ينص ويندعي الي التراب
 فان وقعت الحاجة للصغير الي اداء حرا حها فان كان في التركة مع العتار عروض يبيع ماسوى
 العتار فان كانت الحاجة لا تدفع بها ماسوى العتار حيث تدفع العتار مثل النسيئة او بعض يسير ولا يحوز
 بيع الوصي بعض ما حش لا يتعاس الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئا لليتيم لا يحوز
 شراؤه بعض ما حش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا وان كان الكل كاراوهم حصورا لا يجوز
 بيع الوصي شيئا من التركة الا ما رهم فان كان الكار عيبا لا يحوز بيع الوصي العتار ويحوز بيع ماسوى
 العتار ويحوز حارة الكل لان الوصي يملك حط مال الغائب وبيع العروض يكون من الحط
 اما العتار محفوطة بنفسها الا ان يكون العتار يهلك لولم يبع فحينئذ يصير العتار بمنزلة العروض وان كانت

الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب والباقي حضور فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب مما سوى
العقار لاجل الحفظ عند الكل فاذا اجاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر
ايضا في قول ابي حنيفة رح وعند صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة
دين كذا في فتاوى قاضيهان * وان كان على المبت دين ان كان محيطا بالتركة بيع كل التركة
بالاجماع وان لم يكن محيطا بيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين بيع عنده خلا فالحما كذا في الكافي *
ولو كان في التركة وصية مرسله فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية عند الكل واذا ملك
بيع البعض يملك بيع الباقي عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد
والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عروض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير
عند الكل ويملك بيع الباقي في قول ابي حنيفة رح فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز
بيعه في نصيب الكبار والاصل عند ابي حنيفة رح اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له
ولاية بيع الكل ووصي الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب
وصي وصي الجد بمنزلة وصي الجد ووصي القاضي يكون بمنزلة وصي القاضي اذا كان
عاما واما وصي الام ووصي الاخ اذا ماتت الام وترك ابنا صغيرا ووصت الى رجل او مات
الرجل وترك اخا صغيرا ووصى الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركة هذا
المبت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير الا الطعام والكسوة
لان ذلك من جملة هذا الصغير كذا في فتاوى قاضيهان * وصي الام لا يملك على الصغير
بيع ما ورثه الصغير من الاب العقار والمنقول المشغول بالدين والخالي من الدين على السواء
وما كان مورا للصغير من جهة الام ان كان خاليا عن الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار
وان كانت التركة مشغولة بالدين او بالوصية ان كان الدين مستغرا فله ان يبيع الكل ودخل بيع
العقار تحت ولايته وان لم يكن الدين مستغرا يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين
فعلى الاختلاف الذي من قبل هذا وكل جواب عرفته في وصي الام فهو الجواب في وصي الاخ
والعم وان كانت الورثة كبارا كلهم فان كانوا حضورا وكانت التركة خالية عن الدين فوصي الام
لا يبيع شيئا من تركتها وان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الام نظير الجواب
في وصي الاب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وان كانت الورثة صغارا وكبارا والكبار غيب

فان كانت التركة خالية عن الدين فوصي الام ببيع المنقول من تركة الام حصّة الصغار والكبار جميعا ولا يبيع العقار من تركتها حصّة الكبار والصغار في ذلك على السواء فان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الام نظير الجواب في وصي الاب وان كان الكبار حضورا والتركّة خالية عن الدين فانه يبيع حصّة الصغار من المنقول من تركتها وهل يبيع حصّة الكبار من المنقول فالمسئلة على الخلاف فلا يبيع العقار اصلا وان كانت التركة مشغولة بالوصية او بالدين ان كانت مستغرقة فانه يبيع العقار والمنقول جميعا وان كانت غير مستغرقة يبيع المنقول جميعا ويبيع العقار بقدر الدين اجبا ما وفيما زاد على قدر الدين اختلاف المشائخ راجح كذا في المحبّط * الاصل ان ولاية الوصي تقتدر بتدوير ولاية الوصي وان ولاية المحبّط تبع لولاية التصرف امة بين رجلين وادت ولدا مادام عيا معا ونبت نسبه منهما فاعتقت الامة وماتت وترك مال او وصت الى رجل فالولاية على ولدها وماله لا بونه دون وصيها لان وصي الام كلام وليس لها ولاية التصرف فكذا لو وصيها وليس له ولاية الحفظ ايضا لانها تبع لولاية التصرف حتى لو غاب الوالدن يظهر ولاية الحفظ لو وصي الام فيملك بيع العروض لانه من المحبّط كذا في الكافي * ولكن انما ثبت له الولاية فيما ورثه الصغير من الام وفيما كان للصغير قبل موت الام لا في مال يحدث للصغير بعد ذلك وكما ثبت له ولاية الحفظ ثبت له ولاية كل تصرف هو من باب الحفظ نحو بيع المنقول وبيع ما ينسار عليه العساة وان غاب احد الوالدين والاخر حاضر فكذلك الجواب عند ابي حنيفة ومحمد راجح ولو مات احد الوالدين بعد موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير او وصى الى رجل والوالد الآخر حاضر فالميراث كله للصغير وولاية التصرف في الترتين للاب الثاني لا لوصي الوالد الميت ولا لوصي الام قال ولا يضم الناقصي الى الوالد الثاني وصيا لا يتصرف معه وان كان الوالد الثاني غائبا كان لوصي الام جنّط ما تركته الام وما كان من باب الحفظ وكان لوصي الوالد الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وما كان من باب الحفظ وان مات الوالد الثاني بعد ذلك او وصى الى رجل فوصيه يكون اولي من وصي الاب الذي مات أولا ومن وصي الام فان كان للاب الذي مات أولا اب هو جد هذا الغلام وباقي المسئلة لتحالها فوصي الاب الذي مات آخر اولي بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذي مات آخر اب هو جد هذا الغلام

هذا الغلام كان وصيه ابي من ابيه وان مات وصي الاب الذي مات آخر او وصي الى غيره وباقى
المسئلة بحالها فوصيه اولى ممن سميناه وان مات وصي الاب الذي مات آخر ولم يوص الى
احد وكان الاب الذي مات آخر لم يوص الى احد وقد ترك الاب الذي مات اولاً اباً جده هذا الغلام
وصيافان اب الذي مات اولاً الى من وصيه فان كان مات الوالدان احدهما قبل الآخر ولكل واحد
منهما اب واوصى كل واحد منهما الى رجل ان لم يعرف الذي مات اولاً من الذي مات آخر
فولاية التصرف في المال للوصيين جملة لانه لم يعرف الذي مات اولاً من الذي مات آخر يجعل كأنهما
ماتاهما ولم ماتا معاً كان ولاية التصرف في المال للوصيين وان عرف الذي مات اولاً من الذي مات آخر
فولاية التصرف في المال لوصي الذي مات آخر وان مات هذا الوصي ولم يوص الى احد ومات الاب
الذي عرف موته آخر ولم يوص الى احد وباقى المسئلة بحالها فولاية التصرف في المال للجدين
لاينفرد احد هما كذا في المحيط * واذا مات الرجل وترك اولاداً صغاراً واباً ولم يوص الى احد كان
الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها اي تصرف كان فان كان على الميت دين
كثير فان الاب وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير
المراهق الذي يعقل البيع والشراء فتصرف الابن تصرفاً ورعيته الديون ثم مات هذا الابن
وترك اباً فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين وصي الميت اذا باع التركة لقضاء
الدين والدين غير محيط جاز بيعه عند ابي حنيفة رح ولا يجوز عند صاحبيه وان لم يكن في التركة
دين ولكن في الورثة صغيراً باع القاضي كل التركة نفذ بيعه في قول ابي حنيفة رح فرق ابو حنيفة رح
بين الوصي واب الميت لوصي الميت ان يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية واماب الميت
وهو جد اولاده الصغار له ان يبيع التركة على الاولاد الصغار لولده وليس له ان يبيع التركة على الاولاد
الصغار لولده لقضاء الدين على الميت قال شمس الاثمة الحلواني رح هذه فائدة تحفظ من الخصاص
وأما متهم رح اقام الجدم مقام الاب قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصياً واباً كان الوصي
اولى من الاب فان لم يكن له وصي فالاب اولى ثم وثم الى ان قال فوصي الجد ثم وصي القاضي
قال شمس الاثمة الحلواني رح يقول الخصاص يفتي صغير ورث مالا وله اب مسرف مبدر مستحق
للسجور فعلى قول من يجوز السجور لا تثبت الولاية في المال للاب ذكر شمس الاثمة الحلواني رح
في شرح ادب القاضي اذا نصب القاضي وصياً لليتيم الذي للاب له كان وصي القاضي بمنزلة

وصي الاب اذا جعله القاضي وصيا له في انواع كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب فانه لا يقبل التخصيص اذا الوصى الى رجل في نوع كان وصيا في الانوع كلها كذا في فتاوى قاضيان * واذا باع الوصي شيئا من تركته الميت بالنسيئة فان كان ذلك ضررا على اليتيم بان يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل لا يجوز وان لم يكن ضررا على اليتيم بان كان لا يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل يجوز وعلى هذا قال مشايخنا ارح اذا استباع رجل شيئا من مال اليتيم بالف والآخر بالف ومائة والاول املئ ينبغي للوصي ان يبيعه من الاول الذي لا يخشى عليه الجحود والمنع عند الطلب وكذلك اذا كان لليتيم دار أراد رجل ان يستأجرها كل شهر ثمانية والآخر عشرة والذي يستأجرها بشانية املئ ينبغي ان يؤاخر منه وعلى هذا متولى الاوقاف وجميع اماناء الاوقاف كذا في الدخيرة * وصي باع فبيعة لليتيم من مفلس يعلم انه لا يقدر على اداء الثمن قال ابو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري بثلاثة ايام فان اوفى بالثمن والا ينتقض البيع قال رضي الله عنه وينبغي ان لا يجوز بيع القاضي اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء الثمن لان بيع الوصي ممن هذا حاله يكون استهلاكا الا انه ادعى الثمن قبل ان يقضي بطلان البيع الا ان يصح هذا البيع لان القاضي نصب ناظر اخصوصا للصغار وتام النظر فيما قلنا وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه اكثر مما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر والامانة ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة انه باع بقيته وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد وان كان في المزايدة يشتري باكثر وفي التسوق باقل لا ينتقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رحلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد بن ابي املئ قولهما قول الواحد يكفي كما في التركة ونحوها وعلى هذا قيم الوقف اذا آجر مستغل الوقف ثم جاء آخر ويزيد في الاجر كذا في فتاوى قاضيان * وصي باع تركته الميت لانتفاذ الوصية فجدد المشتري البيع فربعه الى القاضي وحلقه فحلف والوصي يعلم انه كاذب فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينكما فيجوز مثل هذا الفسخ وان كان بالمخاطرة وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي لو غرم على ترك الخصومة بعده فجدد المشتري البيع صار ذلك منهذبه منلة الا فانه فيلزم المبيع الوصي كما لو تقايل لاحقية وان افسخ القاضي بيعه مالا يلزم بل يرجع ذلك الى

ملك الميت كذا في التناوي الكبرى * وفي فتاوى ابي الليث رح رجل مات وقد كان اوصى بثلاث ماله وخلف صنوفاً من العقارات والوصي يبيع صنفاً للوصية فللوارث ان يرضى الا ان يبيع من كل شيء الثالث ما يمكن بيع الثلث ومثل ابو بكر الاسكاف رح عن امرأة اوصت ان يباع ضياعها ويصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم انها ماتت وخلفت ورثة كباراً فاراد الوصي بيع جميع الضيعة وابي الورثة الا مقدار الوصية قال ان كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثة وعلى اهل الوصية الضرر فللوصي ان يبيع الكل والا فلا يبيع الا بمقدار الوصية وكان ابو نصر الدبوسي رح يفتي ضد دخول الضرر بقول ابي حنيفة رح وعند عدم الضرر يقولها كذا في الذخيرة * قال وللوصي ان يتجر بمال اليتيم كذا في المبسوط * ولا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه بمال اليتيم او الميت فان فعل وربح يضمن رأس المال ويتصدق بالربح في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في فتاوى قاضيخان * للوصي ان يدفع مال الصغير مضاربة وان يشارك به غيره وان يضعه كذا في المحيط * وصي آجر بعض التركة اجارة طويلة ليقضي به دين الميت لا يجوز مديون مات وارصى فغاب الوصي فعند بعض الورثة وباع تركته وقضى دينه فانفذ وصاياه فالباع فاسد الا ان يكون بامر القاضي هذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فان لم تكن مستغرقة نفذ تصرف الوارث في حصته الا ان يكون المبيع بينا معيناً من الدار وارث كبير باع شيئاً من تركة الميت او من عقارة وقد بقي عليه دين وصايا فاراد الوصي ان يرد بيعه ان كان في يد الوصي شيء غير ذلك ليستطيع ان يبيعه وينفذ منه الوصايا ويقضى الدين لا يرد الباع ماتت عن زوج وبنت واخ فاوصت الى الاخ فقبل وصيتها ثم قبل ان ينفذ وصيتها ويقضى دينها اشترى نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع بمقدار نصيبه والمشتري عرف ذلك ان انفذ الوصايا قبل ان يختصموا جاز الباع وان لم ينفذ حتى اخصموا الى القاضي ابطال بيعه وبدأ بمديون الميت ووصايا ثم الميراث كذا في خزائنه المفتين * مديون اوصى بوصايا يخرج من ثلثه بعد قضاء دينه وخلف داراً ولا يقدر الوصي على انفاذ وصاياه وقضاء ديونه التي عليه الا من ثمن الدار والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان الدين يأتي على جميع الدار وعلى عامتها بحيث لا يبقى منها الا شيء يسير فله ان يبيعه الا بسعة الا ذلك ان علم ان الدين يبقى على الميت طويلاً ان لم يبع واهل الوصايا شركاء الوارث الوصي اذا اراد ان يقرض مال اليتيم من غيره فليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في المحيط * فان اقترض كان ضامناً والقاضي

لا يملك الاقراض واختلف المشائخ راجع في الالب الاختلاف الروايات عند ابي حنيفة راجع والصحيح
 ان الالب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو رهن الوصي او الالب مال اليتيم بدين نفسه في النسيان
 لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الالب ذلك
 جاز وصي احتال بمال اليتيم ان كان الثاني املئى من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز كذا
 في فتاوى فاصيخان * الوصي اذا باع مال اليتيم بدين نفسه من رب الدين بشئ ما عليه من الدين
 بعلئ قول ابي حنيفة ومحمد راجع ويجوز ويصير الثمن قصاصا بدينه ويصير هو ضامن للصغير كذا
 في المحيط * واذا رهن مال اليتيم بدين استدان به عليه وقبضه المرتهن ثم ان الوصي استعاره من المرتهن
 بحاجة اليتيم فصاع في يد الوصي هلك من مال اليتيم وذو اليتيم على اليتيم بحاله يطالب به
 الوصي وان كان الوصي قد غصب الرهن من المرتهن واستعمله في حاجة الصغير وذلك في يده
 ضمن الوصي قيمته لحق المرتهن لا لحق اليتيم وان يستعمله بعد العصب في حاجة نفسه ضمن
 لحقه ما احتل ان في الفصل الاول اذا ادنى دين المرتهن بما ضمن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل
 الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وان غصب الوصي عبد الرجل واستعمله في حاجة الصغير
 وضمن قيمته للصغير منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن اصحابنا راجع قال مشائخنا
 ينبغي ان لا يرجع واذا اجر الوصي الصبي في عمل من اعمال البر فهو حائز وكذا اذا اجر عبد للصغير
 او مالا آخر للصغير فهو حائز وان بالغ فله ان يفسخ الاجارة التي عقدت عليه وليس له ان يفسخ الاجارة
 التي عقدت على ماله الوصي اذا استأجر لليتيم اجرا باكثر من اجر مثل عمله بحيث لا يتغابن
 الناس فيه ذكر القاضي الامام مكن الاسلام علي السغدري راجع في شرح السيرة ان الوصي يصير
 مستأجرا لنفسه ويجب جميع الاخر في ماله وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان الاجارة تنفع للصغير ولكن
 الاخر اجر مثل مثله اذا عمل والفضل يرد على الصغير الوصي اذا اجر منزلا للصغير بدون اجر
 المنزل يلزم المستأجر اجر المثل او يصير غاصبا للسكنى فلا يلزمه الاجر بالسكنى قال الفضلي راجع في فتاوى اعلئ
 اصول اصحابنا راجع يجب ان يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر وذكر الحصاف راجع في كتابه ان المستأجر لا يكون
 غاصبا ويلزمه اجر المثل قبل له انتهي بما ذكر الحصاف قال نعم ورايت في نسخ اخر يجب اخر المثل
 بكاله ولو كان يسمى فيه الاجر وجب المسمى ولا يزداد عليه ومن مشائخنا راجع من يفتي بجوب

اجر المثل الا اذا كان النقصان خيرا لليتيم فحينئذ يجب النقصان كذا في الذخيرة * وليس للوصي ان يؤجر نفسه من اليتيم بخلاف الاب فانه لو اجر نفسه من الصبي لنفسه يجوز كذا في القدوري * وكذا اجابه الفضلي رح ان الوصي اذا اجر نفسه او اجر شيئا من متاعه في عمل من اعمال اليتيم لم يجوز قال الامام علي السعدي رح لو اجر الوصي او الاب لنفسه من اليتيم جاز بالاتفاق والفتوى على ما ذكره القدوري كذا في الكبرى * ولو اساء اجر الوصي الصغير نفسه ينبغي ان يجوز عند ابي حنيفة رح كذا في التاتارخانية * وليس للوصي ان يهب مال اليتيم بعوض او غير عوض وكذلك الاب ولو هب انسانا للصغير فعوض الاب عن مال الصغير لا يجوز ويبقى للواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوا درين هشام من محمد رح في وصي يتيم باع غلاما لليتيم بالف درهم وقيمه ألف درهم على ان الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت ألفي درهم ليس للوصي ان ينفذ البيع قال هو قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ومن محمد رح ايضا في وصي باع عبد للصغير على انه بالخيار ثلثة ايام فبلغ الغلام في الثلث ثم يمر الثلث جاز البيع وان اجاز الوصي البيع في الثلث او مات لم يجوز حتى يجزئه الغلام ولو ان وصي يتيم باع عبدا لليتيم واشترط الخيار ثلثا ثم مات اليتيم في وقت الخيار جاز البيع وكذلك الوالد وعمل فقال لان العقد انما وقع للصغير لو باع الوصي عبدا لليتيم بشرط الخيار للوصي فادرك اليتيم في مدة الخيار ثم البيع وبطل الخيار في قول ابي يوسف رح ولو اشترى الوصي جارية للصغير ثم بلغ الصبي فاطلع الوصي على عيب ورضي به قبل ان ينهائه اليتيم عن الوصاية او بعد ما نهائه فهو كالوكيل في جميع ذلك وان اشترى الوصي عبدا لليتيم بالف درهم على ان الوصي بالخيار ثلثة ايام فكبر اليتيم في الثلث ثم اجاز الوصي البيع فاليتيم بالخيار ان شاء رضي به وان شاء الزم الوصي فان لم يجز شيئا حتى مات الوصي بعد ما رضي بالعيب او قبل ذلك فاليتيم على خياره وان لم يمت الوصي ومات العبد في يد الوصي وقت الخيار او بعد مضيه او مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري او بعده فالشئ لازم لليتيم كذا في المحيط * وصي باع شيئا من مال اليتيم فادرك فابرا المشتري عن الثمن قال بعضهم اذا كان صلحا غير مفسد وقال انت بري مما ابرأك وصي من مالي جاز بري المشتري وان قال انت بري مما عليك لا يبرأ قال الفقيه رح هذا خلاف قول اصحابنا رح ولا تأخذ به بل يبرأ المشتري بابراء

الصبي بعد ما بلغ كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا باع الوصي مال اليتيم من نفسه أو باع مال نفسه من اليتيم فعلى قول أبي حنيفة روح واحد من الروابيتين عن أبي يوسف روح إذا كان فيه منفعة ظاهرة لليتيم يجوز أن لم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم لا يجوز وعلى قول محمد روح وأظهر الروايات عن أبي يوسف روح أنه لا يجوز على كل حال وتكلم المشائخ روح في تفسير المنفعة الظاهرة على قول أبي حنيفة روح بعضهم قالوا إن يبيع من الصبي من مال نفسه ما يساوي ألف درهم بشان مائة ويبيع مال الصبي من نفسه ما يساوي بشان مائة بألف درهم وبعضهم قال إن يبيع من مال نفسه ما يساوي الف الف وخمسمائة ويبيع من مال الصبي ما يساوي خمسمائة بألف ثم إذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول أبي حنيفة روح هل يكتفى بقوله بعت أو اشتريت كما في الأب واحتجوا إلى الشرطين لم يذكر هذا الفصل هنا وذكر المأطفي في واقعاته أنه يحتاج فيه إلى الشرطين بخلاف الأب وصبي اليتيم إذا باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز وكذا الوالدان الوصي لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في الذخيرة * وكذا إذا أذن لعبد من لبيس بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في المحيط * الأب أو الوصي إذا أذن للصغير ولعبد في التجارة صح الأذن وسكونهما عند البيع والشراء يكون إذا كان مات الأب أو الوصي قبل بلوغ الصغير بطل الأذن وإن بلغ الصغير ومات الأب أو الوصي حتى لا يبطل الأذن ولو بطل الأب أو الوصي يبيع مال الصغير والشراء للصغير فمات الأب أو بلغ الصغير ينزل الوكيل القاضي إذا أذن للصغير أو المعتوه ولعبد في التجارة صح وكذا لو حبر على عبد للمعتوه ولو رأى القاضي عبدا للمعتوه يبيع ويشتري فسكت لا يكون ذلك إذا نأى عنه القاضي إذا رأى أن يأذن للصغير ولعبد في التجارة فإلى الأب أو الوصي فأبوا وهما يكونان باطلا فأن حبر الأب أو الوصي بعد أن نأى القاضي لم يصح حبرهما وكذا الوصيات هذا القاضي لا يحبر إلا أن يرفع الأمر إلى قاضي آخر حتى ينحجر عليه فيحبره لأن ولاية هذا القاضي مثل ولاية الأول كذا في فتاوى قاضيان * ولأن هذا الصبي باع من الوصي شيئا واشترى منه شيئا فعلى قول محمد روح لا يجوز أصلا كما لو باع الوصي بنفسه من نفسه ما على قول أبي حنيفة روح فعلى رواية الجامع ورواية الزيادات وفي بعض رواية المأذون أن كان فيه نفع ظاهر للصغير صح أن لم يكن فيه نفع ظاهر للصغير لا يصح كذا في الذخيرة * الوصي إذا خدأ أرض اليتيم مزارة فقد اختلف المشائخ روح فيه منهم من قال يجوز

مطلقا كذا رفعها الى آخر ومنهم من قال اذا كان البذر من اليتيم لا يجوز ان كان من الوصي جاز وعامة المشائخ رح على انه لو كان اجرا لمثل او ضمان نقصان خير اليتيم مما يصيبه من الخراج لم يجز وان كان مما يصيبه من الخراج خيرا له جازت المازعة كذا في المحيط * وللوصي ان يؤدي صدقة فطر اليتيم بمال اليتيم وان يصححي عنه اذا كان اليتيم موصرا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح والوصي لا يملك ابراء غريم الميت ولا ان يحط عنه شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح الحط والتأجيل والابراء في قول ابي حنيفة ومحمد رح ويكون ضامنا ولو صالح الوصي واحدا من دين الميت ان كان للميت بينة على ذلك او كان الخصم مقرا بالدين او كان القاضي علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصي وان لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصي وان كان الصلح من دين على الميت او على اليتيم فان كان للمدعي بينة على حقه او كان القاضي قضى له بحقه جاز صلح الوصي وان لم يكن للمدعي بينة على حقه ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه ائلاف بداله وهو نظير ما لو طمع السلطان الجائر او المتغلب في مال اليتيم فاخذ الوصي وهدده لياخذ بعض مال اليتيم قال نصير رح لا ينبغي للوصي ان يعطي فان كان اعطى كان ضامنا وقال الفقيه ابو الليث رح ان خاف الوصي القتل على نفسه او ائلاف عضو من اعضائه او خاف ان يأخذ كل مال اليتيم لا يضمن وان خاف على نفسه القيد او الحبس او علم انه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى من المال ما يكفيه لا يسعه ان يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلو ان السلطان او المتغلب بسط يده واخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه ابو الليث رح وصي من مال اليتيم على جائر وهو يخاف انه لو لم يبرأه ينزع المال من يده فبرأه بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مر بمال المضاربة قال ابو بكر الاسكاف رح ليس هذا قول اصحابنا رح وانما هذا قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه ابي الليث رح عن ابي يوسف رح انه كان يجير للاوصياء المصانعة في اموال اليتامى واختيار ابي سلمة موافق لقول ابي يوسف رح وبه يقتضى وصي انفق على باب القاضي في الخصومات مال اليتيم فاعطى على وجه الاجارة لا يضمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدار اجرا لمثل والغبن اليسير وما اعطى على وجه الرشوة كان ضامنا قالوا بذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه

وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة رجل مات وأوصى الى امرأته وترك
ورثة صغاراً منزل سلطان حائز داره فقيل لها ان لم تعطه شيئاً استولي على الدار والعقار فاعطت
شيئاً من العقار قالوا تجوز مصانعها كذا في فتاوى قاصصان * وفي فتاوى السنفي في مسائل
الميراث الوصي اذا طرلب بجباية دار اليتيم وكأبت بحيث لو امتنع ازدادت المؤنة فدفع من التركة
جباية داره ولا ضمان عليه وكان كالمصانعة وسئل الفقيه ابو جعفر عن مات وحلف ابنتين ووصيه
مطالب السلطان التركة فعزم الوصي للسلطان دراهم حتى ترك السلطان التعرض كان ما اعطى
من نصيب العصبة خاصة او من جميع الميراث قال ان لم يقدر الوصي على تجصين التركة الا بها
غرم بذلك محسوب من جميع المال كذا في المحيط * وصي اتفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم
التراى والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي مأجوراً وان كان الصبي لا يصلح
لذلك لا بد للوصي ان يتكلف مقداره ما يقرأ في صلوة ويسغى للوصي ان يوسع على الصبي في النفقة
لا على وجه الاسراف ولا على التضييق وذلك متبوت بقله مال الصغير وكثرته واختلاف
حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصي يخرج في عدل اليتيم واستأجر داره بمال
اليتيم وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد له استحساناً ومن نصير روح للوصي
ان يأكل من مال اليتيم ويركب دابة اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه ابو الليث روح هذا اذا
كان الوصي محتاجاً وقال بعضهم لا يجوز له ان يأكل ويركب دابة وهو القياس وفي الاستحسان
يجوز له ان يأكل بال معروف اذا كان محتاجاً بقدر ما يسعى في ماله وصي اشترى لنفسه شيئاً
من تركة الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير حاز كذا في فتاوى قاصصان * وفي رافعات
الطاقي قال لو اخذ الوصي مال اليتيم وابعته في حاجة نفسه ثم وضع مثل ما اتفق له لا يبرأ من
الصمان الا ان يلعن اليتيم ويدفع اليه او يشري لليتيم شيئاً ثم يقول للشهود كان لليتيم علي كذا
وكذا وانا اشترى هذا لى نصير قصاصاً ويرأى من الصمان كذا في محيط السرخسي * قال محمد
رح اذا وصى بان يباع عبدة ويتصدق بثمنه على المساكين فباع العبد وقبض الثمن وهلك
الثن في يده ثم استحق العبد في يد المشتري ضمن الوصي الثمن للمشتري ثم يرجع الوصي
في جميع تركة الميت هكذا ذكر المسئلة في الجامع الصغير وهو جواب ظاهر الرواية وان هلك التركة
لا يرجع

لا يرجع على احد لا على الورثة ولا على المساكين ان كان قد تصدق على المساكين ولو قسم الوصي التركة ثم اصاب صغيرا من الورثة حيد فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصي ويرجع الوصي به في مال الصغير لانه باعه ويرجع الصغير حصته على الورثة لبطان التهمة كذا في المحيط * اذا هلك الرجل وفي يده ودائع لقوم شتى وترك اموالا ودايه دين يحبط بماله وقبض الوصي الدائع من منزل الميت ليردها على اصحابها او قبض مال الميت ابتغى به دين الميت فهلك المتبوض في يده فلا ضمان عليه وكذلك ان لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من منزله وهلك في يده لا ضمان عليه كذا في الذخيرة * واذا امر الوصي بعود الميت بان يهب الوديعة او يقترض او يتصدق بها ففعل ضمن المودع ولو امره بالدفع الى فلان ففعل لم يضمن وكذا الوامره ان يدفع مضاربة الى فلان او ان يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التارخانية * اذا اتفق الوصي التركة على الصغار حتى قُتبت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل واحد من على الميت ديناً واثبته بالبينة عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا الغريم ان يضم الوصي لا ذكر لهذه المسئلة في الكتاب وينبغي ان يكون على التفصيل ان اتفق عليهم بامر القاضي فلا ضمان عليه وان اتفق بغير امر القاضي فعليه الضمان واذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضي وقضى الوصي ذلك ثم لحق الميت بعد ذلك دين آخر بان كان حيزاً في حال حيوته ثم وقع فيها دابة حتى صار ديناً على الميت او كان باع الميت بسلعة في حال حيوته فوجد المشتري بها عيباً بعد وفات الميت فردّها على الوصي صار دينه ديناً على الميت هل يضم الوصي للثاني شيئاً فلهذا على وجهين اما ان دفع الوصي الى الاول ما دفع بامر القاضي او دفع بغير امره فان كان دفع بامر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الثاني يتبع الاول فيشاركه فيما قبض بقدر دينه ان كان قائماً وان كان هالكاً في يده يضم القاضي حصته من المتبوض اما لا يضم الوصي للثاني وان ظهر انه صار دافعاً بعض حقه الى الاول بغير امره لانه كان مكرهاً على الدفع الى الاول من جهة القاضي هذا اذا دفع الوصي الى الاول دينه بامر القاضي اما اذا دفعه بغير امر القاضي كان للثاني ان يضم الوصي حصته من المتبوض ان شاء وان شاء ضمن القابض فاذا ضمن الوصي للثاني حصته مساوفاً الى الاول هل يرجع الوصي بما ضمن على الاول فان كان في زعم الوصي ان الثاني مبطل في

دعوى وفيما اقام من البينة لم يرجع على الاول وان زعم انه محقق رجع بذلك على الاول
هذا الذي ذكرنا اذا ثبت الدين عند القاضي بالبينة ولولم يثبت دين عند القاضي بالبينة ولكن
اقر الميت بين يدي الوصي ان لفلان عليه كذا درهم او ثبت الدين بمعاينة الوصي بان ما بين
ان الميت حال حيوته استهلك مال اسان او استخرج منه مالا هل يسع للوصي ان يقضي ذلك
الدين اذا اكرت الورثة لارواة لهذا الخلف فيه المشايخ رجع قال بعضهم لئان يقضي ذلك الدين وقال
بعض مشايخنا رجع ببني الوصي ان لا يقضي كذا في المحيط * رجل اودع رجلا مالا وقال ان مات
فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون بهذا وصيا وان قال ادفعه الى
فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه مريض ائتمعت حنفة فرايته يأكلون من ماله قال ابو القاسم
الصغار رجع ان اكلوا بامر المريض فمن كان منهم وارثا ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه
قال النقيه ابو الليث رجع ان احتاج الى تعادهم في مرضه فاكلوا معه ومع عياله بغير اسراف لاضمان
عليهم استجسا با رجل مات وعليه دين فباع وصيته رقيقة للغرماء وقبض الثمن فضا ع حنفة او مات
بعض الرقيق في يد الوصي قبل ان يسلم الى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي
ويرجع به الوصي على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي
بالثمن على الغرماء الا ان يكون الغرماء امرؤ ببيعه وكذلك لو قال الغرماء له بيع رقيق فلان
الميت واقض دينهم لم يرجع بالثمن عليهم ولو كانوا قالوا بيع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لانهم
فروه منه الا ان يكون الثمن اكبر من دينهم فلا يرجع عليهم باكثر من دينهم ولو قال له بيع هذا العبد
فانه لفلان وقال الوصي لا ابيعه ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن رجع به الوصي على الغريم ولولم يكن
على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة الكبار فهم في جميع هذه الوجوه بمنزلة الغرماء
وان كانوا صغار لم يرجع عليهم في الاستحسان ولو باع القاضي رقيق الميت للغرماء فضا ع الثمن
حنده ثم استحق الرقيق رجع المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضي رجلا او صبي يعق
عبدة ثم جنى العبد جناية بعد موت الوصي فاعتقه الوصي وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للنداء
وان لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو ان عبد الايتام جنى جناية كان لوصيهم
ان يختار لهم امساك العبد ويدفع ارش الجناية من مالهم الا ان يكون بين ارش الجناية وبين قيمة العبد
شيء متفاوت فان قال الوصي عند القاضي قد اخترت امساك العبد او اشهد على نفسه بذلك شهيدا

فليس له ان يرجع الى ان يدفع العبد فان لم يكن لهم مال غير العبد فعليه ان يبيع العبد ويؤدي ارش الجناية من ثمنه فان مات العبد قبل ان يبيعه بعد ما اختاره فالجناية دين على الايتام حتى يؤديها كذا في محيط السرخسي * قال محمد زح في الجامع الكبير رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبض العبد ولم يتقد الثمن حتى مات واوصى الى رجل وعلى الميت سوى الثمن ألف درهم آخر دين ولا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصي بالعبد عيبا فرد به بالعيب بغير قضاء فهو جائز وليس للغريم نقضه ويرجع الوصي على البائع فإما خذ منه نصف الثمن ويعطيه الى الغريم الآخر وان نوى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصي للغريم لان هذا الرد لما اعتبر بيعا جديدا في حق الغريم صار مكان الوصي باعه من رجل ونوى الثمن عليه وهناك لا يضمن وكذا ههنا فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصي هذا العبد من رجل آخر بالف درهم وقبض الثمن ودفع الى البائع حيث يضمن للغريم الآخر والفرق انه لما باعه من غيره وقبض ثمنه وتعلق كل واحد من الغريمين به فهو بالدفع الى احدهما يصير متلفا على الآخر حقه اما ههنا الوصي لم يقبض شيئا انما باشر الرد بالعيب وانه يبيع جديدا في حق الغريم وله ولاية البيع فلم يوجد سبب الضمان فلا يضمن قال مشائخنا راح فهذا هو الحيلة للوصي اذا اراد ان يقضي دين غريم الميت وخاف ظهور دين آخر على الميت ان يبيع شيئا من مال الميت من غريمه بما للغريم على الميت من المال فلا يضمن اذا ظهر دين آخر على الميت فلوان الوصي حين اراد الرد بالعيب لم يقبله البائع حتى خاصمه الوصي الى القاضي فان كان القاضي يعلم يدين الغريم الآخر لا يزيد العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لاقبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي بدين غريم آخر رد على البائع وسقط الثمن عن البائع فان اقام الغريم الآخر بعد ذلك بينة على دينه خير القاضي بين ان يقضي الرد ويضمن للغريم الآخر نصف الثمن وبين ان ينقض الرد ويرد العبد حتى يباع في دينهما كذا في المحيط * قوم ادعوا على الميت ديناً ولا يئنه لهم الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير راح يبيع الوصي التركة من الغريم ثم يجحد الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصا وان كانت التركة صامتا يودع المال عند الغريم ثم يجحد الغريم الوديعة فيصير قصاصا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا شهد شهود مدل بين يدي الوصي ان لفلان على الميت كذا كذا ديناً ولم يشهدوا بها عند القاضي هل يسم للوصي قضاء هذا الدين اذا انكرت الورثة لا رواية لهذا واختلف المشائخ راح ايضا في هذا

العَصَلُ فقال بعضهم له ذلك ومنهم قال لا بسعة القضاء كذا في المحيط * وأما اقرالميت بالدين
بين يدي الوصي وإراد الوصي ان يتقضي بالدين ولا يلحقه العزم فقد اختلف المشائخ رح فيه
على خمسة اقوال منهم من قال ينبغي له ان يجيء الى القاضي ويقوله اقسم است الميراث بين
الورثة حتى اذا طهردين أحربا لا يمتنعون الغريم الثاني ان يحاصمني ولا يرجع بالضمان
عليّ ومنهم من قال يدفع الى المقر له قدر الدين سراً حتى لا تعرف الورثة فيضمنونه ومنهم من قال
ينبغي ان يجعل من التركة مقدار الدين في صرة فيضع بين يديه ويبعث الى الغريم فيجزي
بأخذ سراً وجهراً والوصي يتعامل فان علم الورثة بقول للورثة خاصصوا انتم واقيموا عبري
لكي يخاصم ومنهم من قال ينبغي ان يجعل مقدار الدين من جسس الدين في صرة فيودع
الغريم فذهب الغريم بالوديعة فخاصصا بالدين ثم ان الوصي لا يضمن لان له ان يودع ومنهم
من قال ينبغي للوصي ان يقول للميت حين اقرالدين بين يديه احضر شاهدين اشهدهما على
قولك واشهد شاهدان احدا سواي حتى لو جاء الغريم بعد فالشاهدان له يشهدان بذلك او يشهد
الوصي مع الشاهد الآخر ثم يتقضي الوصي دينه ولا يضمن وان ادعى الورثة ضمانا على الوصي
وقالوا انك قصبت دينا من التركة لم يكن واحبا على الميت فصرت ضامنا وانك الوصي الضامن
وارادت الورثة استخلاص الوصي فالوصي لا يستخلف الوصي بالله ما قصبت بطر الوصي وانبا يتخلف
بالله ما لهم فهاك ما يدعون من الضمان عليك كذا في الدخيرة * رجل مات وعليه دين لرجل
فقال صاحب الدين قبضت منه في صحته الالف التي كانت لي عليه وغرماء الميت قالوا لا بل
نصت منه في مرضه الذي مات ولنا حق المشاركة فيه اقبضت منه قالوا ان كانت الالف المقبوضة
فائنة تشاركوه فيها لان الاخذ حادث فيحال الى اقرب الاوقات وهو حالة المرض وان كانت
المقبوضة هالكة لاشي لغرماء الميت قلله لانه انما يصرف الى اقرب الاوقات سوغ طاهر والظاهر
يصلح للدفع لا لاجاب الضمان فحال قيام الالف هو يدعي لنفسه سلامة المقبوض والغرماء يسكرون
ذلك وقد اجمعوا على ان المقبوض كان ملكا للميت فلا يصلح الطاهر شاهدا له وبعد هلاك المقبوض
حاجة الغرماء الى ايجاب الضمان ولا يصلح الطاهر شاهدا لهم وصي عليه للميت دين والميت
اوصى بوصايا فريد الوصي ان يخرج عر. عهدة ما عليه قالوا بعتة وصايا الميت او يتقضي
ديون الميت

ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصا بما عليه لكن ينبغي ان ينوي القصاص حين
 بقضي فيقول اقصي من مال الميت حتى يصير قصاصا كذا في فتاوى قاضيهان * الوصي بعد
 ما خرج من الوصاية اذا قبض دينا لليتيم ينظر ان كان موروثا للصغير او وجب بعقد الوصي
 مقدرا لا ترجع الحقوق فيه الى العاقد لا يصح ولا يبرأ المديون وان وجب بعقد الوصي فمقدرا
 يرجع فيه حقوق العقد الى العاقد يصح قبضه ويبرأ المديون كذا في المحيط * وصي ادعي
 على الميت دينا اختلفوا في ان القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج الا
 ان يدعي دينا له فمخرجه القاضي من يده وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين
 فان القاضي يخرج من الوصاية وقال الفقيه ابو الليث رج يقول له القاضي اما ان تبرأ من الذي
 تدعي او تثبت بينة عليه حتى تستوفي الدين والا اخرجتك من الوصاية فان لم يقم اخرجته من
 الوصاية وعن محمد بن سلمة رج ان الوصي اذا ادعى دينا على الميت وليس له بينة فان القاضي
 يعزله عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعي البينة
 عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصيا وصار الاول خارجا من الوصاية
 وان شاء اعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص رج ان القاضي يجعل للميت
 وصيا في مقدار الدين الذي يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذ المشائخ رج وعليه
 الفتوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي دين
 الميت جاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ نياحه عن القبض لا يصح قبضه رجل ماث وعليه الف
 لرجل والميت على رجل الف درهم فتضمن مديون الميت دين الميت ذكر في الاصل انه
 يبرأ عما عليه وان تضمن بغيره الوصي وامر الوارث واذا اراد مديون الميت قضاء دين الميت
 كيف يصنع قال محمد رج يقول عند القاضي فده الالف التي لفلان الميت علي من الالف
 التي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضى الالف عن الميت كان متبرعا ويكون
 الدين عليه ولو ان مستودعا قضى دين صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب الوديعة
 بالخيار ان شاء اجاز قضاءه وان شاء ضمن المستودع ويسلم المقبوض الى القابض ميت او وصي
 الى امرأته وترك مالا وللمرأة عليه مهرها ان ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها ان تأخذ
 مهرها من الصامت لانها ظفرت بنفس حقها وان لم يترك الميت صامتا كان لها ان تبيع ما كان

اصلاح للبيع وتستوفي صداقها من الثمن مديون مات ورب الدين وارثه اوصيه كان له ان يبيع مقدار حقه من غير علم الورثة رجل مات عن اولاد صغار ولم يوص الى احد فنصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت دينا او دية وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والوديعة فلا يتقصى الا بعد ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفا كان التول قول المرأة التي مهر مثلها يد مع ذلك اليها وقال القضاة ابو الليث رحمه ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما حرت العادة بتعجيله قبل تسليم النفس لان الطاهر اياها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المعجل قال رص وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الطاهر لان الطاهر لا يصح حجة لا بطل ما كان ثابثا كذا في مناوي فاصحان * قال محمد رحمه في العام مع رجل هلك وترك مالا ووارثا واحدا فاقام رجل البينة ان له على الميت الف درهم دين فقصى القاضي له على الوارث ودفع اليه الغائب الوارث محصر له فريم آخر ان الغريم الاول ليس بحصم له ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحصر الثاني وارث الميت كان خصماله فاذا قضى القاضي على الوارث وقد بوى ما اخذ الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول واخذ منه بعض ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول عربيا وكان موصى له بالثلث وقبضه وعاب الوارث فاقام الرجل البينة ان له على الميت دينا فالموصى له ليس بحصم له وكذلك لو كان الاول عربيا والثاني موصى له بالثلث لم يكن الغريم خصماله ذكر في السوازل رجل مات وعليه دين يأتي على جميع تركته فاحصر مع نفسه وارث الميت فقد قيل الوارث لا يكون خصما للغريم وقيل يكون خصما ويقوم مقام الميت في حق الخصومة وبه اخذ ابو الليث رحمه وعليه الفتوى تركته مستغرقة كلها بالدين او اكثرها ادعى مدع آخر على الميت دينا وصحرج من اقامة البينة واراد تحليف الورثة واصحاب الديون لا يمين على العراء اصلا وكذا لا يمين على الورثة ان كان كل التركة مستغرقة بالدين وان كان له بينة فالموصى هو الحصم وان لم يكن له وصي ولا وارث نجعل القاضي له وصيا وان كان في المال فضل عن الدين يحلف الوارث وقد ذكرنا في كتاب ادب القاضي ان الوارث اذا لم يصل اليه شيء من التركة يسمع عليه بينة المدعي لكن لا يستحلف قبل ان يظهر للميت مال على ما اختاره الثقيان ابو جعفر وابو الليث رحمه ادعى على الميت دينا ووصيه غاب غيبة منتطعة فالتصبي

ينصب خصما عن الميـت لخصم المدعي كذلك لو كان الوصي حاضرا واقر للمدعي بالدين والقاضي ينصب خصما عن الميـت هكذا ذكر الفضلي في فتاواه وفي اقرار الواقعات اذا اقر وصي الميـت اني قبضت كل دين لفلان الميـت على الناس فجاء غريم لفلان الميـت وقال للوصي دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا علمت انه كان لفلان عليك شيء فالتقول قول الوصي مع يمنه ولو قامت البيـنة على اصل الدين لم يلزم الوصي منه شيء وكذا لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة واضاف الي مصر او سواد وكذا الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة في جميع ذلك سواء كذا في المحيط * وصي انفذ من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارثا يرجع في تركـة الميـت والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد وكان كقضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغيرا ويشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوقضي دين الميـت من مال نفسه بغير امر الوارث واشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك اذا اشترى الوارث الكبير طعاما وكسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميـت والتركـة وكذا الوصي اذا ادنى خراج اليتيم او عشرة من مال نفسه قبل قبوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * احد الورثة اذا قضى دين الميـت من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركـة قبل ان يرجع فيها ثم ورنوا عن ميـت آخر لا يكون للذي قضى دين الميـت ان يرجع في تركـة الميـت الثاني كذا في الذخيرة * وللوارث ان يقضي دين الميـت وان يكفنه بغير امر الورثة وكان له ان يرجع في مال الميـت الوصي اذا اشترى كفنًا للميـت واشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعد ما دفن الميـت كان للوارث والوصي ان يرجع بنقصان العيب ولو ان اجنبيا اشترى للميـت كفنًا فعلم العيب بعد ما دفن فيه ذكر الناطقي ان الاجنبى لا يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الاجنبى ايضا والصحيح ان الاجنبى لا يرجع غريب نزل في بيت رجل فمات ولم يوص الى احد وترك دراهم قال ابو القاسم رح يرفع الامر الى الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفننا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفننا وسطا ولو كان على الميـت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا لو ترك جارية لا يبيعه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا تصرف واحد من اهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء ولا وصي للميـت وهو يعلم ان

الامر لورفع الى القاضي حتى ينصب وصيا وانما يأخذ المال ويمسده افتى القاضي الدبوسي بان تصرفه جائز للضرورة قال قاضيخان وهذا استحسن وبه يفتي كذا في الفتاوى الكبرى * بشر بن الوليد عن رجل مات في بعض الاطراف فجاء وارثه فقال مات ابي وعليه دين وترك صنوف اموال ولم يوص الى احد وهو لا يتذكر على اقامة البيعة لان الشهود كانوا من اهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي ان يقول له ان كنت صادقا فابع المال حتى تنصي الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن ابي نصر رح رجل مات فزم غوماؤه وورثته ان فلان مات ولم يوص الى احد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم الحاكم ان كنتم صادقين قد جعلت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت ان يكون في سعة وبصير الرجل وصيا ان كانوا صادقين امرأة اوصت بثلاث ماله او وصت الى رجل فانفذ الوصي بعض وصيتها وبقي البعض في يد الورثة هل يكون للوصي ان يترك في يد الورثة قالوا ان علم الوصي من ديانة الورثة انهم يخرجون الثلث جازله ان يترك في ايديهم وان علم خلاف ذلك لا يسهل ان يترك في ايديهم ان كان بقدر على استخراج المال منهم رحل اشترى لولده الصغير شيئا وادى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر انه ان لم يشهد عدداء الثمن انه انما ادى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق بين الوالد والوصي ان الوصي اذا ادى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب من حال الوالد انهم يقصدون الصلة والرفق يحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهر امرأة ابنته ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عدداء الثمن لا ترجع كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رح اذا قال الوصي لليتيم اعطت مالك عليك في كذا وكذا سنة فانه يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفضل على نفقة مثله ثم نفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتشريك كذا في المحيط * واذا اختلفنا في المدة مثال الوصي مات ابوك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات ابي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب ان التول قول الاسن واختلف المشائخ رح فيه قال شمس الاثد الحلواني رح المذكور في الكتاب قول محمد رح اما على قول ابي يوسف رح التول قول الوصي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الوصي ترك ابوك رقيقا فاعطت عليهم من مال كذا وكذا درهم انهم ماتوا

ماتوا أو ابتقوا تلك النفقة نفقة المثل والصغير يكذبه ويقول ان ابي ما ترك رقيقا فالقول قول الوصي
وفي الخانية قال محمد والحسن بن زياد رح القول قول الابن وقال ابو يوسف رح القول قول الوصي
واجمعوا على ان العبيد لو كانوا احياء كان القول قول الوصي كذا في التاتارخانية * انا ادعى الوصي
ان غلاما لليتيم ابق فجاء به رجل فاعطيت به جعله اربعين درهما والابن ينكر والا باق كان القول
قول الوصي في قول ابي يوسف رح وفي قول محمد والحسن بن زياد رح القول قول الابن الا
ان يأتي الوصي ببينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضيان * وكذلك لو قال الوصي لم يترك
ابوك رقيقا لكن انا اشتريت لك رقيقا من مالك واديت ثمنهم من مالك وانفقت عليهم من مالك
ايضا فهو صدق في ذلك كله ومتى جعلنا القول قوله فيما ذكرنا يحلف هذا جواب الكتاب الا ان
مشائنا رح كانوا يقولون لا يستحسن ان يحلف الوصي اذ لم يظهر منه خيانة وفي نوادر هشام
عن محمد رح اذا ادعى ان والد الصغير ترك كذا وكذا من الغلمان فانفق عليهم كذا وكذا ثم
ماتوا فان كان مثل ذلك المبت يكون به مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وان كان
لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون مثله مثل ذلك الغلمان لم اصدقه وان ادعى الوصي انه اعطى
اليتيم في شهر مائة درهم وانها فريضة وانه ضيعها فاعطاه مائة اخرى في ذلك الشهر قال اصدقه
ماله بجي من ذلك شيء فاحش يعني بقول اعطيته مرارا كثيرة فضيعها عبد في يد رجل
يدعيه انه قال الوصي لليتيم اني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بالف درهم من مالك
وفضضته ودفعت الثمن اليه وانفقت عليه من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال ان هذا الرجل
قلب علي فاخذته مني وكذبه اليتيم والذي في يديه العبد فانه يصدق الوصي في حق براءته عن
الضمان اما لا يصدق في حق صاحب اليد من غير بينة حتى لا يؤخذ العبد منه لانه في حق ذي
اليده اما مدع او شاهدو الحكم لا يقطع بالدعوى ولا بشهادة الفرد اما في حق نفسه منكر الضمان
فيقبل قوله في ذلك مع بينه كذا في المحيط * وان قال الوصي فرض القاضى لا خيك الزمن هذا نفقة
في مالك كل شهر كذا فاديت اليه لكل شهر منذ عشرين فكذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل
ويكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان الوصي قال له ابوك مات وترك هذه الارض
لك وهي ارض خراج فاديت خراجها الى السلطان منذ عشرين في كل سنة كذا وقال الوارث
لم يست ابي الا منذ سنتين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وكذلك اذا اتفق ان اباه مات

منذ عشرين سنين واختلفا في ارض فيها ماء لا يستطاع معه الزراعة فقال الوارث لم يزل كذلك ولم يجب خراجها وقال الوصي انما غلب عليها الماء للحال وقد ادبت خراجها عشرين شهرا على الاختلاف الذي في الحال واجمعوا على ان الارض لو كان صالحا للزراعة يوم الخصومة لا ماء فيها وباتى المسئلة بحالها ان القول قول الوصي مع يمينه وفي التنازل لو قال الوصي لليتيم انك استهلك على هذا الرجل في صغر كذا وكذا فقصيته صك فكذبه اليتيم في ذلك كله فالقول قول اليتيم والوصي ضامن عند الكل ولو قال الوصي لليتيم ان عبدك هذا قد ابق الى الشام فاستأجرت رجلا فجاء به من الشام بمائة درهم واعطيت الاجر وانكر اليتيم ذلك فالقول قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في هذا كله انما ادبت ذلك من مالي لا رجعه عليك وكذبه اليتيم فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا بينة كذا في المحيط * ولو اخضر الوصي رجلا الى القاضي فقال ان هذا رد عبد الصغير من الاباق فوجب له الجعل وفي يدي مال هذا الصغير فاعطيته هل يصدقه القاضي قبل هذا على الخلاف ايضا وقيل لا يصدق بالاتفاق كذا في محيط السرخسي * في المنتقى من امي يوسف رح اذا كان للميت على رجل مال فاقروصيه ان المبت قد قبضه لم يكن الوصي خصما في قبضه بعد ذلك لكن القاضي يجعل وكلا في قبضه قال محمد رح في اقرار الاصل اذا اقروصى المبت انه قد استوفى جميع مال المبت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان له لان علي الف درهم وقد قبضتها فهذا على وجهين اما ان كان هذا دينا وجب باذنه الوصي او باذنه المبت ففي كل واحد من الوجهين لا يخلوا ما ان يكون اقراره بالدين بعد اقرار الوصي باستيفاء جميع ما عليه او قبل اقرار الوصي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يخلوا ما ان وصل قوله ففي مائة باقراره انه استوفى الجميع او فصل وقد برأ محمد رح به اذا كان الدين واجبا باذنه المبت وان الوصي اولا باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال وهي مائة مفصلا عن اقرار الغريم بعد ذلك ان الدين كان عليه الف درهم وقد استوفى الوصي منه الف درهم وكران الغريم برأه عن الاثنى حتى لو لم يكن الوصي ان يتبعه بشي فالقول قول الوصي مع يمينه انه قبض مائة درهم ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضم من تسعمائة للورثة بسبب الجحد فان قامت للميت بينة على ان الدين على الغريم كان الف درهم بان اقام الوارث البينة او غريم للميت البينة كان الغريم بريئا

من الالف حتى لو لم يكن للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة للورثة فاذا اقر الغريم اولا ان الدين الف درهم ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ثبتت الالف بالبينة يكون الغريم بريئا من جميع الالف باقرار الوصي بالاستيفاء ويضمن الوصي تسعمائة للورثة هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما للميت على فلان وهي مائة درهم وقال الغريم لا بل كان الف درهم ذكرنا الوصي يصدق في هذا البيان حتى لو كان للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة هذا اذا اقر الوصي اولا بالاستيفاء وان اقر الغريم اولا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وجب الدين بادانة الميت يكون الغريم بريئا من جميع ما عليه لا قرار الوصي ويضمن الوصي للورثة بتسعمائة هذا الذي ذكرنا كله اذا قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره اما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ثم قال الغريم كان الدين عليّ الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريئا من جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي ان يتبعه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي اولا بالاستيفاء فاما اذا اقر الغريم اولا بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فان الغريم يكون بريئا من جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسعمائة منها قال ولو ان وصيا باع خادما للورثة واشهد انه قد استوفى جميع ثمنه وهي مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فهذا على وجهين اما ان قال الوصي وهو مائة موصولا باقراره او قال مفصولا فان قاله موصولا باقراره فانه لا يصح هذا البيان حتى يبرأ الغريم عن مائة وخمسين باقرار الوصي انه استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما قبض والجواب فيما اذا كان مالكا واقر باستيفاء جميع ما على المشتري ثم قال وهو مائة موصولا او مفصولا كالجواب في مسألة الوصي ولو اقر الوصي انه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جميع الثمن فقال المشتري لا بل الثمن مائة وخمسون فاراد الوصي ان يتبعه بخمسين درهما فله ذلك واذا اقر الوصي انه استوفى جميع ما لفلان على فلان وهو مائة درهم واقام الورثة البينة او غريم الميت انه كان له عليه مائة درهم حتى تبطل هذه البينة فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يضمن الوصي الا المائة التي اخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصي مفصولا وهي مائة ثم قامت البينة ان الدين على

الغريم مائتان فان الوصي يكون صامعا للمائتين قال واذا اقر الوصي انه استوفى ما لعلان الميت عند فلان من وديعة او مصاربة او شركة او بضاعة او جارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة واقر المطلوب انه كان للميت عنده الف درهم فهذا على وجهين اما ان اقر الوصي بالاستيعاء او لا ثم اقر المطلوب انه كان العا او اقر المطلوب انه كان للميت عنده الف درهم ثم اقر الوصي باستيعاء ما عنده وقول الوصي وهي مائة اما ان يكون موصولا باقراره او موصولا فان اقر الوصي بالاستيعاء او لا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلوب كان الف درهم وقد قبضتها فان الوصي لا يضمن اكثر مما اقر نفسه ويكون المطلوب بريئا من الجميع كمالى الدين فان قامت البيينة انه كان عند المطلوب الف درهم فان الوصي صامن لذلك كله هذا اذا قاله مفصلا فاما اذا قاله موصولا ثم اقر المطلوب ان ما عنده كان الف درهم فان القول قول الوصي انه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشي بخلافه لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي هذا اذا اقر الوصي او لا باستيعاء الدين فاما اذا اقر المطلوب او لا ان الامانة عنده الف درهم للميت ثم اقر الوصي انه استوفى حديق ما عليه عنده وهو مائة موصولا او مفصلا بالجواب فيه كالجواب فيما اذا قامت البيينة ان المال عند المطلوب كان الف درهم الا انه لا يتبع المطلوب بشي قال واذا اقر وصي الميت انه قبض كل دين لعلان الميت على الناس فجاء غريم لعلان الميت فقال للوصي قد دفعت اليك كذا وكذا فقال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا علمت انه كان لعلان عليك شي فالحق قول الوصي ولا يثبت البراءة للغرماء بهذا الاقرار الذي وجد من الوصي وكذلك الجواب في الوكيل بقص الدين والوديعة والمضاربة واذا اقر الوصي انه استوفى ما على فلان من دين الميت فقال الغريم كان له علي الف درهم وقال الوصي قد كان له عليك الف درهم لكنك اعطيت خمسمائة في حيوته ودفعت الخمسمائة الباقية الى بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك فالجواب فيه كالجواب في المسئلة الاولى بضمن الوصي الف درهم ولكن يستخلف الورثة على دعواه ولو اقر الوصي انه قد استوفى ما لعلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان فقامت البيينة ان للميت على رجل الف درهم فقال الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها يلزم الوصي ويرأ جميع غرماء الميت بهذا الاقرار بخلاف ما لو اقر استوفيت جميع ما للميت من الدين على الناس ولم يقل من هذا الرجل حيث لا يقع البراءة للغرماء بهذا

بهذا الاقرار ولو ان وصيا اقرانه قبض جميع ما في منزل فلان من متاعه وصيرائه ثم قال بعد ذلك وهو مائة وخمسة ائوب وادعى الوارث انه كان اكثر من ذلك واقاموا البينة انه كان في ميراث الميت يوم مات في هذا الميت الف درهم ومائة ائوب فانه لا يلزم الوصي الا قدر ما اقر قبضه وان قال وهي مائة مفصولا عن اقراره كذا في المحيط * اذا اقر على الميت بالدين لا يصح اقراره كذا في الذخيرة *

الباب العاشر في الشهادة على الوصية ولو شهد الوصيان انه اوصى الى فلان معهما وادعى فلان جازت استحسانا لا قياسا كذا في محيط السرخسي * واذا كان لا يدعي فان شهد بهما لا تقبل قياسا واستحسانا ان كانت الورثة يدعون ذلك والمشهود له بجحد وان كانت الورثة لا يدعون كون الثالث وصيا معهما لا تقبل شهادة الموصيين قياسا واستحسانا قال في الاصل واذا كذبهما المشهود عليه ان دخلت معهما رجلا آخر سوى المشهود عليه من مشائخنا من قال ما ذكرنا انه يدخل معهما ثالثا قول ابي حنيفة ومحمد رحم ومنهم من يقول لا بل المذكور في الكتاب قول الكل وهو الظاهر فانه لم يحك فيه خلافا واذا شهد ابنان اباهما اوصى الى فلان وفلان يدعي فالقياس ان لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل واما اذا كان فلان بجحد ذلك وباقي الورثة لا يدعون فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وان كانت بقية الورثة يدعون وهو بجحد لا تقبل قياسا واستحسانا واذا شهد رجلان لهما على الميت دين ان الميت اوصى الى فلان وقبل ذلك وفلان يدعي القياس ان لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل هذا اذا كان الوصي يدعي ذلك وان كان لا يدعي ان كان ورثة الميت وغير الشاهدين من غرماء الميت يدعون ذلك فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وكذلك اذا شهد رجلان عليهما دين الميت ان الميت اوصى الى فلان وفلان يدعي فالمسئلة على القياس والاستحسان فاما اذا كان الوصي لا يدعي ذلك ان كانت الورثة يدعون لا تقبل قياسا واستحسانا وان كانت الورثة بجحدون ولا يدعون ذلك لا تقبل قياسا ولا استحسانا واذا شهد ابنا الوصي ان فلانا اوصى الى ابينا والوصي يدعي والورثة لا يدعون فانه لا تقبل هذه الشهادة قياسا واستحسانا وليس للقاضي ان ينصب هذا وصيا في تركة الميت يطلبها من غير شهادة وان كان الوصي يرغب في الوصاية لم يكن له النصب بشهادتهما فلما اذا كان الوصي بجحد والورثة يدعون فانه تقبل هذه الشهادة وان كانت الورثة لا يدعون لا تقبل هذه الشهادة وشهادة الاخ في هذه مقبولة وشهادة الشريكين

المتناوصين او غير المتناوصين في هذا جائزة واذا شهد ابنا احد الوصيين ان فلانا اوصى الى ابننا وفلان معاً ان كان الاب يدعي فانه لا تقبل هذه الشهادة لاني حق الاب ولا في حق الاجنبي وان كان الاب لا يدعي ويدعيه الورثة فان الشهادة تقبل وان كان الاب لا يدعي ولا شريك الاب ولا الورثة لا تقبل هذه الشهادة لعدم الدعوى قال واذا شهد شاهدان ان الميت اوصى الى هذا وانه رجع من ذلك واوصى الى هذا الآخر اجبرت شهادتهما واذا شهد شاهدان ان الميت اوصى الى هذا الرجل ثم شهد ابا الوصي ان الموصي عزل اباهما عن الوصية واوصى الى فلان اجبرت شهادتهما قال ولو شهدا انه اوصى الى ابيهما ثم عزله عن الوصية واوصى الى هذا اجبرت شهادتهما قال ولو شهد علي ذلك اننا الميت فربما الميت لهما عليه دين او له عليهما وفلان يدعي فالمسئلة على القياس والاستحسان واذا شهد شاهدان ان فلانا جعل هذا وكيلنا في جميع تركته بعد موته جعلته وصيا له واذا قال جعلته وصيا فهذا وما لو قال اوصيت اليه سواء فبصبر وصيا واذا شهد احد الشاهدين انه اوصى الى فلان يوم الخميس وشهد الآخر انه اوصى يوم الجمعة تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط * واذا شهد الوصيان لوارث صغير بشي من مال الميت او غيره فشهادتهما باطلة وان شهدا لوارث كبير في مال الميت لم يجزوا ان كان في غير مال الميت جاره وهذا عند ابي حنيفة ربح وقال ابو يوسف ومحمد ربح ان شهدا لوارث كبير بجور في الوجهين كذا في الهداية ولو كان الموصى له معلوما الا ان الموصى به مجهول فشهدوا على اقراره بالوصية له تقبل هذه الشهادة ويرجع في البيان الى ورثة الموصي كذا في المحيط * واذا شهد الرجلان لرجلين على ميت بدين الف درهم وشهد الآخران للاولين بمثل ذلك حازت شهادتهما وان كانت شهادة كل فريق للآخرين بوصية الف درهم لم تحز ولو شهدا انه اوصى لهذين الرجلين بحاربه وشهد المشهود لهما ان الميت اوصى للشاهد بعدة جازت الشهادة بالاتفاق ولو شهدا انه اوصى لهذين الرجلين بثلاث ماله وشهد المشهود لهما انه اوصى للشاهدين بثلاث ماله فالشهادة باطلة وكذلك اذا شهد الاولان ان الميت اوصى لهذين الرجلين بعدة وشهد المشهود لهما انه اوصى للاولين بثلاث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه مثبتة للشركة كذا في خزانة المفتين * واذا شهد شاهدان ان الميت اوصى لهذين بدرهم وشهد آخران انه اوصى لهذين بدرهم لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهدان انه اوصى له بدينار وآخران بدرهم وانما بعد والآخران

بدراهم جازت الشهادة كذا في محيط السرخسي * وإذا أشهد الرجل قوما على وصية ولم يقرأها عليهم ولم يكن بين أيديهم وفيها عتاق وقرار بدين وصايا فإن الإشهاد لا يصح كذا في المحيط *



كتاب المحاضر والسجلات

الأصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان بالتصريح ولا يكتفى بالإجمال كذا في الخلاصة * ذكر الشيخ الإمام الزاهد الحجاج نجم الدين شمس الاسلام والمسلمين هـ النسفي رح ان الإشارة في الدعاوي والمحاضر ونظ الشهادة مما يحتاج إليها وكذا في السجلات لا بد من الإشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم وحضر فلانا مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتى بصحة المحضر وينبغي ان يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه وكذلك عند ذكر المدعي والمدعى عليه في أثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا لان بعض المشائخ كانوا لا يفتون بالصحة بدونهم وكذلك قالوا في السجلات اذا كتب وقضيت لمحمد هذا على احمد هذا لا بد وان يكتب وقضيت لمحمد هذا المدعى على احمد هذا المدعى عليه كذا في المحيط * وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وأشاروا الى المتدعين لا يفتى بالصحة وقالوا ايضا اذا كتب في صك الاجارة آجر فلان ابن فلان أرضه بعدما جرت المبايعة بالصحة بينهما في الاشجار والزراجين التي في هذه الارض لا يفتى بصحة الصك بعدما جرت المبايعة بصحة بين المتعاقدين هذين في الاشجار والزراجين التي في هذه الارض وينبغي ان يكتب اجر الارض من المستأجر هذا بعدما باع هذا الآجر الاشجار والزراجين من المستأجر هذا وقالوا ايضا اذا كتب في المحضر حضر المدعي بشهوده وسألني الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتى بصحة المحضر وينبغي ان يذكر الفاظ الشهادة لان القاضي عسى يظن ان بين الدعوى والشهادة موافقة ولا يكون بينهما موافقة في الحقيقة وكذلك قالوا ايضا اذا كتب في السجل وشهد الشهود على موافقة الدعوى لا يفتى بصحة السجل وكذلك قالوا في كتاب القاضي الى القاضي

لو كتب قد شهدوا على موافقة الدعوى لا يقتضى بصحة الكتاب ومن المشايخ من فرق بين كتاب
القاضي والسجل وبين محضر الدعوى فافتى بصحة الكتاب والسجل وبفساد محضر الدعوى
وكذلك قالوا في السجل اذا كتب على وجه الانجاز ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به
الحوادث العكسية والوارل الشرعية لا يعنى بصحة السجل ما لم يبين الامر على وجهه كذا
في الذخيرة * قالوا ويكتفي في محضر الدعوى بشهد الشهود بكذا عقيل تدعى المدعي هذا
وكذا يكتب عقب الجواب بالانكار من المدعى عليه لئلا يظن بان انهم شهدوا قبل الدعوى
او شهدوا على الخصم المقران الشهادة على الخصم المقر لا تسمع الا في مواضع معدودة قال
في الذخيرة وعندي ان كل ذلك ليس بشرط وذكر في الشروط ولا بد ان يذكر وشهد كل واحد
بعد الدعوى والجواب بالانكار وبعد الا بتشهد من المدعي كي يخرج عن حد الخلاف لان
عند الطحاوي اذا شهدوا بعد الدعوى والاكثار بدون طلب المدعي الشهادة لا تسمع قال
في الذخيرة وعندي كل ذلك ليس بشرط كذا في الفصول العنادية * وكان الشيخ الامام الزاهد
بحر الاسلام علي بن زوي يقول ينبغي للمدعي ان يقول في دعواه (ابن مدعي بحق من است)
ولا يكتفي بقوله (ابن من است وحق من) حتى لا يمكن ان يلحق به (وحق مني) وكذلك
في جواب المدعي عليه لا يكتفي بقوله (ابن مدعي ملك من است وحق من) ولا ينبغي ان يقول
(ملك من است وحق من است) حتى لا يلحق بأخرة كلمة الشفي وكذلك في قول الشاهد
لا يكتفي بقوله (ابن مدعي است وحق وي) وبعض مشائخنا اکتوا يقول المدعي (ملك من است
وحق من) ويقول المدعي عليه (ملك من است وحق من) ويقول الشاهد (ملك ابن مدعي است
وحق وي) وقال المدعي (ملك وحق من است) فذلك يكتفي بالاتفاق وكذا في امثاله كذا
في المحيط * ولو قالوا لا تشهد ان هذه العين له او قالوا بالعارية (ابن ان مدعي راست) لا يكتفي بذلك
ما لم يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان بجهة الملك ينسب اليه بجهة العارية
فلا بد من التصريح على الملك لقطع الاحتمال وذكر في الباب الخامس من فتاوى رشيد الدين
قالوا اما شهد (كذا ابن غلام ان فلان است) فهذا بمنزلة ما قالوا (ملك فلان است) وللقاضي
ان يتضي بالملك لان هذا فارسية قوله هذا هو انه للملك وان استفسر القاضي ذلك منهم فله ذلك
ولو قالوا

ولو قالوا في شهادتهم (ابن مدعى ملك ابن مدعىست) ولم يقولوا (دردست ابن مدعى عليه بناحق است) اختلف المشائخ فيه والصحيح انه ان طلب المدعى من القاضي القضاء بالملك فانه قبل هذه البينة فان طلب التسليم لا يقضي بها ما لم يقولوا (دردست ابن مدعى عليه بناحق است) ودل بشرط ان يقول الشاهد (واجب است برين مدعى عليه كه دست كوتاه كند) اختلف المشائخ فيه ايضا والصحيح انه لا يشترط والا حوطان يذكر الشاهد ذلك كذا في الفصول العمادية *

مفسر في اثبات الدين المطلق يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولي لعمل القضاء والا حكام بخارا اذا القضاء والا قضاء بين اهله من قبل فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا فبعد ذلك ان كان المدعى والمدعى عليه معروفين باسمهما ونسبهما يكتب اسمهما ونسبهما فيكتب حضر فلان بن فلان وا حضر مع نفسه فلان بن فلان وان لم يكونا معروفين باسمهما ونسبهما يكتب حضر رجل و ذكرانه يسمى فلان بن فلان وا حضر مع نفسه رجلا و ذكرانه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه كذا كذا دينارا نيسابورية حمراء جيدة مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا اقر هذا الذي احضره معه في حال جواز اقراره طائعا وراغبا بجميع هذه الدنانير المذكورة الموصوفة في هذا المحضر على نفسه لهذا الذي حضر دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا بافوا جب على هذا الذي احضره معه اداء هذا المال المذكور فيه الى هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسئلته فبعد ذلك ينظر ان كان اقرار المدعى عليه بما ادعاه المدعى فقد تم الامر ولا حاجة للمدعى الى اقامة البينة وان انكر ما ادعاه المدعى يحتاج المدعى الى اقامة البينة ثم يكتب فاحضر المدعى هذا انفرادا ذكرانهم شهودة وسألني الاستماع اليهم فاجبت اليهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب اسماء الشهود وانسابهم وحلاهم ومسكنهم ومهلاهم وينبغي للقاضي ان يأمر بكتابة لفظة الشهادة بالفارسية على قطعة قسطاس حتى يقرأ صاحب مجلس القاضي على الشهود ذلك بين يدي القاضي ولفظة الشهادة في هذه الصورة (گواهي میدهم که ابن مدعی علیه) ويشير اليه (بحال روائی اقرار خویش بهمه وجوه مقرر آمد بطوع و رغبت و چنین گفت که بر منست ابن مدعی را) ويشير اليه (بست دینار زر سرخ بخاری سره) مناصفة موزونة بوزن

منا قبل مكة (چنانكه اندرين محضر ياد كرده شد) ويشير الى المحضر فاملازم وحق واجب
 (بسيبي در سبب و اقرارى درست و اين مدعى) ويشير اليه (راست گوى داشت و برادرين
 اقرار و باروي) ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود وذلك بين يدي القاضي ثم القاضي
 يقول للشهود وهل سمعتم لبطقة هذه الشهادة التي قرأت عليكم وهل تشهدون كذلك من اولها
 الى آخرها فان قالوا سمعنا ونشهد كذلك يقول القاضي لكل واحد منهما (لگوى كه همچنين
 گواهي ميدهم كه خواجه امام صاحب برخواند از اول تا آخر مر اين مدعى را برين مدعى عليه)
 و اشار القاضي بامر كل واحد منهم حتى يأتي ببطقة الشهادة من اولها الى آخرها كما قرأت
 عليهم فاذا انوا بذلك يكتب في المحضر بعد كتابة اسامي الشهود و انسابهم و مسكنهم و مصلاتهم
 فشهد هؤلاء الشهود بعد ما استشهدوا عقب دعوى المدعى و الجواب بالا نكار من المدعى
 عليه شهادة صحيحة مستقيمة متعقبة الالفاظ و المعاني من نسخة قرأت عليهم جميعا و اشارك واحد
 منهم الى موضع الاشارات * سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية بقول القاضي فلان بذكر لقبه واسمه
 و نسب المتولي بفعل القضاء و الاحكام بخيار و اونها فان القضاء بين اهلها اذام الله تعالى توفيقه من قبل
 انخاف ان العادل العالم فلان ثبت الله تعالى ملكه و اعز نصره حضر في مجلس قضائي في كورة بخارايوم
 كذا من شهر كذا من سنة كذا راجل ذكر انه يسمى فلان و احضر معه رجلا ذكر انه يسمى فلان و ان كان
 القاضي يعرف المدعى و المدعى عليه يكتب حضر فلان و احضر معه فلان فادعى هذا الذي حضر على
 هذا الذي احضره معه ان لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه مشرب ديار انيسابور و حدره اربعة
 مناصفة بوزن مناقيل مكة دينار و احقا و اجبا بسبب صحيح و هكذا اقر هذا الذي احضره معه في حال
 جوار اقراره طائعا بجميع هذا المال المذكور مبلغه و جنسه و عدده في محضر الدعوى دينارا لهدا المدعى
 الذي حضر عليه و حقا و اجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا و صدقه هذا الذي حضر بهذا الاقرار و طاله
 باداء جميع ذلك اليه و سأل مسئلته عن ذلك فسأل و اجاب وقال بالعارية (مرابن مدعى هيچ خيز
 دادني نيست) احضر هذا المدعي نزار ذكر انهم شهوده و سأل الاستماع اليهم فاجبت اليه و استشهد الشهود
 و هم فلان بن فلان حليته كذا و مسكنه كذا و مصلاة مسجد هنة السكة و فلان بن فلان حليته كذا و مسكنه كذا
 و مصلاة مسجد كذا و فلان بن فلان حليته كذا و مسكنه كذا و مصلاة مسجد كذا فشهد هؤلاء الشهود عندي
 بعد ما استشهدوا عقب دعوى المدعى هذا الجواب بالا نكار من المدعى عليه هذا شهادة صحيحة

من متفقه الالفاظ والمعاني شهادة صحيحة مستقيمة من نسخة قرأت عليهم بالفارسية وهذا مضمون تلك النسخة التي قرأت عليهم (گواهي میدهم) يكتب لفظ الشهادة بالفارسية على نحو ما ذكرنا في المحضر فاذا فرغ من كتابة لفظ الشهادة يكتب فأتوا بهذه الشهادة على وجهها وساقوها على سنيها و اشار كل واحد منهم في موضع الاشارة فسمعت شهادتهم هذه وانتهى في المحضر المجلد في خريطة الحكم فبعد ذلك ان كان الشهود عدولا معروفين بالعدالة عند يكتب وقبلت شهادتهم لكونهم معروفين عندي بالعدالة وجواز الشهادة وان لم يكونوا معروفين عند العدالة وعدلوا بتزكية المدعين يكتب ورجعت في التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية فبعد ذلك ينظران عدلوا جميعا يكتب فتسبوا جميعا الى العدالة وجواز الشهادة فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها وان عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنان منهم الى العدالة وهم الاول والثاني وعلى هذا التماس فافهم فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها وهذا اذا طعن المشهود عليه في الشهود فان كان المشهود عليه لم يطعن في الشهود يكتب عقيب قوله فسمعت شهادتهم وانتهى في المحضر المجلد في خريطة الحكم قبل ولم يطعن المدعي عليه هذا في هؤلاء الشهود ولم يلتمس مني التعرف عن احوالهم من المزكين بالناحية فلم اشتغل بالتعرف عن حالهم من المزكين بالناحية واكتفيت بظاهر عدالتهم الا سلام عملا بقول من يجوز الحكم بظاهر العدالة من ائمة الدين وعلماء المسلمين ربح فقبلت شهادتهم قبول مثلها لايجاب الشرع قبولها من الوجه الذي بين فيه وثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به فاعلمت المشهود عليه هذا واخبرته بثبوت ذلك عندي ومكنته من ايراد الدفع ليورد فعال هذه الدعوى ان كان له دفع فلم يأت بالدفع ولا يأتي بالمخلص وظهر عندي عجزه عن ذلك فم سألني هذا المدعي المشهود له الحكم له على هذا المشهود عليه بما ثبت عندي له من ذلك في وجه خصمه هذا المشهود عليه وكتابة سجل له فيه والا شهد عليه ليكون حجة له في ذلك فاجبته التي ذاك واستخرت الله تعالى في ذلك واستعصمته عن الزيف والزلل والوقوع في الخطاء والخلل واستوثقته لاصابة الحق وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بثبوت اقرار هذا المدعي عليه بالمال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المدعي وتصديق هذا المدعي عليه آية بهذا الاقرار خطا با على الوجه المبين في هذا السجل فبعد ذلك ان كان

الشهود المعروفين بالعدالة يكتب عقيب قوله على الوجه المبين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود
 المعروفين بالعدالة وان ظهرت عند التهم بتزكية الشهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين
 وان ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين المعدلين من هذه الشهود
 المسمين فيه محض من المدعي والمدعى عليه هذين في وجههما مشير الى كل واحد منهما في مجلس
 قضائي بكونه بخار أمين الناس على سبيل التشهير والاعلان حكما ابرمته وقضاء بقضائه مستجيبا
 شرائط الصحة والنفاد والزمتم المحكوم عليه هذا ابراء هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصنعه
 وعدوه فيه الى هذا المحكوم له وتركت المحكوم عليه هذا وكل ذي حق وحجة ودفع على حجة
 ودفعه وحقه مني اتى به يوما من الدهر وامرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذلك
 واشهدت عليه حضور مجلسي من اهل العلم والعدالة والامانة والصيانة والكل في يوم كدام
 سنة كذا في هذه الصورة التي كتبناها في هذا السجل اصل في جميع السجلات لا يتغير شيء مبادئه
 الا الدماوي فان الدماوي كثيرة لا يشبه بعضها بعضا وليس كتابة السجل الا اعادة الدعوى
 المكتوبة في المحضر بعينها واعادة لفظ الشهادة عقيباتها بعد الفراغ من كتابة لفظ الشهادة فجميع
 الشرائط في سائر السجلات عن نحو ما بينا في هذا السجل والله تعالى اعلم ثم ينبغي للقاضي ان يوقع
 على صدر السجل بتوقيع المعروف ويكتب في آخر السجل عقيب التاريخ من جانب يسار السجل
 بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل مي بامري وجري الحكم على ما بين فيه عندي ومني
 والحكم المذكور فيه حكمي وقضائي انذته بحجة لاحت عندي وكتبته التوقيع على الصدر وهذه
 الاسطر الاربعة او الخمسة على حسب ما يتفق من الخط خطيدي وقد يكتب هذا السجل على
 سبيل المعاينة هذا ما شهد عليه المسمون آخر هذا الكتاب شهد واجملة انه حضر مجلس القضاء بكونه
 كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ متولي عدل القضاء والاحكام بهذه الكورة من قبل
 فلان رجل ذكر انه يسمى فلان واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى فلان ويذكر الدماوي على
 حسب ما ذكرنا في السحرة الاولى ويذكر لفظ الشهادة ايضا على ما ذكرنا في النسخة الاولى فاذا
 فرغ من ذلك يكتب فسمع القاضي كهادتهم وانتهى في المحضر المجلد في خريطة الحكم ورجع
 في التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية الى آخر ما ذكرنا على التوصل
 اليه

الذي ذكرنا ثم يكتب وثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض
الدعوى ولغظ الشهادة على الائمة الذين جليهم المدار في الفتوى بالناحية وافتوا بصحتها وجواز
القضاء بها واعلم المشهود عليه بثبوت ما شهدوا به على ما شهدوا به ليورد دفعا ان كان له نالم يأت بالدفع
ولا اتى بالمخلص وظهر عنده عجز ذلك فالتمس المشهود له الحكم من القاضي له بما ثبت له عنده من
ذلك وكتابه ذكره في ذلك والاشهاد عليه ليكون حجة له فاستخار القاضي هذا الله تعالى وسأله
العصمة عن الزيف والزلل والوقوع في الخطاء والخلل وحكم القاضي هذا للشهود له هذه المسئلة
على المشهود عليه وهذا بثبوت اقرار هذا بالمال المذكور فيه ومبلغه وجنسه وصفته ومدة في هذا
السجل دينا لازما عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المشهود له وتصديق المشهود له اياه في هذا الاقرار
خطابا على الوجه المبين لي في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود بمحض من هذين المتخاصمين
في وجههما في مجلس قضائه بين الناس في كورة كذا احكما ابرمته وقضاء نفذته واما المحكوم
عليه هذا بتسليم هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته ومدة في هذا السجل التي هذا المحكوم له
وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وحجته متى اتى به يوما من الدهر واجر
بكتبة هذا السجل والاشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل اصل ايضا الا
ان المستعمل فيما بين الناس الاول وقد يكتب هذا السجل بطريق الاجاز فيكتب بقول القاضي
فلان بن فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت
به الحوادث الشرعية والنوازل الحكمية بعد دعوى صحيحة من خصم حاضر على خصم حاضر
اوجب الحكم الاصفاء الى ذلك بينة عادلة قامت عندي او بشهادة فلان وفلان وقد ثبت
عندي عدالتهم وجواز شهادتهم ان فلانا اقران لفلان عليه كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب
صحيح ثبوتنا اوجب الحكم به فحكمت بمسئلة المشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما اقر به
المشهود عليه هذا المشهود له هذا بمحض من هذين المتخاصمين وقضاء نفذته بعد استجماع
شرائط صحة الحكم وجوازه بذلك عندي في مجلس قضائي بين الناس بكورة بخارا وكلفت هذا
المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور فيه وتركته وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته
ودفعه متى اتى به يوما من الدهر وامت بكتبة هذا السجل حجة في ذلك لمسئلة هذا المحكوم له
واشهدت عليه بحضور مجلسي وذلك في يوم كذا * مختصر في اثبات الدفع لهذه الدعوى يكتب

بعد النسبة حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام
ببخارا اذ ام الله تعالى توفيقه اويكتب حضر مجلس قضائي في كورة بخارا يوم كذا راجل ذكر
انه فلان واحضر مع نفسه رجلا ذكرانه يسمى فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا
الذي احضره معه في دفع دعواه قبله فان هذا الذي احضره معه كان ادعى على هذا
الذي حضر اولاً له على هذا الذي حضر مشرين ديارا ويذكر نوعها وصفها وعددها وهكذا
افرد هذا الذي حضر في حال حوازا قراره لهذه الدائير المذكورة فيه ديناً على نفسه لهذا
الذي احضره معه لارما وحنا واجاب حسب صحيح اقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي احضره معه
في ذلك خطاباً وطالبه برده هذه الدائير المذكورة واقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذا
ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا الذكر هذه
على هذا الذي حضره مبطل في هذه الدعوى لان هذا الذي احضره معه قبض من هذا الذي
حضر هذه الدائير المذكورة فيه قبضاً صحيحاً بايعاء هذا الذي حضر ذلك كله وهكذا افرد هذا الذي
احضره معه في حال جواز اقراره طائعا اقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر فيه خطاباً فواجب
على هذا الذي احضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسئلته
هذا اذا كان القاضي لم يقض للذي احضره معه في الدعوى الاول وان كان قد قضى له بذلك
يكتب بعد قوله وطالبه برده هذه الدائير المذكورة واقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذه
وحرى الحكم مني لهذا الذي احضره معه على هذا الذي حضر ثم يكتب ادعى هذا الذي
حضر على هذا الذي احضره معه الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب عقيب قوله وطالبه بالجواب وسأل
مسئلته سأل القاضي عن ذلك مقال بالعارسية (من مبطل نيم اندرين دعوى) احضر مدعى
الدفع سراد كراتهم شهودة وسأل متى الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليهم وهم فلان وفلان
يدكر اسماء الشهود واسمايتهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم وشهد هؤلاء الشهود مندي
بعد دعوى مدعى الدفع هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه الدفع هذا اعتيب الاستشهاد
الواحد منهم بعد الاخر شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرأت عليه ومضمون
تلك النسخة (گواهي ميدهم كه مقرر آماين فلان) و اشار الى المدعى عليه الدفع هذا (بحال
روائي اقرار خویش بطوع و رغبت و چنین گفتم كه قبض کرده ام ازین فلان) و اشار اليه مدعى

الدفع هذا (ابن يست دينار زر كه مذكور شده است درين محضر) و اشار الى المحضر هذا (قبض درست برسانیدن ابن فلان) و اشار الى مدعى الدفع هذا (ابن زرها را اقرارى درست وابن مدعى دفع) و اشار اليه (راست گوى داشت مراين مدعى عليه را) و اشار اليه (اندرين اقرار كند آورده روبرو) وان شهد واعلى معاينة القبض يكتب مكان الاقرار بالقبض معاينة القبض على نحو ما بينا فى الاقرار ويكتب قبض المدعى عليه الدفع هذا هذه الدناير الموصوفة من مدعى الدفع هذا قبضا صحيحا بايافته ذلك كله اليه وان كان مدعى الدفع ادعى الدفع بطريق الابرء من جميع الدعاوى والخصومات يكتب ادعى مدعى الدفع هذه الدعاوى ان هذا الذي احضره معه قبل دعواه هذه ابراء هذا الذي حضر عن جميع دعاويه وخصوماته قبله من دعاوى المال وغيره ابراء صحيحا و اقرارانه لا دعوى له ولا خصومة له قبله لانه لا في قليل المال ولا في كثيرة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وانه قبل منه هذا الابرء و صدقه في هذا الاقرار خطا باوان هذا الذي احضره معه في دعواه قبله بعد ما كان اقربا لابرء عن جميع الدعاوى مبطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك وترك التعرض له وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب (من مبطل نه ام درين دعوى خوبش) فاحضر المدعى نقرأ انكر انهم شهوده الى آخر ما ذكرنا في دفع الدعوى بطريق القبض غير ان في كل موضع ذكر القبض يذكر الابرء هنا * **سجل** هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول القاضي فلان حضر واحضر ويعيد الدعوى المكتوبة في المحضر من اولها الى آخرها فان فرغ من كتابة شهادة شهود مدعى الدفع يكتب فسمعت شهادتهم هذه و ثبتها في المحضر المجلد في خريطة الحكم الى قوله و ثبت عندي ما شهدوا به علي ما شهدوا به فعرضت على المدعى عليه الدفع هذا واعلمته بثبوت ذلك عندي ومكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع في ذلك فلم يأت بدفع ولا مخلص ولا انى بحكمة يسقط بهان لك و ثبت عندي عجزه عن ايراد الدفع وسألني مدعى الدفع هذا في وجه المدعى عليه الدفع هذا الحكم له بما ثبت له عندي وكتابة السجل والاشهاد عاياه الى قوله فحكمت لمدعى الدفع هذا بمسئلته على المدعى عليه الدفع هذا في وجه المدعى عليه الدفع هذا بثبوت هذا الدفع الموصوف بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه في مجلس قضائي ببشار احكما ابرمته وقضاء نفذته مستجمعا شرائط صحته وتقانه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما اجملة مشيرا اليهما وكلفت المحكوم عليه هذا بترك التعرض للمحكوم له هذا باداء هذا

المال المذكور في هذا السجل وتركته المحكوم عليه وكل ذي حق وحجة ودفع على حقته وحجته ودفعه متى انتهى به يوم من الدهر وامرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له واشهدت علي حكمي من حضر مجلس قضائي وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كان دفع دعوى الدين بدعوى الاكراه من السلطان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه انه كان مكرها من جهة السلطان على هذا الاقرار اكرها صحيحا وان اقراره هذا لم يصح وانه مبطل في دعواه هذه الدنانير المذكورة فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى وان كان دفع دعوى الدين بدعوى الصلح من مال يكتب في دعوى الدفع انه مبطل في هذه الدعوى لما انه صالحه منه على كذا ونقض منه بدل الصلح بتمامه ووجوه الدفع كثيرة فما حاك من دعوى الدفع يكتب على هذا المثال وان كان بدعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فان كان السبب غصبا يكتب كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب هذا ان هذا الذي احضره معه غصب من دنانير هذا الذي حضر عنه هذا المبلغ المذكور الموصوف في هذا المحضر واسنأكلها وصار مثلهما دين له في ذمته وان كان السبب بيعا يكتب دينا لازما وحقا واجبا ثلث منافع باع منه وسله اليه وان كان السبب اجارة يكتب دينا لازما وحقا واجبا اجرة شيء آجره منه وسله اليه وانفع به في مدة الاجارة وان كان السبب كالة او حوالة ففي الكالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب كالة كل له بها من فلان وان هذا الذي حضر اجاز صمائه عنه لنفسه في مجلس الضمان وهذا الذي احضره معه هكذا اقر بوجوب هذا المال على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وفي الحوالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب حوالة اقاله عليه فلان وانه قبل منه هذه الحوالة شعا في وجهه ومجلسه وافر هذا الذي احضره معه هكذا اقر بوجوب هذا المال دينا على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وان كان دعوى الدين يصك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه صك اقراره اوردته وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم ويسخ صك الاقرار من اوله الى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من المال المذكور فيه واقراره بجميع ذلك دينا على نفسه لهذا الذي حضر دينا لازما وحقا واجبا وتصديق هذا الذي احضر آياه في اقراره بذلك

بذلك خطابا بتاريخه فواجب عليه ايفاء ذلك المال اليه وطالبه بذلك وان كانت الكفالة او الحوالة بصك يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صك ضمان او صك حوالة او ردة وهذه تسخنه وينسخ كتاب الكفالة او الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصك المحول الى هذا المحضر نسخته من الكفالة والقبول والافراز والتصديق على ما ينطق به الصك من اوله الى آخره كذا في المحيط *
 محضر في دعوى دين الميت حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه انه كان لهذا الذي حضر على فلان والد هذا الذي حضره معه كذا وكذا دينارا ويصفها ويبا في ذلك دينالا زما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا كان اقر فلان والد هذا الذي حضره معه في حال حيوته وصحته وجواز اقراره وثقان تصرفاته في الوجوه كلها طوعا وبهذه الدنانير المذكورة دينا على نفسه لهذا الذي حضر اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضره خطابا في تاريخ كذا ثم ان فلانا والد هذا الذي حضره معه توفي قبل اداء هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا الذي حضر وصار مثل هذه الدنانير لهذا الذي حضر في تركته وخلف هذا المتوفى المذكور من الورثة ابنا صلبه وهو الذي حضره معه وخلف من التركة من ماله في يد هذا الذي حضره معه من جنس هذا المال المذكور وفاء بهذا المال المذكور فيه وزيادة وهذا الذي حضره معه في علم من ذلك فواجب عليه اداء هذا الدين المذكور مما في يده من مثل هذا المال المذكور من تركته هذا المتوفى الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسأل ويتم المحضر مع لفظه الشهادة على وفق الدعوى كذا في الذخيرة * سجل هذه الدعوى يقول القاضي فلان حضر واحضر وعبد الدعوى بعينها وبذكر اسامي الشهود ولفظة الشهادة وعدالة الشهود وانه قبل شهادتهم بظاهر عدالة الاسلام او لكونهم عدولا واشتوت عدالتهم بتعديل المزكين الى قوله وحكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه بشرب اقراره هذا المتوفى المذكور فيه حال حيوته وصحته وثقان تصرفاته بهذا المال المذكور دينا على نفسه لهذا الذي حضره تصديق هذا الذي حضر اياه فيه خطابا بتاريخ كذا المذكور فيه وبوفاته قبل ادايته شيئا من المال المذكور فيه اليه وتخليفه من التركة في يده ما فيه وفاء بمثل هذا المال المذكور فيه وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه حكما ابرمته وقضيت ببوت ذلك كله عليه بشهادتهم قضاء نفذته مستجما لشرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخارا بمحضر من هذين المختصمين في وجههما

وكلت المحكوم عليه هذا ادعاء هذا الدين المذكور فيه من تركه ابيه المتوفى الذي في يده الى هذا الذي حضر ويتم السجل * محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى حضروا حضر معه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لان هذا الذي احضره معه ادعى على هذا الذي حضر انه كان له على ابيه بد دعوى الذي احضره بماله ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه هذه انه مطلق هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي احضره قبض من ابيه المتوفى المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر حال حيوته هذه الدنا نير المذكورة فيه قبضا صحيحا وهكذا اقر هذا الذي احضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدنا نير طائعا من ابيه المتوفى هذا قبضا صحيحا واقر انه لا دعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرارا صحيحا حائرا صدقه المتوفى هذا فيه خطابا وان هذا الذي احضره معه في دفع دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعد ما كان الامر على ما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر وقد يكون دفع هذا بد دعوى ابرائه المتوفى عن جميع الدعاوى واسباب اخر قد منكرها قبل هذا فيكتب على نحو ما بينا قبل هذا يسجل هذا الدعوى يكتب بعد التسمية على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى الدفع من نسخة المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا الى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستخارة وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما ويتم السجل على نحو ما يساقبل هذا كذا في المحيط * محضر في دعوى الكاح اذا لم يكن للمرأة زوج ولم تكن هي في بد ادعاء على رجل نكاحها وبرع هذا الرجل انه دخل بها والمرأة تكر نكاحها وقعت الحاجة الى اثبات الكاح وكتبة المحضر يكتب حضر فلان واحضر مع نفسه امرأة ذكرت انها تسمى فلانة بنت فلان فادعى ان هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه ان هذه المرأة التي احضرها معه امرأة هذا الذي حضر ومنكوحته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاقلة بالغة نائمة التصرفات في الوجوه كلها خالية عن الكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي حضر بمحضر من الشهود الرجال الاحرار البالغين العاقلين المسلمين على صداق كذا وان هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها تزوجها في مجلس الترويح هذا احضره او لشك الشهود الذين كانوا

حضروا في مجلس التزويج هذا على الصداق المذكور فيه لنفسه تزويجا صحيحا وقد سمع اولئك
 الشهود الذين حضروا مجلس التزويج هذا كلام هذين المتعاقدين وهذه المرأة التي احضرها
 معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحلاله بحكم هذا النكاح الموصوف فيه وتمتع عن طاعته
 في احكام النكاح بغير حق فواجب على هذه المرأة التي احضرها معه طاعة هذا الذي حضر في
 احكام النكاح والالتiyاد له في ذاك فطالبها بذلك وسأل مسئلتها فستلت وان لم يكن الزوج دخل بها
 يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه ان هذه المرأة التي
 احضرها معه امرأته ومنكوحته وحلاله ولا يتعرض بالدخول وان كان هذا العقد جرى بين هذا
 الذي حضر وبين وليها مثل والد ها حال بلوغها يكتب في المحضر زوجها والد ها فلان بن فلان
 الفلاني حال نفوذ تصرفاتها في الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالصة عن نكاح الغير وعن مدة
 الغير بامرها ورضاها بحضرة الشهود المرضين على صداقها كذا تزويجا صحيحا ويتم المحضر وان كان هذا
 العقد جرى بين هذا الذي حضروا وكياها يكتب زوجها من هذا الذي حضر وكياها فلان بن فلان .
 والباقي على نحو ما ذكرنا في الاب وان كان هذا العقد جرى في حال صغرها بين هذا الذي
 حضر وبين والد الصغيرة وانه بخاصتها بعد ما بلغت يكتب زوجها ابو ها فلان بن فلان الفلاني في
 حال صغرها بولاية الابوة لما رآه كفوا لها على صداق كذا وهذا الصداق مثلها وان كان عقد النكاح
 جرى بين والدي المتداعيين حال صغرها وتخاصما بعد بلوغهما يكتب ادعى ان هذه المرأة
 التي احضرها معها امرأته وحلاله ومنكوحته زوجها ابو ها فلان الفلاني في حال صغرها بولاية
 الابوة من هذا الذي حضر في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة الشهود المرضين
 تزويجا صحيحا وان ابا هذا الذي حضر وهو فلان بن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لابنه
 هذا الذي حضر وحال صغرا بنه الذي حضر في مجلس التزويج هذا بولاية الابوة حال نفوذ
 جميع تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة اولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا فقبولا
 صحيحا ويتم المحضر * ^{تسجيل} هذه الدعوى يكتب صدر السجل على ما هو الرسم ويعاد فيه
 الدعوى من نسخة المحضر بتامها وبذكر اسماء الشهود ولنطة الشهادة الى موضع الحكم
 ثم يكتب في موضع الحكم وحكمت لهذا الذي حضر بمسئلته على هذه المرأة التي
 احضرها معه بجميع ما ثبت عندي من كونها منكوحته وحلاله لهذا الذي حضر بشهادة هؤلاء

الشهود المسلمين فيه سبب هذا الكاح الصحيح المذكور المبين فيه بحضرة هذين المتخاصمين وقضيت بذلك كله في مجلس قضائي بكورة بخارا حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجما شرائط صحة ونفاذه والزمته المحكوم عليها طاعة هذا الذي حضر في احكام الكاح ويتم السجل كذا في الذخيرة *
 مختصر في دفع دعوى الكاح حضرت فلانة واحضرت معها فلانا رادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها في دفع دعواه قبلها ان هذا الذي احضرته كان ادعى على هذه التي حضرت ويعد الدعوى من اولها الى آخرها ثم يقول ان دعوى هذا الذي احضرته قبلها الكاح هذا اساقطة من قبل ان هذه التي حضرت خلعت نفسها حال نفاذ تصرفاتها في الوجوه كلها في هذا الكاح المذكور فيه من هذا الذي احضرته معها بتطبيقه واحدة على صداقتها وبقية عدتها وكل حق يجب للنساء على الازواج قبل الخلع وبعد الخلع وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه من جميع الدعاوي والخصومات وان هذا الذي احضرته معها خلعاها من نفسه حال بعد تصرفاته في الوجوه كلها بتطبيقه واحدة على الشرائط المذكورة فيه في مجلس الاختلاع هذا خلعا صحيحا خاليا عن الشروط البعسدة والمعاني المبذلة وان هذا الذي احضرته معها في دفع دعوى هذا الكاح قبلها بعد ما جرت بين هذه التي حضرت وبين هذا الذي احضرته هذه المخالعة الموصوفة بمطل غير محقق فواحب على هذا الذي احضرته معها كف عن هذه الدعوى وطالب بذلك وسألته المسئلة كذا في الظهيرية * سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب عند الحكم ثبت عددي بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين ان هذه التي حضرت اختلعت نفسها من صداقتها ونفقة عدتها وكل ما يجب للنساء على الازواج قبل الخلع وبعده من هذا الذي احضرته بتطبيقه واحدة وان هذا الذي احضرته معها خلعاها من نفسه بالبدل المذكور فيه بتطبيقه واحدة في مجلس الخلع هذا وان المخالعة هذه جرت بين هذين المتخاصمين في حال جواز تصرفاتهما في الوجوه كلها فحكمت بذلك كله لهذه التي حضرت على هذا الذي احضرته وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي احضرته بتطبيقه بآئنة بسبب المخالعة المذكورة فيه في وجه هذين المتخاصمين حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجما شرائط الصحة والجواز ويتم السجل كذا في الذخيرة * مختصر في دعوى الكاح على امرأة في يدي رجل يدعي نكاحها وهي تقره بذلك

بذلك كتب حضر فلان واحضر مع نفسه امرأة ذكرت انها تسمى فلانة ورجلا ذكرانه يسمى فلانا نادى على هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه بحضرة هذا الرجل الذي احضره معه ان هذه التي احضرها معه امرأة هذا الرجل الذي حضر وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وانها خرجت عن طاعة هذا الذي حضر وان هذا الرجل الذي احضره معه بمنعها من طاعة هذا الذي حضر والالتحاق له في احكام النكاح فواجب على هذا الذي احضره معه الكف عن المنع وطالب كل واحد منهما الجواب وسأل مسئلتها فستلا فاجبت المرأة وقالت لست امرأة لهذا المدعي ولست على طاعته ولكنني امرأة هذا الآخر واجاب الرجل الذي احضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالي وانا حق في منعها من هذا الرجل الذي حضر واحضر المدعي هذا نفرا وذكر انهم شهوده فسأل القاضي الاستماع الى شهادتهم فشهدوا احد بعد اجد على وفق دعوى المدعي شهادة متفقة الالفاظ والمعاني بالقاضي يقضي بالمرأة للمدعي فان اقام صاحب اليدينة على ان هذه المرأة منكوحته وحلاله بالقاضي يقضي بينة صاحب اليد ويندفع به بينة المدعي والخارج مع ذى اليد اذا اقام البينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يقضي بينة صاحب اليد بخلاف المالك المطلق فلو كان القاضي قضى للخارج بينة ثم اقام صاحب اليد البينة هل يقضي بينة صاحب اليد فيه اختلاف المشائخ كذا في الظهيرية * وطريق كتابة هذا الدفع حضر فلان يعني صاحب اليد ومعه فلانة يعنى المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها واحضر معه فلانا يعنى المدعي الاول نادى على هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه وفي دفع بينته بان هذا الذي احضره ادعى اولاً على هذه المرأة بحضرة هذا الذي حضر انها منكوحته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وانها خرجت عن طاعته وهذا الرجل يمنعها من طاعته ويذكر مطالبته المرأة على الالتحاق بها ومطالبة الذي حضر بالكف عن منعها ايها من طاعته ويذكر انكار المرأة وانكار الرجل ايضا دعواه قبلها هذه ويذكر اقرارها بالنكاح لهذا الذي حضر وتصديق هذا الذي حضر ايها بذلك واقامة الذي احضر البينة عليها بالنكاح المذكور فيها فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه قبلها في وجهه ان هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي احضر امرأة هذا الذي حضر وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح جرى بينهما واحضر شهودا على ما ادعى وقال انا اول من بنكاح هذه بحكم ان لي يد او بينة فواجب على هذا الذي احضره ترك دعوى النكاح قبلها

وترك المطالبة بأباحتى يتمكن من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالعه بذلك وسأل مسئلة وهذا
الدفع دفع من وجوه احداهان بدعي الخارج على صاحب اليد انه طلقها تطليقة بائة اورجعية وانقضت
عدتها وان هذا الخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه * وصورة كتابه دعوى هذا الدفع حضر
واحضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره
في دفع دعوى هذا الذي احضره معه فيكتب دعوى الرجل الذي حضر اولاً ثم يكتب دعوى
الدفع لدعواه من هذا الذي احضره ثم يكتب دعوى هذا الذي احضره معه فيكتب ادعى
هذا الذي حضر ان هذا الذي احضره معه طلق امرأته هذه التي احضرها معه بتاريخ كذا وان
مدتها قد انقضت منه وانه تزوجها بعد انقضاء العدة بتاريخ كذا بتاريخ ولها فلان اباً لها منه برصاه
بمحضر من الشهود على صداق معلوم وانه قبل تزويجه منه بنمسه في ذلك المجلس فهو لا صحبة
والبومهي امرأته وحلاله بهذا السبب وان هذا الذي احضره معه في دعواه هذه قبله بعد ما كان
الامر كما اوصف مبطل غير محقق وينم المحضر وجه آخر لدفع هذه الدعوى ان يدعي ان هذا
الذي احضره وكل فلان ان يطلق امرأته هذه طلاقاً بائناً اورجعيّاً يطلق ويكيل هذا الذي احضره
هذه المرأة كما امره هذا الذي احضره وانقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي احضره وجه آخر
ان يدعي ان هذا الذي احضره اقراها محرمة عليه بالمصاهرة او بالرضاع كذا في الذخيرة
محضر في اثبات الصداق ديني تركه الزوج حضرت واحضرت معها رجلاً فادعت هذه التي حضرت
على هذا الذي احضرته معها ان هذه التي حضرت كانت امرأة فلان بن فلان والد هذا الذي احضرته
معهما وكانت منكوبة وحلاله ومدخولته بكتاب صحيح وكان لها عليه من بقية الصداق الذي تزوجها
عليه كذا ديناراً ديناً لازماً وحققوا اجابوا وصداقاً بائناً بكتاب صحيح كان قائماً بينهما وهكذا كان اقرب فلان
بن فلان والد هذا الذي احضرته معها في حال صحته ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها بهذه الدناير
المذكورة ديباً على نفسه لهذه التي حضرت بسبب الكاح المذكور فيه اقراراً صحيحاً وصدقة هذه
التي حضرت فيه خطاباً شاعراً انه توفي قبل ادائه هذا الصداق المذكور فيه وقبل ادائه شيئاً اليها
وصار هذا الصداق المذكور فيه في تركته لهذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأة وهي هذه التي
حضرت وابناً صليبه وهو الذي احضرته معها لا وارث له سواهما وخلف من التركة من جنس هذه
الدناير المذكورة فيه في يد هذا الذي احضرته معها ما بقي بهذا الدين المذكور وزيادة كذا

في الظهيرية * سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع يكتب على نحو ما تقدم في سجل دعوى الدين المطلق في تركة الميت * مختصر في اثبات مهر المثل اذا زوج الرجل ابنته البالغة برضاها من انسان نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهر احتج وجب مهر المثل ووفعت الحاجة الى اثبات مهر المثل بان دخل بها او خلاها خلوة صحيحة ثم طلقها وانكر مهر المثل ولا يخلو ما ان كانت الابنة وكلت اباها حتى يدعي الاب ذلك لها فيكتب في المحضر حضره واحضره فادعى هذا الذي حضره ابنته فلانة بحق الوكالة الثابتة له من جهتها على هذا الذي حضره معه ان ابنته فلانة موكلة هذا الذي حضره امرأة هذا الذي حضره معه بنكاح صحيح زوجها ابوها هذا الذي حضره برضاها بمحضر من الشهود ولم يسم لها مهر عند العقد وان مهر مثلها كذا دينار لان اخنها الكبرى او الصغرى المسماة فلانة اختها لا ييها وامها اولايها كان مهرها هذا المتيقن وموكلة هذا الذي حضره هذه تساوي اختها هذه في الحسن والجمال والسن والبكارة انما ذكرنا هذه الاشياء لان المهر يختلف باختلاف هذه الاشياء وبذكر ايضا ان اخت موكلة هذه مقيمة بهذه البلدة التي موكلة فيها لان المهر يختلف باختلاف البلدان فوجب على هذا الذي حضره معه اداء مثل هذه الدراهم والدينارين لابنته موكلة هذه وطالبة بذلك وسأل مسئلته فمثل الى آخره وان لم تكن لها اخت ينظر الى امرأة من نساء عشيرة الاب من بني مثلها في الحسن والجمال والسن والبكارة ويشترط ان تكون تلك المرأة من بلدتها ايضا لما ذكرنا وان لم توجد من قوم ايها امرأة بهذه الاوصاف يعتبر مهرها بمهر مثلها من الاجانب في بلدتها ولا يعتبر بمهر مثلها من قوم امها هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في اول باب المهور وذكره وايضا في مسئلة اختلاف الزوجين ان على قول ابي حنيفة رح لا يجوز تقدير مهرها باقرانها من الاجانب فكان المذكور في اول باب المهور قولها وان كانت هذه المرأة وكلت اجنبيا بذلك يكتب حضره واحضره فادعى هذا الذي حضره على هذا الذي حضره معه لموكلة فلانة بنت فلان بن فلان الثقلاني ان موكلة هذه كانت امرأة هذا الذي حضره بنكاح صحيح زوجها ابوها فلان ابن فلان من هذا الذي حضره معه برضاها بمحضر من الشهود ولم يسم لها مهر الى آخره كذا في المحيط * مختصر في اثبات مهر المثل ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي حضرته معها انه كان زوجها وليها فلان من هذا الذي حضرته معها برضاها بشهادة شهود عدول نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهر فوجب

الشرع ايما مير المثل وان مير مثلها كذا لان احتها لا يبيها وامها فلاة كل مهرها كذا وهذه التي حصرت
تساويها في المثل وتساويها في العدل ونوار يما في الس والكارة وعصرها مثل عصرها في الرخص
والعلا ومهرها واحد فواجب على هذا الذي احصرته معها اداء مثل هذه الدباير الى مير
التي حصرت ان كان حرمها على حسه والامها يتعارف تعطلها (دست يمان) ليامن هذا
الممدار والله تعالى اعلم * مختصر في امات المتعة حصرت واحصرت فادعت هذه التي حصرت
على هذا الذي احصرته معها انه ترو حها ولم يسم لها مهرانم طلتها نفل الدحول بها وند
وحب لها سلبه المتعة وهي ثلثة اثواب درع وحمارو ملحمة فواجب عليه الخروج من ذلك *
مختصر في اذات الحلو ادعت انه ترو حها ترويح فلا وكيها او وليها اياها مده برصاها
على مير كذا شهادة دول حصرها وان حلاها حلو صحبة لاثالث معها ولا ماع شرعا ولا طعا
وانه طلتها بعد في لك تطليعه مائه وهكذا اقر الروح بذلك اقرارا صحيحا فواجب عليه اداء مثل هذه
الدباير البوا والجروح عنها اليها وطالته والجواب عنه كافي في الطهيرة * مختصر في امات
الجرمة العليطة يجب ان يعلم بان دعوى الحرمة بالطلاق على انواع احدها دعوى الحرمة
نصريح ثلث تطليات وصورة كدانة المحصر في هذا الوجه حصرت واحصرت فادعت هذه التي
حصرت على هذا الذي احصرته اليها كانت امرأة هذا الذي احصرته ومكوحته وحلاله
ومدحولته سكا ح صحيح ولما عليه من الصداق كذا درهمها وكذا دينارها لا رما وحتا واحسانسب
هذا الكاح وان هذا الذي احصرته معها حرمها على مسد ثلث تطليات حرمة عليطة لا تحلل له
من بعد حتى نكح ر وخاميرة وانها محرمة عليه اليوم بهذا السب المذكور فيه وان هذا الذي
احصرته مع علمه تسام هذه الحرمة العليطة بينهما يمسكها حراما ولا يعزريده عنها فواجب على
هذا الذي احصرته مفارقتها وتحلية سبيلها واداء الصداق الذي لها عليه المذكور فيه وادار ريفه
العدة مثلها الى ان تنقضي مدتها وطالته بذلك وسأل مسئلته * سجل هذه الدعوى يكنف
صد الحكم وحكمت لهذه المرأة التي حصرت المدعنة بهذه الحرمة العليطة على هذا الذي احصرته
بالسب المذكور بعدما كانت حلاله بعقد الكاح شهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحصر من هذين
المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكوم عليه وهو هذا الذي احصرته بمعارفة هذه التي
حصرت

حضرت ونصريده عنها وامرته باداء مالها عليه من الصداق المذكور فيه وادرار النفقة عليها نفقة مثلها حتى تنفضي عدتها ويتم السجل * الوجه الثاني ان تدعي الحرمة باقراره انه طلقها ثلثا وصورة كتابة المحضر من هذا الوجه حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت علي هذا الذي احضرته انها كانت امرأته ومتكوحته ومدخولته بنكاح صحيح وان هذا الذي احضرته اقر في حال صحة اقراره ونفاذ تصرفاته انه حرم هذه التي حضرت بثلاث تطليقات وانه يمسكها حراما ولا ينفارقها فواجب عليه مفارقتها واداء صداقها المذكور اليها * سجل هذه الدعوى على نحو سجل الأول الآن ههنا يذكر الإقرار في الحكم فيكتب وحكمت لهذه التي حضرت علي هذا الذي احضرته معه بثبوت انرا هذا الذي احضرته معها بهذه الحرمة الغليظة المذكورة فيه بشهادة هؤلاء الشهود المبشرين فيه ويتم السجل * الوجه الثالث ان تدعي الحرمة عليه بثلاث تطليقات بسبب حلف قد حلف بثلاث تطليقاتها حال قيام النكاح بينهما ان لا يفعل كذا وقد فعل ذلك الفعل المعين الذي حلف عليه وحبث في يمينه نزلت الطلقات الثلاث المتعلقة وصارت هذه المرأة التي حضرت محرمة عليه بهذا الذي احضرته مع عدله بهذه الحرمة الغليظة بينهما يمسكها حراما ولا ينفارقها فواجب عليه مفارقتها وطالبته عليه ذلك ويتم المحضر وان كانت تدعي الحرمة بنطليقة او بنطليقتين بين ذلك في المحضر وكذلك اذا ادعت المرأة الحرمة بسبب آخر بذكر ذلك السبب في المحضر * مستصغر فيه شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث تطليقات وانها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة قوم شهدوا عند القاضي على رجل حاضر انه طلق امرأته هذه الحاضرة بثلاث تطليقات وانها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات فانوا بالشهادة على وجهها وساقوها على سننها يكتب في المحضر حضر محاسن القضاء ثم ذكروا انهم شهود حسبة وهم فلان وفلان وفلان بذكر اسماءهم وانسابهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم واحضر وامعهم رجلا يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم ان هذا الرجل انني احضره طلق امرأته هذه وأشاروا الى المرأة التي احضرها بثلاث تطليقات ثم انه لا ينفارقها ويمسكها حراما فستلا يعني هذا الرجل وهذه فانكر الطلاق فالحكم في هذه الصورة ان القاضي يقبل شهادتهم ويقضي بالفرقة بينهما * سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هذا القوم مجلسه وشهادتهم على الوجه الذي شهدوا ويكتب انكار الرجل وامرأة الطلاق ثم يكتب فيه فسمعت شهادتهم وانتهى في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي

وتعرفت من احوال اليهود في زعمي الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالباحث فمسوا الى العدانة وجواز الشهادة وقبول القول فقبلت شهادتهم وثبت عهدي بشهادتهم ما شهدوا به على ما شهدوا به واعلمت المشهود عليه من ايراد الدفع ان كان له دفع ولم يأت بدفع وطهر عندي عجزه من ذلك فاستخرت الله تعالى الى آخره وحكمت بكون فلانة بنت فلان هذه محرمة على زوجها فلان هذا بثلاث تطابقات بمحضر منهما في وجوههما الى آخره وامرت كل واحد منهما بما فرقده صاحبها الى ان تفضي مدتها من هذا الزوج ويخرج بزواج آخر ويدخل بها الزوج الثاني وبطلانها ونقضي عدتها ثم تزوجها برضاها ان شاء * محضر في اثبات الحرمة الغليظة على الغائب امراة له اروج دخل بيانهم حرمة على نفسه بثلاث تطابقات بمحضر من الشهود ثم غاب الزوج قبل ان يقضي القاضي بالحرمة وازارت هذه المرأة اثبات هذه الحرمة بين يدي القاضي ليقضي بذلك بشهادة شهودها لذلك وجهان احدهما ان تدعي على رجل حاصره كان لي على زوجي فلان الف درهم او دينار ونصفها كذابفة صدافي وانك صديقت لي عن زوجي فلان هذا المذكوران حرمي على نفسه بثلاث تطابقات فعلي الف درهم واني اجزت هذا الضمان معلنا بهذا الشرط في مجلس الضمان هذا ثم زوجي فلان حرمي على نفسه بثلاث تطابقات فصارت هذه الدناير المذكورة دينالي عليك بحق الضمان المذكور وانت في علم من هذه الحرمة المذكورة بالسبب المذكور فواجب عليك الخروج عن ذلك باثباتي الي والمدعي عليه يقر بالضمان كما ادعت ويكر العلم بوقوع هذه الحرمة فيد اصورة الدعوى اما صورة المحضرات ان يكتب حصرت واحضرت مع نفسها وادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احصرت ويذكر دعواها على بحومها من اوله الى آخره * سجل هذه الدعوى على بحومها الى قوله فاحضرت المدعية نورا ذكرت انهم شهودها على مرافقتها دعواها وسألتني الاستماع الى شهادتهم فاجبتها الى ذلك فشهدوا بعد الاستشهاد صقيب الدعوى والانتكار من المدعي عليه بوقوع هذه الحرمة الواخذ بعد الآخر من نسخة نرات عليهم وهذا مضمون تلك النسخة (گواهي مبدعهم كه اين زن حاضر آمده) و اشاروا الى المدعية هذه (رن فلان بن فلان بود واين فلان وبرا برخويشتن حرام كرده است بسه طلاق وامروز اين زن حاضر آمده حرام است برون بسه طلاق) و اشار كل واحد منهم في جميع مواضع الاشارة فسمعت شهادتهم الى ان يصل الى قوله وحكمت بكون هذه المرأة التي حضرت محرمة على زوجها فلان بالسبب المذكور وتثبت.

لهذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها بوجوب هذا المال المذكور فيه مبلغه وجنسه وذلك كذا بسبب الضمان المذكور فيه عند وجود شرطه وهو تحريم فلان زوج هذه التي حضرت اباه على الوجه المذكور فيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم السجل * الوجه الثاني ان يدعي علي وجل حاضر ضمان نفقة العدة انك قد ضمننت لي نفقة عدتي ان حرمني زوجي على نفسه بثلاث تطابقات وانا اجزت ضمانك هذا في مجلس الضمان هذانم ان زوجي حرمني على نفسه بثلاث تطابقات بتاريخ كذا وانا في عدته اليوم ووجب لي عليك نفقة عدتي الى ان تنقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذكور فواجب عليك الضمان والمخرج عن عهدة مال الزمك من نفقة عدتي بالاداء الي فقر المدعى عليه بضمان نفقة العدة وينكر الحرمة فتجعي المرأة بشهود يشهدون على ان زوجها فلان حرما على نفسه بثلاث تطابقات وانها في عدته زوجها فلان فهذا هو صورة هذه الدعوى اما صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها انه قد كان ضمن لها عن زوجها نفقة عدتها ان حرما زوجها على نفسه بثلاث تطابقات ويكتب دعواها من اولها الى آخرها الى قوله واحضرت هذه التي حضرت نفرا وذكرت انهم شهدوا الى آخره * سجل هذه الدعوى يكتب دعواها من قوله الذي احضرته معها الى قوله فسمعت شهادتهم وقبلتها الايجاب العلم بقول مثلها وحكمت بكون هذه المرأة محرومة على زوجها فلان وبكونها في عدته اليوم وقضيت لهذه التي على هذا الذي احضرته معها بوجوب نفقة عدتها الى ان تنقضي عدتها بشهادة هؤلاء الشهود بمحضر من هذين المتخاصمين في وجوههما ويتم السجل * مستنصر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة صغير نخته صغيرة وهذا الصغير عاجز عن الاتفاق عليها لما انه فقير لا يملك شيئا فرجع امر هذه الصغيرة ابوها بناء على القاضي حتى يستتلف القاضي في هذه الحادثة القاضي الشنعوي الذي يرى التفريق جائزا بين الزوجين بسبب عجز الزوج عن الاتفاق فيكتب القاضي اليه في هذه الحادثة كتابا بضرورة بعد التسمية والتحية للقاضي الشنعوي قد رفع الي بناءة الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان ابوها هذا انها امرأة الصغير فلان بن فلان زوجها منه ابوها فلان بن فلان بولاية الابوة على صداق كذا بمحضر من الشهود تزويجا صحيحا وقبل ابو الصغير فلان لابنه الصغير هذا التزويج له قبول صحيحا وصارت هذه الصغيرة اهراة لهذا الصغير بنكاح صحيح وهذا الصغير معدم لا يملك شيئا من الدنيا فانه ليس بمكتسب

ولا محترف وقد ظهر عجزه عن الانفاق على هذه الصغيرة بشهادة شهوده معدلين قد شهدوا
عندي بمجدي ذلك والنس مني اب هذه الصغيرة مكاتبة اليه ادام الله تعالى فضله فاجبت
ما تمسسه وتبته ليدخل بالاصفاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدى اجتهاده فيه ويقع رآيه
دايمه مستعيا بالله تعالى طالباً منه الترفيق لاصابة الحق فهذا هو صورة كتاب القاضي الى القاضي
الشفوعي ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه بخاصم ابوالصغيرة بين يدي القاضي المكتوب
اليه ابوالصغيرة على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضي المحتفي ويقسم البينة على ان ابنه الصغير
المسمى في هذا الكتاب معدم لا مال له وان لا يقدر على الكسب وانه عاجز عن الانفاق على
امرأة هذه الصغيرة ويطلب من القاضي الشفوعي ان يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضي
الشفوعي بين هذين ويكتب السجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفوعي قد ورد
الي كتاب من فلان بن فلان المتولي لعمل القضاء والاحكام في كورة بخارا ونواحيها ادام
الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان فلان مشتملاً على ما وقع عليه من الخصومة الواقعة بين فلان
بن فلان العلاني الذي بخاصم لابنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان العلاني
بخاصم عن ابنه الصغير فلان وذلك لان فلان هذا اب هذه الصغيرة المذكورة رفع الي هذا القاضي ان
ابنته الصغيرة المذكورة امرأة الصغير المسمى فلان بن فلان هذا وحلال بنكاح صحيح زوجها ابوها
هذا ما تروى بها صحيحاً وان فلان بن فلان والد الصغير هذا قبل منه هذا الكاح لابنته الصغير هذا
قبولاً صحيحاً في مجلس التزويج هذا وان ابنته الصغيرة هذه محتاجة الى الفتنة وان زوجها هذا
الصغير معدم عاجز عن الانفاق ثبت عجزه عند القاضي هذا وقد سأل ابوالصغيرة فلان بن فلان
من القاضي هذا ان يكتب لي ويأذن لي في الاستماع الى هذه الخصومة والعصل بينهما على
ما يؤدى اجتهادي اليه ويقع رأيي عليه فقرأت الكتاب واهتمته وامثلت امره في سماع هذه
الخصومة وعقدت مجلساً لذلك وقد حضرني في مجلسي والد هذه الصغيرة فلان وحضر معه
والد هذا الصغير فلان فادعى هذا الذي حضر له هذه الصغيرة على هذا الذي احضره معدن الصغيرة
المسماة فلانة بنت فلان هذا الذي حضر امرأة هذا الصغير الذي احضره معه وان الصغير المسمى
ابن هذا الذي احضره معه معدم عاجز عن الانفاق على هذه الصغيرة المسماة وان هذه الصغيرة
محتاجة

مستأجرة الى النفقة واقام شهودا عدولا على ان الصغير المسمى ابن هذا الذي احضره معه عاجز
 من الاتفاق على هذه الصغيرة وسأل مني والد هذه الصغيرة التفريق بينها وبين زوجها الصغير
 هذا فتأملت في ذلك ووقع اجتهادي على جواز هذا التفريق بينهما بسبب العجز عن النفقة اخذا
 بقول من يقول من علماء السلف بجواز التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة وفرقت
 بينهما بعد ما صار النكاح بينهما معلوما بعد ما كان عجز هذا الصغير عن الاتفاق معلوما تفريقا صحيحا
 وامرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك وان طلب عن القاضي الاصل امضاء هذا السجل
 فالقاضي الاصل يأمر ان يكتب على ظهر السجل بقول القاضي فلان الى آخر ما جرى
 جميع ما يتضمنه هذا الذكر من اوله الى آخره بتاريخه المذكور فيه من كتبه الكتاب
 الى فلان بن فلان متضمنا تفويض سماع هذه الخصومة المذكورة فيه اليه والاستماع الى البينة
 والعمل بها وما يؤدى اجتهاد المكتوب اليه ويقع رأيه عليه كان مني وجعلت المكتوب
 اليه فلانا ثانيا عني في العمل بما يقع عليه رأيه فامضيت حكم نائبي هذا واجزته وامرته بكتابة
 هذا الامضاء في تاريخه كذا وان كان الزوجان بالغين وكان الزوج عاجزا عن الاتفاق بالطريق
 فيه ما ذكرنا في الصغيرين الا ان هنا اذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها من القاضي
 الشفعوي فادعت المرأة ان زوجها عاجز عن الاتفاق فان اقر الزوج بذلك فالقاضي يفرق
 بينهما باقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وان لم يكن الزوج مقرا فالمرأة تقيم البينة عليه على عجرة
 ويفرق القاضي بينهما باقرار الزوج هكذا في الذخيرة * محضر في فسخ اليمين المضافة رجل حلف
 بطلاق كل امرأة يتزوجها فان احتاج هذا الرجل الى فسخ هذه اليمين ينبغي ان يتزوج امرأة بنزويج
 ولها اياها ان كان لها ولي او بنزويج القاضي اياها ان لم يكن لها ولي حتى يصح هذا النكاح
 بالاجماع ثم يرفع الامر الى القاضي الحنفي ويلتمس منه الكتاب الى القاضي الشفعوي فالقاضي
 الحنفي يكتب الى القاضي الشفعوي في هذه الصورة اطال الله تعالى بقاء الشيخ القاضي
 الامام الى آخر كتابه وفتحت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان تزوجها وقد كان حلف من قبل
 نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه اليمين ووقع علي الطلاق فصرت محرمة
 عليه بهذا السبب وانه يمسكها حراما ولا يتصديده عنها والتمست مني مكاتبة في ذلك فاجبتها الى
 ذلك وكتبت هذا الكتاب اليه لينفصل بالاصغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدى

اليه اجتهاده ويقع عليه رآيه وهو موفق في ذلك من الله عز وجل ثم اذارعل الكتاب الى
المكتوب اليه يدعي هذه المرأة قبل المكتوب اليه علي زوجها علي نحو ما ذكرت عند القاضي
الكتب فيقر الزوج بهذه اليمين وبهذا الكاح الا انه يقول انها حلال لي ولم يقع الطلاق
عليها تعالايه دم اعتاد اليمين فيقضي المكتوب اليه بطلان هذه اليمين وبقيام الكاح بينهما
اخذا بقول من يقول بطلان هذه اليمين من علماء السلف * سجل في قسم اليمين المضافة
فادار السجل في ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان الشفعوي ورد الي كتاب
من القاضي فلان المتولي بعمل النضاء والاحكام بكونه كذا ونواحيهما من قبل السلطان فلان
مشتملا علي ما رفع اليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع
الطلاق بسبب اليمين المضافة الى الكاح وقد امرني بالاصفاء الى هذه الخصومة وفصلها واستماع
البينة فيها والنضاء بما وقع في رأبي واجتهادي فامتثلت امره وعقدت مجلسا بذلك فحضرني
في مجلس ذلك فلانة بنت فلان واحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي
حضرت علي هذا الذي احضرته معها ان هذا الذي احضرته معها بالبنني بالطاعة في احكام الكاح
راعداني زوجته وقد كان حلف قبل ان يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقع علي
الطلاق وحرمت عليه بهذا السبب والزوج اتوا بالكاح وانكرو وقوع الطلاق بهذا السبب ثم ان الزوج
سألي الحكم بما وقع رأبي واجتهادي فاجتهدت في ذلك وتأملت وثايت ووقع رأبي علي
بطلان اليمين المضافة الى الكاح صلا مني بقول من لايري صحة اليمين المضافة الى الكاح فحكمت
بطلان هذه اليمين وبطل هذه المرأة علي هذا الزوج بهذا الكاح وامرنا بطاعة هذا الزوج في احكام
الكاح بحضرة هذين المتخاصمين في وجههما حكما ابرمته قضاء فعدته في مجلس حكمي هذين
الاس علي سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمان وكان ذلك بعدما اطلق الي القاضي
فلان بن فلان في هذه الخصومة بما يقع عليه رأبي واجتهادي وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة
كذا قال القاضي الامام ثقة الدين محمد بن طاي الحلواني رح صحبت كثيرا من النضاء الكبار وما
رأيتهم اجابوا الي شيء من الحوادث المجتهد فيها في الكتبة الى القاضي الشافعي الآفي اليمين
المضافة فان دلائل اصحاب الحديث في ذلك لائحة وبراهينهم فيها واضحة والشبان يتجاسرون الي
هذه اليمين ثم يحتاجون الي التزوج ويفضطرون الي ذلك فاولم يجيبهم القاضي الي ذلك ربما

يقعون في الفتنه هكذا في الظهيرية * مستصر في انبات العنة للتعريق المرأة اذا خاصمت زوجها عند
 القاضي وتقول ان لم يصل اليّ والزوج يدعي الوصول اليها فان كان بكر او قتل الكاخ فالقاضي يريها
 النساء الواحدة العدة تكفي والثتان احوط فان قتل هي بكر فالقاضي يؤجله سنة وان قتل هي ثيب
 يحلف الزوج على الوصول اليها وهذا استحسان والقياس ان يكون القول قول المرأة مع اليمين
 ثم اذا حلف الزوج استحسانا ان حلف يثبت وصوله اليها فلا يؤجل وان نكل صار مقرا بعدم الوصول
 اليها فيؤجل سنة وان اراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما امهل القاضي الامام فلان بن فلان
 المتولي بعمل القضاء والاجام بكورة بخارنا فذ الاذن والقضاء والفصل والامضاء بهايين
 اهلبا يومئذ امهل فلان بن فلان حين رفعت اليه المسماة فلانة بنت فلان انه تزوجها نكاحا صحيحا
 وانها وجدته مينا لا يصل وثبت ذلك عند هذا القاضي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب فحكمت
 بما اوجب الشرع في حق العنين من الامهال سنة واحدة من وقت الخصومة زجاء الوصول
 اليها في مدة الامهال فامهل القاضي اية سنة واحدة بالايام على ما عليه اختيار اكثر المشايخ
 من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة امهالا صحيحا وامر بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك
 وذلك في يوم كذا من سنة كذا ثم اذا تمت السنة من وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة
 التأجيل وانكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر او قتل الكاخ فالقاضي يريها النساء على ما مر
 فان قتل هي بكر ثبت انه لم يصل اليها فخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين الفرقة وان قتل هي
 ثيب والقول قول الزوج مع يمينه فيحلف الزوج على الوصول اليها على ما مر فان حلف فلا خيار
 لها وان نكل فلها الخيار * مستصر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي حضر على هذه
 التي احضرها معه في دفع دعواها قبله العنة ومطالبتها اية بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل
 انها مبطلّة في المطالبة بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لما انها اختارت المقام معه بعد تأجيل القاضي
 ورضيت بالعنة فيه بلسانها رضاء صحيحا او يقول انه وصل اليها في مدة التأجيل وقد اقرت
 بوصولها اليها * مستصر في دعوى النسب امرأة في يدها صبي تدعي على رجل ان هذا الصبي
 ابنها من هذا الرجل ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما وتطالبه بنفقة الغلام وكسوته او رجل
 في يده صبي يدعي على امرأة ان هذا الصبي ابنه منها ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما
 او ادعى رجل في يده صبي انه ابنه من امرأة هذه والمرأة تجحد او ادعت امرأة في يدها

مسمى ابنه ابنا من زوجها هذا والزوج يذكر في هذه الدعوى كليا صحيحة ويجب ان يعلم بان دعوى
 الامومة ودعوى الامومة صحيحة سواء كانت مع دعوى المال او لم تكن وذلك بان بدعي
 رجل على رجل اني اب هذا الرجل او يدعي اني ابن هذا الرجل وذلك الرجل يذكر في
 الدعوى صحيحة حتى اذا اتهم المدعي البيعة على ما اتاهه القاضي يسمع دعواه وينفي
 بيعة المدعي عليه وكذلك دعوى الامومة بدون دعوى المال صحيح حتى لو ادعت المرأة
 على رجل اني ام هذا الرجل فانامت على ذلك بيعة فان القاضي يقبل بينها وبينه بكونها
 ام المدعي عليه * صورة المختصر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعي على زوجها انه ابها
 منه حصرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها ان هذا الصبي الذي
 في حجرها واثارت اليه ابن هذا الذي احضرته معها ولدته منه على فراشه حال قيام الكاح بينهما وذلك
 ان شئت ذكرت في الدعوى وان على هذا الذي احضرته بنته هذا الصبي وكسوته وان شئت
 لم تذكر ذلك في الدعوى * صورة المختصر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعي على
 المرأة انه ابها منه حصروا حضروا دعوى هذا الذي حضر على هذه التي احضرها ان هذا الصبي
 الذي في يده واثار اليه ابن هذه المرأة التي احضرها معه ولدته منه على فراشه حال قيام الكاح
 بينهما فبعد ذلك ان شاء ذكر ان على هذه المرأة احضرها ان ترصع وان شاء لم يذكر * صورة المختصر
 في دعوى رجل بالغ على رجل انه ابه حضروا حضروا دعوى هذا الذي حضر على هذا الذي
 احضره معه ان هذا الذي حضر ابن هذا الذي احضره معه ولدته امه فلابنة بنت فلان من هذا
 الذي احضره معه على فراشه حال قيام الكاح بينهما * صورة المختصر في دعوى رجل على
 رجل انه ابوه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان هذا الذي حضر ابوه وان
 ابن هذا الذي حضر ولد على فراشه من امرأته فلابنة حال قيام الكاح بينهما الى آخره واما
 دعوى الاخوة والعمومة وابن الاخ وابن الابن لا تصح الا ان يدعي المال بان كان المدعي
 زما فبدعي الاخوة على غيره والعمومة ويدعي النفقة لنفسه * وله وجه آخر ان يدعي الوصية
 لاختوة المدعي عليه من جهة المتوفى * صورته حضروا حضروا دعوى هذا الذي حضر على هذا
 الذي احضره معه ان فلانا الميت قد كان اوصى الى هذا الذي احضره مع نفسه بتسوية
 اموره

امره بعد وفاته وخلف من تركته في يديه كذا وكذا وندكان اوصى لاخته فلان بن فلان بكذا وكذا
ولفلان بن فلان ثلث اخته فلان وفلان هذا المدعى والله واجب على هذا الذي احضره معه
تسليم حصته من ذلك اليه وذلك كذا وكذا وبطالته بالجواب فيقر المدعى عليه بالوصاية والوصية
وينكر كونه اخ فلان وله وجه آخران تدعى امرأة وتزوج الطلاق بسبب تعليق الزوج طلائها
بسلام اخ فلان والله كلفه كذا في الذخيرة * مختصر في دعوى ولاء العاتقة رجل مات
فجاء رجل وادعى ان الميت معتق والدي فلان كان اعتقه والدي في حياته وصحت ميراثه
لي ما انى ابن معتقه لا وارث له غيري فافتنى بعض مشائخنا ح بفساد هذه الدعوى وبعضهم يصحها
والصحيح ان هذه الدعوى فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملك والاعتق من غير
المالك باطل وكذلك لو ادعى انسان الرق على عبدا قام العبد بينة انه اعتقه فلان يقضى لمدعى
المالك ولو قالت بينة العبد اعتقه فلان وهو يملك تقبل بينة العبد والمسئلة في دعوى الاصل *
مختصر في دعوى الدفع صورته ادعى عينا في يد رجل انه اشتراها من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة
كذا وحده ذوالبيد واقام المدعى بينة على دعواه فتوجه الحكم فادعى المدعى عليه في دفع دعواه ان
الذي ادعى تلقي الملك من جهته اقر قبل تاريخ شرائك او قبل شرائك بسنة طائعا ان هذه العين
ماك اخي فلان وحقه وصدة اخته فلان في ذلك وانا اشتريت هذه العين من اخيه ذلك المقلر
فدعواك علي باطلة بهذا السبب فانفتحت اجوبة المفتين ان هذا الدفع صحيح ثم استفتي بعد
ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار انه متى كان
او في اي شهر كان فالقاضي هل يكلفه ذلك اتفتت الاجوبة ايضا ان القاضي لا يكلفه ذلك
لانه تدبىس مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك كذا في فتاوى الاستروشي *
مختصر في اثبات العسوة حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان رجل
ذكر انه يسمى احمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى ابو بكر
بن محمد بن عمرو وفادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان سعد بن احمد
بن عبد الله بن عمرو توفي ومن خلف من الورثة زوجة له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبناته
تسمى سعادة وابن عم له هذا الذي حضر لما انه ابن عمرو وسعد المتوفى كان ابن احمد و احمد
والد هذا المتوفى مع عمرو والد هذا الذي حضر كانا اخوين لاب ابوهما عبد الله بن عمرو وخلف

كانا اخوين لاب ابوهما عبد الله بن عمرو ولا وارث لهذا المتوفى سوى هذا الذي حضر وفي يده هذا
 الذي احضره من تركته المتوفى كذا كذا دينار انيسا بورية وصارت هذه الدنانير المذكورة بموته ميزانا
 لهذا الذي حضر وهذا الذي احضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي احضره معه اداء
 جميع ذلك اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب بالفارسية (مرا از ميراث خواركي اين مدعي
 علم نیست) واحضر المدعي فقرأ ذكر انهم شهوة الي آخره * سجل هذه الدعوى على نسق
 السجل المتقدم فان كان المدعي ابن ابن ابن عم الميت فصورة المحضر فيه حضر محمد بن محمود
 بن طاهر بن احمد بن عبد الله بن عمرو بن علي واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى حسن بن علي
 بن عبد الله فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان عمر بن عبد الله بن عمرو بن
 علي توفي وخلف من الورثة ابن ابن عم له لاب هذا الذي حضر لما ان هذا الذي حضر ابن
 محمد بن طاهر وولد والده هذا الحاضر الذي كان ابن احمد وعمر والمتوفى واحمد والد والد
 والده هذا الذي حضر كانا اخوين لاب ابوهما عبد الله بن عمرو بن علي لا وارث له سوى هذا الذي
 حضر وخلف من التركة من الصامت في يده هذا الذي احضره كذا كذا دينار انيسا بورية
 وصارت هذه الدنانير بموته ميراثا له وهذا الذي احضره في علم من ذلك فواجب عليه الي آخره *
سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم ايضا فان ادعى المدعي عليه في دفع دعوى
 المدعي في هذه الصورة انه اقرا ولا انه من ذوي الارحام كان فعاله دعوى العسوبة لكان التناقض *
 فحضر في دعوى حرية الاصل حضر مجلس القضاء شرفه الله تعالى في كورة بخازا
 قبل القاضي فلان رجل ذكر انه يسمى فلان بن فلان الفلاني وهو رجل شاب يكتب حليته بتمامه
 واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي
 احضره معه ان هذا الذي حضر حر الاصل والعلوق لما ان هذا الذي حضر فلان بن فلان الفلاني
 وهو كان حر الاصل وامه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الاصل ايضا وهذا الذي حضر ولد
 حر اعلى فراش ابويه الحرين لم يرد عليه ولا علي ابويه هذين رققة وان هذا الذي احضره معه
 يشترقه ويستعبده بغير حق مع علمه بذلك فواجب على هذا الذي احضره معه قصريده عن هذا
 الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب وقال (اين حاضر آمده ملك من است و رقيق
 من است و مرا از آزادي وي علم نیست) واحضر هذا الذي حضر فقرأ ذكر انهم شهوة وسألني

الاستماع الى شهادتهم وهم فلاں وفلان وفلان فاحت اليه واستشهدت الشهود مشهودا وشهادة
صحيفة منسقة اللط والمضى من نسخة قرأت عليهم وهذا مصدر تلك النسخة التي آخرة *
سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب الدعوى من نسخة المحصر
نماه ويكتب اسامي الشهود والباط الشهادة ويكتب بعد الاستحارة وحكمت لهذا الذي حصر على
هذا الذي احصره يكون هذا الذي حصر حرا الاصل حرا والدين لم يرد عليه ولا على والده
رق وامرته بقصيدة والكلى من مطالنته آية بالطاعة في احكام الرق * مختصر في دعوى العنق
على صاحب الد باعناق من جهة ادعى هذا الذي حصر على هذا الذي احصره معدا
هذا الذي حصر كان مملوك هذا الذي احصره ومرويه وانه اعتق هذا الذي حصر في حال
صحته ونيات غنله وحوار تصرفاته في الموحوة كلها طاعة لوجه الله تعالى وطلب مراضته
عنا صحبا محائرا فاذا يعبر بدل وان هذا الذي حصر اليوم حريه هذا السب وان هذا الذي
احصر في علم من ذلك وانه في مطالنته آية بالطاعة او دعاء الرق عليه مطلق عبر محقق وواحد
عليه قصيدة عن هذا الذي حصر وترك النقص له وسأل مسئلته * سجل هذه الدعوى يكتب
على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستحارة وحكمت لهذا الذي حصر على هذا الذي احصره يكون
هذا الذي حصر حرا ماله كالعنق غير مولى عليه بالسب المذكور وهو عتاق هذا الذي احصره مع تسه
آية وبطلان دعوى هذا الذي احصره الرق عليه شهادة الشهود المسمين ويحكم السجل *
مختصر في دعوى العنق على صاحب اليد باعناق من جهة عبره ادعى هذا الذي حصر على
هذا الذي احصره معه ان هذا الذي حصر كان مملوكا ومروفا لفلان بن فلان وفي بده وتحت تصرفه
وان فلانا اعتقه من جالس ماله وملكه محانا يعبر بدل لوجه الله تعالى وانعاء مراضته وطلبا للتوان
وحبائه وهرنا من اليم عقوباته وصار هذا الذي حصر حرا بالا عتاق المذكور به وانه اليوم حريه هذا
السب وان هذا الذي احصره استعداد مع علمه بحريته طلما وتعدى وواحد عليه قصيدة الى آخرة *
سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستحارة وحكمت لهذا الذي
حصر على هذا الذي احصره معه يكون هذا الذي حصر حرا ماله كالعنق غير مولى بالسب
المذكور المدعى وهو عتاق فلان بن فلان آية من حالص حقه وملكه وبطلان دعوى هذا الذي
احصره

اخضرة الرق عليه، ويقصد هذا الذي اخضرة معه من هذا الذي حضر الى آخره * مختصر في اثبات
الرق حضر واخضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى فلانا هديا شا با يذكر حليته ثم يذكر فادعى هذا الذي
 حضر على هذا الذي اخضرة معه ان هذا الذي اخضر معه مملوك هذا الذي حضر ومروقه ملكه
 بسبب صحيح وانه خرج عن طاعته والانتقياد له في احكام الرق وطالب بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر *
سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على
 هذا الذي اخضرة معه يكون هذا الذي اخضرة معه مملوك هذا الذي حضر ومروقه بشهادة هؤلاء
 الشهود المسلمين ويكون هذا الذي اخضرة مبطلا في الامتناع عن طاعة هذا الذي حضر في احكام
 الرق وامرت بهذا الذي اخضرة بالانتقياد لهذا الذي حضر في احكام الرق والطاعة له ويتم السجل
 ولا بد للحكم بالرق وكتابة السجل فيه من عجز المدعى عليه عن اثبات الجبرية لنفسه فاما قبل ذلك
 لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل هكذا في الذخيرة * مختصر في دفع هذه الدعوى فنقول لدفع هذه
 الدعوى طرق اخذها ان يدعي المدعى عليه حرية الاصل لنفسه وصورة كذا بته حضر واخضر فادعى
 هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله فان هذا المحضر معه كان ادعى عليه وانه عبده ومملوكه
 وانه خرج عن طاعته وطالبه بالطاعة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى
 قبله انه يحرر الاصل والغلوq لما ان اباه فلان بن فلان وامه فلانة بنت فلان بن فلان وهما كانا حزين
 من الاصل وهذا الحاضر ولد على فراش هذين الابوين الحزين لم يجز عليه ولا على ابويه هذين رق
 وان هذا الذي اخضرة في علم من ذلك وانه في مطالبة هذا الحاضر بالطاعة له ودعواه الرق قبله والتحال
 على ما وصفت فيه مبطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك فطالبه بذلك وسأل مسئلته فسيقول
 ويتم المحضر * سجل هذا المحضر يكتب عند قوله وحكمت للذي حضر على هذا الذي اخضرة
 معه هذا بجميع ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا الحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه وكون
 هذا الحاضر حرا الاصل وبطلان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين من بعد
 ما ظهرت عدالتهم عندي بتعديل من اليه رسم التعديل بالناحية على ما شهد وانه بمحض من المحكوم له
 والمحكوم عليه هذين في وجوههما في مجلس قضائي وحكمي ببخارا وقضيت بصحة ذلك كله وقضرت
 يد المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بالحرية هذا ورفعت عند طاعته واطلقت المحكوم عليه هذا الرجوع
 على بائعدها ان كان قد اشتراه من غيره ونقد له الثمن يوم العقد الذي كان جرى بينهما ويتم السجل قالوا

وفي كل موضع وقعت الحاجة الى اثبات الحرية يجب ان يكون اثباته بطريق الدفع بان يدعي صاحب
البذر الرق على المملوك ويتم البسة ثم يثبت المملوك جريته بطريق الدفع الوجه الثاني ان يدعى
المدعى عليه الاساق من جهة مدعى الرق * صورة كانه حصر واحصره من هذا المحاصر
على هذا المحصر في دفع دعواه قلده هذه انه حر لانه كان مملوكا ومروفا لهذا الذي احصره
وان هذا الذي احصره اعنته في حال حوار تصرفاته في الوحوه كلها اعتاما صحيحا حائرا نادا
وصار هذا المحاصر حراسا لهذا الاعتاق وهذا المحصر مثل في مطالبة هذا المحاصر بالثامه
والايبان له في احكام الرق ونتم المحصر * سجل هذا المحصر على نحو سجل المحصر الاول
الا انه فيها يكتب وكون هذا الذي حصر حر ام لا لعنه بالسب المذكور وهو اعتاق هذا الذي
احصره وكونه ملحقا سائر الاررار بهذا السب وكونه يوم الاعتاق الموصوف فيه ملكا لهذا المحصر
ونتم السجل * الوجه الثالث ان يدعى مدعى عليه الرق الاعتاق من جهة عمر مدعى الرق صورة
كبانته حصر واحصره من هذا المحاصر على هذا المحصر في دفع دعواه قلده ان هذا المحاصر كان عبدا
ومملوكا لفلان بن فلان السلافي وانه اعنته من حاله ماله وملكه محانا بغير بدل انتعاء لوجه الله
تعالى وطلب مرصاته وهراس اليهم صانه وشديد عدائه في حال صحة عتله وحوار تصرفه في الوحوه
كلها اليوم هذا المحاصر حراسا لهذا الاعتاق المذكور الموصوف الى آخره * سجل هذا
المحصر على نحو ما يبا الا ان الناصبي يكتب وحكمت بحرية هذا المحاصر بالسب المذكور وهو
اعتاق فلان بن فلان السلافي وكون هذا المحاصر مملوكا لفلان بن فلان السلافي يوم الاعتاق
المذكور كذا في المحيط * مختصر في اثبات التدبير والاستيلاء واداء وقعت الحاجة الى اثبات
التدبير والاستيلاء ولا يمكن اثباته على المولى لانه لا يثبت له حق على المولى للحال فالطريق في
اثباته ان يبيعه المولى من رجل مدعى عليه المدبر وام الولد على هذا المثال ادعى هذا الذي
احصره معه انه كان مملوكا لفلان وانه دبره واعنته عن دبر بعد وفاته لوجه الله تعالى وانتعاء
لمرصاته من غير طمع في حطام الدنيا تدبيرا صحيحا من ماله وماكده وانه اليوم مدبره ورسول الله
استولدها لو كان المدعى حاربه ادعت انها ام ولد لفلان تسمى فلانا ولدته على فراشه
وملكه وانه اليوم ام ولده وان هذا الذي احصره يستترها ويستعدها بغير حق فواحب عليه
مصرده عنها ومطلبه بالحوار كذا في الطهيري * مختصر في دعوى التدبير رجل دبر عبدا تدبيرا

مطلقات ومات بعد انديير ومخلف ووثقوا كرت الورقة العلم بالنديير واحتاج المدعي الى اثبات ذلك بالنية
وكذا به المحضر يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معان هذا الذي حضر على
عبد مملوك فلان بن فلان والد هذا الذي احضره دبره في حال حبيته وجرازه فانه في الوجوه
كاهنا ثلثا نعا غبا نديير مطلقا وان نلانا والد هذا الذي احضره مات وصق المدعي وهذا الذي احضره
في عام من ذلك فيا جب على هذا الذي احضره قصر يده عن هذا الذي حضر الى آخره *
سجل هذا المحضر اوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر الحكم وحكمته لهذا الذي حضر على
هذا الذي احضره بجميع ما ثبت عندي من نديير فلان والد هذا الذي احضره حال كونه مملوكا ومرفقا
من خالص ماله وملكه نديير وصحبا مطلقا لا قيد فيه وبحريه هذا الذي حضر يدوت فلان ويتخلف
فلان والد هذا الذي احضره بالتركة من ماله في يد وارثه هذا الذي احضره ما يخرج هذا الذي حضر
من ثلثه وان هذا الذي حضره اليوم لاسبيل للآخر عليه بسبب الرق لاسبيل الولاء بشهادة هؤلاء
الشهود المسلمين بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما حكما البرمته وقضاء نفقة كذا في الذخيرة *
سجل في اثبات العتق على الغائب يقول القاضي فلان حضر قبلي في مجلس قضائي
بكورة بخار فلان واحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان لهذا
الحاضر على هذا المحضر كذا كذا بنارا وبين نوعها وافتها ببالا زما وحقا واجبا بسبب صحيح
فواجب عليه الخروج من ذلك وطالبه بالجواب عنه وسأل مسئلته عنه فسئل فانكر ان يكون عليه
شيء لهذا الذي حضره فاحضر المدعي رجلين ذكر انهما شاهدا وعبد فلان وفلان وذكر المدعي
والشاهدان انهما موليا فلان بن فلان اعتقهما حال كونهما مملوكين له وسأل مني الاستماع الي
شهادتهما فشهدا بعد الدموى والجواب بالانكار فطلب الاستشهاد الواحد بعد الآخر بشهادة صحبته
متفقة الاثبات والمعني على موافقة المصري من نسخة قرأت عليهما وهذا مضمون تلك النسخة
فاما ساقا الشهادة على وجهها ذكر المدعي عليه في دفع هذه الشهادة ان هذين الشاهدين
مملوكا فلان بن فلان بن فلان الذي زعم المدعي والشاهدان انه اعتقهما وقد كذبوا في ذلك لم يعتقهما
فلان فعرضت ذلك على المدعي هذا فقال انهما حران وان مولاهما قد اعتقهما حال كونهما
مملوكين له اعتاقا صحيحا ان له على ذلك ينة فكلفته اقامة البينة على صحته عواده هذا فاحضر ثلثا
ذكر انهم شهوده على موافقة عواده هذا وسألني الاستماع الي شهادتهم فسمعت شهادتهم

ونستعدي شهادة تهم حرية هذين الشاهدين فاعتاق ولان اياهما وكونهما اهلًا للشهاد
وسألني المذمعي هذا الحكم بحرية هذين الشاهدين وكونهما اهلًا للشهادة والبراءة له بالمال
المذمعي به وشهادة هذين الشاهدين فاحتته الى ذلك وحكمت بحرية هذين الشاهدين فاعتاق
ولان اياهما حال كونهما مملوكين له اعتاقا صحيحا وكونهما اهلًا للشهادة وقصبت للمذمعي هذا
بالمال المذمعي به على المذمعي عليه هذا شهادة هذين الشاهدين حكما ابرمته ونصاء مدنه وبسم
السجل وادانني القاضي على هذا الوجه ثبت العتق في حق المولى حتى لو حصر واكر الاساق
لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج العبد الى اقامة البينة على المولى لان المشهود له ادعى حرية
الشاهدين على المشهود عليه وقد صح منه هذه الدعوى لانه لا يتمكن من اثبات حقه على المشهور
عليه الا بهدأ والمشهود عليه انكر ذلك وصح منه الاتكار لانه لا يتمكن من دفع الشهود من حسبه
الا بالانكار للحرية والاصل ان من ادعى حقا على المحاصر لا يوصل الى الاثبات الا بان
سبه على الغائب سبب المحاصر حصدا من الغائب فصار اقامة البينة على المشهود عليه كافيا
على المولى الغائب كذا في المحيط * مختصر في اثبات حد الدف ادعى هذا الذي حصر
على هذا الذي احصره معه ان هذا الذي احصره معه قد فقه قد اوجب الحد فواحد على
حد الدف ثمانون حلقة الى آخرة وان كان شتمه شتما يوجب التعزير يكتفب ان هذا
الذي احصره معه شتمه وبعض شتما يوجب التعزير يقال له باكدائم يكتفب ووجب عليه التعزير
في الشرع وحراله من مثله وبطاله بذلك وسأل مسئلته * مختصر في دعوى رجل على رجل
انك سرت من دراهمي كذا درهمين كان موضوعا في موضع كذا من هذه الدار والمذمعي فله
من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المذمعي عليه لهذا المذمعي ان جعلت ابي سرت من دراهمك
هذا المتدار التي ادعيت بانها اعطيتك مثل تلك الدراهم فحلف المذمعي على دعواه واعطاه
المذمعي عليه نصف هذه الدراهم واعطاه في النصف الباقي حظا ثم اراد المذمعي عليه استرداد
ما دفع اليه من الدراهم كيف الحكم فيه وكان الشيخ الامام الحنبل الدين السعدي رح كتب في الجواب
ان المذمعي عليه ان اعطى النصف والترم النصف صلحا عن دعوى المذمعي وانترانه سرق
الدراهم فعليه اعطاء الباقي وليس له ان يسترد النصف الذي اعطاه وان اعطى النصف واعطاه
حظا

خطابا لباقي بناءً على يمين المدعي ووفاء بما قال لا يلزمه شيء وله ان يسترد ما اعطاه وقد قيل له ان يسترد في الوجهين لان يمين المدعي لا يستحق على المدعي عليه شيء نص عليه محمد رح في كتاب الصلح ان المدعي مع المدعي عليه اذا اصطالحا على ان يحلف المدعي على دعواه على انه لو حلف فالمدعي عليه ضامن للمال المدعي به ان الصلح باطل * مختصر فيه دعوى سرقة رجل خباز ادعى على رجل اجلسه على دكانه ليبيعه الخبز من الناس وبأخذ الاثمان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى ان الخباز ادعى مبلغا معلوما من المال وقال انك سرقت من مالي من اثني الخبز هذا المبلغ وادعى عليه انك قلت اني اخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي بعته منهم الا اني لم آخذ من مالك الخبز شيئا وصاحب الدكان ينكر ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فواجب على هذا الذي احضره معه احضار هذه الدراهم مجلس القضاء ليتمكن المدعي من اقامة البينة عليها قيل هذه الدعوى لا تتوجه على صاحب الدكان من جهة الخباز غاية ما في الباب يريد اثبات اقراره باخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكرها في الدعوى الا انه لو ثبت ذلك كان حق الخصومة لاثبات الدراهم لانه لما نقصهم من الخبز الذي باع منهم واخذ الثمن كان عليه رد ذلك اليهم وكان حق الاسترداد لهم لا لهذا الرجل اذ هو ليس بخضم عنهم وان كان الخباز ادعى عليه انك قلت اني اخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك ونقصت الوزن للمشتري ايضا لا تصح الدعوى لانه اذا نقص من الخبز المبيع واخذ الثمن تالما كانت الدراهم التي هي بمقابلة النقصان ملك المشتري فلا يكون للخباز ولاية الاسترداد كذا في الذخيرة * وهكذا في فصول الاستروشي * مختصر في دعوى شركة عنان صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر اشترك مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا على ان رأس مال كل واحد منهما كذا على ان يتصرفا في مال الشركة ويتصرف كل واحد منهما برأيه على ان ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضيعة او خسران فهو عليهما على قدر رأس المال لكل واحد منهما واحصر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة وخطاها ما حتى صار المالان ملا واحدا وجعل جميع مال الشركة في يد هذا المحضر وانه تصرف فيه وربح كذا وكذا فواجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا وان كان بالشركة صك يكتب في الصك على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصك ادعى

عليه جميع ما تضمنه الصك من الشركة في المال المبين قدره فيه بالريح المشروط فيه وخط كل واحد
 بمهده رأس ماله برأس مال صاحبه على ما ينطق به الصك من اوله الى آخره بتاريخه وحلا
 جميع مال الشركة في يده وان هذا المحاضر ربح كذا وكذا فواجب عليه رد رأس مال هذا الذي
 حضر من حصته من الربح الى هذا الذي حضر رأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم المحضر *
 محضر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع
 دعوى هذا الذي احضره معه فل هذا الذي حضر شركة عنان برأس مال كذا ودعواه قل
 رد رأس ماله وحصته من الربح ادعى عليه في دفع هذه الدعوى انه مبطل في هذه الدعوى لما له
 فاسمه المال وسلم اليه رأس ماله وحصته من الربح وانه اخذ جميع ذلك منه بتسليمه بجملة ذلك
 اليه ويتم المحضر * محضر في اثبات الوقفية حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر بحكم
 الاذن الصادر له من جهة القاضي فلان بانبات الوقفية المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي
 احضره معه جميع ما تضمنه صك صدقة اوردته مع نفسه ونسخ الصك الى آخره وهذا مضبوط
 الصك ثم يكتب فادعى جميع ما تضمنه هذا الصك من ايقاف فلان بن فلان العلاني هذا هذه
 الضبعة المحدودة في هذا الصك الذي بنسخ في هذا المحضر من خالص ماله وملكه على الشروط
 المذكورة والسبل فيه كما ينطق به هذا الصك المحول نسخته التي هذا المحضر من اوله الى آخره
 بتاريخه ويكون جميع هذه الضبعة المحدودة فيه ملكا لهذا المتصدق وفي يده الى ان وقفها وسلمها
 الى هذا المتولي وهو المذكور اسمه ونسبه في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله
 الى آخره واليوم جميع هذه الضبعة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه
 المذكور وفي يده هذا الذي احضره بغير حق فواجب على هذا الذي احضره معه تسليمها
 الى هذا الذي حضر ليراعي فيها شرائط الوقف وطالب بذلك وسأل مسئلته يسأل هذا اذا اتى
 المدعي بصك الوقف وان لم يكن في يد المدعي صك الوقف يكتب فادعى هذا الذي حضر
 على هذا الذي احضره معه ان جميع الضبعة التي هي مشروبات الارص المتصلة بعضها
 ببعض التي موضع جميعها في ارض قرية كذا من عمل كذا من قرية كذا بخار بمحلة كذا من ناحية
 هذه القرية يدعي كذا فاحد حدود جميعها لريق طريق العامة والطريق بهذه النسبة في هذا
 الموضع الواحد والثاني والثالث والرابع لريق الطريق اليه المدخل بخدولها فكما ونحوها

ومرافقتها وقف مؤبد حبس معروف وقفها وتصدق بها فلان بن فلان الفلاني في حال حيوته وصحته وبعد وفاته من خالص ماله وملكه على ان يستغل بافضل وجوه الاستغلال مما يرزق الله تعالى من غلتها بدعي بمافيه عمارتها ومرمتها واصلاحها ثم يصرف الفائض من غلتها الى اصلاح مسجد داخل كورة بخارا في محلة كذا يعرف بمسجد كذا احد حدود المسجد كذا والثاني والثالث والرابع كذا ثم يصرف الفائض منها الى فقراء المسلمين وكانت هذه الضيعة المحدودة فيه يوم الايقاف المذكور فيه ملكا لهذا الواقف وفي يده وقد سلم الواقف جميعها الى ابنه فلان او الى فلان الاجنبي بعد ما جعله فيما فيها متوليا لامرها وقبل فلان منه هذه القوامعة وهذه الولاية فبولاصحها وقبض منه جميع ما بين وقفها فيه قبضا صحيحا واليوم جميع ما بين حدودها ووقفية مافيه وقف على الوجه المذكور وفي يده هذا الذي احضره بغير حق فواجب على هذا الذي احضره تسليم جميع هذه الضيعة الموقوفة المحدودة في هذا المحضر الى هذا الحاضر ليراعي فيها شروط الواقف هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فاجاب بالعارسية (مرارا ووقيت اين محدوده علم نيست وباين مدعي حاضر آمده سپردني) واحضر المدعي ثورا الى آخره * سجل هذه الدعوى وهذا المحضر يقول فلان القاضي ويذكر دعوى المدعي بتأميمه وشهادة شهود المدعي مع الاشارات في مواضعها بما مهمها الى قوله وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كون هذه الضيعة المحدودة في وقتا صحيحا من جهة فلان على الشروط المطبقة والسبل المذكورة فيه من خالص ماله وملكه وتسليمه اياها الى فلان بعد ما جعله متوليا يسأله المدعي هذا الذي حضر على هذا الذي احضره بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وكونها في يد المدعي عليه هذا بغير حق في مجلس قضائي بين الناس الى آخره وان كان الواقف قد رجع عما وقف بعد ما سلم الى المتولي بصورة المحضر ان يكتب اوله على نحو ما بيناه ثم يكتب فأنه على هذا الذي حضر المأذون به من جهة القاضي فلان في اثبات الوقفية المذكورة فية على هذا الذي احضره وهو الواقف انه وقف جميع الضيعة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله وملكه في حال حيوته على الشروط المذكورة فيه وان هذا الواقف سلم جميع الضيعة المحدودة المذكورة وقيتها فيه الى فلان المتولي وانه قد بدا لهذا المتصدق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غير لازم فالها عن يد المتولي واعادها الى سائر املاكه فواجب عليه فسر يده

منها وتسليمها الى المتولي فلان ليراعي شرائط الوقفية هذه فيها وطالبه بذلك وسأل مسئلة
 مسئل ناجاب بالعارضة (ابن محدودة ملك من است ودر ديت من وبكسي سپردني بي) *
 سجل هذا المحضر الى قوله وحكمت على فلان بن فلان الواقف هدا في وجهه بمسئلة
 هذا المدعي بصحة الوقفية المذكورة ولزومها وإبطال رجوعه عنها وقصرت يده عملاً بقول
 من يري هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسلمتها الى متوليها فلان بعد ما ثبت عدي هذا
 الايقاف والنصدق المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحيط * مختص في اثبات ملكه محدود
 حضر واحضر فادمي هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع الاراضي التي
 عدد ها كذا في ارض قرية كذا في ناحية منها يدعي كذا من كورة كذا احد حدود ها كذا والثاني
 والثالث والرابع كذا محدود ها كلها وحقوقها ومراقفها التي هي لها من حقوقها فان وقعت الدعوى
 في دار يكتب ان جميع الدار المشتملة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا
 احد حدود ها كذا والثاني والثالث والرابع كذا محدود ها كلها وحقوقها ملك هذا الذي حضر
 وفي يد هذا الذي احضره معه بغير حق فواجب على هذا الذي احضره تصريده عن هذه الاراضي
 او عن هذه الدار وتسليمها الى الذي حضر هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلته مسئل ناجاب بالعارضة
 (ابن زمينها وخانه دعوى ميكنداين مدعي ملك من است وحق من اثبت باين مدعي
 سپردني نيست) احضر المدعي نفاذ كرايهم شهودة على وفق دعواه وسأل الى الاستماع اليه فاجبت
 اليه وهم فلان وفلان يكتب انسابهم وجلاهم الى آخر ما ذكرنا في شهدوا عقيب دعوى المدعي
 والجواب بالانكار من المدعي عليه هذا شهادة صحيحة منققة الالفاظ والمعاني من نسخة قرأت
 عليهم ومضمون تلك النسخة (گواهي ميدهم كه اين زمينها باين شراكت جابگاه وحدودوي درين
 محضر ياد كرده شده است) و اشار الى المحضر (محدود هاي وي جملة وحقها هي وي ملك اين
 حاضر آمد وحق وي است) و اشار الى المدعي هذا (ويدست اين حاضر آورده بناحق است
 و واجب است بروي تسليم كردن باين مدعي) ويتم الكتاب وهو المحضر * سجل هذا
 الدعوى يكتب يقول فلان حضر في مجلس قضائي بكورة بخارا فلان واحضر مع نفسه
 فلانا وبعيد الدعوى من اولها الى آخرها فيكتب فادمي هذا الذي حضر ان الاراضي التي
 في موضع

في موضع كذا احد حدودها كذا والدار التي في موضع كذا احد حدودها كذا جميع حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضروني يد هذا الذي احضره معه بغير حق وهذا الذي احضره معه في علم من ذلك فواجب على هذا الذي احضره قصريده عن هذه الاراضي المحدودة او عن هذه الدار المحدودة في محضر الدعوى وتسليمها الى هذا الذي حضروا سؤال مسئلته وسئل المدعى عليه وهو الذي احضره معه عن دعواه هذه فقال بالفارسية (اين زمينها كه دعوى ميكند اين مدعي با اين خانه ماك من است و باين مدعي سپردني نيست) احضر المدعي نفرا ذكر انهم شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب على ما يينا قبل هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه بكون الاراضي المحدودة في هذا السجل او بكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها ملكا وحقا لهذا المدعي وكونها في يد هذا المدعي عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين وقضيت بما كتبته عليه بشهادتهم بعد ما رجعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود الى من اليه رسم التبديل والتزكية بالناحية فانسبوا الى العدالة وبعد ما عرضت دعوى المدعي والفاظ الشهادة على الائمة الذين عليهم مدار الفتوى بالناحية فافتوا بصحة هذه الدعوى وجواز الشهادة وكان هذا الحكم وهذا القضاء مني في مجلس قضائي في كورة بخوار حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجما عاشر ائط صحته ونفاذه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكوم عليه هذا قصريده عن هذه الاراضي المحدودة او عن هذه الدار المحدودة المحكوم بها قصريده عنها وسلمها الى هذا الذي حضر امثالا لامر الشرع ويتم السجل على نحو ما يينا قبل هذا * محضر في دفع هذه الدعوى ان كان المدعى عليه يدعي الشراء من هذا المدعي يكتب حضر وا حضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره في دفع دعواه ان هذا الذي احضره كان ادعى على هذا الذي حضر اولاً ويكتب دعواه بتأتمه ثم يكتب دعواه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره في دفع دعواه ان هذا الذي احضره مبطل في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي احضره باع حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها قبل دعواه الموصوفة من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحدودة فيه ملكا وحقا لهذا الذي احضره وفي يده

بكذا ديارا يباعا صحيحا وان هذا الذي احضره اشتراها منه بحدودها وحقوقها ومراقبتها التي هي اقامته حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه شراء صحيحا حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها وتناضيا قبضا صحيحا وان كان هذا الذي حضر ادعى من اقراره هذا الذي احضره معه مع ذلك بدار في الكتابه غيب قوله وتناضيا قبضا صحيحا وهكذا اقر هذا الذي احضره في حال جواز اقراره وتناض تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بحريان هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بيته وبين هذا الذي حضر في هذه الضبعة المحدودة فيه او في هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومراقبتها التي هي اقامته حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه حال تناض تصرفاته في الوجوه كلها وبحريان التناض بينهما في اقرارا صحيحا صدقة هذا الذي حضر فيه خطابا وان هذا الذي احضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر بعده ما كان الامر كذا وصف فيه مبطل غير محقق او يقول بعد ما صدر منه هذا الاقرار الموصوف فيه مبطل غير محقق فواجب على هذا الذي احضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وترك التعرض له فينوطا له بذلك ويتم المحضر ولو كان هذا الذي حضر ادعى استجارا او شيئا آخر لدفع هذه الدعوى بان ادعى ان هذا الذي احضره استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضر او ادعى ان استشراها منه قبل هذه الدعوى الموصوفة فيه يكتب في موضعه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان دعوى هذا الذي احضره ما كية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لان هذا الذي احضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها الى آخره من هذا الذي حضر او يكتب استشرا بكذا وكذا وان هذا الذي حضر ادعى ان يكرها منه او ادعى ان يبيعها منه وكان استشراؤه واستكرأؤه هذه الدار المحدودة من هذا الذي حضر اقرارا منه بكون الدار المحدودة فيه ملكا لهذا الذي حضر وبعد ما صدر هذا الاقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ويتم المحضر * سجل هذه الدعوى ان يكتب صدر السجل ودعوى الدافع بتامه على نحو ما يتاقل هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت بتبوت هذا الدافع الموصوف فيه لهذا المدعى على هذا المدعى عليه الدافع بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بمحض من المتخاصمين هذين في وجههما في مجلس قضائي يحار بين الناس ويتم السجل الى آخره ان كان هذا الذي حضر ادعى هذه الدار المحدودة بشراء الدار

المحدودة من رجل آخر يكتب ادعى هذا الذي حضر في دفع دعواه على هذا الذي حضره
 بعد ان دعوى هذا الذي حضره بملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضره سابقة لما ان هذا الذي
 حضر اشترى هذه الدار المحدودة فيه من فلان بن فلان وفلان بن فلان. كان بملكها بكذا اشراء
 صاحب قبل دعوى هذا الذي حضره قبله الموصوفة فيه ويتم المحضر الى آخره * وسجل هذه الدعوى
 على نحو ما سبق * محضر في اثبات دعوى الدار ميراثا عن الاب حضر واحضر فادعى
هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معناه ان الدار التي كانت في موضع كذا احدثوها كذا
 بحدودها وحقوقها ومراقبتها التي هي لها من حقوقها كانت ملكا لوالده فلان بن فلان وحقها
 وفي يده وتحت تصرفه الى ان مات وخلف من الورثة ابنا صلبا وهو هذا المدعي ولم يخلف وارثا
 سواه وصارت هذه الدار الميراثية موضعها وحدودها ميراثا له عن ابيه المذكور اسدي ونسبه واليوم
 هذه الدار الميراثية حدودها ملك هذا المدعي وحقه بهذا السبب المذكور وفي يده هذا الذي
 حضره معه بغير حق وهذا الذي حضره معه في علم من ذلك فواجب عليه قضى يده من
 هذه الدار الميراثية حدودها وتسليمها الى هذا المدعي وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل فاجاب
 وقال بالغارسية الى آخره فاحضر المدعي ثمران كراهم شهودة على وفق دعواه وسأل
 الاستماع الى شهادتهم فشهدوا وشهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرأت عليهم
 عقيب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعي عليه هذا بالانكار وهذا مضمون تلك النسخة
 (گواهی میدهد که این خانه که جایگاه وحدود وی یاد کرده شده است در محضراين دعوى)
 و اشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه (بجدهای وحقهای و مرافق وی که از حقهای وی
 است ملک فلان بن فلان پدر این مدعی بود) و اشار الى المدعي هذا (و حق وی بود و در قبض
 و تصرف وی تا این زمان که وفات یافت و از وی و پسرانیک پسر ماند همین مدعی) و اشار الى
 المدعي هذا (و بجرازوی وارثی دیگر نمائند این متوفی را و این خانه میراث شد از این متوفی
 میرسر و پسر این) و اشار الى المدعي هذا (و امروز این خانه محدود در این محضر) و اشار الى محضر
 الدعوى (بجدها وحقها ملک این مدعی است و حق وی است و درست این مدعی علیه بناحق
 است) و اشار الى المدعي عليه هذا و يتم المحضر واللتعالى اعلم * سجل هذه الدعوى يقول
 القاضي فلان يكتب على رسمه ويعيد الدعوى بعينها من اولها الى آخرها مع اسامى الشهود

والفاظ الشهادة وبيان اني قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكونهم مغروفين بالعدالة او لظهور عدالتهم بتعديل المزكين او بظاهر عدالة الاسلام اذا لم يظعن المشهود عليه في شهادتهم وجب جميع ما يكتب في السجلات الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بجميع ما شهد هؤلاء الشهود المسمون في هذا السجل يكون الدار المحدودة فيه ملكا لفلان بن فلان والد هذا المدعى وكونها في يده وتحت تصرفه الى وقت وفاتها وصيرورتها ملكا لهذا المدعى بعد وفاة والده هذا ارتا من والده هذا في وجه المتخاصمين هذين حكما ابرمه وقضاء نفذته ويتم السجل * محضر في دفع هذه الدعوى حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه فان هذا الذي احضره كان يدعى أولا على هذا الذي حضر ملكية دار في موضع كذا حدودها كذا ارتا من ابيه ويعيد دعواه بتماه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان دعواه هذه ساقطة عني لما ان والد هذا الذي احضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة في هذا المحضر في حياته وصحته من هذا الذي حضر بكذا ايعا صححا وهذا الذي حضر اشترها منه بهذا الثمن المذكور شراء صححا وجرى التقابض بينهما بوصف الصحة واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الذي حضر بهذا السبب وحقه وان هذا الذي احضره في دعواه قبله بعد ما كان الامر على ما وصف من بطل غير محقق فواجب عليه الكف من ذلك وسأل مسئلته من ذلك فستل * سجل هذه الدعوى يكتب عند الحكم وحكمت بشبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعى الدفع على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما في مجلس قضائي بكورة بخار او امرت المحكوم عليه بالكف من دعواه هذه وترك التعرض للمحكوم له في ذلك ويتم السجل كذا في النسخة * محضر في دعوى ملكية المتبطل ملكا مطلقا حضر واحضر وفي يده هذا الذي احضره معه فرس وسط الجنة يقال لمثله لو نابلق مشقوق المنخرين على كتفه اليسرى كي صورته هكذا حرفه مائل الى اليسين تام الذنب مخجل البرجلين واليدين مقطوع رأس اذنه اليمنى من الطول يقال لمثله سوفال محضر مجلس هذه الدعوى الموصوفة فيه مشار اليه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان هذا البرذون واثار الى البرذون المدعى ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يده

وفي يد هذا الذي احضره بغير حق وهذا الذي احضره في علم من ذلك كله فواجب عليه قصصه عن هذا البرذون المدعى به المشار اليه وتسليمه الى هذا الذي حضر وسأل مسئلة فاجاب فقال (ابن اسب) ملك من است وحق من است ومراياين مدعي سپردني نيست) احضر هذا المدعي فقرأ عنهم شهوده واستشهد الشهود وهم فلان وفلان الى آخره * سجل هذه الدعوى يكتب على الرسم الى قوله فاستشهد الشهود وهم فلان وفلان فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعي هذا والجواب بالا نكار من المدعي عليه هذا وقال كل واحد (گواهي ميدهم كه ابن اسب) و اشار الى البرذون المدعي به (ملك ابن حاضر آمد است) و اشار الى المدعي (و حق وي است و اندر دست اين حاضر آورده) و اشار الى المدعي عليه (بناحق است) فسمعت شهادتهم الى قوله وحكمت فاذا بلغ اليه يكتب وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه يكون هذا البرذون المدعي به المشار اليه ملك هذا المدعي وحقه ويكونه في يد هذا المدعي عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة بمحضر من المتخاصمين هذين وبمحضر من البرذون المدعي به . ويتم السجل * محضر في دفع دعوى البرذون وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فنحن نكتب ثلثة منها فاذا علمها الكاتب بنى مايقع له من وجوه اخر عليها احدها الدفع بالاستشراء وصورة ذلك حضر و حضر وفي يد هذا المحضر برذون شيتة كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعوى هذا المحضر على هذا الحاضر ملكية هذا البرذون الموشى فيه المحضر مجلس هذه الدعوى وذلك لان هذا المحضر ادعى على هذا الحاضر ولا يكتب دعواه بتما مهائم يكتب فادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه الموصوفة فيه فقال دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرذون قبل هذا الحاضر ساقطة لان هذا المحضر قد كان استشرى هذا البرذون الموصوف الموشى فيه و اشار الى البرذون المدعي به من هذا الحاضر في حال نقاذ تصرفه في الوجوه كلها وان هذا الذي حضر ابى ان يبيعه منه وكان استشرى هذا الذي احضره هذا البرذون المدعي به من هذا الذي حضر اقرارا من هذا المحضر انه لا ملك له في هذا البرذون المدعي به وبعد ما صدر من هذا الذي احضره هذا الاستشراء فهذا الذي احضر مبطل في دعوى ملكية هذا البرذون لنفسه فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا الحاضر فطالبه بذلك وسأل مسئلة الوجه الثاني الدفع بطريق الاستكراء يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر انه مبطل في دعواه ملكية

هذا البرذون المدعى به لنفسه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي احضره قد كان استكرى
 هذا البرذون المدعى به في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها من هذا الذي حضر وكان استكرى
 اقراراً منه انه لا ملك له في هذا البرذون المدعى به على نحو ما ذكرنا في الاستشراء الوجه الثالث
 الدفع بالتناج يكتب ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر عنه ملكية البرذون المدعى به
 الموصوف الموشى فيه ان دعواه هذه قبل هذا الحاضر سابقة عنه لان هذا البرذون المدعى به
 واثار اليه نتاج هذا الحاضر نتج عند هذا الحاضر من ركة كانت تلك الركة يوم هذا التناج المذكور
 فيه ملك هذا الحاضر وحقه وفي يده وان هذا البرذون المدعى به الموشى فيه لم يخرج عن ملك
 هذا الحاضر من يوم هذا التناج المذكور فيه الى هذا اليوم وان هذا المحضر في دعواه ملكية هذا
 البرذون المدعى به في الامر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه ترك هذه الدعوى
 قبل هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته * سجل هذا الدفع يكتب صدر السجل الى قوله
 وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت لمدعى الدفع هذا الحاضر بمسئلته في وجه خصمه المدعى عليه
 الدفع هذا المحضر بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر من استشراء هذا المحضر في حال
 صحته ونفذ تصرفاته هذا البرذون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع هذا الحاضر قبل
 دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرذون المدعى به الموشى فيه قبل هذا الحاضر واثار هذا الذي
 حضر البيع من هذا المحضر وبطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا المحضر الموصوف فيه قبل
 هذا الحاضر وهو المدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من المتخاصمين هذين
 وبحضرة البرذون المدعى به الموصوف الموشى فيه هذا على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني
 يكتب عقيب قوله بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر من استكرى
 هذا المحضر في حال صحته ونفذ تصرفاته هذا البرذون المدعى به الموشى فيه الموصوف الى آخر
 ما ذكرنا في فصل الاستشراء وعلى الوجه الثالث يكتب عقيب قوله بصحة دعوى الدفع التي ادعى
 هذا الحاضر على هذا المحضر ان هذا البرذون المدعى به نتاج مدعى الدفع هذا الحاضر نتج
 عنده من ركة كانت مملوكة له وفي يده وتحت تصرفه يوم هذا التناج المذكور فيه ولم يخرج
 من ملكه من يوم هذا التناج المذكور فيه الى هذا اليوم وان دعوى هذا المحضر ملكية هذا
 البرذون المدعى به قبل هذا الذي حضر سابقة عنه حكمت بذلك كله بشهادة هؤلاء الشهود

المسمين فيه في وجه المتخاصمين هذين وبحضرة هذا البرن وون المدعى به اويكتب
وحكمت لمدعى الدفع هذا على المدعى عليه الدفع هذا بثبوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود
المسمون على الوجه المبين فيه حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجعا شرائط صحته ونفاذه في مجلس
قضائي بين الناس في كورة بخارا بمحضر من هذين المتخاصمين بمحضر من هذا البرن وون
المدعى به وامرت المحكوم عليه بترك التعرض للمحكوم له هذا الى آخره *
محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشرى من صاحب اليد يكتب حضروا حضر
فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان الدار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي
في يد هذا المحضر اليوم ملك هذا الحاضر وحقه بسبب ان هذا الذي حضر اشترها من هذا
المحضر بكذا كذا درهما او بكذا كذا دينار ا شراء صحيحا وانه باعها منه بيعا صحيحا وان هذا الذي
احضره قبض هذا الثمن المذكور تاما وافيا قبضا صحيحا بدفع هذا الحاضر ذلك اليه وان هذه
الدار المبين حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشرى المذكور فيه ملكا لهذا المحضر معه وفي يده
فصارت الدار المحدودة فيه ملكا لهذا الحاضر بهذا السبب وهذا الذي احضره يمتنع عن تسليم
هذه الدار المحدودة فيه الى هذا الحاضر ظالما وتعديا فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر
وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل فان كان بالبيع صك فادعى بهضمونه على البائع والدار
في يد البائع ويمتنع عن التسليم يكتب حضروا حضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر
جميع ما تضمنه ذكر شري اوردته وهذه نسخه ويكتب الصك في المحضر من اوله الى آخره من
غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل الصك ادعى هذا الحاضر على هذا
المحضر معه جميع ما تضمنه هذا الصك المحول نسخه الى هذا المحضر من الشرى والبيع بالثمن
المذكور فيه وايفاء الثمن وقبضه وضمان الدرك في المعقود عليه كما ينطق بذلك كله هذا الصك
المحول نسخه الى هذا المحضر بتاريخه المورخ فيه وان هذه الدار المبين حدودها في هذا الصك
المحول نسخه الى هذا المحضر كانت ملكا لهذا المحضر يوم الشرى المذكور فيه وصارت
الدار المبين حدودها في الصك المحول نسخه الى هذا المحضر ملكا لهذا الذي حضر بهذا
الشرى المبين فيه وهذا المحضر يمتنع عن تسليم هذه الدار الى هذا الحاضر فواجب عليه تسليمها
الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان قد جرى التقاض بينهما يكتب ادعى

هذا الذي حضر جميع ما تضمنه هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من البيع والشرى
 بالثمن المذكور فيه وإيحاء الثمن وقبضه وتسليم المعقود عليه وتسلمه وضمان الدرك في المعقود
 عليه كما ينطق به الصك وان هذه الدار المبيعين حدودها في هذا الصك المحول نسخته الى
 هذا المحضر كانت ملكا لهذا المحضر وقت الشراء المبين فيه فصارت ملكا لهذا الحاضر بالسبب
 المبين فيه ثم ان هذا المحضر بعد هذا البيع والشرى والتسليم والتسلم احدث يده على هذه الدار
 المبيعين حدودها فيه واخرجها من يد المشتري هذا الذي حضر بغير حق فواجب عليه تسليمها
 اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل * محضر في اثبات سجل اورد رجل من بلدة اخرى
 للرجوع بشئ البرذون المستحق صورة ذلك رجل اشترى من آخر برذونا بشئ معلوم وتقابضا
 وكانت هذه المبيعة بخارا فذهب المشتري بالبرذون الى سمرقند واستحق رجل هذا البرذون
 بالبيعة في مجلس قضاء سمرقند ونقض قاضي سمرقند بملكية البرذون المستحق على المستحق عليه
 وكتب للمستحق عليه بذلك سجلا فاورد المستحق عليه السجل الى بخارا واذا الرجوع على
 بائع البرذون بالثمن فحكم بائعه الاستحقاق والسجل فانه يحتاج الى اثبات السجل الذي
 اورد على البائع بالبيعة في مجلس قاضي بخارا وعند ذلك يحتاج الى كتابة المحضر وصورة
 ذلك حضر واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه ذكر سجل اورد
 من قبل قاضي سمرقند وهذه نسخته ونسخ هذا السجل في المحضر من اوله الى آخره ويكتب
 توقيع قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بعد تاريخ السجل يقول فلان
 القاضي بسمرقند هذا سجلي الى آخره ثم يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه
 ان هذا الحاضر كان اشترى من هذا المحضر معه هذا البرذون الموصوف في هذا السجل
 المحول نسخته الى هذا المحضر بكذا درهما وبكذا ديناراً وانه باعه منه وانهما كانا قد تفاضلا
 ان فلان بن فلان يعني المستحق استحق هذا البرذون بعينه من يد هذا الحاضر في مجلس الحكم
 بكورة سمرقند عند قاضيها فلان بيعة عادلة فاصت صنده وحرى الحكم به لهذا المستحق على
 هذا المستحق عليه بهذا البرذون واخرج هذا القاضي هذا البرذون من يد هذا المستحق عليه وسلمه
 الى هذا المستحق كما ينطق به السجل المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره بتاريخه
 المؤرخ

المورخ فيه وان قاضي بلدة سمرقند فلان بن فلان هذا المذكور اسمه في هذا السجل المحول نسخته الى هذا المحضر كان قاضيا يومئذ بكورة سمرقند نافذ قضاءه بين اهلهما من قبل الخافان فلان وان لهذا الذي حضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه وهو في علم من هذا الاستحقاق عليه فواجب عليه رد هذا الثمن الذي قبضه منه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فقال (مرا ازین سبیل عام نیست و مرا یکسی چیزی دادنی نیست) * سبیل عذرة الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم وبعد دعوى المدعى الى جواب المدعى عليه (مرا ازین سبیل علم نیست و مرا یکسی چیزی دادنی نیست) ثم يكتب احضر المدعى تتران ذکرانهم شهودة فلان وفلان وسألني الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليه واستشهدت الشهود هؤلاء فشهد واعقب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرأت عليه ومضمونها (گواهی میدهم که این سبیل) وأشاروا الى السجل الذي اوردته المدعى هذا (سجل قاضي سمرقند اهت اينکه نام ونسب وی درین سبیل است ومضمون وی حکم وقضای قاضي سمرقند است حکم کرد مرا این مستحق را باین اسپ که صفت وی درین سبیل مذکور است برین مستحق عليه وأین روز که این قاضي حکم کرد باین مضمون که این سبیل است و مرا برین سبیل گواه گردانید و وی قاضي بود بشهر سمرقند نافذ قضا میان اهل وی) فانوا بالشهادة على وجهها وسا فوها على سنتها فسمعت شهادتهم واثبتها في المحضر للمجاد في ديوان الحكم قبلي ورجعت في التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم الترقية بالناحية فنسب اثنان منهم الى العدالة وجواز الشهادة وهما فلان وفلان وثبت عندي بشهادة هذين المعدلين ما شهدا به على ما شهدا به فاعلمت المشهود عليه هذا بثبوت ذلك ومكنته من ايراد الدفع فلم يأت بالدفع الى قوله وحكمت بثبوت هذا السجل المنتسخ فيه انه سجل القاضي فلان وان مضمونه حكمه وانه كان يوم هذا الحكم الموصوف فيه ويوم الأشهاد عليه نافذ القضاء بكورة سمرقند وامضيت حكمه الموصوف فيه وحكمت بصحته بمحضر من المنتخبين في وجههما واطلقت للمستحق عليه وهو هذا الذي حضر في الرجوع بالثمن المذكور فيه على هذا المحضر بعد ما فسخت العقد الذي كان جرى بينهما وكان هذا السجل الذي اوردته هذا المحاضر وجواب نسخته فيه محضرا وقت حكمي هذا مشارا اليه واشهدت على ذلك بحضور مجلسي وكان ذلك كله في مجلس قضائي في كورة بخارا في يوم كذا من شهر

كذا من سنة كذا ولو كان مشتري البرذون باع من رجل آخر ثم ان المشتري الذي ذهب
 بالبرذون الى سمرقند ذهب معه بائعه وهو المشتري الاول فاستحق رجل البرذون على المشتري
 الثاني في مجلس قضاء قاضي سمرقند ببيته عادله اقامها عليه وقضى قاضي سمرقند بالبرذون
 المدعى به للمستحق على المشتحق عليه وقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن على بائعه ودر
 المشتري الاول وكتب قاضي سمرقند للمستحق عليه وهو المشتري الاول سجلا بالرجوع عليه
 فجاء المشتري الاول بالسجل الى قاضي بخارا واحضر بائعه واراد ان يرجع عليه بالثمن فجدد
 الاستحقاق والسجل ووقعت الحاجة الى اثبات السجل يكتب المحضر بيده الصورة محضرة فلان يعنى
 المشتري الاول واحضر معه فلان يعنى البائع الاول فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه
 ان هذا المحضر كان باع من الحاضر برذوننا شينه كذا بعيته بكيد ادريهما اوديارا وان هذا الحاضر
 كان اشترى هذا البرذون منه بهذا الثمن المذكور فيه وحرى التناض يسهما ثم ان هذا الحاضر باع
 هذا البرذون من فلان بن فلان يعنى المشتري الآخر ثم ان فلان بن فلان يعنى المستحق حضر
 مجلس القضاء بكورة سمرقند قبل قاضيها فلان واحضره معه فلان يعنى المشتري الآخر وادعى
 هذا المستحق عليه بحضرته وبحضرة هذا البرذون واثار اليه ملكه وحته وفي يد هذا الذي
 احضره بغير حق فانكر المدعى عليه دعواه وقال بالعارية (ابن برذون مدعى به بملك
 من اسب) فاقام المدعى هذا بيته عادلة على وفق دعواه بحضرة هذا المدعى عليه وبحضرة
 هذا البرذون المذكور شينه في مجلس قاضي سمرقند هذا المذكور لقبه واسمه في هذا المحضر فسمع
 القاضي بينه وفيها بشرائطها وحكم للمستحق المذكور اسمه ونسبه فيه على المستحق عليه المذكور
 بحضرتها وبحضرة البرذون المدعى به بملكية البرذون المدعى به واخذ هذا البرذون من هذا المحكوم
 عليه ورسدها الى هذا المحكوم له وهذا القاضي يوم هذا الحكم وهذا التسليم كان قاصيا بكورة سمرقند
 وبواجبنا فاد انقضاء والا قضاء بين احليان قبل فلان ثم ان فلان المحكوم عليه يعنى المشتري الآخر
 رجع على بائعه هذا الحاضر بالثمن الذي تقدمه بذلك كذا في مجلس قضاء كورة سمرقند قبل القاضي
 المذكور واسترد منه بكماله بعد جريان الحكم منه لهذا المحكوم عليه على هذا الحاضر بكمول هذا
 الحاضر عن اليمين بالله ثلث مرات بعدما نسخ العقد الذي حرى بينهما واطلق له الرجوع عليه
 بالثمن الذي اشترى البرذون منه وتقدمه وذلك كذا وقد نطق بذلك كله مضمون السجل الذي اوردته

محاسن الدعوى وان لهذا المتأخر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه الذي كان اداه اليه وتمت جريان هذه المبايعه المذكورة فيه فطالبه بذلك وسأله مسئلته فسل فقال (مرا ازين سجل عام نيست و باين مدعي چيزى دادني نيست) اورن الحاضر نفرا ذكرا منهم شهوده وسألني الاستماع اليه * سجل هذه الدعوى على الوجه الذي كتب اولاً غير ان في هذا السجل يذكر حكم قاضي سمرقند برجوع المشتري الآخر على هذا الحاضر نسخة اخرى للسجل الاول على سبيل الاجازة يكتب قاضي بخارا على ظهر السجل الذي جاء به المحكوم عليه من سمرقند يقول فلان بن فلان قاضي بخارا ونواحيها الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به السوانث الحكيمه والتوازل الشرعية ان المحكوم عليه المذكور اسمه ونسبه في باطن هذا السجل كان اشترى هذا البرذون المحكوم به الموشى في باطنه بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم عليه بكذا وكذا وهو الثمن المذكور في باطن هذا السجل وانه كان باعه منه بهذا الثمن المذكور فيه ثم ان المحكوم عليه هذا المذكور في باطن هذا السجل رجع على بائعه هذا المذكور في باطن هذا السجل بالثمن المذكور فيه بحكمي عليه بالنكول عن اليمين بالله ثلاث مرات بعد ما فسخت العقد الذي كان جرى بينهما في هذا البرذون واطلقت للمرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان ابن فلان بالثمن الذي كان اشترى منه هذا البرذون وامرت بكتابة هذا الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للمرجوع عليه هذا واشهدت على ذلك حضور مجلسي السجل الثاني على هذا النسيق ايضا غير انه يكتب فيه رجوع المشتري الآخر على المشتري الاول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الاول على هذا الحاضر كذا في المحيط * مختصر في اثبات القوداعين هذا الذي حضر على هذا الذي احضره منه قتل ابا فلان بن فلان الفلاني عمدا بغير حق بسكين حديد يدي ضربه وجرحه جرحا فهدك من ذلك الضرب ساعته وتوجب عليه التقصاص في الشرع وان لم يكتب فهلك ساعته ثم ركب ولم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك ينقي وكذلك لو كتب فهلك من ذلك الضرب وذلك يكتفي ايضا ثم يكتب وخلف هذا المقتول ابنا صلبه هذا الذي حضر لا وارث له غيره وان له حق استيفاء التقصاص منه في الشرع فواجب عليه التمكن من نفسه حتى يستوفي منه التقصاص فطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل فاجاب وكذا اذا ضربه بالسيف او بالرمح وكذلك اذا ضربه بالاسفنج والابرة وكذلك اذا ضربه بالليل والاحاصل انه لا بد لوجوب التقاص من

القتل بالحديد سواء كان الحديد سلاحاً أو لم يكن وسواء كان له حدة يضع أوليس له حدة كالعمود وشجرة الميزان هذا على رواية الأصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رح أنه إذا قتل شجرة حديد أو عموداً لا حدة له لا يجب القصاص وعلى قولهما أن كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وإن لم يكن الغالب منه الهلاك لا يجب القصاص فأبويوسف ومحمد رح على رواية الأصل الحق بالحديد الذي لا حدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي الحقة بالخشب والجواب في الخشب عندهما على التخصيل أن كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا وكذلك أن ترك المقتول أباً أو أمّاً أو ابنة أو امرأة أو أخاً لأب الأرث يجري في القصاص عندهما ويجب حق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب على نحو ما ذكرنا في الأسن وإن ترك المقتول عدداً من الورثة فحق اثبات القصاص لكل واحد من أحاد الورثة وحق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب إذا كان الكل بالغين وإن كان بعضهم صغاراً وبعضهم كباراً ففي ثبوت حق الاستيفاء للكبير خلاف معروف وإن كان القاضي ممن يري ولاية الاستيفاء للكبير يكتب المحضر بأسماء الكبار ثم يكتب أسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله وخلف هذا المقتول من الورثة كذا أولاً بذكر الصغار ثم الكبار ثم يكتب وإن لهذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المحضر *
محضر في إيجاب البديهة بكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه أن هذا الذي حضره معه قتل أباه خطأ فإنه كان رمي بسهم ذي نصل من الحديد إلى صيد فدرأه فأصاب ذلك السهم أباه فجرحه ومات من ذلك ساعتئذٍ ولم يزل نقات ساعتئذٍ وليكن قال فلم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب ووجب بديهة هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عائلته وهي عشرة آلاف درهم نضاً وألف دينار حراً خالص جيد موزون بوزن ميثاقيل مكة أو ماثلة من الأبل فواجب على هذا الذي حضره معه وعلى عائلته أداء هذه البديهة إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة فُسئل فأجاب *
محضر في اثبات حد التذف ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه أن هذا الذي حضره معه قد فادى يوجب الحد فواجب عليه حد التذف ثمانون جلدة إلى آخره ولو كان شتمه شتماً يوجب التعزير يكتب أن هذا الذي حضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير

التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرع زجر الله من مثله وطالبه بذلك وسأل مسئلته مختصر في اثبات الوفاة والورثة مع المناسخة وصورة المناسخة ان يموت الرجل ويخلف ورثة ثم يموت احد ورثته قبل القسمة ويخلف ورثة ثم يموت احد الورثة الثالث قبل القسمة ويخلف ورثة ووجه الكتابة في هذا ان يكتب حضروا حضرا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع المنزل المبين ويذكر صفته وموضعه وحدوده وبتمامه لحدوده وحقوقه كان ملكا وحقا لفلان بن فلان الفلاني والد هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه الى ان توفي وخلف من الورثة امرأة تسمى فلانة بنت فلان وابنا لصلبه هذا الذي حضر وابنتين له لصلبه احداهما تسمى فلانة والاخرى تسمى فلانة لا وارث له سواهم وخلف من التركة من ماله هذا المنزل المحدود فيه ميراثا لهؤلاء المذكورين على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقي بين الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين اصل المسئلة من ثمانية اسهم وقسمتها من اثنتين وثلاثين سهما للمرأة منها اربعة وللابن منها اربعة وعشر ولكل ابنة منها سبعة ثم توفيت امرأة المتوفى هذا وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذكورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وخلفت من الورثة ابنا وابنتين لها وهم هذا الذي حضر واخاه هاتان المسمانتان فيه لا وارث لهما سواهم وصار حصتها المذكورة فيه من ذلك وذلك اربعة اسهم من اثنتين وثلاثين سهما من هذا المنزل المحدود فيه بموتها ميراثا عنها الورثتها هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى الابن من ذلك سهما من ذلك بنت سهم ثم توفيت احدى هاتين الابنتين المذكورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين التركتين المذكورتين فيه وذلك ثمانية اسهم من اثنتين وثلاثين سهما من هذا المنزل المحدود فيه سبعة اسهم من الفريضة الاولى وسهم واحد من الفريضة الثانية وخلفت من الورثة بنتا لها تسمى فلانة بنت فلان واخا لاب وام هذا الذي حضر واخا لاب وام فلانة هذه المذكورة لا وارث لهما سواهم وصار جميع حصتها المذكورتين فيه بموتها ميراثا عنها الورثتها هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى للبنات النصف والباقي للاخ والاخت لاب وام بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بالعصوبة اصل الفريضة من سهمين وقسمتها من ستة اسهم للابنة منها ثلثة اسهم وللأخ لاب وام سهما وللأخت لاب وام سهم ونصيب هذه المتوفاة من التركتين ثمانية اسهم وقسمتها ثمانية على ستة اسهم لا يستقيم فضر بنا نصف الفريضة الثالثة وذلك ثلثة في الفريضة

الاولى وذلك اثنان وثلاثون مصر ستة وتسعين كل للمتواة الثالثة هذه ثمانية اسهم من ائیس وثلاث
 صارت مصر ودي في ثلثة فصارت اربعة وعشرين وهي تستقيم على ورتتها المسجين فيه لستها انا عشر
 ولا حيا هذا الذي حصرت فيه ولا حيا هذه اربعة فصارت لهذا الذي حصرت من التركات الثلث ستة
 وخمسون سهما من ستة وتسعين سهما من هذا الميرل المحدود فيه اثنان واربعون سهما من التركة
 الاولى وستة اسهم من التركة السابعة وثمانية اسهم من هذه التركة الباقية وجميع هذا الميرل المحدود
 فيه اليوم في يده هذا الذي احصره معه وهذا الذي احصره معه يبيع عن هذا الذي حصرت منه من
 هذه التركات الثلث وذاك ستة وخمسون سهما من ستة وتسعين سهما من هذا الميرل المحدود منه يبيع
 حق وهو في عام من ذلك بواحد على هذا الذي احصره معه فزيادة عن حصص هذا الذي
 حصرت من الميرل المحدود منه وتسليمها الى هذا الذي حصرت طاله بذلك وسأل مسئلة ونتم
 المحصر * نسخة اخرى لهذه الدعوى في رجل مات وترك امرأة وثلث سن وستا وهذه المرأة
 ام هذه الاولاد قبل قسمة الميراث ماتت هذه المرأة وتركته هذه الاولاد وصارت حصتها ميراثا
 لهذه الاولاد قبل قسمة الميراث توفي احد هؤلاء البنين وترك احوين لابوام واحالاب
 ووام وصار خمسة ميراثا للاحوية واحنة حصرت رجل ذكرانه يسمى محمد بن ابراهيم بن اسمعيل بن
 اسحق واحصر مع نفسه رجلا ذكرانه يسمى ناصر بن ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق فادعى هذا
 الذي حصرت على هذا الذي احصره معه ان انا هذا ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق توفي وحلف من
 الورثة امرأة له تسمى سعادة بنت عمر بن عبد الله العلاني وثلث بين هذا الذي حصرت هذا
 الذي احصره معه وأخري يسمى عيسى وبناته تسمى عايشة لا وارث له سواهم وحلف من التركة
 في يده هذا الذي احصره معه من الصامت كذا افسار ذلك ميراثا لورثته هؤلاء المسدين على
 فرائض الله تعالى للزوجة الثلث والنائي من الاولاد لذلك كمثل حظ الاشين اصل الفرصه
 من ثمانية قبل قسمة الميراث توفيت سعادة ام هؤلاء الاولاد فصارت نصيبها من تركته الميراث الاول
 من هذا الصامت هؤلاء الاولاد لذلك كمثل حظ الاشين فعلى قسمة التركتين توفي عيسى وحلف من
 الورثة احوين لاب ووام واحاله لاب ووام هذه فصارت نصيبه من التركس من هذا الصامت ميراثا للاحوية
 واحنه هؤلاء وبلغ سهام التركات كلها ثمانين وثمانين سهما للمرأة من تركته الميراث الاول حصته
 وثلاثون سهما ولكل ابن سبعون سهما ولائته حصته وثلاثون سهما من ان المسماة سعادة ام

هو لاء الاولاد ماتت قبل قسمة ميراث الميت الاول فصار نصيبها وذلك خمسة وثلاثون من مائتين
وثنانين سهمهما ميراثا بين اولاد هو لاء لكل ابن عشرة وللابنة خمسة ثم مات عيسى قبل قسمة حاتين
التركيتين فصار نصيبه من التركيتين وذلك ثمانون سهمًا من مائتين وثمانين سهمًا ميراثا بين اخويده
واخته لكل اخ اثنان وثلاثون وللأخت ستة عشر فاصاب هذا الذي حضر من هذا الصامت من تركته
الميت سبعون سهمًا من مائتين وثمانين سهمًا ومن تركته الميت الثاني عشرة اسهم من خمسة وثلثين
سهمًا من مائتين وثمانين سهمًا ومن تركته الميت الثالث اثنان وثلاثون سهمًا من ثمانين من مائتين
و ثمانين سهمًا فجعل ما اصاب هذا الحاضر من التركات كلها من هذا الصامت مائة واثنان عشر
سهمًا من مائتين وثمانين سهمًا وهذا الذي احضره معه يمنع عن هذا الذي حضر هذا المبلغ الذي
اصابه من هذه التركات الثلث من هذا الصامت المذكور وذلك مائة واثنان عشر سهمًا من مائتين
و ثمانين سهمًا وبالجملة بذلك وسأل مسئلته فسئل * مقصود في دعوى المنزل ميراثا و ابيه قد مر
هذا المحضر في سابقه الان فيما تقدم وضع المسئلة فيما اذا كان الوارث واحدا وهذا المحضر فيما اذا كان
الوارث عددا صورته حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضر معه ان جميع
الدار التي في مسئلة كذا احدودها كذا بسددها وحقوقها وبناؤها واراضها وسفلها وعلوها وكل حق هولاء
داخل فيها وكل حق هولاء خارج منها كان ملكا لوالده فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه
الى ان توفي وخلف من الورثة ابنا له هذا المدعي وورثه اخرى له سواه من البنين فلان وفلان
ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له سواهم فصارت هذه الدار المحدودة فيه ميراثا عنه لورثة هو لاء
المسلمين اعلى فرائض الله تعالى على كذا سهمًا حصه هذا الذي حضر كذا اسهمًا من كذا سهمًا واليوم
كل هذه الدار في يده هذا الذي احضره وانه يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا سهمًا
من كذا سهمًا الى آخره وان كان هذا الذي حضر يدعي جميع الدار لنفسه بسبب قسمة
جرت بين هو لاء الورثة بان ترك المتوفى سوى هذه الدار من العتار والعروض والاراضي
والتقود وجرت القسمة بين هو لاء الورثة في تركه الميت والتراضي فوقعت هذه الدار في نصيب
هذا الابن يكتب في المحضر وخلف من التركات هذه الدار المحدودة وترك مع هذه الدار
المحدودة من العتار كذا ومن العروض كذا ومن التقود كذا وجرت القسمة صحيحة بين هو لاء
الورثة بالتراضي فوقعت هذه الدار في نصيب هذا المدعي الذي حضر وقبض هذا الذي حضر

جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقي الورثة انصباهم وحصصهم واليوم جميع هذه الدار ملك هذا الذي حضر بالسبب الذي ذكر وانها في يد هذا الذي احضره بغير حق وانه يمنع جميع ذلك منه * سجل هذه الدعوى على سبق ما تقدم ويكتب في آخره فسال فلان المدعي هذا المذكور اسمه ونسبه في هذا السجل من اتمام القضاء بما ثبت عندي على هذا المدعى عليه فانعت القضاة ب وفاة فلان وانه ترك من الورثة فلانا وفلايا وان الدار المحدودة كانت ملكا لوالد هذا المدعي وكانت في يده وتحت تصرفه الى ان توفي وتركها ميراثا لورثته هؤلاء المسمين الى آخره وان لهذا الذي حضر كذا كذا سهمان من كذا سهمان من جملته هذه الدار المحدودة وان هذا الذي احضره معه يمنع حصته هذا الذي حضر من الدار المحدودة فيه بغير حق وامرت هذا المدعى عليه بتسليم حصته هذا الذي حضر المذكور فيه من الدار المحدودة فيه اليه وذلك كله في مجلس قضائي وان كان المدعي يدعي جميع هذه الدار لنفسه بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في آخر السجل انعت القضاة ب وفاة فلان وانه ترك من الورثة فلانا وفلايا وانه حل من التركة الدار المحدودة فيه ومن الغار والعروض والنفود كذا وكذا وله جري بين هؤلاء الورثة المسمين قسمة صحيحة في جميع ما ترك هذا المتوفى فلان وان هذه الدار المحدودة فيه وقعت في نصيب هذا المدعى الذي حضر الى آخره * مقرر في انبات الوصاية ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان اخ هذا الذي حضر فلان بن فلان توفي وترك من الورثة اياه فلان وابنة فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلايا ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له غيرهم وانه وصى الى هذا الذي حضر في صحة عقله وبدنه وجواز امره في جميع تركته وما يخلقه بعده من قليل وكثير وانه قبل هذه الوصاية وتولى القيام بذلك وان لاجيه المبيت هذا على هذا الذي احضره معه كذا دارهما وزن سبعة نقد كذا حلالا وان له البيعة على ما ادعى هكذا ذكر صاحب الاقضية فتد بدأ بقول المدعي ان له البيعة على ما ادعى ولم بدأ بقول المدعى عليه لانه وان اقربا لوصاية لا ثبت الوصاية باقراره على ما اختاره صاحب الاقضية وهو قول محمد رح احرأجتى لا يبرأ المدعى عليه عن الدين بالدفع ولان الجواب انما يستحق بعدد عوى الحصم وانما يعرف كون المدعي خصما بانبات الوصاية ولهذا بدأ بقوله وان له البيعة على ذلك ثم يكتب واحضر من الشهود جماعة

جماعة فشهدوا ان فلان بن فلان اخا هذا الذي حضر وقد عرفوه معرفة قديمة باسمه ونسبه
 ووجهه توفي وترك من الورثة اباه فلانا وامه فلانة ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة
 وامرأة اسمها فلانة بنت فلان ولم يحضروا لا يعرفون له وارثا غيرهم وان هذا المتوفى اشهدهم
 في صحة عقله وبدنه وجواز امره انه جعل اخاه هذا الذي حضر وصيه بعد وفاته في جميع ما يخلقه
 وهو حاضر في مجلس الاستشهاد قبل وصايته وقد عرف القاضي هؤلاء الشهود بالعدالة والرضى
 في الشهادة فسأل القاضي المدعى عليه هذا الذي احضره معه عما ادعاه عليه هذا الذي حضر لاجله
 فلان الموصي من الدراهم الموصوفة فاعترى المدعى عليه هذا ان فلان بن فلان اخ هذا الذي حضر
 عليه كذا كذا درهم ووزن سبعة نقد كذا حالا فسأل المدعى الوصاية هذا الذي حضر انفا بالقضاء
 بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود من وفاة اخيه فلان وعدد ورثته وصايته اليه والتزم
 المدعى عليه هذا ما اقربه عنده فلان من الدراهم الموصوفة فيه والقضاء فيه بذلك كله عليه وامره
 بدفعها اليه فانفذ القاضي فلان القضاء بوفاته فلان بن فلان اخ المدعى هذا الذي حضر وعدد
 ورثته فلان وفلان اليه آخرهم على ما اجتمع عليه هؤلاء الشهود ثم انفذ القاضي القضاء بوصاية
 فلان بن فلان يعني الموصي اليه اخيه هذا الذي حضر في جميع تركته وقبوله هذه الوصاية
 بها اجتمع عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد ان انتهت اليه عدالته وامانته وأنه موضع لذلك وأنه
 امره ان يقوم بجميع تركته اخيه فلان وفلان مقام الموصي فيما يجب في ذلك للتعاليين والزمام
 القاضي فلان بن فلان المدعى عليه هذا ما اقربه عنده فلان بن فلان من الدراهم الموصوفة
 فيه وقضى بذلك كله عليه وامره بدفعها اليه فلان والذي حضر وصي فلان وهو اخوه وقضى
 بذلك كله على ما سمى ووصف في هذا الكتاب بمحضر من فلان وذلك كله في مجلس قضائه
 في كورة بخارا وكثير من اهل هذه الصنعة يبدون بجواب المدعى عليه كما هو الرسم في هذا الخلاف
 سائر الدعاوي والتخصومات * نسخة اخرى ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره
 معه ان فلانا وصى اليه وجعله وصيا بعد وفاته في تسوية امور اولاده الصغار فلان وفلان وفي احرار
 الثلث من جميع التركة بعد وفاته وصرف ذلك اليه سبيل الخير وابواب البراءة صحيحا وان
 هذا الذي حضر قبل منه هذا الايضاء قبولا صحيحا وان هذا الايضاء كان آخر وصية او وصى بها
 اليه وتوفي هذا الموصي ثابتا على هذه الوصاية من غير رجوع عنها واليوم هذا الذي حضر وصي

في تسوية أمور أولاد هذا الموصي الصغار وفي احرار الثلث من تركته وصرفه الى ما وصي
 هذا الموصي على ائوجه الذي ادعى هذا المدعي وان من مال هذا الموصي على هذا الذي
 احصره كذا وفي بده كذا فواحب عليه دفع ذلك اليه ليسد وصاياه له في ذلك وهو في علم من ذلك
 وطالته بذلك وسأل مسئلتك وسئل فاحاب * مختصر في اثبات دعوى بلوغ بتميم ادعى هذا الذي
حصر على هذا الذي احصره معه كان وصي انه تسوية أمور بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته
وانه لم يحلف وارثا غيره وان له نفع مبلغ الرجال بالاحتلام او بتول السس او بتول طعن في ثمان مائة
او تسع عشرة سنة وان في بده من ماله كذا وكذا من تركته اية فواحب عليه تسليم جميع ذلك اليه
مختصر في اثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك ادعى هذا الذي حصر على
 هذا الذي احصره معه في دفع دوايه قلله بوجه المطالبة عليه بكذا اندهما لورمه الخروج منه انه فادعى
 عليه في دفع دوايه هده انه مطل في هده الدعوى لانه فقير لا مال له ولا عرض يحرج بذلك من حاله أسر
 والشهود يقولون لا تعلم له مالا ولا عرض من العروس يحرج بذلك من حاله العترو هو اختيار الحصاص واحار
 البقية اسي الاسم رسمي للشهود بان يقولوا اليوم مجلس معدم لا يعلم له مالا سوى كسوته التي عليه ونسار
 لئله وقد احسن امره في السر والعلاية * سجل هذا المحصر يكتب في موضع الثبوت وثبت عدى
انه مجلس معدم ثم لا يملك شيئا سوى ثياب بده التي عليه وسقوط مطالبته مما عليه من مبالغ الناس
وحكى بتجميع ما ثبت عدى من كونه معدما فبما لا يملك شيئا الى آخره * مختصر في اثبات هلال
رمضان يكتب المحصر باسم رجل على يد رجل بمال معلوم مؤجل الى شهر رمضان يكتب ادعى هذا
الذي حصر على هذا الذي احصره معه كذا اديا راد بالالزام وحقا واحسانا كذا وكان مؤجلا الى
شهر رمضان هده السنة وقد صارت هده الدابة رجلا ندخل شهر رمضان فان هذا اليوم عرة شهر رمضان
فيتم المدعى عليه بالمال وسكر الحلول وكون هذا اليوم عرة شهر رمضان فيقيم المدعى السيد على
كون هذا اليوم عرة شهر رمضان والشهود بالخيار ان شاءوا شهدوا ان هذا اليوم من شهر رمضان
من صر تفسير وان شاءوا سروا فقالوا (كواهي ميدهم كذا في شانك يا بيسم وبهم ارماء شعان
بود وقت نماشام ماه ديديم وامر وعره ماه رمضان امسال است) ولو شهدوا على ذلك من صر
دعوى احد سمعت الشهادة وقامت كذا في الدخيرة * مختصر في اثبات كون المدعى عليها محصرة
لدفع مطالبته المدعى اياها المحصور مجلس الحكم يكتب في المحصر حصره ولا يكيل ولا ندست

فلان ثابت الوكالة عنها في الدعاوي والخصومات واقامة البينة واحضر معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه قبل موكلته فلانة بنت فلان احضارها الجواب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى انها متخذة لا تخرج من منزلها في حوائجها ولا يخالط الرجال وانه مبطل في دعواه احضارها مجلس الحكم فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى * مختصر في دعوى المال على الغائب بالكتاب الحكمي صورته رجل له على رجل مال وشهوده على المال في بلد والمديون غائب عن بلده غيبة سفر فليست المدعي من قاضي بلده ان يسمع دعواه وشهادة شهوده ليكتب الى قاضي البلاد الذي المدعي عليه فيه يجيبه القاضي الى ذلك اخذا بقول من يري ذلك لحاجة الناس اليه صورة كتاب المحضر في ذلك حضر مجلس الحكم في كورة كذا قبل القاضي فلان رجل ذكر انه يسمى فلانا من غير خصم احضره ولا نائب عن خصم احضره فادعى هذا الذي حضر ان له على غائب يسمى فلانا يذكر اسمه ونسبه وحالته ويبلغه في تعريفه باقصى ما يمكن كذا دينارا دينالازما وحقا وجبا على نفسه بسبب صحيح وبين السبب وهكذا اقر هذا الغائب المسمى المحلى في هذا المحضر في حال جواز اقراره ونفوذه تصرفاته في الوجوه كلها طاعا بهذه الدنانير المذكورة فيه لهذا الذي حضر دينالازما على نفسه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا صدقه فيه هذا الذي حضر خطا بلوان هذا المقر المسمى المحلى فيه غائب اليوم من هذه البلدة غيبة سفر مقيم ببلدة كذا جاحد دعوى هذا الذي حضر هذه وان شهود هذا الذي حضر شهدوا على وفق دعواه قبله بهذه الناحية وقد تعذر عليه الجمع بين شهوده وبين هذا الغائب المسمى المحلى فيه لبعده المسافة والتمس من القاضي هذا استماع دعواه هذه على هذا الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البينة على وفقها والكتاب الحكمي الى قاضي بلدة كذا ونواحيها والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه الى ذلك واحضر المدعي نفرا ذكر انهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان يكتب اسامي الشهود وانسابهم وحلالمهم ومسكنهم على حسب ما ذكرنا فاذ اشهدوا بما ادعاه المدعي من اولها الى آخرها وشاروا في موضع الاشارة وعرفهم القاضي بالعدالة ولم يعرفهم ويعرف من حالهم فظهرت عدالتهم بامره بالكتاب الحكمي على هذا المثال وصورة الكتاب الحكمي في هذا بسم الله الرحمن الرحيم كتابي هذا اطال الله تعالى بقاء القاضي الامام فلان الدين ويذكر الغائب دون اسمه ونسبه اليه والى كل من يصل

إليه من قضاة المسلمين وحكامهم وأدام عزه وعزهم وسلامته وسلامتهم والحمد لله رب العالمين
والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين من مجلس قضائي بكورة كذا وأيام يوم أضرت كتابته
الولي عمل القضاء بيا ونواحيها وقضاياي بها ونواحيها نافذة واحكامي فيها بين اهلها جارئة
من فلان والحمد لله على نعمائه التي لا تحصى وآلائه التي لا تستقصى أما بعد فتد خضر مجلس
قضائي بكورة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكرانه يسمى فلان العلاني من غير خصم
احضره ولا نائب عن خصم احضره مع نفسه فادعى هذا الذي حضر على غائب ذكرانه يسمى
فلان بن فلان العلاني يكتب الدعوى من اوله الى قوله والتمس مني سماع دعواه هذه على الغائب
المسمى المحلى فيه وسماع البينة على دعواه والكتاب الحكمي اليه ادام الله عزه والى كل من يصل اليه
من قضاة المسلمين وحكامهم فاحبته الى ذلك فاحضر المدعى هذا انرا ذكرانهم شهوده وهم فلان
وفلان وفلان فشهد كل واحد منهم عقيب الامتصاد بعد الدعوى هذه ولا يكتب فيها بعد الدعوى
والجواب لان في هذه الصورة لاحواب لكون الخصم غائباً يكتب من نسخة ثرائت عليهم وهذا
مضدود تلك النسخة ثم بعد الفراغ من كتابة العا طشهادتهم يكتب فاتوا بالشهادة كذا على
وجهاً وباقوها على سنتها سبعتها وانبتها في المحصر المجلد في ديوان الحكم فليفرجعت في التعرف
من حالهم الى من اليه رسم للتزكية والتعديل بالناحية وهم فلان وفلان فبعد ذلك ان نسب الكل
الى العدالة يكتب نسبوا جميعاً الى العدالة والرصى وقول القول وان نسب بعضهم الى العدالة
يكتب فمس فلان وفلان الى العدالة والرصى وقبول القول فقبلت شهادتهم لانجاب العلم قولها
ثم سألني المدعي هذا الذي حضر بعد هذا كله مكانة فلان القاضي ومكانة كل من يصل اليه
كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم بما جرى له عندي من ذلك معلداً لك آية وآية
صهياً ذلك اليه واليهم حتى انه اذا وصل كتابي هذا اليه واليهم مختموماً بخاتمي صحيح الختم على
الرسم في مثله وثبت عنده من الوجه الذي يوجب العلم قبله وقدم في باب موردة ما يحق الله
تعالى عليه تقديره فيه بتوفيق الله تعالى ويجب ان يحفظ آخر الكتاب من الجاق الاستشاء وهو كلمة
ان شاء الله تعالى لان ذلك يأتي على جميع ما تقدم عند ابي حنيفة رح فيبطل به الكتاب ويقرأ
القاضي الكتاب على من يشهد عليه ويعلمه بمضمونه ويشهده انه كتابي الذي قاضي كورة كذا ورسم
هذا الكتاب

هذا الكتاب ان يكتب على ثلثة انصاف قرطاس او اكثر او اقل بقدر ما يحتاج اليه موصولة بعضها ببعض ويعنون الكتاب بعنوانين احدهما من الخارج والاخر من الداخل فيكتب من الجانب الايمن من الكتاب الى القاضي فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء والقضاء بها بين اهلها ويكتب من الجانب الايسر من الكتاب من فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء بين اهلها ويعلم على اوصاله من الخارج ومن الجانبين الوصل صحيح وطلى داخله من الايمن الحكم لله تعالى ويكتب من الخارج سوى اسم القاضي الذي كتب منه الكتاب الحكمي بعد الشهادة بثبوت اقرار فلان بن فلان الفلاني لفلان بن فلان بكذا ديناره ويكتب اسماء الشهود الذين اشهدوا على الكتاب في آخر الكتاب وانسابهم ومصلاتهم ثم يوقع القاضي على صدر الكتاب بتوقيعه بخطه ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان الفلاني كتب هذا الكتاب عني بامرني وجرى الامر على ما بين فيه عندي وهو كله مكتوب على ثلثة انصاف قرطاس من الكاغذ موصول بوصلين مكتوب على كل وصل من وصلته من الخارج الوصل صحيح من الجانبين ومن الداخل مكتوب على وصل من الجانب الايمن الحكم لله تعالى معنون بعنوانين داخل وخارجا موقع بتوقيعي كذا مختوم بخاتمي ونقش خاتمي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا واشهدت على مضمون هذا الكتاب الشهود المسمين آخر هذا الكتاب وسأشهدهم على الختم ايضا اذا ختمته وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر السبعة والثمانية او كذا كما كان في آخره بخط يدي حامد الله ومصليا على نبيه محمد وآله ثم يختم الكتاب على الرسم ويشهد القاضي اولئك الشهود الذين اشهدهم على الكتاب وعلى الختم ويتبغى للقاضي الكاتب ان يكتب من هذا الكتاب نسخة اخرى يكون مع الشهود ويشهدون بما فيه عند الحاجة الى شهادتهم ويسمى ذلك بالفارسية (كشاد نامه) * كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي يكتب بعد الصدر والدعاء على نحو ما تقدم عرض علي فلان بن فلان اطال الله بقاء القاضي الامام فلان كذا بحكمه هذه نسخه وينسخ الكتاب من اوله الى آخره وبعد الفراغ من نسخه يكتب عرض علي هذا الكتاب وزعم انه كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة كذا مختوم بختمه موقع بتوقيعه اشهد على مضمونه وختمه وهو قاضي بها اليك واسار الي في معنى نقل شهادته على فلان الفلاني يعني الذي جاء به وان المشهود عليه فلان المذكور اسمه ونسبه في هذا الكتاب غائب عن هذه

البلدة مقيم بكورة كذا وطلب مني نقل هذا الكتاب الى مجلسه ادام الله تعالى بقاء القاضي
فلان فسأله البينة على ذلك فاحضر شاهدين وهما فلان وفلان شهدا بعد الاستشهاد على انهم
الدموى ان هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة بخارا مختوم بختمه موقع بتوقيعه كتبه اليك
واشار اليي وقالوا قد شهدنا على ختمه وعلى صمته في معنى ثبوت الشهادة لفلان على فلان
بكذا فسمعت شهادتهم وثبت عندي عبد النهم من جهة من اليه رسم التزكية باللاحية فقبلت
الكتاب وفككته فوجدته مغنون الداخل والخارج موقع الصدر والآخر معلم الاوصال طاهر وانطباع
على الرسم الذي في كنب القضاة فصيح عندي وثبت عندي انه كتاب فلان القاضي كنب
الي في معنى كذا حال كونه فاجبائهم سألني هذا الذي عرض علي هذا الكتاب نقل ذلك اليه
فاجبته وامرت بكتابي هذا ويتم الكتاب على نسق ما تقدم وان كان الكتاب المذني احتجج الي
نقله نزل كتابا آخر فترتيبه على نحو ما ذكرنا * سجل في ثبوت ملك محدود بكتاب حكيم يقول
القاضي فلان حضر في مجلس قضائي بكورة كذا اعلان واحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي
حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا املك هذا
الذي حضر وحقه وفي يد هذا الذي احضره معه بغير حق فواجب عليه تسليمها الي هذا الذي
حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل واجاب بالعارسية (ابن خانه كه اين مدعي دعوى ميكند
ملك من است وحق من است واندردست من تحقق است) وكلفت المدعي هذا اقامة الحجج على
دعواه فعرض علي هذا الكتاب الحكمي هذه نسخة وينسخ الكتاب الحكمي من لوله الى آخره ثم
يكتب فعرض علي هذا الكتاب وزعم انه كتاب فلان القاضي بكورة كذا اليك واشار الي الكتاب
والي كتبه بثبوت ملكية هذه الدار بحدودها وحقوقها الى موقع بتوقيعه ومختوم بخاتمه وهو
يومئذ قاض بكورة كذا واشهد على مضمونه وخاتمه شهودا فطلب منه البينة واحضر نفر اذكر انهم شهدوا
وهم فلان وفلان وسألني الاستماع الي شهادتهم واجبته اليه فشهد شهودة هؤلاء ان هذا الكتاب
واشاروا الي الكتاب المحضري مجلس حكيم كتاب قاضي بلدة كذا كتبه اليك وهو يومئذ قاضي بلدة
كذا بثبوت ملك هذه الدار المحدودة لهذا المدعي الذي عرض هذا الكتاب واشاروا الي المدعي
هذا مختوم بختمه موقع بتوقيعه واشهدنا على مضمون هذا الكتاب وعلى ختمه فسمعت شهادتهم
ورجعت في التعريف عن احوالهم الي من اليه رسم التزكية باللاحية فنسب اثنان منهم الي جواز

الشهادة وقبول القول وهو فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته بمحض من الخصمين فوجدته معنونة
 الداخل والخارج موثق الصدر والآخرة علم الاوصال ظاهرا وباطنا وقد اثبت اسامي الشهود في آخره
 كما هو الرسم في كتاب القضاة فقبلته وثبت عندني كون هذا الكتاب كتاب قاضي فلان بكورة كذا كتبه
 الي وهو يومئذ قاض بها في ثبوت ملك هذه الدار المحدودة لفلان هذا وكونه في يدي فلان هذا بغير
 حق وقد اشهد هؤلاء الشهود على مضمونه وختمه وصح عندني مورده وثبت عندني جميع ما تضمنه
 فعرضت ذلك على المدعى عليه واعلمته بجميع ذلك وممكنه من ايراد الدفع ان كان له دفع
 فلم يأت بالدفع ولا اثنى بالمخلص فظهر عندني عجزه عن ذلك ثم ان هذا الذي مرض الكتاب
 سألتني الحكم على هذا المدعى عليه بما ثبت عندني له من ذلك فاجبته الى ذلك وحكمت لهذا
 المدعى على هذا المدعى عليه بملكية هذه الدار المحدودة الى آخره * محضر في اقامة البينة على
الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة حضر مجلس القضاة في كورة بخارا قبل القاضي فلان
بن فلان من غير خصم احضره ولا نائب من خصم احضره فادعى هذا المحاضر على غائب ذكر انه
يسمى فلان وذكر انه حليته كذا وذكرا ايضا انه دفع اليه تسعين ديناراً حمرأ مناصفة بخارية جيدة
رائحة موزونة بوزن سنجاب سمرقند مضاربة صحيحة لا فساد فيها فيتجر هو في ذلك ما يبدله من
انواع التجارات خضرا وسفرا على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما انلا ثلثا
لرب المال هذا الذي حضر وثلثه للمضارب هذا المذكور اسمه ونسبه وما كان من وضعية
او خسران فهو على رب المال هذا وان المدعى عليه الغائب هذا قبض من هذا الذي حضر جميع
رأس مال هذه المضاربة الموصوفة فيه قبضا صحيحا في مجلس العقد هذا يدفعه اليه ذلك مضاربة واقرا
بقبض ذلك على هذه الشرائط المذكورة فيه من هذا الذي حضر اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي
حضر في ذلك خطابا ودفع هذا الذي حضر ايضا اليه عشرين ديناراً من الذهب الاحمر المناصفة
البخارية الضرب الموزون بوزن سنجاب سمرقند بضاعة صحيحة ليوزن له عوض ذلك ما يبدله
من (الموى جامه) التي تكون لاثقة لاهل بلاد ما وراء النهر والتمزق ثلث وانه قبل منه هذه الدنانير
الموصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه قبولاً صحيحاً وقبضه قبضاً صحيحاً واقرا بقبض ذلك
منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه اقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر فيه خطاباً وانه اليوم
غائب من كورة كذا ونواحيها مقيم بقصبة اوزجند جا حد الدعوية هاتين وانت محققه هذين وان له

شهودا على د مواء فيها إلى آخره كداني المحيط * وهكذا في الدخيرة * محض في دعوى مال المصارنة
 على مت تحصرة ورته صورته حصروا حصروا مع بسه فلا ولا ولا كلهم اولاد فلا نادى
 هذا الذي حصروا على هؤلاء الدين احصروهم مع بسه انه دفع الى مورثهم فلا الف درهم
 مصارنة وان تصرف مهاورج اربا حوا انه مات قبل نسمة هذا المال وقبل دفع رأس المال الى
 رب المال وقبل نسمة الرمح محبلا لهذا المال وصار ذلك ديا في تركه الى آخره فقل ان وقعت
 الدعوى في رأس المال والرمح فلا بد من ما قدر الرمح وتركه يصير حلالا في الدعوى وان
 كانت الدعوى في رأس المال وحده فلا بأس بشرك بيان قدر الرمح كداني الفصول الاسرو شي *
 كتاب حكيم لاننا شركة العاين في عمل العالين ادعى هذا الذي حصروا على ما
 ذكرناه يسمى مراجعة سالار من فلا من حلال العالين وان يعرف (ماكدش بجة) وذكر ان حله
 كذا وذكر ان هذا المحصور وهذا العائى المسمى اشتراك شركة عاين في تحارة الحلاس على
 تقوى الله تعالى واداء الامانة والاحتساب من الحيانة على ان يكون رأس مال كل واحد منهما
 في هذه الشركة مائة دينار من الذهب احمر التجارية الصرب الرمح المورون نور من سحاب
 من قد يكون جميع رأس مال هذه الشركة مائتي دينار احمر تجارية الصرب الى آخره على ان يكون
 جميع رأس مال هذه الشركة في يده العائى المسمى فيه يتجران ويتجزل واحد منهما بذلك
 حصرا وسفرا تحارات الجلاس ويشترى كل واحد منهما بذلك ما يدا لهما ولكل واحد
 منهما من السلعة الصالحة للجلاس وتحاراتهم المعهودة فيما بينهم وبيع كل واحد منهما ذلك
 بالتد والمسيئة ويستبدل كل واحد منهما بما يبقى من ذلك له سلعة يدا لهما ولكل واحد
 منهما من السلعة الصالحة للجالين في تحاراتهم المعهودة فيما بينهم ويسافران ويسافر كل واحد
 منهما مال هذه الشركة كله الى اي بلد يدا لهما ولكل واحد منهما من بلاد الاسلام والكسر على
 ان مار رق الله تعالى من الرمح في هذه الشركة يكون بينهما بصلان وما يكون من وصيع او حصران
 يكون عليهما بصلان ايضا واحصر كل واحد منهما رأس ماله المذكور في مجلس الشركة هذه وحظا
 وحلا بعد الحظ في يده العائى المسمى فيه جعلنا صحبا واقروه حصول مال هذه الشركة
 المذكورة في يده اقرارا صحبا صدقه الذي حصروا حطاشاها في مجلس الشركة هذه
 وذكر

اقراراً صحيحاً كان صدقه محمد بن عبد الله بن ابي بكر هداي جميع ذلك في حال حيوته خطاً
وكل ذلك محكوم به مسجل في مجلس القضاء بكورة ترمذ قبل قاضيها الموفق بن منصور بن احمد
حال كونه قاضيها نافذاً القضاء بين اهلها ثم ان الشيخ محمد بن عبد الله بن ابي بكر هداي
قبل قضاة شتاً من هذا المال المذكور فيه من هذا الذي احضره معه وخلف من الورثة زوجته
وهي (كوهرسي) هذه المذكورة فيه وثلاثة بين لصلبه اقدم هذا الذي حضره الا ثمان منهم الموكلان
المذكوران فيه لا وارث له غيرهم وخلف من التركة من ماله هذا المال المذكور فيه دينا على
الذي احضره معه وبموته صار هذا المال المذكور فيه ميراثاً عنه على مرائص الله تعالى للمرأة الثمن
والنافي لبيهة الثلثة بينهم بالسوية اصل العريضة من ثمانية اسهم وقسمتها من اربعة وعشرين سهماً
للمرأة ثلثة اسهم منها ولكل ابن سبعة اسهم منها وهذا المال المذكور فيه لما كان ثابتاً على هذا الذي
احضره معه باقراره لهذا المذكور في حال حيوته في مجلس القضاء بكورة ترمذ عند قاضيها
المذكور فيه محكوماً به ومسجلاً بالنسبة لهذا الذي حضره وموكلاه المسمون فيه من قاضي ترمذ
هذا المذكور فيه و اشار الى الكتاب الحكمي بما ثبت عنده من ذلك لمورثهم المذكور فيه ومحكوم به
ومسجل عند كل من يصل اليه من نساء المسلمين وحكامهم فاجابه الى ذلك وامر بكتابه
هذا الكتاب و اشار اليه في ذلك بعد استجماع شرائط صحة الكتاب من اوله الى آخره بتاريخ
المذكور فيه و اشار اليه وكان قاضي ترمذ المذكور فيه يوم امر بكتابة هذا الكتاب و اشار اليه قاضي
ترمذ ونواحيها اليوم هو على قضائه بها وهذا الذي احضره معه في علم من ذلك كله فواجب
على هذا الذي احضره معه اداء هذا المال المذكور فيه بالسبب المذكور ليقض لنفسه بالاصالة
وموكلاه بحكم الوكالة المذكورة فيه على السهام المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته مسئلاً
واحاب (مرا ارسن) وام وازين نامه معلوم ليست ومرا باين مدعي جيزي دادني نيست باين سبب
كه دعوى ميكند) فاحضر المدعي هذا انفراداً عنهم شهوداً وشهود كل واحد منهم بهذه الالفاظ
(گواهي ميدهم كه اين نامه حكمي) و اشار الى هذا الكتاب (ازان قاضي ترمذ است) الموفق بن منصور
بن احمد (اين كه نام ونسب وي بر عنوان طاهراين نامه مكتوب است و اين موفق بن منصور
كه بر عنوان طاهراين نامه مذكور است) و اشار الى هذا الكتاب (آر روز كه نبشتن فرمود
اين نامه را) و اشار اليه (قاضي بود بشهر ترمذ ونواحي آن و ازان روز باز بر عمل قضاء ترمذ است

و نواحي آن و آن نامه) و اشار اليه (بهمروي است و نقش بر مهر وي الموفق بن منصور بن احمد است و مضمون اين نامه) و اشار اليه (اين است كه اين مدعي عليه اقرار كرده است) و اشار اليه (بحال جواز اقرار خویش بطوع كه بر من است و در گردن من است مراين محمد بن عبد الله بن ابي بكر كه نام و نسب وي اندرين محضر و اندرين نامه مذکور است) و اشار الى المحضر و الكتاب (دوست و چهل دينار مكي بلخي سره بوزن مكه حقي واجب و وامي لازم بسببي درست اقراری درست راين مقررله كه اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار الى المحضر و الكتاب هذا (تصديق كوده بود مقرر را اندرين اقرار روي باروي بس ابن محمد بن عبد الله بن ابي بكر كه نام و نسب وي اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار اليهما (بمرد بیش از قبض کردن وي چیزی ازین زرها كه مبلغ و صفت و جنس و وزن وي اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار اليهما (و از وی میراث خوار مانده است يكي زن اين گوهرستي كه نام و نسب وي اندرين محضر و نامه مذکور است و سه پسر صلي مانديكي از ایشان اين مدعي) و اشار اليه (و ديگر موكلان اين مدعي كه نام و نسب هر دو درين نامه و محضر مذکور است) و لا نعلم له وارثا سواهم (و همگين اين زرها كه اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار الى المحضر و الكتاب (بميرگ وي ميراث شده است مراين وارثان او را كه نام و نسب ایشان اندرين محضر و نامه مذکور است بدین مسمی كه اندرين محضر و اندرين نامه یاد كرده شده است) و اشار احدهما (واجب است بدین مدعي عليه تا اينحال چنانكه اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار اليهما ثم يكتب قاضي بخارا في آخر هذا المحضر جري الحكم مني بثبوت ما شهد به الشهود و هما هذان الشاهدان * كتاب آخر حكى حضر مجلس القضاء في كورة بخارا الشيخ الامام عفيف الدين عبد الغني بن ابراهيم بن ناصر الحجاج القزويني و الشيخ الحجاج محمود بن احمد بن الصغار القزويني و هو يومئذ وكيل المسماة قرة العين بنت ابراهيم بن ناصر القزويني و بنه الثابتة الوكالة عنها في دعاوي و الخصومات واقامة البيئات والاستماع اليها في الوجود كلها الآتي الاقرار عليها و تعديل من يشهد عليها و المأذون له من جهتها في توكيل من احب من تمت يده بمثل ما و كلمته به و احضر معه السالار احمد بن الحسن بن الحجاج الجلاب نادى الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر لنفسه بالاصالة و ادعى الشيخ الامام محمود هذا الذي حضر لموكلته هذه بحكم الوكالة على هذا الذي احضره معه هذان عمرو بن

ابراهيم بن الناصر الحاج القزويني توفي وخلف من الورثة بنتاه لصلبه تسمى (فرخنده) واخته
 لاب وام وهو الشيخ الامام عبد الغني هذا واخته لاب وام وهي موكلة بمحمد بن هذا الذي حضر
 لا وارث له سواهم وخاف من التركي في يدي هذا الذي احضره معها عشرة اعداد جلد
 قد زمد بوج قيمة كل جلد منها اربعة دينار فبسا بوزنة الضرب جيدة رائحة حمراء مناصفة بوزن
 مثاقيل مكة وصار جميع ذلك بموتد ميراثا عند لورته هؤلاء المسلمين فيه علي فراض الله تعالى
 للبنت النصف والباقي للاخ والاخي لاب وام واصل القرينة من اثنين وقسمتها من سنة
 اسهم للبنت منهم ثلثة اسهم وللأخ منها سهمان وللأخت منها سهم واحد وان هذين اللذين حضرا
 اقاما البينة العادلة في مجلس القضاء بكورة قزوین قبل القاضي عمرو بن عبد الحميد بن عبد القادر
 خليفة والده الذي الشيخ الامام ابي عبد الله عبد الحميد بن عبد العزيز قاضي كورة قزوین وقواحيها
 نافذ الاذن والقضاء والاياة فيها بكورة ري قبل القاضي محمد بن الحسين بن محمد بن احمد
 الاسترابادي خليفة والده الصدر الامام ابي محمد الحسين بن محمد بن احمد الاسترابادي
 قاضي كورة ري وقواحيها نافذ الاذن والقضاء والاياة فيها والامضاء امام الله توفيقه لجميع ما كتب
 في الكتاب الحكمي الذي اوردته بين قاضي كورة قزوین من موت عمرو بن ابراهيم بن ناصر
 الحاج القزويني هذا وتخليفه من الورثة بنتاه لصلبه واخا واخته لاب وام هؤلاء المسلمين
 فيه لا وارث له سواهم الكتاب الحكمي الذي كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم
 وهما هذان الكتابان اللذان اوردتهما هذان اللذان حضرا المشار اليهنا وامر كل واحد منهما
 بكتاب حكمي وكان اقامة البينة من هذين اللذين حضرا في مجلس قضاء كورة قزوین عند قاضيها
 هذا وفي مجلس قضاء كورة ري عند قاضيها هذا الكتاب الحكمي بعد ما اثبت محمد بن احمد
 هذا الذي وصف وكالته عن مولته هذه بكورة قزوین قبل قاضيها هذا وبكورة ري قبل قاضيها
 هذا جميع ما جرى لفيذين اللذين حضرا قبله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم
 وان كل واحد من هذين الثائنين المذكورين فيه كان ثاقبا في الحكم والقضاء بكورته يوم امر بكتابة
 هذا الكتاب الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم من جهة المنوب عنه المذكور به
 حال كون المنوب عنه المذكور به قاضيا في كورته هذه نافذ الاذن والقضاء والاياة والامضاء واليوم
 كل واحد

كل واحد منهما نائب في الحكم والقضاء والامضاء في كورته كما كان من هذا المنوب عنه من لدن امره بكتابة هذا الكتاب الى هذا اليوم وهذا الذي احضره معه في علم من هذين الكتابين المشار اليهما فواجب عليه تسليم حصه الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه لنفسه وذلك سهدان من ستة اسهم وتسليم نصيب موكله محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك اليه ذلك سهم واحد من ستة اسهم من ذلك ليقبضه له ابنته وكيلاها واطالبه بذلك وسألا مسئلته عن ذلك وسئل فاجاب وقال (مر ازوفات اين نامبرده وازورانت اين مديان وازين نامهای حکمي علم نيست وباين مديان هيچ دادي نيست باين سبب که دعوى ميکنند اين مقدار که دعوى ميکنند) اخضر هذان اللذان حضران فذكر انهم شهدوا هم فلان وفلان ويكتب اسامي الشهود على هذا الوجه .
 الشاهد الاصل الشيخ محمود بن ابراهيم بن فلان المعروف بالشرواني الفرع عنه الشيخ احمد بن اسمعيل بن ابي سعيد المعروف بغازي سالار والشيخ الصابر محمد بن محمود الصانع السنجري ساكن سكة علي رومي بناحية مسجد فلان ثم يكتب والاصل الآخر الشيخ ابو الحسن .
 احمد بن الحسين القزويني التاجر ويكتب تحت اسم هذا الاصل الثاني الفروع عنه الفرعا .
 اللذان يشهدان على شهادة الاصل الاول والشيخ محمد بن احمد بن محمد الكسائي ثم يكتب .
 الكاتب تحت اسامي الفروع الثاني اسماء هم وانسابهم والاصل الثالث الشيخ احمد بن محمد الحجاج الاسكاف المعروف باحمد خوب ولم يكن لهذا الاصل فرعان لانه شهد بنفسه وكان قاضي بخارا كتب في هذا الكتاب بعد ما شهد هؤلاء الشهود من نسخة قرأت عليهم ختمت بشوئ هذين الكتابين الحكميين بشهادة هؤلاء الفروع على شهادة هذين الاصلين المسلمين بتاريخ كذا وما لفظ الشهادة على الشهادة التي قرأت عليهم هذا (گواهي ميدهم که گواهي داد پيش من محمد بن ابراهيم بن فلان الشرواني و ابو الحسن احمد بن الحسين القزويني وچنين گفتند هر يکي از ايشان که گواهي ميدهم که اين هر دو نامه) و اشار الى الكتابين (یکی از اين دو نامه) و اشار الى احد الكتابين بعبارة (نامه) نائب قاضي شهر قزوین است و اینکه نام و نسب وي و نام و نسب منوب عنه وي ولقب وي اندرين محضر مذکور است) و اشار اليه (و اين نامه ديگر) و اشار الى الكتاب الآخر (نامه) نائب قاضي ري است که نام و نسب وي و نام و نسب منوب عنه وي ولقب وي درين محضر مذکور است) و اشار الى المحضر هذا (و اين

هردو بهر (و اشار الى التتمين) و هردو نامه (و اشار الى الكتائين) این یکی مهز نائب قاضي
 قزوین است اینکه نام و نسب وی اندرین محضر مذکور است (و اشار الى الخصم والمحضر
) و این یکی دیگر مهز نائب قاضي شهر ری است اینکه نام و نسب وی اندرین محضر مذکور است
 و اشار الى التتم والمحضر (و مضمون این هردو نامه) و اشار الى الكتائين (این است که اندرین
 محضر یاد کرده شده است) و اشار الى المحضر (و آنروز که هر یکی از ایشان هردو این بنوشتر
 فرمودند این نامه) و اشار الى الكتائين (نائب بودند اندرین شهر خویش اندر عمل قضاء این منوب
 عنه خود که نام و نسب وی درین محضر مذکور است) و اشار الى المحضر (و این منوب عنه
 وی نیز قاضي بود اندرین شهر خویش) نافذ الاذن والقضاء والا نابة والا مضاء (و امروز هر یک
 از ایشان همچنین نائب است اندر شهر خویش اندر عمل قضاء از همین منوب عنه خو
 ارانروز که بنشین فرمودند این نامه را) و اشار الى المحضر (تا امروز مرا گواه گردانید بر گواهی خو
 بدین همه و بنوشتر نمود مرا تا گواهی دهم بر گواهی وی برین همه و من اکنون گواهی میدهم
 بر گواهی وی برین همه از اول تا آخر و هردو گواه اصل مرا بر گواهی خود برین همه گواه گردانید
 و امروز از شهر بخارا و نواحی وی غائب اند عیت سفر و عدل اند) و الله تعالى اعلم بالصواب
 کتاب حکمی علی قضاء الكاتب بشیء قد حکم به و سجد یکتب بعد الدعاء و الدعاء خیر و
 یوم گذار جل ذکرانه یسمى فلانا یسبیه و یسبیه و یحلیه و احضر معه رجلا ذکرانه یسمى فلانا یسبیه
 و یسبیه و یحلیه و یدکره عوی المحاضر و حکمه علی هذا المحضر و یسج السجل من اوله الى آخره
 بنار یخه نم یکتب ان هذا المدعی حضرني بعد ذلک و ادعی ان المحکوم علیه فلان غائب
 من هذه البلدة : مقیم بهلده کذا و انه جاحد ملكية المدعی به و الحکم و سألتني مکاتبه اذ ام الله تعالى
 عزه بذلک و الا بشهاد عليه و یتیم الکتاب * نسخة اخرى لهذا الکتاب ان یسج السجل في آخر
 الکتاب فيکتب نسخة اظال الله بقاء القاضي الامام فلان في ان کتابي هذا مسجلا علیه فلان
 و ورد استحقاق کذا علیه فلان و اخر اجده من يدته و تسليمه الى المستحق المذكور و یدکره هذا المحکم
 علیه انه اشترى ذلک من فلان المقیم بثلک الناحية و سألتني اعلام القاضي فلان اذ ام الله
 و الکتاب اليه * نسخة اخرى یکتب بعد الدعاء و الضد طوین کتابي هذا علی سجل
 فلان حکمت فيه فلان علی فلان بکتاب شهادة شهود عدول شهدوا عده في مجلس قضاي علی

ما ينطق به السجل المطوي عليه الكتاب بعد ما ثبت فيه قضائي ومضى به حكمي فستلت مكاتبه اذ اتم الله
عزه بذلك والاشهاد عليه فاجبت الى المستعمل والله تعالى اعلم بالصواب كذا في الذخيرة *
مختصر في دموع الشفاعة حضر واحضر المدعي هذا الحاضر علي هذا المختصر مع نفسه
ان هذا المختصر معه اشترى دارا في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا احد حدود هذه الدار
لزيق دار المدعي هذا والثاني والثالث والرابع كذا اشترى بها حدودها وحقوقها وجميع مرافقها
الداخله فيها وجميع مرافقها الخارجة عنها بكذا درهما وزن سبعة وانه قبض هذه الدار وصارت
في يده وان هذا الذي حضر شفيع هذه الدار بالجوار ملاقه بدارني ملكه بجوار هذه الدار المشتراة
احد حدودها والثاني والثالث والرابع كذا وان هذا الذي حضر علم بشري هذا الذي احضره
معه الدار المشتراة المحدودة في هذا المختصر وانه طلب شفعتها كما علم بشراعيها طلب موثبة من غير
لبث وتقرير ثم اتى المشتري وهو هذا الذي احضره مع نفسه فانه كان اقرب اليه من الدار المشتراة
المحدودة في هذا المختصر وطلب منه شفعتها فيها واشهد على ذلك شهودا وانه علم بطلبه اليوم وقد
احضر الثمن المذكور فيه وهذا الذي احضره معه في علم من كون هذا الذي حضر شفيع هذه الدار
المشتراة ومن طلبه الشفاعة حين علم بشري هذا الذي احضره سعة طلب موثبة من غير لبث وتقصير
ومن اثباته المشتري هذا بعد ذلك من غير تاخير واشهادة على طلب الشفاعة بمحضته فواجب عليه
اخذ هذا الثمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا المختصر الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل
مستلثه فستل بعد ذلك الحال لا يخلو اما ان يقر هذا المدعي عليه بشري الدار المشتراة المحدودة في
هذا المختصر بالثمن المذكور او ينكر كون هذا المدعي شفيعا بالدار التي حدها وينكر كون الدار التي
حدها المدعي هذا ملكا للمدعي هذا وفي هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعي عليه احضر
المدعي هذا عدة من الشهود وهم فلان وفلان وسأل من القاضي الاستماع الى شهادتهم فاجابه
القاضي الى ذلك فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعي هذا والجواب
من المدعي عليه بالا بكار من نسخة قرأت عليهم ومضمون تلك النسخة (كواهي مبداهم كه خانه
كه بنلان موضع است حدهاي وي كذا وكذا چنانكه اين مدعي ياد كرده است در جوار اينخانه
كه خريد شده است ملك اين مدعي بود پيش از انكه اين مدعي عليه مراين خانه را كه موضع
وحدود وي درين محضر ياد كرده شده است بخريد است و در ملك وي مانند اما و زوا و زواين خانه

مالک این مدعی است) بعد از آنکه نظر آن کان المدعی علیه مقرباً طلب المدعی علی الشفعة طلب موافقه و طلب اشداء فلا حاجة الی اقامة البینه علی ذلك وان کان منکر الذلک یکتب (و همین گرامان نیز گواهی دادند که این مدعی را چون خبر دادند بخیریدن این مدعی علیه مر این خانه را که این مدعی دعوی شفعه و می میکند همان ساعت شفعه این خانه طلب کرد بی تاخیر و درنگ و نزدیک این مشتری آمد که این مشتری نزد یکتر بود بوی از این خانه که خریده شده است بی تاخیر و گوا کرد ایند را روبروی این خریده بطلب کردن خویش شفعه این خانه که حد و دوی درین محضر یاد کرده است و امروز در میان طلب است و وی بر حق تر است باین خانه که خریده و بی بدرین محضر یاد کرده شده است از خریده) و آن کان المدعی علیه انکر شری هذه الدار المحذورة و اقربها سوی ذلك من جوار المدعی و طلب الشفعة بالطالبین محتاج المدعی الی اثبات الشری علیه فیکتب فی المحضر سؤال القاضی فلانا المدعی علیه و هذا المدعی علیه فلان المدعی من شرائه الدار المحذورة فی هذا المحضر و قبضه یا هوانا انکر فلان المدعی علیه الشری و القبض علی ما جاء المدعی فاحضر المدعی نفران که انهم شهوده و هم فلان و فلان الی آخره و شاهد کل واحد منهم بعد الاستشهاد عقید بدمی المدعی هذا و الجواب من المدعی علیه هذا بالانکار (گواهی میدهم که فلان بن فلان المدعی علیه) هذا الذي احضره معه (بخیرید از فلان بن فلان خانه را که موضع و حدود وی درین محضر یاد کرده شده است) بچندین از یها و این مدعی علیه مر این خانه را قبض کرد و امروز در دست و دست و این مدعی سزاوارتر است باین خانه بحکم شفعه جوار این خانه که ملک این مدعیست در همسایگی این خانه که خریده شده است چنانکه درین محضر یاد کرده شده است) و آن کان المدعی علیه من الابتداء انکر الطالبین و اقربها سوی ذلك یکتب فی المحضر احضرا المدعی نفران که انهم شهوده و شاهد کل واحد منهم (گواهی میدهم که این مدعی را چون خبر دادند بخیریدن این مدعی علیه این خانه را که درین محضر یاد کرده شده است شفعه طلب کرد مر این خانه را طلب موافقه بی هیچ درنگ و تاخیر و نزدیک خریده این مدعی علیه رفت که وی نزد یکتر بود بوی بی هیچ درنگ و تاخیر الی آخره) و آن کان المدعی بدعی الشفعة بسبب الشریة یکتب فی المحضر فادعی هذا الذي احضر علی هذا الذي احضره معه ان هذا المحضر معه اشترى من ضیعة کذا انصفها و ذلك سهم من مبدین

مشاعا غير مقسوم وان هذا الذي حضر شقيقه شفعة شركة ان النصف الآخر من هذه الضيعة المحدودة وهو سهم واحد من سهمين مشاعا ملكه وحقه * سجل هذا المحضر بقول القاضي فلان الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه هذا في وجهه بمسئلة المدعى هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شرى المدعى عليه هذه الدار المحدودة فيه بالثمن المذكور فيه ومن كون هذه الدار المحدودة فيه في يد المدعى عليه يوم الخصومة ومن كون المدعى هذا شفعيا لهذه الدار المشتراة بالبحر جوار ملازقة على النحو المذكور فيه ومن طلب المدعى هذا حين اخبر بالشرى المذكور فيه الدار المحدودة المذكورة الطالبين طلب الموائمة وطلب الاشهاد وقضيت للمدعى هذا بالشفعة في الدار المحدودة المذكورة شراؤه فافيه بالثمن المذكور فيه وامرت المدعى هذا بتسليم الثمن المذكور فيه المنقود الى المدعى عليه هذا وامرت المدعى عليه بتسليم الدار المحدودة فيه الى المدعى هذا وكان ذلك كله مني في مجلس قضائي على ملا من الناس في وجه المتخاصمين هذين الى آخره * مختصر في دعوى المزارعة بحسب ان يعلم بان الخصومة بين المزارع ورب الارض قد تقع قبل الزراعة وقد تقع بعد الزراعة فان كان قبل الزراعة فانما تتوجه الخصومة اذا كان البذر من قبل المزارع فاما اذا كان البذر من قبل رب الارض لا تتوجه الخصومة لان لزب الارض ان يمنع عن المضي على المزارعة في هذه الصورة ثم اذا كان البذر من قبل المزارع واراد اثبات المزارعة يكتب في المحضر حضره واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الذي حضر اخذ من هذا الذي احضره معه جميع الاراضي التي هي له بقريته كذا من رستاق كذا ويبين حدودها مزارعة ثلث سنين اوسنة واخذة على ما يكون الشرط بينهما من لدن تاريخ كذا الى كذا على ان يزرعها ببذرة وبقرة واعوانه ما بدله من غلة الشتاء والصيف ويسقيها ويتعهدا على ان ما اخرج الله تعالى من شيء من ذلك فهو بينهما انصافا وان هذا الذي احضره معه دفع هذه الاراضي اليه مزارعة صحيحة مستجيبة شرائط الصحة ثم ان هذا الذي احضره يمتنع عن تسليم هذه الاراضي اليه ليزرعها فواجب عليه تسليم هذه الاراضي اليه بحسب هذه المزارعة وطالبه بالجواب عن ذلك وسأل مسئلته فسئل فاجاب وان كان للمزارع مك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا المحضر معه جميع

ما نصممه صك اوردته وهذا نصته * نسم الله الرحمن الرحيم ويسمح الصك من اوله الى آخره
ثم يكتب ادعى عليه جميع ما نصممه الصك من البدع والاحد مرارعة بالصك المذكور
في الصك على ما ينطبق به الصك من اوله الى آخره تاريخ كذا وان الواجب على هذا المحصر
معه تسليم هذه الاراضي بحق هذا المزارعة وطالته بذلك وسأل مسئلته وان كانت المزارعة بعد
المرارعة وان كانت العلة قائمة في الارض يكتب المحصر على المثال الاول الذي فوله مرارعة صحيحة
مستحقة شرائط الصحة ثم يكتب وان رجعها حطه مثلاً بدرجة ونقرة واعوانه واليوم هي فائدة ناسه
ويذكر اننا سئل او تفصيل على نحو ما يكون وان جميع ذلك بينهما بالشرط المذكور منه نصف وان
هذا الذي احصره مع سبه يسمعه من العمل فيها والجمع يعرض فواجب عليه تصريده عن ذلك
وترك التعرض له الى ان يدرك الررع مقص هو حصته لنفسه بعد الحصاد وطالته بذلك وسأل
مسئلته وان كان الررع هذا ادرك واستحصده المزارعة تكون في الخارج فيكتب في المحصر على
نحو ما ذكرنا الا ان ههنا لا يكتب وهي فائدة ناسه فيها ولكن يكتب وان رجعها حطه بدرجة ونقرة
وقد ادرك الخارج واستحصده به مشترك بينهما بالشرط المذكور منه نصف وان هذا الذي
احصره يسمعه من احد حصته من ذلك وهو كذا وطالته بالحواف منه وسأل مسئلته وسئل *
سئل هذه الدعوى ان كانت المزارعة قبل المزارعة يتول القاصي فلا الى من وضع الحكم على
نحو ما سبق ويتول في موضع الحكم وثبت عددي شهادة هؤلاء الشهود المعدلين جميع ما شهدوا
به من احد هذا الذي حصر الاراضي المحدودة المذكورة منه من هذا الذي احصره مرارعة صحيحة
ومن دفع هذا الذي احصره هذه الاراضي الى هذا الذي حصر مرارعة صحيحة بالشرائط المذكورة
وبالصك المذكور منه تحكمت بحريان هذه المزارعة المذكورة بالشرائط المذكورة فيه من ههنا
المتخاصمين في وجههما بمسئلة المدعي هذا حكما امرته وامرت المدعى عليه بتسليم هذه الاراضي
الى المدعي هذا ونتم السجل وان كانت المزارعة بعدما استحصده الررع يكتب في موضع الحكم
وحكمت على فلان بفلان المدعى عليه في وجهه بمسئلة المدعي هذا بجميع ما نمت
عددي شهادة هؤلاء الشهود المعدلين من كذا وكذا الى آخره وامرت المدعى عليه بدفع حسب
المدعي هذا وذلك بصرف ما خرج من الاراضي المذكورة بحكم المزارعة المذكورة فيه والشرائط
المذكورة فيه ويتم السجل وان كان رب الارض هو الذي يدعى المزارعة قبل المزارعة والندر

من قبل رب الارض واحتاج الى اثبات عقد المزارعة يكتب في المحضر وان هذا الذي احضره معه
يمنع عن العمل في الضيعة المذكورة التي ورد عليها عقد المزارعة وان كان يدعي عقد المزارعة بعد ما
استحصل الزرع وخرجت الغلة فالدعوى تقع في الخارج فيكتب في المحضر وان هذا الذي احضره
معه يمنع عن تسليم حصة هذا الذي حضر اليه * محضر في اثبات الاجارة رجل أجاز أرضه من انسان
مدة معلومة باجر معلوم لزرع فيها ما بدله من الحنطة او الشعير وغير ذلك وسلم الارض الى
المستأجر ثم ان المؤاجر احدث يده على الارض قبل مضي المدة واحتاج المستأجر الى
اثبات عقد الاجارة فان كان لعقد الاجارة صك كتبه المستأجر لنفسه وقت عقد الاستيجار ليكون
حجة له واشهد على ذلك يكتب في المحضر الحاضر حضره واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر
معه جميع ما تضمنه صك اجارة هذا نسخة وبحول صك الاجارة الى المحضر من اوله الى آخره
ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل صك الاجارة ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره
معه جميع ما تضمنه صك الاجارة المحول نسخة الى هذا المحضر من اجارة هذه الاراضي
المبين موضعها وحدودها في هذا الصك المحول الى هذا المحضر استيجارها المدة المضروبة
بالاجارة المذكورة فيه وتسليم هذه الاراضي المعقود عليها وتسليمها كما نطق بذلك كله هذا الصك
المحول نسخة الى هذا المحضر من اوله الى آخره بالتاريخ المؤرخ به فيه ثم ان هذا الاجر الذي
احضره معه احدث يده على هذه الاراضي المحدودة فيه قبل مضي مدة الاجارة هذه من غير
فسخ جرى بينهما بغير حق فواجب عليه قصريدها وتسليمها الى هذا المستأجر ليستفيع بها من حيث
الزراعة تمام المدة المضروبة فيه وطالبة بذلك وسأل مسئلة فسهل فاجاب * سجل هذه الدعوى
صدره على الرسم الذي تقدم ذكره الى قوله وثبت عندي استيجار فلان هذا الذي حضر
الاراضي المبين حدودها في هذا الصك المحول المدة المذكورة في الصك من هذا الذي احضره
واثبات هذا الذي احضره معه يده على هذه الاراضي المبينة حدودها قبل مضي مدة الاجارة
من غير فسخ جرى من احد هذين المتخاصمين بغير حق فحكمت بشيئ جميع ذلك من استيجار
فلان هذا الذي حضر الى آخره يكتب القاضي عند قوله حكمت بفسخ ما كتبت عند قوله ثبت
عندي وان لم يكن بعقد الاجارة صك يكتب في المحضر ادعى هذا الذي احضره معه ان هذا
الذي احضره معه اجر من هذا الذي حضر جميع الاراضي التي هي ملك هذا الذي احضره

معه بقرينة كذا من رستاق كذا وبين حدودها ستة اوستين اوستين من لدن تاريخ كذا الى
 كذا بكدا وكذا البزرع فيها ما بدله من غلة الشتاء والصيف اجارة صحيحة وان هذا الذي حضر
 استأجر هذه الاراضي المحدودة المذكورة بهذا البذر المذكور بالشرط المذكور فيه اجارة صحيحة
 الى آخر ما ذكرنا في الاجارة الطويلة المرسومة ببخارا اذا وقع التسليم والتسلم ثم احدث الآخر به
 على المستأجر قبل مضي المدة من غير نسخ جرى بينهما واحتاج المستأجر الى اثبات الاجارة
 يكتب المحضر على نحو ما ذكرنا واذا انسخت الاجارة الطويلة بسمح المستأجر في ايام الاجارة
 بمحض من المؤاجر وطلب المستأجر الاجر يرد بقية مال الاجارة والآجر ينكر الاجارة
 ويحتاج المستأجر الى اثباتها كيف يكتب في المحضر فان كان للمستأجر صك الاجارة تحول
 الصك الى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد الفراغ عن تحويل الصك يكتب ادعى هذا الذي
 حصل على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من الاحارة والاستيجار بالشرائط
 المذكورة فيه وتعييل الاجرة وتعييلها وتسليم المعتقود عليه وتسليمه وضمان الدرك كما يطق
 به صك الاحارة المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره وان هذا المستأجر نسخ هذا
 العقد المذكور في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر في ايام الاختيار بمحض من هذا الآخر
 الذي احضره مع نفسه نسجا صحيحا وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه كذا بمضي ما مضى من
 مدة هذه الاجارة الى وقت نسخ المستأجر هذه الاجارة فواجب على هذا الآخر ابقاء بقية مال
 الاجارة المنسوخة الى هذا الذي حضره وبتم المحضر * سجل هذا المحضر الصدر على الرسم
 الى قوله وثبت عندني وعند ذلك يكتب وثبت عندني استيجار فلان جميع هذه الاراضي
 المحدودة في الصك المحول نسخته هذه المدة المذكورة بالبدل المذكور بالشرائط المذكورة في
 هذا الصك وتعييل الاجرة وتعييلها وتسليم المعتقود عليه وتسليمه وان المستأجر هذا الذي حضر
 نسخ هذا العقد في ايام النسخ بمحض من هذا الآخر هذا الذي احضره معه ووجب على الآخر هذا
 ايضا بقية مال الاجارة وذلك كذا الى هذا المستأجر ثم يقول وجبتم بجميع ما ثبت عندني بذكر
 عند قوله وحكمتم جميع ما ذكرنا عند قوله ثبت عندني وان كانت الاجارة قد انقضت بسوت الآخر
 يكتب المحضر على ورقة الآخر على المثال الذي يكتب على الآخر لو كان حيا ويرد منه
 وان هذه

وان هذه الاجارة قد انقضت بموت فلان الآخر وهذا ذهب به ضي المدة الماصية الى وقت موت الآخر وهذا من هذه الاجرة المذكورة في هذا المحضر كذا وبقي كذا صار بقية مال الاجارة ديناً في تركه هذا الآخر المتوفى ويتم المحضر على نحو ما تقدم * سجل هذا المحضر نحوه ما قلنا الا انه يزيد ذكر وفاة الآخر وهذا وانتفاض الاجارة بوفاته وجوب رد الباقي من الاجرة المعجاة على المستأجر وذلك كذا على وارث الآخر هذا الذي حضر وان كان المستأجر قد مات والآجر حي الا انه منكر واحتاج ورثة المستأجر الى اثبات الاجارة وفسخها بكتب المحضر على المثال الذي ذكرنا غير انه يزيد ويقول وانقضت هذه الاجارة بموت المستأجر فلان وخلف من الورثة ابنا له هذا الذي حضر وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه به ضي ما مضى من المدة من وقت عقد الاجارة الى وقت موت المستأجر كذا وبقي كذا وصارت بقية مال الاجارة المفسوخة ميراثاً من المستأجر المتوفى هذا الورثة لهذا الذي حضره هذا الآخر في علم من ذلك فواجب عليه اداء بقية مال الاجارة المفسوخة اليه ويتم المحضر * محضر في اثبات الرجوع في الهبة يكتب في المحضر حضر وحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر وهب لهذا المحضر كذا هبة صحيحة وان هذا المحضر قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضاً صحيحاً وان الموهوب هذا قائم في يد الذي احضره هذا لم يزد في يديه ولم يتغير من حاله وان هذا الذي احضره لم يعوض هذا الذي حضر عن هبته هذه شيئاً فرجع هذا الذي حضر في تلك الهبة وطالب الذي احضره بتسليمها اليه بحق الرجوع وسأل مسئلته * سجل هذا المحضر يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي جميع ما شهد به هؤلاء الشهود من هبة فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي احضره معه هبة صحيحة وقبض ذلك منه في مجلس العقد قبضاً صحيحاً ومن رجوع هذا الذي حضر في هبته على ما شهد به الشهود فحكمت بصحة رجوعه في هبته هذه وفسخت الهبة واعادت الموهوب هذا الى قديم ملك الواهب هذا وامرت الموهوب له هذا برد الموهوب هذا على واجبه هذا ويتم السجل * محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك لان هذا المحضر معه ادعى على هذا الحاضر ولا اني وهبت منك كذا الى آخره فرجعت فيها فادعى هذا الحاضر في دفع دعواه هذه ان الموهوب هذا قد ازداد في يديه زيادة متصلة وان رجوعه مدّته ويتم المحضر * محضر في اثبات الرهن ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان لهذا الحاضر رهن من هذا

الذي احصره معه كد انوا من صغته نكدا ديارا رها صحبحا وان هذا المحصر معه ان يمش هذا
الثوب المذكور معه يهده الدناير المذكورة ارتها ناصحها وقصه منه تسليمه اليه مصاصحبحا والرم
هذا الثوب المذكور رهن في يد هذا المحصر معه وان هذا الحاصر قد احصر هذا المال فواحب على هذا
المحصر مص هذا المال وتسلم هذا الرهن اليه وطالته بذلك وسأل مسئلته * مختصر في اشان
الاستصاع صورة الاستصاع ان يدفع الرجل الى رجل حديدا او نحا سايصوع له الماء او نحو ذلك
فان وافق شرطه فليس للصائع ان يمنع من الدفع ولا المستصع ان يمنع من التناول وان حاله كان
للمستصع الخيار ان شاء صممه حديدا مثل حديده والاء للصائع ولا احرله وان شاء احد الاء
واعطى الصائع احر مثل عمله لا يجاوره المسمى فان وافق شرطه وامتنع عن التسليم يكسب
في المحصر اذ عني هذا الحاصر على هذا المحصر معه انه يدفع اليه من الحاس كدا ما وامره ان
يصوغ له منه ابناء كدا صغته كدا نحر كدا ودفع اليه الاخر وانه قد صاع هذا الاء على موافقه شرطه
وانه يمنع من تسليم الاء اليه فواحب عايه تسليم الاء اليه وطالته بذلك وسأل مسئلته من ذلك مسئل
فاحاب بالفارسية فان كان الصائع حالي الشرط فاراد المستصع ان يصممه حديدا مثل حديده يكسب
اذ عني هذا الحاصر على هذا المحصر معه انه يدفع اليه كدا ما من الحاس صممه كدا ليصوغ له انا
صغته كدا نحر كدا ودفع اليه الاخر فصاعه بحلاف ما شرطه له فلم يرص به فواحب عليه رد مثل ما
الحاس والاخر المذكور المس قدرهما وصنهما يه وطالته بذلك وسأل مسئلته من ذلك مسئل
كدا في المحيط كتاب حكيمي في دعوى العار اذا وقعت الدعوى في العار وطلب المدعي من
الناصر ان يكتب بذلك كذا في هذا على وجهين الاول ان يكون العار في بلد المدعي ويكون
المدعي عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه الفاصي يكسب له واد اوصل الكتاب الى المكتوب اليه كان
المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعي عليه او وكيله مع المدعي الى الناصي الكاتب حتى
يتصلي له عليه ويسلم العار اليه وان شاء حكم به اوجود الحقة وسجل له وكتب له قصية ليكون
في يده واشهد على ذلك ولكن لا يسلم العار اليه لان العار ليس في ولا يه ولا يتدرا على
التسليم الا ان العرص التسليم بمع التسليم اما لا يمع الحكم فلهذا قال يحكم بالعار للمدعي
لكن لا يسلمه اليه ثم اذا اورد المدعي قصية الناصي المكتوب اليه الى الناصي الكاتب وانام
بيته على قصائه فالناصر الكاتب لا يقبل هذه البيه لانه يحتاج الى تبيد ذلك القضاء وتبدي

القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم الدار اليه لان تسليم الدار قضاء منه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه انه اذا قضى للمدعي وصحل القاضي له بامر المدعى عليه ان يبعث مع المدعي امينا له ليسلم الدار الى المدعي فان امين ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتابا ويحكي له فيه كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعى عليه بحضرة المدعي وبحكمه على المدعى عليه بالعقار للمدعي وبأمر المدعى عليه ان يبعث مع المدعي امينا ليسلم العقار الى المدعي وامتناعه من ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسألني المدعي الكتاب اليك واحلا مك يحكمي له علي فلان بذلك ليسلم اليه هذا العقار فاعمل في ذلك ويرحك الله وايانا بحق الله عليك وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعي فلان بن فلان موصل كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب يسلم العقار الى المدعي ويخرجه عن يد المدعى عليه الوجه الثاني ان يكون العقار في غير بلد المدعي وانه علي وجهين ايضا احدهما ان يكون في البلد الذي فيه المدعى عليه وفي هذا الوجه ايضا القاضي يكتب له فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يحكم به للمدعي وامر المحكوم عليه بتسليم العقار الى المدعي وان امتنع المدعى عليه من التسليم فالقاضي يسلم نفسه ويصبح منه التسليم لان العقار في ولايته وان كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه يكتب له ايضا الى قاضي البلد الذي فيه المدعي والقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعى عليه او وكيله مع المدعي الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتابا حتى يقضي بالعقار للمدعي بحضرة المدعى عليه وان شاء حكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه علي نحو ما بينا لان العقار ليس في ولايته * كتاب حكمي في العبد الآبق علي قول من يري ذلك صورة ذلك اذا كان للرجل البخاري عبد ابق الي سمرقند فاخذ رجل سمرقندي فاخبره المولي وليس للمولي شهود سمرقند انما شهوده بخارا فطلب المولي من قاضي بخارا ان يكتب قاضي بخارا بما شهد شهوده عنده فالقاضي يجيبه الي ذلك ويكتب له كتابا الي قاضي سمرقند علي نحو ما بينا في الديون غير انه يكتب شهد عندي فلان وفلان ان العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا واقامته كذا ملك فلان المدعي هذا وقدا بق الي سمرقند واليوم في بد فلان بسمرقند بغير حق ويشهد علي كتابه شاهدين يشخصان الي سمرقند

وبعد لما ماى الكتاب حتى يشهدا عد فاصي سمرقند بالكتاب وبما به فادا انتهى هذا الكتاب
الى فاصي سمرقند بحصر العدد مع الذى في يده حتى يشهدا عد فاصي سمرقند بالكتاب
وبما به حتى يتل شهادتهما بالا حماع فاد امل الفاصي شهادتهما ونست عد التهما صده سم
الكتاب فان وحده العدد المذكور به محال لما شهد به المشهود عد الفاصي الكاتب والكتاب
اذا ظهر ان هذا العدد غير المشهود به في الكتاب وان كان مواصلا للكتاب ودمع العدد الى
المدعي من صرا ان يقتضي له بالعد لان الشهود لم يشهدوا بحصرة العدو بأحد كيبلا من المدعي
فمن الرمد ويجعل في عرق العد حائما من رصاص حتى لا يتعرض له احد في الطريق انه سره
ونكب كتابا الى الفاصي بحارا بذلك ويشهد شاهدان على كتابه وحنه وعلى ما في الكتاب
فاد ا وصل الكتاب الى فاصي بحارا ويشهد الشهود ان هذا الكتاب كتاب فاصي سمرقند وحائده
امر المدعي ان يحضر شهوده الدس شهدوا عدة اول مرة وبشهودون بحصرة العيد ايد ملك هذا
المدعي فاد اشهدوا بذلك ما دابصع فاصي بحارا احتلعت الروايات عن ابي يوسف روح ذكر
في بعض الروايات ان فاصي بحارا لا يقتضي للمدعي بالعد لان الحصم عائب ولكن نكب
كتابا آخر الى فاصي سمرقند ويكتب فيه ما حري عدة ويشهد شاهدان على كتابه وحنه
وبما به وسعت بالعدمه الى سمرقند حتى يقتضي له فاصي سمرقند بالعد بحصرة المدعي عليه
فاد ا وصل الكتاب الى فاصي سمرقند وشهدا الشاهدان عدة بالكتاب والحنم وبما في الكتاب
وطهرت عدالة الشاهدان قصي للمدعي بالعد بحصرة المدعي عليه واد ا كميل المدعي وقال
في رواية اخرى ان فاصي بحارا يقتضي بالعد للمدعي ونكب الى فاصي سمرقند حتى يرا
كيبال المدعي وعلى الرواية التي حور ابو يوسف روح كتاب الفاصي في الآماء فصورته ما ذكرنا في العدم
مخير ان المدعي اد ا لم يكن ثمة ما مونا بالفاصي المكتوب اليه لا يدعها اليه ولكن يأمر المدعي
حتى يحضر رجل ثمة ما مؤمن في ديبه وعقله نعت بما معد لان الاحتياط في باب العرواح واجب *
رسوم النصاء والحكام في تاليد الا وواف يكتب يقول الفاصي فلان فاصي كورة كدا وبوا حبا اند
النساء بما بين اهلها من كل ولا ن وقع احبار جماعة من اهل جماعة مسجد ولا ن في سكة
ولا ن في محله ولا ن في كورة بحارا وهم فلا ن ولا ن ولا ن وقع احتبارهم جميعا لليام
في نسوه

في تسوية امور الاوقاف المنسوبة الى هذا المسجد على فلان بن فلان الفلاني وان يكون هو المتولي لماء رفا من صلاحه وامانته وكفايته وهذا ينبغي في التصرفات فامضيت اختيارهم ونصبت مختارهم هذا قima فيه يقوم بحفظها وحياظتها وصيانتها عن الاضاعة وصرف ارتقاعاتها الى وجوه مصارفها ومراعاة شرط الاراف فيها واوصيته في ذلك بتقوى الله واداء الامانة والتجنب عن المنكر والغدر والخيانة في السر والعلانية واطلفت له الدة يازدة مما يحصل في يده من ارتقاعاتها ليكون له معونة في هذا الامر فلدته في ذلك كله فتقلد مني بشرط الوفاة وامرت بكتابة هذا الذكر حجة له في ذلك واشهدت عليه من حضري من اهل العلم والعدالة ثم يوقعه القاضي على الصدر بتوقيع المعروف ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان جرى ذلك كله مني وعندي وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر في الآ خر بخط يدي * كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في التواحي لاختيار النقيم للاوقاف ايد الله تعالى فلانا قد رفع الي ان الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريبتكم خالية عن قيم يتعاهدونها ويجمع غلاتها ويصرفها الى مصارفها ويصونها عن الاضاعة فكاتبته في ذلك ليعتار قima اذا عفا وامانة وهداية وكفاية في الامور وصلاح وديانة ويكتب الجواب على مظهر كتابي هذا مشروحا لرفي عليه وافلد من اختياره للقائمة بعون الله تعالى * جواب المكتوب اليه وقد وصل الي كتاب الشيخ القاضي الامام يديم الله تعالى ايامه وقرانه وفهمته مضمونه وامثالت ما امرني به من اختيار النقيم للاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا فوقع اختياري واخيرا المشايخ من قريتي للقيام في تسوية امور الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا على فلان بن فلان لما عرفنا من صلاحه وصيانتته وعفافه والاطلاق له (دة يازدة) مما يحصل من ارتفاعات هذه الاوقاف ليكون معونة على القيام في ذلك وهو مشكور مثاب من الله تعالى * تقليد الوصاية يقول القاضي فلان قد رفع الي ان فلانا توفي وترك ابنا صغيرا ولم يجعل احدا وصيا في تسوية امور هذا الصغير ولا بد لهذا الصغير من وصي يقوم في تسوية امور له وله عم فلان وانه من اهل الصلاح والامانة والديانة والكفاية والهداية في الامور فتخصصت عن حال عم هذا الصغير هذا المذكور فاخبرني جماعة وهم فلان وفلان وفلان انه معروف بالصلاح والديانة والامانة مشهور بالكفاية والهداية فجعلته قima في اسباب هذا الصغير المذكور وفيه ليقوم بحفظ اسبابه وسائر امواله وتعاهداتها وصيانتها عن الاضاعة واستغلال ما غوص نتائج الاستغلال من اسبابه وقبص ارتفاعات اسبابه وحفظها وصرفها الى وجوه مصارفها

والى ما لا بد له من المطعوم والملبوس والمشروت من غير تقييد ولا اسراف وارصيته في ذلك
يتقوى الله تعالى واداء الامانة في السر والعلانية والتجنب عن الغدر والخيانة واطلقت له الدار
بازده مما يحصل في يده من ارتفاعات اسبابه ليكون له معروفة في هذا الامر ونهيته عن بيع شيء
من محدوداته من غير استطلاع ذي رأي قلده في ذلك كله بشرط الوفاية وامرت بكتابة هذا
الذكر حجة في ذلك واشهدت عليه من حضر من الثقة وكان ذلك في تاريخ كذا * كتاب
الى بعض الحكام بالاحية لقسمه التركة واختيار القيم للوارث الصغير كتابي اطال الله تعالى بقاء
الشيخ النقيب الحاكم فلان الى آخره قدرع التي ان فلاناً من قرية كذا توفي ثمه وحلف من الورثة
اباً صغيراً اسمه فلان وابنة كبيرة اسمها فلانة وترك اموالاً كثيرة وهذه الابنة استولت على جميع
اموال هذا المتوفى وتلقها ولا بد من امر ارضعة الصغير وانتزاعها من يده هذه الكبيرة وكانت
في ذلك لينسج جميع التركة من المحدودات والمنقولات والحيوانات ويتمسك في ذلك
عن له خير بذلك ويقسم جميع التركة بين هذا الصغير وهذه الكبيرة على سهاهما وبرايمي
في هذه القسمة العدل والانصاف ويختار قسماً اذا صلاح وعفاف وصيانته وديانته وكفايته وهداية ويعت
نسخة التركة مع المختار للقائمة التي لا قلده في حق الصغير وامضى القسمة واسلم حصته الصغير اليه
وهو موفق في انعام ذلك ان شاء الله تعالى كذا في الذخيرة * كتاب في نصب الحكام في الشري
بقول القاضي فلان لما ظهر عندي صلاح فلان وصيانته وسداده وديانته وهدايته وكفايته
في الامور كلها مع ما جعله الله تعالى من حقائق الاحكام وطلمه دقائق الحلال والحرام نصته
في باحبة كذا متوسطا بفصل الخصومات بين الخصوم بتراصيهم على سبيل المصالحة بعد ان يتأمل
في تلك الحادثة تأملاً شافياً ولا يحامي شريعاً لشرفه ولا يظلم ضعيفاً لضعفه ولم آمر له ان يسمع يسه
في حادثة من الحوادث وابن يقضي لاخذ على احد في صورة من الصور وادانته عليه فصل
الخصومات بالتراصي يعت الخصوم الى مجلس الحكم وامرته بانكاح الايامى النخلان
عن النكاح والعدة من اكثافها رصاهن ان لم يكن لهن ولي بمهر امثالهن على سبيل
الاحتياط وامرته باختيار القوام في الاوقاف واموال اليتامى من الصلحاء والثقة باتفاق من هو
في سبيل منها واختيارهم وامرته بطاعة الله تعالى وتقويه في جميع احواله سرا وعلانية وان
باتي بامره وينتهي من زواجه فهذا مهدي اليه ومن قرأ هذا الكتاب او قرئ عليه فليعرف

حقه وحرمة ولا يخوض احد فيها فوض اليه وليصرف نفسه عن الملامة والله الموفق للصواب *
 كتاب في انزويج يكتب بعد الدعاء بحسب الشيخ الفقيه ايد الله تعالى بالنعرف عن حاله المسماة
 فلانة بنت فلان فقد خاطبها فلان بان وجدها حرة بالغة عاقلة خالية عن الكاح والعدة وكان هذا الخاطب
 كفوا لها وان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره فزوجها منه برضاها بمحض من الشهود
 على صداق كذا وان كانت صغيرة قد بلغت مبلغا يصلح للرجال ان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب
 ينتظر حضوره يكتب الكتاب على المثل الذي ذكرنا ويكتب فان وجدتها قد بلغت مبلغا يفي الى بيت
 الزوج ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر بلوغه ورأيت المصلحة في تزويجها من هذا الخاطب
 فزوجها منه على مهر معلوم او به مهر مثلها واقبض ما هو رسوم تعجيله من المسمى ثم سلمها الى الزوج
 واكتب الوثيقة على الزوج ببقية المسمى واشهد عليها * كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية
 المتوسطة بين الخصمين رفع الي فلان بن فلان بن فلان له خصومة على فلان بن فلان بن فلان وبين
 الخصومة وانه لا ينصفه ولا يوفي آياه حقه ولا يحضر معه مجلس الحكم ويلجأ الى اهل السلطان
 فكانت في ذلك ليجمع بينهما ويسمع دعوى المدعي وجواب المدعى عليه ثم يتوسط بينهما
 بتراضيهما ويفصلهما فان صالح الامر والآ فابعث بهما الى مجلس الحكم قبلي لا فصل بينهما بالحكم
 ان شاء الله تعالى * كتاب القاضي الى الحاكم بالناحية ليوقف الضيعة وصورة ذلك رجل
 مدعى ضيعة في يد رجل واقام بيته على صحة الدعوى والقاضي في مسئلة الشهود بعد فالتمس
 المدعي من القاضي ان يكتب الى حاكم القرية التي الضياع المدعى به فيها حتى يكون
 ذلك الضياع موقوفا عن التصرف فيه من الزيادة والنقصان فالقاضي يكتب * وصورة يكتب
 الصدر على الرسم ويكتب بعده قداد على فلان بن فلان على فلان بن فلان ملكية الضيعة التي
 هي كرم محوط مبنية بقصرة وكذا ديرة ارض التي موضعها في ارض قرية كذا حدودها كذا وانها
 ملكه وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق واقام البيته على ذلك ولم يظهر لي احوال الشهود
 فالتمس هذا المدعي مني كتب هذا الكتاب ليجعل هذه الضيعة المتنازع فيها موقوفة في يد هذا
 المدعى عليه فلا ينقص من غلاتها ولا يزيد فيها شيئا بل تكون في يده موقوفة الى ان يظهر احوال
 الشهود فان انتقد لذلك والا اعلمني بالجواب في ذلك بعون الله تعالى * ذكر الاذن في الاستدانة
 على الغائب يكتب يقول القاضي الامام فلان رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان

السلافي ان عليها لاس فلان عائب صيا من كورة تحارا وبواحيها وتركيا صائعة من عرسه
 ولاكسوة وابها مصطرة في ذلك وان الكاح سهما فائهم في الحال واحصرت معها من حرايا لانا
 ولانا ولانا بايد كراساءهم واسابهم فاحسروني هؤلاء ان الحال كما رفعت الى من اوله الي
 آخرة والسمت مي تعين بمقها وندل كسوتها والاس لها في استدانها على هذا العائب فاحسبا
 الي ذلك وادنت لها نالاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كدادرها لمطعومها ومادومها
 وكدادرها كل سنة اشهر للموسم الي ان يحصر العائب فينصبي ما استدانته عليه وابها رست
 بذلك وامرت بكتابة هذا الذكر حقة في ذلك واشهدت على من بصري من الثغاة * ودكر
مرص بقية المرأة امرأة تطلب من روحها ان لا يعق عليها والتمست من العاصي ان تدبر ليعسا
يكس بقول العاصي فلان رفعت فلانة بنت فلان السلافي الي ان روحها لا يعق عليها والتمست
مني تدبر ليعسا فاحسبها الي ذلك ومرصت لها على روحها فلان لمطعومها ومادومها لكل شهر
من هذا التاريخ كدادرها وندل كسوتها كل سنة اشهر كدادرها والرمته اذ اراد ذلك لها
ليبول الاساق على نفسها وقد رصيت بذلك وامرت بكتابة هذا الذكر ويكتب مرص العاصي
فلان علي فلان بن فلان بنته روحته فلانة بنت فلان لطعامها وادامها لكل شهر من هذا التاريخ
كدادرها الي آخرة ويكتب العاصي توقعه على صدر الذكر ويكتب في آخرة يقول فلان كتب
هذا الذكر مي نامري وجرى العرص والتدبير مي كما كتب به كداني المحيط * كتاب المسورة
الي المركي في العرف من احوال الشهود ويكتب العاصي بعد العسمة في قطعة باص ايده الله
البعية في الوقوف على احوال نعرشدهوا صدي يوم كدالاس بن فلان على فلان بن فلان
ندعواه كدافصو الدعوى ثم يقول انت لك اساميهم آحر مستورتي لنعرف على احوالهم
وليعلمي ما صبح صدي من احوالهم من العدالة لاف عليه ويكون العمل فيه بحسبه ان شاء الله
تعالى ثم يكتب اسماء الشهود فلان بن فلان حليبه كدا محلته كدا ومنجوره كدا ومصلاه محمد
كدا * حواب المركي ان يرتبهم ثلث مراتب اعلاها حائر الشهادة او عدل قال شمس الائمة
السر حسي رح لا يكتفي بمجرد قوله عدل مالم يقل عدل مقبول الشهادة لحوار ان يكون عدلا
ولا يكون مقبول الشهادة لان العدالة هي الا برحار عن عاطي ما يعتدده الاسان محظور ديه
 وجاز

وجازان يكون الشخص بهذه المثابة ولا تقبل شهادته بان يكون مسدودا في قذف بعد التوبة والمرتبة الثانية مستور والمستور هو الفاسق والثقة من لا تقبل شهادته لالعسقه ولكن لغفلة او نحوها وبعض القضاة يقيمون كل ثقتين مقام عدل كذا ذكره الشيخ الحاكم السمرقندي والمستور في عرف مشائخنا من لم يعرف حاله بالديانة ولا بالدعارة كذا في الظهيرية * محاضر وسجلات ردت لخلل فيها ورد محضر فيه دعوى رجل زعم انه وصي صغير من جهة ابيه دينال ذلك الصغير على رجل فرد المحضر بعلته انه لم يذكر في المحضر ان الدين لهذا الصغير باي سبب ولا بد من بيان ذلك لان الدين اذا كان موروثا والميت وارث سوى هذا الصغير فانما يصير الدين للصغير بالتسمة وقسمة الدين باطلة والشهود في شهادتهم لم يشهدوا على موت الاب ولا على الايصاء الى المدعي ولا بد من ذلك * ورد محضر في دعوى العقال للصغير بالاذن الحكمي صورته حضر واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه بالاذن الحكمي ان الدار التي في يد هذا الذي احضره معه حدودها كذا املك فلان الصغير بسبب انها كانت ملك والده هذا الصغير فلان المسنين في المحضر اشترها لابنته الصغير المسنين في هذا المحضر بمال الصغير من نفسه بولاية الابوة بثمن معلوم هو مثل قيدة الدار واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الصغير بهذا السبب المذكور فيه وفي يد هذا المحضر بغير حق فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر ليقبضها لهذا الصغير المسنين في هذا المحضر فرد المحضر بعلته انه لم يكن فيه ان الاذن الحكمي لهذا المدعي من جهة هذا القاضي ومن جهة قاض آخر وعلى تقدير ان يكون الاذن من جهة قاض آخر لا بد من اثبات الاذن الحكمي عند هذا القاضي لسمع خصومته ولانه لم يذكر في المحضر ان المدعي مأذون في القبض انما المذكور فيه ان المدعي ادعى بالاذن الحكمي ولعل انه كان مأذونا بالدعوى والخصومة دون القبض وعلى تقدير ان لا يكون مأذونا بالقبض لا يكون له حق القبض عند زفر ربح لان المأذون بالدعوى والخصومة بمنزلة الوكيل بالخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زفر ربح وعليه التئوى فلا بد من ذكر كونه مأذونا بالقبض او ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الايصاء ثبتت ولاية القبض ولانه لم يذكر في المحضر ان الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد ولا بد لصحة هذا العقد كون الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد كذا في المحيط * محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث انها صالحت من جميع نصيبها من الميراث وعن جميع الدعاوى وقد قبضت

بدل الصلح فرد المحضربعة انه ليس في المحضربان التركة وبحوزان يكون في التركة دين وعلى
هذا التندير لا يجوز الصلح الا باستثناء الدين من الصلح ولولم يكن في التركة دين بحوزان يكون في
التركة من حسن بدل الصلح من التقدم قد ارميا بتسبها بالميراث من ذلك قدر بدل الصلح او اذا
عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح لما كان الزئول وان لم يكن في التركة من حسن بدل الصلح يجوز
ان يكون فيها من خلاف بدل الصلح من التند وعند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس
وكان التند ابو جعفر ر ح يقول بجواز هذا الصلح ويقول ان لا يكون في التركة دين ويجوز ان لا يكون
في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يجوز ان لا يكون نصيبها من ذلك مثل بدل الصلح او اقل
بل يكون اريد ويجوز ان لا يكون في التركة شيء من قد آخرها ذكر كله وهم والوهم لا يمكن ابطال
الصلح كذا في اصول الايتروشي * وهكذا في المحيط * محضر في دعوى تجهيل الوديعه
حصر واحصر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضرمعه اني دفعت الى اب هذا الذي احصرته
لان صرة مشذودة مكتوب عليها نولت علي الله بصاعة ابراهيم الحاحي وفيها خسة
اعداد من اللعل البدخشاني وزن كل واحد سبعة دراهم وقيمة الكل كذا وان اب هذا الذي
احصرته ولان قبض ذلك مبني قبضا صحيحا وتوفي قبل رده ذلك الي مجهلا لها من غير بيان
وصارت قيمة جميع ذلك دينا في تركته وشهد الشهود بذلك * ورد المحضربعة ان المدعي في
دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الاشياء يوم التجهيل انما بينوا يوم الدفع والواحد
في مثل هذا الموضع قيمة الاعيان يوم التجهيل لان سبب الضمان في هذا الموضع التجهيل
فبرأى القيمة يوم التجهيل والله تعالى اعلم قلت قد ذكر محمد ر ح في كماله الاصل رجل اودع
رجلا عبدا وحده المودع ومات في يده ثم اقام المودع بنة على الابداع وعلى قيمته يوم الجحد
قضي على المودع بقيمته يوم الجحد ولو قالوا لا نعلم قيمته يوم الجحد ولكن ملنا بقيمته يوم
الابداع وهو كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم القبض بحكم الابداع وهذا لان
سبب الضمان على المودع في فصل الجحد اذا علم قيمة الوديعه يوم الجحد واذا لم يعلم
قيمه يوم الجحد وعلم قيمته يوم الابداع فسبب الضمان في حقه القبض بحكم الابداع
وهذا لان الضمان انما يجب على المودع بالجحد والقبض السابق فانه لو جحد الوديعه وقال
لاوديعه لك عندي وكان الامر كذلك بان لم يكن قبضها لا يجب الضمان واذا كان قبضها

ولم يجسد لا يجب انضمام ايضا لما قلنا والنجسود آخرهما وجود في الحال بالضم ان عليه ما يمكن وان اشد
 اليهود بقبضتها يوم النجسود فقد امكن احواله الضمان عليه فنجسنا سبب الضمان في حقه النجسود وواجبه
 قيمته يوم النجسود وان لم يشهد بقبضته يوم النجسود وشهدوا بقبضته يوم الابداع تعذر احواله الضمان على
 النجسود واصلنا على القبض السابق وجعلنا سبب الضمان في حقه القبض السابق وان قال اليهود
 لانعلم قبضته اصلا لا يوم النجسود ولا يوم الابداع فانما يقتضي عليه بما يقرر من قيمته يوم النجسود كما في
 الغصب فانه اذا هلكت المخصوصة في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فانه يقتضي عليه بما يقرر من قيمته يوم
 الغصب فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي ان يقال في مسئلة النجسود انما يشهد اليهود بقبضته البضاعة
 يوم النجسود ويشهدوا بقبضتها يوم الابداع ان يقتضي بقبضتها يوم الابداع وان قالوا لانعرف قبضتها اصلا
 يقتضي بما يقرر من قيمتها يوم الابداع وهو الصحيح * سجل لم يكتب في آشفرة وحكمت بكذا في
 مجلس قضائي بكورة كذا تركوا ذكر الكورة ورد السجل بعله ان المشرط نفاذ القضاء في ظاهر الرواية
 قالوا ليس انه كتب في اول السجل حضر مجلس قضائي في كورة كذا قيل هذا حكاية لاول الدعوى
 ويجوز ان تكون الدعوى في الكورة والحكم والقضاء يكون في النجسود من الكورة فلا بد من ذكر
 الكورة عند ذكر الحكم والقضاء لتقطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن عندي باسنادان على رواية النواذر
 المصر ليس بشرط نفاذ القضاء فاذا قضى القاضي بشي خارج المصر كان قضاؤه في فصل مجتهد
 فيه فينفذ قضاؤه ويصح سجله ويصير مجمعا عليه * سجل ورد من قاض كتب في آشفرة يقول فلان
 كتب هذا السجل حني وامري ومضمونه حكمي كذا فاخذوا عليه والرواية مضمونه حكمي كذا اخطاء لان
 مضمون السجل انشاء التسمية وحكاية دعوى المدعي وانكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك
 ليس بحكم القاضي وانه احكم القاضي بعض مضمون السجل فينبغي ان يكتب وفي مضمونه حكمي
 او يكتب بالحكم المذكور فيه حكمي او يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي فيقذفه بحجة لاحد عندي *
 ورد محضر في دعوى الدائير المكية رأس مال الشركة صرته حضر واحضر فادعى هذا المحاضر على
 هذا المحضر ان هذا المحاضر مع هذا المحضر معه اشتركا شركة عنان على ان يكون رأس مال
 كل واحد منهما كذا كذا عدليا من ضرب كذا على ان يبيعا ويشتريا جملة وحلى الا انفراد ما بدا لهما
 وكل واحد منهما من الامتعة والاقمشة واحضر كل واحد رأس ماله وخطاؤه وجعله في يد هذا المحضر معه
 وان هذا المحضر معه اشترى بهذه العدليات التي هي رأس مال الشركة كل ما كذا كذا من الكرايس

ثم باعها بكذا من الدنانير المكية الموزونة بوزن مكة فوجب عليه اداء حصته من الدنانير المكية وذلك كذا اذ هي قائمة بعينها في يده وطال له بذلك وسأل مسئلته فرد هذا المحضر بعله ان الدعوى وقع في الدنانير المكية لان الدعوى وقع في ثمن الكرايس و ثمن الكرايس والدنانير المكية تلبية والدعوى في الثقات والبينة عليها حال غيبتها لا تسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا يجوز رد المحضر بهذه العلة لان الاحضار في المنقول انما يشترط للاشارة اليه وفي الدنانير وما اشبهها لا يمكن الاشارة لأن البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل ثم هذا العقد لم يصلح شركة عند ابي حنيفة و ابي يوسف رح في المشهور من قولهما لان العدلي الذي في زماننا بمنزلة العلوس والعلوس لا يصلح رأس مال الشركة في المشهور من قولهما فبعد ذلك بطران كان دافع العدليات قال لشريكه يوم دفع العدليات اليه اشتريها وبع مرة بعد مرة فاذا اشتري الشريك بالعدليات الكرايس بالمكي واشتري بالمكي شيئا بعد ذلك وباعه هكذا مرة بعد مرة فجميع البياعات نافذة والمشتري في كل مرة مشترك بينهما والثلث في كل مرة مع الربح كذلك لان هذه التصرفات ان لم تنفذ على الدافع بحكم الشركة لان الشركة لم تصح نفذت بحكم الوكالة والامروان كان الدافع قال لشريكه اشتر بهذه العدليات وبع ولم يقل مرة بعد اخرى فاذا اشتري بها الكرايس ثم باع الكرايس انتهت الوكالة بينها وبها ووجب على الشريك دفع المكيات الى الدافع بقدر حصته من رأس المال مع حصته من الربح فاذا اشترى بعد ذلك شيئا يصير مشتر بالعمه فاذا اند الثمن من المكي صار فاصبا لخصه الدافع من المكي فيصير ضامنا له ذلك القدر * مخصر فيه دعوى الوصية بثلاث المال صورة ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان اب هذا المحضر معه اوصى لهذا الحاضر بثلاث جميع ماله في حياته وصحته وثبات عقله وصية صحيحة وان هذا الحاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت اب هذا المحضر معه فمولا صحيحا وصار ثلث جميع تركته اب هذا المحضر لهذا الحاضر بحكم هذه الوصية وفي يده هذا المحضر معه من تركته ابيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك الى هذا الحاضر ليقبضه بنفسه بحكم هذه الوصية فرد المحضر بعله انه لم يكن في المحضر اوصى في حال جواز تصرفاته ونفاذها اما كان مبداء وصي في حياته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحا ثابت العقل ان تصح وصيته فانه لو كان منجورا عليه على قول من يرى المنجور لا يصح وصيته وقد ذكر في كتاب

كتاب الخبر ان السفينة المذمومة اذا ارصى بوصاياها فالتباس ان لا يجوز وصاياها وفي الاستحسان يجوز وصاياها ما وافق وصايا اهل الصلاح ولا يعدون ذلك سرفا من الموصي ولا يستعشونها فيما بينهم وكذلك لم يكن في المحضر اوصي له طائعا ولا بد من ذكر الطوعية فان وصية المكره لا تصح وزعم بعض مشائخنا حلة اخرى لرد المحضر وهو ترك ذكر حرية الموصي في المحضر وهذا هو لان الحرية صارت مستفادة من قوله اوصي له بثلاث ماله * محضر فيه دعوى الكفالة صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه انه كفل لي بنفس فلان طلى انه متى لم يسلمه الي يوم كذا فهو كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك الف درهم مثلا واني قد اجزت كفالته ثم انه لم يسلم نفس فلان الي في ذلك اليوم الذي عينه لتسليم النفس فيه وصار كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك الف وطالبه بذلك وسأل مسئلته نرد المحضر بعله انه لم يكن في المحضر ذكر الالف النى ادعى الكفالة بها انها ما ولا بد من بيان ذلك لان من الاموال ما لا تصح الكفالة به كبديل الكتابة والدية واشباه ذلك فلا بد من بيان الالف انها ما ذا حتى ينظر انه هل تصح الكفالة به وان دعوى الكفالة هل هو مسموع ام لا وعلّة اخرى انه لم يكن في المحضر انه اجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من اجازة الكفالة في مجلس الكفالة فان من كفل لغائب ولم يقبل منه احد في مجلس الكفالة ولا خاطب منه اجنبي في مجلس الكفالة فبلغ الغائب ذلك واجاز لا تصح الكفالة عند ابي حنيفة ومحمد وروح وهو قول ابي يوسف روح الاول وبعض مشائخنا حلة قالوا دعوى الاجازة في الكفالة ليس بشرط ودعوى الكفالة يتضمن دعوى الاجازة كما ان دعوى البيع يتضمن دعوى الشراء ثم طلى قول من يقول بان دعوى الاجازة شرط يشترط دعوى الاجازة في مجلس الكفالة ولو قال اجزت الكفالة في مجلسي ولم يقل في مجلس الكفالة فذلك لا يكفي فاعل المكفول له لم يجز الكفالة حتى تكتم المكفيل عن المجلس وذهب ثم اجاز فذلك اجازة في مجلس المكفول له الا انها ليست بمعتبرة بالا جماع ولو ادعى الكفالة مرة ولم يدع الاجازة ثم ادعى الكفالة مرة اخرى وادعى الاجازة في مجلس الضمان كان ذلك صحيحا * محضر في دعوى المهر بحكم الضمان صورته امرأة ادعت على رجل انها كانت منكوبة فلان تزوجها على الف درهم تكا صحيحا وهذا الرجل ضمن لي جميع المهر ضمنا صحيحا وقد اجزت ضمنا في مجلس الضمان ثم اني صرت محرمة على زوجي فلان حرمة غلبة وصار مهري على

زوجي فلان وعلى هذا الذي ضمن المهر لي عنه حالا مواجب عليه اداء جميع مهري وذلك
الف درهم وطالبته بذلك ومأثته مسئلته فرد المحضر بسبب انها لم تبين سبب الحرمة انها بائي
سبب حرمت عليه واسباب الحرمة نوعان متفق عليه ومختلف فيه ولعل انها زعمت الحرمة
بسبب مختلف فيه ويكون عند المعني والقاضي بخلاف ما زعمت ولان الحرمة الغليظة قد تكون
بمعنى من جهةها وانها توجب سقوط جميع الصداق من الزوج والكنيل جميعا اذا كان قبل الدخول بها
وقد يكون بمعنى من جهة الزوج وانها توجب سقوط نصف الصداق من الزوج والكنيل اذا كان قبل
الدخول بها وهي لم تبين ان الحرمة كانت بمعنى من جهة الزوج او من جهة المرأة قبل الدخول او بعد
الدخول بها فلا تستقيم دعوى جميع المهر على الكنيل من غير بيان ذلك * مفسر في دعوى
الكفالة بشي من الصداق معلقة بتوقيع العدة صورتها امرأة ادعت على رجل انك كنت لي
عن زوجي فلان بدينار احمر جدد من الصداق الذي لي على زوجي فلان كعدلة معلقة بتوقيع
العدة بيننا وقد اجزت ضمانك في مجلس الضمان وقد وقعت العدة بيني وبين زوجي بسبب
ان الزوج جعل امري بيدي علي انه متى عاب عني شهرا ما اطلق نفسي تطليقة بائنة وقد عاب
عني شهرا من تاريخ الامر وطلقت نفسي بحكم ذلك الامر وصرت كعبد لبي بدينار من صداقي
فواجب عليك اداء الدينار اليي واقامت البينة على جميع ذلك فافترخوا بصحة المحضر وقالوا
بقول بئنها وبالنساء على الكنيل بالدينار قالوا ويكون ذلك قضاء على الزوج بالعدة لانها
ادعت على الكنيل امرا لا يتوصل اليه الا باثبات امر آخر على الزوج وهو جعل الامر يديها
وتطليقتها بسببها بحكم ذلك الامر عند تحقق شرطه فينتصب الكنيل خصما عن الزوج في ذلك
وهذا اصل مذهب في نواحد الشرع ولكن هذا مشكل عندي لان المدعى شيان العدة على
الغائب والمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب ثبوت المدعى على الحاضر
بل هو شرطه وفي مثل هذا لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عليه مائة المشائخ رخص بيغي
ان يقتضي بالمال ولا يقتضي بالعدة على الزوج * مفسر في دعوى ملكية ارض على رجل
في يده بعض تلك الارض صورته رجل ادعى على رجل ارضا في يده انها ملكه وفي يده هذا
المدعى عابه بغير حق واقام المدعى البينة على دعواه بعد انكار المدعى عليه دعواه وقضى
القاضي للمدعى بالارض كما هو الرسم ثم طهر ان الارض المدعى بها كانت في يد المدعى عليه

وفي يد رجل آخر قيل المسئلة على وجهين ان ظهر ذلك باقرار المدعي ظهر بطلان القضاء لان المدعي باقراره كذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المدعي شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع فاما اذا اراد المدعي عليه ان يقيم بينة على ان الدار المدعى بها في يده كانت في يدي وفي يد فلان وقت الدعوى لا تقبل بينته لان بينته تنفي كون المدعى به في يده بعد ما ثبت ذلك بينته المدعي ولا تقبل بينته ولا يظهر به بطلان القضاء كذا في المحيط * متنصر في دعوى نصيب شائع من الارض كان ادعى كذا سهمان كذا اسهما من الارض وام يذكر المدعي والشهود ان جميع هذه الارض في يد المدعى عليه اختلفت اجوبة المفتين في ذلك بعضهم اجابوا بالفساد لانهم لم يذكروا كون جميع الارض في يده وما لم يثبت كون جميع الارض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى المشاع وبعضهم افتوا بالصحة ان ليس من شرط اثبات اليد على بعض الشيء شائعا اثباتها على جميع ذلك الشيء فالقول الاول يشير الى ان غصب نصف العين شائعا لا يتصور وهكذا ذكر ركن الاسلام ابو الفضل رح في اشارته وكذا ذكر الصدر الشهيد والقول الثاني يشير الى ان غصب نصف العين شائعا يتصور الا ترى انه يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان ههنا وعند ذلك كل واحد منهما يضرب غاصبا نصف العين مشاعا الا يرى ان الرجلين اذا استأجرا دارا واشترىها وشغلاها بامتنعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما مثبتا يده على نصفها شائعا وقد نص محمد رح في الجامع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعا كذا في فصول الاستروشي * متنصر في دعوى شراء المحدود من والد صاحب اليد ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه بيع منزل حدوده كذا وموضعه كذا كان ملكا لوالده فلان وحقاله وانه باعه مني في حيوته وصحته ونفاد تصرفاته بكذا في يلزم كذا في شهر كذا وهكذا اقر لي في حيوته ببيع هذا المحدود بهذا التاريخ وجاء بشهود شهدوا على اقرار والده فلان بهذا البيع المذكور وقالوا اليوم هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق فزعم بعض المفتين ان في المحضر خلا من وجهين احدهما ان الشهود شهدوا على اقرار البائع بالبيع المذكور في دعوى المدعي والمذكور في دعوى المدعي اقرار البائع مضافا الى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الاقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الاقرار بتاريخ البيع

ولكن قبل البيع وعلى هذا التدبير كانت الشهود على الاقرار بالبيع قبل البيع والاقرار بالبيع قبل البيع باطل فالشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع يكون باطلا ايضا ولان الشهود في شهادتهم قالوا والبرم هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر البيع لا الاقرار بالبيع لان الاقرار لا يصلح سبب ملك ولا شهادتهم على البيع انه شهادتهم على الاقرار بالبيع ولكن هذا الزعم فاسد اما الاول فلو جهن احدهما ان مطلق كلام العاقل ونصرفه يحمل على وجه الصحة بقضية الاصل وذلك هنا في ان يحمل دعوى المدعي الاقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذلك الشهاد على هذا الثاني ان مطلق كلام العاقل يحمل على المعتاد والناس في عاداتهم يريدون بهذا الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ واما الثاني فلنا هذه الشهادة على الاقرار بالبيع والسبب الملك وانه صحيح * ورد محضر في دعوى الجارية حضروا حضر مع نفسه جارية وادعى ان هذه الجارية ملكة والجارية منكرة فجاء الذي حضر بشهود شهدوا بهذه العبارة (روزي مردی بیامد واین جاریه حاضر آورده را باین حاضر آمده بفروخت بیهاء معلوم و بوی تسلیم کرد فرد المحضر یعتن احدهما ان الشهود شهدوا بان الملك للمدعي بطريق الانتقال من بانه فلا بد من اثبات الملك للبائع لثبت الانتقال الى المدعي ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة لكون البائع مجهولا واثبات الملك للمجهول لا يتحقق واذا لم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة كيف يثبت الانتقال منه الى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معلوما تفعل الشهادة ويتضمن بالجارية للمدعي والغلة الثانية ان الشهود شهدوا وان رجعا من هذا المدعي ولم يشهدوا ان المشتري اشتراها ويجوز ان ذلك الرجل ياعها الا ان المدعي لم يشترها وبجرد البيع بدون الشراء لا يثبت للملك ولكن الغلة الثانية ليست بصحيحة لان في البيع يتضمن الشراء وذكر الشراء يتضمن البيع الا يرى ان من ادعى على غيره اني بعيت منك هذه الجارية بكذا وطالبه بالثمن كان دعواه بالبيع صحيحا وان لم يدع انه اشترى وكذلك اذا ادعى ان هذا الرجل باع هذه الجارية مني كان دعواه صحيحا وان لم يقل وانا اشتريتها منه ذكر محمد رح في كثير من المواضع * ورد محضر في دعوى الجارية ايضا حضر وحضر مع نفسه جارية وادعى

وادعى انها جاريةته اشتراها من فلان فظاعته واجبة عليها والجارية تنكر دعواه فجاء الذي حضر بشهود
شهدوا انه اشتراها من فلان فاختلعت اجوبة المفتين فافتى بعضهم بصحة الدعوى في حق القضاء
بالمالك لا في حق وجوب الطاعة لان الطاعة بتسليمها نفسها اليه وتسليم المبيع انما يجب بعد نقد
الثمن والمدعي في دعواه لم يذكر نقد الثمن وافتى بعضهم بعدم صحة الدعوى اصلا وهو الصحيح
لان الشهود ما شهدوا بملك البائع لانصا ولا دلالة ويدون ذلك لا يقتضي بالمالك للمشتري
وهي مسئلة كتاب الشهادة * ورد محضر في دعوى ولاء العتقة رجل مات فجاء رجل
وادعى ان الميت عتيق والدي فلان كان اعتقه في حيوته وميراثه لي لاني ابن معتقه لا وارث له
غيري فافتى بعض مشائخنا بنساق هذه الدعوى وافتى بعضهم بالصحة والصحيح ان هذه الدعوى
فاسدة لان المدعي لم يقل في دعواه وهو يملكه والا عتاق من غير المالك باطل والدليل على صحة
ما قلنا ما ذكر محمد ر ح في دعوى الاصل في باب دعوى العتق اذا اقام عبدا بينة انه اعتقه فلان
وفلان ينكر ذلك ابو يقر واقام آخر بينة ان هذا العبد عبده قضى القاضي للذي اقام البينة انه عبده
لان شهود العتق شهدوا بعتق باطل لانهم لم يقولوا في شهادتهم وفلان يملكه والمالك لا يشهد لفلان
من غير شهادة والعتق بلا ملك باطل فهو معنى قولنا انهم شهدوا بعتق باطل فصار وجود هذه
الشهادة والعدم بمنزلة ولو عدم هذه الشهادة لكان يقتضي للذي اقام البينة انه عبده كذا ههنا
وكذلك لو شهد شهود العبد ان فلانا اعتقه وهو في يده يقتضي للذي شهدوا انه عبده لان صحة
الاقرار يعتمد على الملك دون اليد والشهود لم يشهدوا له بالمالك ولو شهد شهود العبد ان فلانا اعتقه
وهو يملكه وشهد شهود الآخر انه عبده قضى ببينة العتق لان اثبات العبد للمالك لمعتقه كاثبات
المعتق للمالك لنفسه ولو ان المعتق اقام بينة انه عبده قضى ببينة العتق لان البينتين استونا
في اثبات المالك وفي احدتهما زيادة اثبات العتق كذا ههنا فهذه المسئلة دليل على ان في دعوى
العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير * ورد محضر في دعوى الدفع صورته ادعى
عينا في يدي رجل اشتراه من فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وجحد المدعي عليه دعواه
فاقام المدعي بينة على ما ادعى وتوجه الحكم للمدعي على المدعي عليه بما ادعاه المدعي فادعى
المدعي عليه في دفع دعواه ان هذا الذي ادعت تلقى الملك من جهته اقر قبل تاريخ شرائك بسنة
طائعا ان هذه العين ملك اخيه فلان وحقه وصدقته اخوة فلان في ذلك وانا اشتريت هذه العين من اخيه

ذلك المقر له فدمواك علي باطل بهذا السبب فاتعقت اجوبة المفتين ان هذا الدفع صحيح ثم استفتني بعد ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار انه متى كان وفي اي شهر كان فالقاضي هل يكلفه عليه فاتعقت الاجوبة ايضا ان القاضي لا يكلفه عليه لانه قديم مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك اوقال قبل شرائك * ورد بمحضر في دعوى الميراث صورته محضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم اولاد فلان فادعى هؤلاء الذين حضروا محمد ودا علي رجل احضروه معهم ميراثا عن والدتهم فلانة وكان المكتوب في المحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدته هذين المدعين وحققا (ووردت دي بود تابر وزمرگ وي بورد وميراث ماند فرزندان خويش را) فرد المحضر لعلين احدهما ان المكتوب فيه والدته هذين المدعين وينبغي ان يكتب والدته هؤلاء المدعين والثانية ان المكتوب فيه (بورد وميراث ماند فرزندان خويش را) وليس فيه (چه چیز ميراث ماند فرزندان را) وينبغي ان يكتب (وميراث ماند این محدود فرزندان را) او يكتب (ميراث ماندش) حتى يصير المتروك مذكورا اما بالصريح او بالكناية اما بدون ذكره لا بالصريح ولا بالكناية لا يتم جر الميراث فيما يقع فيه الادعى وحكي عن الشيخ الامام نجم الدين عمر والنسفي انه قال كنت كتبت الفتوى في جر الميراث وبالفعل في شرائط صحته غير اني تركت الهاء عند قولي وتركه ميراثا وكتبت ترك ميراثا فلم يفت شيخ الاسلام علي بن عطاء بن حمزة السغددي بصحته وقال لي الحق به الهاء واجعله وتركه ميراثا حتى انتهى بالصحة قال الشيخ الامام الزاهد نجم الدين النسفي رح عرض علي محضر فيه دعوى رجل علي رجل ارضا انها ملكه وحقه وان مورث هذا المدعى عليه فلان احدث يده عليها بغير حق الي ان مات وفي يده وارثه هذا ايضا بغير حق فواجب عليه قسر يده عنها وتسليمها الى هذا المدعي وقال المدعي عليه في دفع لدعواه ان مورثا فلان كان اشترى هذا المحدود من مورث هذا المدعي ثيابا وجرى التقاض من الجانبين وكان في يده يحقق الى ان توفي ثم صار ميراثا عنه لي تحقق فقال المدعي في دفع هذا الدفع ان مورث المدعى عليه الارض اقر بالبيع الذي حرى يبتاع وفاء فاذا رد علي الثمن كان علي رد الارض واقام علي ذلك ينة هل يصح دفع الدفع علي هذا الوجه قال نجم الدين رح وقد كان قاضي القضاء صداد الدين علي بن عبد الله الشيخ الامام علاء الدين عمرو بن عثمان المعروف بعلابدراجا

بالصحة وأنا أجيب بعدم الصحة لانه ادعى اولاً انه كان في يده بغير حق فاذا اقر بيع الوفاء فقد اقر انه في يده بحق وثيل يجب ان تصح دعوى الدفع على قول من يقول بان لبيع الوفاء حكم الرهن لان المدعي بهذا الدفع اقر للمدعى عليه ببعض ما انكره في الابتداء وهو كون المحدود في يده بغير حق وهذا لانه لما كان لهذا البيع حكم الرهن كان المبيع على ملك المدعي الآن للمدعى عليه حق الحبس وقد ادعى المدعي ملك المحدود لنفسه وكونه في يد المدعى عليه بغير حق فاذا اقر بعد ذلك ببيع الوفاء فقد ادعى ملك المحدود لنفسه واقر ان المدعى عليه بحق فهو معنى قولنا اقر له ببعض ما انكره له اولاً وما على قول عامة المشائخ راجح ان لم يكن الوفاء مشروطاً في البيع والبيع صحيح فلا تسمع هذه الدعوى وان كان الوفاء مشروطاً في البيع كان البيع فاسداً فان ادعى فسخ العقد صح دعوى الدفع وما لا فلا كذا في المحيط * مختصر مرض على نجم الدين النسفي وفيه دفع دعوى رجل اثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه بغلانية وبين ذلك فادعى المدعى عليه في دفع دعواه انه صالحه من ذلك على بدل معلوم ولم يذكر مقدار البدل ولم يذكر قبضه هل يكون ذلك دفعا قال لا يكون دفعا وان ذكر القبض فهو دفع وان لم يبين مقدار البدل لان ترك بيان مقدار البدل فيما لا يحتاج الى القبض لا يضر اعلم بان هذه المسئلة على وجهين ان وقع الصلح عن الكرم لا غير وكان البدل معلوماً ولم يكن معلوماً الا ان الشهود شهدوا على قبضه كان الصلح صحيحاً وكان دعواه دفعا صحيحاً وان وقع الصلح عن الكرم وعن الغلات التي استهلكها المدعى عليه ببذل خلاف جنس الواجب باستهلاك الغلة واقر قفا من غير قبض لا يصح الصلح في حق الغلة سواء كان البدل معلوماً ولم يكن فلا يكون هذا دفعا في حق الغلة كذا في فضول الاستروشنى * مختصر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى ارض من التركة وصورتها رجل ادعى ارضاً من تركته ميت على وارث فقال الوارث للمدعى في دفع دعواه انك مبطل في هذه الدعوى لانك قد قلت لي مرة (تواز يد ميراث يافته يا ميگويد) قلت لي مرة (سپس بد مال بسیار گرفته من گفتم کدام مال گرفته ام کدام مال میراث یافته ام تو گفستی فلان زمین این از تو قرار است بیاک من ودعوى تو باطل است) هل يصلح الاحتجاج منه بهذا الكلام وهل يكون ذلك دفعا لدعواه وكان فيه جواب نجم الدين النسفي ان في قوله (ميراث يافته) يكون دفعا لانه اقرار بالملك له وفي قوله (گرفته) لا يكون دفعا لان هذا ليس باقرار بالملك له وهذا الجواب ظاهر * ورد مختصراً آخر

كان نبي ادعى فلان ملكي فلان ان الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا ودعوى في يد ام هذا المدعي
اقرت ام هذا المدعي انه ملك هذا المدعي وبعد هذا الاقرار اشترى هذا المدعي عليه
هذا الكرم من ام هذا المدعي فواجب عليه تسليم هذا الكرم الى هذا المدعي وكان فيه حوابع
جداثة من ائمة سمرقند بالصحة واثنى الامام السفني بعساده وقال وجوه الحلل طاهرة ولم يبين
وكان من جبلة وجوه الحلل ان المدعي لم يدع الملك لنفسه ولو كان ادعى الملك لنفسه
وادعى ان امه اقرت له فلا تسمع دعواه ايضا لانه نسب ملكه الى ما لا يصلح سبب الملك
وهو الارار حتى لو نسبته الى ما يصلح سبب الملك بان قال هذا الكرم ملكي اشتريته من امي
فلا تفل شري هذا المدعي عليه تصح دعواه * ورد محصري دعوى الارث مع دعوى العتق
فيددعوى رجل علي رجل عدا انه كان لابن عمي فلان مات وهو في ملكه وانا وارثه لا وارث له
فيري وصار هذا العبد ميراثي من جهته وهو يمنع من طاعني فادعى المدعي عليه في دفع
دعواه ان مورثه اعتقى في مرضه وانا اخرج من ثلث ماله وانا اليوم حر ولا سبيل له علي واقام
علي ذلك بينة فادعى هذا المدعي ثانيا اني كنت اشتريت هذا العبد من ابن عمي هذا في صحته
وكان في حوابع نجم الدين السمي رح انه لا تصح دعواه ثانيا لما كان الناقص وتعدر التوفيق لانه
ادعى الارث ثم ادعى الشري في حيوة المورث منه وهذا الجواب منجيب والمعلقة طاهرة فقد ذكر
محمد رح في آخر الجامع الكبير في رجل مات ابوه فادعى داراي يدي رجل ايهادارة اشترها
من ابيه في حيوته وصحته واقام على ذلك بينة فلم يزك بينته اولم يكن له بينة فخلف المدعي عليه
ثم اقام المدعي بينة انها كانت دار ابيه مات وتركها ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره فالقاضي يقضي
بالدار المدعي لانه لا تناقض بين دعوى الشري من الاب في حيوته وصحته او لا وبين دعوى
الارث منه ثانيا لانه يمكنه ان يقول اشتريت منه كما ادعت او لا لكن عجزت عن اثبات
شرائي وثبتت الدار علي ملك ابي طاهرا صار ميراثا لي بموته في الظاهر وبمثل له لو ادعى
الارث من الاب او لا ثم ادعى الشري منه بعد ذلك لا تسمع منه دعوى الشري لان بين دعوى
الارث او لا وبين دعوى الشري ثانيا تناقضا لا يمكنه ان يقول ورثت من ابي كما ادعت
او لا فلما عجزت عن اثبات الارث اشتريت منه يوضحه ان المشتري من جهة الاب قد يصير ميراثا بان
ينفسخ

بنفسه الشري بينهما في حياته وبعد وفاته بان يجده عيدا فيرده فلا يتحقق المناقضة لاسمالة
 اما الموروث من الاب لا يصير مشترى من جهته فيتحقق المناقضة * محضر فيه دعوى الميراث
 صورته رجل مات فجاء رجل وادعى ميراثه بعصوية بنوة العم واقام الشهود على النسب بذكر
 الاسامي الى الجدن ان منكر هذا النسب والميراث اقام بينة ان جد الميت فلان وهو غير ما ثبت
 المدعي هل يندفع به ادعى المدعي وبينته وكان فيه جواب نجم الدين النسفي رح انه ان وقع
 القضاء بالبينة الاولى لا تندفع وان لم يقع القضاء بالبينة الاولى لم يجز القضاء باحدى البينتين لكان
 التعارض قال وهذا نظير مسئلة طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعتا ق العبد يوم النحر بمكة
 من هذه السنة قيل وينبغي ان لا تندفع بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه لانها لو ثبتت اما ان
 تقبل على اثبات اسم الجد ولا وجه اليه لانه ليس يخصم في ذلك واما ان تقبل لنفي ما ادعاه المدعي
 ولا وجه اليه ايضا لان البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير مالو ادعى على خيرة انه اقترضه
 الف درهم في يوم كذا واقام المدعي عليه البينة انه في ذلك اليوم كان في مكان كذا سمى
 مكانا آخر لا تقبل بينة المدعي عليه لانها قامت في الحقيقة على النفي * ورد محضر في دعوى
دورية وسرا بجة والشهود شهدوا بلفظة (خانه) ورد المحضر بعلته ان المشهود به لم يدخل تحت
 دعوى المدعي لان الدعوى وقعت في السرا بجة والشهود شهدوا (بخانه) والسرا بجة
 غير البيت غير وهذا الجواب صحيح فيما اذا كانت الدعوى بالعربية والشهادة بالعربية فاما
 اذا كانت الدعوى بالفارسية والشهادة بالفارسية تصح الدعوى والشهادة لان اسم (خانه)
 بالفارسية يطلق على (سرا بجة) بالفارسية ولا كذلك بالعربية * محضر فيه دعوى بيع السكنى
 عرض على شيخ الاسلام السغددي محضر وكان فيه وباعه بحدوده وحقوقه فريده بعلته ان السكنى
 نقلي والنقلي لاحد له * عرض عليه محضر آخر ولم يذكر فيه اسم جد المدعي عليه صورته حضر فلان
 وحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر فاجاب بالبطحة لان المدعي عليه
 حاضرو في الحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر اسمه واسم ابية فلا يحتاج الى ذكر جده
 بالطريق الاولى فاما في الغائب فلا بد من ذكر الجد وهو قول ابي حنيفة ومحمد رح وكذلك في ذكر
 الحدود لا بد من ذكر جد صاحب الحدود وكذلك في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الجد وكان
 القاضي الامام ركن الاسلام علي بن حسين السغددي رح في الابتداء لا يشترط ذكر الجد وفي آخر

عمره كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى * ورد محصر به دعوى الشعنة وكان فيه بيان
 انواع الطلب الثلاثة مرد بعله انه لم يذكر في الدعوى والشهادة ان الشفيع طلب الاشهاد على
 مور يمكنه من الاشهاد وانه اشهد على هذا المحدود والمحدود اقرب اليه من المشتري والبائع
 ولا بد من بيان ذلك لان الشرط هو الاشهاد على من هو اقرب اليه من المحدود والبائع والمشتري
 يجب ان يعلم بان مدة طلب الاشهاد مقدرة بالتمكن من الاشهاد عند حضرة احد الاشياء الثلاثة
 اما البائع او المشتري او المحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال فبض الدار او
 لم يقبض والطلب من البائع صحيح اذا كانت الدار في يده وان لم تكن الدار في يده ذكر شيخ الاسلام
 في شرحه ان الطلب صحيح استحسانا غير صحيح قياسا وذكر الشيخ ابو الحسن القنوري رح في شرحه
 والناطفي رح في اجنامه وعصام رح في مختصره انه ليس صحيح من غير ذكر القياس والاستحسان
 واذا قصد الابد من هذه الاشياء وترك الاقرب ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته هكذا
 ذكر شيخ الاسلام في شرحه وعصام في مختصره لان المصر مع تباين اطرافه مكان واحد حكما
 وذكر الحصار رح في ادب القاضي انه اذا اختار على الاقرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا
 ذكر الصمد الشيبدي في راقعائه وان كانوا في مصرين او في امصار فان كان احد هذه الاشياء مع الشفيع
 في مصر واحد فتركه وذهب الى المصر الاخر تبطل شفعته وان كان الشفيع في مصر على حدة
 والمشتري والبائع والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الاقرب وذهب الى الابد فقد اختلف
 المشائخ رح فيه بعضهم قالوا تبطل شفعته وهكذا ذكر عصام في مختصره وقال بعضهم لا تبطل شفعته
 وهكذا ذكر الناطفي في اجنامه وهذا لان الشفيع قد لا يقدر على الذهاب الى الاقرب بسبب
 من الاسباب فلا يكون بالذهاب الى الابد مبطلا لشفعته وعلى هذا اذا كان الاقرب طريقان
 فترك الطريق الاقرب وذهب في الطريق الابد فعلى قياس مادكرة عصام تبطل شفعته وعلى
 قياس مادكرة الناطفي لا تبطل شفعته ثم اذا حصر المصر الذي فيه الاقرب يشترط لصحة الطلب ان يكون
 الطلب بحضرة ذلك الشيء الدار والبائع والمشتري في ذلك على السواء هو المعروف والمشهور
 وكان القاضي الامام ابو زيد الكبير يفرق بين الدار وبين البائع والمشتري وكان يقول في البائع
 والمشتري يشترط الطلب بحضرته وفي الدار لا يشترط الطلب بحضرة الدار بل اذا طلب واشهد
 من غير تاخير في اي مكان اشهد من المصر الذي الدار فيه يصح الطلب وكان يقول اليه اشار

محمد درح في باب شفعة اهل البغي وعلى هذا اذا كانت الدار في مصر الشفعة لا يشترط الطلب عند حضرة الدار على ما اختاره القاضي الامام ولو كان البائع والمشتري في مصر الشفعة يشترط الطلب عند حضرته بالاتفاق كذا في المحيط * ورد محضر في الرجوع بثمن الاثان عند ورود الاستحقاق صورته حضر مجلس القضاء ببخارا رجل يسمى حيدر الحميري واحضر مع نفسه رجلا يسمى عبدان الحميري فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان هذا الذي حضر معي باع مني اثنا ثمانية الجثة بكذا درهمي شهر كذا من سنة كذا وانني اشتريته منه وجرى التقاض بيننا ثم اني بعته هذه الاثان من احد بن فلان بتمن معلوم وانه اشتراها مني بذلك الثمن وجرى التقاض بيننا ثم ان احد باع هذه الاثان من الدهقان علي بن محمد ثم ان زيدا استحق تلك الاثان من بدالدهقان علي في مجلس قضاء كورة نسف بين يدي القاضي معين الدين بن فلان والقاضي معين الدين هذا يومئذ قاضي كورة نسف ونواحيها من جهة القاضي الامام علاء الدين عدرو بن عثمان المتولي بامر القضاء والاحكام بكورة سمرقند وباكر كورة المملكة بما وراء النهر بالبينة العادلة التي قاست عنده وجرى الحكم له منه عليه بها واخرجها من يده وسلمها الى هذا المستحق ثم جرى الحكم من القاضي الامام سديد الدين طاهر نائب الحكم ببخارا من جهة القاضي الامام صدر الدين احمد بن محمد المتولي بعمل القضاء بكورة بخارا ونواحيها لهذا المستحق عليه وهو دهقان علي بالرجوع على بائعه بالتمن الذي ادى اليه وهو احمد بن فلان واسترد الثمن منه بكما له ثم جرى الحكم من القاضي سديد الدين هذا ل احمد بن فلان هذا بالرجوع بالثمن على البائع وبالثمن الذي ادى اليه واسترد مني الثمن بكما له ولي حق الرجوع على هذا الذي احضرته بالثمن الذي ادى اليه وسلم المدعى عليه هذا الذي احضره المدعى هذا فانكر وقال (مراباين مدعي هيچ داني نيسبت) فاحضر المدعي شهودا على دعواه فاستفتي من صحة هذه الدعوى فقيل في هذه الدعوى خلل من وجوه احدها ان المدعي لم يقل وكان القاضي علاء الدين ما دوننا بالا شغللاب وانه شرطه لانه اذا لم يكن ما دوننا بالاستخلاف لا يصح استخلافة ولا يصير معين الدين قاضيا والثاني انه لم يذكر تاريخ تقليد القاضي معين الدين لينظر ان القاضي علاء الدين هل كان قاضيا وقت تقليد القاضي معين الدين ينظر انه هل صار قاضيا بتقليده ولانه لم يذكر انه هل كان لقاضي سمرقند ولاية على نسف صربخا وانما ذكر باكر كورة المملكة بما وراء النهر وبما وراء النهر كورة كبيرة

فبيد لا يصير نفس مذكورا ولأنه ذكر ان القاضي معين الدين حكم بالبيئنة العادلة ولم يذكر
 ان تلك البيئنة قامت بحضرة المدعى عليه. والم تكتن البيئنة والحكم بحضرة الخصم لا يصح
 الحكم ولأنه ذكر ان القاضي معين الدين حكم بالبيئنة العادلة التي قامت بها عنده ولم يذكر
 ان البيئنة قامت على اقرار المشتري انها ملك المستحق وخبرته لا يكون له ولاية الرجوع او قامت
 على ملك المستحق وخبرته يكون له ولاية الرجوع والحكم مختلف ثم قال وجرى الحكم من
 القاضي الامام سديد الدين ثابت الحكم بخاراً لهذا المستحق عليه بالرجوع على بائع بالثمن
 ولم يذكر ان ذلك البيع كان ثابتاً عند القاضي سديد الدين والقاضي سديد الدين حكم بفسخ ذلك
 البيع هذا وهذا يوجب خللاً لان الحكم بالرجوع بالثمن انما يصح اذا ثبت البيع عند الحاكم وبحكم
 بفسخ البيع ثم المشتري يرجع على البائع بالثمن حكم القاضي بالرجوع عليه بالثمن او لم يحكم
 ولم يذكر ايضا ان القاضي الامام سديد الدين هل كان ما ذكرنا بالا استخلاف ولا بد من ذكره على
 ما ذكرنا لان المدعى يدعى الثمن (ودر دعوى نيكو يد كه مثل اين سيمه را رائج است در شهر
 و اگر آن سيمه نيايد در شهر يا بايد لكن رائج نبايد بايد كه قيمت دعوى كند و بگويد كه بروي
 واجب است كه قيمت آن سيمه كه امر و زدادني است بدن دهد فاما دعوى ثمن در شهر
 نيايد) وحكي ان القاضي الامام اللامشي رح حين قلد قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل
 من كان فاضيا قبله فقبل له في ذلك فقال انه كتب في سجلاته وهو اليوم قاضي القضاة بسمرقند
 وما وراء النهر وقاضي سمرقند ليس قاضي بخارا فكان هذا كذبا محضاً والكاذب كيف يكون
 قاضياً وبعض مشايخ ذلك الزمان كانوا يجيبون عن هذا ويقولون ان قاضي سمرقند قاضي اكثر كورة
 المملكة بما وراء النهر ولذا اكثر حكم الكل في احكام الشرع فجاز ان يقال قاضي ما وراء النهر *
 مختص عرض على نجم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بخدود هذا السهم قال كان
 مشايخنا رح بسمرقند يقولون بأنه يوجب الفساد لأنه يؤهم الانراز والمغرز يكون له الحد واما المشايخ
 فلا قال والصحيح عندي انه لا يوجب الفساد وقد ذكر ابو جعفر الطحاوي رح في شروطه في موضع
 اشترى منه النصف من دار بخدود هذا النصف قال وسمعت السيد الامام محمد بن ابي شجاع
 رح يقول لا اخط عن والذي في هذه المسئلة شيئا ولا رواية من اصحابنا رح فيه فذكرت له ما ذكر
 الطحاوي

الطحاوي فاستحسنه واخذه وهذا لان في ذكر الحدود ليس ما يدل على الافراز الا يرى ان ذكر السهم لا يدل على الافراز فذكر حدوده كذلك يكون * مختصر في دعوى الاجارة الطويلة وكان المكتوب فيه اول يوم هذه الاجارة يوم الاربعاء السادس من شهر كذا وكتب بعد ذلك وتقاضا في التاريخ المذكور فيه ف قيل قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ لانه يشير الى ان التقابض الذي هو حكم العقد مع العند في زمان واحد وانه لا يكون لان التقابض الذي هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكن يكتب بعد العقد وتقاضا في اليوم الذي وقع فيه العقد او كتب وتقاضا في اليوم الذي قد باشر العقد فيه ليثبت التقابض بعد العقد والصحيح عندي انه يكتب وتقاضا بعد ما باشر العقد في اليوم الذي باشر العقد فيه * مختصر في دعوى مال الاجارة المفسوخة صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان والد هذا الذي احضره معه فلان اجر مني محدودا كذا بكذا اجارة طويلة مرسومة ثم مات وانفسخت الاجارة بموته وصارت بقية مال الاجارة ديناً لي في تركته فرد المحضر بعلته انه لم يكن في المحضر ذكر قبض مال الاجارة وما لم يقبض المؤجر مال الاجارة لا يصير شيء منه ديناً في تركته بموته ولانه لم يذكر في الدعوى تاريخ اول المدة وتاريخ آخرها ولا بد من ذكر ذلك حتى ينظر أ يبقى شيء من مال الاجارة ام لا وقد قال بعض مشائخنا ح ينبغي ان يصرح بقبض مال الاجارة ولا يكفي بقوله تقابضاً قبضاً صحيحاً وان المستأجر لو احضر مال الاجارة ولم يدفع الى المؤجر وقبض المستأجر ثم سلم المستأجر الى المؤجر ولم يسلم مال الاجارة يكون قوله وتقاضا مستقيماً على هذا الاعتبار مع انه لم يوجد قبض احد البديلين وبعض مشائخنا ح زيفوا هذا القول وقالوا المعتبر في نظير ائسرع وقواعد مفهوم الناس والمنهون من قوله وتقاضا قبض المؤجر الاجارة وقبض المستأجر مستأجر وقد قيل لا ينبغي ان يكتب في صك الاجارة على ان يزور المستأجر ما بداله لان كلمة على كلمة شرط وزراعة المستأجر بنفسه ليست من قضايا العقد فقد شرط في ذلك العقد ما لا يقتضيه العقد ولكن يكتب لزورع ما بدوله وهذا لا يوجب الفساد لان هذا يرجع الى بيان غرض المستأجر لا الى الشرط الا ان هذا القول عندي في غاية الزيادة لان الاجارة في الاصل شرعت لخدمة المستأجر الى الانتفاع وكان انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا عقد الاجارة ولم يكن انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد الا ان اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يوجب فساد العقد اذا كان لاحد العاقدين فيه منفعة بالاجماع

اوكل واحد منهما مصرقة عندنا بي يوسف رح اما اذا لم يكن لاحد منهما مصرقة ولا مصرقة لا يسد العدد
كما لو اشترى طعاما وشرط النافع على المشتري ان يأكله وهما لا مصنعة لاحدهما في هذا الشرط
ولا مصرقة فلولم يذكر في عند الاحارة ما يبرع في الارض ذكر في الجامع الصغير ان الاحارة باسدة
وبكر في موضع آخر انها حائرة استحسانا كذا في الدخيرة * مختصر فيه دعوى الاحارة ودعوى
احداث بد الموخر على المسأ حرام على هذا الذي حصر على هذا الذي احصره معه ان هذا
الذي احصره معي آخر معي عشر ذرات ارض حدودها كذا في صيغة كذا وسلمها اليي ثم انه
احداث يده على هذه الاراضي عبر حق نواحب عليه صريضة من هذه الاراضي وترك العرص
وتسليمها اليي مرد المحصر بعله انه لم يذكر فيه انه آخر في هذه الاراضي وهو يملكها وهذا الامر لا بد
من ذكره لان الاحارة من عبر المالك لا يصح وان ملكها بعد ذلك وكذلك لم يذكر فيه انه آخر
هذه الاراضي وهي في يده ولا بد من ذكره لان الاراضي ربما تكون مشتراة واحارة الاراضي
المشتراة قبل المص لا يصح ما ملأ الحلاف الذي في بيع العمار قبل العنص كما ذهب اليه بعض
مشائخنا ح اوعلى الوفاق كما ذهب اليه بعض المشائخ فخرج ولا بد لم يذكر في المحصر ان هذه الاراضي
صالحة للزراعة ولا بد لصحة العقد من ان تكون الاراضي صالحة للزراعة وقت العقد ولا يكتفي
بقوله استحجارا صحيحا لحوار ان لا تكون الارض صالحة للزراعة وقت العقد ولكن تكون بحال
تصلح للزراعة بعمل المستأخر فيطس ان تكون الارض بحال تصلح للزراعة بعمل المستأخر يكتفي لصحة
العقد * مختصر في دعوى نفية مال الاحارة المعسوحة حصر واحصر وهذا الذي حصر وكبل
من احته الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وقسم عن احته الصغيرة المسماة فلانة من جهة
الحكم بالدعوى المذكورة فيه وهم اولاد فلان من فلان فادعى هذا الذي حصر على هذا
الذي احصره معه لنفسه بطريق الاصاله والباحث الكبيرة بحكم الوكالة وللأخت الصغيرة بالادس
الحكمي ان هذا الذي احصره معه آخر من اسافل الارض التي حدودها كذا وكذا
من الدناير احارة طويلة مرسومة وان انا نأوي قبل انفساح الاحارة هذه ومن قبضه شيئا من مال
الاحارة وانفسحت هذه الاحارة موته وصار مال الاحارة وذلك كذا من الدناير ميراثا
لورثته هؤلاء المسلمين ما حلالا ياروا واحدا فانه ذهب بعضه بمضي ما مضى من المدة والعن
بإبراء اباعه في خبرته وواحب عليه اداء الدناير المذكورة ما حلالا ياروا واحدا ليقص المدعي

حصة نفسه بطريق الاصل وحصة اخته الكبيرة فلانة بالوكالة وحصة اخته الصغيرة فلانة بالاذن
 الحكمي فرد المحضر بعله ان المذكور فيه مال الاجارة صار ميراثا لورثته ما خلا دينارا واحدا فلانة ذهب
 بعضه بابراء ابينا المؤجر هذا عنه في حيوته ودعوى الابراء على هذا الوجه فاسدة لان الابراء انما
 يصح بعد الوجوب او بعد سبب الوجوب وحال حيوة المستأجر مال الاجارة غير واجب على المؤجر
 اذا كانت الاجارة قائمة ولم تنفسخ بعد ولم يوجد سبب وجوبه لان سبب وجوبه انفساخ الاجارة
 والاجارة لم تنفسخ بعد وعلّة اخرى ان المذكور في الدعوى فواجب على المدعى عليه ان يدفع
 مال الاجارة الى هذا المدعي ليقبض حصة نفسه بطريق الاصل وحصة اخته الكبيرة بالوكالة
 والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زفر رح وعليه الفتوى فلا تصح مطالبة بحصة الموكلة على
 ما عليه الفتوى والعلّة الاولى ليست بصحيحة لان دعوى الابراء ان لم يصح فذلك امر لزم عليهم
 ولا يوجب ذلك خلا في دعوى بقية مال الاجارة فان ذلك لزم لهم * فخصر في دعوى مال
الاجارة المفسوخة بهوت المؤجر من ورثة المستأجر وكان الدعوى بشرائطها من غير خلل فيها
 فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي ان اباك قد قبض مني في حال حيوته كذا ما من الحنطة
 عوضا من مال الاجارة التي تدعيه فرد المحضر بعله ان دفع الحنطة عوضا من مال الاجارة يستدعي
 وجوب مال الاجارة ومثل الاجارة لا يجب على المؤجر حال حيوة المؤجر اذا الاجارة حال حيوة
 المؤجر قائمة على حالها ومال الاجارة انما يجب على المؤجر بعد الانفساخ فكيف يتصور قبض المستأجر
 الحنطة عوضا من مال الاجارة في تلك الحالة وعلّة اخرى انه لم يذكر انه دفع الحنطة عوضا
 وانما ذكر ان اباك قبض الحنطة عوضا وبقبضه الحنطة عوضا لا تصير الحنطة عوضا ما لم يوجد
 الدفع من صاحب الحنطة بجهة العوض * عرض صك في الاجارة وكان المكنوب فيه أجر فلان
 من فلان ارض احد ودها كذا وهي صالحة للزراعة على ان يزرع المستأجر فيها كذا فقبل
 الصك باطل لانه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد لان زراعة شيء بعينه ليست من مقتضيات العقد
 ولا احد العاقدين وهو المؤجر فيها منفعة ومثل هذا الشرط يوجب فساد العقد وقيل بهذا
 لا يبطل الصك لان قوله في هذا المقام على ان يزرع فيها كذا وقوله ليزرع فيها كذا سواء
 وقوله ليزرع فيها كذا ليس بشرط وانما هو لبيان الغرض فلا يوجب الفساد كيف وقد ذكرنا من قبل
 ان المستأجر اذا لم يبين ما يزرع يفسد العقد على ما ذكر في الجامع الصغير فان ترك ذكر ما يزرع

يعسد العقد فذكره كيف يعسد العقد * مختصر في تعريف المملوك مثل شيخ الاسلام علي
 السعدي رح من محصور كان في اوله روزبه بن عبد الله الهندي ادعى على فلان فاجاب انه غير
 صحيح لان السببة على هذا الوجه لا يقع بها الاعلام ونجب ان يكتب انه عبد فلان او مولى فلان
 وكان المكتوب في المحصر والمديون فلان اقرله بذلك طائعا قال لا بد من بيان ان روزبه بن صد الله
 حر وانه اذ تملك مولاه فيكون الاقرار له والمال له او عبد لمولاه مسجور عليه فيكون الاقرار لمولاه والمال لمولاه
 او مأمودون مديون فيكون الاقرار له وملك المال لمولاه ويختلف حكم الاقرار باختلاف حاله
 فلا بد من ذكره قال والمعنى يعرف لمولاه وان كان مولاه معتقا ايضا لا بد ان يقال انه مولى لفلان
 فان كان المولى الثالث معتقا ايضا فلم ينسب اليه مولاه ملبس به لان المولى الثالث بمنزلة الجند
 في السبب فيجوز الاقتصار عليه * عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند مرد بوجوه احد عا انه
 كان فيه حكم فلان وهو نائب من قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيها ان قاضي سمرقند مأمودون
 ولا ستخلاف والثاني انه كان فيه قاضي سمرقند كان قاصيا من قبل الملك سنجر ولم يكن كذلك بل
 قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمد والخاقان محمد كان من قبل الملك سنجر الا ان هذا لا يصلح
 خلافا لان قاضي سمرقند لما كان قاصيا من قبل الخاقان محمد والخاقان محمد كان نائبا من قبل
 الملك سنجر كان قاضي سمرقند قاصيا من قبل الملك سنجر الا يرى ان ولاية الملك سنجر كانت طاعة
 على اهل سمرقند في الابتداء والثالث ان الشهود في شهادتهم قالوا ما وقع فيه الدعوى (ملك
 ابن مد عيسيت واندردست ابن مدعى عليه ناهق است) ولم يقولوا فواجب على هذا المدعى
 عليه (كه دست خویش كونه كد ادين مدعى به ودين مدعى تسليم كند) وقد اختلف
 المشائخ رح في هذا قال بعضهم لا بد من ذكره ونحن وان لم نقل به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يبقى
 فيه لاحد مجال الطعن والرابع انه كان في آخوه وحملت حكمي هذا موقوفا على امضاء
 القاضي فلان وهو الذي كان ولاه وهذا يخرج من ان يكون حكما لان المعلق بالشئ والموقوف
 عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشئ وهو ظلال قوي لو حصل الحكم على هذا الوجه اما
 لو حصل مطلقا والكتاب كتب على هذا الوجه فهذا لا يوجب خلافا في الحكم انما يوجب خلافا
 في المكتوب كذا في فصول الاسروثني * مختصر فيه دعوى اجارة العبد صورته ادعى فلان

عبداني يديه اني اجرت العبد من هذا الذي في يديه كل يوم بدرهم وقد مضى كذا وكذا يوما فواجب عليه تسليم هذا العبد الي مع كذا من الاجرة فرد المحضر بعلة انه لو ادعى انه آجره كل يوم بدرهم ولم يذكر الاجارة مدة ينتهي اليه كل يوم بجري يعقد فيه عقدا لاجارة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى قد انقضى فيه عقد الاجارة وكان للمستأجر امساك العبد والانتفاع به فكيف تصح مطالبة المدعي اياه بتسليمه اليه ولو كان ذكر لذلك مدة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى من جملة تلك المدة كان كذلك لان هذا اليوم اذا كان من جملة تلك المدة كان داخل في عقد الاجارة وكان للمستأجر حق امساك العبد عند نفسه والانتفاع به ولانه ادعى كذا وكذا من الاجر وكان في محضر الدعوى اجر العبد وبعده ذكر كلمات كثيرة ذكر وسلم اليه ولم يذكر وسلم العبد اليه وبهذا الايثبت تسليم العبد لجواز انه سلم شيئا آخر ومالم يثبت تسليم العبد لا يجب اجرة فلا تستقيم دعوى تسليم الاجر * خط الصالح والابراء عرض خط صالح وابراء وكان فيه ادعى فلان بن فلان علي فلان بن فلان ما لا معلوما فصالحه فلان علي الف درهم وقبض فلان بدل الصالح وذكر في آخره وابراء المدعى المدعى عليه عن جميع دعاوية وخصوماته ابراء صححها عاما قيل الصالح غير صحيح ان ليس فيه ذكر المقدار المال المدعى ولا بد من بيان ذلك ليعلم ان هذا الصالح وقع معاوضة او وقع استاظا وليعلم انه وقع صرفا يشترط فيه قبض البدل في المجلس ولا يشترط وقد ذكر قبض بدل الصالح في المجلس ولم يتعرض بمجلس الصالح فمع هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصالح اما الابراء حصل علي سبيل العدم فلا تسمع دعوى المدعي بعد ذلك عليه لما كان الابراء العام لا يمكن الصالح * محضر فيه دعوى مال المضاربة علي ميت بحضرة ورثته صورته حضر واخضر مع نفسه فلانا وفلانا كلهم اولاد فلان فادعى هذا الذي حضر علي هؤلاء الذين احضرهم مع نفسه انه دفع اليهم فلان الف درهم مضاربة وانما تصرف فيها ورثته ارباحا وانه مات قبل قسمة هذا المال وقبل دفع رأس المال الي رب المال وقبل قسمة الربح مجهلا لهذا المال وصار ذلك دينا في تركته الي آخره فقبل ان وقع الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وتركه يصير خلافا في دعوى وان ادعى رأس المال فلا بأس بترك بيان قدر الربح * محضر فيه دعوى قيمة الايمان المستهلكة صورته حضر واخضر فادعى هذا الذي حضر علي هذا الذي اخضر معه الف دينار قيمة عين استهلكه من اعيان ماله بسمرند فرد المحضر بجوه احدها انه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لان الايمان ما يكون مضمونا

بالقيمة عند الاستهلاك ومنها ما يكون مضمونا بالمثل عند الاستهلاك ولعل هذا العين مضمون
 بالمثل فكيف نستقيم دعوى القيمة مطلقا ولا من اصل ابي حنيفة رح ان حق المالك لا ينقطع
 من العين بنس الاستهلاك وليذا جوز الصلح عن المصوب المستهلك على اكثر من قيمته وانما
 ينقطع حقه من العين ويستقل الى القيمة بقضاء القاضي او بتراضيهما وتدل ذلك يكون حقه في العين
 فلا بد من بيانه ولا به لم يذكر ان هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة سمرتدا وبخارا وقيمة الاعيان
 تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك *
 محضر به دعوى الحطة صورة حضر واحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر
 معه ان احاد الذي احضره معه بل كان قبض من هذا الذي حضر الف من من الحطة قبضا موجبا
 للردين اوصاف الحطة قال وهكذا كان اقراخ هذا الذي احضره معه في حال حوارا ترارة بقبض
 الحطة الموصوفة فانه قال لهذا الذي حضر بالعارية (تراراه من گدم آبي با كيزة ميانه سرجه
 تره آبي بوزن اهل بحارا با من است) اقرا صحتا صدقه هذا الذي حضر به خطاها
 وقد توفي فلان قل ان يؤدي شيئا من هذه الحطة مجهلا مير معين بهذه الحطة المذكورة به
 مضمونة لهذا الذي حضر في تركته وخلف من الورثة احواله هذا وخلت من التركة في يد هذا الذي
 احضره معه او لا يبيها الف من من الحطة بالاوصاف المذكورة فواجب على هذا الذي احضره معه
 اداء مثل هذه الحطة المذكورة فبه من هذه الحطة المتروكة وشهد الشهود على اقرار المدعى عليه
 بذلك فرد المحضر بوجوه ثلاثة احدها انه ادعى اولاً انه قبض من ماله قبضا موجبا للردين والقبض
 المطلق خصوصا بصنة كونه موجبا للردين ينصرف الى الغصب وكذا لا احد المطلق ثم قال وهكذا اقرار
 المدعى عليه فانه قال بالعارية كذا وكذا اعلى نحو ما كتب وليس اقرار المدعى عليه كما اتعاه المدعي
 فانه قال (تران من است) وهذا الترامنه بالوديعة والشهود شهد واعلى اقرار المدعى عليه واقرار المدعي
 كان بالوديعة فشهادتهم تكون بالوديعة فلم تكن الشهادة موافقة للدعوى المذكورة والثاني انه
 ادعى عليه الحطة بالامن والوزن وطلب ضمانها والمضمون عند اداء الضمان بصير ملكا للضامن
 بالضمان فيتحقق المتابعة بين الحطة بالوزن وبين ضمانها والحطة كيلية فلا تصح دعواها بالوزن
 والامن في مثل هذه الصورة والثالث انه قال فواجب عليه اداء مثل هذه الحطة المذكورة من التركة
 ولا يجب على الوارث اداء الدين من عين التركة لا محالة بل الوارث بالخيار ان شاء ادى الدين

من التركة وان شاء ادعى الدين من مال نفسه وانما شرط قيام التركة في يد الوارث لتوجه المطالبة عليه لا لاداء منها والخلل الثالث ليس بصحيح لان اصل الوجوب في التركة الا ان للوارث ولاية استخلاص التركة باء الدين من مال نفسه ولما كان اصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الاداء من التركة نظرا على الاصل * مختصر في دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي احضره معه قبض من هذا الذي حضر دراهم عدلية وبس عدد هارصتها وجنسها بغير حق واستهلاكها فواجب عليه اداء مثل هذه الدراهم العدلية ان كان يوجد مثلها او قيمتها ان لم يوجد مثلها وقيمتها يوم القبض كان كذا واليوم كذا نظن بعض مشائخنا ان في هذه الدعوى نوع خلل من قبل انه ذكر انه قبض هذه الدراهم بغير حق واستهلاكها ولم يذكر انه استهلكها بغير حق او بغير امر صاحبه ويحتمل ان الاستهلاك كان بغير امر المالك ويحتمل انه كان باصرة واعترض على هذا التائل ان الاستهلاك ان كان لا يصلح سببا لمكان الاحتمال فالغضب السابق كاف فيه يمكن ايجاب الضمان بالغضب السابق وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض لا يمكن ايجاب الضمان في الغضب السابق لانه يحتمل ان المالك رضي بقبضة الدراهم والمالك اذا رضي بقبض الغاصب وقد كان الغاصب قبض للحفظ يبرأ عن الضمان ذكره شيخ الاسلام خواجه زادة رحمه في آخر كتاب الصرف واكثر المشائخ رجع على ان هذا الخلل المذكور في الحقيقة ليس بخلل في الحقيقة وجهه ان الغضب والقبض بغير حق في نفسه يصلح سببا للوجوب الضمان وكذلك الاستهلاك في نفسه صالح سببا للوجوب الضمان الا ان امر المالك بالاستهلاك واجازته قبض الغاصب مبرئ له عن الضمان فليس على المدعي ان يتعرض للمبرئ عن الضمان فبإلزامنا الا اذا ادعى المدعي عليه شيئا من ذلك فحينئذ يكون ذلك دفعا لدعوى المدعي الا ان يشترط بيان ذلك على المدعي ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعي ذكر الاستهلاك وفي الدعوى انما ذكر القبض بغير حق ينبغي ان يطلب من المدعي عليه اولا تسليم دين تلك الدراهم لان الدراهم اذا كانت قائمة يعينها وثبت قبضها بغير حق يجب على المدعي عليه تسليم عينها لما عرف ان الدراهم والدانير يتعينان في المعصوب وطالبه المدعي بتسليم عينها واذا عجز عن تسليم عينها فيسلم مثلها فان لم يقدر على المثل فيسلم القيمة ومن الائمة من قال للمدعي ان يطلب المدعي عليه اولا باحضار تلك الدراهم ليقيم البينة عليها ثم يطالبه بتسليمها اليه كذا هو الحكم في سائر المنقولات ولكن نقول طلب الاحضار على الاطلاق غير

مستقيم ههنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لان الاحضار اما يطلب في المنقولات حتى اذا شهد
 الشهود واثاروا الى المدعى به والشهود لا يمكنهم الاشارة ههنا فاجبهم لا يعلمون ان هذه الدراهم
 هل هي عين تلك الدراهم المعصومة فان الدراهم يشبه بعضها بعض فتقع الاشارة الى غيرها عسى
 بخلاف سائر المنقولات فانها تعرف طاهرا الا اذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من حسها
 فيجوز بشرط الاحضار * مختصر في دعوى الثمن صورته ادعى رجل على غيره انه باع منه ثلاثة
 اذرع من الاطلس العديبي وبين طول وعرضه ثمن معلوم وبين ذلك الثمن انه اشترى منه هذه
 النطقة من الاطلس في مجلس البيع بالثمن الذي بينه وفلسوتين المعروفتين بالعراقي واراده
 وتكمه كذا ثمن وبين ذلك وسلمها اليه وانه نصها منه من غير تسليم الثمن فواجب عليه اداء
 الثمن المذكور فيه وبين شرائط البيع والاشراء من اللوع والعقل وطالبه بالثمن وانكر الخصم
 الشرائط منه وأبكر وحب الثمن عليه واما المدعي بینه على وفق دعواه بشرائطها وكتسا مسحة
 المحضر وطلبوا بحواب العنوى فزعم بعض المغتبن ان في هذه الدعوى خلا من قل انه لم يذكر
 فيه ان المبيع ههنا اهل كان ملك البائع ام لا لحوار انه باع مال غيره بغير امره فلا يستوجب عليه
 المطالبة بالثمن ولا به لم يذكر في المحضر ان ههنا بدران اهل بحارا او بدران حراسان وانه
 متفاوت فيسقي المبيع مجهولا الا ان مارعم هذا القائل لا يوجب خلا اما الاول فلاته ذكر
 في الدعوى انه سلمها اليه وقوله وسلم بطريقه وهي ملكها وهي مسئلة كتاب الشهادات واما
 الثاني فلاته ذكر في الدعوى انه سلم اليه وبعد القبض والتسليم والمدعى به في الحقيقة هو الثمن
 الذي وحب بالعدد صار ديا في الذمة ولا حيلة في الثمن واما الحل في هذه الدعوى من وجه
 آخر فان المذكور في الدعوى انه باع منه نطقة اطلس صفتها كذا وفلسوتين صفتها كذا وانه
 اشتراها منه وسلمها البائع اليه المشتري ولم نقل ناعين واشتراهن وسلمهن واشتراهن جديلة بعد ما
 ناعها منه جديلة وسلم الجديلة اليه وهو قبض الجديلة حتى يصرف اليه كل ذلك ولا به ناع قطعة
 اطلس هذه والفلسوتين وله اشترى النطقة دون الفلسوتين او سلم النطقة دون غيرها غاية ما
 في الباب ان كلمة ما يجوز ان يصرف اليه الجديلة لكن يجوز ان يصرف اليه احدهما ايضا
 فلا يبقى هذا الاحتمال فلا بد من ذكر شيء يبرر له ما ذكرنا من الاحتمال وهو كلمة هي او ذكر

كلية الحجامة بدون ذلك لا يزول الاحتمال وانما لم يزل هذا الاحتمال بقي المبيع والمسلم مجتهد ولا
 فلان استقيم دعوى البعض لان المسلم ليس بمعلوم حتى تستقيم دعوى الثمن بقدره * مختصر فيه
 دعوى الوكيل ودعيته موكلة لدعي على آخر بحكم الوكالة الثابتة له من جهة والدته ان والدته دفع اليه
 هذا الرجل تحت دياج عدده كذا وصيفته كذا ولونه كذا وطول كل دياج كذا وعرضه كذا على سبيل
 الامانة ولم يظفر به والدته حتى يأخذ منه وقد وكل والدته هذا بالخصوصية في ذلك متى ما ظهر بهذا
 المدفوع اليه ووكله بقدر ذلك منه ايضا وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاء فادعى عليه احضار
 ذلك مجلس القضاء ليقيم الوكيل بينته عليه فانكر المدعى عليه القبض اعلا واقام المدعي بينته على
 اقرار المدعى عليه انه قد كان قبض لكن رده اليه والدته وكتبوا المحضر وطالبوا جواب المفتين فاجابوا بالخلل
 وكان وجه الخلل انه لم يذكر في المحضر ان المدعي كذبه في قواه (وازيد كرم) وهذا لان المدعي لو صدقه
 في الرد على والدته لا يبقى له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من بيان ذكر التكذيب في الرد لاستقيم
 دعوى الاحضار منه وعندني ان هذا ليس بخلل لان طلبه احضار التخت تكذيب له في الرد *
 مختصر في دعوى امرأة منزل في يدرجل شراء من والدها امرأة ادعت منزلا على رجل وقالت هذا
 المنزل وذكرت موضعه وبينت حدوده كان حقا وملكا لوالدي فلان وانه باعه مني كذا في شهر كذا حال كونه
 نافذا التصرف واني قد اشتريتها منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذاك في حال صحة التصرفات
 واليوم جميع هذا المنزل حقي وملكتي بهذا السبب وان الذي في يده لم يزل احدث يده فيه فواجب
 عليه قصريده منه وتسليمه الي فلجواب المدعى عليه (ان منزل ملك من است وحق من است باين مدعيه
 سهر نني ليست باين سبب كه دعوى ميكند) فاحضرت المدعية نفرا ذكرت انهم شهدوه هاشم كل
 واحد منهم بعد الاستشهاد وقال (گواهي ميدهم كه اين فلان بن فلان والد اين مدعيه اقرار كرد بر حال
 روائي اقرار وگفت من اين خانه كه حدودوي درين محضر مذكور است باين دختر خویش فلانه
 فروخته ام ووي اين خانه از من خریده است بهمين بها كه درين محضر مذكور است بهمين تاريخ كه
 درين محضر مذكور است فروختني وخریدني درست وامر وراين خانه كه اين فلان است باين سبب
 كه اندرين محضر ياد كرده شده است و اين مدعي عليه دست نكرده است درين خانه بناحق) واستفتوا
 المفتين فزعم بعضهم ان فيه خلا من قبل انه ذكر في الدعوى انه باعه منها بتاريخ كذا وهكذا اقراره بالاع بهذا
 البيع وبهذا التاريخ وهذا يوجب خلا من قبل انه اضاف الاقرار الى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الاقرار كان

قبل ذلك التاريخ وهذا الزعم فاسد من جهة ان الاقراران حمل على ماثل البيع يكون باطلا ولو حمل على ما بعده يكون صحيحا والاصل في تصرف العاقل ان يصحح لان يبطل وزعم هذا الزاعم ايضا ان في لنظ الشهادة خلا لان الشهود قالوا نشهد انه اقر بالبيع وشهدوا على اقراره ثم قالوا واليوم جميع هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والاقرار بالبيع لا يصلح سببا ولا شهادة لهم على البيع فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين احدهما ان هذا لا يوجب خلا في شهادتهم وفساد الان الشهود اذا شهدوا على اقراره بالبيع والمشاء من المدعية فقد ثبت البيع والشراء بشهادة الشهود ولكن بناء على الاقرار والبيع سبب الملك والثاني انهم شهدوا على اقراره ولا علم لما بعد شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لهم شهادتهم على البيع لكن لما شهدوا على اقراره أولا ثم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فلم يكن في الشهادة خلا * مختصر في دعوى ثمن الدهن ادعى رجل على رجل كذا دينارا فيسأ بورية جيدة حقا واجا ودينارا زما بسبب صحيح شرعي وذكر فيه واقر المدعي عليه ان هذه الدنانير عليه بسبب صحيح انه اشترى من هذا كذا من دهن السبسم الضافي وبين اوصافه شري صحيحا وقبضه منه قبضا صحيحا فواحب على المدعي عليه هذا تسليم هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا المدعي وذكر جواب المدعي عليه بالانكار وذكر بعده شهادة الشهود على اقرار المدعي عليه بهذا الشراء المذكور فيه هذا المبلغ من الدهن الصافي الموصوف فيه وقال كل واحد من الشهود بالقارسة (بواهي مبدعهم كه ابن مدعي عليه) وأشار اليه (مقرأ مد بحال صححت وروائي اقرار خویش بطوع ورغبت وچنين گفت بخريدم ازین مدعی) وأشار اليه (هفصد من روض كجذب كيزه صافي خريدني درست وقبض كردم قبضي درست) واستغنوا عن صحة هذه الدعوى فقول انها فاسدة من وجهين والشهادة فقير مطابقة للدعوى أما بيان احد وجهي فساد الدعوى ان المدعي ادعى اقرار المدعي عليه بهذا المثل المذكور فيه ودعوى الاقرار بالمال غير صحيح عند عامة العلماء لوجهين أحدهما ان دعوى الاقرار ليس بصحيح بدعوى الحق لان حق المدعي المال دون الاقرار فاذا ادعى الاقرار فقد ادعى ما ليس بحق له والثاني انه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لان نفس الاقرار ليس بسبب لو حوِّب المال اما الموجب شيء آخر وهو المبايعة والاقرار وما شاكل ذلك فلو كان الحق ثابتا للمدعي بسببه لا دعوى ذلك ويبين سببه فلما اعرض عن ذلك ومال الى الاقرار علم

انه كاذب في الدعوى الوجه الثاني لفساد الدعوى انه لا بين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لا بد وان يبين ان هذا المبلغ من الدهن الذي يدعي بيعه من المدعى عليه كان موجودا وقت البيع حتى يقع البيع صحيحا لان على تقدير عدمه وقت البيع او عدم بعضه لا يكون البيع منعقد في حق الكل او في حق البعض فلا يكون الثمن واجبا على المدعى عليه فلا تستقيم دعوى الثمن بسبب الشراء والبيع غاية ما في الباب انه ذكر انه قبضه قبضا صحيحا ولكن هذا لا يكفي لصحة البيع وجوب الثمن احدهما انه لم يكن موجودا وقت البيع ولا مقبوضا لكن الكاتب هكذا ذكر والثاني انه يحتدل انه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري وقبضه المشتري اذ لم يذكر في المحضر وقبضه في مجلس الشراء او عقيب القيام عن مجلس الشراء وعلى تقدير عدمه وقت البيع لا ينفعه التسليم لان العقد حينئذ يقع باطلا والتسليم يحكم البيع الباطل لا ينفع فلا يكون هذا بيعا بالتعاطي لان هذا التسليم بناء على ذلك العقد الباطل وإنما يعتبر البيع بالتعاطي في موضع لم يكن التسليم بناء على البيع الفاسد وهو نظير ما قلنا في الاجارة اذا أجر دارا او ارضه وهي مشغولة بمتاع الاجر وزروعه ثم فرغ وسلم لا تنقلب الاجارة جائزة فلا ينقصد بينهما اجارة مبتدأة بالتعاطي لان التسليم حصل بناء على الاجارة الفاسدة كذا هنا ومن المشائخ من أنكروا وجه القياس في هذه الدعوى وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جوابا اما الاول قلنا دعوى الافرار بالمال انما لا يصح اذا حصل دعوى المال بحكم الافرار بان قال المدعي عليك كذا الانك اقررت لي به او قال هذه العين ملكي لانك اقررت لي به وهذا دعوى المال ما حصل بحكم الافرار بل دعوى المال حصل مطلقا الا انه مع دعوى المال ادعى اقراره بالمال وهو لا يوجب خلا وقوله ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع ايضا وقوله لم يدع السبب قلنا انما لم يدع السبب لا لما قلتم بل لانه لم يوجد من يشهد على السبب ووجد من يشهد على اقرار المدعى عليه بالمال واما الوجه الثاني قوله لا بد وان يبين هذا المبلغ من الدهن كان موجودا وقت البيع قلنا هذا انما يحتاج اليه في الشهادة بان شهد الشهود انه باع منه كذا مبلغا من الدهن والشهود هنا لا يشهدون على البيع انما يشهدون على اقراره بالبيع واقراره كان بشري صحيحا واقرار الانسان متى حصل بتصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة والفرق بين الشهادة والاقرار عرف في مواضع واما بيان ان الشهادة لا تطابق الدعوى فان في الشهادة ذكر اقرار

المدعى عليه بالتبض مطلقا بالتبض المشتري وان الشهود قالوا (مترآمد ابن مدعى عليه كنه
بخریدم ازین مدعی هعصد من روغن کجدهصافی باکیزه ونص کردم بقصی درست) وفى الدعوى
ذكر التبض مع الاشارة فانه قال قبضه منه قصاصا صحیحاً وكان یسعی ان يذكر وای الشهادة على اقرار
المدعى عليه (ونص کردم مش) * مختصر في دعوى الوصية بالثلث صورته ادعى الموصى له
على واحد من الورثة ان المیت قد اوصى لي ثلث ماله حال حیته وحال كونه عاقلا نالعا
واحضر في مجلس الحكم خانما من ذهب قصه بزوج وادعى على الوارث ان هذا الخاتم من
جملة التركة التي خلفها المیت وانه في يدك فواجب عليك دفع الثلث المشاع من هذا الخاتم الي
بحكم الوصية فانكر الوارث الوصية واقام المدعى بينة على وفق دعواه واستبقوا عن صحة الدعوى
فافتوا بفساد هذه الدعوى واحتملوا في ثلثة التساد بعضهم قالوا لانه لم يذكر في الحصر انه اوصى
طائفاً یحتل، انه اوصى مكرها والوصية مع الاكراه باطالة ونعصهم قالوا طلب تسليم الثلث المشاع
من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الجزء الشائع تسليم الكل *

مختصر في دعوى النكاح على امرأة وصورة ادعى فلان على ثلاثة ابناء مكوخته وحلاله
بعبب انه تزوجها على مظهر معلوم بمشهد من الشهود العدول تزوجها نفسها مدوا انها حررت
من طاعته فواجب عليها الانتیاد في احكام النكاح وقد كان جواب المرأة ان انتیادها في احكام النكاح
غير واجب عليها من قبل انه طائفاً ثالث تطایقات وابها محرمه عليها بالطلقات الثلث وان ثبت ذلك
بالبينة على سبيل دفع دعواه النكاح عاينها وقد كان اتى الرجل بدفع الدفع وادعى انها بطلقة في دعوى
الدفع وان دعواها الدفع هذا سافطة من قبل انها اقرت فل دعواها الدفع هذه ابها اعتدت منه
بعد الطلقات الثلث وتزوجت نزوج آخر ودخل ذلك الزوج ثم طلقها واعتدت منه ايضا وكان
دعوى انتضاء العدوتين منها في مدة يتصور في ثلثها انتضاء وانتم تزوجت بهذا الزوج بمظهر معلوم بمشهد
من الشهود العدول وافينا اليوم امراته وكان ذلك على المحضر جواب مشائخ سدر قد وكناهم
بالصحة واتفق مشائخ بحار على ان المحضر غير صحيح مینوذلك وجهها فقالوا ان الزوج ادعى
اقرار المرأة بهذه الاشياء ودعوى الاقرار على المدعى عليه بالشئ غير صحيح من المدعى المذكور
في شرح ادب التفاسي وعندی ما ذكروا من وجه التساد ليس صحيح وهذا لان الزوج
لا بدعى

لا يدعى النكاح بحكم اقرارها بل يدعى النكاح عليها مطلقا وانما دعوى الاقرار لبيان كونها
مبطلثة في دعوى الدفع وهو صحيح والله باشر في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا
مشرحة كذا في الذخيرة * ورد سجل من مروفي اثبات ملكية حمل وكتب فيه يقول القاضي
فلان صاحب المظالم والاحكام الشرعية بكورة مرو ونواحيها من قبل السلطان فلان خضر
في مجلس الحكم بهاتاريخ كذا رجل ذكر انه فلان واحضر معه خصما ذكر انه فلان بن فلان
فادعى عليه بمحضر منه قالوا وكان في المحضر المذكور الى هنا خلل من وجهين احدهما ان كتب
حضر في مجلس القضاء بهاد وقد سبق ذكر كونه قاضيا بمرو ونواحيها فتقوله به لا يحتمل الانصراف
الى كورة مرو ويحتمل الانصراف الى نواحي الحكم لا يكون صحيحا اذا لمصر شرط صحة
القضاء في ظاهر الرواية والله مال اكثر المشائخ رح مذكور في ادب القاضي للخصاف وعندي
ان هذا ليس بخلل لان المصر على رواية النوادر ليس بشرط فاذا قضى القاضي خارج المصر
كان قضاؤه في فصل مختلف فيه فينفذ والثاني انه ذكر فادعى عليه بمحضر منه ولا بد من التصريح
بذكر الذي حضر والذي احضره معه فينبغي ان يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا
الذي احضره معه لانه يحتمل ان الدعوى صدر من غير هذا المدعي او من هذا المدعي على
غير هذا المدعي عليه ويكتب بمحضر من هذا المدعي عليه لاحتمال انه يدعى عليه عند غيبته ثم ذكر
فيه حملا صفة كذا على فخذة كي صفة كذا سنة كذا قيمته كذا بمحضر مجلس القضاء و اشار اليه انه
ملكه وحقه قالوا وفي بعض هذه الالفاظ خلل وبعضها غير محتاج الى الذكر فبيان الصفة والسنة
والقيمة غير محتاج اليه ان هو محضر في مجلس الحكم فتصح الدعوى بالاشارة اليه من غير
بيان الصفة والسنة والقيمة وفيه خلل فانه قال و اشار اليه انه ملكه وحقه وينبغي ان يقول الى الحمل
المحضر هذا انه ملك المدعي وحقه ثم قال وثني بد المدعي عليه بغير حق ولا بد وان يقول في
بد المدعي عليه هذا ثم ذكروا ان الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وان يقول وان الواجب
عليه هذا المدعي عليه قصر يده عن الحمل المدعي به هذا ثم ذكروا اعادته الى يده وعسى
لم يكن في يده بان كان ورثه ولم يقبضه حتى غصبه المدعي عليه وينبغي ان يذكر مكان لفظة
الاعادة لفظة التسليم وتسليمه الى المدعي هذا ثم بعد ذكر المسئلة والا تكرر فاحضر المدعي جماعة
وكان ينبغي ان يقول فاحضر المدعي هذا ثم ذكر في شهادة الشهود شهدوا ان الحمل المدعي ملك

المدعى وحقه في يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وان يقول شهدوا ان الحمل المدعى هذا ملك المدعى
 هذا في يد المدعى عليه هذا بغير حق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا الى المتداعيين والله لا يغني
 من ذكر الاشارة عقيب ذكر كل واحد منهما لان اسم المتداعيين يتناول كل واحد منهما معنى
 أشاروا الى المدعى عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه وعند ذكر الحمل يحتاج الى ذكر
 الاشارة الى الحمل الا اذا كان ذكر وأشار الى المشهود به هذا ولولم يكن ذكر لفظ هذا عند ذكر
 المشهود به واحرج ما يكون في المحصر والسجل الاشارة في مواضع الاشارة في لفظ الشهادة والدعوى
 حتى يرتفع الاشتباه وتصح الدعوى وقد كان ذكر عقيب قوله فالتبس المدعى هنا منى الحكم فاعلمت
 المدعى عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذلك يذكر الى آخر
 السجل لفظ هذا عند ذكر المدعى عليه ولكن نساها في ترك ذكر الاشارة في هذه المواضع وانما
 بالغ ذلك في الدعوى والشهادة وقد كان فيه ايضا حكمت بثبوت ملكية المدعى عليه للمدعى
 وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق بحضرة المتخاصمين ولم يكن ذكروا بحضرة الحمل المدعى به
 هذا ولا بد من ذكر ذلك لا محالة لان في المنقول يحتاج القاضي وقت الحكم الى الاشارة كما
 يحتاج الشاهد وقت الشهادة الا اذا كان المدعى به القيمة فحينئذ لا يحتاج الى حضور ما يدعي قيمته
 كما في الرجوع في الاستحقاق فالقاضي يقتضي بالرجوع من غير احضار المستحق كذا هنا وكان
 القاضي كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن فيه كتب اني حكمت بشهادة
 هؤلاء الشهود او بدليل لاح عددي وما شبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم ان الدعوى والشهادة
 كانت بين يديه وعسى كانت الدعوى والشهادة بين يدي نائبه عوونولى الحكم بنفسه ومثل
 ذلك لا يحوز انقصا به فلا بد من بيان ما يدل على ذلك وكان قاضي بخارا كتب في آخر هذا
 السجل وصدر منه الحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بحضرة الخصم وعسى كان عند غيبة الخصم
 فلا يكون صحيحا ولو كان كتب حكمت بثبوت السجل بشرائطه لا يكفي ايضا لان القاضي
 لا يتفق على الشرائط فلا بد من البيان كملقنا في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى
 انه لا يكفي بذلك لانه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة كذاها * مختصر في اثبات
 الايصاء بثلاث المال وكان الموصي امرأة وهي بنت الاستاذ محمد البخاري السمرقندي
 المعروف باستاذ مباره قد كانت اوصت بثلاث مالها على ان يشتري بثلثة الحنطة ويعزق

على الفقراء لقضاء صلواتها الفائلة ويشترى بثمنها شاة فيضحي بها في اليوم الاول من ايام الاضحية ويشترى بثمنها الرغائف وما يتخذ منه الخبيص والكيزان والكريب على حسب ما اعتاد الناس في ايام عاشوراء وقد كانت اوصت الى اخوتها وامرتها بتنفيذ هذه الوصية فادعت على زوجها بحضور منه وكانوا كتبوا في المحضر بيان الايضاء وقالوا في آخره وفي يد زوجها المدعى عليه هذا اجل سرج كان طوله كذا وعرضه كذا قيمته دينار ونصف فواجب عليه احضار الجمل مجلس الدعوى لينتمكن من تنفيذ الوصية فيه ان كان قادرا على احضاره وان عجز عن احضاره واستهلكه فواجب عليه اداء نصف دينار وذلك ثلث قيمته لينفذ الوصية فيه وكان هذا موجبا للخلل من قبل ان المذكور هي القيمة لا غير ولم يذكر وان هذا قيمته يوم قبضه او يوم الاستهلاك ولا شك ان الجمل يكون امانة في يد الزوج ظاهرا اذالم يذكر وان قبضه بغير حق فانما يصير مضمونا عليه بالاستهلاك فيعتبر قيمته يوم الاستهلاك فلا يصح مطالبته بنصف دينار في الحال ما لم يعلم ان قيمته يوم الاستهلاك كانت دينارا ونصفا وكان ينبغي ان يذكر وان الواجب عليه احضار هذا الجمل وتسليمه الى الموصى اليها حتى تبعتها وتأخذ منه الثلث وان كان منكرا كون الجمل هذا في يده ملكا للموصية هذه حتى تتمكن المبدعية من اقامة البينة على ذلك وكان الوجه الصحيح في طلب احضار الجمل هذا حتى تتمكن من تنفيذ الوصية فيه الا بما ذكرناه وهو البيع ان كان مقرا به واقامة البينة عليه ان كان منكرا * سيجل في اثبات الوقفية وكان المكتوب فيه ادعى ان فلانا وكل فلانا واقامه مقام نفسه في طلب حقوقه من الناس وقبضها له منهم توكيلا معلقا بشرط متحقق كائن قبل هذا التوكيل وهو هذا الوقف وقال بالفارسية (اگر فلان وقف کرده است این فلان موضع را بربرادر وخواهر خویش فلان و فلانه) بشرائط كذا وسلمه الى متول كان ولاه يوم الوقف وصارت وقفية ذلك الموضع مستفيضة مشهورة وصار هذا الوقف من الاوقاف القديمة المشهورة فانت وكيل بقبض الديون التي على الناس وقد ثبتت وقفية ذلك الموضع بالشرائط المذكورة فيه وصارت من الاوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة بقبض الديون التي لفلان على الناس ولفلان الموكل على هذا المحضر دين كذا كذا فاجاب الخصم وقال (بلى فلان ترا وكيل کرده است بران وجه كد دعوی میکنی و كالنی معلوم بأن شرط كه یاد كردي و مرا بفلان چندین كه دعوی میكنی نیست و لكن مرا از وقفیت این موضع معلوم نیست و از شهرت و استفاضت او خدای و مرا بتو

بابين وجهه كد موسى مبكي دادني نيست) احضر المدعي نراذكر انهم شيوده يشهدون له على
 الوثيقة فشهد الشهود بذلك على وجهها وساقوا الشهادة على ستمها وذكروا ان فلانا وقع هذه
 الصياح المذكورة فيه على كد ابشارا كذا وحكم القاضي بشؤن الوثيقة وتحقق شرط الوكالة ولروم
 المال على المدعي عليه وكلنه اداء ذلك الى المدعي وامر بكتابة هذا السجل فكتبوا ووقع القاضي
 على صدره وكتب في آخره كما هو المعتاد ثم استمعوا عن صحة السجل كما هو فاحاب بعض مشائخنا
 بصحته واجاب المحققون بشهادة واختلوا فيما بينهم في علة الفساد بعضهم قالوا لان الشهود شهدوا
 على اصل الوقف وشرائطه بالشهرة والا ستناصه والشهادة بالشهرة على اصل الوقف جائزة
 وعلى شرائطه لا والى ثقل الشهادة على الشرائط والشهود شهدوا به كأنهما لا تقبل على اصل الوقف
 ايضا هنا اما لان الشهادة واحدة عاذا بطلت في البعض بطلت في الكل اولا ان الشهود لما لم يحل
 لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة فاذا شهدوا بها فقد اتوا بما لا يحل لهم فوجب ذلك فسقط
 والعسق يمنع قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذرا لان هذا من الاحكام والجهل بالحكم
 في دار الاسلام لا يكون عذرا وانما علم هنا انهم شهدوا بالتسامع لا بهم شهدوا ووقف قديم مضي
 عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً انهم لم يكونوا حال حيوة الواقف ولم يسمعوا منه وكذلك في كل موضع
 شهدوا بوقف قديم مضي عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً انهم لم يكونوا حال حيوة الواقف يعلم ضرورة
 انهم شهدوا بالتسامع وهذا ليس بشي عندي لان الشهود وان شهدوا بوقف قديم مضي عليه
 سنون كثيرة بهذا لا تثبت الشهادة بالشهرة والتسامع لجوار انهم جابوا قاصيا قضى بوقفية هذا
 الموضع بالشرائط المذكورة * وطريق آخر يعلم به انهم شهدوا بالتسامع ان يقول الشهود شهدا لانه
 اشتهر عندنا وهذا مقبول بخلاف ما اذا قالوا شهدنا لاننا سمعنا من الناس حيث لا تقبل في ظاهر
 الحواب كما لو قالوا شهدنا بملكية هذا العين لانه لا بارا هذا العين في يده بتصريف تصرف الملاك
 في شهادات مختصرا العصام وفي رواية تقبل وان فسروا بالسماع من الناس وتاكيد ذكر هذه الرواية
 في كتاب الاقضية وبعضهم قالوا انما فسد السجل لانهم لم يبينوا المتولي ولم يسموه ولم يذكروا نسبته
 لذكره مجهولا والتسليم الى المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف ولا اعتماد على هذه
 العلة للاعتماد على العلة الاولى وعندي ان الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على
 الوجه

الوجه الذي ذكره لا يصح وأن كان الدعوى خاليا عما ذكرها من وجد آخر لان التوكيل ببدل
الدعوى يثبت شرط حقه باثبات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما هو ملوك له
والانسان لا يصلح خصما في اثبات شرط حقه باثبات فعل على الغائب اذا كان فيه ابطال حق
الايدي ان من علق عتق عبده بطلاق فلان امرأته فانام العبد بينة ان فلانا قد طلق امرأته فالتأضي
لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته والمعنى ما ذكرناه هكذا ذكر المسئلة في طلاق الجامع الاصغر
وتدافتي بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والاول اصح * مفسر في دعوى
ثمن اشياء ارسل المدهي الى المدهي عليه لبيعها وصورة حضر فلان بن فلان العلاني وحضر
معه فلانا وادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الذي حضر ارسل الى هذا المحضر معه
بيد امين له فلان كذا عددا من الكرايس الزندنجي البخاري المسوح طول كل واحد كذا وعرضه
كذا لبيع مدين يرغب في شرائه بما يقوم اهل البصر في ذلك وان فلانا الامين اوصل هذه الكرايس
الى هذا الذي احضره وان هذا الذي احضره قبض ذلك كله من الامين وباعه من اشترى
بتقويم اهل البصر وقبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذي احضره تسليم الثمن المذكور
فيه الى هذا المدهي ان كان قائما بعينه في يده وان كان استهلكه فواجب عليه اداء مثل ذلك
الدنانير المتبوضة الى المدعي وسأل مسئلته من ذلك فستل فاجاب الذي احضره بالانكار فاحضر
المدعي شهودا فاستنتوا عن صحة هذه الدعوى قيل هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خلل من
وجهين احدهما ان المدهي ادعى على المدهي عليه تسليم ثمن الكرايس المذكورة في هذه الدعوى
وذكر في الدعوى انه باع الكرايس المذكورة فيه بكذا وقبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن
ولم يذكر انه باع الكرايس المذكورة فيه وسلمها الى المشتري ويحتمل انه هلك الكرايس
في يد البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يظل البيع
ويكون الثمن لمشتري الكرايس فانما يكون الثمن لصاحب الكرايس ان اسلم البائع الكرايس
الى المشتري فما لم يذكر التسليم لا يكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة والوجه الثاني انه
قال فواجب على هذا الذي احضره معه تسليم الثمن الى هذا المدهي وهذا النوع من المطالبة
غير مستقيم في مثل هذه الدعوى لوجهين احدهما انه ذكر نظمة الوجوب وعلى تقدير صحة البيع
ووجود التسليم الى المشتري فالثمن يكون امانة عند المدهي عليه لكونه وكيل في البيع وفي الامانات

لا يجب على الآمين تسليمها إلى صاحبها إنما يجب عليه التخلية لا غير فطالبته بالتسليم لا تكون مستقيمة والثاني أن الثمن لو كان قائما في يد الآمين كان متعيناً فيما يتعين من المتقول إنما يستقيم المطالبة بالأحضار مجلس الحكم ليتكهن المدعي من الدعوى وأمانة البيعة تحضرة ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم بعض مشاغلنا راجع قالوا الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح قبلنا توضيح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كان الثمن أمانة في يد الوكيل ولا يجب على الآمين تسليم الأمانة قلنا الآمين لا يجب عليه تسليم الأمانة بحقيقة أما يجب عليه التسليم بهجزة وهو التخلية فمحمل دعوى التسليم على دعوى التخلية تصحيحاً لقوله أن الثمن في يد الوكيل لو كان قائماً كان متعيناً فيجب الأحضار للإشارة أما لا يجب التسليم قلنا لا يحضر لا يفيد هنا لأن الأحضار للإشارة لا يمكن للشهود الإتيان إلى الدارهم التي هي أمانة وقد مر حسن هذا أيضاً تقدم * مختصر فيه دعوى ملكية حمار ضروري ادعى فلان لمولى فلان ملكية حمار فحضر مجلس الحكم وقال هذا الحمار الذي في يد هذا المدعى عليه اشتريته من فلان وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق فوجب عليه تسليمه الذي فاستقيم من صحة هذه الدعوى فقبل الها فاسدة من وجهين أحدهما أنه ذكر الشراء من فلان ولم يذكر أنه الثمن وقد كتبنا في هذا الكتاب أن المشتري إذا وجد المشتري في يد غيره ولم يكن نقد الثمن للباية لا يكون له ولاء الاسترداد والامتناع من بدو اليد واكدنا ذلك يستثله المستقضى الثاني أن في دعوى الملك بسبب الشراء لا بد للمدعي أن يقول باع فلان مني وهو ملكه أو يذكر التسليم أو يقول ملكي اشتريته من فلان ولم يوجد شيء من ذلك والحاصل أن ذكر الملك من أحد الجانبين كافٍ لصحة الدعوى بطريق الشراء * مختصر فيه دعوى الرجل بقاء صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالحلف وكان صورة الدعوى كأن فلان بن فلان على ختني كذا دينار بسبب كذا فقتضى من ذلك كذا وبقي عليه كذا وكان في يد صاحب الدين عنك أقرار ختني بهذا فظهر المقر بذلك ومزقه ثم أخذته الغريم يوماً وطالب بالباقي من المال فأنكر فاستحلفه بالطلاق فحلف بثلاث تطلقات أنه ليس عليه شيء فهدده وحبس فآثر ببيعة المال الذي كان عليه فاعطاه خطاً بذلك وهكذا أقر المدعى عليه بالحلف وببذل الخد والقرار ببيعة ماله الذي كان له عليه فآخبر بذلك أمراً له وصهره ورفعوا الأمر إلى القاضي فادعى صهره بوكالة ابنته ببيعة مهرها بوقوع الطلاق بسبب الحلف المذكور فيه فأنكره حاكم المذكرة وفي

الحلف والافتراء بعد ذلك فأتى المدعي بالشهود فشهدوا بهذا اللفظان الزوج افتراني حلفت
بثابتات تطليقات انه ليس لفلان علي كذا وهو ما كان يدعي علي من بقية الدين ثم بذلت له
الخط بكذا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقبل ان هذه الشهادة
غير موافقة لهذه الدعوى لان في الدعوى ذكر انه اقر له بعد الحلف ببقية المال الذي كان له عليه
وبذل له الخط بذلك وفي الشهادة شهد الشهود انه اقر انه بذل الخط بعد الحلف كذا ولم يشهدوا
انه بذل الخط بالمال الذي كان له عليه وعسى بذل له خط الصلح وذلك لا يكون افتراء اصلا
وان كان بذل خط الافتراء وشهد اقر بمال آخر لا بذلك المال فلا يوجب هذا حنثا في يمينه فكانت
هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولانه مكره في هذا الاقرار والافتراء مكره لا يوجب
به المال فلا يقع الحنث فهذا خلل ظاهر في هذا المقام * مختصر في دعوى الاستيجار الطاحونة وكان
في ذكر الحدود الحد الاول مغترف ماء النهر والحد الثاني مصب ماء النهر من الوادي * ورد
المختصر بعلته ان هذا حد النهر لا حد الطاحونة والدعوى وقع في الطاحونة وحدها ولو وقع الدعوى
في الطاحونة والنهر فما ذكر وايصلح حد النهر والله تعالى اعلم * مختصر في دعوى اجارة محدود
باجرة معلومة فرد المختصر بعلته ان الاجرة ذكرت مطلقة ولعل انها من المكيلات وبيان مكان
الايفاء اذا كانت الاجرة مكبلا او موز وناشرط ولم يذكر ذلك * مختصر في الاجارة المضافة الى زمان
بعينه وقد كتب الصك قبل مجيء ذلك الزمان وكتب فيه انهما تقابضا قبضا صحيحا قيل قوله
تقابضا قبضا صحيحا لا يكاد يصح لان العقد لا يقع قبل مجيء ذلك الزمان والتقابض قبله لا يكون
صحيحا * مختصر في استحقاق جارية اسمها (دلبر) فحين اراد المشتري ان يثبت الاستحقاق عند
التقاضي ليرجع على البائع ذكر اسم الجارية (بنفسه) فقال البائع ما بعته منك جارية اسمها (بنفسه)
وانما بعته جارية اسمها (دلبر) فقد قيل القاضي لا يلتفت الى دعوى المشتري ولا يمكنه من
الرجوع على بائعه لان البائع ينكر بيع الجارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقد قيل القاضي
يسمع دعواه اذا قال ارجع عليك بئمن الجارية التي اشتريتها منك لانه يجوز ان يكون لها اسمان
(بنفسه) و(دلبر) ولو كان قال ارجع عليك بئمن الجارية التي اشتريتها منك واستحقت علي يسمع
دعواه واذا قام عليه البينة قبلت بينته وقضي له بالتمن * مختصر في اثبات الاستحقاق والرجوع
بالتمن وصورة ذلك جرى الحكم من القاضي فلان علي فلان باستحقاق حمار كان اشتراه

سبب فامت * ورد المحصر بعلته انه لم يذكر في المحصر ان الاستحقاق كان بطلاق الملك او بالملك
 بسبب وكذلك لم يذكر منه ان البينة فامت على امرار المستحق عليه او على نسي الدعوى
 والحكم يختلف * مختصر في دعوى نسي عن مسأله وكان المذكور في آخر الدعوى مواجب على
 هذا المدعى عليه تسليم النسي المذكور الى هذا المدعي * ورد المحصر بعلته انه لم يذكر في مختصر
 الدعوى تسليم المسع ولا بد من ذكره ليصح دعوى المطالبة بتسليم النسي فانه لو هلك المسع قبل
 التسليم ينتص السع ولا يبقى النسي واحدا على المشتري والثاني ان المذكور في آخر الدعوى
 فواجب على هذا المدعى عليه تسليم النسي المذكور الى هذا المدعي والنسي على تقدير صحة
 البيع امانة عند المدعى عليه وفي الامايات والودائع الواجب هو التخلية دون التسليم وكل ذلك
 صدي فاسد عانة السيد اما الاول فلا حكم الشرع في بيع العين بالدرهم ان المشتري هو الذي
 يطالب بتسليم النسي اولا واما الثاني فلا النسي واجب في دمة المشتري والواجب في الدمة
 لا يكون اياه وكيف يستقيم هذا القول وانه لو هلك جميع مال المشتري لا يستطع عند النسي *
ورد مختصره دعوى دأير بسا بورية حيدة حمراء نسي دهن متدار معلوم اشتراه المدعى عليه من
 المدعي وقص الدهن وشهد الشهود بذلك وذكر واقص الدهن في الدعوى والشهادة جميعا *
ورد المحصر بعلته ان المدعي في دعواه والشهود في شهادتهم لم يدكروا ان هذا الدهن من الدهن هل
 كان في ماله يوم البيع وعلى تقدير انه لا يكون لا يجوز السع ولا يجب النسي على المشتري وهذا
 ليس بحل في الحقيقة لان هذا دعوى الدين في الحقيقة لان الدهن متوحيص الا يرى انهم
 لو لم يدكروا متدار الدهن نصح الدعوى وان لم يدكروا مصه فاما يصح الدعوى لانه في الحقيقة
 دعوى الدين * ورد مختصر صورته ادعى فلان على فلان انك اشتريت مني كذا كذا حطه
 فحسب ديارا وحاء المدعي شاهدين شهدا احدهما بالبيع بحمسة وعشرين وشهد الآخر بالبيع
 بسعة وعشرين ميل الشهادة ليست صحيحة لاختلاف الشاهدين فيها وقبل لو صح الدعوى
 كانت الشهادة على العشرين متبولة لانهما اتفعا على العشرين لظنا ومعنى الاول اصح لان كل واحد
 منهما شهد بعقد غير العقد الذي شهد به الآخر صاحبه فان العقد بحمسة وعشرين غير العقد بعشرين
 الا يرى انه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتناهين يتحالفان * ورد مختصر ادعى فلان
 على فلان

على فلان كذا كذا اقتضة حنطة وقال في دعواه (واين مدعى عليما زمين مستأجر من ابن مبلغ گندم
برده است بناحق) فان كان قائما بعينها فعليه ان يرد هاعلي وان كان هالكا فعليه ان يرد مثلها *
ورد المحضر بعله انه لم يذكر في الدعوى (اين مبلغ گندم برده است از مزرعة من يا از مزرعة مزارع
من) ولا بد من ذكر ذلك ليصح منه دعوى المطالبة بالتسليم ان يجوز ان يكون الزرع في ارض غيره
فيكون الزرع لذلك الغير لا لهذا المدعى واذا ذكر انه مزروع مزارعة هل يشترط ذكر اسم المزارع
ونسبه فيه اختلاف المشائخ رح * وفي فتاوى النسفي عرض محضر فيه دعوى اربعة آلاف دينار
والمكتوب في لفظ الشهادة اربعة دنالير قال الشيخ الامام السعدي ربح المخالفة بين الدعوى والشهادة
ظاهرة قليل نسي (هزار) فقال اذا نسي فقد فسد المكتوب وقيل يجب ان تقبل الشهادة على اربعة
دنالير وقد مرجس هذا * ورد محضر فيه دعوى اعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر
قيمتها جملة ولم يبين قيمة كل عين قال شيخ الاسلام اختلاف المشائخ رح فيه منهم من اكتفى بالاجمال
ومنهم من شرط التفصيل وهذه المسئلة في الحاصل على وجهين اما ان كانت الاعيان قائمة او
مستهلكة فان كانت قائمة فلا بد من الاضمار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة الى بيان القيمة
وقد مرجس هذا وان كانت مستهلكة ينبغي ان يبين قيمة كل عين لانه ربما يفر باستهلاك
بعض هذه الاعيان وينكر البعض فلا بد من ان يعرف القاضي انه باي قدر يقضي مع هذا اذا
لم يبين لا يوجب ذلك خلافا في الدعوى لانه ادعى ديناً وبين قدره * ورد محضر في دعوى
الثاقفة والمكتوب في المحضر الجمل وانه يوجب الفساد لمكان التجهيل في الوصف ولذلك لو وقع
الدعوى في ثاقفة وجمل وكتب في المحضر ناقتين او جملين يرد المحضر لما قلنا وهذا الجواب
مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين يحتاج الى الاشارة وعند الاشارة لا حاجة
الى ذكر شيء من الاوصاف * ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان انه قطع من اشجار
كرمة كذا كذا وقرأ من الحطب قيمتها كذا وغصب من كرمه كذا كذا وقرأ من الاغاب * فرد المحضر
بعلة انه ليس فيه بيان نوع الغنم والحطب قليل هذا الجواب مستقيم في الغنم لانه مثلي
غير مستقيم في الحطب لان الحطب من ذوات القيم فبين مقدار قيمة الحطب ويكتفى به وقيل
الاول اصح لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لان قيمة الجوز والقرصاد اكثر من قيمة
الخلاف وكذلك قيمة اليابس اكثر من قيمة الرطب فلا بد من ان يبين نوع الحطب مع مقدار

النبعة حتى يعام مل هو صادق في تعيين هذا التدر من القيمة * ورد محضر فيه دعوى امرأة على
 زوجها وصورة انه اخذ من مالها كذا كذا بغير حق قبضا يوجب عليه الرد عليها واقرن لان انه
 قبض ذلك المال المذكور منها اقرارا صحيحا وهو طاع غير مكره ولم يكن ضد ذكر الاقرار انه قبض
 ذلك بغير حق ولا ذكر انه قبض قبضا يوجب عليه الرد عليها قال الشيخ الامام السعدي رحمه مدار
 الامر على هذا الاقرار وليس فيه انه بغير حق ويحتمل ان يكون بحق وليس فيه اضافة اقراره الى
 ما سبق ذكره انه اقر بذلك او نحوه حتى ينصرف ذلك الى الاول بل هو اقرار مستأنف مطابق
 وذلك لا يوجب الحسم لا محالة فلا تصح الدعوى قيل وينبغي ان تصح الدعوى وهو الاشبه
 لان القبض المطلق مسبب انصاف الرد والعين جديعا فصار وجوب الرد كالمخصوص عليه في اقراره
 بالقبض المطابق الا يرد الى ما ذكر في الاصل وفي الجامع الصغير ان من قال لغيره قصعتني هذا
 الثوب وقال فلان اخذته منك ودفعان القول قول المقر له والمقرضامن مع ان المقرض انك نص
 على الاخذ وقيمة فنها والى * عرض محضر على شيخ الاسلام علي السعدي رحمه وصورة ذلك
 ان علي رجل اعيانا من الاموال على رجل ومنها ثوب قد كانوا بينوا جنسه ونوعه وصفته وقيمته
 وشرا بيل يساويه وجنسه وقيمته قال انه ليس بصحيح لان لم يذكر (مردانه) او (زنانه) او خرد وكران
 والمستألف على وجهين ان كانت هذه الاشياء قائمة لا بد من احضارها مجلس الدعوى للاشارة اليها وعند
 ذلك لاحاجة الى بيان هذه الاشياء وان كانت مستهلكة لا بد من ذكر هذه الاشياء مع ذكر القيمة *
 ورد محضر فيه دعوى الحساس المنكسر وكان الغاصب في بلدة مرو والد دعوى ببخار فاعلم بان
 المغصوب على نوعين نوع هو من ذوات الامثال ونوع هو ليس من ذوات الامثال وكل نوع
 على نوعين ايضا نوع له حمل وموئته ونوع لا حمل له ولا موئته فان لم يكن المغصوب من ذوات
 الامثال نحو الدابة والخدام وما اشبه ذلك فلقبي المغصوب منه الغاصب في بلدة اخرى
 والمغصوب قائم في بلد الغاصب فان كانت القيمة في هذه البلدة مثل القيمة في بلد الغاصب واكثر
 فالمغصوب منه يأخذ عين ماله وليس له ان يطالب الغاصب بالقيمة لانه وصل اليه عين خقه
 من غير ضرر يلحقه وان كان السعر في هذه البلدة اقل من القيمة في مكان الغاصب فالمغصوب منه
 بالخيار ان شاء اخذ المغصوب ولا شيء له وان شاء اخذ القيمة في مكان الغاصب وان شاء انتظره
 حتى يدع الغاصب بالمغصوب الى بلدة الغاصب فيأخذ منه وهذا لانه اذا اخذ العين فقد

وصل اليه عين ملكه مع ضرر يلحقه من الغاصب لان قيمة الاشياء متفاوتة بتفاوت الامكنة وهذا التناوت انما حصل بمعنى من جهة الغاصب وهو نقله الى هذا المكان فكان له ان يلتزم الضرر باخذ العين وله ان لا يلتزم الضرر باخذ القيمة يوم الخصومة في مكان الغصب او ينتظر بخلاف ما اذا التيه في بلدة الغصب وقد انتقص السعر حيث لا يكون له الخيار لان النقصان ما حصل بفعل مضاف الى الغصب وانما هو بمعنى راجع الى رغبات الناس فلا يضمن اما اذا نقله الى موضع آخر فهذا النقصان حصل مسند الى فعل الغاصب وهو النقل فامكن ايجاب الضمان عليه وان كان المغمصوب قد هلك في يد الغاصب فلتقيه المغمصوب منه في بلد آخر فان كانت قيمته في بلدة الغصب اكثر بطالبه بقيمتها في بلدة الغصب بيوم الخصومة ان شاء وان كانت قيمته في بلدة الخصومة اكثر الغاصب يعطيه قيمته في بلدة الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب وان كان المغمصوب من ذرات الامثال وله حمل وهوثة كالكرم من الحنطة والشعير وكالنحاس المنكسر وما اشبه ذلك فان كان المغمصوب قائدا في يد الغاصب فلتقيه المغمصوب منه في بلدة اخرى فان كان السعري هذه البلدة مثل السعري في بلدة الغصب او اكثر اخذ المغمصوب منه عين المغمصوب ولا شيء له سواه وان كان السعري هذه البلدة اقل فالمغمصوب منه بالخيار ان شاء اخذ عين المغمصوب وان شاء اخذ قيمته في مكان الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كان المغمصوب قد هلك في يد الغاصب فان كان السعري بلدة الغصب مثل السعري في بلدة الخصومة والغاصب يبرئ برد المثل والمغمصوب منه ايضا يطالبه برد المثل لانه لا ضرر على واحد منهما وان كان السعري بلدة الغصب اكثر فالمغمصوب منه الخيار ان شاء طالبه برد المثل وان شاء اخذ قيمته في بلدة الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كانت قيمته في مكان الخصومة اكثر فللغاصب الخيار ان شاء اعطاه مثله وان شاء اعطاه قيمته في مكان الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب فلو الزمنا الغاصب تسليم المثل على التعيين يستصريح الغاصب فانه يلزمه زيادة قيمة لا يستحق المغمصوب منه فخيرناه بين اعطاء المثل في الحال وبين اعطاء القيمة في مكان الغصب الا ان يرضى المغمصوب منه بالتخير فله ذلك وله ان لا يأخذ القيمة في مكان الغصب في الحال اذا عرفت جواب هذه النصول خرج جواب المحضر وان كان قيمة النحاس ببخارا مثل قيمة النحاس بمر وفحق المغمصوب منه في ذلك النحاس فان ادعى المثل ضحى دعواه وما لا تلا وان كانت قيمة النحاس بمر واكثر من قيمته ببخارا فللمغمصوب منه الخيار ان شاء طالبه بالمثل في الحال وان شاء طالبه بقيمته

بدرو بدم الخصومة متى ذلك شاء وعينه وادعاء يصح دعواه وان كانت قبضته معاراً اكثر من قبضته
 بدرو يطالب الغاصب بايهما شاء الغاصب ويقول له القاضي ادايتيما شئت امانتيمة بدرو واما
 مثله في الحال * ورد محض صورته حضر فلان واحضر منه فلان بن فلان ولم يذكر اسم الجدة
 فاجيب بالسمة لانه حاضرو في المخاض الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر الاسم فالجواب ان لا يحتاج
 الى ذكر الجدة واما في الغائب فلان من ذكر الجدة في قول ابي حنيفة ومحمد رحم هو الصحيح *
 ورد محض صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بتيمة مهرها الذي كان لها والله قد اقر لها بذلك
 طاعة ومات قبل ان يوفينا ذلك وخلف من التركة في ايديهم ما فيه وفاء بالدين وزيادة وفيه
 جواب الامام نجم الدين النسفي رحم الله ساد بعلته انما لم تبين اعيان التركة في ايديهم ولا بدم من بيان
 ذلك وتعرفنا بما ينشأ به المجرمة نحو ذكر الحرة في المحدثات واشباه ذلك وهذا فصل اختلف
 فيه المتأخر رحم بعضهم شرطوا بيان اعيان التركة شيئاً فشيئاً والحاكم احدث السمرقندي في شروطه
 ذكر في سجل اثبات الدين ان اجمل كان كافياً وان بين وفسر كان احوط والفتية ابو الليث رحم
 لم يشترط بيان اعيان التركة واكتفى بذكر الوفاء بالدين والخصاف ذكر في ادب القاضي
 في باب اليمين على العلم مثل ما ذكر الفتية ابو الليث رحم والمختار للفتوى هذا انه لا يشترط بيان
 اعيان التركة لاثبات الدين والنقضاء به ولكن انما يأمر بالقاضي الزاير نقضاء دين الميت
 اذ اثبت وصول التركة اليهم وعند انكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن للمدعي ان ياتى بالاعديان
 اعيان التركة في ايديهم بما يحصل به الاعلام وهكذا حكمي فتوى شمس الاسلام الاوزجندي رحم *
 ورد محض صورته فيه اقرار بمال حرة الامام النسفي رحم بعلته انه لم يذكر فيه انه اقر بطوع قال ولان
 من ذكره وقبل انه من بان الاحتياط وليس ما يرازم لان الاكراه فيما بين الناس ليس بظاهر وانما
 يكون بطريق الدرة وما كان نادراً لا يلتفت اليه في الاحكام الشريعة * محض فيه دعوى
 رجلين صداق جارية مشتركة بينهما وصورته ان المسماة فلانة التركة مشتركة بينهما وان لهذه
 التركة على هذا الرجل من صداقها كذا وكذا اقره وجاء الشهود وشهدوا على اقرار المدعي عليه
 بالصداق المذكور للتركة المسماة * فرد المحض بعلته انه ليس فيه ذكر المزوج وهذا لانه يحتمل ان الجارية
 صارت لهما من جهة غيرهما اما بالازث او باليعة او بالبيع او بالصدقة او بالوصية او ما شبه ذلك
 ويحتمل

ويحتمل ان التزويج كان من جهة ذلك الغير فان كان التزويج من جهة البائع او من الوالد او من المصدق كان الصداق له لانهذين المدعين فلا تصح دعواهما وذلك وان كان التزويج من مورثهما فالصداق يجب للمورث أو لاثم يجب للوارث فلا بد من بيان حق الميراث ولانهم قالوا لها على هذا المدعى عليه من الصداق كذا والصداق يجب لما لكها لالهيا ولان الشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه لها بالصداق على نفسه اما ما شهدوا بكونها مملوكة لهذين المدعين ومالم يثبت بالحجة كونها مملوكة للمدعين لا يثبت حق المطالبة بتسليم الصداق اليهما * ورد محض فيه دعوى صبي فرد بعلته ان دعوى الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم في الصبي المحجور اما الصبي المأذون فدعواه صحيحة ان كان مدعيها وان كان مدعى عليه فجوابه ايضا صحيح * محض فيه دعوى رجل على رجل ان هذا الرجل وكفه خطباء واصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه سنة من ثنائة اليمنى من الاصل ووجب لهذا المدعى عليه خمسمائة درهم وطالبه بالجواب * فرد المحض بعلته ان الضرب اذا كان خطأ فموجب له على العاقلة لا على الضارب وحده وان اختلفوا ان الضارب هل هو من جملة العاقلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين احدهما ان الوجوب على الضارب ابتداء والعاقلة يعملون عنه او الوجوب على العاقلة ابتداء والثاني الضارب هل هو من جملة العاقلة فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب * ورد محض فيه دعوى الضمان رد بعلته ان المدعي قال في دعواه وان هذا الرجل ضمن المال المذكور فيه ولم يقل ضمن لي ولا بد من ذكر ذلك لتصح المطالبة المدعي اياه بحكم الضمان وعندى ان هذا ليس بخلل * ورد محض فيه دعوى دفع الدفع صورته رجل مات وترك ابنا وصنوف من الاموال فادعت امرأة على بن الميت ان اباه هذا الميت قد كان تزوجها على صداق كذا ومات قبل اداء شيء منه اليها وخلف من التركة في يده هذا الابن كذا وكذا وانها يفي بهذا المقدار من الصداق وزيادة فانكر الابن ان يكون لها على ابيه صداق فاقامت البينة على ذلك فادعى الابن عليها في دفع دعواها انك ابرأت ابني عن هذه الدعوى بعد موته واتام البينة على ذلك فادعت المرأة على الابن في دفع دعواه الدفع انك مبطل في دعوى الابرء لما انك طلبت مني الصلح بعد موت ابيك على كذا وكذا فقبل لاشك ان دفع الابن دعواها صحيحة مع ما سبق منه من انكار الصداق على الاب لان التوفيق ممكن لانه يمكنه ان يقول لم يكن لها على الاب

الصداق ولكن لما دعت لشعنا إليها حتى تبرئه فابراً أنه فادفع الدفع ينظر ان ادعت انه طلب
 مى الصلح من دعوى لا يصلح هذا فعلا ان الصلح من دعوى الشي لا يكون اقراراً بذلك
 الشي للمدعي وكذلك طلب الصلح من الدعوى لا يكون اقراراً فكذا هنا طلب الصلح من
 الابن من دعوى المهر لا يكون اقراراً ببهرها وان ادعت انه طلب الصلح من مهري فالمسئلة
 يجب ان يكون على الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رح وهذا لان طلب الصلح عن الشي
 اقرار بذلك الشي للمدعي فتثبت بية المرأة اقرار الابن بصداقها على ابيه وقد ثبتت بية الابن
 ابراءاً لأمه الميت من الصداق ولم يعرف بينهما تاريخ فيجعل كأنهما وقبامعا الا براء والطلب للصلح
 فيصير الابن راد الا براء بطلب الصلح عن الصداق ورب الدين اذا ابرأ الميت عن الدين فرد الوارث
 ابراء هل يرتد الا براء براءة على قول ابي يوسف رح يرتد وعلى قول محمد رح لا يرتد فيصح الدفع *
 سجل يرتد من خوارزم في اثبات الحرية ولم يذكر وافية لعتبة الشهادة واما ذكرنا انهم
 شهدوا على موافقة الدعوى فظن بعض مشائخنا ح انه خلل وقد ذكرنا في اول المتنازع ان ترك لعتبة
 الشهادة خلل في محضر الدعوى وليس بخلل في السجل وذكرناه وقضيت لفلان على فلان بكذا
 ولم يذكر فيه محضرتنا فظن بعض مشائخنا ح انه خلل وليس بخلل ويحتمل ذلك انه كان محضرتنا
 حملاً لقضائه على الصحة وقد غلطوا في الاسم فعملوا اسم الوكيل للموكل واسم الموكل للوكيل فظن
 بعض مشائخنا ح انه خلل وقال بعضهم ليس بخلل لان الوكيل والموكل متخاصمان وقد وجدت
 الاشارة للاجاجة الى الاسم * عرس سجل كتب في آخره ثبت عندي ولم يكتب حكمت فرد السجل
 بهذا العلة والله سؤوفقول القاضي ثبت عندي بمنزلة قوله حكمت * عرس سجل في دعوى
 الوثنية صورته حضر واحضر مع نفسه فلان وهذا الحاضر مأذون من جهة القاضي فلان في دعوى
 وقتية الضيعة التي حدودها كذا انصبه القاضي فلان لثبوت الوقتية على فلان اولادها واولاد اولادها
 وقتها فلان على ابنته فلانة ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها وبعد انقراضهم على مسجد جامع
 كذا اذا دعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا المحضر ثبت يده على هذه الضيعة المحدودة
 الموقوفة على فلانة ثم على اولادها بغير حق فواجب عليه قصريده وتسليمها الي لا قبضها بالاذن
 الحكمي فقبل هذا السجل وقع فاسداً لان المدعي لم يذكر في دعواه انه يدعى الوقتية بصرف
 الغلة الى فلانة واولادها واولاد اولادها ولا يصرف الغلة الى مصالح الجامع ولا بد من بيان ذلك

لان على تقدير بقاء فلانة او واحد من اولادها واولاد اولادها لا تصرف الغلة الى مصالح الجامع وعلى تقدير انقراضهم فالمدعي ليس بنخضم لان القاضي انما نصبه ليدعي وتقية هذه الضبعة لهؤلاء لا للجامع وقيل السجل صحيح وهذا الخل ليس بشيء لان الوقف واحد الا ان المصارف مختلفة والبعض مقدم على البعض فالاذن من القاضي بدعوى وتقية هذه الضبعة لاجل البعض يكون اننا بدعوى وتقيتها لاجل الكل فصار ما ادونا بدعوى الوقية لاجل الكل فلا حاجة الى تعيين المصارف في الدعوى ويكفيه دعوى اصل الوقية ثم اذا ثبت اصلا فان بقي الخدم هؤلاء تصرف الغلة اليه ولا تصرف الى مصالح الجامع * عرض سجل في دعوى حرية الاصل وكان في الدعوى انه حر الاصل وانه علي فراش الحرية وام المدعي هذا معتق فشهد الشهود انه حر الاصل ولد علي فراش الحرية ولم يشهدوا انه علي خرا الاصل او شهدوا انه حر الاصل ولم يزيدوا علي هذا فافتى كثير من مشائخنا بحجته فان محمدا رح ذكر في كتاب الولاء اننا شهد الشهود ان هذا حر الاصل اكتفي به ومن المشائخ رح من زعم فساد السجل لان العلوق بالواد ان كان بعد حلق الام كان الولد حرا وان كان قبل ذلك لا يكون الولد حرا فاذا لم يبينوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يتضح بحرية الولد وبصحة السجل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب كذا في المحيط *

كتاب الشروط

وفيه فصول * الفصل الاول في الحلي والشيء والحلي يطلق في الادميين والسيات في سائر الحيوانات كذا في المحيط * ويقال ان الانسان مادام في الرحم جنين فاذا ولد فهو وليد ثم مادام برضع فهو رضيع فاذا تمت له سبع ليال فهو صديغ (بالغين المعجمة) ثم اذا نطع منه اللبن فهو طيع ثم اذا دب ونما فهو دراج فاذا بلغ طوله خمسة اشبار فهو غباسي فاذا استطت رواضعه فهو مشغور فاذا نبت اسنانه بعد السقوط فهو متغير بالتاء والتاء فاذا تجاوز عشرين فهو مترعر وناشي واذا كان يقرب الحلم فهو يافع ومراهق فاذا احتلم واجتمع قوته فهو جزور واسمه في جميع هذه الاحوال غلام فاذا اخضر شاربه واخذ حذاره يمثل قد بقل فهو وجيه واذا صار ناضجا فهو قتي

وشارح فاداً اُحتمعت لحيته وبلغ عاية شانه فهو مجتمع ثم ماداً م بين الثلث والاربعين فهو شارب
ثم كهل العين ان يستوي السن ثم اشمط ثم مجلس حين استوفى ناصه سواده ثم يحال سطح الماء
والجيم وهو الشح الصخم ويحلى من احتساعه واكتناهه يوحط الشب اي طعن فيه الشيب ونسب
المثاليك الى احاسها نركي وسدي وهدي ثم يحلى بياقلابه وفي حليه الرأس يتول رأس
ورواسي اذا كان عظيم الرأس ومصنع^(٣) الذي صعد صدعا وحرجت حدته يكون رأسه
كرأس الخوارزمية وأرع الذي انحسر الشعر عن اعلى حبيبه والحبيان ناحيتا الحبه واصلع
الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه واعم الذي يأخذ الشعر جميع وجهه وامع الذي ذهب
فيه معظم شعر رأسه ورحب الحبه واسعا ونقال بحته عصون وهي جمع عص من سطح الصاد
وسكوها وهي مكان الجلد وهي بالبارسية (مازك) ونقال من حاحيه انشاء اذا كان فيه ثلثات
والطح اذا كان من حاحيه اسنار وارج صده ومقوس الحاحس اذا كانا نشهان القوس واعين
واسع العين كبيرهما واحاط العينين اذا شحنت مياة وعائر العين صده ونأتى الوحشين
شاحصهما والوحنة (رحساره) واسبل الحدس مسطهما ومحدردا كان به حدري واكمل العينين
اذا كانا كائما كحلنا وامره صده واحور سواده اسود وبياصه ابص واشهل الذي يشوب سواد
حبيبه حمره واشكل الذي يشوب ناص عيبه حمره واحول معروف وانقل الذي يطر الى
عرض اسنه واعيش الذي احمرت اثار حبيبه وسطت اهدانه واهدب الذي يكثر اهداب
حنيه واررق العين احصرهما واشتر الذي اتلب حفه ومكوك العين الذي في عيبه
كوكب اي نطه نساء واعص الذي في عيبه عص وهو اسال من الوسج في الماق وارمص
الذي في عيبه رمص وهو ما حدمه والا قام من احدودب طهراته والاشم من ارتع قصه اسنه
مع طول الاني والارلوي بصر الاني والاطش من اسطح اصل اسنه التي وسط اسنه واحس
من انطحت ارسنه واخذع مطوع طرف الاني واوه واسع العم بادي الاسان واهدل من
استرحى شته السلي والعس من في شته سدرة وافصح مشقوق السعة السفلى واعلم صده واعصم
ماثل النمل الى احد شيه ومنع اسانه نفتح النون مطوقه اسانه الى داخل واروق طويل

(٣) والمصنع ككرم ويشدد الذي اطمان حصار رأسه وبأ حبيه *

الانسان رَأْسُهُ ضِدَّةٌ وَأَصْرُ الَّذِي إِذَا تَكَلَّمَ لَزِقَ حَنَكُهُ الْإَعْلَى بِالسُّفْلِ وَالتَّاجُ وَمِنْهُمُ الَّذِي
 بَيْنَ اسْنَانِهِ فَرْجٌ وَأَدْرَدُ الَّذِي ذَهَبَ اسْنَانُهُ وَأَحْمَرُ الَّذِي سَقَمَ دُمُ اسْنَانِهِ وَأَقْصَمُ الَّذِي انْكَسَرَ
 اسْنَانُهُ وَأَعْلَى الَّذِي نَبَتَ فَوْقَ سِنِهِ أُخْرَى وَمَشْطَبُ الْوَجْهِ إِذَا كَانَ أَمْرُ السِّيفِ فِي وَجْهِهِ
 وَأَخِيلُ الَّذِي فِي وَجْهِهِ خَالٌ وَاشْمٌ إِذَا كَانَ فِي جَسَدِهِ شَامَةٌ وَهِيَ الْخَالُ ابْغَاؤُ النَّشِ إِذَا كَانَ
 فِي وَجْهِهِ نَمَشٌ وَهُوَ بِالْفَارْسِيَّةِ (كَنْجِدَةٌ) أَصْهَبُ اللَّحْيَةِ إِذَا كَانَ فِيهَا حُمْرَةٌ وَالْأَنْطِخُ الْكُوسُجُ وَكَثْرَةُ
 اللَّحْيَةِ ضِدَّةٌ وَأَذَانِي عَظِيمٌ الْإِذْنَيْنِ وَأَصَمٌّ صَغِيرُهُمَا وَأَنَافِي عَظِيمُ الْأَنْفِ وَاشْتَدَّ وَشَاهِي عَظِيمُ الْإِبْهَةِ
 وَأَشْدَقُ وَاسِعُ الشَّدَقَيْنِ وَأَصْرَمُ مُتَطَوِّعُ طَرَفِ الْأَذْنِ وَأَجِيدُ طَوِيلُ الْعُنُقِ مَعَ اسْتَوَاءِ وَأَوْفَسُ ضِدَّةٌ
 وَأَصْعَرُ مَائِلُ الْعُنُقِ إِلَى أَحَدِ الشَّقَيْنِ وَمَدِيدُ النَّامَةِ طَوِيلُهَا وَقَصِيرُ النَّامَةِ ضِدَّةٌ مَرْبُوعُ الْخَلْقِ
 إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا * نَوْعٌ آخَرُ فِي شِيَاتِ الْخَيْلِ اسْمُ الْحَيْلِ يَنْتِظِمُ الْأَنْوَاعُ وَالْفَرَسُ اسْمُ الْعَرَبِيِّ مِنْهَا وَالْبَرْذَوْنُ
 اسْمُ الْعَجَمِيِّ مِنْهَا وَالْمُجَبِّنُ مَا يَكُونُ الْحَبْلُ عَرَبِيًّا وَالْأَمُّ مِنَ الْبَرَاذِينِ وَالْمُقَرَّبُ عَلَى عَكْسِ
 هَذَا وَفَرَسٌ أَمْرٌ إِذَا كَانَ يَشْبَهُ لَوْنُهُ لَوْنُ الْقَمَرِ وَأَدْغَمُ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ دِزْجٌ وَبِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةُ
 الَّذِي فِي صَدْرِهِ بَيَاضٌ فَرَسٌ وَرَدٌ إِذَا كَانَ بِلَوْنِ الْوَرْدِ وَوَرْدَاغِبَسُ الَّذِي يَلْعُوهُ صَفْرَةٌ
 وَقَلِيلُ خَضْرَاءُ وَمَفْلَسُ الَّذِي يَكُونُ فِي جِلْدِهِ لَمَعٌ كَالْفَلُوسِ وَالْمَدْنَرُ الَّذِي بِهِ نَكَتٌ سَوْدٌ وَبَيَضٌ
 كَالدَّنَانِيرِ وَأَدْبَسُ الَّذِي يَكُونُ لَوْنُهُ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَلَى لَوْنِ الدَّهْنِ
 وَأَوْرَقُ الَّذِي لَوْنُهُ عَلَى لَوْنِ الرَّمَادِ وَارْتَمَ أَيْضُ الْجَحْفَلَةِ الْعَالِيَاءُ وَالْمُظْ أَيْضُ السُّفْلَى وَأَقْرَحُ خَفِي
 الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ بَيَاضَ وَجْهِهِ دَرَاهِمًا فَذَا بَلَغَ الدَّرَاهِمَ فَهُوَ أَقْرَحُ وَأَغْرَمُ بَرَقَ الَّذِي أَيْضُ جَمِيعِ وَجْهِهِ
 مِنَ الْبَرَقِ فَذَا طَالَ الْبَيَاضُ قِيلَ أَغْرَسَائِلُ وَبَرْدَوْنٌ ذُلُولُ الَّذِي يُعْطِي ظَهْرَهُ وَجُمُوحٌ وَشَمُوسُ
 ضِدَّةٌ وَبَرْدَوْنٌ مَدْمَى لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ وَمَغْرَرُ بَضْمُ الْمِمْ وَمَقْحُ الرَّاءِ أَيْضُ الْأَشْفَارِ وَلَطِيمُ الَّذِي
 أَحْدَشْتِي وَجْهَهُ أَيْضُ وَأَرَخَمُ إِذَا أَيْضُ رَأْسُهُ وَالْأَصْقَعُ مِنَ الْخَيْلِ الَّذِي فِي وَسْطِ رَأْسِهِ بَيَاضٌ
 وَالْأَتْفُ أَيْضُ الْقَفَامِ الْخَيْلِ وَأَذَنُ الَّذِي فِي أَذَنِهِ بَيَاضٌ وَأَسْفَى دَقِيقُ النَّاصِيَةِ وَخَفِيفُهَا وَمَعْرِفُ
 إِذَا كَانَ كَثِيرَ الْعَرَفِ وَأَدْرَعُ إِذَا كَانَ أَيْضُ الصَّدْرِ وَالْعُنُقِ وَارْجَلُ إِذَا كَانَ أَيْضُ الظُّهْرِ وَانْبَطُ
 إِذَا كَانَ أَيْضُ الْبَطْنِ وَأَخْصَفُ إِذَا كَانَ أَيْضُ الْجَنْبِ وَمَحْجَلُ إِذَا كَانَ أَيْضُ الْقَوَائِمِ وَأَعْصَمُ إِذَا كَانَ
 أَيْضُ الْيَدَيْنِ وَارْجَلُ إِذَا كَانَ أَيْضُ أَحَدِي الرِّجْلَيْنِ وَأَنُ كَانَ الْبَيَاضُ بِأَحَدِي يَدَيْهِ قِيلَ أَعْصَمُ
 الْيَمْنَى أَوْ الْيَسْرَى وَلَا يُقَالُ لِلْبَرْدَوْنِ أَصُورٌ وَلَكِنْ يُقَالُ قَابِضُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى أَوْ الْيَسْرَى وَفَرْقٌ مَا بَيْنَ الْكَمِيتِ

والاشتري العرف والذنب فان كان احمر فني واشتري وان كان اسود فني وكملت ومحجل البدن اليمنى
او اليسرى مطلق البدن اليمنى او اليسرى فاذا ابيض اليدان او الرجلان قيل محجل اليدين
او الرجلين واذا ابيض الثلث قيل محجل الثلث مطلق اليمنى او اليسرى واذا كان التحجيل
في يد ورجل من شق واحد قيل مسك الايام مطلق الايام او مطلق الايام من مسك الايام
والتحجيل يامس يبلغ نصف الوطيف او ثلثه بعد ان يجاوز الارماغ كلها واذا قصر البياض
من مسك الوطيف واستدار في رحليه دون بدنه قيل برذون مخدوم فاذا كان البياض برحل
واحدة او يد واحدة قيل منعل يبدكذا او برجل كذا وولد العرس مثير وفلوح حتى يحول الحول عليه
وجمعاً اولاء ويقال خروف اذا بلغ سنة اشهر او سبعة اشهر كذا قاله الاصمعي فاذا اتى عليه سنة
يقال حولي فاذا اتى عليه ستان فهو حذع فاذا اتى عليه ثلثة سنين فهو نبي فاذا تمت الرابعة فهو رابع
ثم فارح وليس له سن بعد ذروحه بل يقال مذكي وجديعه مذكبي وفي عشرين سنة هرم وقيل عمره
ثلثون سنة وقيل لثان وثلثون سنة واسنان اربعون عشرون من علو وعشرون من سفل وادهم حوجي
اذا كان شديد السواد واكهب اذا كان بين الخضرة والسواد واشهب قرطاسي اذا كان
ابيض مع بريق وكديت صاببي واشقر صبابي اذا كان خالط شعرة شعرة بياضاً ينسب الى الصاب وهو
الخرجل وشكال اذا كان البياض في يد ورجل محالفاً وعزل الذي اعوج ذنبه الى احد شقيه وابلق
مطرف الذي اسود رأسه وذنبه ارا حمر * اسنان الال والتقر والغنم ابن مخاض الذي اتى عليه
حول واحد ثم ابن لبون ثم حقة ثم جذع ثم شي ثم ربيع ثم سدس ثم نازل ثم مخلف ثم محالف عام
ثم محلف صامبن هكذا وان كثرت * وفي النمل الذي اتى عليه حول واحد تبع ثم جذع ثم ربيع ثم سدس
ثم صالغ ثم صالغ سنة الى ما زاد * وفي الغنم الحمل اسم لما اتى عليه ستة اشهر فباد ونها والجذع اسم لما اتى
عليه سبعة اشهر الى ان يتم الحول ثم الشبي ثم الرباعي ثم السدس ثم الصالغ وليس بعد الصالغ سن *
وليتروا الا بل شيات بها يتكلم اربابها اليوم وبها يعرف ويجب الرجوع الى اربابها في معرفتها *
فروع اخرى الالط التي تستعمل في الشروط الطاجون والطحانة الرحي التي يديرها الماء قيل الطحانة
ما يديره الدانة والطاحونة ما يديره الماء ويقال باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا
بحدودها وحريها ومحتها وتوايتها وطبيها وبقاياها ونواعرها باحتنها ومحتها لونها وطبيها الحديد
التي يدور عليها الرحي والواق معروف والسواعر جميع ناعور وهو ما يدور باصصاب الماء عليه

والحمام يذكره العرب هكذا في عين الخليل وهو فعال من الحميم واستحم الرجل اذا دخل الحمام وحقيقته اغتسال بالماء الحميم ساك وازة البيت الاول من الحمام وهو الذي يسمى المسلح قالوا والمعروف ساك وازة بغير ياء الصنوبر (نايزة) وهو الميزاب ايضا الفنجانات جمع فنجان تعريب (بنكان) والقدس سطل وعتيدة المرأة وغاؤها الا واري جمع اري وهو حوض الحمام والا نون بالشدة يد مستوت النار والقرطالة كورة والخنق تعريب (خنبة) والملاحة بتشديد اللام منبت الملح وقوله في الكتاب السفينة بالواحها وحوارضاها وقلها وشراعها وطلها وسكانها ومراد يها وبيجادها وقلوسها العوارض الخشب المعرضة فوق الالواح المشدودة عليها جمع عارضة والدقل الخشبة الطويلة التي تعلق بها وفارسية (تبركشتي) والشرع (بادبان) وطلل السفينة بالطاء غير المعجمة غطاء يغشى به كاستقف للبيت والجمع اطلال والسكان (دنبال كشتي) والمردني بضم الميم وتشديد الباء غود من اعودها تحرك به والمجدف ما في رأسه لوح والقلس بفتح القاف وسكون اللام الجبل الغليظ والانجير والمرسة (لنجر) بيت الطراز المحاكاة * وفي كتاب العين الطراز الموضع الذي ينسج فيه الثياب الجياد الوهدة يسكون الهاء للنفرة التي يجعل فيها الحائك رجليه الطست موشة اعجمية معربة لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل الطس وجمعها الطساس ويتصغيرها طسيسة وقيل اطساس وطسوس ايضا في جمعها والرفاق بالضم الخبز الرقيق والواحد رفاقة وجمع الرغيف رغفان والميف بكسر الميم المنسغة وفارسية (بر) والمجور (دسورة) والمراح موضع تراح فيه الغنم وتبات فيه والمعاليق جمع معلق وهو ما يعلق به اللحم ووضع اللحم خوانه والغضائر جمع غضارة وهي القصعة الكبيرة والطنجير (باتله) وسطامه معلقته والمهراس من الحجر والخشب ما يدق فيه الحنطة من الهرس وهو الدق والمجاز الهاون ويدة قائمته اشترى كذا اربعة رباية وكذا اوفية نصفية وبشارة كبيرة وبشارة صغيرة الاوفية اربعون درهما والبشارة بالضم بطة الدهن شيء صفري له عنق الى الطول وله عروة وخرطوم كائنون ذوو طيس الكائنون المصطلي والوطيس الثور وقيل حفرة يختبئ بها ويشوى فيها والهدب اللبن الخارج جدا وهذا الصراط والاصل هذا بدقتصر الماخض جمع ممخضة وهي الاناء الذي يمتخض فيه اللبن والمركن الاجانة والمداك والصلوة والصلاية واحدة وهو الحجر يسحق عليه الطيب والمدوك ما يسحق به ومن ظن ان الصلاية والمدوك واحد فقد سها * ومن ادوات النفاخي خبزانات

اربع وخطاطيف اربعة جمع خبززان بكسر الحاء فارسي معرب والخطاف عود طويل
 في رأسه حديدة معطوفة بحربة الجمد * ولس ادوات الحداد الكبير الزرق والكور الميني من الطين
 وبسمى الانون والمنخ والمناخ شي احوف طويل يتخذ من حديد فيسج فيه والعلاء السندان
 والمطرقة ما يضرب به الحديد والطنيس ما يكون اعظم منه وهو بالفارسية (بنك) والكلوب حديدة
 معطوفة الرأس او عود في رأسه عتاقة من حديد يجره الجمر والجمع كلاليب والساشنج معروفة
 وقد يثقل له النشا وقوله الكرم ساجط ميني بسافين او ثلث سافات الباف الاصف من اللين
 او الطين والرص (باخيرة زير) والد مص ضده والعرق يشملهما والشاخورة (حمدان) والاطينة
 (خمدان كوزة) والزراجين جمع رجوين بفتح الراء والراء وهو شجر العنب وقيل قضبانة والابوات
 جمع وخت وهو المظب من بين الارض وقد يقال هطقة وعريش الكرم ما يهيأ له ليرفع عليه والجمع
 عرائش والمصبة منبت القصب وجمعها المقاصب والقضاء كذلك * وفي شري الارصين
 بفتح الراء وإن كانت الراء ساكنة في الوجدان ان كان لها حوائط يكتب محوطة بالحيوان
 وان كانت محوطة بخساذكر ذلك وقوله وما كس من اشراب مقداد ذراع من وجه الارض
 اني طم وسوى واسم ذلك التراب كس بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله اذن له ان يشاوله
 من ابراله ومن رطاه هي جمع نزل يفتحون وهو ريعه والرتاب جمع رطبة وهي التبت الرطبة
 وفي وقف السعفي رح ثم رأى الواقف نفسه في انتقاض وحواسه في كلال وانتكاس وهو انتعال من
 الكوع وهو الرجوع على العقبين وقوله ذهبت قواها وانتصت عراها اي ابتكرت من النض
 وهو الكسر وقوله في كراء السعينة ويرفي اذارقي الباس وبسر ادا سار والصواب يرفا اذارقا الباس
 اوبر في يقال رفا السعينة ويرفاها رفاء وارفاء ادا قريها من الشط وسكها والملي بالهمزة الغني
 والكبح ضم الكاف وسكون الميم والهاء الحاء المهملة رحبين والمصل نرف وقوله دفع الكرم اليه ليقوم
 نكسح البهر وهو خنزة وثنية حدا وله وتشديب الزراجين اي قطع شذنها وهو مافصل من شعبها
 وانا منها يعني دفنها وتعطينا على الاستعارة والدبرة بسكون الباء المشارة وهي موضع الكراب
 من قطع الاراضي كدائي الطهيرية * الفصل الثاني في الكاح اذ اروج الاب ابته البكر بالغة
 بكتب هذا ما تزوج ولان فلانة يترونج وليها لان اياه باذنها ورضها وامرها اياه بمهرها كذا كذا
 صحيحا

صحيحاً جائزاً نافذا حضرة جماعة من العدول وزوجها هذا كقرائها في الحسب وغيره قادر على
 ايفاء مهرها ونفقةها ليس بينهما سبب يؤنهي النكاح او فساد المهر المسمى فيه مهر
 مثلها وهي امرأته بهذا النكاح الموصوف فيه وهذا الصداق لها عليه حق واجب وذین لازم
 وذلك كله في تاريخ كذا * وجه آخر هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهدوا جميعاً
 ان فلاناً تزوج ابنته البالغة المسماة فلانة برضاها من فلان بمحض من الشهود المرضيين على صداق
 كذا تزويجاً صحيحاً وان فلاناً تزوجها على هذا الصداق المذكور فيه في ذلك المجلس تزويجاً
 صحيحاً وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزويج الموصوف فيه وذلك كله في تاريخ كذا فان كان
 ابو الزوج قبل هذا العقد لابنه والا بن بالغ يكتب وان فلان بن فلان والد فلان هذا الزوج قبل
 هذا العقد لابنه فلان هذا بالصداق المذكور فيه بامره آية في ذلك المجلس قبولاً صحيحاً *
 وجه آخر ان يكتب اقرار الزوج بالنكاح وتصديق المرأة آية بذلك واقرار المرأة وتصديق الزوج آية
 بذلك واقرار الولي وتصديق الزوجين كذا في الذخيرة * وهو حوط لاختلاف العلماء في جواز
 النكاح بغير الولي * وجه آخر في تزويج البكر البالغة ان يكتب وولي تزويجها آية ابوها بعد ان يمهأ
 لها واعلمها بالصداق المذكور فيه فصمت او يكتب فبكت وهي بكر عاقلة بالغة صحيحة العقل
 والبدن وكان ذكرها لذلك وسكوتهامشهد فلان وفلان وهما يعرفانها باسمها ونسبها وفلانة بنت
 فلان امرأة فلان بسبب هذا العقد الموصوف فيه وكتابة ذكر اسم الزوج واعلمها الصداق امر
 لا بد منه لان بدونه اختلافاً معروف في ان سكوتها هل يجعل رضى منها اولاً وان كانت الابنة صغيرة
 يكتب تزويج فلان فلانة بتزويج ابيها آية بولاية الابوة وان كان الزوج صغيراً ايضاً يكتب هذا
 ما زوج فلان ابنته الصغيرة المسماة بفلانة بولاية الابوة من فلان بن فلان الصغير على صداق كذا
 تزويجاً صحيحاً جائزاً نافذا لازماً بمحض من الشهود العدول المرضيين وقبل هذا النكاح بهذا
 الصداق لهذا الصغير والده فلان بولاية الابوة قبولاً صحيحاً في مجلس هذا العقد وهذا الصغير
 كقول هذه الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثلها ان ضمن الاب المهر عن ابنه الصغير يكتب وضمن
 فلان والده هذا الزوج الصغير لهذه الصغيرة جميع هذا المهر عن ابنه الصغير هذا ضمناً صحيحاً
 واجاز ذلك والده الصغيرة ورضي به مشافهة في هذا المجلس وان ادعى الاب شيئاً من المهر
 معجلاً من ماله يكتب ان فلاناً والدها الصغير تبرع باداء كذا ديناراً من مال نفسه من جملة

هذا الصداق المذكور فيه إلى فلان والد هذه الصغيرة فتبصها منه لها بولاية ابوة نكاحاً صحيحاً
ووفعت الرأفة لهذا الزوج من جملة هذا المهر بهذا التدرج وتقي لها عليه بعد أداء هذا المقدار
كذلك أن أدى الأب شيئاً من المهر ومجلاً وضمن الباقي يكتب ثم إن فلانا والد هذا الصغير تبرع
بأداء كذا ديناراً من مال نفسه من جملة هذا الصداق وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقي لها عليه
من هذا الصداق وذلك كذا ديناراً أصحاً وصحياً ورخصي به من له ولاية الرضخ واجار من له ولاية
الاحازقة في الشرع ويتم الكتاب وأن طلبوا من اب المرأة هبة بعض الصداق والافترار باستيفاء ذلك
اما الافترار بالنكح باطل اذا كان الافترار في مجلس العقد لان أهل المجلس يعرفون انه كذب حقيقة
وأن كان الافترار بالنكح في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الافترار بالنكح وفي الكبيرة كذلك
ان كانت بكرًا وأن كانت ثيبًا لا بد من امرها ورضاها وأما الهبة فان كانت صغيرة لا شك ان
لا تصح الهبة وإن كانت كبيرة تصح الهبة اذا كانت بامرها ورضاها يكتب وذهب فلان والد هذه
المرأة بأمر ابنته هذه من جملة هذا الصداق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا ديناراً وفيل هذا
الزوج من هذا الأب هذه الهبة لنفسه قبولاً صحيحاً وتقي لها عليه كذا ديناراً تاليها عند ثبوت
المطالبة بها هذا اذا عرف امرها الأب بالهبة باخبار الشهود وان لم يعرف ذلك الأب يقول الأب يكتب
وذكر والد المرأة ان ابنته هذه امرته بيمين كذا من هذا المهر لهذا الزوج وأنه يهب بأمرها وبضمن
له الدرك من جهتها ان تحدث المرأة الامر بالهبة وذلك بتاريخ كذا لا حوطي ذلك ان تحضر
المرأة مجلس السكاح وبزوجها ووليها بامرها وهي تهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى اعلم *
وحد آخر في تزويج الأب ابنته الصغيرة والزوج بالغ يكتب تزوج فلان فلانة ببت فلان بتزويج
ابيهما هذا صحق ولا يثبت جليلها بالابوة فانها صغيرة لا تلي امر نفسها بنفسها وإنما يلي عليها ابوها بولاية
الابوة فروحها ابوها هذا من فلان هذا على صداق كذا على ان قيمها كذا نقد حال منها معجل وكذا
منها مؤجل كذا سنة وعلى ان يتقي الله تعالى فيها ويحسن صحبتها ويعاشرها بالمعروف كما امر
الله تعالى به سنة نبية صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليه بعد البلوغ مثل الذي لها عليها من ذلك
بعد ان كان بالصداق المذكور فيه على ما وصف فيه من عاجله وأجله وفاء بصداق مثلها من نساها
المرحوع في مقدار صداقها التي متأخير صداقهن وقيل فلان هذا السكاح على ما وصف فيه
من عاجله وأجله بمخاطبة من فلان آياه على جميع ذلك اذا كان المزوج الصغيرة حدها اب

ايها يكتب هذا ما زوج فلان حادثة فلانة ابنة ابنه فلان بعد موت ابيها فلان بولاية الجدودة الى آخره وان كان المزوج اخا لاب وام اولاب يكتب هذا ما زوج فلان اخته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان بولاية الاخوة لاب وام اولاب اذا لم يكن لها ولي اقرب منه وحكم بصحته حاكم من حكام المسلمين عدل جائز الحكم بعد خصومة معتبرة وقعت فيه انما الحق به حكم الحاكم لان في حراز تزويج غير اولاب والجد الصغيرة اختلاف العلماء وان كان المزوج عن يكتب هذا ما زوج فلان فلانة ابنة اخيه فلان بولاية العمومة لاب وام اولاب وبلحق بآخره ما ذكرنا في تزويج الماخ وان لم يكن للمرأة ولي فزوجت نفسها باذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة على صداق كذا به حضر من الشهود العدول بتزوجها نفسها باذن القاضي فلان تزويجا صحيحا ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب وان زوجت نفسها بغير اذن القاضي يلحق بآخره وحكم بصحته حاكم من حكام المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهمان جملته هذا الصداق المذكور وبقي لها عليه كذا* وفي تزويج العبد يكتب هذا ما تزوج فلان عبيد فلان او يكتب مملوك فلان فلانة بنت فلان بن فلان وهي حرة بالغة باذن سيده فلان وامره اياها بهذا العقد الموصوف فيه بمحضر من الشهود العدول على صداق كذا بعقد صحيح نافذ لازم بتزويج ابيها فلان بن فلان اياها منه برضاها وتزويجا صحيحا ويتم الكتاب وان كانت المرأة صغيرة يلحق بآخره حكم الحاكم لان في تزويج الاب ابنته الصغيرة من العبد خلافا معروفا بين ابي حنيفة وصاحبه مخرج* وفي تزويج الامة يكتب تزوج فلان فلانة مملوكة فلان بن فلان او يكتب امته فلان بن فلان بتزويج سيدها فلان بن فلان اياها منه على صداق كذا الى آخره وقد جرت العادة في الراسيق ان الازواج او آباءهم يبيعون العقارات والضياعات من النسوة بثمن معلوم ويجعلون الثمن قصاصا بالمهر فيبني للكاتب ان يكتب بعد التسمية ان كان الشري من الزوج هذا ما اشترت فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان اشترت منه جميع الضيعة التي هي كرم مسوط مبني بقصره او خمس دبرات ارض صالحة للزراعة موضعها في قرية كذا او جميع المنزل المبني ذي سقفين او سقف واحد على حسب ما يكون المشتل على دار وبنتين بكذا ويحدد المشتري بالسود الاربعة وبين الثمن ويكتب جميع ما يكتب في كتب الاشربة واذا انتهى الى ذكر بعض الثمن يكتب ثم ان هذين المتعا قد بين قاصا جميع هذا الثمن المذكور فيه بجميع الصداق الذي كان لهذه المشتريه على زوجها هذا البائع وصداقها مثل هذا الثمن مقاصة

صحبة، ورثت المرأة المشتريه هذه من هذا الثمن براءة مقاصه ويرى زوجها هذا البائع من جميع
صدانها بحكم هذه المقاصه ثم يكتب وتضمنت المرأة المشتريه هذه جميع ما يبي شراءه قصاصا صحبا
نسليم البائع هذا ذلك اليها وصمن لها الدرك في ذلك صدانا صحبا وذلك بتاريخ كذا
وأن كان هذا البيع بعض صدانها وهو الذي يشترط تعجيله في الكاح قبل الزفاف ويسمى بالنارسية
(دست يمان) يكتب قاصا جميع هذا الثمن بمثله من حملة صدانها وهو جميع ما شرط تعجيله اليها
ثم بدكر قبضها المشتراة ثم يكتب وقد بقي لهذه المشتريه في ذمة زوجها البائع هذا من صدانها
كذا وكذا دينا لارما وحفا واحا وصدافا ثانيا بالتكاح القائم بينهما الحال، وذلك في تاريخ كذا
وأن كان هذا الشراء من والد الزوج هكذا يكتب هذا ما اشترت ملانة من والد زوجها وهو فلان
كذا وكذا الي آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذكر المقاصه ثم ان هذين المتعاقدين قاصا جميع هذا
الشن بجميع صدانها المسمى لها في عقدة الكاح على زوجها فلان وهو كذا درهم او كذا دينار
مقاصه صحبة وقد كان والد الزوج هذا ضمن لها جميع صدانها الذي له على زوجها ابنه فلان
صدانا صحبا صله منه وتحمل ليهذه المؤنة عنه ورثت المشتريه من هذا الثمن ويرى والد الزوج
والزوج من جميع مهرها بحكم هذه المقاصه وذلك في تاريخ كذا والله تعالى اعلم بالصواب كذا
في المحيط * الفصل الثالث في الطلاق اذا احتلع الرجل من امرأته بالمهر الذي لها عليه ونفقة
عدها وان كانت المرأة مدخوله واراد الرجل ان يكتب بذلك كتابا يكتب هذا كتاب له فلان بن فلان
بغنى الزوج من فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب ابو حنيفة ربح واصحابه اجمعون وكان الخصاص
والظماوي والشمسي وهلال وابوزيد الشروطي ربح يزيدون في ذلك زيادة فيكونون هذا كتاب
لبلان بغنى الزوج فكتبت له فلانة بنت فلان ثم يكتب انني كرهت صحبتك وطابت مراقتك
هكذا كان يكتب ابو حنيفة ولا صحابه ربح وكان الخصاص وهلال والشمسي وعامة اهل الشروط
يكتنون انك تروحتني وتزوجا صحبا جائزا بولي هو اقرب حصني الي وشهود احرار مسلمين
عدول بالغين ومهر مسمى عاجل وآجل وابي لم اقبص منك مهرى الذي تروحتني عليه
ولا شيثامنه وانك دخلت بي وجا بمعني وابي كرهت صحبتك وطابت مراقتك من غير اضرار
منك لي ولا اساءة كانت منك ثم يكتب وانني سألتك ان تحلفني بجميع الدين الذي لي
ملك

عليك من مهرى وهو كذا وكذا درهم هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه روح و عامة اهل الشروط كانوا يكتبون واني سألتك بعد ما خفنا ان لا نقيم حدود الله تعالى ان تطلقني تطليقة بائة بجميع مهرى الذي لي عليك وانا كتبوا بعد ما خفنا ان لا نقيم حدود الله تعالى تبركا بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يَقْرَأَ حَدُودَ اللَّهِ وانا اختاروا لفظ الطلاق على لفظ الخلع حتى كتبوا واني سألتك ان تطلقني تطليقة بائة ولم يكتبوا ان تخلعني لان حكم الطلاق بمال مجمع عليه فانه طلاق بائن بالاجماع وحكم الخلع مختلف فيه بين الصحابة والسلف رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولا شك ان ذكر المجمع عليه اولى من ذكر المختلف فيه وانا كتبوا بجميع مهرى الذي لي عليك وهو كذا وكذا حتى يصير مقدارا لساقت بالخلع معلوما فخرج عن حد الاختلاف لان جهالة الساقط يمنع صحة التسمية فيذكر ذلك ليصح الخلع بالاجماع ويكتب بجميع نفقتي مادمت في عدتي لان المبتوتة عندنا تستحق النفقة حائلا كانت او حاملا وانا اقتصروا على كتابة المهر ونفقة العدة ولم يذكرنا ملازا ئدا وان كانوا ليزكروا يصح في هذه الصورة لان وضع هذه الصورة ان النشوز من قبل المرأة والنشوز اذا كان من قبل المرأة حل للزوج اخذ الزيادة على ما اعطاه الزوج ديانة وقضاء على رواية الجامع اما على رواية كتاب الطلاق لا يصلح اخذ الزيادة فيما بينه وبين ربه عز وجل وان كان النشوز من قبل المرأة فاتصروا على المهر والنفقة ليعلم ان اخذ الداء حلال للزوج باتفاق الروايات ثم يكتب فقبلت ذلك انما يكتب ذلك حتى يثبت الايجاب من الزوج لما ان الطلاق انما يقع بايجاب الزوج ثم يكتب وخلعتي بجميع مهرى الذي لي عليك وهو كذا وبجميع نفقة عدتي مادمت في عدتي انما اعاد ذلك للتأكيد ثم يكتب وقد رضيت بذلك وقبلت حتى يثبت قبولها الخلع فيتم الخلع على الروايات كلها ثم يكتب فاختلعت به منك فلاحق لي بملك ولاد مولى ولا طلبة من مهر ولا نفقة وغير ذلك يكتب ذلك تأكيدا وانبا على السلف ثم هل يكتب ضمان الدرك اذا وقع الخلع عن مهرها الذي في ذمة الزوج فاصحابنا راض كانوا لا يكتبون وابوزيد الشرطي كان يكتب وعلى اني ضامن لما ادركك فيه من درك من قبل احد بشي قال الطحاوي رح وهذا غير صحيح لان سببها ما يكون منها من التصرف في المهر مع غير الزوج وتصرفها في المهر مع غير الزوج لا يصح لان فيه تمليك الدين من غير من عليه الدين فلا معنى لذكر الدرك في هذه الصورة وانا يستقيم ذكر الدرك اذا كان بدل الخلع عينا فيتحقق فيه الدرك

بسبب من جهتها ولم يذكر محمد ربح ولا واحد من أهل الشروط أنه يكتب إنك خالعني في وقت السنة وبعض المتأخرين احتاروا ذلك لأن الخالع في وقت السنة مباح وفي غير وقت السنة مكروه فيكتب ذلك حتى يعلم أن هذا الخالع وقع لصلة الاباحة أو بصلة الكراهة كذا في المحبط * وجد آخر يكتب وثيقة للمرأة مدة اقر فلان بن فلان العلاني في حال جوار اقراره طائعا انه خالع من نسبه روحته المسماة ولانه بنت فلان بتطبيقه واحدة على مهرها وهو كذا درهمها وعلى نفقة عدتها وعلى كل جثي مولها عليه وعلى كذا أن شرط ما لا آخر وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن جميع العادوي والخصومات حلعا صححها جائزا إذا خالعا عن الاستثناء وعن جميع المعاني المبطله وأنها اختلعت نفسها منه بهذه الشرائط المذكورة فيه احتلعا صححها وذلك في تاريخ كذا * ويكتب وثيقة للزوج منها اقرب ثلاثة بنة بنت فلان طائعا انها احتلعت نفسها من زوجها فلان على صداقتها وذلك كذا بتطبيقه واحدة بائة أو يكتب على بقية صداقتها وذلك كذا بتطبيقه واحدة بائة وعلى جميع سنة عدتها مادامت هي في العدة وعلى كل حق مولها عليه وأبرأته من جميع دعاويها وخصوماتها كلها أبرأ صححها فلم يبق لها عليه ولا له عليها دعوى في شيء من الاشياء ولم يبق بينهما نكاح ولا علقه من حلائقه سوى العدة وصداقتها زوجها في ذلك خطا باو يتم الكتاب * وأن شرطوا في الخلع ما لا رائد اعلى مهرها يكتب خالعها على جميع مهرها وعلى كذا درهمها أو دينارها حلعا جائزا وإن كانت الزيادة في الخلع عرسا يكتب وعلى كذا وسين اوصافه ويبلغ فيه وبين طوله وفرصه وبين قيمته إن كان من ذوات القيم وأنها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع وفصل الزوج العقب المسمى في الخلع بتسليمها ذلك اليه وأبرأته عن دعاويها كلها ويتم الكتاب * وإن كانت الزيادة في الخلع صيدا فقد قبل الا حوط أن يجعل الزيادة دراهم أو دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري الرجل تلك الضياع بمثل تلك الزيادة المشروطة ويجعلان الثمن قصاصا بتلك الزيادة حتى لا يقع المنازعة ضد استحقاق المبيع إذا أراد الزوج الرجوع عليها فيكتب الكتاب اقر فلان في حال جوار اقراره طائعا انه خالع من نفسه امرأته المسماة ولانه على جميع مهرها ويكتب على بقية مهرها ونفقة عدتها وعلى أن تدفع المرأة اليه من خالص مالها كذا ديناراً بيساورية وذلك خمسون مثلاً وأنها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع إلى آخره ثم إن الخالع هذا اشترى من مختلفته هذه جميع الضيعة التي هي كرم أو عشر دبرات ارض

او جميع الدار المشتملة على البيوت وبين الموضع المشتري ويحده بالحدود الاربعة بخمسين دينارا
 من الدنانير النيسابورية شراء صحيحا وان المختلعة هذه باصت ذلك منه بيعا صحيحا ثم ان ذين
 العاقدين تاصلا هذا الثمن المذكور فيه بما وجب له عليها من بدل الخلع متاعه صحيحة ووقعت
 البراءة بينهما براءة المقاصة وقبض المختلعة المشتري هذا ما بين شرائه ولم يبق لكل واحد منهما
 على صاحبه حق ولا دعوى ولا خصومة * وفي الخلع قبل الدخول بها يكتب اختلعت من زوجها
 قبل دخوله بها وقبل خلوته بها بطلقة واحدة على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق
 قبل الدخول بها وهو نصف صداقها المسمى لها وهو كذا وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه
 عن جميع الدعاوي والخصومات في النكاح وغيرها وخلعها هو على ذلك مواجهة ويتم الكتاب
 ولا يكتب ههنا نفقة العدة لانه لا عدة في الخلع قبل الدخول * ويكتب من الجانب الآخر خلع
 زوجته فلانة ويكتب في القبول واختلعت هي منه بذلك كله وان لم يكن في النكاح تسمية
 وكان الخلع قبل الدخول والخلوة يكتب على ما يحصل لها عليه من المال ولا يسمى المهر
 لان الواجب فيه المنعة او يكتب اختلعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوته بها على كل حق يجب
 للنساء على ازواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلاعا صحيحا كذا في الذخيرة * واذا خلع الوالد
 ابنته الصغيرة المسماة فلانة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما اقربه فلان ان ابنته الصغيرة
 المسماة فلانة وذكر سننها وما اشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلاله به نكاح صحيح عقده عليها
 والدها بولاية الابوة بمحض من الشهود وانه دخل بها وصحبها وصحبته زمانا ثم ان زوجها ذكره
 صحبتها بنفسه وكرة والدها لها صحبتته وانه كان قد قبض من صداقها كذا وان زوجها هذا خلعها
 من نفسه بطلب والدها ذلك بطلقة واحدة على بقية مهرها وهي كذا ونفقة جدتها المثلثة اشهر
 من لدن تاريخ هذا الذكر وهي كذا خلعا صحيحا جائزا لافساد فيه ولا تعلقا بخاطرة ولا اضافة
 الى وقت في المستقبل على انهما من جميع ذلك من ماله حتى يخلصه منه او يضمن له بقدر
 ذلك من ماله فبانت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عليها ولا رجعة
 ولا طلبة بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجلس الخلع
 وجاها شها ولا يكتب براءة الزوج لان الزوج لا يبرأ ههنا عن بقية الصداق وانما يقع الخلع
 به الالب فكانه طلقها بماله من غير ذكر الصداق والنفقة وذكر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع

لتدبير الراحم على الاب صباه الآان بسط ص الروح ذلك بهذا الخلع وعلى حد جميع
اولياء الصغيرة عبر الاب وكل واحد من عرض الباس والبايع الرق من الآاء وسيرهم
من الازلياء في ان اقرار الآاء تنص شيء من المهر يصح دون اقرار سائر الاولياء كداني الطهيريته *
وان كان بل الدخول بما يكتب على تبة مهرها ولا يكتب على منه عدتها وحكم هذا الخلع
وقوع السوء وثبوت الحرمة الآان الصغيرة اذا بلغت كان لها ان يرجع على الروح بسنة صداها
ويرجع الزوج على اب المرأة بذلك بحكم صان الدرك وبعض اهل الشروط يجتازون في خلع
الصغيرة ان ينز الاب بقص صداها وبقعة عدتها بعد ما صارت بسنة العدة متدرة متدارا معلوما
ثم يكتب اقرار الروح انه طلبها نطليته واحدة فائده وصورة ذلك ان يكتب اقراره من بلا يعي
والد الصغيرة في حال حياوار اقراره طائعا ان بسنة الصغيرة المسماة فلانة ست فلا كانت امراء
فلا ن فلا ن ومكوحته ثم ان فلا ناروحها هذا لم يحصه صحتها لصعها فطلبها نطليته واحدة
فائده واثبت منه بهذا التعلق وكان لها على روحها من هذا الصداق كداني رها وحب لها عليه
ومن جهة سة العدة كداني رها فتنصت جميع ذلك لانسى الصغيرة هذه دولة الانوة بصا صحتها
باباء الروح هذا جميع ذلك التي ولم يبق له هذه الصغيرة على روحها هذا دعوى وحصومة يوجد
من الوحوه وسب من الاسباب ان ذلك كله اقرارا صحتها وصده روحها هذا فيه خطا فاداكب
على هذا الروح ثم انها لمعت لانكون لها حق الحصومة مع روحها في مهرها وبقعة عدتها لان الاب
قد امر تنص ذلك وله ولاية مص ذلك كله كداني المحيط * وعلى هذا المولى اذا خالع امته
على مهرها وسنة عدتها عبر انك لا تذكرها على انه صامن له ذلك من ماله لان المولى يملك
ابراء الروح عن المهر بخلاف الاب فان اراد المولى ان يكون ذلك ديا عليه دون الامه
كنت على مثال ما كنت خلع الوالد على الصغيرة كداني الطهيريته * وان كان بسبها صغير فطيم
فخالعها على ان تنسك المرأة الولد وتقوم بحصانته سة اوسنتين وتسبق عليه من ماله ابي مدة الحصانة
فهذا حائر عد بعض اصحاب الشروط وكان الفقيد ابو القاسم الصغار رح يقول لا يجوز ذلك لان
وقدار السنة وما لا بد للصغير منه من المطعوم مجهول فالحيلة في ذلك ان يقدر ما يكفي لهذا الصغير
من السنة بالدرهم او الدناير ويشترط ذلك عليها في الخلع ثم يأمر الروح لها بصرف ذلك التدرج
الى

الى ما لا بد منه للصغير في تلك المدة او يجعل ذلك المقدار اجرة لها على التربة في المدة المضروبة له
ثم يوكل الرجل اياها ببراء نفسها عما يحصل باقباله عليها عند وفاة الصغير وتزوجها بزواج آخر
اجنبي قبل انقضاء مدة التربة فان اراد ان يكتب بذلك كتابا يكتب اقرلان بمعنى الزوج
انه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بتولية واحدة بائنة على بقية مهرها ونفقة عدتها وكل حق
هولها عليه وعلى مائة دينار احمر نيسابورية جيدة تدفعها اليه من مالها مختلعة صحيحة خالية
عن الاستثناء والشروط الفاسدة وكان لهذه المختلعة من هذا الخالع ابن صغير فطمع وطلب هذا
المخالع من مختلعه هذه ان تمسكه وتقوم بحضائنه سنة واحدة كاملة اولها يوم كذا وآخرها
يوم كذا ويصرف المائة الدينار التي وجب لها عليه بعقد الخلع الى ما لا بد للصغير في هذه المدة
فقبلت جميع ذلك قبولاً صحيحاً او يكتب وكان لهذه المختلعة من هذا المخالع ابن صغير فاستأجر
المخالع هذا مختلعه هذه بحضائنه ولبها الصغير هذا وتربيته والقيام بمصالحه مدة سنة واحدة كاملة اولها
يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الدينار التي وجبت عليها لزوجها هذا استجاراً صحيحاً وانها
أجرت نفسها منه كذلك بها اجارة صحيحة فان كان الابن رضيعاً يكتب طلب المخالع هذا
من مختلعه هذه ارضاع هذا الصغير الرضيع وتربيته وحضائنه سنة واحدة بالمائة التي وجبت له
عليها او يكتب استأجر اياها على ارضاع هذا الصغير وعلى تربيته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا
ثم ان هذا المخالع وكلها واقامها مقام نفسه في ابراء نفسها عما يحصل باقباله عليها ان مات الولد قبل
انقضاء مدة التربة وكاله صحيحة لازمة على انه كلما عزلها عن هذه الوكالة عادت عنه وكيلة في ذلك
كله كما كانت وانما كتبنا التوكيل على هذا الوجه نظراً للمرأة لان الصغير لو مات قبل انقضاء مدة
الحضائنه يرجع الزوج عليها بحصة ما بقي من المدة من المائة الدينار فكتبتنا ذلك حتى انه اذا
مات الصغير في هذه المدة فهي تبرئ نفسها فلا يرجع الزوج عليها بشيء وفي نوادر بن سماطة
عن محمد بن روح لشرط ان الولد لو مات قبل مضي هذه المدة فهي برية من حصته ما بقي من المدة
فذلك جائز فان كتب بعد الاستجار وشرطت المختلعة هذه انه لو مات هذا الولد قبل مضي هذه
المدة فهي برية عن حصته ما بقي من المدة من هذه المائة ولم يكتب توكيله اياها ببراء نفسها
كان مستقيماً كذا في الذخيرة * فان كان في البطن جنين فاراد الزوج ان يعقد الخلع على
رضاعه فالجواب المحفوظ عن السلف مثل الخصاص وابي زيد وغيرهم انه جائز فيزيد

في موضع الجمل وعلى ان ترضع الولد الذي هو في بطنها الزوجها هذا ان وضعت حباستين
من وقت الولادة واحدا كان الولد او متنى ذكرا كان او انثى على انه لو مات هذا الولد بعد
ذلك قبل تمام مدة الرضاع ففيه بركة وليس يحط هذا من علوانا الثلاثة وكان الشيخ الامام
ابو القاسم الصناروح يقول الاصح عندي ان هذا في الجبين لا يصح لانه تصرف عليه في حكم النفقة وذلك
لا يصح واعتبر هذا اسائر تصرفاته كذا في الطيرية * والحيطة في ذلك تقدير مال عليها في مقدة الخلع ثم
استجاره ابدا اجارة مضافة الى ما بعد الولادة فترضع ولده الذي هي حامل به * خلع الوكيل يكتب
اولا التوكيل في صدر البياض هذا ما وكل فلان فلانا وكله واقامه مقام نفسه في خلع زوجته فلانة
بتطليقة واحدة على الشرائط المذكورة في ذكر الخلع المكتوب في هذا البياض عقيب ذكر
هذه الوكالة توكيلا صحيحا وانه قل منه هذا التوكيل في ذلك المجلس خطا با وذلك في يوم كذا
ثم يكتب ذكر الخلع هذا ما خلع فلان بن فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في ذكر صدر هذا
البياض بالخلع المذكور فيه خلع من نفس موكله فلان هذا امراته المسماة فلانة بنت فلان بهد
المد حول بها بتطليقة واحدة بائنة على ما كان لها عليه من بقية مهرها ونفقة عدتها ما دامت
في عدته وكل حق يجب للهاء على الزوج قبل العرنه وبعد ها وان فلانة هذه قبلت منه هذا الخلع
بهذا البديل فهو لا صحيحا مشافهة بعد ما صدقته في كونه وكيل من جهة زوجها فلان هذا في هذا الخلع
ويتم كتاب * ولو كان الوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البياض اولاً التوكيل هذا ما وكلت
فلانة بنت فلان فلانا وكلته واقامته مقام نفسها في اختلاع نفسها من زوجها فلان ثم يكتب
بعد ذكر الاختلاع هذا ما اختلع فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض
اختلع نفس موكلته فلانة من زوجها فلان الى آخره وان اراد الزوج ان يضمن وكيل
المرأة بالاختلاع ما ادركه من درك في مهرها ونفقة عدتها بان جحدت المرأة التوكيل
والشهود قد ماتوا او اضرأوا واددت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب صدق فلان وكيل
المرأة هذا ما ادرك فلانا يعني الزوج من درك في مهر فلانة وهو كدادرها وفي نفقة عدتها
وذلك كذا حتى يحصله من ذلك او يرد عليه جميع مهرها وهو كذا وجميع نفقة عدتها وهي
كذا والله تعالى اعلم * خلع التصولي يكتب هذا ما شهدت عليه الشهود المسلمون آخر هذا
الكتاب ان فلانا وهو التصولي سأل فلانا ان يخلع امراته فلانة على الى درهم من مال هذا

الفضولي على ان يقبل هو هذا الخلع بهذا المال بغير امرها وتوكيلها آية به على انه ضامن له ان يدفع ذلك اليه من مال نفسه فاجاب فلان وهو الزوج المذكور هذا الفضولي بما سألته وخلع امرأته فلانة بهذا المال وقبل الفضولي هذا منه هذا الخلع بهذا المال مواجهة وبانت هي من زوجها بهذا الخلع ولم يبق بينهما زوجية وقبض الزوج هذا المال المذكور من الفضولي هذا بإيفائه ذلك آية وبرئ هذا الفضولي من المال الذي قبل في هذا الخلع براءة قبض واستيفاء الآن الزوج لا يبرأ عن مهرها بهذا الخلع وكان لها ان تطالب الزوج بمهرها متى شئت فان اراد الزوج ان يضمن الفضولي ما ادركه من درك في مهرها حتى اذارجعت المرأة على الزوج بالمهر فالزوج يرجع على الفضولي بذلك يكتب وضمن الفضولي هذا ما ادرك الزوج من درك في مهرها فلانة قد قبضت مرة فاذا قبضت ثانيا تكون قابضة بغير حق وانه مستقيم لان الفضولي لما اقرانها قبضت مهرها كان في زعمه انها لو قبضت ثانيا تكون قابضة بغير حق ويصير المقبوض بغير حق مضمونا عليها فهذه كفالة مضافة الى زمان الوجوب وانها صحيحة كالكفالة بما يذوب له على فلان * وفي طلاق المرأة قبل الدخول والخلوة ان كان الطلاق واحدا يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا طلق امرأته المسماة فلانة بنت فلان قبل دخوله وخلوته بها تطليقة واحدة بائنة لا رجعة فيها ولا مثنوية ولا تعليق بشرط ولا اضافة الى وقت في المستقبل ولا اشتراط عوض فبانت منه بحكم هذه التطليقة وان كان الطلاق اكثر من واحدة ففي الاثنين يكتب طلقنا تطليقتين وفي الثالث يكتب طلقها ثلثا جملة فبانت منه ويكتب في الثالث وحرمت عليه حرمة غليظة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها ويغار قها وتبغضي عدتها * وفي الصريم بعد الدخول بها يكتب ان فلانا قال لزوجته فلانة بعد ما دخل بها انت طالق تطليقة واحدة بائنة ولم يكن منه بعد ذلك رجعة لها وانها في عدتها الواجب عليها بهذا الطلاق افر بجميع ذلك يوم الاشهاد وذلك يوم كذا * وفي الطلاق بعد الخلوة الصحيحة قبل الدخول بها يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا طلق امرأته بعد ما خلا بها خلوة صحيحة خالية عن الموانع الشرعية والطبيعية كلها تطليقة واحدة بائنة جائزة فحرمت عليه بهذه التطليقة ووجب لها عليه كمال ما سمي لها من الضداق وهو كذا ونفقة عدتها وهو كذا ويتم الكتاب * فان كان الزوج لا يري قيام الخلوة الصحيحة مقام الدخول في حق تأكد المهر وجوب نفقة العدة فامتنع عن ادائها بعد ما طالبته بذلك في الكتاب ينبغي لها

ان يرفع الامر الى ناض بري ذلك حتى يقضى لها بكمال المهر ونفقة العدة عليه ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب ثم ان هذه المرأة المطلقة بعد الخلوة الصحيحة طالبت زوجها بجميع ما سمي لها من الصداق ونفقة مدتها وامتنع عن اداء ذلك لما انه كان بري مذهب من يقول بان الخلوة الصحيحة لا تنوم مقام الدخول في حق هذين الحكمين وهو تأكيد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة برافعة الى ناض فلان او يكتب من غير تعيين فرافعته الى ناض عدل جائز الحكم فيما بين المسلمين وطالبته بذلك وادعى الخلوة الصحيحة والطلاق بعدها فاقرب بالخلوة واكره انكر تأكيد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فنقض عليه لها هذا القاضي كمال المسمى ونفقة مدتها اذا كان بري ذلك وكان في اجتهاده ان الخلوة بالمرأة المحكوحة كالدخول بها في حق تأكيد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فنقض بذلك لها عليه في وجودهما حكما امضاء وقضاء بعده واشهد علي ذلك حضور مجلسه وذلك في يوم كذا * اذا اراد الرجل ان يجعل امرأته بيدها فهو مشتمل على انواع احدها التعويض مطلقا غير معلق بشرط وانه قسمان موقت ومطلق صغرة كتابة هذا النوع في الموت فاما ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا جعل امرأته البسامة فلانة بيدها شهرا او سنة او لها كذا وآخرها كذا على ان تطلق نفسها في هذا الشهر او في هذه السنة متى شاءت واحدة بائنة او ثلثا وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر قبولا صحيحا في مجلس هذا التعويض قبل اشتغالها بعمل آخر وقبل قيامها عن المجلس وذلك في يوم كذا * صورة كتابة هذا النوع في المطلق شهدوا ان فلانا جعل امرأته فلانة بيدها على ان تطلق نفسها ثمانية من واحدة او ثلث متى شاءت ابدا وانها قبلت منه هذا الامر الى آخر ما ذكرنا * والثاني تعليق التعويض بالشروط وانه اقسام احدها تعليق التعويض بالقبلة وصورة كتابة هذا القسم شهدوا ان فلانا جعل امرأته فلانة بيدها معلقا بشرط انه متى غاب عنها من كورة كذا او من مكان كذا يسكنان فيه غيبة سفر ومضي على غيبته عنها شهرا او كذا على ما شرطه ولم يعد اليها في هذه المدة فانها تطلق نفسها تطليقة واحدة بائنة بعد ذلك متى شاءت ابدا وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر قبولا صحيحا في مجلس التعويض ويتم الكتاب * القسم الثاني تعليق التعويض بترك نقد المعجل الى وقت كذا صورة كتابة هذا القسم جعل

جعل امرها يدها في تطبيق واحدة بائنة معلقا بشرط انه اذا مضى شهر اوله كذا وآخره كذا ولم يود اليها جميع ما قبل تعجيله لها من صداقها وهو كذا فانها تطلق نفسها بعد ذلك متى شاءت ابدا واحدة بائنة وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر في مجلس التفويض * القسم الثالث

تعليق التفويض بشرط القمار او بشره الخضرا وضربه ضربا موجعا يظهر اثره على بدنها وصورة كتابته على نحو ما بينا * النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة يتزوجها على هذه شهدا وان جعل امر كل امرأة تدخل في نكاحه بأي طريق تدخل من عقد وكيل او فضولي اجاز نكاحه بقوله او فعله او تزوجه اياها بنفسه بيدي امرأته الحالية المسماة بفلانة في التطبيقات الثلث على ان تطلق فلانة هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شاءت من الاوقات ابدا وفوض الامر في ذلك اليها او يكتب تطلقها ما شاءت من طلاقاتها الثلث وانها قبلت ذلك منه قبولا صحيحا في مجلس هذا التفويض وفي التفويض بشرط اذا وجد الشرط وارادت ان تطلق نفسها فلها ذلك وان اطلقت نفسها فلا ولي ان يكتب وثيقة على ظهر وثيقة التفويض فيكتب شهدوا ان فلانا يعني الزوج باشر الشرط الذي كان التفويض معلقا به على الوجه الذي كتب في بطن هذا الكتاب وصار امر فلانة زوجة فلان بحكم ذلك التفويض يدها وانها طلقت نفسها بمشهد هؤلاء الذين اثبتوا اسمائهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى اعلم كذا في المحيط * الفصل الرابع في العتاق واذا اعتق الرجل عبده واراد ان يكتب له بذلك كتابا يكتب اقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا انه اعتق عبده ومملوكه فلانا او يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون آخر هذا الكتاب ان فلان بن فلان اقر عندهم واشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز اقراره لانه به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره انه اعتق عبده ومملوكه ومرفوقه فلان الهندي وهو غلام شاب ويبين سنه ويحليه احتقه من خالص ماله وملكه اعتاقا صحيحا فاذا تاما لازما لرجعة فيه ولا مشوية ولا تعليق بشرط كذا في الذخيرة * ولا تعليق بمخاطرة ولا اضافة الى وقت من الاوقات المنتظرة مجانا كذا في الظهيرية * ولا اشتراط عوض اعتقه هكذا الوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته وهو باس اليم عقابه ورجة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله من اعتق رقبة اعتق الله تعالى بكل عضو منها عضوا منه من النار فصار فلان

الهندي هذا حر باعناق مولاه هذا الايباع ولا يوجب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه لاسيلا
 ولا لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاء المعتقه هذا مادام حيا ولعصبته المذكور من بعده وسواه بعد
 الاعناق كذا وصدق المعتق هذا معتقه هذا في كونه مملوكا له وقت هذا الاعناق شهاها وذلك
 في يوم كذا وبعض اهل الشروط يكتبون بعد قولهم وهرنا من اليم عقابه وليعتق الله تعالى اعضاءه
 باعضائه من البار اعناقا صحيحا جائزا واخرجه من ملكه ورقه وحرره فصار حرا في بدن نفسه لاحق
 له ولا لاحد سواه عليه سوى حق الغلاء وليس لاحدي من بالله ورسوله واليوم الاحر استعباده واسترقاقه
 واعادته الى الرق والعبودية وصدق المعتق في كونه مملوكا له وقت هذا الاعناق وذلك في يوم
 كذا وكان ابو حنيفة واصحابه راجح يكتبون هذا كتاب من فلان يعني المولى المملوكه فلان الملائي
 انك كنت مملوكا لي ابي ان اعتنك فاعتنك لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وانا يومئذ صحيح العقل
 والبدن لاهل بي من مرض او غيره حائزا لاه وراعتك حقا جائزا فاذا بتا بئله لم اشترط عليك
 شرطا ولا اختلعت منك ما لا نصرت به حرا لك ما لا احرار وعليك ما عليهم لا سبيل لي ولا لاحد
 عليك ولي ولا ورك وولاء اعتنك وذلك في شهر كذا من سنة كذا وانا كتبوا الوجه الله تعالى
 لان من الياس من يقول اذا اعتنه رياء وسمعة لا لوجه الله تعالى لا يعتق وانا كتبوا انا يومئذ
 صحيح لاهل بي من مرض او غيره لان عتق المريض يعتبر من الثلث وعتق المجنون يعتبر من
 جميع المال وارادوا بقوله من غيره الجنون والعته والحجر بسبب الفساد لان العته والجنون
 يمنعان صحة العناق بالاجماع والحجر بسبب الفساد يمنع صحة الاعناق عند بعض العلماء واما
 كتبوا اعتقا فاذا بتا بئله حتى لا يدع المولى عليه ما يوجب توقي العتق والتعليق بالشرط واما
 كتبوا لم اشترط عليك شرطا ولا اختلعت منك ما لا قطع للدجوى والمباذعة وانا كتبوا صرت به
 حرا لك ما لا احرار وعليك ما عليهم بطريق التاكيد وانا كتبوا ولي ولا ورك اتبا على السلف وثباتا
 حكم العتق وكتبوا ولاء عتقه هذا مذهب اصحابنا راجح وكان الطحاوي راجح لا يكتب ذلك * وان كان
 عتق على مال بكتب فيه بعد قوله عتاقا جائزا نافذا على كذا دينارا وقبل هذا البعد هذا العتق
 بهذا المال فبعد ذلك ان كان المولى قبض المال يكتب وقبض المعتق هذا المال بايعاء المعتق
 هذا ذلك آية ورى اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وان لم يكن قبض المال يكتب
 فجميع هذا المال دين على هذا المعتق لهذا المولى لبراءة لهذا المعتق عنه الابداء جميع ذلك

إليه ولا سبيل لهذا المولى عليه الآسبيل الولاء وطلب الجعل وذلك في تاريخ كذا كذا في الذخيرة *
 وإذا اعتق عبدا أو أمة همالة وبينهما نكاح وإيهما أولاد اعتقهم جملته يكتب اعتق عبده فلانا
 ويسميه وتخليه وأمته فلانة ويسميهما وتخليهما وها زوجان واعتق أولادهما معهما وعم فلان وفلان
 وفلانة وهويملكهم جميعا اعتقهم جميعا لا ابتغاء مرضاة الله تعالى وطمعا في ثوابه إلى آخر
 ما ذكرنا * وإذا كان العبد مشتركا بين اثنين أو أكثر وقد اعتقاه أو اعتقوه جميعا يكتب هذا كتاب
 من فلان بن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني لمملوكهما فلان أنك كنت مملوكنا وقد
 اعتقناك ويكتب نصيب كل واحد منهما في العبد حتى يعرف مقدار مائت لكل واحد منهما
 من الولاء وباقي الكتاب على نحو ما ذكرنا في العبد للواحد * وإذا وكلوا رجلا بذلك يكتب هذا
 ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا وكيل فلان وفلان وفلان اعتق
 مدهم فلانا وهو مشترك بينهم بالسوية اثلاثا واعتقه هذا الوكيل مجانا بغير عوض وعلى كذا
 اعتاقنا صحبنا من خالص مالهم وملكهم فصار هذا العبد حرا باعناق وكيلهم هذا إياها لا يباع
 ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا سبيل لهؤلاء الموكلين عليه ولا لأحد
 من الناس غير سبيل الولاء فان ولاءة لهم حال حيوتهم ولعقبهم بعد وفاتهم * وفيما إذا كان
 العتق على مال وقبض الوكيل المال منه لهم يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال ويكتب
 قبض الوكيل المال منه لهم * وإذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فإيما إذا كان العبد
 لواحد وإذا اعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد المشترك فعلى قول أبي حنيفة رخ للساكت
 خيارا ثلاثة إن كان المعتق موسرا وخيارا إن كان معسرا وعلى قول أبي يوسف ومحمد
 رخ إن كان المعتق موسرا فللساكت حق تضمينه وإن كان معسرا فللساكت حق استسعاء
 العبد وفي الحالين العبد يعتق كله على المعتق والولاء كله له فان أراد الساكت أن يكتب
 كتابا على قول أبي حنيفة رخ يكتب شهدوا أن فلانا اعتق جميع نصيبه من المملوك
 المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وحليته كذا وقد اعتقه هذا المعتق
 نصيبه بغير إذن شريكه فلان متقا صحبنا والمعتق كان موسرا وقت الاعناق حتى يثبت
 للشريك الساكت ثلث خيارا على قول أبي حنيفة رخ فاختر تضمين شريكه المعتق قيمة
 نصيبه وكانت قيمة نصيبه مثلا عشرة دنانير يتقويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة

وهم مدول ترفع الساكت الامر الى القاضي فلان وادعى على المعتق هذا المقدار فنقضى
القاضي له بذلك لما انه وقع اجتهاده عليه ولزم المعتق اداء عشرة دنانير الى هذا المدعي فهذا
التدوين على المعتق هذا الشريك المدعي * وان قضاء المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا
المقدار بالزامه وصار العبد كله حرا من جهة المعتق هذا وولاؤه كله للمعتق هذا ويتم الكتاب *
وفي اختيار استسعاء العبد يكتب فاختر الشريك الساكت استسعاء العبد في نصف قيمته
وذلك كذا ورفع الامر الى القاضي فالزم القاضي العبد فعلى العبدان بسعي له في ذلك واذا
سعى فهو حر من جهتهما وولاؤه بينهما * وفي اختيار اعتاق نصيبه يكتب كتابا فاختر اعتاق نصيبه
واصفه فصار حرا من جهتهما وولاؤه بينهما * وان كان المعتق معسرا حتى يثبت له خياران
عند ابي حنيفة ربح واختر الساكت استسعاء العبد يكتب وكان هذا المعتق معسرا معروفا بذلك
عند الناس حتى يثبت للساكت خياران عند ابي حنيفة ربح واختر استسعاء العبد في نصف
قيمه وذلك كذا فامضى القاضي فلان اختياره والزم العبد ذلك وبصير العبد حرا منهما اذا
سعى وولاؤه يكون بينهما وان اختار اعتاق نصيبه يكتب على نحو ما يكتب لو كان المعتق
موسرا ثم في كل موضع اجتر استسعاء العبد ونجمه نجوم ما يكتب فامضى القاضي اختياره والزم
العبد قيمة نصيبه وذلك كذا ونجمه عليه نجوم ثلثة في ثلثة اشهر ليؤدى في عند انقضاء كل شهر كذا
ويتم الكتاب * فان صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار اقل منها يكتب وصالحه من قيمة
نصيبه على كذا مؤجلا الى كذا فان نجم نجوم ومضى شهر وادى نجما واراد ان يكتب بذلك
كتابا يكتب ومضى شهر وادى نجما وهو كذا وبقي عليه كذا على نجوم ما بقي يطالبه اذا حل ذلك
وبعد اداء النجوم كلها يكتب ان فلانا اعتق عبدا بينه وبين فلان اسمه كذا وان كان المعتق معسرا
فاختر الشريك استسعاء هذا العبد في نصف قيمته ونجم ذلك عليه نجوم في كذا من الشهور
كل شهر كذا فمضى شهر فاستوفى منه كذا واستوفى ايضا بعد الشهر الثالث كذا ويكون هو آخر
النجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا عنده ولا معه شيء لا قليل ولا كثير وعق كل منهما جديعا ومولى لهما
ولاؤه بينهما نصفين ويتم الكتاب * وان اراد ان يكتب كتابا على قول ابي يوسف ومحمد ربح
يكتب اعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم المملوك كذا
حتى

حتى عتق عليه على قول من يري ذلك وهو ابو يوسف ومحمد رح وكان المعتق موسرا
معروفا بذلك عند الناس فطالبه الساكت بقيمة نصيبه ورفع الامر الى القاضي فلان وامضى ذلك
والزم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم بعتق العبد من قبل المعتق ويتم الكتاب * وان كان المعتق
معسرا يكتب وكان المعتق معسرا معروفاً بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت حق استسعاء العبد
في قيمة نصيبه فاخذ العبد بذلك ورافعه اليه فاقض فلان فامضى ذلك وامر العبد المعتق بالاستسعاء
في قيمة نصيب الساكت فذلك دين للساكت على العبد وجعل العبد كله حرا من جهة المعتق وولاه
كله له ويتم الكتاب كذا في المحيط * ولو كان عبد مملوك بين رجلين فاراد ان يعتقه وخاف
كل واحد منهما تضمين صاحبه آية بسبق اعترافه فلا احتياط ان يوكلارجلابا عتاقه والا حوط ان يعلق
كل واحد منهما حتى نصيبه باعناق نصيب شريكه حتى لو افرد الوكيل نصيب احدلهمبالاعناق لم ينفذ
وانا اعتق الوكيل كتب هذا ما اقر فلان انه وكيل فلان وفلان باعناق عبدهما فلان وانه اعتق عبدهما
فلانا وهو مشترك بينهما بالسوية مجانا وولى كذا اعترافا صحيحا من خالص ما لهما وملكهما فصار هذا
العبد حرا باعناق وكيلهما هذا آية ثم يذكر الى آخر ما ذكرناه فيما اذا اعتقه بطريق الاصاله وكذا
هذا في توكيلهما آية للتدبير كذا في الظهيرية * اذا اعتق عبده على خدمته سنة يكتب شهد وان فلانا
اعتق عبده المسمى كذا وحليته كذا اعترافا صحيحا جائزا نافذا على ان يخدمه سنة كاملة
اثنا عشر شهرا اولها كذا وآخرها كذا يخدم فيما رآه مولاه وفيما بداله من انواع الخدمة حيث شاء
وابن شاء وكيف شاء فيما يصل في الشرع لبلال ونهارا في الوقف المعتاد قدر ما يطيق وقبل فلان منه هذا
العتق بهذا البدل وضمن خدمته على هذا الوجه فصار حرا لوجه الله تعالى لا سبيل له عليه الا
سبيل الولاء والا طلب هذه الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب * وثيقة بدل العتق يكتب شهد
الشهود المسدون آخر هذا الكتاب ان فلانا الهندي اقر طائعا انه كان مملوكا لفلان بملك صحيح
واجب لازم وخدمته زمانا ورغب في عتقه فساله ان يعتقه على كذا فاجابه الى ذلك فاعتقه بهذا
الجعل عتقا صحيحا لا رجعة فيه ولا مشيئة ولا تعليق بمخاطرة ولا اضافة الى وقت مستقبل فقبل
هو ذلك منه بمخاطبته آية قبل الاقتراق والاشتغال بغير ذلك فعتق به وصار حرا مالك لنفسه وهذا
الجعل دين له عليه حالا يأخذه منه متى شاء لا امتناع له عنه ولا براءة له منه الا باداء جميع ذلك
اليه وصدقه المقر له ويتم الكتاب كذا في المحيط * اعناق العبد بحكم الوصاية شهدوا ان فلانا

يعني ابن الميت اقرطائعا ان اياه فلا نافذ كان اوصى اليه في حيوته ان يعتق عبده ومملوكه فلانا
يسمى العبد او يحل به بعد وفاته لوجه الله تعالى لا يشترط فيه شرطا ولا يجعل عليه مالا وانه قد قبل
من ابيه فلان هذه الوصية وان اياه فلا نافذ توفي ولم يرجع عن ذلك ولا شيء منه وانه نفذ هذه الوصية
بعد موت ابيه واعتق فلانا وهو العبد الذي كان اوصى به اليه ابوه فصار فلان بذلك حرا لوجه
الله تعالى له مال لا حرار وعليه ما على الاحرار لا سبيل له عليه من استرقاق او استخدام او استعلاء
فقد صار في بده من تركه ابيه مثلي قيمة هذا العبد الذي اعتقه ولا سبيل له عليه الا سبيل الولاء
الذي ثبت في الشرع للمعتق حال حيوته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب * اذا اعتق امته
ثم تزوجها بعد العنق يكتب اقر فلان في حال جواز اقراره طائعا انه اعتق امته المسماة فلانة
التركية او الهندية اذ تافا صحيحا الى آخر كتاب العنق ثم يكتب بعد كتاب العنق ثم ان المعتق هذا
بعد هذا العنق الموصوف فيه تزوج معتقه هذه بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا
ديارا تزوجا صحيحا وانها زوجت نفسها به تزوجا صحيحا في ذلك المجلس على الصداق
المذكور ويتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * الفصل الخامس في التدبير المذكور محمد روح
في الاصل يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان لمملوكه فلان العلاني اني اعتقتك بعد موثي
لوجه الله تعالى وطلب ما عنده من الثواب وابايومئذ صحيح واراد بذلك صحة البدن الا يرى
انه قال عقبيه لعله نبي من مرض ولا غيره ولا حاجة الى ذلك لان تدبير الصحيح والمريض
سواء في ان كل واحد منهما يمتنع من ثلث المال والطحاوي كان يكتب اني جعلتك مدبرا في حيوتي
وحرا بعد موتي قال وانما جمعت بين اللطيف لان من ذهب بعض العلماء انه لا يصير مدبرا
ماله يجمع بين اللطيف فجاء بينهما احتراز عن قول هذا القائل ثم يكتب ولي ولاؤك وولاء
عتقك من بعدك والطحاوي كان يكتب ولي ولاء ما عتق منك بالتدبير المذكور في هذا الكتاب
لان من ذهب ببعض العلماء انه اذا مات المولى وعليه دين فاستغرق بالتركة فالمدبر لا يعتق
بل يكون رقتا يباع بالدين الحي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولاء في هذه الحالة فيمتنع
كتبتالي ولاؤك على الاطلاق كان خطأ على قول هذا القائل وصيانة الكتب عن الخطأ واجبة
ما امكن وبعض اهل الشرط يكتبون هذا ماد بر فلان عبده ومملوكه وموقوفه الهندي او التركي
او الرومي المسسمى فلانا ويذكر جليلة ثم يكتب وجعله حرا بعد موته تدبرا مطلقا غير مقيد صحيحا

نافذا الایباع ولا بوهب ولا یورث ولا یمهر ولا ینقل من ملک الی ملک لا رجعة فیہ ولا منویة فهو مدبر لهذا المولی مادام هذا المولی حیاً ینتفع به کما ینتفع بالعبد غیر البیع وما یشبهه وهو حر بعد وفاته لا سبیل لاحد علیه من ورثته الا سبیل السعایة فیما لم ینخرج من الثلث والاسبیل الولاء فان ولاءه لعقبه من بعده وصدقه هذا المدبر فی کونه مملوکاً له وقت التدبیر وذلك فی صحة هذا المدبر وثبات عقله وجواز امره له وعليه ویلحق به حکم الحاكم فیکتب ثم ان هذا المولی اراد بیع هذا المدبر من فلان فخاصمة المدبر فیہ خصومة مستقیمة بین یدی قاضی عدل ناخذ القضاء فحکم له علیه انه لا سبیل الی بیعه بحکم هذا التدبیر بعد ما وقع اجتهاده ورأیه علی ذلك عملاً بقول من قال ذلك من العلماء واخذوا بالحديث الوارد فیہ واشهد علی حکمه حضور مجلسه وذلك فی يوم کذا * اذا کان العبد بین شریکین مدبراً حدما نصیبه ینکب هذا ما بد بول فلان جمیع نصیبه وهو النصف مثلاً من جمیع العبد الهندي المسمى فلان الذي هو مشترک بیته وبين فلان نصفین وجعل نصیبه منه وهو النصف مدبراً مطلقاً فی حیوته وجعل نصیبه حراً بعد وفاته ویتم علی نحو ما بینا ویكون للشریک الآخر خيارات ثلثة عند ابی حنیفة رح ان کان المدبر موسراً وخیاراً ان کان معسراً وعندهما حق فی التضمین ان کان المدبر موسراً ولی الاستسعان کان معسراً فان اراد ان ینکب علی قول ابی حنیفة رح وعلی قولهما ینکب علی نحو ما ذکرنا فی فصل العتق واما فی فصل التضمین ینکب وطالب الشریک الساکت المدبر بقيمة نصیبه يوم التدبیر وذلك کذا دیناراً یتقویم المقومین وقدمه الی القاضی العدل جائز الحکم فالزم القاضی المدبر ذلك وقبض الساکت ذلك من المدبر تاماً وبرئ المدبر من ذلك براءة قبض واستیفاء فصار جمیع هذا المملوک مدبراً للمدبر هذان ون فلان یعنی الساکت ودون سائر الناس اجمعین ولا سبیل للساکت هذا بعد هذا علی الشریک المدبر ولا علی العبد وان احدث بهذا المدبر حدث الموت فهذا المدبر حر کله لوجه الله تعالی لا سبیل لفلان یعنی المدبر ولا لاحد من ورثته علی هذا المدبر سبیل الا سبیل الولاء والاسبیل الاستسعان فیما لا ینخرج من الثلث * العبد اذا کان بین اثنين وکلّ رجلاً بالتدبیر ینکب فیہ علی نحو ما بینا فیما اذا وکلاه بالاعتاق غیر ان فی فصل الاعتاق اذا قال الرکیل اعتقته عنهما اوقال هو حر عنهما اوقال نصیب کل واحد منهما حر عن مالکة فذلك ینکفی زیمة نصیب کل واحد منهما منه فی الحال وفي فصل التدبیر لا بد وان یقول ذكرت

نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهما حراً بعد موته حتى
يعتق نصيب كل واحد منهما بموته اما لو قال دبرته عنهما او قال حر منهما بعد موتهما فانهما يعتق
بعد موتهما ولا يعتق نصيب من مات منهما أولاً بموته كذا في الذخيرة * الفصل السادس
في الاستيلاء وادارت كتابة كتاب لام الولد كتبت هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الذكر
ان فلانا اقران امته التركية او الرومية او الهندية ويذكر اسمها وحليتها وسمها ام ولد له ولدت
على ملكه وفراشه ابيه المسمى فلانا وابنته المسماة فلانة فهي ام ولد له في حيوته ينتفع بها كما
ينتفع المالك بمملوكه غير انه لا سبيل له على بيعها ولا تملكها من غيره بوجه من الوجوه وهي
حرة بعد وفاته لا سبيل لاحد من ورثته عليها الا سبيل الولاء فان ولاء هاله ولعقبه من بعده وبلحق به
حكم الحاكم فطد بفتحها ولا يحتاج ههنا الى استثناء سبيل السعاية لانه لا سعاية عليها وان كانت
لا تخرج من ثلث ماله الا اذا كان الاقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائماً معلوماً
فحينئذ نعتق من الثلث فيذكر حينئذ سبيل السعاية ويستثنى على شرطه وان كانت الحارفة
قد ابتطت سقط استبان خلقه او بعض خلقه يكتب اقرعندهم واشهدهم على اقراره طائعا ان
جارته فلانة ام ولده قد استطقت منه سقطا استبان خلقه او بعض خلقه فهي ام ولده الى آخر ما ذكرنا
كذا في الذخيرة * الفصل السابع في الكتابة يجب ان يعلم اهل الشروط اختلافوا في البداية بكتاب
الكتابة فكان ابو حنيفة واصحابه رح يكتبون هذا ما كاتب عليه فلان مملوكه فلانا العلاني وكان
الطحاوي والخصاف وكثير من كبار اصحابنا رح يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان العلاني
لمملوكه فلان العلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هذا كتاب ما كاتب عليه فلان العلاني مملوكه
فلانا العلاني وكان ابو زيد الشروطي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهد وان
فلان بن فلان اقرعندهم طائعا انه كاتب عبد فلانا وقد عرفناه معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه
واشهدنا على نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز اقراره الى آخره فقد اختلفوا في البداية بكتاب
الكتابة من هذا الوجه واتبع عامة اهل الشروط ان في الاشربة يكتب هذا ما اشترى خلفا
للبصريين من اهل الشروط واتفقوا ان في فصل الخلع يكتب هذا كتاب من فلان واتفقوا ان
في الاقرار يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون الى آخره بعد هذا قال ابو حنيفة واصحابه رح
الكتابة

الكتابة في معنى البيع والشراء حتى صح كتابة الاب والوصي عبدا الصغير كما يصح بيعهما ويصح فسخ الكتابة كما يصح فسخ البيع ثم في البيع والشراء يكتب هذا ما اشترى فكذا في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب ويوسف بن خالد هكذا يقول ايضا ان الكتابة في معنى الشراء الا ان عنده في الشراء يكتب هذا كتاب ما اشترى فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي والخصاف رح يقولان الكتابة عقد يحتاج فيه الى الاخبار عن امر متقدم فانه يكتب كاتب فلان مملوكه فلانا فان كان الخلع فان في الخلع يحتاج الى الاخبار عن امر متقدم فانه يكتب خالع امرأته ثم في الخلع يكتب هذا كتاب من فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشراء فان في الشراء لا يحتاج الى الاخبار عن امر متقدم فانه لا يذكر في كتاب الشراء ملك المائع ولا يده الذي يثبت عليه صحة الشراء وابوزيد الشروطي يقول الكتابة ليست في معنى البيع لمن كل وجه حتى يلحق بالبيع لان البيع مبادلة مال بمال والكتابة مبادلة مال بماليس بمال ويثبت الحمول دين في الذمة في الكتابة ولا يثبت في البيع وليس كالخلع من كل وجه ايضا حتى يلحق به لان الخلع لا يشمل الفسخ بعد وتويعه والكتابة تحتمل الفسخ بعد وقوعها فتعذر الحاقها بالخلع والشراء فالحقها بالافاقير وفي الاقارير يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون بلا خلاف فكذا في الكتابة * (صورة ما كتب اصحابنا رح) هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان الفلاني مملوكه فلان الفلاني كاتبه علي الف درهم وزن سبعة يؤد بها نجومنا في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا علي ان يؤد بها اليه للحال او يؤد بها اليه نجمه او احدا الى سنة لوالى شهر اندام يكتبوا ذلك تحرزا عن قول الشافعي رح فان عنده الكتابة المجردة لا تجوز وكذلك الكتابة المنجمة بنجم واجد عنده لا تجوز فكتبنا يؤد بها نجومنا احترازا عن قول الشافعي رح وكتبنا في خمس سنين كل سنة من ذلك مائتي درهم ليصير مقدار النجوم وحصة كل نجم معلوما * ثم قال يكتب ومحل اول النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا انما يكتب ذلك حتى يصير محل اول النجوم معلوما * ثم قال يكتب وعلي فلان عهد الله

(٣) من (صورة ما كتب اصحابنا رح) الى قوله (احترازا عن قول الشافعي رح) هكذا وجدت عبارة الكتب الحاضرة عند التصحيح والمحيط الذي هو منقول عنه فاما المقام لا يخلو عن الخلل لان بهذه العبارة لا يحصل الاحتراز عن قول الشافعي رح كما لا يخفى والله اعلم بالصواب *

وميثاقه ليجهدن حتى يؤدي جميع ما كاتبه عليه أما يكتب هذا تحريضا للعبد على الكسب
فبؤدي بدل الكتابة ولا يكتب هذا في مك الشرى لان المشتري مجبر على اداء الثمن ملاحقة في حقه
الى زيادة تحريص اما المكاتب فغير مجبر على اداء بدل الكتابة فيحتاج في حقه الى زيادة تحريص *
ثم ان ابا حنيفة واصحابه رح لم يكتبوا في مك الكتابة على ان لا يتزوج المكاتب مادام مكاتبا
الا باذن المولى وكان الطحاوي والخصاف رح يكتبان ذلك ويكتبان ايضا وعلى ان يسافر مادام
مكاتبا اينما شاء في بر او بحر وأما كتبنا على ان لا يتزوج مادام مكاتبا الا باذن المولى تحريضا من قول
اسن ابي ابي فانه كان يقول له ان يتزوج بدون اذن المولى الا ان يشترط ذلك في عقد الكتابة
وأما كتبنا على ان يسافر تحريضا من قول بعض اهل المدينة فان مذهب بعض علماء المدينة
ان المكاتب لا يملك المسافرة من غير اذن المولى الا ان تكون المسافرة مشروطة في الكتابة * ثم قال
يكتب فان عجز من شيء من هذه النجوم واخره من محله فهو مردود في الرق وأما كتبنا هذا
مع انه ثابت بدون الشرط تحريضا من قول جابر بن عبد الله رض فانه كان يقول ان اشترط في الكتابة
انه اذا عجز يرد في الرق فعند العجز يرد في الرق رضي العبد بذلك او سخط وان لم يشترط ذلك
في عقد الكتابة لا يرد في الرق الا برضى العبد فيكتب ذلك تحريضا من قوله وكان الشمني وبوزيد
الشروطي رح يكتبان فان عجز من شيء من هذه النجوم او من نجمين فهو مردود في الرق وأما
كتبنا ذلك تحريضا من قول ابي يوسف رح فان مذهب ابي حنيفة ومحمد رح ان المكاتب
اذا حل عليه نجم وطالبه مولاه بذلك ورفع الامر الى القاضي بظرفي ذلك ان وجد للمكاتب
مالا حاصرا يدفع ذلك اليه مولاه اذا كان من جنس حقه وان كان له مال عائب يرجي قدومه
اجله القاضي يومئذ او ثلثة على حسب ما يرى القاضي في ذلك فان ادى ما حل عليه والا
رده في الرق وقال ابو يوسف رح لا يرد في الرق حتى ينواله عليه بيمان فيكتب فان عجز من شيء
من هذه النجوم او من نجمين يرد في الرق حتى يصير الرد في الرق مجعما عليه * ثم قال يكتب
فما اخذه فلان منه فهو حلال له أما يكتب هذا حتى لا يتوهم متوهم ان العقد منى مسح وعاد
المعقود عليه الى ملك المولى يلزم المولى رد ما اخذ من البديل ولا يحل له الا بتحليل من له البديل
والطحاوي رح كان لا يكتب هذا الا ان ما اخذه حلال له بدون الذكر لانه كسب دمه * ثم يكتب
وان ادى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه رح وكان

الطحاوي رح لا يكتب ذلك ويقول من مذهب علي رضي الله تعالى عنه ان المكاتب يعتق بذر ما ادى ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي ان المكاتب اذا ادى ثلث بدل الكتابة او ربع يعتق ويصير غريما من غرماء المولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة رضي الله تعالى عنهم لا يعتق عنه شيء ما بقي عليه شيء من بدل الكتابة وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مذهب عامة العلماء فمتى كتبنا وان ادى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى حتى يتعلق عنه باداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرطا لا يقتضيه الاعتد عند علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم افر بما يرفع الى قاضي يري مذهبهما ويرى فساد الكتابة بالشروط الفاسدة فيبطلها فذكر هذا يقع مضرا وتركه لا يقع مضرا وان كان تركه اولى * ثم يكتب ولان ولاؤه وولاء عتقه وانما يكتب ذلك اتباعا للسلف وكان الطحاوي رح يكتب ولاؤه ولا يكلب ولا عتقه فان ولاء عتقه قد لا يكون له فان هذا المعتق لو تزوج بامته وحدث له منها ولد فاعتق مولى الامة الولد فان ولاء هذا الولد لا يكون لمولى الاب وانما يكون لمولى الام ويتم الكتاب * وكثير من المتأخرين من اهل هذه الصنعة يكتبون على حسب ما كان يكتبه ابو زيد بن عفي الكتابة الحالية يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلان بن فلان اقرانه كاتب مملوكه فلان الغلاني يسديه وبحليه علي كذا درهما كتابة صحيحة جائزة نافذة حالة لا فساد فيها ولا اخبار ولا عتد عليه ان يردي ما شرط عليه الى المولى من غير تاخير علي انه ان فرط فيه فلم يؤدها الى ثلثة ايام او ادى بعضها دون بعض فلم يولاه بعد ذلك ان برده في الرق وما اخذه المولى منه فهو حلال له وان اداها كلها اليه على هذا الوجه اولى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته او بعد وفاته فهو حر ولا سبيل لمولاه عليه ولا لورثته الا سبيل الولاء فان ولاءه لمولاه حال حيوته وهو لعتقه بعد وفاته وقبل هذا المكاتب منه هذه الكتابة مواجهة وصدق المكاتب هذا في كونه مملوكا له يوم كاتبه وقضيت بصحة هذه الكتابة قاضي من قضاة المسلمين ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * وهكذا في المحيط * وان كان البذل مكيلا او موزونا او معدونا او مذكروا او حيوانا فكذلك الجواب لكن في الحيوان يذكر اسنانها وصفاتها فان كانت مبهمة الاوصاف لكن من جنس مسمى جاز عندنا خلاف بعض الناس ومتى الحقت به حكم الحاكم جاز بالاتفاق كذا في الطهيرية * وفي الكتابة الموجهة يكتبون كتابة صحيحة جائزة نافذة منجمة نجوم عشرة مؤجلة بعشرة اشهر

متوالية أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا كل نجم منها كذا يؤدي عند مضي كل شهر منها
نجم أو حاجي هذا المكاتب عند الله وميثاقه أن يحتج في أداء كل نجم عند محله إلى مولاه هذا
ولا ينصرف في ذلك ولا يتوارى عنه على أن هذا المكاتب أن عجز من أداء هذا المال على هذه
النجوم أو آخر بجمامته عند محله إلى ثلثة أيام فلمولاه هذا أن يرد في الرق أو يكتب فهو مردود
في الرق وهذا الوثق لأن في الوجه الأول يحتاج إلى قضاء أو رضاء وفي الوجه الثاني لا يحتاج
إلى شيء من ذلك بل بنفس العجز يعود إلى الرق وما أخذه المولى منه من بدل الكتابة فهو حلال
له وإن أدى جميع هذه النجوم من غير تأخير إليه أو إلى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في
حيونه وبعد وفاته فهو حلال سبيل لمولاه عليه ولا لورثته من بعده ولا لأحد من الناس الأسبيل
إلا وبينم الكتاب * إذا كاتب عبده وأمه وهما زوجان يكتب في ذلك شهدا أن فلانا كاتب
عبده فلانا ويسميه ويحليه وجاريته فلانة ويسميهما ويحليهما وهي امرأة هذا العبد كاتبهما جميعا
كتابة واحدة على كذا درهما وحل يحومهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أولها كذا وآخرها كذا
وكل نجم من ذلك كذا وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بامر صاحبه ما على
صاحبه إلا لاهما هذا بجميع ذلك ضمنا صحيحا جائزا ملزما في الشرع وعلى فلان وفلانة عهد
الله تعالى وميثاقه أن يحتج في أداء هذه الكتابة إلى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر
كذا ومن أجل الشروط من يكتب بعد قوله وكل نجم من ذلك كذا وعلى أن لا يعتق واحد منهما
ولا شيء منه إلا بأداء جميع بدل الكتابة وعلى أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل
الكتابة وترك كفالته كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يطعن طاعن أن هذه كفالته المكاتب وكذا الله بدل
الكتابة فلا يصح وإنه حسن * وعلى هذا إذا كاتب عبد دين له يكتب في ذلك كاتب عبده فلانا وفلانا
مكاتبه واحدة بكذا وحل يحومهما واحدة إلى آخر ما ذكرنا على أن للمولى أن يأخذ كل واحد
منهما بجميع هذا المال وعلى أن لا يعتق واحد منهما ولا شيء منه إلا بأداء جميع هذه المكاتب
وإذا عجز عن شيء من ذلك فله أن يردهما في الرق كذا في الذخيرة * وإن كاتب عبده وأمه له
وهما زوجان ومعهما أولاد صغار يكتب كاتب فلان عبده فلانا وأمه فلانة وهي منكوبة هذا
العبد وأولادها وهم فلان وفلان وفلانة وهم صبية صغار في حجر أبيهم وأمه كتابة واحدة على
كذا

كذا درهما منجما كذا كذا انجما كل نجم كذا فان عجز فلان عن اداء هذا المال او عن اداء بعضها او اخر نجما منها عن محله حتى مضت خمسة ايام او كذا فلان هذا المولى ان يرد ويرد امرأته واولاده هؤلاء الى الرق وما اخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك فهو له وان ادعى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعا احرار ولا سبيل لمولا هم عليهم الا سبيل الولاء ويتم الكتاب * وان كاتب عبده المدبر يكتب كاتب عبده المدبر المسمى فلان * وان كاتب ام ولده يكتب كاتب ام ولده فلانة كذا في المحيط * وان كاتب عبدا مشتركا بينه وبين غيره باذن شريكه يكتب هذا اما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلان وبين حليته الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين باذن شريكه فلان هذا على انه اذا ادعى هذا المكاتب هذا البدل الى موليه هذين فهو حر وان الشريك فلان هذا المكاتب بقبض حصته من ذلك وابعاد له على انه كلما نهاه عن قبضه فهو مأذون له في جميع ذلك ان تاستقبلا وصداقة شريكه وهذا العبد في جميع ذلك مشافهة ويتم الكتاب * وان كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره باذن شريكه فنقول كتابة احد الشريكين نصيبه باذن شريكه بمنزلة كتابة كل العبد باذن شريكه عند ابي يوسف ومحمد رح لان الكتابة عند ههنا لا تجزى فذكر النصف في الكتابة يكون ذكرا للكل فيكتب كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلان باذن شريكه على نحو ما ورد ان كاتب نصيبه بغير اذن شريكه فهذا هو المكاتب الكل بغير اذن شريكه سواء وهما يصير كله مكاتبا على المكاتب ويتملك نصيب شريكه فههنا كذلك وعند ابي حنيفة رح الكتابة متجزية فيقتصر الكتابة على نصيب المكاتب فبعد ذلك ينظر ان كان كاتب بغير اذن الشريك فالشريك حق الفسخ وان كان كاتب باذن الشريك فليس للشريك حق الفسخ * فان اراد ان يكتب كتابا على قول ابي حنيفة رح يكتب هذا اما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك بينه وبين فلان على كذا واذا اخذ المكاتب من العبد شيئا من بدل الكتابة كان للساكن ان يأخذ نصف ذلك ان كانت الكتابة بغير اذن الساكن وان كانت الكتابة باذنه فكذلك اذا لم يأذن له الشريك بقبض المكاتب وان ادعى له بقبض المكاتب فليس للساكن ان يأخذ من ذلك شيئا فيكتب في الكتاب هذا اما كاتب فلان جميع نصيبه الى آخر ما ذكرنا وقد كتب وقد اذن له شريكه بكتابة نصيبه وبقبض بدل الكتابة ويتم الكتاب * اذا كان العبد كله لرجل كاتب نصفه فعند ابي يوسف ومحمد رح الكتابة لا تجزى فاذا كاتب النصف

فيصير الكل مكاتباً يكتب هذا ما كتب فلان عبده فلاناً وعند أبي حنيفة رح الكتابة تنجزى يكتب
هذا ما كتب فلان نصف عبده فلان وهو سهم من سهمين من جديعة على كذا درهماً كتابة صحيحة
الى قولنا اذا دى هذه المكاتبه هذا النصف المكاتب منه حر ولا يكتب فيه ولا سبيل للمولى عليه
لان للمولى ان يعتق النصف الباقي وان يستعبه في النصف الباقي فيترك ذكره وينظر الى ماذا
يصير امره ثم يكتب كتاباً آخر كذا في المحيط * ويكون كسب الباقي للمولى غير انه لا يستحدمه
ولا يضرف فيه بالتسليم ولا يقربها ان كانت امته ويلحق به حكم الحاكم كداني الطهيرية * واذا دى
المكاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له افر فلان انه كان كاتب نصف عبده فلان على كذا منجماً
بكداً وان دى الجرم كلها وعق منه نصفه ويرى عن بدل كتابة هذا النصف براءة ايعاء ويتم الكتاب *
واذا تقرر حكم الشهب الهابي على شيء يكتب له كتاباً آخر على وجهه * اذا كاتب الاب عبده
الصغير يكتب في ذلك هذا ما كاتب فلان على ابنه الصغير المسوى فلان عبده فلان يسمى العبد
ويحلبه على كذا ديناراً وهو مثل قيمة هذا العبد يومئذ لا وكس فيه ولا شطط وفي هذا العقد نظر لهذا
الصغير وان اراد له على الوحه الاحسن وهذا الولد صغير لا يلي امر نفسه بنفسه وانما يلي عليه
ابوه هذا يحكم الابوة فاذا انتهى الى موضع الاداء كتب واذا دى هذه المكاتبه وعقق فلا سبيل
لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاء لهذا الصغير في حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب * واذا كاتب
الوصي عبد اليتيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصي فلان يعني اب الصغير على انه الصغير
فلان وهو صغير في حجر هذا الوصي ولا يلي هذا الصغير امر نفسه بنفسه وانما يلي عليه هذا الوصي بحكم
وصايته عليه كاتب عبد هذا الصغير اسمه فلان هو غلام شاب وبين حابته على كذا مكاتبه صحيحة
ويتم الكتاب كما يتم كتاب الاب اذا كاتب عبداً ابنه الصغير * اذا كاتب المكاتب عبده يكتب فيه
هذا ما كاتب فلان مكاتب فلان عبد نفسه فلان الهندي ويحلبه كاتبه على كذا تمير المالكه وهو
مثل قيمة العبد مكاتبه صحيحة الى قولنا فاذا دى هذا المكاتب الثاني البدل بتمامه الى المكاتب
الاول فهو حر وولاؤه للمولى المكاتب الاول في حياته ولعقبه من بعد وفاته ان اداه هذا المكاتب الثاني
والاول مكاتب على حاله وان ادى اليه بعد ما عتق الاول فان ولاء له ولعقبه من بعده كذا
في المحيط * الفصل الثامن في الموالاة يكتب فيها هذا ما شهد علينا الشهود المسمون آخر هذا الكتاب
ان فلان كان نصرانياً ويهودياً ومجوسياً وحريراً عابدوناً ورضعاً لله تعالى الى الاسلام وزينه

بالإيمان به وبنبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم فكرة اليه مله الكفر واكمه بالتقوى وخلع عنه لباس
الشرك والبهس لباس التوحيد ومن عليه بالإقرار بربوبيته والوهيته ووحدانيته وبما جاء به محمد
صلى الله عليه وآله وسلم من صفة والتصديق به والبراءة عما كان فيه من الكفر والطغيان وأجرى على
لسانه كلمة الاخلاص شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وابتعد من الكفر والضلالة
وعباد الطاغوت ودلته الى الصراط المستقيم الذي ارتضاه لعباده ونجاه من اليم عقابه وجعل
اسلامه على يدي فلان فاسلم على يديه ثم والاه وعاقده ليعقل عنه ما دام حيوته ان جنى
جناية يجب ارشها على العاقلة وهو خدسمائة درهم فصاعدا ويتحمل عنه ما يوجب الحكم
ويرثه اذا مات فهو ولي الناس به مكيه ومماته وولاؤه له ولعقبه من بعده ان لم يكن له
وارث يرثه فوالاه على ذلك وعاقده موالاة صحيحة جائزة وقبل فلان موالاته هذه على
ما وصف فيه قبولاً صحيحاً وقد جعل فلان لهذا الذي اسلم على يديه ووالاه وعاقده عهد الله
وميثاقه وذمة رسوله ان لا يتحول بولائه هذا عنه الى غيره والزم نفسه بهذه الموالاة المعاقدة التي
جرت بينهما النصرة والمعونة له وضمن له الوفاء بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه الى غيره واشهد على
انفسهما ويتم الكتاب * نسخة اخرى في هذا على سبيل الانجاز هذا ما شهد به الشهود الى قولهم ان فلان
اسلم على يدي فلان وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد من عصبته او صاحب
فرض او ذي رحم فوالى هذا الذي اسلم فلاناً وهو الذي اسلم على يديه موالاة صحيحة وعاقده
معاقدة جائزة على ان يعقل عنه لو جنى جناية يعقلها العاقلة شرعاً ويرثه ان مات ولم يترك وارثاً
قريباً ولا بعيداً وقبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاقدة قبولاً صحيحاً وذلك في صحة ابدانها وثبات
عقولهما وجواز امورهما طائعين راغبين لاعلة بهما تمنع صحة التصرف والاقرار وجعل هذا الذي
اسلم على نفسه عهد الله وميثاقه ان لا يتحول بولائه عنه الى غيره واشهدا على انفسهما ويتم
الكتاب * ولا ينبغي ان يكتب في هذا الكتاب موالاة لازمة فان له ان يحول بولائه الى غيره
ما لم يعقل عنه ولو والى رجلاً قد اسلم بنفسه لا على يديه يصح ويكتب فيه شهدوا ان فلاناً اسلم
وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد فوالى فلاناً موالاة صحيحة جائزة وعاقده
على ان يعقل عنه الى آخره وان اسلم على يدي رجل فلم يواله ووالى غيره صح ويكتب فيه
شهدوا ان فلاناً اسلم على يدي فلان ولم يواله ولم يعاقده ووالى فلاناً ويتم الكتاب على الوجه الذي

تقدم وأن جنبي هذا الذي اسلم جنابة يبلغ ارشها خمسمائة درهم او يزيد عليها عتله المولى
 الاعلى وبالفلس يكتب فيه شهدوا ان فلانا اسلم ووالى فلانا بتاريخ كذا على ان يعقل عنه اذا
 جنبي جنابة يبلغ ارشها خمسمائة ويرث عنه اذا مات فيكون اولى به في حياته وماله وتبيل
 فلان ذلك منه وكتبنا بينهما كتابا وهذه نسخته وان شاء الكاتب يكتب وكتبنا بذلك كتابا بتاريخ كذا
 بشهادة فلان وفلان وهذه نسخته ثم يكتب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وينسخ الكتاب الذي كتبنا
 بينهما ثم يكتب على اثر ذلك وان فلانا هذا جنبي جنابة ارشها خمسمائة وان كان اكثر
 من خمسمائة يبين مقداره وذلك في حال لم يكن انتقل بولائه عنه وان فلانا وقومه مثلوا ذلك
 عنه بقضاء فاض من قضاة المسلمين قضى بذلك عليهم وهو يومئذ نافذ القضاء فليس له ان يحول
 بولائه عنه الى غير بعد لزوم هذا الولاء بهذا السبب * وان اسلم ذميان والى كل واحد
 منهما صاحبه يكتب فيه شهدوا ان فلانا وفلانا كانا جميعا نصرا نبين فهداهما الله تعالى الى
 الاسلام فاسلما وحسن اسلامهما وانهما بعدما اسلما والى كل واحد منهما صاحبه وعاقده
 موالاة صحيحة جائزة ليحمل كل واحد منهما من صاحبه ما دام في الا حياء ان جنبي احدهما
 جنابة يبلغ ارشها خمسمائة درهم فصاعدا ويرث كل واحد منهما صاحبه اذا مات صاحبه ايها
 مات اولاً فللثاني منهما ولاية الميراث منها وولاء عتقه من بعده ان لم يكن لواحد منهما وارث
 مسلم قريب او بعيد بعرض او عصبة او رحم فوالى كل واحد منهما صاحبه على ذلك موالاة
 صحيحة وعاقدة معقدة جائزة وقبل كل واحد منهما هذه الموالاة وهذه المعاقدة من صاحبه
 قبولاً صحيحاً جعل كل واحد منهما لصاحبه على نفسه عهد الله وميثاقه ان لا يتحول بولائه عنه الى
 غيره وضمن له الوفاء بذلك واشهدا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * الفصل التاسع في الاشربة
 اذا اراد الرجل ان يشترى دارا واران يكتب لذلك كتابا يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان
 العلاني من فلان بن فلان العلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي ذكر البائع انها
 ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في مصر كذا في محلة كذا في سكة كذا في رواق كذا وبحضرة مسجد
 كذا وهي الدار الثالثة من دورة او البريقة وهي عن يمين الدار في ارض يسارة ويشتمل على
 هذه الدار حدود اربعة حدها الاول لزيد الدار المعروفة لفلان والدار المنسوبة الى فلان بن فلان
 بن فلان

بن فلان أو يكتب حدها الأول لصيق الدار المعروفة لفلان أو يكتب يلى الدار المعروفة لفلان أو يكتب
 بلاصق أو يكتب بلازق الدار المعروفة لفلان، ويكتب الحد الثاني والثالث والرابع كذلك وفى الرابع
 يذكر لزيق هذه السكة واليه بايتها ومدخلها واشترى هذا المشتري المسمى فى هذا الكتاب من هذا
 البائع المسمى فى هذا الكتاب جميع هذه الدار المحدودة فى هذا الكتاب بحقوقها وحقوقها
 كلها أرضها وبنائها سفها وعلوها وطرقها ومسبل مائها من حقوقها ومرافقها التي هي لها
 من حقوقها ركل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل حق هولها داخل فيها وخارج منها وكل ما هو
 معروف بها ومنسوب اليها من حقوقها بكذا كذا يذكر جنس الثمن ونوعه وقدره وصفته وما شبه
 ذلك على وجه يرتفع الجلالة نصفها كذا شراء صحبنا جائزا نافذا باتا بنة خاليا عن الشروط
 المفسدة والماعانى المبطله والعدة الموهنة لا خلا بة فيه ولا خيانة ولا وثيقة يمينان ولا موعة ولا رهن
 ولا تلجئة بل بيع رغبة وارالة ملك الى ملك وشراء جد وقبض هذا البائع المسمى فى هذا الكتاب
 من المشتري المسمى فى هذا الكتاب جميع هذا الثمن المذكور جنسه ونوعه وقدره وصفته فى هذا
 الكتاب تاما وافيا بايئام المشتري هذا ذلك كله آية ويرى اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء
 لا براءة اسقاط وابراء وقبض المشتري هذا جميع ما وقع عليه عقدة البيع المذكور بتسليم البائع
 هذا المذكور فى هذا الكتاب ذلك كله اليه فارعا عن كل مانع ومنازع وتفرقا عن مجلس هذا العقد
 بعد صحته وتمامه ونقوده وابترامه وتقرره واستحكامه تغرق الابدان وذلك كله بعد اقرار
 هذين العاقدين انهما رأيا بذلك كله وعرفاه ورضياه فما ادرك هذا المشتري من ذلك
 او فى شيء منه من حقوقه فعلى البائع هذا تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى فى هذا الكتاب واشهاد
 على انفسهما بذلك كله من كتب اسمه فى آخره بعد ان قرأ عليهما بلسان عرفاه بتدويرا انهما قد فهما
 واحاطا به تاما وذلك كله فى حال صحة ابدانهما وكمال عقولهما طابعين غير مكرهين لالة بهما
 ولا بواحد منهما من مرض ولا غيره تمنع صحة الاقرار ونفاذ التصرف وذلك كله فى يوم كذا من شهر
 كذا سنة كذا فى هذا الصك اصل فى جميع الاثرية ثم تختلف الالفاظ باختلاف الاحوال ثم ان محمدا
 رح قال فى الاصل اذا اراد الرجل ان يشتري دارا يكتب هذا ما اشترى فلان ولم يقل يكتب
 هذا ما باع فلان مع ان كل واحد منهما يحتاج الى تأكيد حته وكل واحد من اللفظين ينظم الآخر لانه
 لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء انما فعل كذلك تبركا بالسنة فان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم حين اشترى علام من صدا بن خالد بن هودة امران يكتب هذا ما اشترى
 محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صدا بن خالد بن هودة ولم يأمران يكتب هذا ما باع صدا
 بن خالد بن هودة من محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر محمد رح ايضا ان يكتب
 هذا ما اشترى ولم يقل يكتب هذا كتاب ما اشترى وادلى البصرة يكتبون هذا كتاب ما اشترى
 لان قوله هذا اشارة الى البياض الذي يكتب فيه وفيه كتابة ما اشترى لاحقية الشرى الا ان محمدا
 رح اختار هذا ما اشترى تبركا بالسنة ولان ما في قوله هذا كتابات ما اشترى يحتمل الاثبات
 ويحتمل الیهي يكتب هذا ما اشترى ليستفي احتمال المعنى وذكر محمد رح ايضا عند ذكر البائع
 والمشتري يذكر اسميهما واسم ابيهما ولم يذكر اسم جد هما وهذا قول ابي يوسف رح فاما على قول
 ابي حنيفة ومحمد رح لا بد من ذكر الجدة وان كان المشتري او البائع مشهورا بالاسم كطاووس
 وخطاء وشريح وامثالهم يكتبون ذكر اسمه ولا حاجة الى ذكر السبب وان ذكر اسمه واسم ابيه
 وذكر قبيلته مكان حدة فان كان ادنى القائل وكان فخذ اخاصا بحيث لا يوجد على اسمه واسم
 ابيه غيره لا محالة فذلك يكفي وان ذكر قبيلته الا على ذلك لا يكفي ولا بد من ذكر الجدة مع ذلك
 وان ذكر مع ذلك اسم الجد الا ان في تلك القبيلة بهذا الاسم والنسب غيره فذلك لا يكفي ولا بد
 من ذكر شي آخر وان ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر اسم جدته وقبيلته وانما ذكر صاعته فان كان
 صاعته لا يشاركه غيره فيها كما يقال فلان بن فلان الحليفة فلان بن فلان القاصي فذلك يكفي
 للتعريف وان كان صاعته يجوز ان يشاركه غيره فيها فانها لا يكفي للتعريف عند ابي حنيفة رح
 والحلية ليست من اسباب التعريف لان الحلية تشبه الحلية ولكن ان كتب الحلية فذلك اولي
 لا به يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الاشياء التي ليست من اسباب التعريف لو كتب فذلك
 اولي وان كنت كنيته لم يكتب شيء آخر ان كان يعرف بتلك الكنية لا محالة فذلك يكفي وذلك
 نحو ابي حنيفة رح وامثاله وكذلك اذا كتبت بن فلان وهو يعرف لا محالة كابن ابي ليلى فذلك
 يكفي للتعريف * وان كان البائع او المشتري عتيق فلان يكتب ولان الهندي او التركي عتيق
 فلان بن فلان * وان كان من عتقه عتيق غيره يكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق
 الامير فلان بن فلان * وان كان البائع او المشتري مملوك رجل يكتب فلان الهندي او التركي
 مملوك فلان بن فلان بن فلان وهو مأذون له من جهة مولاه هذا في جميع انواع التجارات او يكتب

عن فلان او عبد فلان وفي الامة يكتب فلانة الهندية امة فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلانة الهندية مكاتب فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة بحدودها الاربعة وان كانت الدار معروفة مشهورة وهذا قول ابني حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح ان كانت الدار معروفة مشهورة ولا يحتاج الى ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظر للمشتري لانه لو كتب ذلك يصير للمشتري مقرا بملك البائع فلو استحق المشتري من يده يوما من الدهر لا يرجع على البائع من الثمن عند زفر رح واهل المدينة لان اقرار المشتري بالملك للبائع حجة عليه في منع الرجوع بالثمن فلا يكتب وهي ملك البائع احترازا عن قول هؤلاء نظرا للمشتري ولا يكتب وهي في يده ايضا عند علمائنا وعامة اهل الشروط رح وكان ابو زيد الشروطي رح يكتب وهي في يده وعلماؤنا احتجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب كتاب شراء العبد من عدا بن خالد بن هودة ولم يكتب فيه والعبد في يده ولا نهما ربما يرتفعان الى فاض يري ان الاقرار باليد للبائع اقرار بالملك له لما ان ظاهر اليد يدل على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق اخذا بقول زفر وابن ابي ليلى واهل المدينة رح فلا يكتب ذلك احترازا عما قلنا نظر للمشتري ولكن يكتب وقد ذكر البائع انها ملكه وفي يده على نحو ما كتبنا في اول هذا الفصل ثم ان محمدا رح لم يذكر في الاصل ان باي حديد أ في الكتاب وكان يوسف بن خالد وهلال رح يقولان يبتدأ من باب الدار ثم يكتب الحد الذي على يمين الداخل ثم يكتب ما يلي ذلك الى آخره وابو حنيفة وابو يوسف رح يقولان يبتدأ بما يلي القبلة ونواحيها نحو المشرق ثم بما يلي القبلة وما يليها نحو المغرب ثم من يمين القبلة ثم عن يسارها ومن العلماء من قال يبتدأ بالجانب الغربي العدل وان ترك هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس به للحصول التعريف بالتمديد بالحدود الاربعة وهو المقصود من ذكر الحدود وكان الشمني وهلال رح يكتبان في ذكر الحد حدها الاول ينتهي الي دار فلان ومحمد رح يقول بلي احب الي لان قوله ينتهي لا ينفي الفرجة والواسطة وقوله بلي ينفي الواسطة ان كان لا ينفي الفرجة قال عليه السلام لا يميني منكم اولوا الاحلام والنهي والمراد القرب دون الاتصال وقيل يلاصق ويلازق اولي الالفاظ لانهم لا ينفيان الفرجة والواسطة كذا في المحيط * وان كان بين الدارين فرجة

ذكر الطحاوي رحمه الله ان الكاتب بالحيار ان شاء كتب حدها الاول ينتهي الى العرجة التي بينها وبين دار معروفة لفلان وان شاء كتب حدها الاول ينتهي الى العرجة الناصلة بينها وبين دار معروفة لفلان قال الطحاوي رحمه الله وهذا الاولى من الاول لان ذلك يوهم ان تكون العرجة من الدارين فيكون بعضها داخل في الدار المبيعة والتحد لا يدخل في المحدود فيكتب ينتهي الى العرجة العاصلة بينهما فلان ثم بعض اهل الشروط يكتب حدها الاول ينتهي الى دار فلان واصحابها كرهوا ذلك وقالوا ينبغي ان يكتب ينتهي الى الدار المعروفة لفلان والى الدار المسوطة اليه لانه لو كتب ينتهي الى دار فلان كان هذا اقرا من السائع والمشتري ان تلك الدار ملك فلان فلو اشترى واحد منهما تلك الدار من فلان يوم ما من الدهر واستحق من بعده لا يرجع بالثمن على فلان عند فروان ابي ليلى واهل المديتقح يكتب على بحر ما يشاء اقرارا عن هذا وانما اخطرنا احد حدودها ينتهي الى دار فلان يلاق دار فلان ولم يكتب احد حدودها دار فلان لان على احدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله يدخل الحد في المحدود في البيع فيؤدى الى فساد البيع اذا جعل المسجد او طريق العامة حدا لانه يصير حامعا ليسا يحوز به وبسلا لا يجوز مع احتفال الثمن ويشت الحيار للمشتري اذا جعل الحد دار فلان اذ لم يسلم فلان دارة اليه بهذا البيع وينقص الثمن للسائع لانه يصير بعض الثمن متقابلة دار الجار فلهذا اخطرنا ينتهي يلاق بلي يلاق واما اعدنا بط اشترى بعد ذكر حدود الدار خلا فالبعض اهل الشروط فاهم لا يغيدون ذلك لان من مادة اهل اللسان انه اذا تخلل بين الخسرو المخبر منه كلمات فاهم بعيدون الخسر للاكيد ولزيادة الالهام ثم ان محمدا رحمه الله ذكر في الكتاب اشترى منه الدار التي في موضع كذا واهل الشروط يكتبون جميع الدار لانه عسى يذكر الدار ويراد به البعض مطلق اسم الكل على البعض جائز فكشوا جميع الدار اذ لا لهذا الوهم وذكر محمدا رحمه الله ايضا في الكتاب اشترى الدار المحدودة في كتابها وكان الشمني وهلال رحمه الله يكتبان في هذا الكتاب قالان قوله كتابا اضافة الكتاب الى البائع والمشتري فيكون اقرارا منهما ان الكتاب ملكهما وربما راعه البائع في كون الكتاب في يده ويحول اليه وبين الكتاب فلا رة هذا الوهم يكتب هذا الكتاب وذكر ايضا انه يكتب اشترى الدار المحدودة لحدودها كلها وهكذا كان يكتب ابو حنيفة ومحمد

ومحمد رح وأبو يوسف رح كان يقول انه لا يكتب بحدودها لانه لو كتب ذلك بدخل الحد في البيع وفيه فساد على مامر وأبو حنيفة ومحمد رح قالوا القياس ما قاله أبو يوسف رح لكننا تركنا القياس بالعرف فان في العرف لا يراد بقولهم بحدودها ادخال الحد تحت البيع وانما يراد به ادخال ما وراء الحد وذكر أبو زيد الشروطي رح في شروطه ان في دخول الحد تحت البيع بقوله بحدودها قياسا واستحسانا القياس ان يدخل الحد تحت البيع وفي الاستحسان لا يدخل واذا كان على جواب الاستحسان على قول أبي يوسف رح لا يدخل الحد تحت البيع مع ذكر قوله بحدودها أولى ان لا يدخل الحد تحت البيع على قوله بدون ذكر قوله بحدودها فيصير ما ذكره أبو زيد رح رواية من أبي يوسف رح ان الحد لا يدخل تحت البيع ورأيت في بعض نسخ الشروط اذا كتب احد حدود هذه الدار دار فلان والثاني والثالث والرابع كذلك ولا يكتب اشتراها بحدودها لان الحد يدخل في الشراء واذا كتب احد حدودها ينتهي الى دار فلان او يلازق دار فلان يكتب اشتراها بحدودها وبعض المحققين من مشائخنا رح ذكروا في شرح كتاب الشروط انه ليس في كتابة احد حدودها يلازق دار فلان يلاصق دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لان الحد لما كان لا يدخل تحت البيع عند أبي حنيفة ومحمد رح واحدى الروايتين عن أبي يوسف رح يبقى الحرف الملازق بدار فلان على ملك البائع فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه بناء وغير ذلك ويكون للبائع ولاية نقض تصرف المشتري فيه ونقض البناء الذي عليه وفيه من الضرر على المشتري مالا يحفى وكذلك يوجب انقطاع حق الشفعة بسبب الجوار لانه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الاخرى حرف لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الاخرى وكتب في حدها لزيد دار فلان يكون كذا فكان فيه ترك الاحتياط اما لو كتبنا احد حدودها دار فلان ففيه ترك الاحتياط على قول أبي يوسف رح على إحدى الروايتين من حيث ان الحد يدخل تحت البيع ومن حيث ان البائع والمشتري يصيران مقرين بملكية تلك الدار فلان فيستد عليهما باب الرجوع بالثمن لو اشترى احدهما يوما من الدهر تلك الدار على قول زفر بن أبي ليلى واهل المدينة رح الا ان ذلك امر موهوم وذكر ايضا انه يكتب ارضها وبناءها فقد ذكر الارض وان كان اسم الدار ينطبق على الارض لا محالة انما ذكرها للتأكيد وذكر البناء ولا بد من ذكره لان اسم الدار لا ينطبق على البناء لا محالة ولم يذكر محمد رح سفلها وعلوها واختار المتأخرون ذكر ذلك وهو الصحيح لانه مني

لم يذكر العلو لا ينتهي وهم كون العلو ملك غير البائع ومتى لم يذكر السئلا لا ينتهي وهم ان يكون تحت الدار سرداب هو ملك غير البائع ثم كان الشئني وعلال رح يكتبان سئله وعلوه ولا يكتبان سئليا وعلوها فالان قوله سئله وعلوه ينصرف الى سئلا الباء وعلوه وهذا معلومان معلومان للبائع فيصير بائعا لملك نفسه وقوله سئلها وعلوها ينصرف الى سئلا العرصة وعلوها فربما يتوهم متوهم انه اراد به العلو الى صان السماء فيكون بائعا للهواء وبيع الهواء لا يجوز ولهذا اختار سئله وعلوه وغيرهما من العلماء اختاروا سئلها وعلوها وهكذا كان يكتب ابو زيد الشروط وطبي رح قالوا لانه ربما يكون تحت الارض سرداب ويقولوه وسئله وانه ينصرف الى البناء واسم البناء لا يتناول السرداب لا يعلم ان السرداب هل هو له وهل دخل تحت البيع ويقولوه سئلها وانه ينصرف الى العرصة يعلم ان السرداب له واندخل تحت البيع وانما كتبوا وعلوها حتى ينتهي وهم ان يكون العلو على البناء الآخر والآخر عليه حق التعلقي وما قال من وهم ان يدخل تحت البيع العلو الى حنان السماء فاسد لان كل واحد يعرف ان العلو لا يراد بهذا غير ما يدخل تحت العقد وانما يراد به ما يدخل تحت العقد وهو الباء ذكر محمد رح طرفها ولم يلحق بآخره من حقوقها واهل الشروط يلحقون بآخره من حقوقها كذا في الذخيرة * وذكر الطحاوي رح ان اكثر اهل الشروط يذكرون الطريق والمختار عند تاركه وكذلك المسبل لانهم ان ذكروا الطريق مطلقا يتناول ذلك الطريق العام الذي لا يجوز بيعه وكذلك الميزاب ربما ينصب في جرم من طريق العامة فاذا اطلق ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيفسده البيع وان قال وطريقها ومسبل مائتها التي من حقوقها ربما لا يكون للدائر طريق خاص هو من حقوقها فيصير جامعا في العتدين المعدوم والموجود وذلك يفسد للعقد فالاجسن ان لا يذكر الطريق والمسبل اصلا لان المقصود حاصل بذكر المرافق فانه ان كان لها طريق خاص او مسبل ماء خاص دخل ذلك في العقد بذكر المرافق وان لم يكن فانما ينصرف هذا اللفظ الى ماورائهما من المرافق كذا في المبسوط * وبعض المتأخرين من اهل العلم قالوا ان لم يكن له الدار طريق اصلا وكان باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ترك ذكر الطريق كما قاله الطحاوي رح حني لا يصير بائعا لما يملكه وان لم يكن باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ذكر الطريق لان الطريق لا يدخل تحت البيع من غير ذكر الطريق في طاهر الرواية الآراية رواها النخفاف رح عن ابي يوسف رح وكان الاحتياط ههنا في ذكر الطريق ولكن يلحق به

من حقوقها وان كان لها طريق نافذ الى طريق العامة يكتب وطريقها النافذ الى طريق العامة وان الحق بها من حقوقها كان اولى وذكر مسيل مائها ايضا ولم يلحق بآخرة من حقوقها وبعض اهل الشروط يلحقون بآخرة من حقوقها وبعض المتأخرين قالوا في مسيل مائها على نحو ما قالوا في الطريق ان لم يكن لهذه الدار مسيل ماء اصلا وكان لكن كان الميزاب على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء وان لم يكن الميزاب على طريق العامة فيكتب مسيل مائها ويلحق بآخرة من حقوقها اذ يجوز ان يكون مسيل الماء من هذا الموضع الى طريق العامة فيصير بائعا طريق العامة ولانه ربما لا يكون موضع مسيل الماء من الميزاب ملكا له فلولم يلحق به من حقوقها يوهن ان الداخل رتبة الطريق وانه لا يجوز ذكر مرافقها ايضا لان الدار مرافق اخر سوي مسيل الماء والطريق فلولم يذكر المرافق لا يدخل ما سوى الطريق ومسيل الماء تحت البيع فيؤدي الى تعطيل مضاعف لدار عليه ولم يلحق بمحمد رح بالمرافق الحقوق واهل الشروط يلحقونه فيكتبون ومرافقها التي من حقوقها فانه احوط وذكر ايضا وكل قليل او كثير هوفيه ومنها واهل الشروط لا يكتبون او بل يكتبون الواو وكل قليل وكثير هوفيه ومنها قالوا لان كلمة او للتشكيك فيتناول احدهما غير عين وانه محمول جهالة يوتنها في المنازعة فيوجب خلافا في البيع الا ان محمد رح اختار او اتباعا لعمد رضي الله عنه في كتابة الوقي فانه كتب ولا جناح علي من وليه ان يأكل او يؤكل صديقا له غير مشمول ولان كلمة او قد تكون بمعنى او يقال جالس الحسن او ابن سيرين وكتاب الله تعالى يؤبد قال الله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون معنى الآية ويزيدون وعن ابي يوسف رح بحرف الواو كما ذكره اهل الشروط ولم يلحق محمد رح بقوله وكل قليل او كثير هوفيه ومنها الحقوق واهل الشروط يكتبون وكل قليل او كثير هوفيه ومنها من حقوقها وهكذا قال ابو يوسف رح في رواية لان المتن يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند زفر رح حتى يفسد البيع وعند ابي يوسف رح يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الامتعة والخشب وغير ذلك ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخنزير والخمر فكان الاختياط في ان يلحق بها من حقوقها حتى لا تدخل هذه الاشياء في البيع ولا يدخل الزرع والثمر في بيع الارض لانها ليست من حقوق الارض وذكر ايضا وكل حق هولها داخل فيها وخارج منها هكذا كان يكتب ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح وبعدهم يوسف بن خالد وهلال كانا يكتبان هكذا وغيرهم من اصحابنا رح يكتبون وكل حق هولها

داخل فيها وكل حق هولها خارج منها قالوا لانه لو كتب على ذلك الوجه ينسأل حقا موصوفا
بانه داخل فيها خارج منها والحق الواحد لا يتصور ان يكون داخلا وخارجا فينبغي ان يكتب
وكل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها ليكون الحق الموصوف بالدخول غير الموصوف
بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول والوجه لما ذكر محمد ر ح ان العطف
يقضي اعادة المذكور ولا تقديرا واعتبارا كما يقول هذا حر وهذا يكون معناه وهذا حرف صارت
من حيث التدبير كانه قال وكل حق هولها خارج منها كذا في الذخيرة * وذكر الطحاري ر ح
ان الجائر عندنا ان يكتب كل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها كذا في المسوط *
ولم يذكر محمد ر ح بعد هذا وفائها ولعل الشروط كانوا يكتبون ذلك وانما لم يذكره محمد ر ح
لان يذكر الفاء بعد الباء في البيع عند ابي حنيفة ر ح والمسئلة في نوادر من سماعه فابويوسف ومحمد ر ح
قالا الفاء ملوك للبائع الا يرى ان له ان يحفر فيه وان يربط فيه دابته والجمع بين شيتين هما
مملوك كان في البيع لا يفسد البيع وابو حنيفة ر ح يقول ان الفاء ليس بمملوك لدليل انه يمنع
من الحر اذا كان بضرا العامة وان اعتبر مملوكا له من الوجه الذي قالوا فهو مملوك للعامة يصير
كالمشترك فيه وبين غيره ثم ذكر الثمن فقال بكذا واعلم بان الثمن لا يتخلو اما ان يكون موزونا
او مكيلا او معدودا او مذكورا او موصوفا او حيوانا او عقارا فان كان موزونا فلا يتخلو لمان يكون
من النقود نحو الدراهم والدنانير والعلوس او من غير النقود نحو الزعفران والتحرير والنطن وسائر
الوزنيات فان كان من النقود فان كان من الدراهم يكتب كذا كذا دراهم ويكتب بوصفها انها
فضة او مغشوشة شائبا السحابس او الرصاص دراهم غلة او نقد بيت المال ويكتب صنعتها انها جيدة
او رديئة او وسطية ويذكر قدرها انها كذا كذا درهما وزنه بوزن سبعة اي بوزن كل عشرة مئاسبعة
مئاقيل وان اراد كتابة بعض ما ذكرنا فان كان في البلد نقد واحد من الدراهم فمطلق البيع يصرف
اليه ويصير ذلك كالمعقود فلا حاجة الى ذكر الصعة وان كان فيها نقود مختلفة فان كان الكل
في الرواج سواء ولا يصرف للبعض على البعض بجوز البيع ويطلق المشتري البائع اي النوعين
شاء ولكن لا بد للكتاب من ان يكتب احدهما ويكتب قدرة ووزنه وان كان الكل في الرواج
على السواء الا ان للبعض صرفا على البعض كما كانت الغطرية والعذلية نبلى هذا لا يجوز البيع
الا بعد

الآبعد بيان احدهما فيكتب الكاتب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه وان كان احد النقود اروج ينصرف البيع اليه ويصير ذلك كالملفوظ ولا يحتاج الي بيان صفته ولكن يحتاج الي بيان قدره ووزنه وان كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا ديناراً ويكتب انها بخارية او نيسابورية او هروية وما اشبه ذلك ويكتب انها منصفة او قراضات او صحاح لا كسور فيها يكتب انها جيدة او وسط او زيف ويكتب قدرها كذا ديناراً ويكتب كيفية وزنها انها موزون بوزن مثاقيل مكة او بوزن مثاقيل خوارزم او سمرقند وما اشبه ذلك لان المناقيل في البلدان مختلفة فان كان الثمن ذهباً خالصاً وفضة خالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لاسيما كذا ذكرنا ولكن لا يذكر فيه اسم الدراهم والدنانير لان هذا الاسم لا ينطلق على غير المصروب فيكتب في الذهب كذا مثقالاً من الذهب الخالص الاحمر الجيد الخالي عن الغش وان كان في الذهب غش بين ذلك فقال (دة دهي) او (دة نهبي) وما اشبه ذلك وكذا في الفضة كذا (درم سنج) من النقرة الجيدة الخالصة من الغش ويكتب مع ذلك طمغاجي او نقرة كليجة لانها تتنوع بهذين النوعين وكذلك في سائر الامور ونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه وصفته وقدره وان كان الثمن مكبلاً يكتب ما وقع عليه العقد فيكتب الحنطة ان وقع العقد على الحنطة ويكتب نوعها سقية او برية نسقية او بخارية ويكتب صفتها حمراء او بيضاء جيدة او وسطية او رديئة ويكتب قدرها فيكتب كذا كذا لا بغير كذا وفي الشعير كذلك يكتب نوعه وصفته وقدره بغير كذا ولا يكتب الوزن في الحنطة والشعير لانهما كيلان بالنص ولا يجوز تغير الحكم المنصوص وفي كتاب البيوع عن اصحابنا رحمهم في اسلام الدراهم في المكيلات وزنا والوزنيات كيلاراً وكتان عن اصحابنا رحمهم انه يجوز وروي الطحاوي رحمه الله لا يجوز فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن حد الاختلاف وهذا اذا كانت الحنطة او الشعير حالاً فان كان مؤجلاً يكتب مع ما ذكرنا من الاشياء مقدار الاجل ومكان الايفاء تجرزا عن قول ابي حنيفة رحمه الله وان كان الثمن من المعدودات فان كان من الاثمان كالغطارف والعدليات يكتب في الغطارف كذا درهماً خطريفة بخارية معدودة سوداً جيدة ويكتب في العدليات كذا عدلية رسمية راتجة بخارية معدودة ويكتب نوعها ان كانت انواعاً مختلفة ويكتب نقد بلد كذا اذا كان يختلف هذا النوع من النقد باختلاف البلدان وان كان الثمن من الزروعات نحو الكرياس والكتان واشباه ذلك فان كان بعينه فالبيع به جائز ولا بد من الاشارة اليه فيذكره في الكتاب ويذكر صفته ويذكر عيناً مشارة اليه

محضرا مجلس هذا العتدوان كان بغير منه فان كان حالا لا يجوز وان كان مؤجلا يجوز كما في السلم
فيكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرناس مثلا ونوعه ويكتب صفاته ووقته وسداه (ياصدي) او (شخصي)
او ما شبهه وقدره ويبان قدره ببيان ذر حانه وبين ذراع كذا كذراع الملك او ذراع الكرايس او ذراع
المساحة وبين الاجل وقدر الاجل وبين مكان الايلاء ايضا اذا كان له حدل ومؤنة تحزرا
حين قول ابي حنيفة رح وان كان الثمن حيوانا او عرضا من العروض لا يصح تاجيلها اصلا ولا يثبت
الدين في الدمة اصلا ما ناصح نمنا اذا عنيها وفي كل موضع كان الثمن معينا لا بد من الاشارة
لان اعلام الحاضر المعين بالاشارة فيذكر في الكتاب ذلك ويذكر قيمته ويذكر مينا مشارا اليه
محضرا مجلس هذا العتدوان كان الثمن من المحدودات كالدار والارض فاعلا منها بذكر
حدودها فيكتب اشترى الدار التي في موضع كذا ويحدها بالدار التي في موضع كذا ويحدها
ايضا واذا وصل الى موضع القبض يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار
من صاحبه وهو جميع ما ذكر شراؤه آية منه بتسليمه اليه ويكتب عند ذكر الدرك فما ادرك
كل واحد من هذين المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه فكذلك على ما يأتي بيانه ثم ان ابا حنيفة
واصحابه وابا يوسف ومحمد اخرج وكذلك هلال بعد هم كانوا يكتبون بعد هذا اشراء صححا وان
ابا زيد الشروطي رح وبعضا من بعده من اهل الشروط كانوا يكتبون شراء صححا باثباتا لا شرط
فيه ولا خيار ولا فساد ولا عدة وفاء ولا على وجه الرهن والتجئة بل بيع المسلم من المسلم انما
يكتبون شراء صححا لان غرضهما الشرى الصحيح فيكتبون ذلك تأكيد لما قصداه ويكتبون صفة
البيات ليعلم انه ليس بوقوف على اجازة الغير ويكتبون لا شرط فيه حتى لا يدعي احدهما ان
البيع كان بشرط فاسد وهذا لان على ظاهر الرواية وان كان القول قول المنكر للشرط الا ان على رواية
النوادر القول قول مدعى الشرط فيكتب ذلك احتياطا ويكتبون فيه ولا فساد فيه لا عدة وناء وما شبهه
ذلك لان على رواية النوادر القول قول من يدعى الفساد لانه ينكر زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطا
وكان الطحاوي رح يقول ولا يكتب ولا خيار فيه فمن العلماء من قال المتبايعان بالخيار ماداما
في مجلس العتد فعلى قول من يقول هكذا شرط ان الخيار فيه يكون شرطا مغيرا مقتضى
العقد فلو كتب ذلك ربما نفع الى من يري ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رح ولكن
يكتب بيع المسلم من المسلم تبركا بالسنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما كتب كتاب

الشراء على عدا بن هودة امر بكتابة ذلك كذا في الذخيرة * واصحابنا ربح انما لم يكتبوا شراء صحيفا ولم يكتبوا بيع المسلم الى المسلم ولم يكتبوا لافساد وغير ذلك لانه لو كتب كان هذا اقرارا من المشتري بصحة البيع ويكون المشتري ملك البائع فلما استحق المشتري من يد المشتري بعد ذلك لا يكون له ان يرجع على البائع بالثمن على قول زفر بن ابي ليلى واهل المدينة ربح ولو انسخ البيع بينهما ثم عاد الى يد المشتري يؤمر بالتسليم الى البائع فلا يكتب هذا كما لا يكتب ملك البائع ثم قال محمد ربح نقد فلان بن فلان يعني المشتري الثمن كله وبرئ اليه منه وهو كذا وكذا درهم وزن سبعة وانما لم يكتب بقوله ونقد فلان الثمن لانه اذا لم يذكر قبض البائع فاذا قال البائع بعد ذلك نقدتني ولكن لم اقبض فانه يصدق في قول ابي يوسف ربح فلا بد من ذكر قبض البائع تحرزا عن قول ابي يوسف ربح فله ذلك اختار محمد ربح في ذلك وبرئ اليه منه لانه اجمع واوجز فانه ينبئ عن براءة ابتدائها من المشتري وانتهائها بالبائع وذلك بالدفع والقبض فانه ينبئ عن صحة القبض فان البائع اذا كان وكيل فان على قول بعض العلماء لا يبرأ المشتري بدفع الثمن اليه ما لم يكن ما ذؤنا بالقبض من الموكل فاذا كذب برئ اليه منه كان اقرارا بالقبض وبصحة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب وبرئ فلان يعني المشتري الى فلان البائع من جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان تاما وافيا وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لان قبض البائع بقوله وبرئ اليه منه يثبت من حيث المعنى لا من حيث النص ولا يقف على المعنى كل واحد فيكتب قبض البائع الثمن حتى يثبت قبضه نصا ومعنى ليكون ابين واقطع للشغب وكان ابو زيد الشرطي ربح يكتب وقبض فلان بن فلان يعني البائع من فلان بن فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب تاما وافيا بدفع فلان ذلك اليه وبرئ اليه منه فلان بن فلان يعني المشتري وهو كذا درهم وزن سبعة كذا في المحيط * لانه لما وجب التصريح بالقبض وجب التصريح بالدفع ايضا حتى يكون قبض البائع الثمن بدفع المشتري فان على قول بن ابي ليلى ربح من ظفر بحبس حقه من مال غريمه لا يكون له ان يأخذه واذا اخذه لا يملك بل يكون غاصبا فيكتب دفع المشتري تحرزا عن قول بن ابي ليلى ربح وكان الطحاوي ربح يكتب ودفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان الثمن كله تاما وافيا قبضه منه فلان وابراة من جميعه لانه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعا وجب تقديم الدفع على

التبض لان التبض حكم الدفع والحكم يتأخر عن السبب فيجب ان يكون الدفع سابقا على
النقص الا ان فيما ذكره الطحاوي رح نوع خلل لا يرد قوله وبراءة من حميد يقتضي براءة مبتدأة
لا سبب التبض والبائع اذا ابرأ المشتري من الثمن بعد قبض الثمن يصح ابرأؤه ويلزم المانع
رد ما نقص من الثمن فالاصوب ان يكتب دفع فلان الثمن الى فلان تاما وافية وقصده منه فلان
وبري اليه منه وهو كذا ودرهما حتى يكون الدفع مقدما على التبض ويثبت صحة النص بذكر
البراءة اليه وينبغي وهم البراءة المستدأة وانما يكتب تاما وافية للتأكيد ويكتب في الصك زوائد
للتأكيد ولم يذكر محمد رح في الكتاب قبض المبيع وكذا يحتاج الى كتابة قبض الثمن ليكون حجة
للمشتري يحتاج الى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبائع فلا بد وان يكتب وقد اختلف اهل الشروط
فيه فكان الشنبي وهلال وابوريد الشرطي رح يكتبون وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان
جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطحاوي رح يكتب وسلم فلان الى فلان جميع ما وقع
عليه المسمى في هذا الكتاب وانه احسن وانما كتبوا وسلم فلان ولم يكتبوا قبض فلان لانه
يقع من قوله وقبض فلان اذن البائع المشتري قبض الدار وفي مذهب بعض الناس ان المشتري
يعد ما نقد الثمن لا يملك فنض المشتري الا باذن البائع ولو قص بعير اذنه كان كالغاصب وكان
للبيع اخراجه من يده واختاره العطاس لانه يعهم منه اذن البائع بالقبض تحريزا عن قول هذا القائل
مكتبا التسليم لهذا ولم يذكر محمد رح ايضا في الكتاب رؤية المتبائعين المبيع ولا بد من ذلك
لان من اهل العلم من لم يجوز بيع مال برة وشراء مال برة ومنهم من جوز بيع مال برة ولم يجوز شراء
مال برة ومنهم من يقول يجوزهما الا انه يقول بثبوت الخيار للمشتري دون البائع ومنهم من يقول
بثبوت الخيار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك ليجوز البيع وينتفى الخيار
بالإتفاق ثم اختلف اهل الشروط في كتابته فكان الشنبي رح يكتب وقد اقر فلان وفلان انهما قد رآيا
جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب محدودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها
وبين لهما جميعا ذلك وجميع ما فيها من قليل وكثير عرفاه ورأياه عند عقد البيع المسمى في هذا
الكتاب وقبل ذلك فتبا نعا على ذلك وابوزيد يكتب وقد نظر فلان يعنى المشتري الى جميع الدار
المحدودة في هذا الكتاب ورصي بها وما قاله الشنبي احسن واصح وما قاله الشنبي من رؤيتهما
المبيع

المبيع عند عقد البيع امر لا بد منه لان من مذهب بعض العلماء ان من باع او اشترى ما رأى ولم يكن معائناته عند البيع بل كان غائباً عنه لا يجوز فتح رزنا عن قوله وكتبنا رؤيتهما عند عقد البيع فاما رؤيتهما قبل ذلك غير محتاج اليهما لكن ذكره للتأكيد ومآله من كتابة رؤيتهما جميع الدار بعدوها وحقوقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج منها امر لا بد منه فان من مذهب علماء نارج ان المشتري اذا نظر الى خارج الدار ولم يرم ما سوى ذلك يبطل خيار رؤيته وعلى قول زفر رح هو على خياره حتى ينظر الى جميع خارج الدار والى جميع داخل الدار والى بعض ارضها وعند الحسن بن زياد رح هو على خياره حتى ينظر الى كل قليل وكثير منها والى سائر ارضها والى سائر بنايتها وغير ذلك منها فتح رزنا عن الاختلاف وكتبنا هذه الاشياء ولم يذكر مصدره رخ ايضا تفرق المعاقدين بابدانهم وكان النصف رح لا يكتب ذلك ايضا وعامة اهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لان عند الشافعي رح للمتعاقدين خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفرق وعندنا ليس لهما خيار المجلس فربما يقع بينهما منازعة بان يعتقد مذهب الشافعي رح فيقول احد هما فسخت العقد قبل التفرق راعى الآخر الاجازة بكتبنا تفرقهما بابدانهم بعد انقاذ هذا البيع قطعاً لهذه المنازعة واختلاف اهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فابوزيد رح كان يكتب وتفرقا جميعا بابدانهم بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته وجوبه عن تراخي منهما والطحاوي رح كان يكتب وتفرقا جميعا بابدانهم بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراخي منهما جميعا بجمعيه وانقاذ منهما له وما ذكره الطحاوي رح اقرب الى الاحتياط في حق المشتري حتى لا يصير المشتري مقرا بصحة الشراء فلا ينسد عليه الرجوع بالثمن على البائع متى استحق المشتري من يد المشتري يوما من الدهر على قول بعض العلماء ثم قال محمد رح فما ادرك فلان بن فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له اخذوا في قوله مما ادرك فلان بن فلان مذكور بالنصب او بالرفع والنصب اوضح معناه لما لحته من الدرك ولم يرد محمد رح بقوله فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه تباعص المبيع له لاصحالة لانه بشرط ما لا يمكنه الوفاء به عسى ولكن اراد به تباعص المبيع ان اجاز المستحق البيع ورد الثمن ان لم يجز المستحق وهذا شرط يمكن الرضاء به وقد وقع في بعض نسخ الشروط على نحو ما بيناه صريحا فقال فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلمه اليه او يرد الثمن عليه قال ثبته وهكذا كان يكتب ابو حنيفة وابو يوسف رح وكان يوسف بن خالد الشامي وهلال رح

يكتبان فيما درك في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب وفي شيء منها ومن حقوقها من درك من احد الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان بن فلان حتى يسلمه او يخلصه له من كل درك وتبعه وكان ابو زيد الشروطي رح يكتب فيما درك فلان بن فلان يعنى المشتري في ذلك او في شيء منه او في حقوقه او في شيء من حقوقه من درك فعلى فلان يعنى البائع تسليمه ذلك على ما يوحده له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي رح وما كنهه ابو بداحب الينا ما كنهه يوسف وهلال رح لان يوسف وهلال رح لم يكتبا الدرك مضادا الى المشتري بل اطلقا فيناول هذا المشتري وكل من يملك هذه الدار من المشتري بسبب من الاسباب نحو الشراء او الهبة او الصدقة فيكون ضمان الدرك مشروطا لهؤلاء الذين يملكون من جهة المشتري على بائع المشتري ويضمن بهذا شرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري على بائع هذا المشتري صدور رد الاستحقاق وعدم اجارة المستحق فانهما ثبت حق الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه فلا على بائع نائعه ووارث المشتري انما يرجع على بائع مورثه مع انه ليس ببائعه لا به جلف عن مورثه ولهذا يقتضي من هذا الثمن ذين المورث ولهذا لو كان على المشتري الميث ذين مسنوق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لوصي الميث لالوارث فلو كتب على الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال رح وبما يتوهم منوهم انه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فينضي بفساد البيع فتحترز عن ذلك باضافة الدرك الى المشتري ومن الناس من يكتب فيما درك فلان بن فلان وكل احد بسببه فعلى فلان البائع خلاصه ولا ينبغي ان يكتب على هذا الوجه لان اسبابه ورثته والمشترون منه والمنصديق عليه والموهوب لهم وسائر من يملك الدار من جهته وقد ذكرنا انه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع المشتري فاذا كتب على هذا الوجه فتد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن الناس من يكتب فعلى فلان يعنى البائع عهدة ذلك ولا ينبغي ان يكتب على هذا الوجه لان عدايي حبيقة زح العهدة الصك القديم وانه ليس مستحق للمشتري على البائع عند الاستحقاق فاذا شرط ذلك في البيع فتد شرط ما لا يلزم العقد فيوجب فساد البيع قال المتأخرون من اهل الشروط ولا ينبغي ان يكتب فيما درك فلان المشتري من درك فعلى فلان البائع خلاص ذلك حتى يسلمه اليه او يردها لثمن ولكن يكتب على الوجه الثاني كان يكتب ابو زيد رح فيما درك المشتري في ذلك او في شيء منه او في شيء من حقوقه من درك فعلى

البائع تسليم ما يوجبه له عليه المبيع المسمى في هذا الكتاب لان بين العلماء خلافا في المبيع اذا استحق من يد المشتري ولم يجز المستحق البيع ما اذا يجب للبائع بحكم البيع فعندنا عليه رد الثمن وقال عثمان الليثي وسواد بن عبد الله العري رح عليه رد مصل الدار المبيعة سواء كان الثمن مثلها او اقل او اكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الاحوط ان لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يبطله قاضي بري خلاف ذلك وكان المكتوب عنده شرطا لا يلايم العقد وهذا كله ان لم يجز المستحق البيع وان اجاز المستحق البيع فعلى قول بعض العلماء لا يعمل الا جازة اصلا بناء على ان عند بعض العلماء بيع الفضولي لا يعتد ولا يقف على الاجازة وعندنا ان كانت الاجازة قبل قضاء القاضي للمستحق بالعين يعمل اجازته فكان على البائع تسليم العين ائذ لا رواية روي عن ابي حنيفة رح ان الخصومة من المستحق وطلب الحكم من القاضي دليل النقض فينتقض به البيع كما ينتقض بصريح النقض ولا يعمل اجازة المستحق بعد ذلك وان كانت الاجازة بعد قضاء القاضي فقد ذكر في بعض المواضع ان على قول ابي حنيفة رح لا يعمل الاجازة لان البيع ينفسخ بقضاء القاضي للمستحق وعلى قولهما يعمل الاجازة لان البيع مندهما لا يفسخ بالاستحقاق وبقضاء القاضي بالعين للمستحق هكذا ذكر في بعض الكتب وقد كتب في شرح الزيادات في ظاهر الرواية لا يفسخ البيع ويعمل اجازة المستحق وعن ابي يوسف رح ان اخذ المستحق العين بحكم القاضي دليل النقض فينتقض به البيع فلا يعمل اجازة المستحق بعد ذلك فعلى قول من يقول بان العقد يفسخ ولا يعمل اجازة المستحق فان اشترط تسليم الدار فانما يمكنه التسليم اذا اشترى الدار من المستحق ثم يسامها اليه واشترط على هذا الوجه يفسد العقد فكان الاحوط ان يكتب فعليه تسليم ما يوجبه له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب فعليه رد الثمن لانه ان ورد الاستحقاق على كل الدار فعندنا يجب رد كل الثمن وعند بعض المخالفين يجب عليه رد مثل تلك الدار صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قيمة تلك الدار ان وزن الاستحقاق على جميع الدار وان ورد الاستحقاق على بعض الدار فهو على وجهين ان ورد الاستحقاق على شيء لا بعينه نحو الثلث والربع او ما شبه ذلك فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقي ورجع على البائع بجميع الثمن وان شاء امسك ما بقي ورجع على البائع بثمن المستحق وان ورد الاستحقاق على شيء بعينه فان كان قبل القبض

فالمشتري بالخيار على نحو ما ذكرنا وان كان بعد القبض فلا خيار للمشتري ويرجع بشئ المستحق بمرة ما لو اشترى شيئين واستحق احدهما بعد القبض هكذا ذكر الطحاوي رح في شروطه وقال الحنفية رح المشتري بالخيار ان شاء امسك الباقي ويرجع بشئ المستحق وان شاء رد المبيع ويرجع بجميع الثمن وعلى قول بعض العلماء يفسد البيع في الكل وعليه رد الثمن فعلى قول من ينول الواجب رد مثل تلك الدار وعلى قول من يقول الواجب رد قيمة الدار كان اشتراط الثمن شرطاً لا يلايم العقد فيفسد به العقد فلا يكتب ذلك تحرراً من قوله وعندنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الأحوال ورد بعض الثمن في بعض الأحوال اذا اشتراطاً عليه رد جميع الثمن مطلقاً فقد شرطاً عليه شرطاً يخالف مقتضى العقد فيوجب فساد العقد ما اذا كتبنا فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فأي شيء يقضى به على البائع اذا ورد الاستحقاق ولم يجز المستحق البيع كان ذلك موجباً هذا البيع عند الكل كما كتب في الكتاب فلا يكون لاحد من الفضاة ابطال هذا البيع متى رفع اليه فكان هذا احوط من هذا الوجه وكان ارحم به واو يوسف رح يكتنن بعد ما كتبنا الدرك فعلى فلان خلاصته حتى يسلمه له او يرد الثمن عليه مع قيمة ما يحدث فلان يعني المشتري او يحدث له بامر به يعني بامر البائع من بناء وغرس وزرع اما كتبنا ضمان قيمة هذه الاشياء لان على قول بعض العلماء انما يرفع المشتري على البائع بقيمة هذه الاشياء بعد الاستحقاق اذا ضمن البائع ذلك اما اذا لم يضمن البائع فلا وانما كتبنا بامر البائع لان بعض فقهاء المدينة يقول البائع وان ضمن للمشتري قيمة هذه الاشياء فانه يرجع المشتري عليه بذلك اذا امر البائع بذلك فكتبنا ضمان البائع وامره بذلك تحرراً من قول هؤلاء ومن الناس من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب لان المشتري قد يحدث في الدار ما لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند الاستحقاق نحو حرق الشر وتبني البالوعة والمخرج وما شبه ذلك مما لا يمكن تسليمه الى البائع فاذا شرط ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولا حد العاقلين فيه مبيعة وكان الطحاوي رح يقول الاحوط ان لا يكتب قيمة ما يحدث المشتري ولكن يكتب فما ادرك فلان بن فلان بن فلان في هذه الدار المحدودة او في شيء من حقوقها او فيما يحدثه من بناء او غرس او زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع

البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك إلى فلان لأن العلماء اختلفوا في الدار المبيعة إذا استحققت بعد ما بنى المشتري فيها بناء أو غرس أو زرع فلا يصحنا رخ فيه روايتان في رواية شاذة قالوا البائع إذا كان حاضرا فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الاشياء قائما ويكون البناء والغرس والزرع للبائع بما ضمن من القيمة للمشتري ثم المستحق بعد هذا بالخيار ان شاء اخذ البائع بثمن ذلك ورفع عن ارضه وان شاء حبسه لنفسه وغرم له قيمته مقلوما وان كان البائع غائبا كان للمستحق ان يأخذ المشتري حتى يرفع هذه الاشياء عن ارضه ولا ينتظر قدوم البائع فان اقلعه المشتري عن ارضه سلمه المشتري إلى البائع اذا قدر عليه يوما من الدهر وضمنه قيمته مقلوما لانه سلم اليه كذلك وان شاء المستحق منع المشتري عن قلع ذلك وحبس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقلوما ولم يرجع المشتري على البائع بشيء غير الثمن الذي اعطاه وفي ظاهر الرواية قالوا المستحق اذا اخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري يرفع ذلك عن ارضه ويكون النقص له ثم له الخيار ان شاء يرفع النقص إلى البائع ورجع عليه بقيمته قائما وان شاء امسك النقص لنفسه ولم يرجع على البائع بشيء فاذا كان مندنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الاحوال دون البعض فاذا اكتبنا الرجوع مطلقا فقد انبثنا حق الرجوع في جميع الاحوال وانه شرط لا يقتضيه العقد ولا حد المتعاقدين فيه منفعة فيوجب فساد العقد عندنا وزعم بعض اهل المدينة ان المشتري اذا بنى ولم يعلم ان الدار ملك المستحق حتى كان بانبا على غرور وجهالة ثم ظهر للمستحق فالتقاضي يقول للمستحق انت بالخيار ان شئت اعطيت المشتري قيمة بنائه مبنيا لا له بناء على غرور وجهالة والبناء لك وان شئت لم تضمن له قيمته ويكون المشتري شريك ولا يؤثر المشتري برفع البناء ولا رجوع له على البائع وان كان المشتري يعلم ان الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى فالمستحق ان يأخذ البناء من المشتري بقيمته مقلوما ولا شيء له على البائع في قول هؤلاء فاذا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا لا يلايم فوجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فساد العقد ومن مذهب الشافعي رح انه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث وكان هذا شرط لا يلايم فوجب العقد على قوله ايضا فيجب التحرز عن كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن يكتب فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه إلى المشتري فلان حتى اذا رفع إلى ناخب من القضاة لا يقتضي بفساد هذا البيع ويقتضي على البائع

بما يوجب البيع المسمى في هذا الكتاب على مذهب الآل إن ما قاله الجاوي رح أن كان يحصل صيانة العقد من الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع لانه لم يكتب ما ادركه في ذلك أو في شيء منه بامر البائع ولا يد من ذكر ذلك عند بعض اهل العلم وكذلك لم يكتب مقدار الضمان بما يجب على البائع من قيمة هذه الاشياء ولا يد من ذكر ذلك صحة الضمان ولرجوع المشتري على البائع عند بن أبي الليث لان عند ولا يصح الضمان ما لم يكن قدر المضمون به معلوما فالحيلة في ذلك ان يكتب لهذه الاشياء كتابا على حدة او يكتب ضمان هذه الاشياء في صك الشراء ويكتب ان هذا الضمان من البائع لم يكن مشروطا في هذا البيع واما ضمن ذلك بعد البيع ويذكر قدر قيمة هذه الاشياء فيقول من درهم الى الف وما اشبه ذلك بذكر مقدار يتيقن انه لا يزيد قيمة هذه الاشياء على ذلك فيمنع التجرؤ من فساد العقد ويحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع كذا في الذخيرة * ثم قال شهد اي شهد عليه الشهود المسمون ومن اهل الشروط من يكتب هذا المنع في اول الكتاب فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والاحسن عندنا ان يذكر في آخر الكتاب لان الشهود انما يكتبون بهادتهم في آخر الكتاب فلاحسن ذكر هذا اللط في الموضع الذي يثبت الشهود فيه اسمائهم كذا في المبسوط * واقتصر مجيد رح عليه ولم يذكر شيئا آخر وابو حنيفة واثو يوسف رح كما يقتصران على هذا ايضا وهو شهدوا اهل الشروط يوسف بن خالد وهلال وابوزيد رح زاي واعلى هدا يوسف بن خالد وهلال كتبنا شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب وعلى اقرارها بمعرفتهما جميع ما سمي في هذا الكتاب في صحة منهما وحوار امرهما وذلك في شهر كذا في سنة كذا وابوزيد كتب شهد الشهود المسمون على اقرار فلان وفلان بجميع ما سمي ووصف في كتابنا وعلى معرفتهما جميعا بجميع ما يلة بعد ان قرى عليهما واقرا بهما مذبهما حر فاخرها واشهدا هم بجميع ما في هذا الكتاب على انفسهما في صحة من قولهما وابدائهما وجوار امرهما طائعين غير مكرهين لا يولي عليهما في شيء من امورهما وهما موران على اموالهما غير محجور عليهما وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ولا يلة لهما من مرض وغيره وكتب في شهر كذا من سنة كذا وبوسف بن خالد وهلال اخبارا كتابة شهدا بهم على الاثبات بجميع ما في الكتاب وابوزيد اختار كتابة شهدا بهم على اقرار المتبايعين بجميع ما في الكتاب ومن

المُتَأَخِّرِينَ مِنْ مَشَائِخْرٍ مِنْ يَقُولُ بَانَ الْكِتَابُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَا يَقِفُ عَلَيْهِ الشُّهُودُ حَقِيقَةً وَهُوَ لِنَظَرِ الْبَيْعِ وَالشَّرَى وَقَبْضِ الثَّمَنِ وَقَبْضِ الْمُبِيعِ وَتَفَرُّقِ الْمُتَعَاقِدِينَ بِأَدَائِهِمَا وَضَمَانِ الدَّرَكِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَعَلَى مَا لَا يَقِفُ عَلَيْهِ الشُّهُودُ حَقِيقَةً وَهُوَ انْتِفَاءُ مَعْنَى التَّلَجُّةِ وَالشَّبَهَةِ فِي الْبَيْعِ وَتَقْرِيرِ الثَّمَنِ لِحُجُوزِ أَنْ يَتَوَاضَعَ الْبَيْعُ تَلَجُّةً وَيُظْهَرُ الْبَيْعُ فِي الْعِلَانِيَةِ رِأْيًا وَسَمْعَةً وَيَتَوَاضَعُ فِي السَّرَّانِ الثَّمَنِ الْفَرْهَمُ وَيُظْهَرُ فِي الْعِلَانِيَةِ الثَّمَنِ دَرَهْمًا وَكَذَلِكَ رُؤْيَا الْمُتَبَائِعِينَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَقِفُ عَلَيْهِ الشُّهُودُ حَقِيقَةً لِأَنَّ الشَّاهِدَ لَا يَقِفُ عَلَى رُؤْيَا غَيْرِهِ سَوَى أَنَّهُ يَنْظُرُ أَنَّهُ أَقْبَلَ إِلَيْهِ بِبَصَرَةٍ وَرَبَّمَا يَقْبَلُ الْإِنْسَانُ بِبَصَرَةٍ عَلَى شَيْءٍ وَلَا يَقِفُ عَلَيْهِ وَلَا يَرَاهُ وَكَذَلِكَ تَنَاسُخُهُمَا مَافِي الْكِتَابِ مِمَّا لَا يَقِفُ الشُّهُودُ عَلَيْهِ حَقِيقَةً وَأَنَا يَعْرِفُ الشُّهُودُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ بِأَقْرَارِ الْمُتَعَاقِدِينَ بِهَا وَأَنَا يَصِحُّ تَحْمِلُ الشَّهَادَةِ عَلَى مَا تَحْصُلُ بِهِ مَعْرِفَةُ الْمَشْهُودِ بِهِ لِلشَّاهِدِ فِيمَا كَانَ لِلشُّهُودِ وَقَرَفًا عَلَيْهِ حَقِيقَةً يَكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ عَلَى الْإِثْبَاتِ فِيهِ لَانَّهُمْ قَدِ وَقَفُوا عَلَيْهِ بِالْحَقِيقَةِ وَمَا لَا وَقُوفَ لِلشَّاهِدِ عَلَيْهِ حَقِيقَةً يَكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ فِيهِ عَلَى أَقْرَارِ الْمُتَعَاقِدِينَ بِهِ فَيُكْتُبُ شَهَادَةَ الشُّهُودِ الْمُسَمَّوْنَ تُجْنِيعَ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ مَا يُمْكِنُ لَهُمْ أَنْ يَقِفُوا عَلَى حَقِيقَتِهِ وَعَلَى أَقْرَارِ الْمُتَعَاقِدِينَ بِمَا لَمْ يَقِفُوا عَلَى حَقِيقَتِهِ ثُمَّ إِنَّ يُونُسَ بْنَ خَالِدٍ وَهَلَالَ رَحَ كَتَبَ فِي صَحْفَةٍ مِنْهُمَا وَجَوَّازَ مَرَهْمَا وَابْنُ زَيْدٍ رَحَ كَتَبَ فِي صَحْفَةٍ مِنْ عَقْلِهِمَا وَجَوَّازَ مَرَهْمَا وَطَحَاوِي رَحَ كَتَبَ فِي صَحْفَةٍ مِنْهُمَا وَجَوَّازَ مَرَهْمَا وَمَا كَتَبَهُ الطَّحَاوِي رَحَ وَاتَّقَى وَاحِدًا وَهَلَالَ يَكْتُبُ مَعْرِفَةَ الْمُتَعَاقِدِينَ بِوُجُوهِهِمَا وَأَسْمَائِهِمَا وَأَنْسَابِهِمَا وَالشَّمْنِي وَهَلَالَ رَحَ كَانَا لَا يَكْتُبَانِ ذَلِكَ وَغَيْرُهُمَا كَانَ يَكْتُبُ ذَلِكَ وَبَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ مَشَائِخْرٍ قَالَوا إِنَّ كَانَ الْمُتَبَائِعَانِ مَعْرُوفَيْنِ عِنْدَ النَّاسِ مَشْهُورَيْنِ لَا حَاجَةَ إِلَى كِتَابَةِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَشْهُورَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْهُ لَانَّهُمْ يَحْتَاجُونَ إِلَى إِدَاءِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمَا بِحُضْرَتِهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِمَا بِأَيْهَامَا بِوُجُوهِهِمَا لَتَكُنْ لَهُمَا إِدَاءُ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمَا وَعِنْدَ غَيْبَتِهِمَا وَمَوْتِهِمَا يَحْتَاجُونَ إِلَى إِدَاءِ الشَّهَادَةِ بِأَسْمَائِهِمَا وَنَسَبِهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ أَسْمَائِهِمَا وَنَسَبِهِمَا وَلَا يَحْجُوزُ الْأَعْتِمَادُ عَلَى أَقْرَارِ الْمُتَعَاقِدِينَ فَعَسَى يَسْمِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَفْسَهُ وَنَسَبَهُ بِاسْمِ غَيْرِهِ وَنَسَبَهُ يَرِيدُ أَنْ يَزُورَ عَلَى الشُّهُودِ لِيُخْرِجَ الْمُبِيعَ عَنْ مَلِكِ الْغَيْرِ فَلَا عْتِمَادَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَعَاقِدِينَ فِي أَسْمَائِهِمَا وَنَسَبِهِمَا يُوَدِّي إِلَى إِبْطَالِ مَلِكِ غَيْرِهِمَا عَسَى وَهَذَا أَصْلُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ عَنْهُ غَافِلُونَ فَإِنَّهُمْ يَسْمُونَ لِنَظَرِ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَالْأَقْرَارِ بِالْبِقَاعِ مِنْ رَجُلَيْنِ لَا يَعْرِفُونَهُمَا ثُمَّ إِذَا اسْتَشْهَدَا وَابْعَدَ مَوْتَ صَاحِبِ الْمُبِيعِ يَشْهَدُونَ عَلَى ذَلِكَ الْأَسْمَاءِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِلْمٌ بِذَلِكَ فَيَجِبُ التَّعَرُّعُ عَنْ ذَلِكَ صَيَانَةً لِمَالِكِ النَّاسِ عَنِ الْإِبْطَالِ وَصَيَانَةً لِنَفْسِهِ عَنِ الْكَذِبِ وَالْمُجَازَفَةِ ثُمَّ طَرِيقُ

عام الشاهد بالسب احار جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عدائي حبيقة روح بعدها
 الطريق شهادة رجلين او رجل واحد او اثنين فادرا ان تجعل الشهادة على السب ويلحقها الحرج
 في احصاء تلك الجماعة التي شرط ابو حبيقة روح شهادة تهم للحصول العلم سعي ان يشهد عند الشهود
 شاهدان على تسهيل وشهد الشهود على شهادتهما حتى اذا احتاجوا الى اداء الشهادة شهدوا على
 شهادتهما بالسب وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة انفسهما وفي تحمل الشهادة على الدلالة لانه
 من زوادة وخبرها عند بعض المشايخ روح وتعرف الشهود انها فلا تدل على اداء الشهادة عليها واما حال
 عيبتها وموتها اذا احتاج الشهود الى الشهادة بالاسم والسب بطريق صحة التحمل ما ذكرنا
 في الرجل المحبوس من شهادة جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عدائي حبيقة روح وشهادة
 شاهد من عددهما وتذكرها هذا الفصل ثمانية في كتاب الشهادة اذا كان بالدرك كميل قال وان كان
 المشتري احد كذبة لاسم السائق كفي يكتف بالمسئلة على وحسين اما ان احد كميل بالدرك ولم يتعرض
 بشيء آخر واما ان احد كميل لا يجمع ما يحب للمشتري على السائق من حق سب هذا البيع من الممنوع
 وقيد الباء والزرع والعرض واياها كان مال كالة حائرة لان هذه كالة مدين سبب وانها جائزة عرف
 ذلك في كتاب الكالة عبر ان في النوح الاول انما يجب على التمسك عند الاستحقاق رد النش لا عبر
 ولا يجب عليه شيء من قبلة الباء والزرع والعرض لان الدرك اذا اطلق يرد في العرف رد النش
 عند الاستحقاق فينصرف الكالة اليه ولا يصرف اليه شيء آخر ثم يكتب بعد الغرض من كتاب الشري
 مما ادرك فلان ما يدرك في هذه الدار وعلى فلان يعنى السائق وعلى فلان يعنى الكيل خلاص ذلك
 ان شاء احد هما حديدا وان شاء احد هما شئ واحد بعد واحد حتى يسلم اليه هذه الدار ويرد عليه ثمنها وهو
 كذا وكذا كرم محمد بن علي الكباب وانما كتب ان شاء احد هما حديدا فخر راع قول من ابي ليلى فان
 من مذهب ان الكالة توجب براءة الاصيل كالخوالة الا ان يشترط في الكالة ان له ان يأخذ منهما
 شاء واما كتب وان شاء احد هما شئ واحد بعد واحد فخر راع قول من شرمة فان الكالة
 صفة لا توجب براءة الاصيل الا انه اذا اتبع احد هما وظالمه فخر راع قول من شرمة فان الكالة
 ان له ان يظلمهما واحد بعد واحد كذا في الدخيرة * قال شيخ الاسلام روح في شرحه قالوا فيها شرائط
 اخرى لانه من كتابها من جملة ذلك ان يكسب كل بدل من مبر ان يكون ذلك شرط في البيع
 لان البيع

لان البيع بشرط اخذ الكفيل لا يجوز قياسا وبه اخذ زفر ربح فيكتب ذلك تحرزا عن قوله ومنها ان يكتب
ان الكفالة كانت بامر البائع لان من مذهب عثمان الليثي ربح ان الكفالة بغير امر المكفول عند لا تصح
فيكتب امر البائع احترازا عن قوله ومنها ان يكتب اجازة المكفول له وهو المشتري الضمان
في مجلس الكفالة مخاطبة لان من مذهب ابي حنيفة ومحمد ربح ان الكفالة للغائب لا تجوز
اذا لم يقبل منه الا في صورة مخصوصة عرف ذلك في كتاب الكفالة فتشترط اجازته الكفالة
في مجلس الضمان مخاطبة احترازا عن قولهما ومنها انه ينبغي ان يكتب ان كل واحد منهما
يعني البائع والاجنبي كفيل من صاحبه بنفسه بامره لانه ربما يغيب احدهما والاخر معسر فلا يصل
من جهته الى حقه فيجعله كفيل بنفس الآخر حتى يأخذه بتسليم نفس الغائب فيصل الى حقه
من جهة الغائب فيكتب الكفالة بامر البائع احترازا عن قول الليثي ربح ومنها انه يكتب ان كل
واحد منهما اضنى البائع والكفيل وكيل عن صاحبه بالخصومة فيما يدعى المشتري قبل كل واحد
منهما بسبب هذا البيع حال حيوته وبعد وفاته بان يدعى وارث المشتري وكالة صحيحة على
انه متى فسحها يعود وكلا بعد ذلك لا بد من ذكره ليقع التوثق للمشتري لانه مالم يجب المال
على الاصيل لا يجب على الكفيل لان الكفيل يتحمل عن الاصيل ويربها يرد الاستحقاق على
المشتري حال غيبة البائع والكفيل حاضر ولا يمكن للمشتري اثبات حقه على البائع بدعواه
على الكفيل لان الكفيل لا ينتصب خصما عن الغائب لولم يكن الكفيل وكيل عنه في الخصومة
سواء كانت الكفالة بامره او بغير امر عند ابي حنيفة ربح هكذا روى ابو يوسف ربح عند فلا يمكن
مطالبة الكفيل وقال ابو يوسف ربح في الاملاء ان كانت الكفالة بامر ينتصب الكفيل خصما
عن البائع وان كانت بغير امر لا ينتصب الكفيل خصما عن البائع وقال محمد ربح ينتصب خصما
سواء كانت الكفالة بامره او بغير امر اذا كان في المسئلة خلاف من هذا الوجه ينبغي ان يكتب
وكالة كل واحد منهما احترازا عن هذا الخلاف وكان ينبغي ان يجعل الكفيل وكيل عن البائع في الخصومة
ليتمكن المشتري من اثبات حقه على البائع حال غيبته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فاما
لا حاجة الى جعل البائع وكيل عن الكفيل بالخصومة لان البائع اصيل فيما يدعى عليه المشتري
بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب وقد ذكروا لذلك وجهه وفائدة لم يتضح لنا ذلك هذا اذا كفل
بالدرك ولم يعرض بشيء آخر فاما اذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا

البيع يكتب الكتالة بالشراثة التي وصفناها وبين مقدار ما كمل له من قيمة البناء والغرس والزرع فيذكر من درهم إلى ألف فيذكر عدد ما يعلم أنه لا يزيد بقيمة البناء والزرع والغرس عليه والله أعلم بالصواب * أخذ الأقرار ممن يخاف منازعته في البيع أنه وقع برصاء ولا منازعة له وعوان يكون السانع ابن أو زوجة أو اب يظن أنه له دعوى في المبيع بشراء وغير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابة الدرك وأقر فلان بن فلان هذا البائع أو فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طاعني حال استجماع شرائط صحة الأقرار أقرار غير مشروط في هذا البيع ولا ملحقاً ببلدان جميع الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب كان ملكاً لفلان هذا البائع وحقاً له وأنه باع ملك نفسه وأنه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى ولا شيء منه وإن المشتري هذا صار لاحق بذلك كله منه ومن مائت الناس اجمعين وأنه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري قد عواه باطلاً مردودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشابهة واشهدنا على أنفسهم بذلك كله أو يكتب أقر فلان علي نجوماً ببناء جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وضمان الدرك من هذا البائع في هذا البيع كان بائناً وإذ به ورضاء بذلك كله لهذا البائع وأنه لاحق له في ذلك كله ولاد دعوى إلى آخر ما ذكرنا أو يكتب من أوله اشتري فلان العلاني من فلان العلاني ناذن فلان النيابي ويذكر في قبض الثمن امر فلان وإذنه أيضاً وإذا كان المعقود عليه دارين أن كانتا متلازمتين كتب جميع الدارين المتلازمتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا كما مر ثم بعد الفراغ من ذكر الحد ويكتب بحدودهما كليهما وحقوقهما أرضهما وبناءهما وبثلهما وطولهما وجميع مراتفهما وكل حق هولتهما داخل بينهما وخارج منهما بكل قليل وكثير هولهما وفيهما ومنهما من جقوقهما ثم يتم الكتاب على حسب ما مروا إن كانتا متبانتين أن كانتا في سكة واحدة ذكرت ذلك بجميع الدارين المتبانتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدة ثم يتم الكتاب على حسب ما مروا أن كانتا في سكتين أن كانتا في سكة كذا يحضر مسجد كذا ويدكر حدودها ثم بعد الفراغ من ذكر حدودها كتبت وأما الدار الآخري فمنهما فموضعها في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يدكر حدودها ثم يتم الكتاب فإن كانتا في سكتين كتبت فأما الدار الواحدة منهما فموضعها في محلة كذا وأما الدار الآخري فمنهما فموضعها في محلة كذا

ثم يتم الكتاب وان كان الثمن مفصلاً قلت بعد ذكر الثمن انه الف درهم حصّة الدار المحدودة أولاً
 من هذا الثمن ست مائة وحصّة الدار المحدودة آخر اربع مائة ثم يتم الكتاب * اذا كان المعقود عليه
 بيتاً معيناً من دار يكتب اشترى منه جميع البيت الشئوي او جميع البيت الصيفي او جميع بيت
 الطابق او جميع بيت المطبخ او جميع بيت الحطب او جميع بيت الخلاء او جميع بيت الحساب
 وان كان اشتراه مع علوة يكتب جميع بيت كذا مع علوة او يكتب بدا عليه من العلو من جميع الدار
 المشتملة على البيوت التي موضعها في محلة كذا في سكة كذا او يكتب حدود الدار ثم يكتب موضع هذا
 البيت من هذه الدار انه على يمين الدار فيها او على يسارها او مقابلة كما يكون وهو البيت الثاني
 او الثالث من البيوت اليمينية او اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب بمحدوده كله وحقوقه
 وطريقه في ساحة الدار الى باب الدار الاعظم وينبغي ان يبين عرض الطريق وان كان ذلك مقدار
 باب الاعظم عندنا الا عند بعض العلماء هو غير مقدار فكان مجهولاً فيوجب فساد العقد فيذكر عرض
 الطريق احترازاً عن قول هذا الفائل وان كان اشترى السفل دون علوة يكتب وهو سفلى علوة لفلان
 البائع لم يدخل شيء منه في البيع ذكر قوله لم يدخل شيء منه في البيع مع ان العلو لا يدخل في بيع
 البيت الا بذكره صريحاً انما ذكر ذلك لئلا يتوهم متوهم ان العلو يدخل في بيع البيت كما يدخل في بيع
 الدار فذكر ذلك لقطع هذا الوهم والله تعالى اعلم بالصواب * اذا كان المعقود عليه قطعة مقدرة من الدار
 يكتب اشترى جميع الحصّة المقدرة المقسومة المعلومّة من الدار ويحدد الدار وهذه هي النصف منها وهي
 على يمين الدار من باب هذه الدار وهي كذا بيتاً وصنفة وقطعة من صحن هذه الدار وهي كذا
 ذراعاً بالمساحة طولاً في عرض كذا ويشتمل عليها حدوداً اربعة احدى الزريق بيت شئوي من هذه الدار
 والثاني لزريق بيت صيفي من هذه الدار وكذا وكذا اذا استثنى بيتاً من الدار المشتراة يكتب
 اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت الا بيتاً واحداً منها بعلوة او ما خلا بيتاً واحداً او غير بيت
 واحد وهذه الدار في موضع كذا ويحدّها وهذا البيت المستثنى منها في موضع كذا من هذه
 الدار ويحدّه وانما اجتمع الى تحديد البيت المستثنى وان لم يكن مبيعاً لان جهالة يوجب
 جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى
 فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها ارضها وبنائها وسفلها وعلوها وطرقها
 وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج عنها من حقوقها الا هذا البيت

المستثنى منها بعدوده وحقوقه ارضه وبناؤه وطريقه الى باب الدار الا عظم الى آخره بكذا
وانما يذكر طريق البيت لان بدونه لا يتمكن البائع من التطرق الى البيت فينصرف به وذلك
في غير ما وقع عليه البيع فيوجب فساد البيع كما اذا باع الجذع في السقف كذا في المحيط *
وعند ذكر الرؤية يكتب وقد رأى المشتري هذا البيت المستثنى وعرفه لابد من كتابته ذلك
هكذا ذكر محمد روح في الاصل وهذا لانه لابد من رؤية المستثنى لينتهي خيار الرؤية وليجوز البيع
باجتماع الغناء والبيوت في نفسها متفاوتة في الانتفاع فبدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى
معلوما ومع جهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا
وهذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض
اهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في موضع كذا بكذا على ان للبائع
بيننا واحدا منها وانه خطأ لان بيع جميع الدار على ان للبائع بيتا منها فاسد لجهالة ثمن الدار لانه
يصير مشترى ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لم يقسم الثمن على الدار سوى البيت
وبلغى البيت بخلاف بيع جميع الدار الا بيتا منها لان هناك يصير مشترى ما سوى البيت بجميع الثمن
وانه حائز وكذلك اذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا بعد الغرفة ان كان معها غرفة اخرى وان لم يكن
معها غرفة اخرى بعد البيت الذي هي عليه كذا في الذخيرة * اذا كان المعتقد عليه نصيبا في دار غير
متسومة يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان بن فلان جميع سهم واحد من سهمين وهو
الصفي مشاعا من كذا اوجيع سهم واحد من ثلث اسهم وهو الثلث مشاعا من كذا اوجيع سهم واحد
من اربعة اسهم وهو الربع مشاعا من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع
ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما اذا كان المبيع مفرا لمعينا من الدار او شيئا معينا من ضيعة
فان هناك يكتب حد ود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار الذي فيه المنزل المبيع والفرق
وهو ان المنزل مكان معلوم معائن من الدار فيكون له حدود معلومة كما للدار فاما النصيب
الشائع في الدار غير معائن فلا يكون له حد معلوم ولان تحديد الدار يكون تحديدا للنصيب لان
النصيب شائع في جميع الدار فيقع الاستغناء من تحديد النصيب المبيع فاما المنزل غير شائع في الدار
فتحديد الدار لا يكون تحديدا للمنزل واذا انتهى الى قبض المبيع يكتب قبض جميع الدار لان
النصيب

النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه إلا بقبض جميع الدار بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً من الدار فإن هناك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لأن المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون قبض الدار وبعض المحققين من مشائخنا راجح قالوا يكتب قبض النصيب أو يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحدودة لأن البيع إنما يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع وقبض النصف شائعاً متصوراً لا يرى أنه ينصور غصب الشائع فقد ذكر محمد راجح في كثير من الكتب إذا غصب رجلان كذا والرجلان إذا غصبا شيئاً يكون كل واحد منهما غاصباً نصفاً شائعاً فاعلم أن قبض الشائع متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا وإذا انتهى إلى رؤية المتبائع عين يكتب رؤية جميع الدار وفيما إذا اشترى منزلاً معيناً من دار يكتب رؤية المنزل وحده لأن المنزل مكان معين من الدار يمكن رؤيته أما النصيب شائعاً في جميع الدار فلا يمكن رؤيته إلا برؤية جميع الدار هذا إذا كان كل المحدود ملك البائع فإن كان ملكه فذكر ما يبيعه يكتب اشترى جميع ما ذكر البائع أنه جميع ملكه وحقه وحصة من جميع ما بين حدوده فيه وذلك سهم واحد من سهمين وإنما يكتب جميع ملكه احترازاً عن قول زفر راجح، فإن مذهبه أن أحد الشريرين إذا باع سهماً واحداً من سهمين ينصرف البيع إلى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فيصير بائعاً نصف نصيبه فيكتب جميع ملكه وحصته ليصير بائعاً جميع ملكه باتفاق العلماء والله تعالى أعلم * وإن كان النصف الباقى لهذا المشتري يكتب وكان النصف الآخر المشاع من هذا المحدود لهذا المشتري بشراء سابق أو غير ذلك فصار الآن جميع المحدود ملكاً له وإن كان اشترى النصف شائعاً واستأجر النصف الباقي يكتب صك شري النصف على ما بينا ويكتب قبل الأشهاد وأقر هذا البائع إقراراً غير مشروط في هذا البيع ولا ملحقاً به أنه أجز من هذا المشتري جميع ما بقي له وهو النصف مشاعاً من جميع هذه الدار المحدودة بخلاف ما وقع عليه عقد هذه الإجارة كذا سنة كاملة بكذا ذر هذا المنتفع به بوجوه مثافعه ويذكر تعجيل الإجارة والتصرف وضمان الدرك ويتم الكتاب * إذا كان الموقوف عليه علوية ليس له سفل يكتب اشترى منه جميع الغرفة التي على البيت الصفي أو على البيت الشتوي أو كذا من جميع الدار المشتمة على البيوت ويحدد الدار ثم يبين موضع البيت الذي عليه العلون منها ويحدد ذلك البيت ولا يحدد

العلو أما يحدد البيت لانه مبيع من وجه لان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وأما لا يحدد العلوان
بتحديد البيت يقع الاستغناء من تحديد العلو فاشترى جميع هذا العلو وهذه الغرفة التي هي على
هذا البيت المحدود فيه من هذه الدار المحدودة فيه ببناء ذلك كله دون سفل هذه الغرفة فان سفل
هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه الغرفة على السلم الطيني أو الخشبي الرومي الذي
هو من بين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دليز هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار
الاعظم في داخل ذلك وحارجه فان كان حول هذه الغرفة غرف ينبغي ان يكتب حدودها ويكتب
احد جذور هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع ولم يذكر محمدرج في شروط الاصل قدر
ذرعان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك ثم يذكر الطحاوي رح ذلك في شروطه والخصاف رح كان
يشترط قدر ذرعان البيت الذي عليه العلو ولا عرضا ومكانا وهكذا حكى من نجم الدين النسفي رح
حتى لا يقع بينهما مازعة متى انهدم السفل في مقدار حقه وقال بعض مشائخنا رح لا بد من ذكر
ذرعان العلو ايضا لان العلو قد يكون بمقدار السفل وقد يكون انقص منه فينبغي ان يذكر ذلك
حتى لا ينزاعا اذا انهدم العلو واراد ان يبنى ثانيا قال محمدرج في الاصل ثم يكتب حدودها
كلها وبعض أهل الشروط عابوا على محمدرج وقالوا لا معنى لقوله بحدوده اذ ليس للعلو حدود ولكن
هذا ليس بشيء فليعلو حد كما ان للسفل حد لان الحد هو النهاية وللعلو نهاية كما ان للسفل نهاية
الا ان بتحديد السفل يعتبر العلو معلوما يقع الاستغناء به من تحديد العلو ويصير تحديد السفل
تحديدا للعلو لان لا يكون للعلو حد ثم قال محمدرج يكتب ارضها فيكتب بينائها وارضها وكان
الخصاف رح لا يكتب ذلك وكان يقول لا ارض للعلو وانما هو على الهواء الا يرى لو انهدم العلو
قبل القبض يطل البائع والابرى لبواع ساحة العلو بعد انهتمام العلو لا يجوز فلا فائدة في كتابته
ارضه ولا ارض له ولكما يقول ارض الشيء ما كان قرار ذلك الشيء عليه وقرار العلو على السفل
فكان السفل ارضه من هذا الوجه فجاز ان يكتب بينائه وارضه هذا اذا كان العلو كله على سفل
البائع فاما اذا كان بعض العلو على سفل البائع وبعضه على سفل غيره يكتب اشترى علو بعضه على
سفل البائع هذا وبعضه على سفل فلان ويذكر مقدار البناء على سفل كل واحد وكذلك لو كان هذا
العلو على اثنين من هذه الدار يكتب اشترى العلو الذي بعضه على البيت الصفي وبعضه
على البيت الشوي من هذه الدار المشتملة على البيوت ويحدد البيتين ويذكر مقدار البناء على كل

بيت والمذتعالى اعلم * اذا كان المعقود عليه دارا لها ساباط يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وجميع ساباطه الذي احد طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الآخر على حائط دار اخرى تقابل هذه الدار التي وقع عليها عقد هذا البيع وهذا الساباط طوله كذا ذراعا بذراع يسبح به الاراضي في بلدة كذا وعرضه كذا ذراعا وارتفاعه من الارض كذا ذراعا وفيه من الخشب كذا عددا بحدود ذلك كله وحقوقه ومرافقه ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * اذا كان المعقود عليه الساباط وحده يكتب اشترى منه جميع الساباط الذي اطراف خشب احد جانبيه على حائط دار فلان واطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا وتفسيره كالاول وان كان احد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة يبين ذلك ويبين مقدار الساباط طولاً وعرضاً ويبين عدد الخشب على نحو ما بينا * اذا كان المعقود عليه طلوان سفل او سفلادون علوه يكتب اشترى بيتين من الدار التي هي مشتملة على البيوت ويذكر الحد والاربع للمدار ثم يكتب احد البيتين سفل علوه لهذا البائع والآخر علوه لسفل هذا البائع ويحدد كل سفل على حدة كذا اذا افرد بيع السفل او العلوه * اذا كانت الدار مشتملة على الاصطبل والمبتن والحديقة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على الاصطبل والمبتن والحديقة التي هي في موضع كذا فان كانت مشتملة على الحمام يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمي بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام وان كانت مشتملة على بيت الطحانة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى بيت الطحانة الدائرة على رحن واحدة بحجر بن او على رحين او على ارجاء ثلثة او ما شبه ذلك التي هي في موضع كذا ويذكر بعد ذكر مرافق الدار مرافق بيت الطحانة وان كان لطحن الجبوب يذكر ذلك وان كان خراس الدهن يذكر ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله اعلم * اذا كان المعقود عليه حائطا واحدا في الدار يجب ان يعلم بان شراء الحائط لا يخلو من ثلثة اوجه احدها ان يشتري الحائط مع ارضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الحائط المبنى من كذا من جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدد الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا وهو لريق دار فلان وطول هذا الحائط كذا ذراعا وعرضه كذا ذراعا وارتفاعه في الهواء كذا ومبده في موضع كذا ومنتهاه الى كذا اشترى هذا الحائط بحدوده وحقوقه وارضه وبنائه وكل قليل وكثير الى آخره وهل يكتب بطريقة قال

الطحاوي رح ان كان الحائط ملازق الدار المشتري او متصلا بالطريق العظمى لا يذكرة لاستغنائه
 عن الطريق وان لم يكن كذلك لابد من ذكر الطريق الوجه الثاني ان يشتري الحائط بدون
 الارض على ان ينقله وفي هذه الوجه يكتب كما كان يكتب شري الحائط بارضه الا ان في هذا
 الوجه يكتب ما خلا ارض هذا الحائط المحدود فيه فانها ولا شيء منها لم يدخل تحت البيع ولا يكتب
 بطريقه لانه لا يحتاج الى الطريق اليه اذا كان ينقل وقد كان هكذا يكتب ابو حنيفة واصحابه رح
 وكان بعض اهل الشروط يكتب اشترى منه جميع نقص الحائط ليكون دليلا على ان المشتري
 نقضه ونقله وكان الطحاوي رح يقول هذا خطأ لانه لو كتب اشترى منه جميع نقص الحائط والحائط
 غير مقوض يصير مشتريا مالم يس بموحد فلا يحوز كما لو اشترى دقيق هذه الحطة او دهن هذا
 السمسم ولكن يكتب على ان ينقصه على نحو ما ينال الوجه الثالث ان يشتري الحائط مطلقا
 والحكم فيه انه يدخل ماتحت الحائط من الارض في البيع من غير ذكر الا على قول الخصاف رح
 فيكتب الحائط بارضه ويلحق بآخرة حكم الحاكم كذا في المحيط * فان كان المبيع بناء دون ارض
 كتب جميع بناء الدار ويحدد الدار ثم يقول اشترى منه جميع بناء هذه الدار والبيوت والابواب والسقوف
 والحيطان والوقوف والجذوع والعوارض والسهام والنباري والبراري وجميع ما في هذا
 البناء من اللبن والآجر والطين والتراب من اقصى اسس هذا البناء الى منتهى سمكه دون
 ارضه فان لم يستثن الارض جاز لان البناء لا يستتبع الارض كذا في الطهيري * ولكن انما يكتب
 ليكون اوثق واكد ويجوز ان يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي بموضع
 كذا ويكتب بعد ذكر الحدود واشترى هذه الدار المحدودة فيه بيئاتها كلها سبلها وعلوها دون
 ارضها فانها لم تدخل في هذا البيع ولا يكتب في هذا المحدودها ثم الحال لا تخطوا امانا كانت
 ارض هذه الدار لهذا المشتري وفي يديه يكتب في آخرة قل ذكر الاشهاد واقر هذا البائع انه لاحق له
 في ارض هذه الدار وانها بجميع حدودها وحقوقها في يد هذا المشتري دونه ودون سائر الناس
 اجدعين وان جميع ما كان له عليها او على شيء منها قبل هذا البيع المذكور فيه فانما ذكر ذلك كله
 لهذا المشتري بامر حق واجب لا لم عرف له وجعل الى هذا المشتري بجميع ما وجب له ويجب له
 من حق في هذه الدار في حيوته وبعد واته اقامه فيه مقام نفسه على انه كلما فسح شيئا مما جعله الى

هذا المشتري ما وصف فيه فان ذلك الي فلان المشتري هذا عند فسخه ذلك ويعد فسخه
اياه كما كان وقبل هذا المشتري جميع ما اتر له به وجميع ما يجعله اليه ما ذكر فيه مشافهة مواجهة
وان لم تكن ارض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده وانما هو لغيره وقد اراد بشراثة المقام في
هذه الدار فلا بد له من سبب يتمكن به من الانتفاع بارض هذه الدار لانه لا يتبعها المقام في الدار بالسكنى
في ارضه وطريقه اما الاعارة الاجارة فلا عارة غير لازمة وكان صاحب الارض بسبيل من ان يخرج المشتري
من الدار ساعة فساعة فلا يتم له المراد منه فينبغي ان يشتغل بالاجارة لانها لازمة فتمكن من
المقام فيها مدة يريد ما فلا يخلو بعد ذلك اما ان كانت الارض لما لك معروف او كانت ارض
الوقف ويجوز الاستيجار فيها ولكن ان استأجر من المالك يكتب ذكر الاستيجار من المالك فلان
ولا يحتاج فيها الى بيان ان الاجارة المذكورة فيها اجرة او يجوز باي مدة شاء وان استأجر من المتولي
بان كانت ارض الوقف يبين فيه انها وقف مسجد كذا او على جهة كذا وان استأجر من متولي
ذلك الوقف ولا يطول مدة اجارة الوقف في المدة الطويلة عند عامة مشائخنا المتأخرين رح
ويكتب فيه ان هذه الاجارة بمرءة اجرة مل هذه الارض لان المتولي لا يملك الاجارة بغبن فاجبش
ويكتب ابتداء مدة الاجارة وانتهاء هذا اذا اشترى البناء للمقام فيه فاما اذا اشترى للهدم ونقل
نقوضه يكتب في ذلك المكان يكسب في شري الحائط لهدمه ونيل نقوضه فقد ذكرناه اذا كان المعقود
عليه طريقا في هذه الدار فهذا على واحد من الاول ان يشتري الرجل بقعة من الدار بعينها قدر
مرض الباب الاعظم الى الباب الاعظم وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ولا ثم يكتب حدود ذلك
البقعة كما لو اشترى بينا معين من دار فان ذكر درعان الطريق طوله وعرضه فهو وقف الوجه الثاني
ان يشتري قدر الطريق شائعا في جميع ساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب
حدود ساحة الدار ولا حاجة الى كتابة حدود الطريق لان الطريق لما كان شائعا في ساحة الدار
كان كالنصيب الشائع في ساحة الدار وفي النصيب الشائع من الدار حدود الدار دون النصيب كذا
ههنا وان بينا مقدار عرض الطريق فهو وقف وان لم بينوا كان للمشتري قدر عرض باب الدار الاعظم
وبعض اهل الشروط لم يجوزوا ترك ذكر الذرعان في الطريق لما ان في تقدير بيان الدار نوع
ابهام لانه عسى يبدل الباب بباب آخر ومحمد رح جوز ذلك هذا اذا اشترى رتبة الطريق واما
اذا اشترى حق المرور دون رتبة الطريق فقيه روايتان على رواية الزيادات لا يجوز وروى بن

ساعة من محمد ربح انه يجوز اذا اراد كتابة بيع حق المرور على قول من يجوز ذلك يكتب على ان له حق المرور بقدر باب الدار وبيع مسيل الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء وكذلك بيع حق مسيل الماء لا يجوز باتفاق الروايات وفي شروط الاصل اذا ناع رتبة الدار ليسيل الماء فيه ان يبين الموضع وتحدوده جازوا والآلا * اذا كان المعقود عليه عرصه دار ساؤها للشري يكتب هذا ما اشترى كما كان يكتب اشتراها مع الباء الا ان هها لا يكتب وباء هها لان البناء ملك المشتري فكيف يشتري ملك نفسه هكذا ذكر محمد ربح في الاصل وبعض اهل الشروط قالوا الاجس ان يكتب اشترى أرض دار وبناء هها لهذا المشتري لان اسم الدار مطلقا ينصرف الى المبني في العرف والمتصيد من الكتابة التوثيق فينبغي ان يكتب من الالتاظ ابلغ ما يحصل به تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق * اذا كان المعقود عليه نصف دار ونصفها الآخر للمشتري يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد من سهمين وهو المصف مشاعا من جميع الدار التي ذكر البائع هذا ان سهما من هذين السهمين ملك المشتري هذا والسهم الآخر منها واحدا ذكر البائع هذا انه ملكه وحقه وفي يديه وانه يبيع هذا السهم الذي ذكر انه هو يملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع كذا حدوده كذا ولا حاجة الي تحديد نصف المبيع فقد ذكرنا قبل هذا ان تحديد النصف الشائع يحصل بتحديد الجميع والله تعالى اعلم * شراء وارث نصيب آخرين يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من اخيه فلان ومن اخته فلانة وهم اولاد فلان ومن والدته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا اشترى هذا المشتري جميع حصصهم من هذه الدار المحدودة فيه وهي ستة وعشرون سهبا من اربعين سهبا شاعة موروثة بينهم من فلان بن فلان حين مات عن زوجة وهي فلانة وعن بنت وهي فلانة وعن ابين وهما فلان وفلان هذا البائع وهذا المشتري وصارت تركته بينهم على هذه السهام لامرأته هذه النصف والباقي ثلثين اولاده هؤلاء المذكور مثل حظ الاثنين اصل العريضة من ثمانية اسهم وقسمتها على اربعين سهبا للمراة منها خمسة اسهم ولكل ابن اربعة عشر ولابنة سبعة وهي يوم هذا العقد في ايديهم غير مقسومة على هذه السهام وحصه فلان هذا المشتري وهي اربعة عشر سهبا مسلمة له في بدءه لاحق اسائر الورثة فيه وهؤلاء الباعة الثلثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالثمن المذكور فيه على ان يكون هذا الثمن بينهم

على سهامهم هذه فاشترى هذا المشتري حصصهم بحدود هذه السهام المعقود عليها الى آخره *
 شراء الدار الموروثة من الورثة البائعين يكتب هذا ما اشترى فلان ابن فلان الفلاني من فلان
 وفلان وفلانة اولاد فلان بن فلان الفلاني ومن امهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم
 جميعا صفقة واحدة جميع ما ذكره هؤلاء الباعة الاربعة انه مشتركة شركة ميراث من فلان
 حين مات وخلف زوجة وهي فلانة هذه وابنين وهما فلان وفلان هذان وبننا وهي فلانة
 هذه لا وارث له سواهم وخلف من التركة جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا
 وصارت هذه الدار المحدودة المحروثة بينهم على فرائض الله تعالى لامرأته هذه الثمن والباقي
 بين اولاده للذكر مثل حظ الانثيين اصل الفريضة من ثمانية وقسمتها من اربعين سهما للمرأة
 منها خمسة اسهم ولكل ابن اربعة عشر سهما وللابنة سبعة اسهم وهذه الدار يوم هذا العقد في يد
 هؤلاء الورثة على هذه السهام مشاعة غير مقسومة وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة
 واحدة بالثمن المذكور فيه على ان الثمن بينهم على هذه السهام الى آخره والله تعالى اعلم *
 اذا كان المعقود عليه حائنا يكتب اشترى منه جميع الحانوت الذي في كورة كذا بمجلة
 كذا في زريق كذا ويكتب في سوق كذا او على رأس سكة كذا ابتالة خان كذا ويحدده ثم يقول
 بحدوده وحقوقه واراضه وبنائه والواحة التي يغلح عليها بابه وغلته ومغلته فان كان معه ملوك يكتب
 وعلوه وسنله والدار التي هي علوه فان كان مبنيا على نهر العامة يكتب جميع الحانوت المبنى على
 نهر العامة المدعو كذا في موضع كذا احد حدوده ولزريق هواء هذا النهر من وجه مصبي الماء والثاني لزريق
 حانوت فلان والثالث لزريق هواء هذا النهر من وجه دمر الماء * واذا كان المعقود عليه خانا يكتب
 اشترى منه جميع الخان المبنى بحيطانه الاربعة المحيطة به كلها بالا جرات وانه يشتغل على كذا عدد
 من الحوانيت في سنله وكذا عددا من الانبارجات والحجرات والغرف في علوه والحوانيت
 الاربعة على بابه بعلوها ثم يكتب بحدوده وحقوقه واراضه وبنائه ودويراته وغرفه والحوانيت
 التي على بابه وطرفه بمساكنها في حقوقها الى آخره وان كان له علوان احد جهتيه فوق الآخر
 يكتب جميع الخان المبنى بثلاثة سقوف احدها بسنله والآخر بعلوه الاسفل والثالث بعلوه
 الاعلى ثم يتم الكتاب * اذا كان المعقود عليه رباطا مملوكا يكتب جميع الرباط المبنى المشتمل على
 صحن دار كبير وكذا عددا من المرباط والاواري في سنله ويبت يسكنه الرباطي وكلها حول

صحن داره وعلى حجرات وغرفات في علوه ثم يتم الكتاب * اذا كان المعقود عليه برج الجحام يكتب جميع برج الحمام المبني المشدود فوقها تها وبقيتها شدا يمكن اخذ حمامها بغير صيد بجميع ما فيه من الحمامات والمحاصن والقراخ والبيض والشرارى والحشبات واسما كتبنا يشد فوقها نالقدر على تسليم ما فيها من الحمامات الى المشتري حتى يجوز بيعها فان بيع ما لا يتدر على تسليمه لا يجوز قالوا ينبغي ان يشترى برج الحمام لئلا لان الحمامات ياو بن اليه لئلا ويجتمعن فيتناولهن البيع فاما في النهار فيخرجن لطلب الرزق فلا يتناول جميعهن البيع ويحاط باعتبارها المبيع بغير المبيع اختلاطاً يتعذر التمييز * اذا كان المعقود عليه بيت الداهة يكتب اشترى منه جميع بيت الداهة المشتعل على سهام منصوبة واحجار وانفاص وادوات التي هي في موضع كذا ويحده ثم يكتب حدوده وحقوقه كلها وارصه ونساءه وسهامه الاربعة والرحى الكبيرة المشتعلة على حجر مصبوب يدعى (سك سع) والرحى الاخرى المدعوة (بسك پشت) بكذا انصاعاً ما يبدى من الصخور والطابق الحديدى المصوب على كانون منبى فيه يغلى السبسم * وكذا اذا كان المعقود عليه طاحونة يكتب اشترى منه جميع الطاحونة الدائرة على الرحى التي هي بقرية كذا على يد كذا ويجدها ثم يكتب حدودها وحقوقها كلها وارصها ونائها وحجر بها للاسفل والاعلى ودلوها وتوايتها وقطبها وسائر ادواتها الحديدية والخشبية ناوقها ونواويرها باحتجتها وشربها بجاريده ومسائلها في حقوقها والواحه المعروشة في ارضها وملقى احبالها ومونى دوايتها والمواضع التي تبقى فيها الحبوب ويذرى ورجها نارصه واشجاره واغراسه ومجرى مياهه ومسائله في حقوقه فبعد ذلك يطران كانت الطاحونة على نهر العامة يكتب احد حد ود هالزريق مغرف ماؤها من هذا النهر والثاني لبريق طريق العامة على شط نهر الطاحونة هذه والثالث لبريق مصب ماؤها في هذا النهر والرابع لبريق اراضي فلان * وان كانت على نهر مملوك يدخل في هذا البيع يكتب وهي منبئة على نهر خاص لئلا يخذ ماءه من نهر كذا * اذا كان المعقود عليه الحمام يكتب اشترى منه جميع الحمام الواحد للذبحى هو منذ لدخول الرجال اول دخول النساء وفى الحمام من احد عمال يدخل الرجال والآخر لدخول النساء يكتب اشترى منه جميع الحمامين المتلازمين اللذين احد همد لدخول الرجال والآخر لدخول النساء وهذا في موضع كذا وفى الواحد الذي يدخله الرجال في اول النهار والساء

والنساء في بقية النهار يذكر ذلك ويكتب المشتل على (سياكوزة) خشبة ذات ستف واحد فيها سرير خشبة وسرير آخر لجلوس الحمامي عليه ويت بدعى (خاص خاند) لدخول من كان محترما من المتكلمين ويأتون احدهما للحمامي لجمع الغلة فيه والآخر للثيابي لوضع الثيابات فيه ويكتب فيه ذكر الحدود وحدود وحقوقها واراضه وبنائه وقدره النحاسية المركبة فيه لتسخين الماء فيه بيرة المطوية بالحجارة والآجر وبكرتها ودلوها ورشائها والحياض المبنية في بيوتها او يكتب والاواني المتخذة لجعل الماء فيها وأتونه وملقى رمادة ومسيل مياهه وطوابقه والمفروشة فيه وموضع حشيشه وتجفيفه * اذا كان المعتقد عليه بيت الطحانة يكتب جميع بيت الطحانة المشتل على رحى واحدة دارة بجميع ادوات رحائها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك الصالحة لاقامة عمل الطحن الجواريات وقد عرف العاقدان هذان الادوات شيئا فشيئا واحاطا بها علما احاطة شافية نافية للجهالة واترا به معرفة جميع ذلك كله اقرارا صحيحا * اذا كان المعتقد عليه بيت الخبث يكتب وفيه خبث خشبي او خبثان او ثلثة كل خبث له دميان ومع الخبثات خبثات خزفية ويكتب بعد ذكر السدود بخبثاته وخبثاته الخزفية الكبار منها كذا عدد او الاوساط كذا والصغار كذا فائمة باعيانها في بيت الخبث هذا وقد عرفها العاقدان شيئا فشيئا واحاطا بها علما ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * اذا كان المعتقد عليه مجمدة يكتب اشترى جميع المجمدة التي في موضع كذا بجميع ما هو منسوب اليها من الغدران الثلاثة او الغديرين او الغدير والغارفين وهذه المجمدة كذا ذراعا طولها في عرض كذا ذراعا وبعد المجمدة والغدائر والغارفين * اذا كان المعتقد عليه صلجة يكتب اشترى جميع الملحجة التي في موضع كذا بجميع ما ينسب اليها من جوانبها الاربعة ويحدها * اذا كان المعتقد عليه الملحجة يكتب اشترى جميع الملحجة بجميع ما ينسب اليها من الحياض ومجمع مائها ومستجمع الملح فيها ونحوها ويحدها * اذا كان المعتقد عليه ارض فيها عين القبر او النقط يكتب اشترى الارض التي يقال لها كذا والعين التي فيها القبر والنقط في هذه الارض اشترى هذه الارض مع هذه العين التي فيها القبر القائم والنقط القائم في هذه العين وانما كتبنا العين لان عند بعض العلماء لا يدخل العين في بيع الارض لانه لا يمكن الانتفاع بها من حيث الزراعة وكانت من خلاف جنس الارض فيكتب احترازا من هذا الخلاف وانما كتبنا القبر القائم والنقط القائم لانهما مودعان في العين كالمح في الملحجة فلا يدخل في البيع من غير ذكر وانما افترق الماء الذي

في البحر والعين والقيرو السط في العين من حيث ان الماء لا يدكر في البيع والقيرو السط يذكر
لان الماء في الشتر ليس بملوك لصاحب القير فكيف يبيعه ولا كذلك القير والسط وان كان للبحر والعين
اسم يذكر ذلك الاسم ولا بد من ذكر حد النهر والعين والله تعالى اعلم * وان باع اصل نهر جار
يكتب منته ومنتهاه وطوله وعرضه وعمقه ويذكر ان من كل جانب منه كذا ذراعاً وان كان
النهر مسمى باسم يكتب ذلك الاسم ويذكر حده ولا محالة وان اكتفى بذكر الحد ودفع
باسم ترك تدبير الذراعان لان المعرفة قد حصلت بالتحديد وهي المقصود وان اشترى النهر مع
ارض يكتب النهر وذكر طوله وعرضه وعمقه وما يسمى به النهر وذراعاً من حريمه من كل جانب
ثم يكتب الارض التي معه ويحد ذلك لان تمام التعريف بالتحديد ويتم الكتاب كذا في المحيط *
اذا كان المعنود عليه فناء يكتب اشترى جميع القاعة التي هي في قرية كذا ومفتحة في موضع كذا ومصفا
في موضع كذا وحريمها من الجانبين كذا ذراعاً وحدودها وقوتها وارضها وبساتينها وسفلها وعلوها وكذا
النهر الا ان النهر لا يكون له علو ولكن يكتب في النهر عرضه وطوله وعمقه بالذراعان ويذكر حريمه
من الجانبين بالذراعان ايضاً * اذا كان المعنود عليه شرباً بغير ارض وبغير اصل النهر فهذا البيع لا يجوز
لان الشرب عبارة عن صيب الماء وحده والماء قبل الحيازة ليس بملوك له وبيع ماليس بملوك له
لا يجوز ولان الماء مما يقل ويكثر فكان المبيع مجهولاً ماوجب فساد البيع قال بعض مشائخنا
يجوز ان تعارفوا ذلك كفاً في بواحي تلخ ونسف واشاء ذلك وان اكل تلك النواحي تعارفوا
ذلك ورأوا حوازا وقد قال عليه السلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وبه كان
يبنى القاصي الامام ابو علي الحسين بن الحضرة السفي رح وغيره من المشايخ رح لم يجوزوا
ذلك وهو الصحيح لان التباس الصحيح اما يترك بتعامل جميع البلدان لا بتعامل بعضها *
اذا كان المعنود عليه شيئاً من صيغة وجزء من مياه قرية تعارفوا بيع المياه بصياحها يكتب فيه اشترى
جزء من كذا ارض من مياه قرية كذا ومياهها كلها على كذا سنة وهذه المياه مأخوذة من عيوننا
التي فيها وهي معروفة معلومة عندنا هلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه قسمة معلومة
عندنا هلها لا يخفى عليهم شيء من ذلك اشترى هذا الجزء من جميع هذه الاجزاء من ماء هذه
القرية حصتها من ضياعها المذكورة فيه التي هي لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم
بمقادير معلومة عندنا على ضياعها المذكورة قسمة معلومة التي هي لشركاء هذه القرية بتدويرها

وما رعت عليه عقدة هذا البيع وحقونه ويتم الكتاب * وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى
ارض كذا بشرائها من الماء وهو كذا فنيجانه وكذا يوما من كذا يوما وليلة من جملة الماء الجاري
في نهر قرية كذا ماء اصليا ثابتا خراجيا ذيوانيا بجميع مجاريه ومسائله وحقونه الداخلة فيه
والنخارجة منه من اعلى صيون وادي كذا حتى ينتهي الى اقصى حدودها على ما يتعارفه
شاربه هذا النهر فيما بينهم من متادير الماء في شربهم * وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى
منه جميع ما ذكر انه ملكه وحقه وحصته من الارض التي بموضع كذا وكذا سهم ماء مشاعا من جملة
كذا سهم ماء التي هي سهام ماء هذه القرية مشاعا فيما بينهم ومقدار سهام ماء هذه القرية يعرف بكذا غرقة
كل غرقة كذا اسهما بجميع هذه الضياع في مواضع متباعدة من ذلك الارض على شاطئ نهر كذا ومنها
ومنها ومنها وفي بعض قرى نفس لشراء مسدودات مخرزة ومسدودات مشاعة بسهام مائها يكتب
في ذلك اشترى جميع الضياع المشتملة على حوائط وارضى بعضها خراجية مشاعة وبعضها غير
خراجية مقسوم بقرية كذا من قرى نفس وجميع ما ذكر انه جميع حصته وكذا سهم ماء من جملة سهام
الماء لهذه القرية كل سهم منها يعرف بمقداره عشرين جريبا بالمساحة منها كذا سهم من كذا سهمها
من جماعة هذه القرية مشاعة بين اربابها على اقسام يدعى قرحا وهي كذا قرحا كل قرح على
كذا سهم وهي معروفة بين اهلها كذا سهمها في قرحا فلان وكذا سهمها في قرحا فلان يوزع الاخرجة
نواب السطان على هذه السهام ويقسم ماء هذه القرية التي يجري في نهرها من اصل الوادي
عليها وما غير الخراجية المشسومة فحائط الموضع المذكور كذا وارض وكرم ويسدها وبشرها من
نهر كذا والله اعلم به اذا كان المعقود عليه بيت طراز يكتب فيه جميع بيت الطراز المبنى المشتمل
على كذا وهذه لعمل الحوكة او يكتب فيه جميع المحاكاة المبنية المشتملة على كذا وهذه لعمل الحوكة
ثم يذكر الموضع والحدود * واذا كان المعقود عليه وحدة واحدة معينة يكتب فيه جميع الوحدة
الراحدة التي مبنية او البسارية او الالمانية من جميع بيت الطراز المشتملة على كذا وهذه احدتها
هذا المعقود عليها ويذكر موضع بيت الطراز المشتمل على كذا وحدودها ثم يذكر حدود هذه الوحدة
كذا في الذخيرة * اذا اشترى ضيعة او قرية وترك ذكر الحق يدخل البناء والنخل والشجر
كاه مثل الكرم وشجرة التناج والسفرجل وانواعها والتصب والخطب والطرفا الراوية رواها
بشرين الوليد عن ابي يوسف رح في التصب الفارسي وتصب السكر وتصب الذريرة لا تدخل

بالإتفاق ونصب الذبيرة ما يدق ويذر على الميت أي ينثر وما كان من الأشجار التي لا يبشر
 ويقطع في كل أو أن كالدلب والجوز فتدأختلف المتأخرون فيه منهم من يقول لا يدخل إلا المذكور
 كما راع ومنهم من قال يدخل وهو الأصح والدلب (جنار) والجوز (سيدر) وإما البان نجار فشجرة
 للمشمري وحمله للبائع وكذلك التطن والعشتر فان شجرة يدخل في العقد بدون ذكر الحقوق
 وما عليه من الربيع لا يدخل إلا بذكر الحقوق على هذا كل ما يؤخذ حمله من غير أن يقطع أصله
 والشمار التي على رؤس الأشجار لا تدخل بدون ذكر الحقوق والمرافق وعند ذكر الحقوق
 والمرافق يدخل في قول أبي يوسف رح وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رح لا يدخل إلا
 بالتخصيص عايناً أو بذكر كل قليل أو كثير دونها أو منها من غير أن يقول من حقوقها والربطة
 ومائت وصار له ثمر للبائع وأصولها للمشمري قال محمد رح ولو باع أرضاً فيها زعفران فالبصل
 للبائع وعلى هذا الكتان والدخن وجميع الحبوب مثل الحمص والبقلي والعدس هذا كله
 بمنزلة البرزخ وإن كان المبيع قيطوناً زدت بختناقته العشر وجبانه وهي كذا أعدداً الكبار منها كذا
 والأوساط منها كذا والصغار منها كذا وهي قائمة ببعضها في بيوت أهرائها وجميع ما فيها من الحبوب
 والحنطة والشعير أن كانت داخله تحت العقد بذكر المتعاقدين أيها في العقد والأهراء الحنطات
 ويقال البيت الواسع ويقال (إنارخاه) ولم أجد هذه اللفظة في كتاب اللغة لكن هكذا سمعتها
 ممن فرأت عليه وإن كان المبيع كروماً أو بستاناً زدت عند ذكر حقوقها وأشجارها وأغراسها وزراعتها
 وقصباتها وعرائشها وأوطاها وشربها ومشايها وسواقيها وأعدتها وغانها وأنهارها وأوطاها وأذيم
 وأعدتها وأوتادها ومائتها ما يصب عليها العرائش والعريش والوثيلة الحبل المتخذ من النصب
 وإن كان البستان في حائط البلد كتبت في حائط بلد كذا مما يلي درب كذا على ساقية نهر كذا
 وإن كان في قرية كتبت في قرية كذا من سواد كذا وإن كان فيه ثمرة أو زرع أو رطبة كتبت وثمرتها وزرعها
 ورطبتها يزيد عند ذكر ثمرتها وقد بدأ صلاحها وإن كان فيها زرع مخصوص أو ثمر مجزؤ أو تبن أو حطب
 فدخل تحت البيع ذكر ذلك ويذكر معرفة البعدين جميع ذلك كذا في الظهيرية * وأما كذا
 الكرمة فتصير بداره وبيوته طوة وسنله وأربعة حوائط الكرمة من أسفلها إلى أعلاها ويسبق لها
 كذا عدد زرجون وجميع الوط على شط الحوض أو أمام النصر وكذا كذا شجرتين ورومان
 وخوخ

وخوخ ومشهش وفرسك وهو بالفارسية (شغرتگ) وعلى هذا وجه الساق بين الشجر والزرجون
 وأما كذا الارض فخمسون جدولة عشر مسميات وكذا وقرسقين مختلط بالتراب على رأس
 هذه الارض وجميع الاشجار حولها وعلى مسمياتها وجميع ما كبس به الارض مقدار ذراع او ذراعين
 على حسب ما يكون من وجه الارض ويجب ان يلحق بذلك كله وقد عرفنا مواضعها ومقاديرها
 ونظرا اليها عرفناها شيئا فشيئا كذا في الظهيرية * واذا كان المعقود عليه قناة عليها رحي في بيت
 ذكر ممدوح في الاصل انه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع القناة التي يقال لها
 كذا وهي في رستاق كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القناة مما يلي كذا
 والرحى التي فيه ومفتح هذه القناة مما يلي كذا ومصبتها في كذا وبين طولها وعرضها ومقدها ولم يذكر
 ممدوح الارض التي على حافتي القناة وكتب الطحاوي رح ذلك انها كذا ذراعا من كل جانب بذراع
 كذا من الجانب الايمن كذا ذراعا ومن الجانب الايسر كذا ذراعا وعرضها كذا ذراعا وخطها كذا ذراعا
 بذراع وسط وقد نزع فلان بتراضيها ما كان كما وصفنا وعلما ذلك واحاطا به علما ومعرفة وكان ابو زيد
 الشروطي رح يقول يكتب اشترى جميع هذه القناة بحريمها وقال الطحاوي رح وما كتبناه احوط لان
 بين العلماء اختلافا فيه فعلى قول ابي حنيفة رح ليس للقناة حريم وعلى قولهما للقناة حريم بمقدار
 ملقن طينها فلا يصح البيع اما على قول ابي حنيفة رح فظاهر وما على قولهما فلان مقدار ملقن
 طينها مجهول لا يوقف عليه من حيث الحقيقة فيصير بائعا المعلوم والمجهول في صفقة واحدة ولان من
 جعل للقناة حريمانا لم يجعل لها حريما اذا كانت في ارض الموات فاما اذا كانت في ارض مملوكة للغير فلا
 واما اذا لم يكن للقناة حريم على هذا الاعتبار يكون جامعين الموجود والمعدوم في صفقة واحدة وانه
 لا يجوز فيجب التجرؤ من هذا ذلك بان يكتب على نحو ما بينا ولو ذكر صفقة الماء على نحو ما بينا قبل هذا
 فذلك احسن واوثق ثم يذكر الحدود الاربعة ويكتب حدودها كلها والبيت الذي على هذه القناة
 والرحى الدوارة في بدان وانها والآنها الحجرية والخشبية والحديدية وبكراتها ودلائها وحقوقها وتوايتها
 ونواصيرها باجنتها والذاحها المفروشة في ارضها وملقن احوالها وموقف دوابها في حقولها ويتم
 الكتاب على نحو ما ذكرنا والله تعالى اعلم كذا في المحيط * ان كان المعقود عليه اجمة يكتب اشترى
 منه الاجمة التي في موضع كذا حدودها كذا اشترى ابا تبصيرها القائم فيها باصول قصبتها وان كان فيها
 قصب مخصص ودخل في هذا البيع ذكره ايضا وقصبها المحصود الموضوع فيه حزم كذا في الذخيرة *

وَأَنَّ كَانَ الْمُبِيعُ سِتَّةَ قُلْتِ اشْتَرَى حَمْعَ السَّعِيَةِ النَّيِّ بِتَالِ الْهَآكِدَا وَهِيَ السَّيْتَةُ مِنْ حَشَبِ
 كِدَا الْوَاحِيَا كِدَا وَعَوَارِصَهَا كِدَا وَطُولُهَا كِدَا وَعَرَصُهَا كِدَا اشْتَرَا بِعَوَارِصِهَا وَالْوَاحِيَا وَسَكَايَا
 وَدَنَاقِيَا وَمَرَادِيهَا وَهِيَ كِدَا كِدَا مَرْدِيَا وَمَحَادِيهَا وَهِيَ كِدَا عِدَا اِنْحَسِبَهَا وَحَصَرَهَا وَحَسَعَادَوَانِيَا
 وَأَلَاتِيهَا الَّتِي يَسْتَعْدِلُ بِهَا الدَّاحِلَةُ فِيهَا وَالْحَارِثَةُ مِنْهَا وَشُرَا عِيَا وَلَمُودَهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا بِأَيَّاهَا بَعْدَهَا
 وَطَرَحَهَا إِلَيْهَا وَتَحَرَّيْتُهَا مِنْهَا نَكْدَا وَكِدَا كِدَا فِي الطَّيْرِ * إِذَا كَانَ الْمَقْعُودُ عَلَيْهِ عِيَا أَوْ تَرَ لَيْسَ لَهَا
 أَرْضٌ يَسْتَنْبِي مِنْهَا وَأَمَّا عِيَا لِلْمَاثِيَةِ نَكْتَبُ اشْتَرَى مِنْهُ الشَّرَاتِي فِي مَكَانٍ كِدَا أَوْ الْعَسَّ الَّتِي فِي مَكَانٍ
 كِدَا وَتَذَكَّرَ الْخَدَّ وَدَوِيدَ كِرُو وَهِيَ عَيْنٌ مَدَوْرَةٌ مُسْتَدَارَةٌ كِدَا رَا عِدَا كِدَا وَهِيَ كِدَا وَهِيَ كِدَا الشَّرَاتِي
 سَدَارَتِهَا وَعَمَّتِهَا دَابَّرَعٌ وَيَكْتَبُ نَابَهَا مَطْوِيَةٌ بِالْأَحْرَانِ كَانَتْ وَيَكْتَبُ فِي الْعَسَّ مَدَا عَا وَمِنْهَا هَا
 وَيَكْتَبُ اشْتَرَى عِدَّةَ الشَّرَوْدَةِ الْعَيْنَ مَعَ مَا حَوْلَهُ مِنَ الْأَرْضِ يَتَذَكَّرُ دَارَا عَامَسَ كُلِّ حَابٍ دَارَا
 وَسَطًا وَأَنْ يَبِينَ مَاءَهَا فَيَكْتَبُ وَمَا زُهَا مَعِينٌ عَدَبُ طَاهِرَاتٍ لَيْسَ مَسْتَرٍ وَلَا مَلِجٌ أَحَاحٌ بِهِ
 أَحَسَّ وَاحَسَّ وَلَا يَكْتَبُ الْمَاءَ الَّذِي فِي الْعَيْنِ وَالشَّرَاتِي الْمَسْعُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لَهُ وَكَيْفَ يَبِيعُهُ
 وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ كِدَا فِي الدَّخِيرَةِ * فَإِنْ كَانَ الْمُبِيعُ مَلْعَةً مِنْ أَرْضٍ كَبِيرَةٍ وَلَتَلِكِ التَّطْعَةُ حَدٌّ وَبَاءَ لَامِ
 مَصُونَةٍ كَأَشْخَارٍ وَمَعْلُومَةٍ فَائِكِ تَجِدُ الْأَرْضَ * ثُمَّ يَكْتَبُ هَذِهِ التَّطْعَةُ مَا يَبْلِي أَحَدٌ حَدُّهَا مَسَتْ
 أَشْخَارُهَا وَالتَّالِي وَالتَّالِي وَالتَّالِي وَطَرِيقُ آخَرٍ وَهِيَ طَرِيقُ الشَّعْبِ مَتْنِي قُلْتُ الْأَشْخَارَ أَوَّلُهَا يَكُنْ
 لَهَا أَعْلَامٌ أَنْ تَجِدَ الْأَرْضَ الْكَبِيرَةَ وَيَبِينَ هَذِهِ التَّطْعَةُ مِنْهَا شَالَا أَوْ حَوْنَا أَوْ الْحَاجَةُ الشَّرْقِيَّةُ أَوْ الْعَرِيقَةُ
 ثُمَّ يَذَكَّرُ دَرَعَانِيَا طُولًا وَعَرَصًا وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَشْبَتِ التَّطْعَةُ الصَّغِيرَةُ مِنَ الْكَبِيرَةِ * فَإِنْ كَانَ
 الْمُسْعُ مَمْلُوكًا نَبَسَ حَسَنَةً وَاسْمَهُ وَحَلَبَتَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْهُ عِبْرَةً وَتَرِيدُ إِذَا كَانَ نَالِغَانَهُ مَتْرًا لِعَبْدِيَّةٍ
 لِأَدَاءِ فِيهِ وَلَا عَائِلَتَهُ وَلَا حَتَّتَهُ وَلَوَرَدَتْ وَلَا عَيْبَ كَانَ أَحْوَطُ وَأَعَمُّ وَيَحَبُّ أَنْ يَعْلَمَ مَعْنَى الدَّاءِ
 وَالْعَائِلَةُ وَالْحَسَنَةُ الدَّاءُ كُلُّ عَيْبٍ نَاطِلٍ طَهْرَتِهِ شَيْءٌ أَوَّلُهَا بِطَرَفِهَا وَمِنْهَا وَحَقُّ الطَّحَالِ وَالْكَدِّ وَالرُّثَّةِ
 وَهُوَ النَّارِ سِتَّةُ (ثَانِيَةً) وَ(دَمَهُ دَلِي) وَالسَّعَالُ وَمَسَادُّ الْحَبِصِ وَالرَّصَصُ وَالْجَدَامُ وَالْوَسِيرُ وَالْدَرْبُ وَهُوَ
 فَسَادُ الْمَعْدَةِ وَالصَّرَوْدُ وَهُوَ الْمَاءُ الْأَصْفَرُ فِي الطَّنِّ وَالْحَصَاةُ وَالسَّقُّ وَهُوَ رِيحُ الْأَمْعَاءِ وَالسَّاءُ وَهُوَ عَرَقُ
 الْعَجْدِ وَالْمَاسُورُ وَالْحَرْبُ وَالْحَازِرُ هَذَا وَمَا شِئْنَا مِنَ الْأَسْقَامِ وَالْأَدْوَاءِ وَأَمَّا الْخَنُونُ وَالْوَسْوَاسُ
 وَالْمَوْلُ فِي الرُّلَاثِ وَالْيَاسُ فِي الْعَيْنِ وَالْأَصْبَعُ الرَّائِدَةُ وَالصَّمَمُ وَالْعَشَى وَالشَّلَلُ وَالْعَرَجُ وَالشَّحَّةُ
 وَالْكَيْتَةُ وَالشَّامَةُ هَذَا كُلُّهُ عَيْبٌ وَلَيْسَ بِدَاءٍ * وَأَمَّا الْعَائِلَةُ فَالْأَنَاقُ وَالسَّرْقَةُ وَأَنْ تَكُونَ الْجَارِيَةُ رَابِعَهُ

والعبد يكون طرّاً او ناساً او فاعط الطرقي فهذا كله غائلة وهي لا يكون الا في الرقيق والنداء في الحيوانات كقولهم واما الخبثة فهي الزنا ونحوه والعوار يفتح العين لا يكون الا في اصناف الشيا ب وهو الخرق والعفن * وان كان المبيع ثمار كرم او قرية او زرعاً كتبت جميع الثمار التي في كرمه ثم تحده ثم يقبل اشترى منه جميع الثمار القائمة التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه فتصف الثمار كلها على ما يكون فيه من العنب والنخوخ والمشمش وهي ثمار تدبدا صلاحها او زرع قد بدا صلاحه بكذا كذا دارهما بيعاً صحيحاً ايّدها ويقطعها من غير تقييد ثم بعد ذلك ان اراد المشتري استثناء الثمار والزرع الى وقت الادراك فله وجهان ان شئت ذكرت ان فلانا البائع هذا اباح للمشتري ترك الثمار المبيعة المسماة في هذه الاشجار الى وقت كذا من غير شرط كان في البيع وينهى الكتاب غير ان له ان يرجع فتداهم هذا الوجه ان يقول متى رجعت عن هذا الاذن كان مأذوناً له في ترك هذه الثمار او الزرع الى الوقت المعلوم المذكور فيه باذن جديد مستقبل والوجه الثاني ان يستأجر الارض مدة معلومة باجر معلوم ويكتب ثم ان هذا المشتري استأجر من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الارض بعد اشتراؤه هذه الزروع له وقبضها من البائع المسمى فيه من غير شرط كان في هذا البيع بحدودها كلها وحقوقها كذا كذا شهراً متوالية من بلدن هذا التاريخ اجارة صحيحة نانذة ولا فساد فيها ولا خيار يسقي هذا المشتري هذه الزروع المشتراة فيها هذه المدة ثم يكتب قبض الارض وقبض الاجرة الوجه الثاني انما يتأتى في الزروع لاني الاشجار لانه لا يجوز اجارة الاشجار لاستبقاء الثمار عليها فالوجه الاذن والاباحة على ما مر فان اشترى هذا الرجل المنزل من نفسه لابنه الصغير كتبت هذا ما اشترى فلان بن فلان من نفسه لابنه الصغير فلان وهو ابن كذا سنة بولاية الابوة بمثل قيمة المشتري لا وكس فيه ولا شطط او باخل من قيمة جميع المنزل المبنى وبصف المنزل وبذكر عدد بيوته وموضعه وحدوده ويتم الصك الى آخر ذكر قبض الثمن فان كان قبضه من مال ابنة الصغير ذكرت ذلك وقلت قبض هذا العاقد من نفسه من مال ابنة الصغير هذا الثمن المذكور فيه قبضاً صحيحاً وقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الثمن كله براءة قبض واستيفاء وقبض هذا العاقد من نفسه لابنه الصغير هذا جميع هذا المنزل فارغا قبضاً صحيحاً فصارت يده فيه يدا مائة وحفظ لهذا الصغير بولاية الابوة بعد ما كانت يده ملك وقام هذا العاقد من مجلس هذا العقد بعد صحته وتداهم وفارقه بيدته واقرب بذلك كله اقراراً صحيحاً

فان كان الاب ابراه من الثمن كنت وانرا هذا العائد ابنه الصغير المشتري له هذا من جميع الثمن
 ابراه صحيحا صلا منه وعطية ومرة وشقة ووقت الدراء لهذا الصغير المشتري له من جميع هذا
 الثمن براءة اسقاط كذا في الطهيرية * وفي هذا نصيب علي ان الاب لا يحتاج الى الغير
 في البيع من ولده وفي الشراء من ولده لنفسه كذا في المبسوط فان اشترى الاب دارا لنفسه كتبت
 اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لابنته ولان ينكح من قيمته وانه فلان يومئذ صغير
 في حوزة يلي عليه ابوه الى ان يقول وقبض من ماله لابنته فلان جميع هذا الثمن وقبض جميع
 هذه الدار لنفسه وان حود ما يكون في هذا الوجه ان يرن الثمن بحضرة الشهود ويقضه لابه الا يري
 انه لو كان لابنته دين عليه فاراد ان يبرأ منه كان للذي يبرئه منه ان يزنه بحضرة الشهود ويقول
 اشهدوا انه كان لابني الصغير فلان علي كذا وقد اخرجته من مالي وهو هذا اقضته له وقد قال بعض
 العلماء ان الاب لا يبرأ من دين ابنه بالاخراج والشهاد وهو دين على حاله وعلى هذا شراء
 الوصي لنفسه من مال اليتيم غير ان الشرط فيه ان يشتره باكثر من قيمته ويلحق بآخرة جسيم
 النجاسه لانه مختلف فيه فان اشترى الصغير من مال ابنه بانه وهو احوط ما يكون من بيع شيء
 من مال الاب للصغير كتبت هذا ما اشترى الصغير المأذون له في هذا الشراء من جهة فلان
 بمثل قيمته لا وكس فيه ولا شطط من ابنه ولان ثم ينهي الصك كما ينبغي صك الاجانب كذا في الطهيرية *
 وان اشترى المتولي والقيم للوقف بمال الوقف يكتب فيه هذا ما اشترى فلان القيم في وقف
 كذا ويكتب المتولي في وقف كذا من جهة القاضي فلان بمال هذا الوقف المجتمع عنده من فلانه
 ثم يرا مال هذا الوقف وموئنه على الواجب من فلان بن فلان جميع كذا والا حوط ان يزاد هنا
 وكان الواجب شرطي ونفقه هذا ان يشترى بالمجتمع من فلانه مستغلا آخر يصم الى ما نفقه اذا امكن
 ذلك كذا في الدخيرة * ولو ان رجلا اشترى شيئا بثمن معلوم ثم انه ولي غير بعد القبض واراد ان
 يكتب كتابا كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلان بن فلان اقر
 عندهم في حال صحة بدو ثبات عقله وحوازمه له وعليه طائعا واعبالا علة به تمنع صحة افراوه من مرض
 ولا غيره انه كان اشترى من فلان جميع ما تضمنه كتاب شراء هذه نسخة ونسخ كتاب الشري حتى
 يأتي عليه ذكر الاشهاد ثم يقول وان فلا تولى ولا با جميع ما وقع عليه البيع المذكور وبثمنه الذي

كان ابتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب تولية صحيحة لا شرط فيها ولا خيار وان فلانا قبل هذه التولية قبولا صحيحا ونقده الثمن بتمامه ودفع ذلك اليه وبرئ عنه اليه براءة قبض واستيفاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية وتقرقهما وضمان الدرك للدولى على المولى ثم يكتب الاشهاد وعلى هذا فصل الشريك الا انك تقول مكان ولاه شركه بالنصف او الثلث والرابع على حسب ما يتفق بنصف الثمن او ثلثه او رבעه وعلى هذا بيع المراجعة غير انك تذكر باعه منه مراجعة بربح كذا اذا في الظهيرية * الفصل العاشر في السلم اعلم بان المثال في صكوك السلم ثلاثة اوجه اجهدها هذا ما لم يلم فلان المولى فلان كذا آخرهما يبين النقد ويقول عينا حاضرة في المجلس في كذا وكذا تقبيرا من حنطة بفضاء نقية مما سقي سحيا اي ماء جاريا جيدة بالتقير الذي يكال به في بلد كذا الى اجل كذا من لدن تاريخ هذا الذكر سلما صحيحا جائزا لشرطه ولا خيار ولا فساد على ان يسلمها اليه بعد محالها الموصوف في هذا الكتاب في منزله في مصر كذا وقبل هذا السلم اليه من رب السلم مواجهة وقبض جميع المئزرهم رأس مال السلم الموصوف فيه قبل افتراقهما وقبل اشتغالهما بغير ذلك وتفرقا عن مجلس العدة وتفرق الابدان عن صحة وتراض منهما بما واجب هذا العقد والعقابة ويتم الكتاب ولا يذكر فيه ضمان الدرك لان المبيع غير مقبوض والوجه الثاني ان يكتب اقرارهما فيكتب هذا ما يشهد الي ان آخره ان فلانا وفلانا اقرعندهم ان فلانا سلم الي فلان ثم يختم الكتاب على الوجه الاول والوجه الثالث ان يبدأ باقرار المسلم اليه ويعطى عليه تصديق رب السلم اياه في هذا الاقرار وانما كتبنا تقيا ولم يكتب تقيا من العصف والمدر والعلث وهو بالفارسية (جودرة) كذا كان يكتبه متقدما واصحاب الشروط لانه قد يكون تقيا من هذه الاشياء ولا يكون تقيا من غير هذه الاخلوط مما يكون اخلوطا به هيبا وانقاء المطلق يأتي على ذلك كله ولم يكتب حديثا مائة كما كان يكتب بعض العلماء لان فيه ابهاما انه سلم في قمم يحدث من بعد ليس بموجود وقت وقوع السلم ولو سلم في مختلف النوع لا بد من بيان رأس مال كل واحد منهما عندا بي حنيفة رجع ما كان من الاسلام مختلفا فيه الحق به حكم الحاكم لصحته على ما عرف قبل هذا والاجناس التي يصح فيها منها الزواني الصغرية والشبهية وغير ذلك كذا عددا من الشمعة المضروبة من الشبه المنقشة المخارية وزنها كذا ابوزن بخارا او من المشعة الشبهية المعروفة بخيرزان اما القممة فكذا عددا من القممة المعروفة ببرنج كذا الكبار ومنها كذا عدد اكل واحد منها كذا ابوزن

اهل بخارا يسع في كل قمتة منها كذا من الماء والكلبار معروفة بالسمرقندية والصغار منها كذا وزن
 كل واحد منها كذا من اوزن اهل بخارا يسع فيه كذا من الماء وعلى هذا الطساس والعجبات
 اما الحديدية فمنها كذا عددا من المرور المضروبة من الحديد المذكور المعروف (سولاد) ومن
 الحديد المعروف (سرم آدن) الصالحة لعمل الحراثة كل مرصها كذا من اوزن اهل بخارا عليها
 معروف عنها والمسحاة على هذا اما الزجاجية فمنها طابقات الطارم كذا عددا من الطابقات
 الزجاجية الصالحة للطارم قطر كل واحد منها شبر كل عشر منها منوان او ثلثة اصاء على حسب
 ما يكون من الطابقات المعروفة (بلكيداني) كل عشرة منها اربعة اصاء يوزن اهل بخارا قطر كل واحد
 منها نصف ذراع بذراع اهل بخارا ومن الخماسيات كذا عددا ويصفها بما يكون وصفا
 في السنة الزجاجية كل عشرة منها كذا من يسع كل واحد منها كذا من المائع ومن القربات
 كذا عددا من القربات الزجاجية كل واحد منها نصف من او عشرة اساتيرا ومن واحد يسع
 في كل واحدة منها كذا من المائع اما القارورات فكذا عددا من القارورات الزجاجية كل واحد
 منها نصف من على ما ذكرنا واما القباب كذا عددا الكبار المعروفة (بشش ثابكي) كذا قطر كل واحد
 منها ذراع واحدة ونصف ذراع كما يكون والا وسطا المعروفة (بشهار ثابكي) كذا قطر كل واحد
 منها ذراع كليها معروف عنها والصغار على هذا ومن الاواني الخزفية فمنها كذا عددا من الكيزان
 الخزفية الوركشية المعروفة بالنجان وكذا عددا من الكيزان المعروفة بدوكاني اوسه كاني
 وكذا عددا من الاوساط المعروفة بكاسراك وكذا عددا من الصغار المعروفة بكذا وكليها عدديات
 متقاربة لا يجري فيها تفاوت فاحش اما الغطاء فهو ما يغطى به رأس التنور المتقن فكذا عددا
 من الغطاء الخبز في الوركشي الصالح للوضع على رأس التنور قطر كل واحد منها كذا ذراعا بذراع
 اهل بخارا واما القدر فتصنفها كما وصفتها الكيزان وكذا الجرار والجببات على هذا كذا في الطهيونية *

الفصل الحادي عشر في الشفعة قال في الاصل اذا اشترى الرجل دارا وقبضها ونقد الثمن ولها
 شفع فاحذها بالشفعة واراد ان يكتب بذلك كتابا كيف يكتب فنقول انما يكون للشفيع الاخذ
 بالشفعة بعد طلب صحيح والطلب انواع ثلثة طلب الموائبة وطلب اشهاد وتقرير وطلب تدليك
 فاذا اتى بهذه الابواع الثلثة من الطلب فله ان يأخذها بالشفعة فاذا طُلب الموائبة فاراد
 ان يكتب بذلك كتابا ليكون حجة له فانه يكتب هذا ما شهد عاينه الشهود المسدون [آخر هذا الذكر

ان فلانا كان اشترى من فلان جميع الدار في موضع كذا حدودها كذا بكذا شراء صحيحا وقبض الدار
ونقد الثمن وان فلانا شفع هذه الدار المشتراة بكذا يذكر سبب استحقاقه للشفعة فان الشفع هذا
اول ما اخبر بشراء هذه الدار المحدودة فيه بهذا الثمن طلب الشفعة ساعته ثم طلب موافقة من غير
مكث ولا ثبت طلبا صحيحا وقال اننا طالب لشفعتي في هذه الدار المحدودة بسبب كذا فهذا
هو تمام هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم المشتري الدار واسم بائعها ولولم يذكر اسم البائع
في هذه الصورة يجوز عندنا لان بعد القبض الخصومة مع المشتري والبايع بمنزلة الاجنبي الآتي
ان من الناس من يقول بان بعد القبض اخذ الشفعة منهما فذكرنا اسمهما تحريزا بين قول هذا
القائل وذكر فيه سبب استحقاق الشفعة لان الاسباب مختلفة والعلماء مختلفون فيه فعند بعضهم
الشفعة بالابواب وعند بعضهم بجوار المقابلة وعندنا بجوار الملاصقة وعنده المشافعي رح الشفعة
لا يستحق بالجوار اصلا وعندنا الشفعة تستحق على مراتب اولها يستحق بالشركة في دين البتة
ثم بالشركة في حقوق الملك وهو الطريق ثم بالجوار فينبغي ان يبين حتى يعلم القاضي هل هو
محبوب بغيره وكتب اول ما اخبر بشراء هذه الدار ولم يكتب حين علم بالعلم حقيقة لا يثبت
الا بالخبر المتواتر وحق الشفعة يسقط اذا لم يطلب عندا خبار من دونهم فان المخبر اذا كان رسولا
وهو عدل او فاسق حرا وعبد صغيرا وبالغ وبالغ الرسالة فلم يطلب الشفعة بطلت شفعتها وان كان
المخبر من تلقاء نفسه فقد روى الحسن عن ابي حنيفة رح اذا اخبره بالبيع رجلان او رجل وامرأتان
عدول ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتها وروى محمد رح عن ابي حنيفة رح اذا وجد في المخبر احد
شطري الشهادة اما العدد او العدل ولم يطلب بطلت شفעתه وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح
اذا اخبره واحد باي صفة كان هذا الواحد ولم يطلب الشفعة بطلت شفעתه اذا ظهر صدق هذا المخبر
فكتبنا اول ما اخبر حتى لا يتوهم متوهم انه ترك الطلب عندا خبار الواحد او اثنين وثوق
الي وثبت الخبر المتواتر وقد بطلت شفעתه وكتبنا اول ما اخبر حتى لا يتوهم متوهم انه اخبر مرة
ولم يطلب ثم اخبر ثانيا وطلب وهذا الطلب لا يصح فكتبنا ذلك لقطع هذا الوهم وكتبنا طالب
الشفعة ساعته ثم طلب الموافقة من غير مكث لان العلماء اختلفوا في مقدار مدة طلب الموافقة
ففي ظاهر الرواية لو لم يطلب على الغور من غير مكث تبطل شفעתه وروى هشام عن محمد رح
انه وثقه به بحسب العلم وبه اخذ الشيخ ابو الحسن الكرخي رح وعن الحسن بن زياد انه يتوقت بثلاثة

ايام وموفول ابن ابي ليلى واحدا قال الشافعي رح فواقتصرنا على انه طلب طالبا صحبحا رسا
بنوهم متوهم انه لم يطلب على العور وطلب بعد ذلك ووصفه الكاتب بالصحة متأولا قول بعض
العلماء ثم كنا لطلب الشفعة والمشاخ فيه محتدلون فامتنهم على انه اذا طلب باي لطف عرف
في متعارف الناس انه يريد به الطلب انه يصح بان قال طلبت اطلب اما طالب وما شبه ذلك
والاشهاد ليس بشرط لصحة طلب المواناة وكذا لك حضرة واحد من الاشياء الثلاثة البائع
او المشتري او الدار ليس بشرط لصحة طلب المواناة ثم بعد طلب المواناة يحتاج الى طلب الاشهاد
والتقرير ومن شرط صحة هذا الطلب ان يكون عند البائع او عند المشتري او عند الدار المشتراة وهذا
الطلب انما يحتاج اليه اذ لم يكن عند طلب المواناة احده هؤلاء اما اذا كان طلب المواناة عند
احد هؤلاء يكفي به ولا يحتاج الى طلب آخر بعده سوى طلب التدايك ومدة هذا الطاب مقدر
بالتمكن مد حضرة احده هذه الاشياء الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب بطل حقه والاشهاد في هذا
الطلب غير لازم حتى لو لم يشهدوا الخصم اعترف بهذا الطلب كفاه وبغني ان يكون هذا الطلب
بحضرة من هو اقرب منه من احده هذه الاشياء الثلاثة وقد مر في كتاب الشفعة وان اراد
الشفيع ان يتوق بالكتابة لطلب الاشهاد كتب هذا كتاب فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان
ويسخ كتاب الشري من اوله الى آخره ثم يكتب بعده وان ولانا يعني الشفيع ان ما اخبر بشري
هذه الدار المحدودة منا بالثمن المذكور فيه طلب الشفعة ما عتد بطلب المواناة على ما ذكرنا ثم يكتب
بعد ذلك طلب الاشهاد والتقرير من غير تاخير وتقصير تحضرة من هو اقرب اليه ويدكر ذلك
والاحوال ان يذكر الطاب بحضرة البائع والمشتري لان العلماء فيه مختلفون فابن ابي ليلى
يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والخصومة معه والعهد عليه والشافعي رح يقول
بأخذ من المشتري في الحالين والخصومة معه والعهد عليه وعندنا الخصومة مع البائع قبل
القبض والعهد عليه وبعد القبض الخصومة مع المشتري والعهد عليه يكتب الا حدسهما احتياطا
ثم اذا طلب الشفيع الطرفين فان ساعده الخصم على التسليم فقد تم الامر وانتهى نهيته وان ابى
التسليم فالشفيع يرجع الى القاضي ويطلب منه القضاء بالملك له بسبب شفعته فان ساعده الخصم
على التسليم واراد الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره محبدر رح هذا كتاب
من فلا

من فلان بن فلان يعنى المشتري فلان بن فلان يعنى الشفيع اني كنت اشترت من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا وحدودها كذا بكذا من الثمن ويتم حكاية الشراء الى الشراء الى آخره ثم يكتب وانك كنت شفيع هذه الدار بسبب الشركة او الخلط او الجوار وحين بلغك او لا خبر شري هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور فيه طلبت الشفعة طلب موافقة وطلب اشهاد يكتب طلب الموافقة وطلب الاشهاد على نحو ما بينا طلبا صحيحا يوجب الحكم تسليمها اليك واعطاءها اياك بالشفعة فاعطيتكها ثم يتم الكتاب على حسب ما تبين واختار المتأخرون في هذا هـ اما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا ان فلانا كان باع من فلان جميع الدار التي في موضع كذا ونسخ صك الشراء فبعد ذلك ان لم يكن المشتري قبض الدار لا يذكر قبض الدار ثم يكتب وان فلانا كان شفيعا لهذه الدار المحدودة فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي لربق احد حدود هذه الدار المشتراة او يقول شفعة شركة فان نصف هذه الدار مشا عاملكه فطلب الشفعة فيها حين علم بهذا الشراء من غير تقييد طلبا صحيحا بموافقة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبا يوجب الحكم تسليمها اليه واعطاءه بالشفعة فاجابه اليها هذان المتبايعان فاعطاه جميعا جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن المذكور فيه اعطاء صحيحا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن المذكور فيه بافناء هذا الشفيع اياه ذلك تاما وافيا وبزيء اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء باذن هذا المشتري المسمى فيه له بذلك وتبض هذا الشفيع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والاعطاء بالشفعة بتسليم هذا البائع ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع باذن هذا المشتري فما ادرك هذا الشفيع من درك فعلى هذا البائع ويتم الكتاب ويلحق بآخره حكم الحاكم في شفعة الجوار لانه مختلف فيه ولا يذكر ضمان البناء والغرس والزرع لان ذلك لا يجب عليهما في الشفعة وان كان المشتري قبض الدار ونقد الثمن فلا خصومة مع البائع وانما الخصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة على اقرار المشتري بالشراء واخذ الشفيع منه هذا اذا كان الاخذ بالشفعة بغير قضاء وان كان الاخذ بقضاء يكتب مكان قوله فاجاباه اليها فرأى اني قاض فلان فتقضي بشيئ هذا الحق بعد خصومة صحيحة جرت بينهم فتحكم عليهما بتسليم هذه الدار المحدودة اليه بحق هذه الشفعة فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب وفي طلب الاب والوصي يكتب وكان فلان الصغير شفيع هذه الدار وفي القضاء

بالنكول يكتب وذلك كله بعد ان جحد هذا المشتري دعوى هذا الشفيع عليه في هذه الشفعة فاستحلته هذا القاضي على هذه الدعوى ونكل عن اليمن عنده مرارا فتضي عليه بذلك بعد ان حلف الشفيع بالله ما سلم هذه الشفعة للمشتري وقد اشهد هو على الطلب في مجلسها الذي بلغه فيه واخذ في العمل في طلبها وان كان الثمن دراهم او دنانيرا وكيلا او وزنيا او مدريا متقاربا ذكره وذكر ان الشفيع تقدم مثله للبائع او المشتري وان كان الشرى بعد او عرض او غير ذلك من ذوات القيمة فاخذ الشفيع يكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة فوجب الحكم بالاخذ بالقيمة وكانت القيمة كذا درهما فطريقه جيدة بتقويم العدول والاماء الذين يدور عليهم امر التقويم لامثال هذه السلع والاحوط تسمية المقيمين وذكر اقرار البائع والمشتري ان القيمة كذلك وان كانت للدار شفعة وحضر احدهم فاخذ كل هاتم حضر آخر واثبت استحقاقه فاعطى نصيبه منها كتب شهداً أن ولانا بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار بحدها بكذا وتقايضا وتفرغتم حضر فلان وكان شفعيها فحضر وطلب شفعته فيه بشرائطها فتضى له بها وامر القاضي البائع او المشتري بتسليمها اليه ففعل ثم ان فلان بن فلان حضر واثبت بالبينة انه شفيعها وانه لما بلغه ذلك طلب الشفعة فيها بشرائطها وسأل القاضي ان يسلم اليه نصيبه منها بحصة من ثمنها وهو كذا بشفعته المدكورة به فالزم القاضي البائع والشفيع الاول بقبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها اليه فعلا وقبض فلان الشفيع الثاني كذا من الدار بعد ايفاء هذا الثمن ويتم الكتاب كذا في المحيط * الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات نوع في الاجارات الاجارة الطويلة المرسومة بين اهل بخارا وصورتها ان يكتب هدا ما استأجر فلان بن فلان الفلاني ويذكر جلسته وومرويته ومسكنه استأجر جميع المنزل الملبس المشتل على دار وبيتين للمقام فيها وهو مستقى يستثنى ذكر الا حر هذا ان جميعه له ملكه وحقه وفي يده وموصعه في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا بحضرة مسجد كذا فاحد حدوده لزيق منزل فلان والثاني والثالث كذا والرابع لزيق الطريق اليه والمدخل فيه بحدوده كلنا وحقوقه ومراقته التي هي له من حقوقه ارضه وبنائه وسنله وعلوه وكل حق هول في داخل فيه وخارج منه احدي وثلاثين سنة متوالية غير عشرة ايام من آخر كل سنة واحدة من ثلاثين سنة ازلها اول اليوم الذي يتلو تاريخ هذا الهك بكذا ديناراً على ان يكون كل سنة من ثلاثين سنة متوالية من اوائلها ما خلا الايام المستثناة منها بشعيرة واحدة

وزنا من دينار واحد منها والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة
فيه على ان يكون لكل واحد منهما حق فسخ ببقية عقد هذه الاجرة المذكورة فيه في دية الايام
المستتاة بفسخها ايها احب الفسخ واراد استيجارا صحيحا والاجر المذكور فبدأ جرم من المستاجر
هذا جميع ما ثبتت اجارته فيه بهذه الاجرة بمدة وحقوقه وموافقة التي هي له من حذيقه
اجارة صحيحة خالية عما يبطلها بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب على ان يسكنه المستاجر
هذه بنفسه ونفله واستعنه وان يسكن فيه من شاء وان يواجره ممن يشاء وان يعبره ممن يشاء وقبض
المستاجر هذا بنفسه جميع هذا المنزل المحدود قبضا صحيحا بتسليم الاجر هذا ذاك كله ائنه تسليما
صحيحا فارغا وقبض الاجر هذا من المستاجر هذا جميع هذه الاجرة المذكورة فيه بتبناها قبضا
صحيحا معجلة بتعجيل المستاجر هذا ذلك كله اليه وتضمن الاجر هذا للمستاجر هذا الدرك فيما
يثبت اجارته فيه ضمنا وصحيحا وتقر فاطمئنين حال نفوذ تصرفهما في الوجوه كلها مقربين بذلك كله
مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي كتبناه في الاجارة الطويلة فيفأس عليه
نظائر كذا في الظهيرية * والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا هذا ما استأجر فلان بن فلان
الفلاني من فلان بن فلان الفلاني بجميع الدار المشتملة على البيوت التي هي ملكه وفي بدء
بموضع كذا حدودها حدودها وحقوقها كلها ارضيا ونائها وسفلها وعلوها وموافقتها من حقوقها
وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير فيها من حقوقها سنة كاملة بالاهلية انا عشر شهرا
متوالية اولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا بكذا رهما نصنهما كذا رهما حصته كل شهر
كذا رهما من هذه الاجرة كذا اجارة صحيحة جائزة نافذة باقية خالية من الشروط المفسدة والمعاني
المبطللة وذلك كله اجر مثل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة يوم وقعت ولا وكس فيه ولا شطط
على ان يسكن المستاجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة في جميع هذه المدة بنفسه
ويسكنها من احب كما احب منها احب وينتفع بها بوجوه منافعتها بالمعروف فبعد ذلك ان كان
المستاجر نقد الاجرة يكتب على ان المستاجر هذا يجعل كل هذه الاجرة لتدأ من هذه المدة فتعجلها
منه الاجر هذا ويري المستاجر هذا من جميع هذه الاجرة لهذه المدة الى هذا الاجر براءة
قبض واستيفاء وان لم يكن المستاجر نقد الاجرة يكتب على ان يؤدي المستاجر هذا تمام هذه
الاجرة الى الاجر هذا بعد تمام هذه المدة او يكتب على ان يؤدي اليه حصته كل شهر من

هذه الاحرة صدمصى ذلك الشهر وقص هذا المستأجر من هذا الآخر جميع ما وقع عليه عقدة هذه الاجارة كما وقعت هذه الاجارة بارعة من كل مانع وصارع من النص والنسام نسام هذا الآخر ذلك كله اليه وتروا من مجلس هذه الاجارة بعد صحتها وتامها تنفرد الابان والاقوال بعد اقرار المستأجر هذا المراهى ذلك كله وعرفه ورصى به واشهدا على انفسهما ونم الكتاب قال الشيخ الامام الاحل بحم الدين السمي ولا يكتب صمان الدرك في الذي لا يكون الاخرة فيه مقصودة ويكتب فيما كانت الاحرة فيه مقصودة معجلة فان كان المعجل والمقصود بعض الاحرة يكتب صمان الدرك في العذر المقصود وصمان اصل الاحرة كصمانه دينا آخر ويكتب ههنا كذا يكتب ثمة وبعض مشايخ سدر قد احتار لطف العقالة في هذا فكتبوا هذا ما قبل فلا قاله صحيحة وقص هذا المنزل وسام هذا المستأجر وتروا من مجلس هذه العقالة وعلى هذا اجارة الحابوت والارض والطاحوت والمحام وكل محدود ولكن يدكر عند قوله محدودها وحقوقها ماهو من حواض مرافقها كداني الشرى والله تعالى اعلم كداني الدخيرة * فان كان المستأجر سوي المنزل فان كان كرم ما يسعى ان يكتب الاجارة على اصل الكرم دون الاشجار والتفصا والاراحين لان اجارتها ناطقة والزرع في الاراضي كذلك يكتب استأجر فلا من فلا جميع اصل الصبغة التي هي كرم محوط ان كان الكرم محوطا وجميع درات ارض ذكر الآخر هذا اهلها وملكت وخه وفي بدية وموصعها في ارض قرية كذا من قرى كورة حاراس هل درا ومن هل قردبها ومن هل سامحس ما دون ويكتب حدودها كما يكون ثم يتول حدودها وحقوقها ورافقها التي هي ليا بعد ما ناع الآخر دما من المستأجر هذا جميع ما في هذا الكرم من الاشجار والتفصا والاراحين والاعراس وما في هذه الاراضي من الزروع وشرى الطبع وقوائم الطس باصول جميعها وعروقها ثمن معلوم هو كذا بياصحيحا وان المستأجر هذا اشتراها منه بذلك الثمن المعلوم شراء صحيحا وتابصا صحيحا ثم استأجر جميع ما يشت اجارته فيه احدي وثلاثين سنة متوالية عبرته ايام من آخر كل سنة واحدة الى آخر الصك وان كانت الاجارة في وقت يكون على الاشجار ثمار وعلى الاراحين اعصاب يكتب بعد قوله جميع الاشجار والاراحين والاعراس وجميع ما على هذه الاشجار من الثمار لان الثمر لا يدحل في البيع من غير ذكر وان كان

وان كان في الكرم اشجار الخلاف يكتب وجميع اشجار الخلاف التي في هذا الكرم لان قوائم الخلاف بمنزلة الشر لا يدخل في البيع من غير ذكره والمختار وهذه الاجارة مستخرجة من مسئلة ذكرها محمد ربح وهي ما اذا استأجر الرجل دارا من رجلين عشرين نخاف ان يخرجه منها واراد ان يستوثق من ذلك فالحيلة فيه ان يستأجر الدار كل شهر من الشهور الاول بدرهم والشهر الاخير ببقية الاجران معظم الاجر متى كان للشهر الاخير فانهما لا يخرجه من الدار وقد حكى انه كان في الابتداء يكتبون بيع المعاملة فلما كان في زمن الفقيه محمد بن ابراهيم الميواني ربح كره ذلك لما كان شبهة الربوا واحداث هذا النوع من الاجارة ليصل الناس الى الاسترباح باموالهم فيحصل لهم منفعة الارض والدار مع الامن من ذهاب شيء مقصود من المال فجعل بمقالة السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعل بقية المال للسنة الاخيرة واستثنى ثلثة ايام من آخر كل سنة واشترط الخيار لكل واحد منهما في هذه الايام فانما اثبت الخيار حتى يمكنه الفسخ والوصول الى ماله اذا احتاج اليه وانها استثنى هذه الايام من العقد حتى لا يكون اشتراط الخيار اكثر من ثلثة ايام في العقد فانه يرجب فساد العقد عند ابي حنيفة ربح وحتى لا يشترط حضرة صاحبه لصحة الفسخ عند ابي حنيفة ومحمد ربح ولكنه شرط الخيار في غير ايام العقد وانما قدروا باحدي وثلثين سنة لانه يستثنى ثلثة ايام من آخر كل ثلثة اشهر في الغالب وان كنا استثنى ثلثة ايام في آخر كل سنة في سكتنا هذا فيكون الايام المستثناة من هذه المدة ثلثمائة وستين يوما وذلك سنة واحدة فيبقى عقد الاجارة في ثلثين سنة وانما عقدوا عقد الاجارة في ثلثين سنة ولم يعقدوا في الزيادة على ذلك لان ثلثين سنة نصف العمر في الشرع قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعمار امتي ما بين الستين الى السبعين وقال النبي عليه وآله الصلوة والسلام معتك المانيا ما بين الستين الى السبعين فكذا الزيادة على نصف العمر لان الإكبر معتبر بالكل حتى كان ادراك اكبر الركعة بمنزلة ادراك الكل وحينئذ يتمكن شبهة التاميد فيها والتاقيت من شرطها ووافق علي تجوز هذه الاجارة الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح وكذا من بعده من الائمة ببخارا وعلي هذا امر الائمة في فتوى الجواز بهذه الاجارة اليوم وكان الزهاد من مشائخنا مثل الشيخ الامام ابو بكر بن حامد والشيخ الامام ابو حفص السفكوري لا يجوزون هذه الاجارة ويقولون فيها شبهة الربوا وقد ذكرنا وجوه الفساد في كتاب الاجارات من هذا الكتاب قال الشيخ الامام الاجل

الاستاذ طهیر الدین المرغینانی رح قدیسا وجد صحتها وانتفاء شبهة الریاضة ولولم یجوز بهذا الطريق لانسد علی الناس وجوه دفع حوائجهم ببال الغیر لان من یتوص المال الكثير من غیر ان یلمع فی وصول نفع مالی نادر وبذلك النادر لا یندفع الحوائج ولا ینتظم المصالح وكان التول بجواز هذه الاجارة تعدیل الطر من البانین ولهذا المعنی جاز الدخول فی الحمام باجر وان كان الاجر محذولا وما یصب من الماء والمكان الذي یجلس فیه ومقدار ما یمكث فیه منجهولا ثم اختلف المشائخ الذین یجوزون هذه الاجارة فی فصل وهو انه اذا كان سن احد العاقدین یسبب لا یعیش الی ثلاثین سنة غالبا دل یصح هذه الاجارة بعضهم لم یجوز واومى لا یجوز القاضي الامام ابو بصیر العامری وبعضهم جوز وادلك لان العبرة لصیغة کلام المتعاقدين وانها تنقض التانیة فصیح ذلك ونظیر هذا ما اذا تزوج امرأة الی مائة سنة یكون منعة ولا یكون نکاحا صحیحا فی الروایات الطاهرة عن اصحابنا وان كان لا یعشان الی هذه المدة غالبا ولكن لما كان الاعتبار للفظ كان مبطلا للنکاح کذا فی الظییریة * اجارة النصف الشائع استاجر فلان الملانی من فلان العلانی فی جمیع ما ذکرناه ملكه وحقه من جمیع ما وجد ووصفی به فهو سهم واحد من سهمین وهو النصف مشاعا من جمیع الداء والمشاركة بین هذین العاقدین نصیبین وهي الدار الثنی فی موضع کذا وینتم الكتاب فان استاجر النصف من غیر شریک فیهالم یجز عند ابی حنیفة رح وجاز عندهما فان اراد الحوازی بالاجماع کتب استاجر منه سهما واحدا من سهمین من جمیع الدار الثنی ذکر ان کلها له وهي ملكه وحقه وفي یدیه وهي الدار الثنی موضعها کذا وبلحق بآخرة حکم الحاكم فیکتب وقد حکم بصحة هذا العقد قاصی فلان بعد خصومة صحیحة جرت بین هذین العاقدین کذا فی الدخیره * والوجه الآخر ان یعقد الاجارة علی جمیع المستاجر بضعف مال الاجارة ثم یسحق العقد فی النصف بنصف الاجر فیمقی العقد فی النصف بما انتقا ملید من مال الاجارة فیکون هذا شیوعا طاریا فلا یفسد العقد ولا یحتاج الی قضاء القاضي وان کان المستاجر سرکار الحمامین فیکتب الاستیجار اقل من مدة احدی وثلاثین لان سرکارهم لا یمقی علی حالها الی ثلاثین سنة فیکتب علی حسب ما یری الضراب فیکتب نسخة البرکار او بالاعریة او بالنارسیة كما یناؤم فیکتب عقبها استاجر فلان بن فلان من فلان بن فلان جمیع هذه السرکار والادوات الموصوفة فی هذه النسخة المكتوبة علی صدر

هذا الصك بالعريّة او بالفارسيّة خمس سنين متواليات غير ثلثة ايام من آخر كل ستة اشهر من اربع سنين متواليّة من مقدمتها اولها اول اليوم الذي بتلوتاريخ هذا الذكر بكذا دينارا وبصف الدينار بما وصفناها على ان يكون اربع سنين متواليّة من اولها سوي الايام المستناة منها كل ستة اشهر منها سوي ما استثنى من ايامها بشعيرة واحدة وزنا من دينار واحد والسنة الاخيرّة التي هي ثمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة ويتم الصك الى آخره وان كان بمال الاجارة ضامن يكتب بعد تمام صك الاجارة وضمن فلان بن فلان الغلاني يكتب حليته ومعروفيته ومسكنه ضمن هذا الآجر المذكور فيه بامره للمستأجر المذكور فيه بما يجب للمستأجر على هذا الآجر من هذه الاجرة المذكورة فيه بعد انقضاء هذه الاجارة ضامنا صحيحا معلما بالترويج ورخصي به هذا المستأجر و اجاز ضمانه عند هذا في مجلس الضمان اجارة صحيحة ويتم الصك الى آخره وان لم يجد الآجر الضامن وطلب المستأجر من الآجر ان يوكله او يوكل رجلا آخر ببيع هذا المنزل من انسان بتمن يتفق عليه اهل البصر ويقض الثمن من المشتري واداء مال الاجارة الى المستأجر يكتب ثم ان هذا الآجر المذكور فيه وكل فلان بن فلان الغلاني واقامة مقام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيه بعد انقضاء عقدة هذه الاجارة المذكورة بينه وبين هذا المستأجر ممن يرغب في شرائه منه بالثمن الذي يتفق عليه رجلا من اهل البصر في ذلك الامر وفي قبض الثمن من المشتري وتسلم المعقود عليه اليه وضمان الدرك عنه فاذ ما يجب على هذا الآجر من مال الاجارة المذكورة مبلغه فيد بعد انقضاء الاجارة الى هذا المستأجر من ذلك الثمن توكيلا صحته باطلب هذا المستأجر ومسألته ذلك منه ثابتا لازما على انه كلما عزل من هذه الوكالة عاد عنه وكيل في ذلك كله كما كان وانه قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً خطأ او يتم الصك الى آخره وان استأذنه المستأجر في جارة المنزل من ماله ليرجع على هذا الآجر يكتب واذن الآجر هذا للمستأجر هذا في صرف ما يحتاج هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك الى العمارة اية عمارة كانت من مال نفسه من غير اسراف وتبذير بمشهود رجلين من جيرانه ليرجع بمثل ما صرف هو اليها على هذا الآجر اننا صحيحا او يصرف جباياته وهو نائنه الذي ينفذ وتوقعها من مال نفسه الى اصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه اننا صحيحا على انه كما عزل عن هذا الاذن يكون هو مانونا له فيه عنه باذن جديد في ذلك كله

كما كان والله مل منه هذا الاذن منه قولاً صحيحاً وأما الا حارة على الا حارة فاك تكسب على
صك الاستيعار امر فلان من فلان وهو المساحر المذكور اسمه وسنه في باطن صك الاستيعار
هذا في حال حوار افرارة طائعا الله آحر ا حارة على الاستيعار المذكور في باطنه محدودة وحده
ومرامه التي هي له من حقوقه من هذا النسخ الى منتهى مدة الا حارة الاولى المذكورة
في باطنه غير الايام المستثناة المذكورة في باطنه كذا دنا را تصد بما وصفاه على ان يكون كل
سنة من العس الباقية من السنة الاحيرة وسوى الايام المستثناة المذكورة في باطنه شعرة وروا
من دينار واحد والسنة الاحيرة التي هي تمتة هذه المدة منه هذه الاحرة المذكورة في باطنه
صحيحة وان فلا ناهدا استأخره محدودة وحقوقه ومرامه التي هي له من حقوقه بشدة الاحرة
والشرائط المذكورة في هذا استجارا صحيحا وتم السلم بها وما ينشأ احارته فيه على نصه الشرع
وقص الآجر هذا جمع هذه الاحرة نكها المصاحح وحل كل واحد من هذين العاقد من صاحبه
هذا الجبار في نسخ نية صدة هذه الاحرة في هذه الايام المستثناة المذكورة في باطنه كذا صك حان وتم الصك
الى آحر كذا في الظهيرة * احارة العس استأخر فلان السلافي من فلان السلافي استأخر سنة
واحدة كاملة ولا عارة شهوكدا و آحرها صلح شهر كذا انكدا رهنبا على ان يستعمله هذا المستأخر بجمع
ما ينشأ له من الاعمال في هذه المدة اي عمل شاء ولا امتناع له بما يامره وان هذا الاخير سلم بسنه اليه
بحكم هذا البعد حتى يستعطفه باي عمل شاء وبوقبه احر كل شهر يستعمله فيه عند مصبه فان كان
استأخره لزوج حاص من العمل والحرفة كست على ان يستعمله في عمل الحياطة في انواع الثياب كلها
و حذق ما يحاط على ما راي واحد استأخره على ان يحفر له نثرا ويسير به وصعبها وسعنتها وعمنيا
ما يدركان استأخره على رعيه كذا كذا من الادل ما عاينها ويصعبها ويصل اذا اختلف كذا شهرا
على ان يبرء بها ويحطبها ويوسفها ويورد لها ونصدرها الى اعطايها ويذاوي حراها ويحلب دوات
الدرصيا في الاوقات التي يحلب امثالها فيها وقصر صرعها بعد جليها ويقوم عليها وعلى فصلاها
في حذق مصالحها التي يحتاج اليها ويطلب جهلتها انكدا درهمها الى آجره ويتم الكتاب ويس
الناحيل والتخيل في الاحرة فان كاتب الادل بغير اعيانها ذلك ويكون في هذا احر
وحد ولا يملك ان يواحر بسنه من غيره ولا ضمان عليه فيما صاع منها بالاجماع وفي المعينة هواحبر
مشرك

مشترك وله ان يواجر نفسه لرعي غيرها من غيره ولا يضمن ما ضاع عند ابي حنيفة رح خلا فالهما فان استأجر ليحمل الكتاب من سمرقند الى بخارا ونحوه ويدفعه الى فلان ويسأل جوابه فيجمله الى المستأجر كتب استأجر منه نفسه ليحمل له كتابا كتبه الى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل جواب هذا الكتاب منه اليه بكذا درهم اجارة صحيحة وقبض هذا الاجير من هذا المستأجر جميع الاجرة المذكورة فيه معجلة قبضا صحيحا وقبض منه هذا الكتاب من هذا المكتوب اليه من كورة بخارا الى كورة سمرقند وتسليم الجواب الى هذا المستأجر ويتم الكتاب استيجار المملوك للخدمة استأجر منه عبدا له هندية يسمى زيرك الذي ذكر هذا الاجر انه مملوكه ورقيقه وفي يده وهو عبد شاب مديد القامة ويبين حليته استأجر منه سنة كاملة او لها كذا او آخرها كذا بكذا درهم اجارة صحيحة على ان يستخدمه هذا المستأجر بانواع الخدمة ما يطيقه هذا المملوك ويحمل للمستأجر استخدامه فيه على ما يرى في جميع هذه المدة ويواجر فيها من احب للخدمة ويخدمه من شاء يسافره ان بدا له ويعمل في ذلك برأيه فان كان لعمل غير ذلك ذكر ذلك ثم ذكر الاجرة والتأجيل والتعجيل والرؤية ويتم الكتاب وليس له ان يسافره الا بشرط والخدمة التي له ان يطالبها منه وخدمته من في عياله وخدمة اضيافه في السحر الى ما بعد النشاء كذا في الذخيرة ^١ وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها ينبت ذلك ثم تبين حديث الاجر من التأجيل والتعجيل والتأتميت ورؤية وذكر في موضع آخر وقال اجارة مسدودة الصغير او الوقف في هذه المدة الطويلة لا يجوز وانما يجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان اعني رب المال من فلان القيم في نسوية امور الصغير فلان التابع للقائمة المذكورة وانه يواجره من هذا المستأجر بهذه الولاية والقائمة المذكورة فيه بالاجرة التي هي يومئذ اجر المثل لهذا المعتقد عليه لا وكس فيه ولا شطط وذكر الجود ويتم الصك كذا في الظهيرية * استيجار الصبي من الاب استأجر منه لينة الصغير المسمى فلان بعمل كذا مدة كذا بكذا درهم اجارة صحيحة على ان يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في جميع هذه المدة ويوفي اجرة كل شهر منها عند انتصائه وسلم الاب هذا الصغير بولاية الابوة الى هذا المستأجر فتسلمه منه وتفرقا ويتم الكتاب وانما استأجره من ذي رحم محرم منه جاز وهو مختلف فيه فليحقق به حكم الحاكم على ما مر به مرات استيجار الحر بالطعام والكسوة آجر نفسه من فلان سنة او سنتين على ان يعمل له

عدل كذا وما بدائه من الاعمال بتدريطاته ما يامره له هذا المستأجر على ان يكون اجر
 عمله لكل شهر كذا درهما واذن هذا الاخير لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من اجرة عمله
 التي طعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحه التي لا بد منها ان تاصححها على انه كلما نهاه عنه كان
 ما ذوقه فانه فيد باذن جديد من جهته وسلم نفسه الى هذا المستأجر تسليميا صححيا استبحار الطر هذا ما
 استأجر فلان بن فلان من فلانة بنت فلان استأجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين منوالبنتين اولها
 اجرة شهر كذا من سنة كذا و آخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا على ان ترضع ابن هذا المستأجر الذي
 يسمى فلانا في منزل هذا رضاعا لا تصرفه ولا تقربكذار وما حصة كل شهر كذا اجارة صححة
 وتقبلت هذا العقد مواجهة في هذا المجلس وعينت هذا الصبي وعرفته وسلمت نفسها من
 المستأجر لهذا العمل برضعه وتحضنه في كل هذه المدة ويوفها اجرتها عند مضي كل المدة
 او يكتب اجر كل شهر عند انتهاء ذلك الشهر او يكتب وقد تعجلت وقد اجاز زوجها فلان
 بقدة هدية الاجارة فرضي بها وسلمها للارضاع المذكور فيه واذن بها بالسكنى في منزل
 هذا المستأجر لهذا فرضي بها لهذا العمل وتعرفا ويتم الكتاب واذا كان بغير اذن الزوج فله المانع
 والنسخ والدفع الى اعلم استبحار الاستاذ لتعليم الصبي الحرفة استأجره ليهلم ان المستأجر
 المسمى كذا حرفة كذا ابتماها بوجوهها في مدة كذا بكذا درهما ليقوم بتعليمه في اوقات التعليم وسلم
 اليه هذا الاذن وحمل له جميع هذه الاجرة ويتم الكتاب واريد من هذا في الفصل الذي يليه
 هكذا يكتب اهل هذه الصنعة والصواب ان يكتب استأجره ليقوم عليه مدة كذا في تعليم السج مثلا
 على ان اعطاء الولي كل شهر كذا مال الوشرط عليه تعليم الحياكة ولهم يقل ليقوم عليه لا يجوز لابن الاجارة
 حينئذ تنفع على التعليم والتعليم ليس من عمل الاجير بل من فهم المعلم فلا يجوز الاجارة عليه كذا
 لو استأجر لتعليم القرآن فاما اذا استأجره ليقوم عليه فالاجارة تنفع على القيام عليه وعلى حفظه ولكن
 ذكر السج ليرغب الولي فيما يحصل له في اثناء العقد من عمل الحياكة فان الصبي ربما يأخذ
 ذلك بفهمه وذكائه في هذا جابر مجرى البيع فاما المتصودر القيام عليه وفي بيع الاستاذ
 الوفاء له هذا اذا كانت الاجرة درهم وان اتفقا على ان يعمل ولده الحرفة في سنة ثم هو يعمل
 للاستاذ في هذه الحرفة في سنة فوجه ان يستأجره والاستاذ ليقوم عليه في تعليم السج سنة باجر
 كذا ثم الاستاذ يسبأ جرت التلميذ في السنة الثانية ليعمل للاستاذ في تلك الحرفة باجر كذا وكذا

فيفانسان وهذه نسخة هذين العتدين هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجره
 ليقرم على ولده الصغير المسمى فلان بن فلان وهو عاقل مميز متلقن بما يلحق بتعليم ما يعلم
 في تعليم عمل الخياطة في انواع الثياب بانواع الخياطة في اوقات التعليم ويلقنه في اوقات التلقين
 ما هو من جملتها ويتصل بها ويدخل فيها سنة كاملة اولها كذا وآخرها كذا بمائة درهم غطريفة
 لا يالوفها جهده ولا يمنع عنه بصحته على ان يوفيه هذا الوالد هذه الاجرة عند مضي المدة وتنام
 هذا العمل وسلم اليه هذا الولد قبله وضمن الفياح عليه لتعليمه ذلك كله وتقرنا ثم ان هذا الاستاذ
 يستأجر من هذا الولد في عقدة اخرى في مجلس آخر سنة كاملة متواليه بعد هذه السنة المذكورة
 في الاجارة الاولى من غير ان يكون هذه الاجارة مشروطة في الاولى او ملحقة بها او الاولى
 مشروطة في الثانية او ملحقة بها على ان يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ في عمل الخياطة فيخيط
 ما يامره به من الثياب ويعمل ما يتصل بها ويدخل فيها في جميع هذه المدة بمائة درهم غطريفة
 اجارة صحيحة على ان يوفيه هذه الاجرة عند مضي هذه المدة ويتم الكتاب اكثر من مائة ليكمل
 انتقاله على حمرة هذا ما اكترى فلان الثاغر من فلان المكاري اكترى منه خمسة احمره معينة
 تعمل له من الاثقال على كل حمار منها كذا من كذا من كورة سمرقند الى كورة بخارا
 بكذا درهم كراء صحبها وان هذا المكاري اراد هذه الحمر باعها ورضي بها هذا المكاري
 وسلم هذا المكاري الى هذه المكاري الاثقال وهي كذا بوزن كذا فقضى هذا المكاري
 وقبل حملها على هذه الحمر من كورة كذا الى كورة كذا وسلمها اليه في كورة كذا وقبض منه
 جميع هذا الكراء قبضا صحيحا بتعجيل هذا المكاري ذلك اليه وضمن هذا المكاري لهذا المكاري
 كل درك يلحقه في ذلك ضمانا صحيحا وذلك يوم كذا من سنة كذا فان كانت بغير اعيانها
 فابو حنيفة واصحابه رح جوزوا ذلك ذكر الشيخ ابو القاسم الصغار والدبوسي رح انها فاسدة لانها
 مجهولة والكتابة صحيحة في هذا عندهما هذا ما تقبل فلان بن فلان تقبل منه ان يحمل كذا
 كذا من التطن او يكتب كذا كذا عدد من البجوز او كذا كذا تقبلا من الحنطة او كذا كذا ثوبا
 يبين جنسها ونقائها من بلدة كذا على كذا كذا من الحمر او يقول على الابل المسنة الذال
 القارضة القوية ان يعمل كل بعيره منها كذا ارطلا برطل كذا ثقبلا صحبها جائزا لافساد فيه ولا خيار
 بكذا درهم على ان يعمل ذلك من بغداد من يوم كذا من شهر كذا ويسير بها المانزل

على ما عرفه الناس ويحفظها الليل والنهار ويسلمها اليه بكورة كذا في مكان كذا منها وتبض هذا المتقبل منه جميع هذا الاجر وسام هذا المتقبل جميع هذا المعقود عليه وصار ذلك كله في يده بهذا القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * وثيقة الكراء للحج هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه حمدان ثلاثة محامل لكل محمل منها راكبان فقد نظر اليهما هذا المتقبل وعرفتهما باعيانها ولكل محمل منها من الوطاء والدثر كذا رطلا برطل كذا ولها من الكسوة كذا وكذا رطلا ومن المعاليق من الدهن والزيت كذا كذا رطلا ومن الماكذا ومن الحنطة كذا والشعير كذا والسويق والزبيب والسنن والحلوا كذا ليحملها على رواحل ثلث على ابل مسنات هسان فارقة قوية وذلك بعد معرفتهما جميع هذه المحامل من الوطاء والدثر والكساء والركبان وغير ذلك ونظر اليها وعرفها بعشرين ديارا ويضعها قبالة صحبة جائزة لافسان فيهلوا خيار ليحملها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على ان يسير بهم المنازل وينزلهم في اوقات الصلوة ويحج بهم ويهديهم المناسب ويقبض بهم بعد السفر ثلاثة ايام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم المنازل وينزلهم في اوقات الصلوة حتى يرجع اليهم ما زلهم بهم ببلدة كذا وقد عرفوها جميعا وعلى ان لهؤلاء الركبان ان يستبدلوا بالوطا والدثر والكساء وغير ذلك مما وصف فيه ويعلموا فيها برأيهم على ان يحملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المحبط * فان كانت الابن باعيانها ذكرها كما امر في الخبر وحكم ذلك انها لو هلكت سقطت الاجارة وفي غير العين لا تسقط ولو مات المكارمي في مصر سقطت الاجارة فان مات في المغارة بقيت بذلك الاجر استحسانا ولا بد من بيان وقت الخروج ولو مضت تلك السنة بطلت الاجارة وليس له ان يحمله في السنة الثانية الا براض وتجدد عقد اكترى السفينة وتقبل الحمل في السفينة استأجر منه السفينة المتخذة من خشب كذا المدعوة كذا بالواحها ودقها ومجاديفها ومزاديتها وشرائها وطللها وسكانها ومحصرها وجميع آلاتها شهرا اوله كذا وآخره كذا على ان يحمل فيها كذا كذا حنثة ومقدارها كذا بالغبير وينقلها من بلدة كذا الى بلدة كذا بمائة درهم على ان يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه المدة ويرقي اذا رقى الناس ويسير اذا ساروا وقبض هذا المواجه جميع هذه الاجرة معجلة بتجديل هذا المواجه وقبض هذا المستأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة من بين هذا المواجه تسليبه ذلك كله اليه

كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتفرقا بعد الروية وقد ضمن له الدرك ويتم الكتاب فان كانت
 بغير اعيانها كتبت تقبل منها حملان كذا بوزن كذا او كيل كذا من بلدة كذا الى بلدة كذا في سفينة
 من خشب كذا من سفن كذا صحيحة سليمة من كل عيب على ان يحملها بنفسه وجرائه واعوانه
 من احب من الناس وينهى الكتاب كالاول واذا حضر لكتابة وثيقة الاجارة احد العاقدين
 فالكااتب يكتب على اقراره باجارة كذا من فلان وقبض مال الاجارة منه لكن فيه خطر ان ذلك
 المقر له لوجاء وحسد الاستيجار واراد استرداد المال الذي اقره هذا بقبضه منه كان له ذلك فالبوجه
 فيه احد شيئين اما ان يكتب اقراره انه قبض هذا الآجر ولكن لا يكتب من فلان فيصح القبض
 ويسقط الآجر ولوجاء يطلب فله ان يقول ما قبضته منك واما ان يكتب وقد سقط هذا الآجر من هذا
 المستأجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذكر قبضا وكذا هذا في ذكر الشراء والثمن كذا في الذخيرة *
 استيجار الارض من متولى الوقف تقبل من فلان المتولي لأمور الوقف المنسوب الى فلان
 بتولية القاضي فلان جميع ارض الكرم الذي هو من جملة هذا الوقف الذي يتولى هذا المتولي
 اموره ويحده حدودها وحقوقها كلها دون اشجارها وزراعتها وقضايتها وجرانها فانها صارت
 لهذا المتقبل سابقا على هذه القبالة بملك ثابت وحق لازم وقد عرفت هذا ان المتعاقبان وعقد
 هذه العقد على هذه الارض وحدها سنة كاملة اولها كذا وآخرها كذا بكذا درهم وهي مثل اجرة
 هذا المعقود عليه وقبض هذا المتولي جميع اجرة ما وقعت عليه عقد هذه القبالة معجلة بتعجيل
 هذا المتقبل ذلك كله له وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عقد هذه القبالة بتسليم هذا
 المتولي ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتفرقا ثم ان هذا المتولي رد هذه الدراهم الى
 هذا المتقبل وامره باداء خراجها منها اذا جاء وقتها وبكري انهارها واصلاح جهنائها اذا وقعت
 الحاجة اليها من هذه الدراهم بالمعروف وكله بذلك على انه متى عزله عن ذلك فهو وكيل
 بذلك من جهته مستانفا وقبل منه هذه الوكالة مشافهة واشهد اوتيم الكتاب كذا في المحيط *
 وان اردت كتابة اجارة الطاحونة اذا كانت مبنية على نهر خاص لها كتبت هذا ما استأجر فلان
 من فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشتملة على خمسة نوايت مركبات
 من الالواح الخشبية في اربعة منها اربع رحيات دوارات والتابوت الخامس المعروف شامخة
 ذكر هذا الذي آجران جميع هذا الطاحونة له وملكه وحقه وفي يديه وموضعها في ارض قرية

كذا من قرى كورة كذا من عمل كذا وهي منية على نهر خاص له يأخذ ماء من وادي كذا
ثم يصبه فيه واحد حدودها مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا لحدودها كلها
وحقوقها فان كانت اجارتها على سبيل المفاطة كتبت بعد ذكر الحدود استأجر منه جميع ذلك
سنة واحدة او سنتين او ثلث سنين متواليات اولها غرة شهر كذا مسانئة او مشاهرة كل سنة بكذا
درهما او كل شهر بكذا درهما لينتفع المستأجر هذا بما استأجره بالاستعلال وطحن الحبوب
من الخطة والشعير وما شاكلهما ويودي قسط كل سنة عند انقضاءها ونقض المستأجر هذا جميع
ما استأجره قبضا صححها معرغها ما يشغله بتسليم هذا الذي آخر وتفرقا من مجلس هذا العقد بعد
صحته تعرق الاقوال والابدان واذا اردت كتابة استيجار المجدة بما رقبها كتبت هذا ما استأجر
فلان بن فلان جميع المجدة التي لها بازقين متصل بها بما رقبها ذكر هذا الذي آجران جميعها
ملكه وحقه وفي يديه ويذكر الموضع والحدود ثم يقول محدود هذا وحقوقها وجميع مرافقها التي لها
من حقوقها سنة او ثلث سنين وان كان الفارقين الواحد مشتملا على مجامد كثيرة ذكرت استأجر
منه جميع الفارقين المشتمل على ثلثة مجامد اكر على حسب ما يكون ويذكر هذا الموضع والحدود
ثم يكتب ذكر هذا الذي آجران جميعها له وملكه وفي يديه ثم يقول استأجر منه جميع هذه المجامد
بما رقبها كذا كذا سنة بكذا درهما اجارة صححة ينتفع بهذه المجامد بوصف الجرد ويؤدى قسط كل
سنة عند انقضاءها ثم يتم الصك الى آخره واذا اردت كتابة اجارة الضيعة الموقوفة اصلها كضباع
نهر الموالي بناء كورة بخارا كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع اصل الضيعة التي هي
كرم محوط مبني بقصره وخمس دبرات ارض متلازعات متصلات به خلفه او امامه او حوله ذكر
هذا الذي آجران بما في هذه الضيعة من الكردارات ملكه وحقه وفي يديه وكرداراته حيطان هذا الكرم
المبني حوله وبناء قصره واشجار هذه الضيعة كبارها وصغارها المثمرة وغير المثمرة وتراب جميع هذه
الضيعة الذي كسبه وحده الارض من جميع هذه الضيعة بنقذ بارصف ذراع صدقها وماتحت
ترابها المبكوس به وحده الارض وقف من الاوقاف المشنونة الى الامير ساس بكين النبي وتنفيا
على محابته وتعرف هي بالاوقاف الخانوقية وفي يدي هذا الذي آجر بحق استيجاره من له
ولاية الاجارة منه مسانئة سنة بعد سنة باجرة معلومة المقدار التي هي اجر مثله وان هذا الذي آخر
بواجر ماني اجارته من الوقف اجارة على الاجارة وما هو ملكه من اصل هذه الضيعة بواجره

مع الوقف يعقدوا حد يحق الملك ثم يذكر الموضع والحد والضيعة ثم يقول بعد ود ما نبت اجارته
 فيد الذي هو مشتمل على الملك والوقف من اصل هذه الضيعة وحقوقه وجميع مزايقه التي
 هي له من حقوقه بعد ما باعه هذا الذي أجر جميع اشجار هذه الضيعة وزراجين هذا الكرم وقضبانته
 بثلاثة دراهم واشترأها منه هذا المستأجر به شراء صحيحا وتقاضا صحيحا ثم استأجر منه ما ثبت
 اجارته فيه مع هذا النصف في هذا الكرم احدى وثلاثين سنة متواليه غير ثلثة ايام من آخر كل سنة
 من ثلاثين سنة من متقدمات هذه السنين اولها غرة المحرم من شهر سنة كذا بكذا درهم او دينار
 نصفها كذا ثلثين سنة منها من اولها غير الايام المستثناة منها بخمسة دراهم من مال هذه الاجارة
 او بنصف دينار من هذه الدنانير كل سنة منها غير ما استثنى من ايامها بما يخصها من نصف دينار
 من مال هذه الاجارة والسنة الاخيرة التي هي تمتة هذه المدة ببقية مال هذه الاجارة ويتم الصك
 على النحو الذي تقدم ذكره قال الشيخ الامام الحاكم ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي رحمه هذا
 الذي ذكرنا في لفظ التيمم مع الاب مسامحة في المملوكات بين البالغين وامافي اموالي اليتام
 فان كانت للتيمم دار و اراد الاب او الوصي اجارته لم يصح عقد الاجارة الطويلة المرسومة وكذلك
 ان اراد الاب او الوصي استيجارها للتيمم لم يجز في السنة الاخيرة لان الاستيجار فيها يقع بائنه
 من اجر المثل وكذا لك في الاوقاف قال الوجه في الاجارة للتيمم ان يعقد العقد باجر المثل في تلك
 المدة ويرى الاب والوصي فيصح البراء عند ابي حنيفة ومحمد رحم فيهما باشارة ثم يقران
 للمستأجر بمال هو على قدر مال الاجارة موجلا الى انفساخ الاجارة فاذا انفسخت الاجارة
 طالبه المستأجر بالمال المقربة قال محمد رحم وله وجه اخر ان يقر الاب والوصي بقبضها من
 المستأجر فيبرأ المستأجر ويضمنان فان اراد المستأجر ان يتوثق فيثا بينه وبين الله تعالى فان
 الاب والوصي وان ائرا بقبض الاجارة لم يبرأ المستأجر فيما بينه وبين الله تعالى فالوجه
 في ذلك ان يبيع منه شيئا بمن هو مثل تلك الاجرة والاحوط في ذلك كله البراء لانه اذا اقر
 بالقبض وانفسخت الاجارة بنفسها او بموت احدهما وجب مالان احدهما المقربة والثاني مال
 الاجارة الذي اقر بقبضه ولم يضمن بسبب البراء عن مال الاجارة شيئا وهذا شيء يجب
 ان يتحرر منه وهو ان في بعض هذه الوجوه ضرر للمواجر وفي بعضها ضرر للمستأجر لان المال
 المقربة ان جعل موجلا الى انتضاء المدة تضر المستأجر به فان الاجارة عسى ينفسخ بالموت

في تسوية امور الصغير فلان النائب القوامه المذكورة وانه بوجرة من هذا المستأجر لهذه الولاية والقوامه المذكورة فيه بالاجرة التي يومئذ اجر المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا تشطو يذكر الحدود ويتم الصك الى آخره وان كانت المقاطعة للمنزل المستأجر كما هو المستعمل في المعاملات بان يوجر رجل منزله من آخر بمال معلوم ثم يستأجره الآخر على سبيل المقاطعة باجرة معلومة ويضم من الآجر الاول الذي هو مال المنزل بتلك الاجرة المقدرة المتفق عليها يكتب بعد تمام الاجارة الطويلة ان شاء وان شاء كتبها على ظهر الصك هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في اول هذا الاستيجار جميع هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في هذا الصك ان كان يكتبها عقيب الاجارة الطويلة وان كان يكتبها على ظهر الصك يكتب هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في بطنه بحدوده وجقوه ومزاقه التي هي من حقوه بعد ما زاد الآجر الثاني هذا وهو هذا المستأجر الاول المذكور في اول هذا الصك في هذا المنزل المحدود فيه زيادة طاب له الفضل ما بين الاجرتين مشاهرة من اول يوم كذا يكتب يومها بعد يوم العقد الاول الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة فيه غير الايام المستثناة منها المذكورة فيه كل شهر كذا دينار استيجار صحيحا لمسكن هذا المستأجر بنفسه ان شاء وان شاء اسكن غيره فيه مدة هذه الاجارة وان هذا الآجر الثاني المذكور فيه آجره من هذا المقاطع كذلك بهذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة خالية عما يطلها وتم التسليم بينهما فيما ثبت اجارته على قصبة الشرع وتفرقا بعد ما ضمن الآجر الاول المذكور في اول هذا الصك على المستأجر الثاني وهو المقاطع هذا ما يجب للمستأجر الاول هذا وهو الآجر الثاني هذا على هذا المقاطع وهو المستأجر الثاني من هذه الاجرة المذكورة فيه ضمانا صحيحا متعلقا بالزوم ورضي به هذا المستأجر الاول واجاز ضمانه هذا عند نفسه في مجلس الضمان اجارة صحيحة ويتم الصك والله تعالى اعلم بالصواب كذا في الظهيرية بنوع آخر ان دفع الاراضي مزاعة والبذر من صاحب الارض شيئا يكتب هذا مانع الدخول فلان الى فلان الحراث دفع اليه على سبيل المزارعة جميع الضيعة التي هي كذا برة ارض بيضاء صالحة للزراعة ذكر الدافع هذا انه ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في ارض قرية كذا بناحية كذا حدود كذا وكذا بعدودها وحقوقها ومرفقها التي هي لها من حقوقها وبذرا معها بعينه وذلك حنطة سقية جيدة بيضاء نقية وهو كذا قفيزا بالقفيز الذي يعرف بكذا ثلث سنين

من البات اولها من يوم كذا من شهر كذا وآخرها كذا من شهر كذا مزارعة صحيحة لانسا وفيها ولا خيار ولا موعدة ليزرعها هذا المزارع المدفوع اليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه واجرائه وراعه ونقود وادائه ويعدل في ذلك كله براءه على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو كله حبه وتبته بين هذا الدافع وبين هذا المدفوع اليه نصفين او اثلاثا على حسب ما يتفقان عليه وقبل هذا المزارع عقد هذه المزارعة من هذا الدافع قبولاً صحيحاً وقبض هذا المزارع جميع هذه الاراضي وجميع هذا البذر من هذا الدافع بتسليم ذلك كله اليه تسليماً صحيحاً عملاً منها بقول من يرى جواز المزارعة من السلف الصالح وتفرع من مجلس هذه المزارعة بعد صحتها وتماهيا تفرق الابدان والانوال ومن هذا الدافع لهذا المدفوع اليه ما درك من درك في ذلك وان اراد ان يصبر العقد جميعاً عليه يلحق بآخرة حكم الحاكم فيكتب وجكم قاض من قضاء المسلمين بصحة هذه المزارعة بعد خصومه معتبرة وتعت مبيهاً وشهدا على انفسهما ويتم الكتاب وانما ذكرنا التبن في الوثيقة لانهما لو سكتا عنه فهو لحب البذر واذا شرطاه بينهما قبل الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا الدافع اليه ارضا كذا بسنة على ان يغرس فيها ما بدله من الاشجار وما خرج فهو بينهما نصفان جاز والغرس للغرس والغرس ليعمل نصفان ولا بد من التوقيت وعند مضي الوقت يوم يرتفع الاشجار وان لم يكن البذر منها والرأي ان الدافع كتب على هذا الوجه الى ذكر الحقوق ولم تكتب بذراعها بل كتبت ليزرعها هذا المدفوع اليه ما بدله هذا الدافع بذره هذا الدافع من غلة الشتاء والصيف ولا يدكر قبض البذر عند قبض الارض وان كان البذر عينا من قبل المزارع كتبت على ان يزرعها هذا المدفوع اليه الارض يبذر نفسه وهو كحظقة سقية تيساء ثقية حيدة وهو كذا وكذا قميراً بقمير كذا ولا يدكر قبض البذر مع قبض الارض وان كان البذر غير عيني والرأي فيه الى المزارع كتبت ليزرعها هذا المدفوع اليه ما بدله يبذر نفسه من غلة الشتاء والصيف وحكم الدرك في هذا يكون راجعاً اليهما فان الارض لو استحققت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار ان شاء قلع الزرع مع الدافع واتسما بينهما وان شاء صعد الدافع قيمة نصيبه من الزرع و كان الزرع كله للدافع وان استحق الزرع دون الارض كان للدافع على المزارع اجر مثل ارضه ويرجع حكم ضمان الدرك اليهما جميعاً فيكتب في موضع الدرك فما ادرك كل واحد منهما من درك في جميع ما وصف في هذا الكتاب فلكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما ويتم الكتاب كذا في المحيط *

قال وان كانت الارض بين شريكين فاراد احدهما ان يأخذ حصة شريكه مزارعة كتبت هذا مادفع فلان الى فلان جميع حصته من الارض البيضاء وهي النصف مشاعا سهم من سهمين بحدوده وحقوقه مزارعة صحيحة ثلث سنين متواليات من لدن غرة شهر كذا على ان يزرعها ببذرة ونقته واجرائه واعوانه فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما اثلاثا الثالث للدافع والثلاثان للزارع وينهى الكتاب على نحو ما بينا ويجب ان يكون البذر بينهما ان كان من جهة الزارع فاما اذا كان من جهة الدافع فالمزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل العامل ونصف اجر مثل الارض لانه استأجر شريكه في الارض على ان يعمل في ارض بينهما بتخلاف مالو كان البذر من قبل الزارع لانه استأجر حصة شريكه ببعض ما يخرج واستيجار شيء مشترك جائز وهذا كما قالوا فيمن استأجر حصة شريكه ببعض ما يخرج من اجر ارضا سنة باجرة معلومة ثم انه دفعها الى الموارج مزارعة ان كان البذر من قبل الموارج لم يجز وان كان من قبل المستأجر جاز وما كتبه المعاملات فقد ذكرنا ان المعاملات جائزة عند ابي يوسف ومحمد رح في الاشجار والزرابين والتضبيات والبقول والوطاب واصول القصب والثمار التي لم توضع وكذا في كل شيء ينبت ويقطع وكذلك يجزي على مذهبهما ان تجوز عندهما على الملمح ان كان ما عساه ويجوز لانه يحتاج الى سوق الماء وقالا في الفير والنظ لا يجوز لانه لا يحتاج الى سوق الماء وانما يجوز المعاملة في كل هذه الاشياء عندهما اذا كانت يحتاج الى المعالجة لئتموما اذا لم تكن بهذه المثابة فلا ثم وجه الكتابة في المعاملة ان يكتب هذا مادفع فلان الى فلان جميع الرطبة القائمة في موضع كذا او جميع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمر وبين الحدود وحدوده وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهرا متواليه من لدن غرة شهر كذا معاملة صحيحة لا فساد فيها ولا خيار ليقوم على ذلك كله ويسقيه ويحفظه ويكسح صكومه ويقوم بتشذيبه والتشذيب قطع ما اصغر من الاغصان ويبش منها واياصته وتلقيح نخله وقايرة بنفسه واجرائه واعوانه ويعمل في ذلك براهه على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا وقبض هذا المذمورع اليه جميع هذا المعقود عليه بتسليمه جميع ذلك اليه ويذكر ضمان الدرك وينهى الكتاب فان كان الكرم يشتمل على المزارع كتبت هذا مادفع اليه جميع الضيعة المشتملة على الكروم والمزارع والنخل والشجر المثمر معاملة ومزارعة في عقدتين متفرقتين ليست احدهما شرطا في الاخرى ويحدد الضيعة ثم

تقول دفع فلان اليه اولا جميع ما فيه من الكروم والشجر المنير معاملة مثاطعة خمس سنين من لدن
 عرة شهر كذا معاملة بالصنف صحيحة ليقوم جليها بنفسه الى آخر ما ذكرناه وبذكر القصد
 ثم يقول ثم دفع اليه جميع ما فيه من المزارع في عقدة اخرى مرارة مدة خمس سنين على
 ان يزرع ارضها بذر مائة من حلة الشتاء والصيف ويدكر شرائط المزارعة على حسب
 ما يراه ويقول صد دكر الدرك مما ادرك كل واحد منهما في ذلك او في شيء منه من دكر
 فعلى كل واحد منهما تسليم ما يجب عليه لصاحبه ويتم الكتاب كذا في الطهيرة *

الفصل الثالث عشر في الشركات والوكالات وحه الكفالة في شركة العنان ان يكتب هدا ما اشترك
 فلان وعلان اشتركا على تقوى الله تعالى واداء الامانة والنحب عن المكرو والحيانة وبدل
 الصيغة من كل واحد منهما لصاحبه في سره وملايته شركة عنان برأس مال كل واحد منهما على
 ماسي ووضعي فيه وعقد عليهما هذه الشركة الموصوفة شركة صحيحة حائزة لافساد فيها ان كانا
 جميعا يتجارا كنس على ان يتجارا بهذين المالين ما بدالهما من انواع التجارات ويستأجرا
 بذلك وبواحر احميعا وشتى ويسعا حديعا وشتى بالنقد والسبيته ويشتريا ما بدالهما جميعا وما ندا
 لكل واحد منهما من ذلك وعلى ان يحلوا ذلك بمال نفسهما ومال من احبا من الناس
 ويدعوا ذلك مصارعة التي من اراد من الناس واحب كل واحد منهما واذا وعلى ان يبضعا ما بدالهما
 من ذلك ويودعا من الناس جميعا وشتى على ان يوزعا لذلك حديعا وشتى من شاء
 من الناس وبسائر ابدل الى اي بلد ارادوا من دار الاسلام ودار الحرب والبر والسحر بعمال
 في ذلك جميعا وشتى وبدل كل واحد منهما في ذلك برأيه على ان يارزق الله تعالى لهما
 ولكل واحد منهما في ذلك من ربح وفضل فهو بينهما على قدر رؤس اموالهما وما وصعا به فهو
 على ندر رؤس اموالهما وتفرقا عن مجلس العتذ تفرق الابدان عن صحة وثراص واذا اشتركا
 شركة الوحوة وارا للكتابة فوجه الكتابة هدا ما اشترك عليه فلان وعلان اشتركا على تقوى الله
 تعالى وطاعته واداء الامانة وبدل الصيغة من كل واحد منهما لصاحبه في السر والعلانية شركة
 وحوة بابدالتهما على انه ليس لواحد منهما رأس مال في شركتهما الموصوفة في هذا الكتاب
 اشتركا في تجارة كذا على ان يشتريا بوحوهم وما يصير في ايديهما ومن تجارتهما ومن شركتهما

هذه مارايشراه من تجارة كذا ويشترى كل واحد منهما من ذلك مارايش بنفسه وبوكلائه ويعملان
 جميعا ويعمل كل واحد منهما في ذلك برائه ويبيعان ذلك جميعا كل واحد منهما على ما يرى، ويوكل
 كل واحد منهما ببيع ذلك بما رأى من الوكلاء على أن ثمن ما يبتاعه ويتبعه كل واحد منهما ويتبعه
 لهما وكلاءهما ويوكل كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما نصان تم ينهي الكتاب وفي هذا الوجه
 لا يجوز تفصل أحدهما في الربح والوضعية على صاحبه وإذا أراد شركة عمان في تجارة خاصة بغير رأس
 مال على جهة التقبل وهي تسمى شركة التقبل فوجه الكتابة هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا شركة
 عمان في عمل الخياطة على أن يعملا بايديهما ويتقبلا هذا العمل من الباس جميعا وشتى ويسبأ جبر
 كلاهما ويسبأ جبر كل واحد منهما من الاجراء بما رأى في شركتهما ويعمل جميعا ويعمل كل واحد منهما
 مما احتاج اليه من رآه عملهما ويبعا ذلك وما صار في ايديهما من عمل ايديهما متباع كذا يبيع كل واحد
 منهما بما رأى فما اجتمع في ذلك من فضل فهو بينهما نصان وما كان من وضعية فهو بينهما نصان
 اشتركا جميعا على ما بين وصف في هذا الكتاب وعقد ابنيهما عقدة هذه الشركة وينهي الكتاب
 وعلى هذا كل عمل من القصاراة والصباغة وعلى هذا لو كان عمل أحدهما الخياطة وحمل الآخر
 القصاراة يقول اشتركا في عمل كذا وفي عمل كذا ويجوز في هذه الشركة تفصل أحدهما على الآخر في الربح
 وهذه ثلث شركات والشركات الثلاث الاخرى شركة مفوضة في هذه الوجوه فان كانت برأس مال كتبت
 مكان قولك شركة عمان شركة مفوضة في كل قليل وكثير في كل صنف من اصناف التجارات
 وتبين رأس المال ثم يقول وذلك كله في ايديهما يشترىان بالنقد والنسيئة ويشترى كل واحد
 منهما مارايش او راى كل واحد منهما من صنوف التجارات وينهي الكتاب غير أنه لا يصح
 في هذا الفصل شرط الربح والوضعية على التفاضل وكذلك لا يصح أن يكون رأس مال
 كل واحد منهما الاسواء وعلى هذا شركة التقبل وشركة الوجوه في المفوضة على ما مر في شركة
 العنان غير أن ههنا يذكر شركة مفوضة في جميع التجارات ويكتب الذكر نسختين في كل شركة
 وإذا أراد أن يفسخ الشركة فوجه الكتابة فيه هذا ما شهد الى آخره ان فلانا وفلانا كانا شريكين شركا
 صان او شركة مفوضة ويذكر النوع وكانا عليها كذا سنة وكان فلان رأس المال كذا وفلان كذا وعمل
 بذلك من المدة كذا ثم اراد افسخ الشركة وقسمتها بينهما من جميع الاموال فقسماها وقبر
 كل واحد منهما حصته من ذلك بعد ان ادعى كل واحد منهما حسابه على وجهه حتى وقف

كل واحد منهما على جميع ذلك وعرفه على حقيقته تسعة صحيحة جائزة لا مصاد فيها ولا خيار
والأموال كلها حاصرة ليست بمشغولة بدين ولا منها ويرى كل واحد منهما إلى صاحبه من
ذلك فلم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حق ولا دعوى بعد هذا الكتاب وبنيى الكتاب
فإن كان الكتاب في المضاربة فهو على هذا الوجه كذا في الظهيرية * وإذا أراد شركة مناورعة
أو من أو مال لا حد وما للوجه في ذلك أن يستقرض الشريك الذي لا مال له مثل نصيب
الشريك الذي له المال منه ويحل نصيب نفسه فيكتب بعد قوله وتعرفا طائعين ثم أقر فلان
وهو الشريك الثاني في ترتيب هذا الذكر في حال حوازا لقرارة ونعود تصرفه في الوحدة كلها أقرارا مستأثما
أن عليه وفي ذمته لشريكه فلان وهو المذكور أولا في ترتيب هذا الذكر كذا دينارا دينا لازما وحقا
واجبا بسبب فرض صحيح أقرصيا إياه من مال نفسه ودفعها إليه وأنه قبضها منه قرصا وحلها
نصيب نفسه في الشركة أقرارا صحيحا وصدقه شريكه فلان هذا فيه خطا ويدكر التاريخ وأن أراد
الشركة في الحيوان ومارسه (كما ونهيم سودادان) وصورة ذلك رجل لحيوان تنوروا غمام أراد أن
يدفعها بالشركة إلى رجل آخر ليكون الحاصل منها مشتركا بينهما على السوية والذي يحصل
منها من الأولاد بالوجه فيه أن يبيع صاحب الأغنام أو القيور نصفها مشاعا من الذي يريده
الشركة معه بثمن معلوم وبسلم للجميع إليه حتى هو يحفظها ويرعيها وما يخرج منها يكون
بينهما على السوية نصيبين فوجه الكتابة في ذلك أن يكتب أقرار الذي لا حيوان له أقر فلان
بن فلان التلاني في حال حوازا لقرارة طائعا أن في يديه كذا كذا بقرة وكذا كذا شاة ويذكر شيئاها على
النعام ثم بعد الفراغ عن ذكر شيئاها يكتب فجعلها في يديه نصفها بحق الملك ونصفها أمانة
من حصة مالك نصفها فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما يزرعه الله تعالى من الزائدة
المتصلة بها والمتصلة عنها يكون بينهما على السوية نصيبين وأقر فلان هذا أيضا في حال جواز
أقراره طائعا أن عليه وفي ذمته فلان هذا صاحب الحيوان كذا دينا دينا لازما وحقا واجبا بسبب
صحيح وهو من نصق هذه البقرات التي اشتروها منه مشاعا كذا اقتضاء الشرع وقبضها على نصبة
الشرع منه قبضا صحيحا وصدقه فلان هذا فيه خطا ويدكر التاريخ والمحيط * الفصل الرابع عشر
في الوكالات وإذا أردت وكالة بالبيع أن شئت كنت هذا ما وكل وإن شئت كنت هذا
ما شهدار فلانا وكل فلانا ببيع جميع دار وتحد الدار بحدودها كلها ومراقبتها إيصا وبائنها وكالة

صحة جائزة نافذة على ان يعمل هذا الوكيل فيها برأيه ويوكل بذلك من احب وبيعهما
 بما احب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض ثمنها اذا باعها وسلمها الى من يشتريها
 ويوكل بذلك من احب وقبل هذا الوكيل هذا الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل
 بمواجهة اياه قبل افتراءهما واشتغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ما وقع التوكيل
 ببيعه على ما يسمى فيه الى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارغة مما يشغلها من القبض
 والتسليم فجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة ثم ينهى الكتاب الى آخره كذا في الظاهرية *
 واذا اردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما ينبغي
 ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة لبيع ويشترى هذا الوكيل جميع اموال هذا الموكل وجميع
 املاكه التي يجوز بيعها من جميع اصناف ما رأى يبيعه من جميع الاموال والاملاك من
 الذهب والفضة والثياب والعروض والرقيق والحيوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها
 من المكمل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى
 فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكا مستقبلا بعد هذه الوكالة ابدا من كل قليل وكثير ويستفيد ملكه
 بوجه من الوجوه من جميع اصناف الاموال مادام على هذه الوكالة ببيع جميع ذلك على
 ما يراه مشاعا ومتسوفا ومجتمعيا ومتفرقا كيف شاء وكلما شاء بما احب من صنوف الاموال من
 الانسان والعروض وغيرهما جائز ما صنع في ذلك من امره فيها ببيعها وقبض ثمنها وسلم ما
 باع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشترى لهذا الموكل ما رأى شراءه من جميع اصناف
 الاموال مشاعا ومتسوفا ومجتمعيا ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى بجميع اصناف
 الاموال من الانسان والعروض وغيرهما على ما وصفنا ببيع ويشترى بما رأى من ذلك نقدا ونسيئة
 ويعمل في جميع ذلك برأيه ويوكل بجميع ما احب ويعزل عنها من احب متى شاء وكيف
 شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى ويقبض جميع ما يشتري من ذلك لهذا الموكل وينتد ثمن جميع
 ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه اذا احب ليرجع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع
 ذلك وسلطه عليه واذن له بالتصرف فيها على هذه الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل
 هذا الركيل ذلك كله منه مشافهة مواجهة في ذلك المجلس كذا في الذخيرة * وان اراد ان
 يجعله وكيل في كل شيء يكتب وكل يحفظ جميع ما للفنان من الضياع والدور والعقار والمستغلات

والامتعة والرقيق والاواني وغير ذلك من صنوف الاموال وباستغلال ما راي استغلا له من ذلك
 بوجوه خلافته وبعبارة ما يحتاج اليه عمارته من ذلك وباجارة ما راي اجارته مدن راي ان يواجر منه
 بما راي ان يواجره في المدة التي راي وجعل اليه مصلحة من يرى مصلحته ممن له قبله حق او يجب
 له قبله حق ويحط ما راي حطه وابطائه من يرى ابرائه وتاجيل من يرى تاجيله كذا في المحيط *
 وجعل اليه ان يحتال باموال فلان وبما شاء منها على ما يرى ان يحتال بذلك عليه وان يترهن بها
 وان يترهن بما شاء منها من يرى ذلك صده كذا في الطهيرية * وجعل اليه ان يتجرله بامواله
 في اصناف التجارات ما شاء وان يشارك من راي مشاركته من الناس كلهم باموال فلان وجعل اليه
 خصوصية حصائمه من يدعيه قبله حق او من كان له عليه حق من الناس اجمعين وجعل اليه قبض ماله من
 الحق قبل الناس اجمعين وعندهم ومعهم والخصوصية في ذلك كلها جائز ما صعب له او عليه من ذلك وقبل
 فلان جميع ما اسند اليه من هذه الوكالة خطا وبثمة كذا في المحيط * نوع آخر في وكالة جامعة لما مر
 والخصوصية وغير ذلك شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا وكل فلانا يطلب كل حق له
 للبحال على الناس ويطلب كل حق يجب له عليهم في المستأنف ويطلب كل ماله عند الناس وقبلهم
 وفي ايديهم من مال من اودين ومن عقار ومن مرض من ثليل وكثير والخصوصية والمنازعة في ذلك
 الى من شاء من النضاة والحكام والسلاطين واثباتها بالبحج الشرعية وباقامة البينات في ذلك
 واخذ الايمان ممن يتوجه عليه ذلك ويحبس من وجب عليه حبسه والاطلاق من الحبس والاعادة
 الى ذلك كل ما راي ومقاسمة من راي مقاسمته من هو شريكه ومن يكون شريكه في المستأنف
 في شيء من الضياع والعقار والدور والبيوت والعروض والحيوان والقليل والكثير فيها هو ملكه يوم
 وقعت عليه هذه الوكالة وفيما ثبت في المستقبل واخذ نصيبه شائع بينه وبين غيره على قدر حقه فيما
 في ذلك غير مقسوم ويقبض جميع الواجب بحق له ما يتولا له من القسمة وتسليم ما يبيعه له من
 ذلك الى من يناعه منه وبكتاب العقد على نفسه بدايبيعه له من ذلك وضمان الدرك فيما يبيعه له
 من ذلك لمن يناعه منه وباتباع ما راي ابتاعه من الضياع والعقار والاملاك والمنقولات
 وما سواها ما راي وكما راي ويدفع اتمان ما يبتاعه من ذلك الى ما يبيعه منه ويقبض ما يبتاعه
 من ذلك وبكتاب الصك باسمه باضامة ابتياعه له ذلك اليه ويحفظ ما هو له وما يصبر له في المستأنف
 من اصناف

من اصناف الاموال القليل والكثير وبالثقيام بجميع ذلك وبالاتفاق عليه في مرسته وعمارته وارزاق
المختلفين اليه والتوام عليه وباداء ما عليه وما يجب عليه في المستأنف من خراج ومن صدقة
في زرع وفي ثمره الى من اليه قبض ذلك بحق ولا يثبت عليه وبالاتفاق على ماله وعلى ما يكون له
في المستأنف من المما لىك وطعامهم وادامهم وكسوتهم وجميع نوائهم التي يجب عليه
الاتفاق عليهم بحق ملكه اياهم وباجارة ما هو له وما يطرء على ملكه في المستأنف من الضباع والعقار
والدور والقليل والكثير ما راي اجارته من ذلك ممن راي وكل ما راي بما يرى على ما يرى من ذلك
من نصر المدة وطولها وتسليم كل ما يواجره من ذلك له الى من يستاجر وباتكتاب الاجارات
والتبالات في ذلك باسمه وباضافة صك الاجارة اليه والا شهاد على ذلك من راي اشهاد
عليه وبقبض اجارته وبقبض ما يواجره له من ذلك بعد انتضاء مدة الاجارة وبهصاله من راي
مصالحته ممن له عليه حق ومن يكون له عليه حق في المستقبل على ما يرى في ذلك
من حط وبراء ومن تأجيل باحتياله بامواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى ان يستفيدة
من الاموال بالمستأنف ما راي الاحتيا ل له به من ذلك على من راي وباتتسا ب ما راي يجب
اكتسابه في ذلك وبالا شهاد على ذلك من راي وباتتهان ما راي ارتها نه بشيء من ماله الذي
هو له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى ان يطرء على ملكه في المستأنف وما راي رهنه من
ذلك ممن له عليه دين ويجب عليه دين في المستأنف على ما يراه بذلك وتسليم ما يرهنه من
ذلك الى ما يرهنه اياه وان يتجر له باصناف امواله التي يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى
ان يستفيدة في المستأنف من ماله وبما يرى يتجر له به في ذلك كل ما راي وفيما راي ويهفع
ما راي من ماله بضاعة الى من يرى وبمشاركة من راي وبمشاركة له بامواله التي هي له يوم وقعت
الوكالة وبما عسى ان يستفيدة بما يرى من الربح ويدفع ما راي من امواله التي له يوم الوكالة
وما عسى ان يستفيد مضاربة الى من يرى ذلك بما يرى وبخصوصه كل من ادعي قبله او عليه
او عنده او في يديه حقا كما ادعاه عليه جائز وما عمل به في ذلك عليه وعلى ان له دفع ما وجب
عليه فيما يقضي به عليه في ذلك واقامه في جميع ما ذكر فيه مقام نفسه ورضي بما قضي في ذلك عليه
وله وعلى ان له ان يتولى جميع ما ولاه اياه مما وصف فيه بنفسه وان يتولى ما شاء منه من راي
من الوكلاء وان يستبدل به من الوكلاء في ذلك من راي كل ما راي جائزة اموره له في ذلك

وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها وقبل فلان من فلان جميع هذه الوكالة المذكورة في هذا كتابنا وبتم
الكتاب كذا في المحيط * نوع آخر في الوكالة بالمكاح أدركت المرأة قبل ان يزوجهما من رجل يكتب
وكلت المسماة ثلاثة بنت فلان بن فلان واقامته مقام نفسها في تزويجهما من فلان بن فلان على
صدائق كذا درهم وعلى (دست يمين) كذا درهم وكالة صحيحة وان فلانا قبل هذه الوكالة قبولا
صحيحا وذلك تاريخ كذا ثم يكتب * بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويجهما وبكاهما
فلان اياه بالمهر المذكور في صدر الكتاب وموكلها كاجا صحيحا جائزا بمحض رعايته من الشهود العدول
المرضيين وتم الكتاب وقاما وكلت رجلا ان يزوجهما من نفسه يكتب وكلت المسماة ثلاثة بنت فلان
بن فلان بن فلان فلانا واقامته مقام نفسها في تزويجهما من نفسه على صدائق كذا الى آخر ما ذكرنا
ثم يكتب * بسم الله الرحمن الرحيم ان فلانا الوكيل زوج موكلته فلانة من نفسه بحكم الوكالة
المذكورة في صدر هذا الكتاب بالمهر المسمى في صدر هذا الكتاب تزويجا صحيحا بحضور جماعة
من الشهود العدول المرضيين ويتم الكتاب ويقا اذا كانت المرأة معتدة من جهة العرف وقد وكلته
بتزويجهما من نفسه او من رجل آخر يكتب وكلته واقامته مقام نفسها في تزويجهما من نفسه او من فلان
بعد انقضاء عدتها النبي هي فيها من جهة فلان والله تعالى اعلم * نوع آخر في التوكيل بخصومة
كل الناس هذا ما وكل فلان فلانا وكله واقامته مقام نفسه في طلب حقوقه والحقوق النبي اليه طلبها
قبل الناس اجمع ومعهم وعندهم وفي ايديهم ويتبض حقوقه منهم والخصومة عندهم والاستحلاف
والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكبير وكلا مخصصا ومخصصا بيمينه وتنام عليه
غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه واذن له ان يؤكل من تحت يده بذلك كله بدئل وكالته
هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولا صحيحا في مجلس عقد التوكيل
وتعرفنا من مجلس عقد الوكالة بعد صحتها ومآله الى آخره والله تعالى اعلم * نوع آخر في التوكيل
بخصومة حاضره هذا ما وكل فلان فلانا وكله واقامته مقام نفسه في طلب حقوقه والحقوق النبي اليه
طلبها قبل فلان ومعته وعنده وفي يده ويتبض حقوقه منه والخصومة عنه معه والاستحلاف والحبس
والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكبير وكلا مخصصا ومخصصا بيمينه وتقام عليه غير
الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه واذن له ان يؤكل من تحت يده بذلك كله من شاء بدئل
وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولا صحيحا في مجلس عقد

عند التوكيل وتقرنا واشهدا ويتم الكتاب * نوع آخر في التوكيل يبيع الدار هذا ما وكل فلان فلانا وكله وانامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي موضعها في بلد كذا بحدودها وحقوقها كلها وارضها وبنائها وكذا بيعها ممن شاء وبقبض ثمنها ويؤكل بذلك من اخب ويضمن الدرك ويسلم ما باع الى من اشترى منه وكالة صحيحة جائزة نافذة قوائمه قبل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً شفاهاً جهاً را في مجلس عقد الوكالة قبل ان يترافعا وقبل اشتغالهما بعمل آخر وسلم هذا الموكل جميع ما وقع عليه هذا التوكيل ببيعه الى هذا الوكيل فقبضها منه فارغة عما يشتغل عن القبض والتسليم بجميع ذلك في يده بكم هذه الوكالة فان كان المشتري مسمى والتمن متدرا يمين ذلك فيكتب ببيعها من فلان بهذا والله تعالى اعلم * نوع آخر في التوكيل يحفظ الاملاك هذا ما وكل فلان فلانا وكله وانامه مقام نفسه في حفظ جميع املاكه وامواله المحدودات من البضائع والعقار والسيوانات والمكيلات والموزونات والعيود والاماء والعروض والثياب والصامت والناطق وغير ذلك من جميع صنوف الاموال ليحفظها ويشغلها ويقوم بامور الزراعة فيها ويزرعها بنفسه ويدفعها الى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعي اسبابها واصلاكه ويتعهد ما يقوم بعمارتها ومصالحها وينفق من ماله اذا احتاجت الى البعارة والموتنة ولا يبيع شيئاً منها بل بمسكها ويحفظها وكله بذلك وكالة صحيحة جائزة نافذة وان هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع الشرايط التي ذكرنا في المجلس الذي جرى بينها عقد هذه الوكالة خطاً شفاهاً جهاً را وذلك بتاريخ كذا * نوع آخر في التوكيل بالشراء هذا ما وكل فلان فلانا وكل بان يشتري له جميع الدار التي هي بموضع كذا وكالة صحيحة ليشتريها من فلان والاحوط ان يتناول يشترىها ممن يجوز بيعها له بارضها وبنائها وكذا بما احب من انواع الاموال كلها بكل قليل وكثير احب ان يشتريها به ويعمل في ذلك بما يراه ويجوز ما صرح بذلك من شيء وينقد ثمنها اذا اشتراها لهذا الامر من مال الآمر ان شاء من مال نفسه يرجع به على هذا الامر ونحوه احب في عيب ان وجد به افردها بذلك ويردها بمضارعة ان لم يكن رآها فيقوم في ذلك منها ما يريد بكل بموضع ذلك من احب ويعزله عنها ان احب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجبة ويتم الكتاب * نوع آخر في التوكيل بالاجارة هذا ما وكل فلان فلانا وكله بالاجارة جميع الدار التي هي للموكل في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها الى آخره وكالة صحيحة نافذة ايواجرها كم شاء من الايام والشهور والسنين ممن احب

من الناس بما احب من الاجر من جميع اصناف الاموال كلها من الائمان وعبرها وأجرها على ما احب حائز ما صنع في ذلك ويؤجرها للسكنى ويسلمها الى من استأجرها منه ويقبض أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويؤكل بذلك من احب ويعزل عنها ان احب متى شاء وكيف مرة بعد اخرى مادام على هذه الوكالة الموصوفة فيه وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة مواجهة قبل الافتراق وقبل قبض الوكيل التوكيل جميع هذه الدار من الموكل بتسليمه اياها اليه فهي كلها في يديه بحكم هذه الوكالة فما ادرك هذا الوكيل في ذلك كله من درك على هذا الموكل ما يقتضيه الشرع واشهد الله تعالى اعلم * نوع آخر في التوكيل باستيجار دار بعينها وكله باستيجار جميع الدار التي هي بموضع كذا حدوها كذا حدودها وحقوقها كلها الى آخره استأجرها من فلان ومن يجوز اجارته فيها ما دامت هذه الوكالة لهذا الوكيل فيستأجرها كم شاء من المشهور والايام والسنين لهذا الموكل للسكنى بما شاء من الاجر وكيف شاء يجوز ما صنع في ذلك من شيء يعمل في ذلك برأيه ويؤكل بها من احب ويعزل عنها ان احب متى شاء وكيف شاء وكله ما شاء مرة بعد مرة يقيمهم في ذلك مقام نفسه ويجوز لهم في ذلك ما يجوز له ويقبضها لهذا الموكل اذا استأجرها على ما احب معجلا وموجلا ان شاء ادى من ماله نفسه ليرجع به على الموكل وان شاء اذاه من ماله هذا الموكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذكر القبول وصان الدرك والاشهاد وينتهي الكتاب * نوع آخر في التوكيل باستيجار دار بغير عينها هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة استأجر له دار السكنى هذا الموكل اي دار وبیت ومزل رأي في موضع كذا فيستأجرها له كم شاء من الايام والمشهور والسنين باي اجر احب من الائمان وغيره انتم سافها كالاول * نوع آخر في التوكيل بدفع الارض مزارعة هذا ما وكل فلان فلانا بدفع جميع ارضه التي بموضع كذا حدودها كذا وهي ارض بيضاء تصلح للزراعة وكله وكالة صحيحة ليدفعها لحدودها مزارعة كم شاء من المشهور والسنين الى من احب من الناس ليزرعها من يدفعها اليه بذر ما احب من غلة الشتاء والصيف باي نصيب احب هذا الوكيل من كل قليل وكثير جائز ما صنع في ذلك ويؤكل بجميع ذلك من احب ويعزل عنها ان احب متى شاء وكيف

وكيف شاء مرة بعد اخرى يعمل في ذلك برأيه يقيم في ذلك من احب مقام نفسه ويسلها اليه
من يدفعها اليه مزارعة ويقبض ما يجب لذلك من نصيبه وحقه وقيل فلان. ويذكر التسليم وضمان
الدرك والاشهاد وان كان البذر من الموكل كتب ليزرعها بذرهذا الموكل والله تعالى اعلم * نوع آخر
في التوكيل بأخذ الارض مزارعة وكله بان يأخذه مزارعة جميع الارض التي بموضع كذا يسدورها
وكله وكالة جائزة ليأخذها مزارعة كم شاء من الشهور والسنين من صاحبها فلان ومن يجوز له
دفعها مزارعة ليزرعها هذا الموكل ببذره نفسه ما احب من غلة الشتاء والصيف بكم شاء هذا التوكيل
من النصيب ويعمل في ذلك برأيه ويتمه على ساق الاول وان كان البذر من الدافع ذكرت
ذلك * نوع آخر في التوكيل بأخذ الكرم معاملة وكل فلان فلانا يأخذ جميع الكرم الذي هو بموضع
كذا يسدوره وحقوقه كلها وكله وكالة صحيحة ليأخذها له معاملة من صاحبه فلان ومن يجوز له
ومعه معاملة كم شاء من الشهور والسنين بما شاء من النصيب من كل قليل وكثير ليقوم عليه هذا الموكل
المعامل يحفظه وسقيه ويقوم بجميع مصالحه على ما احب كيف شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى
ويوكل بذلك من شاء ويقدمهم في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك برأيه ويجوز ما صنع
في ذلك من شيء ويقبض للموكل جميع ما يأخذه معاملة له بهذه الوكالة ويذكر القبول والاشهاد
ويجوز ان يكتب في هذا يأخذه معاملة اي كرم شاء واي اشجار شاء باي نصيب شاء في موضع
كذا * نوع آخر في التوكيل باثبات نسب وطلب ميراث وكل فلان فلانا يطلب كل حق هوله
بسبب ميراثه من والده فلان وباثبات نسبه و وفاة والده وعدد ورثته وباثبات كل حق له
في ذلك والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على انه لا يجوز على هذا الموكل اقرار هذا
التوكيل عليه بشيء ولا صلحه عنه ولا تعديل شاهد يشهد عليه بابطال حق له وقيل فلان هذه الوكالة
الي آخره * نوع آخر في ابراء الموكل الوكيل بالجفت اقر فلان طائعا انه كان وكل فلان فلانا
بالقيام على جميع ضياعه وامواله وعماراتها والاتفاق على ذلك كله واداء نوائبها وقبض غلاتها
وابرائها وغير ذلك وكالة صحيحة فقام بها كذا سنة بالحق والعدل ثم اراد ان يخرج من هذه الوكالة
وان يقبض منه جميع ما في يده فحاسبه في جميع ما يرى على يده من ذلك الي يوم كذا
محاسبه صحيحة وادى هذا الوكيل جميع ما بقي له في يده اليه وبرئ اليه براءة ابراء ولم يبق
لهذا الموكل على هذا الوكيل حق ولا دعوي ولا خصومة بوجه من الوجوه وصنعه الوكيل هذا

في ذلك كله واشهدا ويتم الكتاب والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار الوكيل بقبض الدين هذا ما شهد الى قولنا انه قبض من فلان جميع ما كان لفلان يعنى الموكل على هذا المطلوب بامره اياه بذلك وتسليطه اياه على قبضه منه امرا صحيحا وتسليطنا انا بقبضه منه واستيفاء تاما وايضا لهذا الموكل بدفعه جميع ذلك اليه وبرئ اليه هذا المطلوب من ذلك كله ودفع اليه الصك الذي كان لهذا الموكل بذكر هذا المال المسمى فيه ولم يبق لهذا الموكل قبل هذا المطلوب ولا عليه ولا عنده ولا معه ولا في يده ولا نفل احد بسبه بعد هذا الكتاب حق ولاد عوي ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب ومن له جميع ما يدركه في ذلك كله من درك من قبل هذا الموكل وغيره من الناس حتى يحصله من ذلك او يرد عليه ما قبض منه بقدر ذلك الدرك ضمنا وصحفا ويتم الكتاب * نوع آخر في التوكيل على وجه لا يبطل بعده يكتب بعد التوكيل والتبول على ان هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقبلة بجميع ما وصف به ويكتب في الجواب الآخر على ان هذا الوكيل كلما رد هذه الوكالة على هذا الموكل فهو وكيله وكالة مستقبله بجميع ما وصف فيه وان جمعوا بين الامرين صح ويعطف بالواو فيكتب على ان هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة ثم يكتب وعلى ان هذا الوكيل الى آخره * وجه آخر في هذا كيلا ينزع الوكيل عن الوكالة ان يجعل الوكالة اجارة مدة معلومة باجر معلوم فيكتب هذا بما استأجر فلان ولانا استأجره سبعة كاهل انني عشر شهرا متواليه اولها كذا وآخرها كذا وكذا درهما اجارة صحيحة لا فساد فيها ليسع هذا الاجر لهذا المستأجر ما ارى يبعه من جميع اصاب اموال هذا المستأجر ومن البغار وسائر الاملاك والاعيان والمتقول النني يجوز بيعها وما يملكه هذا المستأجر في مدة هذه الاجارة وقض هذا الاجر جميع هذه الاجارة المسماة فيه يدفع هذا المستأجر جميع ذاك اليه تاما وبرئ اليه من ذلك كله ما ادرك هذا الاخر من درك الى آخره * نوع آخر في توكيل الحاصر الغائب هذا ما وكل فلان فلانا وكله بكذا ويذكر ذلك على البسق الذي ذكرنا فاذا انتهى الى موضع التبول يلزم فلان عائب عن مجلس هذا التوكيل وحل الموكل هذا فلان الى الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله فاذا انتهى خبره اليه وسلطه على ذلك كله واشهد على نفسه لهذا كله وذلك يوم كذا فاذا بلغه الخبر وقبله كتب عليه شهدوا ان فلان يعين الوكيل اقرنا بما نه بلغه بتاريخ كذا انوكيل فلان اياه بجميع ما في كتاب وكالة هذه النسخة * بسم الله الرحمن الرحيم

وينسخ الكتاب كله وانه لما بلغه توكيل فلان اياه وقيل من فلان جميع ذلك قبولاً جائزاً صابره
وكيلاً لفلان بجميع ما وكل به ووصف فيه وبتمه * نوع آخر في عزل الوكيل شهيداً وان فلاناً يعني
الموكل اقرطائعاً انه كان وكل فلاناً بجميع ما يضمنه كتاب الوكالة التي هذه نسخة * بسم الله
الرحمن الرحيم فينسخ الكتاب ثم يكتب وانه بعد ذلك في يوم كذا خاطبه بعزله اياه عن ذلك
كله وصرفه عنه واخرجه منه وقصريده عنه بمحضر من فلان وفلان وفلان وهم الذين اشهدهم
على ذلك واسمع اذ انهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكيل بمعرفة صحيحة باعيانهما
واسمائهما واسابهما وكتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى
فيه فان لم يكن العزل بالمشافهة وبعث اياه من بخرة بذلك وبعلمه به كتبت فيه بعد قولك عزله
عنه وقصريده عن ذلك وجعل الي فلان وفلان اختيار هذا الوكيل بذلك واعلامه بجميع ذلك
واشهد فاذا بلغه ذلك فانزل كتبت فيه شهيداً ان فلاناً يعني الموكل جعل الي فلان وفلان
يعني المبلغين ان يبلغا فلاناً اي الوكيل ان موكله فلاناً عزله عن كل ما كان وكله بذلك في كتاب
وكالة هذه نسخة * بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب ثم يكتب وان كان من فلان
وفلان هذين التبليغ والاخبار والاعلام بمحضر من الشهود وهم فلان وفلان ذلك منهما وبرؤية
اعينهم وسماع آذانهم كلاهما بعد ان كان هذا الموكل اشهدهم في يوم كذا وهو صحيح العقل
والبدن انه قد جعل ذلك الي فلان وفلان هذين واقامهما مقام نفسه في ذلك وانهم يعرفون فلاناً
المعزول معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وانه قبل عزل فلان اياه كما عزله عنه بما ذكر توكيله به
وكتبوا شهادتهم بذلك وخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي ثابت الوكالة الذي
قال لكما عزلتك فانت وكيلني به هل يمكن عزله ام لا اختلف المشائخ فيه واختار الشيخ الامام
شيخ الاسلام الحسن بن عطاء بن حمزة رح انه يمكن بهذه اللفظة كتب قلت لك انت وكيلني
بكذا على اني كلما عزلتك فانت وكيلني به وكالة مستقبلة وقد عزلتك الآن عن وكالتي
كلها المطلقة منها والمعلقة واجمعوا انه لو قال له كما بصرت وكيلني فتدعزتك عن ذلك لم يصح
هذا وتعارض العزل بالشرط باطل فاما الاطلاق فصحيح والله تعالى اعلم وعند بعض مشائخ اهل
البصرة لا ينزل من كلها بهذه اللفظة لكن يقول عزلتك عن الوكالات الباقية ورجعت
عن الوكالات المعلقة فيبطل ذلك كله بهذه اللفظ وينبغي ان يقدم الرجوع عن الوكالة المعلقة على

العزل عن الوكالة الثابتة وقدم ذلك في كتاب الوكالة * نوع آخر في توكيل العريم ببيع داره ان لم يود بيه على وجه لا يعزل اقولان فلان عليه وفي ذمته كذا درهم او جلا الى مدة كذا وانما يود هذا المال عند محل هذا الاجل واخره ثلثة ايام ولما ليا فقد وكله ببيع داره التي هي في موضع كذا ويحدها بما احسنه من الثمن او يكتب بكذا درهم او ما يشاء ويقبض ثمنها اقتضاء بديه توكيلا صحبها على انه منى عزله عن هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين اليه ويرأته فهو وكيل بهذا البيع وهذا القبض وكالة مستأنفة والله تعالى اعلم كذا في المحيط * واذا اردت ان تكتب وكالة بطلب الشععة كتبت هذا ما وكل فلان فلان بطلب شععته في دار كذا ويحدها واخذها بشععته وثابته كل حجة وتيسر له في ذلك وبالقيام بجميع ذلك مقامه وبالحصومة والمزاغة فيه وبدفع الثمن اليه ونفسيه الدار له بشععته ولم يجعل اليه تسليم شععته فيها ولا اقراره عليه في ذلك بشي ولا تعديله شاهدا يشهد عليه بشي يبطل له في ذلك حقا وقبل فلان ذلك واذا اردت كتابة المضاربة كتبت هذا ما دام مع فلان الى فلان كذا كذا درهم او دينار او نصف النقد وما بلغ في صفته وبيان مقداره مضاربة صحبة لجعل فيها هذا المضارب ويشري بها ما بداله من السلع والامعة ثم يبيع ما اشترى بقدا او سبقة ويتحرف في مال المضاربة ما راى من انواع التجارات ويوكل من يشري مال المضاربة ويبيع المشتري من شاء واحب هذا المضارب ويتحرف به ما راى من انواع التجارات ويسافر ان احب في دار الاسلام او في دار الحرب ويتفق معها على نفسه اذا سافر بها ما لا بد له منه ويعمل في جميع ذلك برأيه على ان ما رزق الله تعالى من العسل والربح في ذلك فهو بينهما لصان وما كان ذلك من وصيعة وخسران فهو على رب المال ان لم يكن فيه ربح وان كان فيه ربح فهو مصروف الى الربح وقبض هذا المضارب جميع مال هذا المضاربة قبضا صحبها وتفرغ من مجلس هذا العقد بعد صحته وتماه وتفرق الاقوال والابدان واقرار بذلك كله طائعين كذا في الطهيري * الفصل الخامس عشر في الكمالات هذا ما شهد الى قوله ان فلا تاكل بنس فلان بامره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما داه وظا اليه بتسليم نفسه اليه في اي وقت ما طلبه من ليل او نهار بحيث يمكنه مطالبة لخصمه بغير حائل بينه وبينه بغير مانع له منه وقبل فلان هذه الكمالة مشاححة ومواجهة وان شاء الكاتب يكتب اقولان انه كمل بنس فلان بامره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما داه الى اخره وان اراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب على انه

على انه كلما برئ هذا الكفيل الى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كفيلا له به على جاله ما بقي عليه شيء من دينه وهو كذا الذي صك بتاريخ كذا بحضرة اذا ادعيتي ما دعه الى آخره والله تعالى اعلم كذا في المحيط * واذا كان كفيلا بالنفس والمال جميعا كتبت اقر فلان في حال جواز اقراره انه كفل بنفس فلان لخصمه فلان بن فلان يسلم نفسه اليه متى طلب منه تسليم نفسه وان لم يسلم نفسه اليه يوم الطلب يصير ضامنا على هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع مال هذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا ورهما اودينارا كفاالة صحيحة رضي بها هذا المكفول له واجاز ذلك بنفسه في مجلس الكفاالة اجازة صحيحة وصدقه فيه خطا باوان كان في الكفاالة اجل يكتب بعد قوله لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه بعد مضي شهر واحد من هذا التاريخ متى طلب منه لنفسه اليه بعد ذلك كذا في الظهيرية * نوع آخر في تعليق الكفاالة بالمال بعد الموافاة بالنفس يكتب ما ذكرنا في كتابته بالنفس ثم يكتب قبل ذكر القبول على انه ان لم يواف به يوم كذا او حين طالبه بتسليم نفسه اليه كان كفيلا له بجميع هذا المال الذي يدعيه عليه وهو كذا وبجميع ما نثب عليه من الدين بالحق لا يعتل بعلته ولا يحتج بحجة على ان لهذا الطالب بعد ذلك ان يأخذ كل واحد من فلان الكفيل وفلان المكفول عنه بجميع هذا المال ان شاء اخذهما بذلك جميعا وان شاء اخذ احدهما بذلك متى شاء وكيف شاء وكما شاء ولا برأة لهما ولا لواحد منهما من شيء من هذا الدين حتى يصل اليه كله ويقع البراءة من جميعه بوجه من الوجوه وكان ذلك كله بامر فلان لهذا المطلوب وشهدوا على انفسهم بذلك الى آخره واذا شرط التسليم في بلد فسلمه اليه في بلد آخر برئ عند أبي حنيفة رح اذا كان في موضع ينتصف منه وعندهما لا يبرئ الا بالتسليم في المكان المشروط وكذا اذا عين في مجلس القاضي للتسليم فيه واذا امتنع المكفول عنه من تسليم نفسه الى الكفيل ليسلمه الى المكفول له فان اقر انه كفل بامره اجبر على تسليم نفسه الى الكفيل ليسلمه الى الطالب وكذا لو كان في بلد آخر اجبر على الشخص الى بلد الطالب فان انكر وحلف ولا بينة على ذلك لم يجبر عليه ووجه آخر لبيان الكفاالة بالمال على الكفاالة بالنفس كفاالة صحيحة بجائزة هو احوط في حق الكفيل ان يكتب الى قوله على ان يدفع فلانا الى فلان يوم كذا على انه لم يدفع اليه متى طالبه به يوم كذا لان الطالب عسى لا يطالبه يومئذ احتيالا لاجاب المال على الكفيل فنظرنا للكفيل بهذا الشرط فان كفل جماعة بنفس رجل ذكرت ذلك

وقد كرت على ان يطالب كل واحد منهم بعرض هذا الرجل المكسول به وعلى ان كل واحد
 منهم كفيل لهذا الطالب بسبب اصحابه ناهي اصحابه حتى يدعوا اعلانا الى فلان ويسلموا التسليم
 الكتاب * نوع آخر في الكفالة المال دما ما شهد الى قولنا انه حسن لفلان من فلان ناهية جميع ماله
 على فلان وهو كذا صمانا صحيفا فوجب هذا المال لفلان على فلان بالصمان الموصوف به
 لفلان ان يأخذه به وما شاء منه ومتى شاء وكفى شاء وكل ما شاء وفي الكفيل يكتب لفلان
 : هذا ان يأخذه به وما شاء ان شاء احدهما جميعا بذلك وان شاء احدهما به شئ كفى شاء وكلما
 شاء واحدا بعد واحد جميعا وشئ لا لراة لكل واحد منهما ناهي فلان احدهما بذلك دون صاحبه
 حتى يستوفي جميع ذلك وكل واحد من فلان وفلان وكل صاحبه ناهي صاحبه في حصومه فلان
 فيما يطالب به صاحبه في ذلك من حق وقيل كل واحد منهما الوكالة فيه من صاحبه شأنا وصال
 فلان منهما جميعا هذا الصمان شأنا وان شرط كماله كل واحد منهما من صاحبه بذلك يكتب
 وكل واحد من هذين الكفيلين صام لهذا المكسول للحصة صاحبه ناهية من هذا المال فلان يطالب بها
 وكل واحد منهما بجميع هذا المال ان احب فان كان غير ناهية كست بغير ناهية * نوع آخر في صمان الابن
 بعد موت الاب دما ما شهد الى قولنا ان فلان على والده كذا درهمين او حقا او ارضا وان والده
 فلان توفي وصار في يده ميراثه وهو كذا من الدراهم او صيغة كذا قيمته بقي بهذا الدين ورثته
 وانه صمد لفلان من والده جميع هذا المال وهو كذا صمانا صحيفا فوجب هذا المال لفلان هذا الصمان
 شأنا فصار جميع هذا المال لفلان على فلان بالصمان الموصوف به لا امتناع لفلان من دفع هذا
 امال اليه متى طالبه لحق بدعيه فله من سنة ويحسن ولا حجة له في ابطال ما به من فلان بوجه من
 النجوة واشهدا على ان يعسهما بذلك الى آخره وانما كتبنا له ساري بده تركه لان انا حبيبة رح
 يقول لو لم يترك مالا لم يصحب عنه لم يخر فان اخرج الى هذا ولم يترك صرنا كتبت والى
 توفي ولم يحلف مالا واراد هذا الاب ان يريد حلالته ومراغ بتمته يصم عنه المال رعاية لحنه
 وقيامه بواجبه وحكم حاكم خائر الحكم فيما بين المسلمين بصفة هذه الكفالة وبروم هذا الصمان
 ونتم الكتاب وثمة اقرار المكسول به للكفيل بما ادعى عنه يكتب شهدا ان فلانا اقرنا فلانا كان
 لفلان عليه كذا درهمين او حقا او ارضا صحيفا وان فلانا كفيل عنه لهذا الدين لهذا
 الطالب ناهية كماله صحيفا وان هذا الكفيل قد ادعى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالا

لا امتناع له من ادائه فلان موافقه له بوجه من الوجوه يوجب ابطاله عنه ولا يبرأ له الا براء جميع ذلك اليه وهو يومئذ قادر على ادائه وصدقه هذا الكفيل المقر له واجبة وبتم الكتاب كذا في المحيط * **الفصل السادس عشر** في الحوالة يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلانا اقر انه كان لفلان على فلان كذا درهما حقا واجبا وديننا لازما بسبب صحيح وان فلانا احال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان وقبل هذه الحوالة بجميع هذا المال برضا هذا الطالب مخاطبة في مجلس هذه الحوالة فصارت جميع هذا المال عليه لفلان هذا الطالب بالحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان على فلان من دفع هذا المال متى طالبه به بحق يدعيه قبله في ذلك من بينة او يمين ولا حجة له في ابطال هذا المال المدين فيه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب ويتم الكتاب وتكون للمحيل على المحتال عليه مال فالحال بذلك مقيد اكتبته كان لفلان على فلان كذا ولفلان على فلان كذا اياه له عليه فقبل الحوالة على ان يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه فان كان كفل منه بشرط برأه الاصيل ففي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الوجه والحققت به حكم المحاكم بعد خصومة صحيحة ولو كان الدين به صك وله تاريخ ذكرت ديننا واجبا بسبب صحيح وقد بذل به كتابة الاقرار بتاريخ كذا ان كان الدين ثمن مبيع او ضمان شيء او بسبب آخر وثبتت ذلك صح وكان ارضيهم فان كانت الحوالة باجل كتبت ذلك وبري في هذا المحيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للمحتال له بحق هذه الحوالة على هذا المحتال له بهذا المحتال عليه كذا شهر من تاريخ هذا الكتاب واسهله له فيطالبه بعد حلول هذا الاجل كيف شاء ومنى شاء لا يبرأ عنه ولا امتناع له عنه وقت ادائه هذا المال بتمامه اليه ولو شرط الرجوع على المحيل عند العجز كتبت فان لم يعمل هذا المال الى هذا المحتال له وعجز عن استيفائه من هذا المحتال عليه بموته او غيبته او اعدامه او افلاسه او لتمرده او لا تكار هذه الحوالة رجع به على هذا المحيل وطالبه به وقبل ذلك كله هذا المحيل وصدق بعضهم بعضا في ذلك كله مراجعة ومن الزيادة في توثيق هذا واطلق له هذا المحيل قبض ذلك والمنازعة والمحكمة الى من شاء من الحكام واطلق له التوكيل في ذلك لمن شاء وعزله مرة بعد مرة توكيلا صحيحا كذا في المحيط * نوع آخر اقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا حقا واجبا وديننا لازما وانه كان احال غريمه فلانا بهذا المال على هذا المطلوب وكان هو قبل هذه الحوالة منه ثم احال هذا المحتال له هذا على غريمه فلان بها فقبل فلان هذه الحوالة

ثم غاب هذا المحتال عليه الثاني عن البلدة الى بلدة كذا فعجز هذا المحتال له من استيفاء حقه منه فرجع على محيله ومحيله ايضا بهذا العجز رجع على محيله قد شرط ذلك في الحوالة فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم ان هذا المحتال عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه هذا المحيل الاول باداء هذا المال من فلان اليه بسبب بطلان هاتين الحوالتين ورجوع البعض على البعض فقبض واستوفى هذا المال بتمامه من هذا المحتال عليه واقر المحيل الاول طائفة بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك بابقاء هذا المحتال عليه ذلك كله اليه واستيفائه منه وبراءة عن كل الدعاوي والخصومات اقرارا صحيحا قاطعا للدعاوي والخصومات ولم يبق له حيلة ولا عنده شيء الى آخره وضمن له كل درب يلحقه من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضمانا صحيحا وقل هذا المتعلق بهذا الاقرار منه مشاهدة واشهادا والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * ولو كان احاله على رجل للمحيل عليه مال كتبت هذا ما شهد الشهود المسمون في آخره ان فلان على فلان كذا فاحاله عليه فقبل الحوالة على ان يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه الى آخره كذا في الطهيرية * الفصل السابع عشر في المصالحات واذا اردت كتابة الصلح من الدعاوي والخصومات باسرها كتبت اقر فلان بن فلان التلاني الى آخره انه صالح فلانا عن جميع الدعاوي والخصومات التي له قبله على كذا دينار اصلحا صحيحا قاطعا للدعاوي والخصومات كلها وانه قبل منها تمولا صحيحا ونقد له بدل الصلح في مجلس الصلح هذا فقبضه المصالح هذا فقبضه صحيحا ولم يبق له عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير لا نديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق لا في الحيوان ولا في الاعيان لا في المنقول ولا في المحدث ولا في الدراهم ولا في الدينار ولا في شيء ينطلق عليه اسم المال والملك يوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقر بذلك كله اقرارا صحيحا وصدقه قابل الصلح هذا هذه الصورة اصل في جميع المصالحات واذا كان الصلح عن دعوى كانت للصغير على اجنبي فان كان المصالح والد الصغير يكتب اقر فلان بن فلان انه صالح فلانا عن كل خصومة كانت لولدة الصغير اسمه كذا ولا ولد له بهذا الاسم سواء على كذا درهم بعدما علم يقينا ان هذا الصلح خير لهذا الصغير من التماضي في الخصومة اذا لم يكن للولد الصغير هذا ابنة مائة يقيمها على اثبات هذا الحق للصغير وكان للمدعي عليه دفع

دفع صحيح وقبل فلان هذا الصلح عنه قبولاً صحيحاً وقبض المصالح هذا هذا البديل لهذا الصغير فيها صحيحاً في المجلس وإن كان المصالح اجنبياً وقد اذن له القاضي في الصلح كثبت اقر فلان بن فلان وهو الماذون له في هذه المصالحة للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه المصالحة وقبض بدل الصلح اقر في حال جواز اقراره في الوجوه كلها طاعنا انه صالح فلانا وهو المدعى عليه من كل خصومة كانت لهذا الصغير عليه باذن القاضي المذكور فيه اذا لم يكن لهذا الصغير وصي لا من جهة ابيه ولا من جهة اخرى على كذا درهما صلحا صحيحا بعدما علم بيقين ان هذا الصالح خير لهذا الصغير المذكور فيه على الوجه المبين فيه ثم يتم الكتاب الى آخره كذا في الهمية * الصالح من الدعوى على الصغير والمدعى بينة اقر فلان بن فلان انه كان يدعي على الصغير المسمى فلان بن فلان بحضرة والده او يقول بحضرة موضيه في وجهه ان جميع هذا ملكه وحقه بسبب صحيح وفي يد هذا الاب او هذا الوصي بغير حق وكان يطالبه بقصريده عنها وتسليمها اليه وكان ذواليد هذا ينكر دعواه هذه منها فاذلا انه ملك هذا الصغير وحقه في يد ابيه هذا او وصيه هذا بحق وليس عليه قصريده عنها وتسليمها اليه وكان لهذا المدعى شهود مهر وفون بالعدالة وجواز الشهادة وكانت المصالحة على المال المذكور في هذا الكتاب خير للصغير من النماذج في الخصومة فبالا الى الصلح واصطالحا من هذه الدعوى على ان يعطي هذا الاب من مال هذا الصغير لهذا المدعى كذا درهما تصالحه على ذلك وقبل منه ذلك مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح بائنا ذلك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شيء في ذلك كله لا في عينه ولا في ثمنه ولا في قيمته ولا في غلته ولا في حق لا قدیم ولا حديث وصدقه في هذا الاقرار من له حق التصديق مشافهة مواجئة ويتم الكتاب بعدما يلحق به حكم الحاكم لما مر كذا في الذخيرة * واذا اردت كتابة صلح جرى بين امرأة وبين ورثة زوجها كتبت هذا ما شهد الشهود المسمون ان فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة فلانة بنت فلان بنكاح صحيح وانه مات وخلف من البورثة اياها زوجته له ومن البنين كذا ويسدي عدد الورثة وخلف من التركة في ايديهم من الضياع كذا ويبين حدوده ومن الدور والبيوت كذا وكذا ومن الحيوانية كذا ويبين حدودها ومن الغلمان كذا ويسمي ويبين جنسه وسنه ومن الثياب مدها كذا ويبين جنسها وصنعتها وقيمتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال ومن الكهمل كذا فيصنف كل مال

بصفة يعلمها وكان لها الثمن من ذلك بعد نية المهر وانما اذعت عليهم حقها من المهر وبقيد
 المهر وهو كذا وانهم لم يقرؤا ولم يذكروا وكان الصلح حرا للمهر دينا ودينا فصالحتهم بعده معرفتها جميع ذلك
 شتا مشيتا على حيا وصداها ولم يكن شيء منها دينا ولا على احد من اساس ولم يكن مشعولا ايضا
 تدب على هذا الملب ولا وصية عبر دينا او تول وقد كان تعيين ما كان دينا على الناس ووقع
 الصاء لمن كان له على هذا الملب دين برضا جميع الورثة وادبهم عن حقها في الثمن والمهر
 على كذا صلحا حائرا نافدا لا شرطية ولا مشيئة ولا مساد ولا خيار وقصت منهم جميع ما وقع
 عليه الصلح بدفعهم ذلك اليها وسلمت لهم جميع ما وقع منه الصلح فارعا عما يشعرك من اسبغ
 والسليم بجميع ما سى ووصف في هذا الكتاب محدودة وختونه وجميع مناع العلامان
 والوارى وكما هم بسروج التحيل ولحمها وجميع مناعها وما يعرف بها من اكف العال
 والحبر وصديك ونمار الكروم والساتين والارضين واشجارها ورروعها وعروسها وجميع
 علاقتها بهم بهذا الصلح الموصوف به لاحق لها في شيء منها ولاد عوى ولا طلة ولا قليل ولا كثير
 يوجد من الوحوة وبسبب من الاساب وكل دعوى تدعيها فليهم بمشي فيها مطلقا وكل سنة تطلبها
 فانهم ظلم وعدوان وملوا هذا الصلح عليها شاعا ووحاها في مجلسها ما ادرك هؤلاء الورثة فيما
 وقع منه الصلح او في شيء منه على ولا تلتزم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم
 ويدنقوا بلانعين كذا في الظهيرية * وان كان من التركة دين على احد ثلثت به ذكر المحدودات
 والاعيان من التركة وتركها ايضا من الدين الواجب للارم على ولا ن كذا وعلى لان كذا
 ويتول بعد ذلك الصلح والافرار بالاسيعاء فلم يبق لها بعد هذا الصلح والاراء حق ولاد عوى بوجه
 من الوحوة فاشاءت ان تستوفى ذلك كله الا الديون الموصوفة فيه فان ذلك لم يدخل في هذا الصلح
 فان ارادوا ان لا يكون لها حصوصه في تلك الديون ويكون استيماؤها لهم كست ثل الاشهاد
 عند بعضهم وقد عمل هؤلاء المسهور فيه لهذه المرأة جميع مناسبتها وهو كذا من جميع هذه
 الديون من اموالهم من غير شرط في هذا الصلح تعخلا منهم وترعا عن هؤلاء العرماء المسمين
 فيه فمستها فلم يبق لها في شيء من هذه الديون حق ولاد عوى واشهدوا آه ولكن ليس بحسن
 لان العرماء يرزق بهذا التحيل ولا ينبغي لله من مطالبة ولو شرطوا ان يكون ما على العرماء
 ما لهم بهذا التحيل لا يصح والوجه الاحسن ان يكتب بعد ما يطر كم حصتها من تلك الديون

فان كانت مثلاً مائة درهم كتبت وقد اقرض هؤلاء البنون هذه المرأة من اموال انفسهم بينهم بالسوية مائة درهم غطرية سوداء عتيقة جيدة رائحة معدودة نصفها خمسون درهما غطرية فقبضتها منهم وكتبهم بقبض مائة درهم من هؤلاء الغرما وهي حصتها من الديون التي اكثر عليهم من هذه التركة ليقبضوها لهم ثم يكون هي قصاصا لهم بما اقرضوها فقبلوا توكليلها بذلك مشافهة واشهدوا واذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح عن دعوى المرأة في صداقها والثلث من تركتها زوجها يكتب الى قولنا وانها كانت تدعي على هؤلاء الورثة كذا وكذا بقية صداقها الذي كان لها على زوجها فلان وانه توفي قبل ادائها شيئا منها وصار ذلك ديناً لها في تركتها وكان لها شهود يشهدون على ما ادعت ولم يكن لها في الورثة يدفع لذلك ولا مخلص من ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير بالتوسط والمصالحة فتوسط المتوسطون بينهم فجرت المصالحة بين هذه المقررة وبين هؤلاء البالغين وبين من مات من هذا الصغير باذن الحاكم عن دعويها صداقها كذا اذا وعن دعوى الثلث من تركتها زوجها هذا على كذا وقبل هذا الصلح هؤلاء البالغون عن انفسهم وقبل من هذا الصغير من له ولاية القبول قبولاً صحيحاً وان كان البالغ من واحد من الورثة والورثة بالغون يكتبون قرفلان الى آخره انه صالح فلانا وفلاناً وفلاناً وهم اخواه واخته لابن وام ووالدتهم المسماة فلانة بنت فلان من كل خصومة كانت لهم قبلهم في تركتها ابيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه التركة كذا صلحاً وانهم قبلوا بصلحهم قبولاً صحيحاً الى آخره الصلح عن دعوى وصية الثلث والرابع والسادس على مال يكتب على هذا الوجه كذا في الذخيرة * وان كان في التركة دراهم او دنانير ينبغي ان يقول عند ذكر بدل الصلح انه اكثر من حصتها من الدنانير والدرهم كذا في الظهيرية * قال مجاهد في الرجل يدعي في دعوى داره فيصالحه صاحبه ولا يقربه هل يجوز قال نعم وهي مسألة الصلح على الانكار وهي جائزة عندنا خلافاً للشافعي وابن ابي ليلى رح فان اراد المدعى عليه ان يكتب كتابا ليكون له حجة على المدعي يكتب هذا كتاب فلان يعني المدعى عليه من فلان يعني المدعي اني ادعت في دارك دعوى وهي الدار التي في موضع كذا حدودها كذا فصالحته من دعوى في دارك هذه على كذا درهما وزن سبعة على ان اسلم لك جميع ما ادعت ورضيت بذلك وصالحتك عليه وقبضت منك جميع ما وقع عليه الصلح والاك كذا درهما

وبتم الكتاب هكذا كان يكتب الوحيه رح وابو يوسف ومحمد رح وكان الشامي يكتب هذا
 كتاب لئلا ينسب لفلان من فلان من فلان اني اصبحت عايك في الدار التي في يدك في موضع كذا
 حدودها كذا ولا يكتب اني اصبحت في دارك وكان يقول لو كتبنا في الدار التي في يدك
 بذلك لا يكون هذا من المدعي اقرارا بالدار للمدعي عليه يصح دعواه الملك لتسعة بعد ذلك
 فيصح الصلح والوجه لما ذكره ان محمد رح وضع المسئلة بما اذا دعى في داره دعوى ولم يذكر
 ان المدعي به ما وما ويجوز ان يكون الدعوى في حق من طريق او مسيل ماء بصالحه
 المدعي عليه على ترك دعواه الطريق او مسيل الماء واقرار المدعي بملكه الدار للمدعي عليه
 لا يسعه من هذه الدعوى فيحمل كناية محمد رح على هذا الوجه على ان مراده من هذه
 الدعوى حق لتسعة لا دعوى رتبة الدار كذا في المحيط اذا وقع الصلح بين رحلين كل واحد
 منهما مدعي على صاحبه شهدوا ان فلانا ادعى في مجلس الحكم على فلان كذا درهما
 فانكر واذني هو على هذا المدعي كذا ديناراً بسب صحيح وطال ترددهما واحتلاهما الى
 مجلس الحكم كذلك وامدت الخصومة واشتدت المرافعة بينهما فتوسطا المنوسون بينهما
 وبذلوها الى الصلح هذا نكتب الله تعالى والصلح خير فامتا الى ذلك فاجاروا اصطلاحا
 على ان اعطي فلان فلانا كذا درهم فقل هو ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا جائزا اذ لا يوجب الخصومة
 ونقص هو مثبت باثباته اياه ورضي اليه من ذلك كله براءة قص واستبراء واقراء لم يبق له عليه
 خصومة في شيء وابنه امرأه عن دعاوية كلها وصدق الآخري ذلك كله وانراه هو يصاح كل
 دعوى كان يدعيه عليه ولم يبق لاحد من علي الا حصر خصومة ولا دعوى ولا مطالبة شيء وكل دعوى
 يدعيه احدهما الى الآخره والله تعالى اعلم صلح الوكيل من دعوى التركة بعد قسمة كانت
 من الموكلة شهدوا ان فلانا وكيلا فلانة تانت التوكالة عنها نالد عاوي والنقص والصلح والاقرار
 والصمان وكالده مطلبه عامه في الوحوه كلها عن موكلته هذه في مجلس الصا قبل فلان القاضي
 ادعى على فلان وفلان وفلان ان موكلته هذه كانت زوجه انهم ومورثهم فلان وحلاله سكا
 صحيح فلي صدق معلوم وابنه توفي وهي في نكاحه وحلف من التركة كذا وكذا وانهم استولوا
 على جميع هذه التركة بغير حق وظلت منهم صداقها وارثها وهون من جميع ذلك فاحادوا انهم
 انقسموا

اقتسموا كل التركة واوفوها نصيبها فزعم هذا الوكيل ان تلك التهمة وقعت فاسدة غير صحيحة
 لتمكن الخلل وحصول التفاوت وظهور الغبن العاشر وخروج بعض ما كان مغيبا من التركة
 وطالت الخصومة بينهم في ذلك فاجتمع السادة والمشائخ الائمة من اهل كورة كذا او سندرامجلسا
 في موضع كذا للتأمل في هذه الحادثة الفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق التوسط بمشهدا التماسي
 فلان ويدنوهم الى الصلح وانتقوا على ان يدفع هؤلاء الاخوة الى فلانة موكلته هذا من جميع
 دعاويها وخصوصا منها في هذه التركة كذا كذا اقترضا وبه فصالح هذا الوكيل بحكم هذه الوكالة عن جميع
 دعاويها من المهور والنسب من تركة زوجها هؤلاء الاخوة على كذا صلحا جميعا جائزا فاعطاهم الخصومات
 دافعة للمنازعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا المال واقر واجمعا طائعين بوجود هذا
 المال وهو بدل الصلح لفلانة هذه الموكلة في هذه التركة وانهم بدلوا لها عوضا عن بدل هذا الصلح جميع
 الدار والمستملات على البيوت التي هي في موضع كذا وبجدها وجميع الكرم الذي في موضع كذا وبجده
 بحمدودها وحقوقها كلها كذا وكذا وقيمة هذه الدار كذا وقيمة هذا الكرم كذا وقبل هذا الوكيل ذلك كله وقبضها
 عنهم بتسليم ذلك كله اليه فاراض من مواعع التسليم وبراءهم من بدل الصلح المذكور فيه ابراء جائزا واقر واجمعا
 بملكية هذين المحدودين لهذه الموكلة لاجل لهم ولا واحد منهم ولا غيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى
 ولا كذا الى آخره فتمت ادعواي آخره وضمنوا لها الدرك فيهما وضمن الوكيل لهم عن موكلته جميع
 ما يدركهم في سائر التركة التي بقيت في ايديهم وقضى بصحة ذلك كله فاض من قضاء المسلمين
 واشهدوا الى آخره * الصلح من الوصية بسكنى دار بعينها على دراهم شهدا الشهود الى قولنا على فلان
 ان فلانا والد هذا المدعى عليه او صلي لهذا المدعى بسكنى جميع الدار التي هي بموضع كذا
 وبجدها ابدا ما عاش او مدة كذا او مات على ذلك فلم يرجع ولم يغيروهني تخرج من ثلث ماله وقبل
 هو منه هذه الوصاية بعد موته ومات وترك وارثا واحدا وهو هذا المدعى عليه لا وارث له غيره ثم
 صالحه من جميع دعواه هذه على كذا ان رهما صلحا جائزا فاعطاهم الخصومة رافعا للمنازعة وقبل هو منه
 هذا الصلح لهذا البديل الى آخره الصلح من الوصية بسكنى دار بعينها على سكنى دار اخرى هو كالاول
 في الابداء ويكتب عند بدل الصلح ثم صالحه من جميع دعواه هذه على سكنى دار اخرى من
 هذه التركة موضعها كذا بحمدودها وحقوقها وكذا اسنة كاملة او يقول سنتين كاملتين او يقول
 ثلث سنين كوامل او ثلثا عشرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا صلحا جائزا

صحيحاً وكذا له امسكها يسكنها لنفسه ويسكن من أحب ويعمل فيها ما رايه ثم يذ كر القصد
 والابراء والتفرق وضمان الدرك وهذا صحيح صداكثر مما تشارح وعند بعضهم لا يجوز كاجارة
 سكنى دار والأحوط ان يلحق له حكم الحاكم * الصلح عن دعوى عين او دين على سكنى دار
 او منسبة اخرى يكتب هذا ما شهد الي قولنا دعوى على فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا
 اوادعى عليه الف درهم غطرية سوداء متينة رائجة جيدة معدودة ثم صالحا من دعواه هذه على
 سكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة او كذا على زراعتها ارضه التي
 في موضع كذا ويحدها سنة كاملة ما بدا له من غلة الشتاء والصيف او على خدمته عبدة المسكن كذا سنة
 كاملة او على ركوب دابته ويذكر حسناتها وصفاتها ويبين المدة بتاريخها صلحا صحيحا جائرا ويذكر القبول
 من الآخر القبض وضمان الدرك من الجانبين والاشهاد * الصلح بين الاب والزوج في ترك المرأة
 شهدوا ان فلا يبيعى الاب وفلا يابغى الزوج اقراطا تعين ان ثلاثة توفيت وخلعت من الورثة روحا
 واما وهما هذان المسميان فيه وتركه فورثاها ولم تترك وارثا غيرهما فاصاب هذا الزوج نصف تركتها
 اذا ماتت من غير ولد واصاب الوالد سدسها بالعريضة والباقي بالعضوية قد تركت من المال جميع
 الدار التي في موضع كذا وجميع كذا ويفصل وان جميع هذه الاموال التي تركتها في يدي
 زوجها هذان ابنيها فطرا جميعا في جميع ذلك فوقا على ذلك شيئا فشيئا واحاطا به علما وعراة معرفة
 صحيحة لا ريب فيه عندهما ولم يحفى عليها قليل ولا كثير وان هذا الزوج بعد ذلك صالح مع الاب
 من جميع حق هذا الاب وحصة من تركه ابنته هذه بعد تصديق كل واحد منهما لصاحبه المسمى
 فيه وهذا ان كان جميع العين من الذهب ومن الرقيق ومن الحلى المذكور فيه فمحضرهما وبحيث
 ثبالة ايديهما بعد ثبتهما هذا الصلح على ان كذا درهمان من هذه الدراهم التي وقع بها هذا
 الصلح الصلح صالح من الواجب للاب من هذه الدراهم المذكورة في تركه هذه البنت وهي كذا
 الا فضل فيه على كذا درهمان التي صلح منها وعلى ان كذا من هذه الدراهم المتني وقع بها هذا
 الصلح عن الواجب له من تركه ابنته هذه الذهب والجواهر وهو كذا وعلى ان بقية المال
 الذي وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحق ارثه عن ابنته هذه من سائر
 الاشياء المذكورة فيها على ان يكون جميع هذا الواجب للاب بحق ارثه من ابنته هذه
 على زوجها هذا الهدا الصلح المذكور فيه فقبل هذا الزوج جميع هذا الصلح المبين فيه

مشافهة ودفع هذا الزوج الى الاب هذا الصلح بدل هذا الصلح قبل ان يتفرقا منه باءانهما وسلم هذا الاب الى هذا الزوج جميع الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هذا الزوج ذلك كله بهذا الصلح في المجلس الذي تعاقده فيه هذا الصلح قبل الافتراق وذلك بعد ان اراد هذا الاب وهذا الزوج انهما قد رأيا جميع ذلك وهي هذه التركة المذكورة فيه وعابهاها داخلها وخارجها عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقد جميعا لهذا الصلح بينهما على ذلك وتفرقا جميعا بعد تمام هذا الصلح عن قراض منهما به ورأيا بعد ذلك جميع الدار التي هي من هذه التركة على هياتها كانا رأيا عليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما وحصلت هذه التركة للزوج بحق الواجب له فيها بسبب الارث عن زوجته هذه وعن صلته مع هذا الاب عن جميع الواجب له فيها بحق ارثه عنها على ما ذكر من صلته فما ادركه هذا الزوج فيها ملكه اياه وهذا الاب عن هذه التركة اوفي شيء منه ومن حقوقه من الضياع والدار من جهة احد من الناس فعلى هذا الاب تسليم ما يقتضيه الشرع والحكم واقرب كل واحد منهما طائعانه لاحق له قبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في يده من تركة هذه المتوفاة بعد ان احاط علم كل واحد منهما بطائعانه لاحق له قبل صاحبه بذلك كله وان كان دعوى يدعيها كل واحد منهما قبل صاحبه من تركة هذه المتوفاة من الاصناف المذكورة فيه اوريدعي ذلك احد نسبته في حياته وبعد وفاته وشهود يشهدون لهم بذلك وكلم يطلب وكتاب يخرج فذلك كله باطل مردود ويتم الكتاب **صلح التفضولي** شهد الشهود الى قوله ان فلانا كان يدعي على فلان كذا فصالح هذا المقر هذا المدعي تبرعا وتطوعا بغير امر هذا المدعي عليه على كذا اكد درهما على انه ضامن ذلك من مال نفسه لهذا المدعي على ان ابرأ هذا المدعي عليه من هذا المدعي وسلمها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى انه ضامن جميع ما يدرك هذا المدعي عليه في ذلك كله من درك من قبله وسببه ومن قبل احد من الناس صلحا جائزا قاطعا للخصومة وقبل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بايقا ذلك اياه تبرعا وتطوعا بذلك عن هذا المدعي عليه فصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعي عليه وفي ملكه دونه ودون ساير الناس ملكا صحيحا وحقا واجبا لاحق لهذا المدعي ولا دعوى قبل هذا المدعي عليه ويتم الكتاب قال ان كان هذا الصلح من هذا التفضولي على ان يكون العين المدعى للتفضولي لا للمدعى عليه كتبت بعد فولك على كذا درهما على ان يكون هذه الدار المحدودة المدعاة لهذا المصالح دون هذا المدعى عليه

ودون مائتا مائة اجتمعين ويكتب قبل الاشهاد وقد جعل هذا المدعي هذا المصالح وكيله
 في حيوته بقبض هذه الدار من فلان هذا المدعي عليه ومن وجد هاتين يده من الناس كلهم
 والخصوصية والملازمة فيها يتولى ذلك بنفسه ان شاء ويوكل به من شاء مرة بعد اخرى ويستبدل
 من الوكلاء من شاء مرة بعد اخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه جائزا مرة في جميع
 ذلك وجعله وصياله في جميع الذي وكله به دون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا المصالح
 به الشهد اليه شفاها فان لم يقدر على اخذها منه استرد بدل الصلح من المدعي ويتم الكتاب كذا
 في الذخيرة * وان كان الصلح من دعوى الامانة يكتب انه صالحه عن دعواه قبله كذا الذي
 كان او دعه عنده وأنه قبضها ودفعه لطلب صاحب الوديعة منه رد الامانة فجدد حجودا اضلحا حتى
 صارت هذه الامانة مضمونة له عليه بمثلها ان كانت من ذوات الامثال او قيمتها ان كانت
 من ذوات النعم مصالحه عن هذه المدعى على كذا درهمها صلحا صحيحا وان قبل منه هذا الصلح
 على هذا الدل مع انكاره قبولاً صحيحاً كذا في الظهيرية * الصلح عن دم العمد على مال ادعى
 عليه انه قتل اباه فلانا بجديدة عمد بغير حق ظلما وعدوانا ولم يترك هذا المقتول وارثا سواه وان له
 القصاص قبل هذا المدعى عليه وعليه الا بقاء له وتسليم نفسه اليه واستيعاء القصاص منه ثم صالحه
 من دعواه هذه على كذا فقبول ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا فاطعاً للخصوصية وقبض منه بدل
 هذا الصلح باثباته ذلك اياه وابراءه عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك
 من درك من قبل وارث لابنه هذا ان ظهر وغريم وموضي له ولحاكم وذوي سلطان وعبرهم
 من الناس حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه مما قبضه منه بهذا الصلح بقدر ذلك الدرك فيما
 جائرا صحيحا فلم يبق له بهذا الصلح والابراء حق ولا دعوى الى احره كما مر والله تعالى اعلم
 كذا في المحيط * الصلح من القصاص فيما دون النفس ادعى عليه انه قطع يده اليسرى من مفصل
 الكف عمد او عدوا ظلما بغير حق وانما قد برأت من بعد ذلك ودعى عليه القصاص في يده اليسرى
 لجنايته هذه فساله ان يصالحه من دعواه هذه كذا واجابه الى ذلك وصالحه على هذا المال
 ويتم كالاول والله تعالى اعلم * الصلح من دم الخطاء ادعى عليه انه قتل اباه فلا تخطأ بغير حق
 يطلب منه دية وطلب منه ان يصالحه منها على كذا درهمها موجلا بثلاث سنين من تاريخ
 هذا الكتاب

هذا الكتاب على ان يبرأ من دعواه هذه على ان يؤدي اليه كل سنة من هذه السنين الثلث هذه الدراهم المسداة فيه صلحا صحيحا الى آخره ويلحق بآخره حكم الحاكم * الصلح عن دعوى قتل العبد عمدا شهد الشهود الى قولنا ادعى على فلان انه قتل عبده التركي المسدي فلان او الهندي او امته الرومي المسداة فلانة عمدا بحديدة ظلما وعدوانا وادعى عليه ان قاضيا عدلا جائز الحكم فيما بين المسلمين قضى له عليه بالتصاص في قتله في هذا العبد بينة قامت له عليه او باقراره كما يكون اخذاً بقول من يرى التصاص على الحر يقتل عبد الغير وطلب منه التصاص بدعواه : هذه فسال الصلح من دعواه هذه على كذا درهمها فاجابه الى ذلك وصالحه الى آخره ويلحق به حكم الحاكم ليصح دعوى التصاص في هذه الحادثة في قولهم جميعا ثم يذكر حكم الحاكم بجواز الوقوع على غير اقراره وفي كتاب الشروط عن محمد بن علي بن عبد الله بن علي بن ابي طالب انه قتل اخاه عمدا وهو وارث له لا وارث له غيره فصالحه عن التصاص على الدية ونجمها في ثلث سنين فالصلح جائز كذلك اذا صالحه على اقل من الدية يجوز الا على قول بعض الناس وقدم هذا قال فان اراد ان يكتب بذلك كتابا فلان يعني ولي القتل من فلان يعني المقاتل اني قتلت اخاك فلان بن فلان ويكتب انت وارثه لا وارث له غيرك وانك صالحته من دم اخيك على كذا ويتم الكتاب واذا كان التصاص بين الصغار والكبار يصلح البكبار جاز في قولهم جميعا اما عند ابي حنيفة رح فلان الكبير يملك الاستيفاء في ملك الصلح واما على قولهم فلانة يصح صلحه في نفسه وسقط التصاص وانقلب نصيب الصغار الباقيين مالا فان كتب الصلح في ذلك يكتب الصلح عن الكبير عند ابي حنيفة رح فيذكرنا وعندهما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير وتركه فيه ان نصيب الصغار صار مالا بالغنم او اقل الرجل عبد او لا ولي له فلا مام ان يصلح عن دمه بالاتفاق اما عند ابي حنيفة ومحمد بن علي فلانة يملك استيفاء التصاص في ملك الاسقاط بالصلح واما عند ابي يوسف رح فالامام كالوصي والوصي يملك الصلح وكذا الامام لان فيه تنفع العامة المسلمين فان اراد ان يكتب في ذلك كتابا يكتب على نحو ما ذكرنا كذا في الذخيرة * الصلح عن العيب في المشتري شهد الشهود ان فلانا وفلانا ابى البائع والمشتري انرا طاعتين ان فلانا اشترى من فلان هذا الغلام الذي يدعى فلان وهو كذا بكذا درهما ووقع التقابض بينهما وان هذا المشتري بعد ذاك اطاع على عيب كذا بهذا الغلام ولم يكن رأى هذا العيب ولا يرى

البائع عن ميبوه وحاصمه بعد ذلك في يدي الغلام عليه بهذا العيب واقر له هذا البائع بذلك
وصدقه على هذا ووفقا على صحة حصه هذا العيب من الثمن المذكور فيه وهو كذا وانهما بعد
ذلك اصطلحا من هذا العيب على كذا من الثمن المبين فيه على انه يدفعه هذا البائع الى هذا
المشتري على ان يرثه هذا المشتري عن هذا العيب فعلا ذلك واصطلحا صلحا صحيحا وقبض
هذا المشتري من هذا البائع هذا البدل وابراءه وتفرقا ويتم الكتاب ويكتب لهما نسختين *
: الصلح عن مجهول على معلوم شهدوا ان فلانا ذكر انه كان بينه وبين فلان خلطة واخذواطاء
وان له عليه حاصلا من ذلك كله لا يعرف قدره فسأله ان يصالحه من ذلك على شيء وانقفا
على ان يصالحه من ذلك كله على كذا فقبل منه ذلك وواحدة ويتم الكتاب على ما يبرق
مثله ويلحق به حكم الجائز لان الصلح عن المجهول لا يجوز عند الشافعي رح وعندنا يجوز على
بدل معلوم * الصلح عن دعوى الرق شهدوا ان فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان
وهو رجلا لا يعرف الا باسمه ولا يوقف على نسبه انه مملوكه بملك صحيح ومرفقه وانه خرج
من طاعته وطالبه بطاعته والانتقاده بحكم الرق فسأله ان يصالحه من هذه الدعوى على شيء
فاجابه اليها وصالحه معها على كذا صلحا صحيحا فقبله منه ذلك مواجئة وقبض جميع هذا البدل
بدفعه اليه ذلك فلم ينق لهذا المدعي على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح حق ولا دعوى
ولا خصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لانه كالعتق على مال لا ولاء
فيه لانه لم يقر بالرق ويكتب في موضع ذكر البدل على عبد تركي شات سليم من العيوب
او على جارية هندية شابة بائمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن يبين فيها
الجنس والصفة والاجل وموضع التسليم * الصلح عن دعوى الكاح على مال ادعى على
فلانة انها امرأته ومنكوبته وحلا له بكاح صحيح فانها امتعت عن طاعته قبل دحوله بها
او حرجت عن طاعته بعد دخوله بها وادعى عليها من اشياء من صنوف الاموال وانها انكرت
دعواه قبلها وسأله ان يصالحها على شيء فاجابها التي ذلك وصالحها من دعوى الكاح ومن
دعوى هذه الاموال والخصومات على كذا درهمها مصالحة صحيحة فقبلها منه قبولا صحيحا وقبض
منها جميع بدل هذا الصلح قبضا صحيحا ولم يبق له عليها دعوى الكاح ولا دعوى شيء من هذه
الاموال هذا وجه موجود في كتب السلف ومن مشائخنا رح من ابطال هذا الوجه فانه اعتبار

عن النكاح واخذ مال بباطل والمختار في المسئلة المصالحة عن دعوى المال والطلاق من غير سؤال وجه كتابته ادعى عليها انها قبضت من ماله كذا وهي زوجته وهي تمنع من طاعته وانكرت ذلك كله ثم انه صالحا من كل دعوى مالية وخصوصة مالية على كذا الى آخر شرائطها ثم يكتب وكان يدعي عليها النكاح وهي منكرة دعواه نكاحا مقرة بنكاح رجل آخر وذلك الرجل مصدق لها فيه وطلتها اذا المدعي طلقة واحدة بائنة بغير طلبها وسؤالها تمزها واحتياطا ويتم الكتاب *
 نسخة اخرى في الصلح عن دعوى النكاح مع زيادة دعواها الحرمة فيه ادعى على فلانة انها زوجته وحلاله وله منها ابن يسمى فلانا وانها امتنعت عن طاعته ووافقت فلانا بغير حق وسألها طاعته والانقياد له باحكام النكاح فاجابت انها كانت زوجته وحلاله وانه حلف بطلانها ثلثان لا يسانر ولا يغيب عنها ولا يخرج من بلدة كذا الا بانها وقد سافر وغاب عنها وخبر مع بغير ان لها بعد هذه اليمين وحنث في يمينه فحرمت عليه بالطلاق الثلث وانتقضت عدتها بثلاث حيض ثم تزوجت بهذا وثبت هذه الحرمة بينه عاده اقامت عند القاضي فلان ايام قضائه بكورة كذا وجري القضاء به على الرجعة والاشهاد على القضاء ثم وقع صلح بينهما على كذا يوم يتم الكتاب على ما بينا كذا في الذخيرة * واذا اردت كتابة الصلح عن دعوى الخطاء في لختان كتبت ابر فلان بن فلان في حال جواز اقراره في الوجوه كلها انه كان ادعى على فلان بن فلان انه ختن ابنه الصغير المسد فلانا وهو من ابناء خمس سنين وكان محضرا بمجلس الدعوى هذه مشارا اليه بغير اذن والده وقطع حشفته بالموسى قطعا زالت به منفعة عضوه هذا على الكمال زوالا لا يرجع عودها ظاهرا وهي منقعة الاجبال والاعلاق واستمسك البول وانه يسلس منه بوله دارا دائما لا ينقطع واتفق عليه بعض السذاق من الجراخين والصلاطين المعروفين بذلك العمل حتى وجب اليه الكلمة بهذا النعل الموجود منه وكان يطالبه بالجواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مقرا بالختان منكر ازال هذه المنفعة الموصوفة بفعله زاعما زوالها بسبب آخر في المستقبل من زمان فعله وطالت الخصومة بينهما وتعذر طلق والده الصغير اثبات ما ادعاه على هذا المدعى عليه وكان الخير به في الصلح عن هذه الدعوى دون الاطالة والتأدي في هذه الخصومة فصالحه والده الصغير الذي هذا بولاية الابوة عن هذه الدعوى على كذا درهما وزنا من النقرة الخاصة الجيدة القابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على هذا المدعى عليه بعد هذا

الصالح دعوى ولا خصومة لاقيل ولا كثير وصدة المدعى عليه خطا وهذا القدر كتابية لمن له
 ميارة في هذا العلم ودراية كذا في الطهيري * الفصل الثامن عشر في القسمة والمتأخرون
 يكتسبون هذا ما شهدوا الى قولنا ان فلانا وفلانا اقروا الى آخره ان جميع الدار المشتعلة على البيت
 التي هي في موضع كذا وحدودها كذا الحدود وحقوقها ومراقبها وارضها وبانيها وكل قليل
 وكثير هربا بينها من حقوقها كانت مشتركة بينهم وكانت في ايديهم اذ لا تاو كذا يكون فلان كذا
 ولان كذا وانهم اقسموها بينهم بقسمة قاسم عدل تراصوا بينهم واجاز واقسمته عليهم فقسم هذا
 بالقسم عليهم بتراضيهم بالعدل والحق قسمة تقويم واصلاح واصاب فلان منها حصصة الباحية
 التي هي من بين الداخل من بائها وبانيها ما يلي المشرق فيها بيوت ثلثة بيت منها يسمى كذا
 وبيت كذا وعليها نقرتان بينهما صفة وبين ايديهما مساحة طولها كذا وعرضها كذا بالذراع التي
 يدرغ بها في بلدة كذا واصاب فلان منها حصصة الناحية التي هي من يسار الداخل من بابها
 وبين ذلك الى آخره على ما مر واصاب فلانا الباحية التي هي المقابلة الداخل من بابها وهي
 مبنية هذه الدار ويشتل على كل ناحية من هذه النواحي الثلاثة حدود اربعة فاحد حدود
 الناحية اليمنى ليريق كذا الى آخره واحد حدود الباحية اليسرى ليريق كذا الى آخره واحد
 حدود الباحية المتباعدة ليريق كذا الى آخره فوقع لكل واحد منهم نصيبه وجميع حصصه ونصيبه جميع
 الباحية التي وجبت له بحدودها كلها وحقوقها ويذكر الدليل الذي لهدى الدار مرفوعا بينهم مرفوعا
 الحصص المسمى فيه مشاعا بينهم * وجه آخر على ان يفتح كل واحد منهم بابا بالقسمة الى
 الطريق الاعظم أو الطريق المشترك وهو في موضع كذا قسمة صحيحة جائزة لافساد فيها ولاخبار
 وقبض كل واحد منهم ما وقعت عليه هذه القسمة بتسليم اصحابه جميع ذلك اليه فارغ من كل
 مانع وممارع وتفرغوا عن مجلس هذه القسمة بعد صحتها وتبانيها تترك الايدان والامال بعد
 اقرار كل واحد منهم لمعرفة ذلك كله ورؤيته ورضاه به فما اذرك كل واحد من هؤلاء في ذلك
 اوتي شيء منه ومن حقونه من درك على كل واحد من صاحبه ما ينقصه الشرع ولا حق
 لكل واحد منهم فيما وقع لصاحبه ولا دعوى ولا طلبه وكل دعوى يدعيها في ذلك كله فهو
 مردود باطل واشهدوا على انفسهم كذا الى آخره كذا في المحيط * قسمة الدواب يشهد عليه

ميراثا بينهم اثلاثا فمن الحيوان من الخيل كذا وقرص منها سته كذا والآخر كذا ومن الابل كذا والبغير منها كذا وناقه منها كذا ومن الغال كذا على هذا الوجه ومن الخمر ومن البقر كذا ومن البغن كذا ومن العفار كذا وبين المواضع والحدود ويسمى الارضين والخوانيت كذلك ومن العرش كذا ومن الاواني كذا ومن ثياب البدل كذا ومن القود كذا وخلف من الورثة كذا هؤلاء الهين الثلاثة وصارت تركته بينهم اثلاثا فان كانت الورثة مختلفين فان كانوا ابوين وابنين وابنة وزوجة يومئذ ذلك يكتب وخلف من الورثة ابوين ولانا وفلانة وامرأة وهي فلانة وابنين وهما فلان وفلان وابنة وهي فلانة وصار ذلك ميراثا لهم على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن وللأبوين السدسان والباقي بين الأولاد للدكر مثل حظ الأنثيين أصل العريضة من الاربعة وعشرين سهما وقسمتها من مائة وعشرين سهما للمرأة منها خمسة عشر وللأبوين منها اربعون سهما لكل واحد منهما عشرون سهما لكل ابن منهما ستة وعشرون سهما وللبنات منها ثلثة عشر سهما ونومت كل هذه التركة بتقويم أهل البصرة والعدالة فبلغت العين واربعمائة درهم للمرأة من ذلك ثلثمائة درهم والاب اربعمائة درهم وللام كذلك ولكل ابن خمس مائة وعشرون درهما وللبنات مائتان وستون فدفع إلى المرأة بما اصابها جميع الدار التي في موضع كذا ودفع إلى الاب جميع الكرم وكذا البواقي إلى آخره كذا في الدخيرة * ويكتب اذا كان الارث حيوانات واحبوا ان يقتسموا بينهم بتراضيهم بعد معرفتهم جديعا باعيانها وصدانها وقيمتها ونظرهم اليها ورؤيتهم اياها ووقوفهم عليها على صدقاتها وغدتها وقد حصلت لهم ميراثا خاليا عن كل دين ووصية فاقسموها بينهم فاصاب ولانا منهم بحصته من جميعها وهي كذا درهما وجميع العرس المسمى كذا وجميع كذا واصاب ولانا بحصته من جميعها وهي كذا درهما وجميع كذا وجميع كذا بتراضيهم عليها بقسمة صحيحة نافذة جائزة حرت بينهم وقد يقع هذا الوجه فجعلوا الخيل منها تسما صححوا وجعلوا الابل تسما والبق تسما وتراضوا ان يقسم ذلك بينهم بالا فراع فاقترعوا بينهم فاصاب فلانا كذا وفلانا كذا وقض كل واحد منهم جميع ما اصابه منها وبرا كل واحد منهم انه استوفى جميع نصيبه منها ولم يبق له قبل صاحبه منها شيء وانه ابرأ له من كل دعوى فيها ولم يكن في هذه التركة دين لأحد ولا شيء منها دينا على احد وانه متى ادعى شيئا من ذلك عليه فهو باطل ومردود وتقرافيا ادرک واشهد واوتيمه وعند جماعة وهو خلاف قول ابي حبيقتوا يي يوسف ومجدد رح القسمة في الاصناف

المختلفة بالاقرار لا تصح كانه البيع والبيع بشرط الاتراع كالبيع بالفاء الصغير ونحو ذلك فيلحق بهذا حكم الحاكم كذا في المحيط * اذا كانت القسمة بين ورثة فمنهم غائب يكتب شاهد الشهود على قولنا ان فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا غائبا يسمى فلان بن فلان وابنا صغيرا يسمى فلان ومن التركة كذا وكذا ومبلغ التركة كذا وان فلانا كان نائبا من جهة الحاكم بطريق النظر الشرعي ليقبض حصة الغائب من التركة بين هؤلاء الورثة وب حفظها الى وقت حضوره وقسمت التركة بين هؤلاء الورثة على فرائض الله تعالى ووقع جميع المحدود الذي في موضع كذا في نصيب هذا الزوج وفي نصيب الصغير بالقسمة الصحيحة ووقع في نصيب فلان الغائب جميع كذا فقبض هذا النائب حصة هذا الغائب بحكم هذه النيابة قبضا صحيحا وذلك يوم كذا في شهر كذا كذا في الذخيرة * الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات اختلف اهل الشروط بالهداية بكتاب الهبة والصدقة فابوحنيفة واصحابه رح يكتبون هذا كتاب فلان بن فلان الغلاني وكان الشمني رح يكتب هذا كتاب ما وهب فلان بن فلان والطحاوي يكتب هذا ما وهب فلان بن فلان والمتأخرون رح من اهل هذه الصيغة يكتبون كما يكتب الطحاوي رح هذا ما وهب فلان بن فلان انه وهب من فلان ومحمد رح كان لا يكتب في الهبة ولا في الصدقة هبة محسوزة وصدقة محسوزة وعامة اهل الشروط كانوا يكتبون ذلك ولا بد من ذلك لان الهبة لا تجوز الا بمقبوضة محسوزة عندنا حتى ان هبة الماشاع فيما يستعمل القسمة لا تجوز عندنا خلافا للشافعي زح والقبض شرط صحة الهبة والصدقة عند عامة العلماء رح خلافا لابراهيم النخعي رح فانه يقول اذا علمت الصدقة جائزت وان لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعد هذا بنظر ان كانت هبة لا رجوع فيها للواهب كالهبة من احد الزوجين لصاحبه كالهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لابنه الكبير اولادته الكبيرة اولاده اولاد بن اخيه اولاد خنثى اولادها والجدد اولادته ولعمه ولعمته اولادها ولخالها وخالته يكتب عقيب قولنا صحيحة جائزة بثة بثة لاربعة لهذا الواهب فيها وان كانت هبة فيها رجوع يكتب بثة بثة فحسب وفي شرح شرط الاصل انه لا يكتب بثة بثة في هذه الصورة ايضا صورته على ما اختاره المتأخرون هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدار المشتتة على البيوت التي هي في موضع كذا وبجدها وهب هذا الواهب المسمى في هذا الكتاب من هذا الموهوب له المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها وارضها

فقبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا المعوض فيها عوض وذلك في يوم كذا وإذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالريق والحيوان والدرّة واللؤلؤ ونحوها فهبته جائزة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا إلى آخره وإذا كان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة كالدار والكرنم والارض ونحوها فهبته فاسدة عندنا خلافا للشافعي رح وإذا كتب في ذلك كتابا يلحق بآخره حكم الحاكم وقد حكم بصفة هذه الهبة حاكم من حكام المسلمين بعد خصومة معتبرة وقعت بين هذين العاقلين إذا وهب الرجل داره من رجلين لا تجوز هذه الهبة عند أبي حنيفة رح على التساوي والتفاوت جميعا وعند أبي يوسف رح تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رح تجوز على التساوي وعلى التفاوت وصورة الكتابة فيه هذا ما وهب فلان لفلان وفلان جميع الدار المشتمة على البيوت والحجرات التي في موضع كذا وبجدها بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره صفقة واحدة بينهما نصفين هبة جائزة نافذة محررة مقبوضة وقبل جميعا منه هذه الهبة في هذه الدار المحذورة وفيه وقبضها جميعا مع تسليم هذا الواهب ذلك اليهما معا وتسليطه أيهما عليهما في مجلس الهبة فهي في أيديهما بحكم هذه الهبة مملوكة بينهما نصفين ويلحق بآخره حكم الحاكم إذا وهب رجلان دارا من رجلين صفقة واحدة يكتب فيه هذا ما وهب فلان وفلان وعباله صفقة واحدة جميع ما ذكرناه مملوك لهما نصفين أو على السواء أو ثلثا لثلاثة لفلان وثلثه لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة محررة مقبوضة وقبل الموهوب له منهما جميعا هذه الهبة وقبضها منهما جملة بتسليمهما ذلك كله إليه وتسليطهما إياه على ذلك وذلك في يوم كذا إذا وهب رجل لصغير أجني عنه هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة نافذة محررة مقبوضة وقبل أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنه الصغير هذا فلان بولاية الابوة وإن لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقبلت أم هذا الصغير فلانة هذه الهبة لهذا الصغير فلان في حجرها وقدمات ابوة وليس له وصي وإن لم يكن للصغير أم أيضا وهو في حجر ولحد من إقرائه عده أو خاله يكتب وقبل عم الصغير فلان هذه الهبة أو خاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي يلي امره وإن كان الصغير عاقلا مميزا يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو أقل مميز مات أبوه وليس له وصي يقوم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الواهب ذلك كله إليه فاراعن

كل مانع ومنازع وذلك في يوم كذا إذا وهب الرجل لولده الصغير هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان لابنه الصغير وهب جميع الدار التي في موضع كذا ويحدد الدار إلى آخر ما ذكرنا فإذا انتهت إلى القبض يكتب وقبض هذا الأب من نفسه لهذا الصغير بولاية الأبوة جميع ذلك ذكر الشيخ الإمام نجم الدين رح قبض الأب من نفسه في شروطه ولم يذكر محمد رح في شروط الأصل قبض الأب قال الشيخ الإمام إنما يذكر لأن الهبة في يد الأب وقبض الأب ينوب من قبض الصغير وفيه الأصل يقول هذه الصورة والقبض أن يعلم ما وهب له ولذلك لم يكتب محمد رح في هذه الهبة قبول الأب لأن القول ليس بشرط فيما يهب الإنسان لولده الصغير قال نجم الدين رح وكذلك الأم إذا وهبت والأب ميت فالقبض إليها والكتابة كذلك والله تعالى أعلم إذا وهب الرجل الدين من غير من عليه الدين يكتب هذا ما وهب فلان لفلان وهب جميع الدين الذي له يعني للواهب علي فلان آخر في صك كتب عليه بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهب له ذلك كله هبة صحيحة وسلطة على طلبه منه ومخاصمته إياه فيه وإثباته عليه أن جسدته واستبهاؤه لنفسه منه ومن يقوم مقامه في إثباته وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما استبهاؤه فيها وإذا وهب الدين ممن عليه الدين يكتب هذا ما وهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كدابة صحيحة وقبل فلان ذلك منه قبولاً صحيحاً وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب وهبت لزوجها جميع المهر الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صالحة له ومراعاة بحقه من غير شرط عوض وإبرائه من ذلك إبراء صحيحاً قبل هو هبتها هذه الهبة وإبرأها هذا مولجته ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا الإبراء من هذا المهر شيء لا قليل ولا كثير فمتى ادعت بعد ذلك شيئاً منه، ودعواها باطلة مردودة ذكر الشيخ الإمام نجم الدين رح هذا الكتاب على هذا النحو في شروطه وبشرط قبول من عليه الدين الهبة وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رح في شرح كتابه وهكذا ذكر في إغاثات الطاعمي رح وغامة المشائخ رح ذكر وفي شرح كتاب الخاتمة وفي شرح كتاب الهبة أن هبة الدين ممن عليه الدين تتم بدون القبول وهذا كله في حق الأصل وانفقوا في حق الكفيل أن هبة ما عليه من الدين منه لا يتم إلا بالتقبل إذا تصدق بداره على فقير أو بشيء آخر يكتب فيه هذا ما تصدق فلان علي فلان تصدق عليه بجميع الدار التي موضعها كذا يحدودها وحقوقها صدقة جائزة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا رجعة ولا شرط عوض أو ابتغاء

لوجه الله تعالى وطلب مرضاته ورجاء ثوابه وهربا من اليم بقائه وقبض هذا المتصدق عليه جميع
 هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسليم هذا المتصدق وشرطا قبض المتصدق عليه بتسليم
 المتصدق لمعنى ذكرنا في فصل الهبة ثم يكتب فلاحق للمتصدق في ذلك بعد هذه الصدقة
 وبعد هذا التسليم ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبية بوجه من الوجوه وكل دعوى يدعيها هذا
 المتصدق في ذلك كله فهو باطل مردود الى آخره كذا في الذخيرة * فيكتب فيها ما يكتب في الهبة
 ويريد لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته كذا في الظهيرية * الفصل العشرون في الوصية
 الوصية في معنى الهبة والصدقة لانها لا تخلو اما ان كانت للفقير او للغني فان كانت للفقير
 كانت بمعنى الصدقة وان كانت للغني كانت بمعنى الهبة فتلحق بهما فنقول واذا اردت كتابة
 الوصية فالوجه فيه كتابة كتاب كتبه ابو حنيفة ر. ح. حين استكتب فاملا على السائل على
 اليد بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما وصى به فلان بن فلان وهو شهد ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك له لم يلد ولم يولد ولم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي
 من الدن والعلو وهو الكبير المتعال وان محمدا عبده ورسوله وامنه على وجه وان الجنة حق وان النار
 حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور منهلا الى الله تعالى ابي متبركا
 ان يتم عليه في ذلك نعمته وان لا يسلبه ما وهب له فيه وما امن به عليه حتى يتوفاه الله فان له
 الملك ويده الخير وهو على كل شيء قدير واوصى فلان ولده واهله وقرابته وابخوته ومن اطاع
 امره بما اوصى له ابراهيم بنه ويعقوب بابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم
 مسلمون واوصاهم جميعا ان يتقوا الله حق تقاته وان يطيعوا الله في سرهم وعلانياتهم في قولهم
 وفعلهم وان يلزموا طاعته وينتهوا عن معصيته وان يقيموا الدين ولا يتغربوا فيه وجميع ما اوصاهم به
 ولا عتابهم عنه ولا يأخذ من طاعة الله ومن التمسك بأمرة واقر فلان ابن عليه من الدين لفلان
 كذا ولفلان كذا فتسميه وتسميه الى آية وجدة واوصى ان حدث به حدث الموت ان يقضي
 جميع ديونه بعد الفراغ عن تجهيزه وتكفينه ثم ينظر الى ثلث ما بقي مما خلف ويقذف من ثلثه
 في كذا وفي كذا ثم بقي بعد ديني واتقان صاياي فهو ميراث لورثتي وهم فلان وفلان على
 فرائض الله تعالى التي جعلها لهم ولي ان اغبر وصيتي التي اوصيت بها في ثلثي وارجع
 عما شئت وانتض ما رأيت وابذل من الموصى لهم من شئت فان مت فوصيتي منقذة على

ما أموت عليه منها وقد جعل فلان فلانا وصيه في جميع أمور بعد وفاته فمثل فلان الوصية منه مواجئة شهد الشهود عليه بذلك وهذا ذكر وصية تامة كذا في الطهيرية * وصية جامعة صورته هذا ما أوصى العبد الصفي في نفسه القبر إلى رحمة ربه فلان أوصى به في خال قيام حنلة وحوار امرؤ له وعليه ويشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخمر وهو على كل شيء قدير ولم يلد ولم يولد ولم يكن له كفرا أحد لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم يكن له شريك في حكمه أحد ويشهد أن محمدا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وأمه على وجه وأرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كفر المشركون وأن الحق لله والبارحق والصراط حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في العصور وأنه قد رسي بالله ربنا بالسلام دينا ومحمدا صلى الله تعالى عليه وآله وسيا والقرآن إماما وبالكمة نيله وبالأمميين أحوانا على ذلك حي وعليه ذلك يموت وعليه ذلك يبعث أن شاء الله تعالى مستهلا إلى الله تعالى أن يتم عليه في ذلك بعينه وأن لا يسلمه ما وهب له وما اتفق به عليه حتى يتوفاه إليه فإن له الملك ويده الخمر وهو على كل شيء قدير ويشهد أن يخرج من هذه الدنيا العدارة المكارمة الجداعة ثانيا إلى الله تعالى نادما على ما رطب فيها مبتاسعا على ما تنصربه مستغفرا من كل ذنب ورلة نذرت منه مؤملا من خالته وبارقة تبارك اسمه قول توبته وأقاله عشرته وأجاب عوذه وعفوانه أد وعده ذلك عبادة فيها اربل على سبه محمدا صلى الله عليه وآله وسلم فقال وهو الذي بقل التوبة من عبادة ويعفوس السبآت وقوله صدق ووعدة حق وسقت رحمته عصمه وهو العنور الرحيم وأوصى من ظلمه بعد موته سب وورثته وأصحابه وأولياؤه ومن اطاع امرؤ أن يعدوه في العاندين وأن يحمدوه في الجاهدين وأن يصحوا الجماعة المسلمين وأن يتنوا الله حق ثقائه ويصلحوا ذات بينهم وأن يطيعوا الله ورسوله ويكبروا مؤمنين مؤثرين ووصاهم ما وصى به أنزلهم سبه ويعفون أن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون وأن يطيعوا الله في علانياتهم وسرهم وقولهم وعلمهم وأن يلزموا طاعته ويستهو من معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وأوصى به أن حدث به حدث الموت الذي جعل الله عدلا بين عبادة وحما على حمله لا محيص لا حد عبه ولا محيد جعل الله حصارا به

خير أيامه يوم يلغاه ان يبدوا من تركته بكتفه وحنوطه وتجهيزه ودفنه ونفقات ثلثة ايام على اهل تعزيتة بالمعروف على موافق السنة من غير اسراف ولا تقثير ولا تبذير ثم يقتضى ديونه التي عليه للناس ثم باقتضاء ديونه التي له على الناس ورد الودائع والامانات وانفاذ وصاياه من ثلث ماله من غير تغيير ولا تبديل فمن بدله بعدما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم وان اقر من الديون التي عليه لفلان كذا درهما بخط وقبالة بتاريخ كذا ولفلان كذا بغير قبالة ولفلان كذا بجهة كذا وديونه التي له على الناس منها على فلان كذا بقبالة بتاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا واما اعيان امواله التي هي له فدار في موضع كذا ويحدها وكرم في محلة كذا ويحدده وارضعي في قرية كذا ويحددها وحوانت في سوق كذا ويحددها وكذا سائر العتارات ومن العبيد كذا ومن الآماء كذا ويسميهم ويحليهم ومن الذهب والفضة كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال التجارة في الحانوت والحجرة كذا ومن اواني الصفر واواني الشبه واواني الرصاص في الدار كذا ومن الفرش والبسط ومناخ البيت والكيل والوزني فجميع امواله هذه الاعيان المسماة الموصوفة المبينة فيه لا غيرها وقد اوصى ان يقتضى ديونه أولا منها ثم يقتضى ديونه التي له على الناس ثم ينظر الى مبلغ التركة فيقوم قيمة العدل بتقويم اهل البصر والعائلة والمشهورين بصدق المقالة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهما لوصاية فيدفع من ذلك كذا الى رجل كذا قد حجج عن نفسه حجة الاملا ثم اعتر ليحج عنه ويعتمر قارنا بينهما ويكتب ممتعا ويكتب يفرد كل واحد منهما ويدفع اليه قدر ما يكفيه لطعامه وادامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للحاج منها ذاهبا وجائيا من منزل هذا الموصي او يدفع الى فلان ليحج عن هذا الموصي فان ابى فلان ان يفعل ذلك اخبر الموصي من احب من الناس ليحج عن هذا الموصي فيختار لذلك من يصلح لذلك بان يكون رجلا عفتا موثوقا به قد حجج حجة الاسلام واعتمر فينقب عليه ذاهبا وارجعا راكبا بالمعروف من غير اسراف ولا تقثير ويعطى النفقة كذا كذا درهما فان فضل من نفقته شيء فهو وصية له فان اراد التوسع على المأمور بالسح كذالك كتب واذن المأمور بالسح عنه اذ ابدا له مرض او مانع يعجزه ويمنعه عن المورور والمضي عليه ان يدفع ما بشي في يده من هذا المال الى رجل موثوق به يصلح للقيام بهذا الامر فبأمره باتمام ما كان عليه من هذا الذي امره ويقوم في ذلك مقام نفسه جائز له ما صنع فيه

وان كان يحلظ هذه الدراهم بندهم ونفقاتهم وبقائهم احب ويعوض ذلك الله وعيره مصبق
بيده عليه ويطعم المساكين من المسلمين للصلوات التي عليه من المكتوبات لمدة كذا الكل صلوة
نصف صاع من حنطة او صاع من شعير او صاع من تمر وما يبلغ قيمته واحدا من ذلك ويعطي
لما عليه من الزكاة كذا درهما للقراء ويشترى كذا رقة سليمة من العيوب فيعتق عنه لكارات ايمان
عليه او يكتب لكارات طهارات وكارات افطار عمدي ومصال ووصي ان يصرف اليه عارة تنظره كذا
اورباط كذا او مصالح مسجد كذا من دهن لسرحه وشري حبيوة وحشيشه كذا ويشترى كذا اشارة
او ثرا او بغيره سالما من العيوب يصحى بها يوم الحرة وتصدق بها للحومها وشحومها ورؤسها واكرامها
وما يمنع به من سبطها على الفقراء والمساكين ويعطي احر الحالب والدايح والسلاح توسع على
الوصي وتفرق ذللك واختار من شاء للفضل والنقص والاعطاء والحرمان بعد ان يتخري
الصواب وما هو اقرب الى بيل الثواب ويتناول الوصي نفسه من ذلك بالمعروف ان احب
واطعم من شاء من ماله ويشترى كذا مالا من البحر فيصدق عنه بعد وفاته على الفقراء والمساكين
ويتعد في ايام الاصبى ماء الحمدي كل يوم جمعة في سفاية كذا وفي كل يوم يشرب منها المارة
وانشاء السبل ويفرق على طلبة العلم في مدرسة كذا كذا درهما وللمدرس منها الاختيار في ذلك
بالرياسة والشصان ويشترى كذا ثوبا يعطي للفقراء والمساكين ويعطي لثلاث كذا درهما ولثلاث
حبته التي هي من كذا ولثلاث همامته التورية ولثلاث فراشه ولثلاثه وحمل متعودته الى المسجد
كذا لموضع على المسرا الذي يعط عليه فلان يوم وعطه ويجلس لذلك في ايامه وبعدة ابصا على
من يقوم مقامه في الندك بربي هذا الموضع هذه وجوه ان اجتمعت ذكرت فان ريد فيها شيء ريد
في الكفاية وان بقى منها شيء نقص من الكفاية ويكتب بعد عدد وصاياه ولهذا الموصي ان يعبر
وصيته النبي او صي بها في ثلث ماله ويرفع مما شاء منها ونقص ما رأى ويدل من موصي لهم
من شاء فان مات فوصيته مفعلة على ما يموت عليه وما بقي من ماله بعد مال الوصية فهو مشوم
بين ورثته فلان ولان على فرائض الله تعالى لعلان كذا ولعلان كذا اني السهام المعلومه
من السدس والثلث والرربع والثلث والفاقي قد جعل الوصي في ذلك كله وفي
جميع اموره بعد وفاته وفي امور اولاده الصغار اولاده الصغیر اولاده الصغیرين كما يكون
ملا لما عرفت من اماته وديانته وصيانته وكفايته وشعنته وقل فلان هذه الوصية منه قولاً صحيحاً

مواجهة مشافهة واشهدا على أنفسهما بذلك كله من اثبت اسمه آخره وقد يزدان ههنا وأوصاه
 ان ينظر في ذلك كله لهذا الموصي لنفسه وان يقتني الله تعالى ويستعرض شئته ويرافقه في سرائره
 وعلائنه ولا يخالف هذا الموصي في شيء مما امر به وعهد اليه وذكر هذا الموصي انها آخر
 وصية اوصى بها ورجع عن كل وصية كان اوصى بها قبل هذه الوصية وابطلها وفسخها وان هذا
 الوصي آخر وصي نصبه لا وصي له سواه وان كل وصي كان له قبله فقد اخرجته عن الوصاية واقر
 هذا الموصي انه جعل فلانا مشرفا على وصية فلان هذا حتى لا يعمل شيئا ولا يصرف في شيء
 الا باذنه وعلمه فان فعل شيئا من ذلك بغير علمه واذنه فهو باطل مردود واشهد على نفسه بذلك
 كله ويتم الكتاب * وقد يبالغ في هذا فيكتب وقد اسند وصيته هذه الى فلان وجعله وصية بعد وفاته
 في جميع تركته وفي اقتضاء ديونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصاياه المذكورة فيه
 مما يجب انفاذه منها من تركته وفي الولاء على كل صغير من الورثة واقامته في جميع ما اوصى به
 اليه مما سمى ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته وانه يولي ما شاء منه في حياته وبعد وفاته
 من بداله من الوكلاء ومن الاوصياء من احب ورأى كذا احب ورأى جائزة اموره في ذلك
 وعلى ان كل من وجبت له ولاية شيء مما ووصف فيه بعد موت هذا الموصي فمن ولاء هذا الموصي
 فمن كان ولاية هذا الموصي من الوكلاء والاوصياء فله ان يولي من شاء من الوكلاء والاوصياء وله
 استبدال من شاء منهم وجائزة فيما اموره مثل ما كان للذي ولاه اياه حتى يقتضي ما بقي
 من الديون ويقتضي ما بقي له على الناس وينفذ وصاياه ويقض ما بقي من التركة فقبل هذه
 الوصية هذا الوصي ذلك كله مواجهة مخاطبة منه اياه بذلك كله ويتم الكتاب * فان جعل الوصاية
 الى رجل على ابنه فلان اذا بلغ رشدا فهو الوصي يكتب قبل قبول الوصي ذلك على ابنه
 فلان اذا بلغ رشدا واستقام وسلم ان يتولى هذه الوصاية وقبلها على ما اوصى به ابوه فيها كان
 هو الوصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب واوصى به الى فلان وفلان بقضاء ما عليه
 من الديون وتنفيذ وصاياه وجميع اموره من بعده ليعدلا جميعا جميع ذلك وفرائد يكون
 كل واحد منهما جائزا الوصية فاخذ الوصية نافذ الا مرفى في جميع ذلك على ان يعدلا جميعا فان فعل
 احدهما في الاعيان والاخر في الديون او هذا في بعض الامور وهذا في بعضها او هذا على ابن
 والاخر على ابن آخر فان اطلق صار جميعا وصيين فيها وان نص وخص صار كذلك ووجه

كثافته أو وصي إلى فلان قضاء ديونه خاصة دون غيرها بعدموته وأوصي إلى فلان بأمواله وصاياه خاصة دون غيرها من الأمور ليؤتم كل واحد منهما بما أوصى إليه بالحق والعدل متبلاها ذلك منه مواجبة وأوصي إلى فلان بحفظ كل مال عي له بعدموته والتبام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصي إلى فلان بجميع ما حلف من عي أو دين في بلدة كذا ونتمها وحفظها والتبام بمصالحها خاصة دون غيرها هكذا ذكر الإمام بحم الدين السعدي رح وتجب أن يعلم أن من أوصى إلى رجل في ماله فهو وصية في ماله وولده لو أوصى إلى حاصر ثم إلى عائب إذا قدم كتب وأوصى إلى فلان قضاء ما عليه من الدين وقص ماله من الدين وتبني وصاياه وجميع أمور عدموته ليعوم بها بالحق والعدل إلى أن يقدم فلان من موضع كذا وإذا قدم كانت الوصية لله دون الحاصر ليعوم بها بتقدمه بالحق والعدل دون هذا الحاصر وأوصي إلى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعا ما عاشوا وهم حصورا صحاء ولا يعمل واحد منهم شيئا فيما دون صاحبه وإيتم مات أو مرض فعجز أو سافر فالباقي منهم كامل الولاية بالوصية تؤتم بجميع ذلك بالحق والعدل وقبلوا منه على ذلك * نوع آخر في الرجل يجعل الرجل وصيا في الحصر ثم عجز لهذا الموصي سفر ومات في سفره وأوصى إلى رجل آخر تركب امرؤ فلان طائعا به كان أو وصي في حصره بوصاياه وكان أوصي إلى فلان بجميع أمور عدموته متبلاها منه مواجبة وكان قد كتب بذكرها كتابا أشهد عليها فيه جماعة من العدول بتاريخ كذا وعرض له سفر وعاب عن وصية هذا وحصرته الوفاة في سفره فلم يجد بدا من أن يوصي إلى غيره فأوصى إلى فلان ليعوم بأموره في سفره هذا وبعد ما أوصى بعد قضاء ديونه هذه من ثلث حاصل ماله الذي يجعله في سفره هذا ثم يحفظ ما بقي منه وسأله إلى وصيه الأول الذي هو في حصر ليعوم الوصي الأول بالحق والعدل من غير تعييز وتبدل وقبلها منه مواجبة * نوع آخر في شري دار كان الموصي أمه بشرائها ووقتها عه اشتري فلان وصي فلان بجميع أمور عدموته وصية ثالثة صحيحته من ثلث مال الموصي هذا من فلان بجميع ما سئى ووصيته فيه للوفى في أسل مسماة أوصى بها هذا الموصي بحكم وصايته وهو جميع الدار المشتتة على كذا ويذكر موضعها وحدودها فاشري هذا المشتري الوصي المسدي في هذا الكتاب ما وصيه هذا بوصيته من ثلث ماله

ماله من هذا البائع جميع هذه الدار والمجدولة فيه بحدودها الى ذكر التقابض ثم يكتب وقبض هذا البائع من هذا المشتري جميع هذا الثمن لا يفاء هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا الموصي الى آخر هذا الكتاب وقد يبدأ فيه من اقرار المشتري هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا وصى الى فلان بجميع اموره بعد موته وصية صحيحة اقرطاعا انه اشترى من فلان من ثلث مال هذا الموصي بوصيته للوقف في سبل مسماة قد وصفها في كتاب وصيته جميع الدار بموضع كذا واقر هذا الوصي انه اشترى من هذا البائع جميع هذه الدار بحدودها من ثلث مال هذا الموصي وصية هذه بالوقف وصدقة هذا البائع في ذلك كله ويتم الكتاب * وقد يبدأ فيه باقرار البائع شهدوا ان فلانا اقرطاعا انه باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصي فلان بجميع اموره بعد موته وصاية صحيحة قد كان هذا الموصي اوصى اليه ان يشتريها من ثلث ماله ويقبضها عنه ويتم الكتاب * وجه آخر اشترى فلان وصي فلان ثابت الوصاية بمال موضوعة هذا بامر اياه في حيوته ليوقف عنه بعد وفاته وتفاصيحها مؤبدا على الفقراء على ما شرط هذا الواقف في كتاب وصيته من غير ان يكون الوقف شرطا في هذا البيع من فلان فاشترى منه بالوقف على ما وصفنا من شهر ان يكون الوقف شرطا في هذا الشراء جميع الدار التي في موضع كذا ويحدها الى قولنا وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن لا يفاء هذا المشتري ذلك كله من مال هذا الموصي ويتم الكتاب * نوع آخر في شري الوصي عبدا نسمة اشترى فلان وصي فلان بامر عوصيه هذا اياه من ثلث ماله من فلان وقد كان فلان اوصى اليه ان يشتري له نسمة عبدا او امة بالثمن المسمى فيه فيعتقه عنه فاشترى هذا الوصي من فلان بهذه الوصية بهذه الجهة جميع المملوك المشتري فلان ويحمله من ثلث ماله ليعتقه ويذكر التقابض والنفق وضمان الدرك * نوع آخر في بيع الوصي العبد اشترى فلان من فلان وصي فلان اشترى منه جميع المملوك المسمى فلان وهو المملوك الذي كان لهذا الموصي وقد كان اوصى الى وصيه هذا ان يبيعه نسمة العتق فباعه منه على ذلك كما اوصى فيه فاشترى هذا المشتري من البائع جميع هذا المملوك بعينه المسمى فيه بحكاذان رهما ببيع المسام من المسلم ببيع صحيحة ليعتقه ويذكر التقابض ويتم الكتاب * نوع آخر في الوصية بدار بعينه الرجل بعينه هذا ما اوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكورة فلان ويحدها فوصى هذا الموصي المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصي له المسمى فيه بجميع هذه الدار المحدودة فيه

بحدودها وحقوقها كلها الى آخره وصية صحيحة مطلقه بالله جائزة خالية عن الشروط المفسدة
والمعاني المبطلة خارجة عن ثلث ماله فارغة من دين يستغرقها وبعضها خالية عن حق غير
يمنع صحتها لثرائفه واحسانا اليه وتقربا الى الله تعالى بالعمل ايضا تدب اليه من الوصية
للاقربين ورجاء لئيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقيل هذا الموصي له هذه الوصية مشافها
في مجلس هذه الوصية قبولها صحيحا وهو قهرا لا يرثه ان حدث به حدث الموت وامر هذا الموصي
من يقوم مقامه بعدة من وصي او وارث بتسليم كل هذه الدار الى هذا الموصي له بحكم هذه
الوصية بتأنيها صحيحا واشهد على ذلك من اثبت اسمه آخره بعد ان قرئ عليه بلسان عرف
وافرأه: قد فهمه في حال ثبات عقله وجواز اقراره له وعليه ويتم الكتاب * نوع آخر في دفع
الوصي المال الى رجل ليحج عن الميت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب
شهدوا جميعا ان فلانا وصي فلان ثابت الوصاية من جهة اقرطاعا ان هذا المتوفى فلانا وصي
اليه ان يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا رهبا ليدفع الى رجل امين عفيف قد حج عن نفسه
حجة الاسلام فحج عنه بحجة الاسلام من دارة في كبرية كذا فيثبثق منه على نفسه في الذهاب
والرجوع وان هذا الوصي وجد فلانا امينا عفيفا قادرا على الحج وقد حج عن نفسه فدفع اليه
هذا المال ليحج عن هذا الميت على ما وصف فيه وقبل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الامر
منه قبولا صحيحا واخرونة هذا الموصي وفهم فلان وفلان اقرارا صحيحا ان جميع ما وصف فيه
حق وصدق وانهم اجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الوصي لعلمهم بانه حق وان هذا المال يخرج
من ثلث مال الميت واشهدوا على انفسهم بذلك كله ويتم الكتاب * وجد آخر شهدا ان فلانا وصي فلان
ثابت الوصاية من جهة وصاية صحيحة دفع الى فلان كذا من ثلث مال هذا الموصي وكان
اوصى اليه بها ان يدفع الى رجل امين موثوق به قد حج عن نفسه حجة الاسلام ليحج عنه
على ما نسبي ووصف فيه يختاره هذا الوصي ومات هذا الموصي على هذه الوصية لم يرجع
منها ولم يفرغ وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الوصي هذا المدفع اليه لانه قارب
على ما وصف فيه فدفع اليه هذه الدراهم ليحج بها عن هذا الموصي من بلد كذا وهو بلد هذا الموصي
الذي مات فيه فيثبثق على نفسه منها في ركوبه ولباسه وطعامه وادامته وجميع ما لا بد منه ذاهبا
وراجعا الى هذا البلد بالمعروف من غير اسراف ولا تقصير ويلبى بالحج عن المكاتب الذمة منهم

اليه ويتضي مناسك الحج ما فرضه كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وآله على انه ان خالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلاف فقبضها منه بانه على ذلك وعلى انه ان ادرك في ذلك من درك من قبل غريم لهذا الوصي او وصي له او وارث او حاكم او ذي سلطان او غيرهم من الناس فعلى هذا الوصي ان يخلصه من ذلك او يغرم له بقدر ذلك الدرك ضمانا صحيحا وعلى انه اذا حصر هذا الحاج لعدو او مرض او غير ذلك من وجوه الا حصار فعلى هذا الوصي ان يخرجهم من ذلك بهدي يهديه ليدفع عنه من الواجب في مثله وعلى هذا الحاج عهد اليه تعالى وميثاقه ان ينصح ويستهدي بقاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد منهما جميع هذا الضمان والدرك بمواجهة كل واحد منهما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فيجمع هذه الدراهم في يده هذا القابض الحاج على هذا الوجه على انه ان فضل من هذه الدراهم فضل بعد فراغ هذا الحاج ورجوعه الى بلد الموصي ردة على هذا الوصي وكان ميراثا من الميت وان قصرت هذه الدراهم عن حاجته انتق بقدر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث مال هذا الوصي ويتم الكتاب * وان جعل الفضل للحاج كتب وما فضل من ثبته بعد رجوعه فهو للحاج وصي له من موصيه هذا فان كمل للحاج رجل بالدرك يكتب وكمل فلان من هذا الوصي بامره لهذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا الدرك الموصوف فيه على ان كل واحد منهما كميل ضامن عن صاحبه بامره اياه بجميع ذلك ضمنا وصحبا لافساد فيه ولا خيار على ان يأخذهما الحاج بجميع ذلك ان شاء وان شاء اخذ احدهما كيف شاء وكما شاء مرة بعد اخرى ولا براءة لكل واحد منهما الا باداء جميع ذلك الى هذا المضمون له وقبل كل واحد منهما جميع ذلك من صاحبه بدواجهته بعضهم بعضا قبل الافتراق وان كمل من الحاج ضامن اذا خالف كنهيت وقد ضمن فلان من هذا الحاج بامره لهذا الوصي جميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه ضمنا وصحبا جائزا لافساد فيه ولا خيار على ان كل واحد منهما كميل ضامن عن صاحبه بجميع ذلك ويتم كالذي قبله * وفي امره بالقران عن الميت بكتب لجميع عن هذا الميت ويعتمر عنه فان لم يمتهم وينفق على نفسه ذاهبا وراجعا ويحرم بينهما من الميقات الذي ينتهي اليه ويتضي افعال العمرة ولا على سننها ثم مناسك الحج على ما شرع الله تعالى وينسخ لقرانه او يخرجا استيسرا من الهدي من مال نفسه * وفي امره بالتمتع عنه يكتب وقد كان اوصى هذا الوصي ان يعتمر عنه ويحج من مصره الذي

دار به وهو بلد فلان لستمع بهذا في شهر الحج منه فيرد العدة ولا ثم يرد الحج بعد ما يختار الرعي لذلك وجلاص الحاماً مونا مونا وقابه قد حج عن نفسه واعتمر فاختر وصيه هذا فلان ودفع اليه هذا المال ليعتمر عن هذا الملبث ويحج عنه ويتمتع من العدة الى الحج في اشهر الحج وينفق على نفسه منها اذ اهابر فافلا في ركونه وباسه وطعامه وادامه وغير ذلك من حوائجه التي لا بد لها منه بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير فيحرم بالعمرة اذا انتهى الى الميقات مفردة عنه وينضي افعالها على من ياتيهم بحل مهابهم يحرم بحجة مفردة عنه فينضي مناسكها على ما شرع الله تعالى ذلك وبذبح لاجل هذه المنفعة او ينحرم ما استيسر من الهدي بمال نفسه ان احب وبمال رفاقته واصحابه ان احب وذلك ما حله مجعول اليه * وفي الاذن بامر غيره بهذا الحج اذا اعجز هو عنه بموت او غيره يكتب وقد اذن هذا الوصي بهذا الحاج عن هذا الملبث ان مرض او اصابه آفة او عرض له امر فاعجزه وصعه عن الشخص والمرور على وجهه ان يدفع ما بقي في يده من هذا المال المذكور فيه المدفوع اليه ان بقي شيء منه بعينه او كسوة اشتراها وغير ذلك من حوائجه فجعل اليه ان يسلم ذلك اليه غيره ممن يختار ومن يصلح للقيام بهذا الحج والقران والتمتع فيأمره به ويقومه في ذلك مقام نفسه ويأذن له في الاتفاق على نفسه على ما وصف فيه وقبل ذلك منه مواجهة ويتم الكتاب كذا في المحبط *

الفصل الحادي والعشرون في العواري والتقاطه للقطعة اذا استعار من آخر دار اليه فارد صاحب الدار يفتون منه كيف يكتب قال محمد ربح في الاصل يكتب هذا كتاب فلان بن فلان يعني المعير من فلان بن فلان يعني المستعير انك اسكنني الدار التي هي لك في بلدة كذا احد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه ربح والطحاوي والخصاف ربح كذا يكتبان اسكنني دارك على ان اسكنها واسكن غيري فلا جنبي بكون له اسكان غيره بالا حاص فان المعير لولم يقل للمستعير على ان يسكن غيرك لا يملك ان يسكن غيره عند الشافعي ربح لان عنده المستعير لا يملك الاعارة بغير اذن المعير واما عندنا فالاعارة ان كانت مطلقة بان قال اعرتك ولم يقل لستمع به انت فان له ان ينتفع به ويعير غيره حتى ينتفع سواء كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به او مما لا يتفاوت وان كانت الاعارة مقيدة بان قال اعرتك لستمع به انت ان كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به لا يملك ان يعير من غيره

من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وان كان المستعار ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به فله ان يعبر من غيره وذلك نحو سكنى الدار واشباهه وان كانت المسئلة مختلفة على هذا الوجه فالأختار في التخصيص ان رح اختار ذلك لتبصير المسئلة بمجدها عليها قال محمد رح ثم يكتب ودفعته الي وقبضتها منك في شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التاريخ من وقت القبض انما فعل كذلك لان حكم العارية من حيث يختلف فيه العدااء فعند علماء تاريخ العارية امانة وعند الشافعي رح مضمونة فيذكر التاريخ من وقت القبض حتى اذا رفع الى القاضي يرى انها مضمونة يعلم انها من امي وقت دخلت في ضمانه وان اراد المستعير ان يكتب المعبر له كتابا بالسكنى يكون عنده كيف يكتب قالوا فانما يحتاج الساكن الى الامتناع حتى لا يدعي المالك انك سكنت بغير عقد ويرفعان الى القاضي يرى تقويم المنافع بغير عقد ليقضي عليه باجر المثل وكذلك اذا انهدم من سكناه فان المالك يضمه اذا كان انهدم من سكناه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعني المعبر لفلان بن فلان يعني المستعير اني اسكنتك الدار التي في مكانة كذا احد حدودها كذا الى آخره على ان تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعته اليك وقبضتها مني في شهر كذا من سنة كذا والمتأخرون من اهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب جميعا فلانا استعار من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا او بعد مائة كاملة او لها عشرة شهر كذا من سنة كذا او آخرها سبعة شهر كذا من سنة كذا ليسكنها فلان في هذه المدة المذكورة يعني المستعير وما شاء منها بنفسه وطيها وحشمه وانما عتوا ضيافته ومن سواهم من الناس كلهم حتى تنقضي هذه المدة المذكورة فيه فاعارة فلان جميع ذلك وقبضها المستعير فلان بتسليم المعبر ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع وصار في يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير ان يكون هذا المستعير مستحقا بهذه العارية على هذا المعبر حقا في هذه الدار المحسودة فيه وصدقه المقر له في ذلك ويتم الكتاب * وان اعار من آخر دابة يكتب فيه لصاحب الدابة اقر فلان يعني المستعير طائعا انما استعار من فلان مركبا صنته كذا ليركبه في يوم كذا من موضع كذا الى موضع كذا انه ياراجع على ان يرد عليه سائلا من الآفات انا انصرف الى وطنه واستغنى عنه فاعارة فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا المركب فصار في يده بحكم العارية ما كان هذا المعبر والله تعالى اعلم كذا في النخبة * وان استعار رجل مواضع خشب من حائط واراد المعبر ان يكتب عليه كتابا كتب هذا ما استعار فلان من فلان مواضع عشرين خشبة من حائطه الذي

في دارة واحدة الدار وهذا الحائط من هذه الدار مائلي دارة التي تلاصق دار المستعبر وهي من بين دارة وهذا الحائط حاجزين الدارين وهو من موضع كذا وطول هذا الحائط كذا وارتفاعه من الارض كذا وجميع هذا الحائط بارصه وبناؤه لعلان المعبر هذا وما كان له حق للمستعبر في شيء منه سوى حق العارية على انه ان يضع خشبته هذه في موضع كذا من الحائط ويستمسك على ما بداله على ان لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيئا بل هو عارية في يده لا ملك له ولا حق له من الارض عوى في شيء من هذه المواضع وعلى هذا لو استمار منه طريقا واستعار منه شرا ليعسفي الاراضي كذا في الظهيرية * هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلانا التقت بمحضرم ومراعي اعينهم في موضع كذا لقطه وهي كذا وقد وقفوا عليها وعرفوها وانه اشهدهم في صحته بدنه وقيامه بقله وجواز امره انه اتما التقتها ليعرفها ويردها اليه ما اكها ان وجده يعلن امرها ولا يستحيل كتمانها ومثل امر الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يضعها ولا يترك خطها وقد نادى بذلك نداء طاعدا في مجمع من الناس واشهد بذلك من اثبت اسمه آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا في المحبط * الفصل الثاني والعشرون في الوثائق يكتب فيه اقرار فلان طاعدا في جال جواز اقراره من جميع الوجوه ان فلانا اردع عبده كذا على ان يحفظها هذا المودع في بته بنفسه وبمن يوثقه من عياله ولا يدنعه الى اجنبي ولا يخرجها من يده ولا يتقله الى غير حرز من غير ضرورة على انه ان استهلكها وصيبتها وخالف فيها فهو ضامن والله قبض منه جميع هذه الود بعت ونسأما منه بتسليمه ذلك اليه على سبيل الخط وعلى ان يردها على هذا المودع بعينها اذا استردّها وطالب بها من ليل او نهار ولا يعتلّ بعلّة دون ردّها اليه وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله اعلم كذا في الخيرة * الفصل الثالث والعشرون في الاقارير * هذا الفصل يشتمل على انواع * الاولى في الاقارير بين حال مطابق اقرار فلان طاعدا رغبا في حال صحته وقيامه بقله وجواز امره له وعليه لعلته من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره اقران عليه وفي ذمته لئلا كذا درهما او كذا دينار نصفها كذا دينارا لازما وحتا واجبا بسبب صحيح خلا غير مؤجل يطالب به متى شاء وكيف شاء لبراءة له منها الا بخروجه منها اليه او الى من يقوم مقامه من وكيل او وصي او وارث لا يسمع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه الا بعد وقوع البراءة له اليه من جهته وصدته هذا المتزل في ذلك تصديقا صحيحا خطا با شعاعا وذلك بتاريخ كذا ويكتب وقبل منه هذا المقر له كذا

الاقرار له بذلك قبولاً صحيحاً واشهدا على انفسهما بذلك كله من اثبت اسمه آخره بعد ان قرئ
عليهما هذا بلسان عرفاه به واقرأ انهما قد فهما ذوا حظاً به علماً وذلك كله بتاريخ كذا وان اراد
بيان السبب ذكر الكاتب ذلك في الكتاب وفي الاسباب كثرة من جملة ذلك ثمن متاع او فرس
او دار او عبد اشتراه منه فيكتب عند قوله ديناً لازماً وحققاً واجبا ثمن فرس او دار او عبد اشتراه
منه بعدد صحيح وقبضه منه ورآه ورضي به وتقر عليه ثمنه وابرأ بآئنه من جميع العيوب بعد معرفتها
كلها حالا غير مؤجل وان كان الثمن مؤجلاً يكتب مؤجلاً الى شهر كذا او الى سنة كذا او الى
سنتين على حسب ما يكون كاملتين هلاليتين وليس لهذا المقر له ان يطالب بهذا المال حال
قيام هذا الاجل وله ان يطالب بعد ما حل هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لبراءة له منه
الى آخره وقد قبض المقر هذا من المقر له هذا المبيع حال ما وقعت عقدة هذا البيع من غير
تاخير وانما كتبنا قبض المبيع حال ما وقع عقدة هذا البيع لان من مذهب ابي حنيفة ربح ان
من اشترى شيئاً بشئ الى سنة ولم يعين السنة فالاجل يعتبر من حين قبض المبيع وان كان
القبض بعد سنة لا من وقت البيع وان كان الثمن منجماً كتب مثلاً مؤجلاً الى سنة اشهر منجماً
بسنة انجم يؤدي اليه عند كل نجم كذا وان اراد ان يجعل المال منجماً تاخير نجم يكتب على اية
متى احل نجم منها وان دخل نجم في نجم فجميع المال عليه حال والتنجيم باطل ويكتب من غير
ان يكون ذلك شرطاً في البيع لان هذا الشرط يفسد البيع * ومن جملة الاسباب القرض فيكتب ديناً لازماً
وحققاً واجباً بسبب قرض صحيح استقرضها منه وانه اقترضها من مال نفسه آية ودفعها اليه وانه
قبضها منه وصرفها الى حوائجه وصدقه المقر له هذا فيه خطاباً ولا يكتب في القرض مؤجلاً لان
القرض لا يقبل التأجيل كذا في المحيط * الا في مسئلة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي ربح ان الرجل
اذا اوصى ان يقرض فلان بن فلان الف درهم بعد موته سنة فهذا الاجل صحيح كذا في الظهيرية *
ومن جملة الاسباب الغصب فيكتب ديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب غصب منه مثل دة الدراهم *
ومن جملة ذلك الاستهلاك فيكتب ديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا *
ومن جملة ذلك الحوالة والكفالة فيكتب في الحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه بهذا الدين
لهذا المقر ويكتب في الكفالة بسبب كفالة من فلان لهذا المقر له دين كان له عليه * وان اراد
الاقرار ببقية مهر المرأة يكتب ديناً لازماً وحققاً واجباً ببقية مهرها الذي تزوجها عليه ووافها بعضه

تطالب بذلك متى توجعت مطالبتها آية به شرعا ولو ان رهن المقر اصابا ما تليق بهذا المال بكسب بعد
الانقار والتصدق وقد رهن هذا المقر له بهذا الدين من اعيان ماله منديلا بمقدار ما حباط له
 كذا وعرضه كذا وقيمته كذا او يباحط وله كذا وعرضه كذا ونقشه كذا وقيمته كذا ^(٣) او معفورا بطوله وعرضه ولونه
 وقيمته كذا وسلمها اليه بقبضها منه فجميع ذلك رهن ضده بهذا الدين له حبسها الى ان يستوفي كل
 هذا الدين منه وكان ذلك كله بعائنة الشهود المسلمين في آخر هذا الكتاب * وان اخذ بالدين
 كقبول الامن المقر يكتب بعد الاقرار بالدين والتصدق وقد كمل فلان عن هذا المقر بامره بجميع هذا
 المال المقر بمكة الله صحبة حائزة نافذة ناجزة هذا المقر له وقبوله ذلك مواجعة في مجلس هذه
 الكفالة، فاحل ان هذا المقر له ان شاء طالب هذا الكفيل بحكم هذه الكفالة وان شاء طالب هذا
 الاصيل بحكم الاصل اذا اراد اياك ثاثة المهر على الصغير واقراره بذلك لا يصح يكتب حكاية
 الكاح فيصير به المهر دينا على الصغير ووجه كتابة هذا روج فلان استند الصغيرة فلانة بولاية
 الابوة بين فلان الصغيرين فلان مكاح صحيح بمحض من الشهود العدول وقبل اب الصغير فلان
 هيبا الكاح لانه الصغير وهذا نصارت هي امر انقوص هذا المهر لارمالها عليه نوع اخرى الاقرار
 بان رحلين بالدين لرجل وكذلك كل واحد منهما من الآخر يكتب اقرار فلان وفلان طائعين
 راغبين في حال صحته ابدانتهما وقيام عقولهما وجواز امورهما لهما وعليهما لا غلة لهما ولا يواحد
 منهما من مرض ولا غيره يمنع صحته الاقرار ان لعلان عليهما وفي ذمة لهما كذا درهمان دينا واجبا وحقا
 لازما بسبب صحيح عربا له ولم يمهنا الاقراره بذلك وانهما مليون وميان موسران غيان مالكان
 من الايمان والايمان ما يعي بهذا الدين وزيادة على ان كل واحد منهما كفيل ضامن بذلك
 كله وهذا المقر له ان شاء احدى هما بذلك جميعا وان شاء فرادى واحد بعد واحد حتى يستوفي هذا
 المال كله لاداءة لكل واحد منهما ولا خلاص يدين توفية ذلك كله عليه متى طالبا وصرفهما
 هذا المقر له في ذلك مواجعة ويتم الكتاب * نوع آخر اذا كان دين في صك باسم رجل فاراد ان يقر
 ان هذا الدين لفلان وان اسمه في صك عارية فوجه كتابته شهد الشهود المسدوس آخر هذا الكتاب
 ان فلانا اقرط لفلان ان باسمه على فلان مالا مبلغه كذا نصك وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم
 يسئله الصك بتاريخه من اوله الى آخره ثم يكتب اقرار فلان ان جميع هذا المال الذي باسمه
 على

على فلان في هذا الصك لفلان دونه ودون سائر الناس اجمعين وان كان بعضه لفلان يكنب ان كذا ان رهما من جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس اجمعين ملكا صحيحا وحقا ثابتا بمرحق لازم واجب عرفه فلان وازمه الاقرار به له وان هذا المال لم ينزل لفلان وفي ملكه وان اسمه في ذلك عارية ومعونته لفلان وانه لاحق له على فلان فيما اقر له به مما وصف ولا بدعوى ولا طلبه في ذلك بوجه من الوجوه وان هذا المقر له احق بالتصرف فيه من هذا المقر ومن سائر الناس اجمعين و احق بابرائه وقبضه والشراء به وهبته والتصدق به وتأخيره وهو المسلط على ذلك والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه ان جحد هذا المأذون ذلك في حبرة هذا المقر وبعد وفاته ان شاء ولي التصرف فيه بنفسه وان شاء بغيره يوكل بذلك من اخب ويوصي بذلك الى من احب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى لاحق لهذا المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على ابرائه ولا على هبته ولا على غير ذلك من صدقة وتأخير ولا دعوى بوجه من الوجوه قديم او حديث وكل تصرف تصرف فيه المقر فهو باطل مردود والدين ثابت على المطلوب على حاله وهذا المقر ضامن لهذا المقر له ان استحق هذا الدين المسمى الموصوف فيه اوشى منه لانه انما يستحق بسبب احدا من هذا المقر وصدقة فلان في ذلك ويتم الكتاب * نوع آخر في الاقرار بقبض الدين اقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا حقا واجبا بسبب صحيح وقد كانا بذلك كتابا شاملا آخره على شهادة شهود عدول وكان في يده كتبناه بينهما في ذلك وللشهاد عليه وانه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاما كاملا وانما يذنع ذلك كله اليه وابراه من جميعه بعد قبضه آياه وان الصك الذي كان في يده باقراره له بهذا المال قد ضاع من يده فمتى اخرجه يوما من الدهر فهو باطل لاحجة له به عليه ولو ادعى هو عليه يوما من الدهر او غيره من وكيل او وصي او وارث بذلك الصك جميع ذلك المال او بعضه فهو من يقوم مقامه مبطل في دعواه قبله بذلك الصك وقبل فلان بن فلان جميع هذا الاقرار والابراء قبولاً جائزاً بمخاطبة منه آياه بجميع ذلك ويتم الكتاب * نوع آخر في الاقرار بالقض من احد الغريمين وهو كقبيل عن الآخر يكتب اقر فلان طائعا انه كان له على فلان وفلان كذا ديناً بالسويقتين وكان كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه باد صاحبه بكل هذا الدين ومن له عنه بامر على ان له ان يأخذ احدهما اذاك كله ان شاء وان شاء

أخذهما جميعاً يأخذ أحدهما ولا يأخذ هاتين شاء وكفى شاء مرة بعد أخرى وإن فلائهما واحد هذين
 العربيين قضى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليهما جميعاً وكان هو كفيلاً من صاحبه بعصته
 فسقط هذا الدين من ماله وبراعته ولم يبق له على هذا الذي قضاؤه ولا على صاحبه من هذا الدين
 فإليه ولا كثير ولا دعوى له قبلهما في هذا الدين لاني كله ولا في بعضه لا قد يم ولا حديث وصدقه
 هذا المقر له في ذلك مواجهة وأشهد أن أدنى أحدهما نصيبه خاصة يكتب وإن فلائهما واحد
 هذين الغريبيين قضى نصيب نفسه من ذلك وبرئ هو من ذلك وبرئ صاحبه أيضاً من كذائه
 عنه بنفسه برئني له على صاحبه كذا حصته وعلى هذا المؤدي ذلك أيضاً بسبب كذائه عنه
 والله تعالى أعلم * نوع آخر في الإفراج بالحطة أن إن إعلان عليه وفي ذمته كذا فتم حطة
 ستية بضاء نفية جردة جافة خفيفة بالتميز العشاري المتعارف بين أهل بخارا ديناً لازماً وحناً
 واجبا بسبب صحيح وإن شاء عين السبب فيقول بسبب أنه استقرضها منه فأقرضها إياه أو يقول
 بسبب سلم صحيح مستجمع شرائط صحته ويزيد في السلم الأجل فيقول مؤجل بأجل كذا على
 ابن بسم إليه في موضع كذا وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شهاها ويتم الكتاب والإقرار بآثار
 المكيلات والموروثات والعدييات المتقاربة على المثال الذي ذكرنا في الحطة ببالغ في تعريف
 المقر به بصفاته وقدره فيكتب في الدخ كذا ما من الدخن الوسط المأخوذ النقي الموزون بوزن
 بخارا أو كذا من الدخن الأبيض الوسط النقي الموزون بوزن بخارا ويكتب في الدرة كذا ما
 من الجوارس الوسط النقي الموزون بوزن بخارا ويكتب في السدسم كذا ما من السدسم الأسود النقي
 أو من السدسم الأصيب الوسط النقي ويكتب في الفطن كذا ما من الفطن الأبيض الوسط الجاف
 مع الورام الموزون بوزن بخارا ويكتب في الدقيق كذا ما من الدقيق الحنطي الأبيض الطاهر
 الموزون بوزن أهل بخارا وإن كان منخولاً يكتب المنخول المعروف (بهيك ويثر) الموزون بوزن
 أهل بخارا ويكتب في الكتم كذا ما من الكتم الحامض الوسط الموزون بوزن بخارا ويكتب في الصابون
 كذا ما من الصابون الوسط المتخذ من دهن السدسم الموزون بوزن بخارا ويكتب في العنب
 كذا ما من العنب الورحمي الأحمر أو الأبيض أو الحماني الأحمر أو الأبيض الموزون بوزن
 بخارا أو الطائفي الأبيض أو الأحمر الموزون بوزن بخارا ويكتب في الدبس العنبي الحلواصافي
 المتخذ من عنب كذا الوسط رقة وصورة الموزون بوزن بخارا وكذلك كذا ما من دهن السراج

المستخرج من بذر الكتان او حب القطن الموزون بوزن بخارا ويكتب في دهن القرطم من الدهن المستخرج من القرطم الطيب النقي الوسط الموزون بوزن بخارا وعلى هذا سائر المكيلات والموزونات *
نوع آخر في اقرار المرأة بشري الزوج لها اشياء بمهرها اقترط طاعة انها زوجة فلان وحلاله تزوجها بكاح صحيح بشهد وشهود عدوان بكذا دينارا وانه استترى لها بجميع مهرها هذا اشياء من اصناف شتى ويبين ذلك شيئا فشيئا وكانت وكلته بشراء ذلك كله وكالته صحيحة وانها قضت ذلك كله منه على هيأتها التي كانت عليه يوم قبضها الزوج هذا يحكم الشرع هذا وصار جميع ذلك في قوله **بشري** بتسليم هذا الزوج ذلك كله اليها هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل الزاهد نجم الدين عمر بن النسيم رح وفيه نظر لان هذا في الحاصل توكيل من المرأة زوجها بالشرع بالمهر الذي لها عليه ومن وكل بدونه بان يشتري له بالدين الذي له عليه فعلى قول ابي خنيفة رح لا يجوز ان يوكل الا اذا عين البائع بان يقول اشتري بها كذا من فلان او عين المبيع بان قال اشتري بها هذا العبد وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح يجوز الوكالة على كل حال فالاحتياط على قول ابي خنيفة رح ان يزداد في الكتابة فيكتب اشتري لها بجميع مهرها هذا من فلان بن فلان ويكتب قد كانت وكلته بشراء ذلك من فلان بن فلان بن فلان او يكتب وقد كانت وكلته بشراء هذه الاشياء باعيانها بمهرها هذا نوع آخر في اقرار الرجلين بينهما مديونات باستيفاء الحقوق من الجانبين صورة كتابته شهدوا ابن فلانا وفلانا اقرا طائعين انه لم يبق لكل واحد منهما على صاحبه ولا عنده ولا قبله ولا معه ولا في يده ولا باسمه ولا باسم وكيل له ولا قبل احد بسببه من جميع ما جرى بينهما من الوجوه كلها احق ولاد دعوى ولا خصومة ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب لا قديمة ولا حديثة الا وقد استوفى كل واحد منهما من صاحبه جميع حقه من ذلك كله تاما وافيا بافاء صاحبه ذلك اياه فتمت ادعى كل واحد منهما على صاحبه وقبله وعنده وفي يده وقبل احد بسببه وباسمه وباسم وكيل له من دعوى وحق وطلبه بوجه من الوجوه كلها حديث وقد يم ماسمي ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها ربه من يطلبها منه وبينه يقيمها بذلك وحق يدعيه قبله بسبب شيء منه بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم وصاحبه عن جميع ذلك كله بري وفي حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل كل واحد منهما هذه البراءة من صاحبه على ماسدي ووصف فيه ويكتب في هذا نسختين بل تفاوت ليكون في يد كل نسخة لكل واحد منهما وان كان لاحدهما الدين

على الآخر وقد استوفاه يكتب بهذه الألفاظ ولكن من أحد الحاميين أقول ان طائعا انه استوفى من بلان جميع ما كان له من الدين والحق فلم يبق له عليه ولا عدة ولا فله ولا في يده ولا قبل احد بسببه الى آخره وان ارأه من صير استيلاء يكتب ابرأ فلان فلانا من كل حق له قبله الى آخره ابرأ صحبنا ومل دوابنا ذلك مواجئة وان استوفى لعصه وابرأ عن العص يكسب استوفاه منه من جميع ما كان له عده الى آخره وابرأه عن الباقي وقبل فلان هذا الابرأ وان استوفى في نفسه واحل الباقي يكتب كان له على فلان كذا فاستوفى منه كذا فاقرب ذلك واحل الباقي وهو كذا الى كذا ناحيلا صحبنا وقبل هو ناحيله وان ارأه عن العص واجل الباقي يكتب ابرأه عن جميع ما كان له عليه وهو كذا او عن جميع ما كان يدعي عليه وهو كذا الى ندر كذا واحل بلك الى كذا فهي له عليه الى هذا الاحل ولم يدحل شيء من هداي هذه السراء والله اعلم * نوع آخر في اقرار الاسان بالعقار اقرار جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا الى آخره فلان بلك ثابت حدودها وحقوقها ومراقبتها التي هي لها من حقوقها وجميع ما هو مهربوب اليها من حقوقها فلان بلك ثابت وحق واحب وامر لارم فجميع ذلك له دون المقرودون شائرا لاس احمعين وهذا المقرله حق بالتصرف فيه من هذا المقر وعيزة من الالباس احمعين ولاحق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبل له ولا دعوى ولا طلب ولا خصوصة توجه من البوحوة وسب من الاساب الى آخره صدقه في ذلك فلان ويتم الكتاب * وان شاء كتب عتب قوله بحدودها وحقوقها بلك فلان وحقه وفي يده هذا المقر بطريق العارية وان ولانا المقرله اولي الالباس واحتهم بها ما كانوا بدا وتصرفا لاحق لهذا المقر ولا لاحد فيه سوى هذا المقرله وصدقه المقرله هذا فيه حظانا وعلى هذا الطريق يكتب اذا كان الاقرار بمحدود آخر وان اقر بدارا وصيعة وابران ذلك في يده واراد ان يمين ان تسليم ذلك اليه وامن عليه يكتب وان جميع هذه الارض وهذه الدار في يديه مضمونة عليه لفلان وتسليمها واحب عليه ولازم له ما رحق واحب عرفه هذا المقر ولرمة الاقرار له ختى يسلمها الى فلان ويدفعها اليه بحدودها وحقوقها كلها تسليمها صحبا بلا مانع ولا سارع فهذا حائر وتسليمه واحب عليه فان سلمها والا فعليه قيمتها والتول في بيان ايده تول المقر فان من القيمة فقال عليه تسليمها فان سلمها والا فعليه قيمتها وذلك كذا وكذا فهو احوط وامر ب

واصوب وان لم تكن الدار في يديه واراد ان يكتب عليه تسليمها او تسليم قيمتها ان عجز عن تسليمها
فذلك جائز ايضا الا انه لا يكتب في هذه الصورة ان الدار في يده وان ضمن الدرك في هذا من قبله
وبسببه او من قبل رجل او رجال معلومين سماهم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه
في هذا المحدود او في شيء منه من درك من قبله وبسببه ومن قبل فلان وبسببه ان يخلص فلانا
من جميع ذلك ويسلمها اليه او يرد عليه قيمتها ضمن جميع ذلك فلان لفلان ضمنا وصحبا وقيل
فلان جميع هذا الاقرار والضمان وامانا اراد ضمان الدرك من الناس كلهم فتذكر الطحاري رح
عن عيسى بن ابان رح فقال ابتلينا في عقار كان في ايدينا ان اقررنا به لرجل فطلب منا ضمان الدرك
فيه فاجبنا الى ذلك من قبلنا وبسببنا فابى علينا الا ان نضمنه له من الناس فذكرت ذلك لمحمد
بن الحسن رح فقال ان اجبتموه الى ما سأل وضمنتم له ما طلب كان الضمان باطلا والخصاص رح
جوز ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب عقيب قوله من قبل فلان وبسببه ومن قبل الناس
كافة وان كانت الدار ودعة في يده يكتب وهي في يديه امانته من جهة المقر له هذا يسلمها اليه
متى شاء لامتناع له عنه وان اقربا بعقار لولده ان كان الولد كبيرا يكتب فيه كما يكتب في الاقرار والاجنب
وان كان الولد صغيرا يكتب ملك ولده الصغير المسمى فلان وهو ابن كذا سنين وحقه وفي يده هذا المقر
بولاية الابوة لأجل الحفظ يحفظها عليه الى بلوغه وابناس الرشد منه وصدقه فيه من له حق
التصديق خطأ * نوع آخر في الاقرار بالدار وما فيها يكتب بعد قوله بحدودها وحقونها وجميع
ما فيها من الثياب والامتنعة والعروض والمكيل والموزون والفرش والبسط والاثاث
وسقط البيوت والذهب والفضة واواني الصفر والشبه والنحاس والرصاص والخزف والزجاج
والدقيق والحبون وغير ذلك وكل قليل وكثير من جميع اصناف الاموال كلها لفلان ويتم الكتاب *
الاقرار بالكروم والاراضي وفيها ثمار وزروع كالاقرار بالدار وفيها امتنعة لان الزروع والثمار
لا تدخل في الاقرار بالاراضي والكروم كما ان الامتنعة التي في الدار لا تدخل تحت الاقرار
بالدار وان كان الاقرار باصل الاراضي والكروم يكتب كما يكتب الاقرار باصل الدار وان كان
الاقرار بالاراضي والكروم وبما فيها يكتب كما يكتب الاقرار بالدار وبما فيها من الزروع
والثمار وان كان الاقرار بما في الدار دون الدار يكتب اقرار جميع ما في الدار التي في موضع كذا
وبحداه من جميع صنوف الاموال كلها من الثياب والعروض والامتنعة والفرش والبسط والذهب

والنصف والعبد والآماء والقروا والابل والعسم والكلبى والوربى والاطعمة والاشربة وسنط الممرل
والاواى والضروف من الصغرو والنجاس والشبه والراح ملك فلاس وحقه وكذلك اذا كان الامر
بما فى الكروم من الثمار دون الكروم او كان الاقرار بما فى الاراضى من البروع دون الاراضى
ففى البروع يكتب امر فلاس ان جميع ارض الشعير البانت فى كذا وكذا وبنده ديرة ارض يكتب
موضع الارض وحدود الارض الي منها البروع وهذه البروع دو سلسله تدربا باحصاءه او يكتب
مواضعه فاقرا الشعير القائم فى هذه الاراضى المحدودة ملك هـ المتزله دون رقتة هذه الاراضى
ويتم الكتاب وفى الثمار يكتب ان جميع الثمار التى فى كذا وكذا كذا الحارحة من اشجار هذه
الكروم المحدودة فى العائمة على اشجار هذه الكروم دون اشجار هذه الكروم ودون رقتة ارض
هذه الكروم ملك هذا المتزله ويتم الكتاب والله تعالى اعلم * نوع آخر فى الاقرار بما فى امر
مضافه الى مكان يسمى ان يكتب نسخة الايمان على صدر القراطس بالعارسة ويدكر كىل
ما هو كلى وورن ما هو وري ودرع ما هو ودرعي طولها وعرضا وما هو مثلي فلا حاجة الى ذكر
مثلي وعدم اخرج من كثرة السجدة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقيب تلك السجدة ثم يكتب
امر فلاس بن فلاس السلايى فى حال حوار اقراره وماذا تصرفاته له وعليه طائعا وراعا ان جميع
هذه الاعيان المذكورة صلتها وقبارها ودرعها طولها وعرضا وقيمتهما فى هذه النسخة المكتوبة
بالبارسية على صدر هذا القراطس مل ذكر هذا الامر ملك فلان وحته وهو اولى بها والنصرف
فيها من هذا المتزله من سائر الناس اجمعين ويتم الكتاب * نوع آخر فى الاقرار بسر فى دار
تكتب امر فلاس ان جميع الممرل الذى هو فى الدار المعروفة بكذا احدود هذه الدار كذا وهذا الممرل
من بيس الداخل فى هذه الدار اوص يسارة او بعلاله وهو البيت الصيعى او الشنوي واحد حدوده
من هذه الدار لريق صبح هذه الدار والثاني لريق ببت صيعي او شتوي فيها والثالث لريق
صه فيها والرابع لريق متوشى فيها الحدوده وحقوقه كلها ارضه وبنائه وسعله وعلوه بطريقته فى دليل
هذه الدار مسلما الى الباب الاعظم لهذه الدار وكل طيل وكثير فيه وعن حقوقه ملك فلان وحقه
ويتم الكتاب * وان كان الاقرار بعلو ممرل فى الدار يكتب اقرا ان جميع العرفة التى على البيت
الصيعى او على البيت الشنوي من جميع الدار المشتلة على البيوت وهى فى السكة كذا احدود
هذه الدار كذا وهذا البيت الذى هذه العرفة عليه من يمين الداخل فى هذه الدار وحدودها

البيت كذا وقر هذا المقران هذه الغرفة المذكورة فيه ملك لفلان دون سفلها ويتم الكتاب * وان كان
الاقرار بيت من دار مشترك بينه وبين آخر يكتب على الوجه الذي بينا ثم يكتب ثلث ونوع هذا
البيت بعد القسمة في نصيب المقر سلم كله للمقرله وان وقع في نصيب الآخر ضمن المقر للمقرله
من نصيب المقرله بقدر حقه وهو ان يأخذ بقدر البيت من نصيب المقر بعد ان ضرب المقر بنصف ذراعان
الدار والمقرله بذراع البيت عند أبي حنيفة رح واحد في الروابيتين من أبي يوسف رح وقال محمد رح
يضرب المقرله بنصف البيت والمقر يضرب بنصف ذراعان الدار * نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار
التي هي للمقر اقر فلان ان طريقا في الدار التي في يدي حدودها كذا وهذا الطريق من هذه
الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا ومبدأ هذا الطريق في موضع كذا الى باب الدار الاعظم
مسلم في هذه الدار وطول هذا الطريق من مبدئه الى باب الدار كذا لغرضه كذا يتطرق فيه فلان
من دارة الملاصقة لهذه الدار واحد محدود هذه الدار التي فيها في موضع كذا منها يسلك فيه
الى هذا الطريق حين يخرج الى باب هذه الدار الى الطريق الاعظم اقران جميع هذا الطريق
بحدوده وحقوقه لفلان وفي ملكه ويده وهو اولى له من المقر هذا ومن سائر الناس ويتم الكتاب *
وان كان الطريق مشتركا بينهما يزداد في الكتاب مشتركا بينهما * نوع آخر في الاقرار بجدار لرجل
يكتب موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه ويجب ان يكتب هذا الجدار المحدود فيه بارضه وبنائه
لما ذكرنا من اختلاف الروابيتين في المحاطاته اسم للبناء والارض والبناء لاخير * نوع آخر في الاقرار
بنهر او قناة يكتب في النهر اقران النهر الذي في موضع كذا يدعى كذا ومبدأ هذا النهر في موضع
كذا ومغرفته من نهر كذا ومصبه في موضع كذا هذا النهر من مغرفته الى مصبه كذا اذا را عا بطر
كذا وعرض هذا النهر كذا اقران هذا النهر كله بملقى فراته من كل جانب من جانبيه خمسة اذرع
في طول هذا النهر بحدوده ذلك كلها وارضه وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه لهذا المقرله
ويتم الكتاب * وفي القناة يزداد ارضها وبناءها * نوع آخر في اقرار المشتري ان المشتري ملك
غيرة وانه كان وكيل من ذلك الغير في الشراء ان اراد الكتابة على ظهر الصك يكتب اقر المشتري
ان المشتري ملك غيرة وانه كان وكيل من ذلك الغير فلان المذكور اسمه ونسبه في بطن هذا
الصك وجميع الدار المذكورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه في حال
جواز اقراره وسائر تصرفاته طائعا انه كان اشترى جميع الضيعة المذكورة في بطن هذا الصك

او جميع الدار المذكورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه بالثمن المبين فيه لفلان بن فلان اشتراها له بماله وتوكيلي اياه ونقد الثمن من مال موكله وقبض هذا المعتبر عليه لاجله وان جميع هذه الدار وهذه الصبغة ملك فلان وحقه وان اسم هذا المقر المذكور في بطن هذا الصك اسم عارية وكال فلا اسم استحقاق واصالة ملك فلان وحقه فان موكله فلان اولى بذلك كله منه ومن سائر الناس اجمعين وانه لا دعوى له ولا دعوى في ذلك كله ولا في شيء منه وانه لا دعوى له في ذلك كله او شيئاً منه او ادعى ذلك من يقوم مقامه في دعوى حال حيوته او بعد وفاته بدعواه باطل وصدقة المقر له في ذلك كله مشاهدة في يوم كذا وان اراد ان يكتب كتاباً مستنداً يكتب اقر فلان انه كان اشترى من فلان داراً في موضع كذا بثمن كذا وكتب بذلك صك شراء هذه نسخة ثم يكتب * بسم الله الرحمن الرحيم * وينسخ صك الشراء الى آخره ثم يكتب وانه كان اشتراها لفلان بن فلان والباقي علي نحو ما ذكرنا وان اراد ان يكتب شراء الصنف لنفسه وشراء الصنف لغيره يكتب اقر طائعا انه كان حين اشترى جميع الدار التي في موضع كذا اشترى صنفه شائعاً لنفسه وصنفه شائعاً لفلان بماله وامره وتوكيلي اياه وبذلك وله جميع هذه الدار المحدودة مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر له بسبب هذا الشرعي مشاعاً بينهما نصفين وهو في ايديهما وان يصف جميع هذا الثمن منقول من مال فلان بامره وصدقة هذا المقر له مشاهدة اذا اراد الوصي كتابة اقراره ان ما اشترى اشتراه لهذا اليتيم يكتب اقر فلان الوصي من جهة فلان بولده الصغير فلان ان جميع المنزل الذي اشتراه من فلان بثمن كذا اشتراه لهذا اليتيم بحق ولايته عليه بحكم الوصاية التابت له عليه من جهة ايد فلان لما رأى في فيه من الاحتياط بباله والاحتياط به وانتعاه الباء والزيادة فيه والتوفير عليه وانه دفع هذا الثمن من مال هذا اليتيم بحق ولايته عليه على هذا البائع وانه يسلم ما بين شرائه من ثمنه هذا اليتيم فان هذا اليتيم اولى بما بين شراءه منه ومن سائر الناس اجمعين وان اسمه في هذا الكتاب عارية وانه لا حق لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه قد جعل هذا الوصي هذا اليتيم بعد بلوغه وايناس الرشد منه واستحقاقه قبض ماله تسلطاً على قبض ما اشتراه هذا الوصي له وعلى خصومة من يحاصمه فيه الى آخره *
نوع آخر في الاقرار لرحل باعارة قبض ما اشتراه هذا الوصي له نقسه اقر فلان طائعا انه معدم لايملك

لا يملك شيئا من مال الدنيا لا على ظهر الارض ولا في بطنها دون الثياب التي على بدنه ما يبلغ قيمته كذا درهمًا وأنه في حال فلان وهو كذا ينفق عليه وأنه ساكن في الدار المنسوبة الى فلان على جهة العارية وأنه ليس في يد فلان مال ولا ملك ولا صامت ولا ناطق ولا شيء مما ينطق عليه اسم المال وصدقه فلان * نوع آخر في اقراره بمفاسخة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود كان اشتراه منه اقر فلان طائعا انه فاسخ فلان برضاء وطوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع كذا وبحدودها كذا وتابضة كل عقد كان فيها من جهتهما من رهن وثيقة بمال مفاسخة صحيحة جائزة لا فساد فيها ولا خيار ولا معنى يوجب ابطالها وأنه رد عليه جميع هذه الدار بحق هذه المفاسخة ردا صحيحا وأنه قبض من المقر له كل حق واجب عليه بحق هذه المفاسخة وغيره اقبضا صحيحا وأنه ابرأه من ذلك ابراء صحيحا فلم يبق له ولا لاحد على هذا المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في هذه الدار من بيع ورهن ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاها * نوع آخر في الاقرار بمفاسخة الرهن اقر طائعا ان الكرم الذي في موضع كذا محدودها كذا كان رهنا في يده من جهة فلان بما ان كان له عليه وجه به وأنه قضاة كله وان هذا المقر فاسخه هذا الرهن في هذا الكرم فردة عليه وأنه قد استرد ما فتنه وقبضه فلم يبق لهذا المقر له دين ولا لهذا المقر له في يد هذا المقر عين ولا لاحدهما على الآخر خصومة وصدق كل واحد منهما صاحبه في ذلك كله واشهدا والله تعالى اعلم * نوع آخر في الاقرار بفسخ البيع وشيئة صك الشراء اقر فلان طائعا انه كان اشترى من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة الوفاء والوثيقة لا على سبيل البتة والحقيقة بكذا ووقع التمايز بينهما من الجانبين وقد كان بدل له خطة الوفاء انه متى نقدته مثل هذا الثمن وطلب منه بيع ذلك وقبض ثمنه منه وتسليم المبيع اليه اجابة الى ذلك ثم ان فلانا وهو البائع نقد مثل ذلك وطلب من المقر هذا بيعة فباعه منه له وقبض الثمن ورد الدار المشتراة عليه وطلب فلان من المقر هذا رد ذلك الصك فعجز عن رده وقال انه قد غاب فطلب من المقر هذائقة واقر طائعا انه استوفى من فلان البائع جميع هذا الثمن وهو كذا دفعه اليه وايضا فذلك اياه وبرئ البائع هذا اليه منه براءة قبض واستيفاء وسلم اليه جميع ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من هذا المقر في ذلك وشراء هذا البائع ذلك منه وضمان الدرك من هذا المشتري في ذلك كله لهذا البائع واقاراه انه لم يبق له يعني

للمنفردة على المائع هذا في ذلك كله دعوى ولا خبطة لاني اصل هذا المحدث ولا في علمته ولا في نفسه
ولا في يمينته وان هذا الكرم كله ملك المائع هذا وهو احق به من هذا المقروص سائر الناس اجمعين
وان المتر هذا مني اخرج ذلك الصك فهو معطل وهو في امانة المبيته على ذلك وطلب الناس
مطلوب وصده هذا المار في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى اعلم * نوع آخر في تحجير الرجل انسه
وان ابرار الالب والروح له ان ذلك شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهد واحد عال فلا من فلا
حيز انسه فلا نه عن حاص ماله صلته لها وتعطى عليها واحسانا اليها ومما ساق البها وروحها فلا
من صداها ومطايبا فاعدهما حري سبهما نكاح صحيح على موافقة الشرع مستجمع لشرائط الصيغة
وذلك عند ما فيها الي بيت روحها اجمع الله تعالى بالحس والبركة بسبهما وكثر بالدرة الطيبة لهما
يسلمها ثياب الروح ويصل ذلك وبين صفة كل شيء وقيمة ما كان من دوات الهم ودرع ما كان
من المدرجات ثياب المرأة يفصل كل نوع من ذلك تفصيلا بذكر الحلي والآلي والخواطر
من الصنعة والبيعة وعلى هذا العرش والسط وكذلك على هذا اواني الصفر والرصاص والحديد
ووزن المماليك يكنث حارية رومية يمينها كذا وعلما تروكيا قيمته كذا وحارية هندية قيمتها كذا
وكرم في قرية كذا احد ودها كذا وثلاث حوايت في سوق كذا وودودها كذا ثم يكتب عتیب السكة *
سم الله الرحمن الرحيم اقر فلان طائعا ان جميع هذه الاموال المذكورة ناخساها وابواها وصانها
وقيمتها عبر ثياب بدن هذا الزوج المذكور في صدر السكة ملك انسه فلا نه هذه وحققا وفي يدها
وتحت تصرفها وابها لاجل لهدية المتر في شيء منها وابها لاحق بها كلها منه ومن سائر الناس
اجمعين وانه متى آداها او شيئا منها انه ملكه وانه عارية في يدها من جهته ودعواه مردودة
واشهد على سبب ذلك من انت اسمها آخرة وتم الكتاب * ويكتب اليهود في اسمائهم في
آخر هذا الكتاب ثم بعد كتابة اليهود على اقرار الالب بذلك اسما بهم يكس اقرار الروح يكس *
سم الله الرحمن الرحيم اقر فلان فلا طائعا ان جميع الاموال المذكورة في صدر هذا الرطاس
سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما اصاب اليه ملك زوجته فلا نه هذه وحققا وفي يدها وتحت
تصرفها وود حملتها الي بيته كما تحمل الروحات الي بيوت ارواحهن من غير ان يكون له
فيها اوي شيء منها ملك او حق او دعوى واقراره متى آدى شيئا من ذلك كله لنفسه سوى
ما اصاب اليه بذلك باطل مردود واقرارا لها عليه وفي دمه من دية صداقتها كذا واحتوا احسا

ودينا لازم ما طالب به اذا توجهت المطالبة شرعا واشهد على نفسه ويكتب اسماء الشهود بعد ذلك
والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار الابنة بجهازها اولاها ولذا وجوه احدى ان يكتب
نسخة الجهاز في صدر قرطاس على نحو ما بينا قبل هذا ويكتب بعد ذلك * بسم الله الرحمن الرحيم
اقرت فلانة بنت فلان طائعة ان جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القرطاس بأجاسها وانواعها
وصفاتها وقيماتها ملك ايها فلان وهذا وحته بسبب صحيح وامر لازم قد عرفت ذلك ولزمها
الاتراره بذلك في يدع بطريق العارية وصدقها ابوها هذا مشافهة واشهد الوجه الثاني يكتب
اقرت فلانة طائعة ان جميع ما يعرف بها وينسب اليها من جهازها من جميع انواع الثياب
والامتعة والفرش والبسط والحلي من الذهب والفضة والجواهر والآلي والاواني الصغرية
والشبهية والزجاجية والحديدية والخزفية وانواع الامتعة والاثاث والسقط وغير ذلك من كل
قليل وكثير التي هي مكتوبة في كتاب جهازها وهي الآن في بيت زوجها اليها ملك ايها فلان
بسبب صحيح وامر لازم قد عرفت بذلك ولزمها الاقرار له بذلك وصدقها ابوها هذا مشافهة
واشهد * وجه آخر ان يكتب الاب نسخة جهازها وقت التسليم ايهو يشهد اني انما سلمت
هذه الاشياء بطريق العارية قال الصدوق اشهد روح الاحوط ان يشترى الاب منها ما في هذه النسخة
بمن معلوم ثم ان الابنة تبرئه عن جميع الثمن وعندي ان الاحوط ما كتبه اولا والله تعالى اعلم *
نوع آخر في اقرار بالحيوان يكتب اولا على صدر القرطاس اسماء الحيوان وصفاتهم وشيئا تدبر
كما يكون ثم يكتب ذكر الاقرار عقيب النسخة على الوجه الذي بينا او يكتب اقر فلان بن فلان
الى آخره انه باع من فلان كذا شيئا معينة ويذكر اوصافها وشيئا بكذا درهم وانه اشتراها
منه بيا وانه قبض الثمن منه ولم يسلم المبيع اليه يسلمها اليه متى طلب منه تسليمها اليه وصدقها
المقر له * نوع آخر في اقرار المرأة بقبض النفقة والكسوة بمدة اقرت فلانة بنت فلان طائعة انها
قبضت واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المتدرة لها عليه حسب ماوجب
الشرع في امثالها لسته اشهر اولا كذا واخرها كذا قبضا صحيحا واستيفاء كاملا وصدقها زوجها
هذا مشافهة ويتم الكتاب والله اعلم * نوع آخر في اقرار العبد بالرق لمولاه اقر فلان الهندي في حال
جواز اقراره طائعا انه عهده لوك فلان وان فلانا يملك رقبته ملكا صحيحا جائزا تابعا فان خدمة
فلان وطاعته واجبة عليه وانه لا امتناع له على فلان في خدمة ولا بيع ولا اخراج من ملكه

بحق يدعيه من قبل فلان في ذلك ولاد دعوى له قبل فلان ولا حق ولا طلبة بوجه من الوجه
وسب من الأسباب اشهد فلان على اقراره بجميع ما يحد بعد ان قرئ عليه فعهده وصره فان كان له
سبب كنه ولا يجمع ذلك صحة الاقرار وليس بشرط في هذا ذكر صحة الدن لان حكمه
لا يختلف بالصحة والمرص * نوع آخر في اقرار حارية بكونها ام ولد لمولاه اقرت فلانة التركية
او الهندية ويحليها طائفة انها كانت امه لفلان بن فلان وملكه وفي يده وتحت تصرفه بملك صحيح
قام زانها ولدت منه اسما يسمى فلانا او اسمة تسمى فلانة وانه في حجرها واولها في حجرها ثلث النسب
من سيدها وانها صارت ام ولد لولادة هذا الولد منه وان خدمته وطاعته واجبة عليها ولا امتناع من ذلك
مادام حيا وصدقها سيدها فلان بذلك شعاها والله تعالى اعلم * وان كان الاقرار من المولى
بامومية الولد فقد ذكرنا ذلك في بصل امهات الاولاد فلا يعيد وان كان الاقرار من اس المولى
بكون حارية ابنه ام ولد ابنه ويستقها بموت ابنه يكتب اقرار فلان بن فلان طائعا في حال صحة
نده وثبام عقله وحوار امره له وعليه ان فلانة التركية او الهندية كانت مملوكة ابنه فلان وامنه
وتحت تصرفه يملكها بملك صحيح وان اناه فلان استولبها في حبونه وانها ولدت من ابنه فلان
انثا ثلث النسب منه اسمها فلان وانها صارت ام ولد له لولادة هذا الولد وان اباه هكذا اقر
في حال حبونه بكونها ام ولد له وانها عتقت بموت ابنه من جميع ماله وانه لاحق لهذا المقربها
ولاد دعوى ولا سبيل له عليها الا سبيل الولاء فان ولاءه حاله بعد ابنه وصديقته هذه التجارية مشافهة
وان كان الاقرار من الابن بتدبير عبد من جهة ابنه وعتقه بموت ابنه يكتب في حال حواز
اقراره عن طوع ورغبة اس العبد الهندي المسمى فلان كان ملك ابنه فلان وحقه يملكه بسبب
صحيح ملكا صحيحا تاما وان اناه كان ديرة في حال حبونه تدبرا صحيحا مطلقا من خالص ماله
وهكذا اقراره به وان اناه مات وعقب هذا العبد من تركته بحروجه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا
الابن عليه الا سبيل الولاء ولاد دعوى له عليه من جهة الميراث ولا حصومة له معه في الاستسعاء
وصدقة هذا العلام في ذلك مواهبة * نوع آخر في اقرار الوارث بقبض الدين من الغريم اقر
فلان طائعا ان اباه فلان مات وكان له علي فلان كذا درهمين واديا واحبا وحقا لازما وصار ذلك
ميراثا لابنه هذا وارث له غيره وانه تصاة ذلك واولاه فاستوفاهما كله تاما واما كمالا وبراءة عن ذلك
انراء

ابراء صحبنا وضمن له كل ذلك في ذلك وفي شيء منه ضمانا صحبنا ما زما في الشرع وقيل
 فلان منه هذا الاقرار مواجهة وان كان هذا من الموصي له يكتب اقر فلان ان فلانا كان اوصى له
 في حياته حال صحة عقله وجواز اموره له عليه بجميع تركته بعد وفاته ولا وارث له بقرابة او زوجية
 واوصى له بطلب تركته حيث كانت واين كانت وعلى من كانت وفي يد من كانت وصاية
 صحيحة وانه كان قبل منه هذه الوصاية له والوصاية اليه وانه اثبت بحجة شرعية جلي فلان كذا
 درهما دينارا واجبا وحقا لازما لهذا المقرض وطالبه هذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان
 هذا جميع ذلك اليه وان هذا المقرض ذلك كله منه واستوفاه تاما وفيما النية آخرة والله تعالى
 اعلم * نوع آخر في اقرار الوصي بمال اليتيم عنده يكتب اقر فلان الوصي في تركته فلان وفي
 امور الصغير فلان بتقليد من جهة قاضي بلدة كذا طائعا في حال صحة يده ان مال الصغير
 في يديه بحكم الوصاية وهو كذا درهما ونقدا وكذا من اعيان الاموال وبينها ويصفيها وقبضها
 ليحفظها ويرزها عليه عند بلوغه وايناس رشده من غير اعتذار واعتلال وقد صدق في هذا الاقرار
 تصديقا شرعيا ويتم الكتاب والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار اليتيم بعد البلوغ وقبض ماله
 من الوصي اقر فلان في مجلس الحكم طائعا انه قبض واستوفى من فلان الذي كان وصيا
 من جهة ابنة فلان في تركته ابيه وفي امور هذا المقر في حال صغره بجميع ما كان له عنده وعليه
 من المنقول والعقار والضياع والحيوان والغلة والنقد والاثمان وانزال الكسوة وغير ذلك من
 صنوف الاموال قبضا جائزا يدفع هذا الوصي جميع ذلك اليه فلم يبق له يعني للمقر هذا
 على وصية هذان عوي ولا خصومة وان هذا المقر متي ادعى على وصيه هذا بعد هذا عينا او دينا
 او ادعى ذلك من يقوم مقامه في حياته وبعد وفاته من وكيل او نائب او وصي فذلك كله
 باطل مردود ويتم الكتاب والله اعلم * نسخة اخرى في هذا النوع اقر فلان طائعا ان اباه
 فلان توفي وقد كان اوصى قبل وفاته الي فلان بجميع تركته واقتضاء دينه وقضاها وتنفيذ
 وصاياه بعد وفاته ومات ثابتا على هذه الوصاية من غير رجوع عنها وعن شيء منها ولم يترك
 وارثا غيري فان هذا الوصي تولي جميع ما فوض اليه امره وتصرف في هذه حسب ما اطلقه
 الشرع واقتضاء الحكم من قضاء الديون والاقتضاء وتنفيذ الوصايا عن الثلث وانفق على هذا
 المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والادام والكسوة والوطاء بالمعروف واقر المقر هذا ايضا انه

بلغ مبلغ الرجال وأوس رشفه ويستحق قبض المواله واستيعاب حقوقه وقبض هذا المترجمين ما بقي من ماله في يد هذا الوصي من تركته ابيه فلان هذا المتوفى بحق الارث عنه واستوفى ذلك كله منه تاما وايما بعد معرفته جميع التركة باجناسها وانواعها شيئا فشيئا من غير ان خفي عليه شيء من ذلك واحاط علمه بذلك كله وابراه هذا المتر عن جميع دعاويه وحصولاته منى ادعى هو عليه او مثله ان عنده وفي يده من تركته ابيه هذا المتوفى من قليل وكثير فديم او حديث اي ذلك كان واحد من جهته فذلك كله باطل مردود وكل بيعة يقبضها عليه من ذلك او حجة يبيع بها يوبىح يطلبها في ذلك منه وينازعه فذلك كله رور وهذا الوصي المقر له بري من ذلك وهو في حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل هذا الوصي هذا الاقرار منه مواجهة * نوع آخر في اقرار اليتيم انه اذن لوصيه يدفع ماله الى غيره اقر فلان طائعا انه قد تمت له ثمان عشر سنة فظعن في التاسع عشر وانه قد احتلم وبلغ مبلغ الرجال وحرى عليه القلم فتوجه عليه الخطاب بالامر والنهي وانه قد اقر فلان الوصي في تركته ابيه وفي اموره هذا المقر حال صفه ان يسلم جميع ماله الذي له عليه وعنده وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث ابيه هذا الذي امة فلانة بنت فلان ليحفظها عليه الى وقت حاجته وسلم هذا الوصي الى امة جميع ما كان له عليه وعنده فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء من ماله من تركته ابيه واقترت فلانة ام هذا المقر له انها قبضت جميع ذلك * صاحب الصيغة اذا دفع الى زراعه حنطة او شعير على سبيل القرض ليجعلوها بذرا واراد ان يكتب كتابا على اقرارهم بذلك فالوجه في ذلك ان يكتب الكاتب أولا على صدر القسط اسم واحد منهم واسم ابيه وجده ثم يكتب عقيب اسمه كذا منا من الحنطة والشعير او ما اشبه ذلك ثم يكتب اسم الثاني والثالث والرابع والخامس على هذا الوجه ثم يكتب عقيب هذه النسخة بسم الله الرحمن الرحيم اقر هؤلاء المذكور اسماء وهم وانسابهم في النسخة المذكورة على صدر هذا القسط ان لعنان بن فلان القلاني على كل واحد منهم ما كتب حبيب اسمه ونسبه من الحنطة والشعير او البصرة الموصوفة كلها فيها ديارا وحقا واجبا بسبب صحب قرض استقرضوها منه ليجعلوها بذرا في ضياعه التي في قرية كذا وقبضوها منه وصدقهم المقر له فيه خطابا في تاريخ كذا والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار الاستاذ للصغير الذي سلم اليه لتعليم عمل والعفة واللباس عليه كذا ما اقر الاستاذ فلان في حال جواز اقرار طائعا ان فلانا سلم

ابنه الصغير فلان بولاية الابوة عليه بعد ما أجر فلان هذا ابنه هذا منه بولاية الابوة ثلث سنين متواليات أو لها مرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا بعمل كذا بكذا درهماً على ان يعمل له هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالنهار دون الليالي ودون ايام الجمععات والا عياد بقدر طاقته مما يأمراه به من هذا العمل ولا يمنعه هذا الاستاذ من اقامة الصلوة في اوقاتها على ان يكون اجر عمل هذا الصغير في السنة الاولى لكل شهر كذا درهماً واجره عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا درهماً يزداد في اجرتة للسنة الثانية والثالثة بمهارته وحداثة الزائدة في كل سنة اجارة صحيحة وصدقة ابوالصغير في ذلك كله مشافهة ثم يكتب اقرار الوالد ان له لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من اجرة عمل هذا الصغير في السنة الاولى الى ما يكتفيه لطعامه وادامته ولباسه وسائر مصالحه بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير وفي السنة الثانية يصرف مقدار اجرة الاولى الى طعامه وادامته وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وكذلك في السنة الثالثة يصرف مقدار اجرة السنة الاولى الى طعامه وادامته وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وقبل هذا المستأجر الاستاذ هذا الاذن من والد الصغير هذا ويسلم هذا الصغير منه وتفرغ عن مجلس هذا العقد ترقى الابدان والاقوال وذلك في يوم كذا والله تعالى اعلم * فوع آخر في الاقرار بهبة الدار يكتب اقرار فلان بطائعائه وهب فلان جميع الدار المشتملة على كذا حدودها كذا وهب له هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها كذا وكذا هبة صحيحة جائزة نافذة مستجعة شرائط محصورة مقبوضة فارغة لا فساد فيها ولا خيار ولا اشتراط عوض ولا تلجئة ولا موعدة وقبلها هذا الموهوب له قبولاً صحيحاً في مجلس هذه الهبة قبل اقرارهما واشتغالهما بغيرها وقبضها بمعينة الشهود قبضاً صحيحاً بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه تسليماً صحيحاً فارغاً من كل مانع ومناع وتفرغوا وشهدوا والله تعالى اعلم *

الفصل الرابع والعشرون في البروات البراءة من كل مال كان به صك كان ابو حنيفة واصحابه والشمسني وهلال الرازي رحم يبتدئون كتاب البراءة هذا كتاب فلان بن فلان بن فلان وهو الذي عليه الدين من فلان بن فلان بن فلان وهو الذي له الدين والشمسني وهلال رح كانا يزيد أن كتبه لفلان وكان ابو زيد الشرطي رح يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون في آخر هذا الكتاب شهدوا ان فلان بن فلان يعني الذي له الدين اقر عندهم انه كان له على فلان وبعض اهل الشروط كان يكتب هذا براءة لفلان بن فلان والمتأخرون اختاروا هذا ما شهد اليه

قولنا انه كان له على فلان كذا درهمان فانه قصده جميع هذا المال واياه آية بتمامه بقضه منه تاما وايا قصدا صحيحا وبرئ اليه منه براءة قبض واستيعاء ولم يبق له عليه دعوى بهذا السبب وانه متى ادعى قبله او قبل احد من الناس بسببه حقا او شيئا من ذلك فهو في دعواه مطلق لا يستمع اليه نيته ولا يخاف له حصم وخصمه من ذلك برئ وفي حل وربعة منه في الدنيا والآخرة وانه كان لفلانها صك وقد تعطل ذلك بهذا التصا والائراء وكان ضاع ولم تصل يده اليه حتى يرد اليه فمتى اخرج هذا الصك فهو مطلق لا حجة له فيه ولا تعلق به وصدقه هذا المقرر في ذلك كله مشافهة واشهد اهلى انفسهما الى آخرة وعلى هداين المهر * البراءة عن مستحقة وارادة هدا ما شهد الى قولنا ان فلانا اورد على فلان كتابا مستحقة من فلان لكذا درهما وانه قبل منه الكتاب وضمن له المال وانه قضى منه ذلك كله بايعاء ذلك آية قصدا صحيحا وضمن له كل درك يدركه من قبل فلان صاحب الكتاب على ان يحلصه من دعوى ويرد عليه ما قصده منه ضما ا صحيحا واشهد اهلى انفسهما بذلك الى آخرة * براءة جامعة بين رحلين بينهما احدى واعطاء هدا ما شهد الى قولنا انه كان جرى بينه وبين فلان معاملات واحذوا عطاء من اشرية وبيع وحوالات وكفالات واجارات وودائع وبضائع ومضاربات وسفائح وديون بصكاك وغير صكاك مبرهون وغير مبرهون وضمانات وامابات واشياء غير ذلك من وجوه مختلفة وامباب شتى انه خاص به مخاسنة تحفيها وصديقتها وانه قبض منه جميع ما وجب له عليه بقضائه آية بتمامه قبضا صحيحا تاما وايا بدع منه ذلك كله اليه وبرئ منه براءة قبض واستيعاء فلم يبق له قبله ولا عنده ولا في يده ولا معه دعوى ولا طلبة ولا خصومة ولا ببيعة بوجه من الوجوه ونسب من الاسباب فمتى ادعى عليه هود دعوى او ادعى احد من جهة الى آخرة فان كانت البراءة بغير قبض لم يكتب القبط لكن يكتب بعد قوله فخاص به محاسبته بجهته لصدفها ما رآه من ذلك ابراء صحيحا جائزا تاما وفيه فاطعا للعداوي والخصومات بعد معرفته جميع ذلك شيئا فشيئا لم يبق له عليه شيء من ذلك حقا وما فيه دلي ماهر فان بقي عليه شيء كتبت فلم يبق له عنده ولا عليه ولا معه شيء الا كذا ويبرهن ما بقي عليه عما كان اوديا * الاثراء المطلق اقر فلان بن فلان العلاني انه ابراء فلان بن فلان العلاني عن كل خصومة كانت له قبله وعليه ماله اليه وغير ماله ابراء صحيحا تاما فاطعا للخصومات كلها ولم يبق له عليه

بعد هذا الإبراء لدعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير ولا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق لا في المحذون ولا في المنقول لا في المكمل ولا في الموزون ولا في الفرش ولا في الأواني ولا في شيء ينطلق عليه اسم الملك والمال بوجه من الوجوه وبسبب من الأسباب أقرأ صحبها وصدقه المقر له هذا خطابا ويتم الكتاب * رجل وكزرجلا عمدا بغير حق فقصي عليه فأنعم عن ورثة المضروب عليه الدية ثم أبرؤة فحين دعواهم يكتب أقر فلان وفلان وفلان وأولاد فلان في حال حواز أقرأهم طائعين أنهم أبرؤا فلانين فلان من كل دعوى وخصومة كانت لهم عليه وقبله خصوصاً من دعوى دية الأب فأنعم عن دعوى دية ابنه أنه ضرب أباهم فلاناً فمات بالوكز ووجب عليه الدية لبيهم وصارت ميراثاً لهم وأنه كان منكراً لدعواهم هذه قبله فابروءة عن هذه الدعوى وعن جميع الدعاوى والخصومات كلها أبرأ صحبها وأنه نزل منهم هذا الإبراء قبولاً صحبها ويتم الكتاب * وإن كان المدعى عليه يدعي على ورثة هذا الميت أنهم أخذوه بسبب هذه الدعوى بغير حق ثم أبرأهم عن دعواه هذه قبله يكتب أقر فلان الفلاني في حال حواز أقرأ طائعين أنه أبرأ أولاد فلان الفلاني وهم فلان وفلان وفلان عن دعواه قبلهم أنهم أخذوه بغير حق بمجهون دعواهم عليه وذلك لأنهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم عمداً بالوكز بغير حق وإن أباهم مات بسبب ذلك وأنه وجبت دية عليه وصارت ميراثاً بينهم ولم يكن لهم حجة يعتمد بها عليه على وفق دعواهم هذه قبله فأخذوه باصحاب السلطان ذراهم كثيرة بإجعالهم وغيرها فابروءهم عن هذه الدعوى أبرأ صحبها وأنهم قبلوه منه قبولاً صحبها ويتم الكتاب * أبرأة غريم في تركته هذا ما شهد إلى قولنا أنه كان له على فلان كذا وأنه توفي وخلف من الورثة فلاناً وفلاناً لا وارث له غيرهم وإن فلاناً من جملته هؤلاء وصي فلان في هذا المال ليرجع به في تركته ما به وأنه اقتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذا بدفع فلان ذلك إليه قضاءً عن والده فلان ليرجع في تركته وأنه ضامن له كل درك يذكره بهذا السبب من قبله وسببه على ابن بخلصه أو يرد عليه ما يلزم الحكم ردة ما قبض ولم يبق له في تركته فلان دعوى ويتم الكتاب فلو صالحته هذا الوارث على خمسمائة درهم والدين إلى لم يرجع في التركة إلا بخمس مائة وإن صالحه على عرض قيمته خمسمائة كان له أن يرجع بالف إذا شرط الرجوع بالف وإن أدى تطوعاً أو لم يقل شيئاً ثم قال أدبت لا يرجع لم يصدق وهو متبرع * وفي قبض الغريم من الوصي والوصي أدب من التركة يكتب كما

يكتب في الفصل الاول من البراءة الابرأ عن دم العدد هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا ادعى ان فلانا
قتل ابنه عندا جديدة ظلما فوجب له عليه التود ولم يخلف وارثا غيره ثم انه معاضه وابرا من
دم ابنه فلان وما وجب له عليه بقتله آية فلاحق له عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبه
وجه من الوجوه وسبب من الاسباب فمتى ادعى عليه الى آخره وفي الخطأ يكتب ثلثه
خطأ لم يتعمده بذلك فوجب له عليه وعلى عاقلته الدية ولم يخلف وارثا غيره ثم انه معاضه وعن
عاقلته الى آخره وفيما دون النفس قطع يده فقتل عينه وشج رأسه ووجب عليه كذا افغاضه وابرا من
الواجب وفي قطع البروة لا يذكر العتولكن يقول ادعى عليه انه سرق من حرزة كذا درهما وكذا ثيابه
كذا فوجب عليه كذا ثم ذكر انه كان اذن له في الدخول في دارة فلم يلزمه قطع اليد ويكتب انه افتراده
كان اتهمه بذلك باطلا لم يسرق منه شيئا وهو بري مما ادعى عليه قبله فمتى ادعى الى آخره * ابراء
من الدعوى في محدودة هذا ما اقر به فلان انه كان لدعوى قبل فلان في جميع الضيعة المشتملة
على كذا اوبنين مواضعها وحدودها ثم يقول انها محدودة وحقوقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلان
بغير حق والله عليه تعليمها اليه يحق هذه الدعوى ثم انه ابراء من جميع هذه الدعوى في هذه الضيعة
بغيرها فلم يبق له بعد هذا الابرأ حق في كل هذه الضيعة بغيرها ولا خصوصية والله لو ادعى هذا
او واحد من يقوم مقامه الى آخره ويتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * الفصل
الخماس والعشرون في الرهن اقر فلان طائعا في حال جوار صحتة وثباته مقله وجواز امره لا طلبه
تمنع صحتة افتراده ان لفلان عليه وفي ذمته كذا درهما قرصا حالا او ثوبا كذا اشتراه منه او فصبا
او دعة مستهلكة وصدا انلاف كذا او من حوالة فلان او من كعالة فلان وانظر من بهذا
الدين هذا اللاتب جميع البدار الي هي في موضع كذا ويحدها بحدودها وحقوقها كلها رهن
صحتها مشوصا محرزا معروضا دفعها اليه وقبضها منه بجميع حقوقها ومرافقتها فهي في يده
محموسة بدينه لا يسيل لهذا الراهن الى اقتناكه ما بقي عليه شيء من هذا الدين وصحته
هذا المقر له في ذلك كله مشتملة واشهدا فان كان فيه جعله وكبلا او امينا في بيعه كتب بعد القبض
على ان هذا المرتهن وكيل في بيع ذلك بكذا اجرة شهركذا من سنة كذا ان لم يدفع هذا الراهن هذا
المال الى هذا المرتهن ولم يقبضه هذا الدين ببيعه وبيع ماشاء منه باي ثمن شاء ولا يخذ ثمنه نصاء لدينه
ان كان مثل دينه فان كان فيه فضل على هذا الدين رده على هذا الراهن وان كان فيه نقص من هذا

الدين كان ذلك ديناً له على هذا الراهن على حاله يطالبه به فان كان جعل بيعه الى غير المرتهن
كتبت على ان فلان بن فلان وكله في بيعه ويقول امينه على بيعه وقت كذا فيبيعه ويبيع ماشاء
منه ويقبض منه ثمنه ويقبضه هذا المرتهن فان كان فيه فضل الى آخره كالاول فان كان فيه شرط
جعل الراهن على يد عدل كتبت بعد قولك رهنا صحيحاً مقبوضاً مسكوزاً مفرغاً ثم ان هذا المرتهن
وهذا المرتهن تراهما ان يجعل هذا المرتهن على يد فلان بن فلان يكون عدلاً بينهما مبناً في قبضه
وقد دفع هذا الراهن هذا الرهن الى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه اليه فارغاً عن كل مانع ومنافع
وضمان هذا المرتهن فهو عدل بينهما امين في ذلك فان كان فيه شرط بيع العدل كتبت ههنا وجعله
اميناً في بيعه مرة شهر كذا وفي الدين المؤجل يكتب ههنا عند محل الاجل على ان يبيع ذلك ويقبض
ثمنه ويدفع الى فلان ذلك قضاء لدينه فان كان فيه فضل رده على هذا المؤجل وان كان فيه نقصان
فبقية الدين على هذا الراهن على حالها يطالبه بهذا المرتهن والله تعالى اعلم * كتاب رهن
الدار بالدين على سبيل الاختصار هذا ما رهن فلان فلاناً جميع داره التي في موضع كذا
ويحدها رهنه هذه الدار حدودها وحقوقها بكذا درهماً كانت لهذا المرتهن على هذا الراهن نظاماً
واجباً وديناً لازماً بسبب رهنها جائزاً نافذاً لافساد فيه ولا خيار ويذكر القبض والشهاد والله
تعالى اعلم * كتاب من جانب المرتهن في هذا هذا ما رهن فلان من فلان جميع داره
الى قولنا بدين كان لهذا المرتهن على هذا الراهن وهو كذا درهماً ايها الصحيح جائزاً نافذاً
الى آخره فان كان فيه الاذن بالانتفاع كتبت وقد اذن هذا الراهن لهذا المرتهن ان يسكن هذه
الدار بنفسه ويسكنها من شاء ويتقاع بها على ما احب من غير شرط كان في هذا الرهن واباح له
ذلك على انه كمانهاة عن الانتفاع بها على ما وصف فيه فهو مأذون له في ذلك اذا ما مستقبله
ماله يقبض هذا الراهن واباح له ذلك المرتهن هذا الدين وقبل هذا المرتهن ذلك منه مواجهة
ويتم الكتاب * الاقرار برهن منقول اقر فلان طابعاً انه رهن عبدة فلان كذا اصفته كذا وقيمه كذا
بداً وجب له عايه من الدين وهو كذا رهناً مقبوضاً صحيحاً على ان يحفظ الرهن هذا المرتهن بنفسه
ومن يموته من عياله ويحبسه بدينه ولا يستعمله ولا يخرج منه بده ولا يستهلكه فان استهلكه او ضيع
شيئاً من ذلك فعليه ضمان ذلك ويستط من دينه بقدر ذلك وصدقه هذا المرتهن في ذلك كله
نصدينا صحيحاً ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * الفصل السادس والعشرون في الاوفاف

وهذا الفصل يشتمل على انواع * النوع الاول في اتحاد المسجد بحجب ان يعلم ان المسلم اذا
اتحد بداره للمسلمين مسجدا وسلم المسجد الى المتولي واذن للناس بالدخول والصلوة فيه فصل في
قوم جماعة بصير مسجدا بانفاق بن اصحابنا رح بحلاف ما يقوله ابو حنيفة رح في سائر الاماكن
والنقض والنسليم شرط لصيرورته مسجدا عند ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي يوسف رح ليس
بشرط غير ان النقص فيه صدهما بطريقتين احدهما بالنسليم الى المتولي والثاني بالصلوة فيه ثم في
ظاهره عند ابي حنيفة رح اذا صلى الواقي فيه او صلى غيره فيه جماعة او غير جماعة يصير مسجدا
وعند محمد رح لا يصير مسجدا الا اذا صلى فيه جماعة وعند ابي يوسف رح اذا جعله على هيئة
المسجد يصير مسجدا ولا يحتاج فيه الى شيء آخر هكذا ذكر بعض المشائخ رح في شرحه ذكر الشيخ الامام
نجم الدين البهقي رح في شروطه ان عند ابي حنيفة رح بشرط لصيرورته مسجدا التسليم الى
المتولي او بالصلوة فيه جماعة وعندهما اذا جعله على هيئة المسجد صار مسجدا فاذا ارادوا ان يكتبوا
في ذلك كتابا كيف يكتب فيقول لم يذكر محمد رح كتابته هذا النوع في شروط الاصل وكان
الطحاوي والخصاص رح يكتبان هذا ما جعل فلان العلاني في صحته عقله وبدنه وجواز امره طائعا
راضيا جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ملكه وفي يده وابرز بالشروط في رح كان يكتب هذا
ما شهد عليه اليهود المنسوبون آخر هذا الكتاب وبعض المتأخرين قالوا على قياس قول ابي حنيفة
واصحابه رح ينبغي ان يكتب هذا كتاب من فلان بان جعل الارض مسجدا تحريم الارض
فيعتبر باعناق العبد وقد ذكرنا في احقاق العبدان انا حنيفة وابا يوسف ومحمد رح كانوا
يكتبون هذا كتاب من فلان فيها كذلك وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه ابو زهر رح
يكتبونها ما شهد عليه اليهود المنسوبون آخر هذا الكتاب ان فلانا اقر عندهم واشهدهم على اقراره
في حال صحته بدنه ونياحه عقله وجواز امره له وعليه لا علة به من مرض ولا غيره يجمع صحة اقراره انه
جعل جميع ارضه اوقافا التي هي ملكه وفي يديه وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد
وهي في حوزة كذا في محلة كذا في سكة كذا ويشتمل عليها الحدود الاربعية جعل هذه السنة
الموصوفة المحدودة فيه حدودها وجميع البناء القائم فيها وهي معرفة لاشي فيها مسجدا لله تعالى
طلبا لثوابه وحرمانا من اليم عقابه واخرجهما من ملكه الى الله تعالى فجعلها له بيتا لعبادة مسجدا يصلون
فيه

فيه المكتوبات والنوافل ويذكرون الله تعالى في اناء الليل واطراف النهار ويعتكفون فيه ويقرؤون القرآن
ويدرس العلم فيه من كان من اهله وخلي بينها وبين الناس ولا يغلق بابهم عليهم ولا يحال بينهم وبينه
وقد اذن لهم بذلك كله وان جماعة من المسلمين بعد اذ نه آياهم بذلك دخلوها واقاموا الصلوة
المكتوبة بالجماعة فيها باذان واقامة بحضرة من اليهود وبمعا ثنتهم فصار جميع هذه البقعة
لله تعالى بينا واعبادا مصلين ومعبد الاملك لهذا المثر فيها ولا حق ولا في شيء منها ولا لمن سواه
من الناس لا في اصلها ولا في بنائها ولا سبيل له ولا لاحد من ورثته على ابطال شيء من ذلك
ولا على تغييره واشهد على اقراره القوم الذين انبتوا اساميهم في هذا الكتاب وذلك في يوم
كذا وان لم يكتب في هذا الصك الصلوة بجماعة ولكن كتب فيه وقد اخرج هذا المتصدق جميع
هذا المسجد من يده الى فلان فتقبضه فلان للمسلمين ليكون في يده علي ما جعله هذا المتصدق
بتسليمه اليه فارغا من موانع التسليم فجميع ذلك في يد هذا المتولي علي ما جعله هذا المتصدق له
ولا سبيل لاحد الى آخره والمكتوب الاول احوط واصح * نوع آخر في اخذ الرباط للنزول المارة
فيه والسيارة فنقول طاهر مذهب ابي حنيفة رح انه لا يجوز ابي لا يلزم حتى كان له ان يرجع فيها
كما في سائر الاوقاف وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح يجوز ان اراد كتابته يكتب فيه هذا
ما وقف وتصرف او يكتب هذا كتاب فيه فكم ما وقف وتصرف او يكتب هذا ما شهد عليه الشهود
المسلمون آخر هذا الكتاب ان فلانا جعل جميع الرباط المشتمل على المازل والغرف والساحة
والمرابط الذي في موضع كذا هو صدقة موقوفة مقبوضة صحيحة نافذة جائزة شرعا الى الله تعالى
وابتغاء لرضائه لا فساد فيها ولا رجعة ولا مثنوية ولا تلجئة ولا مودة لا بيع ولا يوهب ولا يورث
ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يتلف بوجه تلف قائمة على اصولها ماضية على سبيلها الى
ان يرث الله تعالى الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على ان يكون منازل ومساجد
للسيارة والمارة وانباء السبيل على ان الرأي في انزال من ينزلها وبسكنها الى القوام بها ابد
في كل وقت وزمان يسكنون من احبوا ويزعمون من احبوا على ان يكون اصلاح ووفق لهذه
الصدقة والتخصيص في ذلك جائز فان كان شرط الواقف ان ينزلها المسلمون ولا ينزلها الكفار يكتب
على ان سكنها للمسلمين نزولها المسلمون ولا يمكن الكفار من النزول فيها فان كان شرط نزول
اهل العام لا غير يكتب على ان سكنها لاهل العلم المعلمين والمتعلمين دون غيرهم وان شرط نزول اهل

النَّزَّاعَاتُ أَوْ الْفَرَاةُ يَكْتَبُ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ فَإِنْ كَانَ الْوَاقِفُ قَدْ وَقَفَ لِعِمَارَةِ الرِّبَاطِ وَقَفَا آخِرَ بَجْرِهِ
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ وَقَفَ لِذَلِكَ وَقَفَا آخِرَ يَكْتَبُ عَلَى أَنْ الْقَوَامُ إِنْ دَانَ يُوَاجِرُوا مِنْ مَنَازِلِهَا وَمَرَاتِبِهَا
بَتَدْرُجٍ مَا يَغْنَرُونَهَا مِنْ غَلَّتْهَا فَإِذَا عَمَرُوهَا رَدَّتْ إِلَى مَا جَعَلَهَا عَلَيْهِ هَذَا الْوَاقِفُ عَلَى أَنْ الرَّأْيُ
فِي اخْتِيَارِ مَا يُؤَجَّرُونَهُ إِلَى الْقَوَامِ وَأَنْ كَانَ الْوَاقِفُ لَمْ يَشْتَرِ ذَلِكَ فَالْعِمَارَةُ عَلَى مَنْ يَسْكُنُهَا
ثُمَّ يَكْتَبُ وَقَدْ إِخْرَجَ هَذَا الْوَاقِفُ هَذَا الْمَوْقُوفَ مِنْ يَدِهِ وَأَمَرَهُ مِنْ مَالِهِ وَسَلَمَهَا إِلَى فُلَانٍ بَعْدَ مَا
جَعَلَهُ مُتَوَلِّيًا لِدَلِّكَ لِبَوْلِيهَا عَلَى سَبِيلِهَا مَا شَاءَ وَيَوْلِيهَا مَنْ أَحَبَّ مِنْ يَصْلَحُ لَهَا وَيُوصِي بِهَا إِلَى
مَنْ أَحَبَّ وَبُضْعُهَا عَلَى ذَلِكَ مِنْهُ بِتَسْلِيمٍ جَدِيدٍ ذَلِكَ إِلَيْهِ فَاغْنِ عَنْ مَوَانِعِ التَّسْلِيمِ وَهِيَ فِي يَدِ
هَذَا الْمُتَوَلِّيِ عَلَى الصَّدَقَةِ الْمُسَمَّاةِ فِيهِ لَا يَحِلُّ لِوَالِيٍّ وَلَا قَاعٍ وَلَا قِيمٍ وَلَا ذِي سُلْطَانٍ تَغْيِيرُ ذَلِكَ مِنْ
وَجْهِهِ وَلَا تَبْدِيلُ شَرْطٍ مِنْ شَرْطِهِ فَمَنْ يَفْعَلْ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ بَاءَ بِأَثَمِهِ وَيَعْرُضُ لِسَخَطِهِ وَاللَّهُ حُسْبُهُ
وَكَافِيهِ وَمَجَازِيهِ وَالْوَقُوفُ أَجْرُهُ عَلَى مَا نَوَى وَآمَنَ وَقَدْ حَكَمَ حَاكِمٌ عَدْلٌ نَافِذُ الْحُكْمِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ
بِجَوَازِ هَذِهِ الصَّدَقَةِ وَلَزُومِهَا عَلَى وَجْهِهَا بِخَصُومَةٍ صَحِيحَةٍ جَرَتْ بَيْنَ هَذَا الْوَاقِفِ وَبَيْنَ خَصْمِهِ
فِي مَجَاسٍ قَضَائِهِ وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِجَوَازِ هَذِهِ الصَّدَقَةِ وَلَزُومِهَا بِخَصْمَتِهِ وَمَسْئَلَتُهُ عَمَلًا بِمَا دَانَ إِلَيْهِ بِجَهْدِهِ
وَأَشْهَدُ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعَدُولِ الَّذِينَ اثْبَتُوا أَسْمَاءَهُمْ آخِرَ هَذَا الْكِتَابِ وَذَلِكَ فِي يَوْمٍ كَذَا
نَوْعٍ آخِرٍ فِي تَجَاوِزِ الْمَقْبَرَةِ فَقَوْلُ ظَاهِرِ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَّحَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْزِمَ حَتَّى كَانَ لَهُ
الرَّحْوُ فِيهَا وَوُجِي الْحَسَنُ رَجَّحَ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي دُفِنَ فِيهِ الْمَيِّتُ وَيَرْجِعُ فِيمَا سِوَاهُ
وَحَكِي عَنْ الْحَاكِمِ أَبِي نَصْرِ الْمَهْرَبِيَّةِ رَجَّحَ أَنَّهُ قَالَ وَجَدْتُ فِي النُّوَادِرِ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَّحَ أَنَّهُ
أَجَازُ وَقَفَ الْمَقْبَرَةُ وَالطَّرِيقُ بِدُونِ سَائِرِ الْأَوَاقِفِ وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُجْمَدٍ رَجَّحَ أَنَّهُ يَجُوزُ
وَقَفَ الْمَقْبَرَةُ وَابْتِزَاطُ التَّسْلِيمِ بِهَا عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي مَرَّرْنَا فِي الْمَسْجِدِ وَالتَّسْلِيمِ فِيهَا بِالتَّسْلِيمِ إِلَى
الْمُتَوَلِّيِ أَوْ بَدَلِهِ مِنَ الْمُتَرَتِّبِ فَإِنْ أَرَادَ كِتَابَتَهُ يَكْتَبُ أَنْ فَلَانًا جَعَلَ أَرْضَهُ وَيَذْكُرُ مَوْضِعَهَا
وَحُدُودَهَا صَدَقَةً مُوَفَّقَةً وَتَقَابُحًا جَائِزًا نَافِذًا إِلَى قَوْلِنَا وَهُوَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ فَجَعَلَهَا مَقْرَرَةً لِلْمُسْلِمِينَ
يَدْمُونَ فِيهَا مَوَاتَهُمْ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَأَوَّانٍ إِبْدَاءً لَا يُنْعَوْنَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَحَالُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهَا وَقَدْ
اذْنُ النَّاسِ أَنْ يَدْفِنُوا فِيهَا مَوَاتَهُمْ فَدَفِنَ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِيهَا مَوَاتَهُمْ بَعْدَ مَا عَلِمُوا بِسَبِيلِهَا
وَأَنْ لِيَهُمْ بِالْدَفْنِ فِيهَا فَصَارَتْ مَقْبَرَةً لِلْمُسْلِمِينَ مَقْبُوضَةً لَهُمْ عَلَى مَا جَعَلَهَا الْوَاقِفُ وَأَنْ لَمْ يَذْكُرْ
فَدَفِنَ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِيهَا مَوَاتَهُمْ وَأَمَّا كِتَابُ وَقَدْ إِخْرَجَ هَذَا الْيَتَصَدَّقُ هَذِهِ الْأَرْضُ مِنْ يَدِهِ

وجعلها في يد فلان المتولي لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاه على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بآخرة حكم الحاكم لما فيه من الاختلاف حتى يصير مجتمعا عليه لا يثدر احد على ابطاله ووجه المرافعة الى الحاكم ان يرفع المالك من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي ان يأمره بتفريغ ارضه لما ان هذا الوقف ليس بلازم فإما القاضي المالك بتصرفه عند بحكم بصفة هذا الوقف ولزومه فيكتب الكتاب وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بعد خصومة مستقيمة جرت فيها بين هذا الواقف وبين احد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها لما اراد الواقف هذا الرجوع عن وقفها اخذ بقول من لا يرى ذاك لازما فحكم على الواقف هذا بلزومه في وجهه بخصومة خصمه ان اراد الا زما وقع اجتهاده عليه ثم يكتب لا يحل لوال ولا لقاض الى آخر ما كرنا * نوع آخر في جعل الارض طريقا للعامة المسلمين فنقول في ظاهر المذهب انه على الخلاف وعلى ما جئنا من الحاكم ابي نصر عن ابي حنيفة رح انه على الوفاق وطريق كتابته على ما ذكرنا غير انه يكتب ههنا وقف ارضه على ان يكون طريقا للعامة الناس لان الكافر يساوي المسلم في المرور في الطريق والطريق في هذا بنظر الرباط بخلاف المقبرة لانه لا يجمع بين الكافر والمسلم في مقبرة واحدة ويلحق بآخرة حكم الحاكم كذا في المحيط * نوع آخر في اتخاذ المقبرة وطريق كتابته هذا ما شهدوا ان فلانا جعل قنطرة التي بناها على نهر كذا او على واد كذا ويكتب باذن سلطان الوقت ان كان الراعي او المهر للعامة وان كان لقوم مخصوصين يكتب باذن فلان وفلان وان كان لشخص معين يكتب باذن فلان ويبين انها من خشب او آجر ويبين انها على طاق او طاقين او ثلث طاقات ليكون للطريق المرور لعامة الناس الى آخره والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * نوع آخر في جعل الخيل ومناحه وسلاحه للسبيل يكتب فيه وجعل جميع خيله وهي كذا وكذا وجميع سلاحه وهو كذا وكذا مؤبدا حبسا جائزا دائما على حالها عدا للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها اهل الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على ان الرأي في الدفع والاخذ للقوام عليها ابد يدفعونها الي من احبوا وبأخذونها ممن احبوا من يستعملها كيفه ما شاؤا وكما شاؤا ويذكر على ان لا يقوم عليها ابد الا المعروف بصلاحه وعفافه على انه تغير منها شيء لمرض او فساد او هرم او كسر او غير ذلك وصار بحال لا يصلح للجهاد باع القيمة واستبدل بقيمته غيره مما يصلح للجهاد كل قيم كان في كل وقت وزمان

يستدل ما لم يبق صالحا للجهاد بما يصلح للجهاد ويحسه عند نفسه الى وقت الحاجة على هذا
يجري امرها ويتم الكتاب * ويلحق بآخرة حكم الحاكم وعلى هذا العوامل والحوامل من
الدواب والعم اذ انما يحمل افعال اهل الجهاد واستاء الماء لهم وكذلك العبيد اذ اسلمهم
لخدمة اهل الجهاد فهذا كله حائر عند محمد راجح وطريق كتابته ان يكتب الى قولنا فائما على
حالنا مدة للجهاد في سبيل الله يحمل عليها افعال اهل الجهاد وفي استاء الماء يكتب لله يستني بها
الماء لاهل الجهاد وفي العبيد يكتب بعد موت اهل الجهاد ويلحق بآخرة حكم الحاكم وامانا
سبل شيها من الاعيان لينتدق بالانها واولادها واصوافها ذكر الحاكم احمد السمردي راجح
في شروطه لم يسمع في ومنها قولنا لاهل العلم قال فالنواوي يحسب ان يحور على قول محمد راجح مال وقد
ذكرنا في السير الكبير اذ اوصى بما في بطون عهده واصوافها والانباء الوصية باطله وليست الوصية
في هذه الاشياء كالوصية بعلقه البستان وندرة الشجر قال وهذه المسئلة دليل على ان وفي العم
للتصدق بالانها واصوافها واولادها لا يحور في تناوي ابي الليث راجح اذ اوقف بقية على رباط
عليه ان ما يجرح من لسانها وسبها يعطى لاساء السبل بال بعض مشائخ راجح ان كان في موضع
يولت ذلك في اوقافهم راجح ان يكون حائرا قال بعضهم الجوار مطلقا لا يجرى النعارف بذلك
في بلاد المسلمين وطريق الكتاب في ذلك هدايا وفي فلان كذا عدد من الانبل او كذا عدد من الابرار
او كذا عدد من العجم وانه مؤبد اجسا حائرا امد الادماء فيه ولا رجعة ولا منوبة لا يباع ولا يوهب التي آخرة
عليه ان ما يحصل من الانها واصوافها واولادها يصرف الى ابناء السبل على ان الرأي في ذلك
الى العجم يعطى من شاء من ابناء السبل واي قدر شاء وسلم ذلك كله الى فلان بعد ما جعله متوليا في
ذلك ويلحق بآخرة حكم الحاكم * نوع آخر في وقف العمارات وانه على وحوه كبيرة من حمله
ذلك انه اذا اراد ان يجعل داره صدقة للمساكين في حيوته وانه بعدا محمد راجح في باب الوقف
في شروط الاصل قال قلت ارايت اذا اراد الرجل ان يجعل داره في حيوته صدقة للمساكين هل يجوز
قال يعي انا حبيبة روح ابن مات وهو في يده بصير ميراثا لورثته ولم يتل لا يحور واما لم يفعل
لا يجوز لان عبداني حبيبة روح الوقف حسن الاصل على ملك الوقف والتصدق بالعلمة والشرقة
ومعونة الدار والارض فكان كالعارية والعارية حائرة غير لازمة لومات المعير بصير ميراثا لورثته

فكذا الوقف على قوله قلت فهل في ذلك هيلة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون لاحد نقضها
قال يقول ان نقض سلطان او وارث هذه الصدقة نهى وصية من ثلثي يباع ويتصدق بثمنها على
مساكين فيحصل الصيانة لان الذي يريد ابطاله يعلم انه لا يستفيد لهذا الا بطل شيئا فلا يبطاها
ثم ان ابا حنيفة رح قال في تعليم الهيلة يقول نهى وصية من ثلثي يباع ويتصدق بثمنها على
المساكين ولم يقل يقول نهى وقف وصدقة بعد وفاتي فان كان الوقف المضاف الي ما بعد الموت
جائزا لازما عنده اذا كان يخرج من الثلث كان الوقف المضاف الي ما بعد الموت في معنى
الوصية ومن مذهب بن ابي ليلى رح ان الوصية بالغلة والثمرة لا تجوز فربما يرفع ذلك الى فاض
يرى مذهب بن ابي ليلى رح فيبطلها فقال ما قال تجزأ عن قوله قلت فكيف يكتب قال يكتب
هذا ما عهد فلان في حيوته عهدا انه جعل دارة الثني في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا
كان يكتب ابو حنيفة واصحابه رح والطحاوي والخصاف رح كانوا يكتبون هذا ما تصدق به فلان
بن فلان وابوزيد الشروطي رح كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب
ان فلانا تصدق بجميع دارة وبعض المتأخرين من اهل هذه الصنعة كان يكتب هذا كتاب بهن
فلان وكثير من المتأخرين كانوا يكتبون هذا ما وقف وتصدق وكل ذلك جائز حسن ولم يصح
محمد رح الدار بكونها أربعة والطحاوي والخصاف رح كانوا يكتبان وهي دار فارغة وانه حسن لان
شغل الدار يمنع جواز الصدقة الموقوفة على قول من يرى التسليم الى المتولي شرطا فلا بد من
ذكر هذه الزيادة ليتع التكرز من قوله ثم قال صدقة موقوفة لله عز وجل انما قال هذا حتى يمتاز
هذه الصدقة عن الصدقة المقيدة وكان الطحاوي والخصاف رح يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل
مؤبدة مكرمة محتسنة بتة بئله لاتباع ولا توهب ولا تورث ولا تملك بوجه ماك ولا تنلف بوجه
تاف قائمة على اصولها محفوظة على شروطها مسيلة على سبيلها المسماة في هذا الكتاب حتى
يرثها الله الذي له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين ثم قال على اي نؤاجر لانه اوصى
بان يتصدق بغلتها والتصدق بالغلة لا يكون الا بالاجرة فقد ذكر محمد رح الاجارة مطلقة وانما يستقيم
هذا الإطلاق اذا اراد المتصدق الاطلاق اما اذا اراد ان يؤاجر سنة فسنه يذكر في الصك على
ان يؤاجر سنة فسنه ولا يؤاجر اكثر من ذلك واذا انقضت سنة يؤاجر سنة اخرى ثم يكتب
ويتصدق بغلتها على المساكين ليصير المصروف معلوما بالتصريح فلا بد ان يكتب ويتصدق بغلتها

على المساكين ابدأ لان التأييد شرط صحة الوقف الا على قول ابي يوسف رح وان لم يكتب يتصدق بغلتها على المساكين يجوز على قول عامة مجيزى الوقف وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لان لطة الصدقة لا تدل على انه اراد جميع المساكين فاليتصدق على مسكين واحد حائزاً ووقف على مسكين واحد لا يجوز لانه لا يتأيد وعند عامة مجيزى الوقف لطة الصدقة تدل على ارادة جنس المساكين حيث اطلق ولم يعين واحداً فصاركانه صرح به الا ترى انه لا فرق بين قوله مالي صدقة وبين قوله مالي في المساكين صدقة واذ كان في المسئلة خلاف لا بد من التضرع بالمساكين ليخرج عن حد الاختلاف وان اراد المتصدق ان يتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم واهل الحاجة منهم ابدأ على ما يرى والتي هذه الصدقة التي يبي يومئذ من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون وجه بعد ان يتوخى أي ان يستغني ويطلب افضل ذلك موضعاً واعطاه احراً ولم يذكر محمد رح في هذا الكتاب انه يبدأ ولا بما يحصل من غلاتها بمرمتها وصارتها واصلاحها وبمعاينة من المستزاد في غلاتها واجور القوامين عليها وجميع ما يحتاج اليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق بها على المساكين وعامة اهل الشروط يكتبون يبدأ أولاً بما حصل من غلاتها بمرمتها وصارتها واصلاحها وبمعاينة من المستزاد من غلاتها واجور القوام عليها ثم ما فضل من ذلك بصرف الي فقراء المسلمين ومساكينهم ابدأ الا ان محمد ارح لم يذكر ذلك فضلاً لانه ثابت اقتضاءً بانه قال يتصدق بغلتها على المساكين ابدأ ولا يمكن التصديق بغلتها على المساكين ابدأ الا بعد عمارتها ومرمتها والنايت اقتضاءً والنايت نصاً سواء الا ان عامة اهل الشروط كانوا يقولون بالنايت نصاً اقوى من النايت انتفاءً والمتأخرون من اهل هذه الصفة يكتبون في الارض والكرم واداء خراجها ومؤنتها التي لا بد منها لان الاستغلال بذونه لا يمكن وفي الدار والحوانيت يكتبون واداء مؤنتها والنوائب السلطانية الموقوفة لانها صارت بمنزلة الخراج ثم يكتب بعد ذلك ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يرد هذه الصدقة والطحاوي والخفاف رح يزيدان على ذلك التاكيد ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من سلطان او حاكم او واحد من عرض الناس ان يغير هذه الصدقة المذكورة في هذا الكتاب وان بدلها وان يبطلها وان يعين احداً على تنضيها فمن فعل ذلك فقد باء بائنه واجرف لان يعنى المتصدق فيما مولى من ذلك واحتسب على الله عز وجل وتال

بعضهم لا يكتب ولا يجعل لأحد يوم من بالله واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة لأن علي بن قول أبي حنيفة
رح يجوز نقض هذه الصدقة ولو تنصت عادت إلى ملك المالك كما كانت ولا يكون أنفاً فتكون
هذه الكلمات كذباً على قوله ويبطل به الوقف لو شرط ذلك في الوقف ثم يكتب بعد ذلك ودفن
فلان المتصدق هذه الدار إلى فلان وسلمه إليه بعدما جعله فيها متولياً لا مور هذه الصدقة وبعض
فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم إلى المتولي لأن التسليم إلى المتولي شرط صحة الوقف
عند أبي حنيفة ومحمد بن روح ولم يكتب محمد بن روح في آخر هذا الكتاب على أن للمتولي أن يتولي
غيره من الوكلاء والأوصياء ويستبدل بهم من شاء وأحب وينبغي أن يكتب ذلك لأن من
الناس من يقول لا يملك الوصي ولا المتولي أن يؤكل غيره إلا إذا فوض ذلك إليه كما في حالة
الحياة وإذا فوض إليه ذلك ووكل غيره لا يملك غيره إلا إذا فوض إليه العزل قال ثم يكتب
فان رد سلطان أو غيره أو طعن فيها طعن فبهي وصية من ثلث فلان يباع ويتصدق بشئها
على المساكين إنما يكتب هذا صيانة لهذا الوقف على النقض على ما مر قبل هذا فان الخلق يأخذ
هذا الكتاب حكم الحاكم بصحة هذا الوقف ولزومه على نحو ما بينا قبل هذا تحصل به الصيانة
أيضاً صدر منك الوقف من إنشاء نعيم الدين النسفي رح هذا ما وقف به وتصدق به العبد المسرف
في الذنب الحسن الظن بغير الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وتحرياً لمرضائه وهرباً
من البهم عذابه وشديد عقابنا حين رأي نعم الله تعالى عليه متوافرة والآلاء لديه مثلاً هرة وقد اختصه
بما حرمه غيره من أشكاله ونظرائه وأتاه ما لم يوت أحد من أمثاله وقرائنه من أجناس خلقه إنشاء
في عز ووجاهة وجمهرة في رخاء عيش ورفاهة وارتفاع ذكره وتمكين وشرف قدره وأنساع يمين ثم رأي
نفسه في انتفاع وحواشيه في كلال وانتكاس وقد ذهبت قواها وانتقضت عراها وقيل كراها وكبر شكواها
وابيض منه الشعر وانحنى له الظهر وقد قارب الزوال واشرف على الإرتحال وحب ان يأخذ من
دنياه لآخرته ويثرد من أولاه لبعثته وتقدم في يومه لغدة من أطيب ذات يده فخر الوقف
حاجته وعدة لفقرة وفاتته قال الله تعالى لَنْ تَبَالُوا الْبَرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا يَحِبُّونَ وَلَمَّا بَلَغَ مِنْ الْأَنْتَارِ
وَنُقِلَ فِي الْأَخْبَارِ مَكْتُوبٌ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ثَلَاثُ أَسْطُرٍ الْأَوَّلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالْثَانِي أَمَّةٌ
مَذْنُوبَةٌ وَرَبُّ غُفُورٍ وَالْثَالِثُ وَجَدْنَا مَا مَعَلْنَا وَرَبُّنَا مَا قَدَّمْنَا وَخَيْرُنَا مَا خَلَقْنَا وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ يَقُولُ ابْنُ آدَمَ مَالِي مَالِي وَهَلْ لَكَ مِنْ مَالِكَ

الاما اكلت يا فييت اوليسبت فابليت او تصدقت يا مضيت وعن عتيبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ظل المؤمن يوم القيامة صدقته وقال عليه السلام الصدقة تطمي غضب الرب فانفق موارزقه الله تعالى في رضاء عاجلا واجبا نفقة اجلا رغبة في مودود النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله خير ما يحلف الرجل بعد موته ثلثة ولد صالح يدعو له وصدق حاربه يبعثه اجرها وعلم يعلم به من بعده فاحب ان يندرج في حملته من لا ينتفع عمله اذا دنى اجله فوقى وتصدق من حاص ماله وطيب كسبه نكذا والله تعالى اعلم *

صك قديم طويل في اتحاد المدرسة والوقف عليها هذا ما احتسب بانعاقه وتصدق به الجاهان الاجل السيد المليك المطهر المؤيد العدل حماد الدولة وناج الملة طمغاج بغرا قراخان ابواسحق ابراهيم بن نصر سيف خليفة الله تعالى امير المؤمنين اعلی الله تعالى امره واعز نصره تقربا الى الرب الجليل وطلبا للثواب الجليل وهربا من العذاب والتعكيل ورغبة في وعده الجميل علي ما طبق به محكم التزويل وهو قوله عز وجل وَمَا تَقْدُمُوا لَآئِنْسُكُمْ مِنْ خَيْرٍ نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَرَوَى فِي الاخبار عن النبي المختار صلى الله عليه وعلى آله الابرار ادامات بن آدم انقطع عمله الا في ثلثة ولد صالح يدعو له بعد وفاته وصدق حاربه وعلم يعمل به الناس فاحب ان يندرج في عداد من لا ينقطع عمله وان يقدم لعسده خير يكون له عذا لله زاد للعباد وخيرة باقية ليوم التباد يوم تجد كل نفس ماعملت من خير محضرا الا يفرها من باتخاذ مدرسته تكون منجعا لاهل العلم والدين متصلة بالمشهد مشتملة على مسجد ومواضع بدرس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس متروى يقرأ الالباس القرآن ومجلس المؤدب يعلم الناس الادب وديارات وساجنة وبستان وحديق في ذلك شرائط الصحة على ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجودها المشتملة عليها وجميع ذلك داخل مدينة سمرقند ويوضع منها يعرف بالباب الحديد وايجاد حدود حواشيها ازريق الشانغ والناهي لزيق ساحة منسوبة الى الخاتون الملكة بنت الطرخان بك ولزيق فارقي وقت على مشهدهم ولثالث لزيق منزل وقف على طلبة العلم ولزيق منزل احمد المتخصص ولزيق منزل ابي القاسم بن العطاء ويتصل بحان ينسب الى الخاتون الملكة والرابع لزيق منزل منسوب الى حاكمي البخيتاشي ولزيق خانقاه منسوب الى الامير بطام الدولة ولزيق منزل منسوب الى الخاتون الملكة

الملكية تركان خاتون ولزريق الطريق واليه مدخلها ثم احب ان يدوم ذلك الخير على مرور
الايام وكرور الاعوام باوثاف صحيحة عليها وعلى سبيل الخير وابواب البر فيها فتبلى على
ما اقتضته نيته واشتدلت عليه طويته فتصدق بجمع هذه المدرسة بكل ما هو متصل بها الحدودية
الموصوفة في هذا الكتاب لائمة اعمال البر فيها وجميع الخان الخالص المشتمل على الدويرات
والاصطبلات والمنتبن والاواري والحجرات والغرف والحوانيت الاربعة المتصلة به على ثلثة منها
على يسار الداخل في هذا الخان واحد على يمين الداخل فيه وهذا الخان معروف (بينهم بلاس)
لسوق سعد سمرقند في محله (زر كوبان) في موضع منها يعرف (بكوچم مقلس) وجميع
الخان الخالص المشتمل على الدويرات الخمس والحجرات الثلث والغرفات الثلث وبيوت
الاهواء الخمسة والحوانيت الثلاثة المتلازمة على بابها المتصل به يميناً لسوق سعد سمرقند محله رأس
الطاق في زرق يعرف بزقاق (شير فروشان) وجميع الخان الخالص المشتمل على الدويرات الثمان
والدويرات الكبيرة والغرفات الخمس عشرة وبيوت الاهواء الخمسة عشر وبيتي الخلاء والحوانيت
الاربعة المتلازمة المتصلة بهذا الخان الذي هو سوق سعد سمرقند بمحله رأس الطاق في سكة جهاد
وجميع الدويرة الكبيرة سفلياً وعلوها في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة لسوق سعد سمرقند
برأس الطاق في شارع ذرب منارة وهذه الدويرة في الزاوية عن يمين الداخل في هذا الخان
وجميع الحجرات على علوها بالحجرات الخمس البكدرية في خلالها المتلازمة بهذا الخان وجميع
الحجرة الكبيرة البكدرية المتصل بها في هذا الخان عن يسار الصاعد في طوله وجميع الحمام
المعروف بحمام الرجال بسوق سعد سمرقند بمحله رأس قنطرة عابرة في سكة حمام وجميع
بيوت الاكرية وبيت الطراز والكرم والمنابر والمزارع والمداسات التي هي كلها بقرعة
جرمعد من قرى (انباركر) من رستاق سمرقند وجميع الاراضي التي هي في التلال المتصلة
بمزرعة هذه التربة وهي جميعها ممن نواحي (انباركر) من رستاق سمرقند فاحد حدود
الخان المعروف (بينهم بلاس) وثلثاني والثالث والرابع احد حدود كذا التي آخر هذه
المحدودات فتصدق الخان الى آخر القاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حيوته وبعد
وفاته بجميع هذه المحدودات المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب يحدودها كلها وجميع حقوقها
وهوائها من حقوقها وطرقها ومسالك طرقها في حقوقها وارضى الشان والحوانيت والبيوت

المركبة وبيوت الهواء وبيوت الخلاء والدويرات والحجرات والغرفات وابنتها وخشبها وحيطانها
وسليها وغلانها وسفوفها وجذوعها وعوارضها واسطواناتها وابوابها وأجارتها وأرض الحمام وبيوت
وسفوفه وخشبها وحيطانها وأجارتها وقد رماؤه وابونه وملقى رماده ومجمع زبانه ومصب مائه وحوضه
ومحاري مياحه في حقوقه وأراضي بيوت الأكره وابنتها والأشجار النائمة في العقارات والبراري
والعرائس وانهارها وسواقيها وشرابها محاريه في حقوقها ومداساتها المنسوبة اليها في حقوقها ومحاري
مياحها في حقوقها وكل قليل وكثير هو جميع هذه المحدودات ومنسوب اليها من حقوقها داخل فيها
وخارجها مصادقة صحيحة بآدمه واجبة بنته مؤبدة محرمة محبسة لله عز وجل لا رجعة لهذا
المتصدق في شيء منها لا تباع ولا تهيب ولا تورث ولا ترهن ولا تملك ولا تنال بوجه تلافى قائمة
على اصولها جارية على سبلها باصية على سبلها المسماة في هذا الكتاب الى ان يرث الله تعالى
الارض ومن طرورها وخير الوارثين على ان يستعمل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا
الكتاب لو خول غلاتها في كل شهر وفي كل سنة اجارة وصا طعة وزراعة ومسافة بعد ان لا يؤجر شيء
من ذلك اكثر من سنة واحدة ولا يعقد مزارعة اكثر من ثمانية عشر شهرا لا في عقد واحد ولا في عقود
متفرقة ولا يعقد عليه عقد جديد الا بعد انقضاء مدة المعقود عليها كذلك يجري امر هذه الصدقة
لا يؤجر قط من ذي حشمة يخاف عليها من حشة ابطال هذه الصدقة وتغييرها عن وجهها المشروطة
في هذا الكتاب فبارق الله تعالى من غلاتها واداء مؤنتها ببدأ أنواع عمراتها ورم ما استمر منها
والمسترد في غلاتها واداء مؤنتها وخرس الاشجار الجدد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم
بامر هذه الصدقة وبشراء البواري والحصري الصيف والخشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في
هذا الكتاب على قدره منافع الحاجة الى ذلك ويقطع من اشجار هذه العقارات الداخلة في هذه
الصدقة ما يحتاج اليه في عمارة هذه المدرسة وغيره من المحدودات الداخلة في هذه الصدقة
على حسب ما يراه القائم بامرها ويبيع ما ييسر من اشجارها واشرف على التسايد فيكون سبيل
ثم ذلك سبيل سائر غلاتها في صرفه الى الوجوه التي تصرف اليها على حسب ما يراه
القائم بامرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بامر هذه الصدقة في كل سنة العاد بهم
مؤبدية عدية رسمية نقد كورة سرقه يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف الى العتبه الذي
يجلس للتدريس في هذه المدرسة ممن يتخذ مذهب ابي حنيفة راج ويدرس على مذهب في كل

سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلثة آلاف درهم وستائة درهم قسط كل شهر من ذلك
 ثلثمائة درهم ويصرف الى طلبة العلم المقتربين في هذه المدرسة من اصحاب ابني خيفة رح
 في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر الف درهم يجري عليهم من ذلك
 في كل شهر من السنة من هذا المال الف وخمسمائة يوزع ذلك عليهم على ما يراه المبرر
 في هذه المدرسة من التسوية بينهم ويفضل بعضهم على بعض واعطاء البعض وحرمان البعض
 بعد ان لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلثين درهما من هذا النقد ويصرف الى الذي
 يتولى تفرقة هذا المال المسمى الطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستائة درهم قسط كل شهر
 من السنة خمسين درهما من ذلك ويصرف الى مؤدب مزمعي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس
 فيها الادب في كل سنة من هذا النقد الف وما تباد درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف
 الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد الف درهم ومائتا
 درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى مقرر عالم بالقرآن والروايات يقرأ
 الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد الف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من
 ذلك مائة وخمسة وعشرون درهما ويصرف الى الاربعة ممن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور
 في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلثة آلاف درهم لكل واحد منهم من ذلك في السنة سبعمائة
 وخمسون درهما ويصرف الى ثمن دهن البسرج لاسراج السرج والقناديل في هذه المدرسة والمشهد
 والمسجد وديارات طلبة العلم وبيت الخلاء في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم ويصرف الى ثمن
 الجمل لستائة هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد اربعمائة درهم ويصرف الى ثمن الخبز والحكم
 والحوائج لانها الصياغة في هذه المدرسة في ليالي شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد ثلثة
 آلاف درهم وثلثمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن الشموع والبخور واللبنة الختم في كل شهر
 رمضان في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما ويصرف الى ثمن الاضاحي في كل سنة
 في ايام النحر من هذا النقد الف درهم فيشتري بخمسمائة من ذلك من البقر التي تجوز في الضحايا
 بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بذلك عن هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب
 ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشترى بالخمسمائة الباقية من ذلك من الاغنام التي
 تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بها عن ابوي هذا المتصدق

وينصدق به على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا القدر إلى كسوة خدسيتين
تفرد من الفقراء والمساكين والى اثمان الخبز واللحم والجوانح لاتحاد الصياغة في هذه المدرسة عشية
يوم عاشوراء ألف درهم ويصرف الى رحلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد بمقتضى
الابواب وبعلقائها ويكسان ويكسبان ما يحتاج الى الكس وبغزاش الحصر والواري وبطوبان
وبلتبان الحشيش ويرفعانها عند الحاجة الى الرفع وينقطعان بيت الحلاء ويوقدان السرج والقناديل
بكرة وشيا في المواضع التي تحتاج اليها فيها من كل سنة من هذا القدر ألف ومائتا درهم لكل واحد
منهما من ذلك ستبائة درهم ويصرف الى رجل من اهل ائمة والصلاح والامانة يختاره المدرس
في هذه المدرسة فيعوض اليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد ويسكن فيها ويحفظ بيت الكتب
في هذه المدرسة ويطلع اجواها وبراعي امورها ويعين بأمر من يوكل بخدمة هذه المدرسة
والمشهد في كل سنة من هذا القدر ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فان رأى
المدرس في هذه المدرسة صلاح في ان يعوض هذا الامر الى رحلين من اهل الصلاح يسكن
هذه المدرسة يتولى احدهما ربت الكتب فيها ويتولى الآخر سائر مصالحها فالامر في ذلك
الى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة وهي ألف ومائتا درهم معروفة اليهما على
تمام اداء المدرس فيها ويستصوبه بقيمة هذا القدر الذي سمي فيه يوم وقعت هذه الصدقة لكل سنة
واربعين دارهما مثقال واحد من الذهب الا يزيد الخالص فان تعذر البقاء في زمان الى زيادة
او نقصان بطرالى فيمته ذلك القدر الحديث ويصرف الى كل واحد من هذه الوجوه المسمى في هذا
الكتاب من تلك الدارهم الحديث ما يبلغ قيمته من هذا القدر الذي كان يسير قديم يوم وقعت
هذه الصدقة فان فضل من هذه الوجوه فضل من العلات اشترى القائم بأمر هذه الصدقة بذلك
الفصل زيادة اسباب من الصباغ والمستعمل ان اشتصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الريادة
المشتركة فيما يحصل من علاتها سبيل اصل هذه الصدقة في وجوه مصارف ارتقاتها وان تقلصت
الغلة من الوجوه في سنة من السنين فيسقط من القصاص عن هذه الوجوه حصصها فان لم يوجد
عص من سمي من هؤلاء المذكورين فيه بعدما استقصى في الطلب كان ما سمي له مصروبا
الى سائر الوجوه المسمى فيه وان رأى القائم صرف ذلك الى تحصيل زيادة اسباب يجري
ارتقاها

ارتفاعها مجرى اصل هذه الصدقة فعل ذاك كذلك امر هذه الصدقة لا يغير من حالها الى ان يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الراثين وان وقع الاستغناء عن هذه المدرسة يوما من الدهر ولم يكن اعدتها الى العائلة الاولى صرف ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم بسمرقند ممن يعتقد مذهب ابي حنيفة رَح فان لم يوجد من يصرف ذلك اليهم من طلبة العلم صرف حينئذ الى فقراء المسلمين ابد او قد اخرج هذا المتصدق جميع ذلك الى ابي طاهر خيد الرحمن بن الحسن الغزالي وجعله قائما بامور هذه الصدقة وامره في ذلك باستشعار تقوى الله تعالى واداء الامانة واستعمال النصيحة وقلة تسوية امورها على وجوها وشرط عليه ان لا يغير شيئا من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضة صحيحة فارضة من موانع صحة القبض فان مضى لسبيله ووجب اقامته غيره مقامه لعني يوجب ذلك فالإختيار في ذلك الى الفقيه الذي يدرسن فيها بمشورة طائفة اهل العلم الذين يدور عليهم امر الفتوى بسمرقند بعد ان يكون الذي يختاره من اهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرسن فالامر مغوص الى الحاكم بسمرقند ولا يجهل للسلطان الى آخره شهد الشهود الى آخره * نوع آخر في الوفق على اولادة واولاد اولادة اذا اراد الرجل ان يتف على اولاده فهذا على وجوه احدثها ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدحل تحت الوفق البطن الاول يريد به ولده لصلبه ولا يشارك البطن الثاني البطن الاول ويريد بالبطن الثاني ولد الابن فمادام واحد من البطن الاول فاعلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فاعلة للثقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك شيء فان لم يوجد البطن الاول ووجد البطن الثاني وهو ولد الابن فاعلة للبطن الثاني ولا يشاركه من دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الاول والثاني وان عدم البطن الاول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت * الوجه الثاني ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وفي هذا الوجه اختص به البطن الاول والثاني يريد بالبطن الثاني ولد الابن ولا يشاركهما البطن الثالث * الوجه الثالث ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولده وولد ولده وولد ولده في هذا الوجه القياس ان يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت البطون كلها وان سئلوا * الوجه الرابع ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وليس

له ولداً لصلبه وله ولد الابن وفي هذا الوجه صرف العلة الى ولد الابن فان حدث له ولد الصلب
 صرف العلة المستقبل الى الولد لصلبه * الحامس اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة مؤقوتة على
 ولدي وولد ولدي واولاد اولادهم وسلمهم ابداناً ما تسلاوا في هذا الوجه يدخل تحت هذا
 الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث العلة
 ومن مات منهم قبل حدوث العلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه ويكون
 ذلك لزورته والبطن الاعلى والطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال على ان يدا
 في ذلك يلبطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاد اقل هكذا مادام واحد من الطن الاعلى لا يكون
 للطن الاسفل من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبتها في كتاب الوقف ثم اذا اراد
 ان يقف على اولاده واولاد اولاده وبناته لا ينبغي ان يكتب في الكتاب ووقف على اولاده
 واولاد اولاده ابداناً تسلاوا بعد وفاته فانه لا يجوز الوقف لولده لصلبه في هذه الصورة لانه بصير
 بقوله الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز الا باحازة باقي الورثة فاما على ولد الولد يجوز
 الوقف لان ولد الولد لا يكون وارثاً حال حيوة ابيه ولكن يكتب وقف على ولده وولد ولده
 فيجوز الوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الاضافة الى ما بعد الموت
 ومن غير الوصية له وهو قول ابي يوسف ومحمد رح لان على ولدهما ولده لصلبه يستحق الغلة حال
 حيوة الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حيوته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يطل موت
 الواقف فاما على قول ابي حنيفة رح لا يصح الوقف الا بالضافة الى ما بعد الموت وان يكون موصى به
 بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنده اصلاً فيلحق بآخرة حكم الحاكم ثم فيما
 ذكرنا انه اذا وقف على ولده وولد ولده في حيوته لا يعطى ولد الولد اجمع العلة مادام ولد الصلب
 حياً لان الواقف ما جعل كل العلة لولد الولد مادام ولد الصلب حياً ولكن تقسم الغلة في كل سنة
 على عدد رؤس واد الصلب وعلى عدد رؤس ولد الولد وما اصاب ولد الولد فهو لهم وفي
 وما اصاب ولد الصلب فهو لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج او الروحة وغيرهما لان الميراث لا يختص به
 بعض الورثة دون البعض فان مات اولاد الصلب فالعلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكر
 هلال رح هذه المسئلة على هذا الوجه وقالوا هذا الحواب مستقيم على قول من يجوز الاخلاء عن
 الوقف في زمان حتى قال ان من وقف على نفسه ثم من بعده على الفقراء ان الوقف جائز

غير مستقيم على قول من لا يجوز الإخلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي ان يصير جميع الغلة بعد موت ولد الصلب وقاعا على ولد الولد لان ما يصيب ولد الصلب حال حيوته ليس بوقف وانما يصير وقفا بعد وفاته لولد الولد فقد خلا زمان عن الوقف واما اذا وقف على ولده حال حيوته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند ابي حنيفة ربح على ولده وانه ظاهر لان قوله حال حيوته لغو من الكلام عنده لان عنده لا صحة للوقف حال الحيوة فخرج قوله حال حيوته من البين وبقي قوله وبعد وفاته فيكون وصية للوارث واما على قولهما فقد اختلف المشايخ ربح بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا يجوز لان قوله وبعد وفاته لغو من الكلام عندهما لانه لا يبعد الا ما هو ثابت بمطلق الوقف بيانه ان الوقف عندهما وقع صريحا لازما في حالة الحيوة على وجه لا يبطل بموت الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله وبعد وفاته لتأكيد ما ثبت بمطلق الوقف فلا يوجب بطلان الوقف والله تعالى اعلم *

نوع آخر اذا وقف نصف داره شائعا ونصف ارضه شائعا فعلى قول ابي يوسف ربح يجوز وعلى قول محمد ربح لا يجوز فيلحق بآخره حكم الحاكم فاذا وقف ارضه وشرط الكل لنفسه او شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعدة للفقراء فالوقف باطل عند محمد ربح وعلى قول ابي يوسف ربح الوثوق صحيح ذكر الخلاف جلي هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر النقيض ابو جعفر ربح انه لو شرط ان يأكل من الغلة فعند محمد ربح يجوز فيكتب ولهذا الواقف ان يصرف غلات هذا الوقف الى نفسه ما عاش ويلحق بآخره حكم الحاكم وان اراد ان يكون هو المتولي في هذا الوقف ما عاش يكتب ولهذا الواقف ان يتولى هذه الصدقة مدة ما عاش ويصرف غلاتها ومنافعها في سبيل الخير ووجوه البر فاما احب فذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاء وكما شاء وهي صدقة موقوفة على حالها فاذا مات فعذه الصدقة نافذة على سبيلها ويلحق بآخره حكم الحاكم وان كان من رأيه ان يبيع هذا الوقف ارضيا منه اذا كانت المصلحة في ذلك ويشترى ب قيمته ما هو نفع للوقف يكتب ولهذا الواقف ان يبيع هذا الوقف المسبي فيه وما احب منه ان رأى على بيعها صلح ويصرف ثمنه الى شراء شيء آخر هو صلح للوقف فيحصله مكانه ويلحق بآخره حكم الحاكم وان كان من رأيه ان يكون له التغيير والتبديل يكتب ولهذا الواقف ان ينقص من مصارف هذا الوقف لمن شاء نقصانه ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من شاء ويدخل مكانه من احب ويعيد من اخرجه ان احب

يعمل في ذلك برأيه وليس لاحد من يقوم بهذا الوفاء ان يعمل شيئا من ذلك برأيه وليس لاحد من يقوم بهذا الوفاء ان يعمل من ذلك شيئا ماحلله فان حديثه حدث الموت ولم يعر من هذا الوفاء شيئا ولم يبدل ولم يرد على ما فيه احدا ولم يتص منهم احدا ولم يدخل منهم احدا ولم يخرج منهم احدا وهذا الوفاء وقف على الحالة التي جعلها عليه ليس لاحد ان يغير شيئا من ذلك وان كان غير شيئا ثم حدث له حدث الموت فهو على ما عليه يوم يموت الوفاء هذا *
 صورة كتابه حريان لحكم صحة الوفاء يكتب على طهر صك الوفاء بعد التسمية بتول الناصي فلا المنولي يعمل البصاء والاحكام والافان بكورة كذا وبواحبها باؤد البصاء والايضاء والالانة فيها من اهلها ادام الله تعالى نومتة حكمت صحة هذا الوفاء المسن الموصوف في نطن هذا الحك وجواره ولرومه وساد هذه الصدقة في جميع مانين موصعه وحدودة منه من الكوادة والرباط والجان والحمائم وغير ذلك بجميع ما يشتمل عليه الالانة في علوه وسقله من التحركات والمه ابل والصحن والمراط على سبيل البوحوة والشرايط المذكورة المشروطة المشروحة به عملا بقول من يرى صحة هذا الوفاء وحوار هذه الصدقة بشروطها وسلمها المبينة المفصلة فيه من العلماء السلف وائمة الدين بعد بصومة مستقيمة معتزة حرت من يدي هذا الوفاء المسن في به وبن من حاصمه فيه من له حق المجامعة في حوار هذا الوفاء وصحته به وبه وتصديق به وحوار به بالاكار بصحته وجواره وميله الى جهة الفساد حكما ابرمه وقصاء بعدته وامضت الحكمه واحكمته على هذا الوفاء بخصرته في وجهه وفي وجه من حاصمه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف وروع احتجادي زعلى هذا وكلمت هذا الوفاء قصريده من جميع هذه المحددات وسلمتها الى هذا البسم المسن فيه وترك التعرض له به بما يحال في مقتضى الصحة والحوار لهذا الوفاء وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا وامرت بكتبة هذا السجل على طهر هذا الصك ختني بذلك واشهدت عليه من حصر بي من الثقات بتاريخ كذا والله تعالى اعلم كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكام على سبيل الاحتصار ومقول بالله التوقي اول ما يبدأ به من رسوم الحكام كتبة المباشير فان اسمعيل بن عباد كان اذا حطب لبدا اسان مالا الثقي اليه الباص وقال اكتب عهد العمل فان امكته قلده في الاتحاة عن مجلسه قال

قال الحاكم السمرقندي ان اردت كنية المنه وركت هذا ما عهد اليه فلان الى فلان حين عرف علمه وديانته ونزاهته وصيافته وامتحنته على الايام واختبرته في معرفة الاحكام فوجدته سالكا سبل الاختيار منه بطريق الابرار لم تعرف له زلة ولم تزد من فضله فاعتدته وتلذذت بعمل الحكومة بكورة كذا امره بتقوى الله عز وجل مظهرا ومبطنا وخفيته مسرا ومعلنا فانها انتفع ما قدم من زاد واجتنبت ما ادخر من عتاد والله تبارك وتعالى يقول إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ وامره ان يواطىء على تلاوة القرآن متديرا بحججه الظاهرة متأملا اذ لئله البادرة فانه دعوى الحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب ونذير العقاب والكشف لما استبهم والمفهوم ما اظلم والله تعالى يقول لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ وامره بدراسة سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآثاره وتعهد احاديثه واخباره منتهيبا الى حجبكم ووصاياهم متوشيا بخلاقهم وسجاياهم فانه الداعي الى الهدى الذي لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى فَمَنْ أَنتُم بِأَمْرِ غَمٍّ وَمَنْ أَنْزَجْرُ عَنْ هَازِجَةٍ سَلِمَ وَقَدْ تَرَنَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ طَاعَتَهُ بِطَاعَتِهِ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ وَجَعَلَ الْغَيْلَ بِقَوْلِهِ كَالْعَدْلِ يُخَاطَبُهُ وَامْرُءٌ بِمَجَالِسَةِ أَهْلِ الدِّينِ وَالْعِلْمِ وَمَدَارَسَةِ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالْفَهْمِ وَمَشَاوَرَتِهِمْ فِيهِمَا يَقْدِرُهُ وَيَهْضِيهِ فَاَنْتَ لَا مَبْرَأَ مِنَ السُّهْرِ وَالْغُلْطِ وَلَا مِنْ الرُّلِّ وَالسَّقْطِ وَأَنْ الشُّورَى نِتَاجُ الْإِلْبَابِ وَالْمُبَاحَثَةُ زَائِدُ الصُّوَرِ وَأَمْسَظْهُارُ الْمِرْأَى عَلَى رَأْيِهِ مِنْ عِزِّ الْأَمْرِ وَإِسْتِبْرَاقُهُ بِعَقْلِ أَخِيهِ مِنْ حِرَاسَةِ التَّدْبِيرِ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِذَلِكَ أَوْلَى الْبَشَرِ بِالْإِصَابَةِ فَقَالَ لِرَسُولِهِ الْكَرِيمِ فِي كِتَابِهِ الْحَكِيمِ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ وامره بفتح الباب ودفع الحجاب والبروز للخصوم واتصالهم اليه على العموم والنظر بين المتحاكمين بالسوية والعدل فيهم عند القضية وان لا يفضل خصما على صاحبه في لحظ ولا لفظ ولا يقويه عليه بقول ولا فعل اذا كان الله عز وجل جعل الحكم ميزان القسط والعدل في القبض والبسط وهوي فيه بين الدني والشريف واخذه من القوي الضعيف بقوله تبارك وتعالى يَادْ أُوْدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ وَامْرُءٌ إِذَا تَرَفَعَ إِلَيْهِ الْمُتَحَاكِمَانِ أَنْ يَطْلُبَ الْحُكْمَ مِنْهُمَا فِي نَصِ الْكِتَابِ فَإِنْ عَدِمَهُ شَرَاكَ خَلِيفَةً مِنْ سُنَّةِ رَسُولِهِ الْفُؤُومَةِ وَالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ السُّلَيْمَةِ فَإِنَّهُ هُنَاكَ ابْتِغَاةٌ فِي إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِيهِ إِجْمَاعًا اجْتِهَادَ رَأْيِهِ بَعْدَ أَنْ يَبْلُغَ غَايَةَ الْوَسْعِ فِي التَّحْرِيهِ فَإِنَّهُ مِنْ أَخْذِ الْكِتَابِ اهْتِدَى وَمِنْ اتِّبَاعِ السُّنَّةِ نَجَى وَمَنْ تَمَسَّكَ بِالْإِجْمَاعِ سَلِمَ مِنَ الْخَطَاةِ وَمَنْ اجْتَهَدَ فَقَدْ عَاضَرَ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ

وَالَّذِينَ خَافُوا بِمَا لَدَيْهِمْ سَلَامًا وَمَرَّةً نَلْتَمِسُ فِي الْحُدُودِ وَالْإِسْطَهَارِ فِيهَا نَعْدِلُ الشُّبُوحَ
 وَأَنْ يَجْعَلَ مِنْ عَمَلٍ بِرَفْقٍ الْحَكِيمِ مِنَ الْمَوْجِعِ الصَّحِيحِ أَوْ رِثَ عَدِ الْوُصُوحِ حَتَّى تَنْفُ عَدِ
 الْإِسْهَادِ وَبِصِي عَدِ الْإِتِّحَاءِ وَلَكِنْ عَلَى يَمِينٍ فَإِنَّ الْإِهْوَادَةَ فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَسْتَحْدُ عَمَلُهُ
 الْحَيُّ أَوْ يَرَى وَلَا يَأْخُذُهُ رَافَةُ نَمْسِي فَإِنَّ اللَّهَ تَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ وَمَنْ يَتَّعِدْ حَدُّ اللَّهِ فَإِنَّكَ دَمُ
 الطَّالِبِينَ وَأَمْرُهُ يَتَصَحَّحُ الْأَحْوَالُ مِنْ يَشْهَدُ عَدَهُ بِقَبْلِ شَهَادَةٍ مِنْ كَانِ طِبَايِسِ النَّاسِ ذِكْرُهُ مَشْهُورًا
 مِنْهُمْ مِهْرُهُ مَهْجُونًا إِلَى الْعَمَلِ وَالطَّيِّعِ مَعْرُوفًا بِالرَّاهَةِ وَالْأَلْفِ سَلِيمًا مِنْ شَائِسِ الطَّيِّعِ وَأَمْرُهُ أَنْ يَحْتَاطَ
 بِمَا فِي أَمْوَالِ الْإِبْتِمَاءِ نِشَاءُ الْأَمَةِ وَيُكَلِّمُهَا إِلَى الْحَقَّةِ الْأَعْيَاءِ وَبِرْعَاهِمُ فِي ذَلِكَ عِيَا وَيُكَلِّمُهُمْ نَهْدَهُ
 وَأَسْرَهُ أَنْ يُولِي مَا يَجْعَلُ فِي عَمَلِهِ مِنَ الْمَوْقُوفِ إِلَى قَوْمٍ يَحْسَبُونَ تَدْبِيرَهَا وَيَصْطَوْنَ السَّامِ عَلَى
 مَسَالِكِهَا وَيَكُونُونَ مَأْمُومِينَ عَلَى أَصُولِهَا وَبِرْعَاهَا وَيَحْمِلُونَ أَرْتَعَاهَا مِنْ حَلَةٍ وَبَصْرَةٍ فِي سِلْسَلَةٍ
 يَتَعَوَّنَ مَا شَرَطَ وَأَسْوَأَهَا فِي مَرَارِعَاتِهَا وَحَارَاتِهَا وَيَحْتَدُونَ مَا وَسَدُوهُ فِي اسْتِعْلَالِهَا وَعَدَارَاتِهَا
 وَلَا سِلْسَلَةٍ فِي ذَلِكَ مِنْ إِفْنَاءِ الْأَنْرِ وَالْأَشْرَابِ وَالطَّرِيقِ وَأَمْرُهُ بِرُوحِ الْأَرَامِلِ وَالْيَتَامَى مِنْ أَكْفَانِهَا
 صَدَقَتْ أَوْلِيَايَ وَأَمْرُهُ أَنْ يَحْتَارَ بِكَاتِنَا حَالِمًا بِالْمَحَاصِرِ وَالسَّحْلَاتِ مَطْلَعًا لِعِلْمِ الدَّوَايِ وَالْمَصَاةِ
 بِنَاءً عَلَى حِطِّ الشُّرُوطِ وَالنُّهُودِ عَارِفًا بِكُنْهَةِ الْعُقُودِ وَأَمْرُهُ أَنْ يَسْلَمَ مَا يَحْصُنُ إِيْعَالَهُ مِنْ دِيْوَانِ
 النَّصَاءِ عَلَى نَيْبِ مَا فِيهِ مِنَ الْوَنَائِقِ وَالسَّحْلَاتِ وَالْمَحَاصِرِ وَالْوَكَالَاتِ وَأَسْمَاءِ الْمُجَسِّسِينَ وَأَنْ
 يُوَكِّلَ بِهَا مِنَ الْخِزَانِ مَنْ يَرْتَقِبُهُ وَيَتَعَرَّسُ الْخَبْرِيَّةَ ثُمَّ يَقُولُ الْكَاتِبُ هَذَا عَهْدُ لَانَ الْيَكِ وَعَلَيْكَ
 وَهَذَا يَكُ الْيَنْ سَبِيلَ الرُّشَادِ وَحَاضِيكَ إِلَى طَرِيقِ السَّدَادِ وَقَدْ أَعْدَدْتُهُ وَانْدَرُ وَبَصْرُ وَحَذَرُ لِحْلُولِ
 عَهْدِهِ أَمَّا مَا يَنْتَصِبُهُ وَمِمَّا لَا يَحْتَدِبُهُ وَقَدْ تَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ وَالثَّنَةُ بِمَا عُدَّةً فِي اسْتِدَامَةِ الْوُجُوحِ
 مِنْهُ وَاسْتِدْعَاءِ الْعِجْمِ شُكْرُهُ بِرَدِّكَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ الدِّيُّ يَلِي هَذَا مِنْ النَّاصِي الْمَوْلِي
 دِيْوَانِ مِنْ قَلْبِهِ مِنَ الْحِكْمِ وَتَرْتِيبِ الْأَخْبَارَاتِ وَالرَّقَاعِ وَهَذَا عَلَى الْإِسْنَاءِ فِي نَابِ نَصِ
 الْمَحَاصِرِ وَالسَّحْلَاتِ فِي آدَبِ النَّاصِي لِلْحَصَافِ ثُمَّ الدِّيُّ يَلِي ذَلِكَ مَعْرِفَةُ الْفَاصِي رُسُومِ
 التَّوْقِيعَاتِ الَّتِي تَكُونُ عَلَى صُدُورِ الْحَكْمِ وَالْمَحَارَاةِ وَهِيَ عَلَى سِتَّةِ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا تَوْسِيعَةٌ عَلَى
 صُدُورِ السَّحْلَاتِ وَكُتِبَ التَّرْوِيحُ وَاجْتِنَاءُ الْقَوَامِ وَكُتِبَ التَّوَسُّطُ وَالتَّقْلِيدَاتُ وَذَكَرَ الْمَحْرُورُ الْأُطْلَاقُ
 وَالْفَصْلُ وَالسَّلْسُ وَالْإِحْصَارُ وَهُوَ عَلَى اخْتِيَارِ النَّصَاةِ وَلِكُلِّ مِنْهُمْ تَوْقِيعٌ بِجَوَالِدِهِ اعْتَصَمَ بِمَا يَصِمُ
 وَتَقْنِيَهُ بِاللَّهِ تَقْنِيَهُ آمِنْ مِنْهُمْ آمِنْ بِاللَّهِ الْحَقِّ مَعْرُوضٍ وَالْبَاطِلِ مَرْمُوضٍ الْحَمْدُ لِمَنْ جَاءَ الشُّكْرُ

تفيد النعمة التثبيت طريق الاصابة الطمع قريبى الدامة الانقاس حتى الغناء الغضب فصدي
العقل فرض القاضي النعقة على رجل لامرأته فان للقاضي ان يفرض النعقة على رجل
لامرأته لان القاضي يحضره ويأمره بالانفاق عليها وعلى ولدها فان عرف انه يضربها ولا يتفق
عليها فرض لها القاضي النعقة عليه في كل شهر بقدر ما يحتاج اليه من الدقيق والادام والدهن
وحوائجها التي يكون ملتها فيقوم ذلك بالدرهم ويفرض عليه في كل شهر فاذا اراد ان يكتب لها
ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان قضيت لفلانة على زوجها فلان بحضرته بكذا وامرته
بادرار ذلك عليها آوان وجوبه وفرضت ذلك عليه لها واطلقت لها الاستدانة لمن مطالها يكون
ذلك دينالها عليه يرجع به عليه وامرت بكتابة هذا البذكرة حجة لها يوم كذا وان كان الزوج غائبا
فجاءت المرأة تطلب النعقة وذكرت ان زوجها غاب عنها ولم يخلف لها نفقة وسألت القاضي
ان يفرض لها عليه نفقة واقامت البينة انها فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجها فلان بن فلان
غائب فان ايا حبيفة رح قال لا اقضي على غائب وقال ابو يوسف رح افرض لها النفقة ولا اقضي
بالكاح عليه فاذا قدم فامر اخذته بنفقتها وكذلك ان انكر واقامت البينة على نكاحها ثم قال علي بن
قول ابي يوسف رح اذا فرض لها النفقة فلها ان يستدين وان امرها بالاستدانة انه كان احوط على
اصله قال فاذا اراد الكتاب كتبت يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على الوجه
الذي ذكرناه امضيت هذا التقدير المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لامرأته فلانة واطلقت لها
تناول ذلك القدر من ماله والاستدانة عليه ان لم تظهر بشيء من ماله ترجع به عليه عند اوبنته
من غيبته اخذنا بقول من يرى ذلك جائزا من علماء الامة واصبها في ذلك بتقوى الله تعالى
واداء الامانة فيه فتقلت ذلك على شرط الوفاء وامرت بكتابة هذا البذكرة حجة لها يوم كذا وعلي بن
هذا فرض سائر النفقات * اختيار القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الى حالي الرغف المنسوب الي
كذا في اختلالها وانتشار امورها واضطراب احوالها وقصور ارتفاعاتها عن مصارفها وجوهها بخلافها
عن قيم يتعدها او لسوء سيرة فلان القيم وان العاجلة مست المني عن يقوم بامورها وحفظها
بتتميرها وضبطها وامضاء شروط المتصدقين بها وكان الامر علي ما رفع الي باخبار جماعة ثقات
فوقع الاختيار على فلان لما وصف من صلاحه وسداده فنصبته فيما فيها على ان يحفظها ويتعهد
ويستمرها ويستغلها ويصرف غلاتها الى وجوهها ومصرفها ويحبي مامات منها واندرس ويستأدي

من غلانا من كان عليه شيء منها وصرفت كل قيم كما، فيما قبله وأوصيته بتقوى الله وعلا * نُسب
المشرف على الوصي أو القيم يقول القاضي فلان بن فلان دعي إلى فلان بن فلان قيم في وقف
كنا أو أرضي في تركة فلان وهذه التركة محتاجة إلى مشرف يحبط هذا الوصي ويتعبد من حاله
فوجدت الأمر على ما راع باخبار الثقات وإن هذا القيم أو الوصي محتاج إلى مشرف يتعبد
أجره ليوث من امتداد الطمع في هذه التركة فوقع الاختيار وسي على فلان لما عرف من نفسه
وذكائه وسداد إيمانه فامضيت هذا الاختيار ونصت هذا المختار مشرفاً على هذا النعم وعلى
كل فهم في هذه التركة وحطرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد بشيء من هذه
النصرات فيهادونه وأمرته أن لا يحل ولا يعتدي شيء من أمور هذه التركة إلا بعد مشورة هذا
المشرف واستطلاع رأيه به وأمرت أن يكتب هذا الذكر حجة بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل
وكان أبو بصير الصغار ح يقول القاضي لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وإداء
الامانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى وإداء الامانة كذا في الطهيري * الفصل الثامن
والعشرون في المقاطعات وأعلم أي إذا كتبت شيئاً بما ذكرناه لا بد من كنية التاريخ في أواخرها
وإعجازها بما لا يشبهه ونفعاً للأناس وأعلم أن لكل مملكة وأهل ملة تاريخاً وكانوا يؤرخون
بالوقت الذي تحدث فيه جوادث مشهورة عامة وكان للروم إقفاً أرخوا فيها على حسب
ما وقع من الإحداث فيها إلى أن استقر تاريخهم على أن جعل مصفوفات ذى القرنين وكذلك
كانت الدرس فانه حكى من المؤيد الدي كان في عهد المتوكل أنه ذكر أن العرس كانت يؤرخ
باعدل ملك كان فيهم إلى أن استقر تاريخهم على هلاك يزيد حرد الذي هو آخر ما وكنهم والعرب
كانت يؤرخ بعام التبرق وهو تفرق ولد اسمعيل عليه السلام وخروجهم من مكة وأرخوا بعام
العدولة قصة معروفة ثم أرخوا بعام الغيل ثم استقر التاريخ العربي بعد ذلك كله على أن جعل من أول
سبي الهجرة وكان المبتدئ بهذا عمر رضي الله عنه لأن عامته على اليمن قدم عليه فقال أمناؤرخون
كتبكم وأراد عدل رضي الله عنه أن يبتدأ بمبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال بل يبدأ
بوقت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ثم رأوا أن يكون من الهجرة لانه أول وقت بدا فيه الإسلام فكانوا
قد بدأوا بشهر رمضان ثم جعلوا الابتداء من المحرم والتواريخ العربية إنما هي على اليا لى وإن كان
تواريخ

تواريخ سائر الامم على الايام وذلك ان مني اولئك تجري على امر الشمس وهي نهارية
وسوال العرب قمرية * صك الوقف على وجوه شتى وصورته هذا ما وقف وتصدق وحبس فلان
بن فلان تقربا الى ربه وخالته وتوسلا الى الهة ورازقه ذخيرة قدمها ليوم حشرة ونشرة يوم
العرض الاكبر يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم فتاهب للرحيل الى نناء
الملك الجليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا كانه ما بر السبيل فبادر واستعد واجتهد وجد
واحب ان ينخرط في عدد من لا ينقطع عمله اذا انتهى اجله على ما قل سيد البشر وضايع
اللواء في المحشر اذ امات بن آدم الحديث وتعرف الى الله عز وجل في البر خاء ليكون عونه
على رفع اللواء ببا هو ذريعة الى الجنان على ما روي خالد بن معدان عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انه قال بجي المعروف والمنكر يوم القيمة خلقتان ينطلقا بعز وف باهله الى الجنة
وينطلق المنكر باهله الى النار واهل المعروف في الدنيا هم اهل المعروف في الآخرة واهل المنكر
في الدنيا هم اهل المنكر في الآخرة تصدق بنعيم كذا عن نية خالصة وطوية صافية الى آخر ما قلنا
في كتاب الوصاية والوقف الا اننا نذكر ههنا اشياء لم نذكرها لله ليكون الكاتب ذا هكمة ومقدرة في كتابه
فنفع له فنقول اذا اراد الواقف ان يكون هذا الوقف على اولاده يكتب ما كتبته الى ان يقول
فما افضل من غلاتها صرف الى اولاد الواقف المتصدق فمنهم فلان وفلان ابدا ما توالدوا وتناسلوا
منها مادام احد من اولادها ليطن الا على في الاحياء للذكر مثل حظ الانثيين وان اشترط
الواقف التسوية بين الذكور والاناث يقول الذكر والانثى في استحقاق النصيب من ذلك
على السواء لا يفضل ذكورهم على اناتهم ولكن الاول اقرب الى الصواب والطيب للثواب ثم بعد
هذا يقول وان انقرضوا وتوالدوا ولم يبق منهم احد صرف ما كان مصروفا اليهم الى فقراء المسلمين
ومساكينهم وقد اخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وابانها من
سائر املاكه واسبابه وسلمها الى فلان المتولي تسليمها صحيبا بعد ما قبل منه هذه التولية والقائمة
قبولا صحيبا الى آخر ما قلناه ولوزدت في صرف الفاضل الى الاولاد على ان من استغنى عنهم حرم
فان افتقر عاد اليه ما كان مصروفا اليه فهو احسن ولو لم يقف على اولاده ولكن شرط الفاضل
لنفسه على النسب الذي قد مناه واراد ان يحج عنه رجل صالح بعد ما حدث به حدث الموت
ويصرف الى وجوه شتى كتبت فان حدث الموت الذي لا محيص لاحد منهم ولا مخلص

ولامباس ووصي أسئلة صرف ما كان مصرعاً إليه في حال حيوته من ذلك الفاصل ويدأ منه أولاً
 بما يحتمل منه رجل مصلح من دويبة أهله يعطي كفايته لدهانه وإياله وما فصل من ذلك يدي
 بالوصية كذا شاء أحدنا عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وأثبته عن والده الواقف فلان والثالثة عن والدته هذا الواقف فلانة ست ولان والرابعة عن هذا
 الواقف وصحي بذلك كله كل سنة في أيام الأصاحي بعد وفاته وانقراض حيوته تركاً إلى الله
 ووسيلة بها الله ويعطي أحرار السراح من العاقل ويصدق لخواصها وشحومها ودومها وأكارعها
 وسبقها على فقراء المسلمين ومحابهم وما فصل من ذلك يصرف إلى مرسومات فاشهور
 التي تعارفها الأعيان في هذا اليوم من شري الرعيان واتخاذ الحبيب وشري الكيران
 والمصلح والكريمة نكذاً يومع ذلك كله على هذا التيم وما فصل من ذلك يصرف إلى موائت
 صلوته وكذا كذا إلى موائت ركوته وإلى موائت بدورة ومكائاته ولا حاح على من ولي هذا
 الامران يأكل نفسه منها وان يوكل من شاء وما فصل من ذلك يصرف إلى مصالح الشفاعة
 التي هي بحلة كذا وإلى شراء الحمد واحرة السقا وتجدد ماء الحمد فيها أيام الصب وما يحتاج
 إلى ذلك وصارت هذه صدقة ماضية صافية لا يريدها مبرور الأيام إلا تشديداً ولا مصي
 الا عوام الا نكيداً ولا يغفل لإحدى من بالله واليوم الآخر من الولاد والقضاء والتحكيم وتبدل
 شرط من شروطها وتغير شيء ولا تعطيلها من بدله بعد ما سمعه فاسباً لأنه على الدين يدلونه عليه
 لعنه الله والملائكة والناس أجمعين والأحوط في ذلك ان يلحق في الوقف حكم فاض من صلاة
 المسلمين حتى يرؤل الخلاف وصورة حريان الحكم لصحة الوقف ان يكتب على طهر
 الصب للوقف يقول القاضي فلان بن فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام والاداف بكرة
 كذا وبواحيها بعد القضاء والامضاء والاستئذان فيما بين اهلها حكمت بصحة هذا الوقف
 وحدوده فيه من الجوابات والرباطات والحانات والحنائات وعبر ذلك بجميع ما اشتمل
 عليه من الاثنية في سله وعادة من الحشرات والمبارك والصحن والمرايط على السبل والشروط
 المذكورة فيه غملاسي وتقول من يرى صحة هذا الوقف وحوا هذه الصدقة بشرطها وسلبها
 المبسة المتسرة فيه من اعمال علماء السلف وائمة الدين بعد حصومة صحيحة مستقيمة جرت بين
 يدي هذا الواقف المسمى به وبين من حاصمه فيه ممن له حق الحصومة في جوار هذا الوقف

وصحته وجواب المدعى عليه بالانكار بصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكما ابرمته وقضاء نفذت على هذا الواقع بحضرته في وجهه ووجه من خاصه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادي عن صحته ونفاذه وكلفت هذا الواقع قصريده عن جميع هذه المتحدوات وتسليمها الى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له منه في سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والتمهات وامرت بكتبة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك واشهدت من حضري من الثقات بتاريخ كذا كذا في الظهيرة *

كتاب الحيل

وفيه فصول * الفصل الاول في بيان جواز الحيل ومخاطباتها من مذهب علمائها خارج ان كل حيلة يستل بها الرجل لابطال حق الغير او ادخال شبهة فيه او تمويه باطل فيهي مكرهة وكل حيلة يستل بها الرجل يتخلص بها عن حرام او يتوصل بها الى حلال فهي حلال ولا اصل في جواز هذا النوع من الحيل قول الله تعالى وخذ بيدك ضغثا فاصرب به ولا تحنث وهذا تعليم المخترع لايوب النبي وعلي بن ابي طالب الصلوة والسلام عن يمينه النبي خلفا ليضربن امرأته مائة دود وعامة المشائخ على ان حكيمها ليس بمنسوخ وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة في الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلوة خندق له طول أكثر من عشرة اذرع وفيه ماء الا ان عرضه اقل من عشرة فعلى قول بعض المشائخ روح لا يجوز التوضي فيه من هذا الخندق والصلوة على قول هؤلاء ان يحتر حجارة قريبة من الخندق ثم يحفر نهيرة من الخندق الى الحفيرة ويسيل الماء من الخندق الى الحفيرة فيصير الماء جاريا في الخندق فان شاء توضأ من الخندق وان شاء توضأ من النهيرة * اذا توضأ الرجل فرأى البلال سائلا من ذكره وكان الشيطان يريه ذلك كثيرا فالحيلة في قطع هذه الوسوسة ان ينضح فحصة بالماء فاذا امراه الشيطان بذلك حاله على الماء الا ان هذه الحيلة انما تنفع اذا كان العبد تريبا ولم يحن البلال فاما اذا جف البلال ثم رأى البلال على ذكره بعيد الوضوء لانه لا يمكن اجالته على ذلك الماء * اذا اصابت النجاسة خفا او نعل او لم يكن له اجر كالبول والخمر فلا بد من الغسل وطها كان او باسواء الحيلة في ذلك اذا كان وطها ان يدشي

في التراب او الرمل حتى يلمس بعضه بالتراب ويجف ثم مسحه بالارض فيطرحه كذا ذكره
 القتيبي ابو جعفر رح من ابي حنيفة رح وهكذا روي من ابي يوسف رح الا انه لم يشترط الجفاف *
 اذا صلى التطهر ثلث ركعات ثم اقام المؤذن وعلم المصلي انه لم يصل في المسجد فاراد ان يصلي
 مع الامام ويكون فرضه ما صلى مع الامام وكرة ان يفسد ما صلى فالحيلة له في ذلك ان لا يقف
 في الرابعة ويقوم الى الخامسة والسادسة حتى تسير هذه الصلوة فلا مضى ابي حنيفة وابي
 يوسف رح ويصلي الفريضة مع الامام ذكره شمس الائمة الحلواني رح * الحيلة لمن اراد ان يقضي
 سنة العمر بعد ما صلى العجر قبل ان يطلع العجر ان يشرع في السنة ثم يفسدها على نفسه ثم يشرع
 في صلوة الامام فاذا فرغ الامام من الفريضة بقصها قبل طلوع الشمس ولا يكره لانه باساده
 اياها صارت دينا طيبا ونضابا الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى عن الشيخ الامام الجليل
 ابو بكر محمد بن الفضل رح قالوا هذا ان لم يتخذ ذلك عادة بل فعل ذلك احيا او اما اذا اتخذ
 عادة فانه يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشائخنا رح قالوا ههنا حيلة اخرى هي احسن فان
 في هذا الطريق يحتاج الى انفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وانه مكروه قال الله تعالى لا تطولوا
 اعمالكم والاحسن ان يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة
 ويصير شارعا في الفريضة ولا يصير مفسدا للعمل بل يصير مجاوزا عن عمل التي عمل كذا في المحيط *
 الفصل الثالث في مسائل الزكاة رجل له مائت درهم اراد ان لا تلزمه الزكاة فالحيلة له
 في ذلك ان يتصدق بدرهم قبل تمام الحول يوم حتى يكون النصاب ناقصا في آخر الحول
 ويهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم او يهب الدراهم كلها لابنه الصغير
 ويصرف الدراهم على اولاده فلا تجب الزكاة قال الخفاف رح ذكره بعض اصحابنا رح الحيلة
 في اسقاط الزكاة ورخص فيها بعضهم قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح
 لذي كرهها محمد بن الحسن رح والذي رخص فيها ابو يوسف رح فقد ذكر الخفاف رح الحيلة
 في اسقاط الزكاة واراد به المنع عن الوحوب لا الاسقاط بعد الوجوب ومشا ئخنا رح اخذوا بقول
 محمد رح دفعوا للضرر من الفقراء فان الرجل اذا كانت له سائمة لا يعجز ان يستبدل قبل تمام
 حول بيوم بجنسها او بخلاف جنسها فيقطع حكم الحول او يهب البصاب من رجل يثق به
 ثم يرجع

ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ماضياً من الحول
وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل فيؤدي إلى الحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الامام الاجل
شمس الائمة الحلواني رح ذكر محمد رح في كتاب الايمان مسئلتين وهدي الى الخيلة فيهما
مع ان فيهما اسقاط حق الشرع لحدبهما رجل عليه كفارة اليمين وله خادم لا يجوز ان يكتر عن يمينه
بالصوم ثم قال ولو باع الخادم او وهبه لمن انسان ثم صام ثم رجع في الهبة او اقال البيع فانه يجوز صومه
ويبقى الخادم على ملكه فقد هدى الى الخيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة بيمين وعذبة طعام
يكفيه من كفارته وعليه دين لا يجوز له ان يصوم عن كفارة يمينه ان يستحيل ان يكون عنده طعام
وهو يصوم ويستحيل ايضا ان يكتر بالطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام اولاً الى الدين
ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى الى الخيلة فان كان هذا عن محمد رح اجازة للخيلة صار عن محمد رح
في باب الزكوة روايتان رجل له على فقير مال واراد ان يتصدق به ماله على غريمه ويحتسب به من
زكوة ماله فقد عرف من اصحابنا رح انه لا يتأدى بالدين زكوة العين ولا زكوة دين آخر والخيلة
في ذلك ان يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين او ياعن زكوة
ماله ويدفعه اليه فان قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء يما عليه من الدين فيجوز
وذكر في النوادر ان محمد رح سئل عن هذا فاجاب وقال هذا افضل من ان يدفعه الى غيره
ومشائخنا المتقدمون رح كانوا يستعملون هذه الخيلة مع غرائهم المغائيس وكانوا لا يرون به
بأساً فان خاف الطالب انه لو دفع مقدار الدين الى الغريم يمتنع قضاء الدين ولا ينبغي ان يخاف
من ذلك لانه يمكنه ان يمد يده ويأخذ لك منه لانه قد ظفر بحبس حقه وان كان الغريم يدافعه
ويمانعه برفع الامر الى القاضي فمجدد القاضي ملياً فيكفقه قضاء الدين * وخيلة اخرى ان يقول
الطالب للمطلوب من الابتداء وكل احدا من خدمي ليقبض ذلك زكوة مالي ثم وكله بقضاء
دينك فاذا قبض الوكيل يصير المقبوض ملكاً موكله وهو المديون والوكيل بالقبض وكبيل بقضاء
دينه فيقتضي دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني
رح احسن ما قيل في اصل هذه الخيلة ان يعطي صاحب المال المديون من ماله العين زيادة
على مقدار الدين حتى يقتضي بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به
فلا يتع في قابله ان لا يفي بما شرط عليه فان كان للطالب شريك في هذا الدين بان كان لرجلين

عالم رجل الف درهم اراد احدهما ان يحتال بما ذكرنا في نصيبه واراد الشريك الآخر ان يشاركه فيما نبض من الدين كان له ذلك فان اراد ان لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالخبيلة في ذلك ان بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين الى الغريم قدر الدين ناويا من الزكوة بتصدق صاحب المال على هذا المديون بحصته من الدين ثم ان المدينين يهب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصح ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض * ومن وجد آخر ان يستقرض المديون من رجل ما لا يتقدر حصته هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم ان هذا الشريك يتصدق بذلك على المديون ناويا عن زكوة ماله ثم يبرأ هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الاخر عليه سبيل * من عليه الزكوة اذا اراد ان يكن ميتا عن زكوة ماله لا يجوز والخبيلة فيه ان يتصدق بها على فقير من اهل الميت ثم هو يكتسب به الميت فيكون له ثواب الصدقة ولا اهل الميت ثوابه التكبير وكذلك في جميع ابواب البر التي لا يقع به التكبير كعمارة المساجد وبناء القنابر والرباطات لا يجوز صرف الزكوة الى هذه الوجوه * والخبيلة ان يتصدق بمقدار زكوة على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف الى هذه الوجوه فيكون للمتصدق ثواب الصدقة ولداك الفقير ثواب بناء المسجد والقنطرة وفي تناوي ابني الليث رح موات على شاطئ حيون عدوها اقوام كان للسلطان ان يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب انما يستقيم على قول محمد رح لان الجحون عنده عشرية والمؤنة تدور مع الماء ولو اطاح السلطان شيئا من ذلك الرباطة لا يجوز ولا يحمل للمتولي ان يصرفه الى الرباط * والخبيلة في ذلك ان يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدعون ذلك الى المتولي ثم يصرف ذلك الى الرباط كذا في الدخيرة * الفصل الرابع في الصوم اذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجبا وشعبان فاذا شعبان نقص يوما فالخبيلة ان يسافر مودة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عما التزمه اذا اراد ان يؤديه في الغد من صوم ابيه او صلواته وهو فقير فانه يعطي سنويين من الخنطة فقيرا ثم يستوبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم كذا في التناوي السراجية * في العيون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطليقات امرأته فاراد ان لا يبحث فالخبيلة ان يسافر ويغتر كذا في التناوي خانبة * الفصل الخامس في الحج الخبيلة للافاقي اذا اراد دخول مكة من غير احرام من الميقات ان لا ينصذن خول مكة واسايقصد مكانا آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان

بني عامر فان بستان بني عامر موضع هو داخل الميثاق الا انه خارج الحرم او موضعاً آخر بهذه
الصفة لحاجة ثم اذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير احرام كذا في الذخيرة * الفصل السادس
في النكاح ادعت امرأة على رجل نكاحاً والرجل جحد ولا بينة للمرأة والاستحلاف لا يجري
في النكاح عند ابي حنيفة رح قالت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وانكر
النكاح فمره ليطلني حتى اتزوج والنكاح لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق يصير مقراً بالنكاح فماذا
يصنع حكى عن الشيخ الامام الزاهد علي الهروي رح ان القاضي يقول للزوج قل لها ان كنت
امراًني فانت طالق ثلثا فان على هذا التقدير الزوج لا يصير مقراً بالنكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت
امراً له تتخلص من جهالة ويمكنها التزوج بغيره كذا في الذخيرة * رجل ادعى على امرأة نكاحاً
واراد القاضي تحليفها على قول ابي يوسف ومحمد رح فالحيلة لها في دفع اليمين عن نفسها
ان تتزوج بزواج فان بعد ما تزوجت لا تستحلف للمدعي فان فائدة الاستحلاف النكول الذي هو اقرار
ولو اقرت بالنكاح للمدعي بعد ما تزوجت بزواج لا يصح اقرارها فلا تستحلف لانعدام القابلية *
اذا اراد الرجل ان يجدد النكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بلا خلاف كيف يصنع يجب ان يعلم
ان من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانياً بمهر آخر مسمى قبل يجب التسميتان فقي
المسئلة خلاف وقد مرت المسئلة في كتاب النكاح ثم اذا اراد الزوج ان لا يلزمه مهر آخر بلا خلاف
ينبغي ان يجدد النكاح ولا يذكر المهر او يجدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر * الاب
اذا زوج ابنته من انسان فطلبوا منه ان يقر بقبض شيء من الصداق فلا اقرار بالقبض باطل
لان اهل المجلس يعرفون انه كذب حقيقة واما الهبة فان كانت البنت صغيرة والاب يقول
اهب باذن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول ان انكزت الانكز بالهبة ورجعت
عليك فانما ضامن لك عنها يكون هذا الضمان صحيحاً بكونه مضافاً الى سبب الوجوب وان كانت
الابنة صغيرة فالهبة لا تصلح حيلة ولكن ينبغي ان يجعل الزوج بعض الصداق على اب الصغيرة
ويفرغ ذمته ان كان اب الصغيرة المولى من الزوج او يعتقد ان العتد على ما وراء ما وقع
الاتفاق على هبة حتى أنه ان وقع الاتفاق على ان يكون الموهوب من الخمسة مائة مائة ينبغي
ان يعتقد ان العتد على اربعمائة واذا جعل بعض مهر ابنته البالغة معجلاً والمبعض مؤجلاً البعض
هبة كما هو المعهودة وطلبوا من الاب الضمان ومُرَاد الاب ان لا يلزمه شيء يقول الاب اهب

كذا فان لم تجز الابنة اليه فهي علي ولا يقول اهب باذن الابنة علي ما ذكرنا في المسئلة الاولى
 ففي هذه الفتوة لا يلزم الاب شيء * رجل له مملوك سأل ان يزوجه امه او حرة تخاف المولى
 ان يزوجه يتكاسل في اموره ولا يرغب احد في شرائه بعد ذلك فالحيلة للمولى ان يقول له زوجك
 امتي هذه او هذه الحرة علي ان امرها يدي واطلقها كلما اريد فانما قبل العبد نكاحها يصير الامر بيد
 المولى بطلقها المولى كلما اراد * رجل اراد ان يتزوج امرأة فخانفت المرأة ان يخرجها من ذلك البلد
 او خانفت ان يتزوج عليها فارادت التوثق منه بغير معين فالحيلة ان تزوجه نكحها علي مهر مسمى
 علي ان لا يخرجها من البلدة وان اخراجها من البلدة فلها نكاح مهر مثلها وبقرا الزوج ان مهر
 مثل نسائها كذا وكذا بشي اكبر منها مما يثقل علي الزوج ويشهد بذلك علي نفسه فان وزم
 علي اخراجها من تلك البلدة اخذت منه مهر مثل نسائها وكان القاضي الامام ابو علي
 النسفي رح يقول انما يصح هذا الاقرار من الزوج اذا كان في خير الاحتمال اما اذا كان في خسر
 المحال فلا يصح ومن المشايخ رح من قال ما ذكرنا يستقيم حيلة علي قول من يقول بان الشرط
 الذي يبي جائز كالاول اما علي قول من يقول بان الشرط الثاني لا يصح فاذا لم يقر به كان لها مهر
 المثل لا غير لا تستقيم هذه الحيلة ثم اذا جاز هذا الاقرار جاز هذا الشرط علي قول من يقول بجواز
 وهي تعلم ان المهر به اكثر من مهر مثلها فلها ان تأخذ جميع المهر به في القهاء اما ما يبيها وبين
 الله تعالى فليس لها ان تأخذ اكثر زيادة علي مهر مثلها الا اذا اعطاها الزوج ذلك بطيب نفسه فاما اذا
 تزوجها من غير هذه الحيلة فاراد ان يخرجها الزوج فارادت حيلة لا يمكن اخراجها من البلدة
 فالوجه في ذلك ان تقر المرأة بالدين ممن تثق به من الوالد والولدا والاخ وتشهد علي اقرارها
 حتى ان الزوج اذا اراد ان يخرجها من البلدة بالمقر له بالدين يمنعها من الخروج غير ان
 هذه الحيلة انما تكون حيلة علي قول امي يوسف رح لا علي قول محمد رح لان عند محمد رح يصح
 اقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون للمقر له ان يمنعها من الخروج
 مع الزوج فان خاف المقر له ان يحلله الزوج بالله ان لك عليها هذا المال يمنعها بذلك المال
 ويا حتى اذا حلف لا يأتهم وهذا انما يتأتى علي قول امي يوسف رح للمقر له ان يمنعها من الخروج
 مع الزوج فكان للزوج ان يستحلف المقر له بالله ان ما اقرت لك به حق ولكن الحيلة التي يتأتى علي
 قول الكل

قول الكل أن تشتري ممن تثق به شيئا بمن غال أو تكفل عن غيرهما ممن تثق به بامرة أو بغير
امرء فان للبائع والمكفول له أن يمنعها عن الخروج عند الكل إلى أن تؤدى الشئ والدين وإذا
افترت بالكفالة كان للمكفول له أن يمنعها عن الخروج عند الكل فتصبر هذه حيلة عند الكل أيضا
والحاصل أن في كل موضع افترت وذكرت للمقرب سببا يصح اقرارها في حق المقر له وفي حق
الزوج عند الكل حتى كان للمقر له أن يمنعها عن الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع
افترت ولم تذكر للمقرب سببا كان في صحة اقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا وإذا
زوج الرجل ابنته من عبدة ثم مات السيد ففسد النكاح لأنها ملكت جميع رقية زوجها إن لم يكن
معها وارث وشقصا منه إن كان معها وارث وأبيا كان فسد النكاح فإن أراد المولى أن لا يفسخ
النكاح بموته فالحيلة فيه أن يكاتب العبد على مال ثم يزوجه ابنته منه ولا يفسد النكاح بموت
المولى كذا في المحيط * رجل خطب امرأة إلى نفسها فاجابته إلى ذلك وكهرت أن يعلم
بذلك أولياؤها فجعلت امرءا في تزويجها إليه بجوز هذا النكاح وإن كان الزوج كره أن يسميها
عند الشهود فما الحيلة في ذلك قال الحيلة أن اجعلت امرءا إليه وفي النكاح وفاق لها على المهر
فالنكاح بجي إلى الشهود ويقول لهم اني خطبت امرأة إلى نفسي وبذلت لها من الصداق كذا
فرضيت بذلك وجعلت امرءا لي لا تزوجها واشهدكم قد تزوجت امرأة التي جعلت امرءا لي
على صداق كذا وينعقد النكاح بينهما إذا كان الزوج كفؤا لها هكذا ذكر الخصاص في حيلته
قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح الخصاص اكتفى بهذا القدر من التعريف
لجواز النكاح وبعض مشائخنا رح كانوا يقولون هذا رأي الخصاص رح وفي جواز هذا النكاح
كلام لانهم تصرعونه هكذا حكى عن مشائخ بلخ رح قال رح قال شمس الائمة الحلواني رح
أن الخصاص كثر في العلم وهو من جملة من يضح الاقضاء به كذا في الذخيرة * قال وسأل
ابو حنيفة رح عن اخوين تزوجا اثنتين فزفت امرأة كل واحد منهما التي زوجا اختها فلم يعلموا
بذلك حتى اصبحوا فاذكر ذلك لأبي حنيفة رح فقال ليطلق كل واحد منهما امرأة أنه تطليقة ثم يتزوج
كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب أبي حنيفة رح ذكر لهذه المسئلة حكاية انها
وتعت لبعض الأشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لولي مته وفيهم ابو حنيفة رح وكان في عدد الشبان
يومئذ فكانوا جالسين على المائدة إذ ساءوا ولولة النساء فقل ما ذا أصابهم فذكروا انهم

قد علطوا بادخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما نثي ادخلت عليه
 وناولوا العلاء علي بائد تكلم مسألوه من ذلك فقال سفيان الثوري رح ميسا نصي علي
 رضي الله عنه علي كل واحد من الزوجين المهر وعلي كل واحدة منهما العدة فاذا انقضت
 عدتها دخل بها زوجها وانقضت رجة يكت باصعه على طرف المائدة كما المنكر في شيء
 فقال له من الى جسد امرأ ما عندك هل عندك شيء آخر فنصبت سفيان الثوري رح مال
 ماذا يكون عدة بعد نساء علي رضي الله عنه يعني في الوطئ بالشبهة فقال ابو حبيبة رح علي
 والزوجين نثي بهما سؤال كل واحد منهما انه هل تحب المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم
 قال لكل واحد منهما طلق امرأتك تطليقة مطلقة بانهم روج من كل واحد منهما المرأة التي دخل
 بها وقال قوما الى اهلكنا علي بركة الله تعالى فقال سفيان رح ما هذا الذي صنعت فقال احسن
 الوحوه واقر بها الي الالة واعدها من العداوة ارايت لو صر كل واحد منهما حتى تنقضي
 العدة اما كل ينفي في طلب كل واحد منهما شيء بدحول احبه بروحه ولكني امرت بكل واحد
 منهما بان يمتحن بطلاق روحه ولم يكن به وبين روحه حول ولا حلوة ولا عدة عليهما من الطلاق ثم
 ثروحت كل امرأة من وطئها وهي معتدة منه وعدته لا تمنع نكاحه ونام كل واحد منهما مع
 روحه وليس في طلب كل واحد منهما شيء معصوم من وطئه نثي حبيبه رح وخص نأمله وري هذه
 الحكاية بان فقه هذه المسئلة التي حتم بها الكتاب كذا في المسبوط * الفصل السابع في الطلاق رجل
 كتب الي امرأته كل امرأة لي عبركم وعصر فلا تنهني طالق ثم صحى ذكر ولانه ونعت بالكتاب الي
 امرأته لا تطلق ولانه وهذه حيلة جديدة للطلقة الثلث اذا حافت ان يمسكها الزوج ان يقول الذي
 تريد التحليل قبل ان يبرحها فيل ان تروحتي وحا معتك مرة فانت طالق ثلثا وقال انت
 طالق واحدة فانه واد اقل ذلك فروح المرأة نفسها منه اذا حامها مرة يتبع عليها الطلاق
 ويحصل لها الخلاص * خبرنا انا حري في اصل المسئلة ان تقول المرأة للمحفل روحك معني منك علي
ان امري يثدي اطلق نفسي كلما او يد ثم يقبل الزوج فيصبر الا امر يدها تطلق عسها كلما ارادت
 ولو بدأ المحفل فقال تروحتي علي ان امرك يديك تطلق كلما تريد من فقلت عسها لا يصبر الامر
 يدها * وجعلنا حري ان يتول الروح المحفل للمرأة تروحتي علي ان امرك يديك بعد ما
تروحتي وطلعتي يسيك كلما تريد من فقالت المرأة قلت يصبر الا امر يدها ايضا المطلقة الثلث اذا

ارادت التزوج والرجوع الى الزوج الاول وهي تكره ان تزوج نفسها زجلا فتستشير بانها قد استحلّت فالحيلة في ذلك ان كان لها مال تهب لبعض من تثق به ثمن صديق ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن مملوكا صغيرا مراحميا مثله فيجامع النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاعدين بلان مولى الغلام فاذا دخل بها الغلام يهب المشتري هذا الغلام للمرأة فتقبله وتتبهض فيبطل النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم يبعث بالمملوك الى بلد من البلدان فيباع هناك فيبقى امرأته مستورا هكذا ذكر الخصاص رح هذه الحيلة * واذا اراد ان يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي ان يستبني وينبغي ان يكون الاستثناء موصولا ملفوظا حتى ان المفصول لا يعمل فكذا المضد في ثلثه لا يعمل وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشايخ رح فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وندا الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا وكونه مسموعا شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشايخ رح في فصل الطلاق والعناق اذا قرن به الاستثناء هل ينصق الشخص بكونه موقعا مع انه لم يثبت الوقوع حتى من حلف وقال والله لا طلق اليوم امرأته تطليقة واحدة او ثلثا فقال لها في اليوم انت طالق ثلثا ان شاء الله او قال لها انت طالق ثلثا على الف فقالت المرأة لا اقبل كان هذا الرجل بارا ولا يحنث في يمينه وهو اختار مشايخ بلخ رح وهكذا روي عن ابي حنيفة رح حتى روي عنه ان من قال والله لا طلق امرأته اليوم ثلثا او قال واحدة فالحيلة في ذلك ان يقول لها انت طالق ان شاء الله ويقول لها انت طالق ثلثا على الف درهم فلا تقبل المرأة ولا يحنث الرجل ويكون بارا في يمينه وكذلك اذا حلف ان يبيع فباع يباع فاسدا فقد برقي يمينه فاعتبر بائعا موجبا للمالك وان لم يثبت الملك فكذا في مسئلة الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعا وان لم يثبت به الوقوع ومشايخنا رح يقولون لا يتصف بكونه موقعا فجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية وقالوا في المسئلة التي تقدم ذكرها ان الحالف لا يصير بارا في يمينه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثلثا فالحيلة ان يقول لها انت طالق ثلثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى لو ان رجلا طلق امرأته بائنا وانكر فالتسبيل ان تدخل المرأة بيتا فيه زوجها فيقال له انك تزوجت امرأة وهي في هذه الدار فقال ليست لي امرأة في هذه الدار فيقال له كل امرأة لك في هذه الدار فهي طالق بائن فاذا حلف تبرز المرأة اليه فظهر طلاقها اذا حلف بثلاث تطليقات ان لا يكلم فلانا فالتسبيل ان يطلقها واحدة بائنة ويدعها حتى تنقضي

عدتها ثم يكلم فلانة بتروجها كذا في السراحيبة * الفصل الثامن في الطلع مثل ابو حبيبة ربح
 من رجل قال لا امرأته انت طالق قلنا ان سألني الطلع ان لم اطعك وحللت المرأة تعق
 مما يليكها وتصديق ما لها ان لم تسأله الطلع قبل الليل فعاء التي اني حبيبة ربح فقال ابو حبيبة ربح
 للمرأة سأله الطلع فقالت لروحها اسألك ان تحلعي فقال ابو حبيبة ربح للزوج بل قد حلعتك على
 الى درهم تعطيا بهال لها الروح ذلك مال ابو حبيبة ربح للمرأة عولي لا اقله مالت المرأة لا اقل
 ما لبت فلان ابو حبيبة ربح قومي مع روحك فتدبر كل واحد منكم في بيته * حيلة اخرى للمرأة
 اذا كان بمين المرأة تعق مما يليكها وصدقة ما لها ان يبيع جميع ذلك ممن تثق به حتى بمضي
 اليوم وليس في ملكها شيء فتحل البيمين لا اليها حراء ثم تستعمل البيع كذا في المحيط *

الفصل التاسع في الايمان رجل حلف ان لا يتزوج نال كوفة فالحيلة في ذلك ان يخرج
 الزوج وولي المرأة من الكوفة ويعتد ان الكاح خارج الكوفة فلا بحث في بيته * حيلة اخرى
 ان توكل الرجل رحلا تنزع المرأة والوكيل من الكوفة ويعتد ان الكاح خارج الكوفة فلا بحث
 في بيته * المعتمري هذا الباب حث الوكيل لاحث المؤكل اذا حلف ان لا يطلق امرأته سحارا
 فالحيلة في ذلك على قياض مسئلة الكاح التي تقدم ذكرها ان يخرج من سحارها ويطلقها او يوكل
 رحلا حتى يطلقها الوكيل خارج سحارها فلا بحث في بيته اذا اراد الرجل ان يسافر فتحلعه امرأته
 تعق كل حارثة يشتريها فيقول له كل حارثة يشتريها فهي حرة فالحيلة للزوج اذا حلته بهذا
 ان يقول نعم ويعني بذلك المم لمدة او قرية فعياها اذا نوى ذلك ثم اشترى حارثة لا تعق عليه
 وهذه المسئلة تشير الى ان الرجل اذا عرس على عيرة يمينا من الايمان فيقول ذلك العير
 نعم ان بكمي وبصبر حالها تلك البيمين التي عرس عليه وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال
 بعضهم لا بكمي قوله نعم ولا بد من ان يصرخ باليمين وقال بعضهم بكمي وهذه المسئلة دليل عليه
 وهو الصحيح كذا في الدجيرة * رجل قال ان فعلت كذا فقد عدي حرو جميع ما املكه صديقه
 فالحيلة ان يثبت ذلك كله ممن يثق به وسلم اليه وباعل ذلك ثم يستوهه * رجل اراد ان يكتب
 حارثه له ويطأها فانه يشها لاس له صغير ثم تروحها ان لم تكن تحتة حرة ويكون اولاده احرارا
 كذا في السراحيبة * وفي العيون لو ان رحلا اراد ان يدبر عدة ويحور بعبه فليقول اذا امت

وانت في ملكي فالت حرفانه بجوز واذا مايت يعتق هكذا روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
رح ان بيعه جائز كذا في التناخرانية * نوع في قبض الدين اذا كان لرجل على رجل مائة
درهم فقال رب الدين عدي حر ان اخذتها اليوم متفرقا فالحيلة في ذلك ان يأخذ بغض المائة
متفرقا وجملة وان قال ان اخذتها اليوم الاجملة فعدي حر فاخذ جميع المائة منه ثم وجد
فيها درهمين ستون فارد ان يستبدله فلا يحسن في يمينه فالحيلة ان يستبدله في الغد فلا يحسن في
يمينه وكذلك لو ترك الاستبدال اصلا ولو استبدله اليوم يحسن في يمينه اذا حلف لئلا يأخذ من
فلان حقه او ليقبضه ثم بدا له ان لا يأخذ بنفسه فالحيلة ان يأمر غيره حتى يأخذ ولا يحسن وكذلك
لو بدا له ان لا يأخذ من المحلوف عليه بنفسه فالحيلة ان يأخذها من وكيل المحلوف عليه
ولا يحسن وكذلك لو اخذها من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه بامر له ومن رجل احواله
المحلوف عليه بامر فقد بر في يمينه هكذا ذكر في القدروري وذكر في العميون مسئلة تدل على انه
يحسن في يمينه وصورة ما ذكر في العميون ان احلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض
من وكيل المطلوب حسنت وان قبضه من المتطوع لم يحسن وكذلك لو قبضه من كفيل له او
المحتاج عليه لم يحسن وفي القدروري لو حلف المطلوب ليعطي فلانا حقه فامر غيره بالاداء
او احوال فتبخر بر في يمينه وان قضى عنه متبرع لا يبر وان ظني ان يكون ذلك بنفسه صدق
ديانه وتضاء ربه ايضا لو حلف المطلوب ان لا يعطيه فاعطاه با دهنه او بوجه حسنت وان عني ان
لا يعطيه بنسبه لم يدين في القضاء وذكر في موضع آخر انه يصدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا
اولا كذا في الذخيرة * لو ان رجلا ساءم رجلا بثوب واني البائع ان ينقصه من اثنا عشر فقال
المشتري عبده حر ان اشتراه باثنا عشر درهما ثم بدا له ان يشتريه بغيره ان يشتريه باحد عشر
درهما ودينارا او باع باحد عشر درهما وثوبا ولا يحسن في يمينه وهذا الذي ذكر جواب القياس
اما على جواب الاستحسان يحسن فقد ذكر محمد بن حنفية ان حلف ان لا يبيع عبده بعشرة دراهم
الا بكثر او الا بزيد فباعه بتسعة ودينار القياس ان يحسن وفي الاستحسان ان لا يحسن في يمينه
ولم يذكر في هذا الفصل ما اذا باع بتسعة وثوب قال مشائخنا راجح وينبغي ان يحسن في يمينه قياسا
واستحسانا لان الثوب مع الدراهم جنسان مختلفان قياسا واستحسانا فلا تكثر الدراهم بالتوب
فلا يكون هذا البيع مستثنى عن اليمين بل كان داخل تحت اليمين قياسا واستحسانا ولو حلف

ان لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزدادتم احتاج اليه يبعه ولم يجد من يشتريه بالزيادة قال
 ينبغي ان يبيع بتسعة دراهم ولا يحنث في يمينه وكان ينبغي ان يحنث لانه جعل تمام يمينه البيع
 بالزيادة على العشرة ولم يوجد العاية فثبتت اليمين فيجب ان يحنث كما لو باعه بعشرة والجواب
 ان الحنث لا يتبع بقاء اليمين واسما يتبع بوجود شرط الحنث ولكن في حال بقاء اليمين فبما
 اذا باعه بتسعة لم يوجد شرط الحنث لما مر فلا يحنث لعدم شرط الحنث لالعدم بقاء اليمين وبما
 اذا باعه بعشرة وجد شرط الحنث واليمين باقية فحنث هذه الجملة من الجامع وتذكر المسئلة
 الاخيرة هشام بن نويرة عن امي يوسف رح وقال الثماني ان لا يحنث وبه يأخذ كذا في المحيط *
 ولوحظ ان لا يبيع هذا الثوب من فلان بمن ابدأ بالجملة في ذلك ان يبيع الثوب منه ومن رحل
 آخر ولا يحنث في يمينه * جملة اخرى ان يبيع هذا الثوب منه بعرض * جملة اخرى ان يوكل رجلا
 حتى يبيع الثوب من المحلوف بيمينه في ايمان الاصل ان من حلف ان لا يبيع ولا يشتري فله ان
 يبيع ما يملك لا يحنث الا اذا كان سلطان لا يتولى ذلك بنفسه فحنث بالا مر والمسئلة معروفة
 وجملة اخرى ان يبيع هذا الثوب فضولي من المحلوف عليه ثم ان المحالف يجيز البيع ولا يحنث
 في يمينه كذا في الذخيرة * اذا قال ان اشتريت هذا العبد فهو غرثم بدله ان يشتري العبد
 بالجملة ان يشتريه على ان البائع يله بالخيار ولا يحنث في يمينه * جملة اخرى على قول امي حنيفة
 رح ان يشتريه على ان المشتري بالخيار فيخيار المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري
 عند امي حنيفة رح فلا يملك المشتري بغير الشراء فلا يعتق عليه وتحل اليمين كذا في المحيط *
 وكذا ذكر الحشاف وخ في حبله وفيه نوع شبهة فقد ذكر محمد رح في الجامع الصغير ان من حلف
 وبان ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاشتراه على انه بالخيار عتق عليه من غير ذكر خلاف والمشافع
 رح خرجوا المسئلة على قول اصحابا جميعا قالوا ما على قولهم انظر ان خيار المشتري عندها
 لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجدنا شرط العتق هو العبد في ملكه وما عند امي حنيفة
 رح فلان مدة خيار الشرط ان كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري الا ان الاعتاق
 يتعلق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمهر سل فيعتبر فائلا بعد الشراء هذا
 العبد حر * جملة اخرى ان يشتري هذا العبد مع رجل آخر * جملة اخرى ان يشتري تسعة وتسعين
 سهما من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه الصغير او لامرأته ما مر داو يشتري تسعة

وتسعين سهماً لنفسه ثم ان البائع يقوله بالسهم الباقي وعلى هذا اذا قال ان اشتريت هذه الدار
فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه او لامرأته ولو وُذِّب له السهم
الباقي ففي العبد وما شبهه مما لا يحتمل التهمة تصح الهبة وفي ما يحتمل التهمة لا تصح الهبة
وفي الوجهين جميعاً لا يحسن في يمينه كذا في الذخيرة * نوع آخر في الاكل اذا قال لامرأته ان
اكلت من هذا الخبز فانت طالق فالحيلة لها حتى ان تأكل ولا تطلق ما روي عن ابي حنيفة رَح
انه ينبغي لها ان تدق ذلك الخبز وتلقيه في عصيدة وتطبخه حتى يصير خالكا فاذا اكلت لا يحسن
وفي القدوري هدى الى حيلة اخرى فقال لو جفقه وذقه ثم شربه بماء لم يحسن وان اكله مبلولا
حسنت اذا حلف لا يأكل طعاما فلان ثم بدله ان يأكل فالحيلة فيه ان يبيع المحلوف عنه مائماً من الطعام
من الحالف ثم يأكل الحالف فلا يحسن وكذلك لو اهدى المحلوف عنه طعاما للحالف فاكل الحالف
لا يحسن لان الطعام صار ملكا للحالف بالبيع والاهداء فكان الخائف آكل طعام نفسه قال شمس الائمة
المحلواني رَح الخصاف جوز بيع الطعام هنا مطلقا وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشابها للثمن او بشيرا
البائع الى موضعه بان يقول من يدر كذا او من حين كذا او يعرفه بشيء اما اذا اطلق اطلاقا لا يجوز
هذا البيع رجل اخذ ثقبه ووضعها في فيه لئلا يحلف رجل وقال ان اكلتها فامرأتني طالق وقال رجل
آخر ان القيمة فامرأتني طالق فالحيلة ان علي بعض الثمنه ويأكل بغض الثمنه فلا يحسن واحد من
الحالفين فان لم يفعل المحلوف عليه هذا ولكن جاء انسان آخر واخرج الثمنه من فم المحلوف عليه
والفاه قال ان اخرجه والمحلوف عليه هذا على ان لا يفعل مما منع به هذه مغلوب على ذلك
لا يحسن واحد من الحالفين كذا في المنيط * نوع آخر رجل حلف بالطلاق ان لا ينطق عليها فالحيلة
ان يهبها مالا حتى تنفق على نفسها او يبيعها مالا او يشتري منها شيئا بمال او استأجر منها شيئا
بمال فتنفق على نفسها من ذلك بمال ولا يحسن وكذلك لو هب لها جانوتا تستغله وتنفق من
خلته او آجر الكانوت منها بشيء يسير حتى انفقت على نفسها من خلته لا يحسن * وجه آخر
ان تستأجر المرأة زوجها كل سنة كذا على ان يتجرها في انواع التجارات فيكون كسبه لها تنفق منه
عليه وعلى نفسها وهذه حيلة طارة من جنس مسائل النفقة ما ذكر في حبل الاصل رجل وهب
لرجل مالا ثم قال الوهاب امر لي طالق ثلثان انفقت هذا المال الذي وهبت لك الا على اهلك
فان ان الموهوب له ان يقتضي بهن ذلك المال ديناً عليه وينفق البعض على اهله هل يحسن الحالف

قال لا حتى ينفق كل المال على غير اهله كذا في المحيط * مثل شيخ الاسلام ابو الحسن عمن
 قد امر اثنان طلبت احدهما من الزوج ان يطلق صاحبته وضيقت الامر عليه وهو لا يخلص منها
 وليس من رايه ان يفارق صاحبته فالوجه في ذلك ان يتزوج امرأة اخرى باسم صاحبته انهم
 يقول طلعت امرأتي فلانة ويعني به التي تزوجها * ووجه آخر ان يكتب اسم تلك المرأة واسم
 ابيها على كفيها اليسرى ويشير بيده اليمنى الى المكتوب ويقول طلقت فلانة هذه بنت فلان
 فتتوهن الطالبة انه يطلق التي تطلب منه طلاقها كذا في الذخيرة * لو دخل جماعة على رجل
 واخذوا امواله وحلوه ان لا يخبر باسمائهم فالسبيل ان يقال له انا نعد عليك اسماء والثابا بمن
 ليس بسارق اذا ذكرناه فل لا واذ انتهيتم الى السارق فاسكت او قل لا اقول فيطهر الامر ولا يحنث
 رجل علم ان امير البلاد اراد ان يجعله في لا يخالف الملك يكتب على كفه اليسرى الملك فلما
 قيل له عليك كذا عبيدك ونساؤك كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشير بيده اليمنى
 الى الملك المكتوب على الكف وكلنا يديه في الكف وهو يقول لا اخالف هذا الملك فلم يحنث كذا
 في السراجية * رجلان حلما ان لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة ان يدخل
 مغا وكذلك الحيلة في اليمين بالكلام اذا قال كل واحد منهما لصاحبه لا ابتداء بكلام تكلم معا
 فلا يحنث احدهما اذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان فادخل مكرها لا يحنث هذا اذا جملته اسان
 وادخله مكرها فاما اذا اكبرهم حتى دخل معه بنفسه يحنث فندنا اذا حلف لا يدخل على فلان
 فالحيلة ان يدخل الحالف اولاهم يدخل المحلوف عليه فلا يحنث الحالف كذا في المحيط *

النصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة رجل له جارية مريض عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك
 وقالت البع نسمة الصب الي فالبع نسمة البع مدن يريد اعاقها فاراد المولى ان يوصي بان يباع
 من يريد شراء حاسمة ويعلم انه لا بد من خط شيء من ثمن ثلها يرغب المشتري في شرائها او
 اوصى بان يباع ويخط من المشتري بعض الثمن لا تصح الوصية لانها خصلت للجهول
 والوصية للجهول لا تجوز فالحيلة في ذلك ان يقول المولى يريها من احببت واردت وحطوا
 عن المشتري من ثمنها الف درهم فاذا احببت وعينت اسانا يتبعي ذلك الرجل للوصية بالمجابات
 فيقال لذلك الرجل ان فلانا اوصى ان تباع هذه الجارية منك سمة بثمن مثلها ويخط عنك من
 ثمنها

ثمها كذا فان ركب في شرائها تابع منك رجل له جارية طلبت من المولى ان يعتقها ويتزوجها ففكر المولى ذلك واراد ان يطيب نفسها ما الحيلة فيها قال الحيلة ان يبيعهما ممن يثق به عن شرائها او يهبه الله ويقبضها الموهوب له ثم يعتقها بحضرة شهود البيع ويتزوجها بحضرتهم ثم يقول للذي باعها منه اقلني البيع فيها فاذا قال البيع فيها ينسخ النكاح وتدفع الى ملكه وكان له ان يطأها بياك اليمين ولا تعلم الجارية بشيء من هذا فنطلب نفس الجارية وهي مملوكة له هكذا في المحيط * بعد بين رجلين كاتب احد هدا نصيبه صار الكل مكاتباً عليه عبد ابي يوسف ومحمد رح، ولشريكه اختيار ان شاء نقض الكتابة في كل العبد وبطلها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان اراد ان يصير نصيب كل واحد منهما مكاتباً عليه ولا يضمن لشريكه شيئاً فالحيلة في ذلك ان يوكل رجلان كاتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للغير كاتبك عن المولىين جميعاً على كذا وكذا وان اقبل العبد صار مكاتباً للمولىين جميعاً ولا يضمن احد هذا لصاحبه عندهما ولا عند ابي حنيفة رح فان قبض احد هدا عن بدل الكتابة شيئاً شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولىين جميعاً عن جنس واحد او من جنسين مختلفين ثم الحيلة لهما حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكاتباً له ولا يشاركه واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب ان يوكل رجلاً يكتب هذا العبد ويفصل الوكيل الكتابة فتقبل في نصيب واحد منهما ويخالفه في التسمية او يوافق في التسمية فيقول الوكيل للعبد كاتبك على الف وخمسمائة درهم نصيب فلان الف ونصيب فلان آخر خمسمائة وقال العبد قبلت ذلك كله او يقول كاتبك على ألف درهم وخمسين ديناراً نصيب فلان الف ونصيب فلان خمسون ديناراً فيقول العبد قبلت ذلك كله فاذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضمن احد هدا شيئاً لصاحبه وما قبضه احد هدا لا يشاركه الآخر ويصير كما لو فرق عقد الكتابة في اثناء الشركة في المتبرع كذا في التا قار خاتبة * رجل له عبد اراد ان يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمن المولى ان ينكر وارثه تركته فباع العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاف رح الحيلة في ذلك ان يبيعه نفسه بمال ويقبض المال بحضرة الشهود فيعتق العبد حتى يشتري نفسه ويبرأ من المال بقبض المولى ذلك منه قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح شرط الخصاف رح ان يكون قبض المولى البذل بمعاينة الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصح اقراره باستثناء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض واما اذا لم يكن عليه دين الصحة واقر

بإستيعاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فإنه يصح إقراره أصلاً بالمستأجر إذا كاتب عبده
في مرضه ثم أقر بإستيعاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فإنه يصح إقراره ويعتبر من الثلث
بخلاف ما لو كان في المرض ثم أقر بإستيعاء الثمن فإنه يصح إقراره ويعتبر من جميع المال فإن لم يكن
للعبد مال والحيلة أن يدفع المولى إليه ما لا في السر ويكتم ذلك من الورثة ثم يدفع العبد ذلك
المال إلى المولى بحصة الشهود ويعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لأنهم لا يعرفون أن المولى
أعطاه شيئاً وذكر هذه المسئلة في حيل الأصل وقال الحيلة أن يبيع المولى هذا العبد ممن يثق به
ويقبض الثمن منه بحصة من الشهود فيعتقه المشتري ويصح إقراره ثم المريض يهب الثمن من
المشتري سراً فلا يكون للورثة سبيل لأعلى العبد ولا على المشتري كذا في الدخيرة * الفصل
الحادي عشر في الوقف إذا أراد أن يجعل داراً أو ضياعاً صدقة موقوفة على المساكين حال
حياته وبعد مماته وخاف أن يرفع إلى قاض يري مذهب أبي حنيفة رح ويطل هذه الصدقة
وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بأن الوقف على قول أبي حنيفة رح لا يصح مضافاً إلى
ما بعد الموت إلا بطريق الوصية هكذا ذكر الخصاص رح ومحموطاً أن الوقف عند أبي حنيفة
رح صحيح إذا كان مضافاً إلى ما بعد الموت أو كان موصى به والحيلة في ذلك أن يدفع الواقف
ما ونه إلى رجل ويجعله قيماً لهذا الوقف ثم أن الواقف يمنع عن صرف الغلة إلى المساكين أو
يبيع الواقف هذا الوقف من أسان وسلحه إلى المشتري ثم أن المتولي يخاصم المشتري في أصل
البيع ويخاصم الواقف في أصل امتناعه عن صرف الغلة إلى المساكين ويقدمه إلى قاض يري
صحة الوقف فيقتضي القاضي بصفة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المدعي
والخصومة من المدعى عليه ولا يكون لاحد بعد ذلك إبطاله لأن القضاء صاف محلاً مجتهداً
فيه منذ وصار مجعاً عليه كذا في المحيط * رجل له مال من وقفه أو وقف عليه وغيره ولم يره دين
فأراد أن يؤكل غريمه فقبض ما يصير له في كل سنة من غلة هذا الوقف فقضى من دينه فقال العريم لست آمن
من أن تحرمني من الوكالة فأريد أن توكلني وكالته لا تهدر علي أخراحي معها حتى استوفى مالي
ذلك فحيلة أن يقر الدي عليه الدين أن الواقف كان شرط لنفسه في أصل الوقف أن ينفق على نفسه
وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا مادام حياً وإن يتصني منه ذبونه بعد وفاته يبدأ
بذلك ثم أن الغلة بعد ذلك لمن وقف عليهم وأن كان لفلان بن فلان يسمى عريته على فلان

الموقف من الدين كذا وكذا رهبا دينا صحيحا وقد كنت ضمنته جميع ذلك امال منه ضمه انا صحيحا جائزا باناً وان الموقوف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من غلته فاذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب ايضا اني قد جعلته وكيل في قبض نصيبي من غلته هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمننت له من الدين عن الواقف فاذا اقر بذلك لم يكن له اخراجه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح في هذه الحيلة نوع اشتباه لانه قال شرط الواقف ان يبدأ بنفقته ونفقة عياله وقضاء دينه فيكون هذا استثناء بعض الوقف لنفسه وهذا باطل عندنا يعني يوسف رح جائز عند محمد رح فينبغي ان يكتب ايضا في الكتاب اقر هذا المديون ان قاضيا قصي بجوازه فيصير متفقا عليه ثم قال في هذه الحيلة وانه وجب لفلان يسمي غريمه على هذا الموقف كذا فيصح هذا بالاتفاق من هذا الرجل لانه يقر بتقديم حق الغير فيصدق في ذلك كالوارث اذا اقر على مورثه بدين فانه يصح بهذا انه اقر بتقديم حق غيره فصاحب الدين تقدم على الوارث فكذا ههنا ثم قال ويكتب في كتاب الافرار اني قد كنت ضمننت جميع ذلك ضمه انا صحيحا وفيه نوع شبهة ايضا لان الضمان انما يصح اذا مات (الواقف مليا امان امان) مفلسا لا يصح هذا الضمان عند ابي حنيفة رح فينبغي ان يلحق به حكم حاكم حتى يصير متفقا عليه ثم قال بعد هذا ان الموقوف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان الغريم وجعل هذه الضيقة في يده يقبض عليها ويصح هذا الاقرار منه ايضا لانه اقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب انما استوفيت فلان الغريم هذا الدين لا بد له على الضيقة حتى لا يدعي الاستحقاق لنفسه بكونه في يده كذا في الذخيرة * الفصل الثاني عشر في الشركة رجلان ارادا ان يشتركا ومع احدهما مائة دينار ومع الآخر ألف درهم والشركة جائزة وان كان احدهما مالين لا يختلط بالآخر لان الاختلاط ليس بشرط عند علمائنا الثلاثة رح والمسئلة معروفة في كتاب الشركة فان ضاع احد المالين بعد الشركة قبل الشراء يهلك من مال صاحبه وهذا معروف فان ارادا ان مضاع من احد المالين قبل الشراء يكون عليهما ما الحيلة في ذلك قال الخصاص رح الحيلة ان يبيع صاحب الدنانير نصفه دنانيره من صاحب الدراهم نصف دراهمه فيصير المالان مشتركا بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع احدهما امتناع ومع الآخر مال وارادا ان يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وأنه لا يجوز قال الخصاص رح الحيلة في ذلك ان يبيع صاحب الامتاع نصف

المتاع من صاحب المال نصف المال يصير المال والمتاع بينهما عشرين ثم يتعاقبان عقد الشركة على ما يريد من مال شمس الأئمة الحلواني رح قول الحصاص رح ثم يتعاقدان عند الشركة على ما يريدان يستقيم في حق التدان التعاضل في الربح في القديحور وأما إذا كان رأس المال عزوه لا يحور شرط التعاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فمحمل على أن الحصاص رح أراد أن المال في حصة القديحور والمتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فأراد الشريك مال الحصاص في رح والحيلة في ذلك أن يبيع كل واحد منهما نصف متاعه نصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا إذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فأما إذا كانت قيمة متاع أحدهما أكثر من الآخر كانت قيمة متاع أحدهما أربعة آلاف وقيمة متاع الآخر ألف فإن صاحب الأقل يبيع من متاعه أربعة أحماسه بحصة متاع صاحبه يصير المتاع كله بينهما أحماسا ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما رحلان مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألف درهم فإن أراد أن يشترك على أن الربح بينهما بصحان والوصيعة يهدا لصحان فإنه لا يحور لأن الوصيعة استكنون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة فالإحصاف رح الحيلة في ذلك أن يقرض صاحب الألبس نصف الألف الزائدة من صاحبه حتى يضير رأس مالهما على السواء فيجسدين محورا اشتراط الوصيعة عليهما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر فاشتركا على أن يعملوا بمال صاحب المال لا يحور والحيلة في ذلك أن يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يحور أحد الشريكين إذا أراد غص الشركة حال عليه الآخر لا يحور مال الحصاص رح والخيلة في ذلك أن يبعث الحاصر العائب رسولا أو كتابا حتى يحورة يقص الشركة أو يوكل وكلا حتى يذهب إلى الشريك ليأقصة الشركة قال الشيخ الامام الأجل شمس الأئمة البسرحسي رح وهذه الحيلة في كل عند لا يتعلق به اللزوم بموعزل الوكيل والمحور على العدد المأدون وفتح المصارفة كذا في المحيط * الفصل الثالث عشر في البيع والشراء رحل لئلا رابصة أراد أن يبعها من رحل ويايس يبعها أن يسلمها إلى المشتري فإن راد حيلة على أنه أن امكنه تسليمها إلى المشتري سلمها إليه والآرد عليه الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ البائع بأن يسلمها إليه لا محالة والحيلة في ذلك أن يتر المشتري أن البائع باع عدة الصيغة وهي

في يدي ظالم يبيع بالغصب غصبه آياها وانها ليست في يده يوم باعها منه واشهد على نفسه بذلك
ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة ويكتب فيه اقرار البائع بقبض الثمن بان قدر على
تسليم الضيعة والاراد الثمن على المشتري هذا اذا كان الغاصب مقرافا ما اذا كان الغاصب جاحدا
ذكرتم ايضا ان البيع باطل وقاسه على بيع الآبق ثم قال الخصاص رح في تعليم هذه الحيلة بقول
المشتري بان الضيعة المبيعة في يدي غاصب مقر بالغصب وذلك المشتري لو لم يقر بذلك
وبما طالب البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضي حبسه فالتاضي يحبسه واذا عرف القاضي اقرار
المشتري انه اشترى مضمونا لا يحبسه لانه وجد الرضى من المشتري بتأخير القبض الى وقت
الامكان ثم قال وبشهاد عليه البائع بذلك الاقرار لم يكن انيات ذلك الاقرار عند القاضي بالبينة
كذا في الذخيرة * رجل اراد ان يشتري من رجل دارا ولم يأمن المشتري ان يكون البائع
قد احدث فيه حدا قبل ان يبيعه فاراد المشتري انه ان استحققت الدار من يده رجع على البائع
بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا له ما الحيلة فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار
مثلا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعها اليه وبالمائة الدار التي هي ثمن الثوب فيصير
ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجع المشتري على البائع بمائتي دينار ويكون حلالا * وجه آخر
ان يشتري الدار ببيع ثوبه يساوي الف درهم من رب الدار بالقي ثوبهم ويدفع الثوب اليه
ثم ان يشتري الدار يشتري من صاحب الدار دارا وهي تساوي الف درهم بالقي درهم يقبض
الدار ثم يتقاصان الثمن بما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا فعل ذلك ثم جاء
مستحق الدار بالبينة فان مشتري الدار يرجع على بائع الدار بالقي درهم وذلك ضعف ما حصل
له الدار به وذكر محمد رح هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع الدار من المشتري
بالف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار
ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من المشتري الدار بمائة فان استحققت الدار رجع المشتري
على البائع بضعف ما اعطى فانه اعطى البائع في الحاصل خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع
بالف فيكون ذلك حلالا له رجل اراد ان يبيع دارا له او جارية او شيئا آخر ويريد ان يبرأ من كل
عيب الا عن سرقة او جزية فلم يأمن البائع ان يرد ها عليه المشتري ويقول لم يسم عيبا ولم يضع يده
عليها ويرفع الامر الى قاضي لا يرى البراءة عن العيوب الا ان يضع يده عليها عند البراءة ويسميه

ما الحيلة في ذلك يجب ان يعلم بان من باع عبدا او شيئا آخر ويبرأ عن صيبه لانه يجوز ويرأ
من العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال
مع تسمية العيوب يشترط ان يضع يده على موضع العيب ويقول أتبرئ عن العيب الذي سببت
ووضعت يدي عليه اما بدون ذلك لا تصح البراءة وهو قول بن ابي ليلى رح ثم اذالم يسم العيوب
ولم يضع يده على محل العيوب لما لا يعرف اسمي العيوب الا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع
حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف ان يرفع الامر الى قاض لا يبرئ البراءة من العيوب
بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صححا وطلب الحيلة في ذلك ان يأمر
صاحب العين المبيع رجلا غريبا لا يعرف حتى يبيع ذلك العين من المشتري على ان صاحب العين
ضامن للمشتري ما لا يترك في ذلك من ذلك ومن سرقة ومن جزية ويخرج الغريب حيث شاء يحصل
التوثيق للبائع لان المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والجزية لا يمكنه ان يخاصم صاحب العين
في الرد لان حقوق العقد يرجع الى العاقد ومولى ذلك ليس بعائد والعاقد غريب لا يوقف عليه
ويكفي اذكر محمد رح في جبل الاصل في رواية ابي حفص رح وقد ذكر محمد رح في رواية ابي سليمان رح
وقال الحيلة في ذلك ان يأمر البائع رجلا غريبا اشترى الجارية من البائع ثم يبيعها من المشتري
على ان مولى الجارية ضامن لما ادرك المشتري فيها من ذلك من سرقة او جزية خاصة فيعيب الغريب
فاذا وجد المشتري بها عيبا آخر سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الاول لانه غالب
ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الاول لانه لم يشترها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الاسلام رح
ما ذكر في رواية ابي سليمان رح اوقف مولى الجارية لان حقوق العقد وان كان يرجع الى الوكيل
عندنا الان عند بعض العلماء يرجع الى الموكل وربما يرجع المشتري الامر الى قاض يرى الرد
على الموكل فلا يحصل مقصود مولى العين وجل اراد ان يبيع الجارية نسمة وخاف البائع ان
لا يعتقها المشتري ولو اشترط عليه ذلك فسد البيع كيف الحيلة في ذلك قال يقول البائع للمشتري
اشهد على نفسك بانك ان اشتريتها فهي حرة فان قال المشتري ذلك فانه يعتق عليه بالشراء
ويجوز هذا لان اضافة العتق الى الشراء جائزة عندنا فان قال المشتري اني اكراه ان اعتها في
حيوتي واحتاج الى خدمتها وليكني لا ابيعها ف اراد البائع التفت في ذلك فالحيلة ان يقول
المشتري ان اشتريتها فهي حرة بعد موتي او يقول ان اشتريتها فهي مدبرة فاذا اشتراها

تصير مدبرة ~~بمستند~~ في حال حيوتها ولا يبيعها لان بيع المدبر لا يجوز الا بفشاء القاضي
فيحصل مقصود البائع والمشتري رجل غصب من رجل ضيعة واي ان يردّها عليه وقال بعينها
وهو يقربه في السر ويجحد في العلانية فارائه خيلة يتخلص بها ضيعته فالخيلة ان يبيع المغمصوب منه
الضيعة ممن يثق به سرا ويشهد عليه ثم يبيعها من الغاصب ويجعل بين العقدتين مدة لا يشبهه
التاريخ على الشهود فاذا فعل ذلك بغير المشتري الاول ويقم بينه ان شراءه كان اسبق
فياخذ من الغاصب وفي شراء المغمصوب اذا كان الغاصب جاحدا اختلاف الروايتين على
رواية النادر يجوز فتكون هذه خيلة على تلك الرواية ولا بأس بالاحتياط في اسقاط الاستبراء
عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح والمأخوذ قول ابي يوسف رح فيه اذا علم ان البائع لم يقربها
في ظهورها ذلك وقول محمد رح فيما اذا اقربها والخيلة فيه اذا لم تكن تحت المشتري جرة ان يتزوجها
قبل الشراء ثم يشتريها ولو كانت فالخيلة ان يزوجه البائع قبل الشراء او المشتري قبل القبض
ممن يوثق به ثم يشتريها يقبضها او يقبضها ثم يطلقها الزوج لان عند وجود السبب وهو استحداث
الملك للمؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا له لا يجب الاستبراء وان خيل بعد ذلك لان المعتبر
او ان وجود السبب كما اذا كانت معدة الغير كذا في الهداية * رجل اشترى من رجل جارئة
فاراد ان لا يلزمه الاستبراء ما الخيلة في ذلك فالخيلة ان يزوجه البائع من رجل يثق به وليس
تحت حرة ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها ولا يجب
الاستبراء على المشتري لان سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك المولى بالوطى باستحداث
ملك اليمين بالشري او غيره من اسباب ملك اليمين ووقت الشراء كان يضعها حراما على
المشتري فلم يجب الاستبراء في تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن يشترط ان يكون المولى الذي
زوجها استبرأها أولا بحبضة ثم زوجها لانه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع الرجلين
على امرأة واحدة في طهر واحد وهكذا الجواب فيمن وطى امته ثم اراد ان يزوجه من انسان
ينبغي ان يستبرئها بحبضة ثم يزوجه لما ذكرنا من المعنيين هكذا ذكر الخصاف رح وفي الجامع
الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزوج فلا بأس للزوج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابي حنيفة
وابي يوسف رح وقال محمد رح لا احب له ان يطأها حتى يستبرئها بحبضة ثم الخصاف رح
قال في تعليم هذه الخيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما شرط الطلاق بعد القبض لانه لو طلقها

الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري بحسب الاستبراء في أصح الروايتين عن محمد بن
لأن القبض له شبه بالعقد وعليه الأحكام خصوصاً فيما بني امرء على الاحتياط واواشترعا
المشتري في هذه الحالة بحسب الاستبراء وكذا إذا وجد القبض الذي له شبه بالعقد يشترط الطلاق
بعد قبض المشتري لهذا وفي بيع الأصل إذا اشترى حارية لها زوج لم يدخل بها فطلقها الزوج
قبل قبض المشتري فعلى المشتري أن يستبرأ بحضة وفي تحلل الأصل لا استبراء على المشتري
وعلى رواية الجبل اعتسروفت الشراء ووقت الشراء هي مشغولة بحق العبر وعلى رواية الأصل
اعتسروفت القبض ووقت القبض هي فارعة عن حق الغير وهو الصحيح فان ابى البائع أن يزوجها
قل البيع الحيلة في ذلك قال الحيلة أن يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية ولكن
يزوجها ممن يثق به من ليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري
ولا يكون على المشتري الاستبراء لأنه حين تأكد ملكه فيها كان بضعها حراً ما عليه وحين صار
بضعها خللاً لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء إلا أن مشائخنا قالوا يجب الاستبراء
في هذا الوجه في إحدى الروايتين عن محمد بن الحسن لأنه حين اشتراها فقد حجب الاستبراء حكماً
لحدوث الملك فلا يسقط ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج وإذا طلقها الزوج وحجب الاستبراء
الآن تكون حاصلة حضة بعد الكاح قل الطلاق في يد المشتري فحسب ذلك لا يجب الاستبراء
بالاتفاق لأنه إذا قرأ المرأة الاستبراء مرة فإن حاف المشتري أن لا يطلقها الزوج فالحيلة في ذلك
أن يزوجها منه على أن امرأها في طلاقها كما شاء مولاه في يد المولى إذا تزوجها وأدار زوجها
أي أنه على ذلك كان طلاقها في يد المولى وأما اشتراط أن يكون الأمر في يد المولى كما شاء لانه
لولا نقل كذا شاء يقتصر على المجلس على ما عرف في موضعه فربما لا يمكنه الإيقاع في المجلس
مخرج الأمر من يده فاجتاز هذه اللطلة لئلا يمكنه ابتاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري يزوج
هذه الجارية بنفسه قبل الشراء ثم اشتراها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لأن الكاح تمت له عليها الفرائض
وأما اشتراط وهي في مرضه ويقام العراش عليها دليل فراع رحمها شرعاً كما في الدخيرة *

الفصل الرابع عشر في الهمة امرأة حامل تريد أن تهب المهر من زوجها على ابها إن ماتت
في نكاحها كان الزوج يرأى عن مهرها وإن عاشت وسلمت من نكاحها عاد المهر على زوجها
والحيلة

فالحيلة لها ان تشتري من الزوج ثوبا قليل القيمة بالمهر والمهر لا تنظر اليه ذلك الثوب فان ماتت في نفاسها فقد برى الزوج وان سلمت ردت الثوب بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن اراد ان يغيب وله على آخر دين يريد ان يكون الغريم يرى ان لم يعد وان عان اخذ المال فالحيلة ان يشتري صاحب الدين من الغريم شيئا يضعه على يدي عدل ان كان يرد بخيار الرؤية فيعود الدين وان مات لزمه البيع وبرى المديون عن الدين بثوب قليل القيمة قال شمس الأئمة السرخسي رح وهذا يستقيم اذا بقي الثوب على حاله لان الرد بخيار الرؤية غير موقت وبه ينفسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان الا ان الثوب قد يعيب عندها او يهلك فيتعذر رده فالحيلة ان تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير ان تقبضه من الزوج حتى لا يتعذر عليه الرد اذا سلمت بوجه من الوجوه رجب قال لا مراثة ان لم تهيب صداك منى اليوم فانك طالق ثلثا ما ستأذنت اباها في ذلك فقال الاب ان وهبت صداك فله مك طالق ثلثا فالحيلة في ذلك ان تشتري من زوجها ثوبا ملفوفا في شيء بمهرها ويقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى اليوم نقد مضى وقت اليمين ولا مهر لها في ذمة الزوج فتسقط اليمين ولا يحلف الزوج بترك الهبة ثم يكشف عن الثوب المشتري فردة بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا نطق امنا ايضا لانها ما وهبت المهر كذا في المحيط * الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة الرجل اذا اطلب مثلا بمقدار ثمانمائة واربى المطلوب منه ذلك الا ان يرمي ما تني درهم فاراد المطلوب منه ان يبيع منه متاعا بالف درهم التي ستة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانمائة حالة يدفع الى الطالب ليحصل في يد الطالب ثمانمائة ويكون المطلوب منه على الطالب الف درهم فيحصل مقصودهما فهذا امالا يجوز ان المطلوب منه يصير مشتريا بالبيع باقل مما باع قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف وان طلب في ذلك حيلة فالحيلة ان يدخل المشتري في المتاع نقصانا يسيرا ثم يبيعه من بائعه بشيء ثمانية فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي اختس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلا لان الجزء القليل يجوز ان يقابله بدل كثير هكذا ذكره لخصاف رح هذه الحيلة وهذا منه نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير انما فعل كذلك لان شراء ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن جواز مختلف فيه بين العلماء فان اوجد ادنى حيلة دواحتباس جزء من المعتقد عليه عند المشتري بني الحكم عليه ووصول عليه * حيلة اخرى

ان يحبس المشتري بعض الامتعة شيئا يسيرا ثم يبيع الباقي منه باقل من الثمن الذي اشترى
ويكون ذلك جائزا ويكون نقصان بمقابلته ما احتسب عند المشتري وان كان المبيع شيئا لا يكد
ان يعيبه او يحبس بعضه فحوان كان المبيع جوهر او عودا او دابة والحيلة في ذلك ان يبيع المظارب
منه مع المتاع الذي يريد بيعه شيئا آخر يسير المقدار ثم ان المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير
ويبيع المتاع من البائع باقل من الثمن الذي اشترى ويكون نقصان الثمن بمقابلته ذلك الشيء
فيحوز * حيلة اخرى ان يهب المشتري جميع ما اشترى من ولد البائع او هب من بعض من
يثق به والمودوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع بثمن قليل فيجوز لان العاقبة قد اختلف والمالك
ايضا قد اختلف فلا يمكن فيه شراء ما باع باقل مما باع كذا في المحيط * الفصل السادس عشر
في المدائنات رجل له على رجل مال بغير شهود فامس الذي عليه المال ان يقوله به الا ان يؤجله او قال
صالحني منه على الشطرو يريد صاحب المال حيلة حتى يقوله به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم
ان المديون اذا قال لرب الدين لا اقر لك بالمال حتى تؤجلي او لا اقر لك حتى تصالحني
او لا اقر لك حتى تحط صنادقي فهذا هل يكون اقرارا بالمال فعند بعض العلماء يكون اقرارا
فلا يحتاج صاحب المال الى الحيلة وذكر محمد رح هذه المسئلة في كتاب الاقرار وقال لا يكون
اقرارا واذا اطلب صاحب المال التحيلة حتى يصير مقرا بالاتفاق ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة
في ذلك ان يقترض المال بهذا الرجل لرجل يثق به ويشهد له بان اسمه في ذلك عارية ويؤمله
بقبضه على ما ذكرنا ثم يتقدم الرجل المقر له الى القاضي فيأمره يقول للقاضي امع هذا المقر
من قبض هذا المال ومن ان يحدث فيه حدثا او احجر عليه في ذلك لان المقر هو الذي يملك القبض
عليه ما ياتي به هذا ان شاء الله تعالى فلهذا احتج الى حجب القاضي فاذا طلب من القاضي
ان يحجر عليه فالتقاضي يحجر عليه ويمنع من القبض ومن ان يحدث فيه حدثا ثم نجى المقر الى
من عليه الدين فيصلحه ويؤجله حتى يقوله بالدين فاذا اقر له بالدين نجى المقر الى القاضي
ويقيم البينة على ما جرى من الامر قبل هذا ويطل الصلح من المقر وتأجيله بأخذ المال وهذه
المسئلة لا توجد في المبسوط وانما استعبدت من جهة الخصاص رح وقد قال بعض مشائخنا
في هذه الحيلة نوع نظر وكان ينبغي ان لا يحجر القاضي على المقر لان في حجره عليه ابطال حق

المطلوب لان المطلوب استحق البراءة عما في ذمته ببناء الحق الى المتدبر ببراءة وتاجيله فقي جراز
هذا السحجر ابطال حق المطلوب عليه والقاضي لا يتجبر في مثل هذا الموضع وكان الخصم اخرج اخذ هذا
ما ذكره محمد ربح في آخر كتاب السحجر ان القاضي اذا اذن رجلا بالتصرف فلما تصرف وتبين الناس
فسد الرجل فعند محمد ربح يتجبر وان لم يتجبر عليه القاضي وعند ابي يوسف ربح لا يتجبر الا
بتجبر القاضي واذا حجب عليه القاضي صح حجرة وانحجر ذلك الرجل وهناك المديون ايضا
استحق البراءة بالايفاء الى المتجبر وببراءة فقي هذا السحجر ابطال حقه عليه مع هذا يجوز ذلك
وكثيرا ما يوجد في كتاب السحجر مثل هذه الادلة فهنا ايضا كذلك ثم قال في الحصار ربح بعد هذا
قال ابو حنيفة ربح يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره ويجوز تاجيله وبراءة وهبته وما صنع
فيه من شيء وانما خص قول ابي حنيفة ربح في هذا لانه لا يرى السحجر جائزا واذا لم يصح السحجر
صدده صار الحال بعد السحجر كالحال قبله وقبل السحجر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المتبره
فقد عرف في كتاب الاقرار ان من اقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح اقراره ويكون
حق القبض له لانه هو الذي امل وعاقذ والعاقذ يملك التاجيل والبراءة عن الثمن واليهين
عند ابي حنيفة ومحمد ربح والمسئلة معروفة رجل له على رجل مال فإراد الذي عليه المال
ان يتحول المال الذي عليه لرجل آخر فالحيلة فيه ان يقول الذي عليه المال للرجل الذي
يريد ان يتحول المال له ببع عبك هذا او متاعك هذا من فلان الطالب بالالف التي له على
فاذا باع المأمور عبده من صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من
صاحب العبد يتحول الدين يصير لصاحب العبد على المطلوب وهذا لان البيع لا يتعلق بذلك
الدين لان الدراهم والدين لا تتعينا في العقد عينا كان او دينا واما يتعلق بشئها دينا
في الذمة فبصير كانه قال لصاحب العبد ببع عبك من فلان بمثل الدين الذي له علي ثم اجعل
ثمنه قصاصا به له مالي من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال الى صاحب العبد وهذه
المسئلة ذكرها في الجامع الصغير وذكرها كحيلتين احداهما ما ذكرنا والثانية ان يأمر المديون
ذلك الرجل حتى يصلح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فاذا فعل
ذلك صار المال على المطلوب لصاحب العبد غير ان في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق
ان الصلح وقع بالعبد لا يبدله لان الصلح اذا اضيف الى دين يتعلق بعينه لا بمثله دينا في الذمة

وايذا اذا صالحه على دين ثم تصادقا الله لم يكن عليه دين يطل الصلح واذا حصل الصلح بالعبد
وقع النضاء بتعين العبد وصار المديون مستقرضا من المأمور عبده واستقرض العبد بوجوب النية
اما في باب البيع العتق لا يتعلق بذلك الدين بل بمثله في باقي الدماء ولهذا لو اشترى رب الدين
من المديون شيئا بماله عليه من الدين ثم تصادقا على الله لا دين لا يطل البيع ولما كان هكذا
دار المأمور بضايا دين الامر من ثمن العبد كانه باع العبد بدينهم ثم جعل ثمنه تصاصا بالدين
الذي على الامر المشتري ولو كان هكذا رجع المأمور على الامر بدين العبد وهو مثل الدين
كذا هاتوا وان المطلوب لم يرد ذلك وانما اراد الطالب ذلك والخيلة ان يشري الطالب العبد
او المتاع من مولاة بالف درهم مطلقا ولا يقول بالالف التي له على فلان المطلوب لانه لو قال
جاءني هذا الوجه كان في هذا تسليمك الدين ممن غيز من عليه الدين وانه لا يجوز ولكن يشري
بالف مطلق ثم يحيل به البائع على المديون فيصير ذلك الدين له ائحة فان لم يقبل الذي عليه
قال الخوالة هل يتم قال لا لان الناس يتعاونون في المطالبة ولا يتحول المطالبة الى غيره الا برضا
فان طلب حيلة يصير ذلك المال للبائع من غير حوالة والوجه ما ذكرنا ان يقرا الطالب بالدين
لبائعه ويوكفه بقبضه اليه نحو ما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه من ثمن العبد واذا احاف المتزله
ان يعزله عن الوكالة والوجه قد مر قبل هذا ايضا ان قال المتزله بالدين وهو البائع اذا ابرأه من ثمن
العبد لا من ان يقول انت وكيلي في قبض هذا الدين ويخلفني عليه فالحيلة في ذلك ان يكتب اقرار
الطالب بذلك الدين للمقر له على نحو ما بينا ويكتب فيه ايضا اقرار الطالب بذلك وهو المقر اني
اذ صيت على فلان المقر له عند فاض من قضاء المسلمين انه وكيلي في قبض هذا الدين وحلفته على
ذلك فلا يمين لي عليه بعد هذا في هذه الدعوى فاذا اقر بهذا لم يكن له على المقر له ولا على الذي عليه
المال بعد ذلك سبيل رجل له على رجل مال قال المطلوب للطالب ان يوكله هذا المال الى وقت معلوم
او ينجمه عليه فاحاله الطالب الى ذلك فخاف المطلوب ان يحتال عليه الطالب فيقر بالمال لغيره
ثم يوكله او ينجمه فلا يجوز تاجيله ولا تجب فيه في قول ابي يوسف ربح فطلب حيلة حتى يصنع تاجيله
وتجيبه عند الكل فالحيلة في ذلك ان يقر الطالب ان هذا المال عين وحب على هذا المطلوب
انما وجب مؤجلا الى وقت كذا وان كان يريد ان ينجمه عليه يقر الطالب ان هذا المال حين

وجب على المطلوب اذا وجب منه ما الى وقت كذا ويصف النجوم وهذا لان العلماء اختلفوا
ان الوكيل بالبيع هل يملك التاجيل والتنجيم بعد تمام البيع اتفقوا على انه يملكه البيع بشئ
مؤجل ومنهم من ينفي ان يقر الطالب على هذا الوجه فابويوسف رح لم يجز التاجيل والتنجيم
بعد مائت الدين مطلقا وجوز الاقرار بوجوب المال مؤجلا ومنهما من الاصل وهو نظير ما قالوا
في الدين اذا كان مشتركين اثنين فاراد احدهما ان يؤجل في نصيبه وابى الآخر لا يجوز هذا
التاجيل اصلا وان قال احدهما هذا الدين حين وجب وجب مؤجلا وانكر الآخر ثبت التاجيل
في نصيب المقر وكذلك حد القذف اذا وجب على القاذف فاراد المقدوف ان يعفو ولا يعمل
عفو ولو قال المقدوف كنت مهطلا في دعوى سقط الحدفتين بهذا ان من اقر بسبب الشتم
فانما ثبت على الصفة التي اقر من اراد باقراره بغير سبب قد صح لا يعمل ان اقراره فكذا في
مسئلتنا قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وهذا اذا كان الاجل متعارفا اما اذا كان
اجلا يخالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند ابي يوسف ومحمد نرح والمبسطة معروفة
في كتاب الوكالة ان الوكيل بالبيع اذا باع باجل يصح عند ابي حنيفة رح كيف ما كان وعندهما
يصح من التاجيل ما كان متعارفا وينبغي ان يضمن الطالب للمطلوب ايضا ما يتدارك في ذلك
من درك من قبله واتساية من اقراره نتيجة وهبة وتمليك وتوكيل وحدث ان كان احده في
هذا المال يطل به التاجيل الذي استحقه فلان فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك ان يرد عليه
ما يلزمه فان احتالا بهذه الحيلة ثم جاعرجل وقد كان الطالب اقزله بالمال قبل التاجيل فاخذه
المطوب بالمال وكذبه بالتاجيل لا يثبت التاجيل عند ابي يوسف رح ولكن يكون للمطلوب حق
الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له ما يلحقه من درك وقد لحقه الدرك فيرجع عليه
فاما ان يخلصه الطالب واما ان يدفع اليه ما ضمن فيكون عليه الى وقت اجله وتنجيمه رجل له
على رجل مال فبات الذي عليه المال فسأل الوارث صاحب المال ان يضمنه هذا المال الى
اجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز التاجيل قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح
هذه المسئلة لا تعرف الا من جهة الخصاف رح لانه لا ذكر لها في المبسوط ولكن ذكر في المبسوط
ان من عليه المال انما مات حل الاجل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رح ولم يذكر هذا
الفصل هناك وقال الخصاف رح الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الذين ليس عليه

فلا يثبت الاجل في حقه فعد ذلك هذا لا يحلوا ما ان يثبت الاجل للميت او يثبت في المال لاهله
 لان يثبت للزيت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يثبت الاجل له ابتداء بعد موته
 ولا جائز ان يثبت في المال لاندسين والاعيان لا تقبل الاجل لذلك فلما واد لا يثبت الاجل وقال
 بعض مشائخنا رحمه ما ذكر في الكتاب قول محمد بن روح اما علي بن قول ابي يوسف رحمه يعني
 ان يثبت الاجل وردوا هذا الى مسئلة وهو ان غريم المييت اذا اراد المييت عن الدين ورد
 الوارث عند محمد بن روح لا يعمل رده لان الدين ليس عليه وعند ابي يوسف رحمه لا يعل رده لانه
 هو المطلوب بالدين بل يعمل رده وحمل كان الدين عليه عمل ايضا الاجل ويثبت في حقه هكذا
 قالوا ولكن الصحيح انه على الاتفاق ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث
 بما الحيلة في ذلك قال في الحيلة في ذلك ان يقرأ الوارث اني قد كت صنت هذا المال في حجة
 المييت له الي وقت كذا ويقرأ الطالب ان هذا المال كان مؤجلا على المييت وعلى كتيه هذا التي
 هذا الوقت ويقرأ الطالب ايضا انه لم يصل الى هذا الوارث شيء من مال المييت فاذا انزل
 هذا الوارث فحينئذ يفتي المال على الوارث مؤجلا واسا كان هكذا وذلك لان الاجل وان سقط
 في حق الاصيل بموته لكن لا يستطفي حق الكفيل فيفتي على الوارث مؤجلا هكذا ذكر في ظاهر
 الرواية ثم قال ويقرأ الطالب انه لم يقل الى هذا الوارث شيء من مالي فليمت لان الدين تدخل
 على الاصيل فكان له ان يسبق ماله ويأخذه اينما وجد يقر هكذا حتى لا يكون له ان يرجع على
 الوارث قال في الكتاب ولا يقرأ انه مات مفلسا وصن الوارث بعد ذلك ولكن يقرأ انه كان مفلسا
 منه لان المدعي صدقني حبيبة رحمه ان الكعالة بالدين عن ميت مفلس لا تصح فينبغي ان يخرز
 صه على الوارث الذي فلما كذا في الذخيرة * الفصل السابع عشر في الاجارات قال محمد بن روح
 في اجارات الاصل رحل استأجر من آخرهما ما وشرط رب الحمام المرممة على المستأجر فلا جارة
 فاسدة لان تد المرممة بصير اجرا واه مجهول وان اراد المييت في ذلك فالحيلة ان ينظر الى قدر
 ما يحتاج اليه في المرممة ويضم ذلك الى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم
 الى الاجر للمرممة الى المرممة حتى انه اذا كان الاجر عشرة والقدر المحتاج اليه للمرممة اربعة عشرة
 فصاحب الحمام يؤاخر الحمام منه بعشرين ويأمره بصرف العشرة الى المرممة فيصير المستأجر وكبلا
 من جهة صاحب الحمام بالاتفاق عليه من ماله والله مالم يعلم فنجوز ومن مشائخنا رحمه من قال رده

الحيلة مستقيمة على قولهما غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رح لان الاجرة دين وقد امره
بالصرف الى المجهول وهو مانع لان المرمة والجرة انما تنع جواز الوكالة على قوله كما اذا قال
صاحب الدين للمدين اسلم مالي عليك كذا او قال اشترلي بمالي عليك كذا ومنهم من
قال لا بل هذه الحيلة مستقيمة على قول الكل واختلفوا في العلة بعضهم قالوا حالة التوكيل الاجرة
غير واجبة لكون امره بصرف الدين الى المجهول وهو المانع من الوكالة الا يرى انه لو امره
بهذا قبل الاجرة جازت الوكالة وانما جازت لما قلنا بخلاف مسألة السلم لان الدين هناك واجب
وقت الوكالة فاذا اركله بذلك ولم يعين المسلم اليه فقد امره بصرف ما عليه من الدين الى المجهول
فلا يجوز كما لو قال له ادفع مالي عليك الى رجل من نرض الناس اما هنا بخلافه حتى لو كانت
الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب ان لا يجوز على قول أبي حنيفة رح ما لم يعين الاجرو باعه
الآلات كما في مسألة السلم وبعضهم قالوا ان ابا حنيفة رح انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين
اذا كان المصروف اليه مجهولا اما اذا كان معلوما فلا يرى ان من استأجر من آخر دابة او غلاما
وامر الاجرا مستأجرا ينفي بعض الاجرة في ملبف الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرف
وهو الغلام والدابة معلوما وهذا محل الصرف وهو مرمة الحمام بخلاف مسألة السلم لان
هناك محل الصرف والمندفع اليه مجهول حتى لو كان معلوما بان قال اسلم مالي عليك من
الدين الى فلان وعينه يجوز عند أبي حنيفة رح ايضا فان قال المستأجر قد رست الحمام بها
لا يقبل قوله الا بحجة وكذلك لو اشهد رب الحمام ان المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق
لا يقبل قول المستأجر الا بحجة يعني اشهد وقت عقد الاجرة وقت اشتراط المرمة على المستأجر
ان المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق بعد ذلك وهذا لان المستأجر يدعي الاتفاق
يدعي ابقاء ما عليه من الاجر ورب الحمام ينكر فيكون القول لرب الحمام الا ان يقيم المستأجر
البينة على ما ادعى كمالوا دعي الا يفاء حقيقة والحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما
اتفق من غير حجة ان يجعل المستأجر مقدرا المرمة ويدفعه الى صاحب الحمام ثم ان صاحب
الحمام يدفع ذلك الى المستأجر ويأمره باتفاق ذلك في مرمة الحمام ويكون القول قوله في اتفاق
ذلك من غير بينة لان بالتعجيل يصير المعجل ملكا لصاحب الحمام فاذا دفعه الى المستأجر بعد ذلك
يصير المستأجر امينا فيه والقول لامين في صرف الامانة الى مصرفها وحيلة أخرى لاسقاط البينة

عن المستأجر ان يجعل مقدار المرمة في يد عدل حتى يكون القول للعدل فيما يتفق لان العدل أمين وأدأ مستأجر الرجل من آخر مرمة دار بديل معاوم مدة معلومة واذن له رب الدار ان يبني فيها كذا وكذا وحسب له ما انعق في البناء من الاجر فهذا جائز الا يرى الى ما ذكره محمد رحمه الله من أن مستأجر حمار ما وكله رب الحمام ان يرم ما استزوم من الحمام وبحسب لذلك من الاجر يجوز واذ اجاز ذلك وانعق في البناء استوجب على الاجر قدر ما اتفق لانه فعل بامرهم ولا ينظر على المستأجر دين فيلتفتان قصاصا ان لم يكن بينهما فصل وتراذ ان الفضل ان كان بينهما فضل ويكون البناء لصاحب العرصة واما اذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الاجر انما امره بالبناء لا غير بان قال ابن فيها كذا وكذا ولم يقل احاسبك ما انعقت في البناء من الاجر فيسني فيها فالبناء لمن يكون يختلف المشايخ راجع فيه قال بعضهم الساء يكون لصاحب العرصة واستبدل بما ذكره محمد رحمه الله في ضمان الاجارات ان من أجر من الآخر حمارا وقال له صاحب الحمام يرم ما استزوم فعلى العارضة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستبدل بما ذكر في كتب العارية ان من استعار من آخر دارا وبني فيها باذن رب الدار البناء يكون للمستعير ثم على قول من يقول بان البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حق الرجوع على الآخر ما انعق في البناء فان جاف المستأجر ان له لو بنى وانقضت مدة الاجارة قبل تمام هذه السنين ربما يرفع الامر الى فاضل لا يرى حق الرجوع على الآخر بما انعق في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا راجع فيه فبفقته فينصر ربه وطلب لذلك حيلة فالحيلة ان يقول لصاحب المساحة حتى يقول له حين يأمره بالانفاق واحاسبك ما انعقت في البناء من الاجرة يكون له حق الرجوع على الآخر بما انعق منى انقضت الاجارة قبل تمام هذه السنين * وحيلة اخرى ان ينظر الى مقدار هذه العقدة كم تكون ويصم ذلك الى اجر الدار في السنة الاخيرة ويجعل الكل اجر السنة الاخيرة ثم يقرر رب الدار ان المستأجر عجله من السنة الاخيرة كذا وكذا وفيض ذلك من المستأجر حتى اذا انقضت الاجارة قبل مضي هذه المدة فالمستأجر يرجع على الآخر بما اقرانه استتلف من الاجرة السنة الاخيرة وان تمت الاجارة حصل مقصود الاجارة ولا يكون له على صاحب المساحة سبيل كذا في الذخيرة * فان خاف المستأجر ان يستغنى المؤاجر

ولا يمكنه ان يحالف لابد من حيلة اخرى فالحيلة في ذلك ان يبيع
 بحر بقدر الثقة ويدفع ذلك الشيء اليه فان انتسخت الاجارة قبل
 يرجع عليه بثمن ذلك الشيء ويمكنه ان يحلفه ان له على المؤاجر
 هذا القدر اذا اراد الرجوع اليه ثم يواجره الى ان شرط جواز عقد الاجارة ان يتمكن المستاجر من الانتفاع
 بالارض بعد الاجارة واذا باع لزرع ثم آجره الارض فهو متمكن من الانتفاع بها لانه يرى
 زرعها فيها واذا لم يبيع الزرع لا يتمكن المستاجر من الانتفاع بها وهي مشغولة بزرع الآجر ولا يمكنه
 التسليم الا بقطع زرع وفيه ضررين عليه فلهذا كان الثابت فابدا وعلى هذا لو كان في الارض اشجار
 او بناء فاراد ان يواجرها منه ينبغي له ان يبيع الاشجار والبناء منه اولاً ثم يواجر الارض كذا
 في المبسوط * رجل اراد ان يستاجر ارضاً وفيها زرع صاحب الارض لا يجوز واختلاف المباحث
 رح في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه آجر ارضاً لا يمكن للمستاجر الانتفاع بها
 وصار كالمؤاجر ارضاً مسخرة او ارضاً بركة ومنهم من قال انما لا يجوز لان يدرب الارض قائمية
 على الارض حكماً لكون الارض مشغولة بالزرع الذي هو ملكه وقد آجرها لا يقدر المؤاجر على تسليمه
 ومثل هذا لا يصح فان طلب الحيلة في ذلك فالحيلة ان يبيع رب الارض الزرع من الذي يريد
 ان يستاجر اولاً ثم يواجره الارض بعد ذلك فيجوز لان الزرع بالبيع يصير ملكاً للمستاجر والمستاجر
 ينتفع بالارض من حيث انه يمتد زرعها فقد آجرها يقدر المستاجر على الانتفاع به ولان الزرع
 اذا صار مملوكاً للمستاجر فقد زال يد الآجر عن الارض حكماً وحقيقة فقد آجرها يقدر المؤاجر
 على تسليمه فيصح قال بعض مشائخنا رح وانما يصح اجارة الارض بهذه الحيلة اذا كان يبيع
 الزرع بيع رغبة وجداماً اذا كان يبيع هزل وتلجئة فلا لانه اذا كان يبيع هزل فالزرع لا يزول عن
 ملك البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كونه هذا البيع بيع رغبة وجد
 ان يكون بيع الزرع بقرينة او اكثر او اقل قدر ما يتغابن الناس فيه وعلامة كونه بيع هزل ان يكون
 باقل من قيمة الزرع مقدراً لا يتغابن الناس فيه وبعض مشائخنا رح على ان هذا البيع اذا كان
 باقل من قيمة مقدراً لا يتغابن الناس فيه فهو بيع رغبة عند ابي حنيفة رح فيجوز الاجارة وعندهما
 بيع هزل فلا يجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان باقل من القيمة فهو بيع جد بالاتفاق

فلا يمنع جبراز الاجارة ويبان كونه بيع جدان فيهما قصد اصحة عقد الاجارة ولا صحة له الا بعد ان يكون
 بيع التزرع حذوا الظاهر انهما باشارة جد اتحققا للعرضهما واذا آجر الرجل ارضه من رجل وشرط على
 المستأجر خراجا مع الاجر لا يجوز لان الاجر مجهول لان الخراج قد ينتقص وقد يزداد فهو بمنزلة
 ما لو آجر داره سنة باجرة معلومة ومرتها ذلك لا يجوز لان المزمة مجهولة فتصير الاجرة مجهولة
 ولان خراج الارض على مالك الارض فاذا شرط مالكيها على المستأجر صاري التقييد بركانه قال
 للمستأجر آجرتك ارضي هذه سنة بكذا درهم على ان تحتال عنى السلطان الخراج الذي يلزمه علي
 في هذه السنة ولما قال فكذا لا يصح الاجارة لانه عقد اجارة فيه شرط حواله دين فيفسد مقدا الاجارة
 ثم الحيلة في ان تجوز هذه الاجارة ولا يفسد ان يؤجرها آياه باجر معلوم ويزيد في الاجرة قدر
 ما يرى انه يلزم الأرض من الخراج ويؤجرها بجمع ذلك ويشهد للمستأجر انه قد اذن له في
 ان يؤدي منه من اجرا الارض في خراجها كذا درهم قال والامر كما ذكرنا ويجوز الاجارة لان
 الاجارة وقعت باجر معلوم فصحت ثم الآجر موص اداء الخراج الى المستأجر من الاجر فيكون
 المثلث آجر وكلا للأجر باداء الاجرة التي وحبث له طليد فيصح التتويض هذا كما قالوا في مزمة الدار انه
 اذا آجر داره من رجل باجر معلوم وامره الآحر ان يرم في تلك السنة ما استرم فيها من احر
 الدار فانه يصح التتويض وعقد الاجارة كذا هذا غير ان هذه الحيلة ضعيفة فان الاجر والمستأجر
 اذا اختلفا في اداء الاخرجة فقال المستأجر ادبت اجر جنتها وما هو من ريعها وكذبه الآجر واختلفا
 في مقدار المؤدى فالقول للآجر فلا يصدق المستأجر بما ادعى من اداء اخرجتها لان المستأجر
 صتين غير امين فهو بهذا يريد ان يسرى ذمته عن ضمان الاجرة والآجر منكر للائتياء وكان
 القول للآجر وكذا في مزمة الدار اذا اختلفا فالقول للآجر كما ذكرنا والحيلة الا وفق فيها ان يدفع
 المستأجر الى رب الارض جميع الاجر معجلا ثم يدفع ذلك رب الارض الى المستأجر ويؤكد له
 ان يؤديه عنه الى ولاية الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصداقا لانه قد اذنه بغير بينة يسألها آياه
 لان المستأجر لما عجل الاجر فقد برئ من الاجر بالتعجيل فبعد ذلك لما دفعه رب الارض الى
 المستأجر وكله ان يؤدي منه الى ولاية الخراج فكان المستأجر امينا في هذا الاداء واذا قال ادبت
 كان مصداقا كسائر الامناء وهكذا الجواب في مزمة الدار اذا عجل المستأجر الاجر ثم الآجر
 دفعها الى المستأجر وكله ان يرم من الاجر المدفوع ما استرم من الدار فقال المستأجر فعلت وانتفت

فالقول للمستأجر للمعنى الذي ذكرنا ثم ان محمد ارجح شرط اداء الخراج الى ولاية الخراج بمعنى نائب السلطان او مأموره قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وعذا يدل على ان المستأجر ارض عليه الخراج اذا ادى الخراج الى واحد من اهل القرية لا يبرئ ويضمن ثانيا وكذا اذا ادعى الى اهل القرية او امين اهل القرية لانه ليس بنائب السلطان ولا مأموره فبالاداء اليه لا يبرئ الا ان يكون ذلك الحالى نائب السلطان او مأموره حينئذ يبرئ بالاداء اليه ومن جئس مسألة الخراج مسألة ذكرها محمد رح في حيل الاصل وصورتها رجل استأجر دابة وشرط العلف على المستأجر مع الاجر لا يجوز والسبيلة في ذلك ان ينظر الى ما يحتاج اليه من الدرلهم لا جل العلف فيضم ذلك الى الاجرة نيسة أجرها المستأجر بمجموع ذلك ثم يوكل صاحب الدابة المستأجر ان يعلفها بتلك الزيادة الا ان المستأجر لا يصدق في دعوى الانتفاق فلا خوف ان يعجل المستأجر مقدار العلف ويدفعه الى الأجر ثم يدفع الأجر الى المستأجر بواحدة مرة حتى ينفق به على دابته وكذلك اذا استأجر الرجل اجيرا وشرط اطعام الاجير على المستأجر لا يجوز والسبيلة ان ينظر الى مقدار طعام الاجير ويضم ذلك الى اجرة رجل استأجر دارا مشافرة فضاف المستأجر اجرة ان اسكنها شهرا او شهرين فاذا دخل من الشهر الاول يوم اويومان وهو ساكن في الدار ان يلزم اجر جميع الشهر اذا دخل فيه فالرجح في ذلك ان يستأجر مياومة كل يوم بكذا فمجرد مائة في شهر ولا يارمه الا كراء ما يمكن وليس المراد من قوله اذا دخل من الشهر الاخر يوم اويومان وهو ساكن في الدار ان يارمه اجر جميع الشهر حقيقة الا جزلان الاجر لا يجب الا بعدد ضي الشهر ولكن اراد به اذا دخل الشهر يلزمه اجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر ارضا اراد ان لا ينتقض بموت المؤجر يقر المؤجر ان هذه الارض لفلان عشرين بزرع فيها ما شاء فم يخرج منه فهو له وجه آخر ان يقر المستأجر ان استأجره الرجل من المسلمين ويقر المؤجر ان يارمه اجرته يوارها الرجل من المسلمين فلا يطل بموت احدهما وان كان في ارض الاجارة عين النقط والقيوف اراد ان يكون للمستأجر جرف ب الارض يقران العين للمستأجر له حق الانتفاع عشرين نعيم السراجية اذا آجر ارضه وفيها نخيل فلان ان يسلم الثمر للمستأجر فانه يدفع النخيل الى المستأجر معاملة على ان لرب المال جزء من الف جزء من الثمر والباقي للمستأجر وفي العميون اذا استأجر الرجل دارا وامره رب الدار ان ينفق فيها من اجرها فلان نفق فيها فانه لا يقبل قوله فلان اراد ان يصير امينا فالسبيلة له فيه ان يعجل الاجر ثم

يتقضى منه بامره ليتق فيه فيكون اميا في ذلك كذا في التارخانية * الفصل الثامن عشر
 في الدمع عن الذموى رجل في يديه صيعة اودار او غير ذلك فادعاه رجل والمدعي طالم
 والمدعى عليه بكرة اليمين فاراد حيلة حتى يدفع عنه اليمين قال الحيلة في ذلك ان يقر بالمدعى به
 لولده الصغير او يقر به للاجنبي فيندفع عنه الخصومة واليمين هكذا ذكر الخصاص رح في حيله وقد ذكرنا
 في ادب القاضي اختلاف المشائخ رح في هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رح وبعضهم
 يرون انشا اذا اقر لولده الصغير وينشأ اذا اقر للاجنبي فقالوا اذا اقر لولده الصغير يندفع عنه اليمين
 واذا اقر للاجنبي لا يندفع اليه من وقال بعضهم لا يندفع عنه اليمين في الصورتين جميعا قطعاً
 لباب الحيلة قال الخصاص رح فان قال المدعي ان المدعى عليه لما اقر بالضبعة المدعى بها
 لابنه او للاجنبي صار مستهلكا لماني ووجب لي عليه القيمة ملي ان اجلف بالله مالي عليك
 قيمة هذه الضبعة قال علي قول ابي حنيفة وامي يوسف رح الاخر لا يدين عليه وعلى قول ابي يوسف
 رح الاول وهو قول محمد رح عليه اليمين هكذا ذكر الخصاص رح لان غصب العتار لا يوجب
 الضمان على قول ابي حنيفة وامي يوسف رح الاخر وعلى قول محمد رح وهو قول ابي يوسف
 رح الاول يوجب الضمان ثم بعض مشائخ رح قالوا بان هذا الخلاف في الغصب المجرد اما
 للجحود يوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا في الجحود روايتان عن ابي حنيفة رح واكثر
 لمشايع رح على ان الخلاف في الكل على السواء وينبغي ان يحجب الضمان منها بالاتفاق لان هذا
 نلاف الملك والعتار يضمن بالاتلاف الا يرى ان الشاهد بالعتار يضمن عند الرجوع والاجماع
 ثلاثة الملك والعتار يضمن به عرضا او جارية او ما شبه ذلك عبر العتار والحيلة ان يقر المدعى عليه
 المدعى به على وحة لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى لبساومه فبطل دعواه لانه
 لما سومه فندزم انه لا ملك له في المدعى به فيبطل دعواه كذا في الذخيرة * الفصل
 التاسع عشر في الوكالة اذا وكل الرجل رجلا ان يشتري له حارية بعينها بالف درهم او بائة
 دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما راها اراد ان يشتريها لنفسه فالحيلة له في ذلك ان يشتريها بحسب آخر
 غير ما امر به فان كان امره بالشراء بالف درهم فيشتريها بمائة دينار وان كان امره بالشراء بمائة دينار
 فيشتريها بالف درهم او يشتريها بحسب ما امر به ولكن بالزيادة على ما امر به لانه يصير مخالفا
 امرا

امراة فينفذ عليه ولا يتوقف لان الشراء لا يتوقف على ما عرف وان اشتراها بجنس ما امره به بذلك
القدر ولكن صرح بالشراء لنفسه فان كان بخضرة الموكل يصير مشتريا لنفسه وان كان بغيبة الموكل
لا يصير مشتريا لنفسه وهذا لان الوكيل بشرأ شي بعينه لا يملك الشئ لنفسه الا بعد ان يعزل نفسه
ولا يمكنه عزل نفسه بغيبة الموكل لان هذا عزل قصدي فيشترط له حضور الموكل واذا لم يعزل يصير
مشتريا للأمر وكذلك لو اشهد قبل الشراء انه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ساعتئذ ولم يقل شيئا فان كان
الموكل حاضرا في مجلس الاشهاد يصير مشتريا لنفسه وان كان عن المجلس غائبا فان عام بخفايلة
الوكيل وباشهاده قيل ان يشتري الوكيل ثم يشتري الوكيل يصير الوكيل مشتريا لنفسه وان لم يعلم
بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشتريا للموكل وقد جعل محمد ربح الدراهم والدنانير جنسين
مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنسا واحدا لئلا يجعلهما جنسا واحدا لئلا يصير الوكيل مشتريا
للأمر فيما اذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى بالدنانير وعلى العكس وقد ذكرنا في شرح الجامع
في باب المساومة الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الربوا حتى يجازي
احدهما بالآخر متغاضلا وفيما عدا حكم الربوا جعلنا جنسا واحدا امتحانا حتى يكمل نصيب
احدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير
والمكره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير او على العكس كمن يبيع بكرة كمالوباع بالدراهم
وصاحب الدراهم اذا ظفر بدنانير من عليه كان له ان يأخذها بجنس حقه كمالوباع بدراهم الا
رواية شاذة عن محمد ربح وان باع شيئا بالدراهم ثم اشتراها بالدنانير قيل تعدل الثمن او على العكس
والثاني اقل من قيمة الاول كان البيع فاسدا امتحانا وتبين بما ذكرناهما انهما اعتبر بجنسين
مختلفين فيما وراء حكم الربوا وكذلك في باب الشهادة اعتبار جنسين مختلفين حتى اذا كان
احد الشاهدين شهد بالدراهم والاخر بالدنانير لو شهد بالدراهم والمُدعي يدعي الدنانير او على
العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبار جنسين مختلفين حتى ان من استأجر
من آخر دراهم واجرهما من غيرة بالدنانير او على العكس وقيمة الثاني اكثر من الاول يطيب
له الزيادة فما ذكرنا في الجامع انهما جعلنا جنسا واحدا فيما عدا حكم الربوا على الاطلاق غير
صحيح وحيلة اخرى ان يشتريها بمثل ما امره به وبشيء آخر من خلاف جنسه بان امره بالشراء
بالف درهم فيشتريها بالف درهم وثوب او ما اشبه ذلك فان في هذه الصورة يصير الوكيل مشتريا

لنفسه ايضا فان وكله بالشراء ولم يسم له ثمنان اشترى الوكيل باحد القدين اما بالدرهم او
 بالدينار يصير في شتر يا للوكيل وان اشترى بما سوى الدرهم والدينار يصير مشترا لنفسه عند طائفة
 الثلاثة رح قالوا وها حيلة اخرى في المسئلة ان يوكل الركيل رجلا بان يشتري له هذه الجارية
 واشترها حال غيبة الوكيل الاول واعلم بان هذه المسئلة على وجهين اما ان لم يقل الامر للوكيل
 الاول اعمل برأيك فيه ما صنعت من شيء فهو حائز وانه على وجهين ايضا اما ان اشترها الوكيل
 الثاني بخضرة الوكيل الاول وفي هذا الوجه ان اشترها بالجنس الذي امره الا من بذلك
 القدر او يافل منه ينفذ على الامر وان اشترها بخلاف ذلك الجنس او بذكر الجنس ولكن
 باز يدنيه ينفذ على الوكيل الاول لان شراء الوكيل الثاني بخضرة الوكيل الاول بدلالة شراء
 الوكيل الاول بنفسه ولو ان الوكيل الاول اشترها بنفسه كان الجواب على التسويل الذي قلنا
 فلهنا كذلك وان اشترها حال غيبة الوكيل الاول فان كان الوكيل الاول لم يقدّر للوكيل الثاني
 ثمانية بر الوكيل الثاني مشتريا للاول لان هذا الشراء لم يدخل تحت امر الاول لان امر الاول
 بالشراء بخضرة رأي الوكيل الاول وهذا الشراء لم يخضره رأي الوكيل الاول فان قدر الوكيل الاول
 للوكيل الثاني ثمنًا فاشترها الوكيل الثاني بغية الوكيل الاول فعليه روايتان في رواية ينفذ الشراء
 على الامر وفي رواية ينفذ الشراء على الوكيل الاول وكل رجلان يبيع جاريته وقبل
 الوكيل الوكالة ثم اراد الوكيل ان يشتري نفسه فالحيلة في ذلك ان يقول الوكيل لمولى الجارية
 وكلني ببيع هذه الجارية واجزأ مني فيها وما عملت في ذلك من شيء فاذا فعل ذلك يثني
 للوكيل ان يوكل رجلا ببيع هذه الجارية ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز هذا
 لان صاحب الجارية اجاز صنع الوكيل الاول والتوكيل من صنيعه فصيح التوكيل منه فصار الوكيل
 الثاني وكيلًا من صاحب الجارية لا من الوكيل الاول الا ترى انه لو مات صاحب الجارية
 ينزلان جميعا وكذلك لو عزل لهما يعزلان واذا عزل الثاني وحده ينزل واذا عزل الوكيل
 الاول للوكيل الثاني ينزل الثاني على رواية في كتاب الخيل وادب التماسي للحصاف رح
 لا اعتبار ان الثاني وكيل عن الاول ولكن باعتبار ان صاحب الجارية اجاز صنع الوكيل الاول وعزل
 الثاني من صنيعه فمذهبه وان اصابا وكيلًا صاحب الجارية كان للوكيل الثاني ان يبيعها من الوكيل
 الاول كما له وكل صاحب الجارية يبيع الجارية بنفسه وان لم يجز مولى الجارية صنع الوكيل

الارل فالحيلة في ذلك ان يبيعها الوكيل ممن يثق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقيء العقد وينفذ الاقالة على الوكيل خاتمة او يطلب من المشتري ان يولييه البيع او يشتريها منه ابتداءً فتصير الجارية للوكيل رجل كتب الى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فامر ان يشتري له مائة اصفه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الجنس له او لغيره وقد امره صاحبه ان يبيع ذلك ما الحيلة في ان يصير المتاع للرجل الذي كتب اليه قال يبيع ذلك المتاع ممن يثق به نيعا صحيحا ويدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يكتب اليه وهذا لا يملكه ان يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب اليه لان الواحد لا يتولى العقد من الجاهلين ولكن يفعل على الوجه الذي قلنا يجوز ذلك لان البيع الناجز بين اثنين رجل وكل رجلان يشتري لدار او متاعا او غيره فاراد الوكيل ان يكون الثمن للبائع عليه الى اجل ويكون الثمن حالا على الامر ياخذ منه والبائع يجيبه الى ذلك ما الحيلة فيه قال الحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد ان يشتريه فاذا تواجبه البيع وجب الثمن للبائع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الامر ياخذ منه ثم يوجله للبائع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز التاجيل للوكيل ويكون للوكيل ان يأخذ الامر بالثمن حالا وهذا الان مطلق البيع يوجب الثمن حالا ويكون للوكيل ان يرجع على الموكل قبل القضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالا بسبب العقد وتاجيل البائع الوكيل له لا يتعدى الى الموكل لان التاجيل ابراء مؤقت فيعتبر بالبراء المؤبد والبائع لو ابراء الوكيل عن الثمن او وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذا هذا بخلاف خط بعض الثمن عن الوكيل فان ذلك يظهر في الموكل ايضا بذلك القدر لان الخط يلتحق باصل العقد ويصير كان العقد وردي على ما بقي اما البراء عين كل الثمن لا يلتحق باصل العقد علي ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البائع اذا ابراء المشتري عن جميع الثمن فالشفيع يأخذ بجميع الثمن ولو خط البائع عن المشتري بعض الثمن فالشفيع يأخذ بما وراء المخطوط فيها كذلك الوكيل بالبيع اذا باع وبراء المشتري ان يخط الوكيل عنه شيئا من الثمن فتعل الوكيل فذلك جائز وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله من مذهبهما ان الوكيل بالبيع اذا ابراء المشتري عن الثمن او وهب الثمن منه او خط بعض الثمن منه صح ويضمن مثل ذلك للموكل من ماله وعلى قول ابي يوسف رحم لا ينصح شيء من ذلك

فإن طلب حيلة حتى يصح عند الكل فالحيلة أن يهب الوكيل للمشتري دراهم أو دالير قدر ما يريد الهبة والخطب ويدفع ذلك إلى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به ثم إن المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة إلى الوكيل قضاء من الثمن ويكون ذلك في حق المشتري بمنزلة الخطب وتحصل مقصودهما ثم أعلم بأن إراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن أو عن بعضه وهبة جميع الثمن من المشتري أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند أبي حنيفة ومحمد رحم وكذلك خط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندنا أما خط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم ويصح عند محمد رحم ويجعل بمنزلة الهبة رجل أمر رجلا أن يشتري له متاعا من بلد من البلدان أن يخاف الوكيل أن لو بعث بذلك مع غيره يضمن فالحيلة في ذلك أن يجزله الموكل ما صنع فإذا أجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لأنه أمين أجيز له ما صنع وكذا الحيلة إذا أراد الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في النخبة * الفصل العشرون في الشفعة قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحم جميع النجاص رحم مسائل بعضها يمنع وجوب الشفعة وبعضها لتقليل الرغبة فمن جملة ذلك أن يهب البائع الدار من المشتري ويشهد عليه ثم لمشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الأصل ثم المشتري يدفعه مقدر الثمن فإذا ملا ذلك لا يجب الشفعة لأن حق الشفعة يختص بالمعاوضات والهبة إذا لم تكن بشرط العوض تصير معاوضة بالتعويض بعد ذلك ولهذا الإيثار فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب له بالغيب غير ذلك وإذا لم تصر مبادلة تعينت هبة محضه فلا يثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها غش الناس دون البعض لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهما من الوكلاء وأما إذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيه اختلاف الروايتين ذكر الشفعة الأصل وفي مواضع من المبسوط أنها بمعنى البيع ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة وذكر في بعض روايات السواد أنها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع في الهبة بشرط العوض خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحم فإذا كان في المستلثة روايتان أو خلاف فلا يصلح حيلة لا بطل الشفعة ولكن يتأتى في هذه الهبة حيلة تأخير حق الشفع بأن يقبض المشتري الإدار الأجزاء منها

ويسلم الثمن الأجزء منه فلا يكون للشفيع حق الأخذ لان الهبة بشرط العوض انما تصير بيعا بعد قبض كل المعتود عليه اما قبل قبض كل المعتود عليه لا تصير بيعا حتى روي عن محمد بن ربح انه قال في الهبة بشرط العوض ثبتت للواهب حق الرجوع من غير قضاء ورضاء مالم يقبض الموهب له كل المعتود عليه ومن جملة الحيل ان يتصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد الشراء ثم يتصدق المشتري عليه بمثل الثمن كما في الهبة والصدقة انما تعاق الهبة في حق الرجوع فيها فاما فيما عدا ذلك فالهبة والصدقة سواء ومن جملة ذلك ان يقر صاحب الدار بالدار الذي يريد شراءها ثم يقرأ الذي يريد شراء الدار بالثمن للبائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروي عن محمد بن ربح غير ان هذا الاقرار ليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هل ينقل الملك ولا ينقل فيه كلام صرف ذلك في كتاب الاقرار فهذا يكون بناء على ذلك ومن جملة ذلك ان يبين موضع من الدار ويخط خطأ ويتصدق عليه بذلك الموضع بطريقة او يهبه ذلك الموضع بطريقة ثم يشتري بقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وانما قال بخط خطأ كيلا يكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل التسمية وانما لا يكون في هذه للشفيع حق الشفعة لان المشتري صار شريكا والشريك مقدم على الجار وانما شرط ان يتصدق عليه بطريقة لانه اذا لم يتصدق بطريقة صار المصدق عليه جار الدار والمشترة ولا يتقدم على الجار غير ان هذه الحيلة انما تكون في حيلة لابطال حق الجار لا لابطال حق الخليط ومن جملة ذلك ما روي عن محمد بن ربح انه قال اذا كانت الدار مما يحتمل الشفعة يهب جزءا شائعا من الدار من الذي يريد شراء الدار ثم يرفع الى الحاكم الذي يرى جواز هبة المشاع فيما يحتمل الشفعة فيجوز هبته لا يبطلها فاض آخر بعد ذلك وانما يحتاج الى قضاء فاض في شيء يحتمل القسمة حتى لو كان شيئا لا يحتمل القسمة نحو البيت الصغير والحانوت يهب جزءا شائعا من الذي يريد الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج الى قضاء الفاضلي ثم ذكر حيلة لرغبته من الأخذ فقال يشتري البناء أو لا يثمن رخيص ثم يشتري العرصة بعد ذلك بصفة اخرى بثمان خال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لانه ثقلي ولا يرغب في اخذ العرصة لكونه ثمنها ولو كان اشتري البناء باصه حتى صار ما تحت الجدار له يكون هوشريكا في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فيمنع هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار ومن جملة الحيل اذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار باصه ثم اشتري العرصة بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لانه لما وهب

البناء باصلة صار تحت البناء للموَّهب له فصار هو شريكاً في الدار فيكون مقدماً على الجار وقى
الكرُّوم والأراضي ان اراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة ببيع الاشجار باصلها او يبيع الاشجار
باصْلِها فيصير هو شريكاً ثم يشتري الباقي وان اراد الحيلة لرغبته عن الاخذ ببيع الاشجار او لا
بشئ من رخص ثم يشتري الأراضي منه بشئ حال * حيلة اخرى ان يشتري سهماً من الدار بشئ
خالٍ في صنفته ثم يشتري الباقي بشئ يسير فلا يكون للجار حق في الشفعة في الصنفته الثانية لان المشتري
شريك في الدار عند مباشرة الصنفته الثانية اما يجب الشفعة في الصنفته الاولى ودوناً يرغب فيه
لما ان المشتري اشترى ذلك بشئ غالي فان قال المشتري اخاف ان لا يبيعني البائع الباقي
لو اشتريت منه هذا السهم بشئ خالٍ بالحيلة فيه ان يقول البائع للمشتري بسهم من الف سهم مشاع ثم
يشتري الباقي وكان ابو بكر الخوارزمي رُح يخطي الخصاص في فصل اقرار البائع للمشتري
بسهم من الدار وكان يعني بوجود الشفعة للجار لان الشركة ما تثبت الا باقراره واقرار الانسان
ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكر محمد بن روح ان صاحب الدار اذا اقر ان الدار للنبي
في يده لعلان وان المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار وطريقه ما قلنا فان قال البائع اخاف
ان يصير شريكاً بالاقرار ثم لا يشتري الباقي بالحيلة ان يدخل بينهما من يشئان به فيكون الاقرار
بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالشفعة باقي الدار فيحصل الثقة له بما * وحيلة اخرى ان اراد
شراء الدار بمائة درهم يشتري بها الظاهر بالف درهم او اكثر ويدفع الى البائع بالالف ثوباً قيمته مائة
درهم او عشرة دنانير قيمتها مائة درهم فاذا جاء الشفع لا يسكنه ان يأخذة الا بئس الظاهر وهو
لا يرغب فيه لكثرته * وحيلة اخرى ان يقول المشتري للشفيع ان احببت او ليكها بما اشترت فعلت
ذلك فان اقل الشفع نعم وليتها بطلت الشفعة لانه يرغب عن الشفعة حين طلب التولية لان الاخذ
بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا بشئ آخر والاخر ارض من الشفعة يبطل الاخذ بالشفعة وكذلك
ذا قال المشتري للشفيع ان احببت بعتها منك دون الثمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفيعته
وفي العيون سواء فعل ذلك قبل الطلب او بعده وكذلك لو ارسل المشتري رسولا الى الشفع حتى
قال للشفيع على الوحه الذي قلنا فاذا قال الشفع مجيباً نعم تبطل شفيعته * وحيلة اخرى ان يتبادق
البائع والمشتري ان البيع كان فاسداً او كان تلجئة او كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قوله ما اذا
قلنا قوله لا يجب الشفع الشفعة لما عرف ان ثبوت حق الشفعة يعتمد زوال ملك البائع

بسبب صحيح ولم يوجد هذا في هذه المسائل * وحيلة أخرى ان يأمر المشتري رجلاً حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل ان يشتريها فلان المشتري فاذ اقال الشفيع صدقت بطل شفيعته لانه لما اقران شراء المشتري كان بعد شراؤه فقد اقران شراء المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان الشفعة لان حق الشفعة يستدعي شراء صحيحاً وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع نقال الشفيع نعم تبطل شفعته لانه صار مقراً بان شراء المشتري لم يصح فصار مقراً بطلان شفعته وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فلان احببت احط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم قد احببت بطل شفعته وكان القاضي الامام ابو علي رح يقول انما تبطل شفعته اذا قال احطت من ثمنها عشرة دنانير وبيعها منك بتسعين دينار فقال الشفيع نعم لانه اعرض عن الاخذ بالشفعة لما رغب في شرائها بقل من المائة اما اذا لم يقل وبيعها منك بتسعين دينار الا يبطل شفعته لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة لانه يجوز ان يصد حط العشرة لياخذها بالعقد الاول وكذلك اذا قال الشفيع للمشتري احطت عشرة ان قال بعد ذلك علي ان تبني الباقي بتسعين دينار تبطل شفعته والا فلا * وجه آخر ان يشتري ويجعل للشفيع الكفيل في البيع بالنعم او بالعهد فلا شفعة له كذا في التاتارخانية * الفصل الحادي والعشرون في الكفالة رجل اراد ان يأخذ من رجل كفيل لا يقدر الكفيل ان يبرأ من الكفالة بتسليم المكفول به ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل قد كفلت لك انفس فلان علي اني كلما دفعته اليك فانا كميل بنفسه كفاؤه مجددة فهذا جائز وانه مروى عن حسن بن زياد رح وليس عن اصحابنا فيه رواية وفي الوكالة في نظيره اختلاف لمشائخ رح من اهل الشروط وهو ما اذا وكل رجلاً في حادثة ثم قال الموكل كلما عزلتك فانت وكيلي علي قول عامة المشائخ رح لا يتجدد الوكالة وعلي قول ابي زيد الشرطي رح تجدد والوكالة علي قياسه والله اعلم كذا في التاتارخانية * الفصل الثاني والعشرون في الحوالة رجل له علي رجل مال واراد ان يبيع عليه المال ان يحيله علي رجل بهذا المال علي انه ان مات المحتمل عليه مفلس لا يرجع الطالب علي المحيل بماله عليه والوجه في ذلك ان يقول بقر المحيل والحوالة له في كتاب الحوالة ان هذا المحيل احوال بهذا المال علي فلان ويسميان رجلاً مجتهولاً لا يعرف وقبل ذلك الرجل الحوالة ثم ان ذلك الرجل المحتمل عليه احوال بهذا المال علي هذا المحتمل عليه فان افعلا علي هذا الوجه ثم مات هذا المحتمل عليه مفلساً

لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحتال الاول لان المحتال الاول ما احال المحتال له على هذا المحتال فله اياه حاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل عن افلاس واذا اراد المطلوب ان يحيل الطالب بالمال على عريم له فقال الطالب انت عدي اوثق من المحتال عليه ولا آمن ان ينوي مالي ان احلت لي عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ الاصيل فالحيلة ان يقض عريم المطلوب للطالب عن المطلوب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان للطالب ان يأخذ ايها كذا يحصل مقصودهما جميعا * وجه آخر في ذلك ان يوكل المطلوب للطالب حتى يقض الدين ويجعله قاصدا به له فيجوز اما التوكيل بقبض الدين فظاهر واما جعل المقبوض قاصدا به له ايضا فظاهر لان طريق قضاء الدين هذا على ما عرف في موضعه فان قال المطلوب اخاف ان يقض الطالب من عريمي فيقول ضاع قبل ان اقبضه لنفسي ويكون القول له في ذلك معنى هذه المسئلة ان المطلوب لما وكل الطالب بقبض الدين من عريمه ولم يقل انقبضه لعسك يقع قبض الطالب للمطلوب اولاً ثم يحتاج الطالب الى تجديد القبض لنفسه ليقع القبض للطالب لان المقبوض في يده الوكيل امانة والقبض لنفسه قبض ضمان وقبض امانة لا ينوب عن قبض الضمان فيحتاج الى تجديد القبض لنفسه واذا قال هلك المقبوض قبل ان اقبض لنفسي فقد ادعى هلاك امانة قبل احداث سبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تفصيل المسئلة فالثقة له ان يأمر المطلوب بعريمه هذا ان يقض من المال للطالب على ان يأخذه ايها كذا فان فعل ذلك صار المال عليهما فاذا اخذ الطالب من عريم المطلوب شيئا يصير اخذ نفسه ولو هلك يهلك عليه كذا في الذخيرة * الفصل الثالث والعشرون في الصلح قال محمد بن حنبل في حيل الاصل رجل له على رجل الف درهم صالحة منها على مائة درهم يؤديها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فعليه مائتا درهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول ابي يوسف رح بهذه المسئلة على هذه الصورة والوصع لم يذكرها محمد بن حنبل في كتاب الصلح انما هي من خصائص كتاب الحيل والحكم فيها ان المطلوب اذا ادعى مائة في الوقت المشروط بري من الباقي واذا لم يؤد فعليه مائتا درهم واما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلثة فصول احدها اذا كان لرجل على رجل الف درهم وقال صاحب المال للمديون حطت منك خمسمائة لتؤدي خمسمائة غدا الي او قال لتؤدي الي

التي خمسمائة غدا وقبل الآخر وذكر ان الصلح والخط جائز ادعى المديون اليه خمسمائة غدا
اولم يؤد * الثاني اذا قال حطت عنك خمسمائة على ان تعجلني خمسمائة فان لم تعجل
فالالف عليك على حالها وقبل الآخر وذكر ان المديون ان عجل خمسمائة فهو بري عن
الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالالف عليه بحاله وهذا احتسبان والقياس ان الالف على
المديون على حالها عجل الخمسمائة اولم يعجل والقياس اخذ بعض الناس * الثالث اذا قال
حطت عنك خمسمائة على ان تعجلني خمسمائة ولم يزد على هذا وكذا فله خلافا فقل على
قول ابني حنيفة رح ان عجل خمسمائة بري عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالالف
عليه على حالها وبطل الصلح وقال ابو يوسف رح لا يبطن الصلح وعلى المطلوب خمسمائة عجل
الخمسمائة اولم يعجل فهذه جملة ما اوردناه محمد رح في كتاب الصلح جئنا الى مسئلة كتاب
الخيال فصورتها وحكمها ما ذكرناه وما ذكر محمد رح قول ابني يوسف رح في مسئلة كتاب الخيل
ليبين ان هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها كما في مسئلة كتاب الصلح فاما في مسئلة كتاب
الخيال مخالف قيل المخالف زفر رح وقيل بن ابي ليلى رح فان طلبا حيلة حتى يجوز هذا ايضا
بلا خلاف فالحيلة في ذلك ما اشار اليه محمد رح فقال يسطرب المال عن المديون ثمانية يفتن
ما تادهم فصالحه من هاتين المائتين على ما يؤد بها اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما ومثل
هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الائمة الحلواني رح في هذه الجملة نظرا لان قيد تعليق البراءة
عما زاد على المائة الى تمام المائتين ايضا وذكر شيخ الاسلام رح في شرح الخبائ ان هذا الصلح جائز
بالاتفاق وفي الواقعات السمري قدية اذا كان لرجل على رجل الف درهم صالحه منها على مائة درهم
الى شهر فان لم يعطها الى شهر فمات درهم فهذا لا يجوز وان كان هذا الصلح حلالا لا المحظوظ مجهول
وهو تسعمائة ان اوفاه مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالمحظوظ ثمانية وجهه الى المحظوظ يمنع صحة
الخط فيجب ان يكون الجواب في مسئلة الخيل كذلك فيكون في المسئلة زوايا اثنان اذا لفرق بين
المستثنين رجل مات وترك ابنا وامراة وفي ايديهم اذ اجاء رجل واحد ان هذه الدار ذرة فصالحه
من ذروة على مال فهذه المسئلة على وجهين ان كان صالحه على غير اقرار فالمال عليه اثمنا
والدار بينهما اثمنا وان كانا صالحه على اقرار منهما بالدار بينهما نصتان والمال بينهما نصتان فان
طلبا حيلة حتى يكون الصلح من اقرار وتكون الدار بينهما اثمنا والمال بينهما اثمنا فاقال الحيلة ان يصالح

رجل اجنسي عنهما على اقرار على ان يسلم للمرأة الثمن وللابن سبعة الاثنان فاذا ارفع الصلح على
 بهذا الوجه صنع الصلح وكانت الدار بينهما اثنا عشر برجع المصلح عليهما ببدل الصلح اثنا عشر كانا
 امراة بالصلح وانما كان كذلك لان اقرار الاجنسي لا يصح في حقهما وكان صلحه مستطاد عوى
 المدعي ناد استظ دعواه صارت الدار مملوكة لهما بحجة الارث فتكون على ثمانية وبديل الصلح
 يكون كذلك وذكر شمس الائمة الحلواني رح هذه المسئلة في شرح خيل الاصل وقال الحيلة
 ان يقول المدعي بالدار ثم يصالحها منها على كذا على ان يكون للمرأة ثمن الدار وللابن سبعة
 اثنيان الدار فاذا اصر حمله ذلك كان الملك في الدار بينهما على ما صرحا به والثنى كذلك بمنزلة
 ما لو اشترى دارا على ان يكون لاحدهما ثمنها وللآخر سبعة الاثنان رحل مات وترك دراهم
 ودينارين او عروضا او روثا او ثوبا الزوج ان يصالحوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم او
 على دينار او علم بان هذه المسئلة لا تخلو من وجهين الاول اذا لم يكن في التركة دين وقد
 ترك الزوج دراهم وعروضا وصولحت على دراهم ان كان ما اخذت من الدراهم اكبر من نصيبها
 من الدارهم جاز ويجعل المثل من الدارهم بالمثل والباقي بمقابلة العروش فغير ان ما يخص الباهم
 من الدارهم يكون ميراثا فيشترط قبض البدلين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالترك نصيبا معين
 لنصيبها بالتركة لان نصيبها من التركة امانة في هذه الحالة في ايدىهم وقبض الامانة لا ينوب عن
 قبض الضمان فان صار نصيبها مضموفا على الورثة بان كانوا جاحدين للتركة ومقرين الا انهم
 كانوا مانعين نصيبها من التركة الا ان لا يحتاج الى قبض البدلين في المجلس لان قبض القسب
 ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج الي قبض بدل الصلح لا عبر وان كان ما اخذت من نصيبها
 من الدراهم لا يجوز لا به بقي العروش خاليما عن العوض وكذلك اذا كان ما اخذت اقل من نصيبها
 من الدراهم لا يجوز لا به بقي العروش مع قبض الدراهم خاليما عن العوض فتعذر تجوز هذا
 الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تجوزة بطريق الالباء عن الثافي لان التركة معين والالباء عن
 الايمان باطل قال الحاكم ابو النضر رح انما يبطل الصلح على مثل نصيبها من الدراهم حالة
 التصديق اما حالة الماكرة فالصلح جائز لان حالة الماكرة الموعود يعطى المال لقطع الممازعة
 وتعديده يمينه فلا يمتنع الربط والى هذا اشار محمد بن رح في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبها
 من الدراهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح لان هذا الصلح فاسد من وجهين صحيح من وجه

فكانت العبرة لجانب الفساد وان صولحت على عروض او دنائير جاز وان قل لانه لا يمس الربوا في خلاف الجنس وهذا هو المحيلة في هذا الباب وان كانت تركة الزوج دنائير او عروضا فصولحت على دنائير فهو على التناهي في البذل التي قلنا في الدراهم وان صولحت على دراهم جاز على كل حال وان كانت في تركة الزوج دراهم ودنائير وعروض فصولحت على دراهم او على دنائير لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح اكثر من نصيبها من ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل من النقد والمال في بازاء العروض والنقد للآخر وان صولحت على دراهم ودنائير جاز على كل حال ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وهذا هو المحيلة في هذا الباب الا ان ما يخص الدراهم من الدنائير وما يخص الدنائير من الدراهم صرف فيشترط قبض البدلين في المجلس وما يخص العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير ان هذه المحيلة مستقيمة عند علماءنا البقرة غير مستقيمة عند زفرح لانه لا يصرف الجنس الى خلاف الجنس على ما يعرف في مسألة الاكراه فالنقطة على قول الكل ان يصلحها من جميع نصيبها من جميع تركة الزوج على عرض واحد يمينه ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة خصتها من جملة التركة وهذا مشكل لان جواز هذا الصلح بطريق البيع الا ان هذا بيع لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقدارة اذ كان لا يحتاج فيه الى التسليم بخلاف الايراني ان من اقترانه فصب من فلان شيئا او اقتران فلانا ودعته شيئا ثم ان المقر اشترى ذلك الشيء من المقر له عجز وان كانا لا يعرفان مقدارة كذا هذا فان كانت التركة مجهولة لا يدري ما هي ذكر الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح في شرح كتاب الشروط انه لا يجوز الصلح على المكيل والموزون لما فيه من احتمال الربوا بان كان في التركة مكيل او موزون ونصيبها من ذلك مثل بدل الصلح واكثر وقال الفقيه ابو جعفر رح يجوز هذا الصلح لانه يحتمل ان لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يحتمل ان يكون نصيبها من ذلك اكثر من بدل الصلح او ان يكون فيه احتمال الاحتمال وذاك لا يكون معتبرا وان كانت التركة غنارا وارضيا وحبوا واما متعة وكل ذلك في ايدي المدعي عليهم الا ان المدعي لا يدري ما هو فاصلحهم على مكيل او موزون جاز الوجه الثاني اذا كان في التركة دين فان ادخلوا الدين في الصلح بان يصلحها من الدين والعين على مال او صلحوها على ان تأخذ هي الدين من الخريم وتترك حقها في سائر الاموال وكل ذلك باطل لانه تملك

الدين من غير مولى عليه الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لأن المعد
واحد وان لم يدجلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم بينهم
على ما راض الله تعالى وهذا نوع حبله في تصحيح هذا الصلح ان يستقروا الدين ويذكروا في الوثيقة
ما حبلوا الدين وان ارادوا ادخال الدين في الصلح فالوجه ان تستقر عين المرأة من الورثة مثل
نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم ليعطيهم من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصالحونها
من سبقة المال بصير جميع الدين والعين ملكا لهم او يجلوا للمرأة نصيبها يعسي الورثة من الدين
من اموالهم متطوعين من الغريم فان قضاء الدين عن غيره ومتطوعا حائز ثم يصالحونها عدايتي
فلا فرائض انفع في حق الورثة حتى اتيهم لولم يصلوا الى حقهم من الديون يرجعون ساقا وعلى
المرأة الما لو عجلوا بصيرها متطوعين لا يضلون التي ما ادوا الا من جهة الغريم ولا من جهة المرأة لانه
لا رجوع للمتطوع على احد وان ائتمت الورثة ان يقرصوا نصيبها من الدين فالحيلة ان تستقر
نصيبها من الدين من رجل ويعجل نصيبها من الدين ثم يصالحونها من المال العين فان ائتم
الغريم ان يستقر نصيبها فالحيلة ان يبيع الورثة او واحد منهم عرضا من عروضة من المرأة
فأيسر وي عشرة بحسين الذي نصيبها هو وقد يعمل الوارث هذا اجل هذه المنفعة وطوعة
الصلح وخبر زوجها من البين ثم تحيل المرأة بشئ ذلك العرض على الغريم ثم يصالحونها من المال
العين وان كانت المرأة لا تحبب الى ذلك مخافة ان يتولى المال على الغريم ويرجع الوارث
عليها فمن العرض فالحيلة ان يقر المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذي على الغريم وتشهد على
نفسها بالاستيفاء ثم يصالحونها من المال العين على ما وصفنا وفي المتن قال هشام رحى بواذ
قلت لابي يوسف رح ما تقول في رجل اوصى بحد مئة عدله ستة فبات الموصي فاراد الوارث
ان يشتري من الموصي له وصيته في العبد لا يجوز فانه اذا مات لا يورث حق وصيته كما لا يورث
حق الشئ في الشئ ولان حقه لا مالية له ولا ثمن وعقد البيع والشراء عقد بخاض برده على ماله
وله ثمن مالية وعن هذا قلنا ان بيع المانع باطل والاحارة لا ينعقد بلفظ البيع والشراء لان البيع والشراء
عقد برده على ماله مالية والمانع لا مالية فيها فلا يرد عليها البيع كذا هاتين مستلما ويدل عليه حق
الشئ فان المشتري اذا اشترى من الشئ عقد بمال كان الشراء باطلا وكان ذلك تساميا للشئ
وابطلا

وابطال الحق قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وجدت هذه المسئلة مستطه ليس لها في الامة من يفتسها وانما تشكل هذه المسئلة لاشكال هذا الاصل ان البيع لا يرد الاعلى ماله ماليتها وثمنية بتليل ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه بمسئلة الطلاق فان المرأة اذا قالت لزوجهما اشتريت طلاقتي منك بكذا فقال الزوج بعث صح ويقع الطلاق وكذا الوباغ الزوج منها طلاقها بمال او باع بضعها منها بمال واشترت منه يصح ويجب البذل ولا ماله في نفسها ولا ثمنية وكذا الا ماليتها في طلاقها ولا ثمنية ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع يقتضي جواز عقد الاجارة بلفظ البيع وجواز بيع المنافع وجواز بيع الوصية قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ان مشاخصار مع تكفر الفرق بينهما لم يمكنهم ذلك فان الكرخي رح اعياه الفرق بينهما حتى رجع عن قول العلماء وقال بان الاجارة تنعقد بلفظ البيع وعلى قياس قوله في انعقاد الاجارة بلفظ البيع ينبغي ان يقال بجواز بيع الموصل له وصيته من الوارث بمال واكن في ظاهر المبسوط يخالفه واذا لم يجوز للوارث ان يشتري من الموصل له وصيته بمال كيف الحيلة والثقة لوارث فيه فالحيلة فيه ان يصالح الوارث الموصل له من وصيته على دراهم مسداة يدفعها اليه فيجوز بطل حق صاحب الخدمه ويصير السيد للوارث يصنع به ما يشاء من بيع ارضه او كان ينبغي ان لا يجوز هذا الصلح لان هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح اذا كان واقعا على خلاف بنسب الحق يعتبر معاوضة وتمليك وتعد اعتبار هذا الصلح تمليك لان الموصل له ملك خدمة العبد بغير عوض ومن ملك منفعة بغير عوض لا يملك التملك من غير عوض كالمستعير والجواب عن هذا ان يقال بان الصلح متى تعدر اعتباره تمليك فانه يعتبر اسقاطا من كل وجه كذا في المحيط *

الغص الرابع والعشرون في الرهن رجل اراد ان يرهن نصف داره او نصف ضياعه شائعا لا يجوز عندنا والمسئلة معروفة فان طلبا حيلة والحيلة في ذلك ان يبيع نصف داره او نصف ضياعه بالمال الذي يريد استراضة على ان المشتري يقبض بالخيار ثلثة ايام فان اتقا بضا فسخ المشتري العقد فبقى المبيع في يده على حكم الرهن بذلك الثمن ان هلك هلك بالثمن وان دخله عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكر الخصاص رح في حيلة فهذه المسئلة نص على ان المشتري في خيار الشرط للمشتري بعد التيسر مضمون بالثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رح في بيع الجوامع في باب القرض في البيع وغيره واما المشتري في خيار الشرط للبائع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قبل الفسخ والرذ بخيار الرؤية والرذ بالعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري وذكر هذه المسئلة

في خيل الأصل وقال الحيلة ان يبيع المستقرض نصف دارة من المقرض على انه بالخيار الى وقت كذا شهرا او اكثر فان رد المال فيه فلا يبيع بينهما وان لم يرد بالخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة في كتاب البيوع ولكن هذه الحيلة لا تأتي على قول ابي حنيفة رح لانه لا يري اشتراط الخيار اكثر من ثلثة ايام وكذلك ان شرط الخيار للبائع قبض البائع البيع يند ما تقابضا فالجواب فيه واحد الا ان هذا المبيع يكون مضمونا بالقيمة ان هلك او دخله في بيت ويستثنى الدين بطريق المقاصة لو كان الدين مثل قيمته وتراد ان الفضل ان كان هناك فضل رجل اراد ان يرهين من رجل رهنا واراد ان ينتفع بالرهن بان يكون الرهن ارضا اراد المرتهن ان يزرعها او يكون دارا اراد المرتهن ان يسكنها فالحيلة في ذلك ان يرهين ذلك الشيء ويقضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشيء من الراهن فاذا اجاره آياه وان له بالانتفاع طاب له ذلك والقاربة لا تبرع الرهن ولكن مادام ينتفع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يستط الدين فاذا فرغ من الانتفاع يعود رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان هلك الاجارة يطل الرهن والمسئلة معروفة ثم ذكر الخصاف رح انه اذا ترك الانتفاع بالدار ووفرها يعود رهنا فقد بين ان مع ترك الانتفاع التبريع شرط ليعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الانتفاع به عادر رهنا فظاهر ما ذكر في المبسوط يقتضي انه اذا كان المرثون دارا استعارها المرثون ونقل اليها مائة ثم ترك سكنها بعد ذلك بزمن انه يعود رهنا وان لم يفرغ الدار وشرط الخصاف رح التبريع فيسفي ان يحيط هذا من الخصاف رح رجل في يديه رهن والراهن غائب فاراد المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بانها رهن في يديه فالحيلة ان يأمر المرثون رجلا غريبا حتى يدعي ربة هذا الرهن وتقدم المرثون الى القاضي فيقيم المرثين بينه عند القاضي اليه رهن عنده فسمع القاضي بينه على الرهن ويقضي بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة الغريب فهذا تنصيص من الخصاف رح ان البيعة على الراهن مقبولة وان كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد رح هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش في الجواب في بعض المواضع بشرط حضرة الراهن لسماع البيعة والمشائخ رح مختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في كتاب الرهن وقع خطأ من الكاتب والصحيح انه تقبل هذه البيعة كما لو اقام صاحب اليد بيعة ان هذا الشيء في يده ودعته من جهة فلان او مضاربة او غصب او اجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في إحدى

الروايتين تقبل هذه البينة وهذا لانه لما رهنه فقد استحفظ اذا تعذر عليه الحفظ الا باقامة البينة اثبات الملك للرهن صار خصما في ذلك كذا في الوديعة واشباهها وفي رواية اخرى لا تقبل هذه البينة لاثبات الرهن على الغائب واليه مال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح وهذا لان في قبول هذه البينة لاثبات الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد الى اثبات الرهن ، لدفع الخصومة عن نفسه فان بمجرد بليد يدفع الخصومة عنه كما لو اقام بينة انها وديعة في يده وقد اجاب بدل هذا في السير الكبير في نظائره فقال العبد الموهون اذا اسروا وقع في الغنبة فوجدوا المرتهن قبل القسمة و اقام البينة انه رهن عنده لفلان واخذة لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن لانه لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كون العبد في يده وقت الاسر كاف له فبين بهذا ان قبول البينة لاثبات الرهن على الغائب في مسملتنا لا حاجة اليه وفي جامع الفتاوى ولواراد ان لا يبطل الدين بهلاك الرهن يشترى منه عبيد بذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات المطلوب فالطالب احق به من سائر الغرماء فلو قضى دينه في الحيوة اقاله البائع ولواراد ان يدفع المال مضاربة ويكون مضمونا عليه والربح بينهما يقرضه رب المال الا بينهما ثم يشاركه بالدرهم الباقية على ان يعملان ثم حصل احدهما بجوز والربح بينهما على الشرط والله اعلم كذا في التاجر خاتمة الفصل الخامس والعشرون في المزارعة الجزارة فاسد عند ابي حنيفة رح خلافا لهما قال الخصاف رح والحيلة في ذلك حتى يجوز على قول الكل ان يتنازعا الى قاض يرى المزارعة جائزة فيحكم بجوازها فيجوز عند الكل وحيلة اخرى ان يكتب كتابا لقرارهما ايقران فيه هذه الضبعة لفلان الذي هو مالكها ويقران في هذا الكتاب ان هذه الارض في يد فلان وان مزارعتها كذا من السنين فيزرعها ما بدله من غلة الشتاء والصيف ببذرة ونقته واحوانه فما رزق الله تعالى من غلتها في هذه السنين فهو كله له ويقران ايضا ان ذلك صار له باصرح واجب لازم فاذا اقرأ على هذا الوجه نفذ اقرارهما عليهما ويكون كل الغلة للمزارع ثم ان هذا المزارع يحتال لصاحب الارض في نصف او باحيلة الهبة او غير ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح والحيلة التي ذكرناها ولا انها يرفعان الى قاض يرى جواز المزارعة يشير الى انه يرفع الى قاض موثق حتى يقضي بينهما بذلك فيجوز وفي كلامه ما يدل على انه لا ينفذ فيه حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول

بعض مشائخنا رح مالوا من تحويل حكم الحاكم المحكم في هذه المجتهدات وقالوا يحتاج الى حكم
 فليس مولى وكذلك في الطلاق المصاف يعني مشائخنا رح مالوا من تحويل حكم الحاكم المحكم به
 قال شمس الاثمة الحلواني رح والصحيح من المذهب انه يجوز حكم الحاكم المحكم به في مثل هذه
 المجتهدات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع انه يسد حكم الحاكم المحكم في كل شيء
 الا في الحدود والنصاص واللعن ولكن لا يعني العامة كيلا يتجاوزوا الحدود لا يتخطوا به الا ان حكم
 الحاكم المحكم لا يلزم في حق الناصي المولى حتى لو وقع حكمه الى باين مولى يرى اطلاله واطل
 صم اطلاله اذ شرط في المراجعة ان صاحب الدر مع در بدره ويكون الباقي بينهما فهذه المراجعة
 فاسدة لان هذا شرط يقطع الشركة في الجارح عسى ومثل هذا الشرط يوجب فساد المراجعة بالحياله
 في ذلك ان يطرح صاحب الدر الى متذنبه والى مقدار ما يخرج من مثل تلك الارض فانه
 حتى يعلم ان بدره من الجارح كم يكون فان كان قدر بدره من الجارح العشر بشرط لنفسه العشر
 وان كان بدره البث بشرط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي الدوروي اذ اذيع
 دورا الى رجل ليرثه في ارضه بصفى الجارح بالمراجعة فاسدة الا في رواية عن ابي يوسف رح
 وان ظالمها حيله في ذلك حتى يجوز دلا حلاف والحياله ان يلغري صاحب الارض من صاحب
 الدر بصف بدره ويبرئه صاحب الدر عن الثمن ثم يقول صاحب الدر لصاحب الارض
اررع ارضك بالدر بصف علي ان الجارح يساوي ثمان كذا في الدخيرة * الفصل السادس والعشرون
في الوصية واوصية وحل حفل وحلا وصية في مال الكوفة وحل رجل آخر وصية في ماله الشيام
 وحل رجل آخر وصية في ماله سعدا قال ابو حنيفة رح هؤلاء كلهم اوصاء الميت في جميع
 تركاته بالكوفة والشيام وبعدها وعلى قول ابي يوسف رح كل واحد منهم يكون وصيا في المكان
 الذي اوصى اليه خاصة وقول محمد رح مصطرب في الكتب والحاصل ان هذا ابي حنيفة رح
 الرضاية لا تعمل التخصيص بسوء واحد وبمكان واحد وثمان واحد بل تعم في الاوضاع والامكنه
 كلها وعلى قول ابي يوسف رح يتخصص بسوء وبمكان وقول محمد رح مصطرب هكذا ذكر الشيخ
 الامام الاحل شمس الاثمة الحلواني رح في شرح حيل الحصاص رح وذكر الشيخ الامام الاجل
 شيخ الاسلام في شرح حيل الاصل قول ابي يوسف رح مع قول ابي حنيفة رح وذكر قول محمد رح
 انه يصير

انه يصير وصيا في المكان الذي خصه في النوع الذي خصه ثم على قول ابي حنيفة رح اذا صار كل واحد منهم وصيا وقيما في جميع التركة لا ينفرد احدهم بالتصرف وان كانت الوصاية مفترقة فان اراد ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة ينفرد بالتصرف بالاتفاق فالحيلة ان يجعلهم اوصياء في جميع تركاته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته وتنفذ امره فيها فاذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما منفردا بالتصرف بالاتفاق اعتبارا للشرط الموصي فان اراد الموصي ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في ما تولى اليه خاصة لا يدخل مع الآخري شيء من الاقارب فالحيلة ان يقول اوصيت الى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ما سواها من البلدان واوصيت الى فلان آخر في مالي بالاشام دون ما سواها من البلدان فان اقل على هذا الوجه بتخصص وصاية كل واحد من الاوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتبارا للشرط الموصي قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رح في هذه الحيلة نوع نظر لان قوله اوصيت الى فلان لغة عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف له لان عاماته تخصيصه به انه يشهد ان يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا ورد على الاذن اقليم لا يعتبر فانه ذكر في المأذون ان المولى اذا اذن لعبده في التجارة اذبا عاماته حجر عليه في بعض التجارة فانه لا يصح الحجر كذا هنا ينبغي ان لا يصح التخصيص ويصير وصيا عاما وصيغة اخرى يتبرد فيه المشايخ رح ان من اوصى الى رجل وجعله قوما فباله على الناس ولم يجعله قوما فباله للناس عليه بعض المشايخ رح على انه صح هذا التقييد واكثرهم على انه لا يصح ويصير وصيا في الكل فعلم ان في هذه الحيلة نوع شبهة اوصى الى رجل على انه ان لم يقبل وصيته فقلان رجل آخر وصيته فهذا جائز عندنا لان الوصاية ثابتة فصار كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز لا ان يعزله غير الوكيل لا ينقل ماله يعلم والوصي يعزل وان لم يعلم بالعزل والشرع عرف في موضعه كذا في الذخيرة الفصل السابع والعشرون في افعال المريض قال الخصاص رح مريض عليه دين لبعض ورثته واراد ان يقول بدينه فقد عرف من اصل اصحابنا رح ان اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح فالحيلة التي تاتي في ذلك على قول الكل ان يقر المريض بالدين لاجنبي يثق به ويأمر الاجنبي حتى يقبض ويدفعه الى الوارث وان قال الاجنبي اخاف ان يحلفني الحاكم بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما ابرأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غر ماء الميت فلا يجوز لي ان احلف عليه

فالحيلة في ذلك ان يأمر المريض هذا الاجنبي حتى يبيع عينا من اعيان ماله يعني مال الاجنبي من الوارث بالدين الذي له على المريض واذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للاجنبي فاذا حلته الحاكم كان جعله على ابرار صحيح ثم ذكر الخصاص في رح ان القاضي يخلف الاجنبي المقر له بالدين بالله هذا الدين واجيب لك على الهية وما ابرأت منه وان لم يكن لهذه اليمين طالب هناك انما كان كذلك لان اليمين هناك انما تقع للدين والناسي نائب الميت فيحلته احتياطا وان لم يكن لها طالب وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول كذا عرفنا ان الدين اذ التقادم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت يستحل بالله ما سقط دينك ولا بعضه بوجه من الوجوه وكذا نظن ان الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرضه الذي هو قريب الى الموت انه لا يستحل للمريض بل يعطي حقه بغير يمين لانه ذكر في المبسوط في مواضع ان المريض اذا اقر في مرضه بالدين للغرماء قال بانهم يعطون ذلك ولم يشترط اليمين والخصاص في رح ذكر اليمين ها فهذا شيء استفيد من جهته قال فان لم يكن للاجنبي شيء يبيعه من الوارث فالحيلة ان يهب الوارث للاجنبي عينا من اعيان ماله ثم يبيع الاجنبي ذلك العين بعد ما قبض من الوارث بدئته على نحو ما بينا في حيلة اخرى في هذه المسئلة ان يحصر الوارث متاعا او شيئا يكون قيمته مثل الدين الغني له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض بخبر جماعة من المشهودين وكذا وسلمه اليه فيصير مال الوارث ديناً على المريض بالبينه ثم المريض يهب ذلك العين من انسان لا يعرف سر انتم الموهوب له يهب ذلك العين من الوارث فيرجع الى الوارث متاعاً ويصير مال الوارث ديناً على المريض بالبينه فيستوفي الوارث ذلك من المريض كالاجنبي وقالوا هذه حيلة حسنة الا ان فيه نوع شبهة لانه يتكررفيه وجوب الدين لان الدين كان واجبا على الميت قبل البيع والبيع يحب دين آخر فالوارث استوفى الدين الحادث الذي ثبت بالبينه ولم يستوف ذلك الدين الذي ثبت قبل ذلك واذا بقي ذلك الدين في التركة لا يحل لاسائر الورثة الا متاع بالتركة قبل قضاء الدين فهذه حيلة تصلح حيلة في الطاهر لا في الباطن وكان الخصاص في رح بنى الامر على الظاهر ثم ان الخصاص في رح قال في اول هذه الحيلة يبيع الوارث متاعاً من المريض بالدين الذي له عليه ولم يحك فيه خلافاً لهذا دليل على ان شراء المريض عينا من اعيان مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارة

في باب مزارعة المريض مسئلة المريض يشتري عبدا من اعيان مال وارثه مطلقة من غير ذكر
 الخلاف وفي فتاوى الصغرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعا وحاله التي بآب اقرار العبد
 لمولاه * حيلة اخرى لهذه المسئلة لم يذكرها الخصاص رح وهو ان يرفع الامر الى قاض يبري
 الاقرار بالوارث بالذنين صحيحا لان بين العلماء اختلافا في هذه المسئلة عندنا لا يجوز هذا الاقرار وعند
 الشافعي رح يجوز فاذا قضى القاضي بالجواز يصير متقاعا عليه على ما عرف في كثير من المواضع
 قال ان جعل لبنت له صغيرة شيئا اما متاعا او حليا او ما اشبهه ولم يشهد على ذلك حتى يمرض
 ولا يأمن الورثة ان لا يسلموا لها ذلك قال اما ما كان من حلي او متاع او ما اشبهه من المنقولات
 يدفعه سرا الى من يثق به ويعلمه ان ذلك لابنته فلانة وبوصي اليه بان يحفظ لها ذلك فاذا كبرت
 دفعه اليها واما الدار والضيعة اذا كانت معروفة للمريض لا يمكنه ان يفعل بالعقار ما فعل
 بالمنقول ولكن ينبغي له ان يدفع الى من يثق به مالا سري فقول له هذا المال مال ابنتي فلانة
 فاشتر هذا العقار مني لا بنتي فلانة بهذا المال ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بحضرة الشهود
 ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء اشتري هذه الضياع لابنة هذه وكذلك لا يقول المريض
 عند البيع بعت لا بنتي بل يلقان الكلام اطلاقا فاذا كبرت الابنة فالمشتري يدفع الضياع اليها
 وقد اختلف مشايخنا في فصل ان من جهز ابنته الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك
 حتى مرض فاذا اراد ان يدفع الى رجل سر يحفظ لابنته على نحو ما يتاهل به لئلا يخطئ لذلك الرجل
 ان يأخذ منه اكثر مما شأخ رح على انه لا يحل لائن القاضي لا يصدق اب الصغيرة ان هذا ملك الصغيرة
 فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يسعه ان يأخذ ذلك منه فيبطل به حق سائر الورثة الا ان
 الخصاص رح اشار في فصل الحلي والمتاع انه يحل لذلك الرجل ان يأخذ ما كان خاف الاجنبي
 ان يلزمه يمين ان كان المريض وهب الثمن من يمينته ثم دفعه الى المشتري فاشترى لها بذلك المال
 قال ليس عليه في يمينه شيء وكذلك لو استقرض المريض من انسان مالا ثم وهب لابنته ثم دفعه الى
 الرجل حتى اشترى الضياع منه لا بنته فهو جائز وليس على ذلك الرجل في يمينه شيء على
 ما عرف في المبسوط ان العقد لا يتعلق لعين تلك الذرة هم بل يتعلق بمنها دين في الذمة ولا يكون
 هو بالخلف بالشراء جائزا قال الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني رح هذه الحيلة تصح على قولها فاما
 على قول ابي حنيفة رح بيع المريض من وارثه ومن وكيل وارثه لا يصح فلاتصح هذه الحيلة عند

إذا كان في يده دار وموصيا لعص وورثه وحاف أنه لو أقر بذلك للوارث لا يصح إقراره بالجمله ان يقول
 لا حصني هذه الدار دارك وسول الاحسى هذه الدار لو اوتيتك فلا ولنست له قال وإذا كان
 لا مراه المريض او لوارث آخر على المريض دس مائة دينار جالب المريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز إقراره
 للوارث بالجمله ان يحسب رب الدس من ثقت به فيتر المريض بحضرة الشهود ان وارثه لان وكله قصص
 المائة الدس التي له على هذا الرجل ويقول قصصت هذه المائة اليديار من هذا الرجل لو ارني فلا من
 يكره وارثه لو كانه ويرجع وارثه على ذلك الرجل وان رجح كان لذلك الرجل ان يرجع على المريض
 فان حاف الرجل انه يلزمه اليمين والوجه ان يسع الوارث منه شيئا بالدك باوصع كذا في المحيط
 الفصل الثامن والعشرون في المنسقات اذا اراد الرجل ان يتصدق عنه بعد وفاته لاجل صلواته
 البائنة ولا يأس من الوارث ان لا يبدد خيسته لو اوصى بذلك واما اوصى ثلث ماله فلذلك
 ولو اوصى بما اصابه حل هذا في الثلث وهو يريد ان يكون هذا وراء الثلث والتحك في ذلك
 ان يسع شيئا من املاكه في حوته وصحته ممن ثقت به ويعتمد عليه وسلم المبيع وسرته من اليمين
 حتى يسع المشتري ذلك الشيء بعد وفاته ويتصدق ثمنه عنه ويجوز ان شاء الله تعالى فان حاف
 ان لا يعمل ذلك الرجل ما يلازمه ذلك الشيء لعمسه ولا يبعه ولا يصرف ثمنه في الوجه الذي
 قال والوجه في ذلك ان يسع ذلك المبيع من ذلك الرجل بشيء ملبوف ويكون الملبوف معينا
 سليل عيب ولا يرى البائع الملبوف ولا يرى العيب ويوصي الخي اسان ان يرى ذلك الشيء
 الملبوف بعد وفاته مردة الوصي بالعيب اذا اصنع المشتري ذلك الشيء من البيع فيعود ذلك الشيء
 الى ملك ورثته وانما يعتبر باخبار العيب في هذه المسئلة لان خيار العيب يبقى بعد الموت وخيار الرؤية
 لا يبقى الوصي اذا باسهم بين البورثه والورثه صغار كلهم ليس فيهم كسر لا يجوز سدنة لان في العسدة معنى
 السع والوصي اذا باع مال بعض الصغار من السعن لا يجوز فكذلك لا يجوز العسدة والجمله للوصي في
 ذلك اذا كان الصغير بهن ان يسع الوصي حصة احد هدا من رجل مشاعلم يباشر المشتري حصة
 الصغير الذي لم يسع بصيه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع بصيه حتى يمتار حق احد هدا
 من الآخروا ما جارت العسدة لانهما حرت من اثنين وحيله اخرى ان يسع حصتهما من رجل ثم
 يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما ثم يرا ان اقال المريض احبوا عني ثلث مالي حصة واحدة
 او ثل

او قال حجة ولم يقل واحدة فدفع الوصي الى رجل مالا مقدارا ينفق على نفسه في الطريق
 ذاهبا وجائيا بمكة بانفق وبقي من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للمأثور الاجترار عنه فالقياس
 ان يصير ضامنا لما انفق على نفسه والى الاستحسان لا يصير ضامنا وكان على المأثور ان يرد
 ما بقي في يده على الوصي وان كان الميت اوصى ان يكون الباقي للمأثور فان كان عين رجلا
 ليحج عنه كانت الوصية بالباقي جائزة له لحصولها للمعلوم وان لم يعين رجلا لمحج عنه كانت
 الوصية باطله والحقلة في ذلك ان يقول الموصي للوصي اعط ما بقي من النفقة من شئت فاذا
 اعطى الوصي المأثور ما بقي من النفقة يجوز بمنزلة ما لو قال الموصي للوصي اعط ثلث مالي
 من شئت كذا في المحيط * الفصل التاسع والعشرون في استعمال المعارض يجب ان يعلم ان
 استعمال المعارض للتحريم من الكذب لا بأس به جاز عن غير رضي الله عنه قال ان في معارض
 الكلام ما يغني الرجل عن الكذب وعنه ايضا انه قال ان في معارض الكلام لمندوحة اي
 سعة وفي ذلك طريقان احدهما ان ينكلم بكلمة ويريد بها غير ما وضع له الكلمة من حيث الظاهر الا ان
 ما اراد به يكون من محتملات لفظه الطريق الثاني ان يقيد الكلام بعلل وعسى وذلك بهيئة
 الاستثناء يخرج الكلام به من ان يكون عزيمة والدليل على انه لا بأس باستعمال المعارض ان الله تعالى
 اباح من المعارض مما لم يسمع صريحه قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء
 ثم قال ولكن لا تؤاخذوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا فان المرأة اذا كانت معتدة لا يحل لرجل
 ان يخطبها صريحا ولكن لو قال انك جميلة حسنة ومثلك تصالح مثلي وسبقضي الله تعالى من
 مرة ما يشاء فلا بأس به ومن ابراهيم رح اذا كان دخل بيته للاستراحة كان يقول لخادمه اذا استأذن
 جد في الدخول علي فقل ليس الشيخ هنا وعن المكان الذي انت تائم فيه وعنه ايضا انه
 اذا استأذن منه للدخول عليه كان يركب على دارقربن او وسادة بقول لخادمه قل ان الشيخ
 قد ركب حتى يتق عند السامع انه قد ركب على دابته لحاجة له فيرجع وعنه ايضا انه كان اذا
 استعار منه انسان شيئا كان يضع يده على الارض ويقول ليس الشيء يريد يستعيره هنا ويريد به
 في موضع وضع يده ويظن السامع ان ذلك الشيء ليس بحضرة او في دارة والله تعالى اعلم
 كذا في الذخيرة *

كتاب الخنثى

وبعد فصلان * الفصل الاول فيما يجب ان يعلم بان الخنثى من يكون له محرجان قال
 الثاني رح ولا يكون له واحد منهما ويخرج البول من ثقبه ويعتبر المال في حقه كذا في الدرحة *
 فان كان ببول من الذكر فهو علام وان كان ببول من المرح فهو انثى وان نال منهما فالحكم
 للاسقى كذا في الهداية * وان استويا في السق فهو خنثى مشكل عندنا في جميعه رح لان الشيء
 لا يترجح بالكثرة من جنسه ولا ييسب الى اكثرهما بولاً وان كان يخرج منهما على العواء
 فهو مشكل على الاتفاق كذا في الكافي * قالوا وانما يتحقق هذا الاشكال فكل البلوغ فاما
 تعد البلوغ والادراك ببول الاشكال فان بلغ وحامع بذكره فهو رجل وكذا اذا لم يحامع
 بذكره ولكن جرحته لحية فهو رجل كذا في الدرحة * وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجل او كان له
 ندي مستور ولو ظهر له ندي كندى المرأة او برل له لبن في نديه او خاص او حنل او امكن
 الوضوء بول البه من المرح فهو امرأة وان لم يظهر اخدين هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا
 اذا تعارضت هذه المعالم كذا في الهداية * واما خروج المني فلا اعتبار له لانه قد يخرج
 من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في الجوده السرة * قال وليس الخنثى يكون مشكلاً بعد
 الإدراك على حال من الحالات لانه اما ان يحل او يبيض او يبرج له لحية او يكون له نديان
 كندى المرأة وبهذا يتبين حاله وان لم يكن له شيء من ذلك فهو رجل لان عدم سات النديين
 كما يكون للنساء دليل شرعي على انه رجل كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي رح *
 المصبل الثاني في احكامه الاصل في الخنثى المشكل ان يوفى حقه والا حوط والا وثق في امور الدين
 وان لا يحكم شئ حكم وقع الشك في ثبوته وان وقى حلق الإلهام قام من صف الرجال والنساء
 ولا يتحلل الرجال حتى لا تنسد صلواتهم لاحتمال انه امرأة ولا يتحلل النساء حتى لا تعسد صلواتها
 لاحتمال انه رجل فان قام في صف النساء بعد صلواته احتياطاً لاحتمال انه رجل وان قام في صف
 الرجال بصلواته نامة وبعد الذي عن يمينه وعن يساره ومن حله بعد صلواتهم احتياطاً لاحتمال انه
 امرأة ويحلس في صلواته كحلوس المرأة كذا في الكافي * قال محمد رح احب الي ان يصلي نساء

(الفصل الثاني)

يريد به قبل البلوغ وان صلى بغير قناع لا يؤمر بالاعادة الا استحبا با هذا اذا كان الخشني مراهقا
غير بالغ اما اذا كان بالغان بلغ بالسن ولم يظهر فيه شيء من علامة الرجال او النساء لا يجزئ
الصلوة بغير قناع اذا كان الخشني الرجل قال ويكره له ان يلبس الحلي واراد به ما بعد البلوغ
بالسن اذا لم يظهر به علامة يستدل بها على كونه رجلا او امرأة ويكره لبس الخشني ايضا كذا
في التاتارخانية * ويكره له ان ينكشف قدام الرجال او قدم النساء وان يخلو به غير محرم من رجل او امرأة
وان يسافر من غير محرم وان احرم وقدر افاق قال ابو يوسف روح لا علم لي في لباسه وقال محمد روح
يلبس لباس المرأة كذا في الكافي * ولا بأس بان يسافر الخشني مع محرم من الرجال اليه ايلم وليا لها
وهذا ظاهر قلت ارايت هذا الخشني هل يخته رجل او امرأة فهذا على وجهين اما ان يكون
مراهقا او غير مراهق فان كان غير مراهق فانه لا بأس بان يخته رجل او امرأة لان الخشني صبي
او صبية فان كان صبيا فلا بأس للرجل ان يخته وان كان مراهقا فاختته فان كان غير مراهق لا يشتبه
اولى وان كان صبية فلا بأس للرجل ان يختها اذا كانت غير مراهقة لانها لا تشتبه وبسبب الشهوة
يحرم النظر الى الفرج ولا بأس للمرأة ان تختبه لانه صبي او صبية فان كانت صبية فلا بأس للمرأة
ان تختها اذا كانت مراهقة تشتبه واذا كانت غير مراهقة وهي لا تشتبه اولى وان كان
صبيا فكذلك لانه لا يشتبه وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر الى فرج الاجنبي وان كان
مراهقا فانه لا يخته رجل ولا امرأة اما يخته رجل لجواز ان يكون صبية ولا يباح للرجل ان يختها
وينظر الى فرجها لانها مراهقة والمراهقة ممن تشتبه فكانت كالبالغة ولا يختها الرجل فكذلك
هذا ولا تخته امرأة لجواز ان يكون صبيا مراهقا فلا يصل للمرأة الاجنبية ان تخته وتظر الى فرجه
لانه كالبالغ ولكن الحيلة في ذلك ما ذكره محمد روح ان الخشني اذا كان موسرا فان الولي يشتري له
جارية عالة بامر الختان حتى تخته فاذا اختته باعها الولي بعد ذلك وان كان معسرا اشترى
الاب جارية من ماله حتى تخته وان كان ابوه معسرا ايضا فان الامم يشتري له جارية
من بيت المال فاذا اختته الجارية باعها الامم وريد ثمنها الى بيت المال تزوج المرأة الخشني
لا يفيد اباحة الختان لان النكاح موقوف قبل ان يستبين امره لجواز ان يكون موقوفا والنكاح
النكاح ولجواز ان يكون اثني فلا يجوز وان كان مشكلا الحال كان النكاح موقوفا والنكاح
الموقوف لا يفيد اباحة النظر الى الفرج ولهذا قال يشتري له جارية للختان ولم يقل يزوج

له امرأة ساله عنى تحنه هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس
الائمة الحلواني رحمه ان محمدا رح اسمالم يتل يروج له امرأة ساله لانا لا نيقن بصحة نكاحه
مالم يتبين امره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقيما لان الخشبي ان كان امرأة فهذا نظر الحسن
التي الجس والنكاح لعواوان كان ذكر ايهذا نظرا لمكوحه التي روحها كداني المحيط * وان
هاب قبل ان يستنيس امره لم يغسله رجل ولا امرأة بل ييمم فان ييممه احسي ييممه بحرقه وان كان
دأرحم محرم منه ييممه بعير حرقه وقال شمس الائمة الحلواني رح يجعل في كواره ويعمل هذا
كله ادا كان يضربها املا ادا كان طفلا فلا بأس ان يغسله رجل او امرأة كداني الكوهرة البيرة *
فوع آخر في مسائل النكاح لو روج الاب هذا الخشبي امرأة قبل بلوغه او زوجه من رجل
قبل بلوغه والنكاح موقوف لا يبعد ولا يظلم ولا يتوارثان حتى يستبين امر الخشبي فان روجه
الاب امرأة وبلغ وظهر علامات الرخال وحكم بحوار النكاح الا انه لم يصل اليها فانه يؤجل ستة
شهرا ليؤجل خبره مدن لا يصل الى امراته قلت رأيت هذا الخشبي المشكل المراهق وحشي مثله
مشكل تروج احداهما صاحبه بلبي ان احدهما رجل والآخرة امرأة قال اذا علم ان كل واحد
منهما مشكل فان النكاح يكون موقفا الى ان يتبين حالهما لحوار انهما ذكران فيكون هذا
ذكر تروج بدكر فيكون النكاح باطلا وكذلك يحوران يكون اثنين فيكون النكاح باطلا لانها
امرأة تروج امرأة وتصح راي يكون احدهما ذكر او الآخر اثنين فيكون النكاح حائرا ادا كان
مشكلا لا يدري حالهما يكون النكاح موقفا الى ان يتبين حالهما وان مات احدهما او مات قبل
ان يروى الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستند الارث
كداني الدخيرة * وان كان لم يعرف كل واحد منهما انه مشكل احزنت النكاح ادا كان الا نوان هما
اللدان روحا لان اب البروج منهما احصراه رجل واب المرأة منهما احصراها امرأة وحصر كل واحد
منهما مقبول شرعا بالم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بمصحة النكاح بناء على ذلك فان ماتا
بعد الا نوان واقام كل واحد من ورثتهما البينة انه هو البروج وان الآخر هي الروحة لم يصح
شي من ذلك كداني المسوط لشمس الائمة السرحسي رح * قلت فان جاء احدهما البين
قبل الاخرى فتصيت بهاتم جاءت البينة الاخرى قال بطل البينة الاخرى والنساء الاول مانع

على حاله ولو ان رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج امه حتى يهتبن
امره كذا في الذخيرة * نوع آخر في الحدود والقصاص ولو ان رجلا قذف هذا الخنثى المشكك
قبل البلوغ او قذف الخنثى رجلا فلا حد على القاذف اما اذا كان القاذف هو الخنثى لانه
مرفوع القلم لانه صبي او صبية فاما اذا كان القاذف رجلا آخر فلا نه قذف غير محصن لان البلوغ
من احدي شرائط احصان القذف كالاسلام وان قذف الخنثى بعد بلوغه بالسن ولكن قبل
ان يظهر علامته يستدل بها على كونه ذكرا او انثى فقذف الخنثى رجلا او قذفه رجل في الثناب
هذا والاول سواء قال مشائخنا ح اراد بهذا التسوية في حق قذف الخنثى وانه لا حد له على قاذف
الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشكلا لان الخنثى وان صار محصنا بالبلوغ الا انه اذا لم يظهر
عليه علامة الانوثة او الذكورة يجوز ان يكون رجلا وان يكون امرأة وان كان رجلا فهو بمنزلة المحبوب
وان كان امرأة فهو بمنزلة المرأة الرتقاء لانها لا تتجمع كالرتقاء ومن قذف رجلا محبوا او امرأة
رتقاء لا حد عليه اما لم يرد بهذا التسوية فيما اذا كان الخنثى هو القاذف واذا كان الخنثى هو القاذف
وقذف رجلا قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لانه محبوب بالغ او رتقاء بالغ
والمحبوب البالغ والرتقاء البالغة اذا قذف انسانا يجب عليه الحد قلت ارايت ان سرق بعد ما يدرك
قال عليه الحد وان سرق منه ما يساوي عشرة من حرز يقطع هذا السارق كذا في المحيط * قلت ارايت
هذا الخنثى ان نطق رجل او امرأة عدة قبل ان يبلغ ويستبين امره فانه لا قصاص على قاطعه وهذا
بخلاف ما اذا قتل الخنثى رجل او امرأة عندا كان عليه القصاص قلت ارايت ان قطع هذا
الخنثى بدرجل او امرأة قال على عاقلة ارض ذلك ولا قصاص عليه صغيرا كان او بالغ بالسن
ولم يستبين امره بعد ويجب اذنية على عاقلة اذا كان الخنثى لم يدرك بعد وبعد البلوغ ان قطع
يد انسان قبل ان يستبين امره عندا فانه يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة * فان افرض
هذا الخنثى في المقتلة لم يجز حتى يستبين امره وان شهد الوقعة رضى له بهم كذا في الميسر
لشمس الائمة السرخسي رح * قلت فان اخذ اسيرا في الغزو قال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ
حتى يستبين امره قلت فان ارتد عن الاسلام قبل ان يدرك او بعد ما درك لا يقتل عندهم
جميعا قلت فان كان من اهل الذمة قال لا يوضع عليه الخراج خراج رأسه حتى يدرك
ويستبين امره قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ

كذلك في الذخيرة * نوع آخر في الايمان رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان اول ولد
تلد يند غلاما مات طالق او قال لامنه ان كان اول ولد تلد يند غلاما مات حرة فولدت هذا الخنثى
المشكل قال لا تطلق امرأته ولا تعتق امته في قول علماءنا ربح حتى يستبين امرؤه فان ظهر بعد
ذلك انه غلام طلفت المرأة وعتقت الامة وان طهر انه جارية لا تعتق الامة ولا تطلق المرأة
ولو قال رجل كل عبد لي حرو له عبد خنثى مشكل لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل امه
لي حرة لا يعتق هذا الخنثى وان قال القواين وحلف باليمينين جميعا فانه يعتق ولو قال رجل
ان ملكت عذرا فامراؤى طالق فاشترى هذا الخنثى لا تطلق امرأته وان قال كلا القولين ثم اشترى
مثل هذا الخنثى تطلق امرأته كذا في التاثير حانية * نوع آخر في اقرار الخنثى انه ذكر او انثى
في اقرار ابيه او وصيه بذلك فان ثبت ارايت ان قال هذا الخنثى المشكل اما ذكر او قال انا انثى
لا يقبل قوله وقبل ان يعلم انه مشكل اذا قال انه ذكر او انثى كائن القول قبل ان الانسان امين في حق
نفسه والقول قول الامين مالم يعرف خلافا وصلى لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف خلافا فقال
ولو ثبت ارايت ان او كان هذا الخنثى ابوه حيا فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول
قبلا وكذلك لو قال هي جارية والقول قوله مالم يعرف انه مشكل الخال قال قلت ارايت ان كان
هذا الخنثى قد اذبح وليس له اب وله وصي فاقر وصيه انه جارية او غلام فالقول قوله اذا لم يكن
مشكل الحان واذا كان مشكلا الحال لم يصدق كذا في المحيط * مسائل شتى ولا يجوز شهادة
الخنثى حتى يدرك لاه صبي او صبية بعد ما درك اذا لم يستبين امرؤه يتوقف امرؤه في حق الشهادة
حتى يبين انه ذكر قلت ارايت رجلا اوصى لما في بطن امرأه بالف درهم ان كان غلاما وبخمس مائة
ان كانت حرة فولدت هذا الخنثى المشكل قال يعطى له خمس مائة ويوقف الخمسمائة الاخرى
الى ان يبين حاله او يثبت قبل التبيين فان تبين انه ذكر دفع الزيادة اليه وان تبين انه جارية
دفع الى ورثة الموصي وكذلك ان مات قبل التبيين يدفع الموقوف الى ورثة الموصي وهذا
قول علماءنا ربح كذا في الذخيرة * ايماء الاخرس بكتابته كالبيان في الوصية والسكاح والطلاق
والبيع والشراء والتودد لا في الحد بخلاف معتقل اللسان اعلم انه اذا قرئ على الاخرس كتاب
وصيته فقبل له انشهد عليك بما في هذا الكتاب فارضى برأسه اي نعم او كتب نعم فاذا جاء من ذلك
ما يعرف انه اقر اقره وجاز ولو اعتقل لسان الرجل فقرئ عليه وصيته فابشار برأسه اي نعم او كتب

فهو باطل ويجوز نكاح الآخر من وطأه وعاقه وبعده وشراؤه ويتنص منه ويتنص له إذا كان يكتب أريو معي أيماء يعرف به ولا يحد ولا يحد له ثم الكتابة على ثلثة اوجه مستبين مرسوم أي معنون وهو يجري مجرى النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار واوراق الاتسيار وهو ليس بحجة إلا بالبيئة والبيان وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وإن كان رجل صمت يومها أو يومين بعارض فكتب أو أشار بشيء من ذلك لم يعتبر ذلك منه في شيء من التصرفات غنم مذبوحة وفيها مائة فإن كانت المذبوحة أكثر تحرى فيها رطل وإن كانت المية أكثر أو كانا نصفين لم يؤكل وهذا في حال الاختيار بان يجد ذكية يثنين وأما في حال الضرورة تحرى وأكل سواء كانت المذبوحة أكثر أو كانا سواء وكانت المية أكثر كذا في الكافي في ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يأبس فظهر رطوبته على ثوب طاهر لكن لا ينصرف لوعصره لا يتنجس رأس شاة منطلق بالدم أحرق وزال عنه الدم فأتين مرة منه جازر الحرق كالغسل سلطان جعل الخراج لرب الأرض جازوا إن جعل العشر لكذا في الكنز * وهذا عند أبي يوسف رح وقال أبو حنيفة ومعه دريح لا يجوز فيها وعلى قول أبي يوسف رح الفتوى استحباب الخراج إذا عجزوا عن زراعة الأرض وإداء الخراج دفع الإمام الأراضي إلى غيرهم بالأجرة أي يؤجر الأراضي للثا دريح على الزراعة ويأخذ الخراج من أجرها فإن فضل شيء من أجرها يدفعه إلى أصحابها أو لهم الجلا ب فإن لم يجد من يستأجرها باعها الإمام ممن يقدر على الزراعة ثم إذا باعها يأخذ الخراج المأخضة من البئس أن كان عليهم خراج ورد الفضل على أصحابها ثم قيل هذا قول أبي يوسف ومحمد ربح لأن عندهما القاصي يملك بيع مال المديون بالدين والشفقة وأما عند أبي حنيفة رح فلا يملك ذلك فلا يبيعها الكس بأمر ملاكها يبيعها وقيل هذا قول الكل كذا في التبيين * ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضان كنشأه المصلوة صح وإن لم يهول صلوة أو آخر صلوة عليه كذا في الكنز * وهذا قول المشائخ رح والأصح أنه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين ما لم يعين أنه صائهم عن رمضان سنة كذا وكذا في قضاء الصلوة لا يجوز ما لم يعين الصلوة يومها بان يعين ظهر يوم كذا أمثلا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز كذا في التبيين * دخل دهج كثير فم الصائم حتى وجد ملوحتة وأبنا فسد ولو تلبلا كنظرين لا ابتلع بزاق غيره كفر لو صدقته ولا لا تلب بعض الحاج عذر في ترك الحج

باع انا لا بد حل حشما في البيع العقار المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي منار
 لا في ولاية التبليغي لا يصح تضامنه فيه اذا قضى بالناسي في حادثة بينة ثم قال رجعت عن
 تصائي او بدالي غير ذلك او وقعت في تلبس اليهود او ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر القضاء
 ما عدا ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة احبا قوما ثم سأل رجلا عن شيء فافترقه وهم
 يزونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جارت شهادتهم وان سمعوا كلامه ولم يروا ابا باع عقارا وبص
 افاربه بجاصر يعلم البيع ثم ادعى لا يسمع وهت مهرها لزوحها اذ انتب وطالب ورثتها مهرها مه
 قالوا كانت البينة في مرض مؤنها وقال بل في الصحة والقول له قال لا خرا وكنتك بيع كذا فسكت صار
 وكذا وكذا نظلا لا يملك درلها وكنتك بكدا على ابي متى عزلت فانت وكيلي يقول في عزله
 اعرلنتك ثم عزلت كذا في الكفر * ولو قال كلنا عزلتك فانت وكيلي يقول رجعت عن الوكالة المعلقة
 عزلت عن الوكالة المنجزة وقيل يقول في عزله كلنا وكنتك فانت معزول والا والاول اوجه كذا في التيسين *
 ويطل الشرط العاسد وجهالة البدل البيع والاجارة والقسمة والصالح من دعوى المال ولا يبطل الشرط
 العاسد وجهالة البدل العتق والنكاح والخلع والصلح من دم العبد والكتابة تبطل بجهالة البدل
 اذا كان فاحشة لا بالشرط العاسد وان جمع بين الشئتين فقتل العقد في احدهما ففي القسم الاول لا يصح
 سمي لكل واحد منهما يد لا اوله يسمي بصرح في القسم الثاني لكل حال وفي القسم الثالث ان سمي
 لكل واحد منهما يد لا يصرح والا لا رجل قال لا خير بعتك هذين العبد من بالف او قال فليكن كل واحد
 منهما بحسبانه فقبل في احدهما لا يصح وكذا لو آخرا شئتين فقبل في احدهما او قال فاستنك
 على ان دنا وهدالي وهذا وهدالك فقبل في احدهما وكذا الوصع بين البيع والاجارة او القسمة
 وبين القسمة وبين البيع او جمع بين الكل واجمل او فضل فقبل في احدهما لان هذه العقود تنطل
 بالشرط العاسد وصم الجيد الى الردي معناه حصار القبول في احدهما شرط الصحة القبول في الآخر
 فاذا لم يقبل صار شرط باسدا ولو قال زوجتك هاتين الامتين بالف فقبل النكاح احدهما او قال
 لزوجتي خالعكنما كذا فقبلت احدهما او قال لعبدتي اختك بالف فقبل احدهما او كان لرجلين
 على رجل قضايا فقالا صالحاك على الف فقبل عن احدهما يصح لان هذه العقود لا تنطل
 الشرط العاسد ولو قال لعبدتي كاتبك بالف فقبل احدهما لا يصح وان قضى فقد قبل احدهما

صح وان جمع بين النكاح والبيع او الاجارة فقبل احد هما ان قبل النكاح صح وان قبل البيع او الاجارة لا وطئ هذا غيرهما وان جمع بين الكتابة والطلاق او العتاق ان قبل الطلاق او العتاق صح اجمل او فصل وان قبل الكتابة ان فصل صح وان اجمل لارجل له ارض يزرعها او حانوت يستغل وغلتها تكفي له ولعياله لم يحل له الزكوة والاحل منعها زوجها من الدخول عليها فنوز طلقها اثنين ثم طلقها ثلثا على الف كان جميع الالف بازاء الواحدة قال لبعده باسدي اولامته انا عبدك لا يعتق لن فعلت كذا ما دمت ببخارا فكذا اخرج منها ثم رجع وفعل لا بحث قال المدعي لا بينة لي فبرهن وقال الشهود ولا شهادة لنا ثم شهدوا تقبل وتقال محمد ربح لا تقبل والا صح قول ابي حنيفة ربح اقردين لا نسيان ثم قال كتب كاذبا في اقراره خلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقر لك به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه عند ابي يوسف ربح وعندهما يوم يرسلهم المقر به الى المقر له والفتوى على انه يخلف المقر له لو قال له علي عشرة دراهم الا ثلاثة الا درهما لزمه ثمانية وان قال الاربعة الا خمسة الا ثلثة الا درهما لزمه ستة خباز اخذ حنوتا في وسط البزازين منع وكذا كل ضرغام جعل شيء من الطريق مسجدا او جعل شيء من المسجد طريقا للعامة صح اهل بلد تركوا الختان بحاويهم الامام كره مسح اليد والتسكين بالخبر ووضع الخبر تحت القصعة والملمحة وانتظار الادام ان حضر الخبر واكل طعام حار وشبهه ونقحه كذا في الكافي * قبض بديل الصلح شرط ان كان دينا بدلين بان وقع الصلح على دراهم من دنانير او عن شيء آخر في الذمة وان لم يكن ذينا بدلين لا يشترط قبضه ادعى رجل على صبي دارا فصالحه ابوه على مالي الصبي فان كان للمدعي بينة جاز ان كان بمثل القيمة او اكثر بما يتغابن الناس فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا وان كان الاب هو المدعي للصغير ولا بينة له يجوز كيف ما كان وان كان له بينة عادلة لا يجوز الا بالمثل او اقل فدر ما يتغابن فيه ووطئ الاب في هذا كالأب للامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة من صادرة السلطان ولم يعين بيع ماله لبيع ماله صح خوفها بالضرب حتى وهبتها مهرها لم يصح ان قدر على الضرب وان اكرها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال ولو احوالت انسانا على الزوج ثم وهبت للزوج لا يصح اخذ بشرافي ملكه او بالوعة فنز منها حائط جارة فطلب تحويله لم يجز عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن عمر دار زوجته

بداله ما ذنبا لعمارة لها والنقطة دين عليها وإذا عمره لنفسه من غير أن المرأة كانت العمارة له
وإذا عمرها لها بغير أن فيها كان البناء لها وهو مطوع في البناء فلا يكون له الرجوع عليها به
ولو أخذ غريمه فزعمه إنسان من يده لم يضمن النازع إذا هرب الغريم في يده مال إنسان فقل له
سلطان أدفع الي هذا المال والآ اقطع يدك وأضربك خمسين فندفع لم يضمن المدافع وضع
منجلا في الصجر ليصيده حمار وحش وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني (وتقيده باليوم الثاني
وقع اثباتا) حتى لو وجد ميتا من ساعته لاحتل لعدم شرطه ولو وجد الحمار محروجا ميتا يؤكل
كذا في التبيين * كره من الشاة الجباء والخضية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح
والذكر والنخاع الصلب كذا في الكنز للقاضي أن يقر عن إمام الغائب والطفل واللغة صبي
حشيتة ظاهرة بحيث لو رآه إنسان ظنه مخنونا ولا يقطع جلدة ذكره إلا يشهد بترك كشيخ أسلم
فقل أهل البصرة لا يطبق الختان ووقته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وإنما هو مكره
للرجال لأنه الذي الجماع وقيل سنة ويجوز كني الصغير ويظفره وغيره من المداواة وكذا
يجوز تقب اذن البنات للأطفال والحامل لا تفعل ما يضر بالولد ولا ينبغي لها أن تحجم
ما لم يضر الولد فإذا تحرك فلا بأس به ما لم يقرب الولادة فإذا قرب لا تحجم وأما الفصد
فلا تفعله مطلقا مادامت حليى وكذا يجوز فصد البهائم وكبها وكذا علاج فيه منفعة لها وجاز
قتل ما يضر من البهائم كالكلب العقور والهرة إذا كان تأكل الحياض والدجاج أو يذبح
ولا يضر بها والمسايفة بالفرس والأبل والأرسل والرؤمي جائزة وخزم شرط الجعل من الجاني
لا من أحد الجانبين ومعنى شرط الجعل من الجانبين أن يقول إن سبق فرسك فلك علي كذا
وإن سبق فرسي فلي عليك كذا أو هو قمار فلا يجوز إذا شرط من جانب واحد أن يقول إن سبقني
فلك علي كذا وإن سبقتك فلا شيء لي عليك جناز استحسانا ولا يجوز فيما عدا المذكورة الأربع
في الكتاب كالبلع وإن كان الجعل مشروطا من أحد الجانبين بشرطه أن يكون الغاية ما يحصل
الفرس وكذا شرطه أن يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق إما إذا علم أن أحدهما يسبق
لا محالة فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجانبين وأدخلنا لنا محالا إجازة إذا كان فرس المحال كذا
لفرسهما يجوز أن يسبق ويسبق وإن سبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز وصورة إدخال المحال أن يتوا
لثالث أن سبقتا فالأول لك وإن سبقتا فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطه بينهما

وهو ايها السابق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان غلبها اخذ المالكين وان غلبها فلا شيء
لها عليه وبأخذ ايها غلب المالك المشروط عن صاحبه ولو قال واحد من الناس ليصاغة من الفرسان
والاثنين فمن سبق فله كذا فخص مال نفسه او قال للرماة من اصاب هدفا فله كذا جاز على هذا
الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وشرط المصيب منهم جعل جائز ذلك ان لم يكن من الجانبيين والمتردد
بالجواز المذكور في باب المسابقة الجعل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب عن الدفع لا يجبره
القاضي ولا يتضي عليه به ولا يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع بان يقول اللهم صل
على محمد وآله وصحبه ونحوه واختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان يقول اللهم ارحم
محمد ا صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم اختلفوا ان يدعوا للصحابه بالرضاه
فيقول رضي الله تعالى عنهم ولنا يعين بالرحمة فيقولون رحمهم الله ومن بعدهم بالغفرة والتجاوز فيقولون
غفر الله لهم وتجاوز عنهم والا عطاء باسم النبي وزوجاته واولاده لا يجوز وقال صاحب الجوامع الاصغر
اذا اهدى يوم النبي وز الى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده
بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي له ان لا يعمل ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله او بعده كيلا يكون تشبهها
بأولئك القوم ولا بأس بلبس القلائس وندب لبس السواد وارسال ذنوب العمامة بين كتفيه الى
وسط الظهر ومن اراد ان يحدد اللبى لعمامة ينبغي له ان ينفذها كورا كورا فان ذلك احسن
من رفعها عن الرأس والقائنها في الارض دفعة واحدة ويكره لبس المعصفر والمزفر ويستحب للرجال
ان يلبس احسن الثياب وكان ابو حنيفة يشرح يوضي اصحابه بذلك والشاب الغالب ان يتقدم على الشيخ
الجاهل ولما نظ القرآن ان يختص في كل امر بعين يوموا الله اعلم بالصواب كذا في التبيين *

كتاب الفرائض

وفيه خمسة عشر بابا (الباب الاول) في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة الفرائض اجمع فريضة
من الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به وسمي هذا
النوع من الفقه فرائض لانه سهام مقدرة مقطوعة مبنية اثبت بدليل مقطوع به فقد اتمثل على
المعنى اللغوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار والارث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال

مال الجير الى الجير على سبيل الحلافة كذا في خزائنة المغنين * التركة تتعلق بها حقوق اربعة جهات
الميت ودفنه والدين والوصية والميراث فيسد اولها بجهازه وكفته وما يحتاج اليه في دمه بالمعروف
كذا في المحيط * ويستثنى من ذلك حق تعلق بعين كالبهائم والعبد الجاني فان الميراثين وولي
الجناية اولى به من تجهيزه كذا في خزائنة المغنين * ويمكن في مثل ما كان يلبسه من الثياب المحلال
حال حيوته على قدر التركة من غير تقير ولا تبذير كذا في الاختيار شرح المختار * ثم بالدين والله
الا يضلوا ما ان يكون الكل ديون الصحة او ديون المرض او كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض
فان كان الكل ديون الصحة او ديون المرض فكل سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان
البعض دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة اذا كان دين المريض ثبت باقرار
المريض وامامت بالهبة او بالمعينة فهو دين الصحة سواء كذا في المحيط * ثم تند وصايا من تلك
ما يبقى بعد الكف والدين الا ان تجيز الورثة اكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام
الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشي بعينه وما اذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث والربع
لا يشرع الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة يرد ارباعه
تركة الميت وينتصف حقه بنصفان تركة الميت كذا في التائراخانية * ويستحق الارث باحدى خصال
ثلاث بالنسبة وهو القرابة والسبب وهو الزوجية والولاء وهو على ضربين ولا عتاقة ولا موالاة
وفي كل منهما يرث الاصل من الاصل ولا يرث الاصل من الاصل الا اذا شرط فقال ان ميت
فمالي ميراث لك فحينئذ يرث الاصل من الاصل كذا في خزائنة المغنين * والوارثون اصفاء ثلثة
اصحاب العرائض والعصبات ووالا الارحام كذا في المبسوط * المستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة
كذا في الاختيار شرح المختار * فيبدأ بذى العرض ثم بالعصبة السببية ثم بالعصبة السببية وهو مولى
لعناته ثم عصبة مولى العتاقة ثم الرد على ذوى العروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم مولى
لموالاة ثم المثر له بالسبب على الغير بحيث لم يثبت نسبة باقراؤه من ذلك الغير اذا مات المقر مصرا
لمى اقراره كما لو اقر باخ او اخى وما اشبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال كذا في الكافي *
باب الثاني في ذوى العروض وهم كل من كان لهم سهم مقدري في كتاب الله تعالى او في سنة رسوله
على الله عليه وآله وسلم او بالاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * وهم انا عشر نفرا عشرة من السبب واثنان
من السبب

من السبب أما العشرة بالنسب فثلاثة من الرجال وسبعة من النساء * أما الرجالي فالاول الاب احوال
وله ثلاثة احوال القرض المحض وهو السدس مع الابن وابن الابن وان سفل والتعصيب المحض
وذلك ان لا يخلف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذي فرض ليس يولد ولا
ولدا بن كزوج وام و جدة ف يأخذ من القرض فرضه والباقي للاب بالعصوبة والتعصيب والقرض معا ،
وذلك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت او الثلثان للبنتين فصاعدا والباقي
له بالتعصيب كذا في خزانة المفتين * والثاني الجدة والمراد الجدة الصحيحة كذا في الاختيار شرح المختار
وهو الذي لا تدخل في نسبته الى الميت ام كاب الاب او اب اب الاب فان دخل في نسبه الى الميت ام
فهو فاسد كاب ام الاب او كاب اب ام الاب او كاب اب ام اب الاب ثم الجدة الصحيحة كالاب
عند عدمه الا في رد الام الى ثلث ما بقي وحجب ام الأب وهو يحجب جميع الاخوة والاخوات
عند ابي حنيفة ر ح وعليه الفتوى كذا في الكافي * والثالث الاخ لام وله السدس وللبنتين فصاعدا
الثلث وان اجتمع الذكور استوراى الثلث * واما النساء فالاولى البنت ولها النصف اذا انفردت
وللبنتين فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار * واذا اختلف البنون والبنات عصب البنون
البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في البتبيين * الثانية بنات الابن فللواحدة النصف
وللثنتين فصاعدا الثلثان فهن كالصليات عند عدم ولدا الصلب كذا في الاختيار شرح المختار *
فان اجتمع اولاد الصلب واولاد الابن فان كان في اولاد الصلب ذكر ولا شيء لاولاد الابن ذكورا
كثيرا او اناثا او مختلطين فان لم يكن في اولاد الصلب ذكر ولا في اولاد الابن ذكر فان كانت ابنة
الصلب واحدة فلها النصف وبنات الابن السدس واحدة كانت او اكثر من ذلك وان كانت
ابنة الصلب ثنتين فلها الثلثان ولا شيء لبنات الابن وان لم يكن في اولاد الصلب ذكر وكان في اولاد
الابن ذكر فان انفرد الذكور من اولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لهن نصفان او ثلثا فان اختلف
الذكور بالاناث من اولاد الابن فنقول ان كانت بنات الصلب ثنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي
بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عبد علي وزيد رضي الله تعالى عنهما وهو قول جمهور
العلماء ر ح فان كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل
حظ الانثيين كذا في المبسوط * بتان وبنت ابن وبنت ابن ابن وابن ابن البنتين الثلثان والباقي
بين بنت الابن ومن دونها للذكر مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلث بنات ابن بعضهن اسفل

من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعض وتلك بنات ابن ابن بعض
استل من بعض وصورة اذا كان لابن الميت ابن وبنت ولان ابنه ابن وبنت ولا ابن ابنه
ابن وبنت فمات البنون بقيت البنات وكذلك ثلث بنات ابن وكذلك ثلث بنات ابن ابن
وكذلك ثلث بنات ابن ابن ابن على هذه الصورة *

العريق الأول	العريق الثاني	العريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

العليا من العريق الاول لا يوازيها احد والوسطي من العريق الاول يوازيها العليا من العريق
الثاني والسفلي من العريق الاول يوازيها الوسطى من العريق الثاني والعليا من العريق الثالث
والسفلي من العريق الثاني يوازيها الوسطى من العريق الثالث والسفلي من العريق الثالث
لا يوازيها احد للعليا من العريق الاول بالنصف وللوسطى من العريق الاول والعليا من العريق
الثاني السدس تكمله للثنتين لاستواءهما في الدرجة ولا شيء للباقيات فان كان مع العليا
من العريق الاول علامها مال بينه وبينها للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع
الوسطى من العريق الاول غلام فالنصف للعليا من العريق الاول والباقي بين الغلام وبين
من في درجته للذكر مثل حظ الانثيين وان كان مع السفلي من العريق الاول قلام فالنصف
للعليا من العريق الاول والسدس للوسطى منه مع من يوازيها تكمله للثنتين والباقي بين العلام
وبين من يوازيه للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع السفلي من العريق
الثاني قلام فالنصف للعليا من العريق الاول والسدس تكمله للثنتين للوسطى منه ومن يوازيها
والباقي بين الغلام ومن يوازيه ومن هو اعلى منه ممن لا فرض له للذكر مثل حظ الانثيين

ويسقط الباقيات وعلى هذا الأصل في هذا أن بنت الابن تصير عصبة بابن الابن سواء كان
 في درجتها أو أسفل منها إذا لم تكن صاحبة فرض كذا في خزانة المفتين * والثالثة الأم ولها ثلثة
 احوال السدس مع الولد وولد الابن أو اثنين من الاخوة والاخوات من أي جهة كانوا الثلث عند
 عدم هؤلاء وثلث ما يبقى بعد فرض الزوج والزوجة كذا في الاختيار شرح المختار * وذلك
 في موضعين زوج وابوان أو زوجة وابوان فان للام ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة
 والباقي للأب عند الجمهور وإن كان مكان الأب جد فلا م ثلث جميع المال كذا في الكافي *
 الرابعة الجدة الصحيحة كام الأم وإن علت وأم الأب وإن علا وكل من يدخل في نسبتها
 اب بين أمين فهي فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار * ولها السدس لا ب كانت أو لام
 واحدة كانت أو أكثر يشتركون في الميراث إذا كن ثابتات فتساوين في الميراث كذا في الكافي *
 ثم الجدة إذا كانت ذات جهتين أو الأخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رح وهو
 رواية عن أبي حنيفة رح السدس بينهما نصفان وعليه الفتوى كذا في المضمرات * مثاله امرأة
 زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد منهما ولد فهذه المزدوجة أم أم الولد وهي أيضا أم اب الأب
 الولد والجدة الأخرى أم أم اب الولد فان تزوج هذا الولد سبطا لها أو فولد بينهما ولدا صارت
 هذه المرأة جدة لهذا الولد الآخر من ثلثة أوجه فان تزوج هذا الولد سبطا أو فولد بينهما ولدا صارت
 هذه الجدة جدة لهذا الولد الآخر من أربعة أوجه وقس عليه الباقي كذا في الكافي * الخامسة الاخوات
 لأب وأم للواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان كذا في خزانة المفتين * ومع الأخ لأب وأم
 للذكر مثل حظ الأنثيين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي * السادسة
 الاخوات لأب وهن كالاخوات لأبوين عند عدمهن كذا في الاختيار شرح المختار * وللواحدة
 النصف وللأكبر الثلثان عند عدم الاخوات لأب وهن السدس مع الاخ لأب وأم تكمله
 للثنتين ولا يرثن مع الاخنتين لأب وأم إلا أن يكون معهن أخ لأب فيعصمهن فيكونن للاختين
 لأب وأم الثلثان والباقي بين اولاد الأب للذكر مثل حظ الأنثيين ولهن الباقي مع البنات أو مع
 بنات الابن كذا في الكافي * السابعة الاخوات لأب وللواحدة السدس وللثنتين فصاعدا الثلث
 كذا في الاختيار شرح المختار * ويسقط جميع الاخوة والاخوات بالابن وابن الابن وإن سفل
 وبالأب بالاتفاق وبالجدة عند أبي حنيفة رح ويسقط اولاد الأب بهؤلاء وبالأخ لأب وأم ويسقط اولاد

الام بالولد وان كان بنتا ولد الابن والاب والجدة بالاتفاق كذا في الكافي * واما الانثى من السبب
فالمزوج والزوجة فلزوج النصف عند عدم الولد وولد الابن والرابع مع الولد وولد الابن والزوجة
الرابع عند عدمهما والثلث مع احدهما والزوجات والواحدة يشتركون في الربع والثلث وعليه
الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * العروس المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع
والثلث . والثلاث والثلث والسادس * اما النصف ففرض خمسة اصناف فرض الزوج اذا لم يكن للميت
ولد ولا ولد ابين وفرض بنت الصلب وفرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفرض الاخت
الاب وام وفرض الاخت لاب عند عدم الاخت لاب وام * واما الربع ففرض صنفين فرض الزوج
اذا كان للميت ولد او ولد ابين وفرض الزوجة او الزوجات اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين * واما
الثلث ففرض الزوجة او الزوجات اذا كان للميت ولد او ولد ابين * واما الثلثان ففرض اربعة اصناف
فرض بنتي الصلب فصاعدا وفرض الابن فصاعدا عند عدم بنت الصلب وفرض الاختين لاب وام
فصاعدا وفرض الاختين لاب فصاعدا عند عدم الاخت لاب وام * واما الثلث ففرض صنفين فرض
الام اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين ولا اثنتان من الاخوة والاخوات وفرض الاثنين فصاعدا
من اولاد الام ذكورا كانوا او اناثا * واما السادس ففرض سبعة اصناف فرض الاب اذا كان للميت
ولد او ولد ابين وفرض الجد كذلك عند عدم الاب وفرض الام اذا كان للميت ولد او ولد ابين
او اثنتان من الاخوة والاخوات وفرض الجدة الواحدة والجدة اذا احتجبت حين يرثن وفرض
بنت الابن مع بنت الصلب تكيلة للثلاثين وفرض الاخت لاب مع الاخت لاب وام تكيلة
للثلاثين وفرض الواحد من اولاد الام ذكرا كان او اناثا كذا في خزائن المفاتيح * الباب الثالث
في العصباء وهم كل من ليس له سهم مقدروا يأخذ ما بقي من سهام ذوي العروس واذا انعداخذ
جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار * فالعصباء نوعان نسبية وسمية فالنسبية ثلاثة انواع عصبية بنفسه
وهو كل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت اثني وهم اربعة اصناف جزء الميت واعله وجزء ابيه وجزء جده
كذا في التبيين * فاقرب العصباء الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علانهم
الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وام ثم العم لاب وام ثم العم لاب
ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب

لاب وام ثم ابن عم الاب لاب ثم عم الجد هكذا كذا في الميسر * وإذا اجتمع جماعة من العصب
 في درجة واحدة فيقسم المال عليهم باعتبار ابدانهم لا باعتبار اصولهم مثله ابن اخ وعشرة بني اخ
 آخر وابن عم وعشرة بني عم آخر المال بينهم على احد عشر سهدا لكل واحد منهم كذا في الاختيار
 شرح المختار * وعصبة بغيرة وهي كل انثى تصير عصبة بذكر يرزقها وهي اربعة البنات بالابن وبنت
 الابن وابن الابن والاخت لاب وام الاخيه والاخت لاب لاخيه كذا في الحاوي للقدسسي * وباقى
 العصبات ينقسم بها ميراث ذكورهم دون اخواتهم وهم اربعة ايضا العم وابن العم وابن الاخ وابن المعتق
 كذا في خزائن المفتين * وعصبة مع غيرة وهي كل انثى تصير عصبة مع انثى اخرى كالاخوات
 لاب وام اولاب يصرن عصبة مع البنات او بنات الابن كذا في حطب السرخسي * مثله بنت
 واخت لابوين واخ واخوة لاب فالنصف للبنات والنصف للاخوات ولا شيء للاخوة لانها لما صارت
 عصبة نزلت منزلة الاخ لابوين ومن ترك ابني عم احدهما اخ لام فلاخ السدس والباقي بينهما
 نصفان وكذلك ان كان احدهما زوجا فله بالزوجية فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان كذا في
 خزائن المفتين * وعصبة ولد الزنا وولد المملأنة والي امهما لانه لاب له فترته قرابة امه وتربتهم
 فلو ترك بنتا واما والمملأنة فللبنت النصف وللأم السدس والباقي يرد عليهما كان لم يكن له
 اب وكذلك لو كان معهما زوج او زوجة اخذ فرضه والباقي بينهما فرضا ودا وترك امة واخاه
 لاه وابن المملأنة فللام الثلث والاخيه لاه السدس والباقي يرد عليهما ولا شيء لابن المملأنة لانه
 لا اخ له من جهة الاب ولولمات ولد ابن المملأنة ورثه قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم
 جده وهم الاعمام واولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله وهكذا ولد الزنا لانها مفرقان
 في مسئلة واحدة وهوان ولد الزنا يرث توأمة ميراث اخ لام وولد المملأنة يرث التوأم
 ميراث اخ لاب وام كذا في الاختيار شرح المختار * اذا اجتمعت العصبات بعضها عصبة بنفسها
 وبعضها عصبة بغيرها وبعضها عصبة مع غيرها فالتزجيم منها بالقرب التي الميت لا بكونها
 عصبة بنفسها حتى ان العصبة مع غيرها اذا كانت اقرب الى الميت من العصبة بنفسها كانت
 العصبة مع غيرها أولى بيانه اذا اهلك الرجل وترك بنتا واختا لاب وام وابن عم لاب ونصف
 الميراث للبنات والنصف للاخت ولا شيء لابن الاخ لان الاخت صارت عصبة مع البنات
 وهي الى الميت اقرب من ابن الاخ وكذلك اذا كان مع ابن الاخ عمالا شيء للعم وكذلك

إذا كان مكان ابن الاخ احالاب لاشي لاح كذا في المحجب * اما الحصة النسبية فالمعنى ثم
 نصبت على الترتيب الذي مر في العصبات النسبية كذا في الكافي * الباب الرابع في التحجب
 وهو نوعان حجب تقيان وحجب حرمان فحجب التقيان وهو التحجب من سهم الى
 سهم واما حجب الحرمان فنقول ستة لا يحجبون اصلا الاب والابن والزوج والام والبت
 والزوجة ومن عدا هؤلاء فالاقرب يحجب الابعد كالابن يحجب اولاد الابن والاخ لا يورث
 يحجب الاخوة لاب ومن يدل على شخص لا يرث معه الا اولاد الام * امثلة ذلك زوج واحد
 لا يورث واخيه الاب للزوج المصنف وللأخت لا يورث المصنف وللأخت لا يورث السدس من تكلمه
 للثنتين أصليا من ستة تعول ابني سبعة من كان مع الأخت لا يورث شيئا فهذا
 مشوم * زوج وابن وابنة وابنة الابن اهلها من انا عشر وتعول الى خمسة عشر للزوج
 الربع ثلاثة ولا يورث السدس اربعة وللبنات المصنف ستة ولبنات الابن السدس سهمان وان كان
 مع بنت الابن ابن عصبها سقطت وتعول الى ثلاثة عشر وهذا ايضا مشوم * احبان لا يورث
 واخوت لاب فالمال للاختين مرصا وردها لاشي لا تخت لاب فان كان معها اخوها عصبها لها
 الباقى وهو الثلث للذكر مثل حظ الانثيين وهذا اح مارك المحرم لا يحجب كالكاثر والقاتل
 والرفيق لا يقصبا ولا حرمبا كذا في الاختيار شرح المختار * ولا المحجوب يحجب بالانفاق
 كالاخوين او الاخنتين فصا عدا باي جهة كانا لا يرثان مع الاب وبهجهان الام من الثلث الى
 السدس كذا في الكافي * ويستقطب والاميان وهم الاخوة لا يورثون بالابن وابنه والاب وبني الجد
 خلاف ويستقطب بوالعلات وهم الاخوة لاب بهم وبهؤلاء ويستقطب بوالاحباب وهم الاخوة لام
 بالولود ولد الابن والاب والجد بالاتفاق كذا في الاختيار شرح المختار * ويستقطب جميع الجدات
 بالام الا بوبات والاميات ويستقطب الابويات بالاب والجد مع الاب وكذا يستقطن بالجد اذا كان
 من قبله ولا تستقطم الاب بالجد لانها ليست من قبله والجدات من قبل الام لا يستقطن بالاب
 ولو ترك ابا وام اب وام ام فام الاب محجوبة بالاب واختلعا ما زاد الام قبل لها السدس
 وقبل لها نصف السدس والقربى تحجب البعدى وارثة كانت او محجوبة صورتها ترك ابا
 وام اب وام ام ام قيل الكل للاب لانه يحجب امه وهي حجت ام ام الام لانها اقرب منها
 واختلعا في الجدة انها هل ترث مع ابنها الذي هو صم الملية ام لا قال عامة مشائخ ترح

[illegible]

والسائق مسبب في مثل الناعى العادل وعكسه متصل وحلاف صرف في السرور كذا في الاختيار
 شرح المختار في الآلات ١- احسن وله او حتمه او طفرحه به فبات من - لك لم يحرم الميراث
 ولم يرد له ولذو بالصرف فبات من ذلك فعلى قول ابن حنبل رحمه الله لم يحرم الميراث
 وعلى قول ابن ابي نؤس ومحمد بن حنبل لا يصح شتاء ولا حرم الميراث ولو ان المعلم هو ادى سرور
 فابر الاب فبات لا يصح شتاء لانه كذا في المسوطة * واختلف الدس انصابا مع الارث
 والميراث به الاختلاف من الاسلام والكفر وما اختلف ملل الكفار كالنصارى واليهود
 والمجوس وغيرهم واليه لا يصح الارث حتى يحرم الميراث من اليهودي والنصراني والمجوسي
 واختلف الدارس من مع الارث كذا في السسر * ولكن هذا الحكم في حق اهل الكفر لا في حق
 المسلم حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه الذي في دار الاسلام ثم اختلف الدار
 على نوح حتى يحرم مات في دار الحرب وله ابن او ابن دمي في دار الاسلام فان الارث
 الدمي من ذلك الحربي وكذا لو مات دمي في دار الاسلام وله ابن او ابن في دار الحرب فان
 لا يرث ذلك الحربي من هذا الدمي وحكمي كالمسلم والدمي حتى لو مات مسلم من
 في دار الاسلام منه وابنه الدمي والدار - اختلف باحلاف المصلحة الجشيش والملك لا يسطر
 العصبه بعدا فيهم كذا في الكافي * فوادا مات المسلم من صدق وتوكل فلا يرثه ان بعثه الى
 ورثته ومن مات من اهل الذمة ولا وارث له فماله لست المال كذا في الاختيار شرح المختار
 الثامن السادس في ميراث اهل الكفر وغيرهم ممن يذكر الكفار بنوهم من فيما بينهم بالا سبب اثني
 بنو اهل الاسلام مما بينهم من السبب والسبب ويرث الكافر بالسبب كالمسلم فان
 ترك ابي عم احمدهما احلام او زوج كذا في الكافي * لو اختلفت في الكافر من اهل او من
 في شخصين حبس احدهما الا حربا بالخاص وان لم يتخيم يرث ما يرثه كذا اذا ابرو
 محسوس انه فولدت له ابنا فهذا الولد ابنا وان ابنا فيرث منها اذا ماتت على انه ابن
 ولا يرث على انه ابن الابن ولو ولدت له سببا مكان الابن ترث الثلثين المصطفى على ان
 سبب والدس على انها سبب الابن بكملة للثلثين وترث من ابنا على ابيهات ولا يرث
 على ابيهات من الام لان الاحتشيط من الميت وان نزع منه فولدت له سببا ترث من ابنا
 المصطفى

النصف على أنها بنت وترث الباقي على أنها عصبنة لأنها اختها من أبيها وهي عصبية مع البنت فإن مات أبوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لأنها من ذوى الأرحام فلا ترث مع وجود ذى سهم أو عصبية وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وأخذ أصحابنا راجح ولا يرث الكافر بكناه مكرم كما إذا تزوج المجوسى أمه أو غيرها من المحارم لا يرث منها أبالكاح فيكذا في التبيين * فصل في ميراث المتهمة بالزنا

الميراث المردد لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحيط:
في ميراث المرتد*
المرتد اذا قتل او مات اولحق بدار الحرب فمما اكتسبه في حال اسلامه هو ميراث لورثته المسلمين
ترث زوجته من ذلك اذا كانت مسلمة ومات المرتد وهي في العدة فلها ان النقصت عدتها
قبل موت المرتد ولم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه وان كانت قد ارتدت معدلم يكن لها
منه ميراث كما لا يرث اقاربه من المرتدين فان ارتد الزوجان معاً لم يلدت منه ثم مات
المرتد فلا ميراث لهما منه وان بقي النكاح بينهما واما الولدان ولدته لان من ستة اشهر منذ
يوم ارتد فله الميراث واما اذا ولدته لاكثر من ستة اشهر منذ يوم ارتد فلا يرث ثم على قول
ابي حنيفة رح انما يرث منه ما اكتسبه في حال الاسلام فاما ما اكتسبه في حالة الردة يكون فيثا يرفع
في بيت المال وعند ابي يوسف ومحمد رح كسب الردة يرث عنه ككسب الا سلام كذا
في المبسوط* فاما المرتدة انما ماتت فزوجها هل يرث منها ينظر ان اردت وهي صحيحة
لا يرث زوجها منها وان اردت وهي مريضة فان ماتت وعدها لم تنقض بعد التصير فارقة
قياساً ولا يرث منها وفي الاستحسان تصير فارقة ويرث منه كذا في الذخيرة والمرتدة انما ماتت
فسم مالها بين ورثتها على فرائض الله تعالى سواء كان كسب الاسلام او كسب الردة كلا الكسبين
يصير ميراثاً عنها كذا في المحيط:
فصل في ميراث الحمل الحمل يرث ويؤتى نصيبه باجماع
الصحابقرض فان واد الى سنتين جاورث وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا كان من
غير الميت كذا اذا مات وامه حامل عن غير ابية وزوجها حي فان جاءت به لاكثر من ستة
اشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الا ان يقرب الورثة بحملها يوم الموت
فان جاءت به لاقل من ستة اشهر فانه يرث ثم الحمل لا يخلو اما ان يكون ممن يحجب حجب
حرمان او حجب نقصان او يكون مشاركالهم فان كان يحجب حجب حرمان فان كان يحجب
الجميع كالاخوة والاخوات والاعمام وبنيهم يؤتى جميع التركة التي ان تلد لجواز ان يكون

الحمل ابا وان كان يحجب البعض كالاخوة والجدة تعطى الجدة السدس ويوقف الباقي وان كان يحجب حجب نقصان كالزوج والزوجة يعطون اقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك يعطى الاب السدس لاحتمال اندابن وان كان لا يحجبهم كالجد والجدة يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وان كان لا يحجبهم ولكن يشاركهم فان ترك بنين او بنات وحملاروى النصف ارح عن اني يوسف رح وهو قوله انه كان يوقف نصيب ابن واحد وعابه الفتوى وان ولد ميتا لاحكم له ولا ارث، والبا يعرف حيوته بان نفس كد اولداواستهل بان سمع له صوت او عطس او تحرك فمضومته كعينيها وشفتيه ويديه فان خرج الاكثر حيائهم مات ورث والعكس لا اعتبارا للاكثر فان مخرج مستقبلا فاذا خرج صبرة ورث وان خرج منكوبا يعتبر خروج سرته وان مات بعد الاستهلال ورث ويؤثر عنه كذا في الاختيار شرح المختار * ومتى انفصل الحمل ميتا انما لا يرث اذا انفصل بنفسه فاما اذا فصل فهو من جملة الورثة وبيانه انه اذا ضرب انسان بطنها فالتقت جنينا فهذا الجبين من جملة الورثة لان الشرع اوجب على الضارب الغرم ووجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكما بحيوته كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط * فصل في المفقود والاسير والغرقى والحرقتى المفقود هو الرجل يخرج في وجهه فيمقد ولا يعرف موضعه ولا يستبين حيوته ولا موته او باسره العبد ولا يستبين موته ولا يقتله كذا في المحيط * قال مشائخنا ربح مدار مسئلة المفقود على حرف واحد ان المفقود يعتبر حيائي ماله ميتا في مال غيره حتى ينتضي من المدة ما يعلم انه لا يعيش اليه مثل تلك المدة او يموت افرانه وبعد ذلك يعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة او مات الاقران وفي مال الغير يعتبر ميتا كانه ميت يوم فقد كذا في الذخيرة * من مات في حال فقة ممن يرثه المفقود يوقف نصيب المفقود اليه ان يتبين حاله لاحتمال بقائه فاذا مضت المدة التي تقدم ذكرها وحكما بموته قسمت امواله بين الموجودين من ورثته واما الموقوف من تركه غيره فانه يرد على ورثته ذلك الغير ويقسم بينهم كان المفقود لم يكن والاصل في ذلك بان كان معه وارث يحجب به لا يعطى شيئا وان كان لا يحجب ولكن ينقص يعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي مثاله مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنات ابن تعطى البنتان النصف لانه متيقن ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن شيئا لانهم يحجبون به فلا يعطون بالشك وان كان معه وارث لا يحجب كالجد والجدة يعطى كل

نصيبه كما في الحمل كذا في الاختيار شرح المختار * وحكم الأسير حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فان فارق دينه فحكمه حكم المرتد فان لم يعلم دينه ولا حيوته ولا موته فحكمه كحكم المفقود كذا في السراجي * اذا مات جماعة من الفرق والعرق ولا يدري أيهم مات أو لا جعلوا كأنهم ماتوا جميعا مع أن يكون مآل كل واحد منهم لو رثته ولا يرث بعضهم بعضا إلا إذا لم يعرف ترتيب موتهم فبرث المتأخر من المتقدم وكذا الحكم اذا ماتوا بانهدام الجدار عليهم أو في المعركة ولا يدري أيهم مات أو لا كذا في التبيين * مثاله اخوان غرقوا لكل واحد تسعون دينارا وظففت بنتا واما وصفا فعند عامة العلماء رح يقسم تركته كل واحد من الاحياء من ورثته البنت والام والعلم على ستة ولا يرث اجددهما من الآخروان علم موت احدهما أو لا ولا يدري أيهم هو اعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين أو يصطلحوا كذا في خزانة المفتين * فصل

في ميراث الخنثى اذا كان للمولود فرج وذكور فهو خنثى فان كان يبول من الذكر فهو غلام في ميراث الخنثى * وان كان يبول من الفرج فهو انثى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل وان كان في السبق سواء فلا معتبر بالكثرة فاذا بلغ الخنثى وخرجت لحينه او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم الرجل او كان له ثدي مستور ولو ظهر له ثدي كئدي المرأة او نزل له لبن في ثديه او خاض او حمل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم يظهر احدى جذة العلامات او تعارضت هذه المعالم فهو خنثى مشكل كذا في خزانة المفتين * والاصل فيه ان ابا حنيفة رح يعطيه اخس النصيبين في الميراث احتياطا فان مات ابوه وتركه وابنا فالابن السهمان وله سهم ولو تركه وبنتا فالمال بينهما نصفان فرضا وزداخت لآب وام وخنثى لآب وعصبة لآخت النصف والخنثى السدس ثلثة الثلثين كالأخت من الاب والباقي للعصبة زوج وام وخنثى لابوين للزوج النصف والام السدس والباقي للخنثى ويجعل ذكر الانه اقل زوج واخت لابوين وخنثى لآب سقط ويجعل عصبة لانه اسوأ الحالين كذا في الاختيار شرح المختار * سر لومات وترك ولدًا خنثى وعصبة ثم مات الولد قبل ان يستبين امره فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رح وهو قول أبي يوسف رح أو لا يعطى الأميرات جارية وذلك نصف المال والباقي للعصبة فان كان للثمة مع ذلك ابن معروف فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رح المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وتكلموا فيما اذا كان الخنثى حيا بعد موتهم قبل ان يستبين امره في الثاني

انه كيف يقسم المال بينهما فمهم من يتول يدع الثلث الى الحشى والصف الى الابن ويوقف
السدس كما في الجمل والمعتود ما به يوقف صبيها الى ان يتبين حالهما واكثرهم على انه
يدفع ذلك الى الابن وادفع الثلثان الى الابن فهل يؤخذ منه الكيل قال مشايخنا حارح هو
على الخلاف المعروف ان الناصي اذ ادفع المال الى الوارث المعروف لم يأخذ منه كيلا
في قول ابي حنيفة رح وعندهما يحتاط في احد الكيل منه وقيل بل هما يحتاط في احد الكيل
ومندهم خبيعا فان تبين ان الحشى ذكر اسرد ذلك من اخيه وان تبين انه انشئ بالمقدوس سالم
للبن انة اح حشى وابنة اس اح حشى وابن اس اح معروف فعلى قول اصحابنا ح
المال بينهم اثنان فان لم يكن للميت وارث غير هذين الحشيين فالمال كله للعليا في قولنا لهما اثنان
وابنة اح مقدمة في الوارثات على انة ابن اح فان ترك بنتا حشى واحتا حشى وماتت قبل
ان يستتب امرها فللأبنة الصف والثاني للاخت في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الاول
ومحمد رح لا لهما اثنان والاحت مع البنت عصبة وان ترك اختا حشى وابنة اح حشى
فعلى قولنا للاخت الصف والعصبة الصف لان الحشيين اثنان فلا تحت البنت والناقي للعصبة
ولا شيء لابنة الاح وان لم يكن للميت عصبة فالمال كله للاخت بالعرض والرد فبالا شيء لدوى
الارحام مع وجود ابي السهم وابنة الاح من دوى الارحام وكذا لو ترك ابنة حشى وابنة اح
حشى ولا عصبة له فالخوانب على ما وصفت في الاخت فان تركت ابنة حشى وابنة اس حشى
وابنة اس ابن حشى فهو عصبة فعلى قولنا الحاث اثنان وللعليا الصف والوسطى السدس تكبلة
للتلثين والناقي للعصبة ولا شيء للسلوى وان لم يكن للميت عصبة فالناقي يرث على العليا والوسطى
اربا على قدر موارثتهما فان ترك ابنة وثلاث بنات ابن عصهن اسفل من بعض حائنا كهن
وعصبة فعد بالابنة الصف وللعليا السدس والناقي للعصبة لان الحاث اثنان ما لم يستنس حالهن
وان لم يكن له عصبة فالناقي يرث على الابنة وابنة الابن على قدر ميراثهما اربا فان كان اسفل
منهن علام معروف فعد بالابنة الصف وللعليا من بنات الابن السدس تكبلة للتلثين والناقي
بين الذكر الاسفل وبين الوسطى والسفلى للذكر مثل حظ الانثيين لانهما اشياء والذكر من
اولاد الابن يعصب من فوقه من الاناث ممن لم يأخذ شيئا بالعرضة رجل مات وترك امرأته
واخوين

واخوين لاه واختالاب وام هي خنثى فعند المرأة الربع وللأخوين اللام الثلث وما بقى فهو للأخت الخنثى فان ترك مع ذلك اما فني قولنا للام السدس سهمان من اثنا عشر وللرأة الربع ثلثة وللأخوين لام اربعة وللخنثى ما بقى لان اقل النصيب نصيب الذكر هناك في المبسوط لشمس الإئمة السرخسي * الباب السابع في ذوى الارحام وذووالارحام كل قريب ليس بذى سهم ولا حصبة وهم كالعصباء من انقرد منهم اخذ جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار * وذووالارحام اربع اصناف صنف ينتمي الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وصنف ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد النافذون والجدات الفاسدات وصنف ينتمي الى ابوي الميت كبنات الاخوة لاب وام اولاب واولاد الاخوة لام واولاد الاخوات وكلها وصنف ينتمي الى جدي الميت كالأعمام للايم واولادهم والنساء واولادهن والاخوال والخالات واولادهم وبنات الأعمام لاي وام اولاب فهو لا وكل من يداي بهم ذووالارحام الاولى الصنف الاول وان كان بعدهم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب العصباء وهو لما خوذ كذا في الكافي * ذكر رضي الدين النيسابوري رح في فرائضة الله لا يرث من الصنف الثاني وان قرب وهناك اجد من الصنف الاول وان بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى والمعمول عليه من جهة مشايخنا رح بتقديم الصنف الاول مطلقا ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قال وهكذا ذكره الاستبصار الصدر الكوفي في فرائضه وعلى هذا بنت البنت وان سفلت اولي من اب الام كذا في الاختيار شرح المختار * وانما يرث ذووالارحام اذا لم يكن احد من اصحاب الفرائض ممن يرث عليه ولم يكن حصبة واجمعوا على أن ذوى الارحام لا يجحبون بالزوج والزوجة اي يرثون معهما فيعطى للزوج والزوجة نصيبه ثم يقسم الباقي بين ذوى الارحام كما لو انقرضت مثاله زوج وبنت بنت وخالة وبنت غم بالزوج النصف والباقي لبنت البنت ثم الاولى بالميراث من الصنف الاول الا قرب الى الميت كبنات البنت اولي من بنت بنت البنت فإن استورا في الدرجة اي في القرب فولد الوارث اولي سواء كان ولد نصبة او ولد صاحب فرض كبنات بنت الابن اولي من ابن بنت البنت وابن بنت ابن اولي من ابن بنت بنت كذا في الكافي * واختلفوا في

الصنف
الاول *

ولد ولد الموارث والحبيبة له ليس بأولى كذا في خزانة المفتين * وأن استواءى القرب وليس
فيهم ولد الوارث فالمل يتقسم بينهم على السواء ان كانوا ذكورا لهم أو إناثا كلهم فان كانوا مختلطين
فللذكر مثل حظ الأنثيين وهذا بخلاف ان اتفقت صفة الأصول أي الآباء والأمهات
في المذكورة والآنثى وان اختلفت صفة الأصول فعند أبي يوسف ربح يعتبر ابدان العروع ويتقسم
الملل بينهم على السواء ان كان الكل ذكورا او كان الكل إناثا وان كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ
الأنثيين وعند محمد ربح يؤخذ العدد من ابدانهم والوصف من البطن الذي اختلف حتى
لو ترك ابن بنت وبنت بنت فالمل بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين باعتبار الابدان لان صفة
الأصول متفقة وكذا لو ترك ابن ابن بنت وبنت بنت بنت بنت بنت فالمل بينهما للذكر مثل
حظ الأنثيين لانفاق الأصول وهذا بخلاف ولو ترك بنت بنت بنت وبنت بنت ابن بنت فعند
أبي يوسف ربح المال بينهما نصفان باعتبار الابدانهما وعند محمد ربح المال بينهما اثلاثا لثلاث بنات ابن
البنات ولثلاث بنات البنات اعتبارا للأصول كانه ما بنت عن ابن بنت وعن بنت بنت ثم ما
اصاب ابن البنات فولده وما اصاب بنت البنات فولدها ولو ترك ولدي بنت بنت وولدي
ابن بنت فعند أبي يوسف ربح المال بينهما باعتبار الابدان على ستة لكل ذكر سهمان ولكل
أنثى سهم وعند محمد ربح يقسم باعتبار الأصول فجعل كانه ترك بنت بنت وابن بنت فيكون
ثلاث المال لابن البنات ولثلاث للبنات ثم ما اصاب ابن البنات يقسم بين ولديه اثلاثا لثلاث
لابنه ولثلاث لبناته وما اصاب بنت البنات يقسم بين ولديها اثلاثا لثلاث لابنها ولثلاث لبناتها
فيكون التسعة من تسعة ولو ترك بنتي ابن بنت وابن بنت بنت فعند أبي يوسف ربح ظاهر
وعند محمد ربح يقسم بينهم اخماسا خمس المال لابن بنت بنت واربعة اخماسه لبنتي
ابن بنت كانه مات عن ابني بنت وبنت بنت فما اصاب بنت البنات فولدها وما اصاب
الابن فولده ولو ترك ابني بنت بنت بنت وبنت ابن بنت بنت وابنتي بنت ابن بنت
فعند أبي يوسف ربح المال بين العروع اسباعا باعتبار ابدانهم وعند محمد ربح يقسم المال على
اعلى الخلاف أي في البطن الثاني اسباعا باعتبار عدد العروع في الأصول اربعة اسباعه
لبنتي بنت ابن البنات نصيب جد هما ولثلاث اسباعه وهو نصيب البنات يقسم على ولديهما في البطن
الثالث ايضا فصغها البنات ابن بنت البنات نصيب ابيها والنصف الآخر لابنتي بنت بنت البنات

أم الأم وهذا الجواب على قول من لا يعتبر المذلي بالوارث كذا في خزائن المفتين * والصنف الثالث وهو ثلثة أنواع الأول بنات الأخوة وأولاد الأخوات لاب وام وأولادهم والثاني بنات الأخوة وأولاد الأخوات لاب وأولادهم والثالث أولاد الأخوة والأخوات لام وأولادهم فان كانوا من النوع الأول أو الثاني فهم كالصنف الأول في تساوي الدرجة والقرب والأولاد الوارث والقسمة وان اختلفوا في ذلك فعند أبي يوسف رح يعتبر الأبدان وعند محمد رح يعتبر الأبدان ويوصف الأصول كذا في الاختيار شرح المختار * مثاله بنت الاخت أولى من بنت بنت الاخت لأنها أقرب بنت ابن الأخ أولى من بنت بنت الأخ لأنها ولد الوارث بنت اخت وابن اخت فأمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين بنت ابن أخ وابن بنت أخ وبنت بنت اخت فعند أبي يوسف رح يعتبر الأبدان وعند محمد رح خمس المال لبنت بنت الاخت وثلثا أربعة الأخماس لابن بنت الأخ وثلث أربعة الأخماس لبنت ابن الأخ ابن اخت لاب وام وبنت أخ لاب وام فان يوسف رح يعتبر الأبدان دون الأصول فعدة ثلث المال لبنت الأخ لاب وام وثلثا لأخت لاب وام والكلام في أولاد الأخوات والأخوة لاب كالكلام في العريق الأول عند مدبرهم كذا في خزائن المفتين * وان كانوا من النوع الثالث فأمال بينهم بالسوية ذكورهم وإناثهم فيه سواء اعتبارا بأصولهم ولا خلاف فيه الأماوي شاذ عن أبي يوسف رح انهم يقسم للذكر مثل حظ الأنثيين وان كانوا من الأنواع وتساووا في الدرجة فالمذلي يوارث أولى ثم عند أبي يوسف رح من كان بينهم لاب وام لإبى ثم لأب ثم لام وعند محمد رح يقسم المال على أصولهم ويقل نصيب كل أصل إلى فرجه * مثاله ثلث بنات أخوات متبرقات عند أبي يوسف رح المال كله لبنت الاخت لا يورثون وعند محمد رح لها ثلثة أخماس ولبنت الاخت من الأب خمس ولبنت الاخت لام خمس باعتبار الأصول فربما وردا ثلث ثبات أخوة متعرقين عند أبي يوسف رح كل المال لبنت الأخ من الأبوين وعند محمد رح لبنت الأخ من الأم السدس والباقي لبنت الأخ من الأبوين بنت أخت لاب وبنت أخت لام المال للأولى عند أبي يوسف رح لانها أقوى وعند محمد رح لها ثلثة أرباع وللأخرى الربع فربما وردا اعتبارا بالأصول أبا أخت لا يورث وبنت أخت لام عند أبي يوسف رح المال للابنين وعند محمد رح ابنا أخت كالأختين فيقسم المال

المال بينهم على خمسة وأولاد هؤلاء كاصولهم المدلى بوارث أولى اذا استبرأ مثله ابن ابن اخ
لام وابن بنت اخ لابوين وبنت ابن اخ لاب المال للبنت لانها تدلى بوارث كذا في الاختيار

شرح المختار * الصنف الرابع اذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم يتأنيص
في جميع الاصناف وان اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متحدا بان كان الكل من جنس واحد فلا تفرق

اولى بالاجماع اي من كان لاب وام اولى ممن كان لاب ومن كان لاب اولى ممن كان

لام ذكورا كانوا او اناثا كذا في الكافي * ثم ولد الوارث اولى فان كان احدهما ولدا للوارث

غير انه ذو قرابة واحدة والاخرى ولد ذى الرحم لكن ذاقرا بنين الصحيح ان ذاقرا بنين

اولى * مثاله بنت ابن عم لاب وابن ابن عمه لاب وام فالثاني اولى كذا في خزائن المفتين *

وان كانوا ذكورا واناثا واستوت قرابتهم فللذكر مثل حظ الانثيين كعم وعمه كلاهما لام وخال

وخالة كلاهما لاب وام اولاب اولام وان كان حيز قرابتهم مختلفا كعمه لاب وام وخالة لام

او خال لاب وام وعمه لام فالثلثان لقرابة الاب وهو نصيب الاب والثلث لقرابة الام وهو نصيب

الام وكذا في اولادهم اولهم بالميراث اقربهم الى الميت من ابي جهة كان وان استووا في المقرب

وكان حيز قرابتهم متحدا فاولاد العصبه او لى كبنيت العم وابن العمه كلاهما لاب وام اولاب والمال

كله لبنت العم وان كان احدهما لاب وام والاخر لاب المال كله لمن له قوة القرابة بيانه ثلاث عمات

عمة لاب وام وعمه لاب وعمه لام وثلاث خالات خالة لاب وام وخالة لاب وعمه لام فثلث المال

لعمات كله للعمه لاب وام لقوة القرابة وثلاث الخالات كله للخالة لاب وام لقوة القرابة خالة

لاب وام وخال لاب وام وعمه لاب وام وعمه لاب فثلثا المال للعمه البني لاب وام لقوة القرابة

وثلاثة بنين الخال والخالة لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين ونصيب من تسعة بنت الخال لاب وام

وبنت العمه لام فثلثا المال لبنت العمه والثلث لبنت الخال * بنت خالة لاب وام وبنت عم لام

فالثلثان لبنت العم لام والثلث لبنت الخالة بنت عم لاب وام وبنت عمه لاب وام فالمال كله لبنت

العم لانها ولد العصبه بنت عمه لاب وبنت عمه لاب وام فالمال كله لبنت العمه لاب وام لقوة

القرابة بنت خالة لاب وام وبنت خال لاب فالمال كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي *

قال رضاعهم بان الاقرب من اولاد العمات والاخوال والخالات مقدم على الابعد في الاستحقاق

سواء اتحدت الجهة او اختلفت والتفاوت بالقرب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم

ذو بطن واحد فهو أقرب ممن يكون ذو بطنين وذو البطنين أقرب من ذي ثلثة بطون وبأنه فيما اذترك بنت خالة وبنت بنت خالة وابنت ابن خالة وابن خالة فالأميرات لبنت الخالة لأنها أقرب بدرجة وكذلك ان ترك بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه أولى بالمال لأنها أقرب بدرجة وان كانا من جهتين مختلفتين وان ترك بنت العمة مع ابنة خالة واحدة فلبنت العمه الثلثان ولابنة الخالة الثلث وان كان بعض هؤلاء ذوقرايتين وبعضهم ذوقراية واحدة فعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لاب أولى من الذي لام ذكرنا كان ابنتى بياضه فيما اذترك ثلث بنات عمات متفرقات فان المال كله لابنة العمه لاب وام وكذلك ثلث بنات خالات متفرقات فان ترك ابنة خالة لاب وام وابنة عمه لاب وام فلابنة العمه الثلثان ولابنة الخالة الثلث وكذلك ان كان احدهما ولد عصبة او ولد صاحب فرض فعند اتحاد الجهة يقدم ولد العصبة وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا بل يعتبر النسب واذا فى الاتصال بالميت بياضه فيما اذترك ابنة عم لاب وام اولاب وابنة عمه فالمال كله لابنة العم لا لها ولد عصبة ولو ترك ابنة عم وابنة خال او خالة فلابنة العم الثلثان ولابنة الخال او الخالة الثلث لان الجهة مختلفة هاولا بترجح احدهما بكونه ولد عصبة وهذا في رواية ابن ابي عمير ان ابن ابي يوسف زج فاما في ظاهر المذهب ولد العصبة أولى سواء اختلفت الجهة وانحدت لان ولد البغيبة اقرب اتصالا بوارث الميت مكانه اقرب اتصالا بالميت فان كان قوم من هؤلاء من قبل الام من بنات الاخوال او العجالات وقوم من قبل الاب من بنات العمات والاعمام لام فالمال مقسوم بين العريقتين اثلاثا سواء كان من كل جانب ذوقرايتين او من احد الجانبين ذوقراية واحدة ثم ما صاب كل فريق فيما بينهم بترجح جهة ذى القرايتين على ذى قراية واحدة وكذلك بترجح فقه من كان قرايته لاب فعلى من كان قرايته لام فان استويا فى القراية فالقسمة بينهم على الايدان في قول ابن ابي يوسف روح الآخر وعلى اول من يقع الخلاف به من الآباء في قول ابن ابي يوسف روح الاول وهو قول محمد روح بياضه فيما اذترك ابن خالة وابنة خالة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان الآباء قد اتفقت فان ترك ابنة خال وابن خالة فعلى قول ابن ابي يوسف روح الآخر لابن الخالة الثلثان ولابنة الخال الثلث وعلى قول محمد روح على عكس هذا ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين

ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فان كانت ابنة عم لاب وام اولاب فهي الاولى لا تجوز له عصبية وابن العمه ليس بولد عصبية وان كانت بنت عم لام فعلى قول أبي يوسف رح الآخر المال بينهما اثلاثا على الابدان لابن العمه الثلثان وليت العم الثلث وعند محمد رح على عكس ذلك باعتبار الآباء وهذا اذا كان ابن العمه لام فاما اذا كان ابن عمه لاب وام فهو الاولى بجميع المال لابنه ذو قرابتين وكذلك اذا كان ابن عمه لاب لان ادلاء بقراءة الاب وفي استحقاق العصبية يقدم قراءة الاب على قراءة الام فان ترك الميت خالة للام او خالا للام فالميراث كله ان لم يكن معه غيره وان تركهما جميعا فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اثلاثا باعتبار الابدان فان ترك خالة للام وعمه للام فقد ذكر ابو سليمان من اصحابنا روح المال بينهما اثلاثا لثلاثة للغة والثالث للخالة ثم على ظاهر الرواية يستوي ان يكون لهما قرابتان او يكون لاحدهما قرابتان وللأخرى قرابة واحدة فان ترك عمه الاب وعمه الاب فالمال كله لعم الاب ان كان لاب وام اولاب لانه عصبية وان كان لام فالمال بينهما اثلاثا على الابدان في قول أبي يوسف رح الآخر وعلى المدعى انه في قوله الاول وهو قول محمد زح وان كان هناك عمه الاب وخالة الاب فعلى رواية أبي سليمان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فان اجتمع الفريقان يعني عمه الاب وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فلقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم قسمت كل فريق بين كل فريق في هذا الفصل كقسمه جميع المال فيما تقبضهم ولا يختلج الجواب يكون احدهما ذاق قرابتين والآخر ذاق قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فريق يترجم فهو قرابتين على نحو ما بينا في الفصل المتقدم والكلام في اولاد هؤلاء بمنزلة الكلام في آباءهم ولكن عند انعدام الاصول فاما عند وجود واحد من الاصول فلا شيء للاولاد كما لا شيء لاحد من اولاد العبات والعمالات عند بقاء عمه وخالة للميت ومتصور في هذا الجنس شخص لهما قرابتان بيانه في امرأة لها اخ لام واخت لاب فتزوج اخوها لام اختها لا يبيها فولد بينهما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لاب وهي ايضا عمته لام كذا في المبسوط للشمس الاثمة السرخسي *

الباب الثامن في حساب الفرائض السهام المقدرة ستة السدس والثالث والثلاثان جنس واحد والثمن والربع والنصف جنس واحد ولكل سهم من هذه السهام مخرج فالنصف يخرج من سهمين وماعداه يخرج كل سهم من اسمه كالثمن من ثمانية والربع من اربعة والثالث والثلاثان

من ثلثة في السدس من من ستة وان اجتمع الربع مع كل الآخر ومع بعضه فاصله من اثناعشر وان
اجتمع النصف مع كل الآخر ومع بعضه فاصله من اربعة وعشرين كذا في المحيط * واذا اختلف
النصف بكل الآخر وبعضه ففي من ستة كذا في خزائن المفتين * واذا صححت العريضة فان
انقسمت سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاضرب عدد رؤس من انكسر
في اصل المسئلة وموليا ان كانت عائلته فما خرج صحت منه المسئلة * مثاله امرأة وأخوان للدراة
الزوج سهم يبقئ ثلثة لا يستقيم على اخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في اربعة تكن ثمانية منها تصح
وان وافق بينهما مدهم فاضرب وفق عدد هم في المسئلة * مثاله امرأة وستة اخوة للزوجة الربع
يبقئ ثلثة لا يستقيم على ستة وبينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد هم وهو اثنان في اصل المسئلة
وهو اربعة تكن ثمانية منها تصح كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلثة في اثنين يكن ستة
لكل واحد سهم * آخر زوجة وستة اخوة وثلثة اخوات لابوين اصلها من اربعة للزوجة سهم يبقئ
ثلاثة لا يستقيم على خمسة عشر لكن بينهما موافقة بالثلث فارجع الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة
فاضرب الخمسة في اربعة يكن عشرين منها تصح وان انكسر على فريقين فاطلب الموافقة بين سهام
كل فريق وعددهم ثم بين العددين فان كانا متماثلين فاضرب احدهما في اصل المسئلة وان كانا
متباينين فاضرب اكبرهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق احدهما في الآخر فما خرج في المسئلة
ان كانا متباينين فاضرب بكل احدهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة * مثاله ثلثة اعلام وثلث
سات للبات الثلثان يبقئ مهم للاعلام فقد انكسر على فريقين وهما متباينان فاضرب عدد
حدهما وهو ثلثة في اصل المسئلة يكن تسعة منها تصح * آخر خمس جدات وخمس اخوات
لابوين وعم اعليها من ستة ولا موافقة بين السهام والا عدا لكن الاعداد متماثلة فاضرب
حدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلثين منها تصح * آخر جدة وست اخوات لابوين وتسع اخوات
لام من ستة ونعول التي سبعة للجدة سهم وللأخوات للام سهمان ولا موافقة وللأخوات لابوين
ربعة وبينهما موافقة بالنصف فارجع الى ثلثة وهي داخلية في التسعة فاضرب تسعة في اصل المسئلة
وهي سبعة يكن ثلثة وستين منها تصح * آخر بنت وست جدات واربع بنات ابن وعم من ستة
ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤس وهي الستة والاربعة موافقة بالنصف فاضرب

نصف أحدهما في الآخر يكن اثنا عشر ثم اثنا عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين منها
تصح * آخر زوجة وستة عشر اختالام وخمسة وعشرون عماربع وثلاث وما بقي أصلها
من اثنا عشر وبين سهام الاخوات وعددهن موافقة بالربع فيرجع الى اربعة وبين الاعمام
وسهامهم موافقة بالخمس فيرجع الى خمسها وهي خمسة ولا موافقة بين الاعداد فاضرب
احد العددين وهو اربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في اصل المسئلة
اثنا عشر يكن مائتين واربعين منها تصح وان انكسر على ثلث فرق او اكثر فذلك يطالب
المشاركة اولاً بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد كما فعلت في الفريقتين
في المداخلة والمائة والموافقة والمباينة ولا يتصور الكسر على اكثر من اربع فرق في الفرائض
وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضرب في اصل المسئلة مثاله
اربع زوجات وثلث جدات واثنا عشر عما أصلها من اثنا عشر للزوجات الربع ثلثة وللجدات
السدس سهمان وللاعمام ما بقي سبعة ولا موافقة بين الاعداد والسهام لكن الاعداد متداخلة
فاضرب اكثرها وهو اثنا عشر في اصل المسئلة يكن مائة واربع واربعين منها تصح كان للزوجات
ثلثة في اثنا عشر ستة وثلثين لكل زوجة تسعة وكون للجدات سهمين في اثنا عشر اربعة وعشرين
لكل جدة ثمانية وكان الاعمام سبعة في اثنا عشر اربعة وثمانين لكل عم سبعة * آخر ست
جدات وتسع بنات وخمسة عشر عما أصلها من ستة للجدات سهم لا ينقسم ولا موافقة والبنات
اربعة كذلك وللاعمام سهم كذلك وبين اعدادهم موافقة فاضرب ثلث الجدات وهو اثنان
في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية عشر ثم اضرب وفقها الثلث وهو ستة في عدد الاعمام
وهو خمسة عشر يكن تسعين ثم اضرب التسعين في اصل المسئلة ستة يكن خمسمائة واربعين
منها تصح * آخر زوجتان وعشر جدات واربعون اختالام وعشرون عما أصلها من اثنا عشر
للزوجتين الربع ثلثة لا ينقسم ولا موافقة وللجدات السدس سهمان لا ينقسم لكن بينهما
موافقة بالنصف فيرجع الى نصفها وهو خمسة وللخوات الثلث اربعة لا ينقسم ويوافق بالربع
فيرجع الى ربعها وهو عشرة وللاعمام ما بقي وهو ثلثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة
داخلة في العشرين فاضرب عشرين في اصل المسئلة اثنا عشر يكن مائتين واربعين منها تصح *
آخر اربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانية عشرة بنتا وستة اعمام أصلها من اربعة وعشرين

للروحانيات الثمن ثلثة لا يستقيم ولا يوافق والجدات السدس اربعة كذلك والبنات اللسان
ستة عشر بينهما موافقة بالصف فيرجع الى الصف وهي تسعة ففي الاعمام سهم معا اربعة
وحصة عشر وتسعة وستة ودر التسعة والستة موافقة بالثلث فاصرب ثلث احدى ما في الآخر
يمكن ثمانية عشر وبها ودر الحصة عشر موافقة بالثلث ايضا فاصرب ثلث احدى ما في الآخر
يكن تسعين وهي توافق الاربعة بالصف فاصرب اثنين في تسعين يكن مائة ونما بين اصربها
في اصل المسئلة اربعة وعشرين يكن اربعة آلاف وثلثمائة وعشرين منها تصح * آخر روحانيات
وعشر بنات وست جدات وسعة اعمام من اربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلثة لا يتسم
ولا يوافق والبنات الثلثان ستة عشر بينهما موافقة بالصف فيرجع الى خمسة والجدات السدس
اربعة يسهما موافقة بالجهف ايصا يرجع الى ثلثة وللعمام سهم معا اثنان وحصة وثلثة وسبعة
كلها من اربعة فاصرب اثنين في خمسة يكن عشرة اصرربها في ثلثة يكن ثلثين اصرربها في سبعة يكن
مائتين وخمسة اصرربها في اصل المسئلة يكن حصة آلاف واربعين كذا في الاختيار شرح المختار *
خمس روحانيات لاب وثلث احوات لام وتسع جدات واربع روحانيات اصلها من اثنا عشر
وتعمل التي سبعة عشر ولا احوات لاب الثلثان ثمانية لا يتقسم عليهن ولا يوافق ولا احوات لام
الثلث اربعة لا يتقسم عليهن ولا يوافق والجدات السدس سهمان لا يتقسم عليهن ولا يوافق
والزوجات الربع ثلثة لا يتقسم عليهن ولا يوافق والحصة لا يوافق الثلثة فاصرب احدى ما في الاخرى
تبلغ حصة عشر وخمسة عشر لا يوافق الا اربعة فاصرب احدى ما في الاخرى تبلغ ستين والمستوان
لا يوافق السبعة فاصرب احدى ما في الاخرى تبلغ اربعة اربعة وعشرين ثم اصررب اربعة اربعة وعشرين
في الفرصة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة واربعين فمها تصح كذا في التبيين * الباب التاسع
في معرفة التوافق والتماثل والتباين اعلم ان كل عدد من هذه الاقسام
الاربعة اما المتماثلان فمهما المتساويان كالثلثة والثلثة والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالداهية
واما المتباينان فكل عدد من هذه الاقسام لا يكون اكثر من نصفه كالثلاثة
مع التسعة والاربعة مع اثنا عشر والثلثة ثلث التسعة والاربعة ثلث اثنا عشر والاربعة نصف الثمانية
وكذلك الثلثة مع الستة طريق معرفة ذلك او يستعمل الأقل من الاكثرا من مائة فمهما متداخلا
كالخمسة والاربعة مع العشرين فذلك اذا استقطبت الخمسة من العشرين اربع مرات والاربعة خمس

مرات فنت العشرون فقلت انهما متداخلا ان تقول كل عدد ينقسم الاكثر على الأقل
 قسمه صحيحة فهما متداخلا كما ذكرنا فانك اذا قسمت العشرين على الخمسة بجي أربعة اقسام
 قسمه صحيحة وكذلك اذا قسمتها على الاربعة بجي خمسة اقسام قسمه صحيحة واما المتوافقان
 فكل عددان لا يفني احدهما الآخر ولا ينقسم عليه لكن بينهما عدد آخر فيكونان متوافقين بجزء
 العدد المغني كالثمانية مع اثنا عشر يفنيهما اربعة فهما متوافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع
 خمسة وعشرين يفنيهما خمسة متوافقهما بالخمس وقد يفنيهما اعداد كاثنا عشر وثمانية وعشرين فانه
 يفنيهما الستة والثلاثة والاثان فيؤخذ جزء الوفاق من اكثر الاعداد فيكون اخضر في الضرب
 والحساب * وطريق معرفة الموافقة ان ينقص احدهما من الآخر باذنا بقي فخذ جزء الموافقة من
 ذلك كخمس عشر مع خمسة وعشرين فانك اذا انقصت منها الخمسة عشر بقيت عشرة فاذا انقصت
 العشرة من خمسة عشر بقيت خمسة * وطريق معرفة جزء الموافقة ان تنسب الواحد الى العدد الباقي
 فما كان من نسبة الواحد اليه فهو جزء التوافق * مثاله ما ذكرنا بقي خمسة انسب الواحد اليها
 يكن خمسا فاعلم ان الموافقة بينهما بالخمسين وان كان الجزء المغني للعددين اكثر من عشرة
 كالسنة والتشرين والاربعة والخمسين فالذي يفنيهما ثمانية عشر * واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون
 يفنيهما احد عشر * وثلاثون وخمسة واربعون يفنيهما خمسة عشر فانظر فان كان المغني فردا او
 وهو الذي ليس له جزء صحيح ابي لا يتركب من ضرب عددين في عدد كاحد عشر فقل الموافقة
 بينهما جزء من احد عشر لانه لا يمكن التعبير عنه صحبا بشي آخر فان كان العدد المغني زوجا
 كالثمانية عشر فيما ذكرنا او فردا مركبا وهو الذي له جزآن صحبان او اكثر كخمس عشرة وعشرون لها
 جزئين صحبين وهو الخمس ثلاثة والتسعة بسمي مركبا لانه يتركب من ضرب عدد في عدد
 وهو ثلاثة في خمسة فان شئت ان تقول كما قلت في القرى الاول هو موافق بجزء من خمسة عشر وبجزء
 من ثمانية عشر وان شئت ان تنسب الواحد اليه بكسرين يضاف احدهما الى الآخر فتقول
 في خمسة عشر موافقة بالتسعة وفي ثمانية عشر بثلاث السدس وتس عليه نظائر * واما المتباينان
 فكل عددان ليسا متداخليين ولا متماثلين ولا يفنيهما الا الواحد كالخمس مع السبعة والسبعة مع
 التسعة واحد عشر مع العشرين وامثاله كذا في خزانة المغنيتين * وانما أصبحت المسئلة بما تقدم من
 الطرق وارتدت ان تعرف نصيب كل فريق من النصيب فاضرب ما كان له من اصل المسئلة

فيما صرته في اهلها ما خرج فهو نصيب ذلك العريق ومعرفة نصيب كل وارث ان تصرب
 سهامها فيما صرته في اصل المستلة يخرج نصيبه مثله اربع زوجات وست اخوات لابوين وعشرة
 اعمام اصلها من انا مشر للزوجات اربع ثلثة لا يفتقن ولا يوافق ولا اخوات الثلثان ثمانية
 لا يفتقن لكن يوافق بالصف يرحح الى ثلثة وللعمام واحد في اربعة وثلثة وعشرة بن الاربعة
 والعشرة موافقة بالصف فاصرب نصف احد هما في الآخر يكن عشرين ثم اصررب العشرين
 في ثلثة يكن ستين اصرربها في اصل المستلة انا عشر يكن سبعاً ثلثة وعشرين منها تصح ما ادرت
 ان تعرب بصررب كل عريق قتل كان للزوجات ثلثة مصروفة فيما صرته في اصل المستلة وهي
 ستون يكن مائة وثمانين وكان للاخوات ثمانية مصروفة في ستين يكن اربع مائة وثمانين وكان
 للاعمام سهم في ستين يكن ستين واداً شئت ان تعرف نصيب كل وارث قتل كان لكل زوجة
 ثلثة ارباع سهم مصروفة في ستين يكن خمسة واربعين وكان لكل اخت سهم وثلث في ستين يكن
 ثمانين ولكل عم عشر اسهم في ستين يكن ستة بهذا بيان تصحيح المسائل ومعرفة نصيب كل عريق
 وكل وارث نفس عليه امثاله واعمل بما اوصحنه من الطرقي تحد كذا ان شاء الله تعالى * وطريق
 آخر لمعرفة نصيب كل فرد ان تقسم المصروب على اتي فريق شئت ثم اصررب الخارج في نصيب
 ذلك العريق فالجواب نصيب كل واحد من ذلك العريق مثله ما تقدم من مسئلة المصروب
 ستون تقسم على الزوجات اربع يخرج خمسة عشر تصوبها في نصيب الزوجات وهي ثلثة يكن
 خمسة واربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الاخوات يخرج لكل اخت عشرة نصربها
 في سهامهن وهي ثمانية يكن ثمانين هي لكل احب ولو قسمتها على الاعمام يخرج ستة فاصربها
 في نصيبهم وهو سهم يكن ستة لكل عم * وطريق آخر طريق البينة ان تنسب السهام لكل عريق من اصل
 المستلة الى عدد رؤسهم ثم تعطي بمثل تلك النسبة من المصروب لكل واحد من اجداد العريق مثله
 مسئلتنا مثول سهام الزوجات ثلثة تنسبها الى عدد هن اربعة يكن ثلثة ارباع المصروب وهو
 خمسة واربعون فكذا تعمل في نصيب الاخوات والاعمام كذا في الاختيار شرح المختار * الباب العاشر
 في العول قال رضي الله تعالى عنه اعلم ان العرائض ثلثة فريضة هادلة وفريضة فاصرة وفريضة عائلة
 فالعريضة العادلة هوان يستوي سهام اختيار العرائض لسهام المال بان تبرك اخنتين لابل وام واخنتين

لام فلاختين لام الثلث ولاختين لاب وام الثلثان وكذلك ان كان سهام اصحاب الفرائض دون سهام المال وهناك عصبية فان الباقي من اصحاب الفرائض يكون للعصبية فهو فريضة عادلة واما الفريضة القاصرة ان يكون سهام اصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصبية بان ترك اختين لاب وام وام فلاختين لاب وام الثلثان واللام السدس ولا عصبية في الورثة ليأخذ ما بقي بالحكم فيه البر والفرضة العادلة ان يكون سهام اصحاب الفرائض اكثر من سهام المال بان كان هناك ثلثين ونصفا كالزوج مع الاختين لاب وام ومع الام ونصفين وثلثا كالزوج مع الاخت الواحدة لاب وام ومع الام بالحكم في هذا العول في قول اكثر الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط والعول هو زيادة السهام على الفريضة فتعول المسئلة الى سهام الفريضة ويدخل النقصان عليهم على قدر حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالديون والوصايا اذا ضاقت التركة عن ايفاء الكل فانها تقسم عليهم على قدر انصابتهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا كذا في الاختيار * واعلم ان اصول المسائل سبعة اثنان وثلاثة واربعه وستة وثمانية واثنا عشر واربعه وعشرون اربعة منها لا تعول الاثنان والاثلاثة والاربعه والثمانية وثلثة تعول السبعة والاثنان عشر والاربعه والعشرون فالثمة تعول الى عشرة وترا وشفعاً واثنان عشر تعول الى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر واربعه وعشرون تعول الى سبعة وعشرين لا غير مثالته تعرف هذه الاصول بها اما التي لا تعول فزوج واخت لابوين للزوج النصف والاخت النصف وكذلك زوج واخت لاب وسمي هاتان المسئلتان البيهقيتين لانه لا يورث المال بهريضتين متساويتين الا في هاتين المسئلتين بنت وعصبية نصف وما بقي اصلها من بنتين اخوان لام واخ لابوين ثلث وما بقي اخان لاب وام واخ لاه ثلثان وما بقي اصلها من ثلثة اخان لابوين واخنان لام ثلثان وثلث زوج وبنت وعصبية ربع ونصف وما بقي اصلها من اربعة زوجة وبنت وعصبية ثمن ونصف وما بقي اصلها من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي من ثمانية مثالته العادلة جدة واخت لام واخت لابوين واخت لاب اصلها من ستة ونصف منها جدة واخنان لام واخت لابوين واخت لاب سدس وثلث ونصف وسدس اصلها من ستة وتقول الى سبعة زوج وام واخوان لام نصف وثلث وسدس من ستة وتسمى مسئلة الالزام فانها الزام على مذهب بن

عباس رضي الله عنه إلى عندهما لانهان قال كما قلنا فقد حجب الام من الثلث إلى السدس بالاختين
ولا يقول به وان جعل للام الثلث وللختين السدس فقد دخل النقص على الولاد الام وليس ذلك
مذهبهم وهو خلاف النص ايضا وان جعل لهما الثلث فقد قال بالعول زوج وام واخت لا يوين
نصفى بثلث ونصف اصلها من ستة وتقول إلى ثمانية وهي اول مسئلة حالت في الاسلام وتعت في
صدور خلافة عمر رضي الله عنه واستشار الصحابة فرض فاشا والغنائم فرض ان يقسم عليهم بتدريسها من
فصاروا إلى ذلك زوج وام واختان لا يوين اصلها من ستة وتقول إلى ثمانية زوج وام وثلث اخوات
متبرقات اصلها من ستة وتقول إلى تسعة للزوج ثلثه وللأم سهم وللأخت لام سهم وللأخت لا يوين
ثلثه وللأخت لاب سهم السدس فكذلك للثلاث زوج وام واختان لام واختان لا يوين نصف
وثلث وسدس وثلثان اصلها من ستة وتقول إلى عشرة وتسمى ام الدروخ لانها اكثر المبالا
غير لا تشبهت الا ربعة الزوائد بالدروخ وتسمى ايضا الشريفة لان شريفا اول من قضى فيها زوجة
واختان لا يوين واح اصلها من اثنا عشر وتصح منها زوجة وجدة واختان لا يوين
ربع ويبدس وثلثان اصلها من اثنا عشر وتقول إلى ثلثة عشر امرأة واختان لام واختان لا يوين
ربع وثلث اصلها من اثنا عشر وتقول إلى خمسة عشر امرأة وام واختان لام واختان
لا يوين ربع وسدس وثلثان اصلها من اثنا عشر وتقول إلى سبعة عشر امرأة وام واختان وام واختان
اخوات لا يوين وثمان اخوات لا يوين اصلها من اثنا عشر وتقول إلى سبعة عشر امرأة وام واختان وام واختان
لان في المسئلة كلها انا اب وهي مما يسأل فيقال رجل مات وترك سبعة عشر ديناراً وسبع
عشرة امرأة اصاب كل امرأة ديناراً كيف يكون هذا صورته * امرأة وابوان وابنة اصلها من
اربعة وعشرين وتصح منها امرأة وبنان وابوان وسدان وثلثان اصلها من اربعة وعشرين وتقول
إلى سبعة وعشرين وتسمى المنيرة لان علياً رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال على المنبر
صار ثمنها تسعاً وعشرين خطبته ولو كان مكان الاموين جدة واحدة واب وجدة وكذا وكذا
لو كان مكان البنين بنت وبنت ابن زوجته وام واختان لام واختان لا يوين وابن كافراً وتاملى
اوريق اصلها من اثنا عشر وتقول إلى سبعة عشر كما تقدم لان المحرم وهو الابن لا يحجب
وعدين مسعود فرض يحجب الابن الزوجة من الربع إلى الثمن اصلها من اربعة وعشرين وتقول
إلى احد وثلثين للزوجة الثمن ثلثة وللأم السدس اربعة ولا ولد الام الثلث ثمانية والاختين

لابوين الثلثان ستة عشر وتسمى ثلاثة ابين مسعودرض وأعلم ان الستة متى حالت اليها عشرة
او تسعة او ثمانية فالجيت امرأة قطعا وان عالت الي سبعة احتمل ان يكون ذكرها أو أنثى ومتى
عالت اتباعا عشر الي سبعة عشر فالجيت ذكرها والى ثلثة عشر وخمسة عشر يجتدل الامر ان
والاربعة والعشرون اذا عالت الي سبعة وعشرين فالجيت ذكر كذا في خزائن المختارين *

الباب الحادي عشر في الرد وهو ضد العول الفاضل عن سهام ذوى السهام يرد عليهم
بقدر سهامهم الا الزوجان وبه اخذا صحابيا رضى كذا في محيط السرخسي * وأعلم ان جميع
من يرد عليهم سبعة الام والجدة والبنات وبنات الابن والاخوات من الابوين والاخوات
لاب وأولاد الام ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنسين أو على ثلثة ولا يكون أكثر
من ذاك والسهام المردود عليها أربعة الاثنان والثلثة والاربعة والخمسة كذا في الاختيار
شرح المختار * ثم يظن ان كان الرد على جميع من في المسئلة يستط الزائد * مثال الانثى جدة
واخت لأم الجدة السدس والاخت السدس والباقي يرد عليها بقدر سهامها اصلها من ستة وعاد
بالرد الي سهمين فيكون المال بينهما نصفان * مثال الثلثة جدة واخت لأم الجدة السدس سهم
من ستة والاختين سهمان فجعل المسئلة من ثلثة * مثال الاربعة بنت وام فلبنات النصف ثلثة
من ستة ولأم السدس سهم فيكون المسئلة من اربعة * مثال الخمسة اربع بنات وام يكون
المسئلة من خمسة كذا في محيط السرخسي * وان كان في المسئلة من لا يرد عليه وهو الزوج
والزوجة فان كان جنسا واحدا فاعط فرض من لا يرد عليه من اقل مخارجهم ثم اقسام الباقي على
عدد من يرد عليه ان استقام بزواج وثلاث بنات اعط الزوج فرضه الربع من اربعة والباقي
للبنات وهو ثلثة يصح عليهم وان لم يستقم عليهم فان كان بين رؤسهم والباقي من فرض من
لا يرد عليه موافقة فاضرب وفق رؤسهم في مخارج فرض من لا يرد عليه كزوج وسبب بنات للزوج
الربع يبقى ثلثة لا تستقيم على البنات وبينهم وبين الباقي موافقة بالثلث فاضرب وفق رؤسهم
ونواتان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان يبقى ستة
تصح على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل رؤسهن وهي
خمس في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن عشرون منها تصح وان كان من لا يرد عليه
مع جنسين او ثلثة ممن يرد عليهم فاعط فرض من لا يرد عليه ثم اقسام الباقي على مسئلة من يرد

عليه ان يستقام ولا با ضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرع من لا يرد عليه فبالغ
صحت منه المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه بما
بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه * مثال الاول زوجة واربع جدات وست اخوات لام للزوجة
الربع منهم يبقى ثلثة وسهام من يرد عليه ثلثة وقد استقام علي سهامهم * ومثال الثاني اربع زوجات
ونسع بنات وست جدات للزوجات الثلثين سهم تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم عليها
ولا موافقة فاضرب سهام الرد وهي خمسة في مخرج فرع من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن
اربعين منها تصح ثم اضرب سهام من لا يرد عليه وهو واحد في مسئلة من يرد عليه وهو خمسة يكن
خمس وسهام من يرد عليه وهي خمسة فما بقي من مخرج فرع من لا يرد عليه وهو سبعة يكن خمسة
وثلاثين للبنات اربعة لانها ثمانية وعشرون وللجدات الخمس سبعة * مثال آخر زوجة وبنت
وبنت ابن وجد للزوجة الثمن تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام
من يرد عليه وهي خمسة في مخرج مسئلة من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن اربعين منها تصح
المسئلة واذا اردت التصحيح علي الروس فاعمل بالطريق المذكور والله اعلم كذا في الاختبار
شرح المختار * الباب الثاني عشر في المناصفة وهي ان يموت بعض الورثة قبل نسمة التركة
كذا في محيط السرجسي * واذا مات الرجل ولم يقسم تركته حتى مات بعض ورثته فالجمال لا يخلو
اما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الاول فقط او يكون في ورثة الميت الثاني من لا يكون وراثا
للميت الاول ثم لا يخلو اما ان يكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الاولى سواء او يكون قسمة التركة
الثانية غير الوجه الذي قسمت التركة الاولى ثم لا يخلو اما ان تستقيم قسمة نصيب الميت الثاني من تركة
الميت الاول بين ورثته من غير كسر او يكسر وان كانت ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الاول لا يغير
في القسمة فانه تقسم قسمة واحدة لانه لا فائدة في تكرار القسمة بانه اذا مات وترك بنين وبنات ثم مات
احد البنين او احدى البنات ولا وارث له سوى الاحوة والاخوات قسمت التركة بين الباقين على
صفة واحدة للذكر مثل حظ الانثيين فيكتفي بقسمة واحدة بينهم واما اذا كان في ورثة الميت
الثاني من لم يكن وارثا للميت الاول فانه يقسم تركة الميت الاول اولائتين نصيب الثاني
ثم يقسم تركة الميت الثاني بين ورثته فان كان تستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة
الى الضرب

الى الضرب * ويأنه فيما اذا ترك ابنا وابنة فلم يقسم التركة بينهما حتى مات الابن وخلف ابنة واختافان تركتهما الاولى تقسم اثلاثا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة واختا فلا ابنة النصف والباقي للاخت بالعصوة مستقيم ولا يكبر وان كان لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين ورثته فاما ان يكون بينهم وبين سهام فريضة موافقة بجزء او لا يكون بينهما موافقة فابن كان بينهما موافقة بجزء فانه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فريضة ثم تضرب سهام الفريضة الاولى في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني من تركته الميت الاول فمبلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشيء فالسبيل ان تضرب سهام فريضة الميت الاول في سهام فريضة الميت الثاني فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني من تركته الميت الاول فمبلغ فهو نصيبه * ويأنه عند الموافقة ان يخلف الرجل ابنا وابنة ولم يقسم تركته حتى مات الابن عن ابنة وامرأة وثلاثة بنين ابن وفريضة الميت الاول من ثلثة ثم مات الابن عن سهمين وخلف امرأة وابنة وثلاثة بنين ابن وفريضة من ثمانية للمرأة (الثلث من سهمهم وللأبنة النصف اربعة والباقي وهو ثلثة لبنى الابن الا ان قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو اربعة ثم تضرب فريضة الميت الاول وهو ثلثة في فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون اثنا عشر منه تصح المسئلة * ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول ان تضرب نصيبه وذلك سهمان في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون ثمانية * ومعرفة نصيب الابنة من فريضة الميت الاول ان تضرب نصيبها وهو اربعة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وهو اربعة فيكون ثمانية * ومعرفة نصيب المرأة ان تضرب نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق وهو سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلثة بين بنى الابن لكل واحد منهم سهم * ويأنه المسئلة عند عدم الموافقة ان تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم يقسم تركته حتى مات

الا من من اس وبابة فريضة الميت الاول ثلثة ثم مات الابن عن سهمين وفريضة ابنا ثلثة
 وقسمة السهمين علي ثلثة لا تستقيم ولا موافقة في شيء فنضرب الفريضة الثانية وذلك
 ثلثة في ثلثة فيكون تسعة * ومعرفة نصيب الابن انه كان نصيبه من تركه الميت الاول سهمين نصريهما
 في الفريضة الثانية وثلثة يكون ستة * ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني ان نصرب نصيبه وذلك
 سهمان في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وذلك سهمان ايضا فيكون اربعة * ومعرفة
 نصيب ابنه الميت الثاني ان نصرب نصيبها وذلك سهم في نصيب الميت الثاني من تركه الميت
 الاول وذلك سهمان فيكون لها سهمين وللان اربعة وكذلك ان مات بعض ورثة الميت الثاني
 قبل قسمة التركة بين ورثته فهو علي التقسيمات التي يماوان كان في ورثة الميت الثالث من لم يكن وارثا
 للاوليس والسبل ان نخرج فريضة الاوليس كفريضة واحدة بالطريق الذي طنا ثم نطرا الى نصيب الميت
 الثالث من تركه الاولين فان كان يستقيم قسمته بين ورثته من غير كسر قسمته بينهم وان كان لا يستقيم
 بطرت فان كان بين نصيبه من التركتين وبين فريضة ابنته بحزء فنضرب على الحزء الموافق من
 فريضة ثم نصرب فريضة الاولين والثانية في داك الحزء تصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب الميتين
 من تركه الاولين ان نصرب صوبته في الحزء الموافق من سهم فريضة ما بلغ فهو نصيبه * ومعرفة نصيب
 كل واحد من ورثة الميت الثالث ان نصرب نصيبه في الحزء الموافق من نصيب الميت الثالث من تركه
 الاولين ما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهم موافقة شيء نصرب مبالغ الفريضتين في سهام الفريضة الثالثة
 تصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب الميت الثالث ان نصرب نصيبه في نصيب فريضة ما بلغ وهو
 نصيبه من التركتين * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته ان نصرب نصيبه في نصيب الميت الثالث
 من التركتين مبالغ وهو نصيبه * وبما وجد ان نقول رحل مايت وترك اثنين فلم يقسم تركته حتى
 مات احدهما عن ابنة ومن تركه الميت الاول وطوا ح ثم ماتت الابنة عن زوج وام ومن تركه
 ميت الاول وهو عنها فريضة الميت الاول عن سهمين وانما مات احد الابنين من سهمين وفريضة
 من سهمين ايضا للامعة الصبي والباقي للاخ وقسمة سهم علي سهمين لا يستقيم فنضرب اثنين
 في اثنين فيكون اربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وام وعم فيكون فريضة من ستة للزوج والام نصف
 لثة وللأم الثلث سهمان والباقي للعم وقسمة سهم علي ستة لا تستقيم فلا موافقة في شيء فنضرب
 اربعة في ستة فيكون اربعة وعشرين منه تصح المسئلة نصيب الابن من الميت الاول انا عشر ومن

الميت الثاني ستة فيكون ثمانية عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو سهم في فريضةها وهو ستة * ومعرفة نصيب الزوج ان تضرب نصيبه وهو ثلثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون ثلثة اسهم فلام سهمان وما بقى وهو سهم فهو للعمة وامانة وجود الموافقة فصورته فيما ترك امراة واما ثلث اخوات متفرقات فماتت الام وترك زوجها وما ومن تركه الميت الاول وهما الإختان فاخذت الاول لاب وام واخذت لام ابنة الميت الثاني واخذت لانيه اجنبية عنها لم يقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وام وترك زوجها وابنة ومن تركه الميت الاول والثاني وهو الاخت لاب والاخت لام فالسبيل ان تصحح فريضة الميت الاول فيكون اصلها من اثنا عشر للامراة الربع ثلثة وللام الميت سهمان وللأخت لاب وام النصف ستة وللأخت لام السدس سهمان فيعمل بثلثة فيكون القسم من خمسة عشر ثم ماتت الام عن سهمين وترك زوجها واما ابنتين ففريضة من اثنا عشر للزوج الربع ثلثة وللبنين اللسان ثمانية والباقي للعم وهو سهم واحد وقسمه سهمين على اثنا عشر لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الاولى وهو خمسة عشر في ستة فيكون تسعين * ومعرفة نصيب الام انه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثنا عشر مقسوم بين زوجها مستقيم ثم ماتت الاخت لاب وام وترك زوجها ابنة واخنا لاب ففريضة من اربعة للزوج الربع سهم وللأخت لاب وللأخت لام الباقي سهم فنكون القسم من اربعة ثم ننظر الى نصيبها من التركتين فنقول كان لها من التركة الاولى ستة ضربنا في ستة فيكون ستة وثلثين وكان لها من التركة الثانية اربعة ضربناها في الجزء الموافق من نصيب الام من التركة الاولى وهو سهم فيكون اربعة فان نصيبها من التركتين اربعون وقسمته ورثته على اربعين تستقيم ولو مات وترك ابنتين وابوين فمات احد الابنتين عن ابنة ومن تركه الميت الاول وهو اخ وجد وجدة فنقول فريضة الميت الاول من ستة للابوين السدسان والباقي وهو اربعة بين الابنتين ثم مات احد الابنتين عن سهمين وخلف ابنة وجد وجدة واخا فالفريضة من ستة لابنة النصف ثلثة وللجدة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والاخ بالمقامسة نصفين في قول زيد رض وقسمه السهمين على ستة لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ثلثة ثم تضرب الفريضة الاولى وذلك ستة في ثلثة فيكون

ثمانية عشر منه تصنع المسئلة * ومعرفة نصيب الميت الثاني ان تأخذ نصيبه من تركته الميت الاول وذلك
 سهمان تضرب في الجزء الموافق من فريضته وذلك ثلثة فيكون ستة * ومعرفة نصيب الابنة
 ان تضرب نصيبها وهو ثلثة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك
 ثلثة فبقي لها والجدة سهم والباقي بين الاخ والجد نصفان بالمقاسمة رجل مات وترك امرأة وابنتين له
 منها وابوين فماتت احدى الابنتين عن زوج ومن تركه الميت الاول فهو جدها اب ايها
 وجدتها ام الاب وامها واختها لاب وام ففريضة الميت الاول اصله من اربعة وعشرين وقسمته
 من سبعة وعشرين وهي المنبرية ثم ماتت احدى الابنتين من ثمانية اسهم وانما يقسم فريضته
 من ستة في الاصل للزوج النصف ثلثة وللأم الثلث سهمان وللجد السدس سهم وللأخت النصف
 ثلثة وتعمل بثلثة فيكون من تسعة ثم ما اصاب الجدة والأخت يقسم بينهما ابلائي يضرب تسعة
 في ثلثة فيكون سبعة وعشرين منه تصنع المسئلة ولا موافقة بين سبعة وعشرين وثمانية في شيء
 فبالسبيل ان تضرب الفريضة الاولى في الفريضة الثانية فتصح المسئلة من المبلغ والطريق في التخرج
 ما بين رجل مات وترك امرأة وابوين وثلث اخوات مفترقات فلم يقسم تركته حتى ماتت الام
 وخلعت من خلف الميت الاول فلم يقسم التركة حتى ماتت الاب وخلعت امرأة ومن خلف
 الميت الاول فلم يقسم التركة حتى ماتت الأخت لاب وام وخلعت زوجها ومن خلفه الاولون
 فلم يقسم التركة حتى ماتت الأخت لاب وخلعت زوجها وابنتين ومن خلفه الاولون فلم يقسم التركة
 حتى ماتت الأخت لام وخلعت زوجها وثلث بنات وابوين (فنقول قوله خلعت الأخت لام زوج
 وثلث بنات وابوين غلط وقع من الكاتب لانه ذكر في وضع المسئلة ان الام ماتت ابلا فكيف
 يستقيم قوله بعد ذلك خلعت ابوين) وانما الصحيح خلعت ابوا زوجها وثلث بنات ثم وجه التخرج
 ان فريضة الميت الاول من ابنا عشر سهمًا للمرأة الربع ثلثة وللأم السدس سهمان والباقي وهو
 سبعة اسهم للاب ولا شيء للاخوات ثم ان الام ماتت عن زوج وابنتين فان الأخت لاب وام
 والأخت لام ابناهما الثلثان والربع للزوج واصله من اثنا عشر الان بين نصيبها وهو سهمان
 وبين سهمها فريضتها موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تضرب اثنا عشر في ستة فيكون
 اثنين وسبعين كان لهما سهمان ضربناه في ستة فيكون اثنا عشر للزوج ثلثة وكان له من الفريضة

الاولى سبعة ضرباها في ستة فيكون اثنين واربعين فحصل له من التركتين خمسة واربعون ثم مات
الاب عن امرأة وابنتين وهما الاخت لاب وام واخت لام فيكون فريضة من اربعة وعشرين
لا يستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في
ثمانية فيكون خمسمائة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركة كل ميت فيعتبر الانتصار والمضرب
الى ان ينتهي الحساب الى تسعة وثلثين الفا وثلثمائة واثنا عشر فمن ذلك تصح المسئلة
كذا في الميسوط * الباب الثالث عشر في قسمة التركات اذا كانت التركة دراهم او دينار او دراهم او دينار او دراهم
ان تقسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسام المبلغ
على المسئلة وان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب فيهما كل وارث من التصحيح
في وفق التركة ثم اقسام المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وكذلك تفعل
لمعرفة نصيب كل فريق وان شئت ان تفعل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة
واذا اردت ان تعرف صحة العمل من خطائه فاجمع تفصيله وقابله بالجملة فان تساوى بالعمل صح
والا فهو خطأ فاعد العمل ليصح ان شاء الله تعالى مثاله زوج واخت لاب واخت لام اصلها من
سنة وتول الى سبعة والتركة خمسون دينارا فاضرب سهام الزوج وهي ثلثة في خمسين يكن
مائة وخمسين اقسما على المسئلة وهي سبعة يخرج احد وعشرون وثلثة اسباع وكذلك للاخت
من الاب وسهم الاخت من الام تضرب في خمسين يكن خمسين اقسما على سبعة يخرج
سبعة وسبع واذا اجتمعت كانت خمسين فقد صح العمل وطريق النسبة ان تنسب سهام الزوج
وهي ثلثة اسباع فيكون له من التركة ثلثة اسباعا وهي احد وعشرون وثلثة اسباع وهكذا تفعل
بالباقي وطريق القسمة ان تقسم التركة على سبعة تخرج سبعة وسبع تضرب في سهام الزوج
وهي ثلثة يكن احد وعشرين وثلثة اسباع وهكذا تفعل بالباقي * آخر زوج وابوان وبنان اصلها
من اثنا عشر وتول الى خمسة عشر والتركة اربعة وثمانون دينارا وبينهما موافقة بالثلث فاضرب
سهام البنين وهي ثمانية في وفق التركة وهي ثمانية وعشرون يكن مائتين واربعة وعشرين
اقسامها على وفق التصحيح وهو خمسة يكن اربعة واربعين واربعة اخماس ثم اضرب سهام الابوين
وهي اربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة واثنا عشر اقسما على خمسة يكن اثنين وعشرين وخمسين
ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلثة في ثمانية وعشرين يكن اربعة وثمانين اقسما على خمسة يكن

سنة عشر وأربعة أخماس فقد صحت المسئلة وطريق القسمة ان تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة أخماس ان صربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر وأربعة أخماس وفي سهام الابوين اثنان وعشرون وخمسان وفي سهام البنين اربعة وأربعين وأربعة أخماس والمجموع اربعة وثمانون فقد صحت وطريق السبة ان تقول للزوج ثلثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر وأربعة أخماس وللابوين اربعة من خمسة عشر سهمًا وعشرها فاعطهما سدس التركة وعشرها وهو اثنان وعشرون وخمسان وللبنين ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمس فلهما ثلث التركة وخمسها وذلك اربعة واربعون وأربعة أخماس والمجموع اربعة وثمانون فقد ينتج المسئلة وإذا كانت سهام المسئلة عددًا اصم فاعمل ما ذكرت من طريقة الضرب فابقي شيء لا ينقسم بالآحاد المقسوم عليه فاضربه في عدد الفرائض وهو عشرون واقسمها فان بقي من الفرائض شيء لا ينقسم بالآحاد فاضربه في عدد الحيات وهو ثلثة ثم انقسمه فان بقي شيء لا ينقسم فاضربه في عدد ارز وهو اربعة فان بقي شيء فانسبه بالاحزاء الى الارزة * مثاله الزوج وولده ووجدت من المئاة عشر ونقول الى ثلثة عشر والتركة احدى وثلثون دينارًا فاضرب سهام الزوج ثلثة في التركة يخرج ثلثة وتسعون اقسمها على المسئلة ثلثة عشر يخرج لكل واحد سبعة يبقى اثنان لا ينقسمان بالآحاد فاضربهما في عدد الفرائض يكن اربعين اقسمها على المسئلة وهي ثلثة عشر يخرج ثلثة يبقى واحد اوسطه ارزا يكن اثنا عشر انسبها المسئلة بالاحزاء يكون للزوج سبعة دنانير وثلثة فرائض واثنا عشر جزءًا من ثلثة عشر جزءًا من ارزة وللجد سبعمائة فاضربها في احدى وثلثين يكن اثنين وستين اقسمها على المسئلة يخرج اربعة يبقى عشرة فاضربها في الفرائض يكن مائتين اقسمها على المسئلة يخرج خمسة عشر يبقى خمسة ايسطها حيات يكن خمسة عشر اقسمها على المسئلة يبقى حيات ايسطها ارزا يكن ثمانية انسبها بالاحزاء فحصل للجد اربعة دنانير وخمسة عشر قيراطًا وخبه وثمانية حزاء من ثلثة عشر جزءًا ارزة وللجد مثله وثلث صنف الزوج وهو اربعة عشر دينارًا وست فرائض واويزة واحد عشر جزءًا من ثلثة عشر جزءًا من ارزة ووجدتها احدى وثلثون دينارًا فصحت المسئلة وكذلك يقسم بين ارباب الديون فيجعل مجموع الديون كتصحيح المسئلة ويجعل كل دين كسهم وارث * ففصل من صالح من الغرماء والوزرة على شيء من التركة فاطرحه كان لم يكن ثم انقسم الباقي على سهام الباقي * مثاله زوج وام وعم صالح الزوج

عن نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهر فأطرحه كان لم يكن ثم انقسم الباقي على سهام الباقين
 للام الثلثان والباقي للعم كذا في الاختيار شرح المختار * الباب الرابع عشر في منسابة الفرائض
 مما يسأل عنها ويستحسن بها الفرضيون رجل مات وترك أخا لاب وام وأخ امرأته فورث المال
 أخوا امرأته دون أخيه لايه وامه كيف يكون هذا قيل هذا رجل تزوج بام امرأة ابنة وابوه
 حي فولدت له ابنا ثم مات الرجل الذي تزوج ومات ابوه بعد ذلك وترك ابن ابنة وهو أخو
 امرأته وكان له أخ لاب وام فصار ميراثه لابن ابنة دون أخيه * وان سئل عن رجل مات وترك
 عمالاب وام وخالا لام فورث الخال دون العم كيف يكون هذا قيل هذا رجل تزوج
 بام ام أخيه لايه فولدت له ابنا ثم مات الرجل الذي تزوج بام ام أخيه ثم ماتت أخوه بعد
 ذلك وترك عمالاب وام وابن أخيه لايه وهو خاله فميراثه لابن أخيه لايه دون عمه * وان سئل
 عن رجل مات وترك ابن عم لاب وام وابن أخ لأب وام فورث المال ابن العم دون
 ابن أخيه كيف يكون هذا قيل صورة هذا اخوان ولا حد هما ابن فاشترى بآبارية فجاءت
 بآبارية فادعيا جميعا كان ابنا لهما ثم ماتت الاخوان ثم مات ابن احدهما بعده موتهما ولم يترك وارثا
 غير ابن الذي كان بين ابنة وعمه وكان له ابن أخ لاب وام فميراثه لأبيه ولأبيه وهو ابن عم وسقط
 ابن أخيه لأبيه وامه * وان سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وام وأخا لاب فورث
 المال ابن عمه دون أخيه لأبيه كيف يكون هذا قيل هذا في الأصل اخوان ولا حد هما ابن
 فاشترى بآبارية فجاءت بآبارية فادعيا جميعا فكان ابنا لهما ثم اعتق هذه البهارية وتزوج بها اب
 الابن فولدت له ابنا آخر فماتت اخوان ومات ابن الذي ولدته بعد النكاح وترك أخا لاب
 وام وهو ابن عمه وأخا لاب فميراثه لابن عمه لانه أخوة لأبيه وامه * وان سئل عن رجل مات
 وترك ثلث بنات فورثت احدتهما ثلث جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثالثة لم ترث
 شيئا كيف يكون هذا قيل رجل كان عبدا وله ثلث بنات فاشترى احدتهما اباهما والاخرى
 ثلث اباهما فالبنتين البنتين لم تكتسب الثلثان والباقي للمشتري منها بحكم الولاء * وان سئل عن رجل
 وامدورثا مال وكان بينهما نصفان كيف يكون هذا قيل هذا رجل له بنت تزوج بنته ابنا وأخيه
 فولدت له ابنا فمات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن ابن أخ فللبنت النصف
 وما بقي لابن ابن أخ فصار لابن ابن الاخ نصف المال والام نصف المال * وان سئل عن رجل

وامه وجالته وورثوا المال بينهم ان لا تأكف يكون هذا قبل هذا رجل له بنتان زوج أحدهما ابن أخته فولدت له ابنا ومات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتين وابن ابن
 ١٠ الح مائتين الثلثان وما بقي فلابن ابن الاخ بصار لابن ابن الاخ الثلث ولامه الثلث والجالته
 والثالث * وان سئل عن ثلثة اخوة لاب وام ورث احدهم ثلثي جميع المال والآخران كل واحد
 منهما سدس ما بقي يكون هذا قبل هذه امرأة كانت لها ثلث بنين هم احدهم زوجها فالاصل من ستة
 اسهم للزوج النصف ثلثة وبقي ثلثة اسهم بينهم ان لا تأكل واحد منهم * وان سئل عن رجل مات عن
 اربع نسوة ورثت احدتهن ربع المال ونصف ثمن وورثت الاخرى نصف المال ونصف ثمن وورثت
 البنتان الثلثة والزوجة ثمن المال كنهى يكون هذا قبل هذا زوج تزوج بامته خالته لام وابنة خالته لاب
 وابنة عمته لاب وابنة عمته لام ثم مات ولم يترك وارثا سواهن فان للنسوة الاربع الربع ولأبنة
 الجالته لاب ثلث وما بقي فلأبنة العمه لاب والاصل من ستة عشر سهما اربعة اسهم لهن
 ولأبنة الجالته من الاب ثلث ما بقي اربعة يبقى ثمانية فهو لأبنة العمه لاب نصار لابن الجالته
 للام وابنة العمه للام سهمان من ستة عشر وهو ثلثين بجميع المال لكل واحدة سهم نصار لأبنة
 الجالته للاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثمن وصار لأبنة العمه لاب تسعة اسهم من ستة
 عشر وهو نصف المال ونصف الثمن * وان سئل عن رجل مات وترك سبعة اخوة لامرأته
 فولدت له سبعة بنين ثم ماتت ابوه بعد ذلك وترك امرأة وسبعة بنين ابن للمرأة الثلثين سهم
 وبقي سبعة اسهم بينهم اسباعا لكل واحد سهم وهم سبعة اخوة لامرأة الميت * ولو سئل عن رجل
 مات وترك عشرين ديناراً فولدت له امرأة دنانير يكون هذا قبل هذا رجل مات
 وترك عشرين ديناراً وترك اخنتين لابيوين واخنتين لام واربع نسوة الفريضة من اثنا عشر
 وعالت الى خمسة عشر النسوة ثلثة من خمسة عشر وهي خمسة فيكون لهن خمس عشرين ديناراً
 وذلك اربعة دنانير لكل امرأة دينار واحد * وان سئل عن امرأة ورثت عن اربعة ازواج
 نصار لها نصف المال فهذه امرأة تزوجها اربعة اخوة واحدا بعد موت واحد وكان المال ثمانية عشر
 ديناراً لارلهم ثمانية والثلاثي ستة والمال ثلثة والرابع دينار فمات الاول عن ثمانية دنانير

من هذه المرأة ومن هؤلاء الإخوة الثلاثة أخذت المرأة منه دينارين وكل أخ منكم فصار للاخ الثاني ثمانية فإذا مات أخذت المرأة ربعمها دينارين فصار لها أربعة ولكل واحد من الأخوين الباقيين ثلثة فصار للثالث ثمانية فإذا مات أخذت المرأة دينارين فصارت لها ستة والباقي للاخ الرابع فصار له اثنا عشر فإذا مات أخذت المرأة ربعمها ثلثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي للعصبة وأوان رجل جاء إلى قوم يقتسمون الميراث فقال لا تعجلوا في قسمة الميراث فان لي امرأة غائبة لو كانت حية ورثت هي دؤني وان كانت ميتا ورثت ائاد ونها كيف يكون بهذا فان هي امرأة ماتت فتركت اثنتين لاب وام واما واخالا وام واخالا وبزوج اختلا بها وهي غائبة وان كانت حية فالثلاثان للاختين والسدس للام والبدوي الباقي للاخت لأم ولا شيء للاخ لاب الذي هو الثالث وان كانت ميتة فالسدس الباقي له قال جاءت لغير امرأة وقالت لا تعجلوا في قسمة الميراث فاني حبلى فان ولدت غلاما لم يرث شيئا ولم يرث ولدت جارية ورثت كيف يكون هذا قبل هذه امرأة ماتت وتركت زوجا واما واختين لأم فجاءت امرأة أيتها فقالت ان وادت غلاما كان لها اخالا وب ولم يرث شيئا وان ولدت جارية كانت لها اخالا وب فترث معها النصف والفرضية تعول إلى تسعة * وان جاءت إلى قوم يقتسمون ميراثا فقالت لا تعجلوا في قسمة الميراث فاني حبلى ان ولدت غلاما فترث وان ولدت جارية لم ترث كيف يكون هذا قبل هذا رجل مات وترك اثنتين لاب وام فجاءت امرأة ابيه فقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلى ان ولدت غلاما كان للميت اخالا وب فكان للاختين من الاب والام ثلثان وما بقي فللاخ من الاب وان ولدت جارية كانت له اخالا وب فكان للاختين من الاب والام ثلثان وما بقي فللعصبة وليس للاخت من الاب شيء * وان قالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلى ان ولدت غلاما او جارية لم يرث شيئا وان ولدت غلاما او جارية ورثا جميعا في قول زید رضي الله تعالى عنه كيف يكون هذا * قبل هذا رجل مات وترك اما واخالا وب وام وجدا فجاءت امرأة ابيه وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلى ان ولدت غلاما كان للميت اخالا وب فكان للام السدس وكان ما بقي بين الاخ والاخت والجد للذكر مثل حظ الأنثيين ثم يرد الاخ من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يده ويخرج بلا شيء وان ولدت جارية كانت للميت اخالا وب فكان للام السدس وما بقي فهو بينهم على أربعة ثم ترد الاخت من الاب على الاخت من الاب والام

جميع ما في يد ماله غير شيء فان ولدت له مالا وجارية كان للميت اخا واختا لأب فكان للام السدس
و للجد ثلث ما بقي والمقاسمة سواء ولاخت لأب وام النصف وما بقي بين الاخ والأخت من الاب
لذكر مثل حظ الانثيين * وان جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حليى
ان ولدت غلاما ورثت انا والغلام وان ولدت جارية لم ترث هي ولا انا قال هذا رجل زوج
ابن ابيه بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنه وبنت ابنه حليى من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك
بنتين وعصبة فجاءت بنت ابنه هذه وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حليى ان ولدت
جارية كان للبنتين الثلثان وما بقي للعصبة وليس لبنت ابنه شيء ولا للجارية وان ولدت غلاما كان
للبنتين الثلثان وما بقي فهو بين بنت ابنه وبين ابنها للذكر مثل حظ الانثيين * ولو ان رجلا سئل عن
رجل مات وترك خيلى اثنى عشر عدة ابن خاله فالسبيل لك ان تسأله انه خال ابن عمه آخر وعصبة
ابن خالي اخرى فان قال ليس له خال ولا عدة فقل الميراث بينهما اثلاثا فان خال ابن عمته ابوه
وعصبة ابن خاله هي اخيت اخيه امه فهي امه فلهذا كان للاب الثلثان وللأم الثلث * قالت حليى لقوم
يقسمون تركة لا تعجلوا فاني حليى ان ولدت ذكرا ورثت وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت ذكرا وانثى
ورث الذكر دون الانثى هذه زوجة كل عصبة سوى الاب والاس * ولو قالت ان ولدت ذكرا
وانثى ورثا وان ولدت انثى لم ترث فهي زوجة الاب وفي الورثة اخوان لأب وام او زوجة الابن
وفي الورثة ابنتان من الصلب * ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة
الأب والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت او زوجة الأب والورثة الظاهرون زوج وام واخوان لام *
ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت انثى لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة الأب وقد مات الأب قبله والورثة
الظاهرون ام وجد واخت من الابوين ان ولدت ذكرا وانثى فهو اخ واخت لأب فيكون
الباقى بعد فرض الام بين الجد والاخت والمولود ثم تسرد الاخت جميع حصص المولود وان
ولدت ذكرا وانثى اخذ الجدة الباقى بعد فرض الام فما بقي تأخذ الاخت منه قدر النصف
فيبقى لهما شيء * ولو قالت ان ولدت ذكرا فلي الثمن والباقي له وان ولدت انثى فالمال بينهما
وينبغي بالسوية وان استطعت ميتا فلي جميع المال فهي امرأة اعتقت عبدا ثم نكحته فمات عنها وهي
حليى * امرأة وزوجها اخذت ثلثة ارباع المال واخرى وزوجها اخذ الباقي بغير سورة اخذت لأب
والاخرى لام وابنا عم احدهما خلام والذي هو اخ لام زوج الاخت لأب والآخري زوج الاخت لام

فلأخت من الأب البصق وللأخ والأخت من الأم الثلث والباقي بين ابني العم بالسوية *
 زوجان أخذوا ثلث المال وأخراهما أخذوا ثلثيه صورته ابوان وبنت ابن ابن في نكاح ابن ابن آخر * رجل وزوجاه ورثوا المال إنلثا صورته بنتا ابنين في نكاح ابن أخ ابوان ابن ابن * أخوان
 لأب وأم ورثا أحدهما عن ميت ثلثة أرباع المال والآخر ربعه صورته ابنا عم أحدهما زوج ابنة
 الميت * دخل صحيح على مريض فقال أوص لي فقال كيف وإنما يرثني أنت وأخوأك وأبواك
 وعماك فالصحيح على المريض لا مولى وابن عمه وأخوه أخ المريض لأمه وأبواه عم المريض وأمه
 وعماته عم المريض فالصحيح لثلاثة أخوة لأم وأم وثلاثة أعمام * ولو قال يرثني أبواك وعماك فالصحيح
 ابن أخ المريض لأمه وابن أخيه لأمه وله أخوان آخران لأمه * ولو قال يرثني جدناك وأختاك
 وزوجناك وبنتك فجدا الصحيح زوجنا المريض وأختنا من قبل الأم أختنا المريض من قبل الأب
 وزوجنا الصحيح أحدهما أم المريض والأخرى أخته من الأب وبنتا الصحيح أختنا المريض من الأم
 ولدتهما أم المريض فالصحيح لزوجتان وثلث أخوات لأب وأختان وأم * تركت أربعة
 وعشرين دينارا على أربع وعشرين امرأة فاجدت كل واحدة منهن دينارا صورته ثلث زوجات وأربع
 جدات وست عشرة بنتا وأخت لأب * رجلان كل واحد منهما عم الآخر صورته أن ينكح كل واحد
 من عدد ووزيد أم الآخر فولد لكل منهما ابن كل واحد من الابنتين عم الآخر لأمه * رجلان كل واحد
 منهما خال الآخر صورته أن ينكح كل واحد من عدد ووزيد بنت الآخر فولد لكل واحد منهما ابن
 كل واحد منهما خال الآخر * كل واحد منهما عم أب الآخر صورته أن ينكح رجلان كل واحد منهما بنت
 أب الآخر فولد لهما ابنان * كل واحد منهما عم أم الآخر صورته أن ينكح رجلان كل واحد منهما بنت
 ابن الآخر فولد لهما ابنان * كل واحد منهما خال أب الآخر فولد لهما ابنان * كل واحد منهما عم أم الآخر
 فولد لهما ابنان * كل واحد منهما خال أم الآخر فولد لهما ابنان * كل واحد منهما بنت الآخر فولد لهما
 ابنان * رجلان أحدهما عم الآخر خال الآخر فولد لهما ابنان * كل واحد منهما عم أم الآخر فولد لهما
 واحد منهما ابن فابن الأب عم ابن الابن فهو خال ابن الأب * شخص هو خال وعم صورته أن ينكح
 أحد الأخوين من الأب أخت الآخر من الأم فتكدي ابنا فإخا الآخر عم المولود لأمه * وأيضا إذا
 نكح أحد الأخوين من الأم أخت الآخر فولدت له ابنا فإخا الآخر خال هذا الابن من جهة الأب وعمه
 من جهة الأم * رجل هو عم أبيه وعم صورته أن ينكح أبواي أبيه أم أبي أمه فولدت ابنا فإخا الابن

صامية من الامن يوم امه من الام * رجل ورجل له وحال امه صورته ان يكمج انوام امه ام
 ابنة فولدت ابنا وذلك الاس حال ام الرجل لايه وحلل لايه لاه * رجلان كل واحد منهما اس
 عمة الآخر واس حاله صورته ان يكمج رجلان كل واحد منهما تحت الآخر ويولد لهما انسان
 وكل واحد منهما تحت الآخر ويولد لهما انسان وكل واحد من الاس اس عمة الآخر واس
 حاله كذا في خرافه المنين * وان سئل عن احوين لاه وام ورث احدهما من رجل دون
 الآخر فترى ان يكون الميت ابن احدهما فيكون المال كله لاه لاه كذا في صحيح السرخسي *
 ان سئل عن رجل وابنه ورثا المال نصفين قتل هده امرأة تزوجها اس عمها وعمها حي ثم ماتت
 بفارسا ونحوها النصف وما بقي لاه الزوج وهو العم * فان سئل عن رجل وابنه ورثا المال
 نصفين قتل هده امرأة تزوجت ابن عمها فولدت له ابنة ثم ماتت المرأة وصار لاه النصف
 واروحيها الربع وما بقي للزوج انما لاه حصتها كذا في المسوط * الباب الخامس عشر
 في المسائل الملقبات * المشتركة زوج وام بانيان من ولد الام واحدة واحات من الابوس النصف
 للزوج وللأم السدس ولاولاد الام الثلث ويسقط الباقيون وكذا لو كان مكان الام حدة هدا قول
 ابني نكر وعمر وان عباس رضي وهو مذهب ائمتنا ارح وقال ابن مسعود ويرد بين بنت رص النصف
 من ولد الاوين بشاير النكوح ولدا الام في الثلث وهو قول عمرو بن آبراهم فانه قصير اول لا يحتل مدها
 فيوقع في العلم القائل فان ابن بقصى مثل قصائه الاول فقال لا حدة لاهين يا امير المؤمنين هب
 ان ابنا كان حمارا لاه من ام واحدة وشرك بينهم وقال ذلك علي ما قصه او هدا علي ما قصه
 سميته مشتركة لان خبر عن شرك بينهم وحمازية لعوله هب ان ابنا كان حمارا ولو كان مكان الاحوة
 لانهن احوة لاه يهبطوا بالا حماع ولا يكون مشتركة والصحيح مدها في الحرقاء ام وحدوا تحت
 سميت حرقاء لان افاويل الصحابة رض تصرفها قال ابو نكر رص للام الثلث والباقي للحد وقال
 ريد رص للام الثلث والباقي بين الجد والاحت اثلاثا وقال علي رص للام الثلث والاحت
 النصف والباقي للحد وعمر ابن عباس رضي رويان في رواية للاحت النصف والباقي سن الاثم
 والحد بيسان وفي رواية وهو قول عمر رص للاحت النصف وللأم الثلث والباقي للحد ونسب
 خيمانية لان عثمان رضي الله تعالى عنه اعز بها يقول حرق الاحماع فقال للام الثلث والباقي
 من الحد

بين الجد والاخت نصفان فالواو به سميت خرقاء وتسمى مثلثة عثمان ومروعة ابن مسعود وخمسة
الشعبي رضي الله تعالى عنهم لان الحجاج عاله عنها قال اختلف فيها خمسة من الصحابة وان اضيف
اليهم قول الصديق كانت مسدسة * المروانية ست اخوات متفرقات وزوج للزوج النصف ولاختين
لاويين الثلثان ولاختين لام الثلث وسقط اولاد الاب اصلها من ستة وتعمل الى تسعة بميت
مروانية لوقوعها في زمن مروان بن الحكم وسميت الغراء لاشتغالها بينهم * الحمزية ثلث جدات
متحاذيات وجدو ثلث اخوات متفرقات قال ابو بكر وابن عباس رض اللجداث السدس والباقي
للجد اصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله تعالى عنه لا تحت من الابوين النصف
ومن الاب السدس تكملة للثلثين واللجداث السدس والجدة السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله
تعالى عنه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجدة ام الامم للسدس والباقي للجد
وقال زيد رضي الله تعالى عنه اللجداث السدس والباقي بين الجد والاخت لاويين والاخت
لاب على اربعة ثم ترد الاخت من الاب ما اخذت على الاخت من الابوين اصلها من ستة
وتصح من اثنين وسبعين وتعود بالاختصار الى ستة وثلثين للجداث الستة وللأخت من الابوين
نصيبها ونصيب اختها خمسة عشر والجدة خمسة عشر سميت حمزية لان حمزة الزيات سئل عنها
فاجاب بهذه الاجوبة * الديار بوزوجة وجدة وبنات واثنا عشر اخا واخت واحدة لاب ولم
والتركة بينهم ست مائة دينار للجدة الهدس مائة دينار للثنتين الثلثان اربع مائة دينار للزوجة
الثلث خمسة وسبعون ديناراً يبقى خمسة وعشرون ديناراً لكل اخ ديناران وللأخت
دينار واذ لك سميت الديارية وتسمى الديارية لان داود الطائي سئل عنها وقسم هكذا
فجاءت الاخت الى ابني حيفة رح فقالت ان اخي مات وترك ستمائة دينار فما اعطيت منها
الا ديناراً واحداً فقال من قسم التركة فقال تلبي ذلك داود الطائي فقال هو لا يظلم هل ترك اخوك
جدة قالت نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثنا عشر
اخاً قالت نعم قال اذ احقك دينار وهذه المسئلة من المعايضة فقال رجل خفف ست مائة دينار
وسبعة عشر واذ كورا وانا فافاصب احدهم ديناراً واحداً * الامتحان اربع زوجات ولمس جدات الا
وسبع بنات وتسع اخوات لاب اصلها من اربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلثة وللجداث السدس
اربعة والبنات الثلثان ستة عشر والاخوات ما بقي سهم ولا موافقة بين السهام والرؤس ولا بين الرؤس

والرؤس فيحتاج إلى ضرب الرؤس بعضها في بعض فاضرب اربعة في خمسة يكن عشرين ثم اضرب عشرين في تسعة يكن مائة واربعين ثم اضرب مائة واربعين في تسعة يكن الفا ومائتين وستين فاضربها في اصل المسئلة اربعة وعشرين يكن ثلثين الفا ومائتين واربعين منها تصح المسئلة * وجه الامتحان ان يقال رجل خلف اصناف عديد كل صنف اقل من عشرة ولا تصح مسئلته الا ما يزيد على ثلثين الفا * الماموية ابوان وبنات مانت جدتي البنتين وخلعت من خلعت

لان المامون اراد ان يولي قضاء الصرة احدا فاحضر بين يديه يحيى ابن اكنم فاحققره

سأله من هذه المسئلة فقال يا امير المؤمنين اخبرني عن الميت الاول ذكرنا كان او اثني

فقل المامون انه يعلم المسئلة فامطاه العهد وولاية القضاء والحجاب فيها يختلف

يكون الميت الاول ذكرنا او اثني ان كان ذكرنا فالمسئلة من ستة للبنتين الثلثان

وللابوين السدس اربعة فاذا ماتت احدى البنتين فقد خلعت اخنا وجدا

صحيحا اب اب وجدنة صحيحة ام اب فالسدس للجدة والباقي

للجد وسقطت الاخت على قول النبي بكر وصني الله تعالى

بنه وقيل زيد للجدة السدس الباقي بين الجد

والاخت اذ لا تاو صح المماضحة كما مر من

الطريق وان كان الميت الاول اثني فقد

ماتت الشب عن اخت وجدنة صحيحة

ام ام وجد فاسد اب ام فالجدة

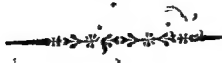
السدس للاخت البصيرة

والباقي رد عليها وسقط الجد

السادس بالاجماع كذا

في الاختيار شرح

المختار *



FUTUWA ALUMGIR

A COLLECTION

OPINIONS AND PRECEPTS

MOHAMMEDAN LAW.

SHEIKH NYZAUM,
AND OTHER LEARNED MEN

THE EMPEROR AURUNGZEB ALUMGIR.

CALCUTTA

COMMENCED AT THE EDUCATION PRESS, FOR THE USE OF THE MADRAS OF CALCUTTA,

UNDER THE AUTHORITY OF

THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION,

TRANSFERRED TO THE ASIATIC SOCIETY, WITH OTHER UNFINISHED ORIENTAL
WORKS, AND COMPLETED IN 1835